

فَتْحُ الْبَلَدِ

بشَرْحِ صَاحِبِ الْبُخَارِيِّ

تَأليف

الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

٧٧٣ - ٨٥٦ هـ

أُشرف على تحقيقه الكتاب ورأه

شُعَيْبُ الأَرْنَؤُوط عَادِلٌ مُرَشِدٌ

بَارَكَ فِي تَخْرِيجِ نَصْرِهِ

حَقَّقَ هَذَا الْجُزْءَ وَصَحَّهٗ وَعَلَّاهُ عَلَيْهِ

هَيْثُمُ عَبْدُ الْعَفْوَرِ

مُحَمَّدُ كَارِلُ قَرْنَبَلِي

الجزء العشرون

الرسالة العالمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْحُ الْبَكْرِي
بِشْرَحِ صَيِّحِ الْبُخَارِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رسالة العدالة العالمية

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بجميع طرق
الطبع والتطوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي
والمسموع والحاسوبي وغيرها إلا بإذن خطي من:

شركة الرسالة العالمية م.م.

Al-Risalah Al-Adalah Co.
Publishers

جميع الحقوق محفوظة للنائشة

الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

الإدارة العامة

Head Office

دمشق - الحجاز

شارع مسلم البارودي

بناء خولي وصلاحي

2625



(963) 11-2212773



(963) 11-2234305



الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

info@resalahonline.com



http://www.resalahonline.com

فرع بيروت

BEIRUT/LEBANON

TELEFAX: 815112- 319039- 818615

P.O. BOX: 117460



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الرقاق

١ - الصَّحَّةُ والفَرَاغُ، ولا عِيشَ إِلَّا عِيشَ الآخِرَةِ

٦٤١٢ - حَدَّثَنَا الْمُكَلِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ - هُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ والفَرَاغُ».

وقال عَبَّاسُ العَنَبَرِيُّ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... مِثْلَهُ.

قوله: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. كتاب الرقاق. الصَّحَّةُ والفَرَاغُ ولا عِيشَ إِلَّا عِيشَ الآخِرَةِ» كَذَا لأَبِي ذَرٍّ عَنِ السَّرْحَسِيِّ، وَسَقَطَ عَنْهُ عَنِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْكُشْمِينِيِّ: «الصَّحَّةُ والفَرَاغُ» وَمِثْلُهُ لِلنَّسْفِيِّ، وَكَذَا لِلإِسْمَاعِيلِيِّ لَكِنْ قَالَ: «وَأَنْ لَا عِيشَ»، وَكَذَا لأَبِي الْوَقْتِ لَكِنْ قَالَ: «بَابُ لَا عِيشَ»، وَفِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ عَنِ الْكُشْمِينِيِّ: «مَا جَاءَ فِي الرَّقَاقِ وَأَنْ لَا عِيشَ إِلَّا عِيشَ الآخِرَةِ».

قال مُغَلِّطَاي: عَبَّرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي كُتُبِهِم بِالرَّقَاقِ. قلت: مِنْهُمْ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكُبْرَى»، وَرَأَيْتُهُ^(١) كَذَلِكَ فِي نَسْخَةٍ مُعْتَمَدَةٍ مِنْ رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ عَنِ الْبُخَارِيِّ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

وَالرَّقَاقُ وَالرَّقَاقِ جَمْعُ: رَقِيقَةٍ، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مِنْهَا مَا يُحَدِّثُ فِي الْقَلْبِ رِقَّةً، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الرِّقَّةُ: الرَّحْمَةُ وَضِدُّ الْغِلْظِ، وَيُقَالُ لِلْكَثِيرِ الْحَيَاءِ: رَقٌّ وَجْهُهُ اسْتَحْيَاءٌ.

(١) تَحَرَّفَ فِي (س) إِلَى: وَرِوَايَتِهِ.

٢٣٠/١١ وقال الرَّاعِب: متى كانت الرَّقَّة في جسم فِضْدُهَا الصَّفَاقَةُ،/ كَثُوبٍ رَقِيقٍ وَثُوبٍ صَفِيقٍ، ومتى كانت في نفسٍ فِضْدُهَا القَسْوَةُ، كَرَقِيقِ القلبِ وقاسي القلب. وقال الجَوْهَرِيُّ: وترقيقُ الكلام: تحسينُهُ.

قوله: «أخْبَرَنَا المَكِّيُّ» كذا للأكثرِ بالألفِ واللامِ في أوَّلِهِ، وهو اسم بلفظ النَّسَبِ، وهو من الطبَّقة العُلَيَّا من شيوخ البخاريِّ، وقد أخرج أحمد (٢٣٤٠) عنه هذا الحديث بعينه.

قوله: «هو ابن أبي هِنْدٍ» الضَّمِيرُ لِسَعِيدٍ لا لعبد الله، وهو من تفسير المصنِّف، ووَقعَ في رواية أحمد عن مَكِّيٍّ (٢٣٤٠) ووَكيع (٣٢٠٧) جميعاً: حَدَّثَنَا عبد الله بن سعيد بن أبي هند. وعبدُ الله المذكور من صِغَارِ التابعين لأنَّه لَقِيَ بَعْضَ صِغَارِ الصحابة، وهو أبو أَمَامَةَ بن سَهْلٍ.

قوله: «عن أبيه» في رواية يحيى القَطَّان عن عبد الله بن سعيد: حَدَّثَنِي أَبِي، أخرجه الإِسْمَاعِيلِيُّ.

قوله: «عن ابن عَبَّاسٍ» في الرَّوَاية التي بعدها: سمعت ابن عَبَّاسٍ.

قوله: «وقال عَبَّاسُ العَنَبَرِيُّ» هو بالمهملة والموحدة: ابن عبد العظيم أحد الحُفَّاظِ، بصريٌّ من أوساط شيوخ البخاريِّ، وقد أخرجه ابن ماجه (٤١٧٠) عن العَبَّاسِ المذكور، فقال في كتاب الزُّهْدِ من «السُّنَنِ» في باب الحكمة منه: حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بن عبد العظيم العَنَبَرِيُّ، فذكره سواءً.

قال الحاكم: هذا الحديث صَدَّرَ به ابن المبارك كتابه^(١)، فأخرجه عن عبد الله بن سعيد بهذا الإسناد. قلت: وأخرجه التِّرْمِذِيُّ (٢٣٠٤) والنَّسَائِيُّ (ك١١٨٠٠) من طريقه، قال التِّرْمِذِيُّ: رواه غيرُ واحد عن عبد الله بن سعيد فَرَفَعُوهُ، وَوَقَّعَهُ بعضهم على ابن عَبَّاسٍ، وفي الباب عن أنس، انتهى.

(١) يعني كتاب «الزهد» (١).

وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن ابن المبارك، ثم من وجهين عن إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن سعيد، ثم من طريق بُندار عن يحيى بن سعيد القَطَّان عن عبد الله به، ثم قال: قال بُندار: رُبَّمَا حَدَّثَ به يحيى بن سعيد ولم يرفعه. وأخرجه ابن عَدِي (٤٨/٦ و ٢٤٢) من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً.

قوله: «نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ» كذا لسائر الرواة، لكن عند أحمد: «الْفَرَاغُ وَالصَّحَّةُ»^(١)، وأخرجه أبو نُعَيْمٍ في «المستخرج» من طريق إسماعيل بن جعفر وابن المبارك ووكيع كلهم عن عبد الله بن سعيد بسنده: «الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ»، ولم يُيَنَّ لِمَنِ اللَّفْظُ^(٢).

وأخرجه الدَّارِمِيُّ (٢٧٠٧) عن مَكِّي بن إبراهيم شيخ البخاري فيه كذلك بزيادة، ولفظه: «إِنَّ الصَّحَّةَ وَالْفَرَاغَ نِعْمَتَانِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ» والباقي سواء، وهذه الزيادة - وهي قوله: «مِنْ نِعَمِ اللَّهِ» - وَقَعَتْ في رواية ابن عَدِي المشار إليها.

وقوله: «نِعْمَتَانِ» ثنيتي نعمة، وهي الحالة الحسنة، وقيل: هي المنفعة المفعولة على جهة الإحسان للغير، والغَبْنُ بالسُّكُونِ وبالتَّحْرِيكِ، وقال الجَوْهَرِيُّ: هو في البيع بالسُّكُونِ وفي الرَّأْيِ بالتَّحْرِيكِ، وعلى هذا فَيَصِحُّ كُلُّ مِنْهُمَا في هذا الخبر، فَإِنَّ مَنْ لَا يَسْتَعْمِلُهُمَا فِيمَا يَنْبَغِي، فَقَدْ غَبَنَ لَكُونِهِ بَاعَهُمَا بِيَخْسٍ ولم يُحْمَدَ رَأْيُهُ في ذلك.

قال ابن بَطَّال: معنى الحديث: أَنَّ المرءَ لَا يكونَ فارغاً حتَّى يكونَ مكفياً صحيحَ البدنِ، فَمَنْ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ فَلْيَحْرِصْ عَلَى أَنْ لَا يُغْبَنَ بِأَنْ يَتْرُكَ شُكْرَ اللَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ، وَمِنْ شُكْرِهِ امْتِثَالُ أَوَامِرِهِ واجتناب نَوَاهِيهِ، فَمَنْ فَرَّطَ فِي ذَلِكَ فَهُوَ المَغْبُونُ، وَأشارَ بقوله: «كثير من الناس» إلى أَنَّ الذي يوفق لذلك قليل.

(١) هذه رواية وكيع عند أحمد (٣٢٠٧)، أما رواية مكِّي بن إبراهيم عنده (٢٣٤٠) فهي بلفظ: «إِنَّ الصَّحَّةَ وَالْفَرَاغَ نِعْمَتَانِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ...» إلخ، كرواية الدارمي التي يشير إليها لاحقاً.

(٢) قد أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٧٨٦) بهذا اللفظ من طريق إسماعيل بن جعفر.

وقال ابن الجوزي: قد يكون الإنسان صحيحاً ولا يكون مُتَفَرِّغاً لَشُغْلِهِ بِالْمَعَاشِ، وقد يكون مُسْتَعْنِياً ولا يكون صحيحاً، فإذا اجْتَمَعَ فَعَلَبَ عَلَيْهِ الْكَسْلُ عَنْ الطَّاعَةِ، فهو المغبون، وتَمَامُ ذَلِكَ أَنَّ الدُّنْيَا مَزْرَعَةُ الْآخِرَةِ، وفيها التَّجَارَةُ الَّتِي يَظْهَرُ رِبْحُهَا فِي الْآخِرَةِ، فَمَنْ اسْتَعْمَلَ فَرَاغَهُ وَصِحَّتَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، فهو المغبوط، وَمَنْ اسْتَعْمَلَهَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فهو المغبون، لِأَنَّ الْفَرَاغَ يَعْقِبُهُ الشُّغْلُ وَالصَّحَّةَ يَعْقِبُهَا السَّقَمُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْهَرَمَ كَمَا قِيلَ:

يَسُرُّ الْفَتَى طَوْلَ السَّلَامَةِ وَالْبَقَا فَكَيْفَ تَرَى طَوْلَ السَّلَامَةِ يَفْعَلُ
يَرُدُّ الْفَتَى بَعْدَ اعْتِدَالٍ وَصِحَّةٍ يَنْوُو إِذَا رَامَ الْقِيَامَ وَيُحْمَلُ

وقال الطَّبِيُّ: ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُكَلَّفِ مَثَلًا بِالتَّاجِرِ الَّذِي لَهُ رَأْسُ مَالٍ، فَهُوَ يَبْغِي الرِّبْحَ مَعَ سَلَامَةِ رَأْسِ الْمَالِ، فَطَرِيقُهُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَتَحَرَّى فِيمَنْ يُعَامِلُهُ وَيَلْزِمُ الصَّدَقَ وَالْحَذَقَ لئَلَّا يُغْبَنَ، فَالصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ رَأْسُ الْمَالِ، وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُعَامِلَ اللَّهَ بِالْإِيمَانِ، وَمُجَاهَدَةِ النَّفْسِ وَعَدْوِ الدِّينِ، لِيَرْبِحَ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَقَرِيبَ مِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَذْكَرُ عَلَى تَحَرُّقِ نُجُحِكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الآيَاتِ [الصف: ١٠]]. وَعَلَيْهِ أَنْ يَجْتَنِبَ مُطَاوَعَةَ النَّفْسِ وَمُعَامَلَةَ الشَّيْطَانِ لئَلَّا يُضَيِّعَ رَأْسَ مَالِهِ مَعَ الرِّبْحِ.

وقوله في الحديث: «مغبون فيها كثير من الناس» كقوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣]، فَالكثير في الحديث في مُقَابَلَةِ القليل في الآية.

٢٣١/١١ وقال القاضي أبو بكر بن العربي: اخْتَلَفَ فِي/أَوَّلِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الْعَبْدِ، فَقِيلَ: الْإِيمَانُ، وَقِيلَ: الْحَيَاةُ، وَقِيلَ: الصَّحَّةُ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى فَإِنَّهُ نِعْمَةٌ مُّطْلَقَةٌ، وَأَمَّا الْحَيَاةُ وَالصَّحَّةُ فَإِنَّهُمَا نِعْمَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ، وَلَا تَكُونُ نِعْمَةً حَقِيقَةً إِلَّا إِذَا صَاحَبَتِ الْإِيمَانَ، وَحِينَئِذٍ يُغْبَنُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، أَيْ: يَذْهَبُ رِبْحُهُمْ أَوْ يَنْقُصُ، فَمَنْ اسْتَرْسَلَ مَعَ نَفْسِهِ الْأَمَارَةَ بِالسَّوءِ الْخَالِدَةِ إِلَى الرَّاحَةِ، فَتَرَكَ الْمَحَافَظَةَ عَلَى الْحُدُودِ وَالْمَوَاطَبَةِ عَلَى الطَّاعَةِ، فَقَدْ غُبِنَ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ فَاَرِغًا، فَإِنَّ الْمَشْغُولَ قَدْ يَكُونُ لَهُ مَعْدِرَةٌ بِخِلَافِ الْفَاَرِغِ،

فإنَّه يَرْتَفِعُ عنه المَعْدِرَةُ وتقوم عليه الحُجَّةُ.

٦٤١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسٍ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«اللَّهُمَّ لَا عِيشَ إِلَّا عِيشُ الْآخِرَةِ فَأَصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ»

٦٤١٤- حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ، حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ بْنُ سَلِيمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، حَدَّثَنَا
سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَنْدَقِ وَهُوَ يَحْفِرُ، وَنَحْنُ نَنْقُلُ التُّرَابَ
وَبَصُرْنَا، فَقَالَ:

«اللَّهُمَّ لَا عِيشَ إِلَّا عِيشُ الْآخِرَةِ فَأَغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»
تَابَعَهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... مِثْلَهُ.

قوله: «عن معاوية بن قرة» أي: ابن إياس المُرَني، وَلِقَرَّةٌ صُحْبَةٌ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ آدَمَ فِي
فَضَائِلِ الْأَنْصَارِ (٣٧٩٥) عَنْ شُعْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِيَّاسٍ مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ؛ وَإِيَّاسٌ: هُوَ الْقَاضِي
الْمَشْهُورُ بِالذِّكَاةِ.

قوله: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا عِيشَ إِلَّا عِيشُ الْآخِرَةِ» فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي: أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ.

قوله: «فَأَصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ» تَقَدَّمَ فِي فَضْلِ الْأَنْصَارِ بَيَانُ الْاِخْتِلَافِ عَلَى شُعْبَةَ فِي
لَفْظِهِ، وَأَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهِ رِوَايَةَ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، وَزِيَادَةَ مَنْ زَادَ فِيهِ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ
يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَطَابَقَ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ الْمَذْكُورِ فِي الَّذِي بَعْدَهُ، وَزِيَادَةَ مَنْ زَادَ فِيهِ: أَنَّهُمْ
كَانُوا يَقُولُونَ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا

فَأَجَابَهُمْ بِذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ (٤١٠٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ
أَنَسٍ أَتَمَّ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهُ، وَفِيهِ (٤٠٩٩) مِنْ طَرِيقِ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ

ولم يكن لهم عبيد يعملون ذلك لهم، فلماً رأى ما بهم من النصب والجوع قال ذلك.

قوله: «الفضيل بن سليمان» هو بالتصغير، وهو الثميري، صدوق في حفظه شيء.

قوله: «وهو يحفر ونحن ننقل التراب» تقدم في فضل الأنصار (٣٧٩٧) من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل: خرج النبي ﷺ وهم يحفرون الخندق... الحديث، ويُجمع بأن منهم من كان يحفر مع النبي ﷺ، ومنهم من كان ينقل التراب.

قوله: «وبصر بنا» بفتح أوله وضم الصاد المهملة، وفي رواية الكشميهني: ويمر بنا، من المرور.

قوله: «فاغفر» تقدم في غزوة الخندق (٤٠٩٨) بلفظ: «فاغفر للمهاجرين والأنصار»، وأن الألفاظ المنقولة في ذلك بعضها موزون وأكثرها غير موزون، ويمكن رده إلى الوزن بضرب من الزحاف، وهو غير مقصود إليه بالوزن، فلا يدخل هو في الشعر. وفي هذين الحديثين إشارة إلى تحقير عيش الدنيا لما يعرض له من التكدير وسرعة الفناء.

قال ابن المنير: مناسبة إيراد حديث أنس وسهل مع حديث ابن عباس الذي تضمنته الترجمة، أن الناس قد غبن كثير منهم في الصحة والفراغ؛ لإيثارهم لعيش الدنيا على عيش الآخرة، فأراد الإشارة إلى أن العيش الذي اشتغلوا به ليس بشيء، بل العيش الذي شغلوا عنه هو المطلوب، ومن فاته فهو المغبون.

٢- باب مثل الدنيا في الآخرة

وقوله تعالى: ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ إلى قوله: ﴿مَتَاعٌ أَفْرُورٍ﴾ [الحديد: ٢٠]. ٢٣٢/١١

٦٤١٥- حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «موضع سوط في الجنة، خير من الدنيا وما فيها، ولغدوة في سبيل الله أو روحة، خير من الدنيا وما فيها».

قوله: «باب مثل الدنيا في الآخرة» هذه الترجمة بعض لفظ حديث أخرجه مسلم (٢٨٥٨)

والتِّرْمِذِيُّ (٢٣٢٣) والنَّسَائِيُّ (ك١١٧٩٧) من طريق قيس بن أبي حازم عن المستورد بن شداد رَفَعَهُ: «والله ما الدنيا في الآخرة إِلَّا مِثْلُ ما يجعل أحدكم إصبعه في اليمِّ، فليَنْظُرْ بِمَ تَرْجِعُ»، وسنده إلى التابعي على شرط البخاري؛ لأنَّه لم يُجَرِّجْ للمُسْتَوْدِ، واقتَصَرَ على ذكر حديث سهل بن سعد: «موضعُ سوطٍ في الجنة خير من الدنيا وما فيها»، فإنَّ قَدْرَ السَّوْطِ من الجنة إذا كان خيراً من الدنيا، فيكون الذي يُساويها ممَّا في الجنة دونَ قَدْرِ السَّوْطِ، فيوافق ما دَلَّ عليه حديث المستورد، وقد تقدَّم شرحُ قوله: «غَدْوَةٌ في سبيل الله» في كتاب الجهاد (٢٧٩٢).

قال القُرْطُبِيُّ: هذا نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنَعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧]، وهذا بالنسبة إلى ذاتها، وأمَّا بالنسبة إلى الآخرة فلا قدرَ لها ولا خطرَ، وإنَّما أوردَ ذلك على سبيل التَّمثِيلِ والتَّقريبِ وإلَّا فلا نسبةَ بين المتناهي وبين ما لا يَتَنَاهَى، وإلى ذلك الإشارة بقوله: «فليَنْظُرْ بِمَ يَرْجِعُ»، ووجهه أنَّ القَدْرَ الذي يَتَعَلَّقُ بالإصبع من ماء البحر لا قدرَ له ولا خطرَ، وكذلك الدنيا بالنسبة إلى الآخرة، والحاصل أنَّ الدنيا كالماء الذي يعلَقُ في الإصبع من البحر، والآخرة كسائر البحر.

تنبيه: اختلفَ في تاء «تَرْجِعُ»، فذكر الرَّامَهُرْمُزِيُّ أنَّ أهل الكوفة رَوَوْه بالثَنَاءِ، قال: فَجَعَلُوا الفعلَ للإصبع وهي مؤنَّثة، ورواه أهل البصرة بالتَّحْنِاثِيَّةِ، قال: فَجَعَلُوا الفعلَ لليَمِّ. قلت: أو للواضع.

قوله: «وقوله تعالى: ﴿أَنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ إلى قوله: ﴿مَتَعُ الْغُرُورِ﴾» كذا في رواية أبي ذرٍّ، وساقَ في رواية كَرِيْمَةِ الآية كُلِّهَا، وعلى هذا فتُفْتَحُ الهمزة في «أَنَّمَا» مُحَافَظَةً على لفظ التَّلَاوةِ، فإنَّ أَوَّلَ الآية ﴿أَنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾ إلى آخره، ولولا ما وَقَعَ من سياق بَقِيَّةِ الآية لجَوَّزْتُ أن يكون المصنَّفُ أراد الآية التي في القتال، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْزِكُمْ أَجْرَكُمْ﴾ الآية [محمد: ٣٦].

قال ابن عطية: المراد بالحياة الدنيا في هذه الآية ما يَحْتَصُّ بدار الدنيا من تَصَرُّفٍ، وأمَّا ما

كان فيها من الطاعة وما لا بدَّ منه ممَّا يُقيم الأودَّ ويُعين على الطاعة، فليس مُراداً هنا، والزينة: ما يُتَزَيَّن به ممَّا هو خارج عن ذات الشَّيء ممَّا يُحَسِّن به الشَّيء، والتَّفاخر يقع بالنَّسب غالباً كعادة العرب، والتَّكاثر ذُكِرَ مُتعلِّقه في الآية، وصورة هذا المِثال: أنَّ المرء يُولَد فينشأ فيقوى فيكسب المال والولد ويرأس، ثمَّ يأخذ بعد ذلك في الانحطاط فيسبب ويضعف ويسقم وتصيبه النَّوائب من مرض ونقص مال وعزٍّ، ثمَّ يموت فيضمحلَّ أمره ويصير ماله لغيره وتُغيَّر رُسومه، فحالُه كحال أرض أصابها مطر فنبتَ عليها العُشب نباتاً مُعجباً أنيقاً ثمَّ هاج، أي: يَيس واصفرَّ، ثمَّ تحطَّم وتفرَّق إلى أن اضمحلَّ.

قال: واختلَف في المراد بالكفَّار، فقليل: جمع كافر بالله، لأنَّهم أشدَّ تعظيماً للدُّنيا وإعجاباً بمَحاسِنِها، وقيل: المراد بهم الزُّراع، مأخوذ من كَفَر الحَبَّ في الأرض، أي: سَتره ٢٣٣/١١ بها، وخَصَّهم بالذكر لأنَّهم أهل البَصَر بالنبات،/ فلا يُعجبهم إلَّا المُعجِب حقيقَةً، انتهى مُلخصاً.

وقوله في آخر الآية: ﴿وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾، قال الفراء: لا يُوقَف على «شديد»، لأنَّ تقدير الكلام: أنَّها إمَّا عذابٌ شديد وإمَّا مَغْفِرَةٌ من الله وِرْضوان؛ واستَحَسَنَ غيره الوقف على «شديد» لما فيه من المبالغة في التَّنْفِير من الدُّنيا، والتَّقدير: للكافرين، وَيَبْتَدِئُ ﴿وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ﴾ أي: للمؤمنين.

وقيل: إنَّ قوله: ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾ قَسِيمٌ لقوله: ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾، والأوَّل صِفَةُ الدُّنيا وهي اللَّعِب وسائر ما ذُكر، والثَّاني صِفَةُ الآخرة وهي عذاب شديد لمن عَصَى، ومَغْفِرَةٌ وِرْضوانٌ لمن أطاع.

وأما قوله: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ إلى آخره، فهو تأكيد لما سَبَقَ، أي: تَغَرَّ مَنْ رَكَنَ إِلَيْهَا، وأما التَّقْيِي فهي له بلاغٌ إلى الآخرة.

ولمَّا أوردَ الغزاليَّ حديثَ المستورد في «الإحياء» عَقَبَهُ بأن قال ما مُلخَّصه: اعلم أنَّ مَثَل أهل الدُّنيا في غَفْلَتهم كَمَثَلِ قوم رَكِبوا سفينة، فانتَهَوْا إلى جزيرة مُعشبة فخرجوا لقضاء الحاجة،

فَحَذَّرَهُمُ الْمَلَّاحُ مِنَ التَّأَخُّرِ فِيهَا، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُقِيمُوا بِقَدْرِ حَاجَتِهِمْ، وَحَذَّرَهُمْ أَنْ يُقْلِعَ بِالسَّفِينَةِ وَيَتْرُكَهُمْ، فَبَادَرَ بَعْضُهُمْ فَرَجَعَ سَرِيعاً فَصَادَفَ أَحْسَنَ الْأَمَكَةِ وَأَوْسَعَهَا فَاسْتَقَرَّ فِيهِ، وَانْقَسَمَ الْبَاقُونَ فِرْقاً:

الأولى: اسْتَعْرَقَتْ فِي النَّظَرِ إِلَى أَزْهَارِهَا الْمُؤْنِقَةِ وَأَنْهَارِهَا الْمَطْرِدَةِ وَثَارِهَا الطَّيِّبَةِ وَجَوَاهِرِهَا وَمَعَادِنِهَا، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَبَادَرَ إِلَى السَّفِينَةِ فَلَقِيَ مَكَاناً دُونَ الْأَوَّلِ فَنَجَا فِي الْجُمْلَةِ.

الثانية: كَالأولى، لَكِنَّهَا أَكْبَتَ عَلَى تِلْكَ الْجَوَاهِرِ وَالثَّمَارِ وَالْأَزْهَارِ، وَلَمْ تَسْمَحْ نَفْسُهُ لِتَرْكِهَا فَحَمَلَ مِنْهَا مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ، فَتَشَاغَلَ بِجَمْعِهِ وَحَمَلَهُ فَوَصَلَ إِلَى السَّفِينَةِ فَوَجَدَ مَكَاناً أَضْيَقَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَمْ تَسْمَحْ نَفْسُهُ بِرَمِي مَا اسْتَصْحَبَهُ، فَصَارَ مُثْقَلاً بِهِ، ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ ذَبَلَتْ الْأَزْهَارُ وَبَيَسَتْ الثَّمَارُ وَهَاجَتِ الرِّيَّاحُ فَلَمْ يَجِدْ بُدّاً مِنْ إِقَاءِ مَا اسْتَصْحَبَهُ، حَتَّى نَجَا بِخُشَّاشَةِ نَفْسِهِ.

الثالثة: تَوَلَّجَتْ فِي الْغِيَاضِ وَغَفَلَتْ عَنْ وَصِيَّةِ الْمَلَّاحِ، ثُمَّ سَمِعُوا نِدَاءَهُ بِالرَّحِيلِ فَمَرَّتْ فَوَجَدَتِ السَّفِينَةَ سَارَتْ، فَبَقِيَتْ بِمَا اسْتَصْحَبَتْ فِي الْبَرِّ حَتَّى هَلَكَتْ.

والرابعة: اشْتَدَّتْ بِهَا الْغَفْلَةُ عَنْ سَمَاعِ النَّدَاءِ وَسَارَتْ السَّفِينَةُ فَتَقَسَّمُوا فِرْقاً، مِنْهُمْ مَنْ افْتَرَسَتْهُ السَّبَاعُ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَاهَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى هَلَكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَاتَ جَوْعاً، وَمِنْهُمْ مَنْ نَهَشَتْهُ الْحَيَّاتُ، قَالَ: فَهَذَا مِثْلُ أَهْلِ الدُّنْيَا فِي اشْتَغَالِهِمْ بِحُظُوظِهِمُ الْعَاجِلَةِ، وَغَفْلَتِهِمْ عَنْ عَاقِبَةِ أَمْرِهِمْ.

ثُمَّ خَتَمَ بِأَنْ قَالَ: وَمَا أَقْبَحَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ بَصِيرٌ عَاقِلٌ أَنْ يَغْتَرَّ بِالْأَحْجَارِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَالْهَشِيمِ مِنَ الْأَزْهَارِ وَالثَّمَارِ، وَهُوَ لَا يَصْحَبُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٣- باب قول النبي ﷺ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ»

٦٤١٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الْمُنْذِرِ الطُّفَاوِيُّ، عَنْ سَلِيَانَ الْأَعْمَشِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

بمَنَكِي فقال: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ».

وكان ابنُ عمرَ يقول: إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ.

قوله: «باب قول النبي ﷺ: كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ» هكذا تَرَجَمَ ببعض الخبر إشارة إلى ثبوت رفع ذلك إلى النبي ﷺ، وَأَنَّ مَنْ رَوَاهُ مَوْقُوفاً قَصَرَ فِيهِ.

قوله: «عن الأعمش، حَدَّثَنِي مجاهد» أَنْكَرَ الْعُقَيْلِيُّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ وَهِيَ: حَدَّثَنِي مجاهد، وقال: إِنَّمَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ بِصِغَةِ: عن مجاهد، كذلك رَوَاهُ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ عَنْهُ وَكَذَا أَصْحَابُ الطُّفَاوِيِّ عَنْهُ، وَتَفَرَّدَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ بِالتَّصْرِيحِ، قَالَ: وَلَمْ يَسْمَعْهُ الْأَعْمَشُ مِنْ مجاهد وَإِنَّمَا مِنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْهُ فَدَلَّسَهُ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٩٨) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مجاهد، بِالْعَنْعَنَةِ، وَقَالَ: قَالَ الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ: مَا سَأَلَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ إِلَّا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «رَوْضَةِ الْعُقَلَاءِ»^(١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيِّ عَنْ الطُّفَاوِيِّ بِالْعَنْعَنَةِ أَيْضاً، وَقَالَ: مَكَثْتُ مُدَّةً أَظُنُّ أَنَّ الْأَعْمَشَ دَلَّسَهُ عَنْ مجاهد، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ لَيْثٍ، حَتَّى رَأَيْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ رَوَاهُ عَنِ الطُّفَاوِيِّ فَصَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ؛ يَشِيرُ إِلَى رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ الَّتِي فِي الْبَابِ.

قلت: وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٧٦٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣٣٣) مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ مجاهد، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٢٣٨/٣) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ ابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي يَحْيَى الْقَتَّاتِ عَنْ مجاهد، وَلَيْثُ وَأَبُو يَحْيَى ضَعِيفَانِ وَالْعُمْدَةُ عَلَى طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، وَلِلْحَدِيثِ طَرِيقٌ أُخْرَى أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (ك١١٨٠٣) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعاً، وَهَذَا مِمَّا يُقَوِّي الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ، لِأَنَّ رِوَاةَ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ، وَإِنْ كَانَ اخْتَلَفَ فِي سَمَاعِ عَبْدِ بْنِ عُمَرَ.

(١) «روضة العقلاء» ص ١٤٨ في ذكر الحث على لزوم القناعة.

قوله: «أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي» فيه تعيين ما أُبهم في رواية ليث عند الترمذي: «أَخَذَ بَعْضُ جَسَدِي»، والمنكِب بكسر الكاف: جَمْعُ الْعَصْدِ وَالْكَتِفِ، وَضَبَطَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ بِالتَّنْثِيَةِ.

قوله: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» قال الطَّيْبِيُّ: ليست «أو» للشَّكِّ بل للتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى بَلْ، فَشَبَّهَ النَّاسِكَ السَّالِكَ بِالْغَرِيبِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مَسْكَنٌ يَأْوِيهِ وَلَا سَكَنٌ يَسْكُنُهُ، ثُمَّ تَرَقَّى وَأَضْرَبَ عَنْهُ إِلَى عَابِرِ السَّبِيلِ؛ لِأَنَّ الْغَرِيبَ قَدْ يَسْكُنُ فِي بَلَدِ الْغُرْبَةِ، بِخِلَافِ عَابِرِ السَّبِيلِ الْقَاصِدِ لِبَلَدٍ شَاسِعٍ، وَبَيْنَهُمَا أَوْدِيَةٌ مُرْدِيَةٌ وَمَفَاوِزُ مُهْلِكَةٌ وَقُطَاعٌ طَرِيقٌ، فَإِنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ لَا يَقِيمَ لِحِظَةٍ وَلَا يَسْكُنَ لِمَحَةٍ، وَمَنْ ثُمَّ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ: إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ... إِلَى آخِرِهِ، وَبِقَوْلِهِ: وَعُدَّ نَفْسَكَ فِي أَهْلِ الْقُبُورِ، وَالْمَعْنَى: اسْتَمِرَّ سَائِرًا وَلَا تَفُتِّرْ، فَإِنَّكَ إِنْ قَصُرَتْ انْقَطَعَتْ وَهَلَكْتَ فِي تِلْكَ الْأَوْدِيَةِ، وَهَذَا مَعْنَى الْمَشَبَّهِ بِهِ، وَأَمَّا الْمَشَبَّهِ فَهُوَ قَوْلُهُ: وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرْضِكَ، أَي: أَنَّ الْعُمُرَ لَا يَخْلُو عَنْ صِحَّةٍ وَمَرَضٍ، فَإِذَا كُنْتَ صَحِيحًا فَمِنْ سَيْرِ الْقَصْدِ وَزِدْ عَلَيْهِ بِقَدْرِ قَوَّتِكَ مَا دَامَتْ فِيكَ قُوَّةٌ، بِحَيْثُ يَكُونُ مَا بَكَ مِنْ تِلْكَ الزِّيَادَةِ قَائِمًا مَقَامَ مَا لَعَلَّهُ يُفَوِّتُ حَالَةَ الْمَرَضِ وَالضَّعْفِ.

زاد عبدة في روايته عن ابن عمر: اعبد الله كأنك تراه، وكُنْ فِي الدُّنْيَا... الحديث، وزاد ليث في روايته: وَعُدَّ نَفْسَكَ فِي أَهْلِ الْقُبُورِ، وَفِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ^(١): وَكَأَنَّكَ عَابِرُ سَبِيلٍ.

وقال ابن بطال: لَمَّا كَانَ الْغَرِيبُ قَلِيلَ الْإِنْسِاطِ إِلَى النَّاسِ، بَلْ هُوَ مُسْتَوْحِشٌ مِنْهُمْ إِذْ لَا يَكَادُ يَمُرُّ بِمَنْ يَعْرِفُهُ يَتَأَنَسُّ بِهِ، فَهُوَ ذَلِيلٌ فِي نَفْسِهِ خَائِفٌ، وَكَذَلِكَ عَابِرُ السَّبِيلِ، لَا يَنْفُذُ فِي سَفَرِهِ إِلَّا بِقَوَّتِهِ عَلَيْهِ وَتَخْفِيفِهِ مِنَ الْأَثْقَالِ، غَيْرَ مُتَشَبِّثٍ بِمَا يَمْنَعُهُ مِنْ قَطْعِ سَفَرِهِ، مَعَهُ زَادُهُ وَرَاحِلَتُهُ يُبَلِّغَانِهِ إِلَى بُعَيْتِهِ مِنْ قَصْدِهِ؛ شَبَّهَهُ بِهِمَا، وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى إِثَارِ الزُّهْدِ فِي

(١) وساقها من طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣٣/٦٤.

الدُّنْيَا وأخذ البُلْغَةَ منها والكَفَافَ، فكما لا يحتاج المسافر إلى أكثر مما يُبْلَغُه إلى غاية سفره، فكذلك لا يحتاج المؤمن في الدُّنْيَا إلى أكثر مما يُبْلَغُه المحلّ.

وقال غيره: هذا الحديث أصل في الحثّ على الفراغ عن الدُّنْيَا والزُّهْد فيها والاحتقار لها والقناعة فيها بالبُلْغَةِ.

وقال النووي: معنى الحديث: لا تَرَكَنَّ إلى الدُّنْيَا ولا تَتَّخِذْهَا وَطَنًا، ولا تُحَدِّثْ نَفْسَكَ بِالْبَقَاءِ فِيهَا، ولا تَتَعَلَّقْ مِنْهَا بِهَا لا يَتَعَلَّقْ بِهِ الْغَرِيبُ فِي غَيْرِ وَطْنِهِ.

وقال غيره: عابر السَّبِيل هو المارّ على الطَّرِيق طالباً وَطْنَهُ، فالمرء في الدُّنْيَا كَعَبْدٍ أَرْسَلَهُ سَيِّدُهُ فِي حَاجَةٍ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ، فَشَأْنُهُ أَنْ يُبَادِرَ بِفَعْلٍ مَا أُرْسِلَ فِيهِ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى وَطْنِهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ غَيْرِ مَا هُوَ فِيهِ.

وقال غيره: المراد أن يُنْزَلَ الْمُؤْمِنُ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا مَنَزِلَةَ الْغَرِيبِ، فَلَا يُعَلِّقُ قَلْبَهُ بِشَيْءٍ مِنْ بَلَدِ الْغُرْبَةِ، بَلْ قَلْبُهُ مُتَعَلِّقٌ بِوَطْنِهِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ،/ وَيَجْعَلُ إِقَامَتَهُ فِي الدُّنْيَا لِقَضَايَا حَاجَتِهِ وَجِهَازَهُ لِلرُّجُوعِ إِلَى وَطْنِهِ، وَهَذَا شَأْنُ الْغَرِيبِ، أَوْ يَكُونُ كَالْمَسَافِرِ لَا يَسْتَقِرُّ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ، بَلْ هُوَ دَائِمُ السَّيْرِ إِلَى بَلَدِ الْإِقَامَةِ.

وَاسْتَشْكَلَ عَطْفُ عَابِرِ السَّبِيلِ عَلَى الْغَرِيبِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ جَوَابُ الطَّبِيِّ، وَأَجَابَ الْكِرْمَانِيُّ بِأَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، وَفِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّرَقِّي؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَاتِهِ أَقْلٌ مِنْ تَعَلُّقَاتِ الْغَرِيبِ الْمَقِيمِ.

قوله: «وكان ابن عمر يقول» في رواية ليث: وقال لي ابن عمر: إذا أصبحتَ، الحديث.

قوله: «وَأُخِذَ مِنْ صِحَّتِكَ» أي: زَمِنَ صِحَّتَكَ «المرضُك» في رواية ليث: لَسَقَمِكَ، والمعنى: اشْتَغَلْتُ فِي الصَّحَّةِ بِالطَّاعَةِ، بَحِثْ لَوْ حَصَلَ تَقْصِيرٌ فِي الْمَرَضِ لَا يُجْبِرُ بِذَلِكَ.

قوله: «ومن حياتك لموتك» في رواية ليث: قبل موتك، وزاد: فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي يَا عَبْدَ اللَّهِ مَا اسْمُكَ غَدًا؟ أي: هل يقال له: شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، وَلَمْ يُرِدْ اسْمُهُ الْخَاصَّ بِهِ فَإِنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ. وقيل: المراد: هل هو حَيٌّ أَوْ مَيِّتٌ؟ وَهَذَا الْقَدَرُ الْمَوْقُوفُ مِنْ هَذَا تَقَدَّمَ مُحْصَلُ مَعْنَاهُ فِي

حديث ابن عباس أول كتاب الرقاق، وجاء معناه من حديث ابن عباس أيضاً مرفوعاً أخرجه الحاكم (٣٠٦/٤): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ وَهُوَ يَعِظُهُ: «اغْتَنِمْ خَمْسًا قَبْلَ خَمْسٍ: شَبَابَكَ قَبْلَ هَرَمِكَ، وَصِحَّتَكَ قَبْلَ سَقَمِكَ، وَغِنَاكَ قَبْلَ فَقْرِكَ، وَفَرَاغَكَ قَبْلَ شُغْلِكَ، وَحَيَاتَكَ قَبْلَ مَوْتِكَ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (٢) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ مُرْسَلٍ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ^(١).

قال بعض العلماء: كلام ابن عمر مُتَنَزِعٌ من الحديث المرفوع، وهو مُتَصَمِّنٌ لِنَهَايَةِ قِصَرِ الْأَمَلِ، وَأَنَّ الْعَاقِلَ يَنْبَغِي لَهُ إِذَا أَمْسَى لَا يَتَنَظَّرُ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحَ لَا يَتَنَظَّرُ الْمَسَاءَ، بَلْ يَظُنُّ أَنَّ أَجَلَهِ مُدْرِكُهُ قَبْلَ ذَلِكَ.

قال: وقوله: خُذْ مِنْ صِحَّتِكَ... إِلَى آخِرِهِ، أَي: اْعْمَلْ مَا تَلْقَى نَفْعَهُ بَعْدَ مَوْتِكَ، وَبَادِرْ أَيَّامَ صِحَّتِكَ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ، فَإِنَّ الْمَرَضَ قَدْ يَطْرَأُ فَيَمْتَنِعُ مِنَ الْعَمَلِ، فَيُخْشَى عَلَى مَنْ فَرَّطَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمَعَادِ بِغَيْرِ زَادٍ.

ولا يعارض ذلك الحديث الماضي في «الصَّحِيحِ» (٢٩٩٦): «إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَاحِبًا مُقِيمًا»، لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي حَقِّ مَنْ يَعْمَلُ، وَالتَّحْذِيرُ الَّذِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا، فَإِنَّهُ إِذَا مَرِضَ نَدِمَ عَلَى تَرْكِهِ الْعَمَلِ، وَعَجَزَ لِمَرَضِهِ عَنِ الْعَمَلِ فَلَا يَفِيدُهُ النَّدَمُ.

وفي الحديث مَسُّ الْمَعْلَمِ أَعْضَاءَ الْمُتَعَلِّمِ عِنْدَ التَّعْلِيمِ وَالْمَوْعُظِ عِنْدَ الْمَوْعِظَةِ، وَذَلِكَ لِلتَّائِسِ وَالتَّنْبِيهِ، وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ غَالِبًا إِلَّا بِمَنْ يَمِيلُ إِلَيْهِ. وَفِيهِ مُحَاطَةُ الْوَاحِدِ وَإِرَادَةُ الْجَمْعِ، وَحِرْصُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى إِصْصَالِ الْخَيْرِ لِأُمَّتِهِ، وَالْحِصْصُ عَلَى تَرْكِ الدُّنْيَا وَالِاقْتِصَارُ عَلَى مَا لَا بَدَّ مِنْهُ.

(١) وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (١١٨٣٢). وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ سَقَطَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْهُ فَلْيُسْتَدْرَكْ مِنْ «تَلْخِيصِهِ» لِلذَّهَبِيِّ وَ«إِنْخَافِ الْمَهْرَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (٧٧٠٤).

٤- باب في الأمل وطوله

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحِّجَ عَنِ النَّكَارِ وَأَدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٥].

﴿بِمُزْحَرَجِهِ﴾ [البقرة: ٩٦]: بمُباعِده.

وقوله: ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا﴾ الآية [الحجر: ٣].

وقال علي بن أبي طالب: ارتَحَلَتِ الدُّنْيَا مُذْبِرَةً، وَارْتَحَلَتِ الْآخِرَةُ مُقْبِلَةً، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَنُونَ، فكونوا من أبناء الآخرة ولا تكونوا من أبناء الدنيا، فَإِنَّ الْيَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلَا عَمَلَ.

٢٣٦/١١ قوله: «باب في الأمل وطوله» الأمل بفتح الحاء: رَجَاءٌ ما تُحِبُّهُ النَّفْسُ من طول عمر وزيادة غنى، وهو قريب المعنى من التمني، وقيل: الفَرْقُ بينهما أَنَّ الأمل ما تقدَّم له سبب، والتمني بخلافه، وقيل: لا يَنفَكُ الإنسانُ من أَمَلٍ، فَإِنْ فَاتَهُ ما أَمَّلَهُ عَوَّلَ على التمني، ويقال: الأمل إرادة الشَّخصِ تحصيلَ شيءٍ يُمكنُ حصوله، فإذا فاتته تَمَنَّاه.

قوله: «وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحِّجَ عَنِ النَّكَارِ وَأَدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ الآية» كذا للنسفي، وساق في رواية كريمة وغيرها إلى ﴿الْعُرُورِ﴾، وَوَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ إلى قوله: ﴿فَقَدْ فَازَ﴾، والمطلوب هنا ما سَقَطَ من روايته، وهو الإشارة إلى أَنَّ مُتَعَلِّقَ الأمل ليس بشيءٍ لَأَنَّهُ مَتَاعُ الْعُرُورِ، شَبَّهَ الدُّنْيَا بِالْمَتَاعِ الَّذِي يُدَلَّسُ بِهِ عَلَى الْمُسْتَأْمِ وَيَغْرَهُ حَتَّى يَشْتَرِيهِ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَهُ فُسَادُهُ وَرَدَاءَتُهُ، وَالشَّيْطَانُ هُوَ الْمَدْلَسُ، وَهُوَ الْعُرُورُ - بِالْفَتْحِ - النَّاشِئُ عَنْهُ الْعُرُورُ - بِالضَّمِّ -، وَقَدْ قُرِئَ فِي الشَّاذِّ هُنَا بِفَتْحِ الْغَيْنِ، أَي: مَتَاعُ الشَّيْطَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ وَهُوَ الْمَخْدُوعُ، فَتَتَّفِقُ الْقَرَاءَتَانِ.

قوله: «﴿بِمُزْحَرَجِهِ﴾: بمُباعِده» وَقَعَ هَذَا فِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ وَكَذَا لِأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْمُسْتَمْلِي وَالْكُشْمِينِيِّ، وَالْمُرَادُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿زُحِّجَ﴾ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿فَمَنْ زُحِّجَ﴾: بُوعِدَ، وَأَصْلُ الزَّحْرَجَةِ: الْإِزَالَةُ، وَمَنْ أُزِيلَ عَنِ الشَّيْءِ فَقَدْ بُوعِدَ مِنْهُ.

وقال الكِرْمَانِي: مُنَاسِبَةٌ هَذِهِ الْآيَةُ لِلتَّرْجُمَةِ أَنَّ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَاقَةُ الْمَوْتِ﴾، وَفِي آخِرِهَا ﴿وَمَا الْحَيَوَةُ الدُّنْيَا﴾، أَوْ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَمَنْ زُحْرِحَ﴾ مُنَاسِبٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْغَرِجِهِ﴾ [البقرة: ٩٦] وَفِي تِلْكَ الْآيَةِ: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾.

قَوْلُهُ: «وَقَوْلُهُ: ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا﴾ الْآيَةُ» كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ، وَسَاقَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ وَغَيْرِهَا إِلَى ﴿يَعْلَمُونَ﴾، وَسَقَطَ قَوْلُهُ: «وَقَوْلُهُ» لِلنَّسْفِيِّ. قَالَ الْجُمْهُورُ: هِيَ عَامَّةٌ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: هِيَ فِي الْكَفَّارِ خَاصَّةٌ وَالْأَمْرِ فِيهِ لِلتَّهْدِيدِ، وَفِيهِ زَجْرٌ عَنِ الْإِنْهَاكِ فِي مَلَاذِ الدُّنْيَا.

قَوْلُهُ: «وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: ارْتَحَلَتِ الدُّنْيَا مُدْبِرَةً...» إِلَى آخِرِهِ، هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ أَثَرٍ لِعَلِيِّ جَاءَ عَنْهُ مَوْقُوفاً وَمَرْفُوعاً، وَفِي أَوَّلِهِ شَيْءٌ مُطَابِقٌ لِلتَّرْجُمَةِ صَرِيحاً، فَعِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢٨١/١٣) وَابْنِ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (٢٥٤) مِنْ طَرَقَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ وَزُبَيْدِ الْإِيَامِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، وَسُمِّيَ فِي رِوَايَةِ لَابِنِ أَبِي شَيْبَةَ: مُهَاجِرُ الْعَامِرِيِّ، وَكَذَا فِي «الْحِلْيَةِ» (٧٦/١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ زُبَيْدٍ عَنْ مُهَاجِرِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ اتِّبَاعَ الْهَوَى وَطُولَ الْأَمَلِ، فَأَمَّا اتِّبَاعُ الْهَوَى فَيُصَدِّ عَنْ الْحَقِّ، وَأَمَّا طُولُ الْأَمَلِ فَيُنْسِي الْآخِرَةَ، أَلَا وَإِنَّ الدُّنْيَا ارْتَحَلَتْ مُدْبِرَةً... الْحَدِيثُ كَالَّذِي فِي الْأَصْلِ سِوَاءٍ، وَمُهَاجِرُ الْمَذْكُورِ: هُوَ الْعَامِرِيُّ الْمُبْهَمُ قَبْلَهُ، وَمَا عَرَفْتُ حَالَهُ، وَقَدْ جَاءَ مَرْفُوعاً، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ «قِصْرِ الْأَمَلِ» (٣) مِنْ رِوَايَةِ الْيَمَانِ بْنِ حُذَيْفَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ مَوْلَى عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَشَدَّ مَا اتَّخَوْفُ عَلَيْكُمْ خَصْلَتَيْنِ» فَذَكَرَ مَعْنَاهُ، وَالْيَمَانُ وَشَيْخُهُ لَا يُعْرِفَانِ.

وَجَاءَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَنْدَةَ مِنْ طَرِيقِ الْمُنْكَدِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً، وَالْمُنْكَدِرُ ضَعِيفٌ، وَتَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ اللَّهْبِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ ٢٣٧/١١ بِتِمَامِهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضاً، وَفِي بَعْضِ طَرَقِ هَذَا الْحَدِيثِ: «فَاتَّبَاعُ الْهَوَى يَصْرِفُ بَقُلُوبَكُمْ عَنِ الْحَقِّ، وَطُولُ الْأَمَلِ يَصْرِفُ هِمَمَكُمْ إِلَى الدُّنْيَا».

وَمِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ أَخَذَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ قَوْلَهُ: الدُّنْيَا مُدْبِرَةٌ وَالْآخِرَةُ مُقْبِلَةٌ، فَعَجَبْتُ لِمَنْ يَقْبَلُ عَلَى الْمُدْبِرَةِ، وَيُدْبِرُ عَنِ الْمُقْبِلَةِ.

وَوَرَدَ فِي ذِمِّ الْأَسْتِرْسَالِ مَعَ الْأَمَلِ حَدِيثُ أَنَسٍ رَفَعَهُ: «أَرْبَعَةٌ مِنَ الشَّقَاءِ: جُحُودُ الْعَيْنِ، وَقَسْوَةُ الْقَلْبِ، وَطُولُ الْأَمَلِ، وَالْحِرْصُ عَلَى الدُّنْيَا» أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ (٦٤٤٢) ^(١)، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَفَعَهُ: «صَلَحَ أَوَّلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالزَّهَادَةِ وَالْيَقِينِ، وَهَلَكَ آخِرُهَا بِالْبُخْلِ وَالْأَمَلِ» أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا ^(٢).

وَقِيلَ: إِنَّ قِصَرَ الْأَمَلِ حَقِيقَةُ الزُّهْدِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ سَبَبٌ، لِأَنَّ مَنْ قَصَرَ أَمَلُهُ زَهَدًا، وَيَتَوَلَّدُ مِنْ طُولِ الْأَمَلِ الْكَسَلُ عَنِ الطَّاعَةِ، وَالتَّسْوِيفُ بِالتَّوْبَةِ، وَالرَّغْبَةُ فِي الدُّنْيَا، وَالنِّسْيَانُ لِلْآخِرَةِ، وَالْقَسْوَةُ فِي الْقَلْبِ، لِأَنَّ رِقَّتَهُ وَصَفَاءَهُ إِنَّمَا يَقَعُ بِتَذَكُّرِ الْمَوْتِ وَالْقَبْرِ وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَأَهْوَالِ الْقِيَامَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، وَقِيلَ: مَنْ قَصَرَ أَمَلُهُ قَلَّ هَمُّهُ وَتَنَوَّرَ قَلْبُهُ، لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَحْضَرَ الْمَوْتَ اجْتَهِدَ فِي الطَّاعَةِ، وَقَلَّ هَمُّهُ، وَرَضِيَ بِالْقَلِيلِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: الْأَمَلُ مَذْمُومٌ لِلنَّاسِ إِلَّا لِلْعُلَمَاءِ، فَلَوْلَا أَمَلُهُمْ لَمَّا صَنَّفُوا وَلَا أَلْفَوْا. وَقَالَ غَيْرُهُ: الْأَمَلُ مَطْبُوعٌ فِي جَمِيعِ بَنِي آدَمَ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِي الْبَابِ بَعْدَهُ: «لَا يَزَالُ قَلْبُ الْكَبِيرِ شَابًا فِي اثْنَتَيْنِ: حُبِّ الدُّنْيَا، وَطُولِ الْأَمَلِ».

وَفِي الْأَمَلِ سِرٌّ لَطِيفٌ، لِأَنَّهُ لَوْلَا الْأَمَلُ مَا تَهَنَّى أَحَدٌ بِعَيْشٍ، وَلَا طَابَتْ نَفْسُهُ أَنْ يَشْرَعَ فِي عَمَلٍ مِنَ أَعْمَالِ الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا الْمَذْمُومُ مِنْهُ الْأَسْتِرْسَالُ فِيهِ وَعَدَمُ الْأَسْتِعْدَادِ لِأَمْرِ الْآخِرَةِ، فَمَنْ سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُكَلَّفْ بِإِزَالَتِهِ.

وَقَوْلُهُ فِي أَثَرِ عَلِيٍّ: «فَإِنَّ الْيَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلَا عَمَلٌ» جَعَلَ الْيَوْمَ نَفْسَ الْعَمَلِ وَالْمَحَاسِبَةِ مُبَالِغَةً، وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: تَهَارَهُ صَائِئُهُمُ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ: وَلَا حِسَابَ فِيهِ وَلَا عَمَلٌ فِيهِ.

(١) وإسناده ضعيف.

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٧٦٥٠)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا بَنَحُوهُ فِي «قِصْرِ الْأَمَلِ» (٢٠) وَ«الْيَقِينِ» (٣)، وَهُوَ بِمَجْمُوعِ طَرِيقِهِ مُحْتَمِلٌ لِلتَّحْسِينِ.


وقوله: «ولا حساب» بالفتح بغير تنوين، ويجوز الرفع مُنَوْنًا، وكذا قوله: ولا عمل.

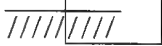


٦٤١٧- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مُنْذِرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: خَطَّ النَّبِيُّ ﷺ خَطًّا مُرَبَّعًا، وَخَطَّ خَطًّا فِي الْوَسْطِ خَارِجًا مِنْهُ، وَخَطَّ خُطُّطًا صِغَارًا إِلَى هَذَا الَّذِي فِي الْوَسْطِ مِنْ جَانِبِهِ الَّذِي فِي الْوَسْطِ، وَقَالَ: «هَذَا الْإِنْسَانُ، وَهَذَا أَجَلُهُ مُحِيطٌ بِهِ - أَوْ قَدْ أَحَاطَ بِهِ - وَهَذَا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ أَمْلُهُ، وَهَذِهِ الْخُطُطُ الصَّغَارُ الْأَعْرَاضُ، فَإِنْ أَخْطَأَ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا، وَإِنْ أَخْطَأَ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا».

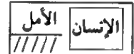
٦٤١٨- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: خَطَّ النَّبِيُّ ﷺ خُطُوطًا، فَقَالَ: «هَذَا الْأَمْلُ، وَهَذَا أَجَلُهُ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَهُ الْخُطُّ الْأَقْرَبُ».

قوله: «يحيى بن سعيد» هو الْقَطَّانُ، وسفيان: هو الثَّوْرِيُّ، وأبوهُ سعيد بن مسروق، ومُنْذِرٌ: هو ابن يعلَى أبو يعلَى الثَّوْرِيُّ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: أَبُو يعلَى، فقط. والرَّبيع ابن خُثَيْمٍ بِمُعْجَمَةٍ وَمُثَلَّثَةٍ مُصَغَّرٍ، وعبد الله: هو ابن مسعود، ومن الثَّوْرِيِّ فصاعداً كُوفِيُونَ.

قوله: «خَطَّ النَّبِيُّ ﷺ خَطًّا مُرَبَّعًا» الخطُّ: الرَّسْمُ وَالشَّكْلُ، والمُرَبَّعُ: الْمُسْتَوِي الزَّوَايَا.

قوله: «وَخَطَّ خَطًّا فِي الْوَسْطِ خَارِجًا مِنْهُ، وَخَطَّ خُطُوطًا صِغَارًا إِلَى هَذَا الَّذِي فِي الْوَسْطِ مِنْ جَانِبِهِ الَّذِي فِي الْوَسْطِ» قيل: هذه صِفَةُ الْخُطِّ:  وقيل: هذه صفته:

 وقيل: صفته:  وقيل: صفته:  ورسمه ابنُ التَّيْنِ

هكذا:  والأوّلُ المعتمد، وسياق الحديث يتنزّل عليه، فالإشارة بقوله: «هذا ٢٣٨/١١ الإنسان» إلى النقطة الدّاخلية، وبقوله: «وهذا أَجَلُهُ مُحِيطٌ بِهِ» إلى المُرَبَّع، وبقوله: «وهذا الذي هو خارج أَمْلُهُ» إلى الخطّ المستطيل المنفرد، وبقوله: «وهذه» إلى الخطوط، وهي المذكورة على سبيل المثال لا أنّ المراد انحصارها في عدد مُعَيَّن، ويؤيِّده قوله في حديث أنس بعده: «إذ جاءه الخطُّ الْأَقْرَبُ» فَإِنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى الْخُطِّ الْمُحِيطِ بِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الَّذِي

يُحِيطُ بِهِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخَارِجِ عَنْهُ.

وقوله: «خُطُطًا» بضمَّ المعجمة والطاء الأولى للأكثر، ويجوز فتح الطاء.

وقوله: «هذا إنسان» مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، أي: هذا الخطُّ هو الإنسان على التمثيل.

قوله: «وهذه الخطُط» بالضمِّ فيهما أيضاً، وفي رواية المُستَمَلِّي والسَّرْخِسيّ: «وهذه الخطوط».

قوله: «الأعراض» جمع عَرَضَ بفتحَتَيْنِ، وهو ما يُتَنَفَّعُ بِهِ فِي الدُّنْيَا فِي الْخَيْرِ وَفِي الشَّرِّ، وَالْعَرَضُ بِالسُّكُونِ: ضِدُّ الطَّوِيلِ، وَيُطْلَقُ عَلَى مَا يُقَابِلُ النَّقْدَيْنِ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَوَّلُ.

قوله: «نَهَشَهُ» بِالنُّونِ وَالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، أي: أَصَابَهُ. وَاسْتَشْكَلَتْ هَذِهِ الْإِشَارَاتُ الْأَرْبَعُ مَعَ أَنَّ الْخُطُوطَ ثَلَاثَةٌ فَقَطْ، وَأَجَابَ الْكِرْمَانِيُّ بِأَنَّ لِلْخَطِّ الدَّخْلَ اعْتِبَارَيْنِ: فَالْمِقْدَارُ الدَّخْلُ مِنْهُ هُوَ الْإِنْسَانُ وَالْخَارِجُ أَمْلُهُ، وَالْمُرَادُ بِالْأَعْرَاضِ الْآفَاتُ الْعَارِضَةُ لَهُ، فَإِنْ سَلِمَ مِنْ هَذَا لَمْ يَسْلَمْ مِنْ هَذَا، وَإِنْ سَلِمَ مِنَ الْجَمِيعِ وَلَمْ تُصِبْهُ آفَةٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ فَقْدٍ مَالٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ بَعَثَهُ الْأَجَلَ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَمُتْ بِالسَّبَبِ مَاتَ بِالْأَجَلِ.

وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى الْخَصِّ عَلَى قِصْرِ الْأَمَلِ وَالِاسْتِعْدَادِ لِبَعْثَةِ الْأَجَلِ. وَعَبَّرَ بِالنَّهَشِ، وَهُوَ لَدَغُ ذَاتِ الشَّمِّ، مُبَالَغَةً فِي الْإِصَابَةِ وَالْإِهْلَاكِ.

قوله: «حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ» هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَتَبَّتْ كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سَلَامٍ عَنْهُ.

قوله: «هَمَامٌ» هُوَ ابْنُ يَحْيَى، وَتَبَّتْ كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ.

قوله: «عَنِ إِسْحَاقَ» فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، وَهُوَ ابْنُ أَخِي أَنَسٍ لِأُمِّهِ.

قوله: «خُطُوطًا» قَدْ فُسِّرَتْ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

قوله: «فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ» فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: «يَأْمُلُ» وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي «الرُّهْدِ» (٤٥٣)

مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْحَاقَ سِيَاقُ الْمَنْ أَتَمَّ مِنْهُ وَلَفْظُهُ: خَطٌّ خُطُوطًا وَخَطٌّ خَطًّا نَاحِيَةً ثُمَّ قَالَ:

«هل تدرون ما هذا؟ هذا مثل ابن آدم ومثل التمني، وذلك الخطُّ الأمل، بينما يأمل إذ جاءه الموت»، وإنَّا جَمَعَ الخطوطَ ثُمَّ اقْتَصَرَ في التَّفْصِيلِ على اثْنَيْنِ اختصاراً، والثَّالثُ الإنسان، والرَّابِعُ الآفات.

وقد أخرج التِّرْمِذِيُّ (٢٣٣٤) حديث أنس من رواية حمَّاد بن سَلَمَةَ عن عُبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بلفظ: «هذا ابن آدم وهذا أجله» وَوَضَعَ يَدَهُ عند قَفَاهُ ثُمَّ بَسَطَهَا فقال: «وَتَمَّ أَمَلُهُ، وَتَمَّ أَجَلُهُ» أي: أَنَّ أَجَلَهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ أَمَلِهِ. قال التِّرْمِذِيُّ: وفي الباب عن أبي سعيد. قلت: أخرجه أحمد (١١١٣٢) من رواية عليّ ابن عليّ عن أبي المتوكِّل عنه ولفظه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَرَزَ عوداً بين يَدَيْهِ ثُمَّ غَرَزَ إلى جنبه آخر، ثُمَّ غَرَزَ الثَّالثَ فأبْعَدَهُ، ثُمَّ قال: «هذا الإنسان وهذا أَجَلُهُ وهذا أَمَلُهُ»، والأحاديث مُتَوَافِقَةٌ على أَنَّ الأجلَ أَقْرَبُ مِنَ الأمل.

٥- بابٌ مَنْ بَلَغَ سِتِّينَ سَنَةً، فَقَدْ أَعَذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمُرِ

لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ نَعَمَّرَكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]، يعني الشَّيْبَ.

٦٤١٩- حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ مَعْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغِفَارِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَعَذَرَ اللَّهُ إِلَى امْرِئٍ آخَرَ أَجَلَهُ حَتَّى يَبْلُغَهُ سِتِّينَ سَنَةً».

تَابِعَهُ أَبُو حَازِمٍ وَابْنُ عَجَلَانَ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ.

قوله: «بابٌ مَنْ بَلَغَ سِتِّينَ سَنَةً فَقَدْ أَعَذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمُرِ، لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ نَعَمَّرَكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ﴾» كذا للأكثر، وَسَقَطَ قوله: «لقوله تعالى» في رواية النَّسْفِيِّ^(١)، وَتَبَتَ قوله: «يعني الشَّيْب» في رواية أبي ذرٍّ وحده، وقد اختلف أهل التفسير

(١) وقع في الأصول: «وفي رواية النسفي: يعني الشيب» بزياد الواو في أوله و«يعني الشيب» في آخره، وبهاتين الزيادتين يضطرب الكلام، ويغلب على ظننا أنَّ الصواب ما أثبتناه.

فيه، فالأكثر على أن المراد به الشَّيب، لأنَّه يأتي في سنِّ الكُهولة فما بعدها، وهو علامة لمُفارقة سنِّ الصِّبَا الذي هو مَظَنَّةُ اللهو، وقال عليُّ: المراد به النبي ﷺ.

واختلفوا أيضاً في المراد بالتعمير في الآية على أقوال:

أحدها: أنَّه أربعون سنة، نقله الطَّبْرِيُّ عن مسروق وغيره، وكأنَّه أَخَذَهُ من قوله: ﴿وَبَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٥].

والثاني: ست وأربعون سنة، أخرجه ابن مَرْدُوَيْهِ من طريق مجاهد عن ابن عَبَّاسٍ وتلا الآية، ورواته رجال الصَّحِيح إِلَّا ابنَ خُثَيْمٍ فهو صَدُوق وفيه ضعف.

والثالث: سبعون سنة، أخرجه ابن مَرْدُوَيْهِ من طريق عطاء عن ابن عَبَّاسٍ قال: ﴿أَوَّلَهُ نَعِمَتُهُ وَمَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَحَاءُكُمْ النَّذِيرُ﴾ فقال: نزلت تعبيراً لأبناء السَّبعين، وفي إسناده يحيى بن ميمون وهو ضعيف.

الرَّابِع: ستون، وتمعَّنْ قائله بحديث الباب، ووَرَدَ في بعض طرقه التَّصريح بالمراد، فأخرجه أبو نُعَيْمٍ في «المستخرج» من طريق سعيد بن سليمان عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة بلفظ: العُمُر الذي أَعَدَّ اللهُ فيه لابنِ آدم ستون سنة: ﴿أَوَّلَهُ نَعِمَتُهُ وَمَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾، وأخرجه ابن مَرْدُوَيْهِ من طريق حمَّاد بن زيد عن أبي حازم عن سهل بن سعد مثله.

الخامس: التردُّد بين السَّتين والسَّبعين، أخرجه ابن مَرْدُوَيْهِ من طريق أبي مَعْشَرٍ عن سعيد عن أبي هريرة بلفظ: «مَن عُمَّرَ ستين أو سبعين سنةً فقد أَعَدَّ اللهُ إليه في العمر»، وأخرجه أيضاً من طريق مُعْتَمِر بن سليمان عن مَعْمَرٍ عن رجل من غِفَّارٍ يقال له: محمَّد عن سعيد عن أبي هريرة بلفظ: «مَن بَلَغَ السَّتين والسَّبعين»، ومحمَّد الغِفَّاريُّ: هو ابن مَعْنٍ الذي أخرجه البخاريُّ من طريقه، اختلفَ عليه في لفظه، كما اختلفَ على سعيد المقبريِّ في لفظه، وأصحَّ الأقوال في ذلك ما ثَبَتَ في حديث الباب، ويدخل في هذا حديث: «مُعْتَرَكُ الْمَنَايَا ما بين ستين وسبعين» أخرجه أبو يَعْلَى (٦٥٤٣) من طريق إبراهيم بن الفضل عن

سعيد عن أبي هريرة، وإبراهيم ضعيف.

قوله: «حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْهَاءِ الْمَفْتُوحَةِ، وَشَيْخُهُ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ: هُوَ الْمُقَدَّمِيُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِهَذَا الْإِسْنَادُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثُ آخِرِ (٣٩)، وَذَكَرْتُ أَنَّ عُمَرَ مُدْلَسٌ وَأَنَّهُ أَوْرَدَهُ بِالْعَنْعَنَةِ، وَبَيَّنْتُ عُذْرَ الْبَخَارِيِّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ وُجِدَ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ مُصَرَّحٍ فِيهِ بِالسَّمَاعِ.

وَأَمَّا هَذَا الْحَدِيثُ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٧٧١٣) عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَّارٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ بِنَحْوِهِ، وَهَذَا الرَّجُلُ الْمُبْهَمُ هُوَ مَعْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْغِفَّارِيُّ، فَهِيَ مُتَابَعَةٌ قَوِيَّةٌ لِعُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَخْرَجَهُ / الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ مَعْمَرٍ، وَوَقَعَ لِشَيْخِهِ فِيهِ ٢٤٠/١١ وَهُمْ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَيَانِهِ.

قوله: «أَعُذَرَ اللَّهُ» الْإِعْذَارُ: إِزَالَةُ الْعُذْرِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ اعْتِذَارٌ، كَأَن يَقُولَ: لَوْ مُدَّ لِي فِي الْأَجَلِ لَفَعَلْتُ مَا أُمِرْتُ بِهِ، يُقَالُ: أَعُذَرَ إِلَيْهِ: إِذَا بَلَغَهُ أَقْصَى الْغَايَةِ فِي الْعُذْرِ وَمَكَّنَهُ مِنْهُ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ فِي تَرْكِ الطَّاعَةِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا بِالْعُمْرِ الَّذِي حَصَلَ لَهُ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ حِينَئِذٍ إِلَّا الْاسْتِغْفَارَ وَالطَّاعَةَ وَالْإِقْبَالَ عَلَى الْآخِرَةِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَنِسْبَةِ الْإِعْذَارِ إِلَى اللَّهِ تَجَاوِزَةً، وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتْرِكْ لِلْعَبْدِ سَبَبًا فِي الْإِعْذَارِ يَتَمَسَّكُ بِهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ إِلَّا بَعْدَ حُجَّةٍ.

قوله: «أَخَّرَ أَجَلَهُ» يَعْنِي: أَطَالَهُ «حَتَّى بَلَغَهُ سِتِينَ سَنَةً» وَفِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ: «لَقَدْ أَعُذَرَ اللَّهُ إِلَى عَبْدٍ أَحْيَاهُ حَتَّى يَبْلُغَ سِتِينَ سَنَةً أَوْ سَبْعِينَ سَنَةً، لَقَدْ أَعُذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ، لَقَدْ أَعُذَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ».

قوله: «تَابَعَهُ أَبُو حَازِمٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ»، عَنْ الْمَقْبُرِيِّ «أَمَّا مُتَابَعَةُ أَبِي حَازِمٍ - وَهُوَ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ - فَأَخْرَجَهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، كَذَا أَخْرَجَهُ الْحُقَافُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَخَالَفَهُمْ هَارُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ فَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَإِدْخَالُهُ بَيْنَ سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ فِيهِ رَجُلَانِ مِنَ الْمَزِيدِ فِي

مُتَّصِلُ الْأَسَانِيدِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٣٩٤) وَالنَّسَائِيُّ (١١٨٢٢) مِنْ رِوَايَةِ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ.

وَأَمَّا طَرِيقُ مُحَمَّدَ بْنِ عَجَلَانَ، فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٢٦٢) مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَجَلَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «مَنْ أَتَى عَلَيْهِ سِتُّونَ سَنَةً، فَقَدْ أَعَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمُرِ».

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: إِنَّمَا كَانَتِ السِّتُّونَ حَدًّا لِهَذَا، لِأَنَّهَا قَرِيبَةٌ مِنَ الْمَعْتَرَكِ، وَهِيَ سِنَّ الْإِنَابَةِ وَالْخُشُوعِ وَتَرْقُبِ الْمَنِيَّةِ، فَهَذَا إِعْذَارٌ بَعْدَ إِعْذَارٍ لَطْفًا مِنَ اللَّهِ بِعِبَادِهِ حِينَ نَقَلَهُمْ مِنْ حَالَةِ الْجَهْلِ إِلَى حَالَةِ الْعِلْمِ، ثُمَّ أَعَدَّ إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَعَاقِبْهُمْ إِلَّا بَعْدَ الْحُجَجِ الْوَاضِحَةِ، وَإِنْ كَانُوا فُطِرُوا عَلَى حُبِّ الدُّنْيَا وَطُولِ الْأَمَلِ، لَكِنَّهُمْ أَمَرُوا بِمُجَاهَدَةِ النَّفْسِ فِي ذَلِكَ لِتِمَثُّلِ مَا أَمَرُوا بِهِ مِنَ الطَّاعَةِ، وَيَنْزَجِرُوا عَمَّا نُهَوِيَ عَنْهُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ اسْتِكْمَالَ السِّتِّينَ مَظْنَّةٌ لَانْقِضَاءِ الْأَجَلِ، وَأَصْرَحَ مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٥٠) بِسَنَدٍ حَسَنٍ إِلَى أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «أَعْمَارُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ السِّتِّينَ إِلَى السَّبْعِينَ، وَأَقْلَهُمْ مَنْ يَجُوزُ ذَلِكَ».

قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: الْأَسْنَانُ أَرْبَعَةٌ: سِنَّ الطُّفُولِيَّةِ، ثُمَّ الشَّبَابِ، ثُمَّ الْكُهُولَةِ، ثُمَّ الشَّيْخُوخَةِ وَهِيَ آخِرُ الْأَسْنَانِ، وَغَالِبُ مَا يَكُونُ مَا بَيْنَ السِّتِّينَ وَالسَّبْعِينَ، فَحِينَئِذٍ يَظْهَرُ ضَعْفُ الْقُوَّةِ بِالنَّقْصِ وَالْإِنْحِطَاطِ، فَيَنْبَغِي لَهُ الْإِقْبَالُ عَلَى الْآخِرَةِ بِالْكُلِّيَّةِ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْحَالَةِ الْأُولَى مِنَ النَّشَاطِ وَالْقُوَّةِ. وَقَدْ اسْتَنْبَطَ مِنْهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّ مَنْ اسْتَكْمَلَ سِتِّينَ فَلَمْ يَحْجَّ مَعَ الْقُدْرَةِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُقْصِرًا، وَيَأْتِمُ إِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ، بِخِلَافِ مَا دُونَ ذَلِكَ.

الحديث الثاني:

٦٤٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«لا يزال قلب الكبير شاباً في اثنتين: في حُبِّ الدنيا، وطولِ الأمل».

قال ليث: حدّثني يونس. وابنُ وهب: عن يونس، عن ابنِ شهاب، قال: أخبرني سعيدٌ وأبو سلمة.

قوله: «يونس» هو ابن يزيد الآلي.

قوله: «لا يزال قلب الكبير شاباً في اثنتين: في حُبِّ الدنيا، وطولِ الأمل» المراد بالأمل هنا حبة طول العمر، فسّره حديثُ أنس الذي بعده في آخر الباب، وسماه شاباً إشارةً إلى قوة استحكام حبه للمال، أو هو من باب المشاكلة والمطابقة.

قوله: «قال ليث: عن يونس^(١)، وابنُ وهب: عن يونس، عن ابنِ شهاب، أخبرني سعيد» هو ابن المسيب «وأبو سلمة» يعني: كلاهما عن أبي هريرة. أمّا رواية ليث - وهو ابن سعد - فوصلها الإسماعيلي من طريق أبي صالح كاتب الليث: حدّثنا الليث حدّثني يونس - هو ابن يزيد - عن ابنِ شهاب أخبرني سعيد وأبو سلمة عن أبي هريرة بلفظه، إلّا أنّه قال: «المال» بدّل: الدنيا.

وأما رواية ابن وهب، فوصلها مسلم (١٠٤٦/١١٤) عن حرملة^(٢) عنه بلفظ: «قلب الشيخ شابٌ على حُبِّ اثنتين: طول الحياة، وحُبِّ المال».

وأخرجه الإسماعيلي من طريق أيوب بن سويد عن يونس مثلاً/ رواية ابن وهب سواء. ٢٤١/١١

وأخرجه البيهقي^(٣) من وجه آخر عن أبي هريرة بزيادة في أوله قال: «إنَّ ابنَ آدمَ يضعفُ جسْمُه وينحلُّ لحمُه من الكبرِ وقلبه شابٌ».

(١) كذا وقع في أصول «الفتح» بالنعنة، وهو خطأ، فإنَّ في روايات «الصحيح»، كافة - كما في اليونانية - حدّثني يونس بصيغة التحديث، وهي هكذا موصولة عند الإسماعيلي، وإلّا فلا فائدة من إيراد روايتي الليث وابن وهب كلٌّ على حدة، وما ذلك إلّا للتنبيه على اختلاف صيغتي التحمّل.

(٢) وقرن بحرملة أبا الطاهر المصري.

(٣) في «الزهد» (٤٥٥)، وسنده ضعيف جداً.

الحديث الثالث:

٦٤٢١- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكْبُرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبُرُ مَعَهُ اثْنَانِ: حُبُّ الْمَالِ، وَطَوْلُ الْعُمُرِ». رواه شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ.

قوله: «حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ» كذا لأبي ذرٍّ غير منسوب، ولغيره: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَهْشَامٌ: هُوَ الدَّسْتَوَائِيّ.

قوله: «يَكْبُرُ» بفتح الموحدة، أي: يَطْعُنُ فِي السِّنِّ.

قوله: «وَيَكْبُرُ مَعَهُ» بضم الموحدة، أي: يَعِظُمُ، وَيَجُوزُ الْفَتْحُ، وَيَجُوزُ الضَّمُّ فِي الْأَوَّلِ تَعْبِيرًا عَنِ الْكَثْرَةِ، وَهِيَ كَثْرَةُ عَدَدِ السِّنِّ بِالْعِظَمِ.

قوله: «اثْنَانِ: حُبُّ الْمَالِ، وَطَوْلُ الْعُمُرِ» فِي رَوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٠٤٧): «يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِبُّ مَعَهُ اثْنَانِ: الْحِرْصُ عَلَى الْمَالِ، وَالْحِرْصُ عَلَى الْعُمُرِ»، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ بِمِثْلِهِ.

قوله: «رواه شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ» وَصَلَهُ مُسْلِمٌ (١١٥/١٠٤٧) مِنْ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، وَلَفْظُهُ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ بِنَحْوِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٢٢٠٢) وَ(١٢٧٢١ وَ ١٣٩١٧) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بِلَفْظٍ: «يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِبُّ مِنْهُ اثْنَانِ»^(١).

وفائدة هذا التعليق دفعُ تَوْهُمِ الانْقِطَاعِ فِيهِ لَكَوْنِ قَتَادَةَ مُدَلِّسًا وَقَدْ عَنَعَنَهُ، لَكِنْ شُعْبَةُ لَا يُحَدِّثُ عَنِ الْمُدَلِّسِينَ إِلَّا بِمَا عَلِمَ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي سَمَاعِهِمْ، فَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ التَّصْرِيحُ وَالْعَنَعَنَةُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ.

قال النووي: هذا مجاز واستعارة ومعناه: إِنَّ قَلْبَ الشَّيْخِ كَامِلُ الْحُبِّ لِلْمَالِ مُحْتَكِمٌ فِي ذَلِكَ كاحتكام قُوَّةِ الشَّابِّ فِي شَبَابِهِ، هَذَا صَوَابُهُ، وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ غَيْرُ هَذَا مِمَّا لَا يُرْتَضَى.

(١) هو عنده بلفظ: «وبقي» بدل: ويشب.

وكأنَّه أشارَ إلى قول عِيَاض: هذا الحديث فيه من المطابقة وبديع الكلام الغاية، وذلك أنَّ الشَّيخ من شأنه أن تكون آماله وحرصه على الدُّنيا قد بَلَّيَتْ على بلاء جسمه إذا انقَضَى عُمُرُه، ولم يَبَقْ له إلَّا انتظارُ الموت، فلمَّا كان الأمرُ بِضِدِّه دُم. قال: والتَّعْيِيرُ بالشَّابِّ إشارةٌ إلى كَثْرَةِ الحِرْصِ وبُعْدِ الأمل الذي هو في الشَّباب أكثرَ وبهم اليَقِينُ، لكثْرَةِ الرَّجَاءِ عادةً عندهم في طول أعمارهم ودوام استمتاعهم ولذاتهم في الدُّنيا.

قال القُرْطُبِيُّ: في هذا الحديث كراهةُ الحِرْصِ على طول العُمُرِ وكثْرَةِ المال، وأنَّ ذلك ليس بمحمودٍ.

وقال غيره: الحكمة في التَّخْصِيسِ بهَذَيْنِ الأمرَيْنِ أنَّ أَحَبَّ الأشياءِ إلى ابن آدم نفسه، فهو رَاغِبٌ في بقائها فأحَبَّ لذلك طول العُمُرِ، وأحَبَّ المالَ لأنَّه من أعظم الأسبابِ في دَوَامِ الصَّحَّةِ التي يَنْشَأُ عنها غالباً طول العمر، فكلَّمَا أَحْسَنَ بَقْرُبِ نَفَادِ ذلك اشتَدَّ حُبُّه له ورغبته في دوامه. واستُدِلَّ به على أنَّ الإرادة في القلبِ خِلَافاً لِمَنْ قال: إِنَّهَا في الرَّأْسِ، قاله المازَرِيُّ.

تنبيه: قال الكِرْمَانِيُّ: كان ينبغي له أن يذكُرَ هذا الحديث في الباب السابق؛ يعني «باب في الأمل وطوله». قلت: ومُنَاسَبَتُهُ للباب الذي ذكره فيه ليست ببعيدة ولا خَفِيفَةً.

٦- باب العمل الذي يُبْتَغَى به وجهُ الله

فيه سَعْدٌ.

٦٤٢٢- حَدَّثَنَا معَاذُ بْنُ أُسَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عن الزُّهْرِيِّ، قال: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ؛ وَرَعَمَ مُحَمَّدٌ: أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وقال: وَعَقَلَ حُجَّةَ بَعْثِهَا مِنْ دَلْوٍ كَانَتْ فِي دَارِهِمْ.

٦٤٢٣- قال: سمعتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ، ثُمَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ قال: عَدَا عَلِيٌّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فقال: «لَنْ يُؤَافِيَ عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِهِ وَجَهَ اللَّهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ».

٦٤٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَا لِعِبْدِي عِنْدِي جَزَاءٌ إِذَا قَبِضْتُ صَفِيَّهُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ احْتَسَبَهُ إِلَّا الْجَنَّةَ».

٢٤٢/١١ قوله: «باب العمل الذي يُتَعَمَّى به وَجْه الله تَعَالَى» ثَبَّتَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لِلْجَمِيعِ، وَسَقَطَتْ مِنْ «شرح ابن بَطَّال» فَأَضَافَ حَدِيثَهَا عَنْ عِثْبَانَ لِلَّذِي قَبْلَهُ، ثُمَّ أَخَذَ فِي بَيَانِ الْمُنَاسِبَةِ لَتَرْجُمَةِ مَنْ بَلَغَ سِتِينَ سَنَةً، فَقَالَ: خَشِيَ الْمَصْنُفُ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ مَنْ بَلَغَ السِّتِينَ وَهُوَ مُوَاطِبٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ أَنْ يَنْفُذَ عَلَيْهِ الْوَعِيدُ، فَأَوْرَدَ هَذَا الْحَدِيثَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ الْإِخْلَاصِ تَنْفَعُ قَائِلَهَا، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا لَا تَخْصُ أَهْلَ عُمْرٍ دُونَ عُمْرٍ، وَلَا أَهْلَ عَمَلٍ دُونَ عَمَلٍ، قَالَ: وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ التَّوْبَةَ مَقْبُولَةٌ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي ثَبَّتَ النَّقْلُ فِيهِ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ مَعَهُ، وَهُوَ الْوَصُولُ إِلَى الْغَرَاةِ.

وَتَبِعَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ فَقَالَ: يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْإِعْذَارَ لَا يَقْطَعُ التَّوْبَةَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ لِقَطْعِ الْحُجَّةِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ لِلْعَبْدِ بِفَضْلِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَالرَّجَاءُ بَاقٍ بِدَلِيلِ حَدِيثِ عِثْبَانَ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ. قُلْتُ: وَعَلَى مَا وَقَعَ فِي الْأَصُولِ، فَهَذِهِ مُنَاسِبَةٌ تَعْقِيبُ الْبَابِ الْمَاضِي بِهَذَا الْبَابِ.

قوله: «فِيهِ سَعْدٌ» كَذَا لِلْجَمِيعِ، وَسَقَطَ لِلنَّسْفِيِّ وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَسَعْدٌ فِيمَا يَظْهَرُ لِي: هُوَ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَحَدِيثُهُ الْمَشَارُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَغَازِي (٤٤٠٩) وَغَيْرِهَا (٥٦) مِنْ رَوَايَةِ عَامِرِ ابْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ فِي قِصَّةِ الْوَصِيَّةِ، وَفِيهِ: «الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ»، وَفِيهِ قَوْلُهُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَعَمَلٌ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَزْدَدَتْ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً» الْحَدِيثُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا اللَّفْظُ فِي كِتَابِ الْمَهْجَرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ (٣٩٣٦). ثُمَّ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ طَرَفًا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ.

قوله: «حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ أَسَدٍ» هُوَ الْمُرُوزِيُّ، وَشَيْخُهُ عَبْدُ اللَّهِ: هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ.

قوله: «عَدَا عَلِيٌّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَنْ يُوَافِيَ» هَكَذَا أَوْرَدَهُ مُخْتَصَرًا، وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ مُعَقَّبًا بِالْغُدُوِّ، بَلْ بَيْنَهُمَا أُمُورٌ كَثِيرَةٌ مِنْ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْزِلَهُ وَصَلَاتِهِ فِيهِ، وَسُؤَالِهِمْ أَنْ

يَتَأَخَّرُ عِنْدَهُمْ حَتَّى يُطْعِمُوهُ، وَسْؤَالُهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ الدُّخَشُمِ وَكَلَامِ مَنْ وَقَعَ فِي حَقِّهِ وَالْمَرَاJَعَةُ فِي ذَلِكَ، وَفِي آخِرِهِ ذَلِكَ الْقَوْلُ الْمَذْكُورُ هُنَا، وَقَدْ أَوْرَدَهُ فِي «بَابِ الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ» فِي أَوَائِلِ الصَّلَاةِ (٤٢٥)، وَأَوْرَدَهُ أَيْضاً مُطَوَّلًا مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي أَبْوَابِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ (١١٨٦)، وَأَخْرَجَ مِنْهُ أَيْضاً فِي أَوَائِلِ الصَّلَاةِ فِي «بَابِ إِذَا زَارَ قَوْمًا فَصَلَّى عِنْدَهُمْ» (٦٨٦) عَنْ مَعَاذِ بْنِ أَسَدَ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنَ الْمُتَنِّ طَرَفًا غَيْرَ الْمَذْكُورِ هُنَا.

وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ: «حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ» وَقَعَ فِي الرَّوَايَةِ الْمَاضِيَةِ: «حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ مَا مُلَخَّصُهُ: وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ لَوْجُودِ التَّلَازُمِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ هُوَ الْحَقِيقَةُ، لِأَنَّ النَّارَ تَأْكُلُ مَا يُلْقَى فِيهَا، وَالتَّحْرِيمُ يَنْسَبُ الْفَاعِلُ فَيَكُونُ اللَّفْظُ الثَّانِي مَجَازًا.

قَوْلُهُ: «يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» هُوَ الْإِسْكََنْدَرَانِيُّ.

قَوْلُهُ: «عَنْ عَمْرٍو» هُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ.

قَوْلُهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَا لِعِبْدِي الْمُؤْمِنِ عِنْدِي جَزَاءٌ» أَي: ثَوَابٌ، وَلَمْ أَرْ لَفْظَ «جَزَاءٌ» فِي رَوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَفْيَانَ، وَلَأَبِي نُعَيْمٍ مِنْ طَرِيقِ السَّرَّاجِ كِلَاهُمَا عَنْ قُتَيْبَةَ.

قَوْلُهُ: «إِذَا قَبِضْتُ صَفِيَّهَ» بَفَتْحِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرِ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَّةِ، وَهُوَ الْحَبِيبُ الْمَصَافِي كَالْوَلَدِ وَالْأَخِ وَكُلِّ مَنْ يُحِبُّهُ الْإِنْسَانُ، وَالْمُرَادُ بِالْقَبْضِ قَبْضُ رُوحِهِ، وَهُوَ الْمَوْتُ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ احْتَسَبَهُ إِلَّا الْجَنَّةَ» قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: احْتَسَبَ وَلَدَهُ: إِذَا مَاتَ كَبِيرًا، فَإِنْ مَاتَ صَغِيرًا قِيلَ: أَفْرَطَهُ، وَلَيْسَ هَذَا التَّفْصِيلُ مُرَادًا هُنَا، بَلِ الْمُرَادُ بِاِحْتَسَبَهُ: صَبَرَ عَلَى فَقْدِهِ رَاجِيًا الْأَجَرَ مِنَ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ، وَأَصْلُ الْحِسْبَةِ بِالْكَسْرِ: الْأُجْرَةُ، وَالْاِحْتِسَابُ: طَلَبُ الْأَجْرِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى خَالصًا./

واستدلَّ به ابن بطال على أنَّ مَنْ ماتَ له ولد واحد يَلْتَحِقُ بِمَنْ ماتَ له ثلاثة وكذا اثنان، وأنَّ قول الصحابيِّ كما مضى في «باب فضل مَنْ ماتَ له ولد» من كتاب الجنائز (١٢٥٠ و ١٢٥١): ولم نسأله عن الواحد^(١)، لا يَمْنَعُ من حصول هذا الفضل لمن ماتَ له واحد، فلعلَّه عليه السلام سئل بعد ذلك عن الواحد فأخبر بذلك، أو أنَّه أعلم بأنَّ حُكْمَ الواحد حُكْمَ ما زاد عليه فأخبر به.

قلت: وقد تقدَّم في الجنائز تسمية مَنْ سأل عن ذلك، والرَّواية التي فيها: ثمَّ لم نسأله عن الواحد، ولم يقع لي إذ ذاك وقوعُ السُّؤال^(٢) عن الواحد، وقد وجدتُ من حديث جابر ما أخرجه أحمد (١٤٢٨٥) من طريق محمود بن كَيْد^(٣) عن جابر، وفيه: قلنا: يا رسول الله، واثنان؟ قال: «واثنان»، قال محمود: فقلت لجابر: أراكم لو قُلْتُم واحداً، لَقَالَ واحداً، قال: وأنا والله أظنُّ ذاك، ورجاله موثِّقون.

وعند أحمد (٢٢٠٠٨) والطبراني (٢٩٩/٢٠) من حديث معاذ رَفَعَهُ: «أوجِبَ ذو الثلاثة» فقال له معاذ: وذو الاثنيْن؟ قال: «وذو الاثنيْن»، زاد في رواية الطبراني: قال: أو واحد، قال: «أو واحدة»^(٤) وفي سنده ضعف. وله في «الكبير» (٢٠٣٠) و«الأوسط» (٢٤٨٩) من حديث جابر بن سَمُرَةَ رَفَعَهُ: «مَنْ دُفِنَ له ثلاثة فَصَبَرَ» الحديث، وفيه: فقالت أمَّ أيْمَنَ: وواحد؟ فَسَكَتَ ثمَّ قال: «يا أمَّ أيْمَنَ، مَنْ دَفَنَ واحداً فَصَبَرَ عليه واحْتَسَبَهُ، وَجَبَتْ له الجنة»، وفي سندهما ناصح بن عبد الله وهو ضعيف جداً.

وجه الدلالة من حديث الباب: أنَّ الصَّفيَّ أعَمُّ من أن يكون ولداً أم غيره، وقد أفرَدَ ورَتَّبَ الثَّواب بالجنة لمن ماتَ له فاحتَسَبَهُ، ويدخل في هذا ما أخرجه أحمد (١٥٥٩٥) والنسائي (١٨٧٠ و ٢٠٨٨) من حديث قُرَّة بن إياس: أنَّ رجلاً كان يأتي النبيَّ ﷺ ومعه

(١) ليس فيه ما ذكره ابن بطال كما سينبه عليه الحافظ بعد قليل.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: السائل.

(٣) تحرَّف «لبيد» في (أ) و(س) إلى: أسد.

(٤) عبارة: «قال: أو واحد» الثانية سقطت من (س).

ابن له، فقال: «أُحِبُّهُ؟» قال: نعم، فَقَدَّه، فقال: «ما فعل فلان؟» قالوا: يا رسول الله، مات ابنه، فقال: «ألا تُحِبُّ أن لا تأتي باباً من أبواب الجنة، إلا وَجَدْتَهُ يَنْتَظِرُكَ؟» فقال رجل: يا رسول الله، أله خاصة أم لكلنا؟ قال: «بل لكلكم»، وسنده على شرط الصحيح، وقد صحَّحه ابن حبان (٢٩٤٧) والحاكم (٣٨٤ / ١).

٧- باب ما يُحذَر من زهرة الدنيا والتنافس فيها

٦٤٢٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَحْرَمَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ عَوْفٍ - وَهُوَ حَلِيفُ لَبْنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ، كَانَ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ يَأْتِي بِحِزْبَيْهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ صَالِحَ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ، فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِهَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَسَمِعَتِ الْأَنْصَارُ بِقُدُومِهِ فَوَافَقَتْ صَلَاةَ الصُّبْحِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا انْصَرَفَ تَعَرَّضُوا لَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَاهُمْ، وَقَالَ: «أَظُنُّكُمْ سَمِعْتُمْ بِقُدُومِ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَأَنَّهُ جَاءَ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَابْشِرُوا وَأَمْلُوا مَا يَسُرُّكُمْ، فَوَاللَّهِ مَا الْفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنْ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْسِطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا، كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُلْهِيكُمْ كَمَا أَلْهَتْهُمْ».

قوله: «باب ما يُحذَر من زهرة الدنيا والتنافس فيها» المراد بزهرة الدنيا بهجتها ونضارتها ٢٤٥/١١ وحسنها، والتنافس يأتي بيانه في الباب.

ذكر فيه سبعة أحاديث:

الحديث الأول: قوله: «إسماعيل بن عبد الله» هو ابن أبي أويس.

قوله: «عن موسى بن عقبة» هو عم إسماعيل الراوي عنه.

قوله: «قال: قال ابن شهاب» هو الزُّهري.

قوله: «أَنَّ عَمْرُو بْنَ عَوْفٍ» تقدّم بيان نسبهِ في الجزية (٣١٥٨). وفي السند ثلاثة من التابعين في نسقٍ، وهم موسى وابن شهاب وعُروّة، وصحابيّان وهما المسور وعمرو، وكلّهم مدنيّون وكذا بقيّة رجال الإسناد من إسماعيل فصاعداً.

قوله: «إلى البحرَيْنِ» سقطت «إلى» من رواية الأكثر وثبتت للكُشَمِيهِنِيّ.

قوله: «فوافقت» في رواية المُستَمَلِي والكُشَمِيهِنِيّ: فوافقت.

قوله: «فوالله ما الفقر أخشى عليكم» بنصب الفقر، أي: ما أخشى عليكم الفقر، ويجوز الرفع بتقدير ضمير، أي: ما الفقر أخشاه عليكم، والأوّل هو الرّاجح، وخَصَّ بعضهم جواز ذلك بالشعر. وهذه الحشية يحتمل أن يكون سببها علمه أنّ الدنيا ستفتَح عليهم ويحصل لهم الغنى بالمال، وقد ذكّر ذلك في أعلام النبوة ممّا أخبر ﷺ بوقوعه قبل أن يقع فوقه.

وقال الطّبيّ: فائدة تقديم المفعول هنا الاهتمام بشأن الفقر، فإنّ الوالد المشفق إذا حَضَرَه الموت كان اهتمامه بحال ولده في المال، فأعلم ﷺ أصحابه أنّه وإن كان لهم في الشّفقة عليهم كالأب، لكنّ حاله في أمر المال يُخالف حال الوالد، وأنّه لا يخشى عليهم الفقر كما يخشاه الوالد، ولكن يخشى عليهم من الغنى الذي هو مطلوب الوالد لولده.

والمراد بالفقر العهدي، وهو ما كان عليه الصحابة من قلة الشّيء، ويحتمل الجنس، والأوّل أولى، ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى أنّ مَضَرّة الفقر دون مَضَرّة الغنى، لأنّ مَضَرّة الفقر دُنيويّة غالباً، ومَضَرّة الغنى دينيّة غالباً.

قوله: «فتأفّسوها» بفتح المثناة فيها، والأصل: فتتأفّسوا، فحذفت إحدى التاءين، والتأفّس من المنافسة: وهي الرّغبة في الشّيء ومحبة الانفراد به والمغالبة عليه، وأصلها من الشّيء النَّفيس في نوعه، يقال: نافستُ في الشّيء مُنافسةً ونفاسةً ونفاساً، ونَفَسَ الشّيء بالضمّ نفاسةً: صار مرغوباً فيه، ونَفَسْتُ به بالكسر: بَخِلْتُ، ونَفَسْتُ عليه: لم أره أهلاً لذلك.

قوله: «فَتَهْلِكُكُمْ»^(١) أي: لأنَّ المالَ مرغوب فيه فترتاح النفس لطلبه فتمنع منه، فتقع العداوة المقتضية للمقاتلة المفضية إلى الهلاك.

قال ابن بطال: فيه أنَّ زهرة الدنيا ينبغي لمن فُتِحَتْ عليه أن يحذر من سوء عاقبتها وشرِّ فتنتها، فلا يطمئنَّ إلى زُخْرُفها ولا ينافس غيره فيها، ويُسَدِّلَ به على أنَّ الفقر أفضل من الغنى، لأنَّ فتنة الدنيا مقرونة بالغنى، والغنى مظنة الوقوع في الفتنة التي قد تجرُّ إلى هلاك النفس غالباً، والفقير آمنٌ من ذلك.

٦٤٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا، فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «إِنِّي قَرُطُكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ، وَإِنِّي قَدْ أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ - أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ - وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا».

٦٤٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَكْثَرَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ» قِيلَ: وَمَا بَرَكَاتُ الْأَرْضِ؟ قَالَ: «زَهْرَةُ الدُّنْيَا» فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: هَلْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالْشَّرِّ؟ فَصَمَتِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، ثُمَّ جَعَلَ يَمْسُحُ عَنْ جَبِينِهِ، فَقَالَ: «أَيَنْ السَّائِلُ؟» قَالَ: أَنَا - قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَقَدْ حَمَدْنَاهُ حِينَ طَلَعَ لَذَلِكَ - قَالَ: «لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ مَا أَنْبَتَ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبْطًا أَوْ يُلِمُّ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ، أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ، فَاجْتَرَّتْ وَثَلَطَتْ وَبَالَتْ، ثُمَّ عَادَتْ فَأَكَلْتُ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ حُلْوَةٌ، مَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ، فَنِعِمَّ الْمَعُونَةُ هُوَ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ».

(١) كذا وقع هنا للحافظ، وهذا الحرف إنما وقع في رواية غير موسى بن عقبة عن ابن شهاب، وذلك فيما سلف عند البخاري برقم (٣١٥٨) و(٤١٠٥)، أما في رواية موسى بن عقبة هنا فقد اتفقت الروايات المنقولة في النسخة اليونانية على أنها «تلهيكم» من الإلهاء لا من الهلاك.

الحديث الثاني: حديث عُقْبَةَ بن عامر في صلاته ﷺ على شُهداء أُحُد بعد ثمان سنين، وقد تقدّم شرحه مُستَوفًى في أواخر كتاب الجنائز (١٣٤٤)، وعلامات النبوة (٣٥٩٦).

وقوله: «أنا فَرَطُكُمْ» بفتح الفاء والراء، أي: السابق إليه.

الحديث الثالث: حديث أبي سعيد.

قوله: «إسماعيل» هو ابن أبي أويس، وقد وافقه في رواية هذا الحديث عن مالك بتمامه ابنُ وهب وإسحاق بن محمّد وأبو قُرّة، ورواه مَعْن بن عيسى والوليد بن مسلم عن مالك مختصراً كُلٌّ منهما طَرَفًا، وليس هو في «الموطأ»، قاله الدَّارَقُطْنِيُّ في «الغرائب».

قوله: «عن أبي سعيد الخُدْرِيّ قال: قال رسول الله ﷺ: إِنَّ أَكْثَرَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ» في رواية هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يَسَار الماضية/ في كتاب الزكاة (١٤٦٥) في أوّلها: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ فَقَالَ: «إِنَّ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ»، وفي رواية السَّرْحَسِيّ: «إِنِّي مِمَّا أَخَافُ»، و«ما» في قوله: «ما يُفْتَحُ» في موضع نصب لأنّها اسم إنّ، و«مِمَّا» في قوله: «إِنَّ مِمَّا» في موضع رفع لأنّها الخبر.

قوله: «زَهْرَةُ الدُّنْيَا» زاد هلال: «وزيّتها» وهو عطف تفسير، وزَهْرَةُ الدُّنْيَا بفتح الزاي وسكون الهاء، وقد قُرئ في الشاذّ عن الحسن وغيره بفتح الهاء^(١)، فقيل: هما بمعنى مثل: جَهْرَةٌ وجَهْرَةٌ، وقيل: بالتحرّيك جمع زاهرٍ كفاجرٍ وفَجْرَةٌ، والمراد بالزّهرة: الزينة والبَهْجَةُ كما في الحديث، والزّهرة مأخوذة من زَهْرَةُ الشَّجَرِ: وهو تَوْرُها، بفتح التّون، والمراد ما فيها من أنواع المتاع والعَيْن والثياب والزُّروع وغيرها ممّا يَغْتَرُّ^(٢) الناس بحُسْنِهِ مع قِلَّةِ الْبَقَاءِ.

قوله: «فقال رجل» لم أَقِفْ على اسمه.

قوله: «هل يأتي» في رواية هلال: «أويأتي» وهي بفتح الواو، والهمزة للاستفهام والواو

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿زَهْرَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١].

(٢) في (س): يفتخر.

عاطفة على شيء مُقدَّر، أي: أتصير النعمة عُقوبة؟ لأنَّ زهرة الدنيا نعمة من الله، فهل تعود هذه النعمة نعمة؟ وهو استفهام استرشاد لا إنكار، والباء في قوله: «بالشر» صلة ليأتي، أي: هل يستجلب الخير الشر؟

قوله: «ظننتُ» في رواية الكُشْمِيهَنِيّ: ظننّا، وفي رواية هلال: فرئينا، بضمّ الرّاء وكسر الهمزة، وفي رواية الكُشْمِيهَنِيّ: فأرينا، بضمّ الهمزة.

قوله: «يُنزَلُ عليه» أي: الوحي، وكأنّهم فهموا ذلك بالقرينة من الكيفيّة التي جرّت عادته بها عندما يُوحى إليه.

قوله: «ثُمَّ جَعَلَ يَمْسَحُ عَنْ جَبِينِهِ» في رواية الدَّارَقُطْنِيّ: العَرَق، وفي رواية هلال: فمسح عنه الرُّحْضَاء، بضمّ الرّاء وفتح المهملة ثُمَّ المعجمة والمدّ: هو العَرَق، وقيل: الكثير، وقيل: عَرَق الحُمَّى، وأصل الرُّحْض بفتح ثُمَّ سكون: الغسل، ولهذا فَسَّرَهُ الخطَّابِيُّ أَنَّهُ عَرَق يَرَحُضُ الجِلْدَ لكثرتِه.

قوله: «قال أبو سعيد: لقد حمّدناه حين طَلَعَ لذلك» في رواية المُسْتَمْلِيّ: حين طَلَعَ ذلك، وفي رواية هلال: وكأنّه حمّده. والحاصل أنّهم لاُمّوه أولاً حيث رأوا سكوت النبي ﷺ فظنّوا أنّه أغضبّه، ثُمَّ حمّدوه آخرّاً لمّا رأوا مسألته سبباً لاستفادة ما قاله النبي ﷺ. وأمّا قوله: «وكانّه حمّده» فأخذه من قرينة الحال.

قوله: «لا يأتي الخير إلّا بالخير» زاد في رواية الدَّارَقُطْنِيّ تكرر ذلك ثلاث مرّات، وفي رواية هلال: «إنّه لا يأتي الخير بالشرّ»، ويؤخذ منه أنّ الرزق ولو كثر فهو من جملة الخير، وإنّا يعرّض له الشرّ بعارض البخل به عمّن يستحقّه، والإسراف في إنفاقه فيما لم يُشرع، وأنّ كلّ شيء قضى الله أن يكون خيراً فلا يكون شرّاً وبالعكس، ولكن يُحشَى على مَنْ رَزَقَ الخير أن يعرّض له في تصرّفه فيه ما يجلب له الشرّ.

وَوَقَعَ في مُرْسَل سعيد المقبريّ عند سعيد بن منصور: أواخر هو؟ ثلاث مرّات، وهو استفهام إنكار، أي: أنّ المال ليس خيراً حقيقياً وإن سُمّي خيراً؛ لأنّ الخير الحقيقي هو ما

يَعْرِضُ لَهُ مِنَ الْإِنْفَاقِ فِي الْحَقِّ، كَمَا أَنَّ الشَّرَّ الْحَقِيقِيَّ فِيهِ مَا يَعْرِضُ لَهُ مِنَ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْحَقِّ وَالْإِخْرَاجِ فِي الْبَاطِلِ، وَمَا ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ» كَضَرْبِ الْمَثَلِ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ.

قَوْلُهُ: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ» فِي رِوَايَةِ الدَّارَقُطْنِيِّ: «وَلَكِنَّ هَذَا الْمَالَ...» إِلَى آخِرِهِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ صُورَةَ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ مُؤَنِّقَةٌ، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي كُلَّ شَيْءٍ مُشْرِقٍ نَاضِرٍ أَخْضَرَ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ: قَوْلُهُ: «الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ» لَيْسَ هُوَ صِفَةُ الْمَالِ وَإِنَّمَا هُوَ لِلتَّشْبِيهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: الْمَالَ كَالْبَقْلَةِ الْخَضِرَاءِ الْحُلْوَةِ، أَوْ النَّاءِ فِي قَوْلِهِ: «خَضِرَةٌ» وَ«حُلْوَةٌ» بِاعْتِبَارِ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْمَالُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا، أَوْ عَلَى مَعْنَى فَائِدَةِ الْمَالِ، أَيْ: أَنَّ الْحَيَاةَ بِهِ أَوْ الْعَيْشَةَ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَالِ هُنَا الدُّنْيَا لِأَنَّهُ مِنْ زَيْتِهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]. وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَيْضاً الْمَخْرَجُ فِي «السُّنَنِ»^(١): «الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ»، فَيَتَوَافَقُ الْحَدِيثَانِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ/ تَكُونُ النَّاءُ فِيهِمَا لِلْمُبَالَغَةِ.

قَوْلُهُ: «وَإِنَّ كُلَّ مَا أَنْبَتَ الرَّبِيعُ» أَيْ: الْجَدُولُ، وَإِسْنَادُ الْإِثْبَاتِ إِلَيْهِ مَجَازِيٌّ، وَالْمُنْبِتُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِي رِوَايَةِ هَلَالٍ: «وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ»، وَ«مِمَّا» فِي قَوْلِهِ: «مِمَّا يُنْبِتُ» لِلتَّكْثِيرِ وَلَيْسَتْ «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، لِتَوَافُقِ رِوَايَةٍ: «كُلُّ مَا أَنْبَتَ»، وَهَذَا الْكَلَامُ كُلُّهُ وَقَعَ كَالْمَثَلِ لِلدُّنْيَا، وَقَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ فِي مُرْسَلِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ.

قَوْلُهُ: «يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ» أَمَّا حَبَطًا، فَبِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ وَالطَّاءِ مُهْمَلَةٌ أَيْضاً، وَالْحَبَطُ: انْتِفَاقُ الْبَطْنِ مِنْ كَثْرَةِ الْأَكْلِ، يُقَالُ: حَبِطَتِ الدَّابَّةُ تَحْبُطُ حَبَطًا: إِذَا أَصَابَتْ مَرَعَى طَيِّبًا فَأَمْعَنَتْ فِي الْأَكْلِ حَتَّى تَتَفَخَّخَ فْتَمُوتَ، وَرُويَ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ مِنَ التَّخْبُطِ: وَهُوَ الْاضْطِرَابُ، وَالْأَوَّلُ الْمَعْتَمَدُ، وَقَوْلُهُ: «يُلِمُّ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ، أَيْ: يُقَرِّبُ مِنَ الْهَلَاكِ.

قَوْلُهُ: «إِلَّا» بِالتَّشْدِيدِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَرُويَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ لِلْإِسْتِفْتَاكِ.

(١) عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٢١٩١)، وَالنَّسَائِيِّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (٩٢٢٤)، وَابْنِ مَاجَةَ (٤٠٠٠)، وَفَاتَهُ أَنْ يَعْزُوهُ لِمُسْلِمٍ، فَهُوَ فِي «صَحِيحِهِ» بِرَقْمِ (٢٧٤٢).

قوله: «آكلة» بالمدّ وكسر الكاف و«الخضر» بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين للأكثر، وهو ضربٌ من الكَلأ يُعْجِبُ الماشية وواحدُه: خُضْرَة، وفي رواية الكُشْمِيهْنِيّ بضمّ الخاء وسكون الضاد وزيادة الهاء في آخره، وفي رواية السَّرْحُسيّ: «الحُضْرَاء» بفتح أوّله وسكون ثانيه وبالمدّ، ولغيرهم بضمّ أوّله وفتح ثانيه جمع: خُضْرَة.

قوله: «امتَلأت خاصرَ تاهَا» تشية خاصرة بخاءٍ مُعْجَمَة وصاد مُهْمَلَة: وهما جانبا البطن من الحيوان، وفي رواية الكُشْمِيهْنِيّ: «خاصرَ تها» بالإفراد.

قوله: «أَتَتْ» بِمُثَنَّا، أي: جاءت، وفي رواية هلال: «استَقْبَلَتْ»^(١).

قوله: «اجتَرَّت» بالجيم، أي: استَرْفَعَتْ ما أدخَلَتْه في كَرِشِها من العَلَف فأعادت مَضْغَه.

قوله: «وَنَلَطَتْ» بِمُثَلَّثَة ولام مفتوحَتين ثمّ طاء مُهْمَلَة، وَضَبَطَها ابن التّين بكسر اللّام، أي: أَلَقَتْ ما في بطنها رَقِيقاً، زاد الدّارَقُطْنِيّ: «ثمّ عادت فأكَلَتْ»، والمعنى: أنّها إذا شَبِعَتْ فثَقُلَ عليها ما أَكَلَتْ تَحَيَّلَتْ في دفعه بأن تَجْتَرَّ فيزداد نعومةً، ثمّ تَسْتَقْبِلُ الشمس فتَحْمِي بها فيسهلُ خروجه، فإذا خَرَجَ زال الانتفاخ فَسَلِمَتْ، وهذا بخلاف مَنْ لم تَتِمَكَّنْ من ذلك، فإنّ الانتفاخ يقتلها سريعا.

قال الأزهرِيّ: هذا الحديث إذا فُرِقَ لم يَكْذُ يظهر معناه، وفيه مثَلان: أحدهما: للمُفْرِط في جمع الدُّنيا المانع من إخراجها في وجهها، وهو ما تقدّم؛ أي: الذي يقتل حَبَطاً.

والثّاني: المُقْتَصِد في جمعها وفي الانتفاع بها وهو آكلة الحُضْر، فإنّ الحُضْر ليس من أحرار البُقول التي يُنْبِتُها الرّبيع، ولكنّها الحَبّة، والحَبّة ما فوق البَقْل ودون الشَّجَر التي ترعاها المواشي بعد هَيْج البُقول، فَضَرَبَ آكلة الحُضْر من المواشي مثلاً لِمَنْ يَقْتَصِد في أخذ الدُّنيا وجمعها، ولا يَحْمِلُ الحِرْصُ على أخذها بغير حَقِّها ولا مَنَعِها من مُسْتَحَقِّها، فهو يَنْجُو من وِبالِها كما نَجَتْ

(١) كذا قال الحافظ، ولم تختلف روايات «الصحيح» - كما في النسخة اليونانية - أنّ رواية زيد بن أسلم فيها: «استقبلت»، وكذلك هي عند غير البخاري.

أَكَلَةُ الْحَضِرِ، وأكثر ما تَحْبَطُ الماشيةُ إذا انْحَبَسَ رَجِيعُهَا في بطنها.

وقال الزَّيْنُ بنُ الْمُنِيرِ: أَكَلَةُ الْحَضِرِ هي بهيمة الأنعام التي أَلِفَ المخاطَبُونَ أحوالها في سَوْمِهَا ورَعِيهَا، وما يَعْرِضُ لها من البَشَمِ^(١) وغيره، والْحَضِرُ: النَّبَاتُ الْأَخْضَرُ، وقيل: حِرَارُ الْعُشْبِ التي تَسْتَلِدُّ الماشية أَكَلَهُ فتستكثر منه، وقيل: هو ما يَنْبُتُ بعد إدراك العُشْبِ وهَيَاجِهِ، فإنَّ الماشية تَقْتَطِفُ منه^(٢) شيئاً فشيئاً ولا يصيبها منه أَلَمٌ؛ وهذا الأخير فيه نظرٌ، فإنَّ سياق الحديث يقتضي وجودَ الحَبَطِ للجميعِ إلَّا لمن وَقَعَتْ منه المداواةُ^(٣) حتَّى اندَفَعَ عنه ما يَضُرُّه، وليس المراد أنَّ أَكَلَةَ الْحَضِرِ لا يَحْصُلُ لها من أَكَلِهِ ضَرَرُ البَتَّةِ، والمستثنى أَكَلَةُ الْحَضِرِ بالوصفِ المذكور، لا كُلُّ مَنْ اتَّصَفَ بأنَّه أَكَلَةُ الْحَضِرِ، ولعلَّ قائله وَقَعَتْ له رواية فيها: «يقتل أو يُلَمِّمَ إلَّا أَكَلَةَ الْحَضِرِ» ولم يَذْكُرْ ما بعده فشرَّحه على ظاهر هذا الاختصار.

قوله: «فَنِعَمَ الْمَعُونَةُ هُوَ» في رواية هلال^(٤): «فَنِعَمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ هُوَ».

قوله: «وإن أَخَذَهُ بغيرِ حَقِّهِ» في رواية هلال: «وإنَّه مَن يأخذه بغيرِ حَقِّهِ».

قوله: «كالذي يأكل ولا يَشْبَعُ» زاد هلال: «ويكون شهيداً عليه يوم القيامة»، يحتمل أن ٢٤٨/١١ يَشْهَدُ عليه حقيقةً بأن يُنْطِقَهُ الله تعالى، ويجوز أن يكون مجازاً، والمراد: شهادة المَلَكِ الْمُوَكَّلِ به.

ويؤخَذُ من الحديث التَّمثِيلُ لثلاثة أصناف، لأنَّ الماشية إذا رَعَتِ الْحَضِرَ للتَّغْذِيَةِ إمَّا أن تَقْتَصِرَ منه على الكِفاية، وإمَّا أن تستكثر، الأوَّل: الرُّهَادُ، والثَّاني: إمَّا أن يَحْتَالَ على إخراج ما لو بَقِيَ لَضَرٍّ، فإذا أخرج زَالَ الضَّرُّ واستمرَّ النَّفْعُ، وإمَّا أن يُجِملَ ذلك، الأوَّل: العاملون في جمع الدُّنْيَا بما يجب من إمساك وبَذل، والثَّاني: العاملون في ذلك بخِلَاف ذلك.

(١) البَشَمُ: هو التَّخَمَةُ.

(٢) زاد بعده في (س) لفظة «مثلاً» ولا داعي لها.

(٣) تحرَّفت في (س) إلى: المداومة.

(٤) فيها سلف عند البخاري برقم (١٤٦٥).

وقال الطَّيِّبِيُّ: يُؤْخَذُ مِنْهُ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ: فَمَنْ أَكَلَ مِنْهُ أَكَلَ مُسْتَلِذَّ مُفْرِطٍ مِنْهُمْ حَتَّى تَنْتَفِخَ أَضْلَاعُهُ وَلَا يُقْلِعُ فَيُسْرِعَ إِلَيْهِ الْهَلَاكُ، وَمَنْ أَكَلَ كَذَلِكَ لَكِنَّهُ أَخَذَ فِي الْإِحْتِيَالِ لِدَفْعِ الدَّاءِ بَعْدَ أَنْ اسْتَحْكَمَ فَعَلَبَهُ فَأَهْلَكَهُ، وَمَنْ أَكَلَ كَذَلِكَ لَكِنَّهُ بَادَرَ إِلَى إِزَالَةِ مَا يَضُرُّهُ وَتَحْيَلٍ فِي دَفْعِهِ حَتَّى انْهَضَ فَيَسْلَمْ، وَمَنْ أَكَلَ غَيْرَ مُفْرِطٍ وَلَا مِنْهُمْ وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى مَا يَسُدُّ جَوْعَتَهُ وَيُمْسِكُ رَمَقَهُ، فَالْأَوَّلُ مِثَالُ الْكَافِرِ، وَالثَّانِي مِثَالُ الْعَاصِي الْغَافِلِ عَنِ الْإِقْلَاعِ وَالتَّوْبَةِ إِلَّا عِنْدَ قَوْتِهَا، وَالثَّالِثُ مِثَالُ الْمَخْلُطِ الْمُبَادِرِ لِلتَّوْبَةِ حَيْثُ تَكُونُ مَقْبُولَةً، وَالرَّابِعُ مِثَالُ الزَّاهِدِ فِي الدُّنْيَا الرَّائِبِ فِي الْآخِرَةِ، وَبَعْضُهَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ فِي الْحَدِيثِ وَأَخَذَهُ مِنْهُ مُحْتَمَلٌ.

وقوله: «فَنِعَمَ الْمَعُونَةُ» كَالْتَذِيلِ لِلْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ، وَفِيهِ حَذْفٌ تَقْدِيرُهُ: إِنْ عَمِلَ فِيهِ بِالْحَقِّ. وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَكْسِهِ، وَهُوَ: بَشَسَ الرَّفِيقُ هُوَ لِمَنْ عَمِلَ فِيهِ بِغَيْرِ الْحَقِّ. وقوله: «كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ» ذِكْرٌ فِي مُقَابَلَةِ: «فَنِعَمَ الْمَعُونَةُ هُوَ». وقوله: «وَيَكُونُ شَهِيداً عَلَيْهِ» أَي: حُجَّةٌ يَشْهَدُ عَلَيْهِ بِحِرْصِهِ وَإِسْرَافِهِ وَإِنْفَاقِهِ فِيهَا لَا يُرْضِي اللَّهَ.

وقال الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَجُوهٌ مِنَ التَّشْبِيهَاتِ بَدِيعَةٌ: أَوَّلُهَا: تَشْبِيهُ الْمَالِ وَنُمُوّه بِالنَّبَاتِ وَظُهُورِهِ. ثَانِيهَا: تَشْبِيهُ الْمُنْهَمِكِ فِي الْاِكْتِسَابِ وَالْأَسْبَابِ بِالْبَهَائِمِ الْمُنْهَمِكَةِ فِي الْأَعْشَابِ. وَثَالِثُهَا: تَشْبِيهُ الْاِسْتِكْثَارِ مِنْهُ وَالْاِدِّخَارِ لَهُ بِالشَّرِّهِ فِي الْأَكْلِ وَالْاِمْتِلَاءِ مِنْهُ. وَرَابِعُهَا: تَشْبِيهُ الْخَارِجِ مِنَ الْمَالِ مَعَ عَظَمَتِهِ فِي النُّفُوسِ حَتَّى أَدَّى إِلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْبُخْلِ بِهِ بِمَا تَطَرَّحُهُ الْبَهِيمَةُ مِنَ السَّلْحِ، فَفِيهِ إِشَارَةٌ بَدِيعَةٌ إِلَى اسْتِذْكَارِهِ شَرْعاً. وَخَامِسُهَا: تَشْبِيهُ الْمُتَقَاعِدِ عَنْ جَمْعِهِ وَضَمِّهِ بِالشَّيْءِ إِذَا اسْتَرَاحَتْ وَحَطَّتْ جَانِبَهَا مُسْتَقْبِلَةً عَيْنَ الشَّمْسِ، فَإِنَّهَا مِنْ أَحْسَنِ حَالَاتِهَا سُكُوناً وَسَكِينَةً، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى إدْرَاكِهَا لِمَصَالِحِهَا.

وسادسها: تشبيه موت الجامع المانع بموت البهيمة الغافلة عن دفع ما يضرّها.
وسابعها: تشبيه المال بالصاحب الذي لا يؤمن أن ينقلب عدوّاً، فإنّ المال من شأنه أن
يُحْرَزَ وَيُشَدَّ وَثاقُهُ حُبّاً له، وذلك يقتضي منعه من مُسْتَحِقِّهِ؛ فيكون سبباً لعقاب مُقْتَنِيهِ.
وثامنها: تشبيه أخذه بغير حقّ بالذي يأكل ولا يشبع.

وقال الغزالي: مثل المال مثل الحيّة التي فيها ترياقٌ نافع وسمّ نافع، فإن أصابها العارف
الذي يَحْتَزُّ عن شرّها ويعرف استخراج ترياقها، كان نعمة، وإن أصابها الغيّ فقد لقي
البلاء المهلك.

وفي الحديث جلوس الإمام على المنبر عند الموعظة في غير خطبة الجمعة ونحوها. وفيه
جلوس الناس حوله والتّحذير من المناقسة في الدّنيا. وفيه استفهام العالم عمّا يُشكّل وطلب
الدّليل لدفع المعارضة.

وفيه تسمية المال خيراً، ويُؤيّدُه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]
وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠].

وفيه ضربُ المثل بالحكمة وإن وقع في اللَّفْظِ ذِكْرُ ما يُسْتَهْجَنُ كالبُول، فإنّ ذلك يُعْتَفَرُ
لما يَتَرْتَّبُ على ذِكره من المعاني اللَّائِقةِ بالمقام.

وفيه أنّه ﷺ كان يَنْتَظِرُ الوحيَ عند إرادة الجواب عمّا يُسأل عنه، وهذا على ما ظنّه
الصّحابة، ويجوز أن يكون سكوته ليأتي بالعبارة الوجيزة الجامعة المفهومة.

وقد عدّ ابن دُرَيْدٍ هذا الحديث وهو قوله: «إِنَّ مَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطاً أَوْ يُلِمُّ» من
الكلام المفرد الوجيز الذي لم يُسَبَقْ ﷺ إلى معناه، وكلّ مَنْ وَقَعَ شيء منه في كلامه فإنّها
أخذه منه.

ويُسْتَفَادُ منه تركُ العَجَلَةِ في الجواب إذا كان يحتاج إلى التأمّل. وفيه لومٌ مَنْ ظنَّ به
٢٤٩/١١ تَعَنَّتْ في السُّؤال وَحَمَدَ مَنْ أَجَادَ فيه، ويُؤيّدُ/ أنّه من الوحي قوله: يَمْسَحُ الْعَرَقَ، فإنّها كانت

عادته عند نزول الوحي كما تقدّم في بدء الوحي (٢): «وإنّ جبينه لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا».

وفيه تفضيل الغنيّ على الفقير؛ ولا حُجّة فيه، لأنّه يُمكن التَّمَسُّكُ به لمن لم يُرَجِّح أحدهما على الآخر، والعَجَبُ أنّ النّوويّ قال: فيه حُجّة لمن رَجَّحَ الغنيّ على الفقير، وكان قبل ذلك شَرَحَ قوله: «لا يأتي الخيرُ إلّا بالخير» على أنّ المراد أنّ الخير الحقيقي لا يأتي إلّا بالخير، لكن هذه الزّهرة ليست خيراً حقيقياً لما فيها من الفتنة والمنافسة والاشتغال عن كمال الإقبال على الآخرة. قلت: فعلى هذا يكون حُجّة لمن يُفَضِّلُ الفقر على الغنى، والتّحقيق أن لا حُجّة فيه لأحد القولين.

وفيه الحُصّ على إعطاء المسكين واليتيم وابن السَّبيل.

وفيه أنّ المكتسب للمال من غير حِلّه لا يُبارك له فيه، لتشبيهه بالذي يأكل ولا يشبع. وفيه دَمُ الإسراف وكثرة الأكل والنّهم فيه، وأنّ اكتساب المال من غير حِلّه وكذا إمساكه عن إخراج الحقّ منه، سبب لمَحَقِّه فيصير غير مُبارك كما قال تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

٦٤٢٨ - حدّثني محمّد بن بشار، حدّثنا عُندَرُ، حدّثنا شُعْبَةُ، قال: سمعتُ أبا جَمْرَةَ قال: حدّثني زَهْدَمُ بنُ مُضَرِّبٍ، قال: سمعتُ عِمْرانَ بنَ حُصَيْنٍ رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «خيرُكم قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، قال عِمْرانُ: فما أذري قال النبي ﷺ بعد قوله مرّتين أو ثلاثاً: «ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيُحُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذُرُونَ وَلَا يَفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ».

٦٤٢٩ - حدّثنا عَبْدانُ، عن أبي حمزة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «خيرُ الناسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ مِنْ بَعْدِهِمْ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَتُهُمْ أَيْمَانُهُمْ، وَأَيْمَانُهُمْ شَهَادَتُهُمْ».

٦٤٣٠ - حدّثني يحيى بن موسى، حدّثنا وَكِيعٌ، حدّثنا إِسْمَاعِيلُ، عن قيس، قال: سمعتُ حَبَاباً وَقَدْ اكْتَوَى يَوْمَئِذٍ سَبْعاً فِي بَطْنِهِ، وقال: لولا أنّ رسولَ الله ﷺ نهانا أن ندعو بالموتِ لدَعَوْتُ

بالموت، إِنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ مَضَوْا، وَلَمْ تَنْقُضْهُمْ الدُّنْيَا شَيْئاً، وَإِنَّا أَصْبْنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا لَا نَحْدُ لَهُ مَوْضِعاً إِلَّا التُّرَابَ.

٦٤٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، قَالَ: أَتَيْتُ خَبَّاباً وَهُوَ بَيْنِي حَائِطاً لَهُ، فَقَالَ: إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ مَضَوْا لَمْ تَنْقُضْهُمْ الدُّنْيَا شَيْئاً، وَإِنَّا أَصْبْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ شَيْئاً لَا نَحْدُ لَهُ مَوْضِعاً إِلَّا التُّرَابَ.

٦٤٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ خَبَّابٍ ﷺ، قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ قَصَّه.

الحديث الرابع: حديث عمران بن حصين.

قوله: «سمعت أبا جَمْرَةَ» هو بالجيم والراء، وهو الضُّبَعِيُّ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ، وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَبِي حمزة - بالمهملة والزاي - حديثاً لَكِنَّهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ دُونَ الْبُخَارِيِّ^(١)، وَلَيْسَ لَشُعْبَةَ فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ إِلَّا عَنْ نَصْرِ بْنِ عِمْرَانَ. وَزَهَدَمَ بِالزَّايِ وَزَنَ جَعْفَرٌ، وَمُضَرَّبٌ بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ ثُمَّ الْمُوَحَّدَةِ وَالتَّشْدِيدِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الشَّهَادَاتِ (٢٦٥١)، وَفِي أَوَّلِ فُضَائِلِ الصَّحَابَةِ (٣٦٥٠)، وَكَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي بَعْدَهُ.

الحديث الخامس: حديث ابن مسعود.

قوله: «عن أبي حمزة» بالمهملة والزاي: هو مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ الشُّكْرِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ: هُوَ النَّخَعِيُّ، وَعَبِيدَةُ بَفَتْحٍ أَوَّلُهُ: هُوَ ابْنُ عَمْرٍو.

الحديث السادس: حديث خَبَّابٍ أَوْرَدَهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ فِي الْأَوَّلَى زِيَادَةً عَلَى مَا فِي الثَّانِيَةِ، وَهُوَ حَدِيثٌ وَاحِدٌ ذَكَرَ فِيهِ بَعْضُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يَذْكُرْ بَعْضٌ وَأَبْهَمَ شَيْئاً قَالَهُ شُعْبَةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ

(١) بَلْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَبِي حمزة حديثين، وكلاهما عند مسلم، الأولى: عَنْ أَبِي حمزة عبد الرحمن بن عبد الله - وهو جار شعبة - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِرَقْمٍ (١٤٢٧) (٨٣)، والثاني: عَنْ أَبِي حمزة القصاب عمران بن أبي عطاء عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِرَقْمٍ (٢٦٠٤).

روايته له عن إسماعيل بن أبي خالد في أواخر كتاب المرضي قبل كتاب الطب (٥٦٧٢) وشرح هناك، وزاد أحمد (٢١٠٥٩) عن وكيع بهذا السند في هذا المتن فقال في أوله: دخلنا على خباب نعوذه وهو يبيني حائطاً له فقال: إن المسلم يؤجر في كل شيء إلا ما يجعله في هذا التراب، وقد تقدم شرح هذه الزيادة هناك.

وإسماعيل في الطريقتين: هو ابن أبي خالد، وقيس: هو ابن أبي حازم، ورجال الإسناد من وكيع فصاعداً كوفيون، ويحيى في السند الثاني: هو ابن سعيد القطان، وهو بصري. الحديث السابع: حديث خباب أيضاً، ورجاله من شيخ البخاري فصاعداً كوفيون، وسفيان: هو الثوري.

قوله: «عن شقيق أبي وائل، عن خباب» تقدم في الهجرة (٣٩١٤) من طريق يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش: سمعت أبا وائل حدثنا خباب.

قوله: «هاجرنا مع النبي ﷺ؛ قصه» كذا لأبي ذر، وهو بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها ضمير، والمراد: أن الراوي قصّ الحديث، وأشار به إلى ما أخرجه بتمامه في أول الهجرة إلى المدينة (٣٩١٣) عن محمد بن كثير بالسند المذكور هنا، وقرّنه برواية يحيى القطان عن الأعمش وساقه بتمامه وقال بعد المذكور هنا: فوقّع أجرنا على الله تعالى، فمنّا من مضى لم يأخذ من أجره شيئاً، منهم مصعب بن عمير، الحديث.

وقد تقدم ذكره في الجناز (١٢٧٦) وأحلت شرحه على ما هنا، وذكر في الهجرة في موضعين (٣٨٩٧ و ٣٩١٣) وفي غزوة أحد (٤٠٤٧) في موضعين، وأحلت به في الهجرة على المغازي، ولم يتيسر في المغازي التعرّض لشرحه ذهولاً، والله المستعان. وسيأتي بعد ثمانية أبواب في «باب فضل الفقر» (٦٤٤٨) إن شاء الله تعالى.

٨- باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ الآية

إلى قوله: ﴿السَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٥-٦]

جمعة: سُعْر.

قال مجاهد: ﴿الْعَرُورُ﴾ [فاطر: ٥]: الشَّيْطَانُ.

٦٤٣٣ - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ ابْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ، قَالَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بَطْهُورٍ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْمَقَاعِدِ، فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَهُوَ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الْوُضُوءِ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، قَالَ: وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَغْتَرُّوا».

٢٥٠/١١ قوله: «باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ الآية إلى قوله: ﴿السَّعِيرِ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وساق في رواية كريمة الآيتين.

قوله: «جَمْعُهُ: سُعْرٌ» بضمَّتين، يعني: السَّعِيرُ، وهو فَعِيلٌ بمعنى مفعول من السَّعَرَ، بفتح أوله وسكون ثانيه: وهو الشَّهاب من النار.

قوله: «وقال مجاهد: العَرُور: الشَّيْطَانُ» ثَبَتَ هذا الأثر هنا في رواية الكُشْمِينِيِّ وحده، وَوَصَلَهُ الْفِرْيَابِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَهُوَ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَغُرُّكُمْ بِاللَّهِ الْعَرُورُ﴾ [فاطر: ٥] وَهُوَ فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، تَقُولُ: غَرَرْتُ فَلَانًا: أَصَبْتُ غِرَّتَهُ، وَنِلْتُ مَا أُرِدْتُ مِنْهُ، وَالْغِرَّةُ بِالْكَسْرِ: غَفْلَةٌ فِي الْيَقَظَةِ، وَالْغَرُورُ: كُلُّ مَا يَغُرُّ الْإِنْسَانَ، وَإِنَّمَا فُسِّرَ بِالشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهُ رَأْسٌ فِي ذَلِكَ.

قوله: «شَيْبَانُ» هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيَحْيَى: هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ^(١)، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: هُوَ التَّيْمِيُّ، وَاسْمُ جَدِّهِ الْحَارِثُ بْنُ خَالِدٍ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ.

قوله: «أَخْبَرَنِي مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» أَي: ابْنُ عُمَانَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّيْمِيِّ، وَعُثْمَانُ جَدُّهُ: هُوَ أَخُو طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَوَالِدُهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ صَحَابِيُّ أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ (١٧٢٤)، وَكَانَ يُلَقَّبُ شَارِبَ الدَّهَبِ، وَقُتِلَ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

(١) فِي (س): هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَهُوَ خَطَأً.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ^(١)، هَذِهِ رِوَايَةُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ (ك١٧٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٥)، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ حَبِيبٍ^(٢) عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ بِسَنَدِهِ: عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، بَدَلَ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ. قَالَ الْمِزِّيُّ فِي «الْأَطْرَافِ»: رِوَايَةُ الْوَلِيدِ أَصُوبٌ^(٣). قُلْتُ: وَرِوَايَةُ شَيْبَانَ أَرْجَحُ مِنْ رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ؛ لِأَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ وَافَقَا مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيَّ فِي رِوَايَتِهِ لَهُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٤)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقَانِ مُحْفُوظَيْنِ، لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ صَاحِبُ حَدِيثٍ، فَلَعَلَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مُعَاذٍ وَمِنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، وَكُلُّهُمَا مِنْ رَهْطِهِ وَمِنْ بَلَدِهِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَأَمَّا شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ فَلَيْسَ مِنْ رَهْطِهِ وَلَا مِنْ بَلَدِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: «أَنَّ ابْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ» قَالَ عِيَاضُ: وَقَعَ لِأَبِي ذَرٍّ وَالنَّسْفِيِّ وَالْكَافَّةِ: أَنَّ ابْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ، وَوَقَعَ لِابْنِ السَّكَنِ: أَنَّ حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ، وَوَقَعَ لِلْجُرْجَانِيِّ وَحْدَهُ: أَنَّ أَبَانَ أَخْبَرَهُ، وَهُوَ خَطَأً. قُلْتُ: وَوَقَعَ فِي نَسْخَةٍ مُعْتَمَدَةٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ^(٥)، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦٤) عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ بِسَنَدِ الْبَخَارِيِّ فِيهِ، وَوَقَعَ عِنْدَهُ: أَنَّ حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ.

قَوْلُهُ: «فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ» فِي رِوَايَةِ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ حُمْرَانَ^(٦): «فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ»، وَتَقَدَّمَ فِي الطَّهَّارَةِ (١٥٩) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ حُمْرَانَ بَيَانَ صِفَةِ الْإِسْبَاغِ الْمَذْكُورِ وَالتَّثْلِيثِ فِيهِ، وَقَوْلُ عُرْوَةَ: إِنَّ هَذَا أَسْبَغَ الْوُضُوءَ.

(١) يَعْنِي: عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَبَانَ عَنْ عَثْمَانَ.

(٢) عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ يَأْتِرُ رِوَايَةُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

(٣) كَذَا نَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ عَنِ الْمِزِيِّ، وَهُوَ خَطَأً، فَإِنَّ الْحَافِظَ الْمِزِيَّ فِي «الْأَطْرَافِ» (٩٧٩٢) إِنَّمَا صَوَّبَ رِوَايَةَ هِشَامِ بْنِ عَمَارٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ حَبِيبٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٢) (١٣) مِنْ طَرِيقَهُمَا.

(٥) فِي (س): أَنَّ ابْنَ أَبَانَ، وَهُوَ خَطَأً وَلَا يَصِحُّ سِيَاقُ الْكَلَامِ بِهِ.

(٦) كَذَا قَالَ تَجَوُّزًا، وَهِيَ رِوَايَةُ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حُمْرَانَ، وَهِيَ عِنْدَ مُسْلِمٍ كَمَا سَبَقَ.

قوله: «ثُمَّ قَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الْوُضُوءِ» تقدَّم هناك توجيهه وتُعَقَّبُ مَنْ نَفَى وَرُودَ الرَّوَايَةِ بِلَفْظِ «مِثْلَ»، وَأَنَّ الْحِكْمَةَ فِي وَرُودِهَا بِلَفْظِ «نَحْوِ» التَّعَذُّرُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٥١/١١ قوله: «ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ، فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ» هكذا أطلق / صلاة ركعتين، وهو نحو رواية ابن شهاب الماضية في كتاب الطَّهَّارَةِ (١٥٩)، وَقَيَّدَهُ مُسْلِمٌ (١٣/٢٣٢) فِي رَوَايَتِهِ مِنْ طَرِيقِ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ حُمْرَانَ بِلَفْظِ: «ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، فَصَلَّاهَا مَعَ النَّاسِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ»، وَكَذَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُزْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حُمْرَانَ عِنْدَهُ (٥/٢٢٧): «فِيصَلِّي صَلَاةً»، وَفِي أُخْرَى لَهُ عَنْهُ: «فِيصَلِّي الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ»، وَزَادَ: «إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا» أَيِ: الَّتِي سَبَقَتْهَا، وَفِيهِ تَقْيِيدٌ لِمَا أَطْلَقَ فِي قَوْلِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، وَأَنَّ التَّقَدُّمَ خَاصٌّ بِالزَّمَانِ الَّذِي بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ.

وَأَصْرَحَ مِنْهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي صَخْرَةَ عَنْ حُمْرَانَ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَيْضاً (٢٣١): «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَطَهَّرُ فَيُتِمُّ الطُّهُورَ الَّذِي كُتِبَ عَلَيْهِ، فَيُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهُنَّ»، وَتَقَدَّمَ (١٦٠) مِنْ طَرِيقِ عُزْوَةَ عَنْ حُمْرَانَ: «إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا»، وَلَهُ^(١) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ حُوَيْهٍ، وَفِيهِ تَقْيِيدُهُ بِمَنْ لَمْ يَغُشَّ الْكَبِيرَةَ، وَقَدْ بَيَّنْتُ تَوْجِيهَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ وَاضْحًا.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ حُمْرَانَ عَنْ عَثْمَانَ حَدِيثَيْنِ فِي هَذَا: أَحَدُهُمَا: مُقَيَّدٌ بِتَرْكِ حَدِيثِ النَّفْسِ، وَذَلِكَ فِي صَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ مُطْلَقًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِالمَكْتُوبَةِ، وَالْآخَرُ: فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ فِي الْجَمَاعَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِتَرْكِ حَدِيثِ النَّفْسِ.

قوله: «قَالَ: وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَغْتَرُّوا» قَدَّمْتُ شَرْحَهُ فِي الطَّهَّارَةِ (١٥٩)، وَحَاصِلُهُ: لَا تَحْمِلُوا الْغُفْرَانَ عَلَى عُمُومِهِ فِي جَمِيعِ الذُّنُوبِ فَتَسْتَرْسِلُوا فِي الذُّنُوبِ اتِّكَالًا عَلَى غُفْرَانِهَا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي تُكَفِّرُ الذُّنُوبَ هِيَ الْمَقْبُولَةُ وَلَا أَطْلَاعَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ.

(١) أي: لمسلم، وهو في «صحيحه» برقم (٢٢٨).

وظَهَرَ لي جوابٌ آخر: وهو أَنَّ المكْفَرَّ بالصَّلَاةِ هي الصَّغَائِرُ، فلا تَغْتَرَّوا فَتَعْمَلُوا الكبيرةَ بناءً على تكفير الذُّنُوبِ بالصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ خَاصٌّ بالصَّغَائِرِ، أو لا تستكثروا من الصَّغَائِرِ، فَإِنَّهَا بالإصرار تُعْطَى حُكْمَ الكبيرةِ، فلا يُكْفَرُها ما يُكْفَرُ الصَّغِيرَةَ، أو أَنَّ ذلكَ خَاصٌّ بأهلِ الطاعةِ فلا يَنَالُهُ مَنْ هو مُرْتَبِكٌ في المعصية، والله أعلم.

٩- باب ذَهَابِ الصَّالِحِينَ

ويقال: الذَّهَابُ: المَطَرُ.

٦٤٣٤- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ بَيَّانٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مِرْدَاسِ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ، وَيَبْقَى حُفَالَةُ الشَّعِيرِ، أَوْ التَّمْرِ، لَا يُبَالِيهِمُ اللَّهُ بِالَّةَ».

قوله: «باب ذهاب الصالحين» أي: موتهم.

قوله: «ويقال: الذَّهَابُ: المطر» ثَبَّتَ هذا في رواية السَّرْحَسِيِّ وحده، ومُراده: أَنَّ لفظ الذَّهَابِ مُشْتَرَكٌ عَلَى الْمُضِيِّ وَعَلَى الْمَطَرِ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ: الذَّهَابُ: الْأَمْطَارُ اللَّيْنَةُ، وَهُوَ جَمْعُ ذَهْبَةٍ، بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ.

قوله: «حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ» هُوَ مِنْ قَدَمَاءِ مُشَافِئِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ بِوَسْطَةِ فِي كِتَابِ الْخِيضِ (٣٣٣).

قوله: «عَنْ بَيَّانٍ» بِمَوْحَدَةٍ ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٍ خَفِيفَةٍ: وَهُوَ ابْنُ بَشْرٍ، وَقَيْسٌ: هُوَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَمِرْدَاسُ الْأَسْلَمِيِّ: هُوَ ابْنُ مَالِكٍ، زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ عِنْدَهُ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنْ بَيَّانٍ، وَتَقَدَّمَ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ فِي غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي (٤١٥٦): أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، أَيِ: الَّذِينَ بَايَعُوا بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، وَذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي «الْوُحْدَانِ»، وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ مِمَّنْ صَنَّفَ فِيهَا: أَنَّهُ لَمْ يَرَوْا عَنْهُ إِلَّا قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ.

وَوَقَعَ فِي «التَّهْذِيبِ» لِلْمِزِّيِّ فِي تَرْجُمَةِ مِرْدَاسٍ هَذَا أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ أَيْضًا،

٢٥٢/١١ وتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ مِرْدَاسٌ آخَرُ أَفْرَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ/ بَنُ السَّكَنِ فِي الصَّحَابَةِ عَنْ مِرْدَاسِ بْنِ مَالِكٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ مِرْدَاسُ بْنُ عُرْوَةَ. وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْبُخَارِيُّ وَالرَّازِيُّ وَالْبُسْتِيُّ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ.

قوله: «يذهب الصالحون الأول فالأول» في رواية عبد الواحد بن غِيَاث عن أَبِي عَوَانَةَ عَنِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: «يُقْبَضُ» بَدَلُ: يَذْهَبُ، وَالْمُرَادُ: قَبْضُ أَرْوَاحِهِمْ، وَعِنْدَهُ مِنْ رَوَايَةِ خَالِدِ الطَّحَّانِ عَنْ بِيَانٍ: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ أَسْلَافًا، وَيُقْبَضُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ»، وَالثَّانِيَةُ تَفْسِيرٌ لِلأُولَى.

قوله: «وَيَبْقَى حُثَالَةٌ أَوْ حُفَالَةٌ» هُوَ شَكٌّ هَلْ هِيَ بِالثَّاءِ الْمَثْلُثَةِ أَوْ بِالْفَاءِ وَالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ فِي الْحَالَيْنِ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الْوَاحِدِ: «حُثَالَةٌ» بِالثَّلَاثَةِ جَزْمًا.

قوله: «كحُثَالَةِ الشَّعِيرِ أَوْ التَّمْرِ» يَحْتَمِلُ الشَّكَّ وَيَحْتَمِلُ التَّنْوِيعَ، وَقَعَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الْوَاحِدِ: «كحُثَالَةِ الشَّعِيرِ» فَقَطْ، وَفِي رَوَايَةٍ: «حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا مِثْلُ حُثَالَةِ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ»^(١)، زَادَ غَيْرُ أَبِي ذَرٍّ مِنْ رَوَاةِ الْبُخَارِيِّ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - وَهُوَ الْبُخَارِيُّ -: حُثَالَةٌ وَحُفَالَةٌ؛ يَعْنِي، أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْحُثَالَةُ بِالْفَاءِ وَبِالثَّلَاثَةِ: الرَّدِيءُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَقِيلَ: آخِرُ مَا يَبْقَى مِنَ الشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَأَرْدَوْهُ. وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: الْحُثَالَةُ: سَقَطُ النَّاسِ، وَأَصْلُهَا: مَا يَتَسَاوَرُ مِنْ قُشُورِ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ وَغَيْرِهِمَا. وَقَالَ الدَّائُوْدِيُّ: مَا يَسْقُطُ مِنَ الشَّعِيرِ عِنْدَ الْغَرْبَلَةِ، وَيَبْقَى مِنَ التَّمْرِ بَعْدَ الْأَكْلِ.

وَوَجَدْتُ لِهَذَا الْحَدِيثِ شَاهِدًا مِنْ رَوَايَةِ الْفَزَارِيِّ امْرَأَةً عَمْرٌ بَلْفُظْ: تَذْهَبُونَ الْخَيْرَ فَالْخَيْرَ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْكُمْ إِلَّا حُثَالَةٌ كَحُثَالَةِ التَّمْرِ، يَنْزَوُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ نَزْوَ الْمَعَزِ؛ أَخْرَجَهُ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ يُونُسَ فِي «تَارِيخِ مِصْرَ» وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِرَفْعِهِ، لَكِنْ لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ.

(١) هِيَ فِي رَوَايَةِ خَالِدِ الطَّحَّانِ، وَهِيَ عِنْدَ ابْنِ حِبَانَ أَيْضًا (٦٨٥٢).

قوله: «لَا يُبَالِيَهُمُ اللَّهُ بِأَلَّةٍ» قال الخطَّابِيُّ: أي: لَا يَرَفَعُ لَهُمْ قَدْرًا وَلَا يُقِيمُ لَهُمْ وَزَنًا، يقال: بَالَيْتُ بِفُلَانٍ، وما بَالَيْتُ بِهِ، مُبَالَاةٌ وَبَالِيَّةٌ وَبَالَةٌ.

وقال غيره: أصل «بَالَةٌ» بالية، فَحُذِفَتِ الياءُ تَخْفِيفًا. وَتُعَقَّبُ قول الخطَّابِيِّ بأنَّ بَالِيَّةً ليس مصدرًا لِبَالَيْتُ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مُصَدَّرٌ.

وقال أبو الحسن القَابِسِيُّ: سمعته في الْوَقْفِ بِأَلَّةٍ، وَلَا أُدْرِي كَيْفَ هُوَ فِي الدَّرَجِ، وَالْأَصْلُ: بِأَلَيْتُهُ بِأَلَاةٍ، فَكَأَنَّ الْأَلْفَ حُذِفَتْ فِي الْوَقْفِ. كَذَا قَالَ، وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ التَّيْنِ بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِي مَصْدَرِهِ بِأَلَاةٍ، قَالَ: وَلَوْ عَلِمَ الْقَابِسِيُّ مَا نَقَّلَهُ الْخَطَّابِيُّ أَنَّ بَالَةً مُصَدَّرٌ^(١)، لَمَا احتاجَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ.

قلت: تقدَّم في المغازي (٤١٥٦) من رواية عيسى بن يونس عن بيان بلفظ: «لَا يَعْْبَأُ اللَّهُ بِهِمْ شَيْئًا»، وفي رواية عبد الواحد: «لَا يُبَالِي اللَّهُ عَنْهُمْ»، وكذا في رواية خالد الطَّحَّانِ، و«عن» هنا بمعنى الباء، يقال: ما بَالَيْتُ بِهِ وما بَالَيْتُ عَنْهُ، وقوله: «يَعْْبَأُ» بِالْمُهْمَلَةِ السَّاكِنَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ مَهْمُوزٌ، أي: لَا يُبَالِي، وَأَصْلُهُ مِنَ الْعِبَاءِ بِالْكَسْرِ ثُمَّ الْمُوَحَّدَةِ مَهْمُوز: وَهُوَ الثَّقُلُ، فَكَأَنَّ مَعْنَى «لَا يَعْْبَأُ بِهِ»: أَنَّهُ لَا وَزْنَ لَهُ عِنْدَهُ.

وَوَقَعَ فِي آخِرِ حَدِيثِ الْفَزَارِيَّةِ الْمَذْكُورِ آتِفًا: «عَلَى أَوْلَئِكَ تَقُومُ السَّاعَةُ».

قال ابن بَطَّال: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ مَوْتَ الصَّالِحِينَ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، وَفِيهِ النَّدْبُ إِلَى الْاِقْتِدَاءِ بِأَهْلِ الْخَيْرِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ مُحَالَفَتِهِمْ خَشْيَةً أَنْ يَصِيرَ مَنْ خَالَفَهُمْ مِمَّنْ لَا يَعْْبَأُ اللَّهُ بِهِ.

وفيه أَنَّهُ يَجُوزُ انْقِرَاضُ أَهْلِ الْخَيْرِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا أَهْلُ الشَّرِّ، وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ خُلُوقِ الْأَرْضِ مِنْ عَالَمٍ حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا أَهْلُ الْجَهْلِ صِرْفًا، وَيُؤَيِّدُهُ الْحَدِيثُ الْآتِي فِي الْفِتَنِ: «حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالَمٌ، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا»^(٢)، وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) فِي (س): مُصَدَّرٌ مُصَارٍ، بِزِيَادَةِ «مُصَارٍ» وَلَا وَجْهَ لَهَا.

(٢) بَلْ فِي الْاِعْتِصَامِ بِرَقْمِ (٧٣٠٧)، وَلَيْسَ فِي الْفِتَنِ.

تنبيه: وَقَعَ فِي نَسْخَةِ الصَّغَانِي هَذَا: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حُفَالَةٌ وَحُثَالَةٌ؛ أَيْ: أَنَّهَا رُوِيَتْ بِالْفَاءِ وَبِالْمَثَلَةِ، وَهَذَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

١٠ - باب مَا يُتَّقَى مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥].

٢٥٣/١١ - ٦٤٣٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالذَّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ وَالْخَمِيسَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ».

قوله: «باب مَا يُتَّقَى» بضمَّ أَوَّلِهِ وَبِالْمَثَلَةِ وَالْقَافِ.

قوله: «مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ» أَيْ: الْإِلْتِهَاءَ بِهِ.

قوله: «وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾» أَيْ: تَشْغَلُ الْبَالُ عَنْ الْقِيَامِ بِالطَّاعَةِ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٣٦) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٢٢٣) وَالْحَاكِمُ (٣١٨/٤) وَصَحَّحُوهُ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عِيَّاشٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةً، وَفِتْنَةُ أُمَّتِي الْمَالُ»، وَلَهُ شَاهِدٌ مُرْسَلٌ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ٢٥٤/١١ مِثْلُهُ وَزَادَ: «وَلَوْ سِيلَ لَابْنُ آدَمَ وَادِيَانُ/ مِنْ مَالٍ لَتَمَنَّى إِلَيْهِمَا ثَالِثًا»^(١) الْحَدِيثُ، وَبِهَا تَظْهَرُ الْمُنَاسَبَةُ جَدًّا، وَقَوْلُهُ: «سِيلَ» بِكسرِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا تَحْتَايَةً سَاكِنَةً ثُمَّ لَامٌ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، يُقَالُ: سَالَ الْوَادِي: إِذَا جَرَى مَآؤُهُ.

وَأَمَّا الْفِتْنَةُ بِالْوَلَدِ، فَوَرَدَ فِيهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٩٩٥) وَأَصْحَابُ «السُّنَنِ»^(٢) صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٤٥٦) وَابْنُ حِبَّانَ (٦٠٣٨) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَجَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ يَعْثُرَانِ، فَتَزَلَّ عَنِ الْمَنْبَرِ، فَحَمَلَهُمَا

(١) أَخْرَجَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ مُوَصَّوْلَةً مِنْ حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عِيَّاشٍ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ١٩/ (٤٠٦)، وَفِي إِسْنَادِهِ الْمُسَيَّبُ بْنُ وَاضِحٍ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

(٢) أَبُو دَاوُدَ (١١٠٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧٧٤)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٦٠٠)، وَالنَّسَائِيُّ (١٤١٣) وَ(١٥٨٥).

فَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَاكُمْ فِتْنَةٌ» الْحَدِيثُ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ قَطْعَ الْخُطْبَةِ وَالنُّزُولَ لَهَا فِتْنَةٌ دَعَا إِلَيْهَا حُبُّ الْوَلَدِ فَيَكُونُ مَرْجُوحًا، وَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، وَأَمَّا فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ فَهُوَ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، فَيَكُونُ فِي حَقِّهِ رَاجِحًا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ فِعْلِ الشَّيْءِ لِبَيَانِ الْجَوَازِ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَوَّلَى تَرْكُ فِعْلِهِ، فَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْفِتْنَةَ بِالْوَلَدِ مَرَاتِبٌ، وَأَنَّ هَذَا مِنْ أَدْنَاهَا، وَقَدْ يَجُرُّ إِلَى مَا فَوْقَهُ فَيُحْذَرُ.

وذكر المصنف في الباب أحاديث:

الأول: قوله: «حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَوْسُفَ» هُوَ الزَّمِيُّ، بِكسر الزَّاي وتشديد الميم، ويقال له: ابن أبي كَرِيمَةٍ، فَقِيلَ: هِيَ كُنْيَةُ أَبِيهِ، وَقِيلَ: هُوَ جَدُّهُ وَاسْمُهُ كُنْيَتُهُ، أَخْرَجَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ فِي «الصَّحِيحِ» وَأَخْرَجَ عَنْهُ خَارِجَ «الصَّحِيحِ» بِوَاسِطَةٍ.

قوله: «أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ» بِمُهْمَلَةٍ وَتَحْتَانِيَّةٍ ثَقِيلَةٍ ثُمَّ مُعْجَمَةٌ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا.

قوله: «عَنْ أَبِي حَصِينٍ» بِمُهْمَلَتَيْنِ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ: هُوَ عَثْمَانُ بْنُ عَاصِمٍ، وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ أَيْضًا: حَدَّثَنَا.

قوله: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ» فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: وَافَقَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى رَفْعِهِ شَرِيكَ الْقَاضِي وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي حَصِينٍ، وَخَالَفَهُمْ إِسْرَائِيلُ فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي حَصِينٍ مَوْقُوفًا. قُلْتُ: إِسْرَائِيلُ أَثْبَتُ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ اجْتِمَاعُ الْجَمَاعَةِ يُقَاوِمُ ذَلِكَ، وَحِينَئِذٍ تَيَمُّ الْمَعَارِضَةُ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ فَيَكُونُ الْحُكْمُ لِلرَّفْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ سَنَدًا وَمَتْنًا فِي بَابِ الْحِرَاسَةِ فِي الْغَزْوِ مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ (٢٨٨٦)، وَهُوَ مِنْ نَوَادِرِ مَا وَقَعَ فِي هَذَا «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ».

قوله: «تَعَسَّ» بِكسر العين المهملة ويجوز الفتح، أَي: سَقَطَ، وَالْمُرَادُ هُنَا: هَلَكَ، وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: التَّعَسَّ: الشَّرُّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَعَسَّاهُمْ﴾ [محمد: ٨] أَرَادَ: أَلَزَمَهُمُ الشَّرَّ، وَقِيلَ:

التَّعَسَ: البُعْد، أي: بُعْداً لهم. وقال غيره: قولهم: تَعَسَا لفلانٍ، نقيض قولهم: لَعَا له، فتَعَسَا دعاء عليه بالعثرة، ولَعَا دعاء له بالانتعاش^(١).

قوله: «عَبْدُ الدِّينَارِ» أي: طالبُه الحريصُ على جمعه، القائمُ على حفظه، فكأنَّه لذلك خادمه وعبدُه.

قال الطَّيْبِيُّ: قيل: خُصَّ الْعَبْدُ بِالذِّكْرِ لِيُؤْذَنَ بَانْغِمَاسِهِ فِي مَحَبَّةِ الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا كَالْأَسِيرِ الَّذِي لَا يَجِدُ خَلاصاً، وَلَمْ يَقُلْ: مَالِكُ الدِّينَارِ وَلَا جَامِعُ الدِّينَارِ؛ لِأَنَّ الْمَذْمُومَ مِنَ الْمَلِكِ وَالْجَمْعَ الزِّيَادَةَ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ، وَقَوْلُهُ: «إِنْ أُعْطِيَ...» إِلَى آخِرِهِ، يُؤْذِنُ بِشِدَّةِ الْحِرْصِ عَلَى ذَلِكَ.

وقال غيره: جعله عبداً لهما لَشَغَفِهِ وَحِرْصِهِ، فَمَنْ كَانَ عَبْدًا لِهَوَاهُ لَمْ يَصْدُقْ فِي حَقِّهِ: ﴿إِنَّا لَكَ نَبِئٌ﴾ [الفاتحة: ٥٠]، فَلَا يَكُونُ مَنْ اتَّصَفَ بِذَلِكَ صِدْقًا.

قوله: «وَالْقَطِيفَةُ» هِيَ الثَّوبُ الَّذِي لَهُ خَمْلٌ «وَالْحَمِيصَةُ»: الْكِسَاءُ الْمَرْبِيعُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ (٣٨٨٧) مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ بَلَفْظُ: «تَعَسَ عَبْدُ الدِّينَارِ وَعَبْدُ الدَّرْهَمِ وَعَبْدُ الْحَمِيصَةِ، تَعَسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ».

وقوله: «وَانْتَكَسَ» أي: عَاوَدَهُ الْمَرَضُ، فَعَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَفْسِيرِ التَّعَسَ بِالسُّقُوطِ يَكُونُ الْمُرَادُ: أَنَّهُ إِذَا قَامَ مِنْ سَقَطَتِهِ عَاوَدَهُ السُّقُوطُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى بَانْتَكَسَ بَعْدَ تَعَسَ: انْقَلَبَ عَلَى رَأْسِهِ بَعْدَ أَنْ سَقَطَ، ثُمَّ وَجَدْتُهُ فِي «شرح الطَّيْبِيِّ»، قَالَ فِي قَوْلِهِ: «تَعَسَ وَانْتَكَسَ»: فِيهِ التَّرْقِي فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ إِذَا تَعَسَ انْكَبَّ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا انْتَكَسَ انْقَلَبَ عَلَى رَأْسِهِ، وَقِيلَ: التَّعَسَ: الْحَزُّ عَلَى الْوَجْهِ، وَالنَّكَسَ: الْحَزُّ عَلَى الرَّأْسِ.

وقوله فِي الرِّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ: «وَإِذَا شَيْكَ» بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةً سَاكِنَةً ثُمَّ كَافٍ، أَي: إِذَا دَخَلَتْ فِيهِ شَوْكَةٌ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُخْرِجُهَا بِالْمِنْقَاشِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَلَا انْتَقَشَ»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ: لَمْ يَقْدِرِ الطَّيِّبُ أَنْ يُخْرِجَهَا.

(١) تحرفت في (س) إلى: الانتقاش.

وفيه إشارة إلى الدُّعاء عليه بما يُبْطِطُه عن السَّعي والحركة، وسَوَّغَ الدُّعاء عليه كَوْنُهُ قَصَرَ
 عمله على جمع الدُّنيا واشتغَلَ بها عن الذي أُمِرَ به من التَّشَاغُلِ بالواجبات والمندوبات.
 قال الطَّبَّيُّ: وَإِنَّمَا خُصَّ انتقَاشُ الشُّوكَةِ بالذكرَ لَأَنَّهُ أَسْهَلُ مَا يُتَصَوَّرُ مِنَ المَعَاوَنَةِ، فَإِذَا
 انتَفَى ذَلِكَ الْأَسْهَلُ، انتَفَى مَا فَوْقَهُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.
 قوله: «إِنْ أُعْطِيَ» بضمَّ أَوَّلِهِ.

قوله: «وإن لم يُعْطَ لم يَرْضَ» وَقَعَ من وجه آخر عن أبي بكر بن عيَّاش عند ابن ماجه^(١)
 والإسماعيلي بلفظ الوفاء عَوَّضَ الرِّضَا، وأحدهما ملزوم للآخر غالباً.
 الحديث الثاني:

٦٤٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغِي ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ
 جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ».
 [طرفه في: ٦٤٣٧]

٦٤٣٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ:
 سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ لابْنَ آدَمَ مِثْلَ وَادٍ مَالًا، لِأَحَبَّ
 أَنْ لَهُ إِلَيْهِ مِثْلُهُ، وَلَا يَمْلَأُ عَيْنَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ».
 قال ابنُ عَبَّاسٍ: فَلَا أُدْرِي مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ أَمْ لَا، قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ ذَلِكَ عَلَى
 الْمِنْبَرِ.

قوله: «عن عطاء» هو ابن أبي رباح، وصَرَّحَ في الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ بِسَمَاعِ ابْنِ جُرَيْجٍ لَهُ مِنْ
 عطاء، وهذا هو الحُكْمَةُ فِي إِيرَادِ الإِسْنَادِ النَّازِلِ عَقِبَ الْعَالِي، إِذْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ جُرَيْجٍ فِي
 الْأَوَّلِ وَاحِدٌ وَفِي الثَّانِي اثْنَانِ، وَفِي السَّنَدِ الثَّانِي أَيْضًا فَائِدَةٌ أُخْرَى وَهِيَ الزِّيَادَةُ فِي آخِرِهِ، وَمُحَمَّدٌ

(١) لفظه عند ابن ماجه (٣١٣٥): «إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَأَنْ لَمْ يَرْضَ لَمْ يَفِ».

في الثاني: هو ابن سَلَام، وقد نُسِبَ في رواية أبي زيد المروزيّ كذلك، ومُخَلَّد بفتح الميم واللام بينهما خاء مُعْجَمَة.

قوله: «سمعتُ النبي ﷺ» هذا من الأحاديث التي صَرَّحَ فيها ابنُ عَبَّاسٍ بِسَمَاعِهِ من النبي ﷺ، وهي قليلة بالنسبة لمرويه عنه، فإنه أخذُ الكثيرين، ومع ذلك فَتَحَمَّلَهُ كان أكثره عن كبار الصحابة.

قوله: «لو كان لابنِ آدمَ واديانٍ من مالٍ لابتَغَى ثالثاً» في الرواية الثانية: «لو أنَّ لابنِ آدمَ وادياً مالاً لأحبَّ أنَّ له إليه مثله»، ونحوه في حديث أنس في الباب، وجمَعَ بين الأمرين في الباب أيضاً، ومثله في مُرْسَل جُبَيْر بن نُفَيْر الذي قَدَّمْتُهُ^(١) وفي حديث أبي الذي سأذكره (٦٤٤٠)، وقوله: «من مالٍ» فَسَّرَهُ في حديث ابن الزُّبَيْر بقوله: «من ذهب»، ومثله في حديث أنس في الباب، وفي حديث زيد بن أرقم عند أحمد (١٩٢٨٠) وزاد: «وفضة» وأوله مثلُ لفظ رواية ابن عَبَّاسِ الأولى، ولفظه عند أبي عُبَيْد في «فضائل القرآن»^(٢): «كنا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ: «لو كان لابنِ آدمَ واديانٍ من ذهبٍ وفضةٌ لابتَغَى الثالث»، وله^(٣) من حديث جابر بلفظ: «لو كان لابنِ آدمَ وادي نخل».

وقوله: «لابتَغَى» بالغين المعجمة، وهو افتَعَلَ بمعنى الطَّلَب، ومثله في حديث زيد بن أرقم، وفي الرواية الثانية: «أحبَّ» وكذا في حديث أنس^(٤)، وقال في حديث أنس: «لَتَمَنَّى مثله ثمَّ تَمَنَّى مثله، حتَّى يَتَمَنَّى أودية».

قوله: «ولا يَمْلَأُ جَوْفَ ابنِ آدمَ» في رواية حجاج بن محمد عن ابن جُرَيْج عند الإسماعيلي: «نفس» بَدَل «جَوْف»، وفي حديث جابر كالأول، وفي مُرْسَل جُبَيْر بن نُفَيْر: «ولا يُشْبَع - بضمَّ

(١) في أول الباب وعزاه لسعيد بن منصور.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٢٣.

(٣) أي: لأحد، وهو في «مسنده» برقم (١٤٦٦٥).

(٤) كذا وقع في أصول «الفتح» ويغلب على ظننا أنه سبقَ قلم، فإنَّ هذا اللفظ في حديث جابر عند أحمد (١٤٦٦٥).

أَوَّلَه - جَوْفَ»، وفي حديث ابن الزُّبَيْر: «وَلَا يَسُدُّ جَوْفَ»، وفي الرَّوَاية الثَّانِيَة فِي الْبَاب: «وَلَا يَمْلَأُ عَيْنَ»، وفي حديث أَنَس فِيهِ: «وَلَا يَمْلَأُ فَاهُ»، ومثله فِي حَدِيث أَبِي وَاقِدٍ عِنْدَ أَحْمَد^(١)، وَهُوَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: «وَلَا يَمْلَأُ بَطْنَ».

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لَيْسَ الْمُرَادُ الْحَقِيقَةُ فِي عُضْوٍ بَعِيْنِهِ بِقَرِيْنَةِ عَدَمِ الْإِنْحِصَارِ فِي التُّرَابِ إِذْ غَيْرُهُ يَمْلَأُوه أَيْضًا، بَلْ هُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْمَوْتِ لِأَنَّهُ مُسْتَلَزِمٌ لِلْإِمْتِلَاءِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَشْبَعُ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَمُوتَ، فَالْغَرَضُ مِنَ الْعِبَارَاتِ كُلِّهَا وَاحِدٌ، وَهِيَ مِنَ التَّفَنُّنِ فِي الْعِبَارَةِ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَحْسُنُ فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَتْ مَخَارِجُ الْحَدِيثِ، وَأَمَّا إِذَا اتَّحَدَتْ فَهُوَ مِنْ تَصَرُّفِ الرَّوَاةِ، ثُمَّ نِسْبَةُ الْإِمْتِلَاءِ لِلْجَوْفِ وَاضِحَةٌ، وَالْبَطْنُ بِمَعْنَاهُ، وَأَمَّا النَّفْسُ فَعَبَّرَ بِهَا عَنِ الذَّاتِ وَأَطْلَقَ الذَّاتَ وَأَرَادَ الْبَطْنَ، مِنْ إِطْلَاقِ الْكُلِّ وَإِرَادَةِ الْبَعْضِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقَمِّ فَلِكَوْنِهِ الطَّرِيقَ إِلَى الْوَصُولِ لِلْجَوْفِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالنَّفْسِ: الْعَيْنُ، وَأَمَّا الْعَيْنُ فَلِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي الطَّلَبِ، لِأَنَّهُ يَرَى مَا يُعْجِبُهُ فَيَطْلُبُهُ لِيَحْوزَهُ إِلَيْهِ، وَخَصَّ الْبَطْنَ فِي أَكْثَرِ الرَّوَايَاتِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يُطْلَبُ الْمَالُ لِتَحْصِيلِ الْمُسْتَلَذَّاتِ، وَأَكْثَرُهَا يَكُونُ لِلْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.

وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: وَقَعَ قَوْلُهُ: «وَلَا يَمْلَأُ...» إِلَى آخِرِهِ، مَوْقِعَ التَّنْذِيلِ وَالتَّقْرِيرِ لِلْكَلَامِ السَّابِقِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَا يَشْبَعُ مَنْ خُلِقَ مِنَ التُّرَابِ/ إِلَّا بِالتُّرَابِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْحِكْمَةُ فِي ذِكْرِ التُّرَابِ دُونَ غَيْرِهِ أَنَّ الْمَرْءَ لَا يَنْقُضِي طَمَعُهُ حَتَّى يَمُوتَ، فَإِذَا مَاتَ كَانَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُدْفَنَ، فَإِذَا دُفِنَ صُبَّ عَلَيْهِ التُّرَابُ، فَمَلَأَ جَوْفَهُ وَفَاهُ وَعَيْنَيْهِ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ مَوْضِعٌ يَحْتَاجُ إِلَى تُرَابٍ غَيْرِهِ^(٢).

قَوْلُهُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ» أَيُّ: أَنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ مِنَ الْخَرِيصِ كَمَا يَقْبَلُهَا مِنْ غَيْرِهِ، قِيلَ: وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى ذَمِّ الْإِسْتِكْنَارِ مِنْ جَمْعِ الْمَالِ، وَتَمْنِي ذَلِكَ

(١) هُوَ عِنْدَهُ بِرَقْم (٢١٩٠٦) لَكِنْ بِلَفْظٍ: «وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ».

(٢) وَقَعَ بَعْدَ هَذَا فِي (ع) وَ(س) فَقَطْ: «وَأَمَّا النِّسْبَةُ إِلَى الْقَمِّ فَلِكَوْنِهِ الطَّرِيقَ إِلَى الْوَصُولِ لِلْجَوْفِ»، وَهَذَا تَكَرَّرَ مَا تَقْدَمُ فِي الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ، وَلَا مَحَلَّ لَهُ هُنَا.

والحرص عليه، للإشارة إلى أن الذي يترك ذلك يُطلق عليه أنه تاب، ويحتمل أن يكون تاب بالمعنى اللغوي: وهو مُطلق الرجوع، أي: رَجَعَ عن ذلك الفعل والتمني.

وقال الطيبي: يُمكن أن يكون معناه: أن الآدمي مجبول على حب المال، وأنه لا يشبع من جمعه إلا من حفظه الله تعالى ووفقه لإزالة هذه الجيلة عن نفسه وقليل ما هم، فوضع «ويتوب» موضعه إشعاراً بأن هذه الجيلة مذمومة جارية مجرى الذنب، وأن إزالتها ممكنة بتوفيق الله وتسديده، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوَفِّقِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ حِصْنٍ﴾ [الحشر: ٩]، ففي إضافة الشح إلى النفس دلالة على أنه غريزة فيها، وفي قوله: ﴿وَمَنْ يُوَفِّقِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ حِصْنٍ﴾ إشارة إلى إمكان إزالة ذلك، ثم رتب الفلاح على ذلك.

قال: وتؤخذ المناسبة أيضاً من ذكر التراب، فإن فيه إشارة إلى أن الآدمي خلق من التراب ومن طبعه القبض واليأس، وأن إزالته ممكنة بأن يمطر الله عليه ما يصلحه حتى يُثْمِرَ الحلال الزكية والحِصَالِ المرضية، قال تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي حَبَتْ لَا يَخْرِجُ إِلَّا نَكِداً﴾ [الأعراف: ٥٨]، فوقع قوله: «ويتوب الله...» إلى آخره، موقع الاستدراك، أي: أن ذلك العسر الصعب يُمكن أن يكون يسيراً على من يسره الله تعالى عليه.

قوله: «قال ابن عباس: فلا أدري من القرآن هو أم لا» يعني: الحديث المذكور، وسيأتي بيان ذلك في الكلام على حديث أبي (٦٤٤٠).

قوله: «قال: وسمعت ابن الزبير» القائل هو عطاء، وهو متّصل بالسند المذكور.

وقوله: «على المنبر» بين في الرواية التي بعدها أنه منبر مكة.

وقوله: «ذلك» إشارة إلى الحديث، وظهره أنه باللفظ المذكور بدون زيادة ابن عباس.

الحديث الثالث:

٦٤٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْعَسِيلِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ

ابن سعد، قال: سمعت ابن الزبير على المنبر بمكة في خطبته يقول: يا أيها الناس، إن النبي ﷺ

كان يقول: «لو أَنَّ ابْنَ آدَمَ أُعْطِيَ وادياً مَلْئاً مِنْ ذَهَبٍ، أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَانِياً، وَلَوْ أُعْطِيَ ثَانِياً، أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَالِثاً، وَلَا يَسُدُّ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ».

قوله: «عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل» أي: غسيل الملائكة، وهو حَنْظَلَةُ بن أبي عامر الأَوْسِي، وهو جدّ سليمان المذكور، لأنّه ابن عبد الله بن حَنْظَلَةَ، ولعبد الله صُحْبَةٌ وهو من صِغار الصحابة، وقُتِلَ يوم الحَرَّةِ، وكان الأَمِيرُ على طائفة الأنصار يومئذٍ، وأبوه اسْتُشْهِدَ بِأُحُدٍ وهو من كبار الصحابة، وأبوه أبو عامر يُعرَفُ بالرَّاهِبِ، وهو الذي بُنِيَ مسجد الضَّرار بسببه ونزل فيه القرآن، وعبد الرحمن معدودٌ في صِغار التابعين، لأنّه لَقِيَ بعض صِغار الصحابة، وهذا الإسناد من أعلى ما في «صحيح البخاري»، لأنّه في حُكْمِ الثَّلَاثِيَّاتِ وإن كان رُبَاعِيّاً، وعَبَّاس بن سهل بن سعد هو ولد الصحابي المشهور.

الحديث الرابع:

٦٤٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وادياً مِنْ ذَهَبٍ، أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانِ، وَلَنْ يَمْلَأَ فَاهُ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ».

قوله: «عبد العزيز» هو الأَوْسِي، وصالح: هو ابن كَيْسَانَ، وابن شِهَابٍ: هو الزُّهْرِيُّ. قوله: «أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ» كذا وَقَعَ بغير لام وهو جائز، وقد تقدّم من رواية ابن عَبَّاس بلفظ: «لَأَحَبَّ».

الحديث الخامس:

٦٤٤٠ - وَقَالَ لَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي قَالَ: كُنَّا نَرَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿أَلَهَكُمْ التَّكَاثُرُ﴾.

قوله: «وقال لنا أبو الوليد» هو الطَّيَالِسِيُّ هشام بن عبد الملك، وشيخه حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ لم يَعُدُّوه فِيمَنْ خَرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ مَوْصُولاً، بَلْ عَلَّمَ الْمَرْيُ عَلَى هَذَا السَّنَدِ فِي «الْأَطْرَافِ» علامة التَّعْلِيقِ، وكذا رَقَمَ لِحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ فِي «التَّهْذِيبِ» علامة التَّعْلِيقِ ولم يُنَبِّهْ عَلَى هَذَا

الموضع، وهو مَصِير منه إلى استواء «قال فلان» «وقال لنا فلان»، وليس بجيد؛ لأنَّ قوله: قال لنا، ظاهر في الوصل، وإن كان بعضهم قال: إنَّها للإجازة أو للمُناوَلَة أو للمُذاكِرَة، فكل ذلك في حُكم الموصول، وإن كان التَّصريح بالتَّحديثِ أشدَّ اتِّصالاً.

والذي ظَهَرَ لي بالاستقراء من صنيع البخاري: أنَّه لا يأتي بهذه الصَّيْغَة إلَّا إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه، كأن يكون ظاهره/ الوقف، أو في السَّنَد من ليس على شرطه في الاحتجاج، فمن أمثلة الأوَّل قوله في كتاب النِّكاح (٥١٠٥) في «باب ما يَحِلُّ من النِّسَاء وما يَحْرُم»: قال لنا أحمد بن حنبل: حدَّثنا يحيى بن سعيد، هو القَطَّان، فذكر عن ابن عَبَّاس قال: حَرَّمَ من النَّسَب سبعٌ ومن الصَّهر سبعٌ... الحديث، فهذا من كلام ابن عَبَّاس فهو موقوف، وإن كان يُمكن أن يُتَلَمَّح له ما يُلحِقُه بالمرْفوع.

ومن أمثلة الثَّاني قوله في المزارعة (٢٣٢٠): قال لنا مسلم بن إبراهيم: حدَّثنا أبانُ العَطَّار، فذكر حديث أنس: «لا يَغْرِس مسلم غرساً» الحديث، فأبانُ ليس على شرطه كحماد بن سَلَمَة، وعَبَّرَ في التَّخريج لكلِّ منهما بهذه الصَّيْغَة لذلك، وقد علَّقَ عنهما أشياء بخلاف الواسطة التي بينه وبينه، وذلك تعليق ظاهر، وهو أظهرُ في كونه لم يَسْقِه مَسَاق الاحتجاج من هذه الصَّيْغَة المذكورة هنا، لكنَّ السَّرَّ فيه ما ذكرتُ، وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة تظهر لمن تَبَعَّها.

قوله: «عن ثابت» هو البُنَّانِي، ويقال: إنَّ حماد بن سَلَمَة كان أثبَتَ الناس في ثابت، وقد أكثرَ مسلمٌ من تخريج ذلك مُحْتَجًّا به، ولم يُكثِر من الاحتجاج بحماد بن سَلَمَة كإكثاره في احتجاجه بهذه النُّسخة.

قوله: «عن أبي» هو ابن كَعْب، وهذا من رواية صحابيٍّ عن صحابيٍّ، وإن كان أبيُّ أكبر من أنس.

قوله: «كُنَّا نَرَى» بضمَّ النُّونِ أوَّلُه، أي: نَظُنُّ، ويجوز فتحها من الرَّأي، أي: نَعْتَقِد.

قوله: «هذا» لم يُبيِّن ما أشار إليه بقوله: هذا، وقد بيَّنه الإسماعيليُّ من طريق موسى بن

إسماعيل عن حماد بن سلمة ولفظه: كُنَّا نُرَى هذا الحديث من القرآن: «لو أَنَّ لابنِ آدَمَ واديينِ من مالٍ لَتَمَنَّى وادياً ثالثاً» الحديث، دونَ قوله: «ويتوب الله...» إلى آخره.

قوله: «حتَّى نزلت: ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾» زاد في رواية موسى بن إسماعيل: إلى آخر السورة، وللإسماعيلي أيضاً من طريق عَفَّانَ ومن طريق أحمد بن إسحاق الحَضْرَمِيِّ قالَا: حَدَّثَنَا حماد بن سلمة، فذكر مثله وأوله: كُنَّا نُرَى أَنَّ هذا من القرآن... إلى آخره.

تنبيه: هكذا وَقَعَ حديث أبي بن كعب من رواية ثابت عن أنس عنه مُقَدِّماً على رواية ابن شهاب عن أنس في هذا الباب عند أبي ذرٍّ، وعَكَسَ ذلك غيره وهو الأنسب.

قال ابن بطال وغيره: قوله: ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ خَرَجَ على لفظ الخطاب، لأنَّ الله فَطَرَ النَّاسَ على حُبِّ المال والولد، فلهم رَغْبَةٌ في الاستكثار من ذلك، ومن لازم ذلك الغفلةُ عن القيام بما أُمِرُوا به حتَّى يَفْجَأَهُم الموت.

وفي أحاديث الباب ذَمُّ الحِرْصِ والسَّرِّهِ، ومن ثمَّ أَثَرُ أَكْثَرِ السَّلَفِ الثَّقَلَيْنِ من الدنيا والقناعة باليسير والرضا بالكفاف.

وَوَجْهُ ظَنِّهِمْ أَنَّ الحديث المذكور من القرآن، ما تَضَمَّنَهُ من ذَمِّ الحِرْصِ على الاستكثار من جمع المال، والتَّقرُّيع بالموت الذي يَقْطَعُ ذلك ولا بُدَّ لكلِّ أحدٍ منه، فلمَّا نزلت هذه السورة وتَضَمَّنَتْ معنى ذلك مع الزيادة عليه، عَلِمُوا أَنَّ الأوَّلَ من كلام النبي ﷺ، وقد شَرَحَهُ بعضهم على أَنَّهُ كان قرآنًا ونُسِخَتْ تلاوته لَمَّا نزلت: ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ ١ حتَّى زُرِّمَ الْمُقَابِرَ ٢، فاستمرَّت تلاوتُها فكانت ناسخةً لتلاوة ذلك. وأمَّا الحكم فيه والمعنى فلم يُنسخ، إذ نسخُ التلاوة لا يَسْتَلْزِمُ المعارضة بين الناسخ والمنسوخ كَنسخِ الحكم، والأوَّلُ أولى، وليس ذلك من النَّسخ في شيء.

قلت: يُؤَيِّد ما رَدَّه ما أخرجه التِّرْمِذِيُّ (٣٨٩٨) من طريق زُرَّ بن حُبَيْش عن أبي بن كعب أَنَّ رسول الله ﷺ قال له: «إِنَّ الله أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ القرآن»، فقرأ عليه: ﴿لَوْ يَكُنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [البينة: ١] قال: وقرأ فيها: «إِنَّ الدِّينَ عند الله الحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ»

الحديث، وفيه: وقرأ عليه: «لو أن لابن آدم وادياً من مال» الحديث، وفيه: «ويتوب الله على من تاب»، وسنده جيد، والجمع بينه وبين حديث أنس عن أبي المذکور آنفاً: أنه يحتمل أن يكون أبي لما قرأ عليه النبي ﷺ ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ وكان هذا الكلام في آخر ما ذكره النبي ﷺ، احتَمَلَ عنده أن يكون بقيّة السّورة، واحتَمَلَ أن يكون من كلام النبي ﷺ ولم يَتَهَيَّأ له أن يَسْتَفْصِل النبي ﷺ عن ذلك حتّى نزلت / ﴿أَلَمْ تَكُنْ﴾، فلم يَتَنَفَّ الاحتمال.

ومنه ما وَقَعَ عند أحمد وأبي عبيد في «فضائل القرآن»^(١) من حديث أبي واقد الليثي قال: كنّا نأتي النبي ﷺ إذا نزل عليه فيُحدّثنا، فقال لنا ذات يوم: «إن الله قال: إنّنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولو كان لابن آدم وادٍ لأحبّ أن يكون له ثانٍ» الحديث بتمامه، وهذا يحتمل أن يكون النبي ﷺ أخبر به عن الله تعالى على أنه من القرآن، ويحتمل أن يكون من الأحاديث القدسيّة، والله أعلم، وعلى الأوّل فهو ممّا نُسَخَّت تِلاوته جِزْماً وإن كان حكمه مُسْتَمِراً.

ويؤيّد هذا الاحتمال ما أخرج أبو عبيد في «فضائل القرآن» من حديث أبي موسى قال: قرأت سورةً نحو براءة فغبتُ وحَفِظْتُ منها: «ولو أن لابن آدم واديين من مال لَتَمَنَّى وادياً ثالثاً» الحديث^(٢)، ومن حديث جابر: كنّا نقرأ: «لو أن لابن آدم ملء وادٍ مالاً لأحبّ إليه مثله» الحديث^(٣).

١١ - باب قول النبي ﷺ: «هذا المال خَصْرَةٌ حُلُوءٌ»

وقوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾ الآية [آل عمران: ١٤]. وقال عمر: اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما رزقته لنا، اللهم إني أسألك أن أنفق في حقه.

(١) أحمد في «المسند» (٢١٩٠٦)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» ص ٣٢٢-٣٢٣، وفي إسناده ضعف.

(٢) «فضائل القرآن» ص ٣٢٣، وإسناده ضعيف، فيه علي بن زيد بن جُدعان ضعيف عند جمهور أهل العلم.

(٣) «فضائل القرآن» ص ٣٢٤، ولا بأس بإسناده.

٦٤٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُروَةُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ هَذَا الْمَالُ - وَرُبَّمَا قَالَ سَفِيَانُ: قَالَ لِي: حَكِيمٌ، إِنَّ هَذَا الْمَالُ - خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِطِيبِ نَفْسٍ، بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ، لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى».

قوله: «باب قول النبي ﷺ: إِنْ هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ» تقدّم شرحه قريباً في «باب ما يُحَذَّرُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا» في شرح حديث أبي سعيد الخُدْرِيّ (٦٤٢٧).

قوله: «وقوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، ولأبي زيد المروزيّ: «﴿حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ الآية»، وللإسماعيليّ مثل أبي ذرٍّ وزاد: «إلى قوله: ﴿ذَلِكَ مَتَكِّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾»، وساق ذلك كلّهُ في رواية كريمة.

وقوله: «زَيْنَ» قيل: الحكمة في تَرْكِ الإفصاح بالذي زَيْنَ أَنْ يَتَنَاوَلَ اللَّفْظُ جَمِيعَ مَنْ تَصَحَّحَ نِسْبَةُ التَّزْيِينِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ أَحَاطَ بِأَنَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الْفَاعِلُ بِالْحَقِيقَةِ، فَهُوَ الَّذِي أَوْجَدَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا وَهَيَّأَهَا لِلانْتِفَاعِ، وَجَعَلَ الْقُلُوبَ مَائِلَةً إِلَيْهَا، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِالتَّزْيِينِ لِيَدْخُلَ فِيهِ حَدِيثُ النَّفْسِ وَوَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ، وَنِسْبَةُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ الْخَلْقِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّهْيِئَةِ، وَنِسْبَةُ ذَلِكَ لِلشَّيْطَانِ بِاعْتِبَارِ مَا أَقْدَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ التَّسَلُّطِ عَلَى الْآدَمِيِّ بِالْوَسْوَسةِ النَّاشِئَةِ عَنْهَا حَدِيثُ النَّفْسِ.

وقال ابن التّين: بَدَأَ فِي الْآيَةِ بِالنِّسَاءِ لِأَنَّهُنَّ أَشَدُّ الْأَشْيَاءِ فِتْنَةً لِلرِّجَالِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»^(١) قال: ومعنى تزيينها إعجاب الرجل بها وطواعيته لها.

والقناطر: جمع قنطار، واختلّف في تقديره، فقليل: سبعون ألف دينار، وقيل: سبعة آلاف

دينار، وقيل: مئة وعشرون رطلاً، وقيل: مئة رطل، وقيل: ألف مثقال، وقيل: ألف ومئتا ٢٥٩/١١ أوقية، وقيل: / معناه: الشيء الكثير، مأخوذ من عقد الشيء وإحكامه، وقال ابن عطية: القول الأخير قيل: هذا أصح الأقوال، لكن يختلف القنطار في البلاد باختلافها في قدر الوقيّة.

قوله: «وقال عمر: اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينت لنا، اللهم إني أسألك أن أنفقه في حقه» سقط هذا التعليق في رواية أبي زيد المروزي.

وفي هذا الأثر إشارة إلى أن فاعل التزيين المذكور في الآية هو الله، وأن تزيين ذلك بمعنى تحسينه في قلوب بني آدم، وأنهم جبلوا على ذلك، لكن منهم من استمر على ما طبع عليه من ذلك وانهماك فيه، وهو المذموم، ومنهم من راعى فيه الأمر والنهي، ووقف عند ما حُدَّ له من ذلك، وذلك بمُجاهدة نفسه بتوفيق الله تعالى له، فهذا لم يتناوله الذم.

ومنهم من ارتقى عن ذلك فرَّهَد فيه بعد أن قَدَرَ عليه، وأعرَض عنه مع إقباله عليه وتمكُّنه منه، فهذا هو المحمود^(١)، وإلى ذلك الإشارة بقول عمر: اللهم إني أسألك أن أنفقه في حقه.

وأثره هذا وصله الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن يحيى بن سعيد - هو الأنصاري -: أن عمر بن الخطاب أتي بهالٍ من المشرق يقال له: نفل كسرى، فأمر به فصبَّ وغطِّي، ثم دعا الناس فاجتمعوا، ثم أمر به فكشِف عنه، فإذا حُلِّي كثير وجوهر ومتاع، فبكى عمر وحمد الله عز وجل، فقالوا له: ما يبكيك يا أمير المؤمنين؟ هذه غنائم غنمها الله لنا ونزعها من أهلها، فقال: ما فُتِحَ من هذا على قوم إلا سَفَكوا دِمَاءَهُم واستحلُّوا حُرْمَتَهُم، قال: فحدثني زيد بن أسلم أنه بقي من ذلك المال مناطق وخواتم فُرِفِعَ، فقال له عبد الله بن أرقم: حتَّى متى تحبسُه لا تقسِمه؟ قال: بلى، إذا رأيتني فارغاً فأذني به، فلماً رآه فارغاً بسطَ شيئاً في حش نخلة ثم جاء به في مِكتل فصَبَّه،

(١) في (س) فقط: المقام المحمود.

فَكَأَنَّهُ اسْتَكْثَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ قُلْتَ ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾، فَتَلَا الْآيَةَ حَتَّى فَرَغَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ: لَا نَسْتَطِيعُ إِلَّا أَنْ نُحِبَّ مَا زَيَّنَتْ لَنَا، فَقِنِي شَرَّهُ وَارْزُقْنِي أَنْ أَتَفَقَّهُ فِي حَقِّكَ؛ فَمَا قَامَ حَتَّى مَا بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ.

وأُخْرِجَهُ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يَحْيَى الْمَدِينِيِّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ نَحْوَهُ، وَهَذَا مَوْصُولٌ لَكِنْ فِي سَنَدِهِ إِلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ ضَعْفٌ. وَقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: وَاسْتَحْلُوا حُرْمَتَهُمْ وَقَطَّعُوا أَرْحَامَهُمْ: فَمَا رَامَ حَتَّى قَسَمَهُ، وَبَقِيَتْ مِنْهُ قِطْعٌ. وَقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: لَا نَسْتَطِيعُ: إِلَّا أَنْ يَتَزَيَّنَ لَنَا مَا زَيَّنَتْ لَنَا، وَالباقى نحوه، وزاد في آخره قِصَّةٌ أُخْرَى.

قَوْلُهُ: «سُفْيَانٌ» هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْمَالَ، رَبِّمَا قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ لِي: حَكِيمٌ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ» فاعِلٌ «قَالَ» أَوَّلًا هُوَ النَّبِيُّ ﷺ، والقائل: «رَبِّمَا» هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رَاوِيهِ عَنْ سُفْيَانَ، والقائل «قَالَ لِي» هُوَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ صَحَابِيُّ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَ«حَكِيمٌ» بِالرَّفْعِ بَغِيرُ تَنْوِينٍ مُنَادَى مُفْرَدٌ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ، وَظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّ حَكِيمًا قَالَ لِسُفْيَانَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْهُ لِأَنَّ بَيْنَ وَفَاةِ حَكِيمٍ وَمَوْلِدِ سُفْيَانَ نَحْوُ الْخَمْسِينَ سَنَةً، وَلِهَذَا لَا يُقْرَأُ حَكِيمٌ بِالتَّنْوِينِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ سُفْيَانَ رَوَاهُ مَرَّةً بَلْفِظَ: ثُمَّ قَالَ، أَيُّ: النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ»، وَمَرَّةً بَلْفِظَ: ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا حَكِيمُ إِنَّ هَذَا الْمَالَ...» إِلَى آخِرِهِ، وَقَدْ وَقَعَ بِإِثْبَاتِ حَرْفِ النَّدَاءِ فِي مُعْظَمِ الرِّوَايَاتِ، وَإِنَّمَا سَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ الْمَرْوُزِيِّ.

وَتَقَدَّمَ شَرْحُ قَوْلِهِ: «فَمَنْ أَخَذَهُ بِطَيْبِ نَفْسٍ...» إِلَى آخِرِهِ، فِي بَابِ «الاستعفاف عن المسألة» مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ (١٤٧٢)، وَتَقَدَّمَ شَرْحُ قَوْلِهِ فِي آخِرِهِ: «وَالْيَدِ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى» فِي «بَابِ لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى» مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ أَيْضاً (١٤٢٧).

وَقَوْلُهُ: «بُورِكَ لَهُ فِيهِ»، زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشَّارٍ عَنْ سُفْيَانَ بِسَنَدِهِ: «وَنَفَعَهُ»^(١)، وَإِبْرَاهِيمُ كَانَ أَحَدَ الْحَفَظَافِ فِيهِ مَقَالَ.

(١) تَحَرَّفَ فِي (ع) وَ(س) إِلَى: وَمَتْنُهُ، وَتَصَحَّفَ اسْمُ وَالِدِ إِبْرَاهِيمَ فِي (أ) وَ(س) إِلَى: يَسَارَ.

١٢ - باب ما قَدَّمَ مِنْ ماله فهو له

٦٤٤٢ - حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيْكُمْ مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ، قَالَ: «فَإِنَّ مَالَهُ مَا قَدَّمَ، وَمَالٌ وَارِثُهُ مَا أَخَّرَ».

٢٦٠/١١ قوله: «باب ما قَدَّمَ مِنْ ماله فهو له» الصَّمِيرُ لِلْإِنْسَانِ الْمَكْلَفُ، وَحُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِرْ لَهُ ذِكْرٌ.

قوله: «عمر بن حفص» أي: ابن غِيَاث، وعبد الله: هو ابن مسعود، ورجال السَّنَدِ كُلُّهُمْ كُوفِيُونَ.

قوله: «أَيْكُمْ مَالٌ وَارِثُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ؟» أي: أَنَّ الَّذِي يُخْلَفُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي الْحَالِ مَنْسُوباً إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ بِاعْتِبَارِ انْتِقَالِهِ إِلَى وَارِثِهِ يَكُونُ مَنْسُوباً لِلْوَارِثِ، فَنِسْبَتُهُ لِلْمَالِكِ فِي حَيَاتِهِ حَقِيقَةٌ، وَنِسْبَتُهُ لِلْوَارِثِ فِي حَيَاةِ الْمَوْرَثِ مَجَازِيَّةٌ، وَمِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ حَقِيقَةٌ.

قوله: «فَإِنَّ مَالَهُ مَا قَدَّمَ» أي: هُوَ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهِ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَوْتِ، بِخِلَافِ الْمَالِ الَّذِي يُخْلَفُهُ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ سَنَدًا وَمُتَنًا، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «مَا تَعُدُّونَ الصَّرْعَةَ فِيكُمْ؟» الْحَدِيثُ، وَزَادَ فِيهِ أَيْضًا: «مَا تَعُدُّونَ الرُّقُوبَ فِيكُمْ» الْحَدِيثُ^(١).

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ: فِيهِ التَّحْرِيزُ عَلَى تَقْدِيمِ مَا يُمَكِّنُ تَقْدِيمَهُ مِنَ الْمَالِ فِي وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالْبِرِّ لِيَنْتَفِعَ بِهِ فِي الْآخِرَةِ، فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُخْلَفُهُ الْمَوْرُوثُ يَصِيرُ مِلْكًا لِلْوَارِثِ، فَإِنْ عَمِلَ فِيهِ بَطَاعَةُ اللَّهِ اخْتَصَّ بِثَوَابِ ذَلِكَ، وَكَانَ ذَلِكَ الَّذِي تَعَبَ فِي جَمْعِهِ وَمَنْعِهِ، وَإِنْ عَمِلَ فِيهِ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ فَذَاكَ أَبْعَدُ لِمَالِكِهِ الْأَوَّلِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ إِنْ سَلِمَ مِنْ تَبِعَتِهِ. وَلَا يَعَارِضُهُ قَوْلُهُ ﷺ

(١) وهاتان الزيادتان أفردهما مسلم في «صحيحه» (٢٦٠٨) من طرق عن الأعمش بهذا الإسناد إلى عبد الله بن

لسعيد: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً»^(١)، لِأَنَّ حَدِيثَ سَعْدٍ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ أَوْ مُعْظَمِهِ فِي مَرَضِهِ، وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي حَقِّ مَنْ يَتَصَدَّقُ فِي صِحَّتِهِ وَشُحِّهِ.

١٣- بَابُ الْمَكْثِرُونَ هُمُ الْمَقْلُونُ

وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ الآيتين [هود: ١٥-١٦].

قوله: «بَابُ الْمَكْثِرُونَ هُمُ الْمَقْلُونُ» كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَلِلْكُثْمِيهِنِي: «الْأَقْلُونُ»، وَقَدْ وَرَدَ ٢٦١/١١ الْحَدِيثُ بِاللَّفْظَيْنِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْمَعْرُورِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ^(٢): «الْأَخْسَرُونَ» بَدَلُ «الْأَقْلُونُ» وَهُوَ بِمَعْنَاهُ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَلَّةِ فِي الْحَدِيثِ: قِلَّةُ الثَّوَابِ، وَكُلٌّ مَنْ قَلَّ ثَوَابُهُ، فَهُوَ خَاسِرٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ كَثُرَ ثَوَابُهُ.

قوله: «وقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ الآيتين» كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَزِينَتَهَا﴾: ﴿تُؤَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا﴾ الْآيَةُ، وَمِثْلُهُ لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ لَكِنْ قَالَ: إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَيَنْطَلُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: الْآيَةُ، وَسَاقَ الْآيَتَيْنِ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَكَرِيمَةِ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْآيَةِ فَقِيلَ: هِيَ عَلَى عُمُومِهَا فِي الْكُفَّارِ وَفِي مَن يُرَائِي بِعَمَلِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهَا مَعَاوِيَةُ لَصِحَّةِ الْحَدِيثِ الَّذِي حَدَّثَ بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً فِي الْمَجَاهِدِ وَالْقَارِيِّ وَالْمُتَصَدِّقِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى لِكُلِّ مِنْهُمْ: إِنَّمَا عَمِلْتَ لِيَقَالَ، فَقَدْ قِيلَ، فَبَكَى مَعَاوِيَةُ لَمَّا سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٨٢) مُطَوَّلًا، وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٩٠٥)، وَقِيلَ: بَلْ هِيَ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ خَاصَّةً بِدَلِيلِ الْحَضَرِ فِي قَوْلِهِ فِي الْآيَةِ الَّتِي تَلِيهَا: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾ [هود: ١٦]، وَالْمُؤْمِنُ فِي الْجُمْلَةِ مَأْلَهُ إِلَى الْجَنَّةِ بِالشَّفَاعَةِ أَوْ مُطْلَقَ الْعَفْوِ، وَالْوَعِيدُ فِي الْآيَةِ بِالنَّارِ وَإِحْبَاطُ الْعَمَلِ وَبُطْلَانُهُ إِنَّمَا هُوَ لِلْكَافِرِ.

(١) سلف برقم (١٢٩٥).

(٢) فِيهَا سِيَاطِي عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ بِرَقْمٍ (٦٦٣٨).

وأجيب عن ذلك بأن الوعيد بالنسبة إلى ذلك العمل الذي وَقَعَ الرِّياء فيه فقط، فيُجازَى فاعله بذلك، إلا أن يَعْفُو الله عنه، وليس المراد إحباط جميع أعماله الصالحة التي لم يقع فيها رياء.

والحاصل: أن مَنْ أراد بِعَمَلِهِ ثَوَابَ الدُّنْيَا، عُجِّلَ لَهُ وَجُوزِي فِي الآخِرَةِ بِالْعَذَابِ، لتجريدِهِ قَصْدَهُ إِلَى الدُّنْيَا وإِعْرَاضِهِ عَنِ الآخِرَةِ، وقيل: نزلت في المجاهدين خاصة، وهو ضعيف، وعلى تقدير ثبوته فعمومها شامل لكل مُرَاءٍ، وعموم قوله: ﴿نُوفٍ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥]، أي: فِي الدُّنْيَا، مخصوص بِمَنْ لم يُقَدَّرَ اللهُ لَهُ ذَلِكَ لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨] فعلى هذا التقييد يُحْمَلُ ذَلِكَ المطلق، وكذا يُقَيَّدُ مطلق قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠].

وبهذا يندفع إشكال مَنْ قال: قد يُوجَدُ بعض الكفار مُقْتَرَأً عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا غَيْرَ مُوسِعٍ عَلَيْهِ مِنَ المَالِ أَوْ مِنَ الصَّحَّةِ أَوْ مِنْ طَوْلِ العُمُرِ، بل قد يُوجَدُ مَنْ هُوَ مَنْحُوسُ الحِظِّ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، كَمَنْ قِيلَ فِي حَقِّهِ: ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الحج: ١١].

٢٦٢/١١ ومُنَاسَبَةُ ذِكْرِ الآيَةِ/ فِي البَابِ لِحَدِيثِهِ، أَنَّ فِي الْحَدِيثِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الوعيدَ الَّذِي فِيهَا مَحْمُولٌ عَلَى التَّائِقِ فِي حَقِّ مَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لَا عَلَى التَّائِبِ، لِدَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ مُرْتَكِبَ جِنْسِ الْكَبِيرَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَنْفِي أَنَّهُ قَدْ يُعَذَّبُ قَبْلَ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَنْفِي أَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بَعْدَ التَّعْذِيبِ عَلَى مَعْصِيَةِ الرِّيَاءِ.

٦٤٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، قَالَ: خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَحْدَهُ لَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ، قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ أَحَدٌ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَمْشِي فِي ظِلِّ الْقَمَرِ، فَالتَقْتُ فَرَاتِي، فَقَالَ: «مَنْ

هذا؟» قلت: أبو ذرٍّ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ، قال: «يا أبا ذرٍّ، تعال» قال: فَمَشَيْتُ معه ساعةً، فقال: «إِنَّ الْمُكْثِرِينَ هُمُ الْمُقِلُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا فَتَفَحَّ فِيهِ يَمِينُهُ وَشِمَالُهُ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ، وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا».

قال: فَمَشَيْتُ معه ساعةً، فقال لي: «اجْلِسْ هَاهُنَا» قال: فَأَجْلَسَنِي فِي قَاعٍ حَوْلَهُ حِجَارَةٌ، فقال لي: «اجْلِسْ هَاهُنَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ» قال: فَانْطَلَقَ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى لَا أَرَاهُ، فَلَبِثَ عَنِّي فَأَطَالَ اللَّبْثَ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُقْبِلٌ وَهُوَ يَقُولُ: «وَأَنْ سَرَقَ وَإِنْ رَزَى؟» قال: فَلَمَّا جَاءَ لَمْ أَصْبِرْ حَتَّى قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ، مَنْ تُكَلِّمُ فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ؟ مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا، قال: «ذَلِكَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ، قَالَ: بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ رَزَى؟ قال: نعم، قال: قلت: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ رَزَى؟ قال: نعم، وَإِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ».

وقال النَّضْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ وَالْأَعْمَشُ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ... بهذا.

قوله: «حَدَّثَنَا جَرِيرٌ» هو ابن عبد الحميد، وقد روى جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ لَكِنْ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ كَمَا سَأَلَنِي بَيَانُهُ، لَكِنْ قُتِبَ لَمْ يُدْرِكْهُ ابْنُ حَازِمٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ: بَفَاءٍ وَمُهِمَلَةٌ مُصَغَّرٌ، مَكِّيٌّ سَكَنَ الْكُوفَةَ، وَهُوَ مِنْ صِغَارِ التَّابِعِينَ لَقِيَ بَعْضَ الصَّحَابَةِ كَأَنَسٍ.

قوله: «عَنْ أَبِي ذَرٍّ» فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ فِي الْأَسْتِذَانِ (٦٢٦٨) عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا - وَاللَّهُ - أَبُو ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ، بَفَتْحِ الرَّاءِ وَالْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا مُعْجَمَةً: مَكَانٌ مَعْرُوفٌ مِنْ عَمَلِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ وَبَيْنَهُمَا ثَلَاثُ مَرَاحِلَ مِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِ، سَكَنَهُ أَبُو ذَرٍّ بِأَمْرِ عِثَانَ وَمَاتَ بِهِ فِي خِلَافَتِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ سَبَبِ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ (١٤٠٦).

قوله: «خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَحْدَهُ لَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ» هُوَ تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ: وَحْدَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَرَفْعِ تَوَهُّمٍ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ

الإنسان من مَلَكٍ أو جِنِّي، وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عنه: كنتُ أمشي مع رسول الله ﷺ في حَرَّةِ المدينة عِشاءً؛ فأفادت تعيينَ الزَّمان والمكان، والحَرَّة: مكان معروف بالمدينة من الجانب الشَّمالِيِّ منها، وكانت به الوقعة المشهورة في زمن يزيد بن معاوية.

وقيل: الحَرَّة: الأرض التي حِجَارَتُهَا سُود، وهو يَشْمَلُ جميعَ جهاتِ المدينة التي لا عِمارةَ فيها، وهذا يدلُّ على أنَّ قوله في رواية المعرور بن سويد عن أبي ذرٍّ^(١): انتهت إلى النبي ﷺ وهو في ظِلِّ الكعبة وهو يقول: «هم الأَخْسَرُونَ وَرَبَّ الكعبة»، فذكر قصَّةَ «المكثِّرون»، وهي قصَّةُ أخرى مُخْتَلِفَةُ الزَّمان والمكان والسَّياق.

قوله: «فظننْتُ أَنَّهُ يَكْزُرُهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ أَحَدٌ، فَجَعَلْتُ أَمْشِي فِي ظِلِّ الْقَمَرِ» أي: في المكان الذي ليس للقمر فيه ضَوْءٌ لِيُخْفِيَ شَخْصَهُ، وإِنَّا اسْتَمَرَّ يَمْشِي لاحتِمال أن يَطْرَأَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حاجةٌ فيكون قريباً منه.

قوله: «فالتَقْتُ فَرَأَيْتُ فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟» كأنَّه رأى شَخْصَهُ ولم يَتَمَيَّزْ لَهُ.

قوله: «فقلت: أَبُو ذَرٍّ» أي: أَنَا أَبُو ذَرٍّ.

قوله: «جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ» في رواية أبي الأحوص في الباب بعده عن الأعمش، وكذا لأبي معاوية عن الأعمش عند أحمد (٢١٣٤٧): فقلت: لَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وفي رواية حفص عن الأعمش كما مضى في الاستئذان (٦٢٦٨): فقلت: لَيْكَ وَسَعْدِيكَ.

قوله: «فقال: أبا ذَرٍّ، تَعَالَ» في رواية الكُشْمِينِيِّ: «تَعَالَه» بهاء السَّكْت، قال الدَّأُوْدِيّ: فائدة الوقوف على هاء السَّكْت أن لا يَقِفَ على ساكِنَيْنِ، نَقْلَهُ ابنُ التَّيْنِ، وتُعَقَّبُ بأنَّ ذلك غير مُطَرَّد، وقد اختَصَرَ أبو زيد المروزيُّ في روايته سياقَ الحديث في هذا الباب فقال بعد قوله: «ليس معه أحدٌ»: فذكر الحديث، وقال فيه: «إِنَّ الْمَكْثِرِينَ هُمُ الْمُقِلُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» هكذا عنده، وساقَ الباقيون الحديثَ بتمامه، ويأتي شرحه مُسْتَوْفًى في الباب الذي بعده.

(١) ستأتي عند البخاري برقم (٦٦٣٨).

قوله: «وقال النَّضْرُ» بن شَمِيلٍ: أخبرنا شُعْبَةُ عن حبيب بن أبي ثابت والأعمش وعبد العزيز ابن رُفَيْع قالوا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ... بهذا» الغَرَضُ بهذا التَّعليقِ تصريحُ الشُّيوخِ الثلاثةِ المذكورينَ بأنَّ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ حَدَّثَهُمْ، والأوَّلَانِ نُسِبَا إِلَى التَّدْلِيسِ، مع أنَّه لو وَرَدَ من رواية شُعْبَةَ بغيرِ تصريحٍ لَأَمِنَ فِيهِ التَّدْلِيسُ؛ لأنَّه كان لا يُحَدِّثُ عن شيوخه إلَّا بما لا تَدْلِيسَ فِيهِ، وقد ظَهَرَتْ فائدةُ ذلكِ في روايةِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عن الأعمش، فإنَّه زاد فِيهِ بين الأعمش وزيد بن وهبٍ رجلًا مُبْهَمًا، ذكر ذلك الدَّارَقُطْنِيُّ في «العِلَلِ» (١١٠٢) فأفادت هذه الرواية المصرَّحة أنَّه من المَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ.

وقد اعْتَرَضَ الإِسْمَاعِيلِيُّ عَلَى قول البخاريِّ فِي هذا السَّنَدِ: «هذا» فَأشارَ إِلَى رواية عبد العزيز بن رُفَيْعٍ، واقتَضَى ذلك أنَّ روايةَ شُعْبَةَ/ هذه نَظِيرُ روايته، فقال: ليس في ٢٦٣/١١ حديث شُعْبَةَ قِصَّةُ الْمُقْلَيْنِ وَالْمَكْثَرَيْنِ، إِنَّمَا فِيهِ قِصَّةُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا. قال: والعَجَبُ من البخاريِّ كَيْفَ أَطْلَقَ ذلك؛ ثُمَّ ساقَهُ مَوْصُولًا من طريقِ مُحَمَّدِ بْنِ زَنْجُوِيهِ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بن شَمِيلٍ عن شُعْبَةَ، وَلَفْظُهُ: «إِنَّ جَبْرِيلَ بَشَّرَنِي أَنَّ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قلت: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قال: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»، قِيلَ لِسُلَيْمَانَ - يَعْنِي الْأَعْمَشَ -: إِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، فقال: إِنَّمَا سَمِعْتُهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

ثُمَّ أَخْرَجَهُ من طريقِ معاذٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عن حبيب بن أبي ثابت وبلال والأعمش وعبد العزيز بن رُفَيْعٍ سمعوا زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ عن أَبِي ذَرٍّ، زاد فِيهِ رَوايَاً وهو بلال، وهو ابن مُرْدَاسِ الْفَزَارِيِّ، شيخُ كُوفِيٍّ أَخْرَجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ، وهو صَدُوقٌ لَا بَأْسَ بِهِ.

وقد أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (٤٤٥) عن شُعْبَةَ كرواية النَّضْرِ ليس فِيهِ بلال، وقد تَبَعَ الإِسْمَاعِيلِيُّ عَلَى اعْتِراضِهِ المذكورِ جماعةٌ مِنْهُمْ مُغْلَطَايَ وَمَنْ بَعْدَهُ.

والجواب عن البخاريِّ واضحٌ عَلَى طريقةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لأنَّ مُرَادَهُ أَصْلَ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ فِي الْأَصْلِ قد اشْتَمَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، فيجوزُ إِطْلَاقُ الْحَدِيثِ عَلَى كُلِّ

واحد من الثلاثة إذا أُفِرِدَ^(١)، فقول البخاري «بهذا» أي: بأصل الحديث، لا خصوص اللفظ المساق.

فالأول من الثلاثة: «ما يَسُرُّني أن لي أحداً ذهباً»، وقد رواه عن أبي ذرٍّ أيضاً بنحوه الأحنف بن قيس، وتقدم في الزكاة (١٤٠٨)، والنعمان الغفاري وسالم بن أبي الجعد وسويد بن الحارث كلهم عن أبي ذرٍّ، ورواياتهم عند أحمد (٢١٥٧٠ و ٢١٣٢٩ و ٢١٣٢٢)، ورواه عن النبي ﷺ أيضاً أبو هريرة، وهو في آخر الباب [الذي يليه]^(٢) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنه، وسيأتي في كتاب التمني (٧٢٢٨) من طريق همام، وأخرجه مسلم (٩٩١) من طريق محمد بن زياد، وهو عند أحمد (٧٤٨٤) من طريق سليمان ابن يسار، كلهم عن أبي هريرة كما سأيئنه.

الثاني: حديث المكثرين والمقلين، وقد رواه عن أبي ذرٍّ أيضاً المعرور بن سويد كما تقدمت الإشارة إليه، والنعمان الغفاري وهو عند أحمد أيضاً^(٣).

الثالث: حديث: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة»، وفي بعض طرقه: «وإن زنى وإن سرق»، وقد رواه عن أبي ذرٍّ أيضاً أبو الأسود الدؤلي، وقد تقدم في اللباس (٥٨٢٧)، ورواه عن النبي ﷺ أيضاً أبو هريرة كما سيأتي بيانه، لكن ليس فيه^(٤): «وإن زنى وإن سرق»، وأبو الدرداء كما تقدمت الإشارة إليه من رواية الإسماعيلي.

وفيه أيضاً فائدة أخرى: وهو أن بعض الرواة قال: عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء، فلذلك قال الأعمش لزيد ما تقدم (٦٢٦٨) في رواية حفص بن غياث عنه: قلت لزيد: بلغني أنه أبو الدرداء، فأفادت رواية شعبة أن حبيباً وعبد العزيز وافقا الأعمش على أنه

(١) تحرف لفظ «أفرد» في (س) إلى: أريد، ولفظ «فقول» فيها وفي (أ) إلى: بقول.

(٢) ما بين المعوفين سقط من أصول «الفتح» التي بين أيدينا، ولا بد منه.

(٣) رواية المعرور بن سويد ستأتي عند البخاري برقم (٦٦٣٨)، ورواية النعمان الغفاري عند أحمد برقم (٢١٥٧٠).

(٤) في (س) بعده زيادة لفظ «بيان» وهو خطأ.

عن زيد بن وهب عن أبي ذرٍّ لا عن أبي الدرداء.

وممن رواه عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء محمد بن إسحاق، فقال: عن عيسى بن مالك عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء، أخرجه النسائي (ك١٠٨٩٨)، والحسن بن عبيد الله النخعي أخرجه الطبراني من طريقه عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء بلفظ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، فقال أبو الدرداء: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قال: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ» فكَرَّرَهَا ثَلَاثًا، وفي الثالثة: «وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي الدَّرْدَاءِ»^(١).

وسأذكر بقيّة طرقه عن أبي الدرداء في آخر الباب الذي يليه؛ وذكره الدارقطني في «العلل» (١١٠٢) فقال: يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلَانِ صَحِيحَيْنِ. قلت: وفي حديث كلّ منهما في بعض الطرق ما ليس في الآخر.

١٤ - باب قول النبي ﷺ: «ما يسرني أن أعدي مثل أحدٍ هذا ذهباً»

٦٤٤٤ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرَّةِ الْمَدِينَةِ، فَاسْتَقْبَلَنَا أُحَدُّ، فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ» قُلْتُ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «مَا يَسُرُّنِي أَنْ أَعْدِيَ مِثْلَ أَحَدٍ هَذَا ذَهَبًا تَمْضِي عَلَيَّ ثَالِثَةٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ، إِلَّا شَيْئًا أُرْصِدُهُ لَدَيْنِ، إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، ثُمَّ مَشَى فَقَالَ: «إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمْ الْأَقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا - عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَمِنْ خَلْفِهِ - وَقَلِيلٌ مَا هُمْ».

ثُمَّ قَالَ لِي: «مَكَانَكَ، لَا تَبْرُحْ حَتَّى آتِيكَ» ثُمَّ انْطَلَقَ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ حَتَّى تَوَارَى، فَسَمِعْتُ صَوْتًا قَدْ ارْتَفَعَ، فَتَحَوُّفْتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَرَدْتُ أَنْ آتِيَهُ فَذَكَرْتُ قَوْلَهُ لِي: «لَا تَبْرُحْ حَتَّى آتِيكَ» فَلَمْ أَبْرَحْ حَتَّى أَتَانِي، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتًا تَحَوُّفْتُ، فَذَكَرْتُ لَهُ، فَقَالَ: «وَهَلْ سَمِعْتَهُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «ذَاكَ جَبْرِيلُ، أَتَانِي فَقَالَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ».

(١) وهو من هذا الطريق عند النسائي أيضاً في «الكبرى» (١٠٨٩٧)، فكان العزو له أولى.

٢٦٤/١١ قوله: «باب قول النبي ﷺ: ما يَسْرُنِي أَنْ عِنْدِي مِثْلَ أُحُدَ هَذَا ذَهَبًا» لم أرَ لفظ هذا في رواية الأكثر، لكنه ثابت في لفظ الخبر الأول.

وذكر فيه حديثين:

الأول: قوله: «حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ» هو أَبُو عَلِيٍّ الْبُورَانِيُّ، بِالْمُوَحَّدَةِ وَالرَّاءِ وَيَعْدُ الْأَلْفَ نُونًا، وَأَبُو الْأَحْوَصِ: هُوَ سَلَامٌ - بِالتَّشْدِيدِ - بَنَ سُلَيْمٍ.

قوله: «فَاسْتَقْبَلَنَا أُحُدٌ» في رواية عبد العزيز بن رُفَيْعٍ: «فَالْتَقَتْ فِرَآئِي» كما تقدَّم^(١)، وتقدَّم قصَّةُ الْمُكْثَرِينَ وَالْمَقْلِينَ.

وقوله: «فَاسْتَقْبَلَنَا أُحُدٌ» هو بفتح اللَّام، و«أُحُدٌ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَفِي رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: «فَاسْتَقْبَلَنَا أُحْدَا» بِسُكُونِ اللَّامِ وَ«أُحْدَا» بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ^(٢).

قوله: «فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ» زاد في رواية سالم بن أبي الجعد ومنصور عن زيد بن وهب عند أحمد (٢١٣٢٩): فقال: «يَا أَبَا ذَرٍّ أَيُّ جَبَلٍ هَذَا؟» قلت: أُحُدٌ^(٣)، وفي رواية الأحنف الماضية في الزكاة (١٤٠٨): «يَا أَبَا ذَرٍّ، أَتَبْصُرُ أُحْدَا؟» قال: فَنَظَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ، وَأَنَا أَرَى أَنْ يُرْسِلَنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ، فَقُلْتُ: نَعَمْ... الحديث.

قوله: «ما يَسْرُنِي أَنْ عِنْدِي مِثْلَ أُحُدَ هَذَا ذَهَبًا تَمْضِي عَلَيَّ ثَالِثَةٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ» في رواية حفص بن غِيَاثٍ (٦٢٦٨): «ما أُحِبُّ أَنْ لِي أُحْدَا ذَهَبًا، يَأْتِي عَلَيَّ يَوْمَ وَلِيلَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ»، وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش عند أحمد (٢١٣٤٧): «ما أُحِبُّ أَنْ لِي أُحْدَا

(١) في الباب السابق.

(٢) كما تقدم في الاستئذان (٦٢٦٨)، وقد أشار إليها في الباب السابق، وكذا كثير من الروايات التي يذكرها في هذا الباب سلف تحريجها في الباب قبله.

(٣) رواية سالم هي عن أبي ذر وليست عن زيد بن وهب، وقد أشار إليها في الباب قبله. أما رواية منصور فهي كما قال عن زيد بن وهب، وقد قرنها أحمد في رواية واحدة.

ذاك ذهباً»، وفي رواية أبي شهاب عن الأعمش في الاستئذان^(١): «فلما أبصر أحدًا قال: «ما أحبُّ أنَّهُ يُحوَّلَ لي ذهباً يَمَكُثُ عندي منه دينار فوق ثلاث»، قال ابن مالك: تَضَمَّنَ هذا الحديثُ استعمالَ حَوَّلَ بمعنى: صَيَّرَ، وإعمالها عملها، وهو استعمال صحيح خفي على أكثر النحاة، وقد جاءت هذه الرواية مبنية لما لم يُسمَّ فاعله، فَرَفَعَتْ أوَّلَ المفعولين وهو ضمير عائد على أحد، ونُصِبَ ثانيهما وهو قوله: / «ذهباً»، فصارت بينهما لما لم يُسمَّ فاعله، جارية مجرى ٢٦٥/١١ صارَ في رفع المبتدأ ونصب الخبر، انتهى كلامه.

وقد اختلفت ألفاظ هذا الحديث وهو مُتَّجِد المخرج، فهو من تَصَرَّف الرواة، فلا يكون حُجَّةً في اللغة، ويمكن الجمع بين قوله: «مثل أحد» وبين قوله: «يُحوَّلَ لي أحد» بحمَلِ المثلية على شيء يكون وزنه من الذهب وزن أحد، والتحويل على أنه إذا انقلب ذهباً كان قدر وزنه أيضاً.

وقد اختلفت ألفاظ رواته عن أبي ذر أيضاً: ففي رواية سالم ومنصور عن زيد بن وهب بعد قوله: «قلت: أحد»: قال: «والذي نفسي بيده، ما يسّرني أنَّهُ ذهبٌ قطعاً أنْفَقَه في سبيل الله أدعُ منه قيراطاً»، وفي رواية سُويد بن الحارث عن أبي ذر: «ما يسّرني أن لي أحداً ذهباً، أموت يوم أموت وعندي منه دينار أو نصف دينار»^(٢).

واختلفت ألفاظ الرواة أيضاً في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب كما سأذكره. قوله: «تَمْضِي عَلَيَّ ثَلَاثَةٌ» أي: ليلة ثالثة، قيل: وإِنَّمَا قَيَّدَ بِالثَلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَهَيَّأُ تَفْرِيقَ قَدَرِ أَحَدٍ مِنَ الذَّهَبِ فِي أَقَلِّ مِنْهَا غَالِباً، وَيُعَكَّرُ عَلَيْهِ رِوَايَةُ: «يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ»، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: الثَلَاثَةُ أَقْصَى مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي تَفْرِيقِ مِثْلِ ذَلِكَ، وَالْوَحْدَةُ أَقَلُّ مَا يُمَكِّنُ.

قوله: «إِلَّا شَيْئاً أَرَصِدُهُ لَدَيْنِ» أي: أعدُّه أو أحفظه. وهذا الإرصاء أعم من أن يكون

(١) بل في الاستقراض (٢٣٨٨)، وعلقه في الاستئذان بإثر الحديث (٦٢٦٨) مختصراً جداً، ولم يأت بها ذكره الحافظ.

(٢) كلا الروایتين عند أحمد الأولى برقم (٢١٣٢٩)، والثانية برقم (٢١٣٢٢).

لصاحب دين غائب حتى يحضر فيأخذه، أو لأجل وفاء دين مؤجل حتى يحل فيؤق.

ووقع في رواية حفص وأبي شهاب جميعاً عن الأعمش: «إلا دينار» بالرفع^(١)، والنصب والرفع جائزان؛ لأن المستنى منه مطلق عام، والمستنى مقيد خاص فاتجه النصب.

وتوجيه الرفع أن المستنى منه في سياق النفي، وجواب «لو» هنا في تقدير النفي، ويجوز أن يحمل النفي الصريح في «أن لا تمر علي» حمل إلا على الصفة، وقد فسر الشيء في هذه الرواية بالدينار.

ووقع في رواية سويد بن الحارث عن أبي ذر: «وعندي منه دينار أو نصف دينار»، وفي رواية سالم ومنصور: «أدع منه قيراطاً» قال: قلت: قنطاراً؟ قال: «قيراطاً»، وفيه: ثم قال: «يا أبا ذر، إنما أقول الذي هو أقل».

ووقع في رواية الأحنف: «ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً أنفقه كله إلا ثلاثة دنانير»، فظاهره نفي محبة حصول المال ولو مع الإنفاق، وليس مُراداً، وإنما المعنى: نفي إنفاق البعض مقتصرأ عليه، فهو يُحب إنفاق الكل إلا ما استثنى، وسائر الطرق تدل على ذلك، ويُؤيده أن في رواية سليمان بن يسار عن أبي هريرة عند أحمد (٨٥٩٥): «ما يسرنى أن أهدكم هذا ذهباً أنفق منه كل يوم في سبيل الله، فيمّر بي ثلاثة أيام وعندي منه شيء، إلا شيء أرصده لدين»، ويحتمل أن يكون على ظاهره، والمراد بالكراهة الإنفاق في خاصة نفسه، لا في سبيل الله فهو محبوب.

قوله: «إلا أن أقول به في عباد الله» هو استثناء بعد استثناء فيفيد الإثبات، فيؤخذ منه أن نفي محبة المال مُقيّدة بعدم الإنفاق، فيلزم محبة وجوده مع الإنفاق، فمادام الإنفاق مُستمرّاً لا يُكره وجود المال، وإذا انتفى الإنفاق ثبّت كراهية وجود المال، ولا يلزم من ذلك كراهية حصول شيء آخر، ولو كان قدّر أحد أو أكثر مع استمرار الإنفاق.

(١) هذا وقع في رواية أبي شهاب السالفة برقم (٢٣٨٨)، وأما رواية الأعمش السالفة برقم (٦٢٦٨) فهي بلفظ: «إلا أرصده» بإسقاط لفظ «دينار» بعد أداة الاستثناء، هكذا هي في النسخة اليونانية.

قوله: «هكذا وهكذا وهكذا، عن يمينه وعن شماله ومن خلفه» هكذا اقتصرَ على ثلاث، وحُجِّلَ على المبالغة؛ لأنَّ العَطِيَّةَ لمن بين يديه هي الأصل، والذي يظهر لي أنَّ ذلك من تَصَرُّفات الرواة، وأنَّ أصل الحديث مُشْتَمِلٌ على الجهات الأربع، ثمَّ وجدته في الجزء الثالث من «البشرانيات»^(١) من رواية أحمد بن مُلَاعِبٍ عن عمر بن حفص بن غِيَاث عن أبيه بلفظ: «إلا أن أقول به في عباد الله هكذا وهكذا وهكذا وهكذا» وأرانا بيده؛ كذا فيه بإثبات الأربع.

وقد أخرجه المصنَّف في الاستئذان عن عمر بن حفص مثله، لكن اقتصرَ من الأربع على ثلاث.

وأخرجه أبو نُعَيْمٍ من طريق سهل بن بحر عن عمر بن حفص، فاقصرَ على اثنتين.

قوله: «ثمَّ مَشَى ثُمَّ قَالَ: أَلَا إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمُ الْمَقْلُونُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»/ في رواية أبي شهاب في ٢٦٦/١١ الاستقراض ورواية حفص في الاستئذان (٦٢٦٨): «هم الْأَقْلُونُ» بالهمز في الموضعين، وفي رواية عبد العزيز بن رُفَيْعٍ الماضية في الباب قبله: «إِنَّ الْمَكْثَرِينَ هُمُ الْمَقْلُونُونَ» بالميم في الموضعين، ولأحمد (٢١٥٧٠) من رواية النُّعْمَانِ الْغِفَارِيِّ عن أبي ذرٍّ: «إِنَّ الْمَكْثَرِينَ الْأَقْلُونُونَ»، والمراد الإكثار من المال والإقلال من ثواب الآخرة، وهذا في حَقِّ مَنْ كَانَ مُكْثَرًا وَلَمْ يَتَّصِفْ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الاستثناء بعده من الإنفاق.

قوله: «إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَمِنْ خَلْفِهِ» في رواية أبي شهاب (٢٣٨٨): «إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا» وأشار أبو شهاب بين يديه وعن يمينه وعن شماله، وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش عند أحمد (٢١٣٤٧): «إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» فحَثَا عَنْ يَمِينِهِ وَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَعَنْ يَسَارِهِ؛ فَاشْتَمَلَتْ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ عَلَى الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ مَنِهَا اقْتَصَرَ عَلَى ثَلَاثٍ.

(١) هي «أمالي أبي القاسم عبد الملك بن محمد بن بشران». انظر «المعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر (١٠١٦).

وقد جمعها عبد العزيز بن رُفيع في روايته (٦٤٤٣)، ولفظه: «إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - أَي: مَالًا - فَتَفَحَّ - بَنُونٍ وَفَاءَ وَمُهِمَّةً، أَي: أَعْطَى كَثِيرًا بغير تَكْلُفٍ - يَمِينًا وَشِمَالًا، وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ»، وَبَقِيَ مِنَ الْجِهَاتِ فَوْقَ وَأَسْفَلَ، وَالْإِعْطَاءُ مِنْ قَبْلِ كُلِّ مِنْهُمَا مُمَكِّنٌ، لَكِنْ حُذِفَ لِنُدُورِهِ. وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُهُمُ الْإِنْفَاقَ مِنْ وَرَاءَ بِالْوَصِيَّةِ، وَلَيْسَ قِيدًا فِيهِ، بَلْ قَدْ يَقْصِدُ الصَّحِيحُ الْإِخْفَاءَ فَيَدْفَعُ لِمَنْ وَرَاءَهُ مَالًا يُعْطِي بِهِ مَنْ هُوَ أَمَامَهُ.

وقوله: «هكذا» صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَي: أَشَارَ إِشَارَةً مِثْلَ هَذِهِ الْإِشَارَةِ.

وقوله: «مَنْ خَلْفَهُ» بَيَانٌ لِلْإِشَارَةِ، وَخَصَّ عَنْ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْإِعْطَاءِ صُدُورُهُ بِالْيَدَيْنِ، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ: «وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا» أَي: حَسَنَةً، وَفِي سِيَاقِهِ جِنَاسٌ تَامٌّ فِي قَوْلِهِ: «أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا» وَفِي قَوْلِهِ: «وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا»، فَمَعْنَى الْخَيْرِ الْأَوَّلِ: الْمَالُ، وَالثَّانِي: الْحَسَنَةُ.

قوله: «وَقَلِيلٌ مَا هُمْ» «مَا» زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِلْقَلَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُوصُوفَةً، وَلَفْظُ «قَلِيلٌ» هُوَ الْخَبَرُ، وَ«هُمْ» هُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَهُمْ قَلِيلٌ، وَقَدَّمَ الْخَبَرَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْإِخْتِصَاصِ.

قوله: «ثُمَّ قَالَ لِي: مَكَانُكَ» بِالنَّصْبِ، أَي: الزَّمْ مَكَانَكَ، وَقَوْلُهُ: «لَا تَبْرَحْ» تَأْكِيدٌ لذلِكَ وَدَفْعٌ لَتَوَهُّمِهِ أَنَّ الْأَمْرَ بِلُزُومِ الْمَكَانِ لَيْسَ عَامًّا فِي الْأَزْمَنَةِ.

وقوله: «حَتَّى آتَيْكَ» غَايَةُ لِلزُّومِ الْمَكَانِ الْمَذْكُورِ، وَفِي رِوَايَةِ حَفْصٍ: «لَا تَبْرَحْ يَا أَبَا ذَرٍّ حَتَّى أَرْجِعَ»، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ: فَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً، فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَاهُنَا» فَأَجْلَسَنِي فِي قَاعٍ؛ أَي: أَرْضٍ سَهْلَةٍ مُطْمَئِنَّةٍ.

قوله: «ثُمَّ انْطَلَقَ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ» فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْقَمَرَ كَانَ قَدْ غَابَ.

قوله: «حَتَّى تَوَارَى» أَي: غَابَ شَخْصُهُ، زَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: عَنِّي، وَفِي رِوَايَةِ حَفْصٍ: حَتَّى غَابَ عَنِّي، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: فَانْطَلَقَ فِي الْحَرَّةِ - أَي: دَخَلَ فِيهَا - حَتَّى لَا أَرَاهُ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي شَهَابٍ: فَتَقَدَّمَ غَيْرَ بَعِيدٍ، زَادَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: فَأَطَالَ اللَّبْثَ.

قوله: «فسمعتُ صوتاً قد ارتفع» في رواية أبي معاوية: فسمعتُ لَغَطاً وصوتاً.
 قوله: «فَتَحَوَّفْتُ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ عَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ» أي: تَعَرَّضَ لَهُ بِسَوْءٍ. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ
 عَبْدِ الْعَزِيزِ: فَتَحَوَّفْتُ أَنْ يَكُونَ عَرِضٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ بِضَمِّ أَوَّلِ عَرِضٍ عَلَى الْبِنَاءِ
 لِلْمَجْهُولِ.

قوله: «فَأَرَدْتُ أَنْ آتِيَهُ» أي: أَتَوَّجَّهُ إِلَيْهِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: فَأَرَدْتُ أَنْ أَذْهَبَ؛
 أَي: إِلَيْهِ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَتَوَّجَّهُ إِلَى حَالِ سَبِيلِهِ، بِدَلِيلِ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ فِي الْبَابِ.
 قوله: «فَذَكَرْتُ قَوْلَهُ: لَا تَبْرَحْ، فَلَمْ أَبْرَحْ حَتَّى أَتَانِي» فِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ:
 فَانْتَظَرْتَهُ حَتَّى جَاءَ.

قوله: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتاً تَحَوَّفْتُ، فَذَكَرْتُ لَهُ» فِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ:
 فَذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي سَمِعْتُ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي شَهَابٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الَّذِي سَمِعْتُ - أَوْ
 قَالَ: الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعْتُ -، كَذَا فِيهِ بِالشَّكِّ، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ
 يَقُولُ: «وَأِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ تُكَلِّمُ فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ؟ مَا
 سَمِعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا.

قوله: «فَقَالَ: وَهَلْ سَمِعْتَهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: ذَلِكَ جِبْرِيلُ» / أَي: الَّذِي كُنْتُ أَخَاطِبُهُ، أَوْ ٢٦٧/١١
 ذَلِكَ صَوْتُ جِبْرِيلِ.

قوله: «أَتَانِي» زَادَ فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ: «فَأَخْبَرَنِي»، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «عَرَّضَ لِي
 - أَي: ظَهَرَ - فَقَالَ: بَشِّرْ أُمَّتَكَ»، وَلَمْ أَرْ لَفْظَ التَّبَشِيرِ فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ.
 قوله: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا» زَادَ الْأَعْمَشُ: «مَنْ أُمَّتَكَ».

قوله: «دَخَلَ الْجَنَّةَ» هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ، رَتَّبَ دَخُولَ الْجَنَّةِ عَلَى الْمَوْتِ بِغَيْرِ إِشْرَاكَ بِاللَّهِ، وَقَدْ
 ثَبَّتَ الْوَعِيدُ بِدَخُولِ النَّارِ لِمَنْ عَمِلَ بَعْضَ الْكِبَائِرِ، وَبَعْدَ دَخُولِ الْجَنَّةِ لِمَنْ عَمِلَهَا، فَلِذَلِكَ وَقَعَ
 الْإِسْتِفْهَامُ.

قوله: «قلت: وإن زَنَى وإن سَرَق؟» قال ابن مالك: حرف الاستفهام في أول هذا الكلام مُقَدَّر ولا بُدَّ من تقديره. وقال غيره: التَّقدير: أو إن زَنَى أو إن سَرَق دَخَلَ الجَنَّة؟ وقال الطَّبَّيُّ: أَدْخَلَ الجَنَّةَ وإن زَنَى وإن سَرَق؟ والشَّرط حال، ولا يُذَكَّر الجواب مُبَالَغَةً، وتتميمًا لمعنى الإنكار قال: وإن زَنَى وإن سَرَق.

وَوَقَعَ في رواية عبد العزيز بن رُفَيْع (٦٤٤٣): «قلت: يا جَبْرِيل، وإن سَرَق وإن زَنَى؟ قال: نعم»، وَكَرَّرَهَا مَرَّتَيْنِ لِلأَكْثَر، وثلاثاً لِلْمُسْتَمَلِّي، وزاد في آخر الثالثة: «وإن شَرِبَ الخمر»، وكذا وَقَعَ التَّكرارُ ثلاثاً في رواية أَبِي الأسود عن أَبِي ذَرٍّ في اللَّباس (٥٨٢٧)، لكن بتقديم الزَّنى على السَّرقة كما في رواية الأعمش، ولم يَقُل: «وإن شَرِبَ الخمر» ولا وَقَعَتْ في رواية الأعمش، وزاد أَبُو الأسود: «على رَغَم أنْف أَبِي ذَرٍّ» قال: وكان أَبُو ذَرٍّ إذا حَدَّث بهذا الحديث يقول: وإن رَغَم أنْف أَبِي ذَرٍّ.

وزاد حفص بن غِيَاث في روايته عن الأعمش (٦٢٦٨): قال الأعمش: قلت لزيد بن وهب: إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ، قال: أَشْهَدُ لِحَدَّثَنِيهِ أَبُو ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ؛ قال الأعمش: وحدثني أَبُو صالح عن أَبِي الدَّرْدَاءِ نحوه. وأخرجه أحمد (٢٧٥٢٧) عن ابن نُمَيْرٍ عن الأعمش عن أَبِي صالح عن أَبِي الدَّرْدَاءِ بلفظ: «إِنَّهُ مَن مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الجَنَّةَ» نحوه، وفيه: «وإن رَغَم أنْف أَبِي الدَّرْدَاءِ».

قال البخاري في بعض النُّسخ عَقِبَ رواية حفص: حديث أَبِي الدَّرْدَاءِ مُرْسَلٌ لَا يَصِحُّ، إِنَّمَا أَرَدْنَا لِلْمَعْرِفَةِ؛ أَي: إِنَّمَا أَرَدْنَا أَنْ نَذْكُرَهُ لِلْمَعْرِفَةِ بِحَالِهِ. قال: والصَّحيح حديث أَبِي ذَرٍّ، قيل له: فحديث عطاء بن يَسَارٍ عن أَبِي الدَّرْدَاءِ؟ فقال: مُرْسَلٌ أَيْضاً لَا يَصِحُّ. ثُمَّ قال: اضْرِبُوا عَلَى حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ^(١). قلت: فلهذا هو ساقط من مُعْظَم النُّسخ، وَثَبَّتَ في نسخة الصَّغَانِي، وأَوَّلَهُ: قال أَبُو عبد الله: حديثُ أَبِي صالحٍ عن أَبِي

(١) قلنا: وقد ثبت كلام البخاري هذا بإثر رواية عبد العزيز بن رُفَيْع السَّالِفَةِ في الباب السَّابِق في رواية غير أَبِي ذَرٍّ المَرْوِي.

الدرداء مُرْسَل، فساقه إلى آخره.

ورواية عطاء بن يسار التي أشار إليها أخرجها النسائي (ك١١٤٩٦) من رواية محمد ابن أبي حرملة عن عطاء بن يسار عن أبي الدرداء: «أنه سمع النبي ﷺ وهو يَقْصُّ على المنبر يقول: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦]» فقلت: وإن زنى وإن سرق يا رسول الله؟ قال: «وإن زنى وإن سرق»، فأعدت فأعاد، فقال في الثالثة: قال: «نعم، وإن رَغِمَ أَنْفُ أَبِي الدَّرْدَاءِ»، وقد وَقَعَ التصريح بسماع عطاء بن يسار له من أبي الدرداء في رواية ابن أبي حاتم في «التفسير»، والطبراني في «المعجم»، والبيهقي في «البعث»^(١) (٢٨)، قال البيهقي: حديث أبي الدرداء هذا غير حديث أبي ذرٍّ، وإن كان فيه بعض معناه.

قلت: وهما قِصَّتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ، وإن اشتركتا في المعنى الأخير وهو سؤال الصحابي بقوله: وإن زنى وإن سرق؟ واشتركتا أيضاً في قوله: «وإن رَغِمَ»، ومن المغايرة بينهما أيضاً وقوع المراجعة المذكورة بين النبي ﷺ وجبريل في رواية أبي ذرٍّ دون أبي الدرداء.

وله عن أبي الدرداء طرق أخرى، منها للنسائي (ك١١٤٩٧) من رواية محمد بن سعد ابن أبي وقاص عن أبي الدرداء، نحو رواية عطاء بن يسار.

ومنها للطبراني من طريق أم الدرداء عن أبي الدرداء رَفَعَهُ بلفظ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، فقال أبو الدرداء: «وإن زنى وإن سرق؟ فقال النبي ﷺ: «وإن زنى وإن سرق، على رَغِمَ أَنْفِ أَبِي الدَّرْدَاءِ»، ومن طريق أبي مريم عن أبي الدرداء نحوه، ومن طريق كعب بن ذهل: سمعت أبا الدرداء رَفَعَهُ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠]»، فقلت: يا رسول الله، وإن زنى وإن سرق؟ قال: «نعم» ثم ثلثت، فقال: «على رَغِمَ أَنْفِ عُوَيْمِرٍ» فردَّدها، قال:

(١) تحرّف في الأصلين و(س) إلى: الشعب، وليس هو في «شعب الإيمان» للبيهقي وإنما في «البعث والنشور» له. وهذا الحديث غير موجود في القسم المطبوع من «تفسير ابن أبي حاتم» و«معجم الطبراني الكبير».

فأنا رأيت أبا الدرداء يضرب أنفه بإصبعه^(١).

ومنها لأحمد (٢٧٤٩١) من طريق واهب بن عبد الله المعافري عن أبي الدرداء رفعه: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، دَخَلَ الْجَنَّةَ» قلت: «وإن زَنَى وإن سَرَقَ؟ قال: «وإن زَنَى وإن سَرَقَ». قلت: «وإن زَنَى وإن سَرَقَ؟ قال: «وإن زَنَى وإن سَرَقَ، على رَغْمِ أَنْفِ أَبِي الدَّرْدَاءِ»، قال: فخرجت لأنادي بها في الناس، فلقيني عمرُ فقال: ارجع، فإن الناس إن يعلموا بهذا اتَّكَلُوا عليها، فرجعت فأخبرتُ النَّبِيَّ ﷺ، فقال: «صَدَقَ عمر».

قلت: وقد وقعت هذه الزيادة الأخيرة لأبي هريرة، ويأتي بسط ذلك في «باب مَنْ جَاهَدَ [نفسه] في طاعة الله تعالى» قريباً (٦٥٠٠).

الحديث الثاني:

٦٤٤٥ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا، لَسَرَرْتُ أَنْ لَا تَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثُ لَيَالٍ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ، إِلَّا شَيْئًا أَرَصِدُهُ لَدَيْنِ».

قوله: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ» بفتح المعجمة وموحَّدَتَيْنِ مثل حبيب: وهو الحَبْطِيُّ بفتح المهملة والموحدة ثم الطاء المهملة: نسبة إلى الحَبَطَاتِ من بني تميم، وهو بصريٌّ صدوق، ضَعَفَهُ ابن عبد البر تبعاً لأبي الفتح الأزدي، والأزدي غير مرضي فلا يتبع في ذلك، وأبوه يُكنى أبا سعيد، روى عنه ابنُ وهب وهو من أقرانه، وثقته ابن المديني.

قوله: «وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ» هذا التعليل وصله الذهلي في «الزُّهْرِيَّاتِ» عن

(١) هو من طريق أم الدرداء عند الطبراني أيضاً في «المعجم الأوسط» (٢٩٣٢)، ومن طريق كعب بن زهل عنده أيضاً في «الدعاء» (١٧٨٦)، وأما طريق أبي مريم عن أبي الدرداء فأخرجه أيضاً الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٠٠٢).

عبد الله بن صالح عن الليث، وأراد البخاري بإيراده تقوية رواية أحمد بن شبيب، ويونس: هو ابن يزيد.

قوله: «لو كان لي» زاد في رواية الأعرج عن أبي هريرة عند أحمد (١٠٨٥٤) في أوله: «والذي نفسي بيده»، وعنده (٨١٩٥) في رواية همام عن أبي هريرة: «والذي نفس محمد بيده».

قوله: «مثل أحد ذهباً» في رواية الأعرج: «لو أن أحدكم^(١) عندي ذهباً».

قوله: «ما يسرني أن لا تمر علي ثلاث ليالٍ وعندي منه شيء إلا شيئاً أرصده لدين» في رواية الأعرج: «إلا أن يكون شيء أرصده في دين علي»، وفي رواية همام: «وعندي منه دينار أحد من يقبله، ليس شيئاً أرصده في دين علي».

قال ابن مالك: في هذا الحديث وقوع التمييز^(٢) بعد المثل، وجواب «لو» مضارعاً منفياً بـ«ما»، وحق جوابها أن يكون ماضياً مثبتاً، نحو: لو قام لقمّت، أو منفياً^(٣) بلمّ نحو: لو قام لم أقم، والجواب من وجهين:

أحدهما: أن يكون وضع المضارع موضع الماضي الواقع جواباً، كما وقع موضعه وهو شرط في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ [الحجرات: ٧].

ثانيهما: أن يكون الأصل: ما كان يسرني، فحذف «كان» وهو جواب [لو]، وفيه ضمير وهو الاسم، و«يسرني» خبر، وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير نظماً ونشراً، ومنه: «المرء مجزي بعمله، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر»، قال: وأشبهه شيء بحذف «كان» قبل «يسرني» حذف «جعل» قبل «يُجَادِلُنَا» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَن إِزْهِيمِ الرُّوعِ وَجَاءَتْهُ

(١) الذي في نسخنا من «مسند أحمد» (١٠٨٥٤): «لو أن أحدًا ذاكم».

(٢) تحرف في الأصلين و(س) إلى: التمني، وانظر هذا المبحث في كتاب ابن مالك «التوضيح والتصحيح»

ص ٧٠.

(٣) كلمة «منفياً» أثبتناها من (ع).

الْبَشْرَى يُجَدِّدُنَا ﴿[هود: ٧٤]، أَي: جَعَلَ يُجَادِلُنَا، والوجه الأوَّل أولى.

وفيه أيضاً وقوعُ «لا» بين «أن» و«تَمَرَّ» وهي زائدة، والمعنى: ما يَسْرُنِي أَنْ تَمَرَّ.

وقال الطَّبِيُّ: قوله: «ما يَسْرُنِي» هو جواب «لو» الامتناعية، فيفيد أنه لم يَسْرَهُ المذكور بعده لأنه لم يكن عنده مثلُ أُحَدٍ ذهباً، وفيه نوع مُبالغة لأنه إذا لم يَسْرَهُ كَثْرَةُ ما يُنفقه، فكيف ما لا ينفقه؟ قال: وفي التَّقْيِيدِ بالثلاثة تميم ومُبالغة في سُرعة الإنفاق، فلا تكون «لا» زائدة كما قال ابن مالك، بل النَّفي فيها على حاله.

قلت: ويُؤيِّد قولَ ابن مالك الروايةُ الماضية قبلُ في حديث أبي ذرٍّ بلفظ: «ما يَسْرُنِي أَنْ عِنْدِي مِثْلُ أُحَدٍ ذَهَباً تَمْضِي عَلَيَّ ثَلَاثَةَ».

وفي حديث الباب من الفوائد: أدبُ أبي ذرٍّ مع النبي ﷺ، وَتَرْقُبُهُ أحواله، وَشَفَقَتُهُ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِ أَدْنَى شَيْءٍ مِمَّا يَتَأَذَّى بِهِ.

وفيه حُسْنُ الأدبِ مع الأكابر، وَأَنَّ الصَّغِيرَ إِذَا رَأَى الْكَبِيرَ مُنْفَرِداً لَا يَتَسَوَّرَ عَلَيْهِ، وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُ وَلَا يُلَازِمُهُ إِلَّا بِإِذْنِ مَنْ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ فِي مَجْمَعِ كَالْمَسْجِدِ وَالسُّوقِ، ٢٦٩/١١ فَيَكُونُ جُلُوسُهُ مَعَهُ بِحَسَبِ/ مَا يَلِيقُ بِهِ.

وفيه جواز تَكْنِيَةِ المرءِ نَفْسَهُ لَغَرَضٍ صَحِيحٍ، كَأَن يَكُونَ أَشْهَرَ مِنْ اسْمِهِ، وَلَا سَبِيّاً إِنْ كَانَ اسْمُهُ مُشْتَرِكاً بغيره وَكُنْيَتُهُ فَرْدَةً.

وفيه جواز تَفْدِيَةِ الصَّغِيرِ الْكَبِيرَ بِنَفْسِهِ وَبغيرها، والجواب بِمِثْلِ: لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ، زِيَادَةً فِي الْأَدَبِ.

وفيه الانفرادُ عند قضاء الحاجة.

وفيه أَنَّ امْتِثَالَ أَمْرِ الْكَبِيرِ وَالْوُقُوفَ عِنْدَهُ أَوَّلَى مِنْ ارْتِكَابِ مَا يُخَالِفُهُ بِالرَّأْيِ، وَلَوْ كَانَ فِيهَا يَقْتَضِيهِ الرَّأْيُ تَوْهُمُ دَفْعِ مَفْسَدَةٍ، حَتَّى يَتَحَقَّقَ ذَلِكَ فَيَكُونُ دَفْعُ الْمَفْسَدَةِ أَوَّلَى.

وفيه استفهام التابع من متبوعه على ما يُحْصَلُ لَهُ فَائِدَةٌ دِينِيَّةٌ أَوْ عِلْمِيَّةٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ.

وفيه الأخذُ بالقرائن، لِأَنَّ أَبَا ذَرٍّ لَمَّا قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَبْصُرُ أَحْداً؟» فَهَمَّ مِنْهُ أَنَّهُ

يريد أن يُرسله في حاجة، فنظرَ إلى ما على أُحَدٍ من الشمس ليعلم هل يبقى من النهار قدرٌ يسعُها؟

وفيه أن محلَّ الأخذ بالقرينة إن كان في اللَّفظ ما يُخصَّص ذلك، فإنَّ الأمر وقعَ على خلاف ما فهمه أبو ذرٍّ من القرينة، فيؤخذ منه أن بعض القرائن لا يكون دالًّا على المراد وذلك لضعفه.

وفيه المراجعة في العلم بما تقرَّر عند الطالب في مُقابلة ما يسمعه ممَّا يخالف ذلك، لأنَّه تقرَّر عند أبي ذرٍّ من الآيات والآثار الواردة في وعيد أهل الكبائر بالنار وبالعذاب، فلمَّا سمعَ أن مَنْ مات لا يُشركُ دَخَلَ الجنةَ، استفهمَ عن ذلك بقوله: وإن زنى وإن سرق؟ واقتصرَ على هاتين الكبيرتين لأنَّهما كالمثالين فيما يتعلَّق بحقِّ الله وحقِّ العباد، وأمَّا قوله في الرواية الأخرى: «وإن شرب الخمر» فالإشارةُ إلى فُحش تلك الكبيرة، لأنَّها تُؤدِّي إلى خَلَل العقل الذي شُرِّفَ به الإنسان على البهائم، وبوقوع الخَلَل فيه قد يزول التوقي الذي يحجز عن ارتكاب بقيَّة الكبائر.

وفيه أن الطالب إذا ألحَّ في المراجعة يُزجرُ بما يليق به، أخذاً من قوله: «وإن رَغِمَ أنفُ أبي ذرٍّ»، وقد حمَّله البخاريُّ كما مضى في اللباس (٥٨٢٧) على مَنْ تابَ عند الموت، وحمَّله غيره على أن المراد بدخول الجنة أعمُّ من أن يكون ابتداءً، أو بعد المجازاة على المعصية، والأوَّل هو وَفَّق ما فهمه أبو ذرٍّ، والثاني أولى للجمع بين الأدلَّة، ففي الحديث حُجَّة لأهل السُّنة، وردَّ على مَنْ زعمَ من الخوارج والمعتزلة: أنَّ صاحب الكبيرة إذا مات عن غير توبة يُخلَّد في النار، لكن في الاستدلال به لذلك نظر، لما مرَّ من سياق كعب بن ذُهَلٍ عن أبي الدرداء أن ذلك في حقِّ مَنْ عَمِلَ سوءاً أو ظَلَمَ نفسه ثمَّ استغفرَ، وسنَّده جيّد عند الطبراني^(١).

وحمَّله بعضهم على ظاهره، وخصَّ به هذه الأُمَّة لقوله فيه: «بشِّر أمتك» و«أنَّ مَنْ مات

(١) وهي عنده في «الدعاء» أيضاً برقم (١٧٨٦).

من أمتي»^(١)، وتُعَقَّب بالأخبار الصَّحيحة الواردة في أنَّ بعض عَصاة هذه الأُمَّة يُعَذَّبُونَ، ففي «صحيح مسلم» (٢٥٨١) عن أبي هريرة: «المفلس من أمتي» الحديث.

وفيه تَعَقُّبٌ على مَنْ تَأَوَّلَ في الأحاديث الواردة في أن: «مَنْ شَهِدَ أنْ لا إله إلا الله دَخَلَ الجنة»، وفي بعضها: «حُرِّمَ على النار»^(٢) أنَّ ذلك كان قبل نزول الفرائض والأمر والنهي، وهو مَرْوِيٌّ عن سعيد بن المسيَّب والزُّهري، ووجه التَّعَقُّبِ ذِكْرُ الزَّنى والسَّرقة فيه فذَكَرَ على خِلاف هذا التَّأْوِيلِ، وحَمَلَهُ الحَسَنُ البَصْرِيُّ على مَنْ قال هذه الكلمة وأدَّى حَقَّهَا بأداء ما وَجَبَ واجْتِنَابِ ما مُهِمِّي، وَرَجَّحَهُ الطَّبِيُّ، إِلَّا أنَّ هذا الحديث يَخْدِشُ فيه.

وأشْكَلُ الأحاديث وأصْعَبُها قَوْلُهُ: «لا يَلْقَى اللهَ بهما عَبْدٌ غير شاكٍّ فيهما، إِلَّا دَخَلَ الجنة» وفي آخره: «وإن زَنَى وإن سَرَقَ»^(٣).

وقيل: أشْكَلُها حديث أبي هريرة^(٤) عند مسلم بلفظ: «ما مِنْ عبد يشْهَدُ أنْ لا إله إلا الله وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ الله، إِلَّا حَرَّمَ الله على النار»، لأنَّه أتى فيه بأداة الحَضَرِ و«مِنْ» الاستغراقِيَّةَ، وَصَرَّحَ بتحريم النار، بخِلاف قَوْلِهِ: «دَخَلَ الجنة» فَإِنَّهُ لا يَنْفِي دخول النار أَوَّلًا، قال الطَّبِيُّ: لكنَّ الأوَّلَ يَتَرَجَّحُ بقوله: «وإن زَنَى وإن سَرَقَ» لأنَّه شرط لمُجَرِّد التَّأَكُّيدِ، ولا سِيَّما وقد كَرَّرَهُ ثلاثاً مُبَالِغَةً وَخَتَمَ بقوله: «وإن رَغِمَ أنْفُ أبي ذَرٍّ» تَمِيمًا لِلْمُبَالِغَةِ، والحديث ٢٧٠/١١ الآخر مُطْلَقٌ يَقْبَلُ التَّقْيِيدَ فلا يُقَاوِمُ قَوْلَهُ: «وإن زَنَى وإن سَرَقَ».

وقال التَّوَوِّيُّ بعد أن ذكر المتون في ذلك والاختلاف في هذا الحُكْمِ: مذهبُ أهل السُّنَّةِ بأَجْمَعِهِمْ أنَّ أهل الذُّنُوبِ في المَشِيئَةِ، وأنَّ مَنْ ماتَ مُوقِنًا بالشَّهادَتَيْنِ يَدْخُلُ الجنةَ،

(١) انظر الروایتين السابقتين (٦٤٤٣) و(٦٤٤٤).

(٢) انظر ما سلف برقم (٤٢٥) و(٣٤٣٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧) وغيره من حديث أبي هريرة، لكن ليس في آخره عنده ولا عند غيره: و«إن زنى وإن سرق»، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (٩٤٦٦).

(٤) كذا قال الحافظ، ولعله سبق قلم منه، فإنَّ هذا حديث أنس بن مالك، وهو عند البخاري (١٢٨) ومسلم (٣٢)، وليس من أفراد مسلم.

فإن كان دَيْنًا سَلِيمًا^(١) من المعاصي، دَخَلَ الْجَنَّةَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَحُرِّمَ عَلَى النَّارِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُخَلِّطِينَ بِتَضْيِيعِ الْأَوَامِرِ أَوْ بَعْضِهَا، وَارْتِكَابِ النَّوَاهِي أَوْ بَعْضِهَا، وَمَاتَ عَنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ، فَهُوَ فِي خَطَرٍ الْمَشِئَةِ، وَهُوَ بِصَدَدٍ أَنْ يَمْضِيَ عَلَيْهِ الْوَعِيدُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يُعَذِّبَهُ فَمَصِيرُهُ إِلَى الْجَنَّةِ بِالشَّفَاعَةِ، انْتَهَى.

وعلى هذا فتقييد اللفظ الأول تقديره: وإن زَنَى وإن سَرَقَ دَخَلَ الْجَنَّةَ، لَكِنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ إِنْ مَاتَ مُصِرًّا عَلَى الْمَعْصِيَةِ فِي مَشِئَةِ اللَّهِ، وَتَقْدِيرُ الثَّانِي: حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أَوْ حَرَّمَ عَلَى نَارِ الْخُلُودِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال الطَّبِيُّ: قال بعض المحققين: قد يتخذ أمثال هذه الأحاديث المبطلَّة ذريعة إلى طَرَحِ التَّكَالِيفِ وإبطال العمل، ظَنًّا أَنْ تَرَكَ الشَّرْكَ كَافٍ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ طَيَّ بَسَاطِ الشَّرِيعَةِ وإبطال الحدود، وَأَنَّ التَّرْغِيبَ فِي الطَّاعَةِ وَالتَّحْذِيرَ عَنِ الْمَعْصِيَةِ لَا تَأْثِيرَ لَهُ، بَلْ يَقْتَضِي الانْخِلَاعَ عَنِ الدِّينِ وَالْانْحِلَالَ عَنِ قَيْدِ الشَّرِيعَةِ، وَالْخُرُوجَ عَنِ الضَّبْطِ وَالْوُلُوجِ فِي الْخَبْطِ، وَتَرَكَ النَّاسَ سُدَى مُهْمَلِينَ، وَذَلِكَ يُفْضِي إِلَى خَرَابِ الدُّنْيَا بَعْدَ أَنْ يُفْضِيَ إِلَى خَرَابِ الْآخِرَى، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ: «أَنْ يَعْْبُدُوهُ»^(٢) يَتَضَمَّنُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ التَّكَالِيفِ الشَّرْعِيَّةِ، وَقَوْلُهُ: «وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» يَشْمَلُ مُسَمَّى الشَّرْكَ الْجَلِيِّ وَالْخَفِيِّ، فَلَا رَاحَةَ لِلتَّمَسُّكِ بِهِ فِي تَرْكِ الْعَمَلِ، لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ إِذَا ثُبَّتْ وَجَبَ ضَمُّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ، فَإِنَّهَا فِي حُكْمِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، فَيُحْمَلُ مُطْلَقُهَا عَلَى مُقَيَّدِهَا لِيَحْصَلَ الْعَمَلُ بِجَمِيعِ مَا فِي مَضْمُونِهَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وفيه جوازُ الْحَلْفِ بِغَيْرِ تَحْلِيفٍ، وَيُسْتَحَبُّ إِذَا كَانَ لِمَصْلَحَةٍ كِتَاكِيدِ أَمْرِ مُهِمٍّ وَتَحْقِيقِهِ وَنَفْيِ الْمَجَازِ عَنْهُ. وَفِي قَوْلِهِ فِي بَعْضِ طَرَقِهِ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ» تَعْبِيرُ الْإِنْسَانِ عَنْ نَفْسِهِ بِاسْمِهِ دُونَ ضَمِيرِهِ، وَقَدْ ثُبَّتْ بِالضَّمِيرِ فِي الطَّرِيقِ الْآخَرِ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»،

(١) هَكَذَا فِي (أ)، وَفِي (ع) وَ(س): دَيْنًا أَوْ سَلِيمًا، وَمَا فِي (أ) أَوْجَهُ.

(٢) هَذَا فِي حَدِيثِ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَقَدْ سَلَفَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ بِرَقْمِ (٢٨٥٦).

وفي الأوّل نوع تجريد، وفي الحلف بذلك زيادة في التأكيد، لأنّ الإنسان إذا استَحْضَرَ أنّ نفسه - وهي أعزُّ الأشياء عليه - بيد الله تعالى يَتَصَرَّف فيها كيف يشاء، استَشَعَرَ الخوف منه فارتَدَّع عن الحلف على ما لا يَتَحَقَّقُه، ومن ثمَّ شَرَعَ تَغْلِيظُ الأيمان بِذِكْرِ الصِّفَات الإلهية، ولا سيما صفات الجلال.

وفيه الحثُّ على الإنفاق في وجوه الخير، وأنَّ النبي ﷺ كان في أعلى دَرَجات الزُّهد في الدُّنيا، بحيثُ إنَّه لا يُحِبُّ أن يبقى بيده شيء من الدُّنيا إلّا لإنفاقه فيمَن يَسْتَحِقُّه، وإمّا لإرصاده لمن له حقٌّ، وإمّا لتَعَذُّر مَنْ يَقْبَل ذلك منه، لتَقْيِيدِه في رواية هُثَّام عن أبي هريرة الآتية في كتاب التَمَنِّي (٧٢٢٨) بقوله: «أَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ»، ومنه يُؤْخَذ جواز تأخير الزكاة الواجبة عن الإعطاء إذا لم يُوجَد مَنْ يَسْتَحِقُّ أخذها، وينبغي لمن وَقَعَ له ذلك أن يَفْرِزَ القَدْر الواجب من ماله وَيَجْتَهِد في حصول مَنْ يأخذه، فإن لم يَجِدْ فلا حَرَج عليه ولا يُنْسَب إلى تقصير في حَبْسِه.

وفيه تقديم وفاء الدِّين على صَدَقَةِ التَطَوُّع.

وفيه جواز الاستقراض، وقَيَّدَه ابن بطَّال باليسير أخذاً من قوله ﷺ: «إِلَّا دِينَاراً» قال: ولو كان عليه أكثر من ذلك لم يُرْصَدْ لأدائه ديناراً واحداً، لأنَّه كان أحسنَ الناس قضاءً، قال: وَيُؤْخَذ من هذا أنَّه لا ينبغي الاستغراق في الدِّين، بحيث لا يَجِدُ له وفاءً فَيَعْجِز عن أدائه. وتُعَقَّب بأنَّ الذي فَهَمَه من لفظ الدِّينار من الوَحْدَةِ ليس كما فَهَمَ، بل إنَّما المراد به الجِنْس، وأمَّا قوله في الرَّوَاية الأخرى: «ثلاثة دنانير» فليست الثلاثة فيه للتَقْلِيل، بل للمِثَال أو لَصُرُورَةِ الواقع، وقد قيل: إنَّ المراد بالثلاثة أنَّها كانت كِفَايَتُه فيما يحتاج إلى إخراجِه في ذلك اليوم، وقيل: بل هي دينار للدِّين كما في الرَّوَاية الأخرى، ودينار للإنفاق على الأهل، ودينار للإنفاق على الضَّيف، ثمَّ المراد بدينار الدِّين الجِنْس، وَيُؤَيِّدُه تعبيره في ٢٧١/١١ أكثر الطُّرُق بالشَّيء على الإبهام، فيتناول القليل والكثير./

وفي الحديث أيضاً الحثُّ على وفاء الدُّيون وأداء الأمانات، وجواز استعمال «لو» عند تَمَنِّي

الخير، وتخصيص الحديث الوارد في النهي^(١) عن استعمال «لو» على ما يكون في أمر غير محمود شرعاً.

وَادْعَى الْمُهْلَبُ أَنْ قَوْلَهُ فِي رِوَايَةِ الْأَحْنَفِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ: «أَتُبْصِرُ أَحَدًا؟» قَالَ: فَظَنَرْتُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الشَّمْسِ... الْحَدِيثُ^(٢)، أَنَّهُ ذُكِرَ لِلتَّمْثِيلِ فِي تَعْجِيلِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَحْسِسَ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيَّ إِخْرَاجَهُ بِقَدْرِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ، وَتَعَقَّبَهُ عِيَاضُ فَقَالَ: هُوَ بَعِيدٌ فِي التَّأْوِيلِ، وَإِنَّمَا السِّيَاقُ بَيِّنٌ فِي أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُنَبِّهَهُ عَلَى عِظَمِ أَحْدٍ، لِيَضْرِبَ بِهِ الْمَثَلَ فِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَدْرُهُ ذَهَبًا مَا أَحَبَّ أَنْ يُؤَخَّرَ عِنْدَهُ إِلَّا لَمَّا ذَكَرَ مِنَ الْإِنْفَاقِ وَالْإِرْصَادِ، فَظَنَّ أَبُو ذَرٍّ أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَبْعَثَهُ فِي حَاجَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ ذَاكَ مُرَادًا إِذْ ذَاكَ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: إِنَّمَا اسْتَفْهَمَهُ عَنْ رُؤْيَيْهِ لَيْسَتْ حَاضِرَ قَدْرِهِ، حَتَّى يُشَبَّهَ لَهُ مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «إِنْ لِي مِثْلَهُ ذَهَبًا».

وَقَالَ عِيَاضُ: قَدْ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يُفْضَلُ الْفَقْرُ عَلَى الْغِنَى، وَقَدْ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يُفْضَلُ الْغِنَى عَلَى الْفَقْرِ، وَمَأْخُذُ كُلِّ مِنْهُمَا وَاضِحٌ مِنْ سِيَاقِ الْخَبَرِ.

وَفِيهِ الْحُضُّ عَلَى إِنْفَاقِ الْمَالِ فِي الْحَيَاةِ وَفِي الصَّحَّةِ وَتَرْجِيحُهُ عَلَى إِنْفَاقِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَقَدْ مَضَى فِيهِ حَدِيثٌ: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَيْءٍ» (١٤١٩)، وَذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَغْنِيَاءِ يَشْغُو بِإِخْرَاجِ مَا عِنْدَهُ مَا دَامَ فِي عَافِيَةٍ، فَيَأْمُلُ الْبَقَاءَ وَيَخْشَى الْفَقْرَ، فَمَنْ خَالَفَ شَيْطَانَهُ وَقَهَرَ نَفْسَهُ إِثَارًا لِثَوَابِ الْآخِرَةِ فَارًا، وَمَنْ بَخَلَ بِذَلِكَ لَمْ يَأْمَنِ الْجُورَ فِي الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ سَلِمَ لَمْ يَأْمَنِ تَأْخِيرَ تَنْجِيزِ مَا أَوْصَى بِهِ أَوْ تَرْكَهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآفَاتِ، وَلَا سِيَّيَا إِنْ خَلَفَ وَارِثًا غَيْرَ مُوَفَّقٍ، فَيُبْذَرُ فِي أَسْرَعِ وَقْتٍ وَيَبْقَى وَبَالُهُ عَلَى الَّذِي جَمَعَهُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

١٥ - بَابُ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُثَبِّهُ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ

(١) قوله: «في النهي» سقط من (أ) و(س).

(٢) سلف برقم (١٤٠٨).

لَهَا عَمِلُونَ ﴿[المؤمنون: ٥٥-٦٣].

قال ابن عُيَيْنَةَ: لم يَعْمَلوها، لا بُدَّ من أن يَعْمَلوها.

٦٤٤٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو حَاصِبٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ

أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس».

قوله: «باب» بالتَّوْنين «الغنى غنى النفس» أي: سواء كان المتَّصِفُ بذلك قليل المال

أو كثيره، والغنى بكسر أوله مقصور، وقد مُدَّ في صُرورة الشعر، وبفتح أوله مع المد: هو الكفاية.

قوله: «وقال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ﴾ إلى قوله: ﴿هُمْ لَهَا

عَمِلُونَ﴾» في رواية أبي ذر: «إلى ﴿عَمِلُونَ﴾» وهذه رأس الآية التاسعة من ابتداء الآية المبدأ

بها هنا، والآيات التي بين الأولى والثانية وبين الأخيرة والتي قبلها اعترضت في وصف

المؤمنين، والضَّمير في قوله: ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرٍ مِّنْ هَذَا﴾ [المؤمنون: ٦٣] للمذكورين في

قوله: ﴿نُمِدُّهُم﴾ والمراد به مَنْ ذُكِرَ قبل ذلك في قوله: ﴿فَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾

[المؤمنون: ٥٣]، والمعنى: أَيُظَنُّونَ أَنَّ المال الذي نَرُزِقُهُم إِيَّاه لكرامتهم علينا؟ إن ظنوا ذلك

أخطؤوا، بل هو استدراج كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلُ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ

إِنَّمَا نُثَمِّلُ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، والإشارة في قوله: ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرٍ مِّنْ

هَذَا﴾ أي: من الاستدراج المذكور.

وأما قوله: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِّنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَمِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٣] فالمراد به ما

يَسْتَقْبِلُونَ من الأعمال من كفر أو إيمان، وإلى ذلك أشار ابن عُيَيْنَةَ في تفسيره بقوله: لم

يعملوها لا بدَّ أن يعملوها، وقد سَبَقَهُ إلى مثل ذلك أيضاً السُّدِّيُّ وجماعة، فقالوا: المعنى:

كُتِبَتْ عليهم أعمالٌ سيئة لا بدَّ أن يعملوها قبل موتهم لِتَحَقُّ عليهم كلمة العذاب.

٢٧٢/١١ ثمَّ مُنَاسِبَةُ الآية للحديث/ أَنَّ خَيْرِيَّةَ المال ليست لذاته، بل بحَسَبِ ما يَتَعَلَّقُ به، وإن كان

يُسَمَّى خيراً في الجملة، وكذلك صاحبُ المال الكثير ليس غنياً لذاته، بل بحَسَبِ تَصَرُّفه فيه،

فإن كان في نفسه غنياً، لم يتوقف في صرفه في الواجبات والمستحبات من وجوه البرّ والقربات، وإن كان في نفسه فقيراً، أمسكه وامتنع من بذله فيما أمر به خشية من نقاده، فهو في الحقيقة فقير صورةً ومعنى وإن كان المال تحت يده، لكونه لا يتنفع به لا في الدنيا ولا في الأخرى، بل رُبما كان وبالاً عليه.

قوله: «حدثنا أبو بكر» هو ابن عباس، بمهملةٍ وتحتانيةٍ ثم معجمة، وهو القارئ المشهور، وأبو حصين بفتح أوله: اسمه عثمان. والإسناد كله كوفيون إلى أبي هريرة.

قوله: «عن كثرة العَرَض» بفتح المهملة والراء ثم ضاد معجمة، أما «عن» فهي سببية، وأما «العَرَض» فهو ما يُتنفع به من متاع الدنيا، ويُطلق بالاشتراك على ما يُقابل الجوهر، وعلى كل ما يعرض للشخص من مرض ونحوه.

وقال أبو عبد الملك البوني فيما نقله ابن التين عنه، قال: اتَّصل بي عن شيخ من شيوخ القُيَروان أنه قال: العَرَض - بتحريك الراء -: الواحد من العروض التي يُتَجَر فيها، قال: وهو خطأ، فقد قال الله تعالى: ﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى﴾ [الأعراف: ١٦٩] ولا خلاف بين أهل اللغة في أنه ما يعرض فيه، وليس هو أحد العروض التي يُتَجَر فيها، بل واحدُها عَرَضٌ بالإسكان: وهو ما سوى النّقدِين.

وقال أبو عبيد: العروض: الأمتعة، وهي ما سوى الحيوان والعقار وما لا يدخله كَيْل ولا وزن، وهكذا حكاه عياض وغيره. وقال ابن فارس: العَرَض بالسكون: كل ما كان من المال غير نقدٍ وجمعه: عروض، وأما بالفتح: فما يصيبه الإنسان من حظّه في الدنيا، قال تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٦٧] وقال: ﴿وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ، يَأْخُذُوهُ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

قوله: «إنما الغنى غنى النفس» في رواية الأعرج عن أبي هريرة عند أحمد (٧٣١٦) وسعيد بن منصور وغيرهما: «إنما الغنى في النفس»^(١)، وأصله في مسلم (١٠٥١)، ولا بن حبان (٦٨٥) من

(١) الذي في النسخ المطبوعة من «مسند أحمد»: «الغنى غنى النفس»، وهذا الحديث ليس في القسم المطبوع من «سنن سعيد بن منصور».

حديث أبي ذرٍّ: قال لي رسول الله ﷺ: «يا أبا ذرٍّ، أترى كثرة المال هو الغنى؟» قلت: نعم، قال: «وترى قلة المال هو الفقر؟» قلت: نعم يا رسول الله، قال: «إنما الغنى غنى القلب، والفقر فقر القلب».

قال ابن بطّال: معنى الحديث: ليس حقيقة الغنى كثرة المال، لأن كثيراً ممن وسّع الله عليه في المال لا يقنع بما أوتي، فهو يجتهد في الازدياد ولا يُبالي من أين يأتيه، فكأنه فقير لشدة حرصه، وإنما حقيقة الغنى غنى النفس، وهو من استغنى بما أوتي وقنع به ورَضِيَ، ولم يحرص على الازدياد ولا ألح في الطلب، فكأنه غنيّ.

وقال القرطبي: معنى الحديث: أن الغنى النافع أو العظيم أو الممدوح هو غنى النفس، وبيانه أنه إذا استغنت نفسه كفت عن المطامع، فعزت وعظمت وحصل لها من الخطوة والنزاهة والشرف والمدح، أكثر من الغنى الذي يناله من يكون فقير النفس لحرصه، فإنه يورطه في رذائل الأمور وخسائس الأفعال لدناءة همته وبُخله، ويكثر من يذمه من الناس ويصغر قدره عندهم، فيكون أحقر من كل حقير وأذل من كل ذليل.

والحاصل أن المتّصف بغنى النفس يكون قانعاً بما رزقه الله، لا يحرص على الازدياد لغير حاجة ولا يُلح في الطلب ولا يُلحِف في السؤال، بل يَرْضَى بما قَسَمَ الله له، فكأنه واجدٌ أبداً، والمتّصف بفقر النفس على الضد منه، لكونه لا يقنع بما أُعطي بل هو أبداً في طلب الازدياد من أي وجه أمكنه، ثم إذا فاتته المطلوب حزن وأسف، فكأنه فقير من المال لأنه لم يستغن بما أُعطي، فكأنه ليس بغنيّ، ثم غنى النفس إنما ينشأ عن الرضا بقضاء الله تعالى والتسليم لأمره، علماً بأن الذي عند الله خير وأبقى، فهو معرض عن الحرص والطلب، وما أحسن قول القائل^(١):

غنى النفس ما يكفيك من سدّ حاجةٍ فإن زاد شيئاً عادَ ذاك الغنى فقراً

(١) هو سالم بن ابصه، كما في «الأمالي» لأبي علي القالي ٢/ ٢٢٤، وسالم هذا تابعي، وأبوه وابصة بن معبد الأسدي صحابي رضي الله عنه.

وقال الطيبي: يُمكن أن يُراد بِغِنَى النَّفْسِ حصولُ الكمالات العِلْمِيَّةِ والعملِيَّةِ، وإلى ٢٧٣/١١ ذلك أشارَ القائل^(١):

وَمَنْ يُنْفِقِ السَّاعَاتِ فِي جَمْعِ مَالِهِ خَافَةَ فَقْرٍ فَالَّذِي فَعَلَ الْفَقْرُ
أي: ينبغي أن يُنفق أوقاته في الغِنَى الحقيقيِّ وهو تحصيل الكمالات، لا في جمع المال فإنَّه لا يزداد بذلك إلَّا فقرًا، انتهى.

وهذا وإن كان يُمكن أن يُراد، لكنَّ الذي تقدَّم أظهُرُ في المراد، وإنَّما يَحْصُلُ غِنَى النَّفْسِ بِغِنَى القلب بأن يَفْتَقِرَ إلى رَبِّهِ في جميع أُمُورِهِ، فَيَتَحَقَّقُ أَنَّه المعطي المانع فَيَرْضَى بِقَضَائِهِ وَيَشْكُرُهُ على نِعَمَائِهِ، وَيَفْزَعُ إِلَيْهِ في كَشْفِ ضَرَّائِهِ، فَيَنْشَأُ عن افتقار القلب لَدَيْهِ^(٢) غِنَى نفسه عن غيرِ رَبِّهِ تعالى، والغِنَى الوارد في قوله: ﴿وَوَجَدَكَ عَالِيًا فَاغْنَى﴾ [الضحى: ٨] يَنْزِلُ على غِنَى النَّفْسِ، فَإِنَّ الآيَةَ مَكِّيَّةٌ، ولا يخفى ما كان فيه النبي ﷺ قبل أن تُفْتَحَ عليه خَيْبَرٌ وغيرُها من قِلَّةِ المال، والله أعلم.

١٦ - باب فضل الفقر

قوله: «باب فضل الفقر» قيل: أشارَ بهذه التَّرْجُمَةِ عَقِبَ التي قبلها إلى تحقيق مَحَلِّ ٢٧٤/١١ الخِلَافِ في تفضيل الفقر على الغِنَى أو عكسه، لأنَّ المُسْتَفَادَ من قوله: «الغِنَى غِنَى النَّفْسِ» الحَصْرُ في ذلك، فَيُحْمَلُ كُلُّ ما وَرَدَ في فضل الغِنَى على ذلك، فَمَنْ لم يكن غِنَى النَّفْسِ لم يكن ممدوحاً، بل يكون مذموماً فكيف يَفْضَلُ؟! وكذا ما وَرَدَ من فضل الفقر، لأنَّ مَنْ لم يكن غِنَى النَّفْسِ فهو فقير النَّفْسِ، وهو الذي تَعَوَّذَ النبي ﷺ منه.

والفقر الذي وَقَعَ فيه التَّرَاؤُ عَدَمُ المال والتَّقَلُّلُ منه، وأمَّا الفقر في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّاسُ أُنْتُمْ أَفْقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] فالمراد به: احتياج المخلوق إلى الخالق، فالفقر للمخلوقين أمرٌ ذاتي لا يَنْفَكُونَ عنه، والله هو الغني ليس بِمُحْتَاجٍ لِأَحَدٍ.

(١) هو أبو الطيِّب المتنبِّي، انظر «ديوانه» ١٥٠/٢.

(٢) كذا في الأصلين، وفي (س): لربه، وما في الأصلين أوجه.

وَيُطْلَقُ الْفَقْرُ أَيْضاً عَلَى شَيْءٍ اصْطَلَحَ عَلَيْهِ الصُّوفِيَّةُ، وَتَفَاوَتَتْ فِيهِ عِبَارَاتُهُمْ، وَحَاصِلُهُ كَمَا قَالَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ: نَفَضَ الْيَدَ مِنَ الدُّنْيَا ضَبْطاً وَطَلَباً، مَدْحاً وَذَمّاً، وَقَالُوا: إِنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ فِي قَلْبِهِ، سِوَاءٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ أَمْ لَا، وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ الْحَدِيثُ الْمَاضِي فِي الْبَابِ قَبْلَهُ: أَنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ تَحْقِيقَهُ، وَالْمُرَادُ بِالْفَقْرِ هُنَا: الْفَقْرُ مِنَ الْمَالِ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ ابْنُ بَطَّالٍ هُنَا عَلَى مَسْأَلَةِ التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْغِنَى وَالْفَقْرِ، فَقَالَ: طَالَ نَزَاعُ النَّاسِ فِي ذَلِكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ فَضَّلَ الْفَقْرَ، وَاحْتَجَّ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصَّحِيحِ وَالْوَاهِي، وَاحْتَجَّ مَنْ فَضَّلَ الْغِنَى بِمَا تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذَا بَابٍ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ الْمَكْثِرِينَ هُمُ الْأَقْلَوْنَ إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا»، وَحَدِيثِ سَعْدِ الْمَاضِي فِي الْوَصَايَا (٢٧٤٢): «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً»، وَحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ حَيْثُ اسْتَشَارَ فِي الْخُرُوجِ مِنْ مَالِهِ كُلِّهِ فَقَالَ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ» (٢٧٥٧)، وَحَدِيثِ: «ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ»، وَفِي آخِرِهِ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»^(١)، وَحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «نِعَمَ الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢)، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ: وَأَحْسَنُ مَا رَأَيْتُ فِي هَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ الدَّائِدِيِّ: الْفَقْرُ وَالْغِنَى مِحْتَتَانِ مِنَ اللَّهِ، يَخْتَرِبُهُمَا عِبَادُهُ فِي الشُّكْرِ وَالصَّبْرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وَثَبَتَ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَسْتَعِيزُ مِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى^(٣)، ثُمَّ ذَكَرَ كَلَاماً طَوِيلاً حَاصِلُهُ: أَنَّ الْفَقِيرَ وَالْغَنِيَّ مُتَقَابِلَانِ، لَمَّا يَعْرِضُ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِي فَقْرِهِ وَغِنَاهُ مِنَ الْعَوَارِضِ، فَيُمدَحُ

(١) سلف الحديث برقم (٨٤٣)، وقد نبّه الحافظ في شرحه عليه هناك أن هذه اللفظة زادها مسلم (٥٩٥)

(١٤٢) في رواية ابن عجلان عن سُمَيٍّ.

(٢) بل أخرجه أحمد (١٧٧٦٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٩٩) وصححه ابن حبان (٣٢١٠).

(٣) سلف عند البخاري في الدعوات برقم (٦٣٦٨).

أَوْ يُذَمَّ، وَالْفَضْلُ كُلُّهُ فِي الْكَفَافِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وَقَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا»، وَسَيَأْتِي قَرِيبًا (٦٤٦٠)، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ: «أَسْأَلُكَ غِنَايَ وَغِنَى مَوْلَايَ»^(١).

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٥٢): «اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا وَأَمِتْنِي مِسْكِينًا» الْحَدِيثُ، فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَاِلْمَرَادُ بِهِ أَنَّ لَا يُجَاوِزُ بِهِ الْكَفَافُ، انْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَمَنْ جَنَحَ إِلَى تَفْضِيلِ الْكَفَافِ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمَفْهِمِ» فَقَالَ: جَمَعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِنَبِيِّهِ الْحَالَاتِ الثَّلَاثِ: الْفَقْرَ وَالْغِنَى وَالْكَفَافَ، فَكَانَ الْأَوَّلُ أَوَّلَ حَالَاتِهِ، فَقَامَ بِوَاجِبِ ذَلِكَ مِنْ مُجَاهَدَةِ النَّفْسِ، ثُمَّ فُتِحَتْ عَلَيْهِ الْفُتُوحُ فَصَارَ بِذَلِكَ فِي حَدِّ الْأَغْنِيَاءِ، فَقَامَ بِوَاجِبِ ذَلِكَ مِنْ بَذْلِهِ لِمُسْتَحِقِّهِ وَالْمُوَاسَاةِ بِهِ وَالْإِثَارَ مَعَ اقْتِصَارِهِ مِنْهُ عَلَى مَا يَسُدُّ ضَرُورَةَ عِيَالِهِ، وَهِيَ صُورَةُ الْكَفَافِ الَّتِي مَاتَ/ عَلَيْهَا. قَالَ: وَهِيَ حَالَةُ سَلِيمَةٍ مِنَ الْغِنَى الْمَطْغِيِّ وَالْفَقْرِ الْمُؤَلِّمِ، وَأَيْضًا فَصَاحِبُهَا ٢٧٥/١١ مَعْدُودٌ فِي الْفُقَرَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يَتَرَفَّهُ فِي طَيِّبَاتِ الدُّنْيَا، بَلْ يَجَاهِدُ نَفْسَهُ فِي الصَّبْرِ عَنِ الْقَدْرِ الزَّائِدِ عَلَى الْكَفَافِ، فَلَمْ يَقْتَضِ مِنْ حَالِ الْفَقْرِ إِلَّا السَّلَامَةَ مِنْ قَهْرِ الْحَاجَةِ وَذُلِّ الْمَسْأَلَةِ، انْتَهَى.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّرَغِيبِ فِي غِنَى النَّفْسِ^(٢)، وَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٠٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «وَارْضَ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَكَ، تَكُنْ أَغْنَى النَّاسِ».

وَأَصَحَّ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٥٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَفَعَهُ: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ هُدِيَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَرُزِقَ الْكَفَافَ وَقَنِعَ»، وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ نَحْوَهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٢٣٤٩) وَابْنِ حِبَّانَ (٧٠٥) وَصَحَّاحَاهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ فَضِيلَةُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَالْكَفَافِ: الْكِفَايَةُ بِلا زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ. وَقَالَ

(١) تَحَرَّفَ لَفْظُ «مَوْلَايَ» فِي (س) إِلَى: هُوَ لَا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٥٧٥٤) وَ(١٥٧٥٦) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صِرْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(٢) سَلَفٌ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ.

الْقُرْطُبِيُّ: هو ما يَكْفُ عن الحاجات وَيَدْفَع الضَّرُورَاتِ وَلَا يُلْحِقُ بِأَهْلِ التَّرَفُّهَاتِ، ومعنى الحديث: أَنَّ مَنْ اتَّصَفَ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ حَصَلَ عَلَى مَطْلُوبِهِ، وَظَفَرَ بِمَرْغُوبِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا» أَي: اكْفِهِمْ مِنَ الْقُوتِ بِمَا لَا يُرْهِقُهُمْ إِلَى ذُلِّ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ فُضُولٌ يَبْعَثُ عَلَى التَّرَفِّهِ وَالتَّبَسُّطِ فِي الدُّنْيَا، وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ فَضَّلَ الْكَفَافَ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدْعُو لِنَفْسِهِ وَآلِهِ بِأَفْضَلِ الْأَحْوَالِ، وَقَدْ قَالَ: «خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا»^(١)، انْتَهَى.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (٦٦) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَلِيلِ الْعَمَلِ قَلِيلِ الذُّنُوبِ أَفْضَلُ، أَوْ رَجُلٌ كَثِيرِ الْعَمَلِ كَثِيرِ الذُّنُوبِ؟ فَقَالَ: لَا أَعْدِلُ بِالسَّلَامَةِ شَيْئًا. فَمَنْ حَصَلَ لَهُ مَا يَكْفِيهِ وَاقْتَنَعَ بِهِ، أَمِنْ مِنْ آفَاتِ الْغِنَى وَآفَاتِ الْفَقْرِ، وَقَدْ وَرَدَ حَدِيثٌ لَوْ صَحَّ لَكَانَ نَصًّا فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤١٤٠) مِنْ طَرِيقِ نُفَيْعٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ: «مَا مِنْ غَنِيٍّ وَلَا فَقِيرٍ إِلَّا وَدَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُ أُوتِيَ مِنَ الدُّنْيَا قُوتًا».

قُلْتُ: وَهَذَا كُلُّهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ لَا يَدْفَعُ أَصْلَ السُّؤَالِ عَنْ أَيِّهِمَا أَفْضَلُ: الْغِنَى أَوْ الْفَقْرُ؟ لِأَنَّ النَّزَاعَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي حَقِّ مَنْ اتَّصَفَ بِأَحَدِ الْوَصْفَيْنِ: أَيُّهُمَا فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ؟ وَلِهَذَا قَالَ الدَّائُودِيُّ فِي آخِرِ كَلَامِهِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا: إِنَّ السُّؤَالَ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ لَا يَسْتَقِيمُ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ مَا لَيْسَ لِلْآخَرِ، فَيَكُونُ أَفْضَلَ، وَإِنَّمَا يَقَعُ السُّؤَالُ عَنْهُمَا إِذَا اسْتَوَيَا بِحَيْثُ يَكُونُ لِكُلِّ مِنْهُمَا مِنَ الْعَمَلِ مَا يُقَاوِمُ بِهِ عَمَلَ الْآخَرِ، قَالَ: فَعِلْمُ أَيِّهِمَا أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ، انْتَهَى.

وَكَذَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، لَكِنْ قَالَ: إِذَا اسْتَوَيَا فِي التَّقْوَى فَهِيَ فِي الْفَضْلِ سَوَاءٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ٢٧٣/٣ مِنْ حَدِيثِ كِنَانَةَ بْنِ نَعِيمٍ مَرْسَلًا، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لِإِرْسَالِهِ وَانْقِطَاعِهِ، وَرَوَى مَرْفُوعًا أَيْضًا مِنْ غَيْرِ وَجْهِ لَا يَصِحُّ، انْظُرْ «الْمَقَاصِدَ الْحَسَنَةَ» (٤٥٥)، وَ«كَشَفَ الْخَفَاءَ» (١٢٤٧)، لَكِنْ صَحَّ هَذَا مِنْ قَوْلِ النَّابِعِيِّ الْكَبِيرِ مَطْرَفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» ٤٧٩/١٣.

وقد تقدّم كلام ابن دَقِيق العيد في الكلام على حديث أهل الدُّثور قُبِيل كتاب الجمعة (٨٤٣)، ومُحْصَلُ كلامه: أنَّ الحديث يدلُّ على تفضيل الغِنَى على الفقر، لما تَصَمَّنَه من زيادة الثَّواب بالقُرْبِ المَالِيَّةِ، إلَّا إن فُسِّرَ الأفضَلُ بمعنى الأَشْرَفِ بالنِّسبةِ إلى صفات النَّفسِ، فالذي يَحْصُلُ للنَّفسِ من التطهير للأخلاق والريضة لسوء الطُّباع بسبب الفقر أَشْرَفُ، فيترجَّح الفقر، ولهذا المعنى ذهب جمهورُ الصَّوْفِيَّةِ إلى ترجيح الفقير الصَّابر، لأنَّ مَدَارَ الطَّرِيقِ على تهذيب النَّفسِ ورياضتها، وذلك مع الفقر أكثرُ منه في الغِنَى، انتهى.

وقال ابن الجوزي: صورة الاختلاف في فقير ليس بحريص، وغنيٍّ ليس بمُمسِك، إذ لا يخفى أنَّ الفقير القانع أَفضَلُ من الغني البخل، وأنَّ الغني المنفق أَفضل من الفقير الحريص، قال: وكلُّ ما يُراد لغيره ولا يُراد لعينه ينبغي أن يُضافَ إلى مقصوده، فيه يظهر فضله، فالمال ليس محذوراً لعينه بل لكونه قد يَعُوقُ عن الله، وكذا العكس، فكم من غنيٍّ لم يَشْغَلْه غِنَاهُ عن الله، وكم من فقير شَغَلَه فقره عن الله. إلى أن قال: وإن أخذتَ بالأكثرِ فالفقير عن الخطر أبعد، لأنَّ فتنة الغِنَى أشدَّ من فتنة الفقر، ومن العِصْمة أن لا تَحْدَ، انتهى.

وصرَّح كثير من الشافعية بأنَّ الغني الشَّاكر أَفضل، وأمَّا قول أبي عليٍّ الدَّقَّاق شيخ أبي القاسم القُشَيْرِيِّ: الغِنَى أَفضل من الفقر، لأنَّ الغِنَى صِفَةُ الخالق والفقر صِفَةُ المخلوق، / ٢٧٦/١١ وصِفَةُ الحقِّ أَفضل من صِفَةِ الخلق؛ فقد استَحَسَنَه جماعة من الكبار، وفيه نظرٌ لما قَدَّمته أوَّل الباب، ويظهر منه أنَّ هذا لا يَدْخُلُ في أصل النزاع، إذ ليس هو في ذات الصِّفَتَيْنِ وإنَّما هو في عَوَارِضِهما.

ويَبِّنُ بعض مَنْ فَضَّلَ الغِنَى على الفقير كالطَّبْرِيِّ جِهَتَهُ بطريقٍ أُخرى، فقال: لا شَكَّ أنَّ مِحنة الصَّابر أَشدُّ من مِحنة الشَّاكر، غير أنَّي أقول كما قال مُطَرِّف بن عبد الله: لأنَّ أَعاقِي فَأشْكُرَ، أَحَبُّ إِلَيَّ من أن أَبْتَلَى فَأصْبِرَ. قلت: وكأنَّ السَّبَبَ فيه ما جُبِلَ عليه طَبْعُ الأَدَمِيِّ من قِلَّةِ الصَّبْرِ، ولهذا يُوجَدُ مَنْ يقوم بحَسَبِ الاستِطاعة بحَقِّ الصَّبْرِ، أَقْلُ

مَنْ يَقوم بِحَقِّ الشُّكرِ بِحَسَبِ الاستِطاعة.

وقال بعض المتأخرين فيما وُجِدَ بخطُّ أبي عبد الله بن مرزوق: كلام الناس في أصل المسألة مُخْتَلَفٌ، فمنهم مَنْ فَضَّلَ الفقرَ، ومنهم مَنْ فَضَّلَ الغِنَى، ومنهم مَنْ فَضَّلَ الكِفَافَ، وكلُّ ذلك خارج عن مَحَلِّ الخِلاف: وهو أيُّ الحالين أفضل عند الله للعبد حتى يَتَكَسَّبَ ذلك وَيَتَخَلَّقَ به؟ هل التَّقَلُّلُ من المال أَفْضَلُ لِيَتَقَرَّغَ قلبه من الشَّواغلِ، وَيَنَالَ لَذَّةَ المناجاةِ، ولا يَنَهَمِكَ في الاكْتِسَابِ لِيَسْتَرِيحَ من طول الحِسابِ، أو التَّشَاغُلِ باكتسابِ المال أَفْضَلُ لِيَسْتَكْثِرَ به من التَّقَرُّبِ بالبرِّ والصَّلَةِ والصَّدَقَةِ، لما في ذلك من النَّفعِ المتعَدِّي؟ قال: وإذا كان الأمر كذلك، فالأفضل ما اختاره النبي ﷺ وجمهور أصحابه من التَّقَلُّلِ في الدُّنيا والبُعدِ عن زَهَراتِها، ويبقى النَّظَرُ فِيمَنْ حَصَلَ له شيء من الدُّنيا بغير تَكَسُّبٍ منه، كالميراثِ وسَهْمِ الغنِمةِ، هل الأفضل أن يُبادِرَ إلى إخراجِه في وجوه البرِّ حتى لا يبقى منه شيء، أو يَتَشَاغَلَ بِتثميهِ لِيَسْتَكْثِرَ من نَفْعِهِ المتعَدِّي؟ قال: وهو على القسمين الأولين.

قلت: ومُقْتَضَى ذلك أن يَبْذُلَ إلى أن يبقى في حالة الكِفَافِ، ولا يَضُرَّهُ ما يَتَجَدَّدُ من ذلك إذا سَلَكَ هذه الطَّرِيقَةَ. ودَعَوَى أَنَّ جُهور الصحابة كانوا على التَّقَلُّلِ والزُّهدِ ممنوعةً بالمشهورِ من أحوالهم، فإنَّهم كانوا على قسمين بعد أن فُتِحَتْ عليهم الفُتُوحُ، فمنهم مَنْ أَبْقَى ما بِيَدِهِ مع التَّقَرُّبِ إلى رَبِّهِ بالبرِّ والصَّلَةِ والمواساةِ مع الاتِّصافِ بِغِنَى النَّفْسِ، ومنهم مَنْ اسْتَمَرَّ على ما كان عليه قَبْلَ ذلك، فكان لا يُبْقِي شيئاً ممَّا فُتِحَ عليه به، وهم قليلٌ بالنِّسبةِ للطائفةِ الأُخرى، وَمَنْ تَبَحَّرَ في سِرِّ السَّلَفِ عَلِمَ صِحَّةَ ذلك، فأخْبَارُهُم في ذلك لا تُحْصى كَثْرَةً، وحديث خَبَابٍ في الباب شاهد لذلك، والأدلة الواردة في فضل كُلِّ من الطائفتين كثيرة، فمن الشَّقِّ الأوَّلِ بعضُ أحاديث الباب وغيرها، ومن الشَّقِّ الثاني حديث سعد بن أبي وقاص رَفَعَهُ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الغِنَى التَّقِيَّ الحَفِيَّ» أخرجه مسلم (٢٩٦٥)، وهو دالٌّ لما قلته، سواء حَمَلْنَا الغِنَى فيه على المال أو على غِنَى النَّفْسِ، فإنَّه على الأوَّلِ ظاهرٌ، وعلى الثاني يتناول القسمين فيَحْصُلُ المطلوب. والمراد بالتَّقِيَّ - وهو بالمشناة -: مَنْ يَتْرُكُ

المعاصي امثالاً للمأمور به واجتناباً للمنهى عنه، والخفي ذِكْرُ للتَّميمِ إشارة إلى ترك الرِّياء، والله أعلم.

ومن المواضع التي وَقَعَ فيها التردُّدُ مَنْ لا شيء له، فهل الأولى في حَقِّه أن يَتَكَسَّبَ للصَّوْنِ عن ذُلِّ السُّؤال، أو يَتْرُكَ وَيَنْتَظِرَ ما يُفْتَحَ عليه بغير مسألة، فصَحَّ عن أحمد مع ما اشتهر من زُهدِهِ وورَعِهِ أَنَّهُ قال لمن سأله عن ذلك: الزَمِ الشُّوقَ، وقال لآخر: اسْتَغْنِ عن الناس، فلم أَرِ مثْلَ الغِنَى عنهم، وقال: ينبغي للناس كلِّهم أن يَتَوَكَّلُوا على الله وأن يُعَوِّدُوا أَنْفُسَهُم التَّكَسُّبَ، وَمَنْ قال بِتَرْكِ التَّكَسُّبِ فهو أحمق يريد تعطيل الدنيا، نَقَلَهُ عنه أبو بكر المروزي^(١).

وقال: أُجْرَةُ التَّعْلِيمِ والعمل^(٢)، أَحَبُّ إِلَيَّ من الجلوس لانتظار ما في أيدي الناس.

وقال أيضاً: مَنْ جَلَسَ ولم يَحْتَرِفْ، دَعَتْهُ نَفْسُهُ إلى ما في أيدي الناس.

وأَسَدٌ عن عمر: كَسَبٌ فيه بعض الشَّيء، خيرٌ من الحاجة إلى الناس.

وأَسَدٌ عن سعيد بن المسيَّب أَنَّهُ قال عند موته وَتَرَكَ مَالاً: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي لم أَجْمَعْ إِلَّا لأُصَوِّبَ به ديني. وعن سفيان الثَّورِيِّ وأبي سليمان الدَّارَانِيَّ ونحوهما من السَّلَفِ نحوه، بل نَقَلَهُ البرِّهَارِيُّ عن الصحابة والتابعين، وَأَنَّهُ لا يُحْفَظُ عن أحد منهم أَنَّهُ تَرَكَ تعاطي الرِّزْقِ مُقْتَصِراً على ما يُفْتَحُ عليه.

وَاحتَجَّ مَنْ فَضَّلَ الغِنَى بآية الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، قال: وذلك لا يَتِمُّ إِلَّا بالمال. وأجَابَ مَنْ فَضَّلَ الفقرَ بِأَنَّهُ لا

(١) كذا وقع في الأصلين (و(س)، ويغلب على ظنِّنا أَنَّ الصواب: المروزي، بالذال وليس بالزاي، فإنَّ أبا بكر المروزي هو أشهر تلامذة الإمام أحمد، وهو الذي نقل أكثر كلامه ومسائله، واسمه أحمد بن محمد بن الحجاج، كان والده حُوارزميةً وأُمُّهُ مروذية، والمروذي: نسبة إلى مَرُو الرُّوذ، وهي بلدة في خراسان، والمرو بالفارسية: المَرَح، والرُّوذ: الوادي، فمعناه: وادي المَرَح، لأنَّ إضافتهم مقلوبة، انظر «الروض المعطار» ص ٥٣٣، وانظر ترجمة أبي بكر هذا في «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ١٧٣.

(٢) في (س): والتعلُّم.

مانع أن يكون الغنى في جانب أفضل من الفقر في حالة مخصوصة، ولا يستلزم أن يكون أفضل مطلقاً.

وذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث:

الحديث الأول:

٦٤٤٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ جَالِسٍ: «مَا رَأَيْكَ فِي هَذَا؟» فَقَالَ: رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ، هَذَا وَاللَّهِ حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ، قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ مَرَّ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا رَأَيْكَ فِي هَذَا؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، هَذَا حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْمَعَ لِقَوْلِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِثْلِهِ الْأَرْضِ مِثْلُ هَذَا».

قوله: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ» هو ابن أبي أُويس كما صرَّح به أبو نُعَيْم، وأبو حازم: هو سَلَمَةُ ابن دينار.

قوله: «مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ: مَا رَأَيْكَ فِي هَذَا؟» تقدَّم في «باب الأَكْفَاءِ فِي الدِّينِ» من أوائل النِّكَاحِ (٥٠٩١) عن إبراهيم بن حمزة عن ابن^(١) أبي حازم فقال: «ما تقولون في هذا؟» وهو خطابٌ لجماعة.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي يَعْلَى وَابْنِ حِبَّانَ بِلَفْظٍ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «انْظُرْ إِلَى أَرْفَعَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ فِي عَيْنَيْكَ» قَالَ: فَتَنَظَّرْتُ إِلَى رَجُلٍ فِي حُلَّةٍ... الْحَدِيثِ^(٢)، فَعَرَفَ مِنْهُ أَنَّ الْمَسْئُولَ هُوَ أَبُو ذَرٍّ، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ سَهْلِ: أَنَّ الْخِطَابَ

(١) لفظ «ابن» سقط من (أ) و(س)، واستدركناه من (ع) والرواية السالفة.

(٢) هذا اللفظ وقع عند أحمد (٢١٣٩٥)، وابن حبان (٦٨١) من رواية خَرَشَةَ بْنِ الْحَرْثِ، وعند أحمد أيضاً (٢١٤٩٣) من رواية زيد بن وهب، كلاهما عن أبي ذر، أما رواية جبير بن نفير، عن أبي ذر، فأخرجها =

وَوَقَعَ لِحَمَاعَةٍ مِنْهُمْ أَبُو ذَرٍّ وَوُجَّهَ إِلَيْهِ فَأَجَابَ، وَلِذَلِكَ نَسَبَهُ لِنَفْسِهِ، وَأَمَّا الْمَارَّ فَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِابْنِ حِبَّانٍ (٦٨٥): سَأَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَقَالَ: «هَلْ تَعْرِفُ فُلَانًا؟» قُلْتُ: نَعَمْ... الْحَدِيثُ، وَوَقَعَ فِي «الْمَغَازِي» لِابْنِ إِسْحَاقَ مَا قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ أَوْ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسِ التَّمِيمِيِّ كَمَا سَأَدَّكَرَهُ.

قوله: «فقال» أي: المسؤول.

قوله: «رجلٌ من أشرف الناس» أي: هذا رجل من أشرف الناس، وَوَقَعَ كَذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٤١٢٠) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ ابْنِ (١) أَبِي حَازِمٍ.

قوله: «هذا والله حَرِيٌّ» بفتح الحاء وكسر الراء المهملة وتشديد آخره، أي: جدير وحقيق وزناً ومعنى، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمْزَةَ: قَالُوا: حَرِيٌّ.

قوله: «إِنْ حَاطَبَ أَنْ يُنْكَحَ» بضم أوله وفتح ثالته، أي: تُجَابَ حِطْبَتَهُ «وإن شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ» بتشديد الفاء، أي: تُقَبَّلَ شَفَاعَتُهُ، وَزَادَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ فِي رِوَايَتِهِ: وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حِبَّانٍ (٦٨٥): إِذَا سَأَلَ أُعْطِيَ، وَإِذَا حَضَرَ أُدْخِلَ.

قوله: «ثُمَّ مَرَّ رَجُلٌ» زَادَ إِبْرَاهِيمُ: مِنْ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حِبَّانٍ: مُسْكِينٍ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ.

قوله: «هذا خيرٌ من مِلاءٍ» بكسر الميم وسكون اللام مهموز.

قوله: «مِثْلٌ» بكسر اللام ويجوز فتحها، قَالَ الطَّبِّيُّ: وَقَعَ التَّفْضِيلُ بَيْنَهُمَا بِاعْتِبَارِ مُمَيِّزِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «هَذَا» (٢) لِأَنَّ الْبَيَانَ وَالْمُبَيِّنَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، زَادَ أَحْمَدُ (٢١٣٩٥) وَابْنُ حِبَّانٍ (٦٨١):

= النسائي في «الكبرى» (١١٧٨٥) وابن حبان (٦٨٥) بلفظ: ثم سألتني عن رجلٍ من قريش... ثم سألتني عن رجلٍ من أهل الصُّفَّةِ؛ وستأتي الإشارة إليه بعد قليل، ولم نقف عليه عند أبي يعلى.

(١) لفظ «ابن» سقط من (س).

(٢) في (س): قوله بعد هذا، بزيادة لفظ «بعد».

«عند الله يوم القيامة»، وفي رواية ابن حبان الأخرى (٦٨٥): «خيرٌ من طِلَاعِ الأرض من الآخر»، وطلاع بكسر المهملة وتخفيف اللام وآخره مُهملة، أي: ما طَلَعَتْ عليه الشمس من الأرض، كذا قال عِيَّاض، وقال غيره: المراد ما فوق الأرض، وزاد في آخر هذه الرواية: فقلت: يا رسول الله، أَفَلَا تُعْطِي هذا كما تُعْطِي الآخر؟ قال: «إِذَا أُعْطِيَ خيراً فهو أهله، وإذا صُرِفَ عنه فقد أُعْطِيَ حسنةً».

وفي رواية أبي سالم الجَيْشَانِي عن أبي ذرٍّ فيها أخرجه مُحَمَّد بن هَارُون الرُّوْيَانِي في «مُسْنَدِهِ» وابن عبد الحَكَم في «فُتُوحِ مِصر»^(١) ومُحَمَّد بن الرَّبِيع الجِيزِي في «مُسْنَدِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ نَزَلُوا مِصر» ما يُؤْخَذُ منه تسمية المَارِّ الثَّانِي، ولفظه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال له: «كَيْفَ تَرَى جُعِيلًا؟» قلت: مِسْكِينًا كَشَكْلِهِ مِنَ النَّاسِ، قال: «فَكَيْفَ تَرَى فَلَانًا؟» قلت: سَيِّدًا مِنَ السَّادَاتِ، قال: «فَجُعِيلٌ خَيْرٌ مِنْ مِلءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا». قال: فقلت: يا رسول الله، ففَلَانٌ هَكَذَا، وَتَصْنَعُ بِهِ مَا تَصْنَعُ؟ قال: «إِنَّهُ رَأْسُ قَوْمِهِ فَأَتَأْلَفُهُمْ».

وذكر ابن إسحاق في «المغازي»^(٢) عن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِي مَرْسَلًا أو مُعْضَلًا قال: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُعْطِيتَ عُيَيْنَةً وَالْأَقْرَعُ مِثْلُ مِثَّةٍ وَتَرَكْتَ جُعِيلًا! قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَجُعِيلُ بْنُ سُرَاقَةَ خَيْرٌ مِنْ طِلَاعِ الْأَرْضِ مِثْلُ عُيَيْنَةٍ وَالْأَقْرَعُ، وَلَكِنِّي أَتَأْلَفُهُمَا وَأَكُلُ جُعِيلًا إِلَى إِيْمَانِهِ»^(٣)، وَجُعِيلُ الْمَذْكُورِ ذَكَرَ فِي حَدِيثِ أَخِيهِ عَوْفِ بْنِ سُرَاقَةَ فِي غَزْوَةِ بَنِي قُرَيْظَةَ^(٤)، وَفِي حَدِيثِ الْعُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ^(٥)، وَقِيلَ فِيهِ: جِعَالٌ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَتَخْفِيفِ ثَانِيهِ وَلَعَلَّهُ صُغُرٌ، وَقِيلَ: بَلْ هُمَا أَخَوَانُ.

(١) «فتوح مصر» ص ٢٨٥، ورجاله ثقات.

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» ٢/ ٤٩٦ في قصة توزيع غنائم حنين، ورواه من طريق ابن إسحاق أيضاً البيهقي في «دلائل النبوة» ٥/ ١٨٣.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١/ ٣٥٣ من طريق ابن إسحاق، بهذا الإسناد.

(٤) رواه أبو نعيم في «معركة الصحابة» (٥٥٢٩) وفيه: أَنَّ عَيْنَ جُعِيلٍ أُصِيبَتْ يَوْمَ قُرَيْظَةَ.

(٥) رواه الواقدي في «مغازيه» ٣/ ١٠٣٦ وسماه جِعَالُ بْنُ سُرَاقَةَ.

وفي الحديث بيان فضل جُعِيل المذكور، وأنَّ السَّيَادَةَ بِمُجَرَّدِ الدُّنْيَا لَا أَثْرَ لَهَا، وَإِنَّا الْإِعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ بِالْآخِرَةِ كَمَا تَقَدَّمَ: «أَنَّ الْعَيْشَ عَيْشَ الْآخِرَةِ» (٦٤١٣)، وَأَنَّ الَّذِي يَقُوتُهُ الْحِطُّ مِنَ الدُّنْيَا يُعَاضُ عَنْهُ بِحَسَنَةِ الْآخِرَةِ، ففِيهِ فَضِيلَةٌ لِلْفَقِيرِ كَمَا تَرَجَّمَ بِهِ، لَكِنْ لَا حُجَّةٌ فِيهِ لِتَفْضِيلِ الْفَقِيرِ عَلَى الْغَنِيِّ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فَضَّلَ عَلَيْهِ لِفَقْرِهِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: خَيْرٌ مِنْ مِلءِ الْأَرْضِ مِثْلَهُ لَا فَقِيرَ فِيهِمْ، وَإِنْ كَانَ لِفَضْلِهِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ.

قلت: يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَلْتَزِمُوا الْأَوَّلَ وَالْحَيْثِيَّةُ مَرَعِيَّةٌ، لَكِنْ تَبَيَّنَ مِنْ سِيَاقِ طُرُقِ الْقِصَّةِ أَنَّ جِهَةَ تَفْضِيلِهِ إِنَّمَا هِيَ لِفَضْلِهِ بِالتَّقْوَى، وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةٌ فِي فَقِيرٍ مُتَّقٍ وَغَنِيٍّ غَيْرِ مُتَّقٍ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ اسْتَوَائِهِمَا أَوَّلًا فِي التَّقْوَى، وَأَيْضًا فَمَا فِي التَّرْجُمَةِ تَصْرِيحٌ بِتَفْضِيلِ الْفَقْرِ عَلَى الْغِنَى، إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ فَضِيلَةِ الْفَقْرِ أَفْضَلِيَّتُهُ، وَكَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ أَفْضَلِيَّةِ فَقِيرٍ عَلَى غَنِيٍّ أَفْضَلِيَّةَ كُلِّ فَقِيرٍ عَلَى كُلِّ غَنِيٍّ.

٦٤٤٨ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ، قَالَ: عُدْنَا خَبَابًا، فَقَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نُرِيدُ وَجْهَ اللَّهِ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ، فَمِنَّا مَنْ مَضَى لَمْ يَأْخُذْ مِنْ أَجْرِهِ، مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ نَمِرَةً، فَإِذَا غَطَيْنَا رَأْسَهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غَطَيْنَا رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَغْطِيَ رَأْسَهُ، وَنَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ، وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا.

الحديث الثاني: حديث خَبَابِ بْنِ الْأَرْتِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَعْضُ شَرْحِهِ فِي الْجَنَائِزِ (١٢٧٦) فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْكَفَنِ^(١) وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَذُكِرَ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْمُهْجَرَةِ (٣٨٩٧ وَ ٣٩١٣)، وَأَحْلَتْ بِشَرْحِهِ عَلَى الْمَغَازِي^(٢)، فَلَمْ يَتَّفَقْ ذَلِكَ ذَهُولًا.

قوله: «حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ» هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ «عَنِ الْأَعْمَشِ» وَقَعَ فِي أَوَائِلِ الْمُهْجَرَةِ

(١) تَحَرَّفَ فِي (س) إِلَى: بِالْكَسْرِ.

(٢) بَلْ أَحَالَ فِي الْجَنَائِزِ وَالْمُهْجَرَةِ إِلَى كِتَابِ الرِّقَاقِ، وَهُوَ فِي الْمَغَازِي بِرَقْمِ (٤٠٤٧) وَ (٤٠٨٢)، وَأَحَالَ هُنَاكَ أَيْضًا إِلَى كِتَابِ الرِّقَاقِ؛ وَقَدْ يَكُونُ الْحَافِظُ رَجَعَ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ جَمِيعًا وَغَيْرَ عِبَارَتِهِ إِلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنَ بَعْدَ أَنْ أَحَالَ عَلَى الْمَغَازِي، وَلَمْ يَتَّبِعْ إِلَى ذَلِكَ هُنَا.

بهذا السَّند سواء: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ.

قوله: «عُذْنَا» بضمَّ المهملة من العيادة.

قوله: «هاجَرْنَا مع رسول الله ﷺ إلى المدينة» أي: بأمره وإذنه، أو المراد بالمعيَّة الاشتراكُ في حُكم الهجرة، إذ لم يكن معه حِسًّا إِلَّا الصَّدِّيق وعامر بن فُهَيْرَة.

قوله: «نَبْتَغِي وَجْهَ الله» أي: جهة ما عنده من الثَّواب لا جهة الدُّنيا.

قوله: «فَوَقَعَ» في رواية الثَّوريِّ كما مضى في الهجرة عن الْأَعْمَش: فَوَجَبَ، وإطلاق الوجوب على الله بمعنى إيجابه على نفسه بوَعْدِهِ الصَّادِق، وإلا فلا يجب على الله شيء.

قوله: «أَجْرُنَا على الله» أي: إثابَتْنَا وجزاؤُنَا.

قوله: «لم يأكل من أجره شيئاً» أي: من عَرَض الدُّنيا، وهذا مُشْكِل على ما تقدَّم من تفسير ابتغاء وجه الله، ويُجْمَع بأنَّ إطلاق الأجر على المال في الدُّنيا بطريق المجاز بالنسبة لثواب الآخرة، وذلك أنَّ القصد الأوَّل هو ما تقدَّم لكن منهم مَنْ ماتَ قبل الفُتُوح كَمُصْعَبِ بن عُمَيْر، ومنهم مَنْ عاشَ إلى أن فُتِحَ عليهم، ثُمَّ انْقَسَمُوا: فمنهم مَنْ أَعْرَضَ عنه ووَاسَى به المحاوِيجَ أولاً فأولاً، بحيثُ بَقِيَ على تلك الحالة الأولى، وهم قليل منهم أبو ذَرٍّ، وهؤلاء مُلتَحِقُونَ بالقسم الأوَّل.

ومنهم مَنْ تَبَسَّطَ في بعض المباح فيما يَتعلَّق بكثرة النِّساء والسَّراريِّ، أو الحَدَم والملايس ونحو ذلك، ولم يَسْتَكْثِر، وهم كثير ومنهم ابن عمر.

ومنهم مَنْ زاد فاستَكْثَرَ بالتَّجارة وغيرها مع القيام بالحقوق الواجبة والمندوبة، وهم كثير أيضاً منهم عبد الرَّحمن بن عَوْف.

وإلى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ أَشارَ حَبَاب، فالقسم الأوَّل وما التَّحقَّ به تَوَقَّرَ له أَجرُهُ في الآخرة، والقسم الثَّاني مُقتَضَى الخبر أَنَّهُ يُحسَب عليهم ما وَصَلَ إليهم من مال الدُّنيا من ثوابهم في الآخرة.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٠٦) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَفَعَهُ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فَتَغْنَمَ وَتَسْلَمَ إِلَّا تَعَجَّلُوا ثُلْثِي أَجْرَهُمْ» الْحَدِيثُ، وَمِنْ ثَمَّ أَثَرٌ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ قِلَّةَ الْمَالِ وَقِنَعُوا بِهِ، إِمَّا لِيَتَوَفَّرَ لَهُمْ ثَوَابُهُمْ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا لِيَكُونَ أَقْلٌ لِحَسَابِهِمْ عَلَيْهِ.

قوله: «مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ» بِصِيغَةِ التَّصْغِيرِ: هُوَ ابْنُ هَاشِمٍ ^(١) بَنُ عَبْدِ مَنَافٍ بَنِ عَبْدِ الدَّارِ بْنِ قُصَيٍّ، يَجْتَمِعُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي قُصَيٍّ، وَكَانَ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مِنَ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَإِلَى هَجْرَةِ الْمَدِينَةِ، قَالَ الْبَرَاءُ: أَوَّلَ مَنْ قَدِمَ عَلَيْنَا مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَكَانَا يُقَرِّئَانِ الْقُرْآنَ، أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي أَوَائِلِ الْهَجْرَةِ (٣٩٢٤)، وَذَكَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَهُ مَعَ أَهْلِ الْعَقَبَةِ الْأُولَى يُقَرِّئُهُمْ وَيُعَلِّمُهُمْ، وَكَانَ مُصْعَبٌ وَهُوَ بِمَكَّةَ/ فِي ثَرْوَةٍ وَنِعْمَةٍ فَلَمَّا هَاجَرَ صَارَ فِي قِلَّةٍ، فَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٧٦) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عَلِيًّا يَقُولُ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ دَخَلَ عَلَيْنَا مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَمَا عَلَيْهِ إِلَّا بُرْدَةٌ لَهُ مَرْقُوعَةٌ بِفُرُوزَةٍ، فَبَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَأَاهُ لِلَّذِي كَانَ فِيهِ مِنَ النَّعِيمِ وَالَّذِي هُوَ فِيهِ الْيَوْمَ.

قوله: «قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ» أَي: شَهِيدًا، وَكَانَ صَاحِبَ لُؤَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، ثَبَتَ ذَلِكَ فِي مُرْسَلِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عِنْدَ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ «الْجِهَادِ» (٩٥).

قوله: «وَتَرَكَ نِمْرَةً» بَفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْمِيمِ ثَمَّ رَاءَ: هِيَ إِزَارٌ مِنْ صُوفٍ مُخْطَطَةٌ أَوْ بُرْدَةٌ. قوله: «أَيْنَعَتْ» بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ وَفَتْحِ النُّونِ وَالْمَهْمَلَةِ، أَي: انْتَهَتْ وَاسْتَحَقَّتِ الْقَطْفَ، وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: يَنْعَتُ بِغَيْرِ أَلِفٍ وَهِيَ لُغَةٌ، قَالَ الْقَزَّازُ: وَأَيْنَعَتْ أَكْثَرُ.

قوله: «فَهُوَ يَهْدِيهَا» بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ وَكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا بَعْدَهَا مَوْحَدَةً، أَي: يَقْطِفُهَا.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي الْحَدِيثِ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ مِنَ الصَّدَقِ فِي وَصْفِ أَحْوَالِهِمْ. وَفِيهِ أَنَّ

(١) تَحَرَّفَ فِي (س) إِلَى: هَاشِمٍ.

الصَّبر على مُكابدة الفقر وصُعوبته من منازل الأبرار.

وفيه أَنَّ الكَفْنَ يكون ساتراً لجميع البدن، وَأَنَّ المَيِّتَ يصير كله عورة، ويحتمل أن يكون ذلك بطريق الكمال، وقد تقدّم سائر ما يتعلّق بذلك في كتاب الجنائز.

ثمّ قال ابن بطّال: ليس في حديث خَبَاب تفضيلُ الفقير على الغني، وإنّما فيه أَنَّ هِجْرَتَهُمْ لم تكن لَدُنْيا يُصَيِّبُونَهَا ولا نِعْمَةٍ يَتَعَجَّلُونَهَا، وإنّما كانت لله خالصة لِيُثَبِّهَهُمْ عَلَيْهَا في الآخرة، فَمَنْ ماتَ منهم قبل فتح البلاد تَوَفَّرَ له ثوابه، وَمَنْ بَقِيَ حَتَّى نَالَ من طَيِّبَاتِ الدُّنْيا خُثِيَ أَنْ يكونَ عَجَلٌ لهم أجر طاعتهم، وكانوا على نعيم الآخرة أحرَصَ.

الحديث الثالث:

٦٤٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرْبِرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ».

تَابِعَهُ أَيُّوبُ وَعَوْفٌ.

وَقَالَ صَخْرٌ وَحَمَّادُ بْنُ نَجِيحٍ: عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قوله: «سَلْمٌ» بفتح المهملة وسكون اللّام «بن زَرْبِرٍ» بزايٍّ ثمّ راءٍ وزن عظيم، وأبو رَجَاءٍ: هو العطارديّ، وقد تقدّم بهذا السّند والمتن في صِفَةِ الْجَنَّةِ من بدء الخلق (٣٢٤١)، ويأتي شرحه في صِفَةِ الْجَنَّةِ والنار من كتاب الرِّقَاق هذا (٦٥٤٦).

قوله: «تَابِعَهُ أَيُّوبُ وَعَوْفٌ»، وقال حمّاد بن نَجِيحٍ وصَخْرٌ عن أبي رَجَاءٍ: عن ابن عباسٍ «أَمَّا مُتَابِعَةُ أَيُّوبَ، فَوَصَلَهَا النَّسَائِيُّ (ك) ٩٢١٥ و ٩٢١٦»، وتقدّم بيان ذلك واضحا في كتاب النِّكَاح (٥١٩٨).

وَأَمَّا مُتَابِعَةُ عَوْفٍ، فَوَصَلَهَا الْمُؤَلِّفُ فِي كِتَابِ النِّكَاح (٥١٩٨).

وَأَمَّا مُتَابِعَةُ حَمَّادِ بْنِ نَجِيحٍ - وهو الإسكافي - البصريّ، فَوَصَلَهَا النَّسَائِيُّ (ك) ٩٢١٩

من طريق عثمان بن عمر بن فارس عنه، وليس له في الكتابين سوى هذا الحديث الواحد، وقد وثقه وكيع وابن معين وغيرهما.

وأما متابعة صخر - وهو ابن جويرية - فوصلها النسائي أيضاً (ك٩٢١٩) من طريق المعافى بن عمران عنه، وابن منده في كتاب «التوحيد» من طريق مسلم بن إبراهيم حدثنا صخر بن جويرية وحماد بن نجيح قالوا: حدثنا أبو رجاء به، وقد وقعت لنا بغلو في «الجعديات» (٣١٦٢) من رواية علي بن الجعد عن صخر قال: سمعت أبا رجاء حدثنا ابن عباس به، قال الترمذي بعد أن أخرجه (٢٦٠٣) من طريق عوف: وقال أيوب: عن أبي رجاء عن ابن عباس، وكلا الإسنادين ليس فيه مقال، ويحتمل أن يكون عند أبي رجاء عن كل منهما.

وقال الخطيب في «المدرج» (٨٧٩/٢): روى هذا الحديث أبو داود الطيالسي (٨٧٢) عن أبي الأشهب وجريير بن حازم وسلم بن زريير وحماد بن نجيح وصخر بن جويرية عن أبي رجاء عن عمران وابن عباس به، ولا نعلم أحداً جمع بين هؤلاء، فإن الجماعة رَوَوْه عن أبي رجاء عن ابن عباس، وسلم إنما رواه عن أبي رجاء عن عمران، ولعل جرييراً كذلك، وقد جاءت الرواية عن أيوب عن أبي رجاء بالوجهين، ورواه سعيد بن أبي عروبة ومطر^(١) عن أبي رجاء عن عمران، فالحديث عن أبي رجاء عنهما، والله أعلم.

قال ابن بطال: ليس قوله: «اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء» يوجب فضل الفقير على الغني، وإنما معناه أن الفقراء في الدنيا أكثر من الأغنياء، فأخبر عن ذلك، كما تقول: أكثر أهل الدنيا الفقراء إخباراً عن الحال، وليس الفقر/ أدخلهم الجنة وإنما دخلوا بصلاحهم مع ٢٨٠/١١ الفقر، فإنَّ الفقير إذا لم يكن صالحاً لا يَفْضَل.

(١) في (أ) و(س): سعيد بن أبي عروبة عن فطر، وفي (ع): سعيد بن أبي عروبة وفطر، وكلاهما وقع فيه تحريف، والمثبت هو الصواب وهو الموافق لما في كتاب الخطيب البغدادي، ومطر هذا: هو ابن طهمان الوراق، وروايته مخرجة عند الخطيب.

قلت: ظاهر الحديث التحريض على ترك التَّوَشُّع من الدُّنيا، كما أنَّ فيه تحريض النساء على المحافظة على أمر الدين لئلاَّ يَدْخُلْنَ النار، كما تقدَّم تقرير ذلك في كتاب الإيمان (٢٩) في حديث: «تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ» قِيلَ: بِمَ؟ قال: «بِكُفْرِهِنَّ» قِيلَ: يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قال: «يَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ»^(١).

الحديث الرابع:

٦٤٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمْ يَأْكُلِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِوَانٍ حَتَّى مَاتَ، وَمَا أَكَلَ خُبْزاً مُرَقَّقاً حَتَّى مَاتَ. قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ» هو عبد الله بن محمد بن عمرو بن الحجاج. قوله: «عن أنس» في رواية هَمَّام عن قتادة: كُنَّا نَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَسَيِّئَاتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ.

قوله: «عَلَى خِوَانٍ» بكسر المعجمة وتخفيف الواو، وتقدَّم شرحه في كتاب الأَطْعَمَةِ (٥٣٨٦).

قوله: «وَمَا أَكَلَ خُبْزاً مُرَقَّقاً حَتَّى مَاتَ» قال ابن بطال: تَرَكُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَكْلَ عَلَى الْخِوَانِ وَأَكَلَ الْمُرَقَّقَ، إِنَّمَا هُوَ لِدْفَعِ طَبِيبَاتِ الدُّنْيَا اخْتِيَاراً لَطِيبَاتِ الْحَيَاةِ الدَّائِمَةِ، وَالْمَالُ إِنَّمَا يُرْغَبُ فِيهِ لِيُسْتَعَانَ بِهِ عَلَى الْآخِرَةِ، فَلَمْ يَحْتَجِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَالِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَدُلُّ عَلَى تَفْصِيلِ الْفَقْرِ عَلَى الْغِنَى، بَلْ يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الْقَنَاعَةِ وَالْكَفَافِ وَعَدَمِ التَّبَسُّطِ فِي مِلَادِ الدُّنْيَا، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ: لَا يُصِيبُ عَبْدٌ مِنَ الدُّنْيَا شَيْئاً إِلَّا نَقَصَ مِنْ دَرَجَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ كَرِيماً، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا^(٢)،

(١) الحديث الذي أشار إليه هو حديث ابن عباس، وليس فيه الحثُّ على الصدقة، وقد وقع هذا الأمر في حديث أبي سعيد الخدري في نحو هذا السياق، وقد سلف في كتاب الحيض برقم (٣٠٤).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٢٩٧)، وفي «ذم الدنيا» (٣١١)، وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٣٢٣/١٣، وهناد في «الزهد» (٥٥٧).

قال المنذريُّ: وسنده جيّد، والله أعلم.

الحديث الخامس:

٦٤٥١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَقَدْ تُوَفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَا فِي رَقِّي مِنْ شَيْءٍ يَأْكُلُهُ ذُو كَبِدٍ، إِلَّا شَطْرُ شَعِيرٍ فِي رَفِّي لِي، فَأَكَلْتُ مِنْهُ حَتَّى طَالَ عَلِيٌّ، فَكَلْتُهُ فَفَنِيَّ.

قوله: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ» هو أبو بكر وأبو شَيْبَةَ جَدُّه لأبيه، وهو ابن مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ واسمه إبراهيم، أصله من واسط وسَكَنَ الكوفة، وهو أحد الحفاظ الكبار، وقد أَكْثَرَ عنه المصنّف وكذا مسلم، لكن مسلم يُكْنِيه دائماً والبخاري يُسَمِّيهِ، وَقُلَّ أَنْ كُنَاهُ.

قوله: «وما في بيتي شيء...» إلى آخره، لا يُخَالَفُ ما تقدّم في الوصايا (٢٧٣٩) من حديث عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ الْمُصْطَلِقِيِّ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِينَاراً وَلَا دِرْهماً وَلَا شَيْئاً؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ بِالشَّيْءِ الْمَنْفِيِّ مَا تَخَلَّفَ عَنْهُ مِمَّا كَانَ يَخْتَصُّ بِهِ، وَأَمَّا الَّذِي أَشَارَتْ إِلَيْهِ عَائِشَةُ، فَكَانَ بَقِيَّةَ نَفَقَتِهَا الَّتِي تَخْتَصُّ بِهَا، فَلَمْ يَتَّحِدِ الْمُرْدَانُ.

قوله: «يَأْكُلُهُ ذُو كَبِدٍ» شَمِلَ جَمِيعَ الْحَيَوَانَ وَانْتَفَى جَمِيعَ الْمَأْكُولَاتِ.

قوله: «إِلَّا شَطْرُ شَعِيرٍ» المراد بالشَّطْرِ هُنَا الْبَعْضُ، وَالشَّطْرُ يُطْلَقُ عَلَى النِّصْفِ وَعَلَى مَا قَارَبَهُ، وَعَلَى الْجِهَةِ وَلَيْسَتْ مُرَادَةً هُنَا، وَيُقَالُ: أَرَادَتْ نِصْفَ وَسُقِ.

قوله: «فِي رَفِّي لِي» قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الرَّفُّ: شِبْهُ الطَّاقِ فِي الْحَائِطِ، وَقَالَ عِيَّاضُ: الرَّفُّ: خَشَبٌ يُرْفَعُ عَنِ الْأَرْضِ فِي الْبَيْتِ يُوضَعُ فِيهِ مَا يُرَادُ حِفْظُهُ. قُلْتُ: وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ لِلْمُرَادِ.

قوله: «فَأَكَلْتُ مِنْهُ حَتَّى طَالَ عَلِيٌّ، فَكَلْتُهُ» بِكسر الكاف «فَفَنِيَّ» أَي: فَرَّغَ.

قال ابن بطّال: حديث عائشة هذا في معنى حديث أنس في الأخذ من العيش بالاعتصام وما يَسُدُّ الْجُوعَ. قُلْتُ: إِنَّهَا يَكُونُ كَذَلِكَ لَوْ وَقَعَ بِالْقَصْدِ إِلَيْهِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ

يُؤثِّرُ بما عنده، فقد ثَبَّتَ في «الصحيحين»^(١): أَنَّهُ كَانَ إِذَا جَاءَهُ مَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ وَغَيْرِهَا مِنْ تَمَرٍ وَغَيْرِهِ يَدَّخِرُ قُوَّتَ أَهْلِهِ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ عَنْدهُ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى؛ ثُمَّ كَانَ مَعَ ذَلِكَ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ طَائِرٌ أَوْ نَزَلَ بِهِ ضَيْفٌ يَشِيرُ عَلَى أَهْلِهِ بِإِيثَارِهِمْ، فَرُبَّمَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى نَفَادِ مَا عَنْدهُمْ أَوْ مُعْظَمِهِ.

وقد روى البيهقي^(٢) من وجه آخر عن عائشة قالت: مَا شَبَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةً، وَلَوْ شِئْنَا لَشَبِعْنَا، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُؤَثِّرُ عَلَى نَفْسِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهَا: «فَكَلِمَتُهُ فَفَنِي» قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ أَنَّ الطَّعَامَ الْمَكِيلَ يَكُونُ فَنَاءُهُ مَعْلُومًا لِلْعِلْمِ بِكَيْلِهِ، وَأَنَّ الطَّعَامَ غَيْرَ الْمَكِيلِ فِيهِ الْبَرَكَةُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ مِقْدَارُهُ.

قلت: في تعميم كل الطعام بذلك نظراً، والذي يظهر أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْخُصُوصِيَّةِ لِعَائِشَةَ بَبَرَكَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الَّذِي أَذْكَرَهُ آخِرَ الْبَابِ، وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي مِرْزَادِ أَبِي هَرِيرَةَ الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٨٣٩) وَحَسَنَهُ وَابِيهَقِي فِي «الدَّلَائِلِ» (١٠٩/٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِتَمَرَاتٍ فَقُلْتُ: ادْعُ لِي فِيهِنَّ بِالْبَرَكَةِ، قَالَ: فَقَبَضَ ثُمَّ دَعَا، ثُمَّ قَالَ: «خُذْهُنَّ فَاجْعَلْهُنَّ فِي مِرْزُودٍ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُنَّ فَادْخُلِي يَدَكَ فَخُذِي وَلَا تَشْرَهْنَ ثَرَاءً»، فَحَمَلْتُ مِنْ ذَلِكَ كَذَا وَكَذَا وَسَقَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَكُنَّا نَأْكُلُ وَنُطْعِمُ، وَكَانَ الْمِرْزُودُ مُعْلَقًا بِحَقْوِي لَا يُفَارِقُهُ، فَلَمَّا قُتِلَ عَثْمَانُ انْقَطَعَ.

وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق سهل بن زياد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة مطوَّلاً، وفيه: «فَادْخُلِي يَدَكَ فَخُذِي وَلَا تُكْفِي فَيُكَفَى عَلَيْكَ»، ومن طريق يزيد بن أبي منصور عن أبيه عن أبي هريرة نحوه.

ونحوه مَا وَقَعَ فِي عُكَّةِ الْمَرَأَةِ، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٨٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ أُمَّ مَالِكٍ كَانَتْ تُهْدِي لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي عُكَّةٍ لَهَا سَمْنًا، فَيَأْتِيهَا بَنُوهَا فَيَسْأَلُونَ الْأُدْمَ،

(١) البخاري (٥٣٥٧) ومسلم (١٧٥٧).

(٢) في «الشعب» (٥٦٤٠).

فَتَعَمَّدَ إِلَى الْعُكَّةِ فَتَجِدُ فِيهَا سَمْنًا، فَمَا زَالَ يُقِيمُ لَهَا أَدَمَ بَيْتِهَا حَتَّى عَصَرَتْهُ، فَآتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ تَرَكْتِهَا مَا زَالَ قَائِمًا».

وقد اسْتَشْكَلَ هَذَا النَّهْيُ مَعَ الْأَمْرِ بِكَيْلِ الطَّعَامِ وَتَرْتِيبِ الْبَرَكَةِ عَلَى ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبُيُوعِ (٢١٢٨) مِنْ حَدِيثِ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ بِلَفْظٍ: «كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ»، وَأُجِيبَ أَنَّ الْكَيْلَ عِنْدَ الْمُبَايَعَةِ مَطْلُوبٌ مِنْ أَجْلِ تَعَلُّقِ حَقِّ الْمُبَايَعِينَ، فَلِهَذَا الْقَصْدُ يُنْدَبُ، وَأَمَّا الْكَيْلُ عِنْدَ الْإِنْفَاقِ فَقَدْ يَبْعَثُ عَلَيْهِ الشُّحُّ فَلِذَلِكَ كُرِهَ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٨١) مِنْ طَرِيقِ مَعْقِلِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَطْعِمُهُ، فَاطْعَمَهُ شَطْرَ وَسْقٍ شَعِيرٍ، فَمَا زَالَ الرَّجُلُ يَأْكُلُ مِنْهُ وَامْرَأَتُهُ وَضَيْفُهَا حَتَّى كَالَهُ، فَآتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ لَمْ تَكِلْهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ وَلَقَامَ لَكُمْ».

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: سَبَبُ رَفْعِ النَّهْيِ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَصْرِ وَالْكَيْلِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - الْإِلْتِفَاتُ بَعَيْنِ الْحَرَصِ مَعَ مُعَايَنَةِ إِدْرَارِ نِعَمِ اللَّهِ وَمَوَاهِبِ كَرَامَاتِهِ وَكَثْرَةِ بَرَكَاتِهِ، وَالْغَفْلَةُ عَنِ الشُّكْرِ عَلَيْهَا وَالثَّقَّةُ بِالذِّي وَهَبَهَا وَالْمِيلُ إِلَى الْأَسْبَابِ الْمَعْتَادَةِ عِنْدَ مُشَاهَدَةِ خَرْقِ الْعَادَةِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنَّ مَنْ رَزَقَ شَيْئًا أَوْ أَكْرَمَ بِكَرَامَةٍ أَوْ لُطِفَ بِهِ فِي أَمْرٍ مَا، فَلَمْتَعَيْنَ عَلَيْهِ مَوَالِئَهُ الشُّكْرَ وَرُؤْيَا الْمِنَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُحْدِثُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ تَغْيِيرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٧ - بَابُ كَيْفِ كَانَ عَيْشُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ

وَنَخْلِيهِمْ مِنَ الدُّنْيَا

٦٤٥٢ - حَدَّثَنِي أَبُو نُعَيْمٍ بَنَحْوِ مَنْ نِصْفِ هَذَا الْحَدِيثِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ ذَرٍّ، حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، إِنْ كُنْتُ لَأَعْتَمِدُ بِكَفِّدِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ، وَإِنْ كُنْتُ لَأَشُدُّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنَ الْجُوعِ، وَلَقَدْ قَعَدْتُ يَوْمًا عَلَى طَرِيقِهِمُ الَّذِي يَخْرُجُونَ مِنْهُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، مَا سَأَلْتُهُ إِلَّا لِيُشْبِعَنِي، فَمَرَّ وَلَمْ يَفْعَلْ، ثُمَّ مَرَّ بِي عَمْرٌ فَسَأَلْتُهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، مَا سَأَلْتُهُ إِلَّا لِيُشْبِعَنِي، فَمَرَّ فَلَمْ يَفْعَلْ، ثُمَّ مَرَّ بِي أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ فَتَبَسَّمَ حِينَ رَأَى، وَعَرَفَ مَا فِي نَفْسِي وَمَا فِي وَجْهِ، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»

قلت: لبيك رسول الله، قال: «الحق»، ومضى فتبعته فدخل، فاستأذن فأذن لي، فدخل فوجد لبناً في قدح، فقال: «من أين هذا اللبن؟» قالوا: أهده لك فلان أو فلانة، قال: «أبا هريرة» قلت: لبيك يا رسول الله، قال: «الحق إلى أهل الصفة فادعهم لي»، قال: وأهل الصفة أضياف الإسلام، لا يأوون على أهل ولا مال ولا على أحد، إذا أتته صدقة بعث بها إليهم، ولم يتناول منها شيئاً، وإذا أتته هديّة أرسل إليهم وأصاب منها، وأشركهم فيها، فسأني ذلك فقلت: وما هذا اللبن في أهل الصفة؟! كنت أحق أن أصيب من هذا اللبن شربة أتقوى بها، فإذا جاء أمرني فكنت أنا أعطيهم، وما عسى أن يبلّغني من هذا اللبن، ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ بُدّ، فأتيهم فدعوتهم فأقبلوا، فاستأذنوا فأذن لهم، وأخذوا مجالسهم من البيت.

قال: «يا أبا هريرة» قلت: لبيك يا رسول الله، قال: «خذ فأعطهم»، قال: فأخذت القدح فجعلت أعطيته الرجل فيشرب حتى يروى، ثم يرد عليّ القدح فأعطيته الرجل فيشرب حتى يروى، ثم يرد عليّ القدح فيشرب حتى يروى، ثم يرد عليّ القدح، حتى انتهيت إلى النبي ﷺ وقد روي القوم كلهم، فأخذ القدح فوضعه على يده، فنظر إليّ فتبسّم، فقال: «أبا هريرة» قلت: لبيك يا رسول الله، قال: «بقيت أنا وأنت» قلت: صدقت يا رسول الله، قال: «أعُد فاشرب»، فقعدت فشربت، فقال: «اشرب»، فشربت، فما زال يقول: «اشرب» حتى قلت: لا والذي بعثك بالحق، ما أجد له مسلكاً، قال: «فأرني» فأعطيته القدح، فحمد الله وسمى وشرب الفضلة.

٢٨٣/١١ قوله: «باب» بالتونين «كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه؟» أي: في حياته «وتخليهم عن الدنيا» أي: عن ملأها والتبسّط فيها.

ذكر فيه ثمانية أحاديث:

الحديث الأول: قوله: «حدثنا أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث» قال الكرماني: هذا يستلزم أن يكون الحديث بغير إسناد؛ يعني غير موصول، لأن النصف المذكور مبهم لا يدرى أهو الأوّل أو الثاني.

قلت: يحتمل أيضاً أن يكون قَدْرُ النِّصْفِ الذي حَدَّثَهُ به أبو نُعَيْمٍ مُلَفَّقاً من الحديث المذكور، والذي يَتَّبَادَرُ من الإطلاق أَنَّهُ النِّصْفُ الأوَّلُ، وقد جَزَمَ مُغَلِّطَايَ وبعضُ شيوخنا أَنَّ القَدْرَ المسموعَ له منه هو الذي ذكره في «باب إذا دُعِيَ الرجلُ فجاء هل يَسْتَأْذِنُ» من كتاب الاستئذان (٦٢٤٦) حيثُ قال: حَدَّثَنَا أبو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا عمر بن ذَرٍّ (ح) وأخبرنا مُحَمَّدُ بن مُقَاتِلٍ أخبرنا عبد الله - هو ابن المبارك - أخبرنا عمر بن ذَرٍّ أخبرنا مجاهد عن أبي هريرة قال: دَخَلْتُ مع رسول الله ﷺ فَوَجَدَ لَبْنًا فِي قَدَحٍ فَقَالَ: «أَبَا هِرَّةَ، الْحَقُّ أَهْلُ الصُّفَّةِ فَادْعُهُمْ إِلَيَّ»، قال: فَأَتَيْتُهُمْ فَدَعَوْتُهُمْ، فَأَقْبَلُوا فَاسْتَأْذَنُوا فَأَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا. قال مُغَلِّطَايَ: فهذا هو القَدْرُ الذي سمعَهُ البخاريُّ من أبي نُعَيْمٍ؛ واعتَرَضَهُ الكِرْمَانِيُّ فقال: ليس هذا ثُلُثُ الحديث ولا رُبْعَهُ فضلاً عن نصفه.

قلت: وفيه نظر من وجهين آخَرَيْنِ: أحدهما: احتمال أن يكون هذا السِّيَاقُ لابن المبارك، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ لَفْظَ أَبِي نُعَيْمٍ، ثانيهما: أَنَّهُ مُتَنَزَّعٌ من أَثناء الحديث، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ الْقِصَّةُ الأولى المتعلِّقة بأبي هريرة، ولا ما في آخره من حصول البركة في اللَّبَنِ... إلى آخره.

نعم، المحرَّرُ قول شيخنا في «الثَّكَّتْ على ابن الصَّلاح» ما نُصِّه: القَدْرُ المذكور في الاستئذان بعض الحديث المذكور في الرِّقَاق.

قلت: فهو ممَّا حَدَّثَهُ به أبو نُعَيْمٍ، سواء كان بلفظه أم بمعناه، وأمَّا باقيه الذي لم يسمعه منه، فقال الكِرْمَانِيُّ: إِنَّهُ يَصِيرُ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ فيعود المحذور، كذا قال، وكأنَّ مُرادَهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَّصِلاً لَعَدَمِ تصرُّيهِ بِأَنَّ أَبَا نُعَيْمٍ حَدَّثَهُ به، لكن لا يَلْزَمُ من ذلك محذورٌ بل يحتمل كما قال شيخنا: أن يكون البخاريُّ حَدَّثَ به عن أبي نُعَيْمٍ بطريق الوجادة أو الإجازة، أو حَمَلَهُ عن شيخ آخر غير أبي نُعَيْمٍ. قلت: أو سمعَ بَقِيَّةَ الحديث من شيخٍ سمعَهُ من أبي نُعَيْمٍ.

ولهذَيْنِ الاحتمالَيْنِ الأخيرَيْنِ أوردتهُ في «تغليق التَّعليق» (١٦٩/٥ - ١٧٠)، فأخرجتهُ من

طريق علي بن عبد العزيز عن أبي نُعَيْمٍ تاماً، ومن طريقه أخرجه أبو نُعَيْمٍ في «المستخرج»، والبيهقي في «الدلائل» (١٠١/٦ - ١٠٢)، وأخرجه النَّسَائِيُّ في «السُّنَنُ الْكُبْرَى» (١١٨٠٨) عن أحمد بن يحيى الصُّوفِيِّ عن أبي نُعَيْمٍ بتمامه.

واجتمعَ لي ثَمَنُ سَمْعِهِ من عمر بن ذرٍّ شيخ أبي نُعَيْمٍ أيضاً جماعة: منهم رَوْحُ بن عُبَادَةَ أخرجه أحمد (١٠٦٧٩) عنه، وعلي بن مُسَهَّرٍ ومن طريقه أخرجه الإسماعيلي وابن حَبَّانٍ في «صحيحه» (٦٥٣٥)، ويونس بن بُكَيْرٍ ومن طريقه أخرجه الترمذي (٢٤٧٧) والإسماعيلي والحاكم في «المستدرک» (١٦-١٥/٣) والبيهقي^(١)، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة.

٢٨٤/١١ ثم قال الكزمائي/ مجيباً عن المحذور الذي ادَّعاه ما نُصِّه: اعتمد البخاري على ما ذكره في الأُطعمة (٥٣٧٥) عن يوسف بن عيسى، فإنه قريب من نصف هذا الحديث، فلعله أراد بالنِّصْفِ هنا ما لم يذكره ثَمَّة، فيصير الكلُّ مُسنداً بعضُه عن يوسف وبعضُه عن أبي نُعَيْمٍ.

قلت: سند طريق يوسف مُغاير لطريق أبي نُعَيْمٍ إلى أبي هريرة، فيعود المحذور بالنسبة إلى خصوص طريق أبي نُعَيْمٍ، فإنه قال في أوَّل كتاب الأُطعمة: حدَّثنا يوسف بن عيسى حدَّثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: أصابني جَهدٌ، فذكر سؤاله عن الآية وذكر مرور رسول الله ﷺ به، وفيه: فانطلق بي إلى رَحْله فأمر لي بعُسٍّ من لَبَنٍ فَشَرِبْتُ منه ثم قال: «عُد» فذكره، ولم يذكر قصَّة أصحاب الصِّفَّة ولا ما يتعلَّق بالبركة التي وقَّعت في اللَّبَن، وزاد في آخره ما دار بين أبي هريرة وعمر ونَدِمَ عمر على كونه ما استتبَّعَه، فظَهَرَ بذلك المغايرة بين الحديثين في السَّنَدَيْنِ، وأمَّا المتن ففي أحد الطَّرِيقَيْنِ ما ليس في الآخر، لكن ليس في طريق أبي حازم من الزيادة كبيرُ أمر، والله أعلم.

قوله: «عمر بن ذرٍّ» بفتح المعجمة وتشديد الرَّاء.

(١) لم نقف عليه من هذا الطريق في كتابه «الدلائل» ولا في غيره من كتبه.

قوله: «أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ» فِي رِوَايَةِ رَوْحٍ^(١) وَيُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ وَغَيْرَهُمَا: حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: «اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» كَذَا لِلْأَكْثَرِ بِحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ مِنَ الْقَسَمِ، وَهُوَ فِي رِوَايَتِنَا بِالْخَفْضِ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ جَوَازَ النَّصْبِ، وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: رُوِيَ أَنَّهُ بِالنَّصْبِ، وَقَالَ ابْنُ جُنَيْنٍ: إِذَا حُذِفَ حَرْفُ الْقَسَمِ نُصِبَ الْأِسْمُ بَعْدَهُ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ، وَمَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَجَرُّ اسْمَ اللَّهِ وَحْدَهُ مَعَ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ فَيَقُولُ: اللَّهُ لِأَقْوَمَنْ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَا يَسْتَعْمَلُونَهُ. قُلْتُ: وَتَبَّتْ فِي رِوَايَةِ رَوْحٍ وَيُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ وَغَيْرِهِمَا بِالْوَاوِ فِي أَوَّلِهِ، فَتَعَيَّنَ الْجَرُّ فِيهِ.

قوله: «إِنْ كُنْتُ» بِسُكُونِ النُّونِ مُحْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ.

وقوله: «لَأَعْتَمِدُ بِكَبِدِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ» أَيُّ: أَلْصَقْتُ بَطْنِي بِالْأَرْضِ، وَكَأَنَّهُ كَانَ يَسْتَفِيدُ بِذَلِكَ مَا يَسْتَفِيدُهُ مِنْ شَدِّ الْحَجَرِ عَلَى بَطْنِهِ، أَوْ هُوَ كِنَايَةٌ عَنْ سَقُوطِهِ إِلَى الْأَرْضِ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ كَمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي حَازِمٍ فِي أَوَّلِ الْأَطْعِمَةِ (٥٣٧٥): فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَاسْتَقْرَأْتُهُ آيَةً، فَذَكَرَهُ، قَالَ: فَمَشَيْتُ غَيْرَ بَعِيدٍ فَخَرَرْتُ عَلَى وَجْهِي مِنَ الْجُهْدِ وَالْجُوعِ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي، الْحَدِيثُ.

وَفِي حَدِيثِ مُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِي فِي كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ (٧٣٢٤): لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّي لَأَخْرُ مَا بَيْنَ الْمِنْبَرِ وَالْحُجْرَةِ مِنَ الْجُوعِ مَغْشِيًّا عَلَيَّ، فَيَجِيءُ الْجَائِي فَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى عُنُقِي يُرَى أَنَّ بِي الْجُنُونَ، وَمَا بِي إِلَّا الْجُوعُ.

وَعِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ (٢٥٦/١) مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: كُنْتُ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ، وَإِنْ كَانَ لَيُغْشَى عَلَيَّ فِيمَا بَيْنَ بَيْتِ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ مِنَ الْجُوعِ. وَمَضَى أَيْضًا فِي مَنَاقِبِ جَعْفَرٍ (٣٧٠٨) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: وَإِنِّي كُنْتُ أَلْزُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِشُبَّعِ بَطْنِي، وَفِيهِ: كُنْتُ أَلْصَقْتُ بَطْنِي بِالْحَصَى مِنَ الْجُوعِ، وَإِنْ كُنْتُ لَأَسْتَقْرِئَ الرَّجُلَ الْآيَةَ وَهِيَ مَعِيَ كَيْ يَنْقَلِبَ بِي فَيُطْعِمَنِي، وَزَادَ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ (٣٧٦٩): وَكُنْتُ إِذَا سَأَلْتُ جَعْفَرَ

(١) رِوَايَةُ رَوْحٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٠٦٧٩) مِثْلَ رِوَايَةِ الْمُصَنِّفِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ.

ابن أبي طالب لم يُجِبْنِي حَتَّى يَذْهَبَ بِي إِلَى مَنْزِلِهِ.

قوله: «وإن كنت لأشدّ الحجرَ على بطني من الجوع» عند أحمد (٨٣٠١) في طريق عبد الله ابن شقيق: أقمْتُ مع أبي هريرة سنة فقال: لو رأيتُنَا وإنَّه ليأتي على أحدنا الأيامُ ما يجد طعاماً يُقيم به صُلْبَهُ، حَتَّى إن كان أحدُنَا ليأخذ الحجرَ فيشُدُّ به على أخَصِ بطنه، ثمَّ يشُدُّه بثوبه ليُقيم به صُلْبَهُ.

قال العلماء: فائدة شدّ الحجر المساعدة على الاعتدال والانتصاب، أو المنع من كثرة التَّحَلُّل من الغداء الذي في البطن لكون الحجر بقدر البطن، فيكون الضَّعف أقلَّ، أو لتقليل حرارة الجوع ببرد الحجر، أو لأنَّ فيه الإشارة إلى كسر النَّفْس.

وقال الخطَّابِيُّ: أشكَل الأمر في شدّ الحجر على البطن من الجوع على قوم، فتَوَهَّموا أنَّه تصحيف، وزَعَمُوا أنَّه الحَجَز - بضمِّ أوَّله وفتح الجيم بعدها زاي - جمع الحُجْزة التي يُشَدُّ بها الوَسَط، قال: وَمَنْ أَقَامَ بِالْحِجَازِ وَعَرَفَ عَادَتَهُمْ / عَرَفَ أَنَّ الحجرَ واحد الحجارة، وذلك أنَّ المجاعة تَعَرِّيهِمْ كثيراً فإذا خَوَى بطنُهُ لم يُمكن معه الانتصاب، فيَعِمِدُ حينئِذٍ إلى صفائح رِقاق في طول الكَفِّ أو أكبرَ فَيَرِطُهَا على بطنه، وتُشَدُّ بِعَصَابَةٍ فوقها، فتَعْتَدِلُ قامَتُهُ بعض الاعتدال، والاعتماد بالكَيْدِ على الأرض ممَّا يُقَارِبُ ذلك. قلت: سَبَقَهُ إلى الإنكار المذكور أبو حاتم بن حَبَّان في «صحيحه»، فلعلَّه أشارَ إلى الردِّ عليه، وقد ذكرتُ كلامه وتعقُّبته في «باب التَّنْكِيل لمن أراد الوِصال» من كتاب الصيام (١٩٦٥).

قوله: «ولقد قَعَدْتُ يوماً على طريقهم الذي يَخْرُجُونَ منه» الضَّمير للنبي ﷺ وبعض أصحابه ممَّن كان طريق منازلهم إلى المسجد مُتَّحِدة.

قوله: «فمرَّ أبو بكر فسألته عن آية، ما سألتُهُ إِلَّا لِئُشَبِّعَنِي» بالمعجَمة والموحَّدة من الشَّبَّع، وَوَقَعَ في رواية الكُشَمِيهَنِيِّ: لَيْسَ بِنَبِيِّ، بِمُهْمَلَةٍ وَمُثَنَّاتَيْنِ وموحَّدة، أي: يَطْلُبُ مِنِّي أَنْ أَتَّبِعَهُ لِيُطْعِمَنِي، وَثَبَّتَ كذلك في رواية رُوِّح وأكثر الرواة.

قوله: «فمرَّ ولم يَفْعَلْ» أي: الإشباع أو الاستبَاع.

قوله: «حَتَّى مَرَّ بِى عَمْرٌ» يشير إلى أَنَّهُ اسْتَمَرَ في مكانه بعد ذهاب أبي بكر إلى أن مَرَّ عَمْرٌ، وَوَقَعَ في قِصَّةِ عَمْرٍ من الاختلاف في قوله: لِيُشَبِّعَنِي، نَظِير ما وَقَعَ في التي قبلها، وزاد في رواية أبي حازم (٥٣٧٥): فَدَخَلَ داره وَفَتَحَهَا عَلَيَّ، أي: قرأ الذي اسْتَفْهَمْتُهُ عنه. وَلَعَلَّ العُذْرَ لِكُلِّ من أبي بكر وعمر حُلُّ سؤال أبي هريرة على ظاهره، أو فَهْم ما أَرَادَ ولكن لم يكن عندهما إذ ذاك ما يُطْعِمَانِهِ.

لكن وَقَعَ في رواية أبي حازم من الزيادة: أَنَّ عَمْرٌ تَأَسَّفَ على عَدَمِ إدخاله أبا هريرة داره، ولفظه: فَلَقِيتُ عَمْرٌ فَذَكَرْتُ له وقلت له: وَلَى الله ذلك مَنْ كان أَحَقَّ به منك يا عَمْرُ، وفيه: قال عَمْرٌ: والله لَأَنْ أَكُونَ أَدْخَلْتُكَ، أَحَبُّ إِلَيَّ مَنْ أَنْ يَكُونَ لِي حُمْرُ النَّعَمِ؛ فَإِنَّ فِيهِ إِشْعَاراً بِأَنَّهُ كان عنده ما يُطْعِمُهُ إذ ذاك، فَتَرَجَّحَ الاحْتِمَالُ الأوَّلُ، ولم يُعْرَجْ على ما رَمَزَهُ أَبُو هريرة من كِنَايَتِهِ بذلك عن طلب ما يُؤَكِّلُ. وقد اسْتَنَكَرَ بعضُ مشايخنا ثُبُوتَ هذا عن أبي هريرة لاستبعادِ مُوَاجَهَةِ أبي هريرة لعمر بذلك، وهو استبعاد مُسْتَبَعَد.

قوله: «ثُمَّ مَرَّ بِى أَبُو الْقَاسِمِ ۖ فَتَبَسَّمَ حِينَ رَأَيْتِي، وَعَرَفَ ما في نَفْسِي» اسْتَدَلَّ أَبُو هريرة بِتَبَسُّمِهِ ۖ عَلَى أَنَّهُ عَرَفَ ما به، لَأَنَّ التَّبَسُّمَ تَارَةً يَكُونُ لما يُعْجِبُ، وتَارَةً يَكُونُ لِإِنْسَانٍ مَنْ تَبَسَّمَ إِلَيْهِ، ولم تكن تلك الحال مُعْجِبَةً فَقَوِيَ الحُجْلُ على الثَّانِي.

قوله: «وما في وَجْهِي» كَأَنَّهُ عَرَفَ من حال وجهه ما في نفسه من احتياجه إلى ما يَسُدُّ رَمَقَهُ. وَوَقَعَ في رواية عَلِيِّ بْنِ مُسْهَرٍ وَرَوْحٍ: وَعَرَفَ ما في وَجْهِي أو نَفْسِي، بِالشَّكِّ^(١).

قوله: «ثُمَّ قال لي: يا أبا هِرٍّ» في رواية عَلِيِّ بْنِ مُسْهَرٍ: فَقَالَ: «أَبُو هِرٍّ» وفي رواية رَوْحٍ: فَقَالَ: «أَبَا هِرٍّ» فَأَمَّا النَّصْبُ فواضح، وَأَمَّا الرَّفْعُ فهو على لغة مَنْ لا يُعَرِّبُ^(٢) لفظ الكُنية، أو هو للاستفهام، أي: أَنْتَ أَبُو هِرٍّ؟

(١) رواية علي بن مسهر عند ابن حبان (٦٥٣٥) والإساعيلي، رواية روح عند أحمد (١٠٦٧٩)، لكن الذي في نسخنا من «صحيح ابن حبان» و«مسند أحمد»: ما بوجهي وما في نفسي. بواو الجمع وليس بالشك.

(٢) تحوَّرَ في (س) إلى: يعرف.

وأما قوله: «هَرَّ» فهو بتشديد الرَّاء، وهو من رَدَّ الاسم المؤنَّث إلى المذكر والمصغَّر إلى المكبَّر، فإنَّ كُنْيته في الأصل أبو هريرة؛ تصغير هِرَّة مؤنَّثاً، وأبو هَرٍّ مُدَكَّرٌ مُكَبَّرٌ، وذكر بعضهم أنَّه يجوز فيه تخفيف الرَّاء مُطْلَقاً فعلى هذا يُسَكَّن، ووَقعَ في رواية يونس بن بُكير: فقال: «أبو هريرة»^(١) أي: أنتَ أبو هريرة، وقد ذكرتُ توجيهه قبلُ.

قوله: «قلت: لَيْكَ رسول الله» كذا فيه بحذفِ حرفِ النِّداء، ووَقعَ في رواية عليّ بن مُسهر: فقلت: لَيْكَ يا رسول الله وسَعَدَيْكَ.

قوله: «الحَقُّ» بهمزة وُضِلَ وفتح المهملة، أي: اتبَعُ.

قوله: «وَمَضَى فَاتَّبَعْتُهُ» زاد في رواية عليّ بن مُسهر: فَلَحِقْتُهُ.

قوله: «فَدَخَلَ» زاد عليّ بن مُسهر: إلى أهله.

قوله: «فَاسْتَأْذِنَ» بهمزة بعد الفاء والنُّون مضمومة فعلٌ مُتَكَلِّمٌ، وَعَبَّرَ عنه بذلك مُبَالَغَةً في التَّحَقُّقِ، ووَقعَ في رواية عليّ بن مُسهر ويونس وغيرهما: فاستأذنتُ.

قوله: «فَأَذِنَ لي، فَدَخَلَ» كذا فيه، وهو إمَّا تَكَرُّر لهذه اللَّفْظَةِ لوجودِ الفَصْلِ أو التِّفْطَاتِ، ووَقعَ في رواية عليّ بن مُسهر: فَدَخَلْتُ، وهي واضحة.

قوله: «فَوَجَدَ لَبْنًا في قَدَحٍ» في رواية عليّ بن مُسهر: فإذا هو بَلْبَنٍ في قَدَحٍ، وفي رواية يونس: فَوَجَدَ قَدَحًا مِنَ اللَّبَنِ.

قوله: «فقال: من أينَ هذا اللَّبَنُ؟» زاد رَوْحٌ: «لكم»، وفي رواية ابن مُسهر: فقال لأهله: «من أينَ لكم هذا؟».

قوله: «قالوا: أهداه لك فلانٌ أو فلانة» كذا بالشكِّ، ولم أَقِفْ على اسمٍ من أهداه، وفي رواية رَوْحٌ: أهداه لنا فلانٌ أو آل فلان، وفي رواية يونس: قيل: أهداه لنا فلان.

قوله: «الحَقُّ إلى أهلِ الصُّفَّةِ» كذا عَدَّى «الحَقُّ» بإلى، وكأنَّه ضَمَّنَهَا معنى: انطَلَقَ،

(١) كذا قال، ورواية يونس بن بكير هذه عند الترمذي (٢٤٧٧) والحاكم (٣/ ١٥-١٦) والإسماعيلي، والذي عند الترمذي والحاكم فيها «أبا هريرة» بالنصب على النداء.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ رَوْحَ بِلَفْظٍ: «انْطَلِقَ».

قوله: «قال: وأهل الصُّفَّة أضيافُ الإسلام» سَقَطَ لفظ «قال» من رواية رَوْحَ^(١) ولا بُدَّ منها، فإنه كلام أبي هريرة قاله شارحاً لحال أهل الصُّفَّة، وللسَّبَبِ في استدعائهم، فإنه ﷺ كان يُخَصِّصُهم بما يأتيه من الصَّدَقَةِ ويُشَرِّكهم فيما يأتيه من الهدية، وقد وَقَعَ في رواية يونس ابن بُكَيْرٍ هذا القَدْرُ في أوَّل الحديث، ولفظه عن أبي هريرة: قال: كان أهل الصُّفَّة أضيافَ الإسلام لا يأوونَ على أهل ولا مال، والله الذي لا إله إلا هو... إلى آخره، وفيه إشعار بأنَّ أبا هريرة كان منهم.

قوله: «لا يأوونَ على أهل ولا مالٍ» في رواية رَوْحَ والأكثر: إلى بَدَل: على.

قوله: «ولا على أحد» تعميم بعد تخصيص فشَمِلَ الأقارب والأصدقاء وغيرهم. وقد وَقَعَ في حديث طلحة بن عَمْرٍو عند أحمد (١٥٩٨٨) وابن حِبَّانَ (٦٦٨٤) والحاكم (١٥-١٤/٣): كان الرجل إذا قَدِمَ على النبي ﷺ وكان له بالمدينة عَرِيف نَزَلَ عليه، فإذا لم يكن له عَرِيف نَزَلَ مع أصحاب الصُّفَّة.

وفي مُرْسَل يزيد بن عبد الله بن قُسيط عند ابن سعد (٢٥٥/١): كان أهل الصُّفَّة ناساً فقراء لا منازل لهم، فكانوا ينامون في المسجد لا مأوى لهم غيره.

وله من طريق نُعيم المُجَمِّر عن أبي هريرة: كنت من أهل الصُّفَّة، وكُنَّا إذا أَمْسَيْنَا حَضَرَنَا رسولُ الله ﷺ فيأمر كلَّ رجلٍ فيَنصَرِفُ برجلٍ أو أكثر، فيبقى مَنْ بَقِيَ عشرة أو أقلُّ أو أكثر، فيأتي النبي ﷺ بعشائه فتعشى معه، فإذا فرغنا قال: «ناموا في المسجد».

وتقدَّم في «باب علامات النبوة» (٣٥٨١) وغيره حديثُ عبد الرَّحمن بن أبي بكر: أنَّ أصحاب الصُّفَّة كانوا ناساً فقراء، وأنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ كان عنده طعامٌ اثْنينِ فليذهب بثلث» الحديث.

(١) كذا قال، ورواية روح هذه عند أحمد (١٠٦٧٩)، وقد ثبت فيها لفظ «قال» لكن سقط من رواية علي بن مسهر عند ابن حبان (٦٥٣٥).

ولأبي نُعَيْمٍ في «الحلية» (١/ ٣٤١) من مُرْسَلِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى قَسَمَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ الصُّفَّةِ بَيْنَ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَيَذْهَبُ الرَّجُلُ بِالرَّجُلِ وَالرَّجُلُ بِالرَّجُلَيْنِ حَتَّى ذَكَرَ عَشْرَةَ، الْحَدِيثُ.

وله (٢/ ٣٣) من حديث معاوية بن الحكم: بَيْنَا أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصُّفَّةِ فَجَعَلَ يُوَجِّهُ الرَّجُلَ مَعَ الرَّجُلِ مِنَ الْأَنْصَارِ وَالرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، حَتَّى بَقِيَْتُ فِي أَرْبَعَةٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَامِسُنَا فَقَالَ: «انْطَلِقُوا بَنَاءً»، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ عَشِينَا» الْحَدِيثُ.

قوله: «إِذَا أَتَتْهُ صَدَقَةٌ بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِمْ وَلَمْ يَتَنَاوَلْ مِنْهَا شَيْئًا» أَي: لِنَفْسِهِ، وَفِي رَوَايَةِ رَوْحٍ: وَلَمْ يُصَبِّ مِنْهَا شَيْئًا، وَزَادَ: وَلَمْ يَشْرِكْهُمْ فِيهَا^(١).

قوله: «وَإِذَا أَتَتْهُ هَدِيَّةٌ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ، وَأَصَابَ مِنْهَا وَأَشْرَكَهُمْ فِيهَا» فِي رَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ: وَشَرَّكَهُمْ، بِالتَّشْدِيدِ وَقَالَ: فِيهَا أَوْ مِنْهَا، بِالشَّكِّ، وَوَقَعَ عِنْدَ يُونُسَ: الصَّدَقَةُ وَالْهَدِيَّةُ، بِالتَّعْرِيفِ فِيهِمَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الزَّكَاةِ (١٤٩١) وَغَيْرِهَا بَيَانٌ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ، وَتَقَدَّمَ فِي الْهَبَةِ (٢٥٧٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَخْتَصَرًا مِنْ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْهُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «كُلُوا» وَلَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ، ضَرَبَ بِيَدِهِ فَأَكَلَ مَعَهُمْ، وَلِأَحْمَدَ (٨٠١٤) وَابْنَ حِبَّانَ (٦٣٨٢) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ. وَيُجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تُبْنَى الصُّفَّةُ، فَكَانَ يَقْسِمُ الصَّدَقَةَ فِيمَنْ يَسْتَحِقُّهَا، وَيَأْكُلُ مِنَ الْهَدِيَّةِ مَعَ مَنْ حَضَرَ مِنْ أَصْحَابِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الحلية» (١/ ٣٤٠) مِنْ مُرْسَلِ الْحَسَنِ قَالَ: بُنِيَ صُفَّةٌ فِي الْمَسْجِدِ لَضَعْفَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ حَالَيْنِ: فَيُحْمَلُ حَدِيثُ الْبَابِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَحْضُرْهُ أَحَدٌ، فَإِنَّهُ يُرْسَلُ / بِيَعُضِ الْهَدِيَّةِ إِلَى أَهْلِ الصُّفَّةِ، أَوْ يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ كَمَا فِي قِصَّةِ الْبَابِ، وَإِنْ حَضَرَ

(١) هذه الزيادة في رواية علي بن مسهر عند ابن حبان (٦٥٣٥) وليست في رواية روح.

أحد يُشركه في الهدية، فإن كان هناك فضل أرسله إلى أهل الصفة أو دعاهم.

وَوَقَعَ في حديث طلحة بن عمرو الذي ذكرته آنفاً^(١): وكنت فيمن نزل الصفة فرافقت رجلاً فكان يُجرى علينا من رسول الله ﷺ كل يوم مُدٌّ من تمر بين كل رجلين، وفي رواية أحمد (١٥٩٨٨): فنزلت في الصفة مع رجل، فكان بيني وبينه كل يوم مُدٌّ من تمر؛ وهو محمول أيضاً على اختلاف الأحوال: فكان أولاً يُرسل إلى أهل الصفة بما حَصَرَه، أو يدعُوهم أو يُفرِّقهم على مَنْ حَصَرَ إن لم يحضره ما يكفيهم، فلما فُتِحَتْ فَدَكَ وغيرها صار يُجرى عليهم من التمر في كل يوم ما ذكر.

وقد اعتنى بجمع أسماء أهل الصفة أبو سعيد بن الأعرابي وتبعه أبو عبد الرحمن السلمي فزاد أسماء، وجمع بينهما أبو نعيم في أوائل «الحلية» (٣٤٧-٣٧٨ و ١/٢-٢٦) فسرد جميع ذلك.

وَوَقَعَ في حديث أبي هريرة الماضي في علامات النبوة^(٢): أنهم كانوا سبعين. وليس المراد حصرهم في هذا العدد، وإنما هي عِدَّة مَنْ كان موجوداً حين القصة المذكورة، وإلا فمجموعهم أضعاف ذلك كما بيّنا من اختلاف أحوالهم.

قوله: «فساءني ذلك» زاد في رواية علي بن مُسهر: والله، والإشارة إلى ما تقدّم من قوله: «ادعهم لي» وقد بيّن ذلك بقوله: «فقلت» أي: في نفسي «وما هذا اللَّبَنُ» أي: ما قدره «في أهل الصفة؟»، والواو عاطفة على شيء محذوف، ووَاقَعَ في رواية يونس بحذف الواو، زاد في روايته: وأنا رسوله إليهم، وفي رواية علي بن مُسهر: وأين يقع هذا اللَّبَنُ من أهل الصفة وأنا ورسول الله؟ وهو بالجر عطفاً على أهل الصفة، ويجوز الرفع والتقدير: وأنا ورسول الله معهم.

(١) وهو عند ابن حنبل (٦٦٨٤) وغيره.

(٢) لم يمض حديث أبي هريرة هذا في علامات النبوة، ولكن سلف حديث آخر لأبي هريرة في الصلاة برقم (٤٤٢) وفيه: أنه رأى سبعين من أهل الصفة، وسيشير إليه الحافظ لاحقاً.

قوله: «وكنتم أرجو أن أصيب من هذا اللبن شربة أتقوى بها» زاد في رواية رُوِّح: يومي وليليتي.

قوله: «فإذا جاء» كذا فيه بالإفراد، أي: مَنْ أَمَرَنِي بطلبه، وللاكثر: فإذا جاؤوا، بصيغة الجمع.

قوله: «أَمَرَنِي» أي: النبي ﷺ «فكنتُ أنا أعطيه» وكأنه عَرَفَ بالعادة ذلك لأنه كان يُلَازِم النبي ﷺ ويخدمه، وقد تقدَّم في مناقب جعفر من حديث طلحة بن عبيد الله: كان أبو هريرة مُسْكِيناً لا أهل له ولا مال، وكان يدور مع رسول الله ﷺ حيثما دار، أخرجه البخاري في «تاريخه» (١٣٣/٦)، وتقدَّم في البيوع (٢٠٤٧) وغيره (٢٣٥٠) من وجه آخر عن أبي هريرة: كنت امرأةً مُسْكِيناً أَلَزَم رسول الله ﷺ لِشَبَعِ بطني، ووَقعَ في رواية يونس ابن بُكَيْر: فسيأمرني أن أديره عليهم، فما عسى أن يصيبني منه؟ وقد كنت أرجو أن أصيب منه ما يُغنيني؛ أي: عن جوع ذلك اليوم.

قوله: «وما عسى أن يبلغني من هذا اللبن؟» أي: يصل إليَّ بعد أن يكتفوا منه. وقال الكِرْمَانِيُّ: لفظ «عسى» زائد.

قوله: «ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسوله بُدٌّ» يشير إلى قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

قوله: «فأتيتهم فدعوتهم» قال الكِرْمَانِيُّ: ظاهره أن الإتيان والدعوة وَقَعَ بعد الإعطاء، وليس كذلك؛ ثم أجاب بأن معنى قوله: فكنت أنا أعطيه، عطفٌ على جواب: فإذا جاؤوا، فهو بمعنى الاستقبال، قلت: وهو ظاهر من السياق.

قوله: «فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم، فأخذوا بحالهم من البيت» أي: فقعد كلُّ منهم في المجلس الذي يليق به، ولم أقف على عددهم إذ ذاك، وقد تقدَّم في أبواب المساجد في أوائل كتاب الصلاة (٤٤٢) من طريق أبي حازم عن أبي هريرة: رأيت سبعين من أصحاب الصِّفَّة... الحديث، وفيه إشعار بأنهم كانوا أكثر من ذلك، وذكرتُ هناك أن أبا عبد الرحمن

السُّلَمِيُّ وأبا سعيد بن الأعرابيِّ والحاكم (١٨/٣) اعتنوا بجمع أسمائهم، فذكر كلُّ منهم مَنْ لم يذكُر الآخر، وجمع الجميع أبو نُعَيْمٍ في «الحلية»^(١)، وعدَّتْهم تَقَرُّبٌ من المِثَّةِ، لكنَّ الكثير من ذلك لا يَثْبُت، وقد بيَّن كثيراً من ذلك أبو نُعَيْمٍ، وقد قال أبو نُعَيْمٍ: كان عدد أهل الصُّفَّةِ يختلف بحسَبِ اختلاف الحال، فَرُبَّمَا اجْتَمَعُوا فَكَثُرُوا، وَرُبَّمَا تَفَرَّقُوا/ إِمَّا لَغَزْوٍ ٢٨٨/١١ أو سَفَرٍ أو استغناء^(٢) فَقَلُّوا.

وَوَقَعَ في «عوارف السَّهْرِ وَرَدِيَّ»: أَنَّهُمْ كَانُوا أَرْبَعَ مِثَّةٍ.

قوله: «فقال: يا أبا هِرٍّ» في رواية عليّ بن مُسَهِرٍ: فقال: «أبو هريرة»، وقد تقدَّم توجيه ذلك.

قوله: «خُذْ فَأَعْطِهِمْ» أي: القَدَحَ الذي فيه اللَّبَنُ، وَصَرَّحَ به في رواية يونس.

قوله: «أَعْطَاهُ الرَّجُلَ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَزُولَ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيَّ الْقَدَحَ فَأَعْطِيهِ الرَّجُلَ» أي: الذي إلى جنبه.

قال الكِرْمَانِيُّ: هذا فيه أَنَّ المَعْرِفَةَ إِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةً لَا تَكُونُ عَيْنَ الْأَوَّلِ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَطْرُدُ بَلِ الْأَصْلُ أَنَّ تَكُونَ عَيْنَهُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُهُ، مِثْلُ مَا وَقَعَ هُنَا مِنْ قَوْلِهِ: حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَعْطَاهُمْ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ إِلَى أَنْ كَانَ آخِرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ.

قلت: وَقَعَ في رواية يونس: ثُمَّ يَرُدُّهُ فَأَنَاوِلُهُ الْآخَرَ، وَفِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ مُسَهِرٍ: قَالَ: «خُذْ فَنَاوِلْهُمْ» قَالَ: فَجَعَلْتُ أَنَاوِلَ الْإِنَاءِ رَجُلًا رَجُلًا فَيَشْرَبُ، فَإِذَا رَوِيَ أَخَذَتْهُ فَنَاوَلَتْهُ الْآخَرَ، حَتَّى رَوِيَ الْقَوْمَ جَمِيعاً. وَعَلَى هَذَا فَالْلَفْظُ الْمَذْكُورُ مِنْ تَصَرُّفِ الرُّوَاةِ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِحَرْمِ الْقَاعِدَةِ.

قوله: «حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقد رَوِيَ الْقَوْمُ كُلَّهُمْ» أي: فَأَعْطَيْتُهُ الْقَدَحَ.

(١) انظر «الحلية» ١/ ٣٣٧ وما بعدها.

(٢) تَحَرَّفَ في (س) إلى: اسْتِفْتَاءٍ، بِالْفَاءِ وَالْمِثْنَةِ.

قوله: «فَأَخَذَ الْقَدَحَ» زاد رَوْح: وقد بَقِيَتْ فيه فَضْلَةٌ.

قوله: «فَوَضَعَهُ عَلَى يَدِهِ، فَنَظَرَ إِلَى فِتْبَسَمَ» في رواية عَلِيِّ بْنِ مُسْهَرٍ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ فِتْبَسَمَ. كَأَنَّهُ ﷺ كَانَ تَفَرَّسَ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ مَا كَانَ وَقَعَ فِي تَوَهُّمِهِ أَنْ لَا يَفْضُلَ لَهُ مِنَ اللَّبَنِ شَيْءٌ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، فَلِذَلِكَ تَبَسَّمَ إِلَيْهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَمْ يُفْتَهُ شَيْءٌ.

قوله: «فَقَالَ: أَبَا هُرَيْرَةَ» كَذَا فِيهِ بِحَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ، وَفِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهَرٍ: فَقَالَ: «أَبُو هُرَيْرَةَ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهِهِ.

قوله: «بَقِيْتُ أَنَا وَأَنْتَ» كَأَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ حَضَرَ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ، فَأَمَّا مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ مِنْ أَهْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِذِكْرِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْبَيْتَ إِذَا كَانَ فِيهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ، أَوْ كَانُوا أَخَذُوا كِفَايَتَهُمْ، وَكَانَ اللَّبَنُ الَّذِي فِي ذَلِكَ الْقَدَحِ نَصِيبَ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: «أَقْعُدْ فَاشْرَبْ» فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهَرٍ: قَالَ: «خُذْ فَاشْرَبْ».

قوله: «فَمَا زَالَ يَقُولُ: اشْرَبْ» فِي رِوَايَةِ رَوْحٍ: فَمَا زَالَ يَقُولُ لِي.

قوله: «مَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكًا» فِي رِوَايَةِ رَوْحٍ: فِي مَسْلَكًا.

قوله: «فَارِنِي» فِي رِوَايَةِ رَوْحٍ: فَقَالَ: «نَاوِلْنِي الْقَدَحَ».

قوله: «فَحَمِدَ اللَّهَ وَسَمَّى» أَي: حَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا مَنَّ بِهِ مِنَ الْبَرَكَةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي اللَّبَنِ الْمَذْكُورِ مَعَ قَلْتِهِ، حَتَّى رَوَى الْقَوْمُ كُلَّهُمْ وَأَفْضَلُوا، وَسَمَّى فِي ابْتِدَاءِ الشُّرْبِ.

قوله: «وَشَرِبَ الْفَضْلَةَ» أَي: الْبَقِيَّةَ، وَهِيَ رِوَايَةُ عَلِيِّ بْنِ مُسْهَرٍ، وَفِي رِوَايَةِ رَوْحٍ: فَشَرِبَ مِنَ الْفَضْلَةِ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ بَقِيَ بَعْدَ شَرْبِهِ شَيْءٌ، فَإِنْ كَانَتْ مَحْفُوظَةً فَلَعَلَّهُ أَعَدَّهَا لِمَنْ بَقِيَ فِي الْبَيْتِ إِنْ كَانَ.

وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ: اسْتِحْبَابُ الشُّرْبِ مِنْ قُعُودٍ، وَأَنَّ خَادِمَ الْقَوْمِ إِذَا دَارَ عَلَيْهِمْ بِمَا يَشْرَبُونَ يَتَنَاوَلُ الْإِنَاءَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، فَيَدْفَعُهُ هُوَ إِلَى الَّذِي يَلِيهِ، وَلَا يَدْعُ الرَّجُلَ يُنَاوِلُ رَفِيقَهُ، لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ نَوْعِ امْتِهَانِ الضَّيْفِ.

وفيه مُعْجَزَةٌ عَظِيمَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَهَا نِظَائِرٌ فِي عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ (٣٥٧١-٣٥٨١) مِنْ تَكْثِيرِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ بِبَرَكَتِهِ ﷺ.

وفيه جَوَازُ الشُّبْعِ وَلَوْ بَلَغَ أَقْصَى غَايَتِهِ، أَخَذًا مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكًا، وَتَقْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِهِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي اللَّبَنِ مَعَ رِقَّتِهِ وَنُفُودِهِ، فَكَيْفَ بِمَا فَوْقَهُ مِنَ الْأَغْذِيَةِ الْكَثِيفَةِ؟ لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ خَاصًّا بِمَا وَقَعَ فِي تِلْكَ الْحَالِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وَقَدْ أَوْرَدَ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٧٨) عَقِبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ رَفَعَهُ: «أَكْثَرُهُمْ فِي الدُّنْيَا شَبَعًا أَطْوَلُهُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَقَالَ: حَسَنٌ، وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ. قُلْتُ: وَحَدِيثَ أَبِي جُحَيْفَةَ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٢١/٤) وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ^(١).

وَفِي الْبَابِ أَيْضًا حَدِيثُ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رَفَعَهُ: «مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ» الْحَدِيثُ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا (٢٣٨٠) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَيُمْكِنُ/الْجَمْعُ بِأَنَّ ٢٨٩/١١ يُحْمَلُ الزَّجْرُ عَلَى مَنْ يَتَّخِذُ الشُّبْعَ عَادَةً، لَمَّا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْكَسَلِ عَنِ الْعِبَادَةِ وَغَيْرِهَا، وَيُحْمَلُ الْجَوَازُ عَلَى مَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ نَادِرًا، وَلَا سِيَّيَا بَعْدَ شِدَّةِ جُوعٍ وَاسْتَبْعَادٍ حَصُولِ شَيْءٍ بَعْدَهُ عَنْ قُرْبٍ.

وَفِيهِ أَنَّ كِتْمَانَ الْحَاجَةِ وَالتَّلْوِيحَ بِهَا أَوَّلَى مِنْ إِظْهَارِهَا وَالتَّصْرِيحَ بِهَا.

وَفِيهِ كَرُمُ النَّبِيِّ ﷺ وَإِثَارُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَخَادِمِهِ.

وَفِيهِ مَا كَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ضَيْقِ الْحَالِ، وَفَضْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَتَعَفُّفُهُ عَنِ التَّصْرِيحِ بِالسُّؤَالِ، وَاكْتِفَاؤُهُ بِالْإِشَارَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَتَقْدِيمُهُ طَاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حَظِّ نَفْسِهِ مَعَ شِدَّةِ احْتِيَاجِهِ، وَفَضْلُ أَهْلِ الصُّفَّةِ.

وَفِيهِ أَنَّ الْمَدْعُوَّ إِذَا وَصَلَ إِلَى دَارِ الدَّاعِي لَا يَدْخُلُ بَغَيْرِ اسْتِثْنَانٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِيهِ

(١) وَكَذَا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ضَعِيفٌ أَيْضًا، بَلْ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ مَاجَهَ (٣٣٥٠)، وَانْظُرْ تَمَامَ تَحْرِيمِهِ وَالكلام عليه فيه.

في كتاب الاستئذان^(١) مع الكلام على حديث: «رسولُ الرجلِ إِذْنُهُ». وفيه جلوسُ كلِّ أحدٍ في المكان اللّائق به.

وفيه إشعارٌ بملازمة أبي بكر وعمر للنبي ﷺ. ودعاءُ الكبير خادَمَه بالكُنية.

وفيه ترخيم الاسم على ما تقدّم، والعمل بالفِرَاسة، وجواب المنادي بلبّيك، واستئذان الخادم على مخدومه إذا دَخَلَ مَنْزِلَه، وسؤال الرجل عَمَّا يَجِدُه في مَنْزِلَه ممَّا لا عهد له به ليرتّب على ذلك مُقتضاه.

وقَبُولُ النبي ﷺ الهدية، وتناوله منها وإيثاره ببعضها الفقراء، وامتناعه من تناول الصّدقة، ووضعه لها فيمَن يَسْتَحِقُّها، وشُرْبُ السّاقِي آخِراً وشُرْبُ صاحب المنزل بعده، والحمد على النّعم، والتّسمية عند الشّرب.

تنبيه: وَقَعَ لأبي هريرة قصّة أخرى في تكثير الطّعام مع أهل الصّفة، فأخرج ابن حبان (٦٥٣٣) من طريق سَليم بن حَيّان عن أبيه عنه قال: أتت عليّ ثلاثة أيام لم أطعم، فجئت أريد الصّفة فجعلت أسقط، فجعل الصّبيان يقولون: جُنَّ أبو هريرة، حتّى انتهيت إلى الصّفة فوافقت رسول الله ﷺ أتى بقصعة من ثريد، فدعا عليها أهل الصّفة وهم يأكلون منها، فجعلت أطاول كي يدعوني، حتّى قاموا وليس في القصعة إلّا شيء في نواحيها، فجمعه رسول الله ﷺ فصار لُقمةً فوضّعها على أصابعه فقال لي: «كُلْ باسم الله»، فوالذي نفسي بيده ما زلت أكل منها حتّى شَبعت.

الحديث الثاني:

٦٤٥٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: إِنِّي لَأَوَّلُ الْعَرَبِ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَرَأَيْتُنَا نَغْزُو وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَرَقُ الْحُبْلَةِ وَهَذَا السَّمُرُ وَإِنْ أَحَدُنَا لَيَضُغُ كَمَا تَضُغُ الشَّاةُ مَا لَهُ خِلْطٌ، ثُمَّ أَصْبَحَتْ بَنُو أَسَدٍ تُعَزِّرُنِي عَلَى الْإِسْلَامِ خَبْتُ إِذَا وَصَلَ سَعْبِي.

(١) في «باب إذا دُعي الرجل فجاء هل يستأذن» بين يدي الحديث رقم (٦٢٤٦).

قوله: «يحيى» هو ابن سعيد القَطَّان، وإسماعيل: هو ابن أبي خالد، وقيس: هو ابن أبي حازم، وسعد: هو ابن أبي وقاص.

قوله: «إِنِّي لَأَوَّلُ الْعَرَبِ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» زاد التِّرْمِذِيُّ (٢٣٦٥) من طريق بَيَّان عن قيس: سمعتُ سعداً يقول: إِنِّي لَأَوَّلُ رَجُلٍ أَهْرَاقَ دَمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وفي رواية ابن سعد في «الطَّبَقَاتِ» (١٤٠/٣) من وجه آخر عن سعد: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي السَّرِيَّةِ الَّتِي خَرَجَ فِيهَا مَعَ عُبَيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ فِي سِتِّينَ رَاكِبًا، وَهِيَ أَوَّلُ السَّرَايَا بَعْدَ الْهَجْرَةِ.

قوله: «وَرَأَيْتُنَا» بضمَّ المثناة.

قوله: «وَرَقُ الْحُبْلَةِ» بضمَّ المهملة والموحدة وبسكونِ الموحدة أيضاً، ووقعَ في مناقب سعد بالتردُّدِ بين الرَّفْعِ والنَّصْبِ^(١).

قوله: «وَهَذَا السَّمُرُ» بفتح المهملة وضمِّ الميم، قال أبو عبيد وغيره: هما نوعان من شَجَرِ الْبَادِيَةِ، وَقِيلَ: الْحُبْلَةُ ثَمَرُ الْعِضَاءِ، وَالْعِضَاءُ - بكسر المهملة وتخفيف المعجمة - شَجَرُ الشُّوكِ، كَالطَّلْحِ وَالْعَوْسَجِ.

قال النَّوَوِيُّ: وَهَذَا جَيِّدٌ عَلَى رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ لِعَطْفِهِ الْوَرَقَ عَلَى الْحُبْلَةِ. قُلْتُ: هِيَ رِوَايَةٌ أُخْرَى عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِلَفْظٍ: إِلَّا الْحُبْلَةُ وَوَرَقُ السَّمُرِ^(٢)، وَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٥٦٦) وَابْنُ سَعْدٍ (١٤٠/٣) وَغَيْرُهُمَا، وَفِي رِوَايَةِ بَيَّانٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٢٣٦٥): وَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَغْزُو فِي الْعِصَابَةِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا نَأْكُلُ إِلَّا وَرَقَ الشَّجَرِ وَالْحُبْلَةَ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ عِنْدَ مُسْلِمٍ: إِلَّا وَرَقَ الْحُبْلَةِ هَذَا السَّمُرُ، وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْحُبْلَةُ: ثَمَرُ السَّمُرِ يُشَبِّهُ اللَّوْبِيَا، وَفِي رِوَايَةِ التَّيْمِيِّ وَالطَّبْرِيِّ فِي مُسْلِمٍ

(١) يريد: بين الضم والفتح، وهذا التردد وقع في الأطعمة (٥٤١٢) بلفظ: إلا ورق الحبلة أو الحبلة، أما الرواية التي في المناقب (٣٧٢٨) فلفظها: إلا ورق الشجر.

(٢) كذا قال الحافظ، ولم نقف على هذه الرواية عند البخاري، وإنما هي رواية الحميدي في «مسنده» (٧٨) عن سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد، وأما رواية أحمد وابن سعد فهي كرواية البخاري في هذا الموضع.

(٢٩٦٦): وهذا السَّمُر، بزيادة واو.

قال القُرْطُبِيُّ: ورواية البخاري أحسنها للتفرقة بين الورق والسَّمُر، وَقَعَ في حديث عتبة بن غزوان عند مسلم (٢٩٦٧): لقد رأيتني سابع سبعة مع رسول الله ﷺ ما لنا طعام إلا ورق الشجر، حتى قَرَحَتْ أشداقنا.

٢٩٠/١١ قوله: «لِيَضْعُ» بالضاد المعجمة: كناية عن / الذي يخرج منه في حال التَّغَوُّط.

قوله: «كما تَضَعُ الشاة» زاد بيان في روايته: والبعير.

قوله: «ما له خِلْطٌ» بكسر المعجمة وسكون اللام، أي: يصير بَعْرًا لا يَخْتَلِطُ من شدة اليبس الناشئ عن قَشَف العيش، وتقدّم بيانه في شرح الحديث المذكور في مناقب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

قوله: «ثُمَّ أَصْبَحَتْ بنو أسد» أي: ابن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر، وبنو أسد هم إخوة كنانة بن خزيمة جد قُرَيْش، وبنو أسد كانوا فيمن ارتد بعد النبي ﷺ وتبعوا طليحة بن خويلد الأسدي لما ادّعى النبوة، ثُمَّ قَاتَلَهُمْ خالد بن الوليد في عهد أبي بكر وكَسَرَهُمْ وَرَجَعَ بَقِيَّتَهُمْ إلى الإسلام، وتاب طليحة وحسن إسلامه، وسكن معظمهم الكوفة بعد ذلك، ثُمَّ كانوا ممن شكوا سعد بن أبي وقاص وهو أمير الكوفة إلى عمر حتى عزّله، وقالوا في جملة ما شكوه: إنه لا يُحَسِّن الصلاة، وقد تقدّم بيان ذلك واضحاً في باب «وجوب القراءة على الإمام والمأموم» من أبواب صفة الصلاة (٧٥٥)، وبينت أسماء من كان منهم من بني أسد المذكورين.

وأغرب النووي فنقل عن بعض العلماء: أن مراد سعد بقوله: «فأصبحت بنو أسد»: بنو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي، وفيه نظر، لأن القصة إن كانت هي التي وقعت في عهد عمر، فلم يكن للزبير إذ ذاك بنون يصنفهم سعد بذلك ولا يشكو منهم، فإن أباهم الزبير كان إذ ذاك موجوداً وهو صديق سعد، وإن كانت بعد ذلك فيحتاج إلى بيان.

قوله: «تُعزِّرني» أي: تُوقِّفني، والتَّعْزِير: التَّوْقِيفُ عَلَى الْأَحْكَامِ وَالْفَرَائِضِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ، وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: مَعْنَاهُ: تُقَوِّمُنِي وَتُعَلِّمُنِي، وَمِنْهُ: تَعْزِيرُ السُّلْطَانِ وَهُوَ التَّقْوِيمُ بِالتَّأْدِيبِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ سَعْدًا أَنْكَرَ أَهْلِيَّةَ بَنِي أَسَدَ لِتَعْلِيمِهِ الْأَحْكَامَ مَعَ سَابِقَتِهِ وَقَدِيمِ صُحْبَتِهِ. وَقَالَ الْحَرْبِيُّ: مَعْنَى «تُعزِّرني»: تَلُومُنِي وَتُعْتَبِنِي، وَقِيلَ: تَوْبِخُنِي عَلَى التَّقْصِيرِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ بَعْدَ أَنْ حَكَى ذَلِكَ: فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ بَعْدُ عَنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ، قَالَ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْأَلِيقَ بِمَعْنَاهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّعْزِيرِ هُنَا: الْإِعْظَامُ وَالتَّوْقِيرُ، كَأَنَّهُ وَصَفَ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ حَالَتُهُمْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ مِنْ شِدَّةِ الْحَالِ وَخُشُونَةِ الْعَيْشِ وَالْجُهْدِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ اتَّسَعَتْ عَلَيْهِمُ الدُّنْيَا بِالْفُتُوحَاتِ وَوَلَّوْا الْوِلَايَاتِ، فَعَظَّمَهُمُ النَّاسُ بِشُهْرَتِهِمْ وَفَضْلِهِمْ، فَكَأَنَّهُ كَرِهَ تَعْظِيمَ النَّاسِ لَهُ، وَخَصَّ بَنِي أَسَدَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُمْ أَفْرَطُوا فِي تَعْظِيمِهِ، قَالَ: وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُتْبَةَ بْنِ غَزْوَانَ الَّذِي بَعْدَهُ فِي مُسْلِمٍ (٢٩٦٧) نَحْوُ حَدِيثِ سَعْدٍ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى مَا كَانُوا فِيهِ مِنْ ضَيْقِ الْعَيْشِ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِهِ: فَالْتَقَطْتُ بُرْدَةً فَشَقَّقْتُهَا بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ - أَي: ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - فَاتَّزَرْتُ بِنَصْفِهَا وَاتَّزَرَ سَعْدُ بِنَصْفِهَا، فَمَا أَصْبَحَ مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى مِصْرَ مِنَ الْأَمْصَارِ. انْتَهَى، وَكَانَ عُتْبَةُ يَوْمئِذٍ أَمِيرَ الْبَصْرَةِ وَسَعْدُ أَمِيرَ الْكُوفَةِ.

قُلْتُ: وَهَذَا كُلُّهُ مُرَدُّدٌ لِمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنَّ بَنِي أَسَدَ شَكَّوْهُ وَقَالُوا فِيهِ مَا قَالُوا، وَلِذَلِكَ خَصَّاهُمُ بِالذِّكْرِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَنَاقِبِ سَعْدٍ (٣٧٢٨) بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَضَلَّ عَمَلِي»: وَكَانُوا وَشَوْا بِهِ إِلَى عَمْرِ قَالُوا: لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي، وَوَقَعَ كَذَلِكَ هُنَا فِي رِوَايَةِ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ «أَنَّهُمْ شَكَّوْهُ» عِنْدَ مُسْلِمٍ (٤٥٣/١٦٠): «فَقَالَ سَعْدُ: أَتُعَلِّمُنِي الْأَعْرَابَ الصَّلَاةَ؟» فَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ.

وَتَفْسِيرُ التَّعْزِيرِ عَلَى مَا شَرَحَهُ مَنْ تَقَدَّمَ مُسْتَقِيمٌ، وَأَمَّا قِصَّةُ عُتْبَةَ بْنِ غَزْوَانَ، فَإِنَّمَا قَالَ

في آخر حديثه ما قال لأنه خَطَبَ بذلك وهو يومئذ أمير، فأراد إعلامَ القوم بأول أمره وآخره إظهاراً منه للتواضع، والتحدث بنعمة الله والتحذير من الاغترار بالدُّنيا، وأمّا سعد فقال ذلك بعد أن عَزَلَ وجاء إلى عمر فاعتذَرَ، وأنكَرَ على مَنْ سَعَى فيه بما سَعَى.

قوله: «على الإسلام» في رواية بيان: على الدين.

قوله: «خَبْتُ إِذَا وَضَلَ سَعْيِي» في رواية خالد: عَمَلِي؛ كما تَرَى، وكذا هو في مُعْظَم الروايات، وفي رواية/ بيان^(١): لقد خَبْتُ إِذَا وَضَلَ عَمَلِي. وَوَقَعَ عند ابن سعد (١٤٠/٣) عن يعلَى ومحمد ابني عبيد عن إسماعيل بسنده في آخره: وَضَلَ عَمَلِيَه، بزيادة هاء في آخره وهي هاء السَّكْت.

قال ابن الجوزي: إن قيل: كيف سَأَغ لسعيد أن يمدح نفسه ومن شأن المؤمن ترك ذلك لثبوت النهي عنه؟ فالجواب: أن ذلك سَأَغ له لَمَّا عَيَّرَهُ الْجُثَّالُ بِأَنَّهُ لَا يُحْسِنُ الصَّلَاةَ، فاضطُرَّ إلى ذِكْرِ فضله، والمِدْحَةُ إِذَا خَلَّتْ عَنِ الْبَغْيِ والاستطالة وكان مقصود قائلها إظهارَ الْحَقِّ وشكر نعمة الله لم يُكْرَه، كما لو قال القائل: إِنِّي لِحَافِظٌ لِكِتَابِ اللَّهِ عَالِمٌ بِتَفْسِيرِهِ وبالْفَقْهِ فِي الدِّينِ، قاصداً إظهارَ الشُّكْرِ أو تعريف ما عنده لِيُسْتَفَادَ، ولو لم يقل ذلك لم يُعْلَمَ حاله، ولهذا قال يوسف عليه السلام: ﴿إِنِّي حَفِيطٌ عَلَيْهِ﴾ [يوسف: ٥٥]، وقال علي: سَلُونِي عَنْ كِتَابِ اللَّهِ، وقال ابن مسعود: لو أعلمُ أحداً أعلمَ بكتاب الله مِنِّي لَأُتِيتهُ^(٢)؛ وساق في ذلك أخباراً وآثاراً عن الصحابة والتابعين تُؤَيِّد ذلك.

الحديث الثالث:

٦٤٥٤ - حَدَّثَنِي عُثْمَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا شَبِعَ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ مِنْ طَعَامٍ بُرٍّ ثَلَاثَ لَيَالٍ تِبَاعاً حَتَّى قُبِضَ.

(١) عند الترمذي (٢٣٦٥)، ورواية خالد سبقت الإشارة إليها قبل أسطر، وهي عند البخاري فيما سلف برقم (٣٧٢٨).

(٢) أثر علي أخرجه الأزرق في «أخبار مكة» ١/ ٥٠، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٧٢٦)، وأثر ابن مسعود سلف عند البخاري برقم (٥٠٠٢).

قوله: «حَدَّثَنِي عُثْمَانُ» هو ابن أَبِي شَيْبَةَ، وَجَرِير: هو ابن عبد الحميد، ومنصور: هو ابن المعتمر، وإبراهيم: هو النَّخَعِيُّ، والأسود: هو ابن يزيد، وهؤلاء كلهم كوفيون.

قوله: «ما شَبَعَ آلُ مُحَمَّدٍ» أي: النَّبِيُّ ﷺ «مُنْذُ قَدِيمِ الْمَدِينَةِ» يَخْرُجُ ما كانوا فيه قبل الهجرة «من طعام بُرٍّ» يَخْرُجُ ما عَدَا ذلك من أنواع المأكولات «ثَلَاثَ لَيَالٍ» أي: بأيامها «تَبَاعاً» يَخْرُجُ التَّفَارِيقُ «حَتَّى قُبِضَ» إشارة إلى استمراره على تلك الحال مُدَّةَ إقامته بالمدينة، وهي عشر سنين بما فيها من أيام أسفاره في الغزو والحج والعمرة.

وزاد ابن سعد (١/ ٤٠١ و ٤٠٢) من وجه آخر عن إبراهيم: وما رُفِعَ عن مائدته كِسْرَةُ خُبْزٍ فَضْلاً حَتَّى قُبِضَ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ مَنْصُورٍ فِيهِ بَلْفُظٌ: مَا شَبَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١)، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: مَا شَبَعَ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ خُبْزِ بُرٍّ مَادُومٍ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢)، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ: مَا شَبَعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ خُبْزِ الشَّعِيرِ يَوْمَينِ مُتَتَابِعِينَ حَتَّى قُبِضَ، أَخْرَجَاهُ^(٣).

وعند مسلم (٢٩٧٤) من رواية يزيد بن قُسيط عن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: مَا شَبَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خُبْزِ زَيْتٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ. وَلَهُ^(٤) مِنْ طَرِيقٍ مَسْرُوقٍ عَنْهَا: وَاللَّهُ مَا شَبَعَ مِنْ خُبْزٍ وَلَحْمٍ فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ.

وعند ابن سعد أيضاً (١/ ٤٠١) من طريق الشَّعْبِيِّ [عن مسروق]^(٥) عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ تَأْتِي عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مَا يَشَبَعُ مِنْ خُبْزِ الْبُرِّ.

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَ حَدِيثِ الْبَابِ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْأَطْعِمَةِ (٥٤١٤) مِنْ طَرِيقِ

(١) بل هي رواية الأعمش عن إبراهيم، وهي عند مسلم (٢٩٧٠) (٢١).

(٢) نعم رواية عبد الرحمن بن عابس عند مسلم برقم (٢٩٧٠) (٢١) لكن دون قولها: «مَادُومٍ»، وقد سلفت الرواية نفسها بهذا اللفظ عند البخاري برقم (٥٤٣٨) وستأتي أيضاً برقم (٦٦٨٧).

(٣) بل مسلم وحده برقم (٢٩٧٠) (٢٢).

(٤) بل عند الترمذي برقم (٢٣٥٦).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصلين (و(س))، واستدركناه من «طبقات ابن سعد».

سعيد المقبري عنه: ما شَبَعَ رسول الله ﷺ ثلاثة أيامَ تِباعاً من خُبز حِنطة حتَّى فارقَ الدُّنيا^(١).
وأخرجه مسلم أيضاً عن أبي هريرة: خَرَجَ رسول الله ﷺ من الدُّنيا ولم يَشَبَعَ من خُبز
الشَّعير في اليوم الواحد غَداءً وعِشاءً^(٢).

وتقدَّم أيضاً في حديث سهل بن سعد: ما شَبَعَ رسول الله ﷺ شَبْعَتَيْنِ في يوم حتَّى فارقَ
الدُّنيا، أخرجه ابن سعد (١/ ٤٠٧) والطبراني (٥٨٤٨)، وفي حديث عمران بن حصين: ما شَبَعَ
من غداء أو عشاء حتَّى لَقِيَ الله، أخرجه الطبراني (١٨/ ٢٩١).

قال الطَّبْرِيُّ: استَشْكَلَ بعض الناس كَوْنَ النَّبِيِّ ﷺ وأصحابه كانوا يَطْوُونَ الأيام
جوعاً، مع ما ثَبَتَ أَنَّهُ كان يَرَفَعُ لأهله قُوتَ سنة، وَأَنَّهُ قَسَمَ بين أربعة أنفُس ألفَ بعيرٍ ممَّا
أَفَاءَ الله عليه، وَأَنَّهُ ساقَ في عُمُرته مئةَ بَدَنَةٍ فَنَحَرَهَا وأطعمَها المساكين، وَأَنَّهُ أَمَرَ لأعرابيٍّ
بِقَطْعِ من الغنم وغير ذلك، مع مَنْ كان معه من أصحاب الأموال كأبي بكر وعمر وعثمان
وطلحة وغيرهم، مع بذْلهم أنفُسَهم وأموالهم بين يَدَيْهِ، وقد أَمَرَ بالصدقة فجاء أبو بكر
بجميع ماله وعمر بنصفه، وَحَثَّ على تجهيز جيش العُسرة فجهَّزَهم عثمان بألفٍ بعير، إلى
غير ذلك، والجواب: أَنَّ ذلك كان منهم في حالة دون حالةٍ لا لِعَوْرِ وضيق، بل تارةً
للإيثار وتارةً لكرهية الشَّيْء ولكثرة الأكل، انتهى.

وما نفاه مُطْلَقاً فيه نظراً لما تقدَّم من الأحاديث آنفاً، وقد أخرج ابن جَبَّان في «صحيحه»
٢٩٢/١١ (٦٨٤) عن عائشة: مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّا كُنَّا نَشَبَعُ من التَّمْرِ فقد كَذَبَكُمْ، فلَمَّا افْتُشِحَتْ قُرَيْظَةُ/ أَصْبَنَّا
شيئاً من التَّمْرِ والوَدَك.

وتقدَّم في غزوة خَيْبَر (٤٢٤٢) من رواية عِكْرمة عن عائشة: لَمَّا افْتُيحتْ خَيْبَر قلنا:
الآن نَشَبَعُ من التَّمْرِ.

(١) لفظ رواية المقبري: خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير، وأما اللفظ المذكور فهو
لأبي حازم عن أبي هريرة، وهو عند مسلم (٢٩٧٦) (٣٣) والترمذي (٢٣٥٨).
(٢) لم نقف على هذه الرواية عند مسلم ولا عند غيره.

وتقدّم في كتاب الأُطعمة (٥٣٨٣) حديث منصور بن عبد الرحمن عن أمّه صَفِيّة بنت شَيْبَةَ عن عائشة: تُوفِّي رسول الله ﷺ حين شَبِعْنَا من التَّمَر.

وفي حديث ابن عمر (٤٢٤٣): لَمَّا فُتِحَتْ خَيْرُ شَبِعْنَا من التَّمَر.

والحقّ أنّ الكثير منهم كانوا في حال ضيقٍ قبل الهجرة حيث كانوا بِمَكّة، ثمّ لَمَّا هَاجَرُوا إلى المدينة كان أكثرهم كذلك، فواساهم الأنصار بالمنازل والمناخ، فلمّا فُتِحَتْ لهم النّضير وما بعدها رَدُّوا عليهم مَنَائِحَهُمْ كما تقدّم ذلك واضحاً في كتاب الهبة (٢٥٦٧ و ٢٦٣٠).

وقريبٌ من ذلك قوله ﷺ: «لقد أخِفْتُ في الله وما يُخَافُ أحد، ولقد أُوذِيتُ في الله وما يُؤدّي أحد، ولقد أتت عليّ ثلاثون من يومٍ وليلةٍ مالي ولِبلالٍ طعامٌ يأكله أحدٌ إلّا شيء يُواريه إبطُ بلالٍ» أخرجه الترمذيّ (٢٤٧٢) وصحّحه، وكذا أخرجه ابن جَبّان (٦٥٦٠) بمعناه.

نعم، كان ﷺ يختار ذلك مع إمكان حصول التّوسّع والتّبسُّط في الدُّنيا له، كما أخرج الترمذيّ (٢٣٤٧) من حديث أبي أمامة: «عَرَضَ عليّ رَبِّي ليجعل لي بطحاءَ مَكّة ذهاباً فقلت: لا يا رَبّ، ولكن أشبعُ يوماً وأجوع يوماً، فإذا جُعْتُ تَصَرَّعت إليك، وإذا شَبِعْتُ شَكَرْتُكَ»، وسأذكر حديث عائشة في ذلك في الحديث الخامس.

الحديث الرابع:

٦٤٥٥ - حدّثني إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ، حدّثنا إسحاقُ - هو الأزرُق - عن مِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ، عن هلالٍ، عن عُرْوَةَ، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: ما أَكَلَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَكْلَتَيْنِ في يومٍ إلّا أحدهما تَمَرٌ.

قوله: «إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن» هو البَغَوِيُّ، وهلال المذكور في السّند: هو الوَزَّان، وهو ابنُ حُمَيْدٍ.

قوله: «ما أكل آلُ مُحَمَّدٍ» في رواية أحمد بن مَنِيع عن إسحاق الأزرق بسندِهِ المذكور هنا: ما شَبِعَ مُحَمَّدٌ، بحذفِ لفظِ «آل»، وقد تقدّم أن آلَ مُحَمَّدٍ قد يُطلَق ويُراد به مُحَمَّدٌ نفسه.

قوله: «أَكَلْتَيْنِ في يومٍ إِلَّا إحداهما تَمَرٌ» فيه إشارة إلى أن التَّمَر كان أيسَرَ عندهم من غيره، والسَّبَب ما تقدّم في الأحاديث التي قبله، وفيه إشارة إلى أنهم رُبُّما لم يَجِدُوا في اليوم إِلَّا أكلة واحدة، فإن وَجَدُوا أَكَلْتَيْنِ فإحداهما تمر.

وَوَقَعَ عند مسلم (٢٩٧١) من طريق وكيع عن مِسْعَر بلفظ: ما شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ يومين من خُبزِ البُرِّ إِلَّا وأحدهما تمر.

وقد أخرج ابن سعد (٤٠٦/١) من طريق عمران بن زيد^(١) المدني: حَدَّثَنِي والدي قال: دَخَلْنَا على عائشة فقالت: خَرَجَ - تعني النبي ﷺ - من الدُّنْيَا ولم يَمَلَأْ بطنه في يومٍ من طعامين، كان إذا شَبِعَ من التَّمَر لم يَشَبِعَ من الشَّعِير، وإذا شَبِعَ من الشَّعِير لم يَشَبِعَ من التَّمَر. وليس في هذا ما يدلُّ على ترك الجمع بين لونين، فقد تَرَجَّمَ المصنَّف في الأُطعمة للجواز، وأوردَ حديث (٥٤٤٩): «كان يأكل القِثَاءَ بالرُّطَبِ»، وتقدّم شرحه هناك وبيان ما يَتَعَلَّقُ بذلك.

الحديث الخامس:

٦٤٥٦ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ، عن هشام، قال: أخبرني أبي، عن عائشة، قالت: كان فِرَاشُ رسولِ الله ﷺ من آدم، وحَشْوُهُ من لَيْفٍ. قوله: «النَّضْر» هو ابن شُمَيْلٍ، بالمعجمة مُصَغَّرٌ.

قوله: «كان فِرَاشُ رسولِ الله ﷺ من آدم» بفتح الهمزة والمهملة^(٢) «حَشْوُهُ لَيْفٌ» في رواية ابن ثُمَيْرٍ عن هشام عند ابن ماجه (٤١٥١) بلفظ: كان ضِجَاعُ رسولِ الله ﷺ أَدَمًا حَشْوُهُ لَيْفٌ، والضِّجَاع بكسر الضاد المعجمة بعدها جيم: ما يُرْفَدُ عليه، وتقدّم في «باب

(١) تحَرَّفَ في (س) إلى: يزيد. وعمران بن زيد المدني ووالده جهَّلهما الذهبي في «مِيزَانِ الاعتدال».

(٢) بدل «المهملة» في (س): الموحدة، وهو تحريف.

ما كان النبي ﷺ يَتَجَوَّزُ مِنَ اللَّبَاسِ وَالْبُسْطِ» من كتاب اللباس (٥٨٤٣) حديث عمر الطويل في قصة المرأتين اللتين تظاهرتا على النبي ﷺ، وفيه: فإذا النبي ﷺ على حصير قد أتر في جنبه، وتحت رأسه مِرْفَقَةٌ مِنْ أَدَمٍ حَشَوْهَا لَيْفٌ.

وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٣٣٧/١) من حديث أنس بنحوه وفيه: وسادة، بَدَل: مِرْفَقَةٌ، ومن طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة (٣٤٥/١): دَخَلَتْ عَلَيَّ امْرَأَةٌ فَرَأَتْ فِرَاشَ النَّبِيِّ ﷺ عَبَاءَةً مَثْنِيَةً، فَبَعَثَتْ إِلَيَّ بِفِرَاشٍ حَشَوْهُ صُوفٌ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَأَاهُ فَقَالَ: «رُدِّيهِ يَا عَائِشَةُ، وَاللَّهِ لَوْ شِئْتُ أَجْرَى اللَّهُ مَعِيَ جِبَالَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ».

وعند أحمد (٣٧٠٩) وأبي داود الطيالسي (٢٧٥) من حديث ابن مسعود: اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَصِيرٍ فَأَتَرُ فِي جَنْبِهِ، فَقِيلَ لَهُ: أَلَا نَأْتِيكَ بِشَيْءٍ يَقِيكَ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «مَا لِي وَلِلدُّنْيَا، إِنَّمَا أَنَا وَالدُّنْيَا كَرَائِبٍ اسْتَظَلَّ تَحْتَ شَجَرَةٍ ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا».

الحديث السادس: حديث أنس.

٦٤٥٧ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: كُنَّا نَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَخَبَّازَهُ قَائِمًا، وَقَالَ: كُلُوا، فَمَا أَعْلَمُ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَغِيْفًا مُرَقَّقًا حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ، وَلَا رَأَى شَاةً سَمِيطًا بَعِيْنَهُ قَطُّ.

قوله: «وخبَّازُهُ قائم» لم أقف على اسمه، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في «باب الخبز المرقق» / ٢٩٣/١١ من كتاب الأُطعمة (٥٣٨٦).

٦٤٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ يَأْتِي عَلَيْنَا الشَّهْرُ مَا نُوْقِدُ فِيهِ نَارًا، إِنَّمَا هُوَ التَّمْرُ وَالْمَاءُ، إِلَّا أَنْ نُؤْتَى بِاللَّحْمِ.

٦٤٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ: ابْنُ أُخْتِي، إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَلَالِ ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أُوقِدَتْ فِي آيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَارٌ، فَقُلْتُ: مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ؟ قَالَتْ: الْأَسْوَدَانِ: التَّمْرُ وَالْمَاءُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ لَهُمْ مَنَافِعُ،

وكانوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ من أبياتهم فَيَسْقِينَاهُ.

الحديث السابع: حديث عائشة، ذكره من طريقين وقد سَقَطَتِ الثَّانِيَةُ لِلنَّسْفِيِّ وَأَبِي ذَرٍّ، وَثَبَّتَ لِلْبَاقِيْنَ، وهي عند الجميع في كتاب الهبة (٢٥٦٧).

قوله في الطريق الأولى: «يحيى» هو القَطَّان، وهشام: هو ابن عُرْوَة.

قوله: «كان يأتي علينا الشهر ما نُوقِدُ فيه ناراً إنّما هو التمر والماء، إلّا أن نُؤْتَى بِاللُّحَيْمِ» كذا فيه بالتصغير إشارة إلى قِلَّتِهِ.

وقوله في الطريق الثانية: «ابن أبي حازم» هو عبد العزيز بن سَلَمَة بن دينار، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نَسَقٍ من أهل المدينة: أبو حازم ويزيد وعُرْوَة.

قوله: «ابن أُخْتِي» بحذف حرف النداء، أي: يا ابن أُخْتِي، لأنَّ أمّه أسماء بنت أبي بكر.

قوله: «إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَلَالِ ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ» المراد بالهلال الثالث: هلال الشهر الثالث، وهو يُرَى عند انقضاء الشهرين، وبرؤيته يدخل أول الشهر الثالث، ووقع في رواية سعيد عن أبي هريرة عند ابن سعد (٤٠١/١): كان يَمُرُّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ هلال ثم هلال ثم هلال، لا يُوقَدُ في شيء من بيوته نار لا لحبز ولا لطبخ.

قوله: «فقلتُ: ما كان يُعِيشُكُمْ؟» بضمّ أوله، يقال: أعاشه الله، أي: أعطاه العيش، وفي رواية أبي سَلَمَة عن عائشة^(١) نحوه، وفيه: قلت: فما كان طعامكم؟ قالت: الأسودان: التمر والماء. وفي حديث أبي هريرة قالوا: بأيّ شيء كانوا يعيشون؟ نحوه.

وفي هذا إشارة إلى ثاني الحال بعد أن فُتِحَتْ قُرَيْظَة وغيرها، ومن هذا ما أخرج الترمذي (٣٣٥٦) من حديث الزبير قال: لما نزلت: ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] قلت: وأيّ نعيم تُسأل عنه وإنّما هو الأسودان التمر والماء؟ قال: «إنّه سيكون».

قال الصَّغَانِي: الأسودان يُطْلَقُ عَلَى التَّمْرِ والماء، والسَّوَادُ لِلتَّمْرِ دون الماء فنُعِتَا بِنَعْتِ واحد

تغليباً، وإذا اقترن الشَّيْثَانُ سُمِّيَا باسمِ أَشْهَرِهِمَا. وعن أبي زيد: الماء يُسَمَّى الْأَسْوَدَ واستشهدَ لذلك بِشَعْرِ.

قلت: وفيه نظر، وقد تقع الحِفَّةُ أو الشَّرَفُ موضع الشُّهْرَةِ، كالعُمَرَيْنِ لأبي بكر وعمر، والقَمَرَيْنِ للشمس والقمر.

قوله: «إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ» زاد أبو هريرة في حديثه: جزاهم الله خيراً.

قوله: «كَانَ لَهُمْ مَنَائِحُ» جمعُ مَنِيحَةٍ، بنونٍ وحاءٍ مُهْمَلَةٍ، وعند التِّرْمِذِيِّ (٢٣٦٠) وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبِيتُ اللَّيْلَةَ الْمُتَتَابِعَةَ وَأَهْلُهُ طَاوِينَ لَا يَجِدُونَ عِشَاءً.

وعند ابن ماجه (٤١٥٠) من حديث أبي هريرة: أَقْبَى النَّبِيِّ ﷺ بِطَعَامٍ سُخْنٍ فَأَكَلَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَا دَخَلَ بَطْنِي طَعَامٌ سُخْنٌ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا» وسنده حسن.

ومن شواهد الحديث ما أخرجه ابن ماجه (٤١٤٧) بسندٍ صحيح عن أنس: سمعت رسول الله ﷺ يقول مراراً: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، مَا أَصْبَحَ عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ صَاعٌ حَبٍّ وَلَا صَاعٌ تَمْرٍ» وَإِنَّ لَهُ يَوْمَئِذٍ لَتِسْعُ نِسْوَةٍ. وله شاهد عند ابن ماجه (٤١٤٨) عن ابن مسعود.

الحديث الثامن:

٦٤٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْ آلَ مُحَمَّدٍ قُوتًا».

قوله: «عَنْ أَبِيهِ» هو فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ، وَعُمَارَةُ: هو ابن القعقاع، وأبو زُرْعَةَ: هو ابن عمرو بن جَرِيرٍ.

قوله: «اللَّهُمَّ ارْزُقْ آلَ مُحَمَّدٍ قُوتًا» هكذا وَقَعَ هُنَا، وفي رواية الأعمش عن عُمَارَةَ عند مسلم (١٨/٢٩٦٩) والتِّرْمِذِيِّ (٢٣٦١) والنَّسَائِيِّ (ك١١٨٠٩) وابن ماجه (٤١٣٩): «اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا» وهو المعتمد، فَإِنَّ اللَّفْظَ الْأَوَّلَ صَالِحٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ دَعَاءً

بطلبِ القُوتِ في ذلك اليوم، وأن يكون طلبُ لهم القوت، بخلاف اللَّفْظِ الثَّانِي فَإِنَّهُ يُعَيِّنُ الاحتمالَ الثَّانِي وهو الدَّالُّ على الكَفَافِ، وقد تقدَّم تقرير ذلك في الباب الذي قبله، وعلى ذلك شَرَحَهُ ابنُ بَطَّالٍ فقال: فيه دليل على فضل الكَفَافِ وأخذ البُلْغَةِ من الدُّنْيَا والزُّهْدِ فيما فوق ذلك رَغْبَةً في تَوْفُرِ نعيم الآخرة، وإيثاراً لما يبقَى على ما يَفْنَى، فينبغي أن تَقْتَدِيَ به أُمَّتُهُ في ذلك.

وقال القُرْطُبِيُّ: معنى الحديث أَنَّهُ طلبُ الكَفَافِ، فَإِنَّ القُوتَ ما يَقُوتَ البَدَنَ وَيُكْفَى عن الحاجة، وفي هذه الحالة سلامة من آفات الغِنَى والفقر جميعاً، والله أعلم.

١٨ - باب القصد والمداومة على العمل

٢٩٤/١١ - ٦٤٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَشْعَثَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ مسروقاً، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: الدَّائِمُ، قَالَ: قُلْتُ: فِي أَيِّ حِينٍ كَانَ يَقُومُ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ.

٦٤٦٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَدُومُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ.

٢٩٥/١١ قوله: «بَابُ الْقَصْدِ» بفتح القاف وسكون المهملة: هو سُلُوكُ الطَّرِيقِ الْمُعْتَدِلَةِ، أَيِ: اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ، وَسَيَأْتِي أَنَّهُمْ فَسَّرُوا السَّدَادَ بِالْقَصْدِ، وَبِهِ تَظْهَرُ الْمُنَاسَبَةُ.

قوله: «وَالْمُدَاوِمَةُ عَلَى الْعَمَلِ» أَيِ: الصَّالِحِ.

ذكر فيه ثمانية أحاديث أكثرها مكرَّر وفي بعضها زيادة على بعض، ومُحْصَل ما اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْحَثُّ عَلَى مُدَاوِمَةِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ وَإِنْ قَلَّ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا أَحَدٌ بِعَمَلِهِ بَلْ بِرَحْمَةِ اللَّهِ، وَقِصَّةُ رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ فِي صَلَاتِهِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالترجمة، والثاني ذِكْرُ اسْتِطْرَادِ وَلِه تَعَلُّقُ بِالترجمة أيضاً، والثالث يَتَعَلَّقُ بِهَا أَيْضاً بِطَرِيقٍ خَفِيٍّ.

الحديث الأول: قوله: «حَدَّثَنَا عَبْدَانُ» هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رَوَادٍ، وأشعث: هو ابن سليم بن الأسود، وأبوه يُكْنَى أبا الشَّعْثَاءِ بِمُعْجَمَةٍ ثُمَّ مُهْمَلَةٌ ثُمَّ مُثَلَّثَةٌ، وهو بها أشهَرُ، وقد تقدَّم هذا الحديث بهذا الإسناد في «باب مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحَرِ» من كتاب التَّهَجُّدِ (١١٣٢)، وتقدَّم شرحه هناك. والمراد بالصَّارِخ: الدَّيْكَ.

وقوله هنا: «قلتُ: في أيِّ حينٍ كان يقوم؟» وَقَعَ في رواية الكُشْمِينِيِّ: فأَيُّ حين؟ وقد تقدَّم هناك بلفظ: قلت: متى كان يقوم؟ وأعقبه برواية أبي الأحوص عن أشعث بلفظ: إذا سمع الصَّارِخَ قَامَ فَصَلَّى؛ اختَصَرَهُ، وأخرجه مسلم (٧٤١) من هذا الوجه بتمامه وقال فيه: قلت: أيِّ حينٍ كان يُصَلِّي؟ فذكره.

الحديث الثاني: حديث عائشة أيضاً من طريق عُرْوَةَ عنها أنَّها قالت: «كان أحبُّ العملِ إلى رسول الله ﷺ الذي يدوم عليه صاحبه»، وهذا يُفسَّر الذي قبله، وقد ثَبَتَ هذا من لفظ النبي ﷺ كما في الحديث الذي يلي الذي بعده.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة من رواية سعيد المقبريِّ عنه.

٦٤٦٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يُنَجِّيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ، سَدَّدُوا وَقَارِبُوا وَاغْدُوا وَرَوْحُوا، وَشَيْئًا مِنَ الدُّجَةِ، وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ تَبْلُغُوا».

قوله: «لَنْ يُنَجِّيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ» في رواية أبي داود الطَّيَالِسِيِّ (٢٤٤١) عن ابن أبي ذَنْبٍ: «ما منكم من أحدٍ يُنَجِّيهِ عَمَلُهُ»، وأخرجه أبو نُعَيْمٍ من طريقه، وتقدَّم في «كفارة المرض»^(١) من طريق أبي عُبَيْدٍ عن أبي هريرة بلفظ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ».

وأخرجه مسلم أيضاً (٧٥/٢٨١٦) وهو كلفظ عائشة في الحديث الرَّابِعِ هنا، ولمسلم (٧٣/٢٨١٦) من طريق ابن عَوْنٍ عن مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عن أبي هريرة: «ليس أحدٌ منكم يُنَجِّيهِ

(١) بل في «تمني المريض الموت» برقم (٥٦٧٣).

عمله»، ومن طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة (٧٦/٢٨١٦): «لَنْ يَنْجُوَ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِعَمَلِهِ». وله (٢٨١٧) من حديث جابر: «لَا يُدْخِلُ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَلَا يُجِيرُهُ مِنَ النَّارِ».

ومعنى قوله: «يُنَجِّي» أي: يُخَلِّصُ، وَالنَّجَاةُ مِنَ الشَّيْءِ: التَّخَلُّصُ مِنْهُ.

قال ابن بطال في الجمع بين هذا الحديث وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] ما مُحْصَلُهُ: أَنَّ تُحْمَلُ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ تُنَالُ الْمَنَازِلُ فِيهَا بِالْأَعْمَالِ، فَإِنَّ دَرَجَاتِ الْجَنَّةِ مُتَفَاوِتَةٌ بِحَسَبِ تَفَاوُتِ الْأَعْمَالِ، وَأَنَّ يُحْمَلُ الْحَدِيثُ عَلَى دُخُولِ الْجَنَّةِ وَالْخُلُودِ فِيهَا. ثُمَّ أوردَ على هذا الجواب قوله تعالى: ﴿سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ أَذْخَلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، فَصَرَّحَ بِأَنَّ دُخُولَ الْجَنَّةِ أَيْضًا بِالْأَعْمَالِ، وَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَفْظٌ مُجْمَلٌ بَيْنَهُ الْحَدِيثِ، وَالتَّقْدِيرُ: ادْخُلُوا مَنَازِلَ الْجَنَّةِ وَقُصُورَهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَصْلَ الدُّخُولِ، ثُمَّ قَالَ: وَيَجُوزُ/ أَنَّ يَكُونَ الْحَدِيثُ مُفَسَّرًا لِلآيَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: ادْخُلُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ مَعَ رَحْمَةِ اللَّهِ لَكُمْ وَتَفَضُّلِهِ عَلَيْكُمْ، لِأَنَّ اقْتِسَامَ مَنَازِلِ الْجَنَّةِ بِرَحْمَتِهِ، وَكَذَا أَصْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ هُوَ بِرَحْمَتِهِ حَيْثُ أَهْلَهُمُ الْعَامِلِينَ مَا نَالُوا بِهِ ذَلِكَ، وَلَا يَخْلُو شَيْءٌ مِنْ مُجَازَاتِهِ لِعِبَادِهِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ، وَقَدْ تَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ ابْتِدَاءً بِإِيْجَادِهِمْ، ثُمَّ بَرَزَقَهُمْ ثُمَّ بِتَعْلِيمِهِمْ.

وقال عياض: طريق الجمع: أَنَّ الْحَدِيثَ فَسَّرَ مَا أُجْمِلَ فِي الْآيَةِ؛ فَذَكَرَ نَحْوًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ بَطَّالٍ الْأَخِيرِ، وَأَنَّ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَوْفِيقَهُ لِلْعَمَلِ وَهُدَايَتَهُ لِلطَّاعَةِ، كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَحِقَّهِ الْعَامِلُ بِعَمَلِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ.

وقال ابن الجوزي: يَتَحَصَّلُ عَنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَجُوبَةٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ التَّوْفِيقَ لِلْعَمَلِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَلَوْ لَا رَحْمَةُ اللَّهِ السَّابِقَةُ مَا حَصَلَ الْإِيمَانُ وَلَا الطَّاعَةُ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا النِّجَاةُ.

الثَّانِي: أَنَّ مَنَافِعَ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ، فَعَمَلُهُ مُسْتَحَقٌّ لِمَوْلَاهُ، فَهِيَ أَنْعَمَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَزَاءِ فَهُوَ مِنْ فَضْلِهِ.

الثالث: جاء في بعض الأحاديث أن نفس دخول الجنة برحمة الله، واقتسام الدرجات بالأعمال.

الرابع: أن أعمال الطاعات كانت في زمن يسير، والثواب لا ينفد، فالإنعام الذي لا ينفد في جزاء ما ينفد بالفضل، لا بمقابلة الأعمال.

وقال الكرماني: الباء في قوله: ﴿يَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ليست للسببية بل للإصاق أو المصاحبة؛ أي: أوريثتموها ملبسة أو مصاحبة، أو للمقابلة نحو: أعطيت الشاة بالدرهم. وبهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين بن هشام في «المغني» فسبق إليه فقال: ترد الباء للمقابلة وهي الداخلة على الأعواض كاشتريته باللف، ومنه: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ يَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، وإنما لم تُقدّر هنا للسببية كما قالت المعتزلة، وكما قال الجميع في: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»؛ لأن المعطي بعوض قد يعطي مجاناً بخلاف المسبب، فلا يوجد بدون السبب، قال: وعلى ذلك يتنفي التعارض بين الآية والحديث.

قلت: سبقه إلى ذلك ابن القيم فقال في كتاب «مفتاح دار السعادة»: الباء المقتضية للدخول غير الباء الماضية، فالأولى: السببية الدالة على أن الأعمال سبب الدخول المقتضية له كاقضاء سائر الأسباب لمسبباتها، والثانية: باء المعاوضة نحو: اشتريت منه بكذا، فأخبر أن دخول الجنة ليس في مقابلة عمل أحد، وأنه لولا رحمة الله لعبده لما أدخله الجنة، لأن العمل بمجرده ولو تناهى، لا يوجب بمجرده دخول الجنة، ولا أن يكون عوضاً لها، لأنه ولو وقع على الوجه الذي يحبه الله لا يقاوم نعمة الله، بل جميع العمل لا يوازي نعمة واحدة، فتبقى سائر نعمه مقتضية لشكرها وهو لم يوفها حق شكرها، فلو عذبه في هذه الحالة لعذبه وهو غير ظالم، وإذا رحمه في هذه الحالة كانت رحمته خيراً من عمله، كما في حديث أبي بن كعب الذي أخرجه أبو داود (٤٦٩٩) وابن ماجه (٧٧) في ذكر القدر فيه: «لو أن الله عذب أهل سماواته وأرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم» الحديث.

قال: وهذا فصل الخطاب مع الجَبْرِية الذين أنكَروا أن تكون الأعمال سبباً في دخول الجنة من كل وجه، والقَدَرِية الذين رَعَمُوا أَنَّ الجنةَ عِوَضُ العمل وأنها ثَمَنُهُ، وأنَّ دخولها بِمَحْضِ الأعمال، والحديث يُبطل دعوى الطائفتين، والله أعلم.

قلت: وجَوَزَ الكِرْمَانِيُّ أيضاً أن يكون المراد: أنَّ الدُّخول ليس بالعمل، والإدخال المستفاد من الإرث بالعمل، وهذا إن مَشَى في الجواب عن قوله تعالى: ﴿أَوْرِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، لم يَمْشِ في قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

ويظهر لي في الجمع بين الآية والحديث جواب آخر: وهو أن يُجْمَلَ الحديث على أنَّ العمل من حيث هو عمل، لا يستفيد به العامل دخول الجنة ما لم يكن مقبولاً، وإذا كان كذلك فأمر القَبُولِ إلى الله تعالى، وإنَّا نحْصُلُ برحمة الله لمن يُقْبَلُ منه، وعلى هذا فمعنى قوله: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، أي: تَعْمَلُونَهُ من العمل المقبول، ولا يَضُرُّ بعد ٢٩٧/١١ هذا أن تكون الباء/ للمُصَاحَبَةِ أو للإِلصَاق أو المُقَابَلَةِ، ولا يَلَزُمُ من ذلك أن تكون سببِيَّةً. ثم رأيت النَّوَوِيَّ جَزَمَ بأنَّ ظاهر الآيات أنَّ دخول الجنة بسبب الأعمال، والجمع بينها وبين الحديث: أنَّ التَّوْفِيقَ للأعمال والهداية للإِخلاص فيها وقَبُولُهَا إنَّما هو برحمة الله وفضله، فيَصِحُّ أنَّه لم يَدْخُلْ بِمُجَرَّدِ العمل، وهو مُراد الحديث، ويَصِحُّ أنَّه دَخَلَ بسببِ العمل وهو من رحمة الله تعالى.

ورَدَّ الكِرْمَانِيُّ الأخير بأنَّه خِلَافُ صريح الحديث.

وقال المازَرِيُّ: ذهب أهل السُّنَّةِ إلى أنَّ إثابة الله تعالى مَنْ أطاعَه بِفَضْلِ منه، وكذلك انتقامه مَن عَصَاهُ بِعَدْلٍ منه، ولا يَثْبُتُ واحد منهما إلَّا بالسَّمْعِ، وله سبحانه وتعالى أن يُعَذِّبَ الطَّائِعَ وَيُنْعِمَ العَاصِيَّ، ولكنَّه أخبر أنَّه لا يفعل ذلك وخبره صِدْقٌ لا خُلْفَ فيه، وهذا الحديث يُقَوِّيُ مقالَهم وَيَرُدُّ على المَعْتَرِلة، حيثُ أثبتوا بعقولهم أَعْوَاضَ الأعمال، ولهم في ذلك خَبْطٌ كثير وتفصيل طويل.

قوله: «قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟» وَقَعَ في رواية بشر بن سعيد عن أبي هريرة عند مسلم (٢٨١٦ / ٧١): فقال رجل، ولم أَقِفْ على تعيين القائل.

قال الكِرْمَانِيُّ: إذا كان كلُّ الناس لا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ، فوجه تخصيص رسول الله ﷺ بالذكرِ أَنَّهُ إذا كان مقطوعاً له بأنَّه يَدْخُلُ الْجَنَّةَ ثُمَّ لا يَدْخُلُهَا إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ، فغيره يكون في ذلك بطريق الأولى. قلت: وَسَبَقَ إلى تقرير هذا المعنى الرَّافِعِيُّ في «أماله» فقال: لَمَّا كان أَجْرُ النَّبِيِّ ﷺ في الطَّاعَةِ أَعْظَمَ، وَعَمَلُهُ في الْعِبَادَةِ أَقْوَمَ، قيل له: ولا أنت؟ أي: لا يُنَجِّيكَ عملك مع عِظَمِ قَدْرِهِ، فقال: «لا، إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ».

وقد وَرَدَ جواب هذا السُّؤال بعينه من لفظ النبي ﷺ عند مسلم (٢٨١٧) من حديث جابر بلفظ: «لا يَدْخُلُ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ ولا يُجِيرُهُ مِنَ النَّارِ ولا أنا، إِلَّا بِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ تعالى».

قوله: «إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ» في رواية سُهَيْلٍ: «إِلَّا أَنْ يَتَدَارَكَنِي».

قوله: «برحمة» في رواية أبي عُبَيْدٍ: «بفضلٍ ورحمة»، وفي رواية الكُشْمِينِيِّ من طريقه: «بفضلٍ رحمته»، وفي رواية الأَعْمَشِ: «برحمةٍ وفضلٍ»، وفي رواية بشر بن سعيد: «منه برحمة»، وفي رواية ابن عَوْنٍ: «بمَغْفِرَةٍ ورحمة» وقال ابن عَوْنٍ بيده هكذا، وأشار على رأسه؛ وكأنَّه أراد تفسير معنى «يَتَغَمَّدَنِي».

قال أبو عُبَيْدٍ: المراد بالتَّغَمَّدِ: السَّتْرُ، وما أَظَنَّهُ إِلَّا مأخوذاً من غَمْدِ السَّيْفِ، لأنَّكَ إذا أَغْمَدْتَ السَّيْفَ، فَقَدْ أَلْبَسْتَهُ الْغِمْدَ وَسَتَرْتَهُ بِهِ.

قال الرَّافِعِيُّ: في الحديث: أَنَّ الْعَامِلَ لا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّكِلَ على عمله في طلب النَّجاةِ وَيَتَّكِلَ الدَّرَجَاتِ، لأنَّه إِنَّمَا عَمِلَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا تَرَكَ الْمَعْصِيَةَ بِعِصْمَةِ اللَّهِ، فَكُلُّ ذَلِكَ بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ.

قوله: «سَدُّوا» في رواية بشر بن سعيد عن أبي هريرة عند مسلم (٢٨١٦ / ٧١): «ولكن سَدُّوا» ومعناه: اقْصِدُوا السَّدَادَ، أي: الصَّوَابَ، ومعنى هذا الاستدراك أَنَّهُ قد يُفْهَمُ من

التَّغْيِي المذكور نفِيُّ فائدة العمل، فكأنَّه قيل: بل له فائدة، وهو أَنَّ العمل علامةٌ على وجود الرَّحمة التي تُدْخِلُ العاملَ الْجَنَّةَ، فاعْمَلُوا واقْصِدُوا بَعْمَلِكُمُ الصَّوَابَ، أي: اتَّبَاعُ السُّنَّةِ من الإخلاص وغيره لِيُقْبَلَ عملكم، فيُنْزَلَ عليكم الرَّحمة.

قوله: «وقاربوا» أي: لا تُفْرِطُوا فَتُجْهِدُوا أَنْفُسَكُمْ في العبادة، لئلا يُفْضِي بكم ذلك إلى الْمَلَالِ فَتَتْرَكُوا العملَ فَتُفَرِّطُوا، وقد أخرج البزار^(١) من طريق محمد بن سُوقة عن ابن المنكدر عن جابر ولكن صَوَّبَ إرساله، وله شاهد في «الزُّهد» (١٣٣٤) لابن المبارك من حديث عبد الله بن عمرو موقوف: إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتَيْنٌ فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرَفْقٍ، وَلَا تُبْغِضُوا إِلَى أَنْفُسِكُمْ عِبَادَةَ اللَّهِ فَإِنَّ الْمُنَبَّتَ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى^(٢)، والمنبَّت بنونٍ ثُمَّ مَوْحَدَةٌ ثُمَّ مُثَنَّاَةٌ ثَقِيلَةٌ، أي: الذي عَطِبَ مركوبُهُ من شِدَّةِ السَّيْرِ، مأخوذ من الْبَتِّ: وهو الْقَطْعُ، أي: صار مُنْقَطِعًا لَمْ يَصِلْ إِلَى مقصوده وفَقَدَ مركوبَهُ الذي كان يُوصِلُهُ لَوْ رَفَّقَ بِهِ، وقوله: «أَوْغِلُوا» بكسر المعجمة من الوُغُول: وهو الدُّخُولُ في الشَّيْءِ.

قوله: «واغْدُوا وَرُوحُوا وشيئاً من الدُّلْجَةِ» في رواية الطيالسي (٢٤٤١) عن ابن أبي ذئب: «وخطأ من الدُّلْجَةِ»^(٣)، والمراد بالغدو: السَّيْرُ/ من أَوَّلِ النَّهَارِ، وبالرواح: السَّيْرُ من أَوَّلِ النَّصْفِ الثَّانِي من النَّهَارِ، والدُّلْجَةُ بضمِّ المهملة وسكون اللام ويجوز فتحها وبعد اللام جيمٌ: سَيْرُ اللَّيْلِ، يقال: سَارَ دُلْجَةً من اللَّيْلِ، أي: ساعة، فلذلك قال: «شيئاً من الدُّلْجَةِ» لعسر سير جميع اللَّيْلِ، فكأنَّ فيه إشارةً إلى صِيَامِ جميع النَّهَارِ وقيام بعض اللَّيْلِ، وإلى أَعَمَّ من ذلك من سائر أَوْجُه العبادة.

وفيه إشارة إلى الْحَثِّ على الرَّفْقِ في العبادة وهو الموافق للترجمة، وعَبَّرَ بِهَا يَدْلٌ على السَّيْرِ

(١) «كشف الأستار عن زوائد البزار» (٧٤).

(٢) وله شاهد من حديث أنس مرفوعاً عند أحمد في «المسند» (١٣٠٥٢)، وانظر كلامنا عليه وتمة شواهدنا هناك.

(٣) في المطبوع من «مسند الطيالسي» بلفظ: «وحظُّ من الدُّلْجَةِ»، لكن أخرجه البيهقي في «السنن» ١٨/٣ من طريق الطيالسي باللفظ الذي ذكره الحافظ.

لأنَّ العابد كالسائر إلى مَحَلِّ إقامته وهو الجنة.

و«شيئاً» منصوب بفعلٍ محذوف، أي: افعلوا. وقد تقدَّم (٣٩) بأبسط من هذا في كتاب الإيَّان في «باب الدِّين يُسر».

قوله: «والقَصْدُ القَصْدُ» بالنَّصْبِ على الإغراء، أي: الزَمُوا الطَّرِيقَ الوَسْطَ المَعْتَدِلَ، ومنه قوله في حديث جابر بن سَمُرَةَ عند مسلم (٨٦٦): كانت خُطْبَتُهُ قَصْداً؛ أي: لا طويلة ولا قصيرة، واللَّفْظُ الثَّانِي للتأكيد.

ووقفتُ على سبب لهذا الحديث: فأخرج ابن ماجه (٤٢٤١) من حديث جابر قال: مرَّ رسول الله ﷺ برجلٍ يُصَلِّي على صخرة، فأتى ناحيةً فَمَكَثَ ثُمَّ انصَرَفَ، فَوَجَدَهُ على حاله فقامَ فَجَمَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قال: «أيُّها الناس، عليكم القصد، عليكم القصد»^(١).

الحديث الرابع:

٦٤٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، واعْلَمُوا أَن لَنْ يُدْخَلَ أَحَدُكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَأَنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهَا، وَإِنْ قَلَّ».

[طرفه في: ٦٤٦٧]

قوله: «حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ» هو الأُوَيْسِيُّ، وسليمان: هو ابن بلال.

قوله: «عن موسى بن عُقْبَةَ» قال الإسماعيليُّ بعد أن أخرجه من طريق محمد بن الحسن^(٢) المخزومي عن سليمان بن بلال عن عبد العزيز بن المطَّلِب عن موسى بن عُقْبَةَ: لم أر في كتاب البخاريَّ عبدَ العزيز بن المطَّلِب بين سليمان وموسى.

قلت: وهو المحفوظ، والذي زاده غيرُ مُعْتَمَد، لأنَّه مُتَّفَقٌ على ضعفه، وهو المعروف

(١) في إسناده عيسى بن جارية، قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: فيه لينٌ.

(٢) تحوَّرف في (ع) و(س) إلى: الحسين، مصغراً، والمثبت على الصواب من (أ)، ومحمد بن الحسن المخزومي هذا: هو ابن زُبَّالة.

باب زَبَالَة - بفتح الزاي وتخفيف الموحدة - المدني، وهذا من الأمثلة لما تَعَقَّبْتُهُ على ابن الصَّلاح في جَزْمِهِ بأنَّ الزَّيَادَاتِ التي تقع في «المستخرجات» يُحَكِّمُ بِصِحَّتِهَا لِأَنَّهَا خَارِجَةٌ مَخْرَجُ الصَّحِيحِ، ووجه التَّعَقُّبِ أَنَّ الَّذِينَ اسْتَخْرَجُوا لم يُصَرِّحُوا بالتزام ذلك، سَلَّمْنَا أَنَّهُم التَّزَمُوا ذلك لكن لم يَقُوا به، وهذا من أمثلة ذلك، فَإِنَّ ابن زَبَالَة ليس من شرط «الصَّحِيح».

قوله: «عن أبي سَلَمَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ» سيأتي ما يَتَعَلَّقُ بِاتِّصَالِهِ بعد حديثين، وقد تقدَّم شرح المتن في الذي قبله.

قوله: «وَأَنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ...» إلى آخره، خَرَجَ هذا جواب سؤال سيأتي بيانه في الذي بعده.

الحديث الخامس:

٦٤٦٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «أَذْوَمُهَا وَإِنْ قُلَّ»، وَقَالَ: «اكْتَلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ».

قوله: «عن سعد بن إبراهيم» أي: ابن عبد الرحمن بن عوف، وأبو سَلَمَةَ شيخه: هو عَمُّهُ.

قوله: «عن عائشة» وَقَعَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ (١٦٥٤) من طريق أبي إسحاق - وهو السَّيِّعِيُّ - عن أبي سَلَمَةَ عن أمِّ سَلَمَةَ، فذكر معنى حديث عائشة، ورواية سعد بن إبراهيم أقوى لكونِ أبي سَلَمَةَ بَلَدِيَّةً وقريبه، بخلاف أبي إسحاق في الأمرين، ويحتمل أن يكون عند أبي سَلَمَةَ عن أمِّ المؤمنينَ لِاخْتِلَافِ السِّيَاقَيْنِ، فَإِنَّ لَفْظَهُ عَنْ أمِّ سَلَمَةَ بعد زيادة في أوله: وكان أحبَّ الأعمالِ إليه الذي يدوم عليه العبدُ وإن كان يسيراً^(١)، وقد تقدَّم^(٢) من طريق

(١) لفظه عند النسائي من طريق أبي إسحاق عن أبي سلمة عن أم سلمة: وكان أحب العمل إليه أدومه وإن قل، أما اللفظ الذي ساقه الحافظ فهو من هذا الطريق عند أحمد (٢٦٦٠٥)، وابن ماجه (١٢٢٥).

القاسم بن محمد عن عائشة نحو سياق أبي سلمة عن عائشة.

قوله: «سُئِلَ رسول الله ﷺ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟» لم أَقِفْ على تعيين السائل عن ذلك، لكن....^(٢).

قوله: «قال: أَدُومُهَا وَإِنْ قَلَّ» فيه سؤال: وهو أَنَّ المسؤول عنه أَحَبُّ الأَعْمَالِ، وظاهره السؤال عن ذات العمل، والجوابُ وَرَدَ بِأَدُومٍ، وهو صفة العمل^(٣)، فلم يَتَطَبَّقَا، ويُمكن أن يقال: إِنَّ هذا السؤال وَقَعَ بعد قوله في الحديث الماضي في الصلاة (٥٢٧) وفي الحج^(٤) وفي بَرِّ الوالدين (٥٩٧٠) حيثُ أَجَابَ بالصلاة ثُمَّ بِالْبِرِّ... إلى آخره، ثُمَّ خَتَمَ ذلك بِأَنَّ المداومة على عمل من أَعْمَالِ البرِّ، ولو كان مفضولاً، أَحَبُّ إلى الله من عمل يكون أعظم أجراً، لكن ليس فيه مُداومة.

قوله: «وقال» أي: النبي ﷺ، هو موصول بالسند المذكور.

قوله: «اكْلَفُوا» بفتح اللام وبضمها أيضاً، قال ابن التَّيْنِ: هو/ في اللُّغَةِ بالفتح ورُؤِينَاهُ ٢٩٩/١١ بالضم، والمراد به: الإبلاغ بالشَّيْءِ إلى غايته، يقال: كَلِفْتُ بالشَّيْءِ: إذا أُولِعْتَ به، ونَقَلَ بعض الشُّرَاح أَنَّهُ رُويَ بفتح الهمزة وكسر اللام من الرُّبَاعِيِّ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ لم يُسَمَعْ: أُكْلِفَ بالشَّيْءِ، قال المَحَبِّ الطَّبْرِيُّ: الكَلَفُ بالشَّيْءِ: التَّوَلُّعُ به، فاستُعِيرَ لِلْعَمَلِ لِلاتِّزَامِ والملازمة، وأَلْفُهُ أَلْفٌ وَضَلَّ، والحكمة في ذلك أَنَّ المديم لِلْعَمَلِ يُلازِمُ الخِدمة، فيكثر التردُّدُ إلى باب الطاعة كُلِّ وقتٍ لِيُجَازَى بِالْبِرِّ لكَثْرَةِ تَرَدُّدِهِ، فليس هو كَمَنْ لا زَمَ الخِدمة مثلاً ثُمَّ انْقَطَعَ.

وأيضاً فالعامل إذا تَرَكَ العملَ صار كالْمَعْرِضِ بعد الوصل، فيَتَعَرَّضُ لِلذَّمِّ والجفاء، ومن

(١) كذا قال الحافظ، وهو ذهول، فطريق القاسم هذه إنما أخرجها مسلم (٧٨٣) (٢١٨) لا البخاري.

(٢) هنا بياض في أصول «الفتح».

(٣) من قوله: «والجواب» إلى هنا سقط من (س).

(٤) بل في الجهاد (٢٧٨٢).

ثُمَّ وَرَدَ الوعيد في حقِّ مَنْ حَفِظَ القرآنَ ثُمَّ نَسِيَهُ^(١)، والمراد بالعملِ هنا: الصلاة والصيام وغيرهما من العبادات.

قوله: «ما تُطِيقُونَ» أي: قَدَرَ طاقتكم. والحاصل أَنَّهُ أَمَرَ بِالْجِدِّ في العبادة والإبلاغ بها إلى حَدِّ النِّهَايَةِ، لكن بَقَيْدٍ ما لا تَقَعُ معه المَشَقَّةُ المُفْضِيَةُ إلى السَّأَمَةِ والمَلَالِ.

الحديث السادس:

٦٤٦٦- حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ كَانَ عَمَلُ النَّبِيِّ ﷺ؟ هَلْ كَانَ يُخْصُ شَيْئاً مِنَ الْأَيَّامِ، قَالَتْ: لَا، كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً، وَأَيْكُمْ يَسْتَطِيعُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَطِيعُ؟
قوله: «جَرِيرٌ» هو ابن عبد الحميد، ومنصور: هو ابن المعتور، وإبراهيم: هو النخعي، وعَلْقَمَةُ: هو ابن قيس وهو خالُ إبراهيم، والسَّنَدُ كُلُّهُ إلى عائشة كَوْفِيَّوْنَ.

قوله: «هل كان يُخْصُ شَيْئاً مِنَ الْأَيَّامِ؟» أي: بعبادةٍ مخصوصة لا يفعل مثلاً في غيره «قالت: لا»، وقد اسْتَشْكَلَ ذلك بما ثَبَتَ عنها أَنَّ أَكْثَرَ صِيَامِهِ كَانَ فِي شَعْبَانَ كما تَقَدَّمَ تقريره في كتاب الصيام (١٩٦٩)، وبأنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَيَّامَ الْبَيْضِ كما ثَبَتَ فِي «السُّنَنِ» وتَقَدَّمَ بيانه أيضاً (١٩٨١).

وأُجِيبَ بِأَنَّ مُرَادَهَا تَخْصِيصُ عِبَادَةٍ مُعَيَّنَةٍ فِي وَقْتٍ خَاصٍّ، وَإِكْثَارُهُ الصِّيَامِ فِي شَعْبَانَ إِنَّهَا كَانَ لِأَنَّهُ كَانَ يَعْتَرِيهِ الْوَعَكُ كَثِيراً، وَكَانَ يُكْثِرُ السَّفَرَ فِي الْغَزْوِ فَيُقْطِرُ بَعْضَ الْأَيَّامِ الَّتِي كَانَ يَرِيدُ أَنْ يَصُومَهَا، فَيَتَّفِقُ أَنْ لَا يَتِمَكَّنَ مِنْ قِضَاءِ ذَلِكَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ، فَيَصِيرُ صِيَامُهُ فِي

(١) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩١٦)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَفَعَهُ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَجُورُ أُمْتِي حَتَّى الْقَذَاةِ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمْتِي، فَلَمْ أَرْ ذَنْباً أَعْظَمَ مِنْ سُورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ آيَةٍ، أَوْ تِيهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٤٧٤) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ يَرْفَعُهُ: «مَا مِنْ أَمْرٍ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ثُمَّ يَنْسَاهُ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَجْذَمٌ»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ أَيْضاً. وَانْظُرْ مَا سَلَفَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِرَقْمِ (٥٠٣١) - (٥٠٣٣).

شعبان بحَسَبِ الصُّورَةِ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ فِي غَيْرِهِ. وَأَمَّا أَيَّامُ الْبَيْضِ، فَلَمْ يَكُنْ يُوَاطِبُ عَلَى صِيَامِهَا فِي أَيَّامِ بَعِينِهَا، بَلْ كَانَ رُبَّمَا صَامَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ رُبَّمَا صَامَ مِنْ وَسْطِهِ وَرُبَّمَا صَامَ مِنْ آخِرِهِ، وَلِهَذَا قَالَ أَنَسٌ: مَا كُنْتُ تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ صَائِمًا مِنَ النَّهَارِ إِلَّا رَأَيْتَهُ، وَلَا قَائِمًا مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا رَأَيْتَهُ^(١). وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا كُلَّهُ بِأَبْسَطَ مِنْ هَذَا فِي كِتَابِ الصِّيَامِ أَيْضًا.

قوله: «كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً» بِكَسْرِ الدَّالِّ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ، أَي: دَائِمًا، وَالدَّيْمَةُ فِي الْأَصْلِ: الْمَطَرُ الْمُسْتَمِرُّ مَعَ سُكُونِ بِلَا رَعْدٍ وَلَا بَرَقٍ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِهِ، وَأَصْلُهَا الْوَاوُ فَانْقَلَبَتْ بِالْكَسْرِ قَبْلُهَا يَاءٌ.

قوله: «وَأَيْكُمْ يَسْتَطِيعُ...؟» إِلَى آخِرِهِ، أَي: فِي الْعِبَادَةِ كَمِّيَّةً كَانَتْ أَوْ كَيْفِيَّةً مِنْ خُشُوعٍ وَخُضُوعٍ وَإِخْبَاتٍ وَإِخْلَاصٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الحديث السابع:

٦٤٦٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «سَدُّوا وَقَارِبُوا وَأَبْشَرُوا، فَإِنَّهُ لَا يُدْخِلُ أَحَدًا الْجَنَّةَ عَمَلُهُ» قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَنِي اللَّهُ بِمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ».

قال: أَظُنُّهُ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

وقال عَفَّانُ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَدُّوا وَأَبْشَرُوا».

وقال مجاهدٌ: ﴿سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩]: سَدَادًا: صِدْقًا.

قوله: «مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ» بِكَسْرِ الزَّيِّ وَالرَّاءِ بَيْنَهُمَا بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ وَبِالْقَافِ: هُوَ أَبُو هَمَّامُ الْأَهْوَازِيُّ، وَثَقَّهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: صَدُوقٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» وَقَالَ: رُبَّمَا أَخْطَأَ، وَمَا لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا

الحديث الواحد، وقد تُوْبِعَ فيه.

قوله: «قال: أَظَنَّهُ عن أبي النَّضَر» هو سالم بن أبي أُمَيَّةَ المدنيِّ التَّيْمِيَّ، وفاعل «أَظَنَّهُ» هو علي بن المَدِينِيَّ شيخ البخاريِّ فيه، وكأنَّه جَوَّزَ أن يكون موسى بن عُقْبَةَ لم يسمع هذا الحديث من أبي سَلَمَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ، وأنَّ بينهما فيه واسطة وهو أبو النَّضَر، لكن قد ظَهَرَ من وجه آخر أن لا واسطة، لتصريح وَهَيْب - وهو ابن خالد - عن موسى بن عُقْبَةَ بقوله: سمعتُ أبا سَلَمَةَ، وهذا هو النُّكْتَةُ في إيراد الرِّوَايةِ المعلقة بعدها عن عَفَّانَ عن وَهَيْب.

وطريق عَفَّانَ هذه وَصَلَهَا أحمد في «مُسْنَدِهِ» (٢٤٩٤١) قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بِسَنَدِهِ، وأخرجها البيهقيُّ في «البعث»^(١) من طريق إبراهيم الحزبي عن عَفَّانَ، وأخرج مسلم (٢٨١٨) الحديث المذكور من طريق بهز بن أسد عن وَهَيْب.

قوله: «سَدُّوا وَأَبْشِرُوا» هكذا اقْتَصَرَ على طَرَفِ المتن، لأنَّ غَرَضَهُ منه بيان اتِّصال السَّنَدِ فَاكْتَفَى، وقد ساقه أحمدُ بتمامه عن عَفَّانَ مثل رواية أبي هَمَّامٍ سواء، لكن قَدَّمَ وأَخَّرَ في ٣٠٠/١١ في بعض ألفاظه، وكذا لمسلم في رواية بهز وزاد في آخره: «واعلموا أنَّ أحبَّ العمل إلى الله أدومُهُ وإن قَلَّ».

ومضى لنحو هذا الحديث في كتاب اللباس (٥٨٦١) سببٌ، وهو من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبريِّ عن أبي سَلَمَةَ عن عائشة: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يَحْتَجِرُ حَصِيرًا بِاللَّيْلِ فَيُصَلِّيُ عَلَيْهِ وَيَسُطُّهُ فِي النَّهَارِ فَيَجْلِسُ عَلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ حَتَّى كَثُرُوا، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: «يا أيُّهَا النَّاسُ، عليكم من الأعمال بما تُطِيقُونَ»، ووقفتُ له على سبب آخر، وهو عند ابن جَبَّانَ (٣٥٨ و ١١٣) من حديث أبي هريرة قال: مرَّ رسول الله ﷺ على رَهْطٍ من أصحابه وهم يَضْحَكُونَ، فقال: «لو تَعْلَمُونَ ما أَعْلَمَ لَضَحِكُكُمْ قَلِيلًا وَلَبْكِيَّتُمْ كَثِيرًا» فأتاه جَبْرِيلُ فقال: إِنَّ رَبَّكَ يَقُولُ لَكَ: لَا تُقْنِطْ عِبَادِي، فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ فقال: «سَدُّوا وَقَارِبُوا».

(١) تحرّف في الأصلين و(س) ونسخة من «تغليق التعليق» للحافظ ١٧١/٥ إلى: الشعب، والتصويب من نسخة أخرى من «التعليق»، والحديث في كتاب «البعث والنشور» للبيهقي برقم (٤٩).

قال ابن حزم في كلامه على مواضع من البخاري: معنى الأمر بالسداد والمقاربة: أنه ﷺ أشار بذلك إلى أنه بُعثَ مُيسراً مُسهلاً، فأمر أمته بأن يقتصدوا في الأمور لأن ذلك يقتضي الاستدامة عادة.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿سَدِيدًا﴾: سَدَادًا: صِدْقًا» كذا ثبت للأكثر، والذي ثبت عن مجاهد عند الفريابي والطبري (٥٢/٢٢) وغيرهما من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾ قال: سَدَادًا، والسداد بفتح أوله: العدل المعتدل الكافي، وبالكسر: ما يسد الخلل. والذي وقع في الرواية بالفتح.

وزعم مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن: أن الطبري وصل تفسير مجاهد عن موسى بن هارون بن عمرو بن طلحة عن أسباط عن السدي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وهذا وهم فاحش، فما للسدي عن ابن أبي نجيح رواية، ولا أخرجه الطبري من هذا الوجه، وإنما أخرج من وجه آخر عن السدي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾ قال: القول السديد أن يقول لمن حضره الموت: قدّم لنفسك واترك لولدك، وأخرج أثر مجاهد من رواية ورقاء عن ابن أبي نجيح، وأخرج أيضاً من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال في قوله تعالى: ﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾ قال: عدلاً، يعني في منطقته وفي عمله، قال: والسداد: الصدق. وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن البصري في قوله: ﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾ قال: صدقاً. وأخرج الطبري من طريق الكلبي مثله.

والذي أظنه أنه سقط من الأصل لفظة والتقدير: قال مجاهد: سَدَادًا، وقال غيره: صدقاً. أو الساقط منه لفظة «أي» كأن المصنف أراد تفسير ما فسر به مجاهد السديد.

الحديث الثامن:

٦٤٦٨ - حدثني إبراهيم بن المنذر، حدثنا محمد بن فليح، قال: حدثني أبي، عن هلال بن

علي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: سمعته يقول: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى لَنَا يَوْمًا الصَّلَاةَ، ثُمَّ رَقِيَ الْمِنْبَرَ فَأَشَارَ بِيَدِهِ قَبْلَ قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «قَدْ أَرَيْتُ الْآنَ - مِنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ - الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، مُثَلَّثِينَ فِي قُبُلِ هَذَا الْجِدَارِ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ».

قوله: «فُلَيْح» هو ابن سليمان، والإسناد كله مَدَنِيُونَ.

قوله: «صَلَّى لَنَا يَوْمًا الصَّلَاةَ» وَقَعَ فِي رَوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهَا الظُّهْرُ.

قوله: «ثُمَّ رَقِيَ» بفتح أوله وكسر القاف من الارتقاء، أي: صَعِدَ، وَزناً وَمَعْنَى.

قوله: «مِنْ قِبَلٍ»^(١) أي: مِنْ جِهَةٍ، وَزناً وَمَعْنَى.

قوله: «أَرَيْتُ» بضمّ الهمزة وكسر الرّاء، وفي بعضها: «رَأَيْتُ» بفتح حَتَيْنِ.

قوله: «مُثَلَّثِينَ» أي: مُصَوِّرِينَ، وَزناً وَمَعْنَى، يُقَالُ: مَثَّلَهُ: إِذَا صَوَّرَهُ كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ.

قوله: «فِي قُبُلٍ» بضمّ القاف والموحدة، والمراد بِالْجِدَارِ جِدَارُ الْمَسْجِدِ.

قوله: «فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ» وَقَعَ هُنَا مُكْرَرًا تَأْكِيدًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ هَذَا اللَّفْظِ

فِي «بَابِ وَقْتُ الظُّهْرِ» مِنْ أَبْوَابِ الْمَوَاقِيتِ (٥٤٠)، وَيَأْتِي شَرْحُ الْحَدِيثِ مُسْتَوْفًى فِي كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ (٧٢٩٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى الْحَثِّ عَلَى مُدَاوِمَةِ الْعَمَلِ، لِأَنَّ مَنْ مَثَلَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ،

كَانَ ذَلِكَ بَاعِثًا لَهُ عَلَى الْمَوَازَبَةِ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْإِنْكِفَافِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَهَذَا التَّقْرِيبُ تَظْهَرُ مُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ.

١٩ - بَابُ الرَّجَاءِ مَعَ الْخَوْفِ

وَقَالَ سَفِيَانُ: مَا فِي الْقُرْآنِ آيَةٌ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ: ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا

(١) هَكَذَا وَقَعَ لِلْحَافِظِ هُنَا: «مِنْ قِبَلٍ» بِزِيَادَةِ «مِنْ»، وَلَيْسَتْ فِي شَيْءٍ مِنْ رَوَايَاتِ «الصَّحِيحِ» كَمَا فِي النُّسخَةِ الْيُونَانِيَّةِ، وَعَدَمُ ذِكْرِهَا أَوْجَهُ.

التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِنْ رَّبِّكُمْ ﴿[المائدة: ٦٨]﴾.

٦٤٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا مِثَّةَ رَحْمَةٍ، فَأَمْسَكَ عَنْدَهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً، وَأَرْسَلَ فِي خَلْقِهِ كُلُّهُمْ رَحْمَةً وَاحِدَةً، فَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ لَمْ يَيْأَسْ مِنَ الْجَنَّةِ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَذَابِ لَمْ يَأْمَنْ مِنَ النَّارِ».

قوله: «باب الرجاء مع الخوف» أي: استحباب ذلك، فلا يَقْطَعُ النَّظَرُ فِي الرَّجَاءِ عَنْ ٣٠١/١١ الخوف، ولا في الخوف عن الرجاء، لثَلَا يُفْضِي فِي الْأَوَّلِ إِلَى الْمَكْرِ وَفِي الثَّانِي إِلَى الْقُنُوطِ، وَكُلُُّ مِنْهُمَا مَذْمُومٌ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ الرَّجَاءِ أَنَّ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ تَقْصِيرٌ فَلْيُحْسِنِ ظَنَّهُ بِاللَّهِ وَيَرْجُو أَنْ يَمْحُوَ عَنْهُ ذَنْبَهُ، وَكَذَا مَنْ وَقَعَ مِنْهُ طَاعَةٌ يَرْجُو قَبُولَهَا، وَأَمَّا مَنْ انْهَمَكَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ رَاجِعًا عَنِ الْمَوَاحِظَةِ بِغَيْرِ نَدَمٍ وَلَا إِقْلَاعٍ، فَهَذَا فِي غُرُورٍ.

وما أَحْسَنَ قَوْلَ أَبِي عَثْمَانَ الْحِيرِيِّ^(١): مِنْ عِلَامَةِ السَّعَادَةِ أَنْ تَطِيعَ وَتَخَافَ أَنْ لَا تُقْبَلَ، وَمِنْ عِلَامَةِ الشَّقَاءِ أَنْ تَعْصِيَ وَتَرْجُو أَنْ تَنْجُو.

وقد أخرج ابن ماجه (٤١٩٨) من طريق عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه^(٢) عن عائشة: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءًا تَوًّا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ» [المؤمنون: ٦٠] أَهْوَ الَّذِي يَسْرِقُ وَيَزْنِي؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ الَّذِي يَصُومُ وَيَتَصَدَّقُ وَيُصَلِّي وَيَخَافُ أَنْ لَا يُقْبَلَ مِنْهُ».

وهذا كُلُّهُ مُتَّفَقٌ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ فِي حَالَةِ الصَّحَّةِ، وَقِيلَ: الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ فِي الصَّحَّةِ أَكْثَرَ وَفِي الْمَرَضِ عَكْسَهُ، وَأَمَّا عِنْدَ الْإِشْرَافِ عَلَى الْمَوْتِ فَاسْتَحَبَّ قَوْمٌ الْاِقْتِصَارَ عَلَى

(١) تَصَحَّفَ فِي (س) إِلَى: الْجِيزِيِّ، بِالْمَعْجَمَتَيْنِ، وَالْحِيرِيِّ: نَسَبُهُ إِلَى مَحَلَّةٍ بِنَيْسَابُورٍ يُقَالُ لَهَا: الْحِيرَةُ، وَلَأَبِي عَثْمَانَ الْحِيرِيِّ هَذَا تَرْجُمَةً فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ١٤/٦٢-٦٦.

(٢) قوله: «عَنْ أَبِيهِ» فِي هَذَا الْإِسْنَادِ زِيَادٌ مَقْصُومَةٌ مِنَ الْحَافِظِ - وَتَابِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» ٢٣/٦٦ - وَالْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَائِشَةَ كَمَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ وَالتِّرْمِذِيِّ (٣١٧٥) وَأَحْمَدَ (٢٥٢٦٣) وَغَيْرِهِمْ، وَهَذَا سَنَدٌ مُنْقَطِعٌ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَمْ يَدْرِكْ عَائِشَةَ.

الرَّجَاءَ لِمَا يَتَّصِمَنَّ مِنَ الْإِفْتِقَارِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلِأَنَّ الْمَحْذُورَ مِنْ تَرْكِ الْخَوْفِ قَدْ تَعَدَّرَ فَيَتَعَيَّنْ حُسْنُ الظَّنِّ بِاللَّهِ بِرَجَاءِ عَفْوِهِ وَمَغْفِرَتِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ»^(١)، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٧٤٠٥).

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يُهْمِلُ جَانِبَ الْخَوْفِ أَصْلًا بَحِثُ يَجْزِمُ بِأَنَّهُ آمِنٌ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٩٨٣) عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى شَابٍّ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُ: «كَيْفَ تَحِدُّكَ؟» فَقَالَ: أَرْجُو اللَّهَ وَأَخَافُ ذُنُوبِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبِ عَبْدٍ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا يَرْجُو وَآمَنَهُ مِمَّا يَخَافُ»، وَلَعَلَّ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي التَّرْجَمَةِ، وَلَمَّا لَمْ يُوَافِقْ شَرْطَهُ أَوْرَدَ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَاوِيًا لَهُ فِي التَّصْرِيحِ بِالْمَقْصُودِ.

قَوْلُهُ: «وَقَالَ سُفْيَانٌ» هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ «مَا فِي الْقُرْآنِ آيَةٌ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِنَ رَبِّكُمْ﴾» وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ وَبَيَانِهِ وَالْبَحْثُ فِيهِ فِي تَفْسِيرِ الْمَائِدَةِ^(٢)، وَمُنَاسَبَتُهُ لِلتَّرْجَمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ الْكِتَابُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْهِ، لَمْ تَحْصُلْ لَهُ النَّجَاةُ، لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ الْإِضْرَ الَّذِي كَانَ كُتِبَ عَلَى مَنْ قَبْلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَيَحْصُلُ الرَّجَاءُ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ مَعَ الْخَوْفِ.

قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ» هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، وَتَبَتَ كَذَلِكَ لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ، وَعَمَرُو: هُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ صَغِيرٌ، وَشَيْخُهُ تَابِعِيٌّ وَسَطٌ، وَهُمَا مَدَنِيَانِ.

قَوْلُهُ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا مِثْلَ رَحْمَةِ» قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: رَحْمَةُ اللَّهِ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، وَلَيْسَ هِيَ بِمَعْنَى الرَّقَّةِ الَّتِي فِي صِفَاتِ الْآدَمِيِّينَ، بَلْ ضَرَبَ ذَلِكَ مَثَلًا لِمَا يُعْقَلُ مِنْ ذِكْرِ الْأَجْزَاءِ وَرَحْمَةِ الْمَخْلُوقِينَ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ.

قُلْتُ: الْمُرَادُ بِالرَّحْمَةِ هُنَا: مَا يَقَعُ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ كَمَا سَأَقْرُرُهُ فَلَا حَاجَةَ لِلتَّأْوِيلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٧٧) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

(٢) بَيْنَ يَدَيِ الْحَدِيثِ رَقْمُ (٤٦٠٦).

في أوائل الأدب (٦٠٠٠) جواب آخر مع مباحث حسنة، وهو في «باب جعل الله الرحمة مئة جزء».

قوله: «وأرسل في خلقه كلهم» كذا لهم وكذا للإسماعيلي عن الحسن بن سفيان، ولأبي ٣٠٢/١١ نعيم من طريق السراج، كلاهما عن قتيبة، وذكر الكرماني أن في بعض الروايات: «في خلقه كله».

قوله: «فلو يعلم الكافر» كذا ثبت في هذه الطريق بالفاء إشارة إلى ترتيب ما بعدها على ما قبلها، ومن ثم قدم ذكر الكافر لأن كثرتها وسعتها تقتضي أن يطمع فيها كل أحد، ثم ذكر المؤمن استطراداً.

وروى هذا الحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، فقطعه حديثين أخرجهما مسلم من طريقه، فذكر حديث الرحمة (١٧/٢٧٥٢) بلفظ: «خلق الله مئة رحمة، فوضع واحدة بين خلقه وخبأ عنده مئة إلا واحدة»، وذكر الحديث الآخر (٢٧٥٥) بلفظ: «لو يعلم المؤمن ...» إلى آخره.

والحكمة في التعبير بالمضارع دون الماضي الإشارة إلى أنه لم يقع له علم ذلك ولا يقع، لأنه إذا امتنع في المستقبل، كان ممتنعاً فيما مضى.

قوله: «بكل الذي» استشكل هذا التركيب لكون «كل» إذا أضيفت إلى الموصول كانت إذ ذاك لعموم الأجزاء، لا لعموم الأفراد، والغرض من سياق الحديث تعميم الأفراد، وأجيب بأنه وقع في بعض طرقه^(١): أن الرحمة قسّمت مئة جزء، فالتعميم حينئذٍ لعموم الأجزاء في الأصل، أو نُزِلت الأجزاء منزلة الأفراد مبالغة.

قوله: «لم ييأس من الجنة» قيل: المراد أن الكافر لو علم سعة الرحمة، لغطى على ما يعلمه من عظيم العذاب، فيحصل له الرجاء، أو المراد أن متعلق علمه بسعة الرحمة مع عدم التفاته إلى مقابلهما، يطمعه في الرحمة.

ومطابقة الحديث للترجمة: أَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ الْمُقْتَضِيَيْنِ لِلرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ، فَمَنْ عَلِمَ أَنَّ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الرَّحْمَةَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْحَمَهُ، وَالْإِنْتِقَامَ مِمَّنْ أَرَادَ أَنْ يَنْتَقِمَ مِنْهُ، لَا يَأْمَنُ انتِقَامَهُ مَنِ يَرْجُو رَحْمَتَهُ وَلَا يَيْأَسُ مِنْ رَحْمَتِهِ مَنْ يَخَافُ انتِقَامَهُ، وَذَلِكَ بَاعِثٌ عَلَى مُجَانَبَةِ السَّيِّئَةِ وَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً، وَمُلَازِمَةَ الطَّاعَةِ وَلَوْ كَانَتْ قَلِيلَةً.

قيل: في الجملة الأولى نوع إشكال، فَإِنَّ الْجَنَّةَ لَمْ تُخْلَقْ لِلْكَافِرِ وَلَا طَمَعَ لَهُ فِيهَا، فَغَيْرُ مُسْتَبَعَدٍ أَنْ يَطْمَعَ فِي الْجَنَّةِ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ كُفْرَ نَفْسِهِ، فَيُشْكَلُ تَرْتُّبُ الْجَوَابِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ سَيِّقَتْ لِتَرْغِيبِ الْمُؤْمِنِ فِي سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ، الَّتِي لَوْ عَلِمَهَا الْكَافِرُ الَّذِي كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُحْتَمَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا حَظَّ لَهُ فِي الرَّحْمَةِ، لَتَطَاوَلَ إِلَيْهَا وَلَمْ يَيْأَسْ مِنْهَا، إِمَّا بِإِيْمَانِهِ الْمَشْرُوطِ، وَإِمَّا لِقَطْعِ نَظَرِهِ عَنِ الشَّرْطِ مَعَ تَيَقُّنِهِ بِأَنَّهُ عَلَى الْبَاطِلِ وَاسْتِمْرَارِهِ عَلَيْهِ عِنَادًا، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ حَالِ الْكَافِرِ فَكَيْفَ لَا يَطْمَعُ فِيهَا الْمُؤْمِنُ الَّذِي هَدَاهُ اللَّهُ لِلْإِيْمَانِ؟ وَقَدْ وَرَدَ: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَتَطَاوَلُ لِلشَّفَاعَةِ، لَمَّا يَرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَعَةِ الرَّحْمَةِ» أَخْرَجَهُ الطَّبْرَائِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٥٠٨٢ و ٥٢٢٧) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَمِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ، وَسَنَدُ كُلِّ مِنْهُمَا ضَعِيفٌ.

وقد تَكَلَّمَ الْكِرْمَانِيُّ هُنَا عَلَى «لَوْ» بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّهَا هُنَا لَانْتِفَاءِ الثَّانِي: وَهُوَ الرَّجَاءُ، لَانْتِفَاءِ الْأَوَّلِ: وَهُوَ الْعِلْمُ، فَأَشْبَهَتْ: لَوْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَلَيْسَتْ لَانْتِفَاءِ الْأَوَّلِ لَانْتِفَاءِ الثَّانِي كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ. قَالَ: وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْحَدِيثِ: أَنَّ الْمَكْلَفَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ، حَتَّى لَا يَكُونَ مُفْرِطًا فِي الرَّجَاءِ بَحِيثٌ يَصِيرُ مِنَ الْمَرْجِيَةِ الْقَائِلِينَ: لَا يَضُرُّهُ مَعَ الْإِيْمَانِ شَيْءٌ، وَلَا فِي الْخَوْفِ بَحِيثٌ لَا يَكُونُ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْمَعْتَرِلَةِ الْقَائِلِينَ بِتَخْلِيدِ صَاحِبِ الْكِبِيرَةِ إِذَا مَاتَ عَنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ فِي النَّارِ، بَلْ يَكُونُ وَسْطًا بَيْنَهُمَا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وَمَنْ تَتَبَعَ دِينَ الْإِسْلَامِ وَجَدَ قَوَاعِدَهُ أَصُولًا وَفُرُوعًا كُلَّهَا فِي جَانِبِ الْوَسْطِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٠ - باب الصبر عن محارم الله

﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]

وقال عمر: وَجَدْنَا خَيْرَ عَيْشِنَا بِالصَّبْرِ.

قوله: «باب الصبر عن محارم الله» يدخل في هذا المواظبة على فعل الواجبات وعلى الكف عن المحرمات، وذلك ينشأ عن علم العبد بقبحها، وأن الله حرّمها صيانة لعبده عن الرذائل، فيحمل ذلك العاقل على تركها ولو لم يرد على فعلها وعيد، ومنها الحياء منه والخوف منه أن يوقع وعيده فيتركها لسوء عاقبتها، وأن العبد منه بمرأى ومسمع فيعته ذلك على الكف عما تُهي عنه، ومنها مراعاة النعم، فإن المعصية غالباً تكون سبباً لزوال النعمة، ومنها محبة الله، فإن المحب يصبر نفسه على مُراد من يُحب.

وأحسن ما وُصف به الصبر: أنه حبس النفس عن المكروه، وعقل اللسان عن الشكوى، والمكابدة في تحمله وانتظار الفرج.

وقد أثنى الله على الصابرين في عدة آيات، وتقدّم في أوائل كتاب الإيوان حديث: «الصبر نصف الإيوان» مُعلّقاً^(١).

قال الراغب: الصبر: الإمساك في ضيق، صبرت الشيء: حبسته، فالصبر حبس النفس على ما يقتضيه العقل أو الشرع. وتختلف معانيه بتعلقاته: فإن كان عن مصيبة، سُمي صبراً فقط، وإن كان في لقاء عدو، سُمي شجاعةً، وإن كان عن كلام، سُمي كتماناً، وإن كان عن تعاطي ما تُهي عنه، سُمي عفة. قلت: وهو المقصود هنا.

قوله: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ كذا للأكثر، ولأبي ذر: «وقوله تعالى» وفي نسخة: «عز وجل». ومُناسبة هذه الآية للترجمة أنّها صُدّرت بقوله تعالى: ﴿قُلْ يَعْبَادِ الَّذِينَ

(١) هو قطعة من أثر موقوف على البخاري في أول الإيوان شطره الآخر بين يدي الحديث رقم (٨) فقال: قال ابن مسعود: اليقين الإيوان كله، ووصله الحافظ ابن حجر في «التغليق» ٢/ ٢١-٢٣ موقوفاً ومرفوعاً وقال: لا يثبت مرفوعاً.

﴿أَمَتُوا أَنْفُسَهُمْ رَبَّكُمْ﴾ وَمَنْ اتَّقَى رَبَّهُ كَفَّ عَنْ الْمَحْرَمَاتِ وَفَعَلَ الْوَاجِبَاتِ، والمراد بقوله: ﴿يَغْيِرْ حِسَابَهُ﴾: المبالغة في التكثير.

قوله: «وقال عمر: وَجَدْنَا خَيْرَ عَيْشِنَا بِالصَّبْرِ» كذا للأكثر، وللكشميهني بحذف الموحدة وهو بالنصب على نزع الخافض، والأصل: في الصبر، والباء بمعنى: في.

وقد وصله أحمد في كتاب «الزهد»^(١) بسند صحيح عن مجاهد قال: قال عمر: وَجَدْنَا خَيْرَ عَيْشِنَا الصَّبْرَ. وأخرجه أبو نُعَيْمٍ في «الحلية» (١/ ٥٠) من طريق أحمد كذلك، وأخرجه عبد الله بن المبارك في كتاب «الزهد» (٦٣٠) من وجه آخر عن مجاهد به، وأخرجه الحاكم^(٢) من رواية مجاهد عن سعيد بن المسيب عن عمر.

والصبر إن عُدِّيَ بِعَنْ كَانَ فِي الْمَعَاصِي، وَإِنْ عُدِّيَ بِعَلَى كَانَ فِي الطَّاعَاتِ، وهو في الآية والحديث وفي أثر عمر شامل للأمرين، والترجمة لبعض ما دلَّ عليه الحديث. وذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث أبي سعيد الخدري.

٦٤٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَسْأَلْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا أَعْطَاهُ، حَتَّى نَفَدَ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُمْ حِينَ نَفَدَ كُلُّ شَيْءٍ أَنْفَقَ بِيَدِهِ: «مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ لَا أَذْجِرُهُ عَنْكُمْ، وَإِنَّهُ مَنْ يَسْتَعِفَّ يُعِفَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ، وَلَنْ تُعْطُوا عَطَاءَ خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ».

قوله: «أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ» لم أَقِفْ عَلَى أَسْمَائِهِمْ، وَتَقَدَّمَ فِي الزَّكَاةِ (١٤٦٩) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ مِنْهُمْ أَبَا سَعِيدٍ.

(١) «الزهد» ص ١١٧.

(٢) في «المستدرک» كما ذكر الحافظ نفسه في «تغليق التعليق» ١٧٣/٥ لكن لم نقف عليه فيه، فلعلهم وهم من الحافظ، أو أنه في بعض كتبه الأخرى والتي لم نقف عليها، والله تعالى أعلم.

وَوَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٠٩٨٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَشْرٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا / ٣٠٤/١١
كَانَ ذَا حَاجَةٍ فَقَالَ لَهُ أَهْلُهُ: ائْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْأَلْهُ، فَأَتَاهُ، فَذَكَرَ نَحْوَ الْمُتَنِ الْمَذْكُورِ هُنَا، وَمِنْ
طَرِيقِ عُمَارَةَ ابْنِ غَزِيَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ (١١٠٦٠) قَالَ: سَرَّحْتَنِي أُمِّي
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ، فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ... الْحَدِيثُ، فَعُرِفَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَهْلُهُ»، وَمِنْ طَرِيقِ
هَلَالِ بْنِ حِصْنٍ^(١) (١١٤٠١) قَالَ: نَزَلْتُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ فَحَدَّثْتُ: أَنَّهُ أَصْبَحَ وَقَدْ عَصَبَ
عَلَى بَطْنِهِ حَجْرًا مِنَ الْجُوعِ، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ أَوْ أُمُّهُ: ائْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْأَلْهُ، فَقَدْ أَتَاهُ فُلَانٌ
فَسَأَلَهُ فَأَعْطَاهُ... الْحَدِيثُ.

وَوَقَعَ عِنْدَ الْبَزَّارِ (١٠٣٩) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ وَقَعَ لَهُ نَحْوُ مَا وَقَعَ
لَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ حِينَ افْتِتَحَتْ قُرَيْظَةُ^(٢).

قَوْلُهُ: «أَنَّ نَاسًا» فِي بَعْضِ النُّسخِ: أَنَّ أَنَسًا، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

قَوْلُهُ: «فَلَمْ يَسْأَلْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ» كَذَا لِلْكُشْمِيهَنِيِّ، وَلِغَيْرِهِ بِحَذْفِ الضَّمِيرِ، وَتَقَدَّمَ فِي
الزَّكَاةِ (١٤٦٩) بَلْفَظٍ: سَأَلُوا فَأَعْطَاهُمْ ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ، وَفِي رِوَايَةٍ
مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عِنْدَ أَحْمَدَ (١١٨٩٠): فَجَعَلَ لَا يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا أَعْطَاهُ.

قَوْلُهُ: «حَتَّى نَفَدَ» بِفَتْحِ النُّونِ وَكسْرِ الْفَاءِ، أَي: فَرَّغَ.

قَوْلُهُ: «فَقَالَ لَهُمْ حِينَ نَفَدَ كُلُّ شَيْءٍ أَنْفَقَ بِيَدِهِ» يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ حَالِيَّةً أَوْ
اعْتِرَاضِيَّةً أَوْ اسْتِثْنَائِيَّةً، وَالْبَاءُ تَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: شَيْءٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: أَنْفَقَ.
وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ: فَقَالَ لَهُمْ حِينَ أَنْفَقَ كُلُّ شَيْءٍ بِيَدِهِ، وَسَقَطَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ
رِوَايَةِ مَالِكٍ.

قَوْلُهُ: «مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ» أَي: مَالٌ، وَ«مَا» مُوصُولَةٌ مُتَّصِمَةٌ بِمَعْنَى الشَّرْطِ، وَفِي رِوَايَةٍ
صَوَّبَهَا الدِّمِيَاطِيُّ: «مَا يَكُنْ»، وَ«مَا» حِينَئِذٍ شَرْطِيَّةٌ وَلَيْسَتْ الْأُولَى خَطَأً.

(١) تَحَرَّفَ فِي (ع) وَ(س) إِلَى: حَصِينٍ، مُصَغَّرٌ.

(٢) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

قوله: «لَا أَذْخِرُهُ عَنْكُمْ» بالإدغام وبغيره، وفي رواية مالك: «فلم»، وعنه: «فلن أَذْخِرَهُ عَنْكُمْ» أي: أَجْعَلَهُ ذَخِيرَةً لِّغَيْرِكُمْ مُعْرِضاً عَنْكُمْ، ودأله مُهْمَلَةٌ، وقيل: مُعْجَمَةٌ.

قوله: «وَإِنَّهُ مَنْ يَسْتَعِفَّ» كذا للأكثر بتشديد الفاء، وللكشميهني: «يَسْتَعِفُّ» بفاءين. وقوله: «يُعِفَّهُ اللَّهُ» بتشديد الفاء المفتوحة.

قوله: «وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ» قَدَّمَ فِي رواية مالك الاستغناء عَلَى التَّصَبُّرِ، وَوَقَعَ فِي رواية عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي سَعِيدٍ بَدَلَ التَّصَبُّرِ: «وَمَنْ اسْتَكْفَى كَفَّاهُ اللَّهُ»، وزاد: «وَمَنْ سَأَلَ وَلَهُ قِيَمَةٌ أَوْ قِيَّةٌ فَقَدْ أَحْلَفَ»، وزاد فِي رواية هلال: «وَمَنْ سَأَلَنَا إِمَّا أَنْ نَبْذُلَ لَهُ وَإِمَّا أَنْ نُؤَاسِيَهُ، وَمَنْ يَسْتَعِفَّ أَوْ يَسْتَغْنِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّنْ يَسْأَلُنَا».

قوله: «وَلَنْ تُعْطُوا عَطَاءً» فِي رواية مالك: «وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً»، وَأُعْطِيَ بِضَمٍّ أَوَّلُهُ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ.

قوله: «خَيْرٌ وَأَوْسَعُ مِنَ الصَّبْرِ» كَذَا بِالنَّصْبِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَوَقَعَ فِي رواية مالك: «هُوَ خَيْرٌ» بِالرَّفْعِ، وَلِمُسْلِمٍ (١٠٥٣): «عَطَاءٌ خَيْرٌ»، قَالَ النَّوَوِيُّ: كَذَا فِي نُسْخِ مُسْلِمٍ «خَيْرٌ» بِالرَّفْعِ وَهُوَ صَحِيحٌ، وَالتَّقْدِيرُ: هُوَ خَيْرٌ، كَمَا فِي رواية البخاري؛ يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ (١٤٦٩).

وَفِي الْحَدِيثِ الْحُضُّ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ النَّاسِ، وَالتَّعَفُّفُ عَنْ سُؤَالِهِمْ بِالصَّبْرِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ، وَانْتِظَارُ مَا يَرْزُقُهُ اللَّهُ، وَأَنَّ الصَّبْرَ أَفْضَلُ مَا يُعْطَاهُ الْمَرْءُ لِكَوْنِ الْجَزَاءِ عَلَيْهِ غَيْرَ مُقَدَّرٍ وَلَا مَحْدُودٍ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «مَنْ يَسْتَعِفَّ» أَي: يَمْتَنِعُ عَنِ السُّؤَالِ، وَقَوْلُهُ: «يُعِفَّهُ اللَّهُ» أَي: أَنَّهُ يُجَازِيهِ عَلَى اسْتِعْفَافِهِ بِصَيَانَةِ وَجْهِهِ وَدَفْعِ فَاقَتِهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَمَنْ يَسْتَغْنِ» أَي: بِاللَّهِ عَمَّنْ سِوَاهُ.

وَقَوْلُهُ: «يُغْنِيهِ» أَي: فَإِنَّهُ يُعْطِيهِ مَا يَسْتَغْنِي بِهِ عَنِ السُّؤَالِ، وَيَخْلُقُ فِي قَلْبِهِ الْغِنَى فَإِنَّ

الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ^(١).

وقوله: «وَمَنْ يَتَصَبَّرْ» أي: يُعَالِجْ نفسه على ترك السؤال، وَيَصْبِرْ إلى أَنْ يَحْصُلَ لَهُ الرِّزْقُ.

وقوله: «يُصَبِّرْهُ اللَّهُ» أي: فَإِنَّهُ يُقَوِّيه وَيُمَكِّنُهُ مِنْ نَفْسِهِ، حَتَّى تَنْقَادَ لَهُ وَيُذْعِنَ لِتَحْمُلِ الشَّدَّةَ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ اللَّهُ مَعَهُ فَيُظْفِرُهُ بِمَطْلُوبِهِ.

وقال ابن الجوزي: لَمَّا كَانَ التَّعَفُّفُ يَقْتَضِي سِرَّ الْحَالِ عَنِ الْخَلْقِ وَإِظْهَارَ الْغِنَى عَنْهُمْ، فَيَكُونُ صَاحِبُهُ مُعَامِلًا لِلَّهِ فِي الْبَاطِنِ، فَيَقَعُ لَهُ الرِّبْحُ عَلَى قَدَرِ صَدَقِهِ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا جُعِلَ الصَّبْرُ خَيْرَ الْعَطَاءِ لِأَنَّهُ حَبَسَ النَّفْسَ عَنْ فِعْلِ مَا تُحِبُّهُ، وَإِلْزَامَهَا بِفِعْلِ مَا تَكْرَهُ فِي الْعَاجِلِ مِمَّا لَوْ فَعَلَهُ أَوْ تَرَكَهَ لَتَأَذَّى بِهِ فِي الْآجِلِ.

وقال الطَّبَّيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «مَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ» أي: إِنْ عَفَّ عَنِ السُّؤَالِ وَلَوْ لَمْ ٣٠٥/١١ يُظْهِرِ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنِ النَّاسِ، لَكُنَّهْ إِنْ أُعْطِيَ شَيْئًا لَمْ يَتْرُكْهُ، يَمَلَأُ اللَّهُ قَلْبَهُ غِنًى بِحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى سُؤَالٍ، وَمَنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَأَظْهَرَ الْإِسْتِغْنَاءَ وَالصَّبْرَ^(٢) وَلَوْ أُعْطِيَ لَمْ يَقْبَلْ، فَذَاكَ أَرْفَعُ دَرَجَةً، فَالصَّبْرُ جَامِعٌ لِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ.

وقال ابن التَّيْنِ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «يُعِفَّهُ اللَّهُ»: إِمَّا أَنْ يَرْزُقَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَسْتَغْنِي بِهِ عَنِ السُّؤَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَرْزُقَهُ الْقَنَاعَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الحديث الثاني: حديث المغيرة.

٦٤٧١ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمَغِيرَةَ

ابْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي حَتَّى تَرِمَ - أَوْ تَنْتَفِخَ - قَدَمَاهُ، فَيَقَالُ لَهُ، فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟».

قوله: «حَتَّى تَرِمَ» بكسر الراء.

(١) في الباب رقم (١٥) من هذا الكتاب: باب الغنى غنى النفس.

(٢) هكذا في (أ)، وفي (ع): وَتَصَبَّرَ، وفي (س): فَتَصَبَّرَ، وكله صحيح.

وقوله: «أَوْ تَتَفَحَّحَ» شُكٌّ من الراوي وهو بمعناه.

وقوله: «فَيَقَالُ لَهُ» القائل له ذلك عائشة.

قوله: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟» تقدّم شرحه مع شرح بقيّة الحديث مُستوفًى في أوائل أبواب التَّهَجُّد (١١٣٠).

ووجه مُناسَبته للتَّرجمة: أَنَّ الشُّكْرَ واجبٌ وَتَرَكَ الواجب حرام، وفي شُغْلِ النَّفْسِ بفعل الواجب صَبْرٌ عن فعل الحرام.

والحاصل: أَنَّ الشُّكْرَ يَتَضَمَّنُ الصَّبْرَ على الطاعة والصَّبْرَ عن المعصية، قال بعض الأئمّة: الصَّبْرُ يَسْتَلْزِمُ الشُّكْرَ، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ، وبالعكس فمتى ذهب أحدهما ذهب الآخر، فَمَنْ كَانَ فِي نِعْمَةٍ ففَرَضُهُ الشُّكْرَ والصَّبْرَ، وَأَمَّا الشُّكْرُ فواضح، وَأَمَّا الصَّبْرُ فعن المعصية، وَمَنْ كَانَ فِي بَلِيَّةٍ ففَرَضُهُ الصَّبْرَ والشُّكْرَ، وَأَمَّا الصَّبْرُ فواضح، وَأَمَّا الشُّكْرُ فالقيام بحَقِّ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْبَلِيَّةِ، فَإِنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَبْدِ عُبُودِيَّةٌ فِي الْبَلَاءِ، كَمَا لَهُ عَلَيْهِ عُبُودِيَّةٌ فِي النَّعْمَاءِ.

ثُمَّ الصَّبْرُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: صَبْرٌ عَنِ الْمَعْصِيَةِ فَلَا يَرْتَكِبُهَا، وَصَبْرٌ عَلَى الطَّاعَةِ حَتَّى يُؤَدِّيَهَا، وَصَبْرٌ عَلَى الْبَلِيَّةِ فَلَا يَشْكُو رَبَّهُ فِيهَا، وَالْمَرْءُ لَا يَدُلُّهُ مِنْ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ، فَالصَّبْرُ لَا يَزِمُّ لَهُ أَبَدًا لَا خُرُوجَ لَهُ عَنْهُ، وَالصَّبْرُ سَبَبٌ فِي حَصُولِ كُلِّ كَمَالٍ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ ﷺ بقوله في الحديث الأوّل: «إِنَّ الصَّبْرَ خَيْرٌ مَّا أُعْطِيَ الْعَبْدُ».

وقال بعضهم: الصَّبْرُ تَارَةٌ يَكُونُ لِلَّهِ، وَتَارَةٌ يَكُونُ بِاللَّهِ، فَالْأَوَّلُ: الصَّابِرُ لِأَمْرِ اللَّهِ طَلِبًا لِمَرْضَاتِهِ، فَيَصْبِرُ عَلَى الطَّاعَةِ وَيَصْبِرُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَالثَّانِي: الْمَفْوُضُ لِلَّهِ بِأَنْ يَبْرَأَ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ، وَيُضِيفُ ذَلِكَ إِلَى رَبِّهِ.

وزاد بعضهم: الصَّبْرُ عَلَى اللَّهِ: وَهُوَ الرِّضَا بِالْمَقْدُورِ، فَالصَّبْرُ لِلَّهِ يَتَعَلَّقُ بِإِلَاهِيَّتِهِ وَمَحَبَّتِهِ، وَالصَّبْرُ بِهِ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَالثَّالِثُ: يَرْجِعُ إِلَى الْقَسَمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ، فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الصَّبْرِ عَلَى أَحْكَامِهِ الدِّينِيَّةِ: وَهِيَ أَمْرُهُ وَنَوَاهِيهِ، وَالصَّبْرُ عَلَى ابْتِلَائِهِ: وَهُوَ أَحْكَامُهُ الْكُونِيَّةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢١- باب ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]

قال الرَّبِيعُ بْنُ خُثَيْمٍ: مِنْ كُلِّ مَا ضَاقَ عَلَى النَّاسِ.

٦٤٧٢- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ حُصَيْنَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ أُمْتِيَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

قوله: «بَابُ ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾» استعمل لفظ الآية ترجمةً لَتَضْمُنُهَا التَّرْغِيبُ فِي التَّوَكُّلِ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى تَقْيِيدِ مَا أُطْلِقَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ قَبْلَهُ، وَأَنَّ كَلًّا مِنَ الْإِسْتِغْنَاءِ وَالتَّصَبُّرِ وَالتَّعَفُّفِ إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِالتَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ، فَهُوَ الَّذِي يَنْفَعُ وَيَنْجَعُ.

وَأَصْلُ التَّوَكُّلِ: الْوُكُولُ، يُقَالُ: وَكَلْتُ أَمْرِي إِلَى فُلَانٍ، أَيِ: أُلْجَأْتُهُ إِلَيْهِ وَاعْتَمَدْتُ فِيهِ عَلَيْهِ، وَوَكَّلَ فُلَانٌ فُلَانًا: اسْتَكْفَاهُ أَمْرَهُ ثَقَةً بِكِفَايَتِهِ.

وَالْمُرَادُ بِالتَّوَكُّلِ: اعْتِقَادُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ تَرْكُ التَّسَبُّبِ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى مَا يَأْتِي مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَجْرُ إِلَى ضِدِّ مَا يَرَاهُ مِنَ التَّوَكُّلِ.

وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ جَلَسَ فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: لَا أَعْمَلُ شَيْئًا حَتَّى يَأْتِيَنِي رِزْقِي، فَقَالَ: هَذَا رَجُلٌ جَهْلُ الْعِلْمِ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي»، وَقَالَ: «لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا»، فَذَكَرَ أَنَّهَا تَغْدُو وَتَرُوحُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، قَالَ: وَكَانَ الصَّحَابَةُ يَتَجَرَّوْنَ وَيَعْمَلُونَ فِي نَخِيلِهِمْ، وَالْقُدُوةُ بِهِمْ، انْتَهَى.

وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ سَبَقَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي الْجِهَادِ^(١)، وَالثَّانِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٤٤) وَالْحَاكِمُ (٣١٨/٤) وَصَحَّحَاهُ.

(١) عُلِّقَ الْبُخَارِيُّ فِيهَا سَلَفٌ بَيْنَ يَدَيِ الْحَدِيثِ رَقْمَ (٢٩١٤) عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥١١٤).

قوله: «وقال الربيع بن خثيم» بمُعْجَمَةٍ ومُثَلَّثَةٍ مُصَغَّرٍ.

قوله: «من كل ما ضاق على الناس» وَصَلَهُ الطبري^(١) وابن أبي حاتم من طريق الربيع ابن مُنْذِرِ الثَّوْرِيِّ عن أبيه عن الربيع بن خثيم قال في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ الآية [الطلاق: ٢] قال: من كل شيء ضاق على الناس. والربيع المذكور من كبار التابعين، صَحَبَ ابنَ مسعود، وكان يقول له: لو رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَحَبَّكَ. أوردَ ذلك أحمد في «الزهد»^(٢) بسندٍ جيّد، وحديثه مُخَرَّجٌ في «الصحاحين» وغيرهما، والربيع بن مُنْذِرٍ لم يُخَرِّجُوا عنه، لكن ذكره البخاريّ وابن أبي حاتم ولم يذكُرا فيه جَرَحًا، وذكره ابن حِبَّانَ في «الثقات»، وأبوهُ مُتَّفَقٌ على توثيقه والتَّخْرِيجِ عنه.

قوله: «حدَّثني إسحاق» هو ابن منصور كما أوضحتُه في المقدِّمة، وَغَلِطَ مَنْ قال: إنَّه ابن إبراهيم، وسيأتي شرح الحديث مُسْتَوْفٍ في «باب يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا» بعد ثمانية وعشرين باباً (٦٥٤١) إن شاء الله تعالى.

٢٢- باب ما يُكره من قيل وقال

٦٤٧٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُغِيرَةُ وَفُلَانٌ وَرَجُلٌ ثَالِثٌ أَيْضًا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَى الْمَغِيرَةِ: أَنْ اكْتُبْ إِلَيَّ بِحَدِيثٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْمَغِيرَةُ: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ عِنْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

قال: وكان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، ومنع وهات، وعقوق الأمهات، وأود البنات.

(١) تحَرَّفَ في (أ) و(س) إلى: الطبراني، والتصويب من (ع)، فهو عند ابن جرير الطبري في «تفسيره» ١٣٩/٢٨.

(٢) «الزهد» ص ٣٣٣ و٣٣٤.

وعن هُشَيْمٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ وَرَادًا يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْمَغِيرَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: «باب ما يُكْرَهُ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ» ذكر فيه حديث المغيرة بن شُعْبَةَ في ذلك، قال أبو عُبَيْدٍ: جَعَلَ الْقَالَ مَصْدَرًا كَأَنَّهُ قَالَ: نَهَى عَنْ قِيلٍ وَقَوْلٍ، تقول: قلتُ قولاً وقِيلاً وقالاً، والمراد أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْإِكْثَارِ بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ، وهذا على أَنَّ الرِّوَايَةَ فِيهِ بِالتَّنْوِينِ، وقال غيره: هما اسمان، يقال: كثير القيل والقال، وفي حرف ابن مسعود: «ذلِكَ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَالَ الْحَقُّ» [مريم: ٣٤] بضم اللام.

وقال ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: الْأَشْهُرُ فِيهِ فَتَحَ اللَّامُ فِيهِمَا عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْقِيلَ وَالْقَالَ إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ كَانَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَالْقَوْلِ، فَلَا يَكُونُ فِي عَطْفِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ كَبِيرِ فَائِدَةٍ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَا فِعْلَيْنِ.

وقال الْمَحَبِّ الطَّبْرِيُّ: إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ يَكُونُ الثَّانِي تَأْكِيدًا، وَالْحِكْمَةُ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْكَثْرَةَ مِنْ ذَلِكَ لَا يُؤْمَنُ مَعَهَا وَقُوعُ الْخَطَأِ. قلت: وفي التَّرْجُمَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ لَا يُكْرَهُ، لِأَنَّ مِنْ عُمُومِهِ مَا يَكُونُ فِي الْخَبَرِ الْمَحْضِ فَلَا يُكْرَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وذهب بعضهم إلى أَنَّ الْمُرَادَ حِكَايَةَ أَقَاوِيلِ النَّاسِ وَالْبَحْثَ/ عَنْهَا، كَمَا يَقَالُ: قَالَ فُلَانٌ كَذَا، ٣٠٧/١١ وقيل عنه كذا، مِمَّا يُكْرَهُ حِكَايَتُهُ عَنْهُ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَذْكُرَ لِلْحَادِثَةِ عَنِ الْعُلَمَاءِ أَقْوَالَ كَثِيرَةً، ثُمَّ يَعْمَلُ بِأَحَدِهَا بِغَيْرِ مُرْجِّحٍ، أَوْ يُطْلِقَهَا مِنْ غَيْرِ تَثْبُتٍ وَلَا احْتِيَاظٍ لِبَيَانِ الرَّاجِحِ.

وَالنَّهْيُ عَنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ يَتَنَاوَلُ الْإِلْحَافَ فِي الطَّلَبِ، وَالسُّؤَالُ عَمَّا لَا يَعْنِي السَّائِلَ.

وقيل: الْمُرَادُ بِالنَّهْيِ الْمَسَائِلَ الَّتِي نَزَلَ فِيهَا: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، وَقِيلَ: يَتَنَاوَلُ الْإِكْثَارَ مِنْ تَفْرِيعِ الْمَسَائِلِ، وَنُقِلَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهُ إِنِّي لَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَذَا الَّذِي أَتَمَّ فِيهِ مِنْ تَفْرِيعِ الْمَسَائِلِ. وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ السُّؤَالَ عَمَّا لَمْ يَقَعْ، لِمَا يَتَضَمَّنُ مِنَ التَّكْلُفِ فِي الدِّينِ، وَالتَّنَطُّعِ، وَالرَّجْمِ بِالظَّنِّ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

وقد تقدّم كثير من هذه المباحث عند شرح الحديث في كتاب الصلاة (٨٤٤)، وأنّ المراد بالنهي عن كثرة السؤال في المال. ورَجَّحَهُ بعضهم لمناسبته لقوله: «إِضَاعَةُ الْمَالِ»، وتقدّم شيء من هذا في كتاب الزكاة (١٤٧٧).

وَأَمَّا مَنْ فَسَّرَهُ بِكَثْرَةِ سُؤَالِ النَّاسِ عَنْ أَحْوَالِهِمْ وَمَا فِي أَيْدِيهِمْ، أَوْ عَنْ أَحْدَاثِ الزَّمَانِ وَمَا لَا يَعْنِي السَّائِلَ، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ، لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: نَهَى عَنْ قِيلٍ وَقَالَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ» كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَوَقَعَ لِلْكَشْمِيهَيْنِ وَحْدَهُ: وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، وَجَزَمَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» بِمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ.

قوله: «أَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُغِيرَةَ» هُوَ ابْنُ مِقْسَمٍ الصَّبْيِيُّ «وَفُلَانٌ وَرَجُلٌ ثَالِثٌ» الْمُرَادُ بِفُلَانٍ: مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٤٢) عَنْ زِيَادِ بْنِ أَيُّوبَ وَيَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُغِيرَةَ وَمُجَالِدُ.

وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْ هُشَيْمٍ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨١١١) عَنْ هُشَيْمٍ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٣٤٣) عَنْ يَعْقُوبَ الدَّوْرَقِيِّ، لَكِنْ قَالَ فِي رَوَايَتِهِ: عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُغِيرَةُ، وَلَمْ يُسَمِّ مُجَالِدًا، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا (١٣٤٣) عَنْ الْحَسَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هُشَيْمٍ أَخْبَرَنَا مُغِيرَةَ وَذَكَرَ آخَرَ؛ وَلَمْ يُسَمِّهِ وَكَأَنَّهُ مُجَالِدُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ مُغِيرَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَعَ مُغِيرَةَ أَحَدًا.

وَأَمَّا الرَّجُلُ الثَّلَاثُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٠٦) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي بُكَيْرٍ الْكِرْمَانِيِّ عَنْ هُشَيْمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ وَغَيْرُهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ أَوْ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٨٩٧/٢٠) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدِ الْوَاسِطِيِّ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ مُغِيرَةَ وَزَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَمُجَالِدُ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ كُلُّهُمُ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَالْحَسَنِ الْمَذْكُورِ ثِقَةً مِنْ شُيُوخِ أَبِي دَاوُدَ، تَكَلَّمَ فِيهِ عَبْدَانُ بَا لَا يَقْدَحُ فِيهِ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَمْ أَرْ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا.

قوله: «فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْمَغِيرَةُ» ظاهره أَنَّ الْمَغِيرَةَ بَاشَرَتِ الْكِتَابَةَ، وليس كذلك، فقد أخرجه ابن جَبَان (٥٥٥٦) من طريق عاصم الأَحْوَل عن الشَّعْبِيِّ: أَنَّ مَعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَى الْمَغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ بِحَدِيثٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١)، فَدَعَا غَلَامَهُ وَرَادًّا فَقَالَ: اكْتُبْ، فَذَكَرَهُ.

وقوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» زَادَ فِي نَسْخَةِ الصَّغَانِيِّ هُنَا: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٩٠٨/٢٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ وَرَادٍ: كَتَبَ مَعَاوِيَةُ إِلَى الْمَغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ بِخَطِّي. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَةِ مَنْ كَتَبَ لِمَعَاوِيَةَ صَرِيحًا، إِلَّا أَنَّ الْمَغِيرَةَ كَانَ مَعَاوِيَةُ أَمَرَهُ عَلَى الْكُوفَةِ فِي سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ أَوْ فِي الَّتِي بَعْدَهَا، وَكَانَ كَاتِبَ مَعَاوِيَةَ إِذْ ذَاكَ عُبَيْدُ ابْنِ أَوْسِ الْغَسَّانِيِّ.

وَفِي الْحَدِيثِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْمَلْ فِي الرَّوَايَةِ بِالْمَكَاتِبَةِ، وَاعْتَلَّ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْعُمْدَةَ حَيْثُ نَزَلَ عَلَى الَّذِي بَلَغَ الْكِتَابَ، كَأَن يَكُونُ الَّذِي أَرْسَلَهُ أَمَرَهُ أَنْ يُوصَلَ الْكِتَابَ وَأَنْ يُبَلِّغَ مَا فِيهِ مُشَافَهَةً، وَتُعَقَّبَ بِأَنَّ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِ فَتَكُونُ الرَّوَايَةُ عَنْ مَجْهُولٍ، وَلَوْ فُرِضَ أَنَّ ثِقَةً عِنْدَ مَنْ أَرْسَلَهُ وَمَنْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَتَجِيءُ فِيهِ مَسْأَلَةُ التَّعْدِيلِ عَلَى الْإِبْهَامِ، وَالْمَرْجَحُ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِهِ.

قوله: «وَعَنْ/ هُشَيْمٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ» هُوَ مُوَصَّلٌ بِالطَّرِيقِ الَّتِي قَبْلَهُ، وَقَدْ ٣٠٨/١١ وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رَوَايَةِ يَعْقُوبَ الدَّوْرَقِيِّ وَزِيَادَ بْنَ أَيُّوبَ قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بِهِ.

قوله: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» كَذَا أَطْلَقَ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الرَّوَايَةَ كَالَّتِي قَبْلَهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيِّ عَنْ هُشَيْمٍ، فَقَالَ فِي سِيَاقِهِ: كَتَبَ مَعَاوِيَةُ إِلَى

(١) قوله: «مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» مِنْ (ع) وَحْدَهَا، وَسَقَطَ مِنْ (أ) وَ(س).

المغيرة: أن اكتب إلي بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، فذكره.

٢٣- باب حفظ اللسان

«وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ».

وقول الله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].

قوله: «باب حفظ اللسان» أي: عن النطق بما لا يسوغ شرعاً مما لا حاجة للمتكلم به.

٣٠٩/١١ وقد أخرج أبو الشيخ في/ كتاب «الثواب» والبيهقي في «الشعب» (٤٩٥٠) من حديث أبي جحيفة رفعه: «أن أحب الأعمال إلى الله حفظ اللسان».

قوله: «وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ...» إلى آخره، وَقَعَ عند أبي ذرٍّ: وقول النبي ﷺ: «وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ...» إلى آخره، وقد أوردَه موصولاً في الباب بلفظه.

قوله: «وقول الله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، ولأكثر: وقوله: ﴿مَا يَلْفِظُ﴾... إلى آخره، ولا بن بطال: وقد أنزل الله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ﴾ الآية، وقد تقدّم ما يتعلّق بتفسيرها في تفسير سورة ق^(١).

وقال ابن بطال: جاء عن الحسن: أنهما يكتبان كل شيء، وعن عكرمة: يكتبان الخير والشر فقط، ويقوي الأول تفسير أبي صالح في قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩] قال: تكتب الملائكة كل ما يتلفظ به الإنسان، ثم يثبت الله من ذلك ما له وما عليه، ويمحو ما عدا ذلك. قلت: هذا لو ثبت كان نصّاً في ذلك، ولكنّه من رواية الكلبي وهو ضعيف جداً.

والرقيب: هو الحافظ، والعَتِيد: هو الحاضر.

ووردَ في فضل الصّمت عدّة أحاديث، منها: حديث سفيان بن عبد الله الثقفي: قلت: يا رسول الله، ما أخوف ما تخاف عليّ؟ قال: «هذا» وأخذ بلسانه، أخرجه

التِّرْمِذِيُّ (٢٤١٠) وقال: حسن صحيح.

وتقدّم في الإتيان (١٠) حديث: «المسلم من سلّم المسلمون من لسانه ويده».

ولأحمد (١٨٦٤٧) وصحّحه ابن جِبّان (٣٧٤) من حديث البراء: «وَكُفَّ لِسَانَكَ إِلَّا

من خير».

وعن عُقْبَةَ بن عامر: قلت: يا رسول الله، ما النّجاة؟ قال: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ»

الحديث، أخرجه التِّرْمِذِيُّ (٢٤٠٦) وحسنه.

وفي حديث معاذ مرفوعاً: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَاكِ الْأَمْرِ كُلِّهِ؟ كُفَّ هَذَا» وأشار إلى لسانه،

قلت: يا رسول الله، وإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ قال: «وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى

وَجْهِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ» أخرجه أحمد (٢٢٠١٦) والتِّرْمِذِيُّ (٢٦١٦) وصحّحه

والنسائي (ك١١٣٣٠) وابن ماجّة (٣٩٧٣)، كلّهم من طريق أبي وائل عن معاذ مُطَوَّلًا،

وأخرجه أحمد أيضاً (٢٢٠٦٨) من وجه آخر عن معاذ، وزاد الطبراني (١٣٧/٢٠) في

رواية مختصرة: «ثُمَّ إِنَّكَ لَنْ تَزَالَ سَالِمًا مَا سَكَتَ، فَإِذَا تَكَلَّمْتَ كُتِبَ عَلَيْكَ أَوْ لَكَ».

وفي حديث أبي ذرٍّ مرفوعاً: «عَلَيْكَ بِطُولِ الصَّمْتِ، فَإِنَّهُ مَطْرَدَةٌ لِلشَّيْطَانِ» أخرجه

أحمد والطبراني (١٦٥١) وابن جِبّان (٣٦١) والحاكم وصحّحاه^(١).

وعن ابن عمر^(٢) رَفَعَهُ: «مَنْ صَمَتَ نَجَا» أخرجه التِّرْمِذِيُّ (٢٥٠١) ورواته ثقات.

وعن أبي هريرة رَفَعَهُ: «مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرَكَّهُ مَا لَا يَعْنِيهِ» أخرجه التِّرْمِذِيُّ (٢٣١٧)

وحسنه.

وذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث:

(١) أحمد والحاكم أخرجا أصل الحديث مطوّلاً، إلّا أنّهما لم يخرجوا هذه القطعة فيه، انظر «مسند أحمد»

(٢١٥٤٦)، و«مستدرک الحاكم» ٥٩٧/٢.

(٢) هكذا في أصول «الفتح»: ابن عمر، وهو نظير ما وقع له في شرح الحديثين (٦٠١٨) و(٦٠١٩) من الجزء ١٨،

والصواب من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

الأول:

٦٤٧٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، سَمِعَ أَبَا حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ».

[طرفه في: ٦٨٠٧]

قوله: «حَدَّثَنِي» كذا لأبي ذرٍّ وللباقيين: حَدَّثَنَا، وكذا للجميع في هذا السَّند بعينه في المحاربين (٦٨٠٧)، وعمر بن عليٍّ المُقَدَّمِيّ بفتح القاف وتشديد الدال: هو عمُّ مُحَمَّد بن أبي بكر الراوي عنه، وقد تقدَّم أنَّ عمر مُدَلِّس لكنَّه صَرَّحَ هنا بالسَّماع. قوله: «عن سَهْل بن سَعْدٍ» هو السَّاعِدِيّ.

قوله: «مَنْ يَضْمَنْ» بفتح أوَّله وسكون الضاد المعجمة، والجزمُ من الضَّمان بمعنى الوفاء بتركِ المعصية، فأطلق الضَّمانَ وأراد لازمه وهو أداء الحقِّ الذي عليه، فالمعنى: مَنْ أَدَّى الحقَّ الذي على لسانه من النُّطق بما يجب عليه، أو الصَّمَتِ عَمَّا لَا يَعْنِيهِ، وأدَّى الحقَّ الذي على فَرْجه من وضعه في الحلال وكَفَّه عن الحرام.

وسَيأتي في المحاربين (٦٨٠٧) عن خَلِيفَةِ بن خَيَّاط عن عمر بن عليٍّ بلفظ: «مَنْ تَوَكَّلَ»، وأخرجه التِّرْمِذِيُّ (٢٤٠٨) عن مُحَمَّد بن عبد الأعلى عن عمر بن عليٍّ بلفظ: «مَنْ تَكَفَّلَ»، وأخرجه الإسماعيليُّ عن الحسن بن سفيان قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن أبي بكر المُقَدَّمِيّ. وعمر بن عليٍّ: هو الفَلَّاس، وغيرهما قالوا: حَدَّثَنَا عمر بن عليٍّ بلفظ: «مَنْ حَفِظَ».

ومثله عند أحمد (١٩٥٥٩) وأبي يَعْلَى (٧٢٧٥) من حديث أبي موسى بسندٍ حسن، وعند الطبراني (٩١٩) من حديث أبي رافع بسندٍ جيّد، لكن قال: «فَقَمِيْهِ» بَدَل «لَحْيَيْهِ» وهو بمعناه، والفَقْمُ بفتح الفاء وسكون القاف.

قوله: «لَحْيَيْهِ» بفتح اللام وسكون المهملة والثَّنية: هما العظمان في جانبيِّ الفم، والمراد بما بينهما: اللِّسان وما يَتَأَتَّى به النُّطق، وبما بين الرَّجْلَيْنِ: الفَرْج.

وقال الدَّأُوْدِيُّ: المراد بما بين اللَّحْيَيْنِ: الفم، قال: فَيَتَنَاوَلُ الْأَقْوَالَ/ والأكل والشُّرب ٣١٠/١١ وسائر ما يَتَأْتَى بِالْفَمِ من الفعل، قال: وَمَنْ تَحَفَّظَ مِنْ ذَلِكَ أَمِنَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا السَّمْعُ وَالْبَصَرُ.

كذا قال، وَخَفِيَ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَقِيَ الْبَطْشُ بِالْيَدَيْنِ، وَإِنَّمَا مَحْمَلُ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ النُّطْقَ بِاللِّسَانِ أَصْلٌ فِي حَصُولِ كُلِّ مَطْلُوبٍ، فَإِذَا لَمْ يَنْطِقْ بِهِ إِلَّا فِي خَيْرٍ سَلِمَ. وقال ابن بَطَّال: دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ أَعْظَمَ الْبَلَاءِ عَلَى الْمَرْءِ فِي الدُّنْيَا لِسَانُهُ وَفَرْجُهُ، فَمَنْ وَقِيَ شَرَّهُمَا وَقِيَ أَعْظَمَ الشَّرِّ.

قوله: «أَضْمَنَ لَهُ» بالجزم جواب الشرط، وفي رواية خليفة: «تَوَكَّلْتُ لَهُ بِالْجَنَّةِ»، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ^(١): «تَكَفَّلْتُ لَهُ».

قال التِّرْمِذِيُّ: حديث سهل بن سعد حسن صحيح، وأشار إلى أَنَّ أَبَا حَازِمٍ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ سَهْلٍ، فَأَخْرَجَهُ (٢٤٠٩) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَشَرَّ مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ» وَحَسَنَهُ، وَبَبَّهَ عَلَى أَنَّ أَبَا حَازِمٍ الرَّاوي عَنْ سَهْلٍ غَيْرُ أَبِي حَازِمٍ الرَّاوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قُلْتُ: وَهُمَا مَدَنِيَّانِ تَابِعِيَّانِ، لَكِنْ الرَّاوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ اسْمُهُ سَلْمَانٌ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ الرَّاوي عَنْ سَهْلٍ وَاسْمُهُ سَلَمَةُ، وَلِهَذَا اللَّفْظُ شَاهِدٌ مِنْ مُرْسَلٍ عطاء بن يَسَارٍ فِي «الموطأ» (٢/ ٩٨٧-٩٨٨).

٦٤٧٥- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ».

٦٤٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُزَاعِيِّ،

(١) يعني: الحسن بن سفيان عن محمد بن أبي بكر المَقْدَمِي، وهذه الرواية أخرجهما الإسماعيلي في «مستخرجه» كما سلف، ورواية خَلِيفَةَ - وهو ابن خياط - ستأتي عند البخاري برقم (٦٨٠٧).

قال: سَمِعَ أَذْنَايَ وَوَعَاه قَلْبِي النَّبِيُّ ﷺ يقول: «الضَّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، جَائِزَتُهُ»، قِيلَ: مَا جَائِزَتُهُ؟ قال: «يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقِلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَكْتُ».

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة، تقدّم شرحه في أوائل كتاب الأدب (٦٠١٨)، وفيه الحثُّ على إكرام الضَّيْفِ وَمَنْعُ أَذَى الْجَارِ، وفيه: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُقِلْ خَيْرًا أَوْ لَيْصُمْتُ».

الحديث الثالث: حديث أبي شريح، وقد تقدّم شرحه أيضاً هناك (٦٠١٩)، وفيه: «فَلْيُقِلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَكْتُ»، وفيه إكرام الضَّيْفِ أيضاً، وتوقيت الضَّيَافَةِ بثلاثة أيام.

وقوله: «الضَّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، جَائِزَتُهُ»، قِيلَ: وما جَائِزَتُهُ؟ قال: يومٌ وليلةٌ» وقد تقدّم في الأدب (٦٠١٩) بلفظ: «فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتُهُ» قال: وما جَائِزَتُهُ؟ قال: «يومٌ وليلةٌ»، وعلى ما هنا فالمعنى: أعطوا جَائِزَتَهُ، فَإِنَّ الرُّوَايَةَ بِالنَّصْبِ، وَإِنْ جَاءَتْ بِالرَّفْعِ فالمعنى: تَتَوَجَّهْ عَلَيْكُمْ جَائِزَتُهُ، وقد تقدّم بيان الاختلاف في توجيهه، ووَفَّقَ قوله: «يومٌ وليلةٌ» خبراً عن الجائِزَةِ، وفيه حذف تقديره: زمان جَائِزَتِهِ، أو تَضْيِيفِ يومٍ وليلةٍ.

٦٤٧٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ النَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَنْبَغُ فِيهَا، يَزِلُّ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ».

[طرفه في: ٦٤٧٨]

٦٤٧٨- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي: ابْنَ دِينَارٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قال: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَرْفَعُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ».

الحديث الرابع: أورده من طريقين.

قوله: «حَدَّثَنَا كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: حَدَّثَنِي، بالإنفراد في الموضعين.

قوله: «ابن أبي حازم» هو عبد العزيز بن سلمة^(١) بن دينار، وَوَقَعَ عند أبي نُعَيْمٍ في «المستخرج» من طريق إسماعيل القاضي عن إبراهيم بن حمزة شيخ البخاريّ فيه: أَنَّ عبد العزيز بن أبي حازم وعبد العزيز بن مُحَمَّد الدَّرَاوَرْدِيّ حَدَّثَاهُ عن يزيد، فيحتمل أن يكون إبراهيم لَمَّا حَدَّثَ به البخاريّ اقْتَصَرَ على ابن أبي حازم، ويحتمل أن يكون حَدَّثَ عنهما فَحَذَفَ البخاريّ ذِكْرَ عبد العزيز الدَّرَاوَرْدِيّ، وعلى الأوّل لا إشكال، وعلى الثاني يَتَوَقَّفُ الجواز على أَنَّ اللَّفْظَ لِلثَّانِي سِوَاءٍ، وَأَنَّ الْمَذْكُورَ لَيْسَ هُوَ لَفْظُ الْمَحْذُوفِ، أَوْ أَنَّ الْمَعْنَى عليهما مُتَّحِدٌ تَفْرِيعاً على جواز الرواية بالمعنى، وَيُؤَيِّدُ الاحتمال الأوّل أَنَّ البخاريّ أخرج بهذا الإسناد بَعَيْنَهُ إلى مُحَمَّد بن إبراهيم حديثاً جَمَعَ فيه بين ابن أبي حازم والدَّرَاوَرْدِيّ، وهو في «باب فضل الصلاة» في أوائل كتاب الصلاة (٥٢٨).

قوله: «عن يزيد» هو ابن عبد الله المعروف بابن الهادي، وَوَقَعَ منسوباً في رواية إسماعيل المذكورة، ومُحَمَّد بن إبراهيم: هو التَّيْمِيّ، ورجال هذا الإسناد كُلُّهُمْ مَدَنِيّونَ، وفيه ثلاثة من التابعين في نَسَقٍ، وعيسى بن طلحة: هو ابن عُبيد الله التَّيْمِيّ، وَبُتِيَ كذلك في رواية أبي ذرٍّ، وطلحة: هو أحد العشرة.

قوله: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ» كذا للأكثر، ولأبي ذرٍّ: «يَتَكَلَّمُ» بحذف اللام.

قوله: «بِالْكَلِمَةِ» أي: الكلام المُشْتَمِلُ على ما يُفْهَمُ الخير أو الشرّ سواء طَالَ أم قَصُرَ، كما يقال: كلمة الشَّهادة، وكما يقال للقصيدة: كلمة فلان.

قوله: «مَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا» أي: لَا يَتَطَلَّبُ معناها، أي: لَا يُشْبِهُهَا بِفِكْرِهِ وَلَا يَتَأَمَّلُهَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ فِيهَا، فلا يقوّلها إِلَّا إِنْ ظَهَرَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي الْقَوْلِ.

وقال بعض الشُّرَاح: المعنى أَنَّهُ لَا يُبَيِّنُهَا بِعِبَارَةٍ وَاضِحَةٍ، وَهَذَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ بَيِّنٌ وَتَبَيَّنَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

(١) قوله: «بن سلمة» سقط من (س).

٣١١/١١ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الدَّرَاوَزْدِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ/ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٩٨٨/ ٥٠): «مَا يَتَيَّنُ مَا فِيهَا» وَهَذِهِ أَوْضَحُ، وَ«مَا» الْأُولَى نَافِيَةٌ وَ«مَا» الثَّانِيَةُ مُوصُولَةٌ أَوْ مُوصُوفَةٌ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهْنِيِّ: «مَا يَتَقَيُّ بِهَا» وَمَعْنَاهَا يُؤَوَّلُ لِمَا تَقَدَّمَ.

قوله: «يَزَلُّ بِهَا» بفتح أوله وكسر الزاي بعدها لام، أي: يَسْقُطُ.

قوله: «أَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ الْمَشْرِقِ» كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسَخِ الَّتِي وَقَعَتْ لَنَا فِي الْبُخَارِيِّ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمْزَةَ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٨٨/ ٤٩) وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ مُضَرٍّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ بَلْفَظٍ: «أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»، وَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ بَطَّالٍ، وَشَرَحَهُ الْكِرْمَانِيُّ عَلَى مَا وَقَعَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فَقَالَ: قَوْلُهُ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ» لَفْظٌ «بَيْنَ» يَقْتَضِي دُخُولَهُ عَلَى الْمُتَعَدِّدِ وَالْمَشْرِقُ مُتَعَدِّدٌ مَعْنَى، إِذْ مَشْرِقُ الصَّيْفِ غَيْرُ مَشْرِقِ الشِّتَاءِ وَبَيْنَهُمَا بُعْدٌ كَبِيرٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اكْتَفَى بِأَحَدِ الْمُتَقَابِلَيْنِ عَنِ الْآخَرِ مِثْلُ: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، قَالَ: وَقَدْ ثَبَّتَ فِي بَعْضِهَا بَلْفَظُ: «بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الْكَلِمَةُ الَّتِي يَهْوِي صَاحِبُهَا بِسَبَبِهَا فِي النَّارِ، هِيَ الَّتِي يَقُولُهَا عِنْدَ السُّلْطَانِ الْجَائِرِ، وَزَادَ ابْنُ بَطَّالٍ: بِالْبَغْيِ أَوْ بِالسَّعْيِ عَلَى الْمُسْلِمِ فَتَكُونُ سَبَباً لِهَلَاكِهِ، وَإِنْ لَمْ يُرِدِ الْقَاتِلُ ذَلِكَ لَكِنِّهَا رُبَّمَا أَدَّتْ إِلَى ذَلِكَ، فَيُكْتَبُ عَلَى الْقَاتِلِ إِثْمُهَا، وَالْكَلِمَةُ الَّتِي تُرْفَعُ بِهَا الدَّرَجَاتُ وَيُكْتَبُ بِهَا الرِّضْوَانُ هِيَ الَّتِي يَدْفَعُ بِهَا عَنِ الْمُسْلِمِ مَظْلَمَةً، أَوْ يُفَرِّجُ بِهَا عَنْهُ كُرْبَةً أَوْ يَنْصُرُ بِهَا مَظْلُوماً.

وَقَالَ غَيْرُهُ فِي الْأُولَى: هِيَ الْكَلِمَةُ عِنْدَ ذِي السُّلْطَانِ يُرْضِيهِ بِهَا فِيمَا يُسَخِّطُ اللَّهَ، قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: هَذَا هُوَ الْغَالِبُ، وَرُبَّمَا كَانَتْ عِنْدَ غَيْرِ ذِي السُّلْطَانِ مِمَّنْ يَتَأَتَّى مِنْهُ ذَلِكَ. وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا التَّلَفُّظُ بِالسَّوِّ وَالْفَحْشَى، مَا لَمْ يُرِدْ بِذَلِكَ الْجَمْعَ لِأَمْرِ اللَّهِ فِي الدِّينِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَنَاءِ وَالرَّفَثِ، وَأَنْ تَكُونَ فِي التَّعْرِيزِ بِالْمُسْلِمِ بِكَبِيرَةٍ أَوْ بِمُجَوِّنٍ، أَوْ اسْتِخْفَافٍ بِحَقِّ النُّبُوَّةِ وَالشَّرِيعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: هي الكلمة التي لا يعرف القائل حُسْنَهَا من قُبْحِهَا، قال: فيَحْرُمُ على الإنسان أن يتكلم بما لا يعرف حُسْنَهُ من قُبْحِهِ. قلت: وهذا الذي يجري على قاعدة مُقَدِّمة الواجب.

وقال النووي: في هذا الحديث حَثٌّ على حفظ اللسان، فينبغي لمن أراد أن ينطق أن يتدبَّر ما يقول قبل أن ينطق، فإن ظَهَرَتْ فيه مَصْلَحَةٌ تَكَلَّمَ وإلاَّ أَمْسَكَ. قلت: وهو صريح الحديث الثاني والثالث.

تنبيه: وَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ تأخيرُ طريق عيسى بن طلحة عن الطريق الأخرى، ولغيره بالعكس، وسَقَطَ طريق عيسى بن طلحة عند النَّسْفِيِّ أصلاً، والله أعلم.

قوله في الطريق الثانية: «سمعَ أبا النَّضْرِ» هو هاشم بن القاسم، والتَّقدير: أَنَّهُ سَمِعَ، ويُحذف لفظ «أَنَّهُ» في الكتابة غالباً.

قوله: «عن أبي صالح» هو ذُكْوَان، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق.

قوله: «لا يُلقِي لها بالاً» بالقاف في جميع الروايات، أي: لا يتأملُها بخاطره ولا يتفكَّر في عاقبتها ولا يَظُنُّ أَنَّهَا تُؤَثِّرُ شيئاً، وهو من نحو قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥]، وقد وَقَعَ في حديث بلال بن الحارث المُرَنِّي الذي أخرجه مالك وأصحاب «السُّنَنِ» وصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وابن حِبَّانَ والحاكم بلفظ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَتَكَلَّمُ بالكلمة من رِضْوَانِ اللَّهِ، ما يَظُنُّ أن تَبْلُغَ ما بَلَغْتَ، يَكْتُبُ اللَّهُ له بها رِضْوَانَهُ إلى يوم القيامة»^(١) وقال في السُّخْطِ مِثْلَ ذَلِكَ.

قوله: «يرفعُ الله بها دَرَجَاتٍ» كذا في رواية المُسْتَمْلِي والسَّرْحُسي، وللنَّسْفِيِّ والأكثر: «يَرَفَعُ الله له بها دَرَجَاتٍ»، وفي رواية الكُشْمِيهَنِيِّ: «يَرَفَعُهُ الله بها دَرَجَاتٍ».

(١) أخرجه مالك ٢/ ٩٨٥، والترمذي (٢٣١٩)، وابن ماجه (٣٩٨٩) والنسائي في «الكبرى» (١١٧٦٩)، وابن حبان (٢٨٠) و(٢٨١)، والحاكم ١/ ٤٥ و٤٦.

قوله: «يَهْوِي» بفتح أوله وسكون الهاء وكسر الواو، قال عِيَّاض: المعنى: يَنْزِلُ فيها ساقطاً، وقد جاء بلفظ: «يَنْزِلُ بها في النار»^(١) لأنَّ دَرَكَاتِ النار إلى أسفل، فهو نزول سقوط، ٣١٢/١١ وقيل: أهوى من قريب، وهوى من / بعيد.

وأخرج التِّرْمِذِيُّ (٢٣١٤) هذا الحديث من طريق مُحَمَّد بن إِسْحَاق قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّد ابن إبراهيم التَّيْمِيُّ بلفظ: «لا يرى بها بأساً يَهْوِي بها في النار سبعين خريفاً».

٢٤- باب البكاء من خَشْيَةِ الله عزَّ وجلَّ

٦٤٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي خُصَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ، رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ».

قوله: «باب البكاء من خَشْيَةِ الله عزَّ وجلَّ» ذكر فيه طَرَفًا من حديث السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، ولفظه: «رجل ذَكَرَ اللَّهَ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ» كذا اقْتَصَرَ عليه، وتقدَّم بتمامه في أبواب المساجد (٦٦٠) مع شرحه وفيه: «ذكر الله خالياً» ووردَ هنا بدونها، وثبتت في رواية ابن خُزَيْمَةَ^(٢) عن مُحَمَّد بن بَشَّار شيخ البخاري فيه، أخرجه الإسماعيلي عنه مختصراً كما هنا.

ويحیی: هو ابن سعيد القَطَّان، وعُبيد الله: هو ابن عمر العُمَرِيُّ، وخُصَيْب بمُعْجَمَةٍ وموَحَّدَتَيْنِ مُصَغَّر.

وَوَقَعَ هنا^(٣): «في ظِلِّهِ»، وَبَيَّنْتُ هناك مَنْ رواه بلفظ: «في ظِلِّ عَرْشِهِ» وَظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ، وَيُطْلَقُ أيضاً بمعنى النِّعَمِ ومنه: ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، وبمعنى

(١) وهي رواية عيسى بن طلحة عن أبي هريرة عند مسلم (٢٩٨٨) (٤٩).

(٢) وهو عند ابن خزيمة أيضاً بهذا الإسناد بتمامه، في «صحيحه» برقم (٣٥٨).

(٣) كذا وقع في أصول «الفتح» التي بين أيدينا: «هنا»، والصواب: هناك، أي: في أبواب المساجد، أما هنا في كتاب الرقاق فليس في شيء من روايات «الصحيح» عبارة «في ظله» على ما في النسخة اليونانية.

الجانب ومنه: «يسير الرَّايكِبُ في ظِلِّها مئةَ عامٍ»^(١)، وبمعنى السَّتر والكَتْف والخاصَّة، ومنه: أنا في ظِلِّك، وبمعنى العِزِّ ومنه: أَسْبَغَ اللهُ ظِلَّكَ.

وقد وَرَدَ في البُكاء من خَشْيَةِ اللهِ على وَفْق لفظ التَّرجمة حديث أبي رِيحانة رَفَعَهُ: «حُرِّمَتِ النارُ على عَيْنِ بَكْتٍ من خَشْيَةِ اللهِ» الحديث، أخرجه أحمد (١٧٢١٣) والنسائي (ك٨٨١٨) وصَحَّحَهُ الحاكم (٨٣/٢)، وللتِّرْمِذِي (١٦٣٩) نحوه عن ابن عَبَّاسٍ ولفظه: «لا تَمْسُها النارُ» وقال: حسن غريب، وعن أنسٍ نحوه عند أبي يَعْلَى (٤٣٤٦)، وعن أبي هريرة بلفظ: «لا يَلِجُ النارَ رجلٌ بَكَى من خَشْيَةِ اللهِ» الحديث، وصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٦٣٣ و٢٣١١) والحاكم (٢٦٠/٤).

٢٥- باب الخوف من الله

٦٤٨٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عن منصورٍ، عن رِبْعِيِّ، عن حُذَيْفَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ، قال: «كان رجلٌ مَنَّ كان قبلكم يُسِيءُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ، فقال لأهله: إذا أنا مُتُّ فحذوني، فذَرُونِي في البحرِ في يومِ صائِفٍ، ففعلوا به، فجمَعَهُ اللهُ، ثمَّ قال: ما حَمَلَكَ على الذي صَنَعْتَ؟ قال: ما حَمَلَنِي إِلَّا تَحَافُتُكَ، فغَفَرَ لَهُ».

قوله: «باب الخوف من الله عزَّ وجلَّ» هو من المقامات العَلِيَّة، وهو من لوازم الإيمان، ٣١٣/١١ قال الله تعالى: ﴿وَحَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا﴾ [النَّكَاسَ وَآخِشُونَ] [المائدة: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وتقدَّم (٢٠) حديث: «أنا أعلمكم بالله وأشدُّكم له خَشْيَةً»، وكلِّما كان العبد أَقْرَبَ إلى رَبِّه، كان أَشَدَّ له خَشْيَةً مِّنْ دُونِهِ.

وقد وَصَفَ اللهُ تعالى الملائكة بقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، والأنبياء بقوله: ﴿الَّذِينَ يُلِغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، وإنَّما

(١) سلف الحديث عند البخاري برقم (٣٢٥١) و(٣٢٥٢).

كان خوف المقرّين أشدّ، لأنّهم يطالبون بما لا يطالب به غيرهم فيراعون تلك المنزلة، ولأنّ الواجب لله منه الشكر على المنزلة، فيضاعف بالنسبة لعلو تلك المنزلة، فالعبد إن كان مستقيماً فخوفه من سوء العاقبة لقوله تعالى: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، أو نقصان الدّرجة بالنسبة، وإن كان مائلاً فخوفه من سوء فعله، وينفعه ذلك مع النّدم والإقلاع، فإنّ الخوف ينشأ من معرفة قُبْح الحِنَاية والتّصديق بالوعدِ عليها، وأن يُجرّم التّوبة، أو لا يكون ممّن شاء الله أن يغفر له، فهو مُشْفِقٌ من ذنبه طالبٌ من ربّه أن يدخله فيمّن يغفر له.

ويدخل في هذا الباب الحديث الذي قبله، وفيه أيضاً: «ورجلٌ دَعَتِ امرأةٌ ذاتَ جمال ومال فقال: إني أخاف الله»، وحديث الثلاثة أصحاب الغار، فإنّ أحدهم الذي عَفَّ عن المرأة خوفاً من الله وترك لها المال الذي أعطاه، وقد تقدّم بيانه في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء (٣٤٦٥).

وأخرج الترمذي (٢٤٩٦) وغيره من حديث أبي هريرة^(١) قصّة الكِفْل وكان من بني إسرائيل، وفيه أيضاً أنّه عَفَّ عن المرأة وترك المال الذي أعطاه خوفاً من الله. ثم ذكر قصّة الذي أوصى بأن يُحرق بعد موته من حديث حُذَيْفَة وأبي سعيد، وقد تقدّم شرحه في ذكر بني إسرائيل أيضاً (٣٤٥٢).

قوله: «جرير» هو ابن عبد الحميد، ومنصور: هو ابن المعتبر، وربيعي: هو ابن حِراش، بالحاء المهملة وآخره شين مُعْجَمَة، والسند كلّه كوفيون.

قوله: «عن حُذَيْفَة، عن النبي ﷺ» تقدّم في ذكر بني إسرائيل تصريح حُذَيْفَة بسامعه له من النبي ﷺ، ووقع في «صحيح أبي عوانة» (٤٤٣) من طريق والآن العبدي^(٢) عن

(١) بل هو من حديث ابن عمر، وأخرجه عنه أحمد (٤٧٤٧)، وأبو يعلى (٥٧٢٦)، وابن حبان (٣٨٧)، والحاكم ٤/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) كذا وقع في أصول «الفتح» التي بين أيدينا: العبدي، وهو خطأ، والصواب أنه عدوي، كما وقع على الصواب في «تجليل المنفعة» للحافظ ابن حجر نفسه (١١٤٦)، وكذلك هو في «التاريخ الكبير» ٨/ ١٨٥.

حَدِثَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عليه السلام ذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ بِطَوْلِهِ، وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ آخَرَ أَهْلَ النَّارِ خُرُوجاً مِنْهَا، وَسَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي الشَّفَاعَةِ (٦٥٧٣) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَبَيَّنَ شُدُوزُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ مِنْ حَيْثُ الْمَتْنِ كَمَا ظَهَرَ شُدُوزُهَا مِنْ حَيْثُ السَّنَدِ.

قوله: «كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» تَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَمِنْ ثَمَّ أَوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَاكَ (٣٤٥٢).

قوله: «يُسَيِّءُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ» تَقَدَّمَ هُنَاكَ أَنَّهُ كَانَ نَبَاشاً.

قوله: «فَذَرُونِي» قَدَّمْتُ هُنَاكَ فِيهِ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ: بِالتَّخْفِيفِ بِمَعْنَى التَّرْكِ، وَالتَّشْدِيدِ بِمَعْنَى التَّفْرِيقِ، وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ مُضَاعَفٌ، تَقُولُ: ذَرَرْتُ الْمِلْحَ أَذْرَهُ، وَمِنْهُ الذَّرِيرَةُ: نَوْعٌ مِنَ الطَّيِّبِ.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ، وَكَذَا قِرْآنُهُ، وَرُؤْيَاهُ بِضَمِّهَا، وَعَلَى الْأَوَّلِ هُوَ مِنَ الذَّرِّ، وَعَلَى الثَّانِي مِنَ التَّذْرِيةِ، وَبِهِمْزَةٍ قَطْعٍ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ مِنْ: أَذَرْتُ الْعَيْنَ دَمَعَهَا، وَأَذَرَيْتُ الرَّجُلَ عَنِ الْفَرَسِ، وَبِالْوَصْلِ مِنْ: ذَرَوْتُ الشَّيْءَ، وَمِنْهُ: ﴿نَذَرُوهُ الرِّيحَ﴾ [الكهف: ٤٥].

قوله: «فِي الْبَحْرِ» سَيَأْتِي نَظِيرُهُ فِي حَدِيثِ سَلْمَانَ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «فِي الرِّيحِ»، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِي فِي التَّوْحِيدِ (٧٥٠٦): «وَإِذَا نَصَفَهُ فِي الْبَرِّ وَنَصَفَهُ فِي الْبَحْرِ».

/ قوله: «فِي يَوْمٍ صَائِفٍ» تَقَدَّمَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ رِبْعِيِّ (٣٤٧٩) بِلَفْظٍ: ٣١٤/١١ «فَذَرُونِي فِي الْيَمِّ فِي يَوْمٍ حَارٍّ» بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ وَزَايَ ثَقِيلَةٍ، كَذَا لِلْمَرْوَزِيِّ وَالْأَصِيلِيِّ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالسَّرْحَسِيِّ وَكَرِيمَةَ عَنِ الْكُشْمِيهْنِيِّ بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِرَوَايَةِ الْبَابِ، وَوُجِّهَتِ الْأَوَّلَى بِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ يَحْزَنُ الْبَدَنَ لِشِدَّةِ حَرِّهِ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي بَعْدَهُ: «حَتَّى إِذَا كَانَ رِيحٌ عَاصِفٌ».

وذكر بعضهم رواية المروزي بنون بدل الزاي، أي: حان ريحُه، قال ابن فارس: الحون^(١):
ريح تَحْنُ كَحَيْنِ الإبل.

٦٤٨١ - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذَكَرَ رَجُلًا: «فَيَمَنَ كَانَ سَلَفَ - أَوْ قَبْلَكُمْ - آتَاهُ اللَّهُ مَالًا وَوَلَدًا - يَعْنِي أَعْطَاهُ - قَالَ: فَلَمَّا حُضِرَ قَالَ لِبَنِيهِ: أَيُّ أَبٍ كُنْتُ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَبْتَرِ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا» فَسَرَّهَا قَتَادَةُ: لَمْ يَدْخُرْ «وإنْ يَقْدَمَ عَلَى اللَّهِ يُعَذِّبُهُ، فَانْظُرُوا فَإِذَا مِثُّ فَأَحْرِقُونِي، حَتَّى إِذَا صِرْتُ فَخْمًا فَاسْحَقُونِي - أَوْ قَالَ: فَاسْهَكُونِي - ثُمَّ إِذَا كَانَ رِيحٌ عَاصِفٌ فَأَذْرُونِي فِيهَا، فَاخْذَ مَوَائِقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَرَبِّي، فَفَعَلُوا، فَقَالَ اللَّهُ: كُنْ، فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ عَبْدِي، مَا تَحَلَّكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: تَخَافْتُكَ - أَوْ فَرَّقُ مِنْكَ - فَمَا تَلَفَاهُ أَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ».

فَحَدَّثْتُ أَبَا عُثْمَانَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: «فَأَذْرُونِي فِي الْبَحْرِ» أَوْ كَمَا حَدَّثَ.

وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعْتُ عُقْبَةَ، سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ» تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي تَابِعِيهِ، وَمُوسَى: هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُودَكِيِّ، وَمُعْتَمِرٌ: هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، وَالسَّنَدُ كُلُّهُ بِصَرِيحٍ.

قَوْلُهُ: «فَيَمَنَ سَلَفَ - أَوْ فَيَمَنَ كَانَ قَبْلَكُمْ - شَكُّ مِنَ الرَّائِي عَنْ قَتَادَةَ، وَتَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ (٣٤٧٨) بِلَفْظٍ: «أَنْ رَجُلًا كَانَ قَبْلَكُمْ».

قَوْلُهُ: «آتَاهُ اللَّهُ مَالًا وَوَلَدًا؛ يَعْنِي: أَعْطَاهُ» كَذَا لِلْكَثَرِ وَهُوَ تَفْسِيرٌ لِلْفَرْقِ «آتَاهُ» وَهِيَ بِالْمَدِّ بِمَعْنَى الْعَطَاءِ، وَبِالْقَصْرِ بِمَعْنَى الْمَجِيءِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِي هُنَا: «مَالًا» وَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهَا بِمُفْرَدِهَا.

(١) هَكَذَا فِي أَصُولِ «الْفَتْحِ»، وَكَذَا هُوَ عِنْدَ الْعَيْنِي فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» ٧٣/٢٣، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا نَقْلَاهُ عَنْ شَيْخِهَا ابْنِ الْمَلِّقَنِ، فَهُوَ كَذَلِكَ فِي كِتَابِهِ «التَّوْضِيحُ لشرح الجامع الصحيح» ٦٥٦/١٩، وَالصَّوَابُ: الْحُنُونُ، بِزِيَادَةِ نُونٍ بَعْدَ الْحَاءِ، كَذَلِكَ هُوَ فِي «مَجْمَلِ اللُّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ ٢١٩/١ مَادَّةُ (حُنْ).

قوله: «فإنه لم يَبْتَرِ عند الله خيراً، فَسَرَهَا قَتَادَةُ: لم يَدَخِرْ» كذا وَقَعَ هنا «يَبْتَرِ» بفتح أوله وسكون الموحدة وفتح المثناة بعدها تحتانية مهموزة ثم راء مُهْمَلَة، وتفسير قَتَادَةُ صحيح وأصله من البتيرة بمعنى الذخيرة والحبيثة، قال أهل اللغة: بَارَتْ الشَّيْءَ وابتأرتُه أَبَارُهُ وأَبْتَرُهُ: إذا خَبَأْتُهُ، وَوَقَعَ في رواية ابن السَّكَنِ: «لم يَأْتِرِ^(١)» بتقديم الهمزة على الموحدة، حكاه عِيَاضٌ، وهما صحيحان بمعنى واحدٍ، والأول أشهر، ومعناه: لم يُقَدِّم خيراً، كما جاء مُفَسَّراً في الحديث، يقال: بَارَتْ الشَّيْءَ وابتأرتُه وابتَرْتُهُ: إذا ادَّخَرْتُهُ، ومنه قيل للحفرة: البئر، وَوَقَعَ في التَّوْحِيدِ (٧٥٠٨) في رواية أبي زيد المروزيّ فيما اقتصر عليه عِيَاضٌ، وقد ثَبَّتَ عندنا كذلك في رواية أبي ذرٍّ: «لم يَبْتَرِ، أو لم يَبْتَرِ» بالشك في الزاي أو الرّاء، وفي رواية الجرجاني بنونٍ بَدَلِ الموحدة والزاي، قال: وكلاهما غير صحيح، وفي بعض الروايات في غير البخاريّ «يَبْتِهْز» بالهاء بَدَلِ الهمزة وبالزاي، و«يَمْتَرِ» بالميم بَدَلِ الموحدة وبالراء أيضاً^(٢)، قال: وكلاهما صحيح أيضاً كالأولَين.

قوله: «وإن يقدّم على الله يُعَذِّبُهُ» كذا هنا بفتح الدال وسكون القاف: من القدوم، وهو بالجزم على الشَّرْطِيَّة، وكذا «يُعَذِّبُهُ» بالجزم على الجزاء، والمعنى: إن بُعِثَ يوم القيامة على هيئته يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ، فإذا صارَ رَمَاداً مَبْثُوثاً في الماء والريح لَعَلَّهُ يَحْفَى.

وَوَقَعَ في حديث حُذَيْفَةَ عند الإسماعيليّ من رواية أبي خَيْثَمَةَ عن جَرِيرٍ بسندٍ حديث الباب: «فإنه إن يَقْدِرَ عَلَيَّ رَبِّي لَا يَغْفِرْ لِي»، وكذا في حديث أبي هريرة: «لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ»، وتقدّم توجيهه مُسْتَوْفٍ في ذكر بني إسرائيل (٣٤٨١).

ومن اللطائف أن من جملة الأجوبة عن ذلك ما ذكره شيخنا ابن الملقن في «شرحه»: أن الرجل قال ذلك لما غلبه من الخوف وغطى على فهمه من الجزع، فيُعَذَّر في ذلك، وهو نظير الخبر المرويّ في قصّة الذي يدخل الجنة آخر من يدخلها فيقال: «إن لك مثلاً

(١) في (س): «يأبتر» بتقديم الباء الموحدة على التاء، وهو تصحيف صححناه من الأصلين ومن «المشارك» للقاضي عياض ٧٥/١ حيث نصّ على تقديم التاء المثناة على الباء الموحدة.

(٢) وقعت هذه الرواية عند مسلم (٢٧٥٧) (٢٨) في حديث أبي عوانة عن قتادة بلفظ: «ما امتأّر».

الدُّنْيَا وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهَا، فيقول للفرَح الذي دَخَلَهُ: أنتَ عبيدي وأنا رَبُّكَ، أخطأ من شِدَّةِ الفَرَحِ».

قلت: وتام هذا أن أبا عَوَانَةَ (٤٤٣) أخرج في حديث حُذَيْفَةَ عن أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: أَنَّ الرجلَ المذكورَ في حديث الباب هو آخر أهل الجنة دخولاً الجنة، فعلى هذا يكون وَقَعَ له من الخطأ بعد دخول الجنة نَظِير ما وَقَعَ له من الخطأ عند حضور الموت، لكن أحدهما من غَلَبَةِ الخوف، والآخر من غَلَبَةِ الفَرَحِ.

قلت: والمحفوظ أن الذي قال: أنتَ عبيدي، هو الذي وَجَدَ راحلته بعد أن ضَلَّتْ، وقد نَبَّهْتُ عليه فيما مضى (٣٤٨١ و ٦٣٠٩) ^(١).

قوله: «فأحرقوني» في حديث حُذَيْفَةَ هناك (٣٤٥٢ و ٣٤٧٩): «فاجمعوا لي حَطَباً كثيراً ثم أورو ناراً، حتَّى إذا أَكَلْتُ لحمي وَخَلَصْتُ إلى عَظْمِي».

قوله: «فاسحقوني، أو قال: فاسهكوني» هو شَكٌّ من الراوي، وَقَعَ في رواية أَبِي عَوَانَةَ: «اسحقوني» بغير شَكٍّ، والسَّهْكَ بمعنى السَّحَقِ، ويقال: هو دونه، وَقَعَ في حديث حُذَيْفَةَ ٣١٥/١١ عند الإسماعيلي: «أحرقوني ثم اطحنوني ثم ذروني».

قوله: «ثم إذا كان» في رواية الكُشْمِينِيِّ: «حتَّى إذا كان».

قوله: «فأخذ مواليقهم على ذلك، وربِّي» هو من القَسَمِ المحذوف جوابه، ويحتمل أن يكون حكاية الميثاق الذي أَخَذَهُ، أي: قال لمن أوصاه: قل: وربِّي لأفعلن ذلك، ويؤيِّده أن عند مسلم (٢٧٥٧): «فأخذ منهم يميناً» ^(٢)، لكن يؤيِّد الأول أَنَّهُ وَقَعَ في رواية مسلم أيضاً: «ففعَلُوا به ذلك وربِّي» فتعيَّن أَنَّهُ قَسَمٌ من المخبر.

وزعم بعضهم أن الذي في البخاري هو الصَّواب، ولا يخفى أن الذي عند مسلم لعلَّه أصوب.

(١) وانظر قصة من يدخل الجنة آخر من يدخلها عند البخاري برقم (٨٠٦) و (٦٥٧٣).

(٢) عند مسلم: «فأخذ منهم ميثاقاً»، ولم تقع على الرواية التي ذكرها الحافظ!

وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ مُسْلِمٍ: «وَذُرِّي» بِضَمِّ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ بِذَلِّ «وَرَبِّي» أَي: فَعَلُوا مَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنَ التَّذَرِيَةِ. قَالَ عِيَّاضٌ: إِنْ كَانَتْ مَحْفُوظَةً فَهِيَ الْوَجْهَ، وَلَعَلَّ الذَّالَّ سَقَطَتْ لِبَعْضِ النُّسخِ ثُمَّ صُحِّفَتِ اللَّفْظَةُ، كَذَا قَالَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَوَّلَ أَوْجَهُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَصْوِيبِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ تَخْطِئَةُ الْحِفَافِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ، وَلِأَنَّ غَايَتَهَا أَنْ تَكُونَ تَفْسِيرًا أَوْ تَأْكِيدًا لِقَوْلِهِ: «فَفَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ» بِخِلَافِ قَوْلِهِ: «وَرَبِّي» فَإِنَّهَا تَزِيدُ مَعْنَى آخَرَ غَيْرَ قَوْلِهِ: «وَذُرِّي»، وَأَبْعَدَ الْكِرْمَانِيِّ فَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: «وَرَبِّي» بِصِيغَةِ الْمَاضِي مِنَ التَّزْيِيَةِ، أَي: رَبِّي أَخَذَ الْمَوَاقِيقَ بِالتَّأْكِيدَاتِ وَالْمُبَالَغَاتِ، قَالَ: لَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الرَّوَايَةِ.

قَوْلُهُ: «فَقَالَ اللَّهُ: كُنْ» فِي رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ الَّذِي قَبْلَهُ: «فَجَمَعَهُ اللَّهُ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَأَمَرَ اللَّهُ الْأَرْضَ فَقَالَ: اجْمَعِي مَا فِيكَ مِنْهُ، فَفَعَلَتْ»^(١).

قَوْلُهُ: «فَإِذَا رَجُلٌ قَائِمٌ» قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: جَازَ وَقُوعَ الْمُبْتَدَأِ نَكْرَةً مَحْضَةً بَعْدَ «إِذَا» الْمَفَاجِئَةِ لِأَنَّهَا مِنَ الْقَرَائِنِ الَّتِي تَحْصُلُ بِهَا الْفَائِدَةُ، كَقَوْلِكَ: خَرَجْتُ فَإِذَا سَبْعٌ.

قَوْلُهُ: «مَخَافَتُكَ - أَوْ فَرَقُكَ مِنْكَ -» بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالرَّاءِ، وَهُوَ شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ: «مَخَافَتُكَ» بِغَيْرِ شَكٍّ، وَتَقَدَّمَ بِلَفْظٍ: «خَشْيَتُكَ» فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ (٣٤٧٩)، وَبَيَانَ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ فِيمَا مَضَى وَهُوَ بِالرَّفْعِ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ: «مِنْ خَشْيَتِكَ»، وَلِبَعْضِهِمْ: «خَشْيَتُكَ» بِغَيْرِ «مِنْ» وَهِيَ بَفَتْحِ التَّاءِ، وَجَوَّزُوا الْكُسْرَ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِهَا وَإِبْقَاءِ عَمَلِهَا.

قَوْلُهُ: «فَمَا تَلَفَاهُ أَنْ رَحِمَهُ» أَي: تَدَارَكَهُ وَ«مَا» مَوْصُولَةٌ، أَي: الَّذِي تَلَفَاهُ هُوَ الرَّحْمَةُ، أَوْ نَافِيَةٌ وَصِيغَةُ الْاِسْتِثْنَاءِ مَحْذُوفَةٌ، أَوْ الضَّمِيرُ فِي «تَلَفَاهُ» لِعَمَلِ الرَّجُلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْاِخْتِلَافِ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ هُنَاكَ، وَفِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ: «فَغَفَرَ لَهُ»، وَكَذَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(١) سَلَفٌ فِي الْأَنْبِيَاءِ بِرَقْمِ (٣٤٨١).

قالت المعتزلة: غَفَرَ له لَأَنَّهُ تابَ عند موتِه وَنَدِمَ على فعله، وقالت المرجئة: غَفَرَ له بأصلِ توحيدِه الذي لا تُضَرُّ معه معصية.

وَتُعَقَّبُ الأوَّلُ بأنَّه لم يَرِدْ أَنَّهُ رَدَّ المَظْلَمَةَ، فالمَغْفِرَةُ حيثُ بفضْلِ اللهِ لا بالتَّوْبَةِ، لأنَّها لا تَنِمُّ إلَّا بأخذِ المَظْلُومِ حَقَّه من الظَّالِمِ، وقد ثَبَتَ أَنَّهُ كان نَباشاً.

وَتُعَقَّبُ الثَّانِي بأنَّه وَقَعَ في حديث أبي بكر الصَّدِّيقِ المشار إليه أوَّلاً^(١) أَنَّهُ عُدِّبَ، فعلى هذا فَتُحْمَلُ الرَّحْمَةُ والمَغْفِرَةُ على إرادة ترك الخُلُودِ في النار، وبهذا يُرَدُّ على الطائفتين معاً: على المرجئة في أصل دخول النار، وعلى المعتزلة في دعوى الخلود فيها.

وفيه أيضاً رَدٌّ على مَنْ رَعَمَ من المعتزلة أَنَّهُ بذلك الكلام تابَ فَوَجَبَ على الله قَبُولُ توبته، قال ابن أبي جَمْرَةَ: كان الرجل مُؤْمِناً لَأَنَّهُ قد أيقَنَ بالحِسابِ وأنَّ السَّيِّئاتِ يُعاقَبُ عليها، وأمَّا ما أوصى به فلعلَّه كان جائزاً في شرعهم ذلك لتصحيح التَّوْبَةِ، فقد ثَبَتَ في شرع بني إسرائيل قتلُهم أنفُسَهم لَصِحَّةِ التَّوْبَةِ.

قال: وفي الحديث جواز تسمية الشَّيءِ بما قَرُبَ منه، لَأَنَّهُ قال: حَضَرَه الموتُ، وإنَّما الذي حَضَرَه في تلك الحالة علامته.

وفيه فضل الأُمَّةِ المَحْمَدِيَّةِ لَمَّا خُفِّفَ عنهم من وَضْعٍ مثل هذه الأَصارِ، وَمَنْ عليهم بالحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ. وفيه عِظَمُ قُدْرَةِ اللهِ تعالى أنْ جَمَعَ جسدَ المذكور بعد أن تَفَرَّقَ ذلك التَّفريقَ الشَّدِيدِ. قلت: وقد تقدَّم أَنَّ ذلك إخبارٌ عَمَّا يكون يوم القيامة، وتقرير ذلك مُستَوْفٍ^(٢).

قوله: «قال: فَحَدَّثْتُ أبا عُثْمَانَ» القائل: هو سليمان التَّيْمِيُّ والدُ مُعْتَمِرٍ، وأبو عثمان: هو

٣١٦/١١ النَّهْدِيُّ عبد الرَّحْمَنِ بن مَلٍّ.

وقوله: «سمعت سلمانَ غير أَنَّهُ زادَ» حَذَفَ المسموع الذي استثنى منه ما ذكر، والتقدير:

(١) والذي أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤٤٣).

(٢) انظر شرح الحديث السالف برقم (٣٤٨١).

سمعت سلمان يُحدِّث عن النبي ﷺ بِمِثْلِ هذا الحديث غير أنه زاد.
 قوله: «أو كما حدَّث» شكُّ من الراوي، يشير إلى أنه بمعنى حديث أبي سعيد لا بلفظه كَلَّه،
 وقد أخرج الإسماعيلي حديث سلمان من طريق صالح بن حاتم بن وَرْدَان ومُحَمَّد بن مَسْعَدَة
 قالاً: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ سَمِعْتُ أَبِي سَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ سَلْمَانَ، فذكره.
 قوله: «وقال معاذ...» إلى آخره، وَصَلَهُ مُسْلِم (٢٧٥٧/٢٧)، وقد مضى التَّنْبِيه عليه
 أيضاً هناك.

٢٦- باب الانتهاء عن المعاصي

٦٤٨٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ
 أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى
 قَوْمًا، فَقَالَ: رَأَيْتُ الْجَيْشَ بَعَيْنِي وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ، فَالْجَاءَ النَّجَاءُ، فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ،
 فَأَذْجَلُوا عَلَى مَهْلِهِمْ فَنَجَّوْا، وَكَذَّبَتْهُ طَائِفَةٌ، فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَاجْتَاَحَهُمْ».
 [طرفه في: ٧٢٨٣]

قوله: «باب الانتهاء عن المعاصي» أي: تركها أصلاً ورأساً، والإعراض عنها بعد الوقوع
 فيها.

ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الأول: قوله: «بُرَيْد» بموحدةٍ وراءٍ مُهْمَلَةٍ مُصَغَّرَةٍ.

قوله: «مَثَلِي» بفتح الميم والمثلثة، والمثل: الصِّفَةُ العَجِيبَةُ الشَّأْنُ يُورِدُهَا الْبَلِغُ عَلَى سَبِيلِ
 التَّشْبِيهِ لِإِرَادَةِ التَّقْرِيبِ وَالتَّفْهِيمِ.

قوله: «مَا بَعَثَنِي اللَّهُ» العائد محذوف، والتقدير: بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ إِلَيْكُمْ.

قوله: «أَتَى قَوْمًا» التَّنْكِيرُ فِيهِ لِلشُّيُوعِ.

قوله: «رَأَيْتُ الْجَيْشَ» بِالْجِيمِ وَالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَاللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ.

قوله: «بَعَيْنِي» بالإفراد، وللكُشْمِيهَنِي بالتَّثْنِيَةِ بفتح النُّون والتَّشْدِيدِ، قيل: ذكر العَيْنَيْنِ إرشاداً إلى أَنَّهُ تَحَقَّقَ عنده جميع ما أخبر عنه تَحَقُّقٌ مِّن رَأْيٍ شَيْئاً بَعَيْنِهِ، لَا يَعْتَرِيهِ وَهْمٌ وَلَا يَخَالِطُهُ شَكٌّ.

قوله: «وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ» قال ابن بَطَّال: النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ: رجل من خَثْعَمَ حَمَلَ عليه رجل يوم ذي الحَلَصَةِ، فَقَطَعَ يَدَهُ وَيد امرأته، فأنصَرَفَ إلى قومه فَحَذَّرَهُمْ، فَضَرَبَ به المثل في تحقيق الخبر.

قلت: وَسَبَقَ إلى ذلك يعقوبُ بن السُّكَيْتِ وغيره، وَسَمَّى الذي حَمَلَ عليه عوفُ بن عامر اليَشْكُرِيُّ، وَأَنَّ المرأة كانت من بني كِنَانَةَ. وَتُعَقَّبَ باستبعادِ تنزِيلِ هذه القِصَّةِ على لفظ الحديث، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا أَنَّهُ كَانَ عُرْيَاناً.

وَزَعَمَ ابن الكلبي: أَنَّ النَّذِيرَ الْعُرْيَانَ امرأةٌ من بني عامر بن كعب،/ لَمَّا قَتَلَ الْمُنْذِرُ بن ماء السماء أولاد أبي داود وكان جَارَ الْمُنْذِرِ خَشِيتَ على قومها، فَزَكَّيَتْ جَمَلاً وَلَحِقَتْ بِهِمْ وَقَالَتْ: أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ.

ويقال: أَوَّلَ مَنْ قَالَه أَبْرَهُةُ الْحَبَشِيُّ لَمَّا أَصَابَتْهُ الرَّمْيَةُ بِتِهَامَةٍ وَرَجَعَ إلى اليمن، وقد سَقَطَ لحمه.

وذكر أبو بشر الأَمْدِيُّ: أَنَّ زَنْبراً - بزاي ونون ساكنة ثُمَّ موحدة - بن عَمْرٍو الْخَثْعَمِيُّ كان ناكِحاً في آل زُبَيْدٍ، فَأَرَادُوا أَنْ يَغْزُوا قَوْمَهُ وَخَشُوا أَنْ يُنْذَرَ بِهِمْ، فَحَرَسَهُ أَرْبَعَةَ نَفَرٍ، فَصَادَفَ مِنْهُمْ غُرَّةً فَقَذَفَ ثِيَابَهُ وَعَدَا، وَكَانَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَدُوّاً فَأُنْذِرَ قَوْمَهُ.

وقال غيره: الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ رَجُلًا لَقِيَ جَيْشاً فَسَلَبُوهُ وَأَسْرَوْهُ، فأنفَلَتْ إلى قومه فقال: إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ فَسَلَبُونِي، فَأَرَاوَهُ عُرْيَاناً فَتَحَقَّقُوا صِدْقَهُ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْرِفُونَهُ وَلَا يَتَّهِمُونَهُ فِي النَّصِيحَةِ وَلَا جَرَتْ عَادَتُهُ بِالْعَرِيِّ، فَقَطَعُوا بِصِدْقِهِ لِهَذِهِ الْقِرَائِنِ، فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِنَفْسِهِ وَلَمَّا جَاءَ بِهِ مِثْلاً بِذَلِكَ، لَمَّا أَبْدَاهُ مِنَ الْخَوَارِقِ وَالْمُعْجَزَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْقَطْعِ بِصِدْقِهِ، تَقْرِيباً لِأَفْهَامِ الْمُخَاطَبِينَ بِمَا يَأْلَفُونَهُ وَيَعْرِفُونَهُ.

قلت: ويؤيده ما أخرجه الرَّامَهْرُمُزِيّ في «الأمثال» (٧)، وهو عند أحمد أيضاً (٢٢٩٤٨) بسند جيد من حديث عبد الله بن بُريدة عن أبيه قال: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذات يوم فنَادَى ثلاث مَرَّات: «أيها الناس، مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ مَثَلُ قوم خافوا عدوّاً أَنْ يَأْتِيَهُمْ، فَبَعَثُوا رجلاً يَتَرَايَا لَهُمْ، فبينما هم كذلك إِذْ أَبْصَرَ العدوَّ، فَأَقْبَلَ لِيُنْذِرَ قَوْمَهُ فَخَشِي أَنْ يُدْرِكَ العدوَّ قبل أَنْ يُنْذِرَ قَوْمَهُ، فَأَهْوَى بِثَوْبِهِ: أَيُّهَا النَّاسُ أَتَيْتُمْ - ثلاث مَرَّات -». وأحسن ما فُسِّرَ به الحديث من الحديث.

وهذا كله يدلّ على أَنَّ العُريَان من التعرّي، وهو المعروف في الرواية، وحكى الخطّابيّ أَنَّ مُحَمَّدَ بن خالد رواه بالموحّدة، قال: فإن كان محفوظاً فمعناه: الفصحیح بالإنذار لا يَكُنِي ولا يُورِّي، يقال: رجلٌ عُريَان، أي: فصيح اللسان.

قوله: «فالنَّجَاءُ النَّجَاءُ» بالمدّ فيهما، وبمدّ الأولى وقصر الثانية، وبالقصر فيهما تخفيفاً، وهو منصوب على الإغراء، أي: اطلبوا النجاء بأن تُسرِعُوا الحرب، إشارة إلى أَنَّهُمْ لا يُطِيقُونَ مُقاومةَ ذلك الجيش.

قال الطَّبِيبِيُّ: في كلامه أنواع من التأكيدات:

أحدها: «بعيني»، ثانيها: قوله: «وإني أنا»، ثالثها: قوله: «العُريَان» لأنّه الغاية في قُرب العدو، ولأنّه الذي يَخْتَصُّ في إنذاره بالصدق.

قوله: «فأطاعه طائفة» كذا فيه بالتذكير لأنّ المراد بعض القوم.

قوله: «فأذْجُوا» بهمزة قطع ثمّ سكون، أي: ساروا أوّل اللّيل أو ساروا اللّيل كلّ على الاختلاف في مدلول هذه اللفظة، وإمّا بالوصل والتشديد على أنّ المراد به سير آخر اللّيل، فلا يناسب هذا المقام.

قوله: «على مهْلهم» بفتحَتَيْنِ والمراد به الهينة والسكون، وبفتح أوّله وسكون ثانيه: الإمهال وليس مُراداً هنا، وفي رواية مسلم (٢٢٨٣): «على مُهْلَتَهُمْ» بزيادة تاء تأنيث، وَضَبَطَهُ النُّوويُّ بضمّ الميم وسكون الهاء وفتح اللام.

قوله: «وَكَذَّبَتْهُ طَائِفَةٌ» قال الطَّبِيُّ: عَبَّرَ فِي الْفِرْقَةِ الْأُولَى بِالطَّاعَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِالتَّكْذِيبِ لِيُؤْذِنَ أَنَّ الطَّاعَةَ مَسْبُوقَةٌ بِالتَّصْديقِ، وَيُشْعِرُ أَنَّ التَّكْذِيبَ مُسْتَتَبِعٌ لِلْعِصْيَانِ.

قوله: «فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ» أي: أَتَاهُمْ صَبَاحًا، هَذَا أَصْلُهُ ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ حَتَّى اسْتُعْمِلَ فَيَمَنَ طَرَقَ بَغْتَةً فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ.

قوله: «فَاجْتَاكَهُمْ» بِجِيمٍ ثُمَّ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ، أي: اسْتَأْصَلَهُمْ، مِنْ جُحَّتِ الشَّيْءُ أَجْوَحُهُ: إِذَا اسْتَأْصَلَتْهُ، وَالاسْمُ: الْجَائِثَةُ وَهِيَ الْهَلَاكُ، وَأُطْلِقَتْ عَلَى الْآفَةِ لِأَنَّهَا مُهْلِكَةٌ.

قال الطَّبِيُّ: شَبَّهَ ﷺ نَفْسَهُ بِالرَّجُلِ وَإِنْذَارَهُ بِالْعَذَابِ الْقَرِيبِ بِإِنْذَارِ الرَّجُلِ قَوْمَهُ بِالْجَيْشِ الْمَصْبُوحِ، وَشَبَّهَ مَنْ أَطَاعَهُ مِنْ أُمَّتِهِ وَمَنْ عَصَاهُ بِمَنْ كَذَّبَ الرَّجُلَ فِي إِِنْذَارِهِ وَمَنْ صَدَّقَهُ.

٦٤٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مِثْلِي وَمِثْلُ النَّاسِ، كَمِثْلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ نَارًا، فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ، جَعَلَ الْفَرَاشُ وَهَذِهِ الدَّوَابُّ الَّتِي تَقَعُ فِي النَّارِ يَقَعْنَ فِيهَا، فَجَعَلَ يَزْعُغُهُنَّ وَيَغْلِبِنَهُ فَيَقْتَحِمْنَ فِيهَا، فَأَنَا آخِذٌ بِحُجَزِكُمْ عَنِ النَّارِ، وَأَنْتُمْ تَقَحُّمُونَ فِيهَا».

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة، جَزَمَ الْمِزِّي فِي «الْأَطْرَافِ» أَنَّ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَهُ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَوْرَدَهُ فِي الرَّقَاقِ، فَوَجَدْتُهُ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ فِي تَرْجَمَةِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٣٤٢٦) لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ، وَلَمْ اسْتَخْصِرْهُ إِذْ ذَاكَ فِي الرَّقَاقِ فَشَرَحْتُهُ هُنَا، ثُمَّ ظَفِرْتُ بِهِ هُنَا فَادْخُلُ الْآنَ مِنْ شَرْحِهِ مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ.

قوله: «اسْتَوْقَدَ» بِمَعْنَى: أَوْقَدَ، وَهُوَ أَبْلَغُ، وَالْإِضَاءَةُ: فَرْطُ / الْإِنَارَةُ. ٣١٨/١١

قوله: «فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ» اخْتَصَرَ هَا الْمُؤَلِّفُ هُنَا، وَنَسَبْتُهَا أَنَا لِتَخْرِيجِ أَحْمَدَ (٨١١٧) وَمُسْلِمَ (١٨/٢٢٨٤) مِنْ طَرِيقِ هَمَّامٍ، وَهِيَ فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ كَمَا تَرَى، وَكَأَنَّهُ تَبَرَّكَ بِلَفْظِ الْآيَةِ. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «مَا حَوْلَهَا» وَالضَّمِيرُ لِلنَّارِ، وَالْأَوَّلُ لِلَّذِي أَوْقَدَ النَّارَ، وَحَوْلُ الشَّيْءِ: جَانِبُهُ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَيْهِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى

الدَّوْران، ومنه قيل للعام: حَوْلٌ.

قوله: «الفَرَّاش» جَزَمَ المَازِيَّ بِأَنَّهَا الجَنَادِب، وَتَعَقَّبَهُ عِيَاضُ فَقَالَ: الجُنْدُبُ هُوَ الصَّرَار. قلت: والحقُّ أَنَّ الفَرَّاشَ اسمٌ لِنَوْعٍ مِنَ الطَّيْرِ مُسْتَقِلٌّ لَهُ أَجْنَحَةٌ أَكْبَرُ مِنْ جُثَّتِهِ، وَأَنْوَاعُهُ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْكِبَرِ وَالصَّغَرِ، وَكَذَا أَجْنَحَتُهُ، وَعَظْفُ الدَّوَابِّ عَلَى الْفَرَّاشِ يُشْعِرُ بِأَنَّهَا غَيْرُ الْجَنَادِبِ وَالْجَرَادِ.

وَأَغْرَبَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فَقَالَ: الْفَرَّاشُ: مَا تَهَافَتَ فِي النَّارِ مِنَ الْبَعُوضِ، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ بَعْضَ الْبَعُوضِ هُوَ الَّذِي يَقَعُ فِي النَّارِ وَيُسَمَّى حِينَئِذٍ الْفَرَّاشَ.

وقال الخليل: الْفَرَّاشُ كَالْبَعُوضِ، وَإِنَّمَا شَبَّهَهُ بِهِ لَكَوْنِهِ يُلْقَى نَفْسُهُ فِي النَّارِ، لَا أَنَّهُ يَشَارِكُ الْبَعُوضَ فِي الْقَرْصِ.

قوله: «وهذه الدَّوَابُّ الَّتِي تَقَعُ فِي النَّارِ يَقَعْنَ فِيهَا» الْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ، اخْتَصَرَهُ هُنَاكَ فَنَسَبْتُهُ لِتَخْرِيجِ أَبِي نُعَيْمٍ وَهُوَ فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ كَمَا تَرَى. وَيَدْخُلُ فِيْمَا يَقَعُ فِي النَّارِ الْبَعُوضُ وَالْبَرْغَشُ، وَوَقَعَ فِي كَلَامِ بَعْضِ الشُّرَاحِ: الْبَقُّ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْبَعُوضُ.

قوله: «فَجَعَلَ» فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «وَجَعَلَ»، وَمِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ هُنَاكَ.

قوله: «فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَزْعُهُنَّ» بَفَتْحِ التَّحْتَانِيَّةِ وَالزَّايِ وَضَمِّ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، أَيْ: يَدْفَعُهُنَّ، وَفِي رِوَايَةٍ: «يَنْزَعُهُنَّ» بِزِيَادَةِ نُونٍ^(١)، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ (١٨/٢٢٨٤) مِنْ طَرِيقِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَجَعَلَ يَحْجِزُهُنَّ وَيَغْلِبْنَهُ فَيَتَفَحَّمْنَ فِيهَا».

قوله: «فَيَقْتَحِمْنَ فِيهَا» أَيْ: يَدْخُلْنَ، وَأَصْلُهُ الْقَحْمُ: وَهُوَ الْإِقْدَامُ وَالْوُقُوعُ فِي الْأُمُورِ الشَّاقَّةِ مِنْ غَيْرِ تَثَبُّتٍ، وَيُطْلَقُ عَلَى رَمِي الشَّيْءِ بَعْتَةً، وَاقْتَحَمَ الدَّارَ: هَجَمَ عَلَيْهَا.

قوله: «فَأَنَا آخِذٌ» قَالَ النَّوَوِيُّ: رُوِيَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَيُرْوَى بِصِيغَةِ الْمُضَارَعَةِ مِنَ الْمُتَكَلَّمَ. قلت: هَذَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ، وَقَالَ الطَّبِّيُّ:

(١) هذه هي الرواية في النسخة اليونانية دون إشارة إلى خلاف فيها.

الفاء فيه فصيحة، كأنه لما قال: «مَثَلِي وَمَثَلُ النَّاسِ...» إلى آخره، أتى بها هو أهمُّ وهو قوله: «فَأَنَا آخِذٌ بِحُجَزِكُمْ»، ومن هذه الدَّقِيقَةُ التَّفَتُّ مِنَ الْغَيْبَةِ في قوله: «مَثَلُ النَّاسِ» إلى الْخِطَابِ في قوله: «بِحُجَزِكُمْ»، كما أَنَّ مَنْ أَخَذَ في حَدِيثٍ مَنْ لَهُ بِشَأْنُهُ عِنَايَةٌ، وهو مُسْتَعِجِلٌ في شَيْءٍ يورِّطُهُ في الْهَلَاكِ، يَجِدُ لَشِدَّةَ حِرْصِهِ على نَجَاتِهِ أَنَّهُ حَاضِرٌ عِنْدَهُ، وفيه إِشَارَةٌ إلى أَنَّ الْإِنْسَانَ إلى النَّذِيرِ أَحْوَجُ مِنْهُ إلى الْبَشِيرِ، لأنَّ جِبِلَّتَهُ مَائِلَةٌ إلى الْحِظِّ الْعَاجِلِ دُونَ الْحِظِّ الْآجِلِ.

وفي الحديث ما كان فيه ﷺ من الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْحِرْصِ على نَجَاةِ الْأُمَّةِ، كما قال تعالى: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

قوله: «بِحُجَزِكُمْ» بضمِّ الْمَهْمَلَةِ وفتح الْجِيمِ بعدها زايٌّ: جمع حُجْزَةٍ، وهي مَعْقِدُ الْإِزَارِ، ومن السَّرَاوِيلِ مَوْضِعُ التَّكَّةِ، ويجوز ضَمُّ الْجِيمِ في الْجَمْعِ.

قوله: «عن النار» وَضَعَ الْمُسَبَّبَ مَوْضِعَ السَّبَبِ، لأنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْوُقُوعِ في الْمَعَاصِي الَّتِي تَكُونُ سَبَباً لَوْلُوجِ النَّارِ.

قوله: «وأنتم» في رواية الْكُشْمِيهَنِيِّ: «وهم» وعليها شرح الْكِرْمَانِيِّ فقال: كان الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: وَأَنْتُمْ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: وَهُمْ، وفيهِ التَّفَاتُ، وفيهِ إِشَارَةٌ إلى أَنَّ مَنْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحُجَزَتِهِ لَا اقْتِحَامَ لَهُ فِيهَا، قَالَ: وفيهِ أَيْضاً احْتِرَازٌ عَنْ مُوَاجَهَتِهِمْ بِذَلِكَ. قلت: والرواية بلفظ: «وأنتم» ثابتة تدفع هذا.

وَوَقَعَ في رواية مُسْلِمٍ: «وَأَنْتُمْ تَقْلَتُونَ»^(١) بفتح أَوَّلِهِ والفاء واللام الثَّقِيلَةَ وأصله: تَقَلَّتُونَ، وبضمِّ أَوَّلِهِ وسكون الفاء وفتح اللام، ضَبَطُوهُ بِالْوَجْهَيْنِ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، تقول: تَقَلَّتَ مِنِّي وَأَقَلَّتَ مِنِّي، لِمَنْ كَانَ يَبِيدُكَ فَعَالَجَ الْمَرْبَ مِنْكَ حَتَّى هَرَبَ.

وقد تقدَّم بيان هذا التَّمْثِيلِ، وحاصله: أَنَّهُ شَبَّهَ تَهَاوُتَ أَصْحَابِ الشَّهَوَاتِ في الْمَعَاصِي

(١) لفظه: «تقلتون» وقعت عند مسلم (٢٢٨٥) من رواية جابر، أما رواية أبي هريرة عنده فهي مثل رواية البخاري، وكان الأجدر أن يشرحها عند اللفظ التالي: قوله: «وأنتم تقحمون».

التي تكون سبباً في الوقوع في النار، بتهافت الفراش بالوقوع في النار أتباعاً لشهواتها، وشبهه ذبه العصاة عن المعاصي بما حذرهم به وأنذرهم، بذب صاحب النار الفراش عنها.

وقال عياض: شبه تساقط / أهل المعاصي في نار الآخرة بتساقط الفراش في نار الدنيا. ٣١٩/١١

قوله: «تَقَحَّمُونَ فِيهَا» في رواية همام عند مسلم: «فَيَغْلِبُونِي» النون مُثَقَّلَةٌ، لأنَّ أصله: فَيَغْلِبُونَنِي، والفاء سببيّة، والتقدير: أنا آخِذٌ بِحُجَزِكُمْ لِأُخَلِّصَكُمْ مِنَ النَّارِ، فَجَعَلْتُمُ الْغَلْبَةَ مُسَبِّبَةً عَنِ الْاِخْذِ.

قوله: «تَقَحَّمُونَ» بفتح المثناة والقاف والمهملّة المشدّدة، والأصل: تَتَقَحَّمُونَ، فحُذِفَتْ إِحْدَى التَّاءَيْنِ.

قال الطَّبِيُّ: تحقيق التَّشْبِيهِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وذلك أَنَّ حُدُودَ اللَّهِ حَرَامُهُ وَتَوَاهِيَهُ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ حَرَامُهُ»^(١)، ورأس المحارم حُبُّ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا وَاسْتِيفَاءُ لَذَّتِهَا وَشَهَوَاتِهَا، فَشَبَّهَ ﷺ إِظْهَارَ تِلْكَ الْحُدُودِ بَيِّنَاتِهِ الشَّافِيَةِ الْكَافِيَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِاسْتِنْفَازِ الرِّجَالِ مِنَ النَّارِ، وَشَبَّهَ فُشُوءَ ذَلِكَ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا بِإِضَاءَةِ تِلْكَ النَّارِ مَا حَوْلَ الْمُسْتَوْقِدِ، وَشَبَّهَ النَّاسَ وَعَدَمَ مُبَالَاتِهِمْ بِذَلِكَ الْبَيَانِ وَالْكَشْفِ، وَتَعَدَّيِهِمْ حُدُودَ اللَّهِ وَحِرْصَهُمْ عَلَى اسْتِيفَاءِ تِلْكَ اللَّذَاتِ وَالشَّهَوَاتِ وَمَنْعِهِ إِيَّاهُمْ عَنْ ذَلِكَ بِأَخْذِ حُجَزِهِمْ، بِالْفَرَاشِ اللَّاتِي يَقْتَحِمْنَ فِي النَّارِ، وَيَغْلِبْنَ الْمُسْتَوْقِدَ عَلَى دَفْعِهِنَّ عَنِ الْاِقْتِحَامِ، كَمَا أَنَّ الْمُسْتَوْقِدَ كَانَ غَرَضَهُ مِنْ فِعْلِهِ انْتِفَاعَ الْخَلْقِ بِهِ مِنَ الْاِسْتِضَاءَةِ وَالْاِسْتِدْفَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالْفَرَاشُ لَجَلِّهَا جَعَلْتَهُ سَبَباً لِهَلَاكِهَا، فَكَذَلِكَ كَانَ الْقَصْدُ بِتِلْكَ الْبَيِّنَاتِ، اهْتِدَاءُ الْأُمَّةِ وَاجْتِنَابُهَا مَا هُوَ سَبَبُ هَلَاكِهِمْ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَجَلِّهِمْ جَعَلُوهَا مُقْتَضِيَةً لَتَرَدِّدِهِمْ.

وفي قوله: «آخِذٌ بِحُجَزِكُمْ» استعارة، مَثَلُ حَالَةِ مَنْعِ الْأُمَّةِ عَنِ الْهَلَاكِ بِحَالَةِ رَجُلٍ أَخَذَ بِحُجَزَةِ صَاحِبِهِ الَّذِي يَكَادُ يَهْوِي فِي مَهْوَاةٍ مُهْلِكَةٍ.

الحديث الثالث:

٦٤٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ».

قوله: «زكريّا» هو ابن أبي زائدة، وعامر: هو الشَّعْبِيُّ.

قوله: «المسلم» تقدّم شرحه في أوائل كتاب الإيمان (١٠).

قوله: «والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه» قيل: خَصَّ المهاجر بالذكر تطبيحاً لقلب من لم يهاجر من المسلمين لقوات ذلك بفتح مكّة، فأعلمهم أنّ من هجر ما نهى الله عنه، كان هو المهاجر الكامل، ويحتمل أن يكون ذلك تنبيهاً للمهاجرين أن لا يتكلموا على الهجرة فيقصرّوا في العمل. وهذا الحديث من جوامع الكلم التي أوتيتها ﷺ، والله أعلم.

٢٧ - باب قول النبي ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم

لضحكتكم قليلاً ولبكيتكم كثيراً»

٦٤٨٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ؓ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً».

[طرفه في: ٦٦٣٧]

٦٤٨٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ ؓ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً».

قوله: «باب قول النبي ﷺ: لو تعلمون ما أعلم...» إلى آخره، ذكر فيه حديث أبي هريرة بلفظ الترجمة.

وقوله: «عن سعيد بن المسيّب» في رواية حجاج بن محمد عن الليث بسنّده: أخبرني سعيد، وحديث أنس كذلك، وهو طرف من حديث تقدّم في تفسير المائدة (٤٦٢١)، ويأتي شرحه

في كتاب الاعتصام (٧٢٩٤) إن شاء الله تعالى، والمراد بالعلم هنا: ما يتعلّق بعظمة الله وانتقامه ممّن يعصيه، والأهوال التي تقع عند النزع والموت وفي القبر ويوم القيامة، ومُناسبة كثرة البكاء وقلة الضحك في هذا المقام واضحة، والمراد به التخويف.

وقد جاء لهذا الحديث سببٌ أخرجه سُنيّد في «تفسيره» بسنيدٍ واهٍ، والطبراني عن ابن ٣٢٠/١١ عمر: خَرَجَ رسول الله ﷺ إلى المسجد فإذا بقومٍ يتحدّثون ويضحكون، فقال: «والذي نفسي بيده» فذكر هذا الحديث^(١).

وعن الحسن البصري: مَنْ علم أنّ الموت مَورِدُهُ، والقيامة مَوعِدُهُ، والوقوف بين يَدَيِ الله تعالى مَشْهَدُهُ، فَحَقُّهُ أَنْ يَطُولَ فِي الدُّنْيَا حَزْنُهُ.

قال الكِرْمَانِيُّ: في هذا الحديث من صِنَاعَةِ الْبَدِيعِ مُقَابَلَةُ الضَّحِكِ بالبُكَاءِ، والقِلَّةِ بالكثرة، ومُطَابَقَةُ كُلِّ مِنْهُمَا.

٢٨- بَابُ حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ

٦٤٨٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ، وَحُجِبَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ».

قوله: «بَابُ حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ» كَذَا لِلْجَمِيعِ، وَوَقَعَ عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ: «حُفَّتْ» بَدَلُ «حُجِبَتِ» أَي: غُطِّيَتْ بِهَا، فَكَانَتِ الشَّهَوَاتُ سَبَبًا لِلْوُقُوعِ فِي النَّارِ.

قوله: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ» هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ.

قوله: «حَدَّثَنِي مَالِكٌ» هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَقَدْ ضَاقَ عَلَى الْإِسْمَاعِيلِيِّ مَخْرَجُهُ

(١) بنحو ما أورده الحافظ أخرجه ابن حبان (١١٣) و(٣٥٨) من حديث أبي هريرة نفسه قال: مرّ رسول الله ﷺ على رهط من أصحابه يضحكون، فقال: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً» فأتاه جبريل فقال: «إن الله يقول لك: لَمْ تُقْنَطْ عِبَادِي؟ فقال: فرجع إليهم وقال: سدّدوا وأبشروا»، وإسناده قوي، وقد أشار إليه الحافظ وأخرجه من ابن حبان في شرحه على حديث عائشة السالف برقم (٦٤٦٧).

فأخرجه عن الهيثم بن خَلَف عن البخاريّ، وأخرجه أبو نُعَيْم من وجه آخر عن إسماعيل، وأخرجه الدَّارَقُطْنِيّ في «الغرائب» من رواية إسماعيل، ومن طريق سعيد بن داود وإسحاق بن محمّد الفَرَوِيّ أيضاً عن مالك، وأخرجه أيضاً من رواية عبد الله بن وَهْب عن مالك به لكن وَقَفَهُ.

قوله: «عن أبي الزناد» في رواية سعيد بن داود: أخبرنا أبو الزناد.

قوله: «عن الأعرج، عن أبي هريرة» في رواية سعيد بن داود: أَنَّ عبد الرحمن بن هُرْمَزٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ.

قوله: «حُجِبَتْ» كذا للجميع في الموضعين إلّا الفَرَوِيّ فقال: «حُفَّت» في الموضعين، وكذا هو عند مسلم (٢٨٢٣) من رواية وَرْقَاءَ بن عمر عن أبي الزناد، وكذا أخرجه مسلم (٢٨٢٢) والترمذي (٢٥٥٩) من حديث أنس.

وهو من جَوَامِعِ كَلِمِهِ ﷺ وبديع بِلَاغَتِهِ فِي ذَمِّ الشَّهَوَاتِ وَإِنْ مَالَتْ إِلَيْهَا النُّفُوسُ، وَالْحُضُّ عَلَى الطَّاعَاتِ وَإِنْ كَرِهَتْهَا النُّفُوسُ وَشَقَّ عَلَيْهَا.

وقد وَرَدَ إِضَاحُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٤٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥٦٠) وَالنَّسَائِيُّ (٣٧٦٣) وَابْنُ جِبَّانَ (٧٣٩٤) وَالحاكم (٢٧٠٢٦/١) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ أَرْسَلَ جِبْرِيلَ إِلَى الْجَنَّةِ فَقَالَ: انْظُرْ إِلَيْهَا، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: وَعِزَّتِكَ لَا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا، فَأَمَرَ بِهَا فَحُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَيْهَا، فَرَجَعَ فَقَالَ: وَعِزَّتِكَ لَقَدْ خِفْتُ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا أَحَدٌ، قَالَ: اذْهَبْ إِلَى النَّارِ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَرَجَعَ فَقَالَ: وَعِزَّتِكَ لَا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ فَيَدْخُلَهَا، فَأَمَرَ بِهَا فَحُفَّتْ بِالشَّهَوَاتِ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَيْهَا، فَرَجَعَ فَقَالَ: وَعِزَّتِكَ لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ لَا يَنْجُو مِنْهَا أَحَدٌ».

فهذا يُقَسِّرُ رواية الأعرج، فإنَّ المراد بالمكارة هنا: مَا أَمَرَ الْمَكْلَفُ بِمُجَاهَدَةِ نَفْسِهِ فِيهِ فِعْلاً وَتَرْكاً، كَالِإِتْيَانِ بِالْعِبَادَاتِ عَلَى وَجْهِهَا وَالْحَافِظَةِ عَلَيْهَا وَاجْتِنَابِ الْمَنْهِيَّاتِ قَوْلًا وَفِعْلاً،

وأطلق عليها المكاره لِمَشَقَّتِهَا على العامل وصُعُوبَتِهَا عليه، وَمَنْ جُمِلَتْهَا الصَّبْرُ على المصيبة والتَّسْلِيمُ لأمرِ الله فيها، والمراد بالشَّهَوَات: ما يُسْتَلَذُّ من أمور الدنيا مِمَّا مَنَعَ الشَّرْع من تعاطيه، إمَّا بالأصالة وإمَّا لكَوْن فعلِهِ يَسْتَلْزِمُ تركَ شيءٍ من المأمورات، ويلتحقُ بذلك الشُّبُهَات والإكْثَارُ مِمَّا أُبِيحَ خَشْيَةً أَنْ تُوقَعَ في المحرَّم، فكأنَّه قال: لا يُوصَلُ إلى الجنةِ إلَّا بارتكابِ المشقاتِ المعبرِّ عنها بالمكروهات، ولا إلى النارِ إلَّا بتعاطي الشَّهَوَات، وهما محجوبتان، فَمَنْ هَتَكَ الحِجَابَ اقْتَحَمَ. ويحتمل أن يكون هذا الخبرُ وإن كان بلفظ الخبر فالمراد به النَّهْيُ.

وقوله: «حُفَّت» بالمهملة والفاء: من الحِفَاف، وهو ما يُحِيط بالشيءِ حَتَّى لا يُتَوَصَّلَ إليه إلَّا بِتَخَطُّيهِ،/ فالجنةُ لا يُتَوَصَّلُ إليها إلَّا بقطع مَفَاوِزِ المكاره، والنار لا يُنْجَى منها إلَّا بِتَرْكِ الشَّهَوَات. ٣٢١/١١

وقال ابن العربي: معنى الحديث: أَنَّ الشَّهَوَات جُعِلَتْ على حِفايِ النار وهي جَوَانِبُهَا، وَتَوَهَّم بعضهم أَنَّهَا ضَرَبَ بها المِثْلُ فَجَعَلَهَا في جَوَانِبِهَا من خارج، ولو كان ذلك ما كان مثلاً صحيحاً، وإنَّما هي من داخل، وهذه صورتُها: المكاره الشهوات، فَمَنْ اطَّلَعَ الحِجَابَ فقد واقعَ ما وراءه، وكلُّ مَنْ تَصَوَّرَهَا من خارج فقد ضَلَّ عن معنى الحديث. ثم قال: فإن قيل: فقد جاء في البخاري: «حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَات» فالجواب: أَنَّ المعنى واحدٌ، لأنَّ الأعمى عن التَّقْوَى الذي قد أَخَذَتِ الشَّهَوَاتُ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ يراها ولا يرى النار التي هي فيها، وذلك لاستيلاء الجهالة والغفلة على قلبه، فهو كالطائر يرى الحَبَّةَ في داخلِ الفَخِّ وهي محجوبةٌ به ولا يرى الفَخَّ لَغَلَبَةِ شهوةِ الحَبَّةِ على قلبه وتعلُّقِ بَالِهِ بها.

قلت: بالغَ كعادته في تضليلِ مَنْ حَمَلَ الحديثَ على ظاهره، وليس ما قاله غيرهُ ببعيدٍ، وَأَنَّ الشَّهَوَات على جانبِ النار من خارج، فَمَنْ واقعَهَا وَخَرَقَ الحِجَابَ دخل النار، كما أنَّ الذي قاله القاضي مُحْتَمَلٌ، والله أعلم.

تنبيه: أدخل ابن بطَّالٍ في هذا الباب حديثي الباب الذي بعده، وحَذَفَ التَّرْجَمَةَ التي

تليه وهي ثابتة في جميع الأصول، وفيها الحديثان، وليس في الذي قبلها إلا حديث أبي هريرة.

٢٩- باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله،

والنار مثل ذلك

٦٤٨٨- حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ».

٦٤٨٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَصْدَقُ بَيْتٍ قَالَهُ الشَّاعِرُ:
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»

قوله: «باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله» هذه الترجمة حَدَفَهَا ابن بطال، وذكر الحديثين اللذين فيها في الباب الذي قبلها، والمناسبة ظاهرة لكن الذي ثبت في الأصول التفرقة.

الحديث الأول: قوله: «حدَّثنا موسى بن مسعود» هو أبو حذيفة النهدي، وهو بكنيته أشهر، وسفيان شيخه: هو الثوري، وعبد الله: هو ابن مسعود، والسند كله كوفيون.

قوله: «شراك» تقدّم ضبطه وبيانه في أواخر كتاب اللباس^(١)، وأنه السير الذي يدخل فيه إصبع الرجل، ويطلق أيضاً على كل سير وقى به القدم.

قال ابن بطال: فيه أن الطاعة موصلة إلى الجنة، وأن المعصية مفرقة إلى النار، وأن الطاعة والمعصية قد تكون في أيّس الأشياء.

وتقدّم في هذا المعنى قريباً (٦٤٧٧) حديث: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة» الحديث،

(١) عند شرح الحديث (٥٨٥٥) في «باب لا يمشي في نعل واحدة».

فينبغي للمرء أن لا يزهد في قليل من الخير أن يأتيه، ولا في قليل من الشر أن يجتنبه، فإنه لا يعلم الحسنة التي يرحمها الله بها، ولا السيئة التي يسخط عليه بها. وقال ابن الجوزي: معنى الحديث: أن تحصيل الجنة سهل بتصحيح القصد وفعل الطاعة، والنار كذلك بموافقة الهوى وفعل المعصية.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة، وقد تقدّم في أوائل السيرة النبوية (٣٨٤١) وفي ٣٢٢/١١ الأدب (٦١٤٧).

قوله: «أصدق بيت» أطلق البيت على بعضه مجازاً، فإن الذي ذكره نصفه وهو المصراع الأول المسمى عروض البيت، وأمّا نصفه الثاني وهو المسمى بالضرب فهو:

وكلّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ

ويحتمل أن يكون على سبيل الاكتفاء، فأشار بأول البيت إلى بقيته والمراد كله، وعكسه ما مضى في «باب ما يجوز من الشعر» في كتاب الأدب بلفظ: «أصدق كلمة»، فإن المراد بها القصيدة، وقد أطلقها وأراد البيت.

وتقدّم شرح هذا الحديث في أيام الجاهلية (٣٨٤١)، وأوردّه فيها أيضاً بلفظ: «أصدق كلمة» وهو المشهور، وذكرت هناك أن في رواية شريك عند مسلم (٢٢٥٦) بلفظ: «أشعر كلمة تكلمت بها العرب» وبحث السهيلي في ذلك، وذكرت أيضاً ما أوردّه ابن إسحاق في «السيرة» فيما جرى لعثمان بن مظعون مع كبيد بن ربيعة ناظم هذا البيت، حيث قال له لما أنشد المصراع الأول: صدقت، ولما أنشد المصراع الثاني: كذبت، ثم قال له: نعيم الجنة لا يزول، وذكرت توجية كل من الأمرين، وأن كل من صدق بأن ما خلا الله باطل، فقد صدق ببطلان ما سواه، فدخل نعيم الجنة، بما حاصله: أن المراد بالباطل هنا الهالك، وكل شيء سوى الله جائز عليه الفناء، وإن خلق فيه البقاء بعد ذلك كنعيم الجنة، والله أعلم.

وقال ابن بطال هنا: قوله: «ما خلا الله باطل» لفظ عام أريد به الخصوص، والمراد أن

كُلِّ مَا قَرَّبَ مِنْ اللَّهِ فَلَيْسَ بِبَاطِلٍ، وَأَمَّا أُمُورُ الدُّنْيَا الَّتِي لَا تَوُودُ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ فَهِيَ الْبَاطِلُ. انتهى، ولعلَّ الأوَّلَ أولى.

تنبيه: مُنَاسِبَةُ هَذَا الْحَدِيثِ الثَّانِي لِلتَّرْجَمَةِ خَفِيَّةٌ، وَكَأَنَّ التَّرْجَمَةَ لِمَا تَصَمَّنَتْ مَا فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّحْرِيزِ عَلَى الطَّاعَةِ وَلَوْ قَلَّتْ، وَالزَّجْرُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَلَوْ قَلَّتْ، أَنَّ^(١) مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ إِنَّمَا يُخَالِفُهُ لِرَغْبَةٍ فِي أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، وَكُلِّ مَا فِي الدُّنْيَا بَاطِلٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَدِيثُ الثَّانِي، فَلَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يُؤَثِّرَ الْفَانِي عَلَى الْبَاقِي.

٣٠- بَابٌ لِيَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ وَلَا يَنْظُرَ

إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ

٦٤٩٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالْخَلْقِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ».

قوله: «بَابٌ لِيَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ، وَلَا يَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ» هَذَا لَفْظُ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩/٢٩٦٣) بِنَحْوِهِ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ، وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ».

قوله: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ» هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ.

قوله: «عَنْ أَبِي الزِّنَادِ» فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ، أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْغَرَائِبِ».

قوله: «عَنِ الْأَعْرَجِ» فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ دَاوُدَ عَنْ مَالِكٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ أَيْضًا، وَضَاقَ حَجْرُهِ عَلَى أَبِي نُعَيْمٍ فَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ زَكَرِيَّا عَنِ الْبَخَارِيِّ، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ

(١) فِي (س): فَيَفْهَمُ أَنْ، بِزِيَادَةِ «فَيَفْهَمُ».

طريق حميد بن قتيبة عن إسماعيل، والدارقطني من وجهين عن إسماعيل.

قوله: «إذا نظر أحدكم إلى من فضّل» بالفاء والمعجمة على البناء للمجهول.

قوله: «في المال والخلق» بفتح الخاء، أي: الصورة، ويحتمل أن يدخل في ذلك الأولاد والأبناء وكل ما يتعلّق بزينة الحياة الدنيا، ورأيته في نسخة معتمدة من «الغرائب للدارقطني»: «والخلق» بضم الخاء واللام.

قوله: «فليَنظُر إلى من هو أسفل منه» في رواية عبد العزيز بن يحيى عن مالك: «فليَنظُر إلى من تحته» أخرجه الدارقطني أيضاً. ويجوز في «أسفل» الرفع والنصب، والمراد بذلك ما يتعلّق بالدنيا.

قوله: «مَن فضّل عليه» كذا ثبت في آخر هذا الحديث/ عند مسلم (٨/٢٩٦٣) من ٣٢٣/١١ طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد، وكذا ثبت لمالك الذي أخرجه البخاري من طريقه عند الدارقطني من رواية سعيد بن داود عنه بسند صحيح، وزاد مسلم من طريق أبي صالح المذكورة: «فهو أجدر أن لا تزدروا نعمة الله عليكم» أي: هو حقيق بعدم الإزدراء، وهو افتعال من: زريت عليه وأزريت به: إذا تنقصته.

وفي معناه ما أخرجه الحاكم (٣١٢/٤) من حديث عبد الله بن الشخير رفعه: «أقلّوا الدخول على الأغنياء، فإنه أحرى أن لا تزدروا نعمة الله».

قال ابن بطال: هذا الحديث جامع لمعاني الخير، لأن المرء لا يكون بحالٍ تتعلّق بالدين من عبادة ربه مجتهداً فيها، إلا وجد من هو فوقه، فمتى طلبت نفسه اللّحاق به استقصّر حاله، فيكون أبداً في زيادة تقربه من ربه، ولا يكون على حالٍ خسيصة من الدنيا، إلا وجد من أهلها من هو أحسن حالاً منه، فإذا تفكّر في ذلك علم أن نعمة الله وصلت إليه دون كثير ممن فضّل عليه بذلك من غير أمرٍ أوجب، فيلزم نفسه الشكر، فيعظم اغتباطه بذلك في معاده.

وقال غيره: في هذا الحديث دواء الداء، لأن الشخص إذا نظر إلى من هو فوقه، لم يأمن

أَنْ يُؤَثَّرَ ذَلِكَ فِيهِ حَسَدًا، ودَوَاؤُهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ لِيَكُونَ ذَلِكَ دَاعِيًا إِلَى الشُّكْرِ. وَقَدْ وَقَعَ فِي نَسْخَةِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ قَالَ: «خَصَلَتَانِ مَنْ كَانَتْ فِيهِ، كَتَبَهُ اللَّهُ شَاكِرًا صَابِرًا: مَنْ نَظَرَ فِي دُنْيَاهُ إِلَى مَنْ هُوَ دُونَهُ، فَحَمِدَ اللَّهُ عَلَى مَا فَضَّلَهُ بِهِ عَلَيْهِ، وَمَنْ نَظَرَ فِي دِينِهِ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ فَاقْتَدَى بِهِ، وَأَمَّا مَنْ نَظَرَ فِي دُنْيَاهُ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ فَأَسِيفَ عَلَى مَا فَاتَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُكْتَبُ شَاكِرًا وَلَا صَابِرًا»^(١).

٣١- باب من همَّ بحسنة أو بسيئة

٦٤٩١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا جَعْدُ بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الطُّمَارِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَزُوي عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفٍ، إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً».

قوله: «باب من همَّ بحسنة أو بسيئة» اهـ: ترجيح قصد الفعل، تقول: هممتُ بكذا، أي: قصدته بهمتي، وهو فوق مجرد خُطُور الشيء بالقلب.

قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ» هو عبد الله بن عمرو بن الحجاج المنقري، بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وعبد الوارث: هو ابن سعيد، والسند كله بصريون، وجعد ابن دينار تابعي صغير، وهو الجعد أبو عثمان الراوي عن أنس في أواخر النِّفقات (٥١٦٣) وفي غيرها (٥٤٥٠).

قوله: «عن ابن عباس» في رواية الحسن بن ذكوان عن أبي رجاء: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، أخرجه أحمد (٢٠٠١).

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٢) من هذا الطريق، ورواه عن عمرو بن شعيب هو الثنئي بن الصباح، وهو ضعيف الحديث.

قوله: «عن النبي ﷺ» في رواية مُسَدَّدٍ عند الإسماعيلي: عن رسول الله ﷺ، ولم أر في شيء من الطرق التصريح بسماع ابن عباس له من النبي ﷺ.

قوله: «فيما يروي عن ربه» هذا من الأحاديث الإلهية، ثم هو مُحْتَمِلٌ أن يكون ممَّا تَلَقَّاه ﷺ عن ربه بلا واسطة، ويحتمل أن يكون ممَّا تَلَقَّاه بواسطة الملك، وهو الرَّاجِح.

وقال الكِرْمَانِيُّ: يحتمل أن يكون من الأحاديث القدسيَّة، ويحتمل أن يكون للبيان لما فيه من الإسناد الصَّريح / إلى الله حيث قال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ»، ويحتمل أن يكون لبيان الواقع ٣٢٤/١١ وليس فيه أنَّ غيره ليس كذلك، لأنَّه ﷺ لا يَنْطِقُ عن الهوى إن هو إلَّا وحيُّ يُوْحَى، بل فيه أنَّ غيره كذلك إذ قال: «فيما يرويه» أي: في جملة ما يرويه، انتهى مُلَخَّصًا.

والثاني لا يُنَافِي الأوَّل وهو المعتمد، فقد أخرجه مسلمٌ (٢٠٧/١٣١) من طريق جعفر ابن سليمان عن الجعد، ولم يَسُقْ لفظه، وأخرجه أبو عَوَانَةَ (٢٤٢) من طريق عفَّان، وأبو نُعَيْمٍ من طريق قُتَيْبَةَ، كلاهما عن جعفر بلفظ: «فيما يروي عن ربه قال: إِنَّ رَبَّكُمْ رَحِيمٌ، مَنْ هَمْ بِحَسَنَةٍ»^(١)، وسيأتي في التَّوْحِيدِ (٧٥٠١) من طريق الأعرَج عن أبي هريرة بلفظ: عن رسول الله ﷺ قال: «يقول الله عزَّ وجلَّ: إذا أراد عبي أن يعمل»، وأخرجه مسلمٌ (١٢٨) بنحوه من هذا الوجه، ومن طرق أخرى، منها عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «قال الله عزَّ وجلَّ: إذا هَمْ عبي».

قوله: «إِنَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ» يحتمل أن يكون هذا من قول الله تعالى، فيكون التَّقْدِير: قال الله: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ، ويحتمل أن يكون من كلام النبي ﷺ يَحْكِيهِ عن فعل الله تعالى، وفاعل «ثُمَّ بَيَّنْ ذَلِكَ»: هو الله تعالى، وقوله: «فَمَنْ هَمْ» شرح ذلك.

قوله: «ثُمَّ بَيَّنْ ذَلِكَ» أي: فَصَّلَهُ بقوله: «فَمَنْ هَمْ»، والمجملُ قوله: «كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ»، وقوله: «كَتَبَ» قال الطُّوْقِيُّ: أي: أَمَرَ الْحَفْظَةَ أَنْ تَكْتُبَ، أو المراد: قَدَّرَ ذَلِكَ فِي عِلْمِهِ عَلَى وَفْقِ الْوَاقِعِ مِنْهَا.

(١) وأخرجه أحمد (٢٥١٩) عن عفَّان عن جعفر بن سليمان، وانظر تمة تخريجه هناك.

وقال غيره: المراد: قَدَّرَ ذلك وعَرَّفَ الكَتَبَةَ من الملائكة ذلك التَّقْدِيرَ، فلا يحتاج إلى الاستفسار في كُلِّ وَقْتٍ عن كَيْفِيَّةِ الكتابة لكونه أمراً مفروغاً منه، انتهى.

وقد يُعَكِّرُ على ذلك ما أخرجه مسلم (١٢٩) من طريق هَمَّام عن أبي هريرة رَفَعَهُ قال: «قالت الملائكة: رَبِّ ذَاكَ عَبْدُكَ يريدُ أن يعملَ سَيِّئَةً، وهو أَبْصَرُ به، فقال: ارْقُبُوهُ، فإن عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا»، فهذا ظاهره وقوعُ المراجعة، لكنَّ ذلك مخصوصٌ بإرادة عملِ السَّيِّئَةِ، ويحتمل أن يكون ذلك وَقَعَ في ابتداء الأمر، فلَمَّا حَصَلَ الجوابُ استَقَرَّ ذلك، فلا يُحتاج إلى المراجعة بعده.

وقد وجدتُ عن الشافعي ما يوافق ظاهر الخبر، وأنَّ المؤاخَذَةَ إِنَّمَا تَقَعُ لِمَن هَمَّ على الشَّيْءِ فَشَرَعَ فيه، لا مَن هَمَّ به ولم يَتَّصِلْ به العمل، فقال في صلاة الخوف لَمَّا ذكر العمل الذي يُبْطِلُها ما حاصله: إِنَّ مَن أَحْرَمَ بالصلاة وَقَصَدَ القتالَ فَشَرَعَ فيه، بَطَلَتْ صلاتُهُ، وَمَن تَحَرَّمَ وَقَصَدَ إلى العدوِّ لو ذَهَبَ دَفَعَهُ بالقتال، لم تَبْطُلْ.

قوله: «فَمَن هَمَّ» كذا في رواية ابن سيرين عن أبي هريرة عند مسلم، وفي رواية الأعرَج في التَّوْحِيدِ (٧٥٠١): «إِذَا أَرَادَ»، وأخرجه مسلمٌ من هذا الوجه بلفظ: «إِذَا هَمَّ» كذا عنده (٢٠٣/١٢٨) من رواية العلاء بن عبد الرَّحْمَنِ عن أبيه عن أبي هريرة، فهما بمعنى واحد، ووَاقَعَ لمسلم أيضاً من رواية هَمَّام عن أبي هريرة بلفظ: «إِذَا تَحَدَّثَ»، وهو محمولٌ على حديثِ النَّفْسِ لتوافقِ الرِّوَايَاتِ الأخرى، ويحتمل أن يكون على ظاهره ولكن ليس قِيداً في كتابة الحسنة، بل بِمُجَرَّدِ الإرادة تُكْتَبُ الحسنة، نعم وَرَدَ ما يدلُّ على أَنَّ مُطْلَقَ الهَمِّ والإرادة لا يكفي، فعند أحمد (١٩٠٣٥) وَصَحَّحَهُ ابنُ جِبَّانٍ (٦١٧١) والحاكم (٨٧/٢) من حديث حُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ رَفَعَهُ: «وَمَن هَمَّ بِحَسَنَةٍ يَعْلَمُ اللهُ أَنَّهُ قد أَشْعَرَ بها قلبه وَحَرَصَ عليها»، وقد تَمَسَّكَ به ابنُ جِبَّانٍ فقال بعد إيراد حديث الباب في «صحيحه»: المراد بالهَمِّ هنا العَزْمُ. ثم قال: ويحتمل أن الله يَكْتُبُ الحسنة بِمُجَرَّدِ الهَمِّ بها وإن لم يَعِزْمْ عليها، زيادةً في الفضل.

قوله: «فَلَمَّ يَعْمَلُهَا» يَتَنَاوَلُ نَفْيَ عملِ الجوارح، وأمَّا عملُ القلبِ فيحتمل نفيه أيضاً إن

كانت الحسنة تُكْتَبُ بِمُجَرَّدِ اِهْمٍّ كَمَا فِي مُعْظَمِ الْأَحَادِيثِ، لَا إِنْ قُيِّدَتْ بِالتَّصْمِيمِ كَمَا فِي حَدِيثِ خُرَيْمٍ، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٨٤): أَنَّ الْكَفَّ عَنِ الشَّرِّ صَدَقَةٌ.

قوله: «كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ» أَي: لِلَّذِي هَمَّ بِالْحَسَنَةِ «عِنْدَهُ» أَي: عِنْدَ اللَّهِ «حَسَنَةً كَامِلَةً» كَذَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ دُونَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ وَصَفُ الْحَسَنَةِ بِكَوْنِهَا كَامِلَةً، وَكَذَا قَوْلُهُ: «عِنْدَهُ»، وَفِيهِمَا نَوْعَانِ مِنَ التَّأَكُّيدِ: فَأَمَّا/ الْعِنْدِيَّةُ، فإِشَارَةٌ إِلَى الشَّرَفِ، وَأَمَّا الْكَمَالُ، ٣٢٥/١١ فإِشَارَةٌ إِلَى رَفْعِ تَوَهُّمِ نَقْصِهَا لِكَوْنِهَا نَشَأَتْ عَنِ اِهْمٍّ الْمَجْرَدِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: بَلْ هِيَ كَامِلَةٌ لَا نَقْصَ فِيهَا.

قَالَ النَّوَوِيُّ: أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «عِنْدَهُ» إِلَى مَزِيدِ الْإِعْتِنَاءِ بِهِ، وَبِقَوْلِهِ: «كَامِلَةً» إِلَى تَعْظِيمِ الْحَسَنَةِ وَتَأَكُّيدِ أَمْرِهَا، وَعَكْسَ ذَلِكَ فِي السَّيِّئَةِ فَلَمْ يَصِفْهَا بِكَامِلَةٍ بَلْ أَكَّدَهَا بِقَوْلِهِ: «وَاحِدَةً» إِشَارَةً إِلَى تَخْفِيفِهَا مُبَالَغَةً فِي الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «كَتَبَهَا اللَّهُ» أَمَرَ الْحَفْظَةَ بِكِتَابَتِهَا، بِدَلِيلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِي فِي التَّوْحِيدِ بِلَفْظٍ: «إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً، فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا»، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَلَكَ يَطَّلِعُ عَلَى مَا فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِي، إِمَّا بِإِطْلَاعِ اللَّهِ عَلَيْهِ، أَوْ بِأَنْ يَخْلُقَ لَهُ عِلْمًا يُدْرِكُ بِهِ ذَلِكَ، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ قَالَ: «يُنَادِي الْمَلَكُ: اكْتُبْ لِفُلَانٍ كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْهُ، فَيَقُولُ: إِنَّهُ نَوَاهُ».

وَقِيلَ: بَلْ يَجِدُ الْمَلَكُ لِلْهَمِّ بِالسَّيِّئَةِ رَائِحَةً خَبِيثَةً وَبِالْحَسَنَةِ رَائِحَةً طَيِّبَةً، وَأَخْرَجَ ذَلِكَ الطَّبْرِيُّ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ الْمَدَنِيِّ، وَجَاءَ مِثْلُهُ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَرَأَيْتُ فِي «شرح مُغْلَطَاي»: أَنَّهُ وَرَدَ مَرْفُوعًا!

قَالَ الطَّوْغِيُّ: إِنَّمَا كُتِبَتِ الْحَسَنَةُ بِمُجَرَّدِ الْإِرَادَةِ، لِأَنَّ إِرَادَةَ الْخَيْرِ سَبَبٌ إِلَى الْعَمَلِ، وَإِرَادَةُ الْخَيْرِ خَيْرٌ، لِأَنَّ إِرَادَةَ الْخَيْرِ مِنْ عَمَلِ الْقَلْبِ، وَاسْتَشْكَلَ بَأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ لَا تُضَاعَفُ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وَأُجِيبَ بِحَمْلِ الْآيَةِ عَلَى عَمَلِ الْجَوَارِحِ، وَالْحَدِيثِ عَلَى اِهْمٍّ الْمَجْرَدِ، وَاسْتَشْكَلَ أَيْضًا

بأنَّ عملَ القلبِ إذا اعتُبرَ في حصولِ الحسنةِ فكيفَ لم يُعتَبرَ في حصولِ السيِّئةِ؟ وأُجيبَ بأنَّ تركَ عملِ السيِّئةِ التي وَقَعَ الهَمُّ بها يُكفِّرُها، لأنَّه قد نَسَخَ قَصْدَهُ السيِّئةَ وخَالَفَ هَوَاهُ، ثُمَّ إِنَّ ظاهِرَ الحديثِ حصولُ الحسنةِ بِمُجَرِّدِ التَّركِ، سواءَ كانَ ذلكَ لمانعٍ أم لا، وَيَتَجَهَّ أن يُقالَ: يَتَفَاوَتْ عِظَمُ الحسنةِ بِحَسَبِ المانعِ، فإن كانَ خارجياً مع بقاءِ قَصْدِ الذي هَمَّ بفعلِ الحسنةِ، فهي عَظِيمَةُ القَدْرِ، ولا سِيَّاً إن قَارَنَها نَدَمٌ على تَفَوُّيَتِها واستَمَرَّتِ النِّيَّةُ على فعلِها عندَ القُدرةِ، وإن كانَ التَّركُ من الذي هَمَّ من قَبْلِ نَفْسِهِ، فهي دونَ ذلكَ، إلَّا إن قَارَنَها قَصْدُ الإِعراضِ عنها جُمْلَةً والرَّغْبَةُ عن فعلِها، ولا سِيَّاً إن وَقَعَ العملُ في عَكْسِها، كأنَّ يَريدُ أن يَتَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ مثلاً فَصَرَفَهُ بَعِيْنِهِ في مَعْصِيَةٍ، فالذي يَظْهَرُ في الأخيرِ أن لا تُكْتَبَ لَهُ حَسَنَةٌ أَصْلاً، وَأَمَّا ما قَبْلَهُ فعلى الاحتمالِ.

واستُدِلَّ بقوله: «حَسَنَةٌ كَامِلَةٌ» على أَنَّها تُكْتَبُ حَسَنَةٌ مُضَاعَفَةٌ، لأنَّ ذلكَ هو الكَمالُ، لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ لِأَنَّهُ^(١)، يَلَزُمُ مِنْهُ مُساوَاةُ مَنْ نَوَى الخَيْرَ بِمَنْ فَعَلَهُ في أَنَّ كَلًّا مِنْها يُكْتَبَ لَهُ حَسَنَةٌ.

وأُجيبَ بأنَّ التَّضْعِيفَ في الآيةِ يَقْتَضِي اختِصاصَهُ بِالْعاملِ، لقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ﴾، والمَجِيءُ بها هو العملُ، وَأَمَّا النّاوي فَإِنَّمَا وَرَدَ أَنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ حَسَنَةٌ، ومعناه: يُكْتَبُ لَهُ مِثْلُ ثَوَابِ الحسنةِ، والتَّضْعِيفُ قَدْرٌ زَائِدٌ على أَصْلِ الحسنةِ، والعَلَمُ عندَ الله تعالى.

قوله: «إِن هَمَّ بِهَا وَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ» يُؤْخَذُ مِنْهُ رَفْعُ تَوْهَمٍ أَنَّ حَسَنَةَ الإِرَادَةِ تُضَافُ إِلَى عَشْرَةِ التَّضْعِيفِ، فَتَكُونُ الجُمْلَةُ إِحْدَى عَشْرَةَ على ما هو ظاهِرُ روايةِ جعفر بن سُلَيْمانَ عندَ مسلمٍ وَلَفْظُهُ: «إِن عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرَ أَمْثالِها»^(٢)، وكذا في حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وفي بعضِ طَرِيقِهِ احتمالاً، وروايةُ عَبْدِ الوارِثِ في البابِ ظاهِرةٌ فيما قُلْتُه، وهو المَعْتَمَدُ.

(١) لفظ «لأنه» سقط من (س).

(٢) بل هي في رواية جعفر بن سليمان عند أبي نعيم في «مستخرجه على مسلم» (٣٣٨)، أما مسلم في «صحيحه» فقد خرَّجَ رواية جعفر هذه (١٣١) (٢٠٨) إلَّا أَنَّهُ لم يَسْقُ لَفْظُهَا.

قال ابن عبد السلام في «أماليه»: معنى الحديث: إذا همَّ بحسنةٍ كُتِبَتْ له حسنةٌ، فإن عَمِلَهَا كُتِبَتْ له عشرةٌ، لأنَّا نأخذُ بَقَيْدِ كَوْنِهَا قد همَّ بها، وكذا السيئةُ إذا عَمِلَهَا لا تُكْتَبُ واحدةٌ للهَمِّ وأُخْرَى لِلْعَمَلِ، بل تُكْتَبُ واحدةٌ فقط.

قلت: الثاني صريحٌ في حديث هذا الباب، وهو مُقْتَضَى كَوْنِهَا في جميع الطُّرُق لا تُكْتَبُ بمُجَرَّدِ الهَمِّ، وأمَّا حسنةُ الهَمِّ بالحسنةِ فالاحتمالُ قائمٌ، وقوله: بَقَيْدِ كَوْنِهَا قد همَّ بها، يُعَكِّرُ عليه مَنْ عَمِلَ حسنةً بَعْتَةً من غير أن يَسْبِقَ له أنه همَّ بها، فإنَّ قضيَّةَ كلامه أنه يُكْتَبُ له تسعةٌ، وهو خلافُ ظاهر الآية ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، فإنه يَتَنَاوَلُ مَنْ همَّ بها وَمَنْ لم يَهَمْ، والتَّحْقِيقُ: / أنَّ حسنةً مَنْ همَّ بها، تَنْدَرُجُ^(١) في عشرة العملِ، لكن تكون حسنةً مَنْ ٣٢٦/١١ همَّ بها أعظمَ قَدْرًا مِمَّنْ لم يَهَمْ بها، والعلمُ عند الله تعالى.

قوله: «إلى سبعِ مئةٍ ضِعْفٍ» الضَّعْفُ في اللُّغَةِ: المِثْلُ، والتَّحْقِيقُ أنه اسمٌ يَقَعُ على العَدَدِ بشرط أن يكون معه عَدَدٌ آخَرُ، فإذا قِيلَ: ضِعْفُ العشرةِ، فُهِمَّ أنَّ المراد عِشْرُونَ، ومن ذلك لو أَقْرَبَ بأنَّ له عِنْدِي ضِعْفَ دِرْهَمٍ، لَزِمَ دِرْهَمَانِ، أو ضِعْفِي دِرْهَمٍ، لَزِمَ ثلاثةٌ.

قوله: «إلى أضعاف كثيرة» لم يَقَعِ في شيء من طرق حديث أبي هريرة: «إلى أضعاف كثيرة» إِلَّا في حديثه الماضي في الصيام (١٩٠٤)، فإنَّ في بعض طرقه عند مسلم (١١٥١/١٦٤): «إلى سبعِ مئةٍ ضِعْفٍ إلى ما شاء الله»، وله (٢٦٨٧) من حديث أبي ذرٍّ رَفَعَهُ: «يقول الله: مَنْ عَمِلَ حسنةً فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَأَزِيدُ» وهو بفتح الهمزة وكسر الزاي، وهذا يدلُّ على أنَّ تَضْعِيفَ حسنةِ العملِ إلى عشرةٍ مجزومٌ به، وما زاد عليها جائزٌ وقوعُه بِحَسَبِ الزِّيَادَةِ في الإخلاصِ وصدق العزمِ وحضور القلبِ وتَعَدِّي النِّفْعِ، كالصَّدَقَةِ الجارية، والعلمُ النافع، والسُّنَّةُ الحسنة، وشَرَفُ العملِ ونحو ذلك، وقد قيل: إنَّ العملَ الذي يُضَاعَفُ إلى سبعِ مئةٍ خاصٌّ بالنَّفَقَةِ في سبيلِ الله، وتَمَسَّكَ قائله بها في حديث خُرَيْمِ

(١) وقع هنا زيادة مقحمة في (س): «في العمل».

ابن فاتك المشار إليه قريباً رَفَعَهُ^(١): «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا» فذكر الحديث، وفيه: «وَمَنْ عَمَلَ حَسَنَةً كَانَتْ لَهُ بَعِشْرُ أَمْثَالِهَا، وَمَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ بِسَبْعَةِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ النَّفَقَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُضَاعَفُ إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ، وَلَيْسَ فِيهِ نَفْيٌ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهَا صَرِيحاً، وَيَدُلُّ عَلَى التَّعْمِيمِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَاضِي فِي الصِّيَامِ: «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ يُضَاعَفُ، الْحَسَنَةُ بِعِشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ» الْحَدِيثُ.

وَاخْتُلِفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١]، هل المراد المضاعفة إلى سبع مئة فقط، أو زيادة على ذلك؟ فالأول هو المحقق من سياق الآية، والثاني مُحْتَمَلٌ، وَيُؤَيِّدُ الْجَوَازَ سَعَةُ الْفَضْلِ.

قوله: «وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً» المراد بالكمال عِظَمُ الْقَدْرِ كَمَا تَقَدَّمَ لَا التَّضْعِيفَ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَلَمْ يَقَعْ التَّقْيِيدُ بِكَامِلَةٍ فِي طَرُقِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ كِتَابَةُ الْحَسَنَةِ بِمُجَرَّدِ التَّرْكِ، لَكِنَّهُ قَيَّدَهُ فِي حَدِيثِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ كَمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٧٥٠١) وَلَفْظُهُ: «إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً، فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا، فَإِنْ عَمَلَهَا فَامْكُتُوبًا لَهَا بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِ فَامْكُتُوبًا لَهَا حَسَنَةً»، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٣/١٢٨) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَكِنْ لَمْ يَقَعْ عِنْدَهُ: «مِنْ أَجْلِي»، وَوَقَعَ عِنْدَهُ مِنْ طَرِيقِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَإِنْ تَرَكَهَا فَامْكُتُوبًا لَهَا حَسَنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي» بِفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ بَعْدَ الْأَلْفِ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَهِيَ بِمَعْنَى: مِنْ أَجْلِي.

وَنَقَلَ عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ حَمَلَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى عُمُومِهِ، ثُمَّ صَوَّبَ حَمْلَ مُطْلَقِهِ عَلَى مَا قَيَّدَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قلت: ويحتمل أن تكون حَسَنَةً مَنْ تَرَكَ بِغَيْرِ اسْتِحْضَارٍ مَا قَيَّدَ بِهِ دُونَ حَسَنَةِ الْآخِرِ، لَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ تَرَكَ الْمَعْصِيَةِ كَفٌّ عَنِ الشَّرِّ، وَالْكَفُّ عَنِ الشَّرِّ خَيْرٌ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضاً أَنْ يُكْتَبَ لِمَنْ هَمَّ بِالْمَعْصِيَةِ ثُمَّ تَرَكَهَا حَسَنَةً مُجَرَّدَةً، فَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ مَخَافَةِ رَبِّهِ سَبْحَانَهُ كُتِبَتْ حَسَنَةً مُضَاعَفَةً.

(١) وهو عند أحمد (١٩٠٣٥) وغيره.

وقال الخطابي: محل كتابة الحسنة على التَّرك أن يكون التارك قد قَدَّرَ على الفعل ثم تَرَكَه، لأنَّ الإنسان لا يُسمَّى تاركاً إلا مع القُدرة، ويدخل فيه مَنْ حال بينه وبين حرصه على الفعل مانع، كأن يمشي إلى امرأة ليزني بها مثلاً فيجد الباب مغلقاً ويتعسر فتحه، ومثله مَنْ تمكَّن من الزنى مثلاً فلم يتشبر، أو طرَّقه ما يخاف من أذاه عاجلاً.

ووقع في حديث أبي كبشة الأنماري ما قد يعارض ظاهر حديث الباب، وهو ما أخرجه أحمد (١٨٠٢٤) وابن ماجه (٤٢٢٨) والترمذي (٢٣٢٥) وصحَّحه بلفظ: «إنَّما الدُّنيا لأربعة» فذكر الحديث، وفيه: «وعبد رَزَقَه الله مالاً ولم يرزقه علماً، فهو يعمل في ماله بغير علم لا يتقي فيه ربَّه، ولا يصل فيه رحمَه، ولا يرى الله فيه حقاً، فهذا بأخبث المنازل، ورجل لم يرزقه الله مالاً ولا علماً، فهو يقول: لو أن لي مالاً/ لَعَمِلت فيه بعمل ٣٢٧/١١ فلان، فهما في الوزر سواء»، ف قيل: الجمع بين الحديثين بالتَّزِيل على حالتين، فتُحمَل الحالة الأولى على مَنْ هَمَّ بالمعصية هماً مجرّداً من غير تصميم، والحالة الثانية على مَنْ صَمَّمَ على ذلك وأصرَّ عليه.

وهو موافق لما ذهب إليه الباقلاني وغيره، قال المازري: ذهب ابن الباقلاني - يعني: ومن تبعه - إلى أن مَنْ عَزَمَ على المعصية بقلبه ووطَّنَ عليها نفسه أنه يأثم، وحمَل الأحاديث الواردة في العفو عمن هَمَّ بسيئة ولم يعملها، على الخاطر الذي يمرُّ بالقلب ولا يستقر. قال المازري: وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين، ونقل ذلك عن نص الشافعي، ويؤيده قوله في حديث أبي هريرة فيما أخرجه مسلم (١٢٩) من طريق همام عنه بلفظ: «فأنا أعفُّها له ما لم يعملها»، فإنَّ الظاهر أن المراد بالعمل هنا عمل الجارحة بالمعصية المهموم به.

وتعقَّبَه عياض بأنَّ عامة السلف وأهل العلم على ما قال ابن الباقلاني، لاتِّفاقهم على المؤاخذه بأعمال القلوب، لكنهم قالوا: إنَّ العزم على السيئة يكتب سيئة مجرّدة لا السيئة التي هَمَّ أن يعملها، كمن يأمر بتحصيل معصية ثم لا يفعلها بعد حصولها، فإنَّه

يَأْتُمُّ بِالْأَمْرِ الْمَذْكُورِ لَا بِالْمَعْصِيَةِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، قِيلَ: هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بِالْأَمْرِ الْمَقْتُولُ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصاً عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»، وَسَيَأْتِي سِيَاقُهُ وَشَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْفِتَنِ (٧٠٨٣)، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا الْجِنْسَ، وَهُوَ أَنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى عَزْمِهِ بِمَقْدَارِ مَا يَسْتَحِقُّهُ، وَلَا يُعَاقَبُ عِقَابَ مَنْ بَاشَرَ الْقَتْلَ حِسّاً.

وَهُنَا قِسْمٌ آخَرُ: وَهُوَ مَنْ فَعَلَ الْمَعْصِيَةَ وَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا، ثُمَّ هَمَّ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى الْإِصْرَارِ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْإِصْرَارَ مَعْصِيَةٌ اتِّفَاقاً، فَمَنْ عَزَمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَصَمَّمَ عَلَيْهَا، كُتِبَتْ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ، فَإِذَا عَمِلَهَا كُتِبَتْ عَلَيْهِ مَعْصِيَةٌ ثَانِيَةٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهَذَا ظَاهِرٌ حَسَنٌ لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَظَاهَرَتْ نصوصُ الشَّرِيعَةِ بِالمُؤَاخَذَةِ عَلَى عَزْمِ الْقَلْبِ الْمُسْتَقَرِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ﴾ [النور: ١٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ﴾ [الحجرات: ١٢] وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِذَا حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالْمَعْصِيَةِ لَمْ يُؤَاخَذْ، فَإِنْ عَزَمَ وَصَمَّمَ زَادَ عَلَى حَدِيثِ النَّفْسِ، وَهُوَ مَنْ عَمِلَ الْقَلْبَ. قَالَ: وَالذَّلِيلُ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْهَمِّ وَالْعَزْمِ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَوَقَعَ فِي خَاطِرِهِ أَنْ يَقْطَعَهَا لَمْ تَنْقَطِعْ، فَإِنْ صَمَّمَ عَلَى قَطْعِهَا بَطَلَتْ.

وَأُجِيبَ عَنِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ الْمُؤَاخَذَةَ عَلَى أَعْمَالِ الْقُلُوبِ الْمُسْتَقِلَّةِ بِالْمَعْصِيَةِ، لَا تَسْتَلْزِمُ الْمُؤَاخَذَةَ عَلَى عَمَلِ الْقَلْبِ بِقَصْدِ مَعْصِيَةِ الْجَارِحَةِ إِذَا لَمْ يَعْمَلِ الْمَقْصُودَ، لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا هُوَ بِالْقَصْدِ وَمَا هُوَ بِالْوَسِيلَةِ. وَقَسَّمَ بَعْضُهُمْ مَا يَقَعُ فِي النَّفْسِ أَقْسَاماً يَظْهَرُ مِنْهَا الْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي، أَوْضَعُفُهَا أَنْ يَخْطُرَ لَهُ ثُمَّ يَذْهَبُ فِي الْحَالِ، وَهَذَا مِنَ الْوَسُوسَةِ وَهُوَ مَعْفُوفٌ عَنْهُ وَهُوَ دُونَ التَّرَدُّدِ، وَفَوْقَهُ أَنْ يَتَرَدَّدَ فِيهِ فَيُهِمُّ بِهِ ثُمَّ يَنْفِرُ عَنْهُ فَيَتْرُكُهُ، ثُمَّ يَهْمُ بِهِ ثُمَّ يَتْرُكُ ذَلِكَ وَلَا يَسْتَمِرُّ عَلَى قَصْدِهِ، وَهَذَا هُوَ التَّرَدُّدُ فَيُعْفَى عَنْهُ أَيْضاً، وَفَوْقَهُ أَنْ يَمِيلَ إِلَيْهِ وَلَا يَنْفِرُ عَنْهُ لَكِنْ لَا يُصَمِّمُ عَلَى فَعْلِهِ، وَهَذَا هُوَ الْهَمُّ فَيُعْفَى عَنْهُ أَيْضاً، وَفَوْقَهُ أَنْ

يُجِيلُ إِلَيْهِ وَلَا يَنْفِرُ مِنْهُ بَلْ يُصَمِّمُ عَلَى فَعْلِهِ، فَهَذَا هُوَ الْعَزْمُ وَهُوَ مُنْتَهَى الْهَمِّ، وَهُوَ عَلَى قَسَمَيْنِ:

القسم الأول: أن يكون من أعمال القلوب صرفاً، كالشك في الوجودانية أو النبوة أو البعث، فهذا كفر ويُعاقب عليه جزماً، ودونه المعصية التي لا تصل إلى الكفر، كمن يحب ما يُبغض الله ويُبغض ما يُحبه الله، ويُحب للمسلم الأذى بغير موجب لذلك، فهذا يَأْثَمُ، وَيَلْتَحِقُ بِهِ الْكِبَرُ وَالْعُجْبُ وَالْبَغْيُ وَالْمَكْرُ وَالْحَسَدُ.

وفي بعض هذا خلاف، فعن الحسن البصري: أن سوء الظن بالمسلم وحسده معفو عنه، وحملوه على ما يقع في النفس ممّا لا يُقدَّر على دفعه، لكن من يقع له ذلك مأموراً بمُجاهدة النفس على تركه.

والقسم الثاني: أن يكون من أعمال الجوارح، كالزنى والسَّرقة فهو الذي وَقَعَ فِيهِ النَّزاع، فَذَهَبَتْ طائفة/ إلى عَدَمِ الْمُؤاخَذَةِ بِذَلِكَ أَصْلاً، وَنُقِلَ عَنْ نَصِّ الشافعي، وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَقَعَ فِي ٣٢٨/١١ حَدِيثِ خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكِ الْمُنَبِّهِ عَلَيْهِ قَبْلُ^(١)، فَإِنَّهُ حَيْثُ ذَكَرَ الْهَمَّ بِالْحَسَنَةِ قَالَ: «عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ أَشْعَرَهَا قَلْبَهُ وَحَرَّصَ عَلَيْهَا»، وَحَيْثُ ذَكَرَ الْهَمَّ بِالسَّيِّئَةِ لَمْ يُقَيِّدْ بِشَيْءٍ بَلْ قَالَ فِيهِ: «وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ»، وَالْمَقَامُ مَقَامُ الْفَضْلِ، فَلَا يَلِيْقُ التَّحْجِيرُ فِيهِ.

وذهب كثير من العلماء إلى المؤاخذة بالعزم المصمم، وسأل ابن المبارك سفيان الثوري: أَيُّوَاخِذُ الْعَبْدُ بِمَا يَهْمُ بِهِ؟ قَالَ: إِذَا جَزَمَ بِذَلِكَ.

وَاسْتَدَلَّ كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وَحَمَلُوا حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الصَّحِيحِ الْمَرْفُوعِ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلَّمْ» عَلَى الْخَطَرَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ (٢٥٢٨).

ثُمَّ افْتَرَقَ هَؤُلَاءِ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُعَاقَبُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ فِي الدُّنْيَا خَاصَّةً بِنَحْوِ الْهَمِّ وَالْغَمِّ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: بَلْ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَكِنَ بِالْعِتَابِ لَا بِالْعَذَابِ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ جُرَيْجٍ

(١) وهو عند أحمد (١٩٠٣٥) وغيره.

والرَّبيع بن أنسٍ وطائفة، ونُسِبَ ذلك إلى ابنِ عَبَّاسٍ أيضاً، واستَدَلُّوا بحديثِ النَّجْوَى الماضي شرحه في «بابِ سِتْرِ الْمُؤْمِنِ عَلَى نَفْسِهِ» من كتابِ الأدب (٦٠٧٠).

وَاسْتَنْتَى جَمَاعَةٌ مِّنْ ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ مُؤَاخَذَةِ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْهَمُّ بِالْمَعْصِيَةِ، مَا يَقَعُ فِي الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ وَلَوْ لَمْ يُصَمِّمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَاكِمْ يَظْلِمُ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]، ذكره السُّدِّيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنْ مَرَّةٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٠٧١) مِنْ طَرِيقِهِ مَرْفُوعاً، وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَهُ مَوْقُوفاً^(١)، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَرَمَ يَجِبُ اعْتِقَادُ تَعْظِيمِهِ فَمَنْ هَمَّ بِالْمَعْصِيَةِ فِيهِ خَالَفَ الْوَاجِبَ بَانْتِهَاكِ حُرْمَتِهِ، وَتُعَقَّبَ هَذَا الْبَحْثُ بِأَنَّ تَعْظِيمَ اللَّهِ أَكْثَرُ مِنْ تَعْظِيمِ الْحَرَمِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَمَنْ هَمَّ بِمَعْصِيَتِهِ لَا يُؤَاخِذُهُ، فَكَيْفَ يُؤَاخِذُ بِمَا دُونَهُ؟

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ هَذَا: بِأَنَّ انْتِهَاكَ حُرْمَةِ الْحَرَمِ بِالْمَعْصِيَةِ تَسْتَلْزِمُ انْتِهَاكَ حُرْمَةِ اللَّهِ، لِأَنَّ تَعْظِيمَ الْحَرَمِ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ، فَصَارَتْ الْمَعْصِيَةُ فِي الْحَرَمِ أَشَدَّ مِنَ الْمَعْصِيَةِ فِي غَيْرِهِ، وَإِنْ اشْتَرَكَ الْجَمِيعُ فِي تَرْكِ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى، نَعَمْ مَنْ هَمَّ بِالْمَعْصِيَةِ قَاصِداً الِاسْتِخْفَافَ بِالْحَرَمِ عَصَى، وَمَنْ هَمَّ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ قَاصِداً الِاسْتِخْفَافَ بِاللَّهِ كَفَرَ، وَإِنَّمَا الْمَعْفُو عَنْهُ مَنْ هَمَّ بِمَعْصِيَةٍ ذَاهِلاً عَنْ قَصْدِ الِاسْتِخْفَافِ، وَهَذَا تَفْصِيلٌ جَيِّدٌ يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَحْضَرَ عِنْدَ شَرْحِ حَدِيثِ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(٢).

وَقَالَ السُّبْكِيُّ الْكَبِيرُ: الْهَاجِسُ لَا يُؤَاخِذُ بِهِ إِجْمَاعاً، وَالْخَاطِرُ - وَهُوَ جَرَيَانُ ذَلِكَ الْهَاجِسِ - وَحْدِيثُ النَّفْسِ - لَا يُؤَاخِذُ بِهِمَا لِلْحَدِيثِ الْمَشَارِإِلَيْهِ، وَالْهَمُّ: وَهُوَ قَصْدُ فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ مَعَ التَّرَدُّدِ، لَا يُؤَاخِذُ بِهِ لِحَدِيثِ الْبَابِ، وَالْعَزْمُ: وَهُوَ قُوَّةُ ذَلِكَ الْقَصْدِ وَالْجَزْمُ بِهِ وَرَفْعُ التَّرَدُّدِ، قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: يُؤَاخِذُ بِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ أَهْلِ اللُّغَةِ: هَمَّ بِالشَّيْءِ: عَزَمَ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا يَكْفِي.

(١) والوقف أرجح على ما هو مبين في التعليق على الحديث في «المسند».

(٢) سلف برقم (٢٤٧٥) من حديث أبي هريرة.

قال: ومن أدلة الأول حديث: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما» الحديث^(١)، وفيه: أنه كان حريصاً على قتل صاحبه، فعُلِّلَ بالحِرْص، واحتجَّ بعضهم بأعمال القلوب ولا حجة معه، لأنها على قسمين:

أحدهما: لا يتعلّق بفعلٍ خارجيٍّ، وليس البحث فيه.

والثاني: يتعلّق بالملتقيين عَزَمَ كُلُّ منهما على قتل صاحبه، واقتَرَنَ بعزمه فعلٌ بعض ما عَزَمَ عليه، وهو شَهْرُ السَّلاح وإشارته به إلى الآخر، فهذا الفعل يُؤاخذ به سواء حَصَلَ القتل أم لا. انتهى، ولا يلزَمُ من قوله: «فالقَاتِل والمقتول في النار» أن يكونا في درجة واحدة من العذاب بالاتِّفاق.

قوله: «فإن هوَ مَ بها فَعَمِلَها، كَتَبَها الله له سَيِّئَةً واحدة» في رواية الأعرَج: «فاكْتُبُها له بِمِثْلِها»، وزاد مسلم (٢٦٨٧) في حديث أبي ذرٍّ: «فَجَزَأُوه بِمِثْلِها أو أَعْفَرُ»، وله في آخر حديث ابن عباس: «أو يَمْحُوها»^(٢)، والمعنى: أن الله يَمْحُوها بالفضل أو بالتَّوبَة أو بالاستغفار أو بَعَمَلِ الحسنة التي تُكَفِّرُ السَّيِّئَة، والأوّل أشبه لظاهر حديث أبي ذرٍّ، وفيه ردٌّ لقول مَنْ ادَّعى أن الكبائر لا تُغْفَرُ إلّا بالتَّوبَة، ويُستَفَادُ من التَّأكيد بقوله: «واحدة» أن السَّيِّئَة لا تُضَاعَفُ كما تُضَاعَفُ الحسنة، وهو على وَفْق قوله تعالى: ﴿فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

/ قال ابن عبد السلام في «أمالیه»: فائدة التَّأكيد دفعُ توهُمٍ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ إذا عَمِلَ ٣٢٩/١١ السَّيِّئَة كُتِبَتْ عليه سَيِّئَة العملِ وأُضيفَتْ إليها سَيِّئَة الهَمِّ، وليس كذلك، إنَّما يُكْتَبُ عليه سَيِّئَة واحدة.

وقد اسْتَشْنَى بعضُ العلماء وقوعَ المعصية في الحَرَمِ المَكِّيِّ، قال إسحاق بن منصور: قلت

(١) سيأتي في الفتن برقم (٧٠٨٣) من حديث أبي بكر.

(٢) عند مسلم (١٣١) (٢٠٨) قال: وزاد: «ومحاهها الله»، كذا بدون شك، واللفظ الذي أورده الحافظ في حديث ابن عباس عند أحمد (٢٥١٩).

لأحمد: هل وَرَدَ في شيء من الحديث أَنَّ السَّيِّئَةَ تُكْتَبُ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ؟ قَالَ: لَا، مَا سَمِعْتُ إِلَّا بِمَكَّةَ لِتَعْظِيمِ الْبَلَدِ.

والجمهور على التَّعْمِيمِ فِي الْأَزْمَنَةِ وَالْأَمَكِنَةِ، لَكِنْ قَدْ يَتَفَاوَتْ بِالْعِظَمِ، وَلَا يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، لِأَنَّ ذَلِكَ وَرَدَ تَعْظِيماً لِحَقِّ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّ وَقُوعَ ذَلِكَ مِنْ نَسَائِهِ يَقْتَضِي أَمْرًا زَائِداً عَلَى الْفَاحِشَةِ وَهُوَ أَذَى النَّبِيِّ ﷺ، وَزَادَ مُسْلِمٌ (٢٠٨/١٣١) بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَوْ يَمْحُوهَا»: «وَلَا يَهْلِكُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ» أَي: مَنْ أَصَرَّ عَلَى التَّجَرِّي عَلَى السَّيِّئَةِ عَزْماً وَقَوْلًا وَفِعْلاً، وَأَعْرَضَ عَنِ الْحَسَنَاتِ هَمّاً وَقَوْلًا وَفِعْلاً.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانُ فَضْلِ اللَّهِ الْعَظِيمِ عَلَى هَذِهِ الْأَمَةِ، لِأَنَّهُ لَوْلَا ذَلِكَ كَادَ لَا يَدْخُلُ أَحَدُ الْجَنَّةِ، لِأَنَّ عَمَلَ الْعِبَادِ لِلْسَّيِّئَاتِ أَكْثَرُ مِنْ عَمَلِهِمُ الْحَسَنَاتِ، وَيُؤَيِّدُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْبَابِ مِنَ الْإِثَابَةِ عَلَى الْهَمِّ بِالْحَسَنَةِ، وَعَدَمِ الْمُواخَاذَةِ عَلَى الْهَمِّ بِالسَّيِّئَةِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] إِذْ ذَكَرَ فِي السَّوَاءِ الْاِفْتِعَالَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمَعَالِجَةِ وَالتَّكْلُفِ فِيهِ، بِخِلَافِ الْحَسَنَةِ.

وَفِيهِ مَا يَرْتَبُّ لِلْعَبْدِ عَلَى هِجْرَانِ لَذَّتِهِ وَتَرْكِ شَهْوَتِهِ مِنْ أَجْلِ رَبِّهِ، رَغْبَةً فِي ثَوَابِهِ وَرَهْبَةً مِنْ عِقَابِهِ.

وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْحَفَظَةَ لَا تُكْتَبُ الْمُبَاحَ لِلتَّقْيِيدِ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، وَأَجَابَ بَعْضُ الشُّرَاحِ بِأَنَّ بَعْضَ الْأَثْمَةِ عَدَّ الْمُبَاحَ مِنَ الْحَسَنِ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهَا يَرْتَبُّ عَلَى فِعْلِهِ حَسَنَةً، وَلَيْسَ الْمُبَاحُ وَلَوْ سُمِّيَ حَسَناً كَذَلِكَ، نَعَمْ قَدْ يُكْتَبُ حَسَنَةً بِالنِّيَّةِ وَلَيْسَ الْبَحْثُ فِيهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «بَابِ حِفْظِ اللَّسَانِ» قَرِيباً شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ (٦٤٧٤-٦٤٧٨)، وَفِيهِ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى بِفَضْلِهِ وَكَرَّمَهُ جَعَلَ الْعَدْلَ فِي السَّيِّئَةِ، وَالْفَضْلَ فِي الْحَسَنَةِ، فَضَاعَفَ الْحَسَنَةَ وَلَمْ يُضَاعَفِ السَّيِّئَةَ، بَلْ أَضَافَ فِيهَا إِلَى الْعَدْلِ الْفَضْلَ فَأَدَارَهَا بَيْنَ الْعُقُوبَةِ وَالْعَفْوِ بِقَوْلِهِ: «كُتِبَتْ لَهُ وَاحِدَةٌ أَوْ يَمْحُوهَا»، وَيَقُولُهُ: «فَجَزَاؤُهُ بِمِثْلِهَا أَوْ أَغْفِرَ».

وفي هذا الحديث ردُّ على الكعبيِّ في زعمه: أن ليس في الشَّرْع مُباحٌ، بل الفاعل إمَّا عاصٍ وإمَّا مُثابٌّ، فمَن اشتَغَلَ عن المعصية بشيءٍ، فهو مُثابٌّ، وتَعَقَّبُوهُ بما تقدَّم: أنَّ الذي يُثابُّ على تَرْكِ المعصية هو الذي يَقْصِدُ بتركها رضا الله كما تقدَّمت الإشارة إليه، وحكى ابنُ التَّين أنَّه يلزَمه أنَّ الزَّائِي مثلاً مُثابٌّ لاشتغاله بالزَّنى عن معصيةٍ أُخرى، ولا يخفى ما فيه.

٣٢- باب ما يُتَّقَى من مُحَقَّرَات الذُّنُوب

٦٤٩٢- حدَّثنا أبو الوليد، حدَّثنا مَهْدِيٌّ، عن غِيلَانَ، عن أنسٍ رضي الله عنه، قال: إنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالاً هِيَ أَدَقُّ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعْرِ، إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمُؤَبَّقَاتِ.

قال أبو عبد الله: يعني بذلك: المُهْلَكَاتِ.

قوله: «باب ما يُتَّقَى من مُحَقَّرَات الذُّنُوبِ» التَّعبيرُ بالمُحَقَّرَاتِ وَقَعَ في حديث سهل بن سعد رَفَعَهُ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ، فَإِنَّهَا مِثْلُ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ كَمِثْلِ قَوْمٍ نَزَلُوا بِطَنٍ وَادٍ، فَجَاءَ ذَا بَعُودٍ وَجَاءَ ذَا بَعُودٍ حَتَّى جَمَعُوا مَا أَنْصَجُوا بِهِ خُبْرَهُمْ، وَإِنَّ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ مَتَى يُؤْخَذُ بِهَا صَاحِبُهَا تُهْلِكُهُ» أخرجه أحمد (٢٢٨٠٨) بسندٍ حسنٍ.

ونحوه عند أحمد (٣٨١٨) والطبراني (١٠٥٠٠) من حديث ابن مسعود، وعند النسائي (ك١١٨١١) وابن ماجه (٤٢٤٣) عن عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، إِيَّاكِ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ، فَإِنَّ لَهَا مِنَ اللَّهِ طَالِباً» وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٥٦٨).

قوله: «مَهْدِيٌّ» هو ابن ميمون، وغِيلَانٌ بِمُعْجَمَةٍ ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٍ وَزَنَ عَجْلَان: هو/ ابن جامع^(١)، ٣٣٠/١١، وَالسَّنَدُ كُلُّهُ بِصَرِيحٍ.

(١) بل هو غيلان بن جرير الجمولي الأزدي البصري، أما غيلان بن جامع فليس من رجال البخاري، ثم هو كوفي وليس بصرياً، وهذا ذهولٌ عجيب من الحافظ رحمه الله. وقد وقع التنبيه على ذلك في حاشية على هامش نسخة (أ)، فكان ناسخ (ع) أخذها وأدرجها في كلام الحافظ بدل الكلام المثبت هنا!

قوله: «هي أدقُّ» أفعلٌ تفضيلٌ من الدقة - بكسر الدال - إشارة إلى تحقيرها وتهوينها، وتُسَمَّلُ في تدقيق النَّظَرِ في العمل والإمعان فيه، أي: تَعْمَلُونَ أَعْمَالاً تُحَسِّبُونَهَا هَيْئَةً وهي عظيمة، أو تَوُولُ إلى العِظَم.

قوله: «إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّهَا» كذا للأكثر بلام التأكيد، وفي رواية أبي ذرٍّ عن السَّرْحَسِيِّ والمُسْتَمْلِيِّ بحذفها وبحذف الضمير أيضاً ولفظهما: إِنْ كُنَّا نَعُدُّ، وله عن الكُشْمِينِيِّ: إِنْ كُنَّا نَعُدُّهَا، و«إِنْ» مُخَفَّفَةٌ من الثَّقِيلَةِ وهي للتأكيد.

قوله: «من الموبقات» بموحدة وقاف، وسَقَطَ لفظ: «من» للسَّرْحَسِيِّ والمُسْتَمْلِيِّ أيضاً.

قوله: «قال أبو عبد الله» هو المصنّف «يعني بذلك المهلكات» أي: الموبقة هي المهلكة، وَوَقَعَ للإسماعيليِّ من طريق إبراهيم بن الحجاج عن مهديٍّ: كُنَّا نَعُدُّهَا وَنَحْنُ مع رسولِ الله ﷺ من الكبائر؛ وكأنَّه ذكره بالمعنى.

وقال ابن بطال: المحقَّراتُ إذا كَثُرَتْ صارت كِبَاراً مع الإصرار، وقد أخرج أسد بن موسى في «الزهد» عن أبي أيوب الأنصاري قال: إِنَّ الرجلَ ليعْمَلُ الحسنةَ فيَقْبُ بها وَيَنْسَى المحقَّرات، فيَلْقَى اللهَ وقد أَحَاطَتْ به، وَإِنَّ الرجلَ ليعْمَلُ السيئةَ فلا يَزَالُ منها مُشْفِقاً حَتَّى يَلْقَى اللهَ آمِناً.

٣٣- بابُ الأَعْمَالِ بِالْخَوَاتِيمِ وما يُخَافُ منها

٦٤٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ يِقَاتِلُ الْمَشْرِكِينَ، وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ الْمُسْلِمِينَ غَنَاءً عَنْهُمْ، فَقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا»، فَتَبِعَهُ رَجُلٌ، فَلَمْ يَزَلْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى جُرِحَ فَاسْتَعَجَلَ الْمَوْتُ، فَقَالَ بِذُبَابَةٍ سِيفِهِ فَوَضَعَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، فَتَحَامَلَ عَلَيْهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ - فِيمَا يَرَى النَّاسُ - عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ - فِيمَا يَرَى النَّاسُ - عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا».

قوله: «بابُ الأعمالِ بالخَوَاتِمِ وما يُخَافُ منها» ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصّة الذي قتل نفسه، وفي آخره: «وإنّما الأعمالُ بالحوَاتِمِ»، وتقدّم شرح القصّة في غزوة خيبر من كتاب المغازي (٤٢٠٢ و ٤٢٠٧)، ويأتي شرح آخره في كتاب القَدَرِ (٦٦٠٧) إن شاء الله تعالى.

وقوله: «عَنَاءٌ» بفتح المعجمة بعدها نونٌ ممدود، أي: كِفَايَةٌ، وأغنى فلانٌ عن فلان: نابَ عنه وجَرى مجَرَاهُ، وذُبابَةُ السَّيْفِ: حَدُّهُ وطَرَفُهُ.

قال ابن بطّال: في تغييب خاتمة العمل عن العبد حكمةً بالغةً وتدبيرٌ لطيفٌ، لأنّه لو عَلِمَ وكان ناجياً أُعْجِبَ وَكَسِلَ، وإن كان هالِكاً ازدادَ عُتُوءاً، فَحُجِبَ عنه ذلك ليكونَ بين الخوف والرَّجَاءِ.

وقد روى الطَّبْرِيُّ عن حفص بن حميد قال: قلت لابن المبارك: رأيت رجلاً قتل رجلاً ظُلماً، فقلت في نفسي: أنا أفضل من هذا، فقال: أَمُنْكَ على نفسك أشدُّ من ذَنْبِهِ.

قال الطَّبْرِيُّ: لأنّه لا يدري ما يُؤْوِلُ إليه الأمرُ، لعلَّ القاتلَ يتوب فتُقبَل توبته، ولعلَّ الذي أنكرَ عليه يُحْتَمَ له بخاتمة السَّوءِ.

٣٤- بابُ العزلة راحةً من خُلاطِ السَّوءِ

٦٤٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.

وقال مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنِ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: جَاءَ أَعرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «رَجُلٌ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَرَجُلٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يَعْبُدُ رَبَّهُ، وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ».

تَابَعَهُ النَّعْمَانُ وَالزُّبَيْدِيُّ وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وقال مَعْمَرٌ: عن الزُّهْرِيِّ، عن عطاءٍ أو عُبيدِ الله، عن أبي سعيدٍ، عن النبي ﷺ.

وقال يونسُ وابنُ مُسافرٍ ويحيى بنُ سعيدٍ: عن ابنِ شهابٍ، عن عطاءٍ، عن بعضِ أصحابِ النبي ﷺ، عن النبي ﷺ.

٣٣١/١١ / قوله: «بَابُ الْعُزْلَةِ رَاحَةٌ لِلْمُؤْمِنِ مِنْ خُلَاطِ السَّوِّ» لفظ هذه التَّرْجَمَةُ أَثَرُ أَخْرَجِهِ ابْنُ أَبِي سَيِّبَةَ (٢٧٥ / ١٣) بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ قَالَ، لَكِنْ فِي سَنَدِهِ انْقِطَاعٌ.

و«خُلَاطٌ بِضَمِّ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ لِلأَكْثَرِ، وَهُوَ جَمْعُ مُسْتَعَرَبٍ، وَذَكَرَهُ الْكِرْمَانِيُّ بِلَفْظٍ: «خُلُطٌ» بِغَيْرِ أَلِفٍ وَهُوَ بِضَمَّتَيْنِ مُخَفَّفًا، كَذَا ذَكَرَهُ الصَّغَانِيُّ فِي «الْعُبَابِ»، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: جَمْعُ خَلِيطٍ، وَالْخَلِيطُ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ طَوَّعْتَ مَا بَانَا

وَعَلَى الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ:

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدَّوْا الْبَيْنَ يَوْمَ نَأَوَا

وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى خُلُطٍ، بِضَمَّتَيْنِ مُخَفَّفًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

ضَرْبًا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْجِيرَةِ الْخُلُطِ

قال: وَالْخُلَاطُ بِالْكَسْرِ وَالتَّخْفِيفِ: الْمَخَالَطَةُ.

قلت: فَلَعَلَّهُ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: «خُلَاطٌ» بَدَلُ «خُلَاطٍ»، وَأَخْرَجَهُ الْخَطَّابِيُّ فِي كِتَابِ «الْعُزْلَةِ»^(١) بِلَفْظٍ: خَلِيطٌ، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ «الرَّقَائِقِ» (١١): عَنْ شُعْبَةَ عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: قَالَ عَمْرٌ: خُذُوا حَظَّكُمْ مِنَ الْعُزْلَةِ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الْجُنَيْدِ - نَفَعَ اللَّهُ بِرُكَّتِهِ - مُكَابِدَةُ الْعُزْلَةِ أَيْسَرُ مِنْ مُدَارَاةِ الْخُلُطَةِ.

وقال الخطَّابِيُّ: لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعُزْلَةِ إِلَّا السَّلَامَةُ مِنَ الْغِيْبَةِ وَمِنْ رُؤْيَا الْمُنْكَرِ الَّذِي لَا

(١) «العزلة» ص ١٢. والمراد هنا أثر عمر.

يُقَدَّرُ على إزالته، لكان ذلك خيراً كثيراً.

وفي معنى الترجمة ما أخرجه الحاكم (٣/ ٣٤٣-٣٤٤) من حديث أبي ذرٍّ مرفوعاً بلفظ: «الوَحدةُ خيرٌ من جَلِيسِ السَّوءِ» وسنده حسنٌ، لكن المحفوظ أنه موقوفٌ عن أبي ذرٍّ أو عن أبي الدرداء، أخرجه ابن أبي عاصم^(١).

ثم ذكر في الباب حديثين:

الأول: قوله: «وقال محمد بن يوسف» هو الفريابي، وقَرَنَه هنا برواية أبي اليمان، وأفردها في الجهاد (٢٧٨٦) فساقه على لفظه هناك، وقد وصله مسلم (١٨٨٨/ ١٢٤) عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي عن محمد بن يوسف.

قوله: «جاء أعرابي» تقدّم في أوائل الجهاد أتى لم أقف على اسمه، وأنّ أبا ذرٍّ سأل عن ذلك، لكن لا يحسن أن يقال في حقه: أعرابي.

قوله: «أيُّ الناس خيرٌ» تقدّم في الجهاد بلفظ: أفضل، وسأذكر له ألفاظاً أخرى.

قوله: «قال: رجل جاهد» هذا لا يُتَناهى جوابه الآخر الماضي في الإيمان (١١): «مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»، ولا غير ذلك من الأجوبة المختلفة، لأنّ الاختلاف في ذلك بحسب اختلاف الأشخاص والأحوال والأوقات/ كما تقدّم تقريره، وقد تقدّم شرحُ هذا ٣٣٢/١١ الحديث في الجهاد.

قوله: «ورجلٌ في شُعبٍ من الشُّعابِ...» إلى آخره، هو محمولٌ على مَنْ لا يَقْدِرُ على الجهاد، فَيُسْتَحَبُّ في حَقِّهِ العزلة لِيَسْلَمَ وَيَسْلَمَ غَيْرُهُ مِنْهُ، والذي يظهر أنّه محمولٌ على ما بعد عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقوله: «يَعْبُدُ رَبَّهُ» زاد مسلم (١٨٨٩) من وجه آخر: «وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ، لَيْسَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فِي خَيْرٍ».

(١) في «الزهد» له برقم (٦٥) عن أبي ذرٍّ موقوفاً.

وَاللِّسَانِي (٢٥٦٩) من حديث ابن عَبَّاسٍ رَفَعَهُ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ؟ رَجُلٌ مُسِكٌّ بَعْنَانٍ فَرِسَهُ» الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالَّذِي يَتْلُوهُ؟ رَجُلٌ مُعْتَرِلٌ فِي غُنِيمَةٍ يُؤَدِّي حَقَّ اللَّهِ فِيهَا»، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٦٥٢) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَقَالَ: حَسَنٌ.

وقوله هنا: «تَابَعَهُ النَّعْمَانُ» هو ابن راشد الجَزَرِيُّ، وَمُتَابَعَتُهُ وَصَلَهَا أَحْمَدُ (١١١٢٥) عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي سَمِعْتُ النَّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ بِهِ.

قوله: «وَالزُّبَيْدِيُّ» هو مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الشَّامِيُّ، وَطَرِيقُهُ وَصَلَهَا مُسْلِمٌ أَيْضاً (١٨٨٨/١٢٢) مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ عَنْهُ.

قوله: «وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ» هو الْعَبْدِيُّ، وَطَرِيقُهُ وَصَلَهَا أَبُو دَاوُدَ (٢٤٨٥) عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْهُ بِلَفْظٍ: سُئِلَ أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْمَلَ إِيْمَانًا؟

قوله: «وَقَالَ مَعْمَرٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ أَوْ عُبَيْدِ اللَّهِ» هو ابن عبد الله بن عُتْبَةَ، كَذَا بِالشَّكِّ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١٣٢٢) عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَقَالَ فِي سِيَاقِهِ: مَعْمَرٌ يَشْكُ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٢/١٨٨٨) عَنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ فَقَالَ: عَنْ عَطَاءٍ، بَغَيْرِ شَكٍّ، وَكَذَا وَقَعَ لَنَا بَعْلُو فِي «مُسْنَدِ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ» (٩٧٥) وَلَمْ يَشْكُ.

قوله: «وَقَالَ يُونُسُ» هو ابن يزيد الأَيْلِيُّ، وَطَرِيقُهُ وَصَلَهَا الذُّهْلِيُّ فِي «الزُّهْرِيَّاتِ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِهِ» عَنْ يُونُسَ.

قوله: «وَابْنُ مُسَافِرٍ» هو عبد الرحمن بن خالد بن مُسَافِرٍ، وَطَرِيقُهُ وَصَلَهَا الذُّهْلِيُّ فِي «الزُّهْرِيَّاتِ» مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْهُ.

قوله: «وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ» هو الْأَنْصَارِيُّ، وَطَرِيقُهُ وَصَلَهَا الذُّهْلِيُّ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ ابْنَ بِلَالٍ عَنْهُ.

قوله: «عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ» هَذَا لَا يَخَالِفُ الرِّوَايَةَ الْأُولَى، لِأَنَّ الَّذِي حَفِظَ

اسم الصحابيِّ مُقَدَّمٌ على مَنْ أبهَمَه، وقد بَيَّنْتُ لَفْظَ مَعْمَرٍ وَلَفْظَ الزُّبَيْدِيِّ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ (٢٧٨٦).

الحديث الثاني:

٦٤٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا الْمَاجِشُونُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ خَيْرٌ مَالِ الْمُسْلِمِ الْغَنَمُ، يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ، يَفْرُ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ».

قوله: «حَدَّثَنَا الْمَاجِشُونُ» بكسر الجيم وبالشين المعجمة: هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، وقد تقدَّم في علامات النبوة (٣٦٠) عن أبي نُعَيْمٍ أيضاً، ولكن قال فيه: حَدَّثَنَا عبد العزيز بن أبي سلمة بن المَاجِشُونُ، فنسبَه إلى جَدِّه، ولا مُغَايَرَةَ بين قوله: المَاجِشُونُ وابن المَاجِشُونِ، فَإِنَّ كَلًّا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ وَأَوْلَادِهِ^(١) يُقَالُ لَهُ: المَاجِشُونُ.

قوله: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ» هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صَعَصَعَةَ، قد روى مالك (٢/ ٩٧٠) عنه هذا الحديث وجَوَّدَ نَسَبَهُ، وَبَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ (١٩) فِي «بَابِ مِنَ الدِّينِ الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ».

قوله: «عَنْ أَبِيهِ» فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ^(٢) وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ.

قوله: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ خَيْرٌ مَالِ الْمُسْلِمِ الْغَنَمُ» كَذَا أَوْرَدَهُ هُنَا، وَفِي الْكَلَامِ حَذْفٌ تَقْدِيرُهُ: يَكُونُ فِيهِ، وَتَقَدَّمَ فِي عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِلَفْظٍ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ الْغَنَمُ فِيهِ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ»، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ...» إِلَى آخِرِهِ، وَتَقَدَّمَ إِضَاحُهُ.

(١) زَادَ فِي (ع) وَحَدَّثَهَا: وَأَوْلَادُ أَوْلَادِهِ.

(٢) عِنْدَ أَحْمَدَ (١١٢٥٤): يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، فَقَلَّبَ اسْمَ الرَّجُلِ وَلَمْ يَذْكُرِ التَّصْرِيحَ بِالسَّاعِ فِيهِ.

ولفظه هنا صريحٌ في أنَّ المراد بخيرية العزلة أن تَقَعَ في آخر الزَّمان، وأمَّا زمنه ﷺ فكان الجهادُ فيه مطلوباً، حتَّى كان يجب على الأعيان إذا خَرَجَ الرَّسُولُ ﷺ غازياً أن يَخْرُجَ معه إلا مَنْ كان معذوراً، وأمَّا مَنْ بعده فيختلفُ ذلك باختلاف الأحوال، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الفتن (٧٠٨٨) إن شاء الله تعالى.

والشَّعب بكسر أوْلِه: الطَّرِيقُ في الجبلِ أو الموضع فيه، وشَعَفَ بفتح المعجمة ثمَّ المهملة ثمَّ فاء: رأس الجبل.

وذكر الخطَّابِيُّ في كتاب «العزلة»: أنَّ العزلة والاختلاطَ يختلف باختلاف مُتعلقاتهما، فُتَحْمَلُ الأدلَّةُ الواردةُ في الحَضِّ على الاجتماع على ما يَتعلَّقُ بطاعة الأئمة وأُمُور الدِّين، وعكسُها في عكسِه، وأمَّا الاجتماع والافتراقُ بالأبدان، / فَمَنْ عَرَفَ الاكِفَاءَ بنفسِه في حَقِّ مَعاشِه ومُحافَظَةِ دينِه، فالأوْلَى له الانكِفافُ عن مُخالَطة الناس، بشرط أن يُحافظَ على الجماعة والسَّلام والرَّدَّ وحقوقِ المسلمين من العيادة وشُهودِ الجِنازة ونحو ذلك، والمطلوبُ إنَّما هو تَرْكُ فُضُولِ الصُّحبة لما في ذلك من شُغْلِ البالِ وتضييعِ الوقت عن المُهمَّات، ويجعل الاجتماعَ بِمَنزِلَةِ الاحتياجِ إلى الغَداءِ والعشاءِ، فيَقْتَصِرُ منه على ما لا بُدَّ له منه، فهو أروحُ للبدَنِ والقلب، والله أعلم.

وقال القُشَيْرِيُّ في «الرَّسالة»: طريقٌ مَنْ أَثَرَ العزلة أن يَعتَقِدَ سَلامةَ الناس من شرِّه لا العكس، فإنَّ الأوَّلَ يُنتِجُه استِصغارُه نفسَه وهي صِفَةُ المتواضِع، والثاني شَهودُه مَزيَّةً له على غيرِه، وهذه صِفَةُ المتكَبِّر.

٣٥- باب رَفَعِ الأمانة

٦٤٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضُبِيعَتِ الْأَمَانَةُ، فانتَظِرِ السَّاعَةَ» قال: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «إِذَا أُسْنِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ، فانتَظِرِ السَّاعَةَ».

٦٤٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا

حُذِيفَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ، حَدَّثَنَا: «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ».

وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ، فَيَنْقُي أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجَلِّ كَجَمْرِ دَخَرَجْتَهُ عَلَى رَجْلِكَ، فَتَقُطُّ فَرَأَهُ مُتَتَرِّباً وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَّبِعُونَ، فَلَا يَكَادُ أَحَدُهُمْ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، فَيَقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي فَلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، وَيَقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعْقَلَهُ! وَمَا أَظْرَفَهُ! وَمَا أَجَلَدَهُ! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِنْ ثِقَالٍ حَبَّةَ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ».

وَلَقَدْ أَتَى عَلِيٌّ زَمَانٌ وَمَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهَ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ، وَإِنْ كَانَ نَضْرَانِيًّا رَدَّهَ عَلَيَّ سَاعِيهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ إِلَّا فَلَانًا وَفَلَانًا.

قَالَ الْفَرَبَرِيُّ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: حَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَاصِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو وَغَيْرُهُمَا: جَذَرُ قُلُوبِ الرِّجَالِ، الْجَذَرُ: الْأَصْلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْوَكْتُ: أَثَرُ الشَّيْءِ، الْيَسِيرُ مِنْهُ.

[طرفاه في: ٧٠٨٦، ٧٢٧٦]

٦٤٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا النَّاسُ كَالْإِبِلِ الْمَثَةِ، لَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً».

قَوْلُهُ: «بَابُ رَفْعِ الْأَمَانَةِ» هِيَ ضِدُّ الْخِيَانَةِ، وَالْمَرَادُ بِرَفْعِهَا: إِذْهَابُهَا بِحَيْثُ يَكُونُ الْأَمِينُ مَعْدُومًا أَوْ شِبْهَ الْمَعْدُومِ.

وَذَكَرَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ:

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ» بِكسر المَهْمَلَةِ وَثَوْنَيْنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْعِلْمِ (٥٩) هَذَا الْإِسْنَادَ مَقْرُونًا بِرَوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنَ فُلَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ، وَسَاقَهُ هُنَاكَ عَلَى لَفْظِهِ،

وفيه قصّة الأعرابي الذي سأل عن قيام الساعة.

قوله: «إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ» هذا جوابُ الأعرابي الذي سأل عن قيام الساعة، وهو القائل: كيف إضاعتُها؟

قوله: «إِذَا أُسْنِدَ» قال الكِرْمَانِيُّ: أجابَ عن كَيْفِيَّةِ الإِضَاعَةِ بما يدلُّ على الزَّمانِ؛ لأنَّه يَتَضَمَّنُ الجوابَ، لأنَّه يُلْزَمُ منه بيانُ أنَّ كَيْفِيَّتَهَا هي الإِسْنَادُ المذكور، وقد تقدَّم هناك بلفظ: «وُسَدَ» مع شرحه، والمراد من الأمر: جِنْسُ الْأُمُورِ التي تتعلَّقُ بِالَّذِينَ كَالْخِلَافَةِ والإِمَارَةِ والقضاءِ والإِفْتَاءِ وغير ذلك.

وقوله: «إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ» قال الكِرْمَانِيُّ: أتى بكلمة «إِلَى» بدلَ اللَّامِ ليدلَّ على تضمين معنى الإسناد.

قوله: «فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ» الفاءُ للتَّفْرِيعِ، أو جواب شرطٍ محذوفٍ، أي: إذا كان الأمرُ كذلك فانتظر.

قال ابن بَطَّال: معنى «أُسْنِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ»: أَنَّ الْأَثَمَةَ قَدْ اتَّصَمَتْهُمْ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ وَفَرَضَ عَلَيْهِمُ النَّصِيحَةَ لَهُمْ، فَيَنْبَغِي لَهُمْ تَوَلِّيَةُ أَهْلِ الدِّينِ، فَإِذَا قَلَّدُوا غَيْرَ أَهْلِ الدِّينِ، فَقَدْ ضَيَّعُوا الْأَمَانَةَ الَّتِي قَلَّدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِيَّاهَا.

الحديث الثاني: حديثُ حُذَيْفَةَ فِي ذِكْرِ الْأَمَانَةِ وَفِي ذِكْرِ رَفْعِهَا، وَسَيَأْتِي بِسَنَدِهِ وَمَتْنِهِ فِي كِتَابِ الْفِتَنِ (٧٠٨٦) وَيُشْرَحُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالْجَذْرُ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَكسرها: الْأَصْلُ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَالْوَكْتُ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الْكَافِ بَعْدَهَا مُثْنَاءٌ: أَثَرُ النَّارِ وَنَحْوُهُ.

وَالْمَجْلُ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْجِيمِ بَعْدَهَا لَامٌ: هُوَ أَثَرُ الْعَمَلِ فِي الْكَفِّ.

وَالْمُتَنَبِّرُ بَنُونٍ ثُمَّ مُثْنَاءٌ مُفْتُوحَةٌ ثُمَّ مُوَحَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ: وَهُوَ الْمُتَنَفِّطُ.

قوله: «وَلَا يَكَاذُ أَحَدُهُمْ» فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «أَحَدٌ» بِغَيْرِ ضَمِيرٍ.

قوله: «من إيمان» قد يُفهمُ منه أن المراد بالأمانة في الحديث الإيَّان، وليس كذلك، بل ذكر ذلك لكونها لازمة الإيَّان.

قوله: «بايعتُ» قال الخطَّابيُّ: تأوَّله بعض الناس على بَيْعَةِ الخِلافة، وهذا خطأ، كيف يكون وهو يقول: إن كان نصرانيًّا رَدَّه عليَّ ساعِيه، فهل يُبايعُ النَّصرانيُّ على الخِلافة؟ وإنَّما أراد مُبايعةَ البيع والشِّراء.

قوله: «رَدَّه عليَّ الإسلامُ» في رواية المُستَملي: «بالإسلام» بزيادة موحَّدة.

قوله: «نَصْرانيًّا رَدَّه عليَّ ساعِيه» أي: واليه الذي أُقيمَ عليه لِيُنصِفَ منه، وأكثر ما يُستعمل الساعِي في وُلاة الصَّدقة، ويحتمل أن يُراد به هنا الذي يَتَوَلَّى قبْضَ الجزية.

قوله: «إلا فلاناً وفلاناً» يحتمل أن يكون ذكره بهذا اللَّفظ، ويحتمل أن يكون سَمَّى اثنين من المشهورين بالأمانة إذ ذاك فأبهمهما الراوي، والمعنى: لست أثقُ بأحدٍ أأَمِّنُهُ على بيعٍ ولا شِراءٍ إلا فلاناً وفلاناً.

قوله: «قال الفِرَبْرِي» ثَبَتَ ذلك في رواية المُستَملي وحده، وأبو جعفر الذي روى عنه هنا: هو مُحَمَّد بن أبي حاتم البخاريُّ ورَأَى البخاريُّ، أي: ناسخُ كُتُبِه.

وقوله: «حَدَّثْتُ أبا عبد الله» يريد البخاريُّ، وحَذَفَ ما حَدَّثَه به لِعَدَمِ احتياجه له حينئذٍ.

وقوله: «فقال: سمعتُ» القائل: هو البخاريُّ، وشيخُه أحمدُ بن عاصم: هو البَلْخِي، وليس له في البخاريِّ إلا هذا الموضع، وأخرج عنه البخاريُّ في «الأدب المفرد».

قوله: «سمعتُ أبا عُبَيْدٍ» هو القاسمُ بن سَلَام المشهورُ صاحبُ كتاب «غريب الحديث» وغيره من التَّصانيف، وليس له في البخاريِّ إلا هذا الموضع، وكذا الأصمعيُّ وأبو عمرو.

وقوله: «قال الأصمعيُّ» هو عبد الملك بن قُرَيْب، وأبو عمرو: هو ابن العلاء.

قوله: «وغيرهما» ذكره الإسماعيليُّ عن سفيان الثَّوريِّ بعد أن أخرج الحديث من طريق

عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان الثوري، ثم قال في آخره: قال سفيان: الجذر: الأصل.

قوله: «الجذر: الأصل من كل شيء» اتفقوا على التفسير، ولكن عند أبي عمرو أن الجذر بكسر الجيم، وعند الأصمعي بفتحها.

قوله: «الوكت: أثر الشيء اليسير منه» هذا من كلام أبي عبيد أيضاً، وهو أخص مما تقدم لتقييده باليسير.

الحديث الثالث: حديث ابن عمر، سنده معدود في أصح الأسانيد. ٣٣٥/١١

قوله: «إنما الناس كالإبل المثة، لا تكاد تجد فيها راحلة» في رواية مسلم (٢٥٤٧) من طريق معمر عن الزهري: «تجدون الناس كإبل مثة، لا تجد الرجل فيها راحلة»، فعلى أن الرواية بغير ألف ولام، وبغير «تكاد» فالمعنى: لا تجد في مثة إبل راحلة تصلح للركوب، لأن الذي يصلح للركوب ينبغي أن يكون وطئاً سهلاً الانقياد، وكذا لا تجد في مثة من الناس من يصلح للصحبة بأن يعاون رفيقه ويلين جانبه، والرواية بإثبات: «لا تكاد» أولى لما فيها من زيادة المعنى ومطابقة الواقع، وإن كان معنى الأول يرجع إلى ذلك، ويحمل النفي المطلق على المبالغة، وعلى أن النادر لا حكم له.

وقال الخطابي: العرب تقول للمثة من الإبل: إبل، يقولون: لفلان إبل، أي: مثة بعير، ولفلان إبلان، أي: متان. قلت: فعلى هذا فالرواية التي بغير ألف ولام يكون قوله: مثة، تفسيراً لقوله: إبل، لأن قوله: «كإبل» أي: كمثة بعير، ولما كان مجرد لفظ إبل ليس مشهور الاستعمال في المثة، ذكر المثة توضيحاً ورفعاً للإلباس، وأما على رواية البخاري فاللام للجنس.

وقال الراغب: الإبل اسم مثة بعير، فقوله: «كالإبل المثة» المراد به عشرة آلاف، لأن التقدير: كالمئة المثة. انتهى، والذي يظهر - على تسليم قوله - لا يلزم ما قال: إن المراد عشرة آلاف، بل المثة الثانية للتأكيد.

قال الخطابي: تأولوا هذا الحديث على وجهين:

أحدهما: أن الناس في أحكام الدين سواء لا فضل فيها لشريف على مشروف، ولا لرفيع على وضيع، كالإبل المثة التي لا يكون فيها راحلة وهي التي تُرحل لتركب، والراحلة فاعلة بمعنى مفعولة، أي: كلها حمولة تصلح للحمل، ولا تصلح للرحل والركوب عليها.

والثاني: أن أكثر الناس أهل نقص، وأما أهل الفضل فعدهم قليل جداً، فهم بمنزلة الراحلة في الإبل الحمولة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. قلت: وأورد البيهقي هذا الحديث في كتاب القضاء في تسوية القاضي بين الخصمين^(١) أخذاً بالتأويل الأول، ونقل عن ابن قتيبة: أن الراحلة هي النجبة المختارة من الإبل للركوب، فإذا كانت في إبل عرفت، ومعنى الحديث: أن الناس في النسب كالإبل المثة التي لا راحلة فيها، فهي مستوية.

وقال الأزهري: الراحلة عند العرب: الذكر النجيب والأنثى النجبة، والهاء في الراحلة للمبالغة، قال: وقول ابن قتيبة غلط، والمعنى: أن الزاهد في الدنيا الكامل فيه الراغب في الآخرة قليل، كقلة الراحلة في الإبل.

وقال النووي: هذا أجود، وأجود منهما قول آخرين: إن المرضي الأحوال من الناس الكامل الأوصاف قليل. قلت: هو الثاني، إلا أنه خصصه بالزاهد، والأولى تعميمه كما قال الشيخ.

وقال القرطبي: الذي يناسب التمثيل أن الرجل الجواد الذي يحمل أثقال الناس والحمالات عنهم ويكشف كربهم عزيز الوجود، كالراحلة في الإبل الكثيرة.

وقال ابن بطال: معنى الحديث: أن الناس كثير والمرضي منهم قليل، وإلى هذا المعنى أوما البخاري بإدخاله في «باب رفع الأمانة»، لأن من كانت هذه صفته فلاختيار عدم

(١) في كتابه «السنن الكبرى» ١٠ / ١٣٥.

مُعَاشِرَتِهِ. وَأَشَارَ ابْنُ بَطَّالٍ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّاسِ فِي الْحَدِيثِ: مَنْ يَأْتِي بَعْدَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، حَيْثُ يَصِيرُونَ يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ. وَنَقَلَ الْكِرْمَانِيُّ هَذَا عَنْ مُغْلَطَايَ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ كَلَامُهُ لِكَوْنِهِ لَمْ يَعْزُهُ، فَقَالَ: لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّخْصِيسِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَفَّارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٦- باب الرِّياءِ والسُّمعةِ

٦٤٩٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِحَيْ، عَنْ سَفِيَانَ، حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ. وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبًا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، غَيْرَهُ - فَذَنُوتُ مِنْهُ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي اللَّهُ بِهِ».

[طرفه في: ٧١٥٢]

٣٣٦/١١ قوله: «باب الرِّياءِ والسُّمعةِ» الرِّياءُ بكسر الرَّاءِ وتخفيف التَّحْنَانِيَّةِ والمدِّ، وهو مُشْتَقٌّ مِنَ الرُّؤْيَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِ: إِظْهَارُ الْعِبَادَةِ لِقَصْدِ رُؤْيَةِ النَّاسِ لَهَا فَيَحْمَدُوا صَاحِبَهَا، وَالسُّمْعَةُ بَضْمٌ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ: مُشْتَقَّةٌ مِنْ: سَمِعَ، وَالْمُرَادُ بِهَا نَحْوُ مَا فِي الرِّياءِ، لَكِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِحَاسَةِ السَّمْعِ، وَالرِّياءُ بِحَاسَةِ الْبَصَرِ.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: الْمَعْنَى: طَلَبُ الْمَنْزِلَةِ فِي قُلُوبِ النَّاسِ بِأَنْ يُرِيَهُمُ الْخِصَالُ الْمَحْمُودَةُ، وَالْمُرَائِي هُوَ الْعَامِلُ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: الرِّياءُ: أَنْ يَعْمَلَ لغيرِ اللَّهِ، وَالسُّمْعَةُ: أَنْ يُخْفِيَ عَمَلَهُ لِلَّهِ ثُمَّ يُحَدِّثَ بِهِ النَّاسَ.

قوله: «بحي» هو ابن سعيد القَطَّان، وسفيان في الطَّرِيقَيْنِ: هو الثَّوْرِيُّ، وَالسَّنَدُ الثَّانِي أَعْلَى مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَكْتَفِ بِهِ مَعَ غُلُوِّهِ لِأَنَّ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى مَزَايَا: وَهِيَ جَلَالَةُ الْقَطَّانِ، وَمَا وَقَعَ فِي سِيَاقِهِ مِنْ تَصْرِيحِ سَفِيَانَ بِالتَّحْدِيثِ، وَنِسْبَةُ سَلَمَةَ شَيْخِ الثَّوْرِيِّ: وَهُوَ سَلَمَةُ ابْنُ كُهَيْلٍ - بِالتَّصْغِيرِ - ابْنُ حُصَيْنِ الْحَضْرَمِيِّ، وَالسَّنَدُ الثَّانِي كُلُّهُ كُوفِيُونَ.

قوله: «وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، غَيْرَهُ» وَبَيَّنَّ ذَلِكَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي رِوَايَةِ

(٢٩٨٧)، وقائل ذلك: هو سَلَمَةُ بن كُهَيْل، ومُرَّادُه أَنَّهُ لم يسمع من أحد من الصحابة حديثاً مُسْنَداً إلى النبي ﷺ إلا من جُنْدُبٍ، وهو ابن عبد الله البَجَلِيُّ الصَّحَابِيُّ المشهور، وهو من صغار الصحابة.

وقال الكِرْمَانِيُّ: مُرَّادُه: لم يَبْقَ من أصحاب النبي ﷺ حيثُذِ غَيْرُه في ذلك المكان. قلت: احْتَرَزَ بقوله: «في ذلك المكان» عَمَّنْ كان من الصحابة موجوداً إذ ذاك بغير المكان الذي كان فيه جُنْدُبٌ، وليس كذلك، فَإِنَّ جُنْدُباً كان بالكوفة إلى أن مات وكان بها في حياة جُنْدُبٍ أبو جُحَيْفَةَ السَّوَّائِيُّ، وكانت وفاته بعد جُنْدُبٍ بست سنين، وعبدُ الله بن أبي أوفى وكانت وفاته بعد جُنْدُبٍ بعشرين سنة، وقد روى سَلَمَةُ عن كلِّ منهما، فَتَعَيَّنَ أن يكون مُرَّادُه أَنَّهُ لم يسمع منهما ولا من أحدهما ولا من غيرهما مِمَّنْ كان موجوداً من الصحابة بغير الكوفة بعد أن سمع من جُنْدُبٍ الحديث المذكور عن النبي ﷺ شيئاً.

قوله: «مَنْ سَمِعَ» بفتح المهملة والميم الثقيلة والثانية مثلاً.

وقوله: «وَمَنْ يُرَائِي» بضم التحتانية والمد وكسر الهمزة والثانية مثلاً، وقد ثَبَّتَ الياء في آخر كلِّ منهما، أَمَّا الْأَوَّلَى فَلِلْإِشْبَاعِ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَكَذَلِكَ، أَوِ التَّقْدِيرُ: فَإِنَّهُ يُرَائِي به الله. وَوَقَعَ في رواية وكيع عن سفيان عند مسلم (٢٩٨٧): «مَنْ يُسْمِعُ يُسْمِعَ الله به، وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي الله به».

ولابن المبارك في «الزهد»^(١) من حديث ابن مسعود: مَنْ سَمِعَ سَمِعَ الله به، وَمَنْ رَأَى رَأَى الله به، وَمَنْ تَطَاوَلَ تَعَاطَى خَفَضَهُ الله، وَمَنْ تَوَاضَعَ تَخَشَّعاً رَفَعَهُ الله، وفي حديث ابن عباس عند...^(٢): «مَنْ سَمِعَ سَمِعَ الله به، وَمَنْ رَأَى رَأَى الله به».

وَوَقَعَ عند الطبراني (١٦٩٧) من طريق محمد بن جُحَادَةَ عن سَلَمَةَ بن كُهَيْل عن جابر في آخر هذا الحديث: «وَمَنْ كان ذا لِسَانَيْنِ في الدُّنْيَا، جَعَلَ الله له لِسَانَيْنِ من نارٍ يومَ القيامة».

(١) في «الزهد» رواية نعيم بن حماد برقم (٧٤).

(٢) بياض في الأصل، وهو عند مسلم برقم (٢٩٨٦).

قال الخطّابي: معناه: مَنْ عَمِلَ عملاً على غير إخلاصٍ، وإنَّها يريدُ أن يراه الناس ويسمّوه، جُوزِي على ذلك بأن يُشهره الله ويفضّحه ويُظهر ما كان يُبطنه.

وقيل: مَنْ قَصَدَ بَعْمَلِهِ الجاهَ والمنزلةَ عند الناس ولم يُرِدْ به وجهَ الله، فإنَّ الله يجعله حديثاً عند الناس الذين أراد نيلَ المنزلةَ عندهم، ولا ثوابَ له في الآخرة، ومعنى «يُرائي»: ٣٣٧/١١ يُطْلِعُهُمْ على أَنَّهُ فعلَ ذلك لهم لا لوجهه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾ إلى قوله: ﴿مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٥]، وقيل: المرادُ: مَنْ قَصَدَ بَعْمَلِهِ أن يسمّعه الناس ويروّاه ليعظّموه، وتعلّو منزلته عندهم، حصّل له ما قَصَدَ، وكان ذلك جزاءه على عمله، ولا يُثاب عليه في الآخرة.

وقيل: المعنى: مَنْ سَمِعَ بغيوبِ الناس وأذاعها، أظهرَ الله عُيُوبَهُ وَسَمَّعَهُ المكروه. وقيل: المعنى: مَنْ نَسَبَ إلى نفسه عملاً صالحاً لم يفعله، وأدّعى خيراً لم يصنعه، فإنَّ الله يفضّحه ويُظهر كذبه. وقيل: المعنى: مَنْ يُرائي الناس بَعْمَلِهِ، أراه الله ثوابَ ذلك العمل وحرّمه إيّاه.

قيل: معنى «سَمِعَ الله به»: شَهَرَهُ أو مَلَأَ أَسْمَاعَ الناس بسوءِ الثَّنَاءِ عليه في الدنيا أو في القيامة بما يَنْطَوِي عليه من خُبثِ السَّريّة.

قلت: وَرَدَ في عِدَّةِ أَحاديثِ التَّصريحِ بوقوعِ ذلك في الآخرة فهو المعتمدُ، فعند أحمدَ (٢٢٣٢٢) والدارِمِي (٢٧٤٨) من حديثِ أبي هند الدَّارِي رَفَعَهُ: «مَنْ قَامَ مَقَامَ رِيَاءٍ وَسُمْعَةٍ، رَأَى الله به يومَ القيامةِ وَسَمِعَ به».

وَلِلطَّبْرَانِي (١٨ / ١٠١) من حديثِ عَوفِ بن مالك نحوه، وله (٢٣٧ / ٢٠) من حديثِ معاذ مرفوعاً: «ما من عبدٍ يقوم في الدنيا مقامَ سُمْعَةٍ ورياءٍ، إلّا سَمِعَ الله به على رُؤُوسِ الخلائق يومَ القيامة».

وفي الحديثِ استحبابُ إخفاءِ العملِ الصالح، لكن قد يُسْتَحَبَّ إظهاره مَن يَقْتَدِي به على إرادته الاقتداء به، ويُقَدَّرُ ذلك بِقَدْرِ الحاجة.

قال ابن عبد السلام: يُسْتَشَى من استحباب إخفاء العمل مَنْ يُظْهِرُهُ لِيُقْتَدَى به أو لِيُتَتَّقَ به ككتابة العلم، ومنه حديث سهل الماضي في الجمعة (٩١٧): «لِتَأْتُمُوا بِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي».

قال الطَّبْرِيُّ: كان عمر^(١) وابن مسعود وجماعة من السَّلَفِ يَتَهَجَّدُونَ فِي مَسَاجِدِهِمْ، وَيَتَظَاهَرُونَ بِمَحَاسِنِ أَعْمَالِهِمْ لِيُقْتَدَى بِهِمْ، قال: فَمَنْ كَانَ إِمَامًا يُسْتَنُّ بِعَمَلِهِ، عَالِمًا بِمَا اللَّهُ عَلَيْهِ، قَاهِرًا لِلشَّيْطَانِ، اسْتَوَى مَا ظَهَرَ مِنْ عَمَلِهِ وَمَا خَفِيَ لِصِحَّةِ قُضْدِهِ، وَمَنْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَالْإِخْفَاءُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ، وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى عَمَلُ السَّلَفِ.

فَمِنْ الْأَوَّلِ: حَدِيثُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالذِّكْرِ فَقَالَ: «إِنَّهُ أَوَّابٌ» قَالَ: فَإِذَا هُوَ الْمُقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ. وَمِنَ الثَّانِي: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُسْمِعْنِي وَأَسْمِعْ رَبَّكَ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٣٢٦) وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ.

٣٧- باب من جاهد نفسه في طاعة الله

٦٥٠٠- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا رَدِيفُ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا آخِرَةُ الرَّحْلِ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوهُ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ».

(١) كذا في الأصلين، وفي (س): كان ابن عمر.

قوله: «باب مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» يعني: بيان فضل مَنْ جَاهَدَ، والمراد بالمجاهدة: كَفَّ النَّفْسَ عَنْ/ إِرَادَتِهَا مِنَ الشَّغْلِ بِغَيْرِ الْعِبَادَةِ، وبهذا تَظْهَرُ مُنَاسَبَةُ التَّرْجُمَةِ لحديث الباب.

وقال ابن بَطَّال: جهاد المرء نفسه هو الجهاد الأكمل، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠]، ويقعُ بِمَنْعِ النَّفْسِ عَنِ الْمَعَاصِي، وبِمَنْعِهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ، وبِمَنْعِهَا مِنَ الْإِكْثَارِ مِنَ الشَّهَوَاتِ الْمُبَاحَةِ لِتَتَوَقَّرَ لَهَا فِي الْآخِرَةِ.

قلت: وَلَوْلَا يَعْتَادُ الْإِكْثَارَ فَيَأْلَفُهُ فَيَجُرُّهُ إِلَى الشُّبُهَاتِ، فَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَرَامِ. وَنَقَلَ الْقُشَيْرِيُّ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الدَّقَاقِ: مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَدَايَتِهِ صَاحِبَ مُجَاهَدَةٍ، لَمْ يَجِدْ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ شَمَّةً.

وعن أَبِي عَمْرٍو بْنِ نُجَيْدٍ: مَنْ كَرَّمَ عَلَيْهِ دِينَهُ، هَانَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ. قَالَ الْقُشَيْرِيُّ: أَصْلُ مُجَاهَدَةِ النَّفْسِ فَطْمُهَا عَنِ الْمَأْلُوفَاتِ وَحَمْلُهَا عَلَى غَيْرِ هَوَاهَا، وَلِلنَّفْسِ صِفَتَانِ: انْهَاكٌ فِي الشَّهَوَاتِ، وَامْتِنَاعٌ عَنِ الطَّاعَاتِ، فَالْمُجَاهَدَةُ تَقَعُ بِحَسَبِ ذَلِكَ.

قَالَ بَعْضُ الْأَثَمَةِ: جِهَادُ النَّفْسِ دَاخِلٌ فِي جِهَادِ الْعَدُوِّ، فَإِنَّ الْأَعْدَاءَ ثَلَاثَةٌ: رَأْسُهُمُ الشَّيْطَانُ، ثُمَّ النَّفْسُ لِأَنَّهَا تَدْعُو إِلَى اللَّذَاتِ الْمَفْضِيَةِ بِصَاحِبِهَا إِلَى الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ الَّذِي يُسَخِّطُ الرَّبَّ، وَالشَّيْطَانُ هُوَ الْمُعِينُ لَهَا عَلَى ذَلِكَ وَيُزَيِّنُ لَهَا، فَمَنْ خَالَفَ هَوَى نَفْسِهِ قَمَعَ شَيْطَانَهُ، فَمُجَاهَدَتُهُ نَفْسَهُ حَمْلُهَا عَلَى اتِّبَاعِ أَوَامِرِ اللَّهِ وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ، وَإِذَا قَوِيَ الْعَبْدُ عَلَى ذَلِكَ سَهَّلَ عَلَيْهِ جِهَادُ أَعْدَاءِ الدِّينِ، فَالْأَوَّلُ الْجِهَادُ الْبَاطِنُ، وَالثَّانِي الْجِهَادُ الظَّاهِرُ.

وَجِهَادُ النَّفْسِ أَرْبَعُ مَرَاتِبَ: حَمْلُهَا عَلَى تَعَلُّمِ أُمُورِ الدِّينِ، ثُمَّ حَمْلُهَا عَلَى الْعَمَلِ بِذَلِكَ، ثُمَّ حَمْلُهَا عَلَى تَعْلِيمِ مَنْ لَا يَعْلَمُ، ثُمَّ الدُّعَاءُ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ وَقِتَالِ مَنْ خَالَفَ دِينَهُ وَجَحَدَ نِعَمَهُ. وَأَقْوَى الْمُعِينِ عَلَى جِهَادِ النَّفْسِ جِهَادُ الشَّيْطَانِ بِدَفْعِ مَا يُلْقِي إِلَيْهِ مِنَ الشُّبُهَةِ وَالشَّكِّ، ثُمَّ

تحسين ما نُهي عنه من المحرّمات، ثمّ ما يُفضي الإكثارُ منه إلى الوقوع في الشُّبهات، وتأمُّم ذلك من المجاهدة أن يكون مُتَقَيِّظاً لنفسه في جميع أحواله، فإنّه متى غفَلَ عن ذلك استهواه شيطانه ونفسه إلى الوقوع في المنهيات، وبالله التوفيق.

قوله: «همّام» هو ابنُ يحيى.

قوله: «أنس، عن معاذ بن جبل» هكذا رواه همّام عن قتادة، ومُقتضاه التصريح بأنّه من مُسنَدِ معاذ، وخالفه هشامُ الدّستوائي عن قتادة فقال: عن أنس أن النبي ﷺ قال - ومعاذ رَدِيفُهُ على الرَّحْلِ -: «يا معاذ»، وقد تقدّم في أواخر كتاب العلم (١٢٨)، ومُقتضاه أنّه من مُسنَدِ أنس والمُعتمَد الأوّل، ويؤيِّده أن المصنّف أتبع رواية هشام رواية سليمان التيمي عن أنس (١٢٩) قال: ذُكر لي أن النبي ﷺ قال لمعاذ؛ فدَلَّ على أن أنسا لم يسمعه من النبي ﷺ، واحتَمَلَ قوله: ذُكِرَ، على البناء للمجهول أن يكون أنس حَمَلَهُ عن معاذ بواسطة أو بغير واسطة، وقد أُشِرْتُ في شرحه في العلم إلى احتمال أن يكون أنس حَمَلَهُ عن عمرو بن ميمون الأودي عن معاذ، أو عن عبد الرحمن بن سُمرة عن معاذ.

وهذا كلّ بناء على أنّه حديث واحد، وقد رَجَحَ لي أنّهما حديثان، وإن اتَّحَدَ مَحَرَّجُهُما عن قتادة عن أنس ومُتَنُّهُما في كَوْنِ معاذ رَدَفَ النبي ﷺ، للاختلاف فيما وَرَدَا فيه، وهو أن حديث الباب في حَقِّ الله على العبادِ وحَقِّ العبادِ على الله، والماضي فيمَن لَقِيَ الله لا يُشْرِكُ به شيئاً، وكذا رواية أبي عثمان النهدي (٢٢٠٣٩) وأبي رزّين (٢٢٠٤١) وأبي العوّام (٢٢٠٤٠) كلّهم عن معاذ عند أحمد، ورواية عمرو بن ميمون موافقة لرواية حديث الباب^(١)، ونحوها رواية عبد الرحمن بن سُمرة عن معاذ عند النسائي (ك١٠٩٠٩)، والرواية الأخرى موافقة لرواية هشام التي في العلم (١٢٨)، وقد أُشِرْتُ إلى شيء من ذلك في «باب اسم الفرس والحمار» من كتاب الجهاد (٢٨٥٦).

وقد جاء عن أنس عن معاذ نحو حديث الباب، أخرجه أحمد (٢٢٠٥٨) من طريق

(١) رواية عمرو بن ميمون سلفت في الجهاد برقم (٢٨٥٦).

الأعمش عن أبي سفيان عن أنس قال: أتينا معاذاً فقلنا: حَدَّثْنَا مِنْ غَرَائِبِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فذكر مثلَ حديثِ هَمَّامٍ عَنْ قَتَادَةَ.

قوله: «بَيْنَا أَنَا وَرَدِيفٌ» تقدّم بيانه في أواخر كتاب اللباس قبل الأدبِ بَيَّانٍ (٥٩٦٧).

قوله: «ليس بيني وبينه إِلَّا آخِرَةُ الرَّحْلِ» بفتح الرَّاءِ وسكونِ الحاءِ المهملة: هو للبعير ٣٣٩/١١ كالسَّرجِ للفرس، وآخِرُهُ/ بالمدِّ وكسر المعجمة بعدها راءٌ: هي العودُ الذي يُجعلُ خلفَ الرَّاكِبِ يَسْتِنِدُّ إِلَيْهِ، وفائدةُ ذِكرِهِ المبالغةُ في شِدَّةِ قُرْبِهِ، ليكونَ أَوْقَعَ في نفسِ سامعِهِ أَنَّهُ ضَبَطَ ما رواه.

وَوَقَعَ في روايةِ مسلم (٤٨/٣٠) عن هَدَّابِ بْنِ خَالِدٍ - وهو هُدْبَةُ شيخِ البخاريِّ فيه - بسندهِ هذا: مُؤَخَّرَةٌ، بَدَلُ: آخِرَةٌ، وهي بضمِّ الميمِ وسكونِ الهمزة وفتحِ الخاءِ.

وَوَقَعَ في روايةِ عَمْرٍو بنِ ميمونٍ عن معاذٍ: كنتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ على حمارٍ يقالُ له: عُفَيْرٌ، وقد تقدّم ضبطُهُ في الجهاد (٢٨٥٦)، وَوَقَعَ عندَ أحمد (٢٢٠٧٣) من روايةِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ غَنَمٍ عن معاذٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ على حمارٍ يقالُ له: يَغْفُورُ رَسَنُهُ من لَيْفٍ.

وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بأنَّ المرادَ بِآخِرَةِ الرَّحْلِ: موضعُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، للتَّصْرِيحِ هنا بكَوْنِهِ كانَ على حمارٍ، وإلى ذلك أشارَ النَّوَوِيُّ وَمَشَى ابنُ الصَّلَاحِ على أَنَّهَا قَضِيَّتَانِ، وكَأَنَّ مُسْتَنَدَهُ أَنَّهُ وَقَعَ في روايةِ أَبِي الْعَوَّامِ عندَ أحمدٍ: على جملٍ أَحْمَرٍ، ولكنَّ سندهُ ضعيفٌ.

قوله: «فَقَالَ: يَا معاذُ، قُلْتُ: لَبَيْكَ» تقدّم بيانُ ذلك في كتاب الحجِّ (١٥٤٩).

قوله: «رَسُولَ اللَّهِ» بالنَّصْبِ على النَّداءِ، وحرفُ النَّداءِ محذوفٌ، وَوَقَعَ في العلم (١٢٨) بِإِثْبَاتِهِ.

قوله: «ثُمَّ سَارَ سَاعَةً» فيه بيانُ أَنَّ الذي وَقَعَ في العلم: «قَالَ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: يَا معاذُ»، لم يقع النَّداءُ الثَّانِي على الفورِ بل بعدَ ساعةٍ.

قوله: «فَقَالَ» في روايةِ الكُشْمِيهِنِيِّ: ثُمَّ قَالَ.

قوله: «يا معاذُ بنَ جبلٍ» تقدّم ضبطه في العلم.

قوله: «قال: هل تُدري» وَقَعَ في رواية مسلم (٤٨/٣٠) المشار إليها بعد قوله: «وسعديك» الثانية: ثُمَّ سارَ ساعة ثُمَّ قال: «هل تُدري»، وفي رواية موسى بن إسماعيل عن همام الماضية في الاستئذان (٦٢٦٧) بعد المرة الأولى: ثُمَّ قال مثله ثلاثاً؛ أي: النداء والإجابة، وقد تقدّم نحوه في العلم، وهو لتأكيد الاهتمام بما يُخبر به ويبالغ في تفهمه وضبطه.

قوله: «هل تُدري ما حَقُّ الله على عباده؟» الحق: كُلُّ موجودٍ مُتَحَقِّقٍ، أو ما سُبُجْدُ لا محالة، ويقال للكلام الصّدق: حَقٌّ، لأنَّ وقوعه مُتَحَقِّقٌ لا تَرَدُّدٌ فيه، وكذا الحق المستحقُّ على الغير إذا كان لا تَرَدُّدٌ فيه، والمراد هنا: ما يَسْتَحِقُّه الله على عباده ممّا جعله مُحْتَمّاً عليهم، قاله ابن التيمي في «التحرير»، وقال القرطبي: حَقُّ الله على العباد: هو ما وَعَدَهم به من الثوابِ وألَزَمَهم إِيّاه بِخِطابِهِ.

قوله: «أنَّ يعبُدوه ولا يُشركوا به شيئاً» المراد بالعبادة: عملُ الطاعات واجتنابُ المعاصي، وعُطِفَ عليها عَدَمُ الشُّرْكِ لأنَّه تمامُ التَّوْحِيدِ، والحكمةُ في عطْفِهِ على العبادة أنَّ بعضَ الكفرة كانوا يَدْعُونَ أَنَّهُمْ يعبُدُونَ اللهَ، ولكنَّهُم كانوا يعبُدُونَ آلهةً أُخرى، فاشتَرَطَ نفْيَ ذلك، وتقدّم أنَّ الجملةَ حَالِيَّةٌ والتقدير: يعبُدونه في حال عَدَمِ الإِشْرَاقِ به.

قال ابن حبان: عبادة الله إقراءٌ باللسان، وتصديقٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح، ولهذا قال في الجواب: «فما حَقُّ العباد إذا فَعَلُوا ذلك؟»، فعَبَّرَ بالفعل ولم يُعَبِّرْ بالقول.

قوله: «هل تُدري ما حَقُّ العباد على الله إذا فَعَلُوهُ؟» الصَّمِيرُ لَمَّا تقدّم من قوله: «يعبُدوه ولا يُشركوا به شيئاً»، وفي رواية مسلم: «إذا فَعَلُوا ذلك».

قوله: «حَقُّ العباد على الله أن لا يُعَذِّبَهُم» في رواية ابن حبان (٢١٠) من طريق عمرو بن ميمون: «أن يَغْفِرَ لهم ولا يُعَذِّبَهُم»، وفي رواية أبي عثمان: «يُدْخِلُهُم الجنة»، وفي رواية أبي

العَوَامِ مِثْلَهُ وَزَادَ: «وَيَغْفِرْ لَهُمْ»، وفي رواية عبد الرحمن بن غَنَمٍ: «أَنْ يُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ»^(١).

قال القُرْطُبِيُّ: حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ: مَا وَعَدَهُمْ بِهِ مِنَ الثَّوَابِ وَالْجَزَاءِ، فَحَقُّ ذَلِكَ وَوَجَبَ بِحُكْمِ وَعْدِهِ الصَّدَقِ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، الَّذِي لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ فِي الْخَيْرِ وَلَا الْخُلْفُ فِي الْوَعْدِ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِحُكْمِ الْأَمْرِ، إِذْ لَا أَمْرَ فَوْقَهُ، وَلَا حُكْمَ لِلْعَقْلِ لِأَنَّهُ كَاشِفٌ لَا مُوجِبٌ، انْتَهَى.

وَمَتَّسَكَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ بِظَاهِرِهِ، وَلَا مُتَمَسِّكَ لَهُمْ فِيهِ مَعَ قِيَامِ الْإِحْتِمَالِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْعِلْمِ عِدَّةُ أَجْوِبَةٍ غَيْرُ هَذِهِ، وَمِنْهَا: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَقِّ هُنَا الْمَتَحَقِّقُ الثَّابِتُ أَوِ الْجَدِيرُ، لِأَنَّ إِحْسَانَ الرَّبِّ لِمَنْ لَمْ يَتَّخِذْ رَبًّا سِوَاهُ جَدِيرٌ فِي الْحِكْمَةِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُ، أَوِ الْمُرَادُ أَنَّهُ كَالْوَاجِبِ فِي ٣٤٠/١١ تَحَقُّقِهِ وَتَأَكُّدِهِ، أَوْ ذِكْرِهِ عَلَى سَبِيلِ الْمُقَابَلَةِ.

قال: وفي الحديث جَوَازُ رُكُوبِ اثْنَيْنِ عَلَى حِمَارٍ، وَفِيهِ تَوَاضُعُ النَّبِيِّ ﷺ، وَفَضْلُ مُعَاذٍ وَحُسْنُ أَدَبِهِ فِي الْقَوْلِ وَفِي الْعِلْمِ بَرَدُهُ لَمَّا لَمْ يُحِطْ بِحَقِيقَتِهِ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَقُرْبُ مَنَزِلَتِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وفيه تَكَرُّرُ الْكَلَامِ لِتَأْكِيدِهِ وَتَفْهِيمِهِ، وَاسْتِفْسَارُ الشَّيْخِ تَلْمِيذَهُ عَنِ الْحُكْمِ لِيَخْتَبِرَ مَا عِنْدَهُ، وَيُبَيِّنَ لَهُ مَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ مِنْهُ.

وقال ابن رَجَبٍ فِي شَرْحِهِ لِأَوَائِلِ الْبُخَارِيِّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: يُؤْخَذُ مِنْ مَنْعِ مُعَاذٍ مِنْ تَبَشِيرِ النَّاسِ لَثَلَا يَتَكَلَّمُوا، أَنَّ أَحَادِيثَ الرُّخَصِ لَا تُشَاعُ فِي عُمُومِ النَّاسِ، لَثَلَا يَقْصُرُ فَهْمُهُمْ عَنِ الْمُرَادِ بِهَا، وَقَدْ سَمِعَهَا مُعَاذٌ فَلَمْ يَزِدْ إِلَّا اجْتِهَاداً فِي الْعَمَلِ وَخَشْيَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَبْلُغْ مَنَزِلَتَهُ فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَقْصُرَ اتِّكَالاً عَلَى ظَاهِرِ هَذَا الْخَبَرِ، وَقَدْ عَارَضَهُ مَا تَوَاتَرَ مِنْ نصوص الكتاب والسُّنَّةِ: أَنَّ بَعْضَ عَصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ يَدْخُلُونَ النَّارَ.

فَعَلَى هَذَا فَيَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَقَدْ سَلَكَوا فِي ذَلِكَ مَسَالِكَ:

(١) رواية أبي عثمان عند أحمد برقم (٢٢٠٣٩)، ورواية أبي العوام عنده برقم (٢٢٠٤٠)، وكذا رواية عبد الرحمن بن غنم عنده برقم (٢٢٠٧٣).

أحدها: قول الزُّهْرِيِّ: إِنَّ هَذِهِ الرُّخْصَةَ كَانَتْ قَبْلَ نَزُولِ الْفَرَائِضِ وَالْحُدُودِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ عَنْهُ فِي حَدِيثِ عَثْمَانَ فِي الْوُضُوءِ^(١)، وَاسْتَبَعَدَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَنَّ النَّسْخَ لَا يَدْخُلُ الْخَبَرَ، وَبِأَنَّ سَمَاعَ مَعَاذٍ لِهَذِهِ كَانَ مُتَأَخِّرًا عَنْ أَكْثَرِ نَزُولِ الْفَرَائِضِ.

وَقِيلَ: لَا نَسْخَ بَلْ هُوَ عَلَى عُمُومِهِ، وَلَكِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِشَرَايِطَ كَمَا تُرْتَّبُ الْأَحْكَامُ عَلَى أَسْبَابِهَا الْمُقْتَضِيَةِ الْمُتَوَقِّفَةِ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ، فَإِذَا تَكَامَلَ ذَلِكَ عَمَلَ الْمُقْتَضِي عَمَلَهُ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ وَهْبُ بْنُ مُثَنَّبٍ بِقَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ^(٢) فِي شَرْحِ أَنْ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ»: لَيْسَ مِنْ مِفْتَاحٍ إِلَّا وَلَهُ أَسْنَانٌ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ تَرْكُ دُخُولِ نَارِ الشَّرْكِ، وَقِيلَ: تَرْكُ تَعْذِيبِ جَمِيعِ بَدَنِ الْمُوَحِّدِينَ لِأَنَّ النَّارَ لَا تَحْرِقُ مَوَاضِعَ السُّجُودِ، وَقِيلَ: لَيْسَ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ وَحَّدَ وَعَبَدَ، بَلْ يَخْتَصُّ بِمَنْ أَخْلَصَ، وَالْإِخْلَاصُ يَقْتَضِي تَحْقِيقَ الْقَلْبِ بِمَعْنَاهَا، وَلَا يُتَصَوَّرُ حُصُولُ التَّحْقِيقِ مَعَ الْإِصْرَارِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، لَا مِتْلَاءَ الْقَلْبِ بِمَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَخَشْيَتِهِ، فَتَنْبَعِثُ الْجَوَارِحُ إِلَى الطَّاعَةِ وَتَنْكَفُ عَنْ الْمَعْصِيَةِ، أَنْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَفِي آخِرِ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنْ مَعَاذٍ فِي نَحْوِ هَذَا الْحَدِيثِ: فَقُلْتُ: أَلَا أَخْبِرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا، لَثَلَا يَتَكَلَّمُوا»، فَأَخْبَرَ بِهَا مَعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْنِيًا. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ (١٢٨-١٢٩).

تَنْبِيهِ: هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ عَنْ شَيْخٍ وَاحِدٍ بِسَنَدٍ وَاحِدٍ^(٣)، وَهِيَ قَلِيلَةٌ فِي كِتَابِهِ جَدًّا، وَلَكِنَّهُ أَضَافَ إِلَيْهِ فِي الْإِسْتِذْنَانِ مُوسَى بْنَ إِسْمَاعِيلَ، وَقَدْ تَبَعَّ بَعْضُ مَنْ لَقِيْنَاهُ مَا أَخْرَجَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ بِسَنَدٍ، فَبَلَغَ عِدَّتُهَا زِيَادَةً عَلَى

(١) هَذِهِ الْإِحَالَةُ فِي كِتَابِ الْحَافِظِ ابْنِ رَجَبٍ الْمُسَمَّى «فَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَحَدِيثُ عَثْمَانَ فِي الْوُضُوءِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِرَقْمِ (١٥٩-١٦٠)، وَقَوْلُ الزُّهْرِيِّ الْمَشَارِ إِلَى أَنْظَرَهُ بِنَحْوِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٣٣) (٢٦٤).

(٢) بَيْنَ يَدَيِ الْحَدِيثِ رَقْمُ (١٢٣٧).

(٣) فِي الْلبَاسِ (٥٩٦٧)، وَالْإِسْتِذْنَانِ (٦٢٦٧)، وَحَدِيثِ الْبَابِ.

العشرين، وفي بعضها يتصرّف في المتن بالاختصار منه.

٣٨- باب التواضع

٦٥٠١- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَاقَةٌ.

٦٥٠١م- قال: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَتْ نَاقَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُسَمَّى الْعَضْبَاءَ، وَكَانَتْ لَا تُسَبِّقُ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ لَهُ فَسَبَقَهَا، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَقَالُوا: سُبِّقَتِ الْعَضْبَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ».

٣٤١/١١ / قوله: «باب التواضع» بضم الضاد المعجمة: مُسْتَقٌّ مِنَ الضَّعَةِ - بكسر أوله - وهي الهَوَانُ، والمراد بالتواضع: إظهارُ التَّنَزُّلِ عن المرتبة لمن يُرَادُ تعظيمه، وقيل: هو تعظيم مَنْ فَوْقَهُ لِفَضْلِهِ.

وذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث أنس في ذِكْرِ الناقة لما سُبِّقَتْ، وقد تقدّم شرحه في كتاب الجهاد في «باب ناقة النبي ﷺ» (٢٨٧٢)، وزعم بعضهم أنه لا مدخل له في هذه الترجمة، وغفل عما وَقَعَ في بعض طرقه عند النسائي (٣٥٩٢) بلفظ: «حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْءٌ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ» فَإِنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى الْحَثِّ عَلَى عَدَمِ التَّرْفُعِ، وَالْحَثِّ عَلَى التَّوَاضُّعِ، وَالْإِعْلَامِ بِأَنَّ أُمُورَ الدُّنْيَا نَاقِصَةٌ غَيْرُ كَامِلَةٍ.

قال ابن بطّال: فِيهِ هَوَانُ الدُّنْيَا عَلَى اللَّهِ، وَالتَّنبِيهُ عَلَى تَرْكِ الْمَبَاهَاةِ وَالْمَفَاخِرَةِ، وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ هَانَ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ فِي مَحَلِّ الضَّعَةِ، فَحَقٌّ عَلَى كُلِّ ذِي عَقْلٍ أَنْ يَزْهَدَ فِيهِ وَيُقِلَّ مُنَافَسَتَهُ فِي طَلَبِهِ.

وقال الطَّبْرِيُّ: فِي التَّوَاضُّعِ مَصْلَحَةُ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ اسْتَعْمَلُوهُ فِي الدُّنْيَا لَزَالَتْ

بينهم الشَّحناءُ، ولا سترَاحوا من تَعَبِ المِباهاةِ والمفاخرةِ.

قلت: وفيه أيضاً حُسْنُ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ وتَوَاضُّعُهُ، لَكَوْنِهِ رَضِيَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا يُسَابِقُهُ. وفيه جوازُ المسابقةِ.

وَرُهِيرٌ فِي السَّنَدِ الْأَوَّلِ: هُوَ ابْنُ مَعَاوِيَةَ أَبُو خَيْثَمَةَ الْجُعْفِيُّ، وَمُحَمَّدٌ فِي السَّنَدِ الثَّانِي: هُوَ ابْنُ سَلَامٍ، وَجَزَمَ بِهِ الْكَلَّابَاذِيُّ، وَوَقَعَ كَذَلِكَ فِي نَسْخَةٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَالْفَزَارِيُّ: هُوَ مِرْوَانَ بْنِ مَعَاوِيَةَ، وَوَهُمَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَارِثِ، نَعَمْ رِوَايَةُ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ لَهُ قَدْ تَقَدَّمَتْ فِي الْجِهَادِ (٢٨٧١)، وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ: هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ حَيَّانَ.

الحديث الثاني:

٦٥٠٢ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَعْمٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا زَالَ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحْبَبْتُهُ، فَكُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ^(١)، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِذَّنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ، تَرَدَّدْتُ عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ».

قوله: «مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ» بفتح الكاف والراء الخفيفة، هو من صِغارِ شيوخ البخاري، وقد شاركه في كثير من شيوخه منهم خالد بن مخلد شيخه في هذا الحديث، فقد أخرج عنه البخاري كثيراً بغير واسطة منها في «باب الاستعاذة من الجُنُن» في كتاب الدعوات (٦٣٦٩)، وهو أقربها إلى هذا.

قوله: «عن عطاء» هو ابن يسار، ووقع كذلك في بعض النسخ، وقيل: هو ابن أبي رباح،

(١) هكذا هو في شرح الحافظ ابن حجر، والذي في النسخة اليونانية دون خلاف: «لأعطينه».

والأوّل أصحّ، نَبّه على ذلك الخطيب، وساقَ الذّهبيُّ في ترجمة خالد من «الميزان» - بعد أن ذكر قولَ أحمد فيه: له منّاكير، وقولَ أبي حاتم: لا يُحتجُّ به، وأخرج ابن عديّ عشرة أحاديث من حديثه استنكرها - هذا الحديث من طريق محمد بن محمد بن مخلد عن محمد بن عثمان ابن كرامة شيخ البخاريّ فيه، وقال: هذا حديث غريب جدّاً، لولا هيئَةُ «الصحيح» لعدّوه في مُنكرات خالد بن مخلد، فإنّ هذا المتن لم يُروَ إلّا بهذا الإسناد، ولا خرّجه من عدّا البخاريّ، ولا أظنّه في «مُسند أحمد».

قلت: ليس هو في «مُسند أحمد» جَزْماً، وإطلاق أنّه لم يُروَ هذا المتنُ إلّا بهذا الإسناد مردودٌ، ومع ذلك فشريكُ شيخِ خالدٍ فيه مقالٌ أيضاً، وهو راوي حديث المعراج الذي زاد فيه ونقصَ وقَدّمَ وأخرَ، وتفرّد فيه بأشياء لم يُتابع عليها كما يأتي القول فيه مُستوعباً في مكانه (٧٥١٧)، ولكن للحديث طرقٌ أخرى يدلُّ مجموعها على أن له أصلاً:

منها عن عائشة أخرجه أحمد في «الزهد» وابن أبي الدنيا^(١) وأبو نُعيم في «الحلية» (٥/١) والبيهقيُّ في «الزهد» (٦٩٨ و٦٩٩) من طريق عبد الواحد بن ميمون عن عُرْوَة عنها، وذكر ابن حبان وابن عديّ أنّه تفرّد به، وقد قال البخاريّ: إنّهُ مُنكّر الحديث، لكن ٣٤٢/١١ أخرجه/ الطبراني^(٢) من طريق يعقوب بن مجاهد عن عُرْوَة، وقال: لم يَرَوْه عن عُرْوَة إلّا يعقوب وعبد الواحد.

ومنها عن أبي أُمّامة أخرجه الطبراني (٧٨٣٣ و٧٨٨٠)، والبيهقيُّ في «الزهد» (٧٠٢) بسنَدٍ ضعيفٍ.

ومنها عن عليّ عند الإسماعيليّ في «مُسند عليّ».

وعن ابن عبّاس أخرجه الطبراني (١٢٧١٩)، وسنَدُهُما ضعيفٌ.

(١) ابن أبي الدنيا في «الأولياء» (٤٥)، أما عزوه لأحمد في «الزهد» فهو ذهولٌ، فهو عنده في «مسنده» برقم (٢٦١٩٣).

(٢) في «الأوسط» برقم (٩٣٥٢)، وإسناده من هذا الوجه جيّد.

وعن أنس أخرجه أبو يعلى والبزار والطبراني، وفي سنده ضعف أيضاً^(١).

وعن حذيفة أخرجه الطبراني مختصراً^(٢)، وسنده حسن غريب.

وعن معاذ بن جبل أخرجه ابن ماجه (٣٩٨٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥ / ١) مختصراً وسنده ضعيف أيضاً.

وعن وهب بن منبه مقطوعاً أخرجه أحمد في «الزهد»^(٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١١ / ١).

وفيه تعقب على ابن جبان حيث قال بعد إخراج حديث أبي هريرة (٣٤٧): لا يُعرف لهذا الحديث إلا طريقان - يعني غير حديث الباب - وهما هشام الكِنَافِي عن أنس، وعبد الواحد بن ميمون عن عروة عن عائشة، وكلاهما لا يصح. وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة.

قوله: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى» قال الكِرْمَانِي: هذا من الأحاديث القدسيّة، وقد تقدّم القول فيها قبل ستة أبواب. قلت: وقد وقع في بعض طرقه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَدَّثَ بِهِ عَنْ جَبْرِيلَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وذلك في حديث أنس.

قوله: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا» المراد بوليّ الله: العالمُ بالله، المواظب على طاعته المخلص في عبادته. وقد استشكل وجود أحد يُعَادِيهِ، لأنَّ المعاداة إِنَّمَا تَقَعُ مِنَ الْجَانِبِينَ وَمِنْ شَأْنِ الْوَلِيِّ الْحِلْمِ وَالصَّفْحِ عَمَّنْ يَجْهَلُ عَلَيْهِ، وَأُجِيبَ بَأَنَّ المعاداة لَمْ تَنْحَصِرْ فِي الْخُصُومَةِ وَالْمَعَامَلَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ مَثَلًا، بَلْ قَدْ تَقَعُ عَنْ بُغْضٍ يَنْشَأُ عَنِ التَّعَصُّبِ كَالرَّافِضِيِّ فِي بُغْضِهِ لِأَبِي بَكْرٍ، وَالْمُبْتَدِعِ فِي بُغْضِهِ لِلْسُّنِّيِّ، فَتَقَعُ المعاداة مِنَ الْجَانِبِينَ، أَمَّا مَنْ جَانِبَ الْوَلِيَّ فَلِلَّهِ تَعَالَى وَفِي اللَّهِ،

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٠٩)، ولم نقف عليه عند أبي يعلى والبزار، ولم يعزه لهما الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١٠ / ٢٧٠.

(٢) لم نقف عليه في شيء من كتبه المطبوعة، لكن أخرج أبو نعيم في «الحلية» ١١٦ / ٦ بعضه ضمن حديث عن الطبراني واسمه سليمان بن أحمد.

(٣) في أخبار موسى عليه السلام منه ص ٦٥.

وَأَمَّا مَنْ جَانِبَ الْآخِرَ فَلَمَّا تَقَدَّمَ، وَكَذَا الْفَاسِقُ الْمُتَجَاهِرُ يُبَغِّضُهُ الْوَلِيُّ فِي اللَّهِ، وَيُبَغِّضُهُ الْآخِرُ لِإِنْكَارِهِ عَلَيْهِ وَمُلَازِمَتِهِ لِنَهْيِهِ عَنْ شَهَوَاتِهِ، وَقَدْ تُطْلَقُ الْمَعَادَةُ وَيُرَادُ بِهَا الْوُقُوعُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ بِالْفِعْلِ وَمِنْ الْآخِرِ بِالْقُوَّةِ.

قال الكِرْمَانِيُّ: قوله: «لي» هو في الأصل صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: «وَلِيًّا» لَكِنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ صَارَ حَالًا.

وقال ابن هُبَيْرَةَ فِي «الْإِفْصَاحِ»: قوله: «عَادَى لِي وَلِيًّا» أَي: اتَّخَذَهُ عَدُوًّا، وَلَا أَرَى الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ عَادَاهُ مِنْ أَجْلِ وَلَايَتِهِ، وَهُوَ وَإِنْ تَضَمَّنَ التَّحْذِيرَ مِنْ إِيْذَاءِ قُلُوبِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ يُسْتَشْنَى مِنْهُ مَا إِذَا كَانَتْ الْحَالُ تَقْتَضِي نِزَاعًا بَيْنَ وَلِيِّينَ فِي مُحَاصِمَةٍ، أَوْ مُحَاكِمَةٍ تَرْجِعُ إِلَى اسْتِخْرَاجِ حَقٍّ، أَوْ كَشْفِ غَامِضٍ، فَإِنَّهُ جَرَى بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مُشَاجَرَةً، وَبَيْنَ الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوَقَائِعِ، انْتَهَى مُلَخَّصًا مُوَضَّحًا.

وَتَعَقَّبَهُ الْفَاكِهَانِيُّ: بِأَنَّ مُعَادَاةَ الْوَلِيِّ لَكُونَهُ وَلِيًّا لَا يُفْهَمُ، إِلَّا إِنْ كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْحَسَدِ الَّذِي هُوَ تَمَنِّي زَوَالِ وَلَايَتِهِ، وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا فِي حَقِّ الْوَلِيِّ، فَتَأَمَّلْهُ. قلت: وَالَّذِي قَدَّمْتَهُ أَوَّلَى أَنْ يُعْتَمَدَ.

قال ابن هُبَيْرَةَ: وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَقْدِيمُ الْإِعْذَارِ عَلَى الْإِنْذَارِ، وَهُوَ وَاضِحٌ. قوله: «فَقَدْ أَذْنَتْهُ» بِالْمَدِّ وَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ بَعْدَهَا نُونٌ، أَي: أَعْلَمْتُهُ، وَالْإِيْذَانُ: الْإِعْلَامُ، وَمِنْهُ أُخِذَ الْأَذَانُ.

قوله: «بِالْحَرْبِ» فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهْنِيِّ: «بِحَرْبٍ»، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا»، وَفِي رِوَايَةِ لِأَحْمَدَ (٢٦١٩٣): «مَنْ أَذَلَّ^(١) لِي وَلِيًّا»، وَفِي أُخْرَى لَهُ: «مَنْ آذَى^(٢)»، وَفِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ مِثْلُهُ: «فَقَدْ اسْتَحَلَّ مُحَارَبَتِي»^(٣)، وَفِي رِوَايَةِ وَهْبِ بْنِ مُثَنَّبٍ مَوْقُوفًا: قَالَ اللَّهُ:

(١) تَحَرَّفَ فِي (س) إِلَى: «مَنْ آذَى».

(٢) هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ لَيْسَ لِأَحْمَدَ، وَإِنَّمَا هِيَ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ خَرَّجَ حَدِيثَهَا كَمَا سَلَفَ فِي أَوَّلِ شَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٧٠٨٧)، وَلَفْظُهُ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْهُ: «فَقَدْ اسْتَحَقَّ مُحَارَبَتِي»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

مَنْ أَهَانَ وَلِيِّيَ الْمُؤْمِنَ فَقَدْ اسْتَقْبَلَنِي بِالْمَحَارَبَةِ، وَفِي حَدِيثٍ مَعَاذٍ: «فَقَدْ بَارَزَ اللَّهُ بِالْمَحَارَبَةِ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ وَأَنْسٍ: «فَقَدْ بَارَزَنِي».

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ وَقُوعَ الْمَحَارَبَةِ وَهِيَ مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْجَانِبِينَ، مَعَ أَنَّ الْمَخْلُوقَ فِي أَسْرِ الْخَالِقِ، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ مِنَ الْمَخَاطَبَةِ بِمَا يُفْهَمُ، فَإِنَّ الْحَرْبَ تَنْشَأُ عَنِ الْعَدَاوَةِ، وَالْعَدَاوَةُ تَنْشَأُ عَنِ الْمَخَالَفَةِ، وَغَايَةُ الْحَرْبِ الْهَلَاكُ، وَاللَّهُ لَا يَغْلِبُهُ غَالِبٌ، فَكَأَنَّ الْمَعْنَى: فَقَدْ تَعَرَّضَ لِإِهْلَاكِ إِيَّاهُ، فَأُطْلِقَ الْحَرْبَ وَأَرَادَ لَازِمَهُ، أَي: أَعْمَلَ بِهِ مَا يَعْمَلُهُ الْعَدُوُّ الْمَحَارِبُ.

قَالَ الْفَاكَهَانِيُّ: فِي هَذَا تَهْدِيدٌ شَدِيدٌ، لِأَنَّ مَنْ حَارَبَهُ اللَّهُ أَهْلَكَهُ، وَهُوَ مِنَ الْمَجَازِ/ الْبَلِيغِ، لِأَنَّ ٣٤٣/١١ مَنْ كَرِهَ مَنْ أَحَبَّ اللَّهُ خَالَفَ اللَّهَ، وَمَنْ خَالَفَ اللَّهَ عَادَهُ، وَمَنْ عَادَهُ أَهْلَكَهُ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فِي جَانِبِ الْمَعَادَةِ ثَبَتَ فِي جَانِبِ الْمَوَالَاةِ، فَمَنْ وَالَى أَوْلِيَاءَ اللَّهِ أَكْرَمَهُ اللَّهُ.

وَقَالَ الطُّوفِيُّ: لَمَّا كَانَ وَلِيُّ اللَّهِ مَنْ تَوَلَّى اللَّهَ بِالطَّاعَةِ وَالتَّقْوَى، تَوَلَّاهُ اللَّهُ بِالْحِفْظِ وَالنُّصْرَةِ، وَقَدْ أَجْرَى اللَّهُ الْعَادَةَ بِأَنَّ عَدُوَّ الْعَدُوِّ صَدِيقٌ، وَصَدِيقَ الْعَدُوِّ عَدُوٌّ، فَعَدُوٌّ وَلِيُّ اللَّهِ عَدُوُّ اللَّهِ، فَمَنْ عَادَاهُ كَانَ كَمَنْ حَارَبَهُ، وَمَنْ حَارَبَهُ فَكَأَنَّمَا حَارَبَ اللَّهَ.

قَوْلُهُ: «وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ» يَجُوزُ فِي «أَحَبَّ» الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا اللَّفْظِ جَمِيعُ فَرَائِضِ الْعَيْنِ وَالْكِفَايَةِ، وَظَاهِرُهُ الْإِخْتِصَاصُ بِمَا ابْتَدَأَ اللَّهُ فَرَضِيَّتَهُ، وَفِي دُخُولِ مَا أَوْجَبَهُ الْمَكْلَفُ عَلَى نَفْسِهِ نَظَرٌ، لِلتَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ: «افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ»، إِلَّا إِنْ أُخِذَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى الْأَعْمَى، وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ أَدَاءَ الْفَرَائِضِ أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ.

قَالَ الطُّوفِيُّ: الْأَمْرُ بِالْفَرَائِضِ جَازِمٌ، وَيَقَعُ بَرَكِيهَا الْمَعَاقِبَةُ، بِخِلَافِ النَّفْلِ فِي الْأَمْرَيْنِ، وَإِنْ اشْتَرَكَ مَعَ الْفَرَائِضِ فِي تَحْصِيلِ الثَّوَابِ فَكَانَتِ الْفَرَائِضُ أَكْمَلَ، فَلِهَذَا كَانَتْ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَشَدَّ تَقْرِيبًا، وَأَيْضًا فَالْفَرَضُ كَالْأَصْلِ وَالْأَسُّ وَالنَّفْلُ كَالْفَرْعِ وَالْبِنَاءِ، وَفِي الْإِتْيَانِ بِالْفَرَائِضِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ بِهِ امْتِثَالُ الْأَمْرِ وَاحْتِرَامُ الْأَمْرِ وَتَعْظِيمُهُ بِالْإِنْقِيَادِ إِلَيْهِ وَإِظْهَارُ عَظَمَةِ الرُّبُوبِيَّةِ وَذُلِّ الْعُبُودِيَّةِ، فَكَانَ التَّقَرُّبُ بِذَلِكَ أَعْظَمَ الْعَمَلِ، وَالَّذِي يُؤَدِّي الْفَرَائِضَ

قد يفعلُهُ خوفاً من العقوبة، ومؤدّي النفل لا يفعلُهُ إلا إيثاراً للخدمة، فيُجازَى بالمحبة التي هي غاية مطلوبٍ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِخِدْمَتِهِ.

قوله: «وما زال» في رواية الكُشْمِيهَنِيّ: «وما يزال» بصيغة المضارعة.

قوله: «يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ» التَّقَرُّبُ: طلبُ القُرْبِ، قال أبو القاسم القُشَيْرِيُّ: قُرْبُ العبد من رَبِّهِ يَقَعُ أَوَّلًا بِلِيَامِهِ، ثُمَّ بِإِحْسَانِهِ، وَقُرْبُ الرَّبِّ من عبده ما يَحْصُهُ به في الدُّنْيَا من عِرْفَانِهِ، وفي الآخرة من رِضْوَانِهِ، وفيما بين ذلك من وجوه لُطْفِهِ وامْتِنَانِهِ، ولا يَتِمُّ قُرْبُ العبد من الحقِّ إِلَّا بِبُعْدِهِ مِنَ الخَلْقِ. قال: وَقُرْبُ الرَّبِّ بِالْعِلْمِ والقُدْرَةِ عامٌّ للنَّاسِ، وبِاللُّطْفِ والنُّصْرَةِ خاصٌّ بِالْخَوَاصِّ، وبِالتَّائِسِ خاصٌّ بِالْأَوْلِيَاءِ.

وَوَقَعَ في حديث أبي أُمَامَةَ: «يَتَحَبَّبُ إِلَيَّ» بدل «يَتَقَرَّبُ»، وكذا في حديث ميمونة.

قوله: «بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحْبَبْتُهُ» في رواية الكُشْمِيهَنِيّ: «أَحَبَّهُ» ظاهرُهُ أَنَّ مَحَبَّةَ اللَّهِ تعالى للعبد تَقَعُ بِمُلَازِمَةِ العبد التَّقَرُّبَ بِالنَّوَافِلِ، وقد اسْتَشْكَلَ بِمَا تَقَدَّمَ أَوَّلًا أَنَّ الفرائضَ أَحَبُّ الْعِبَادَاتِ الْمُتَقَرَّبِ بِهَا إِلَى اللَّهِ، فكيفَ لَا تُتَّبِعُ المَحَبَّةَ؟ والجوابُ: أَنَّ المرادَ مِنَ النَّوَافِلِ مَا كَانَتْ حَاضِرَةً لِلْفَرَائِضِ مُشْتَمِلَةً عَلَيْهَا وَمُكَمِّلَةً لَهَا، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ في رواية أبي أُمَامَةَ^(١): «ابن آدم، إِنَّكَ لَنْ تُدْرِكَ مَا عِنْدِي إِلَّا بِأَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْكَ».

وقال الفاكهانيُّ: معنى الحديث: أَنَّهُ إِذَا أَدَّى الفرائضَ ودامَ على إتيانِ النَّوَافِلِ من صلاة وصيام وغيرهما، أَفْضَى بِهِ ذَلِكَ إِلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ تعالى.

وقال ابن هُبَيْرَةَ: يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا تَقَرَّبَ...» إِلَى آخِرِهِ، أَنَّ النَّافِلَةَ لَا تُقَدَّمُ عَلَى الْفَرِيضَةِ، لِأَنَّ النَّافِلَةَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ نَافِلَةً لِأَنَّهَا تَأْتِي زَائِدَةً عَلَى الْفَرِيضَةِ، فَمَا لَمْ تُؤَدَّ الْفَرِيضَةُ لَا تَحْصُلُ النَّافِلَةُ، وَمَنْ أَدَّى الْفَرَضَ ثُمَّ زَادَ عَلَيْهِ النَّفْلَ وَأَدَامَ ذَلِكَ، تَحَقَّقَتْ مِنْهُ إِرَادَةُ التَّقَرُّبِ، انْتَهَى.

وأيضاً فقد جَرَتْ العادةُ أَنَّ التَّقَرُّبَ يَكُونُ غَالِباً بِغَيْرِ مَا وَجَبَ عَلَى الْمُتَقَرِّبِ، كَالِهْدِيَّةِ

(١) عند الطبراني في «الكبير» (٧٨٨٠).

والتُّحفة، بخلاف مَنْ يُؤَدِّي ما عليه من خراج، أو يقضي ما عليه من دين.

وأيضاً فإنَّ من جُملة ما شُرِّعت له النوافل جَبْرُ الفرائض، كما صَحَّ في الحديث الذي أخرجه مسلم^(١): «انظروا هل لعبدي من تطوُّع فتكَمَّلْ به فَرِيضَتُهُ؟» الحديث بمعناه، فتبيَّن أنَّ المراد من التَّقَرُّب بالنوافل: أن تقع مَنَّ أدَّى الفرائض، لا مَن أخلَّ بها، كما قال بعض الأكابر: مَن شَغَلَه الفرض عن النَّفل فهو معذورٌ، ومَن شَغَلَه النَّفل عن الفرض فهو مغرورٌ.

قوله: «فكنت سَمِعَهُ الذي يَسْمَعُ» زاد الكُشْمِينِيُّ: «به».

قوله: «وَبَصَرَهُ الذي يُبْصِرُ به» في حديث عائشة في رواية عبد الواحد: «عينه التي يُبْصِرُ بها»، وفي/ رواية يعقوب بن مجاهد: «عينه التي يُبْصِرُ بها» بالتَّثنية، وكذا قال في الأُذُنِ ٣٤٤/١١ واليَد والرَّجْل، وزاد عبد الواحد في روايته: «وَفُؤَادَهُ الذي يَعْقِلُ به، ولسانه الذي يتكلَّم به»، ونحوه في حديث أبي أمامة، وفي حديث ميمونة: «وَقَلْبَهُ الذي يَعْقِلُ به»، وفي حديث أنس: «وَمَن أَحَبَبْتُهُ كنت له سَمِعاً وَبَصَراً وَيَدًا وَمُؤَيِّدًا».

وقد استُشْكِلَ كيف يكونُ الباري جَلَّ وَعَلَا سَمَعَ العبد وَبَصَرَهُ... إلى آخره؟ والجواب من أوجه:

أحدها: أَنَّهُ وَرَدَ على سبيل التَّمثِيل، والمعنى: كنت كسَمْعِهِ^(٢) وَبَصَرِهِ في إثارة أمري، فهو يُحِبُّ طاعتي وَيُؤَثِّرُ خِدْمَتِي كما يُحِبُّ هذه الجوارح.

ثانيها: أنَّ المعنى: كُليَّتُهُ مشغولةٌ بي، فلا يُصْغِي بِسَمْعِهِ إِلَّا إلى ما يُرْضِينِي، ولا يرى بِبَصَرِهِ إِلَّا ما أَمَرْتُهُ به.

ثالثها: المعنى: أَجْعَلُ له مقاصده كَأَنَّهُ يَنَالُهَا بِسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ... إلى آخره.

(١) كذا عزاه الحافظ لمسلم، وهو ذهولٌ، وإنما أخرجه أصحاب «السنن» أبو داود (٨٦٤)، وابن ماجه (١٤٢٥)، والترمذي (٤١٣)، والنسائي (٤٦٥) من حديث أبي هريرة، وهو حديث صحيح.

(٢) في (س): سَمِعَهُ، بإسقاط الكاف، وهو خطأ.

رابعها: كنت له في النُصرة كَسَمْعِهِ وبَصَرِهِ ويده ورجله في المعاونة على عدوه.

خامسها: قال الفاكهائي، وسَبَقَهُ إلى معناه ابنُ هُبَيْرَةَ: هو فيما يظهر لي أنه على حذف مضاف، والتقدير: كنت حافظَ سَمْعِهِ الذي يسمعُ به، فلا يسمعُ إلّا ما يحِلُّ استماعه، وحافظَ بَصَرِهِ كذلك... إلى آخره.

سادسها: قال الفاكهائي: يحتمل معنى آخر أدق من الذي قبله، وهو أن يكون معنى سَمْعِهِ: مسموعه، لأنَّ المصدر قد جاء بمعنى المفعول مثل: فلانُ أَمَلِي بمعنى: مأمولي، والمعنى: أنه لا يسمعُ إلّا ذِكْرِي، ولا يَلْتَذُّ إلّا بتلاوة كتابي، ولا يَأْنَسُ إلّا بمناجاتي، ولا يَنْظُرُ إلّا في عجائب ملكوتي، ولا يَمُدُّ يده إلّا فيما فيه رِضاي، ورجله كذلك، وبمعناه قال ابن هُبَيْرَةَ أيضاً.

وقال الطوفي: اتَّفَقَ العلماءُ مَن يُعْتَدَّ بقوله أن هذا مجازٌ وكناية عن نُصرة العبد وتأنيده وإعانتة، حتّى كأنَّه سبحانه يُنْزِلُ نفسه من عبده منزلة الآلات التي يستعينُ بها، ولهذا وَقَعَ في رواية: «فبي يسمعُ وبِ يَبْصُرُ وبِ يَبْطِشُ وبِ يَمْشِي»، قال: والاتحادية زعموا أنه على حقيقته وأنَّ الحقَّ عينُ العبد، واحتجّوا بمَجِيءِ جَبْرِيلَ في صورة دحية^(١)، قالوا: فهو رُوحاني خَلَعَ صورته وظَهَرَ بمَظْهَرِ البشر، قالوا: فالله أقدَرُ على أن يظهرَ في صورة الوجود الكليّ أو بعضه، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وقال الخطّابي: هذه أمثالٌ والمعنى: توفيقُ الله لعبده في الأعمال التي يُباشِرُها بهذه الأعضاء، وتيسيرُ المحبّة له فيها بأن يحفظ جوارحه عليه، وَيَعْصِمُهُ عن مُواقعة ما يكره الله من الإصغاء إلى اللهو بِسَمْعِهِ، ومن النَّظَرِ إلى ما نَهَى الله عنه بِبَصَرِهِ، ومن البَطْشِ فيما لا يَحِلُّ له بيده، ومن السَّعي إلى الباطلِ بـرجله. وإلى هذا نَحَا الدَّأُوْدِيُّ، ومثله الكلاباذي، وعَبَّرَ بقوله: أَحْفَظُهُ فلا يَتَصَرَّفُ إلّا في حَاجِي، لأنَّه إذا أَحَبَّهُ كَرِهَ له أن يَتَصَرَّفَ فيما يَكْرَهُه منه.

سابعها: قال الخطابي أيضاً: وقد يكون عبّر بذلك عن سرعة إجابة الدعاء والنُّجَحِ في الطلب، وذلك أنَّ مَساعي الإنسان كلها إنما تكون بهذه الجوارح المذكورة. وقال بعضهم - وهو مُتَنَزِعٌ مَّا تَقَدَّمَ -: لا يَتَحَرَّكُ له جارحةٌ إلَّا في الله والله، فهي كلها تَعْمَلُ بالحقِّ للحقِّ.

وأَسَنَدَ البيهقيُّ في «الزُّهد» (٧٠٠) عن أبي عثمان الحيري^(١) أحد أئمة الطُّريق قال: معناه: كُنْتُ أَسْرَعُ إلى قضاء حوائجه من سَمِعِهِ في الاستماع^(٢)، وعينه في النَّظَر، ويده في اللَّمس، ورجله في المشي. وَحَمَلَهُ بعض مُتَأَخِّرِي الصُّوفِيَّةِ على ما يَذْكُرُونَهُ من مقام الفناء والمَحْوِ، وأنَّه الغاية التي لا شيء وراءها، وهو أن يكون قائماً بإقامة الله له، مُجَبَّاً بِمَحَبَّتِهِ له، ناظراً بَنَظَرِهِ له من غير أن تَبْقَى معه بَقِيَّةٌ تُنَاطِ بِاسْمٍ، أو تَقِفُ على رَسْمٍ، أو تَتَعَلَّقُ بِأَمْرٍ أو تُوصَفُ بوصفٍ، ومعنى هذا الكلام: أَنَّهُ يَشْهَدُ إقامَةَ الله له حتَّى قامَ، ومَحَبَّتَهُ له حتَّى أَحَبَّهُ، ونَظَرَهُ إلى عبده حتَّى أَقْبَلَ ناظراً إليه بقلبه.

وَحَمَلَهُ بعض أهل الزَّيغِ على ما يَدَّعُونَهُ من أنَّ العبد إذا لَازَمَ العبادة الظَّاهرة والباطنة حتَّى يُصَفَّى من الكُدورات، أَنَّهُ يصير في معنى الحقِّ، تعالى الله عن ذلك، وأنَّه يَفْنَى عن نفسه جُمْلَةً حتَّى يَشْهَدَ أَنَّ الله هو الذَّاكِرُ لِنَفْسِهِ المُوَحَّدُ لِنَفْسِهِ المَحَبِّ لِنَفْسِهِ، وأنَّ هذه الأسباب والرُّسوم تصير عَدَمًا صِرْفًا في شُهوده وإن لم تُعَدَم في الخارج، وعلى الأوجه كلها فلا مُتَمَسِّكٌ فيه للاتِّحادِيَّةِ/ ولا القائلين بالوَحْدَةِ المطلقة، لقوله في بَقِيَّةِ الحديث: «ولَئِنْ سَأَلْنِي، ٣٤٥/١١ ولَئِنْ اسْتَعَاذَنِي» فَإِنَّهُ كالصَّريح في الرَّدِّ عليهم.

قوله: «وإن سألني» زاد في رواية عبد الواحد^(٣): «عَبْدِي».

(١) تصحَّف في (س) إلى: الجيزي، بالجيم والزاي، وقد سبق التنبيه إليه في شرح الباب (١٩) بين يدي الحديث (٦٤٦٩).

(٢) في الأصلين و(س): الاسماع، بإسقاط التاء، وهو خطأ.

(٣) يعني في حديث عائشة عند أحمد وغيره، وقد سبق تخريجه في أول شرح هذا الحديث، لكن هذه الزيادة ليست في حديثه، وإنما هي في حديث أبي هريرة نفسه من الطريق ذاته التي عند البخاري لكن عند ابن حبان (٣٤٧) والبيهقي ٣/٣٤٦ و١٠/٢١٩ وأبي نعيم في «الحلية» ٤/١.

قوله: «أُعْطِيَتْهُ» أي: ما سأل.

قوله: «وَلَيْتَنِ اسْتَعَاذَنِي» ضبطناه بوجهين: الأشهر بالتَّوْنِ بعد الدَّالِ المعجمة، والثاني بالموحَّدة، والمعنى: أَعَذَّتْهُ مِمَّا يَخَافُ، وفي حديث أبي أمامة: «وَإِذَا اسْتَنْصَرَ بِي نَصْرْتُهُ»، وفي حديث أنس: «نَصَحَنِي فَنَصَحْتُ لَهُ»، وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّوَاظِلِ جَمِيعَ مَا يُنْدَبُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ. وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ الْمَذْكُورِ: «وَأَحَبُّ عِبَادَةِ عَبْدِي إِلَيَّ النَّصِيحَةُ»، وَقَدْ اسْتَشْكَلَ بَأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْعُبَادِ وَالصُّلَحَاءِ دَعَوْا وَبَالَغُوا وَلَمْ يُجَابُوا، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِجَابَةَ تَتَنَوَّعُ: فَتَارَةً يَقَعُ الْمَطْلُوبُ بَعِيْنَهُ عَلَى الْقَوْرِ، وَتَارَةً يَقَعُ وَلَكِنْ يَتَأَخَّرُ لِحِكْمَةٍ فِيهِ، وَتَارَةً قَدْ تَقَعُ الْإِجَابَةُ وَلَكِنْ بَغَيْرِ عَيْنِ الْمَطْلُوبِ، حَيْثُ لَا يَكُونُ فِي الْمَطْلُوبِ مَصْلَحَةٌ نَاجِزَةٌ فِي الْوَاقِعِ مَصْلَحَةٌ نَاجِزَةٌ أَوْ أَصْلَحُ مِنْهَا.

وفي الحديث عِظْمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَنْشَأُ عَنْهَا مَحَبَّةُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ الَّذِي يَتَقَرَّبُ بِهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْمُنَاجَاةِ وَالْقُرْبَةِ، وَلَا وَاسِطَةَ فِيهَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ، وَلَا شَيْءَ أَقْرَبَ لَعَيْنِ الْعَبْدِ مِنْهَا، وَلِهَذَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَنَسِ الْمَرْفُوعِ: «وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٣٩٣٩-٣٩٤٠) وَغَيْرُهُ ^(١) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَمَنْ كَانَتْ قُرَّةُ عَيْنِهِ فِي شَيْءٍ فَإِنَّهُ يَوَدُّ أَنْ لَا يُفَارِقَهُ وَلَا يَخْرُجَ مِنْهُ، لِأَنَّ فِيهِ نَعِيمَهُ وَبِهِ تَطْيِيبُ حَيَاتِهِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ ذَلِكَ لِلْعَابِدِ بِالصَّبْرِ عَلَى النَّصَبِ، فَإِنَّ السَّالِكَ عُرْضَةً ^(٢) الْآفَاتِ وَالْقُتُورِ.

وفي حديث حُذَيْفَةَ مِنَ الزِّيَادَةِ: «وَيَكُونُ مِنْ أَوْلِيَائِي وَأَصْفِيَائِي، وَيَكُونُ جَارِي مَعَ النَّبِيِّنَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ فِي الْجَنَّةِ».

وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ بَعْضُ الْجَهْلَةِ مِنْ أَهْلِ التَّجَلِّيِ وَالرِّيَاضَةِ فَقَالُوا: الْقَلْبُ إِذَا كَانَ مَحْفُوظًا مَعَ اللَّهِ، كَانَتْ خَوَاطِرُهُ مَعْصُومَةً مِنَ الْخَطَا؛ وَتَعَقَّبَ ذَلِكَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ مِنْ أَهْلِ الطَّرِيقِ فَقَالُوا: لَا يُلْتَمَسُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَالْعِصْمَةُ إِنَّمَا هِيَ

(١) كَأَحَدٍ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٢٩٣)، وَانْظُرْ تَمَامَ تَخْرِيجِهِ فِيهِ.

(٢) تَصَحَّفَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي (أ) إِلَى: إِذَا، وَفِي (س) إِلَى: إِذَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ (ع).

للأنبياءِ وَمَنْ عَدَاهُمْ قَدْ يُحْطَى، فقد كان عمرُ رضي الله عنه رأسَ الْمُؤْمِنِينَ، ومع ذلك فكان ربِّما رأى الرَّأْيَ فَيُخْبِرُهُ بعضُ الصحابةِ بخلافه فَيَرْجِعُ إليه وَيَتْرُكُ رأيَه، فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَكْتَفِي بما يَقَعُ في خاطره عَمَّا جاء به الرَّسُولُ عليه الصلاة والسلام، فقد ارتكَبَ أعْظَمَ الخطأ، وأَمَّا مَنْ بَالَغَ منهم فقال: حَدَّثَنِي قلبي عن رَبِّي، فَإِنَّهُ أَشَدُّ خطأً، فَإِنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ قلبه إِنَّمَا حَدَّثَهُ عن الشَّيْطَانِ، والله المستعان.

قال الطُّوفِيُّ: هذا الحديثُ أصلٌ في السُّلُوكِ إلى الله، والوصول إلى مَعْرِفَتِهِ وَحُبِّهِ، وطريقُهُ أداءُ^(١) المَفْتَرَضَاتِ الباطِنَةِ وهي الإيمان، والظَّاهِرَةِ وهي الإسلام، والمرْكَبُ منهما وهو الإحسانُ فيهما كما تَضَمَّنَهُ حديثُ جَبْرِيلَ^(٢)، والإحسانُ يَتَضَمَّنُ مقاماتِ السَّالِكِينَ من الزُّهْدِ والإخلاصِ والمراقبةِ وغيرها.

وفي الحديث أيضاً: أَنَّ مَنْ أَتَى بما وَجَبَ عليه وَتَقَرَّبَ بالنَّوافِلِ لم يُرَدَّ دَعَاؤُهُ، لوجودِ هذا الوعدِ الصَّادِقِ المؤكَّدِ بالقَسَمِ، وقد تقدَّم الجوابُ عَمَّا يَتَخَلَّفُ من ذلك.

وفيه أَنَّ العَبْدَ ولو بَلَغَ أَعْلَى الدَّرَجَاتِ حَتَّى يَكُونَ محبوباً لله، لَا يَنْقَطِعُ عن الطَّلَبِ من الله، لما فيه من الخضوعِ له وإظهارِ العُبُودِيَّةِ، وقد تقدَّم تقريرُ هذا واضحاً في أوائلِ كتابِ الدَّعَوَاتِ.

قوله: «وما تَرَدَّدْتُ عن شيءٍ أَنَا فاعِلُهُ تَرَدَّدِي عن نفسِ المؤمنِ» وفي حديثِ عائشة: «تَرَدَّدِي عن موته»، وَوَقَعَ في «الحَلِيَّةِ» (٣٢/٤) في ترجمةِ وهب بن مُنَبِّه: إِنِّي لَأَجِدُ في كُتُبِ الأنبياءِ أَنَّ اللهَ تعالى يقول: ما تَرَدَّدْتُ عن شيءٍ فَطُّ تَرَدَّدِي عن قَبْضِ روحِ المؤمنِ... إلى آخره.

قال الخطَّابِيُّ: التَرَدُّدُ في حَقِّ الله غيرُ جائزٍ، والبَدَأُ عليه في الأمورِ غيرُ سائغٍ، ولكن له تأويلان:

أحدهما: أَنَّ العَبْدَ قد يُشْرِفُ على الهلاكِ في أيامِ عُمُرِهِ، من داءٍ يُصِيبُهُ، وفاقَةَ تَنْزِلِ به،

(١) تصحفت هذه الكلمة في (أ) إلى: إذا، وفي (س) إلى: إذ، والصواب ما أثبتناه من (ع).

(٢) سلف برقم (٥٠).

فَيَدْعُو اللَّهَ فَيَشْفِيهِ مِنْهَا وَيُدْفَعُ عَنْهُ مَكْرُوهَهَا، فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِ كَتَرَدُّدٍ مَنْ يَرِيدُ أَمْرًا، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فِيهِ فَيْتَرُكُهُ وَيُعْرِضُ عَنْهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ لِقَائِهِ إِذَا بَلَغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ الْفَنَاءَ عَلَى خَلْقِهِ وَاسْتَأْثَرَ/ بِالْبَقَاءِ لِنَفْسِهِ.

والثاني: أن يكون معناه: ما رَدَدْتُ رُسُلِي فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كترديدي إِيَّاهُمْ فِي نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، كَمَا رُوِيَ فِي قِصَّةِ مُوسَى وَمَا كَانَ مِنْ لَطْمِهِ عَيْنَ مَلَكِ الْمَوْتِ، وَتَرَدُّدِهِ إِلَيْهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى^(١)، قَالَ: وَحَقِيقَةُ الْمَعْنَى عَلَى الْوَجْهَيْنِ: عَطَفَ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ وَلُطْفُهُ بِهِ وَشَفَقَتُهُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْكَلَابَاذِيُّ مَا حَاصِلُهُ: أَنَّهُ عَبَّرَ عَنْ صِفَةِ الْفِعْلِ بِصِفَةِ الذَّاتِ، أَي: عَنِ التَّرْدِيدِ بِالتَّرَدُّدِ، وَجَعَلَ مُتَعَلِّقَ التَّرْدِيدِ اخْتِلَافَ أَحْوَالِ الْعَبْدِ مِنْ ضَعْفٍ وَنَصَبٍ إِلَى أَنْ تَنْتَقِلَ مَحَبَّتُهُ فِي الْحَيَاةِ إِلَى مَحَبَّتِهِ لِلْمَوْتِ، فَيُقْبَضُ عَلَى ذَلِكَ. قَالَ: وَقَدْ يُحْدِثُ اللَّهُ فِي قَلْبِ عَبْدِهِ مِنَ الرَّغْبَةِ فِيهَا عِنْدَهُ وَالشَّوْقِ إِلَيْهِ وَالْمَحَبَّةَ لِلِقَائِهِ مَا يَشْتَأِقُ مَعَهُ إِلَى الْمَوْتِ، فَضَلًّا عَنْ إِزَالَةِ الْكَرَاهَةِ عَنْهُ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَيَسُوؤُهُ، وَيَكْرَهُ اللَّهُ مَسَاءَتَهُ فَيُزِيلُ عَنْهُ كَرَاهِيَةَ الْمَوْتِ لَمَّا يَرُدُّ^(٢) عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْوَالِ، فَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ وَهُوَ لَهُ مُؤَثِّرٌ وَإِلَيْهِ مُشْتَأِقٌ. قَالَ: وَقَدْ وَرَدَ تَفَعَّلَ بِمَعْنَى فَعَّلَ، مِثْلُ: تَفَكَّرَ وَفَكَّرَ، وَتَدَبَّرَ وَدَبَّرَ، وَتَهَدَّدَ وَهَدَّدَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَرْكِيبُ الْوَلِيِّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَعِيشَ خَمْسِينَ سَنَةً وَعُمُرُهُ الَّذِي كُتِبَ لَهُ سَبْعُونَ، فَإِذَا بَلَغَهَا فَمَرَضَ دَعَا اللَّهَ بِالْعَافِيَةِ فَيُحْيِيهِ عَشْرِينَ أُخْرَى مِثْلًا، فَعَبَّرَ عَنْ قَدْرِ التَّرْكِيبِ وَعَمَّا انْتَهَى إِلَيْهِ بِحَسَبِ الْأَجَلِ الْمَكْتُوبِ بِالتَّرَدُّدِ.

وَعَبَّرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنِ الثَّانِي بِأَنَّ التَّرَدُّدَ لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ يَقْبِضُونَ الرُّوحَ، وَأَضَافَ الْحَقُّ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ لِأَنَّ تَرَدُّدَهُمْ عَنْ أَمْرِهِ، قَالَ: وَهَذَا التَّرَدُّدُ يَنْشَأُ عَنْ إِظْهَارِ الْكَرَاهَةِ، فَإِنْ قِيلَ: إِذَا أُمِرَ الْمَلِكُ بِالْقَبْضِ كَيْفَ يَقَعُ مِنْهُ التَّرَدُّدُ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَتَرَدَّدُ فِيهَا لَمْ يُحَدِّدْ لَهُ فِيهِ

(١) سلف برقم (١٣٣٩).

(٢) فِي (أ): لَا يَرُدُّد، وَفِي (ع): لَا يَتَرَدَّد، وَفِي (س): لَمَّا يَوْرَدُهُ، وَالصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ

لِمَعْنَى كَلَامِ الْكَلَابَاذِيِّ فِي كِتَابِهِ «مَعَانِي الْأَخْبَارِ» ص ٤٤.

الوقت، كأن يقال: لا تَقْبِضْ رُوحَهُ إِلَّا إِذَا رَضِيَ.

ثُمَّ ذَكَرَ جَوَاباً ثَالِثاً: وَهُوَ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى التَّرَدُّدِ: اللَّطْفُ بِهِ، كَأَنَّ الْمَلَكَ يُؤَخِّرُ الْقَبْضَ، فَإِنَّهُ إِذَا نَظَرَ إِلَى قَدْرِ الْمُؤْمِنِ وَعِظَمِ الْمُنْفَعَةِ بِهِ لِأَهْلِ الدُّنْيَا احْتَرَمَهُ، فَلَمْ يَبْسُطْ يَدَهُ إِلَيْهِ، فَإِذَا ذَكَرَ أَمْرَ رَبِّهِ لَمْ يَجِدْ بُدّاً مِنْ امْتِثَالِهِ.

وَجَوَاباً رَابِعاً: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ هَذَا خِطَاباً لَنَا بِمَا نَعْقِلُ، وَالرَّبُّ مُنَزَّهٌ عَنْ حَقِيقَتِهِ، بَلْ هُوَ مِنْ جِنْسِ قَوْلِهِ: «وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرُولَةً»^(١)، فَكَمَا أَنَّ أَحَدَنَا يَرِيدُ أَنْ يَضْرِبَ وَلَدَهُ تَأْدِيباً، فَتَمْنَعُهُ الْمَحَبَّةُ وَتَبْعَثُهُ الشَّفَقَةُ فَيَتَرَدَّدُ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الْوَالِدِ كَالْمُعَلِّمِ لَمْ يَتَرَدَّدْ، بَلْ كَانَ يُبَادِرُ إِلَى ضَرْبِهِ لِتَأْدِيبِهِ، فَأَرِيدَ تَفْهِيمُنَا تَحْقِيقَ الْمَحَبَّةِ لِلْوَلِيِّ بِذِكْرِ التَّرَدُّدِ.

وَجَوَزَ الْكِرْمَانِيُّ احْتِمَالاً آخَرَ: وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يَقْبِضُ رُوحَ الْمُؤْمِنِ بِالتَّائِي وَالتَّارِجِ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا تَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِ «كُنْ» سَرِيعاً دُفْعَةً.

قَوْلُهُ: «يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ» فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «إِنَّهُ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»، زَادَ ابْنُ مَخْلَدٍ عَنْ ابْنِ كَرَامَةَ فِي آخِرِهِ: «وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ»، وَوَقَعَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ أَيْضاً فِي حَدِيثِ وَهْبٍ، وَأَسْنَدَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الزُّهْدِ» (٦٩٧) عَنِ الْجُنَيْدِ سَيِّدِ الطَّائِفَةِ قَالَ: الْكَرَاهَةُ هُنَا لَمَّا يَلْقَى الْمُؤْمِنُ مِنَ الْمَوْتِ وَصُعُوبَتَهُ وَكَرْبَهُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنِّي أَكْرَهُ لَهُ الْمَوْتَ، لِأَنَّ الْمَوْتَ يُورِدُهُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ وَمَغْفِرَتِهِ، انْتَهَى.

وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْمَوْتَ حَتْمٌ مَقْضِيٌّ، وَهُوَ مُفَارَقَةُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ، وَلَا تَحْصُلُ غَالِباً إِلَّا بِالْعَظِيمِ جِداً، كَمَا جَاءَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سُئِلَ وَهُوَ يَمُوتُ فَقَالَ: كَأَنِّي أَتَنَفَّسُ مِنْ خُرْمِ إِبْرَةٍ، وَكَأَنَّ غُصْنَ شَوْكٍ يَجْرُ بِهُ مِنْ قَامَتِي إِلَى هَامَتِي، وَعَنْ كَعْبٍ أَنَّ عَمْرَ سَأَلَهُ عَنِ الْمَوْتِ فَوَصَفَهُ بِنَحْوِ هَذَا. فَلَمَّا كَانَ الْمَوْتُ بِهَذَا الْوَصْفِ، وَاللَّهُ يَكْرَهُ أَذَى الْمُؤْمِنِ، أَطْلَقَ عَلَى ذَلِكَ الْكَرَاهَةَ.

(١) سَيِّاتِي بِرَقْم (٧٤٠٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ويحتمل أن تكون المَسَاءَةُ بالنسبة إلى طول الحياة لأنها تُؤدِّي إلى أرذلِ العُمُر، وتَنكُسُ الخلق والردُّ إلى أسفلٍ سافلينَ. وجَوَزَ الكِرْمَانِيُّ أن يكون المراد: أكره مُكرَهه الموت، فلا أُسرِعُ بقبضِ روحه فأكون كالمتردّد.

قال الشَّيْخُ أَبُو الْفَضْلِ بن عطاء: في هذا الحديث عِظْمُ قَدْرِ الْوَلِيِّ، لَكُونِهِ خَرَجَ عَنْ تَدْبِيرِهِ إِلَى تَدْبِيرِ رَبِّهِ، وَعَنْ انتِصَارِهِ لِنَفْسِهِ إِلَى انتِصَارِ اللَّهِ لَهُ، وَعَنْ حَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ بِصِدْقِ تَوَكُّلِهِ.

٣٤٧/١١ قال: وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ لَا يُحْكَمَ لِلْإِنْسَانِ آدَى وَلِيًّا، ثُمَّ لَمْ يُعَاجِلْ بِمُصِيبَةٍ فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ/ أَوْ وَلَدِهِ، بَأَنَّهُ سَلِمَ مِنْ انتِقَامِ اللَّهِ، فَقَدْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ أَشَدُّ عَلَيْهِ كَالْمُصِيبَةِ فِي الدِّينِ مَثَلًا.

قال: وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: «افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ» الْفَرَائِضُ الظَّاهِرَةُ فَعَلًا: كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَتَرَكَأ: كَالزَّنَى وَالْقَتْلِ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ، وَالْبَاطِنَةُ: كَالْعِلْمِ بِاللَّهِ وَالْحُبِّ لَهُ وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ وَالْخَوْفَ مِنْهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى أَفْعَالٍ وَتُرُوكٍ. قال: وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ إِطْلَاعِ الْوَلِيِّ عَلَى الْمَغْيِبَاتِ بِإِطْلَاعِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ ٦٦ إِلَّا مَا مِنْ أَرْقَضَ مِنْ رَسُولٍ ﴿[الجن: ٢٦ - ٢٧]، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ دُخُولَ بَعْضِ أَتْبَاعِهِ مَعَهُ بِالتَّبَعِيَّةِ لَصِدْقِ قَوْلِنَا: مَا دَخَلَ عَلَى الْمَلِكِ الْيَوْمَ إِلَّا الْوَزِيرُ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَهُ بَعْضُ خَدَمِهِ.

قلت: الوصف المستثنى للرَّسُولِ هُنَا إِنْ كَانَ فِيهِمَا يَتَعَلَّقُ بِخُصُوصِ كَوْنِهِ رَسُولًا، فَلَا مُشَارَكَةَ لِأَحَدٍ مِنْ أَتْبَاعِهِ فِيهِ إِلَّا مِنْهُ، وَإِلَّا فَيَحْتَمِلُ مَا قَالَ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

تنبيه: أَشْكَلُ وَجْهُ دُخُولِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ التَّوَاضُّعِ حَتَّى قَالَ الدَّادُودِيُّ: لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ التَّوَاضُّعِ فِي شَيْءٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُنَاسِبُ إِدْخَالُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ: وَهُوَ مُجَاهِدَةُ الْمَرْءِ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِذَلِكَ تَرَجَّمَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الزُّهْدِ» فَقَالَ: فَضْلٌ فِي الْاجْتِهَادِ فِي الطَّاعَةِ وَمُتْلَاذِمَةِ الْعُبُودِيَّةِ.

والجواب عن البخاري من أوجه:

أحدها: أن التقرب إلى الله بالنوافل لا يكون إلا بغاية التواضع لله والتوكل عليه، ذكره الكرماني.

ثانيها: ذكره أيضاً فقال: قيل: الترجمة مستفادة مما قال: «كنت سمعته» ومن التردد.

قلت: ويخرج منه جواب ثالث، ويظهر لي رابع، وهو أنها تستفاد من لازم قوله: «من عادى لي ولياً» لأنه يقتضي الزجر عن مُعادة الأولياء المستلزم لموالاتهم، وموالاة جميع الأولياء لا تتأتى إلا بغاية التواضع، إذ منهم الأشعث الأعبر الذي لا يؤبه له.

وقد ورد في الحث على التواضع عدة أحاديث صحيحة لكن ليس شيء منها على شرطه، فاستغنى عنها بحديثي الباب، منها حديث عياض بن حمار رفعه: «إن الله تعالى أوحى إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحدٌ على أحد» أخرجه مسلم (٦٤/٢٨٦٥) وأبو داود (٤٨٩٥) وغيرهما، ومنها حديث أبي هريرة رفعه: «وما تواضع أحدٌ لله تعالى إلا رفعه» أخرجه مسلم أيضاً (٢٥٨٨) والترمذي (٢٠٢٩)، ومنها حديث أبي سعيد رفعه: «من تواضع لله رفعه الله حتى يجعله في أعلى عليين» الحديث، أخرجه ابن ماجه (٤١٧٦) وصححه ابن حبان (٥٦٧٨).

٣٩- باب قول النبي ﷺ: «بُعِثْتُ أنا والساعة كهاتين»

﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ﴾ الآية [النحل: ٧٧].

٦٥٠٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُعِثْتُ أنا والساعة كهاتين»، وَيُشِيرُ بِإصْبَعَيْهِ فَيَمُدُّهُمَا.

٦٥٠٤- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ - هُوَ الْجُعْفِيُّ - حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ وَأَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «بُعِثْتُ أنا والساعة كهاتين».

٦٥٠٥- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ

أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «بُعِثْتُ أنا والساعة كهاتين»؛ يعني: إصْبَعَيْنِ.
تَابَعَهُ إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ.

٣٤٨/١١ / قوله: «باب قول النبي ﷺ: بُعِثْتُ أنا والساعة كهاتين» قال أبو البقاء العكبري في «إعراب المسند»: «الساعة» بالنَّصْبِ والواو فيه بمعنى «مع»، قال: ولو قُرِئَ بِالرَّفْعِ لَفَسَدَ المعنى، لَأَنَّهُ لَا يُقَالُ: «بُعِثْتُ» الساعة، ولا هو في موضع المرفوع لَأَنَّهُمَا لَمْ تَوْجَدْ بَعْدُ. وَأَجَازَ غَيْرُهُ الْوَجْهَيْنِ، بَلْ جَزَمَ عِيَاضُ بِأَنَّ الرَّفْعَ أَحْسَنَ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرِ الْمَجْهُولِ فِي «بُعِثْتُ» قال: ويجوز النَّصْبُ، وذكر نحو توجيه أبي البقاء وزاد: أو على ضمير يدلُّ عليه الحال نحو: فانتظروا، كما قُدِّرَ في نحو: جاء البرد والطَّيَالِسَةُ فاستعدوا.

قلت: والجواب عن الذي اعتلَّ به أبو البقاء أولاً: أَن يُضْمَنَ «بُعِثْتُ» معنى يجمعُ إرسالَ الرِّسُولِ وَحِجْيَ الساعة نحو: جِئْتُ، وعن الثاني: بِأَنَّهَا نَزَلَتْ مَنَزِلَةَ الْمَوْجُودِ مُبَالِغَةً فِي تَحْقِيقِ حَقِيقَتِهَا، وَيُرْجَّحُ النَّصْبُ مَا وَقَعَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ «النَّازِعَاتِ» مِنْ هَذَا «الصَّحِيحِ» (٤٩٣٦) مِنْ طَرِيقِ فَضِيلِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ بِلَفْظٍ: «بُعِثْتُ وَالسَّاعَةُ» فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْوَائِلَ لِلْمَعْيَةِ.

قوله: «﴿وَمَا أَمُرُ السَّاعَةَ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ﴾ الْآيَةُ» كذا لأبي ذرٍّ، وفي رواية الأكثر: «﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْكَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾»، كذا للجميع معطوفاً على الحديث بغير فصلٍ، وهو يُؤْهِمُ أَن تَكُونَ بَقِيَّتُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ التَّقْدِيرُ: وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ ثَبَّتَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ النُّسخِ.

ولمَّا أَرَادَ الْبُخَارِيُّ إِدْخَالَ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَصِفَةِ الْقِيَامَةِ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ، اسْتَطَرَّدَ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ الْمَشْتَمِلِ عَلَى ذِكْرِ الْمَوْتِ الدَّالِّ عَلَى فَنَاءِ كُلِّ شَيْءٍ، إِلَى ذِكْرِ مَا يَدُلُّ عَلَى قُرْبِ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ مِنْ لَطِيفِ تَرْتِيبِهِ. ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ عَنْ سَهْلٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَفِي حَدِيثِ سَهْلٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ زِيَادَةُ الْإِشَارَةِ.

قوله: «عَنْ سَهْلٍ» فِي رِوَايَةِ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ: سَمِعْتُ مِنْ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ صَاحِبِ

رسول الله ﷺ، كما تقدّم في كتاب اللّعان (٥٣٠١).

قوله: «بُعِثْتُ أنا والساعة» المراد بالساعة هنا: يومُ القيامة، والأصل فيها قطعةٌ من الزّمان، وفي عُرْف أهل الميقات جزء من أربعة وعشرين جزءاً من اليوم واللّيلة، وثبت مثله في حديث جابر رفعه: «يومُ الجمعة اثنتا عشرة ساعة»، وقد بيّنت حاله في كتاب الجمعة (٨٨١ و٩٣٥).

وأُطلقت في الحديث على انخرام قرنِ الصحابة، ففي «صحيح مسلم» (٢٩٥٢) عن عائشة: كان الأعرابُ يسألون رسولَ الله ﷺ عن الساعة، فنظرَ إلى أحدِ إنسانٍ منهم فقال: «إِنْ يَعِشَ هذا لم يَدْرِكه الهَرَمُ، قامت عليكم ساعتكم»، وعنده (٢٩٥٣) من حديث أنس نحوه.

وأُطلقت أيضاً على موتِ الإنسان الواحد.

قوله: «كهاتين» كذا وَقَعَ عند الكُشميهني في حديث سهل، ولغيره: «كهاتين هكذا»، وكذا وَقَعَ في رواية سفيان لكن بلفظ: «كهذه من هذه، أو كهاتين»، وفي رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عند مسلم (٢٩٥٠): «بُعِثْتُ أنا والساعة هكذا»، وفي رواية فضيل بن سليمان: قال بإصبعيه هكذا.

قوله: «ويشير بإصبعيه فيمُدُّهما» في رواية سفيان: وفَرَّقَ بين إصبعيه السَّبَابَةِ والوُسْطَى، وفي رواية فضيل بن سليمان ويعقوب: بالوُسْطَى والتي تَلِي الإبهامَ، وللإسماعيلي من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه: وَجَعَ بين إصبعيه وفَرَّقَ بينهما شيئاً.

وفي رواية أبي صُمرة عن أبي حازم عند ابن جرير^(١): وَضَمَّ بين إصبعيه الوُسْطَى والتي تَلِي الإبهام وقال: «وما مثلي ومثل الساعة إلّا كَفَرَسَي رَهانٍ».

ونحوه في حديث بُريدة بلفظ: «بُعِثْتُ أنا والساعة، إن كَادَتْ لَتَسِفُنِي» أخرجه أحمد

(٢٢٩٤٧) والطَّبْرِيُّ^(١)، وسنده حسنٌ.

وفي حديث المستورد بن شداد: «بُعِثْتُ فِي نَفْسِ السَّاعَةِ، سَبَقْتُهَا كَمَا سَبَقَتْ هَذِهِ لِهَذِهِ» لِإِصْبَعِيهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٢١٣) وَالطَّبْرِيُّ^(٢)، وَقَوْلُهُ «فِي نَفْسٍ» بَفَتْحِ الْفَاءِ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْقُرْبِ، أَي: بُعِثْتُ عِنْدَ تَنَفُّسِهَا، وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي جَبْرِ - بَفَتْحِ الْجِيمِ وَكسر الموحدة - الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَشْيَاحٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً عَنْ أَبِي جَبْرِ مَرْفُوعاً بغير واسطة بلفظٍ آخَرَ سَأْنَبَهُ عَلَيْهِ.

٣٤٩/١١ / قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: «وَأَبَى التَّيَّاحُ» بَفَتْحِ الْمُثَنَاءِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَةِ وَآخِرُهُ مُهْمَلَةٌ: اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٣٤/٢٩٥١) فِي رِوَايَةِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ شُعْبَةَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ وَأَبَا التَّيَّاحِ يُحَدِّثَانِ أَنَّهَا سَمِعَا أَنَساً، فَذَكَرَهُ وَزَادَ فِي آخِرِهِ: هَكَذَا، وَقَرَنَ شُعْبَةُ الْمُسَبِّحَةَ وَالْوُسْطَى، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي^(٣) عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ حَمْزَةِ الضَّبِّيِّ وَأَبَى التَّيَّاحِ مِثْلَهُ، وَلَيْسَ هَذَا اخْتِلَافاً عَلَى شُعْبَةَ بَلْ كَانَ سَمِعَهُ مِنْ ثَلَاثَةٍ، فَكَانَ يُحَدِّثُ بِهِ تَارَةً عَنِ الْجَمِيعِ وَتَارَةً عَنِ الْبَعْضِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ فَجَمَعَ الثَّلَاثَةَ.

وَوَقَعَ لِمُسْلِمٍ (١٣٣/٢٩٥١) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، كَرِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَزَادَ: قَالَ شُعْبَةُ: وَسَمِعْتُ قَتَادَةَ يَقُولُ فِي قَصَصِهِ: كَفَضَلِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، فَلَا أُدْرِي أَذَكَرَهُ عَنْ أَنَسٍ أَوْ قَالَ قَتَادَةَ؛ أَي: مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بَلْفُظٍ: فَلَا أُدْرِي أَذَكَرَهُ عَنْ أَنَسٍ أَوْ قَالَ هُوَ، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ: هَكَذَا، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِيهِ الْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ - يَعْنِي قَتَادَةَ -: كَفَضَلِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى.

(١) فِي «تَارِيخِهِ» ١٥/١.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ١٥/١.

(٣) لَفْظُ «أَبَى» سَقَطَ مِنْ (س).

قلت: ولم أرها في شيء من الطُّرُق عن أنسٍ، وقد أخرجه مسلم (١٣٥/٢٩٥١) من طريق مَعْبَدٍ - وهو ابن هلالٍ - والطَّبْرِيِّ^(١) من طريق إسماعيل بن عُبَيْد الله، كلاهما عن أنسٍ، وليس ذلك فيه، نعم وجدتُ هذه الزيادة مرفوعة في حديث أبي جَبْرِ بن الضَّحَّاك عند الطَّبْرِيِّ.

قوله في حديث أبي هريرة: «حدَّثني يحيى بن يوسف» في رواية أبي ذرٍّ: حدَّثنا.

قوله: «حدَّثنا أبو بكر» في رواية غير أبي ذرٍّ: أخبرنا أبو بكر، وهو ابن عِيَّاشٍ.

قوله: «عن أبي حصين» في رواية ابن ماجه (٤٠٤٠): حدَّثنا أبو حصين، بفتح المهملة أوَّلُه، وأبو صالح: هو ذُكْوَان، والإسنادُ كُلُّه كوفيون.

قوله: «كهاتين، يعني إصبعين» كذا في الأصل، ووقَّع عند ابن ماجه عن هناد بن السَّرِيِّ عن أبي بكر بن عِيَّاش: وجمَعَ بين إصبعيه، وأخرجه الطَّبْرِيُّ^(٢) عن هنادٍ بلفظ: وأشار بالسَّبَّابة والوسطى، بدَّل قوله: يعني إصبعين.

وقد أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن هناد بلفظ: كهذه من هذه؛ يعني إصبعيه، وله من رواية أبي طالب عن الدُّورِيِّ: وأشار أبو بكر بإصبعيه السَّبَّابة والتي تليها، وهذا يدلُّ على أنَّ في رواية الطَّبْرِيِّ إدراجاً، وهذه الزيادة ثابتة في المرفوع لكن من حديث أبي هريرة كما تقدَّم.

وقد أخرجه الطَّبْرِيُّ^(٣) من حديث جابر بن سَمُرَةَ: كأني أنظرُ إلى إصبعي رسول الله ﷺ أشارَ بالمُسَبَّحة والتي تليها وهو يقول: «بُعِثْتُ أنا والسَّاعة كهذه من هذه» وفي رواية له عنه: وجمَعَ بين إصبعيه السَّبَّابة والوسطى، والمراد بالسَّبَّابة - وهي بفتح المهملة وتشديد الموحدة -: الإصبع التي بين الإبهام والوسطى وهي المراد بالمُسَبَّحة، سُمِّيَتْ مُسَبَّحَةً لأنَّها

(١) في «تاريخه» ١٣/١.

(٢) المصدر السابق ١٢/١.

(٣) المصدر السابق ١٢/١.

يُشار بها عند التَّسْبِيحِ وَتُحَرَّكُ فِي التَّشْهَدِ عِنْدَ التَّهْلِيلِ إِشَارَةً إِلَى التَّوْحِيدِ، وَسُمِّيَتْ سَبَّابَةً لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَسَابَّأُوا أَشَارُوا بِهَا.

قوله: «تَابَعَهُ إِسْرَائِيلُ» يعني: ابن يونس بن أبي إسحاق «عن أبي حَصِينٍ» يعني بالسَّنَدِ والمتن، وقد وَصَلَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ بِسَنَدِهِ قَالَ: مِثْلُ رِوَايَةِ هَنَادٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، قَالَ الإِسْمَاعِيلِيُّ: وَقَدْ تَابَعَهُمَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي حَصِينٍ.

قال عِيَّاضٌ وَغَيْرُهُ: أَشَارَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِلَافِ أَلْفَاظِهِ إِلَى قِلَّةِ الْمَدَّةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّاعَةِ، وَالتَّفَاوُتِ إِمَّا فِي الْمَجَاوِرَةِ وَإِمَّا فِي قَدَرِ مَا بَيْنَهُمَا، وَيَعْضُدُهُ قَوْلُهُ: «كَفْضِلٍ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى»، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا الَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنْ يُقَالَ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ الْأَوَّلَ لَقَامَتِ السَّاعَةُ لَا تَصِلُ إِحْدَى الإِصْبَعَيْنِ بِالْأُخْرَى.

قال ابن التَّيْنِ: اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: «كِهَاتَيْنِ»، فَقِيلَ: كَمَا بَيْنَ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى فِي الطُّوْلِ، وَقِيلَ: الْمَعْنَى: لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا شَيْءٌ^(١).

وقال القُرْطُبِيُّ فِي «الْمَفْهَمِ»: حَاصِلُ الْحَدِيثِ تَقْرِيبُ أَمْرِ السَّاعَةِ وَسُرْعَةُ مَجِيئِهَا، قَالَ: وَعَلَى رِوَايَةِ النَّصَبِ يَكُونُ التَّشْبِيهُ وَقَعَ بِالْأَنْضِمَامِ، وَعَلَى الرَّفْعِ وَقَعَ بِالتَّفَاوُتِ.

وقال البَيْضَاوِيُّ: مَعْنَاهُ: أَنَّ نِسْبَةَ تَقَدُّمِ الْبِعْثَةِ النَّبَوِيَّةِ/ عَلَى قِيَامِ السَّاعَةِ كِنِسْبَةِ فَضْلِ إِحْدَى الإِصْبَعَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى، وَقِيلَ: الْمُرَادُ اسْتِمْرَارُ دَعْوَتِهِ لَا تَفَرُّقُ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى، كَمَا أَنَّ الإِصْبَعَيْنِ لَا تَفَرُّقُ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى.

وَرَجَّحَ الطَّيْبِيُّ قَوْلَ الْبَيْضَاوِيِّ بِزِيَادَةِ الْمُسْتَوْدِ فِيهِ.

وقال القُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ»: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ تَقْرِيبُ أَمْرِ السَّاعَةِ، وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

(١) هكذا في (أ) و(ع): شيء، وفي (س): نبي، وهو كذلك في المطبوع من «التوضيح» لابن الملقن ٢٩/٥٩٢، وكلاهما محتمل.

قوله في الحديث الآخر: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»^(١)، فإنَّ المراد بحديث الباب: أنَّه ليس بينه وبين الساعة نبِيٌّ، كما ليس بين السَّبَّابة والوُسْطَى إصْبَعُ أُخْرَى، ولا يَلْزَمُ من ذلك عِلْمُ وقتها بعينه، لكنَّ سياقه يفيد قُرْبَهَا وأنَّ أشراطها مُتَّابِعَةٌ كما قال تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، قال الضَّحَّاك: أوَّل أشراطها بعثة مُحَمَّد ﷺ. والحكمة في تَقْدُمُ الأَشْرَاطِ إيقاظُ الغافلين وَحَثُّهم على التَّوْبَةِ والاستعداد.

وقال الكِرْمَانِيُّ: قيل: معناه الإشارة إلى قُرْبِ المجاورة، وقيل: إلى تَفَاوُتِ ما بينهما طولاً، وعلى هذا فالنَّظَرُ في القول الأوَّل إلى العَرَضِ، وقيل: المراد ليس بينهما واسطة، ولا مُعَارَضَةٌ بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] ونحو ذلك، لأنَّ عِلْمَ قُرْبِهَا لا يَسْتَلْزِمُ عِلْمَ وقت مجيئها مُعَيَّنًا، وقيل: معنى الحديث: أنَّه ليس بيني وبين القيامة شيء، هي التي تليني كما تلي السَّبَّابة الوُسْطَى، وعلى هذا فلا تنافي بين ما دَلَّ عليه الحديث وبين قوله تعالى عن الساعة: ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقال عِيَّاض: حاول بعضهم في تأويله أنَّ نِسْبَةَ ما بين الإصْبَعَيْنِ كِنِسْبَةِ ما بَقِيَ من الدُّنْيَا بالنِّسْبَةِ إلى ما مَضَى، وأنَّ جُمْلَتَهَا سبعة آلاف سنة، واستند إلى أخبار لا تَصِحُّ. وذكر ما أخرجه أبو داود (٤٣٥٠) في تأخير هذه الأُمَّة نصفَ يومٍ وفسَّره بخمس مئة سنة، فيؤْخَذُ من ذلك أنَّ الذي بَقِيَ نصفُ سُبْعٍ، وهو قريب ممَّا بين السَّبَّابة والوُسْطَى في الطُّول، قال: وقد ظَهَرَ عَدَمُ صِحَّةِ ذلك لوقوع خِلَافِهِ ومُجَاوِزَةِ هذا المقدار، ولو كان ذلك ثابتاً لم يقع خِلَافُهُ.

قلت: وقد انضافَ إلى ذلك مُنْذُ عهدِ عِيَّاضٍ إلى هذا الحينِ ثلاثُ مئة سنةٍ.

وقال ابن العربي: قيل: الوُسْطَى تزيد على السَّبَّابة نصفَ سُبْعٍ، وكذلك الباقي من الدُّنْيَا من البعثة إلى قيام الساعة.

قال: وهذا بعيدٌ ولا يُعْلَمُ مقدارُ الدُّنْيَا، فكيف يَتَحَصَّلُ لنا نصفُ سُبْعٍ أمِدٍّ مجهولٍ؟

فَالصَّوَابُ الْإِعْرَاضُ عَنْ ذَلِكَ.

قلت: السابق إلى ذلك أبو جعفر بن جرير الطبري، فإنه أوردَ في مُقدِّمة «تاريخه» (١٠/١) عن ابن عباس قال: الدُّنيا جمعةٌ من جُمعِ الآخرة سبعة آلاف سنة، وقد مضى ستَّة آلاف ومئة سنة، وأوردَه من طريق يحيى بن يعقوب عن حماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبَّير عنه. ويحيى: هو أبو طالب القاصُّ الأنصاري، قال البخاري: مُنكَر الحديث، وشيخه هو فقيه الكوفة وفيه مَقَالٌ.

ثمَّ أوردَ الطَّبْرِيُّ عن كعبِ الأحبار قال: الدُّنيا ستَّة آلاف سنة، وعن وهب بن مُنبِّه مثله، وزاد: أنَّ الذي مضى منها خمسة آلاف وستُّ مئة سنة؛ ثمَّ زَيَّفَها وَرَجَّحَ ما جاء عن ابن عباس.

ثمَّ أوردَ حديث ابن عمر الذي في «الصحيحين»^(١) مرفوعاً: «ما أجلكم في أجلٍ من كان قبلكم إلَّا من صلاةِ العصرِ إلى مغربِ الشمس»، ومن طريق مُغيرة بن حَكِيم عن ابن عمر بلفظ: «ما بَقِيَ لأُمَّتي من الدُّنيا إلَّا كَمِقْدَارِ إِذَا صُلِّيتِ العصر»، ومن طريق مجاهد عن ابن عمر: كنَّا عند النبي ﷺ والشمسُ على قَعِيقَعَانِ مُرْتَفِعة بعد العصر فقال: «ما أعماركم في أعمار من مضى، إلَّا كما بَقِيَ من هذا النَّهار فيما مضى منه»، وهو عند أحمد أيضاً (٥٩٦٦) بسندٍ حسنٍ.

ثمَّ أوردَ حديث أنس: خَطَبَنَا رسولُ الله ﷺ يوماً وقد كَادَتِ الشمسُ تَغِيبُ، فذكر نحو الحديث الأوَّل عن ابن عمر، ومن حديث أبي سعيد بمعناه، قال: عند غُرُوبِ الشمس: «إِنَّ مَثَلَ ما بَقِيَ من الدُّنيا فيما مضى منها، كَبَقِيَّةِ يَوْمِكُمْ هذا فيما مضى منه».

وحديث أبي سعيد أخرجه أيضاً وفيه علي بن زيد بن جُدعان، وهو ضعيفٌ، وحديث أنس أخرجه أيضاً وفيه موسى بن خَلَف، ثمَّ جَمَعَ بينهما بما حاصله أَنَّهُ حَمَلَ قوله: «بعد صلاةِ العصر» على ما إِذَا صُلِّيتِ في وَسْطٍ/ من وَقْتِها. قلت: وهو بعيدٌ من لفظ أنس وأبي

(١) سلف في البخاري برقم (٥٥٧) وغيره، وليس هو في مسلم.

سعيد، وحديث ابن عمر صحيحٌ مُتَّفَقٌ عليه، فالصَّوابُ الاعتناءُ عليه، وله مَحْمَلان: أحدهما: أنَّ المراد بالنسبة^(١) التَّقريب، ولا يُراد حقيقة المِقدار، فبه يجتمع مع حديث أنس وأبي سعيد على تقدير ثبوتها.

والثاني: أن يُحمَلَ على ظاهره، فيُقدَّم حديث ابن عمر لصِحَّتِهِ، ويكون فيه دلالة على أنَّ مُدَّة هذه الأُمَّة قَدْرُ خُمسِ النَّهار تقريباً.

ثمَّ أَيْدَ الطَّبْرِيِّ كلامه بحديث الباب وبحديث أبي ثعلبة الذي أخرجه أبو داود (٤٣٤٩) وصَحَّحَهُ الحاكم (٤/٢٢٤) ولفظه: «والله لا تعجزُ هذه الأُمَّة من نصف يومٍ» ورواته ثقاتٌ ولكن رَجَّحَ البخاريُّ وقفه.

وعند أبي داود أيضاً (٤٣٥٠) من حديث سعد بن أبي وقاصٍ بلفظ: «إني لأرجو أن لا تعجزَ أمتي عند ربِّها أن يُؤخِّرَهم نصفَ يومٍ»، قيل لسعدٍ: كم نصفُ يومٍ؟ قال: خمسُ مئة سنة، ورواته موثِّقون إلا أنَّ فيها انقطاعاً.

قال الطَّبْرِيُّ: ونصفُ اليومِ خمسُ مئة سنة أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَلَيْتَ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾ [الحج: ٤٧]، فإذا انضمَّ إلى قول ابن عباس: أنَّ الدُّنيا سبعةُ آلاف سنة، توافقتِ الأخبار، فيكون الماضي إلى وقت الحديث المذكور ستَّة آلاف سنة وخمس مئة سنة تقريباً.

وقد أوردَ السُّهَيْلِيُّ^(٢) كلامَ الطَّبْرِيِّ وأَيْدَهُ بما وَقَعَ عنده في حديث المستورد، وأكَّده بحديثِ زَمْلٍ رَفَعَهُ: «الدُّنيا سبعة آلاف سنة، بُعِثَتْ في آخرها».

قلت: وهذا الحديث إنَّما هو عن ابن زَمْلٍ، وسنُّه ضعيفٌ جداً، أخرجه ابن السَّكَنِ في «الصحابة» وقال: إسناده مجهولٌ، وليس بمعروفٍ في الصحابة، وابن قُتَيْبَةَ في «غريب الحديث» (١/٤٧٩-٤٨٠)، وذكره في الصحابة أيضاً ابن مَنْدَه وغيره، وسَمَّاه بعضهم

(١) تصحفت في (س) إلى: بالشبيه.

(٢) في «الروض الأنف» ٢/٢٩٥.

عبد الله وبعضهم الضحّاك، وقد أوردَه ابن الجَوْزِيّ في «الموضوعات»^(١)، وقال ابن الأثير: ألفاظُه مصنوعةٌ.

ثمَّ يَبْنِي السُّهَيْلِيُّ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ «نصف يوم» مَا يَنْفِي الزِّيَادَةَ عَلَى الْخَمْسِ مِثَّةً، قَالَ: وَقَدْ جَاءَ بَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا رَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بِلَفْظٍ: «إِنْ أَحْسَنْتَ أَمْتِي فَبَقَاؤُهَا يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ الْآخِرَةِ، وَذَلِكَ أَلْفُ سَنَةٍ، وَإِنْ أَسَاءْتَ فَنَصْفُ يَوْمٍ»^(٢)، قَالَ: وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» مَا يُقْطَعُ بِهِ عَلَى صِحَّةِ التَّأْوِيلِ الْمَاضِي، بَلْ قَدْ قِيلَ فِي تَأْوِيلِهِ: إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّاعَةِ نَبِيٌّ مَعَ التَّقْرِيبِ لِمَجِيئِهَا. ثُمَّ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ الَّتِي فِي أَوَائِلِ السُّورِ مَعَ حَذْفِ الْمَكْرَرِ مَا يُوَافِقُ حَدِيثَ ابْنِ زَمْلٍ، وَذَكَرَ أَنَّ عِدَّتَهَا تَسَعُ مِثَّةً وَثَلَاثَةً.

قُلْتُ: وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى طَرِيقَةِ الْمَغَارِبَةِ فِي عَدِّ الْحُرُوفِ، وَأَمَّا الْمَشَارِقَةُ فَيَنْقُصُ الْعَدَدُ عِنْدَهُمْ مِثَّتَيْنِ وَعَشْرَةً، فَإِنَّ السَّيْنَ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ بِثَلَاثِ مِثَّةٍ وَالصَّادُ بِسِتِّينَ، وَأَمَّا الْمَشَارِقَةُ فَالسَّيْنَ عِنْدَهُمْ سِتُّونَ وَالصَّادُ تِسْعُونَ، فَيَكُونُ الْمِقْدَارُ عِنْدَهُمْ سِتِّ مِثَّةٍ وَثَلَاثَةً وَتِسْعِينَ، وَقَدْ مَضَتْ زِيَادَةُ عَلَيْهَا مِثَّةٌ وَخَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ سَنَةً، فَالْحَمْلُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ بَاطِلٌ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الزَّجْرُ عَنْ عَدِّ أَبِي جَادٍ^(٣)، وَالْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ السُّحَرِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِبَعِيدٍ، فَإِنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ.

وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرِيِّ - وَهُوَ مِنْ مَشَايخِ السُّهَيْلِيِّ - فِي «فَوَائِدِ رِحْلَتِهِ» مَا نَصَّه: وَمَنْ الْبَاطِنُ عِلْمٌ^(٤) الْحُرُوفِ الْمَقْطُوعَةِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ، وَقَدْ تَحَصَّلَ لِي فِيهَا عِشْرُونَ قَوْلًا وَأَزِيدُ، وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِعِلْمٍ، وَلَا يَصِلُ فِيهَا إِلَى فَهْمٍ، إِلَّا أَنِّي أَقُولُ؛

(١) بل هو في كتابه الآخر «العلل المنتهية» برقم (١١٧١).

(٢) وهذا خبر موضوع، وسيشير الحافظُ إلى وضعه في آخر شرح هذا الحديث.

(٣) ثبت عنه هذا في «مصنف ابن أبي شيبة» ٦٠٢/٨ موقوفاً عليه، وأما ما روي عنه في ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ عند الطبراني في «الكبير» (١٠٩٨٠)، ففي إسناده أحد الكذابين.

(٤) المثبت من الأصلين، وسقط لفظ «علم» من (س) وتحرف «الباطن» فيها إلى: الباطل، باللام.

فذكر ما مُلَخَّصُه: أَنَّهُ لَوْلَا أَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَعْرِفُونَ أَنَّهَا مَدْلُولٌ مُتَدَاوِلٌ بَيْنَهُمْ، لَكَانُوا أَوَّلَ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، بَلْ تَلَا عَلَيْهِمْ صَّ وَحَمَ وَفُصِّلَتْ وَغَيْرُهُمَا، فَلَمْ يُنْكِرُوا ذَلِكَ بَلْ صَرَّحُوا بِالتَّسْلِيمِ لَهُ فِي الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ، مَعَ تَشَوُّفِهِمْ إِلَى عَثْرَةٍ وَحَرِصِهِمْ عَلَى زَلَّةٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَمْرًا مَعْرُوفًا بَيْنَهُمْ لَا إِنْكَارَ فِيهِ.

قلت: وَأَمَّا عَدَدُ الْحُرُوفِ بِخُصُوصِهِ، فَإِنَّمَا جَاءَ عَنْ بَعْضِ الْيَهُودِ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» عَنْ أَبِي يَاسِرَ بْنِ أَخْطَبَ وَغَيْرِهِ: أَنَّهُمْ حَمَلُوا الْحُرُوفَ الَّتِي فِي أَوَائِلِ السُّورِ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ، وَاسْتَقْصَرُوا الْمُدَّةَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ الْآءُ وَالرَّ، فَلَمَّا نَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ الْآءُ وَطَسَمَ وَغَيْرَ ذَلِكَ قَالُوا: أَلْبَسْتَ عَلَيْنَا الْأَمْرَ. وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ/ مُرَادًا ٣٥٢/١١ فُلْيُحْمَلُ عَلَى جَمِيعِ الْحُرُوفِ الْوَارِدَةِ وَلَا يُحْذَفُ الْمَكْرَرُ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ حَرْفٍ مِنْهَا إِلَّا وَلَهُ سِرٌّ يُخْصُّهُ، أَوْ يُقْتَصَّرُ عَلَى حَذْفِ الْمَكْرَرِ مِنْ أَسْمَاءِ السُّورِ وَلَوْ تَكَرَّرَتِ الْحُرُوفُ فِيهَا، فَإِنَّ السُّورَ الَّتِي ابْتَدَأَتْ بِذَلِكَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ سُورَةً، وَعَدَدُ حُرُوفِ الْجَمِيعِ ثَانِيَةٌ وَسَبْعُونَ حَرْفًا، وَهِيَ: الْآءُ سِتَّةٌ، حَمَ سِتَّةٌ، الرَّ خَمْسَةٌ، طَسَمَ ثِنْتَانِ، الْآءُ كَهَيْعَصَ حَمَ عَسَقَ طَه طَسَ يَسَ صَ قَ نَ، فَإِذَا حُذِفَ مَا كُرِّرَ مِنَ السُّورِ وَهِيَ خَمْسُ مِنَ الْآءِ، وَخَمْسُ مِنْ حَمَ، وَأَرْبَعُ مِنَ الرَّ، وَوَاحِدَةٌ مِنْ طَسَمَ، بَقِيَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ سُورَةً عَدَدُ حُرُوفِهَا ثَانِيَةٌ وَثَلَاثُونَ حَرْفًا، فَإِذَا حُسِبَ عَدَدُهَا بِالْجُمْلِ الْمَغْرِبِيِّ بَلَغَتْ أَلْفَيْنِ وَسِتِّ مِائَةٍ وَأَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ، وَأَمَّا بِالْجُمْلِ الْمَشْرِقِيِّ فَبَلَغَ أَلْفًا وَسَبْعَ مِائَةٍ وَأَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ، وَلَمْ أَذْكَرْ ذَلِكَ لِيُعْتَمَدَ عَلَيْهِ إِلَّا لِأَبَيَّنَ أَنَّ الَّذِي جَنَحَ إِلَيْهِ السُّهْلِيُّ لَا يَنْبَغِي الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ لِشِدَّةِ التَّخَالُفِ فِيهِ، وَفِي الْجُمْلَةِ فَأَقْوَى مَا يُعْتَمَدُ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي أَشْرَتْ إِلَيْهِ قَبْلُ.

وقد أخرج معمرٌ في «الجامع» عن ابن أبي نَجِيحٍ عن مجاهدٍ، قال مَعْمَرُ: وَبَلَغَنِي عَنْ عِكْرَمَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤] قَالَ: الدُّنْيَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا يَوْمٌ مِقْدَارُهُ خَمْسُونَ أَلْفَ سَنَةٍ، لَا يَدْرِي كَمْ مَضَى وَلَا كَمْ بَقِيَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى (١)، وَقَدْ

(١) لَمْ نَقِفْ عَلَى هَذَا فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «جَامِعِ مَعْمَرٍ» فِي آخِرِ «مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَاقِ»، لَكِنْ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي =

حَمَلَ بَعْضُ شُرَاحِ «المصابيح» حديث: «لَنْ تَعْجِزَ هَذِهِ الْأُمَّةُ أَنْ يُؤَخَّرَهَا نِصْفَ يَوْمٍ»^(١) عَلَى حَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَزَيْفَهُ الطَّبِيعِيُّ فَأَصَابَ، وَأَمَّا زِيَادَةُ جَعْفَرٍ فِيهِ مَوْضُوعَةٌ لِأَنَّهَا لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ كَذَّبَهُ الْأَثَمَةُ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسْقُ سَنَدَهُ بِذَلِكَ، فَالْعَجَبُ مِنَ السَّهْلِيِّ كَيْفَ سَكَتَ عَنْهُ مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِحَالِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^(٢).

= «تفسيره» ٣١٦/٢ عن معمر به، وذكر الوساطة بينه وبين عكرمة، وهو الحكم بن أبان. قلنا: وهذا أحد الأقوال في تفسير هذه الآية، والذي عليه الجمهور أن المراد بهذا اليوم هو يوم القيامة، بدليل ما وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم (٩٨٧) في الذي لم يؤدَّ زكاة أمواله، فيه أن هذا المقدار هو مقدار يوم القيامة.

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٤٩) من حديث أبي ثعلبة الخشني مرفوعاً، والراجح وقفه كما عند أحمد في «المسند» (١٧٧٣٤)، وقد سبق عند الحافظ الإشارة إلى ذلك.

(٢) ويحسن هنا في آخر هذا المبحث في عمر الدنيا أن ننقل كلام الإمام أبي محمد بن حزم رحمه الله في كتابه «الفصل في الملل والأهواء والنحل» ٨٤/٢ (طبعة الخانجي) لوجهاته، فقد قال بعد ذكر مقالة اليهود والنصارى في ذلك: وأما نحن - يعني المسلمين - فلا نقطع على عددٍ معروف عندنا، وأما من ادَّعى في ذلك سبعة آلاف سنة أو أكثر أو أقل، فقد كذب وقال ما لم يأت قط عن رسول الله ﷺ فيه لفظة تصح، بل صح عنه عليه السلام خلافه، بل نقطع على أن للدنيا أمراً لا يعلمه إلا الله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿مَا أَشْهَدُكُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الكهف: ٥١]، وقول رسول الله ﷺ: «ما أنتم في الأمم قبلكم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض» هذا عنه عليه السلام ثابت، وهو عليه السلام لا يقول إلا عين الحق، ولا يُسامح بشيء من الباطل، وهذه نسبة من تدبرها وعرف مقدار أعداد أهل الإسلام ونسبة ما بأيديهم من معمور الأرض وأنه الأكثر، عليم أن للدنيا عدداً لا يُحصيه إلا الله الخالق تعالى، وكذلك قوله ﷺ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» وضمَّ إصبعيه المقدستين السَّابَّةَ والوسطى، وقد جاء النصُّ بأن الساعة لا يعلم متى تكون إلا الله عز وجل لا أحد سواه، فصَحَّ أنه عليه السلام إنما عني شدة القُرب لا فضل طول الوسطى على السَّابَّة، إذ لو أراد فضل ذلك لأخذت نسبة ما بين الإصبعين ونسبة ذلك من طول الوسطى، فكان يُعلم بذلك متى تقوم الساعة، وهذا باطل، وأيضاً فكان تكون نسبته عليه السلام إيانا إلى مَنْ قبلنا بأنه كالشعرة في الثور كذباً، ومَعَاذَ اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، فَصَحَّ أنه عليه السلام إنما أراد شدة القُرب، وله عليه السلام مُدُّ بُعِثَ أَرْبَعُ مِثَّةٍ عَامٍ وَنِيفَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمِقْدَارِ مَا بَقِيَ مِنْ عَمْرِ الدُّنْيَا، فَإِذَا كَانَ هَذَا الْعَدَدُ الْعَظِيمُ لَا نِسْبَةَ لَهُ عِنْدَ مَا سَلَفَ لِقَلَّتْهُ وَتَفَاهَتْهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا مَضَى، فَهَذَا الَّذِي قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنَّنَا فِيمَنْ مَضَى كَالشَّعْرَةِ فِي الثَّوْرِ أَوْ الرَّقْمَةِ فِي ذِرَاعِ الْحِمَارِ.

٤٠- باب

٦٥٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ فَرَأَاهَا النَّاسُ آمَنُوا أَجْمَعُونَ، فَذَلِكَ حِينَ ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْتِنَاهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ نَشَرَ الرَّجُلَانِ ثَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا، فَلَا يَتَبَايَعَانَهُ وَلَا يَطْوِيَانَهُ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ انصَرَفَ الرَّجُلُ بِلَبَنِ لِقَحْتِهِ فَلَا يَطْعُمُهُ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَهُوَ يُلِيطُ حَوْضَهُ فَلَا يَسْقِي فِيهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ وَقَدْ رَفَعَ أَحَدُكُمْ أَكْلَتَهُ إِلَى فِيهِ فَلَا يَطْعُمُهَا».

قوله: «باب» كذا للأكثر بغير ترجمة، وللکشميهني: «باب طلوع الشمس من مغربها» وكذا هو في نسخة الصغاني، وهو مناسب، ولكن الأول أنسب لأنه يصيرُ كالفصل من الباب الذي قبله، ووجه تعلُّقه به أَنَّ طُلُوعَ الشمس من مَغْرِبِهَا إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ إِشْرَافِ قِيَامِ السَّاعَةِ كَمَا سَأَقْرُرُهُ.

قوله: «أبو الزناد، عن عبد الرحمن» هو الأعرج، وصرَّح به الطبراني في «مسند الشاميين» (٣٢٣٧) عن أحمد بن عبد الوهاب، عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه.

قوله: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا...» إلى آخره، هذا بعض حديث ساقه المؤلف في أواخر كتاب الفتن بهذا الإسناد بتمامه (٧١٢١)، وفي أوله: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتَلَ فِتْنَتَانِ عَظِيمَتَانِ» الحديث، وذكر فيه نحو عشرة أشياء من هذا الجنس، ثم ذكر ما في هذا الباب، وسأذكرُ شرحه مُستوفًى هناك، وأقتصر هنا على ما يَتَعَلَّقُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ، لأنه المناسب لما قبله وما بعده من قُربِ الْقِيَامَةِ خَاصَّةً وَعَامَّةً.

قال الطَّيِّبِيُّ: الْآيَاتُ أَمَارَاتٌ لِلْسَّاعَةِ إِمَّا عَلَى قُرْبِهَا، وَإِمَّا عَلَى حُصُولِهَا:

فَمِنَ الْأَوَّلِ: الدَّجَالُ، وَنَزُولُ عِيسَى، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وَالْحَسْفُ.

ومن الثاني: الدخان، وطلوعُ الشمس من/ مغربها، وخروج الدابة، والنار التي تَحْشُرُ ٣٥٣/١١ الناس، وحديث الباب يُؤْذَنُ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ جَعَلَ طُلُوعَهَا مِنَ الْمَغْرِبِ غَايَةً لِعَدَمِ قِيَامِ السَّاعَةِ،

فيقتضي أنها إذا طلعت كذلك انتفى عدم القيام، فثبت القيام.

قوله: «فإذا طلعت فرآها الناس آمنوا أجمعون» وقع في رواية أبي زرعة عن أبي هريرة في التفسير (٤٦٣٥): «فإذا رآها الناس آمن من عليها» أي: على الأرض من الناس.

قوله: «فذاك» في رواية الكشميهني: «فذلك»^(١) وكذا هو في رواية أبي زرعة، ووقع في رواية همام، عن أبي هريرة في التفسير أيضاً (٤٦٣٦): «وذلك» بالواو.

قوله: «حين» ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَتُهَا﴾ الآية كذا هنا وفي رواية أبي زرعة: ﴿إِيْمَتُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾، وفي رواية همام: ﴿إِيْمَتُهَا﴾ ثم قرأ الآية.

قال الطبري: معنى الآية: لا يَنْفَعُ كافراً لم يكن آمناً قبل الطلوع إيماناً بعد الطلوع، ولا يَنْفَعُ مؤمناً لم يكن عملاً صالحاً قبل الطلوع عملاً صالحاً بعد الطلوع، لأن حكم الإيمان والعمل الصالح حينئذ حكم من آمن أو عمل عند الغرغرة، وذلك لا يفيد شيئاً كما قال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَتُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥]، وكما ثبت في الحديث الصحيح: «تقبل توبة العبد ما لم يبلغ الغرغرة»^(٢).

وقال ابن عطية^(٣): في هذا الحديث دليل على أن المراد بالبعض في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] طلوع الشمس من المغرب، وإلى ذلك ذهب الجمهور، وأسند الطبري عن ابن مسعود أن المراد بالبعض إحدى ثلاث: هذه، أو خروج الدابة، أو الدجال، قال: وفيه نظر، لأن نزول عيسى ابن مريم يعقب خروج الدجال، وعيسى لا

(١) كذا قال الحافظ رحمه الله وتبعه العيني، مع أن الذي في اليونانية عكس ذلك بأن رواية الكشميهني: فذاك، ورواية غيره: فذلك، فلهذا تعالى أعلم.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٣)، والترمذي (٣٥٣٧).

(٣) وقع في الأصلين قبل نقل قول ابن عطية ما نصّه: وقد حاول صاحب «الكشاف» حمل هذه الآية على مذهبه في الاعتزال، فقال: وقال ابن عطية؛ فأوهم ذلك أن الزمخشري هو الذي نقل كلام ابن عطية بما يؤيد مذهب الاعتزال، وهو خطأ، فليس في قول ابن عطية ما يدل لشيء من مذهب الاعتزال، على أن الزمخشري وابن عطية لم يلتقيا قط، وسيذكر الحافظ احتجاج الزمخشري بهذه الآية المذكورة على مذهب الاعتزال.

يَقْبَلُ إِلَّا الْإِيمَانَ، فانتفى أن يكون بخروج الدجال لا يُقبل الإيمان ولا التوبة.

قلت: ثَبَّتَ في «صحيح مسلم» (١٥٨) من طريق أبي حازم، عن أبي هريرة رفعه: «ثلاثٌ إذا خرجن لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل: طلوع الشمس من مغربها، والدجال، ودابة الأرض». قيل: فلعلَّ حصول ذلك يكون مُتَّابِعاً بحيث تَبْقَى النسبة إلى الأوَّل منها مجازية، وهذا بعيد، لأن مُدَّةَ لبث الدجال إلى أن يقتله عيسى، ثم لبث عيسى وخروج يأجوج ومأجوج كل ذلك سابقٌ على طلوع الشمس من المغرب.

فالذي يترجح من مجموع الأخبار أن خُرُوجَ الدَّجَالِ أوَّلُ الآياتِ العظامِ المؤذنة بتغيُّر الأحوال العامة في مُعْظَمِ الأرض، وينتهي ذلك بموت عيسى ابن مريم، وأنَّ طلوع الشمس من المغرب هو أوَّلُ الآياتِ العظامِ المؤذنة بتغيُّر أحوال العالم العلوي، وينتهي ذلك بقيام الساعة، ولعلَّ خروج الدَّابة يقع في ذلك اليوم الذي تطلع فيه الشمس من المغرب.

وقد أخرج مسلم أيضاً (٢٩٤١) من طريق أبي زُرعة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رفعه: «أوَّلُ الآياتِ طلوعُ الشمس من مغربها، وخروج الدابة على الناس ضُحًى، فأيهما خَرَجَتْ قَبْلَ الأُخْرَى فالأُخْرَى منها قريب»، وفي الحديث قصة لمروان بن الحَكَم وأنه كان يقول: أوَّلُ الآياتِ خروج الدَّجال، فأنكر عليه عبدُ الله بن عمرو. قلت: ولكلام مروان محمَّلٌ يُعرف مما ذكرته.

قال الحاكم أبو عبد الله: الذي يظهر أن طلوعَ الشمس يَسْبِقُ خروج الدَّابة، ثم تخرج الدَّابةُ في ذلك اليوم، أو الذي يقرب منه. قلت: والحكمة في ذلك أن عند طلوع الشمس من المغرب يُغْلَقُ بابُ التوبة فَتُخْرَجُ الدابة تُمَيِّزُ المؤمن من الكافر تَكْمِيلاً للمقصود من إغلاق باب التوبة.

وأول الآيات المؤذنة بقيام الساعة النارُ التي تَحْشُرُ الناس، كما تقدم في حديث أنس في بدء

الخلق^(١) في مسائل عبد الله بن سَلَامَ فيه: «وأما أولُ أشرارِ الساعةِ فَنَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ» وسيأتي فيه زيادة في: «باب كيف الحشر»^(٢).

قال ابن عَطِيَّةَ وغيره ما حاصله: معنى الآية أن الكافر لا يَنْفَعُهُ إِيْمَانُهُ بعد طلوع الشمس من المغرب، وكذلك العاصي لا تنفعه توبته، ومن لم يعمل صالحاً من قبل ولو كان مؤمناً لا ينفعه العمل بعد طلوعها من المغرب.

وقال القاضي عِيَاض: المعنى لا تنفع توبة بعد ذلك، بل يُحْتَم على عمل كلِّ أحدٍ بالحالة التي هو عليها، والحكمة/ في ذلك أن هذا أولُ ابتداءِ قيام الساعة بتغيُّر العالم العلوي، فإذا شُوهِد ذلك حَصَلَ الْإِيْمَانُ الضَّروري بالمعينة وارتفع الإيمان بالغيب، فهو كالإيمان عند الغَرْغَرَة وهو لا ينفع، فالمشاهدة لطلوع الشمس من المغرب مثله.

وقال القرطبي في «التذكرة» بعد أن ذكر هذا: فعلى هذا فتوبة من شاهد ذلك أو كان كالمشاهد له مردودة، فلو امتدت أيام الدنيا بعد ذلك إلى أن يُنسى هذا الأمر، أو يَنْقُطع تواتره، ويصير الخبر عنه آحاداً، فَمَنْ أَسْلَمَ حينئذٍ، أو تاب قُبِلَ منه. وأيد ذلك بأنه روي أن الشمس والقمر يُكْسِيَانِ^(٣) الضوء بعد ذلك، ويَطْلُعَانِ وَيَغْرُبَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ كما كانا قبل ذلك.

قال: وذكر أبو الليث السَّمَرْقَنْدي في «تفسيره» عن عمران بن حُصَيْن قال: إنما لا يُقْبَلُ الْإِيْمَانُ والتوبة وقت الطلوع لأنه يكون حينئذٍ صيحةً فيهلك بها كثير من الناس، فمن أَسْلَمَ أو تاب في ذلك الوقت لم تُقْبَلْ توبته، ومن تاب بعد ذلك قُبِلَتْ توبته.

قال: وذكر الميَّانِشي عن عبد الله بن عَمْرٍو رَفَعَهُ، قال: «يبقى الناس بعد طلوع الشمس من مغربها عشرين ومئة سنة».

(١) بل في أول أحاديث الأنبياء (٣٣٢٩).

(٢) قبل شرح الحديث (٦٥٢٢).

(٣) تحرّف في الأصلين إلى: يكسفان، وسيخرج الحافظ هذا الأثر عن ابن عباس من عند ابن مردويه قريباً.

قلت: رفعُ هذا لا يثبت، وقد أخرجه عبدُ بنُ حميد في «تفسيره» بسند جيد عن عبد الله ابن عمرو موقوفاً، وقد ورد عنه ما يعارضُه، فأخرج أحمد (٧٠٤٠)، ونعيم بن حماد (١٨٣٥) من وجهٍ آخر عن عبد الله بن عمرو رفعه^(١): «الآيات خَرَزَات مَنظُومَات في سِلْكٍ، إذا انقطعَ السِّلْكُ تَبَعَ بَعْضُهَا بَعْضاً».

وأخرج الطبراني (١٤٦٩٥) من وجهٍ آخر عن عبد الله بن عمرو رفعه: «إذا طلعت الشمس من مغربها خَرَّ إبليسُ ساجداً ينادي: إلهي مُرْني أن أسجدَ لمن شئت» الحديث. وأخرج نعيم نحوَه عن أبي هريرة والحسن وقتادة بأسانيد مختلفة.

وعند ابن عساكر (٢٦٦/٢٨) من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري رفعه: «بين يدي الساعة عشرُ آيات كالنَّظْم في الحَيِّط، إذا سَقَطَ منها واحدةٌ تَوَالَت».

وعن أبي العالِيَّة: بين أول الآيات وآخرها ستة أشهر يتتابع الخَرَزَات في النظام.

ويمكن الجواب عن حديث عبد الله بن عمرو بأن المدَّة ولو كانت كما قال عشرين ومئة سنةً، لكنها تمرُّ مُروراً سريعاً كمقدار مُرور عشرين ومئة شهر من قبل ذلك أو دون ذلك، كما ثبت في «صحيح مسلم»^(٢) عن أبي هريرة رفعه: «لا تقوم الساعةُ حتَّى تكون السنة كالشَّهر» الحديث: وفيه: «واليومُ كاحتراق السَّعْفَةِ».

وأما حديث عمران فلا أصلَ له، وقد سَبَقَه إلى هذا الاحتمال البيهقي في «البعث والنشور» فقال في «باب خروج يأجوج ومأجوج»: فصل: ذَكَرَ الحَلِيمي أنَّ أوَّل الآيات الدجال، ثم نزول عيسى، لأن طُلُوعَ الشمس من المغرب لو كان قبلَ نزول عيسى لم ينفع الكفار إيمانُهم في زمانه، ولكنه يَنفَعُهُم، إذ لو لم ينفعهم لما صار الدينُ واحداً بإسلام مَنْ أسلم منهم.

(١) الوجهان إسنادهما ضعيف.

(٢) بل هو في «المسند» (١٠٩٤٣).

قال البيهقي: وهو كلام صحيح لو لم يُعارض الحديث الصحيح المذكور: أن أول الآيات طلوع الشمس من المغرب، وفي حديث عبد الله بن عمرو: «طلوع الشمس، أو خروج الدابة»^(١)، وفي حديث أبي حازم عن أبي هريرة الجزم بهما وبالذجال في عدم نفع الإيمان.

قال البيهقي: إن كان في علم الله أن طلوع الشمس سابق احتَمَل أن يكون المراد نفي النفع لنفس القرن الذين شاهدوا ذلك، فإذا انقضوا وتطاول الزمان وعاد بعضُهم إلى الكفر عاد تكليفه الإيمان بالغيب، وكذا في قصة الدجال لا ينفع إيمان مَنْ آمن بعيسى عند مشاهدة الدجال وينفعه بعد انقراضه، وإن كان في علم الله طلوع الشمس بعد نزول عيسى، احتَمَل أن يكون المراد بالآيات في حديث عبد الله بن عمرو آيات أخرى غير الدجال ونزول عيسى، إذ ليس في الخبر نصٌّ على أنه يتقدم عيسى.

قلت: وهذا الثاني هو المعتمد، والأخبار الصحيحة تخالفه: ففي «صحيح مسلم» (٢٧٠٣) من رواية محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رفعه: «مَنْ تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه»، فمفهوُّه أن من تاب بعد ذلك لم تُقبل.

ولأبي داود (٢٤٧٩)، والنسائي (ك٨٦٥٨) من حديث معاوية رفعه: «لا تزال تُقبل ٣٥٥/١١ التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها» وسنده جيد.

وللطبراني (١٤٩٧٣) عن عبد الله بن سلام نحوه.

وأخرج أحمد (١٦٧١) والطبري (٩٨/٨)، والطبراني (٨٩٥/١٩) من طريق مالك بن يُحامر - بضم التحتانية بعدها خاء معجمة وبكسر الميم - عن معاوية وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمرو رفعوه: «لا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت طَبَعَ اللهُ على كُلِّ قلبٍ بها فيه، وكَفِّيَ الناسُ العملَ».

(١) جاء كذلك بحرف التردد في رواية أبي داود (٤٣١٠)، والحاكم ٥٤٧/٤، خلافاً لرواية مسلم (٢٩٤١) وابن ماجه (٤٠٦٩) حيث جاءت بالعطف.

وأخرج أحمد (١٦٩٠٦) والدارمي (٢٤٧٩) وعبدُ بنُ حميد في «تفسيره»^(١) كلهم من طريق أبي هند عن معاوية رَفَعَهُ: «لا تنقطعُ التوبةُ حتَّى تطلعَ الشمسُ من مغربها».

وأخرج الطبري (٨/ ١٠١) بسندٍ جيّد من طريق أبي الشعثاء عن ابن مسعود موقوفاً: التوبة مفروضة^(٢) ما لم تطلعَ الشمسُ من مغربها.

وفي حديث صفوان بن عَسَّال: سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ بالمغرب باباً مفتوحاً للتوبة مسيرة سبعين سنةً، لا يُغلق حتَّى تطلعَ الشمس من نحوه» أخرجه الترمذي (٣٥٣٥)، وقال: حسن صحيح، وأخرجه أيضاً النسائي (ك١١١٤)، وابن ماجه (٤٠٧٠)، وصححه ابن خزيمة (١٩٣) وابن حبان (١٣٢١).

وفي حديث ابن عباس نحوه عند ابن مردويه^(٣)، وفيه: «إذا طلعت الشمسُ من مغربها رُدَّ المصر اعان فيلتيهم ما بينهما، فإذا أغلق ذلك الباب لم تُقبل بعد ذلك توبةً، ولا تنفعُ حسنةٌ إلا من كان يعملُ الخيرَ قبلَ ذلك، فإنه يجري لهم ما كان قبل ذلك»، وفيه: فقال أبي ابن كعب: فكيف بالشمس والناس بعد ذلك؟ قال: «تُكسى الشمسُ الضوء وتطلعُ كما كانت تطلع، ويُقبل الناسُ على الدنيا، فلو نُتِجَ رجلٌ مُهراً لم يركبه حتَّى تقوم الساعة».

وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند نعيم بن حماد في كتاب «الفتن» (١٨٤٦) وعبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ١٤٢) عن وهب بن جابر الحثواني - بالخاء المعجمة - قال: كنّا عند عبد الله بن عمرو فذكر قصةً، قال: ثم أنشأ يُحدثنا، قال: إن الشمس إذا عَزَبَتْ سلّمت وسجّدت واستأذنت في الطلوع فيؤذن لها، حتَّى إذا كان ذات ليلةٍ فلا يؤذن لها،

(١) تقدم تخريج الحافظ له قبل سطور فلا ندري لم أعاد تخريجه مرة أخرى!

(٢) كذا في (أ) و(س): مفروضة، وسقط الأثر برُمْتِهِ من (ع)، والذي في رواية الطبري: مبسوطة، وكذلك عند عبد الرزاق في «تفسيره» ١/ ٢٢١، وسعيد بن منصور في قسم التفسير من «سننه» (٩٣٧).

(٣) أورده السيوطي في «الدر المنثور» عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَيْدِيكَ لِيَكْفِيَ نَفْسًا لِيَسْتَهْجَا﴾ من سورة الأنعام، وقال: سنده واهٍ.

وَتُحْبَسُ مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ يُقَالُ لَهَا: اظْلُغِي مِنْ حَيْثُ غَرَبْتَ، قَالَ: فَمَنْ يَوْمئِذٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَتُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾.

وأخرجه عبد بن حميد في «تفسيره» عن عبد الرزاق كذلك، ومن طريق أخرى، وزاد فيها قصة المتهجدين وأنهم هم الذين يستنكرون بظء طلوع الشمس.

وأخرج أيضاً من حديث عبد الله بن أبي أوفى^(١) قال: تأتي ليلةٌ قدر ثلاث ليالٍ لا يعرفها إلا المتهمدون، يقوم فيقرأ حزبه، ثم ينام، ثم يقوم فيقرأ، ثم ينام، ثم يقوم، فعندها يموج الناس بعضهم في بعض، حتى إذا صلوا الفجر وجلسوا فإذا هم بالشمس قد طلعت من مغربها، فيضج الناس ضجة واحدة^(٢)، حتى إذا توسطت السماء رجعت.

وعند البيهقي في «البعث والنشور» من حديث ابن مسعود نحوه: فينادي الرجل جاره: يا فلان، ما شأن الليلة لقد نمت حتى شبت وصليت حتى أعيت.

وعند نعيم بن حماد (١٨٤٣) من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو، قال: لا يلبثون بعد يأجوج ومأجوج إلا قليلاً حتى تطلع الشمس من مغربها، فيناديهم مناد: يا أيها الذين آمنوا، قد قبل منكم، يا أيها الذين كفروا قد أغلق عنكم باب التوبة وجفت الأقلام وطويت الصحف.

ومن طريق يزيد بن شريح وكثير بن مرة: إذا طلعت الشمس من المغرب يطبع على القلوب بها فيها، وترتفع الحفظة، وتؤمر الملائكة أن لا يكتبوا عملاً.

وأخرج عبد بن حميد والطبري (١٠٣/٨) بسند صحيح من طريق عامر الشعبي عن عائشة: إذا خرجت أول الآيات طرحت الأقلام وطويت الصحف، وخلصت^(٣) الحفظة،

(١) في إسناده سليمان بن زيد أبو إدام، وهو ضعيف، وكذبه ابن معين.

(٢) كذا في (ع) و(س)، وفي (أ): فيصبح الناس صيحة واحدة.

(٣) كذا في الأصلين و(س)، والذي في رواية الطبري: وحسبت، وكذلك جاء عند عبد الرزاق في «تفسيره»

٢٢٢/١، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٧٩٨).

وَشَهِدَتْ الْأَجْسَادُ عَلَى الْأَعْمَالِ. وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا فَحُكْمُهُ الرَّفْعُ، وَمِنْ طَرِيقِ الْعَوْفِ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: الْآيَةُ الَّتِي تُخْتَمُ بِهَا الْأَعْمَالُ طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا.
فَهَذِهِ آثَارُ يَشْدُ بَعْضُهَا بَعْضًا مُتَّفِقَةً عَلَى أَنَّ الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ مِنَ الْمَغْرِبِ أَغْلِقَ بَابُ
التَّوْبَةِ وَلَمْ يُقْتَحَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِيَوْمِ الطُّلُوعِ بَلْ يَمْتَدُّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيُؤْخَذُ
مِنْهَا أَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا أَوَّلُ الْإِنْذَارِ بِقِيَامِ السَّاعَةِ، وَفِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَى / أَصْحَابِ ٣٥٦/١١
الْهَيْئَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ أَنَّ الشَّمْسَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْفَلَكيَّاتِ بَسِيطَةٌ لَا تَخْتَلِفُ مُقْتَضِيَاتُهَا، وَلَا
يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا تَغْيِيرٌ مَا هِيَ عَلَيْهِ.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَقَوَاعِدُهُمْ مَنْقُوضَةٌ وَمُقَدِّمَاتُهُمْ مَمْنُوعَةٌ، وَعَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهَا فَلَا امْتِنَاعَ
فِي انْطِبَاقِ مَنْطِقَةِ الْبُرُوجِ الَّتِي هِيَ مُعَدَّلُ النَّهَارِ بِحَيْثُ يَصِيرُ الْمَشْرِقُ مَغْرِبًا وَبِالْعَكْسِ.
وَاسْتَدَلَّ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» بِهَذِهِ الْآيَةِ لِلْمُعْتَزِلَةِ، فَقَالَ: ﴿لَوْ تَكُنْ ءَامَنْتَ مِنْ قَبْلُ﴾ صِفَةُ
لِقَوْلِهِ: ﴿نَفْسًا﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْ كَسَبْتَ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ عَطَفَ عَلَى ﴿ءَامَنْتَ﴾، وَالْمَعْنَى: أَنَّ
أَشْرَاطَ السَّاعَةِ إِذَا جَاءَتْ، وَهِيَ آيَاتٌ مُلْحِجَةٌ لِلْإِيْمَانِ، ذَهَبَ أَوْ أَنَّ التَّكْلِيفَ عِنْدَهَا، فَلَمْ يَنْفَعِ
الْإِيْمَانُ حِينَئِذٍ مِنْ غَيْرِ مُقَدِّمَةِ إِيْمَانِهَا قَبْلَ ظُهُورِ الْآيَاتِ، أَوْ مُقَدِّمَةِ إِيْمَانِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمِ عَمَلٍ
صَالِحٍ، فَلَمْ يَفِرْقَ كَمَا تَرَى بَيْنَ النَّفْسِ الْكَافِرَةِ وَبَيْنَ النَّفْسِ الَّتِي آمَنْتَ فِي وَقْتِهِ وَلَمْ تَكْسِبْ خَيْرًا،
لِيَعْلَمَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ جَمْعٌ بَيْنَ قَرِيْبَتَيْنِ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَنْفَكَّ
إِحْدَاهُمَا عَنِ الْآخَرَى حَتَّى يَفُوزَ صَاحِبُهَا وَيَسْعَدَ، وَإِلَّا فَالْشَّقْوَةُ وَالْهَلَاكُ.

قَالَ الشَّهَابُ السَّمِينُ: قَدْ أَجَابَ النَّاسَ بِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْآيَةِ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بَعْضُ الْآيَاتِ لَا يَنْفَعُ
نَفْسًا كَافِرَةً إِيْمَانُهَا الَّذِي أَوْقَعْتَهُ إِذْ ذَاكَ، وَلَا يَنْفَعُ نَفْسًا سَبَقُ إِيْمَانِهَا وَلَمْ تَكْسِبْ فِيهِ خَيْرًا، فَقَدْ عَلَّقَ
نَفْيَ نَفْعِ الْإِيْمَانِ بِأَحَدٍ وَصَفَيْنِ: إِمَّا نَفْيَ سَبَقِ الْإِيْمَانِ فَقَطْ، وَإِمَّا سَبَقَهُ مَعَ نَفْيِ كَسْبِ الْخَيْرِ،
وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ يَنْفَعُ الْإِيْمَانُ السَّابِقُ وَحْدَهُ، وَكَذَا السَّابِقُ وَمَعَهُ الْخَيْرُ، وَمَفْهُومُ الصِّفَةِ قَوِيٌّ فَيُسْتَدَلُّ
بِالْآيَةِ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السَّنَةِ، وَيَكُونُ فِيهِ قَلْبٌ دَلِيلُ الْمَعْتَزِلَةِ دَلِيلًا عَلَيْهِمْ.

وأجاب ابن المنير في «الانتصاف» فقال: هذا الكلام من البلاغة يُلقَّبُ اللفَّ، وأصله يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً لم تكن مؤمنةً قبل إيمانها بعد، ولا نفساً لم تكسب خيراً قبل ما تكسبه من الخير بعد، فلفَّ الكلامين فجعلهما كلاماً واحداً إيجازاً، وبهذا التقرير يظهر أنها لا تُخالفُ مذهب أهل الحق، فلا ينفع بعد ظهور الآيات اكتسابُ الخير ولو نفعَ الإيمان المتقدم من الخلود، فهي بالرد على مذهبه أولى من أن يدلَّ له.

وقال ابن الحاجب في «أماله»: الإيمان قبل مجيء الآيات نافعٌ ولو لم يكن عملٌ صالحٌ غيره، ومعنى الآية: لا ينفعُ نفساً إيمانها ولا كسبُها العملَ الصالح، لم يكن الإيمان قبل الآية أو لم يكن العمل مع الإيمان قبلها، فاختصر للعلم.

ونقل الطيبي كلام الأئمة في ذلك، ثم قال: المعتمد ما قال ابن المنير وابنُ الحاجب، وبسطه: أن الله تعالى لما خاطب المعاندين بقوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾ الآية [الأنعام: ١٥٥] علل الإنزال بقوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ آلُكُتُبِ﴾ [١٥٦] إلى آخره، إزاحةً للعدو والزاماً للحجة، وعقبة بقوله: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الأنعام: ١٥٧] تبيئاً لهم، وتقريراً لما سبق من طلب الاتباع، ثم قال: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ﴾ الآية، أي: أنه أنزل هذا الكتاب المنير كاشفاً لكل ريب، وهادياً إلى الطريق المستقيم، ورحمةً من الله للخلق، ليجعلوه زاداً لمعادهم فيما يُقدّمونه من الإيمان والعمل الصالح، فجعلوا شكر النعمة أن كذبوا بها ومنعوا من الانتفاع بها، ثم قال: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾ الآية، أي: ما ينتظر هؤلاء المكذبون إلا أن يأتيهم عذاب الدنيا بنزول الملائكة بالعقاب الذي يستأصل شأفتهم، كما جرى لمن مضى من الأمم قبلهم، أو يأتيهم عذاب الآخرة بوجود بعض قوارعها، فحينئذ تفوت تلك الفرصة السابقة، فلا ينفعهم شيء مما كان ينفعهم من قبل من الإيمان، وكذا العمل الصالح مع الإيمان، فكأنه قيل: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفعُ نفساً إيمانها ولا كسبُها العملَ الصالح في إيمانها حينئذ إذا لم تكن

أمنت من قبل، أو كَسَبَتْ في إيمانها خيراً من قبل.

ففي الآية لفٌّ لكن حُذفت إحدى القريتين بإعانة النشر، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢] قال: فهذا الذي عناه ابنُ المنير بقوله: إن هذا الكلام في البلاغة يقال له: اللّفّ، والمعنى: يوم يأتي بعضُ آيات ربِّك، لا ينفعُ نفساً/ لم تكن مؤمنةً من قبل ذلك إيمانها من بعد ذلك، ولا ينفعُ نفساً ٣٥٧/١١ كانت مؤمنةً لكن لم تعمل في إيمانها عملاً صالحاً قبل ذلك ما تعلمه من العمل الصالح بعد ذلك.

قال: وبهذا التقرير يظهر مذهبُ أهل السنة، فلا ينفع بعد ظهور الآية اكتسابُ الخير، أي: لإغلاق باب التوبة ورفع الصُّحُف والحَفَظَة، وإن كان ما سَبَق قبل ظهور الآية من الإيَّان ينفعُ صاحبه في الجملة.

ثم قال الطَّبَّي: وقد ظفرتُ بفضلِ الله بعد هذا التقرير على آية أخرى تُشبه هذه الآية وتناسبُ هذا التقرير معنًى ولفظاً، من غير إفراط ولا تفريط، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ٥٢ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلًا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ الآية [الأعراف: ٥٢ - ٥٣]، فإنه يظهر منه أن الإيَّان المجرَّد قبل كَشَفِ قَوَارِع الساعة نافعٌ، وأن الإيَّان المقارن بالعمل الصالح أنفع، وأما بعد حُصولها فلا ينفعُ شيءٌ أصلاً، والله أعلم، انتهى مُلَخَّصاً.

قوله: «ولتقومَنَّ الساعةُ وقد انصرفَ الرجلُ بلبنٍ لِقَحْتِهِ» بكسر اللام وسكون القاف بعدها مهملة: هي ذات الدَّرِّ من التُّوق.

قوله: «يُلَيِّطُ حَوْضَهُ» بضم أوله، ويقال: أَلَاطُ^(١) حَوْضَهُ: إذا مَدَرَهُ، أي: جمع حجارةً

(١) كذا اقتصر الحافظ هنا على ضبطه من الرُّباعي، وفي اليونينية: يَلَيِّطُ؛ يعني من الفعل الثلاثي (لَاطَ)، وهو من: لَاطَ وَأَلَاطَ، يعني من بابي: فَعَلَّ وأَفْعَلَّ، وقد ذكرهما عند شرح الحديث (٧١٢١).

فَصَيَّرَهَا كَالْحَوْضِ، ثُمَّ سَدَّ مَا بَيْنَهَا مِنَ الْفُرَجِ بِالْمَدَرِ وَنَحْوِهِ، لِيَتَحَسِبَ الْمَاءُ، هَذَا أَصْلُهُ، وَقَدْ يَكُونُ لِلْحَوْضِ خُرُوقٌ فَيَسِدُّهَا بِالْمَدَرِ قَبْلَ أَنْ يَمْلَأَهُ. وَفِي كُلِّ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْقِيَامَةَ تَقُومُ بَغْتَةً كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧].

٤١ - باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه

٦٥٠٧ - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ» قَالَتْ عَائِشَةُ - أَوْ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ -: إِنَّا لَنَكْرَهُ الْمَوْتَ، قَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ الْمُؤْمِنُ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا حَضَرَ بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَعُقُوبَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، فَكَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ».

اخْتَصَرَهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَمْرُو، عَنْ شُعْبَةَ.

وَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٥٠٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ».

٦٥٠٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فِي رِجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ صَحِيحٌ: «إِنَّهُ لَمْ يَقْبَضْ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يُخَيَّرُ» فَلَمَّا نَزَلَ بِهِ وَرَأْسُهُ عَلَى فَخِذِي غُشِيَ عَلَيْهِ سَاعَةٌ، ثُمَّ أَفَاقَ فَأَشْخَصَ بَصَرَهُ إِلَى السَّقْفِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى»، قُلْتُ: إِذَا لَا يَخْتَارُنَا، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَدِيثُ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُنَا بِهِ، قَالَتْ: فَكَانَتْ تِلْكَ آخِرَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى».

٣٥٨/١١ / قوله: «باب مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ» هَكَذَا تَرَجَمَ بِالشَّقِّ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَدِيثِ

الأول إشارة إلى بَقِيَّتِهِ على طريق الاكتفاء. قال العلماء: مَحَبَّةُ اللَّهِ لعبده إِرَادَتُهُ الْخَيْرَ لَهُ وَهُدَايَتُهُ إِلَيْهِ وَإِنْعَامُهُ عَلَيْهِ. وَكَرَاهَتُهُ لَهُ عَلَى الصَّدِّ مِنْ ذَلِكَ^(١).

قوله: «حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ» هو ابن المنهال البصري، وهو من كبار شيوخ البخاري، وقد روى عن هَمَّامٍ أَيْضاً حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِصْبِصِيِّ، لَكِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ الْبُخَارِيُّ.

قوله: «عَنْ^(٢) قَتَادَةَ» هَمَّامٌ فِيهِ إِسْنَادٌ آخَرٌ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٢٨٣) عَنْ عَفَّانَ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، حَدَّثَنِي فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ بِمَعْنَاهُ، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ، وَإِبَاهَامُ الصَّحَابِيِّ لَا يَضُرُّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ اخْتِلَافاً عَلَى هَمَّامٍ فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٧٤٤) عَنْ عَفَّانَ^(٣) عَنْ هَمَّامٍ عَنْ قَتَادَةَ.

قوله: «عَنْ أَنَسٍ» فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ: سَمِعْتُ أَنَساً، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْمَعْلُوقَةِ.

قوله: «عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ» قَدْ رَوَاهُ حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٢٠٤٧) وَالنَّسَائِيُّ (ك) (١١٧٥٨) وَالْبَزَّازُ (٦٦٠٤) مِنْ طَرِيقِهِ. وَذَكَرَ الْبَزَّازُ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ، فَإِنْ أَرَادَ مُطْلَقاً وَرَدَّتْ عَلَيْهِ رِوَايَةُ قَتَادَةَ، وَإِنْ أَرَادَ بِقَيْدِ كَوْنِهِ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ أَنَسٍ سَلَّمَ^(٤).

قوله: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ» قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لَيْسَ الشَّرْطُ سَبَباً لِلجَزَاءِ بَلْ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ، وَلَكِنَّهُ عَلَى تَأْوِيلِ الْخَبَرِ، أَي: مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ بِأَنَّ اللَّهَ أَحَبَّ لِقَاءَهُ،

(١) هذا تفسير للمحبة بلوازمها، والحق أن يقال: محبة الله كما يليق به تعالى، وكذا خُلَّتْهُ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]. انظر «شرح العقيدة الطحاوية» ٢/ ٣٩٦.

(٢) كذا في الأصلين و(س) بصيغة العننة، مع أن الذي في اليونينية دون حكاية خلاف بين رواة البخاري: حَدَّثَنَا.

(٣) قرن به أحمدُ بهزَ بْنَ أَسَدٍ.

(٤) وهذا الاحتمال الثاني هو الصحيح، لأنه أخرج حديث عبادة أيضاً برقم (٢٦٧٩)، فالتفرد الذي أَرَادَهُ مَقِيدٌ.

وكذا الكراهة. وقال غيره فيما نقله ابن عبد البر وغيره: «مَنْ» هنا خبرية وليست شرطية، فليس معناه أَنَّ سبب حُبِّ الله لقاء العبد حُبُّ العبد لقاءه ولا الكراهة، ولكنه صفة حال الطائفتين في أنفسهم وعند ربهم، والتقدير: مَنْ أَحَبَّ لقاء الله فهو الذي أَحَبَّ الله لقاءه وكذا الكراهة.

قلت: ولا حاجة إلى دَعْوَى نفي الشرطية، فسيأتي في التَّوْحِيدِ (٧٥٠٤) من حديث أبي هريرة رَفَعَهُ: «قال الله عزَّ وجلَّ: إذا أَحَبَّ عبدي لقائي أَحَبَّبتَ لقاءه» الحديث، فيتعيَّن أَنَّ «مَنْ» في حديث الباب شرطية وتأويلها ما سَبَقَ، وفي قوله: «أَحَبَّبتَ لقاءه» العُدُولُ عن الضَّمير إلى الظاهرِ تفخياً وتعظيماً، ودفعاً لتوهم عَوْدِ الضَّمير على الموصولِ لئلا يَتَّحَدَ في الصَّورة المبتدأ والخبر، ففيه إصلاح اللَّفْظِ لتصحيح المعنى، وأيضاً فعَوْدُ الضَّمير على المضاف إليه قليل.

وقرأت بخط ابن الصَّائغ في «شرح المشارق»: يحتمل أن يكون «لقاء الله» مضافاً للمفعول، فأقامه مقام الفاعل، و«لقاءه» إمَّا مضاف للمفعول أو للفاعل الضَّمير أو للموصول، لأنَّ الجواب إذا كان شرطاً فالأولى أن يكون فيه ضمير، نعم هو موجودٌ هنا ولكن تقديرًا.

قوله: «وَمَنْ كَرِهَ لقاء الله كَرِهَ لقاءه» قال المازري: مَنْ قَضَى الله بموته لا بدَّ أن يموت وإن كان كارهاً للقاء الله، ولو كَرِهَ الله موته لما مات، فيُحْمَلُ الحديثُ على كَرَاهَتِهِ سبحانه وتعالى الغفرانَ له، وإرادته لإبعاده من رحمته.

قلت: ولا اختصاص لهذا البحث بهذا الشق، فإنه يأتي مثله في الشقِّ الأول، كأن يقال مثلاً: مَنْ قَضَى الله بامتدادِ حياته لا يموت ولو كان مُحِبًّا للموت... إلى آخره.

قوله: «قالت عائشة - أو بعض أزواجه -» كذا في هذه الرواية بالشك، وجَزَمَ سعد بن هشام في روايته عن عائشة بأنها هي التي قالت ذلك ولم يَرَدَّدْ^(١)، وهذه الزيادة في هذا الحديث

(١) هي الطريق التي علَّقها البخاري، وسيأتي تحريجها.

لا يظهر صريحاً هل هي من كلام عبادة، والمعنى أنه سمع الحديث من النبي ﷺ وسمع مُراجعة عائشة؟ أو من كلام أنس بأن يكون حَصَرَ ذلك؟ فقد وَقَعَ في رواية مُحمّد التي أشرتُ إليها بلفظ: فقلنا: يا رسول الله، فيكون أَسَدَ القول إلى جماعة، وإن كان المباشر له واحداً، وهي عائشة، وكذا/ وَقَعَ في رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى التي أشرت إليها، وفيه: ٣٥٩/١١ فَأَكْبَ القَوْمُ يَبْكُونَ، وقالوا: إِنَّا نَكْرَهُ الموت، قال: «ليس ذلك»، ولابن أبي شَيْبَةَ^(١) من طريق أبي سَلَمَةَ عن أبي هريرة نحو حديث الباب وفيه: قِيلَ: يا رسول الله، ما مِنَّا من أحدٍ إِلَّا وهو يَكْرَهُ الموت، فقال: «إذا كان ذلك كُشِفَ له».

ويحتمل أيضاً أن يكون من كلام قَتَادَةَ أَرْسَلَهُ في رواية هَمَّام، وَوَصَلَهُ في رواية سعيد ابن أبي عَرُوبَةَ عنه عن زُرَّارَةَ عن سعد بن هشام عن عائشة، فيكون في رواية هَمَّام إدراج وهذا أَرْجَحُ في نظري، فقد أخرجه مسلم^(٢) (٢٦٨٣) عن هَذَاب بن خالد عن هَمَّام مُقْتَصِراً على أصل الحديث دون قوله: فقالت عائشة... إلى آخره، ثم أخرجه من رواية سعيد بن أبي عَرُوبَةَ موصولاً تاماً (٢٦٨٤)، وكذا أخرجه هو (٢٦٨٣) وأحمد (٢٢٦٩٦) من رواية شُعْبَةَ، والنَّسَائِي^(٣) (١٨٣٧) من رواية سليمان التَّيْمِيّ، كلاهما عن قَتَادَةَ، وكذا جاء عن أبي هريرة وغير واحد من الصحابة بدون المراجعة، وقد أخرجه الحسن بن سفيان وأبو يَعْلَى^(٤) جميعاً عن هُدْبَةَ بن خالد عن هَمَّام تاماً، كما أخرجه البخاري عن حَجَّاج عن هَمَّام، وهُدْبَةَ هو هَذَاب شيخ مسلم، فكان مسلماً حَذَفَ الزِّيَادَةَ عَمداً لكونها مُرْسَلَةً من هذا الوجه، واكتفى بإيرادها موصولاً من طريق سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وقد رَمَزَ البخاري إلى ذلك حيث عَلَّقَ رواية شُعْبَةَ بقوله: اختصره... إلى آخره، وكذا أشار إلى رواية سعيد تعليقاً، وهذا من العِلَلِ الْحَقِيقَةِ جداً.

قوله: «إِنَّا لَنَكْرَهُ الموت» في رواية سعد بن هشام: فقالت: يا نبي الله، أكرهه

(١) لم نقف عليه فيما بأيدينا من كتب ابن أبي شيبة المطبوعة، وهو أيضاً في «مسند أحمد» (٩٨٢٢).

(٢) وكذا هو عند الترمذي (١٠٦٦) من رواية سليمان التيمي.

(٣) لم نقف عليه في «مسنده» الذي برواية ابن حمدان، فلعله في «مسنده الكبير» الذي برواية ابن المقرئ.

الموت؟ فكلُّنا نكره الموت.

قوله: «بُشِّرَ برضوان الله وكرامته» في رواية سعد بن هشام: «بُشِّرَ برحمة الله ورضوانه وجنته»، وفي حديث حميد عن أنس: «ولكنَّ المؤمن إذا حُضِرَ جاءه البشيرُ من الله، وليس شيءٌ أحبَّ إليه من أن يكون قد لقيَ الله فأحبَّ الله لقاءه»، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى: «ولكنَّه إذا حُضِرَ ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩]، فإذا بُشِّرَ بذلك أحبَّ لقاء الله، والله للقاءه أحبُّ».

قوله: «فليس شيءٌ أحبَّ إليه ممَّا أمَّاه» بفتح الهمزة، أي: ما يستقبله بعد الموت، وقد وَقَعَتْ هذه المراجعةُ من عائشة لبعض التابعين، فأخرج مسلم (٢٦٨٥) والنسائيُّ من طريق شريح بن هانئ قال: سمعت أبا هريرة - فذكر أصل الحديث - قال: فأُتيت عائشة فقلت: سمعت حديثاً إن كان كذلك فقد هلكنا، فذكره قال: وليس مِنَّا أحدٌ إلَّا وهو يكره الموت، فقالت: ليس بالذي تذهبُ إليه، ولكن إذا شَخَصَ البَصْرُ - بفتح الشين والحاء المعجمتين وآخره مُهْمَلَةٌ، أي: فَتَحَ المحتَضِرُ عَيْنَهُ إلى فوق فلم يَطْرِفْ - وَحَشَرَ جَ الصَّدْرُ - بحاء مُهْمَلَةٌ مفتوحة بعدها مُعْجَمَةٌ وآخره جيم، أي: تَرَدَّدَتِ الرُّوحُ فِي الصَّدْرِ - وَاقْشَعَرَ الجِلْدُ وَتَشَنَّجَتْ - بالشين المعجمة والنون الثقيلة والجيم [الأصابع] ^(١)، أي: تَقَبَّضَتْ.

وهذه الأمورُ هي حالة المحتَضِرِ، وكأنَّ عائشة أخذته من معنى الخبر الذي رواه عنها سعد بن هشام مرفوعاً، وأخرجه مسلم (١٦/٢٦٨٤) والنسائيُّ أيضاً ^(٢) عن شريح بن هانئ عن عائشة مثل روايته عن أبي هريرة، وزاد في آخره: والموت دون لقاء الله. وهذه الزيادة من كلام عائشة - فيما يظهر لي - ذَكَرْتُهَا استنباطاً ممَّا تقدَّم.

وعند عبد بن حميد من وجهٍ آخر ^(٣) عن عائشة مرفوعاً: «إذا أراد الله بعبْدٍ خيراً قَيَّضَ

(١) لفظة «الأصابع» سقطت من الأصلين (س)، وهي ثابتة في الرواية.

(٢) لم نقف على هذه الرواية في كتابي النسائي، ونسبها ابن الأثير في «جامع الأصول» (٧٣٦٨) لمسلم فقط.

(٣) وهو أيضاً في زيادات الحسين المروزي على «الزهد» لابن المبارك (٩٧٢).

له قبل موته بعام ملكاً يسدده ويوقفه، حتى يقال: مات بخير ما كان، فإذا حضر ورأى ثوابه اشتاقت نفسه، فذلك حين أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه، وإذا أراد الله بعبد شراً قيض له قبل موته بعام شيطاناً، فأضله وقتنه حتى يقال: مات بشر ما كان عليه، فإذا حضر ورأى ما أعد له من العذاب جزعته نفسه، فذلك حين كره لقاء الله وكره الله لقاءه.

قال الخطابي: تَصَمَّنَ حديث الباب من التفسير ما فيه غنية عن غيره، واللقاء يقع على أوجه: منها: المعاينة، ومنها: البعث كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣١]، ومنها: الموت كقوله: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ﴾ [العنكبوت: ٥]، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَّذِي تَفْتُرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْفِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨].

وقال ابن الأثير في «النهاية»: المراد بلقاء الله هنا: المصير إلى الدار الآخرة وطلب ما عند الله، وليس الغرض به الموت، لأن كلاً يكرهه، فمن ترك الدنيا وأبغضها أحب لقاء الله، ومن آثرها وركن إليها كره لقاء الله، لأنه إنما يصل إليه بالموت. وقول عائشة: والموت دون لقاء الله، يبين أن الموت غير اللقاء، ولكنه معترض دون الغرض المطلوب، فيجب أن يصبر عليه ويحتمل مشاقه حتى يصل إلى الفوز باللقاء.

قال الطيبي: يريد أن قول عائشة: إِنَّا لَنَكْرَهُ الموت، يؤهم أن المراد بلقاء الله في الحديث الموت، وليس كذلك، لأن لقاء الله غير الموت بدليل قوله في الرواية الأخرى: «والموت دون لقاء الله»، لكن لما كان الموت وسيلة إلى لقاء الله عبر عنه بلقاء الله.

وقد سبق ابن الأثير إلى تأويل لقاء الله بغير الموت الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام فقال: ليس وجهه عندي كراهة الموت وشدة، لأن هذا لا يكاد يخلو عنه أحد، ولكن المذموم من ذلك إثارة الدنيا والركون إليها، وكراهية أن يصير إلى الله والدار الآخرة. قال: ومما يبين ذلك أن الله تعالى عاب قوماً بحب الحياة فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا﴾ [يونس: ٧].

وقال الخطابي: معنى محبة العبد للقاء الله: إثارة الآخرة على الدنيا، فلا يحب استمرار

الإقامة فيها، بل يَسْتَعِدُّ للارتحال عنها، والكرَاهَةُ بِضِدِّ ذلك.

وقال النووي: معنى الحديث أَنَّ المحبة والكرَاهة التي تُعْتَبَرُ شَرْعاً هي التي تقع عند النَّزْعِ في الحالة التي لا تُقْبَلُ فيها التَّوْبَةُ، حيثُ يُكْشَفُ الحَالُ لِلْمُحْتَصِرِ، ويظهرُ له ما هو صائِرٌ إليه.

قوله: «بُشِّرْ بِعَذَابِ اللَّهِ وَعُقُوبَتِهِ» في رواية سعد بن هشام: «بُشِّرْ بِعَذَابِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ»، وفي رواية حميد عن أنس: «وإِنَّ الكَافِرَ أو الفَاجِرَ إذا جاءه ما هو صائِرٌ إليه من السَّوءِ، أو ما يَلْقَى من الشرِّ...» إلى آخره، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى نحو ما مَضَى.

قوله: «اِخْتَصَرَهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَمَرُو، عَنْ شُعْبَةَ» يعني: عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ عُبَادَةَ، ومعنى اختصاره أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى أَصْلِ الْحَدِيثِ، دُونَ قَوْلِهِ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ... إِلَى آخِرِهِ، فَأَمَّا رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ الطَّيَالِسِيُّ، فَوَصَّلَهَا التِّرْمِذِيُّ (٢٣٠٩) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غَيْلَانَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ، وَكَذَا وَقَعَ لَنَا بَعْلُوٌّ فِي «مُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ» (٥٧٥).

وَأَمَّا رِوَايَةُ عَمْرُو، وَهُوَ ابْنُ مَرْزُوقٍ، فَوَصَّلَهَا الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ»^(١) عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْكَجِّيِّ وَيُوسُفَ بْنَ يَعْقُوبَ الْقَاضِي، كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرُو بْنِ مَرْزُوقٍ. وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٦٩٦) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٦٨٣) مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ ابْنِ جَعْفَرٍ، وَهُوَ غُنْدَرٌ.

قوله: «وَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ قَتَادَةَ...» إِلَى آخِرِهِ، وَصَلَّهُ مُسْلِمٌ (٢٦٨٤) مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ وَمُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ^(٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٦٧) وَالنَّسَائِيُّ (١٨٣٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢٦٤) مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَوَقَعَ لَنَا بَعْلُوٌّ فِي كِتَابِ «الْبَعْثِ» (٢) لِابْنِ أَبِي دَاوُدَ.

(١) سقط مسند عبادة بن الصامت برؤيته من مطبوع «معجم الطبراني الكبير».

(٢) لم نقف عليه في «مسند أحمد» من هذه الطريق، ولا ذكره الحافظ في «أطراف المسند» ولا في «إتحاف

وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدّم البداءة بأهل الخير في الذكر لشرفهم، وإن كان أهل الشر أكثر.

وفيه أن المجازاة من جنس العمل، فإنه قابل المحبة بالمحبة والكرهة بالكرهة. وفيه أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة، وفيه نظر، فإن اللقاء أعم من الرؤية، ويحتمل - على بُعد - أن يكون في قوله: «لقاء الله» حذف تقديره: لقاء ثواب الله ونحو ذلك، ووجه البعد فيه الإتيان بمقابلته، لأنّ أحداً من العقلاء لا يكره لقاء ثواب الله، بل كل من يكره الموت إنّما يكرهه خشية أن لا يلقى ثواب الله، إمّا لإبطائه عن دخول الجنة بالشغل بالتبّعات، وإمّا لعدم دخولها أصلاً كالكافر.

وفيه أن المحتضر إذا ظهرت عليه علامات الشّور كان ذلك دليلاً على أنه بشّر بالخير، وكذا بالعكس.

وفيه أن محبة لقاء الله لا تدخل في النّهي عن تمّني الموت، لأنّها ممكنة مع عدم تمّني الموت، كأن تكون المحبة حاصلة لا يفترق حاله فيها بحصول الموت ولا بتأخّره، وأنّ النّهي عن تمّني الموت محمول على حالة الحياة المستمرة، وأمّا عند الاحتضار والمعاينة فلا تدخل تحت ٣٦١/١١ النّهي، بل هي مستحبة.

وفيه أن في كراهة الموت في حال الصّحة تفصيلاً، فمن كرهه إثارة للحياة على ما بعد الموت من نعيم الآخرة كان مذموماً، ومن كرهه خشية أن يقضي إلى المؤاخذه، كأن يكون مقصراً في العمل لم يستعد له بالأهبة بأن يتخلّص من التّبّعات ويقوم بأمر الله كما يجب، فهو معذور، لكن ينبغي لمن وجد ذلك أن يبادر إلى أخذ الأهبة، حتّى إذا حصره الموت لا يكرهه بل يحبّه لما يرجو بعده من لقاء الله تعالى.

وفيه أن الله تعالى لا يراه في الدّنيا أحد من الأحياء، وإنّما يقع ذلك للمؤمنين بعد الموت أخذاً من قوله: «والموت دون لقاء الله»، وقد تقدّم أن اللقاء أعم من الرؤية، فإذا انتفى اللقاء انتفت الرؤية، وقد ورد بأصرح من هذا في «صحيح مسلم» من حديث أبي أمامة مرفوعاً

في حديث طويل وفيه: «واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا»^(١).

الحديث الثاني: حديث أبي موسى مثل حديث عبادة دون قوله: فقالت عائشة... إلى آخره، وكأنه أوردّه استظهاراً للصحة الحديث، وقد أخرجه مسلم أيضاً (٢٦٨٦).

وبُريد بموحدة ثم مهملة: هو ابن عبد الله بن أبي بريدة.

الحديث الثالث: قوله: «أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير في رجال من أهل العلم كذا في رواية عقيل، ومضى في الوفاة النبوية (٤٤٣٧) من طريق شعيب عن الزهري: أخبرني عروة، ولم يذكر معه أحداً، ومن طريق يونس عن الزهري: أخبرني سعيد ابن المسيب في رجال من أهل العلم، ولم يذكر عروة (٤٤٦٣).

وقد ذكرت في كتاب الدعوات (٦٣٤٨) تسمية بعض من أتهم في هذه الرواية من شيوخ الزهري، وتقدم شرح الحديث مستوفى في الوفاة النبوية. ومناسبته للترجمة من جهة اختيار النبي ﷺ للقائه الله بعد أن خيّر بين الموت والحياة، فاختار الموت، فينبغي الاستئناس به في ذلك.

وقد ذكر بعض الشراح أن إبراهيم عليه السلام قال لملك الموت لما أتاه ليقبض روحه: هل رأيت خليلاً يميّت خليله؟ فأوحى الله تعالى إليه: قل له: هل رأيت خليلاً يكره لقاء خليله؟ فقال: يا ملك الموت الآن فاقبض.

ووجدت في «المبتدأ» لأبي حذيفة إسحاق بن بشر البخاري أحد الضعفاء بسند له عن ابن عمر قال: قال ملك الموت: يا رب إن عبدك إبراهيم جزع من الموت، فقال: قل له: الخليل إذا طال به العهد من خليله اشتاق إليه، فبلغه فقال: نعم يا رب قد اشتقت إلى لقاءك، فأعطاه ريمانة فشتمها فقبض فيها.

(١) قدّمنا أن الحافظ رحمه الله قد كرّر عزو هذا الحديث لمسلم في عدة مواضع من شرحه، وليس الحديث عند مسلم، وإنما هو عند ابن ماجه (٤٠٧٧)، وأبي داود (٤٣٢٢)، من حديث أبي أمامة، ولم يسق أبو داود لفظه، وهو أيضاً عند النسائي في «الكبرى» (٧٧١٦) من حديث عبادة بن الصامت.

٤٢- باب سَكَرَاتِ الْمَوْتِ

٦٥١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ أَبَا عَمْرٍو ذَكَوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ رَكْوَةٌ - أَوْ عُلبَةٌ - فِيهَا مَاءٌ - شَكََّ عَمْرٌ - فَجَعَلَ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْمَاءِ فَيَمْسَحُ بِهَا وَجْهَهُ، وَيَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكَرَاتٍ» ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ فَجَعَلَ يَقُولُ: «فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى» حَتَّى قُبِضَ وَمَالَتْ يَدُهُ.

قال أبو عبد الله: الْعُلبَةُ مِنَ الْخَشَبِ، وَالرَّكْوَةُ مِنَ الْأَدَمِ.

٦٥١١- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا عُبَلَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ جُفَاءً يَأْتُونَ النَّبِيَّ ﷺ، فَيَسْأَلُونَهُ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَكَانَ يَنْظُرُ إِلَى أَصْغَرِهِمْ فَيَقُولُ: «إِنْ يَعْشُ هَذَا لَا يُدْرِكُهُ الْهَرَمُ، حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ». قال هشام: يعني موتهم.

٦٥١٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رِبْعِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ بِجِنَازَةٍ فَقَالَ: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ؟ قَالَ: «الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا وَأَذَاهَا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنَ الْعِبَادَةِ وَالْبِلَادِ وَالشَّجَرِ وَالْدَّوَابِّ».

[طرفه في: ٦٥١٣]

٦٥١٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِحْيَى، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ، الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ».

٦٥١٤- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَتَّبِعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثَةٌ، فَيَرْجِعُ اثْنَانِ وَيَبْقَى مَعَهُ وَاحِدٌ: يَتَّبِعُهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَعَمَلُهُ، فَيَرْجِعُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ، وَيَبْقَى عَمَلُهُ».

٦٥١٥- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ غُدُوَّةً وَعَشِيَّةً، إِمَّا النَّارُ وَإِمَّا الْجَنَّةُ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى تُبْعَثَ إِلَيْهِ».

٦٥١٦- حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مجاهدٍ، عن عائشة، قالت: قال النبي ﷺ: «لَا تَسْبُوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا».

٣٦٢/١١ / قوله: «بَابُ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ» بفتح المهملة والكاف: جمع سَكْرَةٍ، قال الرَّاعِبُ وغيره: السُّكْرُ: حالةٌ تَعْرِضُ بين المرءِ وعقله، وأكثر ما يُسْتَعْمَلُ في الشَّرَابِ المسكِ، ويُطْلَقُ في الغضبِ والعشيقِ، والألمِ والنُّعاسِ، والغشي الناشئ عن الألمِ، وهو المرادُ هنا. وذكر فيه ستة أحاديث:

الأول: قوله: «عن عمر بن سعيد» أي: ابن أبي حُسَيْنِ المَكِّيِّ.

قوله: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ رَكْوَةٌ - أَوْ عُلْبَةٌ -» بضمّ المهملة وسكون اللام بعدها موَحَّدَةٌ.

قوله: «شَكَّ عُمَرُ» هو ابن سعيد بن أبي حُسَيْنِ راويه، وتقدّم في الوفاة النبويّة (٤٤٤٩) بلفظ: يَشْكُ عُمَرُ، وفي رواية الإسماعيليّ: شَكَّ ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ.

قوله: «فَجَعَلَ يُدْخِلُ يَدَهُ عِنْدَ الْكُشْمِيهَنِيِّ: يَدَيْهِ، بِالشَّيْنَةِ، وكذا تقدّم لهم في الوفاة النبويّة بهذا الإسناد في أثناء حديثٍ أوَّلُهُ قِصَّةُ السَّوَاكِ، فاختصره المؤلِّفُ هنا.

قوله: «فَيَمْسَحُ بِهَا» في رواية الكُشْمِيهَنِيِّ: بِهَا، بِالشَّيْنَةِ، وكذا لهم في الوفاة.

قوله: «إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكَرَاتٍ» وَقَعَ في رواية القاسم عن عائشة عند أصحاب السُّنَنِ سوى أبي داود بسندٍ حسنٍ بلفظ: ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى سَكَرَاتِ الْمَوْتِ»^(١). وقد

٣٦٣/١١ تقدّم شرح الحديث مُسْتَوْفَى هناك. وتقدّم هناك/ أيضاً (٤٤٤٦) من رواية القاسم بن محمّد

(١) أخرجه ابن ماجه (١٦٢٣)، والترمذي (٩٧٨)، والنسائي في «الكبرى» (٧٠٦٤ و١٠٨٦٦).

عن عائشة: مات النبي ﷺ وإنه لبين حاقتي وذائتي، فلا أكره شدة الموت لأحد أبداً بعد النبي ﷺ.

وأخرجه الترمذي عنها (٩٧٩) بلفظ: ما أغبط أحداً بهون موت بعد الذي رأيت من شدة موت رسول الله ﷺ.

قوله: «قال أبو عبد الله» هو البخاري.

قوله: «العلبة من الخشب، والركوة من الأدم» ثبت هذا في رواية المستملي وحده، وهو المشهور في تفسيرهما، ووقع في «المحكم»: الركوة: شبه تور من أدم. وقال المطرزي: دلو صغير. وقال غيره: كالقصعة تتخذ من جلد، ولها طوق خشب.

وأما العلبة، فقال العسكري: هي قذح الأعراب تتخذ من جلد. وقال ابن فارس: قذح ضخم من خشب، وقد يتخذ من جلد، وقيل: أسفله جلد وأعله خشب مدور.

وفي الحديث أن شدة الموت لا تدل على نقص في المرتبة، بل هي للمؤمن إما زيادة في حسناته وإما تكفير لسيئاته. وبهذا التقرير تظهر مناسبة أحاديث الباب للترجمة.

الحديث الثاني: قوله: «صدقة» هو ابن الفضل المروزي، وعبد: هو ابن سليمان، وهشام: هو ابن عروة.

قوله: «كان رجالاً من الأعراب» لم أقف على أسمائهم.

قوله: «جفافة» في رواية الأكثر بالجيم، وفي رواية بعضهم بالمهملة، وإنما وصفهم بذلك أمّا على رواية الجيم فلأن سكان البوادي يغلب عليهم الشطط وخشونة العيش، فتجفوا أخلاقهم غالباً، وأمّا على رواية الحاء فليقلّة اعتنائهم بالملايس.

قوله: «متى الساعة؟» في رواية مسلم (٢٩٥٢) من طريق أبي أسامة عن هشام: كان الأعراب إذا قدموا على رسول الله ﷺ سألوه عن الساعة: متى الساعة؟ وكان ذلك لما طرّق أسماعهم من تكرار اقترابها في القرآن، فأرادوا أن يعرفوا تعيين وقتها.

قوله: «فَيَنْظُرُ^(١) إِلَى أَصْغَرِهِمْ» في رواية مسلم: فَنَظَرَ إِلَى أَحَدِثِ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ فَقَالَ، ورواية عبدة ظاهرها تَكْرِير ذلك، وَيُؤَيِّدُ سياق مسلم حديث أنس عنده (٢٩٥٣/١٣٧): إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ؟ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذَا بَعِيْنِهِ، لَكِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسِّرَ بِذِي الْحَوْبِصَةِ الْيَمَانِيِّ الَّذِي بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، وَسَأَلَ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ؟ وَقَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا^(٢). وَلَكِنَّ جَوَابَهُ عَنِ السُّؤَالِ عَنِ السَّاعَةِ مُغَايِرٌ لِجَوَابِ هَذَا.

قوله: «إِنْ يَعِشْ هَذَا لَا يُذَرِّكُهُ الْهَرَمُ» في حديث أنس عند مسلم: وَعِنْدَهُ غَلَامٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ: لَهُ مُحَمَّدٌ، وَلَهُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى (٢٩٥٣/١٣٨): وَعِنْدَهُ غَلَامٌ مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ، بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَضَمِّ النَّوْنِ وَمَدٍّ وَبَعْدَ الْوَائِ هَمْزَةٌ ثُمَّ هَاءٌ تَأْنِيْثٌ، وَفِي أُخْرَى لَهُ (٢٩٥٣/١٣٩): غَلَامٌ لِلْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي. وَلَا مُغَايِرَةَ بَيْنَهُمَا، وَطَرِيقُ الْجَمْعِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ، وَكَانَ حَلِيفًا لِلْأَنْصَارِ، وَكَانَ يَحْدُثُ الْمَغِيرَةَ، وَقَوْلُ أَنْسٍ: وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: مِنْ أَتْرَابِي، يَرِيدُ فِي السَّنِّ، وَكَانَ سِنُّ أَنْسٍ حِينَئِذٍ نَحْوَ سَبْعِ عَشْرَةِ سَنَةً.

قوله: «حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ، قَالَ هِشَامٌ» هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ رَاوِيهِ «يَعْنِي مَوْتَهُمْ» وَهُوَ مُوَصُولٌ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ، وَفِي حَدِيثِ أَنْسٍ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

قَالَ عِيَّاضٌ: حَدِيثٌ عَائِشَةُ هَذَا يُقَسِّرُ حَدِيثَ أَنْسٍ، وَأَنَّ الْمُرَادَ سَاعَةَ الْمَخَاطَبِينَ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَنَّمَنْ هُوَ عَلَيْهَا الْآنَ أَحَدٌ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ (١١٦)، وَأَنَّ الْمُرَادَ انْقِرَاضَ ذَلِكَ الْقَرْنِ، وَأَنَّ مَنْ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا مَضَتْ مِئَةُ سَنَةٍ مِنْ وَقْتِ تِلْكَ الْمَقَالَةِ لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَوَقَعَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنَّ آخَرَ مَنْ بَقِيَ مِمَّنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ، كَمَا جَزَمَ بِهِ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ عَشْرِ وَمِئَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَذَلِكَ عِنْدَ رَأْسِ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ (وَس)، خِلَافًا لَمَّا جَاءَ فِي الْيُونَنِيَّةِ دُونَ حِكَايَةِ خِلَافِ بَيْنِ رُؤَاةِ الْبُخَارِيِّ، حَيْثُ جَاءَ فِيهَا: فَكَانَ يَنْظُرُ.

(٢) انْظُرْ شَرْحَهُ عَلَى مَا سَلَفَ بِرَقْمِ (٢٢٠) وَ(٦٠١٠).

مئة سنة من وقت تلك المقالة، وقيل: كانت وفاته قبل ذلك، فإن كان كذلك فيحتمل أن يكون تأخر بعده بعض من أدرك ذلك الزمان، وإن لم يثبت أنه رأى النبي ﷺ، وبه احتج جماعة من المحققين على كذب من ادعى الصُحبة أو الرؤية ممن تأخر عن ذلك الوقت.

وقال الرَّاعِبُ: الساعة جزء من الزَّمان، ويُعبر/ بها عن القيامة تشبيهاً بذلك لسُرعة ٣٦٤/١١ الحساب، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَسِيبِينَ﴾ [الأنعام: ٦٢]، أو لِمَا نَبَّهَ عليه بقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وأُطْلِقَتِ السَّاعَةُ على ثلاثة أشياء:

الساعة الكبرى: وهي بعثُ الناس للمُحاسبة.

والوسطى: وهي موت أهل القرن الواحد، نحو ما رُوِيَ أَنَّهُ رأى عبد الله بن أنيس فقال: «إِنْ يَطُلْ عُمُرُ هَذَا الْغُلَامِ لَمْ يَمُتْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، فقليل: إِنَّهُ آخِرَ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

والصُّغرى: موتُ الإنسان، فساعةُ كلِّ إنسان موته، ومنه قوله ﷺ عند هبوب الرِّيح: «تَخَوَّفْتُ السَّاعَةَ»^(١)؛ يعني موته، انتهى.

وما ذكره عن عبد الله بن أنيس لم أَقِفْ عليه، ولا هو آخر مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ جَزْماً.

قال الدَّأُوْدِيُّ: هذا الجواب من معارضِ الكلام، فَإِنَّهُ لو قال لهم: لا أدري، ابتداءً مع ما هم فيه من الجفاء وقبل تمكُّن الإيمان في قلوبهم، لارتأبوا، فعدَّلَ إلى إعلامهم بالوقت الذي يَنْقَرِضُونَ هم فيه، ولو كان تمكُّن الإيمان في قلوبهم لَأَفْصَحَ لهم بالمراد.

وقال ابن الجوزي: كان النبي ﷺ يتكلَّم بأشياء على سبيل القياس، وهو دليلٌ معمولٌ به، فكأنه لما نزلت عليه الآيات في تقريب الساعة كقوله تعالى: ﴿أَنَّى أَمُرُّهُ فَلَا تَسْتَعِجِلُوهُ﴾

(١) لم نقف عليه فيما بأيدينا من مصادر التخرُّج، لكن جاء في حديث أبي موسى الأشعري قال: خسفت الشمس فقام النبي ﷺ فرعاً يخشى أن تكون الساعة. أخرجه البخاري (١٠٥٩)، ومسلم (٩١٢).

[النحل: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمُرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ﴾ [النحل: ٧٧] حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَى مُضِيِّ قَرْنٍ وَاحِدٍ، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ فِي الدَّجَالِ: «إِنْ يَخْرُجُ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَاجِبُهُ»^(١)، فَجَوَزَ خُرُوجَ الدَّجَالِ فِي حَيَاتِهِ، قَالَ: وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، فَذَكَرَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ.

قلت: والاحتمال الذي أبداه بعيدٌ جداً، والذي قبله هو المعتمد، والفرق بين الخبر عن الساعة وعن الدَّجَالِ تعيينُ المدة في الساعة دونه، والله أعلم.

وقد أخبر ﷺ في أحاديث أخرى حَدَّثَ بِهَا خَوَاصَّ أَصْحَابِهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أُمُوراً عِظَماً كَمَا سَيَأْتِي بَعْضُهَا صَرِيحاً وَإِشَارَةً، وَمُضَى بَعْضُهَا فِي عِلَامَاتِ النُّبُوَّةِ (٣٥٨٦-٣٦٣٤).

وقال الكِرْمَانِيُّ: هَذَا الْجَوَابُ مِنَ الْأَسْلُوبِ الْحَكِيمِ، أَي: دَعَا السُّؤَالَ عَنْ وَقْتِ الْقِيَامَةِ الْكُبْرَى، فَإِنَّهَا لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، وَاسْأَلُوا عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ انْقِرَاضُ عَصْرِكُمْ فَهُوَ أَوَّلَى لَكُمْ، لِأَنَّ مَعْرِفَتَكُمْ بِهِ تَبْعَتُكُمْ عَلَى مُلَازِمَةِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ قَبْلَ فَوْتِهِ، لِأَنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَنْ الَّذِي يَسْبِقُ الْآخَرَ.

الحديث الثالث: قوله: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ» هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَحَلْحَلَةُ: بِمُهْمَلَتَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ وَلَا مِينَ الْأَوَّلَى سَاكِنَةٌ وَالثَّانِيَةُ مَفْتُوحَةٌ، وَقَدْ صَرَّحَ بِسَمَاعِهِ مِنْ ابْنِ كَعْبٍ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، وَالسَّنَدُ كُلُّهُ مَدْنِيُونَ، وَلَمْ يَخْتَلَفِ الرَّوَاةُ فِي «الْمَوْطَأِ»^(٢) عَنْ مَالِكٍ فِيهِ.

قوله: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ» بِضَمِّ الْمِيمِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ الْمَارِّ وَلَا الْمُرُورِ بِجِنَازَتِهِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣٧)، وأبو داود (٤٣٢١)، والترمذي (٢٢٤٠)، وابن ماجه (٤٠٧٥) من حديث النّوّاس بن سَمْعَانَ.

(٢) «الموطأ» برواية يحيى الليثي ١/ ٢٤١-٢٤٢، ورواية أبي مصعب الزهري (١٠٢٧)، وانظر «التمهيد» ٦١/١٣.

قوله: «عليه» أي: على النبي ﷺ. ووقع في «الموطآت» للدارقطني من طريق إسحاق ابن عيسى عن مالك بلفظ: مرّ برسول الله ﷺ جنازة، والباء على هذا بمعنى «على» وذكر الجنازة باعتبار الميت.

قوله: «قال: مُسْتَرِيحٌ» كذا هنا ووقع في رواية: فقال، بزيادة الفاء في أوله، وكذا في رواية المحارب المذكورة، وكذا للنسائي (١٩٣١) من رواية وهب بن كيسان عن معبد بن مالك^(١)، وقال في روايته: كنّا جلوساً عند النبي ﷺ إذ طلعت جنازة.

قوله: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ منه» الواو فيه بمعنى أو، وهي للتقسيم على ما صرح بمقتضاه في جواب سؤالهم.

قوله: «قالوا» أي: الصحابة، ولم أقف على اسم السائل منهم بعينه، إلا أن في رواية إبراهيم الحربي عند أبي نعيم: قلنا، فدخل فيهم أبو قتادة، فيحتمل أن يكون هو السائل.

قوله: «ما المستريح والمستراخ منه؟» في رواية الدارقطني: وما المستراخ منه؟ بإعادة ما. قوله: «من نصب الدنيا وأذاها» زاد النسائي في رواية وهب بن كيسان: «من أوصاب الدنيا»، والأوصاب: جمع وصب، بفتح الواو والمهملة ثم موحدّة، وهو دوام الوجع، ويطلق أيضاً على فتور البدن، والنصب بوزنه، لكن أوله نون: هو التعب، وزنه ومعناه، والأذى من عطف العام على الخاص.

قال ابن التين: يحتمل/ أن يريد بالمؤمن التقي خاصة، ويحتمل كل مؤمن، والفاجر يحتمل أن ٣٦٥/١١ يريد به الكافر، ويحتمل أن يدخل فيه العاصي.

وقال الداوودي: أما استراحة العباد فلما يأتي به من المنكر، فإن أنكروا عليه آذاهم، وإن تركوه أثموا، واستراحة البلاد مما يأتي به من المعاصي، فإن ذلك مما يحصل به الجذب، فيقتضي هلاك الحرث والنسل.

(١) نسبه الحافظ هنا لجده، وإلا فالرواية عند النسائي: معبد بن كعب.

وَتَعَقَّبَ الْبَاجِيَّ أَوَّلَ كَلَامِهِ بِأَنَّ مَنْ نَالَهُ أَذَاهُ لَا يَأْتُمُّ بَرَكَهَ، لِأَنَّهُ يَقْدِرُ^(١) أَنْ يُنْكِرَ بَقْلِبِهِ أَوْ يُنْكِرَ بَوَجْهِهِ لَا يَنَالُهُ بِهِ أَذًى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِرَاحَةِ الْعِبَادِ مِنْهُ لَمَّا يَقَعُ لَهُمْ مِنْ ظُلْمِهِ، وَرَاحَةُ الْأَرْضِ مِنْهُ لَمَّا يَقَعُ عَلَيْهَا مِنْ غَضَبِهَا وَمَنْعِهَا مِنْ حَقِّهَا، وَصَرْفِهِ فِي غَيْرِ وَجْهِهِ، وَرَاحَةُ الدَّوَابِّ تَمَّا لَا يَجُوزُ مِنْ إِتْعَابِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله في الطريق الثانية: «يحيى» هو القَطَّان، وعبد رَبِّهِ بن سعيد، كَذَا وَقَعَ هُنَا لِأَبِي ذَرٍّ عَنْ شَيْوَخِهِ الثَّلَاثَةِ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ الْمُرُوزِيِّ، وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٩٥٠) عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هَنْدٍ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى^(٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْ جَدَّهُ.

وَكَذَا عِنْدَهُ وَعِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(٣)، وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَحَارِبِيِّ، قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ. وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ السَّكَنِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هَنْدٍ.

وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ»^(٤) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ عَنْ مُسَدَّدِ شَيْخِ الْبَخَارِيِّ فِيهِ مِثْلُهُ سِوَاءً. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ: هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ السَّكَنِ عَنْ الْفِرَبْرِيِّ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ هُوَ ابْنُ أَبِي هَنْدٍ، وَالْحَدِيثُ مُحْفُوظٌ لَهُ لَا لِعَبْدِ رَبِّهِ.

قُلْتُ: وَجَزَمَ الْمِزِّيُّ فِي «الْأَطْرَافِ» أَنَّ الْبَخَارِيَّ أَخْرَجَهُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هَنْدٍ بِهَذَا السَّنَدِ، وَعَطَفَ عَلَيْهِ رِوَايَةَ مُسْلِمٍ، وَلَكِنَّ التَّصْرِيحَ بِابْنِ أَبِي هَنْدٍ لَمْ يَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْ نُسَخِ الْبَخَارِيِّ.

(١) تَحَرَّفَ فِي (س) إِلَى: بَعْدَ.

(٢) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِي «مُسْنَدِهِ» الْمَطْبُوعِ الَّذِي بِرِوَايَةِ ابْنِ حَمْدَانَ، فَلَعَلَّهُ فِي «مُسْنَدِهِ الْكَبِيرِ» بِرِوَايَةِ ابْنِ الْمُقَرَّرِ، وَفَاتِ الْحَافِظِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»، إِذِ الْحَدِيثُ فِيهِ (٢٢٥٣٦) عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هَنْدٍ.

(٣) وَهُوَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٦٢٥٤).

(٤) وَهُوَ أَيْضاً فِي «مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢١٢٨).

قوله: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ، الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ» كذا أورده بدون السؤال والجواب مُقْتَصِرًا على بعضه، وأورده الإسماعيلي من طريق بُندارٍ وأبي موسى عن يحيى القَطَّان، ومن طريق عبد الرزاق قال: حَدَّثَنَا عبد الله بن سعيد تَامًّا وَلَفْظُهُ: مَرَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجِنَازَةٍ، فَذَكَرَ مِثْلَ سِيَاقِ مَا لَكَ، لَكِنْ قَالَ: فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا مُسْتَرِيحٌ؟ ... إِلَى آخِرِهِ.

تنبيه: مُنَاسِبَةٌ دَخُولُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي التَّرْجُمَةِ أَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَعْدُو أَحَدَ الْقَسَمَيْنِ: إِمَّا مُسْتَرِيحٌ وَإِمَّا مُسْتَرَاخٌ مِنْهُ، وَكُلُّهُمَا يَجُوزُ أَنْ يُشَدَّ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَأَنْ يُخَفَّفَ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ لَهُ سَكَرَاتُ الْمَوْتِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِتَقْوَاهُ وَلَا بِفُجُورِهِ، بَلْ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ التَّقْوَى أَزْدَادَ ثَوَابٍ، وَإِلَّا فَيُكْفَرُ عَنْهُ بِقَدَرِ ذَلِكَ، ثُمَّ يَسْتَرِيحُ مِنْ أَدَى الدُّنْيَا الَّذِي هَذَا خَاتِمَتُهُ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

وقد قال عمر بن عبد العزيز: مَا أَحَبُّ أَنْ تُهَوَّنَ عَلَى سَكَرَاتِ الْمَوْتِ، إِنَّهُ لَأَخْرُ مَا يُكْفَّرُ بِهِ عَنِ الْمُؤْمِنِ.

ومع ذلك فالذي يَحْصُلُ لِلْمُؤْمِنِ مِنَ الْبُشْرَى، وَمَسْرَةِ الْمَلَائِكَةِ بِلِقَائِهِ وَرَفْقِهِمْ بِهِ، وَفَرَحِهِ بِلِقَاءِ رَبِّهِ يُهَوِّنُ عَلَيْهِ كُلَّ مَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ أَلَمِ الْمَوْتِ، حَتَّى يَصِيرَ كَأَنَّهُ لَا يُحْسُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

الحديث الرابع: قوله: «سُفْيَانٌ» هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَلَيْسَ لِشَيْخِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ أَنَسٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ.

قوله: «يَتَّبِعُ الْمَيِّتَ» كَذَا لِلْمُسَرَّخِشِيِّ وَالْأَكْثَرِ، وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي: «الْمَرءُ»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «الْمُؤْمِنُ»، وَالْأَوَّلُ الْمَعْتَمَدُ، فَهُوَ الْمَحْفُوظُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٩٦٠).

قوله: «يَتَّبِعُهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَعَمَلُهُ» هَذَا يَقَعُ فِي الْأَغْلَبِ، وَرُبَّ مَيِّتٍ لَا يَتَّبِعُهُ إِلَّا عَمَلُهُ فَقَطْ، وَالْمَرَادُ مَنْ يَتَّبِعُ جِنَازَتَهُ مِنْ أَهْلِهِ وَرُفَقَتِهِ وَدَوَابِّهِ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْعَرَبِ، وَإِذَا انْقَضَى

أمرُ الحزنِ عليه رجعوا، سواء أقاموا بعدَ الدفنِ أم لا، ومعنى بقاءِ عمله أنه يدخلُ معه القبرَ.

وقد وَقَعَ في حديثِ البراءِ بنِ عازِبِ الطَّوِيلِ في صِفَةِ المسألةِ في القبرِ عندَ أحمدَ (١٨٥٣٤) وغيره/ ففيه: «ويأتيه رجلٌ حسنُ الوجهِ حسنُ الثيابِ حسنُ الرِّيحِ، فيقول: أبشِرْ بالذي يَسُرُّكَ، فيقول: مَنْ أنتَ؟ فيقول: أنا عمَلُكَ الصالح»، وقال في حَقِّ الكافر: «ويأتيه رجلٌ قبيحُ الوجه» الحديث، وفيه: «بالذي يَسوؤُكَ»، وفيه: «عَمَلُكَ الخبيث».

قال الكِرْمَانِيُّ: التَّبَعِيَّةُ في حديث أنس بعضها حقيقة وبعضها مجاز، فيُسْتَفاد منه استعمال اللَّفْظ الواحد في حقيقته ومجازه.

قلت: هو في الأصل حقيقة في الحِسِّ، ويَطْرُقُه المجازُ في البعض، وكذا المال، وأمَّا العملُ فعلى الحقيقة في الجميع، وهو مجازٌ بالنسبة إلى التَّبَعِيَّةِ في الحِسِّ.

الحديث الخامس: قوله: «أبو النُّعْمَان» هو مُحَمَّد بن الفضل، والسَّنَدُ إلى نافعِ بَصْرِيٍّ. قوله: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ» كذا للأكثر، وفي رواية المُسْتَمْلِي والسَّرْحَسِيِّ: «على مَقْعَدِهِ». وهذا العَرَضُ يَقَعُ على الرُّوحِ حقيقةً، وعلى ما يَتَّصِلُ به من البَدَنِ الاتِّصَالَ الذي يُمَكِّنُ به إدراكُ التَّنْعِيمِ أو التَّعْذِيبِ على ما تقدَّم تقريره، وأبدى القُرْطُبِيُّ في ذلك احتمالَيْن: هل هو على الرُّوحِ فقط أو عليها وعلى جُزْءٍ من البَدَنِ؟ وحكى ابنُ بَطَّالٍ عن بعض أهل بلدهم: أن المرادَ بالعَرَضِ هنا الإخبارُ بأنَّ هذا موضع جزائكم على أعمالكم عند الله، وأريدَ بالتكرير تذكُّرهم بذلك، واحتجَّ بأنَّ الأجسادَ تَفْنَى والعَرَضُ لا يقع على شيءٍ فإن، قال: فبانَ أنَّ العَرَضَ الذي يدوم إلى يوم القيامة إنَّما هو على الأرواحِ خاصَّةً. وتُعَقَّبُ بأنَّ حَمَلَ العَرَضِ على الإخبارِ عُدُولٌ عن الظَّاهِرِ بغير مُقْتَضِيٍّ لذلك، ولا يجوزُ العُدُولُ إلَّا بصارِفٍ يَصْرِفُه عن الظَّاهِرِ.

قلت: ويؤيِّدُ الحَمَلَ على الظَّاهِرِ أنَّ الخبرَ وَرَدَ على العُموْمِ في المؤمنِ والكافر، فلو اختَصَّ بالروحِ لم يكن للشَّهيدِ في ذلك كبيرُ فائدةٍ، لأنَّ روحَه مُنْعَمَةٌ جَزْماً كما في الأحاديثِ

الصَّحِيحَةَ^(١)، وكذا روح الكافر مُعَذَّبَةٌ في النار جُزْماً، فإذا حُمِلَ على اللُّرُوحِ التي لها اتِّصَالُ
بالبَدَنِ ظَهَرَتْ فائِدَةُ ذلك في حَقِّ الشَّهِيد، وفي حَقِّ الكافر أيضاً.

قوله: «غُدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ» أي: أَوَّلُ النَّهَارِ وَآخِرُهُ بالنِّسْبَةِ إِلَى أَهْلِ الدُّنْيَا.

قوله: «إِنَّمَا النَّارُ وَإِنَّمَا الْجَنَّةُ» تَقَدَّمَ فِي الْجَنَائِزِ (١٣٧٩) مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ بِلَفْظٍ: «إِنْ كَانَ مِنْ
أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، وَتَقَدَّمَ تَوْجِيهُهُ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ، وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ بَحْثُ
الْقُرْطُبِيِّ فِي «الْمَفْهَمِ».

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْعَرَضَ لِلْمُؤْمِنِ الْمُتَّقِي وَالْكَافِرِ الظَّاهِرِ، وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ الْمُخْلِطُ فَيُحْتَمَلُ أَيْضاً أَنْ
يُعْرَضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ الَّتِي تُبَصِّرُ إِلَيْهَا.

قلت: وَالْإِنْفِصَالُ عَنْ هَذِهِ الْأَشْكَالِ يَظْهَرُ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا
وَالطَّبْرَانِيُّ^(٢) وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَانَ (٣١١٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ السُّؤَالِ فِي الْقَبْرِ،
وَفِيهِ: «ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقَالُ لَهُ: هَذَا مَقْعَدُكَ وَمَا أَعَدَّ اللَّهُ لَكَ فِيهَا، فَيَزِدُّ
عِبْطَةً وَسُرُوراً، ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ النَّارِ، فَيَقَالُ لَهُ: هَذَا مَقْعَدُكَ وَمَا أَعَدَّ اللَّهُ لَكَ
فِيهَا لَوْ عَصَيْتَهُ، فَيَزِدُّ عِبْطَةً وَسُرُوراً» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ فِي حَقِّ الْكَافِرِ: «ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ مِنْ
أَبْوَابِ النَّارِ» وَفِيهِ: «فَيَزِدُّ حَسْرَةً وَثُوباً» فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَفِيهِ: «لَوْ أَطَعْتَهُ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (٩٧٦١) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «مَا مِنْ نَفْسٍ إِلَّا وَتَنْظُرُ فِي بَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ
وَبَيْتٍ فِي النَّارِ، فَيَرَى أَهْلَ النَّارِ الْبَيْتَ الَّذِي فِي الْجَنَّةِ، فَيَقَالُ: لَوْ عَمِلْتُمْ، وَيَرَى أَهْلَ الْجَنَّةِ
الْبَيْتَ الَّذِي فِي النَّارِ، فَيَقَالُ: لَوْلَا أَنْ مَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ».

وَلَأَحْمَدُ (٢٥٠٨٩) عَنْ عَائِشَةَ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ رُؤْيَا ذَلِكَ لِلنَّجَاةِ أَوْ الْعَذَابِ فِي الْآخِرَةِ،

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٨٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٨٠١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠١١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً:
«أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خَضِرٍ، لَهَا قَنَادِيلٌ معلقةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى
تِلْكَ الْقَنَادِيلِ...» إِلَى آخِرِهِ.

(٢) هُوَ فِي «مَعْجَمِهِ الْأَوْسَطِ» (٢٦٣٠)، كَمَا قَيَّدَهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ» ٣٧٣/٤، وَالْهَيْثَمِيُّ فِي
«مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» ٥٢/٣. وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِيهَا بِأَيْدِينَا مِنْ كِتَابِ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا الْمَطْبُوعَةِ.

فعلَى هَذِهِ يُحْتَمَلُ فِي الْمَذْنِبِ الَّذِي قُدِّرَ عَلَيْهِ أَنْ يُعَذَّبَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَنْ يُقَالَ لَهُ مَثَلًا
بَعْدَ عَرْضِ مَقْعَدِهِ مِنَ الْجَنَّةِ: هَذَا مَقْعَدُكَ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ لَوْ لَمْ تُذْنِبْ، وَهَذَا مَقْعَدُكَ مِنْ
أَوَّلِ وَهْلَةٍ لِعَصِيَانِكَ بَيْنَمَا لَ اللهُ الْعَفْوُ وَالْعَافِيَةُ مِنْ كُلِّ بَلِيَّةٍ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَوْتِ، إِنَّهُ ذُو
الْفَضْلِ الْعَظِيمِ. ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠}

يقال: سُور المدينة، جمع سُورَة، قال الشاعر^(١):

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاصَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ.....

فَيَسْتَوِي معنَى القراءَتَيْنِ. وحكى مثله الطَّبْرِيُّ عن قومٍ، وزاد: كالصُّوفِ جمع صَوْفَةٍ، قالوا: والمراد بالنفخ في الصُّور، وهي الأجسادُ لثُعَادَ فيها الأرواح، كما قال تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]. وتُعَقَّبَ قوله: «جمع» بأن هذه أسماءُ أجناسٍ لا جُمُوعٍ.

وبالغ النَّحَاس وغيره في الردِّ على التَّأْوِيل المذكور، وقال الأزْهَرِيُّ: إِنَّهُ خِلَافٌ ما عليه أهلُ السُّنَّة والجماعة.

قلت: وقد أخرج أبو الشَّيْخ في كتاب «العَظْمَة» (٣٨٩) من طريق وهب بن مُنْبِهٍ من قوله، قال: خَلَقَ اللهُ الصُّورَ من لُؤْلُؤَةٍ بِيضَاءٍ في صَفَاءِ الزُّجَاجَةِ، ثُمَّ قال لِلْعَرْشِ: خُذِ الصُّورَ فَتَعَلَّقْ بِهِ، ثُمَّ قال: كُنْ، فكان إسرَافِيلُ، فأمرَه أن يأخُذَ الصُّورَ فَأَخَذَهُ وبه ثُقُبٌ بَعَدَ كُلِّ رُوحٍ مَخْلُوقَةٍ ونَفْسٍ مَنفُوسَةٍ. فذكر الحديث، وفيه: ثُمَّ تَجَمَّعَ الأرواحُ كُلُّهَا في الصُّورِ، ثُمَّ يأمرُ اللهُ إسرَافِيلَ فَيَنْفُخُ فِيهِ فتَدْخُلُ كُلُّ رُوحٍ في جَسَدِهَا.

فعلى هذا فالنَّفْخُ يَقَعُ في الصُّورِ أَوَّلًا لِيَصِلَ النَّفْخُ بِالرُّوحِ إلى الصُّورِ، وهي الأجسادُ، فإِضَافَةُ النَّفْخِ إلى الصُّورِ الذي هو القَرْنُ حَقِيقَةٌ، وإلى الصُّورِ التي هي الأجسادُ مَجَازٌ.

قوله: «قال مجاهد: الصُّورُ كَهَيْئَةُ البُوقِ» وَصَلَهُ الفَرِيَابِيُّ/ من طريق ابن أبي نَجِيحٍ عن ٣٦٨/١١ مجاهد، قال في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] قال: كَهَيْئَةِ البُوقِ. وقال صاحبُ «الصَّحاح»: البوق الذي يُزَمَّرُ بِهِ، وهو معروف، ويقال للباطِلِ؛ يعني يُطَلَقُ ذلك عليه مَجَازاً لَكُونِهِ من جِنْسِ الباطلِ.

تنبيه: لا يَلَزَمُ من كَوْنِ الشَّيْءِ مَذْمُوماً أَنْ لا يُشَبَّهَ بِهِ الممدوحُ، فقد وَقَعَ تشبيه صوتِ الوحي

(١) هو جرير بن عطية، كما في «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٣/ ١١٣، وهذا البيت في «ديوانه» من قصيدة طويلة يهجو فيها الفرزدق.

بصلصلة الجرس^(١) مع النهي عن استصحاب الجرس^(٢)، كما تقدّم تقريره في بدء الوحي، والصّور إنّما هو قرنٌ كما جاء في الأحاديث المرفوعة، وقد وقّع في قصّة بدء الأذان بلفظ البوق^(٣) والقرن في الآلة التي يستعملها اليهود للأذان. ويقال: إنّ الصّور اسمُ القرنِ بلغة أهل اليمن، وشاهدُه قولُ الشاعر:

نحنُ نفخناهم غداةَ النّقعينِ نفخاً شديداً لا كنّفخِ الصّورينِ^(٤)

وأخرج أبو داود (٤٧٤٢)، والترمذي (٢٤٣٠ و ٣٢٤٤) وحسنه، والنسائي (ك ١١٢٥٠ و ١١٣١٧ و ١١٣٩٢)، وصحّحه ابن جبان (٧٣١٢) والحاكم (٤٣٦/٢) من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبي ﷺ فقال: ما الصّور؟ قال: «قرنٌ يُنفخُ فيه». وللترمذي أيضاً (٢٤٣١ و ٣٢٤٣) وحسنه من حديث أبي سعيد مرفوعاً: «كيف أنعمُ وصاحبُ الصّور قد التّمّ القرنَ، واستمعَ الإذنَ متى يؤمرُ بالنّفخِ؟»^(٥).

وأخرجه الطبراني^(٦) (٥٠٧٢) من حديث زيد بن أرقم، وابن مردويه^(٧) من حديث أبي هريرة.

ولأحمد والبيهقي من حديث ابن عباس^(٨) وفيه: «جبريلٌ عن يمينه وميكائيل عن يساره

(١) يشير إلى حديث عائشة المتقدم برقم (٢)، وهو في مسلم أيضاً (٢٣٣٣).

(٢) يشير إلى حديث أبي هريرة عند مسلم (٢١١٣) رفعه: «لا تصحب الملائكة رُفقةً فيها كلب ولا جرس».

(٣) يشير إلى حديث ابن عمر المتقدم برقم (٦٠٤).

(٤) كذا جاء بلفظ النفخ في المواضع الثلاثة من هذا البيت في (أ)، وكذلك جاء في «شمس العلوم» للجمري، وفي (ع) و(س): نفخناهم، نطحاً، كنطح، وهو تلفيق بين روايتين لهذا البيت لأنه روي بلفظ: نطحناهم، نطحاً، كنطح، وهذه الرواية في «المحكم» و«الصحيح» في مادة (صور).

(٥) انظر تخريجه في «المسند» (١١٠٣٩).

(٦) فات الحافظ رحمه الله أن يخرج من «مسند أحمد» (١٩٣٤٥).

(٧) فات الحافظ رحمه الله أن يخرج من «سنن النسائي الكبرى» (١١٠١٦)، وهو أيضاً عند إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥٣٨).

(٨) وهم الحافظ رحمه الله في نسبة هذا الحديث بهذا اللفظ لابن عباس، وإنما هو لأبي سعيد الخدري، كذلك =

وهو صاحب الصُّور، يعني إسرائيل». وفي أسانيد كلٍّ منها مقالٌ.

وللحاكم (٥٥٨/٤-٥٥٩) بسند حسنٍ عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رَفَعَهُ: «إِنَّ طَرْفَ صَاحِبِ الصُّورِ مُنْذُ وَكَّلَ بِهِ مُسْتَعِدٌّ يَنْظُرُ نَحْوَ الْعَرْشِ، خَافَةَ أَنْ يُؤَمَّرَ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْهِ طَرْفُهُ، كَأَنْ عَيْنِيهِ كَوَكَبَانِ دُرِّيَّانِ».

قوله: «﴿زَجَرَةٌ﴾: صَيِّحَةٌ» هو من تفسير مجاهد أيضاً، وَصَلَهُ الْفَرَزْبَابِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ﴾» قَالَ: صَيِّحَةٌ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾» (١٣) فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ قَالَ: صَيِّحَةٌ. قُلْتُ: وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ نَفْخِ الصُّورِ النَّفْخَةَ الثَّانِيَةَ، كَمَا عَبَّرَ بِهَا عَنِ النَّفْخَةِ الْأُولَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ﴾» (الآيَةُ [يس: ٤٩]).

قوله: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «﴿الْأَنفُورُ﴾: الصُّور» وَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ (١٥١/٢٩) وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي الْأُنْفُورِ﴾» [المدثر: ٨] قَالَ: الصُّور، وَمَعْنَى «﴿نُفِرَ﴾»: نُفِخَ، قَالَهُ فِي «الْأَسَاسِ». وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ^(١) مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي الْأُنْفُورِ﴾» قَالَ: قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «كَيْفَ أَنْعُمُ وَقَدْ التَّقَمَ صَاحِبُ الْقَرْنِ الْقَرْنَ» الْحَدِيثَ.

تنبيه: اشتهر أنَّ صاحب الصُّور إسرائيل عليه السلام، وَنُقِلَ فِيهِ الْحَلِيمِيُّ الْإِجْمَاعُ، وَوَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي حَدِيثٍ وَهَبَ بَنُ مُنَبِّهِ الْمَذْكُورِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ^(٢)، وَفِي

= قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي «الْجَبَائِكِ» ص ٣٣، وَفِي «الدَّر الْمَشُورِ» عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾» (الْبَقَرَةُ: ٩٨) وَزَادَ نَسْبَتَهُ لِمَصَادِرٍ أُخْرَى، وَهُوَ فِي «الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ» لِلْبَيْهَقِيِّ، كَمَا قَيَّدَهُ السَّيُوطِيُّ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ، لَكِنْ الْحَدِيثُ فِي جُمْلَةٍ مَا سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا مُحَقِّقُهُ، وَهُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١١٠٦٩)، وَأَبِي دَاوُدَ (٣٩٩٩) وَغَيْرِهِمَا، لَكِنْ لَمْ يَصَرِّحْ فِيهِ بِذِكْرِ إِسْرَافِيلَ.

(١) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِيهَا طَبْعٌ مِنْ كُتُبِ الْبَيْهَقِيِّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ فِيهَا سَقَطَ مِنْ كِتَابِ «الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ»، وَهُوَ أَيْضاً عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٠٠٨).

(٢) هُوَ فِي «الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ» لَهُ كَمَا قَدَّمْنَا بَيَانَهُ قَرِيباً، لَكِنَّهُ فِي جُمْلَةٍ مَا سَقَطَ مِنْهُ فَلَمْ يَطْبَعِ.

حديث أبي هريرة عند ابن مردويه^(١)، وكذا في حديث الصّور الطّويل الذي أخرجه عبدُ ابنِ مُحمّد، والطَّبْرِي (١٦/ ٣٠ و ١٧/ ١١٠)، وأبو يَعْلَى في «الكبير»، والطبراني في «الطّوالات» (٣٦)، وعليّ بن مَعْبَد في كتاب «الطاعة والمعصية»، والبيهقي في «البعث» (٦٠٩) من حديث أبي هريرة ومُدَارِه على إسماعيل بن رافع، واضطربَ في سنده مع ضعفه، فرواه عن محمّد ابن كعب القرظيّ تارةً بلا واسطة وتارةً بواسطة رجلٍ مُبهمٍ، ومحمّد عن أبي هريرة تارةً بلا واسطةً وتارةً بواسطة رجلٍ من الأنصار مُبهمٍ أيضاً.

وأخرجه إسماعيل بن أبي زياد الشّاميّ أحد الضّعفاء أيضاً في «تفسيره» عن محمّد بن عجلان عن محمّد بن كعب القرظيّ. واعتَرَضَ به^(٢) مُغلطاي على عبد الحقّ في تضعيفه الحديث بإسماعيل بن رافع، وخَفِيَ عليه أنّ الشّاميّ أضعفُ منه، ولعلّه سَرَقَه منه فألصّقه بابنِ عجلان.

وقد قال الدّارقُطني: إنّهُ متروكٌ يَصْعُ الحديث، وقال الخليلي: شيخٌ ضعيفٌ شَحَنَ ٣٦٩/١١ «تفسيره»/ بما لا يُتَابَعُ عليه.

وقال الحافظ عِماد الدّين ابن كثير في حديث الصّور: جمعه إسماعيل بن رافع من عدّة آثار، وأصله عنده عن أبي هريرة، فساقه كلّهُ مَساقاً واحداً.

وقد صَحّح الحديث من طريق إسماعيل بن رافع القاضي أبو بكر بن العربي في «سراجه»، وتبعه القرطبي في «التّذكرة»، وقول عبد الحقّ في تضعيفه أولى، وضَعَفَه قبله البيهقي، فَوَقَعَ في هذا الحديث عند عليّ بن مَعْبَد: «أنّ الله خلق الصّور فأعطاه إسرأفيل، فهو واضعُهُ على فيه شاخصٌ ببصره إلى العرش» الحديث، وقد ذكرت ما جاء عن وهب ابن مُنبّه في ذلك، فلعلّه أصله.

وجاء أنّ الذي يَنْفُخُ في الصّور غيره، ففي «الطبراني الأوسط» (٩٢٨٣) عن عبد الله

(١) وهو أيضاً في «المعجم الأوسط» للطبراني (٨٩٤٢)، وأبي نعيم في «الحلية» ٨٠/ ٤، وإسناده تالف.

(٢) لفظة «به» سقطت من (س).

ابن الحارث: كُنَّا عند عائشة فقالت: يا كعبُ، أخبرني عن إسرائيلَ، فذكرَ أَنَّهُ لَحِيصَتُ جَوْفِ بَيْعَةٍ وَمَلَكَ الصَّوْرَ جَاثٍ عَلَى إِحْدَى رُكْبَتَيْهِ، وَقَدْ نَصَبَ الْأُخْرَى، يَلْتَقِمُ الصَّوْرَ، مُحْمِلًا ظَهْرَهُ شَاخِصًا بَبَصَرِهِ إِلَى إِسْرَافِيلَ، وَقَدْ أَمَرَ إِذَا رَأَى إِسْرَافِيلَ قَدْ ضَمَّ جَنَاحَيْهِ أَنْ يَنْفُخَ فِي الصَّوْرِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا عَلِيٌّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ فِيهِ ضَعْفٌ، فَإِنْ ثَبَتَ حُمْلٌ عَلَى أَنَّهَا جَمِيعًا يَنْفُخَانِ.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ هَتَّادُ بْنُ السَّرِيِّ فِي كِتَابِ «الزَّهْدِ» (٦٢٤) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ لَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرٍة قَالَ: مَا مِنْ صَبَاحٍ إِلَّا وَمَلَكَانِ مُوَكَّلَانِ بِالصَّوْرِ، وَ(٦٢٥) مَنْ طَرِيقَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمْرَةَ^(١) مِثْلَهُ وَزَادَ: يَنْتَظِرَانِ مَتَى يَنْفُخَانِ؟

وَنَحْوُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (٦٨٠٤) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ [عَنْ أَسْلَمَ]^(٢) عَنْ أَبِي مُرَّةٍ^(٣) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْناْفَخَانِ فِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ رَأْسُ أَحَدِهِمَا بِالْمَشْرِقِ وَرِجْلَاهُ بِالْمَغْرِبِ - أَوْ قَالَ بِالْعَكْسِ»^(٤) - يَنْتَظِرَانِ مَتَى يُؤْمَرَانِ أَنْ يَنْفُخَا فِي الصَّوْرِ، فَيَنْفُخَا وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِغَيْرِ شَكٍّ^(٥).

وَلَا بِنِ مَاجَهُ (٤٢٧٣) وَالْبَزَّارُ^(٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَفَعَهُ: «إِنَّ صَاحِبِي الصَّوْرَ بِأَيْدِيهِمَا قَرْنَانِ يُلَاحِظَانِ النَّظَرَ مَتَى يُؤْمَرَانِ». وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «أَنَّهُ إِذَا رَأَى إِسْرَافِيلَ

(١) كَذَا جَعَلَهُ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمْرَةَ، وَإِنَّمَا يَرْوِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ ضَمْرَةَ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، كَذَا فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ عِنْدَنَا مِنْ «الزَّهْدِ». فَلَعَلَّ ذِكْرَ كَعْبٍ سَقَطَ مِنْ نُسْخَةِ الْحَافِظِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلَيْنِ وَ(س)، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الرِّوَايَةِ.

(٣) تَحْرَفُ فِي (أ) وَ(س) إِلَى: أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِي طَبْعَةِ بُلُوْقٍ إِلَى: أَبِي هُوَيْةٍ، وَجَاءَ عَلَى الصَّوَابِ فِي (ع).

(٤) هُوَ بِالْعَكْسِ فِي الرِّوَايَةِ.

(٥) الَّذِي وَجَدْنَاهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ (٥٠٦/٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الصَّوْرِ، قَالَ: «قَرْنٌ يَنْفُخُ فِيهِ». لَكِنَّهُ قَالَ فِيهِ: عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَسْلَمِ الْعَجَلِيِّ عَنْ بَشْرِ بْنِ شَغَافٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. فَلَعَلَّ الْحَافِظَ أَرَادَ أَنَّهَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ وَأَنَّ بَعْضَهُمْ اخْتَصَرَهُ.

(٦) كَمَا فِي «كُشْفِ الْأَسْتَارِ» (٣٤٢٤).

صَمَّ جَنَاحَيْهِ نَفَخَ « أَنَّهُ يَنْفُخُ النَّفْخَةَ الْأُولَى، وَهِيَ نَفْخَةُ الصَّعْقِ، ثُمَّ يَنْفُخُ إِسْرَافِيلُ النَّفْخَةَ الثَّانِيَةَ وَهِيَ نَفْخَةُ الْبَعْثِ ».

قوله: «(الرَّاجِفَةُ): النَّفْخَةُ الْأُولَى، وَ(الرَّادِفَةُ): النَّفْخَةُ الثَّانِيَةُ» هو من تفسير ابن عباس أيضاً، وَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ (٣٠/٣١) أيضاً وابن أبي حاتم بالسَّنَدِ المذكور، وقد تقدّم بيانه في تفسير سورة «وَالنَّازِعَاتِ»^(١)، وبه جَزَمَ الْفَرَاءُ وغيره في «معاني القرآن».

وعن مجاهد قال: الرَّاجِفَةُ: الزَّلْزَلَةُ، وَالرَّادِفَةُ: الدَّكَدَكَةُ، أَخْرَجَهُ الْفَرِيبِيُّ وَالتَّبْرِيُّ وغيرهما عنه، ونحوه في حديث الصَّور الطَّوِيلِ، قال في رواية علي بن مَعْبُدٍ: «ثُمَّ تَرْتَجُّ الْأَرْضُ وَهِيَ الرَّاجِفَةُ، فَتَكُونُ الْأَرْضُ كَالسَّفِينَةِ فِي الْبَحْرِ تَضْرِبُهَا الْأَمْوَاجُ». وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ الزَّلْزَلَةَ تَنْشَأُ عَنْ نَفْخَةِ الصَّعْقِ.

٦٥١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلَانِ: رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ الْمُسْلِمُ: وَالَّذِي اضْطَقَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَالَّذِي اضْطَقَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ، قَالَ: فَغَضِبَ الْمُسْلِمُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ. فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ^(٢) مَنْ يُفَيَّقُ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ بِجَانِبِ الْعَرْشِ، فَلَا أَذْرِي أَكَانَ مُوسَى فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلُ، أَوْ كَانَ مِمَّنْ اسْتَشْنَى اللَّهَ».

٦٥١٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

(١) بين يدي الحديث رقم (٤٩٣٦).

(٢) نبّه الحافظ عند شرح الحديث (٣٤٠٨) أَنَّ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِي: «فَأَكُونُ فِي أَوَّلِ» بِزِيَادَةِ حَرْفِ «فِي»، وَلَمْ يُبَيِّرْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى ثُبُوتِ هَذَا الْحَرْفِ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ هُنَا حَسَبَ مَا جَاءَ فِي الْيُونَنِيَّةِ.

قال النبي ﷺ: «يَصْعَقُ النَّاسُ حِينَ يَصْعَقُونَ، فَاكُونُ أَوَّلَ مَنْ قَامَ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالْعَرْشِ، فَمَا أَذْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ».

رواه أبو سعيد، عن النبي ﷺ.

ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة: «إِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ»، وقد تقدّم شرحه في قصّة موسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء (٣٤٠٨)، وذكرت فيه ما نُقِلَ عن ابن حزم أن النَّفْخَ في الصُّورِ يَقَعُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَتَعْقِبُ كَلَامُهُ فِي ذَلِكَ.

ثم رأيت في كلام ابن العربي أنّها ثلاث: نَفْخَةُ الْفَرْعِ كما في النَّمْلِ، وَنَفْخَةُ الصَّعَقِ كما في الزُّمَرِ، وَنَفْخَةُ الْبَعْثِ وهي المذكورة في الزُّمَرِ أيضاً.

قال القرطبي: والصَّحِيحُ أَنَّهُمَا نَفْخَتَانِ فَقَطْ، لثُبُوتِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨] فِي كُلِّ مِنَ الْآيَتَيْنِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مُغَايِرَةِ الصَّعَقِ لِلْفَرْعِ أَنْ لَا يَحْصُلَا مَعاً مِنْ نَفْخَةِ الْأُولَى.

ثم وجدت مُسْتَنَدَ ابن العربي في حديث الصُّورِ الطَّوِيلِ، فَقَالَ فِيهِ: «ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ثَلَاثَ نَفْخَاتٍ: نَفْخَةُ الْفَرْعِ، وَنَفْخَةُ الصَّعَقِ، وَنَفْخَةُ الْقِيَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ هَكَذَا مُخْتَصِراً، وَقَدْ ذَكَرْتُ أَنَّ سَنَدَهُ ضَعِيفٌ وَمُضْطَرَبٌ.

وقد ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٩٤٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهَا نَفْخَتَانِ، وَلَفْظُهُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِ مَرْفُوعٍ: «ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَلَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا أَصْغَى لِيَتَأَنَّ وَرَفَعَ لِيَتَأَنَّ»^(١)، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ مَطَرًا كَأَنَّهُ الطَّلُّ، فَتَنْبُتُ مِنْهُ أَجْسَادُ النَّاسِ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى، فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ^(٢) بِسَنَدٍ قَوِيٍّ / عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفاً: ثُمَّ يَقُومُ مَلَكُ الصُّورِ بَيْنَ السَّمَاءِ ٣٧٠/١١

(١) أصغى: أمال، واللَّيْتُ بكسر اللام: صَفْحَةُ الْعِنَقِ، وَهِيَ جَانِبُهُ؛ ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ.

(٢) تقدم غير مرة أن هذه الآثار يروها البيهقي في كتاب «البعث والنشور»، وهو مطبوع لكن ينقص منه بعض الأحاديث سقطت من أصله الخطّي المعتمد، فلعلها يُعثر عليها في أصوله الخطيّة الأخرى التي لم يعتمدها محقق المطبوع، وعلمنا أنها في «البعث والنشور» من خلال تقييد السيوطي لذلك في «الدر المنثور» عند تحريجه للكثير من تلك الأحاديث التي لم تقف عليها في المطبوع. وهذا الأثر المذكور أخرجه =

والأَرْضَ فَيَنْفُخُ فِيهِ، وَالصُّورَ قَرْنًا، فَلَا يَبْقَى لِلَّهِ خَلْقٌ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَا تَ إِلَّا مَنْ شَاءَ رَبُّكَ، ثُمَّ يَكُونُ بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ.

وفي حديث أوس بن أوسٍ الثَّقَفِيُّ رَفَعَهُ: «إِنَّ أَفْضَلَ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فِيهِ الصَّعْقَةُ وفيه النَّفْخَةُ» الحديث، أخرجه أحمد (١٦١٦٢)، وأبو داود (١٠٤٧)، والنسائي (١٣٧٤)، وصحَّحه ابن خزيمة (١٧٣٣)، وابن حبان (٩١٠)، والحاكم (٢٧٨/١).

وقد تقدَّم في تفسير سورة الزُّمَرِ (٤٨١٤) من حديث أبي هريرة: «بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ».

وفي كُلِّ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُمَا نَفْخَتَانِ فَقَطْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ هُنَاكَ، وَفِيهِ شَرْحُ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمَّا قِيلَ لَهُ: أَرْبَعُونَ سَنَةً: أُبَيِّتُ، بِالْمُوحَّدَةِ، وَمَعْنَاهُ: امْتَنَعْتُ مِنْ تَبَيُّنِهِ لِأَنِّي لَا أَعْلَمُهُ، فَلَا أَخَوْضُ فِيهِ بِالرَّأْيِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكِيرَةِ»: يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: امْتَنَعْتُ، أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُفَسِّرْهُ لِأَنَّهُ لَمْ تَدْعُ الْحَاجَةُ إِلَى بَيَانِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ: امْتَنَعْتُ أَنْ أَسْأَلَ عَنْ تَفْسِيرِهِ، فَعَلِيَ الثَّانِي لَا يَكُونُ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنْهُ. قَالَ: وَقَدْ جَاءَ أَنَّ بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعِينَ عَامًا.

قُلْتُ: وَقَعَ كَذَلِكَ فِي طَرِيقِ ضَعِيفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «تَفْسِيرِ ابْنِ مَرْدَوَيْهِ»، وَأَخْرَجَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الرَّقَائِقِ» مِنْ مُرْسَلِ الْحَسَنِ: «بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ سَنَةً^(١)»: الْأُولَى يُمِيتُ اللَّهُ بِهَا كُلَّ حَيٍّ، وَالْأُخْرَى يُحْيِي اللَّهُ بِهَا كُلَّ مَيِّتٍ».

وَنَحْوُهُ عِنْدَ ابْنِ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا، وَعِنْدَهُ أَيْضًا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِالتَّعْيِينِ، فَأَخْرَجَ عَنْهُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ أَنَّهُ لَمَّا قَالُوا:

= أَيْضًا نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ فِي «الْفَتَنِ» (١٦٥٧)، وَحَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي «الْفَتَنِ» (٤٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٩٧٦١)، وَالْحَاكِمُ ٤٩٦/٤-٤٩٧ وَغَيْرُهُمْ.

(١) لَكِنْ وَرَدَ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» لِلْسَّيُوطِيِّ عِنْدَ تَفْسِيرِ آيَةِ (٦٨) مِنْ سُورَةِ الزُّمَرِ مَا يَخَالِفُهُ، حَيْثُ خَرَجَ هَذَا الْمُرْسَلُ عَنِ الْحَسَنِ مِنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ بِلَفْظٍ: بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ» يَقُولُ الْحَسَنُ: فَلَا نَدْرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً أَوْ أَرْبَعِينَ شَهْرًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

أربعونَ ماذا؟ قال: هكذا سمعتُ.

وأخرج الطَّبْرِيُّ (٣٢ / ٢٤) بسندٍ صحيحٍ عن قَتَادَةَ، فذكر حديثَ أبي هريرة مُنْقَطِعاً ثمَّ قال: قال أصحابه: ما سألناه عن ذلك ولا زادنا عليه، غير أنَّهم كانوا يَرَوْنَ مِنْ رَأْيِهِمْ أَنَّهَا أَرْبَعُونَ سَنَةً. وفي هذا تَعَقُّبٌ على قول الحَلِيمِيِّ: اتَّفَقَتِ الرَّوَايَاتُ على أَنَّ بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

قلت: وجاء فيما يُصَنِّعُ بالموتَى بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ ما وَقَعَ في حديثِ الصَّورِ الطَّوِيلِ أَنَّ جَمِيعَ الْأَحْيَاءِ إِذَا مَاتُوا بَعْدَ النَّفْخَةِ الْأُولَى وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا اللَّهُ، قال سبحانه: أَنَا الْجَبَّارُ، لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ؟ فَلَا يُجِيبُهُ أَحَدٌ، فيقول: لله الواحدِ الْقَهَّارِ.

وأخرج النَّحَّاسُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ بَعْدَ الْحَشْرِ، وَرَجَحَهُ. وَرَجَّحَ الْقُرْطُبِيُّ الْأَوَّلَ. وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ مَرَّتَيْنِ، وَهُوَ أَوَّلَى.

وأخرج البيهقيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّعْرَاءِ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَذَكَرَ الدَّجَالَ إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ يَكُونُ بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، فَلَيْسَ فِي بَنِي آدَمَ خَلْقٌ إِلَّا فِي الْأَرْضِ مِنْهُ شَيْءٌ، قَالَ: فَيُرْسِلُ اللَّهُ مَاءً مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ فَتَنْبُتُ جُسَامُهُمْ وَلُحْمَانُهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ كَمَا تَنْبُتُ الْأَرْضُ مِنَ الرَّيِّ، وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَنَّهُ مَوْقُوفٌ^(١).

تنبيه: إِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ النَّفْخَةَ لِلخُرُوجِ مِنَ الْقُبُورِ فَكَيْفَ يَسْمَعُهَا الْمَوْتَى؟ وَالْجَوَابُ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَفْخَةُ الْبَعْثِ تَطَوُّلٌ إِلَى أَنْ يَتَكَمَّلَ إِحْيَاؤُهُمْ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ.

وتقدَّمُ الْإِلْمَامُ فِي قِصَّةِ مُوسَى (٣٤٠٨) بِشَيْءٍ مِمَّا وَرَدَ فِي تَعْيِينِ مَنْ اسْتَشْنَى اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَعَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨]، وَحَاصِلُ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ عَشْرَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُمُ الْمَوْتَى كُلُّهُمْ لَكُونَهُمْ لَا إِحْسَاسَ لَهُمْ فَلَا يُصْعَقُونَ، وَإِلَى هَذَا جَنَحَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمَفْهَمِ» وَفِيهِ مَا فِيهِ، وَمُسْتَنْدَهُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي تَعْيِينِهِمْ خَبَرٌ صَحِيحٌ.

(١) هذا الأثر هو قطعة من أثر طويل ذكر الحافظ رحمه الله قريباً قطعةً أخرى منه وقوى إسناده، وهنا تَوَقَّف!

وَتَعَقَّبَهُ صَاحِبُهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ» فَقَالَ: قَدْ صَحَّ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ.
وَفِي «الزُّهْدِ» لَهْنَادُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مَوْقُوفًا: هُمُ الشُّهَدَاءُ. وَسَنَدُهُ إِلَى سَعِيدٍ
صَحِيحٌ، وَسَأَذْكَرُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الَّذِي بَعْدَهُ. وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي.

الثَّالِثُ: الْأَنْبِيَاءُ، وَإِلَى ذَلِكَ جَنَحَ الْبَيْهَقِيُّ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ فِي تَجْوِيزِهِ أَنْ يَكُونَ مُوسَى
٣٧١/١١ مِمَّنْ اسْتَنْتَى اللَّهَ، قَالَ: وَوَجْهُهُ عِنْدِي / أَنَّهُمْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ كَالشُّهَدَاءِ، فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ
النَّفْخَةُ الْأُولَى صَعِقُوا، ثُمَّ لَا يَكُونُ ذَلِكَ مَوْتًا فِي جَمِيعِ مَعَانِيهِ إِلَّا فِي ذَهَابِ الْإِسْتِشْعَارِ.
وَقَدْ جَوَّزَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكُونَ مُوسَى مِمَّنْ اسْتَنْتَى اللَّهَ، فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ لَا يَذْهَبُ
إِسْتِشْعَارُهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ بِسَبَبِ مَا وَقَعَ لَهُ فِي صَعْقَةِ الطُّورِ. ثُمَّ ذَكَرَ أَثَرُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي
الشُّهَدَاءِ، وَحَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ سَأَلَ جِبْرِيلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: مَنْ الَّذِينَ لَمْ
يَشَأْ اللَّهُ أَنْ يَصْعَقُوا؟ قَالَ: هُمُ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢٥٣/٢) وَرَوَاهُ
ثِقَاتٌ، وَرَجَّحَهُ الطَّبْرِيُّ.

الرَّابِعُ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»: بَلَّغَنِي أَنْ آخِرَ مَنْ يَبْقَى جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ
وَإِسْرَافِيلُ وَمَلَكُ الْمَوْتِ، ثُمَّ يَمُوتُ الثَّلَاثَةُ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ لِمَلَكِ الْمَوْتِ: مُتْ، فَيَمُوتُ.

قُلْتُ: وَجَاءَ نَحْوُ هَذَا مُسْتَدًّا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ بِلَفْظٍ:
«فَكَانَ مِمَّنْ اسْتَنْتَى اللَّهَ ثَلَاثَةُ جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ وَمَلَكُ الْمَوْتِ» الْحَدِيثُ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ
طَرِيقٌ أُخْرَى عَنْ أَنَسٍ ضَعِيفَةٌ أَيْضًا عِنْدَ الطَّبْرِيِّ (٢٨/٢٤) وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ، وَسِيَاقُهُ أَتَمُّ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ (٢٨/٢٤) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ السُّدِّيِّ وَوَصَلَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ
أَبِي زِيَادٍ الشَّامِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَلَامٍ.

وَنَحْوَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ، وَزَادَ: لَيْسَ فِيهِمْ حَمَلَةُ الْعَرْشِ، لِأَنَّهُمْ
فَوْقَ السَّمَاوَاتِ.

الخَامِسُ: يُمَكِّنُ أَنْ يُؤْخَذَ مِمَّا فِي الرَّابِعِ.

السادس: الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورُونَ وَحَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَقَعَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الطَّوِيلِ

المعروف بحديث الصُّور، وقد تقدّمت الإشارةُ إليه وأنَّ سندَه ضعيفٌ مُضطَرِبٌ، وعن كعب الأحماس نحوه، وقال: هم اثنا عشر، أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرجه البيهقيُّ من طريق زيد بن أسلم مقطوعاً، ورجاله ثقاتٌ. وجمَعَ في حديث الصُّور بين هذا القول وبين القول: أنَّهم الشُّهداء، ففيه: فقال أبو هريرة: يا رسول الله، فمن استُني حينَ الفزع؟ قال: «الشُّهداء»، ثم ذكر نفخة الصَّعقِ على ما تقدّم.

السابع: موسى وحده، أخرجه الطَّبْرِيُّ بسندٍ ضعيفٍ عن أنس وعن قتادة، وذكره الثعلبيُّ عن جابر.

الثامن: الولدان الذين في الجنّة والحور العين.

التاسع: هم وخزان الجنّة والنار وما فيها من الحيات والعقارب. حكاهما الثعلبيُّ عن الضَّحَّاك بن مُزاحم.

العاشر: الملائكة كلّهم، جَزَمَ به أبو محمّد بن حَزَم في «المِلَل والنَّحَل» فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها، فلا يموتون أصلاً.

وأما ما وَقَعَ عند الطَّبْرِيِّ بسندٍ صحيحٍ عن قتادة قال: قال الحسن: يَسْتَنِي الله وما يَدْعُ أحداً إلّا أذاقه الموت. فَيُمْكِنُ أن يُعَدَّ قولاً آخر.

قال البيهقيُّ: استضعفَ بعضُ أهلِ النَّظَرِ أكثرَ هذه الأقوال، لأنَّ الاستثناء وَقَعَ من سُكَّانِ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ وهؤلاء ليسوا من سُكَّانِهَا، لأنَّ العَرْشَ فوقَ السَّمَاوَاتِ، فَحَمَلَتْهُ ليسوا من سُكَّانِهَا، وَجِبْرِيلُ وميكائيل من الصَّافِينَ حَوْلَ العَرْشِ، ولأنَّ الجنّةَ فوقَ السَّمَاوَاتِ، والجنّة والنار عالَمَانِ بَانِفِرَادِهِمَا خُلِقَتَا لِلْبَقَاءِ.

ويدلُّ على أنَّ المِسْتَنَى غيرُ الملائكة ما أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (١٦٢٠٦)، وصَحَّحَهُ الحَاكِمُ^(١) (٥٦٠/٤) من حديث لَقِيط بن عامر مُطَوَّلًا وفيه: «تَلْبَثُونَ مَا لَبِثْتُمْ ثُمَّ تُبْعَثُ الصَّائِحَةُ، فَلَعَمْرُ إِلَهِكَ مَا تَدْعُ عَلَى ظَهَرِهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا

(١) لكن إسناده مسلسل بالمجاهيل كما بيّنه في «المسند».

مات، حتَّى الملائكة الذين مع ربِّك».

قوله في رواية أبي الزناد، عن الأعرج: «فما أذري أكان فيمن صَعَق؟» كذا أورده مختصراً وبقيته: «أم لا»، أورده الإسماعيليُّ من طريق محمد بن يحيى عن شيخ البخاريِّ فيه.

قوله: «رواه أبو سعيد» يعني الحُدريُّ «عن النبيِّ ﷺ» يعني: أصل الحديث، وقد تقدَّم موصولاً في كتاب الأشخاص (٢٤١١)، وفي قصَّة موسى من أحاديث الأنبياء (٣٤٠٨)، وذكرْتُ شرحه في قصَّة موسى أيضاً.

٤٤- باب يقبض الله الأرض يوم القيامة

رواه نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

٦٥١٩- حدَّثنا محمد بن مقاتل، أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس، عن الزُّهريِّ، حدَّثني سعيد بن المسيَّب، عن أبي هريرة ؓ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يَقْبِضُ اللهُ الأرضَ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مَلُوكُ الأرضِ؟».

٦٥٢٠- حدَّثنا يحيى بن بكير، حدَّثنا الليث، عن خالد، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد ابن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الحُدريِّ، قال النبيُّ ﷺ: «تَكُونُ الأرضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً يَتَكَفَّوْهَا الْجَبَّارُ بِيَدِهِ، كَمَا يَكْفَأُ أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ نَزْلاً لِأَهْلِ الْجَنَّةِ»، فَأَتَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: بَارَكَ الرَّحْمَنُ عَلَيْكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، أَلَا أَخْبَرُكَ بِنَزْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَ: تَكُونُ الأرضُ خُبْزَةً وَاحِدَةً، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْنَا، ثُمَّ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا أَخْبَرُكَ بِإِدَامِهِمْ؟ قَالَ: إِدَامُهُمْ بِالْأَمِّ وَنَوْنٌ، قَالُوا: مَا هَذَا؟ قَالَ: ثَوْرٌ وَنَوْنٌ، يَأْكُلُ مِنْ زَائِدَةٍ كَبِدُهُمَا سَبْعُونَ أَلْفًا.

٦٥٢١- حدَّثنا سعيد بن أبي مريم، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدَّثني أبو حازم، قال: سمعتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «يُخَشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَرْضٍ بِيضَاءَ عَفْرَاءٍ كَقُرْصَةِ نَقْيٍ». قال سَهْلٌ، أو غيره: «ليس فيها مَعْلَمٌ لِأَحَدٍ».

/ قوله: «بَابُ يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» لَمَّا ذَكَرَ تَرْجَمَةَ نَفْخِ الصُّورِ أَشَارَ إِلَى مَا وَقَعَ فِي سُورَةِ الزُّمَرِ قَبْلَ آيَةِ النَّفْخِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّى قَدَرَهُ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الآية [الزمر: ٦٧]، وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ۖ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٣ - ١٤] مَا قَدْ يُتَمَسَّكُ بِهِ أَنَّ قَبْضَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَقَعُ بَعْدَ النَّفْخِ فِي الصُّورِ أَوْ مَعَهُ، وَسَيَأْتِي.

قوله: «رواه نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ» سَقَطَ هَذَا التَّعْلِيلُ هُنَا فِي رِوَايَةِ بَعْضِ شُيُوخِ أَبِي ذَرٍّ، وَقَدْ وَصَلَهُ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٧٤١٢)، وَيَأْتِي شَرْحُهُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول: قوله: «عبد الله» هو ابن المبارك، ويونس: هو ابن يزيد.

قوله: «عن أبي سلمة^(١)» كَذَا قَالَ يُونُسُ، وَخَالَفَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ فَقَالَ: عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الزُّمَرِ، وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ».

وقد أخرج ابن خزيمة في كتاب «التَّوْحِيدِ» (١٦٦/١ و ١٦٧) الطَّرِيقَيْنِ، وَقَالَ: هُمَا مَحْفُوظَانِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَسَأُشَبِّعُ الْقَوْلَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ مَعَ شَرْحِ الْحَدِيثِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَقْتَصِرُ هُنَا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِتَبْدِيلِ الْأَرْضِ لِمُنَاسَبَةِ الْحَالِ.

قوله: «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ» زَادَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ (٧٣٨٢): «يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قال عِيَّاضٌ: هَذَا الْحَدِيثُ جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ» عَلَى ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ: الْقَبْضُ وَالطِّيُّ وَالْأَخْذُ،

(١) كَذَا قَالَ الْحَافِظُ، وَهُوَ وَهْمٌ مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِأَنَّ الَّذِي فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَلَيْسَ أَبُو سَلَمَةَ، كَذَلِكَ رِوَايَةُ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ هُنَا وَفِيمَا سَيَأْتِي بِرَقْمِ (٧٣٨٢)، وَأَمَّا رِوَايَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ ابْنِ مَسَافِرٍ فَهِيَ بِذِكْرِ أَبِي سَلَمَةَ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِرَقْمِ (٤٨١٢) فَالْأَمْرُ عَلَى عَكْسِ مَا قَالَ الْحَافِظُ هُنَا. وَأَمَّا جُزْمُ الْحَافِظِ بِأَنَّ الدَّارَقُطْنِيَّ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِهَذَا الْحَدِيثِ فِي «الْعِلَلِ» فَخَطَأٌ، لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي السُّؤَالِ رَقْمَ (١٤٢١) مِنْهُ.

وكلُّها بمعنى الجمع، فإنَّ السَّمَاوَاتِ مَبْسُوطَةٌ وَالْأَرْضُ مَدْحُوءَةٌ ممدودةٌ، ثُمَّ رَجَعَ ذَلِكَ إِلَى
مَعْنَى الرَّفْعِ وَالْإِزَالَةِ وَالتَّبْدِيلِ، فَعَادَ ذَلِكَ إِلَى ضَمِّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ وَإِبَادَتِهَا، فَهُوَ تَمَثُّلٌ
٣٧٣/١١ لَصِفَةِ قَبْضِ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ وَجَمْعِهَا بَعْدَ بَسْطِهَا وَتَفَرُّقِهَا، دَلَالَةٌ عَلَى الْقَبْضِ وَالْمَبْسُوطِ / لَا
عَلَى الْبَسْطِ وَالْقَبْضِ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى الْإِسْتِعَابِ. انْتَهَى. وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَيَانٍ
لِذَلِكَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]،
هَلِ الْمُرَادُ ذَاتُ الْأَرْضِ وَصِفَتُهَا أَوْ تَبْدِيلُ صِفَتِهَا فَقَطْ؟ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي شَرْحِ ثَلَاثِ أَحَادِيثٍ
هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الْحَدِيثُ الثَّانِي: قَوْلُهُ: «عَنْ خَالِدٍ» هُوَ ابْنُ يَزِيدَ، وَفِي رَوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ عَنْ أَبِيهِ:
حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ^(١)، وَالسَّنَدُ كُلُّهُ بِصَرِيحٍ إِلَى سَعِيدٍ، وَمِنْهُ إِلَى مُتَنَاهَا مَدَنِيُونَ.

قَوْلُهُ: «تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي: أَرْضَ الدُّنْيَا «خُبْزَةً» بَضْمٌ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونُ
الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الزَّايِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْخُبْزَةُ: الطَّلْمَةُ، بَضْمٌ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونُ اللَّامِ، وَهُوَ
عَجِينٌ يَوْضَعُ فِي الْحُفْرَةِ بَعْدَ إِقَادِ النَّارِ فِيهَا، قَالَ: وَالنَّاسُ يُسَمُّونَهَا الْمَلَّةَ، بَفَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ
اللَّامِ، وَإِنَّمَا الْمَلَّةُ الْحُفْرَةُ نَفْسُهَا.

قَوْلُهُ: «يَتَكَفَّوْهَا الْجَبَّارُ» بَفَتْحِ الْمَثَنَاءِ وَالْكَافِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَهَا هَمْزَةً، أَيِ: يُمِيلُهَا،
مِنْ كَفَأَتْ الْإِنَاءَ: إِذَا قَلَبْتَهُ، وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ (٢٧٩٢): «يَكْفُوْهَا» بِسُكُونِ الْكَافِ.

قَوْلُهُ: «كَمَا يَكْفُو أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ» قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يَعْنِي خُبْزَ الْمَلَّةِ الَّذِي يَصْنَعُهُ الْمَسَافِرُ،
فَإِنَّهَا لَا تُدَحَّى كَمَا تُدَحَّى الرِّقَاقَةُ، وَإِنَّمَا تُقَلَّبُ عَلَى الْأَيْدِي حَتَّى تَسْتَوِيَ، وَهَذَا عَلَى أَنَّ السَّفَرَ،
بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالْفَاءِ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بَضْمٌ أَوَّلُهُ جَمْعُ سَفَرَةٍ، وَهُوَ الطَّعَامُ الَّذِي يُتَّخَذُ لِلْمَسَافِرِ،
وَمِنْهُ سُمِّيَتْ السَّفَرَةُ.

قَوْلُهُ: «نُزُلًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ» النَّزْلُ، بَضْمٌ النُّونِ وَالزَّايِ وَقَدْ تُسَكَّنُ: مَا يُقَدَّمُ لِلضَّيْفِ وَلِلْعَسْكَرِ،

(١) هِيَ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ (٢٧٩٢).

يُطْلَقُ عَلَى الرِّزْقِ وَعَلَى الْفَضْلِ، وَيَقَالُ: أَصْلَحَ لِلْقَوْمِ نَزْلُهُمْ، أَيْ: مَا يَصْلُحُ أَنْ يَنْزِلُوا عَلَيْهِ مِنَ الْغِذَاءِ، وَعَلَى مَا يُعَجَّلُ لِلضَّيْفِ قَبْلَ الطَّعَامِ، وَهُوَ اللَّاتِقُ هُنَا.

قَالَ الدَّأُوْدِيُّ: الْمُرَادُ أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهَا مَنْ سَيَصِيرُ إِلَى الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ الْمَحْشَرِ، لَا أَنَّهُمْ لَا يَأْكُلُونَهَا حَتَّى يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ. قُلْتُ: وَظَاهِرُ الْخَبْرِ يُخَالِفُهُ، وَكَأَنَّهُ بَنَى عَلَى مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: تَكُونُ الْأَرْضُ خُبْزَةً بَيَاضاً يَأْكُلُ الْمُؤْمِنُ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ. وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ أَوْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ نَحْوَهُ.

وَلِلْبَيْهَقِيِّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنْ عِكْرَمَةَ: تُبَدَّلُ الْأَرْضُ مِثْلَ الْخُبْزَةِ يَأْكُلُ مِنْهَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ حَتَّى يَفْرُغُوا مِنَ الْحِسَابِ. وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ نَحْوَهُ. وَسَأَذْكَرُ بَقِيَّةَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ.

وَنَقَلَ الطَّبِيُّ عَنْ الْبَيْضَاوِيِّ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُشْكَلٌ جَدًّا، لَا مِنْ جِهَةِ انْكَارِ صُنْعِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى مَا يَشَاءُ، بَلْ لِعَدَمِ التَّوْقِيفِ عَلَى قَلْبِ جِرْمِ الْأَرْضِ مِنَ الطَّبْعِ الَّذِي عَلَيْهِ إِلَى طَبْعِ الْمَطْعُومِ وَالْمَأْكُولِ، مَعَ مَا ثَبَتَ فِي الْأَثَارِ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْضَ تَصِيرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَارًا وَتَنْضَمُّ إِلَى جَهَنَّمَ، فَلَعَلَّ الْوَجْهَ فِيهِ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: خُبْزَةٌ وَاحِدَةٌ، أَيْ: كَخُبْزَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ نَعْتِهَا كَذَا وَكَذَا، وَهُوَ نَظِيرُ مَا فِي حَدِيثٍ سَهْلٍ - يَعْنِي الْمَذْكُورَ بَعْدَهُ -: كَقُرْصَةِ النَّقِيِّ، فَضَرَبَ الْمَثَلَ بِهَا لِاسْتِدَارَتِهَا وَبَيَاضِهَا، فَضَرَبَ الْمَثَلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِخُبْزَةٍ تُشَبِّهُ الْأَرْضَ فِي مَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: بَيَانُ الْهَيْئَةِ الَّتِي تَكُونُ الْأَرْضُ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ.

وَالْآخَرُ: بَيَانُ الْخُبْزَةِ الَّتِي يُهَيِّئُهَا اللَّهُ تَعَالَى نَزْلًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، وَبَيَانُ عِظَمِ مِقْدَارِهَا ابْتِدَاعًا وَاخْتِرَاعًا.

قَالَ الطَّبِيُّ: وَإِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْإِشْكَالُ لِأَنَّهُ رَأَى الْحَدِيثَيْنِ فِي بَابِ الْحَشْرِ فَظَنَّ أَنَّهُمَا لَشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ بَابٍ وَحَدِيثُ سَهْلٍ مِنْ بَابٍ، وَأَيْضًا فَالْتَّشْبِيهِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْمَشَارَكَةَ بَيْنَ الْمَشَبِّهِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ فِي جَمِيعِ الْأَوْصَافِ، بَلْ يَكْفِي حُصُولُهُ فِي الْبَعْضِ، وَتَقْرِيرُهُ أَنَّهُ شَبَّهَ أَرْضَ الْحَشْرِ بِالْخُبْزَةِ فِي الْإِسْتَوَاءِ وَالْبَيَاضِ، وَشَبَّهَ أَرْضَ الْجَنَّةِ فِي

كَوْنَهَا نُزْلاً لِأَهْلِهَا وَمُهِيَّةً لَهُمْ تَكْرِمَةً، بِعُجَالَةِ الرَّاَكِبِ زَادًا يَقْنَعُ بِهِ فِي سَفَرِهِ.
 قلت: آخر كلامه يَقْرُرُ ما قال القاضي: أَنَّ كَوْنَ أَرْضِ الدُّنْيَا تَصِيرَ نَارًا مَحْمُولٌ عَلَى حَقِيقَتِهِ،
 وَأَنَّ كَوْنَهَا تَصِيرَ خُبْزَةً يَأْكُلُ مِنْهَا أَهْلُ الْمَوْقِفِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجَازِ. وَالْآثَارُ الَّتِي أَوْرَدَتْهَا عَنْ
 ٣٧٤/١١ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَغَيْرِهِ تُرَدُّ عَلَيْهِ، وَالْأَوَّلَى الْحَمْلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَهْمَا أَمَكَنَّ، وَقُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى
 صَالِحَةٌ لَذَلِكَ، بَلْ اعْتِقَادُ كَوْنِهِ حَقِيقَةً أَبْلَغُ^(١).

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُعَاقِبُونَ بِالْجُوعِ فِي طُولِ زَمَانِ الْمَوْقِفِ، بَلْ يَقْلِبُ اللَّهُ لَهُمْ
 بِقُدْرَتِهِ طَبَعَ الْأَرْضِ حَتَّى يَأْكُلُوا مِنْهَا مِنْ تَحْتِ أَقْدَامِهِمْ مَا شَاءَ اللَّهُ بِغَيْرِ عِلَاجٍ وَلَا كُلْفَةٍ،
 وَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ: «نُزْلاً لِأَهْلِ الْجَنَّةِ» أَي: الَّذِينَ يَصِيرُونَ إِلَى الْجَنَّةِ، أَعَمَّ مَنْ كَوْنَ ذَلِكَ يَقَعُ
 بَعْدَ الدُّخُولِ إِلَيْهَا أَوْ قَبْلَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: «فَأَتَى رَجُلٌ» فِي رَوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: فَأَتَاهُ.

قَوْلُهُ: «مَنْ الْيَهُودِ» لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ.

قَوْلُهُ: «فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْنَا، ثُمَّ صَحَّحَ» يَرِيدُ أَنَّهُ أَعْجَبَهُ إِخْبَارُ الْيَهُودِ عَنْ كِتَابِهِمْ بِنَظِيرِ
 مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْوَحْيِ، وَكَانَ يُعْجِبُهُ مَوَافَقَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيهَا لَمْ يُنَزَّلْ عَلَيْهِ^(٢)، فَكَيْفَ
 بِمُوَافَقَتِهِمْ فِيهَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: «حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ» بِالنَّوْنِ وَالْجِيمِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ: جَمْعُ نَاجِذٍ، وَهُوَ آخِرُ الْأَضْرَاسِ،
 وَلِكُلِّ إِنْسَانٍ أَرْبَعٌ^(٣) نَوَاجِذٌ، وَتُطْلَقُ النَّوَاجِذُ أَيْضاً عَلَى الْأَنْيَابِ وَالْأَضْرَاسِ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ قَالَ» فِي رَوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: فَقَالَ.

(١) زاد بعد هذا في (س) عبارة: وكون أهل الدنيا، هكذا جاءت مقطوعة، ولم ترد في الأصلين، فلذلك حذفناها.

(٢) يشير إلى حديث عبد الله بن عباس المتقدم عند البخاري برقم (٣٥٥٨) قال: وكان رسول الله ﷺ يحبُّ موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء.

(٣) كذا ذكر العدد هنا مع أنَّ الناجذ مذكَّر أيضاً، وقد يجوز ذلك على تأويل الناجذ بالسن، والله أعلم.

قوله: «ألا أُخْبِرُكُمْ؟» في رواية مسلم: ألا أُخْبِرُكُمْ؟

قوله: «بإدائهم» أي: ما يُؤكّل به الخبز.

قوله: «بالأم»: بفتح الموحدة بغير همز.

وقوله: «ونون» أي: بلفظ أول السورة.

قوله: «قالوا» أي: الصحابة، وفي رواية مسلم: فقالوا.

قوله: «ما هذا؟» في رواية الكُشْمِينِي: وما هذا؟ بزيادة واو.

قوله: «قال: ثورّ ونون» قال الخطّابي: هكذا رَوَاهُ لَنَا، وتَأَمَّلْتُ النُّسخَ المسموعةَ من البخاريّ من طريق حمّاد بن شاكر وإبراهيم بن معقل والفريّ، فإذا كلّها على نحو واحد. قلت: وكذا عند مسلم، وكذا أخرجه الإسماعيلي وغيره.

قال الخطّابي: فأما نون: فهو الحوت، على ما فُسِّرَ في الحديث، وأمّا بالأم فذلّ التفسير من اليهودي على أنّه اسم للثور، وهو لفظٌ مُبْهَمٌ لم يَنْتَظِم، ولا يَصِحُّ أن يكون على التفرقة اسماً لشيء، فيُشَبَّه أن يكون اليهودي أراد أن يُعَمِّي الاسم، فقطع الهجاء وقَدَّمَ أحد الحرفين، وإنّما هو في حقّ الهجاء: لام ياء، هجاء: لأى بوزن لعا، وهو الثور الوحشيّ وجمعه ألأ بثلاث همزاتٍ وزن أجال، فصَحَّفوه فقالوا: بالأم، بالموحدة، وإنّما هو بالياء آخر الحروف وكتبوه بالهجاء فأشكّل الأمر. هذا أقرب ما يقع لي فيه إلا أن يكون إنّما عبّر عنه بلسانه، ويكون ذلك بلسانهم، وأكثر العبرانيّة فيما يقوله أهل المعرفة مقلوبٌ عن لسان العرب، بتقديم في الحروف وتأخير، والله أعلم بصحّته.

وقال عياض: أورد الحميدي في اختصاره - يعني «الجمع بين الصحيحين» - هذا الحديث بلفظ: باللأى، بكسر الموحدة وألفٍ وصلٍ ولامٍ ثقيلة بعدها همزة مفتوحة خفيفة، بوزن الرّحى، واللأى: الثور الوحشيّ. قال: ولم أر أحداً رواه كذلك فلعلّه من إصلاحه، وإذا كان هكذا بقيت الميم زائدة إلا أن يدعى أنّها حُرِّفَت عن الياء المقصورة، قال: وكلّ هذا غير مُسَلِّم لما فيه من التكلف والتعسف.

قال: وأولى ما يقال في هذا أن تَبَقَى الكلمة على ما وَقَعَ في الرواية، وتَحْمَلُ على أنها عبرانية، ولذلك سأل الصحابة اليهودي عن تفسيرها، ولو كانت اللأى لَعَرَفوها لأنها من لسانهم.

وَجَزَمَ النَّوَوِيُّ بهذا فقال: هي لَفْظَةٌ عِبْرَانِيَّةٌ معناها ثَوْرٌ.

قوله: «يَأْكُلُ من زائدة كَبِدِها سَبْعُونَ أَلْفًا» قال عِيَاضُ: زيادةُ الكَبِدِ وزائدتها: هي القِطْعَةُ المنفردةُ المتعلقةُ بها، وهي أَطْيَبُها، ولهذا خُصَّ بِأَكْلِهَا السَّبْعُونَ أَلْفًا، ولَعَلَّهُم الذين يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بغيرِ حِسَابٍ فَضَلُّوا بِأَطْيَبِ النَّزْلِ، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ عَبْرَ السَّبْعِينَ عن العَدَدِ الكثير ولم يُرِدِ الحَصَرَ فيها.

وقد تقدَّم في أبواب الهجرة قُبِيلَ المغازي في مسائل عبد الله بن سَلَام (٣٩٣٨): أن أَوَّلَ طعامٍ يَأْكُلُهُ أهلُ الجَنَّةِ زيادةُ كَبِدِ الحوت، وأنَّ عندَ مسلم (٣١٥) في حديث ثوبانَ: «تُحْفَةُ أهلِ الجَنَّةِ زيادةُ كَبِدِ التَّوْنِ»، وفيه: «غِذَاؤُهُم على أثرها أن يُنَحَرَ لهم ثَوْرُ الجَنَّةِ الذي كان يَأْكُلُ من أطرافها»، وفيه: «وشرابُهُم عليه من عَيْنٍ تُسَمَّى سَلْسِيلاً».

وأخرج ابن المبارك في «الزهد»^(١) بسندٍ حسنٍ عن كعب الأحبار: أنَّ الله تعالى يقول لأهلِ الجَنَّةِ إذا دخلوها: إِنَّ لَكُلِّ صَيفٍ^(٢) جَزُورًا، وإِنِّي أَجْزُرُكم اليومَ حوتًا وثورًا، فَيُجْزَرُ لأهلِ الجَنَّةِ.

الحديث الثالث: قوله: «مُحَمَّدُ بن جعفر» أي: ابن أبي كثير، وأبو حازم: هو سَلَمَةُ بنُ دينارٍ.

قوله: «يُحْشَرُ النَّاسُ» بضمِّ أوَّلِهِ.

(١) لم يخرجه ابن المبارك في «الزهد»، لكن أخرجه نعيم بن حماد في زياداته على «الزهد» لابن المبارك (٤٣٢) من روايته عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير، عن أبي العوام مؤذن إيلياء أنه سمع كعباً يقول فذكره. وفي نعيم وابن لهيعة كلام معروف، فالحكم على خبرهما بأنه حسنٌ غير حسنٍ.

(٢) تحَرَّفَ في (أ) إلى: ضعف، وسقطت اللفظة من (ع) فصارت: لكل جزوراً، وجاءت على الصواب في (س).

قوله: «أرض عَفْرَاء»^(١) قال الخطّابي: العَفْر: بياض ليس بالناصع.

وقال عِيَاض: العَفْر: بياض يَضْرِبُ إلى حُمْرَةٍ قليلاً، ومنه سُمِّيَ عَفْرُ الأرض، وهو وجهها.

وقال ابنُ فارس: معنى عَفْرَاء: خالصةُ البياض.

وقال الدَّأُوْدِيُّ: شديدة البياض. كذا قال، والأوّل هو المعتمد.

قوله: «كَفَرَصَةُ النَّقِيِّ»^(٢) بفتح النّون وكسر القاف، أي: الدَّقِيق النَّقِيّ من القِشْرِ^(٣) والنَّخَال. قاله الخطّابي.

قوله: «قال سَهْل - أو غيره -: ليس فيها مَعْلَمٌ لأَحَدٍ» هو موصولٌ بالسَّنَدِ المذكور، وسهْلٌ: هو راوي الخبر، و«أو» للشكّ، والغير المبهّم لم أَقِفْ على تسميته.

وَوَقَعَ هذا الكلامُ الأخيرُ لمسلمٍ من طريق خالد بن مخلد عن محمد بن جعفر مُدْرَجاً بالحديث، ولفظه: «ليس فيها عِلْمٌ لأَحَدٍ»، ومثله لسعيد بن منصور عن ابن أبي حازم عن أبيه.

والعَلَمُ والمَعْلَمُ بمعنى واحدٍ، قال الخطّابي: يريد أنّها مُستَوِيَةٌ.

والمَعْلَمُ بفتح الميم واللام بينهما مُهْمَلَةٌ ساكنةٌ: هو الشَّيْءُ الذي يُسْتَدَلُّ به على الطريق.

وقال عِيَاض: المراد أنّها ليس فيها علامة سُكْنَى ولا بناء ولا أثر، ولا شيء من العلامات التي يُهْتَدَى بها في الطَّرَقات، كالجبل والصَّخرة البارزة.

(١) في اليونانية دون حكاية خلاف بين رواة البخاري: أرض بيضاء عفراء.

(٢) كذا وقع للحافظ رحمه الله معرّفاً بآل التعريف، والذي في اليونانية دون حكاية خلاف بين رواة البخاري: نقّي، غير معرّف.

(٣) تحرّف في الأصلين (و) (س) إلى: الغش. وصوّبناه من «أعلام الحديث» للخطابي ٢٢٦٨/٣.

وفيه تعريض بأرض الدنيا، وأنها ذهبت وانقطعت العلاقة^(١) منها.
وقال الداوودي: المراد أنه لا يحوز أحد منها شيئاً إلا ما أدرك منها.

وقال أبو محمد بن أبي جَمرة: فيه دليل على عظيم القدرة والإعلام بجزئيات يوم القيامة، ليكون السامع على بصيرة فيخلص نفسه من ذلك الهول، لأنَّ في معرفة جزئيات الشيء قبل وقوعه رياضة النفس، وحملها على ما فيه خلاصها، بخلاف مجيء الأمر بغتة، وفيه إشارة إلى أنَّ أرض الموقف أكبر من هذه الأرض الموجودة جداً، والحكمة في الصفة المذكورة أنَّ ذلك اليوم يوم عدل وظهور حق، فافتضت الحكمة أن يكون المحل الذي يقع فيه ذلك طاهراً عن عمل المعصية والظلم، وليكون تجليته سبحانه على عباده المؤمنين على أرض تليق بعظمته، ولأنَّ الحكم فيه إنَّما يكون لله وحده، فناسب أن يكون المحل خالصاً له وحده، انتهى ملخصاً.

وفيه إشارة إلى أنَّ أرض الدنيا اضمحلت وأعدمَت، وأنَّ أرض الموقف مُجدَّد.
وقد وقَعَ للسلف في ذلك خلاف في المراد بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]: هل معنى تبديلها تغيير ذاتها وصفاتها، أو تغيير صفاتها فقط؟ وحديث الباب يؤيد الأول.

وأخرج عبد الرزاق^(٢) وعبد بن حميد والطبري (١٣/٢٤٩-٢٥٠) في «تفاسيرهم»، والبيهقي في «البعث»^(٣) من طريق عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ الآية، قال: تُبَدَّلُ الأرض أرضاً كأنَّها فضة لم يُسَفَك فيها

(١) في الأصلين (و) (س): العلاقة، وسياق الكلام يدل على أنها العلامة وليس العلاقة، والله أعلم.
(٢) رواية عبد الرزاق في «تفسيره» ١/٣٤٤ عن الثوري عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون من قوله. وانظر لزماً روايات الطبري للأثر ١٣/٢٤٩-٢٥٠.

(٣) تحرف في الأصلين (و) (س) إلى: «الشعب»، وإنما هو في «البعث» كما قيده السيوطي في «الدر المنثور» لأنَّ مثل هذه الأخبار يروها البيهقي في «البعث»، وليس في «الشعب» ولأننا لم نقف عليه في «الشعب»، وكذلك لم نقف عليه في «البعث» لما قدمناه أنه سقط من مطبوعته بعض الأحاديث والله تعالى أعلم.

دَمَّ حَرَام، وَلَمْ يُعْمَلْ عَلَيْهَا خَطِيئَةٌ. وَرَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ، وَهُوَ مُوقِفٌ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ مَرْفُوعاً، وَقَالَ: الْمَوْقُوفُ أَصَحُّ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ (٢٥٠ / ١٣) وَالْحَاكِمُ^(١) مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ عَنْ زَرِّ بْنِ حُبَيْشٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بَلَفْظًا: أَرْضٌ بِيضَاءُ كَأَنَّهَا سَبِيكَةٌ فِضَّةٌ. وَرَجَالُهُ مُوْتَقُونَ أَيْضًا.

وَلِأَحْمَدَ^(٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ: أَرْضٌ كَالْفِضَّةِ الْبِيضَاءِ، قِيلَ: فَأَيْنَ الْخَلْقُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «هُمْ أَضْيَافُ اللَّهِ لَنْ يُعْجِزَهُمْ مَا لَدَيْهِ».

وَلِلطَّبْرِيِّ (٢٥٠ / ١٣) مِنْ طَرِيقِ سِنَانِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعاً^(٣): يُبَدِّلُهَا اللَّهُ بِأَرْضٍ مِنْ فِضَّةٍ لَمْ يُعْمَلْ عَلَيْهَا الْخَطَايَا. وَعَنْ عَلِيٍّ (٢٥١ / ١٣) مُوقُوفاً نَحْوَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ: أَرْضٌ كَأَنَّهَا فِضَّةٌ وَالسَّمَاوَاتُ كَذَلِكَ. وَعَنْ عَلِيٍّ: وَالسَّمَاوَاتُ مِنْ ذَهَبٍ. وَعَنْ عَبْدِ مَنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ/ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ هَذِهِ ٣٧٦/١١ الْأَرْضُ - يَعْنِي أَرْضَ الدُّنْيَا - تُطَوَّى وَإِلَى جَنْبِهَا أُخْرَى يُحْشَرُ النَّاسُ مِنْهَا إِلَيْهَا.

وَفِي حَدِيثِ الصُّورِ الطَّوِيلِ^(٤): «تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ، فَيَسْطُطُّهَا وَيَسْطَحُّهَا وَيَمُدُّهَا مَدَّ الْأَدِيمِ الْعُكَاطِيِّ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجاً وَلَا أَمْتاً، ثُمَّ يَزْجُرُ اللَّهُ الْخَلْقَ زَجْرَةً وَاحِدَةً، فَإِذَا هُمْ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ الْمُبَدَّلَةِ فِي مِثْلِ مَوَاضِعِهِمْ مِنَ الْأُولَى، مَا كَانَ فِي بَطْنِهَا كَانَ فِي بَطْنِهَا، وَمَا كَانَ عَلَى ظَهْرِهَا كَانَ عَلَيْهَا، انْتَهَى.

(١) رَوَايَةُ الْحَاكِمِ ٥٧٠ / ٤ مِنْ طَرِيقِ هَبِيرَةَ بْنِ يَرِيمَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

(٢) كَذَا عَزَاهُ الْحَافِظُ هُنَا لِأَحْمَدَ، وَمِنْ بَعْدِ السِّيُوطِيِّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْتُورِ» عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ (٤٨) مِنْ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْحَافِظُ فِي «أَطْرَافِ الْمُسْنَدِ»، وَلَا فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ الْأُخْرَى، وَزَادَ السِّيُوطِيُّ نَسْبَتَهُ لِابْنِ جَرِيرٍ وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ جَرِيرٍ ٢٥٣ / ١٣ - ٢٥٤، وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ٧ / ٢٢٥٣.

(٣) كَذَا قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ فِي مَوْضِعَيْنِ ٢٥٠ / ١٣ وَ ٢٥١، وَعِنْدَ عَثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الدَّارِمِيِّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (١٤١) مُوقُوفاً عَلَى أَنَسٍ مِنْ قَوْلِهِ.

(٤) خَرَّجَهُ الْحَافِظُ فِي الْبَابِ السَّابِقِ.

وهذا يُؤخذ منه أن ذلك يقع عَقِبَ نَفْخَةِ الصَّعْقِ بعد الحِشْرِ الأوَّل، ويؤيِّده قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ۖ (٢) وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ [الانشقاق: ٣-٤].

وأما مَنْ ذهب إلى أن التَّغْيِيرَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي صِفَاتِ الْأَرْضِ دُونَ ذَاتِهَا، فمُسْتَنْدَهُ ما أخرجهُ الحَاكِمُ (٥٧٥ / ٤) عن عبد الله بن عمرو قال: إذا كان يومُ الْقِيَامَةِ مُدَّتِ الْأَرْضُ مَدَّ الْأَدِيمِ وَحُشِرَ الْخَلَائِقُ. ومن حديث جابر رَفَعَهُ (٥٧٠ / ٤): «تُمَدُّ الْأَرْضُ مَدَّ الْأَدِيمِ، ثُمَّ لَا يَكُونُ لِابْنِ آدَمَ مِنْهَا إِلَّا مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ»، ورجاله ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ عَلَى الزُّهْرِيِّ فِي صَحَابِيهِ.

وَوَقَعَ فِي «تَفْسِيرِ الْكَلْبِيِّ» عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْدَلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ قَالَ: يُزَادُ فِيهَا وَيُنْقُصُ مِنْهَا، وَتَذْهَبُ أَكَامُهَا وَجِبَالُهَا وَأَوْدِيَّتُهَا وَشَجَرُهَا، وَتُمَدُّ مَدَّ الْأَدِيمِ الْعُكَاطِيِّ. وعزاه الثَّعَلِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» لِرَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَكَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ الْأَزْهَرِيِّ.

وهذا وإن كان ظاهره يُخَالِفُ الْقَوْلَ الأوَّلَ، فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَقَعُ لِأَرْضِ الدُّنْيَا، لَكِنَّ أَرْضَ الْمَوْقِفِ غَيْرُهَا، وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ: أَنَّ أَرْضَ الدُّنْيَا تَصِيرُ خُبْرَةً، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا تُعَدُّ لِأَكْلِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهَا فِي زَمَانِ الْمَوْقِفِ، ثُمَّ تَصِيرُ نُزْلاً لِأَهْلِ الْجَنَّةِ.

وأما ما أخرجهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ قَيْسِ بْنِ السَّكَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: الْأَرْضُ كُلُّهَا نَارٌ^(١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ. فَالَّذِي قَبْلَهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَصَحُّ سَنَدًا.

ولعلَّ المراد بالأَرْضِ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ أَرْضَ الْبَحْرِ، فَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ أَيْضًا (٢٥٢ / ١٣) مِنْ طَرِيقِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ قَالَ: يَصِيرُ مَكَانُ الْبَحْرِ نَارًا.

(١) تحَرَّفَ فِي الْأَصْلَيْنِ (وَس) إِلَى: تَأْتِي، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «جَامِعِ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ حَيْثُ قَدَّمَ لَذِكْرِ هَذَا الْأَمْرِ بِطَوْلِهِ: وَقَالَ آخَرُونَ: تَبَدَّلَ نَارًا، ثُمَّ ذَكَرَهُ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ الْحَافِظِ بَعْدَهُ.

وفي «تفسير الربيع بن أنس»^(١) عن أبي العالِيَّة عن أبي بن كعب: تصير السَّامَات جَنَانًا^(٢)،
ويصير مكان البحر ناراً.

وأخرج البيهقي في «البعث» من هذا الوجه في قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤] قال: يصيران غَبْرَةً في وجوه الكفار.

قلت: ويُمكنُ الجمع بأن بعضها يصير ناراً وبعضها غباراً وبعضها يصير حُبْرَةً.

وأما ما أخرجه مسلم (٢٧٩١) عن عائشة: أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ أَيْنَ يَكُونُ النَّاسُ حِينَئِذٍ؟ قَالَ: «عَلَى الصَّرَاطِ»، وفي رواية الترمذي (٣٢٤١): «عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ»، ولأحمد (٢٤٨٥٦) من طريق ابن عباس عن عائشة: «عَلَى مَتْنٍ^(٣) جَهَنَّمَ».

وأخرج مسلم أيضاً (٣١٥) من حديث ثوبان مرفوعاً: «يَكُونُونَ فِي الظُّلْمَةِ دُونَ الْجِسْرِ».

فقد جَمَعَ بَيْنَهَا البيهقي بأن المراد بِالْجِسْرِ الصَّرَاطُ، كما سيأتي بيانه في ترجمة مُسْتَقَلَّةً، وأن في قوله: «عَلَى الصَّرَاطِ» مجازاً لَكُونُهُمْ يُجَاوِزُونَهُ، لأنَّ في حديث ثوبان زيادةً يَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهَا لثُبُوتِهَا، وكانَ ذلك عند الزَّجَرَةِ التي تقع عند ثَقْلِهِمْ من أرض الدنيا إلى أرض الموقف، ويشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا^(٤) وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا^(٥) وَجِئَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢١-٢٣].

(١) ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في «صفة الجنة» (١٤٧).

(٢) تحوَّرَ في الأصلين (س) إلى: جفافاً، والتصويب من كلام الحافظ الآتي قريباً عند بيان معنى تبدُّل السَّمَاوَاتِ.

(٣) كذا جاء في نسخة الحافظ من «مسند أحمد» بلفظ: «متن»، وكذلك في النسخة التي وقعت لابن كثير، حيث ذكر الحديث في «النهاية في الفتن والملاحم» ١/٣٥٣ بهذا اللفظ، والذي في أصولنا الخطية من «مسند أحمد» بلفظ: «جسر» كالترمذي.

واختلَفَ في السَّمَاوَاتِ أيضاً، فَتَقَدَّمَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَصِيرُ جِنَاناً^(١)، وَقِيلَ: إِنَّهَا إِذَا طَوَّيَتْ تُكَوِّرُ شَمْسُهَا وَقَمَرُهَا وَسَائِرُ نُجُومِهَا، وَتَصِيرُ تَارَةً كَالْمُهْلِ وَتَارَةً كَالدَّهَانِ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْبَعْثِ» مِنْ طَرِيقِ السُّدِّيِّ عَنْ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: السَّمَاءُ تَكُونُ أَلْوَاناً كَالْمُهْلِ وَكَالدَّهَانِ، وَوَاهِيَةً وَتَشَقُّقٌ، فَتَكُونُ حَالاً بَعْدَ حَالٍ.

وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهَا تَنْشَقُّ أَوَّلًا فَتَصِيرُ كَالْوَرْدَةِ وَكَالدَّهَانِ، وَوَاهِيَةً، وَكَالْمُهْلِ، وَتُكَوِّرُ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَسَائِرَ النُّجُومِ ثُمَّ تُطَوِّي السَّمَاوَاتِ وَتُضَافُ إِلَى الْجِنَانِ.

وَنَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ» عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ حَيْدَرَةَ صَاحِبِ «الْإِفْصَاحِ»: أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ بِأَنَّ تَبْدِيلَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَقَعُ مَرَّتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: تُبَدَّلُ صِفَاتُهَا/ فَقَطْ، وَذَلِكَ عِنْدَ النَّفْخَةِ الْأُولَى، فَتَنْتَشِرُ الْكَوَاكِبُ وَتُخَسَفُ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَتَصِيرُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ، وَتُكْشَطُ عَنِ الرُّؤُوسِ، وَتَسِيرُ الْجِبَالُ، وَتَمُوجُ الْأَرْضُ وَتَنْشَقُّ، إِلَى أَنْ تَصِيرَ الْهَيْئَةَ غَيْرَ الْهَيْئَةِ، ثُمَّ بَيْنَ التَّفَخُّتَيْنِ تُطَوِّي السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، وَتُبَدَّلُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ... إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

٤٥ - باب الحشر

٣٧٨/١١ / قَوْلُهُ: «بَابُ الْحَشْرِ» قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْحَشْرُ: الْجَمْعُ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: حَشْرَانِ فِي الدُّنْيَا، وَحَشْرَانِ فِي الْآخِرَةِ، فَالَّذِي فِي الدُّنْيَا أَحَدُهُمَا: الْمَذْكُورُ فِي سُورَةِ الْحَشْرِ [٢] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾، وَالثَّانِي: الْحَشْرُ الْمَذْكُورُ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٠١) مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ رَفَعَهُ: «إِنَّ السَّاعَةَ لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ» فَذَكَرَهُ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٥٣٦) وَأَبِي يَعْلَى (٥٥٥١) مَرْفُوعاً: «تَخْرُجُ نَارُ قَبْلِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ حَضَرٍ مَوْتٍ فَتَسُوقُ النَّاسَ» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّامِ»،

(١) تحرف في (س) إلى: جفاناً، وجاء على الصواب في (أ) موافقاً لقول الحافظ قريباً.

وفي لفظ آخر^(١): «ذلك نار تخرج من قعر عدن ترحل الناس إلى المحشر».

قلت: وفي حديث أنس في مسائل عبد الله بن سلام لما أسلم: «أما أول أشرار الساعة فنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب»، وقد قدمت الإشارة إليه في «باب طلوع الشمس من مغربها»^(٢)، وأنه مذكور في بدء الخلق.

وفي حديث عبد الله بن عمرو عند الحاكم (٥٤٨/٤) رفعه: «تبعث نار على أهل المشرق فتحشروهم إلى المغرب، تبيت معهم حيث باتوا وتقيل معهم حيث قالوا، ويكون لها ما سقط منهم وتخلّف، تسوقهم سوق الجمل الكبير».

وقد أشكل الجمع بين هذه الأخبار، وظهري في وجه الجمع: أن كونها تخرج من قعر عدن لا ينافي حشرها الناس من المشرق إلى المغرب، وذلك أن ابتداء خروجها من قعر عدن، فإذا خرجت انتشرت في الأرض كلها.

والمراد بقوله: «تحشر الناس من المشرق إلى المغرب» إرادة تعميم الحشر لا خصوص المشرق والمغرب، أو أنها بعد الانتشار/ أول ما تحشر أهل المشرق، ويؤيد ذلك أن ابتداء^{٣٧٩/١١} الفتن دائماً من المشرق كما سيأتي تقريره في كتاب الفتن (٧٠٩٢)، وأما جعل الغاية إلى المغرب فلأن الشام بالنسبة إلى المشرق مغرب، ويحتمل أن تكون النار في حديث أنس كناية عن الفتن المنتشرة^(٣) التي أثار الشّر العظيم والتهبت كما تلتهب النار، وكان ابتداءها من قبل المشرق حتى خرب معظمه، وانحشر الناس من جهة المشرق إلى الشام ومصر وهما من جهة المغرب، كما شوهد ذلك مراراً من المغل من عهد جنكيزخان ومن بعده، والنار التي في الحديث الآخر على حقيقتها، والله أعلم.

والحشر الثالث: حشر الأموات من قبورهم وغيرها بعد البعث جميعاً إلى الموقف، قال الله

(١) هذا اللفظ لحذيفة بن أسيد، وهو عند مسلم (٢٩٠١).

(٢) عند شرح الحديث (٦٥٠٦)، والحديث في أول أحاديث الأنبياء (٣٣٢٩)، وليس في بدء الخلق.

(٣) تحرفت في (أ) إلى: المسيرة، وسقطت اللفظة من (ع).

عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧].

والرَّابِع: حَشَرَهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ، انْتَهَى مُلَخَّصًا بِزِيَادَاتٍ.

قلت: الأول ليس حَشَرًا مُسْتَقِلًّا، فَإِنَّ الْمُرَادَ حَشَرَ كُلِّ مَوْجُودٍ يَوْمَئِذٍ، وَالْأَوَّلُ إِنَّمَا وَقَعَ لِفِرْقَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَقَدْ وَقَعَ نَظِيرُهُ مِرَارًا، تَخْرُجُ طَائِفَةٌ مِنْ بَلَدِهَا بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا إِلَى جِهَةِ الشَّامِ، كَمَا وَقَعَ لِبَنِي أُمَيَّةٍ أَوَّلَ مَا تَوَلَّى ابْنُ الزُّبَيْرِ الْخِلَافَةَ، فَأَخْرَجَهُمْ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى جِهَةِ الشَّامِ، وَلَمْ يَعُدَّ ذَلِكَ أَحَدًا حَشَرًا.

وذكر المصنف فيه ستة أحاديث:

٦٥٢٢- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ: رَاغِبِينَ وَرَاهِبِينَ، وَاثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ، وَثَلَاثَةً عَلَى بَعِيرٍ، وَأَرْبَعَةً عَلَى بَعِيرٍ، وَعَشْرَةً عَلَى بَعِيرٍ، وَتَحْشَرُ بَقِيَّتَهُمُ النَّارُ، تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا، وَتَبِيتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا، وَتُضَيِّحُ مَعَهُمْ حَيْثُ أَصْبَحُوا، وَتُمْسِي مَعَهُمْ حَيْثُ أَمْسَوْا».

الحديث الأول: قوله: «وَهَيْبٌ» بالتَّصْغِيرِ: هُوَ ابْنُ خَالِدٍ، وَابْنُ طَاوُسٍ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (٢٨٦١).

قوله: «عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ» فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «ثَلَاثَةٌ»^(١)، وَالطَّرَائِقُ جَمْعُ طَرِيقٍ، وَهِيَ تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ.

قوله: «رَاغِبِينَ وَرَاهِبِينَ» فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «رَاهِبِينَ» بِغَيْرِ وَاوٍ^(٢)، وَعَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فَهِيَ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى.

قوله: «وَاثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ، ثَلَاثَةً عَلَى بَعِيرٍ، أَرْبَعَةً عَلَى بَعِيرٍ، عَشْرَةً عَلَى بَعِيرٍ» كَذَا فِيهِ بِالْوَاوِ فِي

(١) كَذَا وَقَعَ لِلْحَافِظِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالَّذِي فِي مَطْبُوعِ مُسْلِمٍ، وَكَذَا فِي شُرُوحِهِ الْحَاضِرَةِ: ثَلَاثٌ، بِالتَّذْكِيرِ!

(٢) كَذَا وَقَعَتْ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ لِلْحَافِظِ بِالْوَاوِ، مَعَ أَنَّ الَّذِي فِي الْيُونَنِيَّةِ دُونَ حِكَايَةِ خِلَافِ بَغِيرِ الْوَاوِ، كِرِوَايَةُ مُسْلِمٍ.

الأوّل فقط^(١)، وفي رواية مسلم والإسماعيليّ بالواو في الجميع، وعلى الروایتين فهي الطّريقة الثّانية.

قوله: «وَتَحْشُرُ بَقِيَّتَهُمُ النَّارُ» هذه هي النارُ المذكورةُ في حديثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ - بفتح الهمزة - عند مسلمٍ في حديثٍ فيه ذِكْرُ الآياتِ الكائنة قبلَ قيامِ الساعة، كَطُلُوعِ الشَّمْسِ من مغربها ففيه: «وَأَخِرَ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدَنَ تُرَحِّلُ النَّاسَ»، وفي روايةٍ له: «تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى حَشْرِهِمْ»^(٢).

قوله: «تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا...» إلى آخره، فيه إشارةٌ إلى مُلَازِمَةِ النَّارِ لَهُمْ إِلَى أَنْ يَصِلُوا إِلَى مَكَانِ الْحَشْرِ. وهذه الطّريقة الثّالثة.

قال الخطّابي: هذا الحشر يكون قبل قيام الساعة تحشر الناس أحياء إلى الشام، وأمّا الحشر من القُبُورِ إلى الموقف فهو على خِلاف هذه الصّورة من الرُّكُوبِ عَلَى الْإِبِلِ وَالتَّعَاقُبِ عَلَيْهَا، وإنّما هو على ما وَرَدَ في حديث ابن عَبَّاسٍ في الباب: «حُفَاةٌ عُرَاةٌ مُشَاةٌ».

قال: وقوله: «وَاثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ وَثَلَاثَةٌ عَلَى بَعِيرٍ...» إلى آخره، يريد أَنَّهُمْ يَعْتَقِبُونَ الْبَعِيرَ الْوَاحِدَ، يَرْكَبُ بَعْضُ وَيَمْشِي بَعْضُ.

قلت: وإنّما لم يَذْكُرْ الْخُمْسَةَ وَالسُّتَةَ إِلَى الْعَشْرَةِ إِجْجَازاً، وَاكْتِفَاءً بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْأَعْدَادِ مَعَ أَنَّ الْاِعْتِقَابَ لَيْسَ بِمَجْزُوماً بِهِ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ فِي الْبَعِيرِ مَا يَقْوَى بِهِ عَلَى حَمْلِ الْعَشْرَةِ، وَمَالَ الْحَلِيمِيِّ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَشْرَ يَكُونُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْقُبُورِ، وَجَزَمَ بِهِ الْغَزَالِيُّ.

وقال الإسماعيليّ: ظاهر حديث أبي هريرة يُخَالِفُ حديث ابن عَبَّاسٍ الْمَذْكُورَ بَعْدَ أَنَّهُمْ يُحْشَرُونَ حُفَاةً عُرَاةً مُشَاةً، قال: وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْحَشْرَ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ النَّشْرِ لَا تَصَالَهُ بِهِ، وَهُوَ إِخْرَاجُ الْخَلْقِ مِنَ الْقُبُورِ حُفَاةً عُرَاةً، فَيُسَاقُونَ وَيُجْمَعُونَ إِلَى الْمَوْقِفِ لِلْحِسَابِ،

(١) كذا وقعت رواية البخاري للحافظ بالواو في الأوّل فقط، مع أنّ الذي في اليونانية دون حكاية خلاف بثبوت الواو في الجميع.

(٢) كذا في الأصلين (و(س)، والذي في رواية مسلم وغيره من خرّج هذا الحديث: محشرهم.

فحينئذ يُحْشَرُ الْمُتَّقُونَ رُكْبَانًا عَلَى الْإِبِلِ.

وَجَمَعَ غَيْرَهُ بِأَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْقُبُورِ بِالْوَصْفِ الَّذِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، ثُمَّ يَفْتَرِقُ حَالُهُمْ مِنْ ثُمَّ إِلَى الْمَوْقِفِ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٤٥٦) وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٨٦) وَابْنُ بَيْهَقٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنِي الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «أَنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْوَاجٍ: فَوْجَ طَاعِمِينَ كَاسِيْنَ رَاكِبِينَ، وَفَوْجَ يَمَشُونَ، وَفَوْجَ تَسْحُبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى وُجُوهِهِمْ» الْحَدِيثَ.

وَصَوَّبَ عِيَاضُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَطَّابِيُّ، وَقَوَاهُ بِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ، وَقَوْلُهُ فِي ٣٨٠/١١ آخِرَ حَدِيثِ الْبَابِ: «تَقِيلُ مَعَهُمْ وَتَبِيتُ وَتُصْبِحُ وَتُمْسِي»/ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ مُحْتَضَةً بِالْدُّنْيَا.

وَقَالَ بَعْضُ شُرَاحِ «الْمَصَابِيحِ»: حَمَلَهُ عَلَى الْحَشْرِ مِنَ الْقُبُورِ أَقْوَى مِنْ أَوْجِهِ: أَحَدُهَا: أَنَّ الْحَشْرَ إِذَا أُطْلِقَ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْحَشْرُ مِنَ الْقُبُورِ مَا لَمْ يُحْصَ دَلِيلٌ. ثَانِيهَا: أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ الْمَذْكُورَ فِي الْخَيْرِ لَا يَسْتَقِيمُ فِي الْحَشْرِ إِلَى أَرْضِ الشَّامِ، لِأَنَّ الْمَاهِجَرَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ رَاغِبًا أَوْ رَاهِبًا أَوْ جَامِعًا بَيْنَ الصَّفَتَيْنِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ رَاغِبًا رَاهِبًا فَقَطْ، وَتَكُونَ هَذِهِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً لَا ثَانِي لَهَا مِنْ جِنْسِهَا فَلَا.

ثَالِثُهَا: حَشْرُ الْبَقِيَّةِ عَلَى مَا ذُكِرَ وَإِلْجَاءُ النَّارِ لَهُمْ إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ وَمُلَازِمَتُهَا حَتَّى لَا تُفَارِقَهُمْ، قَوْلٌ لَمْ يَرِدْ بِهِ التَّوْقِيفُ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَحْكُمَ بِتَسْلِيْطِ النَّارِ فِي الدُّنْيَا عَلَى أَهْلِ الشَّقْوَةِ^(١) مِنْ غَيْرِ تَوْقِيفٍ.

رَابِعُهَا: أَنَّ الْحَدِيثَ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا. وَقَدْ وَقَعَ فِي الْحِسَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢)، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَوْسَ بْنِ أَبِي أَوْسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بَلْفَظٍ: «ثَلَاثًا عَلَى الدَّوَابِّ، وَثَلَاثًا يَنْسِلُونَ عَلَى أَقْدَامِهِمْ، وَثَلَاثًا عَلَى وُجُوهِهِمْ».

(١) تَحَرَّفَ فِي (س) إِلَى: الشُّنُوءَةِ.

(٢) هُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٨٦٤٧)، وَالتِّرْمِذِيَّ فِي (٣١٤٢) وَحَسَنَهُ.

قال: وَرَى أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ نَظِيرُ التَّقْسِيمِ الَّذِي وَقَعَ فِي تَفْسِيرِ الْوَاقِعَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الوَاقِعَةُ: ٧]، فَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «رَاغِبِينَ رَاهِبِينَ» يَرِيدُ بِهِ عَوَامَّ الْمُؤْمِنِينَ وَهُمْ مَنْ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، فَيَرَدُّوْنَ بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ، يَخَافُونَ عَاقِبَةَ سَيِّئَاتِهِمْ، وَيَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ بِإِيمَانِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ، وَقَوْلُهُ: «وَإِنَّا عَلَى بَعِيرٍ...» إِلَى آخِرِهِ، يَرِيدُ بِهِ ^(١) السَّابِقِينَ وَهُمْ أَفْضَلُ الْمُؤْمِنِينَ يُحْشَرُونَ رُكْبَانًا. وَقَوْلُهُ: «وَتُحْشَرُ بَقِيَّتُهُمُ النَّارُ» يَرِيدُ بِهِ أَصْحَابَ الْمَشْأَمَةِ، وَرُكُوبَ السَّابِقِينَ فِي الْحَدِيثِ يَحْتَمِلُ الْحَمْلَ دَفْعَةً وَاحِدَةً تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْبَعِيرَ ^(٢) الْمَذْكُورَ يَكُونُ مِنْ بَدَائِعِ فِطْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى يَقْوَى عَلَى مَا لَا يَقْوَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنَ الْبُعْرَانِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّعَاقُبُ، كَمَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ، وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنِ الْوَاحِدِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَكُونُ لِمَنْ فَوْقَهُمْ فِي الْمَرْتَبَةِ كَالْأَنْبِيَاءِ، لِيَقَعَ الْاِمْتِيَازُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَمَنْ دُونَهُ مِنَ السَّابِقِينَ فِي الْمَرَاقِبِ كَمَا وَقَعَ فِي الْمَرَاقِبِ، انْتَهَى مُلْخَصًا.

وَتَعَقَّبَهُ الطَّبِيُّ وَرَجَّحَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَطَّابِيُّ، وَأَجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ الدَّلِيلَ ثَابِتٌ، فَقَدْ وَرَدَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ وَقُوعُ الْحَشْرِ فِي الدُّنْيَا إِلَى جِهَةِ الشَّامِ، وَذَكَرَ حَدِيثَ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الَّذِي نَبَّهَتْ عَلَيْهِ قَبْلُ، وَحَدِيثَ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ جَدِّ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ رَفَعَهُ: «إِنَّكُمْ تَحْشَرُونَ - وَنَحَا بِيَدِهِ نَحْوَ الشَّامِ - رَجَالًا وَرُكْبَانًا، وَتُجْرَوْنَ» ^(٣) عَلَى وَجْهِهِمْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٢٤ وَ ٣١٤٣) وَالنَّسَائِيُّ (١١٣٦٧)، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ.

وَحَدِيثُ: «سَتَكُونُ هِجْرَةٌ بَعْدَ هِجْرَةٍ، وَيَنْحَازُ النَّاسُ إِلَى مُهَاجِرِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ إِلَّا شِرَارُهَا تَلْفِظُهُمْ أَرْضُوهُمْ، وَتُحْشَرُهُمُ النَّارُ مَعَ الْقِرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ، تَبَيَّنَتْ مَعَهُمْ إِذَا بَاتُوا وَتَقِيلَ مَعَهُمْ إِذَا قَالُوا» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥٥٦٢ وَ ٦٨٧١) وَسَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

(١) عبارة «يريد به» سقطت من (س).

(٢) تحرف في (أ) إلى: التعبير.

(٣) تصحفت في الأصلين إلى: وتخرون.

وأخرج عبد الرزاق عن النعمان بن المنذر^(١) عن وهب بن مُنبه قال: قال الله تعالى لصخرة بيت المقدس: لَأَضَعَنَّ عَلَيْكَ عَرْشِي، وَلَأَحْشُرَنَّ عَلَيْكَ خَلْقِي.

وفي «تفسير ابن عيينة» عن ابن عباس: مَنْ شَكَّ أَنَّ الْمَحْشَرَّ هَاهُنَا - يَعْنِي الشَّامَ - فليقرأ أَوَّلَ سُورَةِ الْحَشْرِ، قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ: «اخرُجُوا» قالوا: إِلَى أَيْنَ؟ قَالَ: «إِلَى أَرْضِ الْمَحْشَرِّ».

وحديث: «سَتَخْرُجُ نَارٌ مِنْ حَضَرَمَوْتَ تَحْشُرُ النَّاسَ» قالوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالشَّامِ»^(٢).

ثُمَّ حَكَى خِلَافاً هَلِ الْمُرَادُ بِالنَّارِ نَارٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، أَوْ هُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْفِتْنَةِ الشَّدِيدَةِ، كَمَا يُقَالُ: نَارُ الْحَرْبِ، لِشِدَّةِ مَا يَقَعُ فِي الْحَرْبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالنَّارِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ نَارُ الْآخِرَةِ، وَلَوْ أُريدَ الْمَعْنَى الَّذِي زَعَمَهُ الْمُعْتَرِضُ لَقِيلَ: تَحْشُرُ بِقِيَّتِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَقَدْ أَضَافَ الْحَشْرَ إِلَى النَّارِ لَكُونِهَا هِيَ الَّتِي تَحْشُرُهُمْ وَتَحْتَطِفُ مَنْ تَخَلَّفَ مِنْهُمْ، كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وعلى تقدير أن تكون النار كنايةً على الفتنة فنسبة الحشر إليها سببية، كأنها تفسو في كل جهة، وتكون في جهة الشام أخف منها في غيرها، فكل من عرف ازديادها في الجهة التي هو فيها أحب التحول منها إلى المكان الذي ليست فيه شديدة، فتتوفر الدواعي على الرحيل إلى الشام، ولا يمتنع اجتماع الأمرين، وإطلاق النار على الحقيقة التي تخرج من قعر عدن، وعلى المجازية وهي الفتنة، إذ لا تنافي بينهما، ويؤيد الحمل على الحقيقة ظاهر الحديث الأخير.

(١) كذا وقع مسمى في الأصلين (و(س)، وهو مقلوب، لأن المعروف في الرواة عن وهب بن مُنبه المنذر بن النعمان الأفيطس، وقد روى له عبد الرزاق في «التفسير» عدة روايات عن وهب بن مُنبه.

(٢) تقدم تخريج الحافظ له أَوَّلَ هذا الباب.

والجواب عن الاعتراض الثاني: أَنَّ التَّقْسِيمَ المذكور في آيات سورة الواقعة لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يكون هو التَّقْسِيمَ المذكور في الحديث، فَإِنَّ الذي في الحديث وَرَدَ على القصد من الخلاص من الفتنة، فَمَنْ اغْتَنَّمَ الْفُرْصَةَ سَارَ على فُسْحَةٍ من الظَّهْرِ وَيُسْرَةٍ في الزَّادِ، رَاغِبًا فِيهَا يَسْتَقْبِلُهُ رَاهِبًا فِيهَا يَسْتَدْبِرُهُ، وهؤلاء هم الصَّنْفُ الْأَوَّلُ في الحديث.

وَمَنْ تَوَانَى حَتَّى قَلَّ الظَّهْرُ وضاقَ عن أَنْ يَسْعَهُمْ لُرُكُوبِهِمْ اشْتَرَكُوا وَرَكِبُوا عُقْبَةً، فَيَحْصُلُ اشْتِرَاكُ الْاِثْنَيْنِ في البعير الواحد وكذا الثلاثة، وَيُمْكِنُهُمْ كُلُّ من الْأَمْرَيْنِ. وَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ في الواحد فالظاهر من حالهم التَّعاقُبُ، وقد يُمَكِّنُهُمْ إِذَا كَانُوا خِيفًا أَوْ أَطْفَالًا، وَأَمَّا الْعِشْرَةُ فَبِالتَّعاقُبِ، وَسَكَتَ عَمَّا فَوْقَهَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا الْمُنْتَهَى في ذلك، وَعَمَّا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَرْبَعَةِ إِيجَازًا وَاختصارًا، وهؤلاء هم الصَّنْفُ الثَّانِي في الحديث.

وَأَمَّا الصَّنْفُ الثَّالِثُ فَعَبَّرَ عَنْهُ بقوله: «تَحْشُرُ بَقِيَّتَهُمُ النَّارَ» إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُمْ عَجَزُوا عَنْ تحصيل مَا يَرْكَبُونَهُ، وَلَمْ يَقَعْ في الحديث بَيَانُ حَالِهِمْ، بَلْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ يَمْشُونَ أَوْ يُسْحَبُونَ فِرَارًا مِنَ النَّارِ الَّتِي تَحْشُرُهُمْ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا وَقَعَ في آخر حديث أَبِي ذَرٍّ الَّذِي تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي كَلَامِ الْمُعْتَرِضِ، وَفِيهِ أَنَّهُمْ سَأَلُوا عَنْ السَّبَبِ فِي مَشْيِ الْمَذْكُورِينَ فَقَالَ: «يُلْقِي اللَّهُ الْآفَةَ عَلَى الظَّهْرِ، حَتَّى لَا يَبْقَى ذَاتُ ظَهْرٍ، حَتَّى إِنْ الرَّجُلَ لِيُعْطِيَ الْحَدِيقَةَ الْمَعْجِزَةَ بِالشَّارِفِ ذَاتِ الْقَتَبِ» أَي: يَشْتَرِي النَّااقَةَ الْمَسْنُ لَأَجْلِ كَوْنِهَا تَحْمِلُهُ عَلَى الْقَتَبِ بِالْبُسْتَانِ الْكَرِيمِ لِهَوَانِ الْعَقَارِ الَّذِي عَزَمَ عَلَى الرَّحِيلِ عَنْهُ، وَعِزَّةِ الظَّهْرِ الَّذِي يُوصِلُهُ إِلَى مَقْصُودِهِ، وَهَذَا لَا تَقُفُ بِأَحْوَالِ الدُّنْيَا وَمُؤَكَّدٌ لَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَطَّابِيُّ، وَيَتَنَزَّلُ عَلَى وَفْقِ حَدِيثِ الْبَابِ، يَعْنِي مِنَ «الْمَصَابِيحِ»، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: «فَوْجٌ طَاعِمِينَ كَاسِينَ رَاكِبِينَ» مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ: «رَاغِبِينَ رَاهِبِينَ»، وَقَوْلُهُ: «وَفَوْجٌ يَمْشُونَ» مُوَافِقٌ لِلصَّنْفِ الَّذِينَ يَتَعاقَبُونَ عَلَى الْبُعِيرِ، فَإِنَّ صِفَةَ الْمَشْيِ لَازِمَةٌ لَهُمْ، وَأَمَّا الصَّنْفُ الَّذِينَ تَحْشُرُهُمُ النَّارُ فَهُمْ الَّذِينَ تَسْحَبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ.

والجواب عن الاعتراض الثالث: أَنَّهُ تَبَيَّنَ مِنْ شَوَاهِدِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالنَّارِ نَارَ

الآخرة، وإنما هي نارٌ تَخْرُجُ في الدُّنْيَا أَنْذَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِخُرُوجِهَا، وذكر كيفية ما تَفْعَلُ في الأحاديث المذكورة.

والجواب عن الاعتراض الرَّابِع: أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ - مَعَ ضَعْفِهِ - لَا يُخَالِفُ حَدِيثَ الْبَابِ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ فِي لَفْظِهِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ فِي الدُّنْيَا لَا بَعْدَ الْبَعْثِ فِي الْحَشْرِ إِلَى الْمَوْقِفِ، إِذْ لَا حَقِيقَةَ هُنَاكَ وَلَا آفَةَ تُلْقَى عَلَى الظَّهْرِ حَتَّى يَعْزَّ وَيَقْلَّ، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ الْمَذْكُورِ عِنْدَ أَحْمَدَ (٨٦٤٧): «أَنَّهُمْ يَتَّقُونَ بِوُجُوهِهِمْ كُلَّ حَدَبٍ وَشَوْكٍ» وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ أَرْضَ الْمَوْقِفِ أَرْضٌ مُسْتَوِيَةٌ لَا عِوَجَ فِيهَا وَلَا أَكْمَةَ وَلَا حَدَبَ وَلَا شَوْكًا^(١).

وَأَشَارَ الطَّبْيِيُّ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ الْحَدِيثُ الَّذِي مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَلَى مَنْ يُحْشَرُ مِنَ الْمَوْقِفِ إِلَى مَكَانِ الْإِسْتِقْرَارِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالرُّكْبَانِ السَّابِقِينَ الْمُتَّقِينَ، وَهَمَّ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥]، أَي: رُكْبَانًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ مَرْيَمَ، وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ عَنْ عَلِيٍّ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ مَا يُحْشَرُ الْوَفْدُ عَلَى أَرْجُلِهِمْ وَلَا يُسَاقُونَ سَوْقًا، وَلَكِنْ يُؤْتَوْنَ بَنُوقٍ لَمْ تَرَ الْخَلَائِقُ مِثْلَهَا، عَلَيْهَا رِحَالُ الذَّهَبِ وَأَزِمَتُهَا الزَّبْرَجَدُ، فَيَرَكْبُونَ عَلَيْهَا حَتَّى يَضْرِبُوا أَبْوَابَ الْجَنَّةِ. وَالْمُرَادُ سَوْقَ مَرَاكِبِهِمْ^(٢) إِسْرَاعًا بِهِمْ إِلَى دَارِ الْكَرَامَةِ، كَمَا يُفْعَلُ فِي الْعَادَةِ بِمَنْ يُشْرَفُ وَيُكْرَّمُ مِنَ الْوَافِدِينَ عَلَى الْمُلُوكِ.

قَالَ: وَيُسْتَبَعَدُ أَنْ يَقَالَ: يَجِيءُ وَفْدُ اللَّهِ عَشْرٌ عَلَى بَعِيرٍ جَمِيعًا أَوْ مُتَعَاقِبِينَ، وَعَلَى هَذَا فَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ حَالَ الْمَحْشُورِينَ عِنْدَ انْقِرَاضِ الدُّنْيَا إِلَى جِهَةِ أَرْضِ الْمَحْشَرِ، وَهَمَّ ثَلَاثَةٌ ٣٨٢/١١ أَصْنَافٌ، / وَحَالَ الْمَحْشُورِينَ فِي الْأُخْرَى إِلَى مَحَلِّ الْإِسْتِقْرَارِ. انْتَهَى كَلَامُ الطَّبْيِيِّ عَنْ جَوَابِ الْمَعْتَرِضِ مُلَخَّصًا مُوَضَّحًا بِزِيَادَاتٍ فِيهِ، لَكِنْ تَقَدَّمَ مِمَّا قَرَّرْتَهُ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ

(١) فِي الْبَابِ السَّابِقِ.

(٢) فِي (س): رُكَاثِهِمْ.

رواية علي بن زيد ليس في المحشورين من الموقف إلى محل الاستقرار.

ثم ختم كلامه بأن قال: هذا ما سَنَح لي على سبيل الاجتهاد، ثم رأيت في «صحيح البخاري» في «باب المحشر: يُحْشَرُ الناس يوم القيامة على ثلاث طرائق» فعلمت من ذلك أن الذي ذهب إليه الإمام التَّورِبُشْتِي هو الحق الذي لا مَحِيدَ عنه.

قلت: ولم أَقِفْ في شيء من طرق الحديث الذي أخرجه البخاري على لفظ: يوم القيامة، لا في «صحيحه» ولا في غيره، وكذا هو عند مسلم والإسماعيلي وغيرهما، ليس فيه يوم القيامة، نعم ثَبَتَ بلفظ: يوم القيامة في حديث أبي ذرٍّ المنبَّه عليه قبل، وهو مُؤَوَّلُ بأنَّ المراد بذلك أن يوم القيامة يَعْقُبُ ذلك، فيكون من مجاز المجاورة، وَيَتَعَيَّنُ ذلك لما وَقَعَ فيه أن الظَّهْرَ يَقِلُّ لما يُلْقَى عليه من الآفة، وأن الرجل يشتري الشَّارف الواحد بالحديقة المعجبة، فإنَّ ذلك ظاهر جدًّا في أنَّه من أحوال الدُّنيا لا بعد المبعث.

وقد أبدى البيهقي في حديث الباب احتمالين، فقال: قوله: «راغبين» يحتمل أن يكون إشارة إلى الأبرار، وقوله: «راهبين» إشارة إلى المخلطين الذين هم بين الخوف والرجاء، والذين تَحْشُرُهُم النار هم الكفَّار.

وَتُعَقَّبُ بأنَّه حَذَفَ ذِكْرَ قوله: «واثنان على بعير...» إلى آخره. وأجيب بأنَّ الرَّغبة والرَّهبة صِفَتَانِ لِلصَّنْفَيْنِ الأبرار والمخلطين، وكلاهما يُحْشَرُ اثنان على بعير... إلى آخره.

قال: ويحتمل أن يكون ذلك في وقت حَشَرَهُم إلى الجنة بعد الفراغ.

ثم قال بعد إيراد حديث أبي ذرٍّ: يحتمل أن يكون المراد بالفَوْج الأوَّل: الأبرار، وبالفَوْج الثاني: الذين خَلَطُوا، فيكونون مُشَاةً، والأبرار رُكبانًا، وقد يكون بعض الكفَّار أعيان من بعض، فأولئك يُسْحَبُونَ على وجوههم، ومن دَوَّهَمَ يَمْشُونَ وَيَسْعَوْنَ مع مَنْ شَاءَ اللهُ من الفُسَّاق وقت حَشَرَهُم إلى الموقف، وأمَّا الظَّهْر فلعلَّ المراد به ما يُجَيِّهه الله بعد الموت من الدَّوَابِّ فيركبها الأبرار ومن شاءَ اللهُ، ويُلقَى اللهُ الآفةَ على بَقِيَّتِهَا حتَّى يبقى جماعةٌ من المخلطين بلا ظَهر.

قلت: ولا يخفى ضعف هذا التأويل مع قوله في بقية الحديث: «حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُعْطَى الْحَدِيقَةَ الْمَعِجِبَةَ بِالشَّارِفِ» ومن أين يكون للَّذِينَ يُبْعَثُونَ بعد الموت عُرَاءَ حُفَاةٍ حَدَائِقُ حَتَّى يَدْفَعُوهَا فِي السَّوَارِفِ؟ فَالْزَّاجِحُ مَا تَقَدَّمَ.

وكذا يَبْعُدُ غَايَةَ الْبُعْدِ أَنْ يَحْتَاجَ مَنْ يُسَاقُ مِنَ الْمَوْقِفِ إِلَى الْجَنَّةِ إِلَى التَّعَاقُبِ عَلَى الْأَبْعَرَةِ، فَرَجَحَ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ قَبْلَ الْمَبْعَثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الحديث الثاني:

٦٥٢٣- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ؟ قَالَ: «أَلَيْسَ الَّذِي أَمْسَاهُ عَلَى الرَّجْلَيْنِ فِي الدُّنْيَا قَادِرًا عَلَى أَنْ يُمَشِّيهَ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالَ قَتَادَةُ: بَلَى وَعِزَّةَ رَبِّنَا.

قوله: «حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ» هو الجُعْفِيُّ، ويونس: هو المؤدَّب، وشَيْبَانُ: هو ابن عبد الرحمن.

قوله: «أَنَّ رَجُلًا» لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ.

قوله: «قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ؟» كَأَنَّهُ اسْتَفْهَمَ حُذِفَ أَدَاتَهُ، وَوَقَعَ فِي عِدَّةِ نَسَخٍ: كَيْفَ يُحْشَرُ؟ وَكَذَا هُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٨٠٦) وَغَيْرِهِ^(١)، وَالْكَافِرُ اسْمٌ جِنْسٍ يَشْمَلُ الْجَمِيعَ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ﴾ الْآيَةُ [الفرقان: ٣٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنُحْشَرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمًى﴾ الْآيَةُ [الإسراء: ٩٧]، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي التَّفْسِيرِ (٤٧٦٠) أَنَّ الْحَاكِمَ (٤٠٢/٢) أَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنَسٍ بِلَفْظٍ: كَيْفَ يُحْشَرُ أَهْلُ النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ؟

قوله: «أَلَيْسَ الَّذِي أَمْسَاهُ...» إِلَى آخِرِهِ، ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَشْيِ حَقِيقَتَهُ، فَلِذَلِكَ اسْتَغْرَبُوهُ حَتَّى سَأَلُوا عَنْ كَيْفِيَّتِهِ، وَزَعَمَ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ أَنَّهُ مَثَلٌ، وَأَنَّهُ كَقَوْلِهِ: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي

(١) أحمد (١٢٧٠٨)، والنسائي في «الكبرى» (١١٣٠٣)، وابن حبان (٧٣٢٣).

مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمْنًا يَتَنَبَّأُ سَوْنًا» [الملك: ٢٢]. قال مجاهد: هذا مثلُ المؤمن والكافر، قلت: ولا يلزم من تفسير مجاهد لهذه الآية بهذا أن يُفسَّرَ به الآيةُ الأخرى، فالجواب الصادقُ عن النبي ﷺ ظاهرٌ في تقرير المشي على حقيقته.

قوله: «قال قتادة: بلى وعِزَّةُ رَبِّنا» هو موصولٌ بالسَّنَدِ المذكور، والحكمة في حشر الكافر على وجهه أنه عوقِبَ على عَدَمِ السُّجودِ لله في الدُّنيا بأن يُسَحَبَ على وجهه في القيامة، إظهاراً لهوانه بحيث صارَ وجهه مكانَ يده ورجله في التَّوقِّي عن المؤذيات.

٣٨٣/١١

٦٥٢٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّكُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ حُفَاةَ عُرَاةٍ مُّشَاءَ غُرْلًا». قال سفيان: هذا ممَّا نَعُدُّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٥٢٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «إِنَّكُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا».

٦٥٢٦- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ تُحْشَرُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا» ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وَإِنَّ أَوَّلَ الْخَلَائِقِ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ، وَإِنَّهُ سَيَجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي، فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّامِلِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فيقول: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٧-١١٨] قال: «فيقال: إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ».

الحديث الثالث: ذكره من طريقين عن سعيد بن جبيرة.

قوله: «علي» هو ابن المديني، وسفيان: هو ابن عيينة.

قوله: «قال عمرو» القائل هو سفيان، وحكي ذلك عنه هو علي، وكان سفيان كثيراً ما

يَحْذِفُ الصَّيْغَةَ فَيَقْتَصِرُ عَلَى اسْمِ الرَّاوي، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ^(١) الَّتِي بَعْدَهَا: عَنْ عَمْرِو، وَكَذَا الْمُسْلِمُ (٢٨٦٠) عَنْ قُتَيْبَةَ^(٢) وَغَيْرِهِ عَنْ سَفْيَانَ، وَعَمَرُو: هُوَ ابْنُ دِينَارٍ.

قوله: «سمعت رسول الله ﷺ» زاد قُتَيْبَةُ فِي رِوَايَتِهِ: يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي إِيرَادِهِ لِرِوَايَةِ قُتَيْبَةَ بَعْدَ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ.

قوله فِي آخِرِ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: «قَالَ سُفْيَانُ...» إِلَى آخِرِهِ، هُوَ مَوْصُولٌ كَالَّذِي قَبْلَهُ، وَلَمْ يُصَبِّ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُعَلَّقٌ عَنْ سَفْيَانَ.

قوله: «هَذَا مِمَّا نَعُدُّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ» يَرِيدُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنْ صِغَارِ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ مِنَ الْمَكْثَرِينَ، لَكِنَّهُ كَانَ كَثِيراً مَا يُرْسِلُ مَا يَسْمَعُهُ مِنْ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ وَلَا يَذْكُرُ الْوَاسِطَةَ، وَتَارَةً يَذْكُرُهُ بِاسْمِهِ وَتَارَةً مُبْهَمًا، كَقَوْلِهِ فِي أَوْقَاتِ الْكِرَاهَةِ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مَرْضِيٌّ أَرْضَاهُمْ عِنْدِي عَمْرٌ^(٣)، فَأَمَّا مَا صَرَّحَ بِسَمَاعِهِ لَهُ فَقَلِيلٌ، وَلِهَذَا كَانُوا يَعْتَنُونَ بَعْدَهُ، فَجَاءَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ غُنْدَرٍ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي صَرَّحَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِسَمَاعِهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَةٌ، وَعَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ^(٤) وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبِي دَاوُدَ صَاحِبِ «السُّنَنِ» تِسْعَةٌ.

وَأَعْرَبَ الْغَزَالِيُّ فِي «الْمُسْتَصْفَى» وَقَلَّدَهُ جَمَاعَةٌ تَأَخَّرُوا عَنْهُ، فَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، وَقَالَ بَعْضُ شُيُوخِ شَيْوَخِنَا: سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ الْعَشْرِينَ مِنْ وَجْهِهِ صَحَاحٍ.

قلت: وَقَدْ اعْتَنَيْتُ بِجَمْعِهَا، فَزَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ مَا بَيْنَ صَحِيحٍ وَحَسَنِ، خَارِجاً عَنْ الضَّعِيفِ، وَزَائِداً أَيْضاً عَلَى مَا هُوَ فِي حُكْمِ السَّمَاعِ، كَحِكَايَتِهِ حُضُورَ شَيْءٍ فَعَلَ بِحَضْرَةِ

(١) تحرف في الأصلين و(س) إلى: صدقة.

(٢) هذا ذهولٌ من الحافظ رحمه الله، وسيتكرر منه بعد قليل، لأنَّ مسلماً لم يرو هذا الحديث عن قُتَيْبَةَ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍ، جَمِيعُهُمْ عَنْ سَفْيَانَ.

(٣) تقدم برقم (٥٨١).

(٤) سقط ذكرُ يَحْيَى الْقَطَّانِ مِنْ (س).

النبي ﷺ، فكانَ الغَزَالِيُّ التَّبَسَّ عليه ما قالوا: إِنَّ أبا العَالِيَةَ سمِعَهُ من ابنِ عَبَّاسٍ، وقيل: خمسة، وقيل: أربعة.

قوله: «إِنَّكُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ» أي: في الموقف بعد البعث.

قوله: «حُفَاةٌ» بضمِّ المهملة وتخفيف الفاء، جمع حَافٍ، أي: بلا خُفٍّ ولا نَعْلٍ، وقوله: «مُشَاةٌ» لم أرَ في رواية قُتَيْبَةَ هنا «مُشَاةٌ»، وثبتت في رواية مسلم عنه وعن غيره، وليس عنده عنهم قوله: على المنبر.

قوله في الطريق الثانية: «قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ» وَقَعَ لمسلم بدلَ قوله: «يَخْطُبُ»: بِمَوْعِظَةٍ؛ أخرجه عن مُحَمَّد بن بَشَّار - شيخ البخاري فيه - ومُحَمَّد بن المثنَّى، قال: واللفظ لابنِ المثنَّى قالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن جعفر، بسنده المذكور هنا، وكذا أخرجه أحمد (٢٠٩٦) عن مُحَمَّد بن جعفر.

قوله: «فَقَالَ: إِنَّكُمْ» زاد ابنُ المثنَّى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ».

قوله: «مُحْشَرُونَ» في رواية الكُشْمِينِيِّ: «مَحْشُورُونَ»، وهي رواية ابنِ المثنَّى.

قوله: «حُفَاةٌ» لم يقع فيه أيضاً: «مُشَاةٌ».

قوله: «عُرَاةٌ» قال البيهقي: وَقَعَ في حديث أبي سعيد - يعني الذي أخرجه أبو داود (٣١١٤) وصَحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ (٧٣١٦) -: أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَهُ الموت دَعَا بِثِيَابٍ جُدِّ فَلَبِسَهَا، وقال: سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُبْعَثُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا»، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ بَعْضَهُمْ يُحْشَرُ عَارِيًّا وَبَعْضُهُمْ كَاسِيًّا، أَوْ يُحْشَرُونَ كُلُّهُمْ عُرَاةً ثُمَّ يُكْسَى الْأَنْبِيَاءُ، فَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْقُبُورِ بِالثِّيَابِ الَّتِي مَاتُوا فِيهَا، ثُمَّ تَتَنَازَرُ عَنْهُمْ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْحَشْرِ، فَيُحْشَرُونَ عُرَاةً، ثُمَّ يَكُونُ أَوَّلُ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ.

وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ عَلَى الشَّهَدَاءِ، لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ أُمِرَ أَنْ يُزَمَّلُوا فِي ثِيَابِهِمْ وَيُدْفَنُوا فِيهَا^(١)، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَعِيدٍ سَمِعَهُ فِي الشَّهِيدِ فَحَمَلَهُ عَلَى الْعُمُومِ.

(١) كما في حديث عبد الله بن ثعلبة عند أحمد (٢٣٦٥٩)، والنسائي (٢٠٠٢) قال: قال رسول الله ﷺ لقتلى =

وَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى عُمُومِهِ مَعَاذَ بْنِ جَبَلٍ، فَأَخْرَجَ ابْنَ أَبِي الدُّنْيَا^(١) بِسَنَدٍ حَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: دَفَنَّا أُمَّ مَعَاذَ بْنِ جَبَلٍ، فَأَمَرَ بِهَا فَكُفِّنَتْ فِي ثِيَابٍ جُدِّدٍ، وَقَالَ: أَحْسِنُوا أَكْفَانَ مَوْتَاكُمْ، فَإِنَّهُمْ يُحْشَرُونَ فِيهَا.

قال: وَحَمَلَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْعَمَلِ، وَإِطْلَاقِ الثِّيَابِ عَلَى الْعَمَلِ وَقَعَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَيَا بَاكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤] عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ، قَالَ: مَعْنَاهُ: وَعَمَلُكَ فَأَخْلَصْهُ، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ حَدِيثُ جَابِرٍ رَفَعَهُ: «يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٧٨) وَحَدِيثُ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ: «مَنْ مَاتَ عَلَى مَرْتَبَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ بُعِثَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» الْحَدِيثُ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ.

وَرَجَّحَ الْقُرْطُبِيُّ الْحَمْلَ عَلَى ظَاهِرِ الْخَبَرِ، وَيَتَأَيَّدُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدًا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وقوله تَعَالَى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِذِكْرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] عَقِبَ قَوْلِهِ: «حُفَاةٌ عُرَاةٌ». قَالَ: فَيُحْمَلُ مَا ذَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ عَلَى الشُّهَدَاءِ لِأَنَّهُمْ يُدْفَنُونَ بِثِيَابِهِمْ، فَيُبْعَثُونَ فِيهَا تَمَيِّزاً لَهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ. وَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

وَسِنْ حَيْثُ النَّظَرُ إِنَّ الْمَلَابِسَ فِي الدُّنْيَا أَمْوَالٌ وَلَا مَالٌ فِي الْآخِرَةِ مِمَّا كَانَ فِي الدُّنْيَا، وَلَئِنَّ الَّذِي يَبْقَى النَّفْسَ مِمَّا تَكْرَهُ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابٌ بِحُسْنِ عَمَلِهَا، أَوْ رَحْمَةٌ مُبْتَدَأَةٌ مِنَ اللَّهِ، وَأَمَّا مَلَابِسُ الدُّنْيَا فَلَا تُغْنِي عَنْهَا شَيْئاً. قَالَه الْحَلِيمِيُّ.

وَذَهَبَ الْغَزَالِيُّ إِلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَوْرَدَهُ بِزِيَادَةٍ لَمْ أَجِدْ لَهَا أَصْلاً، وَهِيَ: فَإِنَّ أُمَّتِي تُحْشَرُ فِي أَكْفَانِهَا وَسَائِرِ الْأُمَمِ عُرَاةٌ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: إِنْ ثَبَتَ حِمْلُ عَلَى الشُّهَدَاءِ

= أَحَدٌ: «زَمَّلُوهُمْ بِدُمَائِهِمْ».

(١) أَخْرَجَهُ فِي «الْأَهْوَالِ» (٢٢٤)، وَفِي «النَّفَقَةِ عَلَى الْعِيَالِ» (٥١٥)، لَكِنْ الَّذِي جَاءَ فِيهَا أَنَّ الْمَيْتَةَ امْرَأَتُهُ، لَا أُمُّهُ.

من أُمَّتِهِ حَتَّى لَا تَتَنَاقَضَ الْأَخْبَارُ.

قوله: «غُرْلًا» بضم المعجمة وسكون الرَّاء: جمع أَعْرَل، وهو الأَقْلَفُ وزنه ومعناه، وهو مَنْ بَقِيَتْ غُرْلَتُهُ، وهي الجِلْدَةُ التي يَقْطَعُهَا الْخَاتَنُ مِنَ الذَّكَرِ. قال أبو هلال العسكري: لَا تَلْتَقِي اللَّامُ مَعَ الرَّاءِ فِي كَلِمَةٍ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ: أَرْل: اسم جبل، وورل: اسم حيوانٍ معروفٍ، وحرل: ضربٌ من الحجارة، والغُرْلَةُ. واستدرك عليه كلمتان: هرل: ولد الزوجة، وبرل: الديك الذي يستدير بعُنْفِهِ. والسَّتَةُ حُوشِيَّةٌ، إِلَّا الْغُرْلَةُ.

قال ابن عبد البر: يُحْشَرُ الْآدَمِيُّ عَارِيًّا وَلِكُلِّ مِنَ الْأَعْضَاءِ مَا كَانَ لَهُ يَوْمَ وُلِدَ، فَمَنْ قَطَعَ مِنْهُ شَيْءٌ يُرَدُّ حَتَّى الْأَقْلَفُ.

وقال أبو الوفاء بن عقيل: حَشَفَةُ الْأَقْلَفِ مُوَقَاةٌ بِالْقُلْفَةِ فَتَكُونُ أَرْقًى، فَلَمَّا أَزَالُوا تِلْكَ الْقِطْعَةَ فِي الدُّنْيَا أَعَادَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِيُذَيِّقَهَا مِنْ حَلَاوَةِ فَضْلِهِ.

قوله: «كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ» الآية ساق ابن المثنى الآية كلها إلى قوله: «فَعَلَيْنَ» ومثله: «كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ» ومنه: «وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرْدًى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ». وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا^(١): «يُحْشَرُ النَّاسُ حُفَاةً عُرَاةً كَمَا بَدِثُوا».

قوله: «وَأَنَّ أَوَّلَ الْخَلَائِقِ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلُ» تقدّم بعض الكلام عليه في أحاديث الأنبياء (٣٣٤٩). قال القرطبي في «شرح مسلم»: يجوز أن يُراد بِالْخَلَائِقِ مَنْ عَدَا نَبِيَّنَا ﷺ، فلم يدخل هو في عموم خطاب نفسه.

وتعقبه تلميذه القرطبي أيضاً في «التذكرة» فقال: هذا حسنٌ لولا ما جاء من حديث عليٍّ، يعني الذي أخرجه ابن المبارك في «الزهد»^(٢) من طريق عبد الله بن الحارث عن عليٍّ قال: أَوَّلُ مَنْ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَلِيلُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قُبُطِيَّتَيْنِ، ثُمَّ يُكْسَى مُحَمَّدٌ ﷺ حُلَّةً حَبْرَةً عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ.

(١) في «الأهوال» (٢٣٣)، وفي «القبور» (٧٠).

(٢) في رواية نعيم بن حماد (٣٦٤).

قلت: كذا أورده مختصراً موقوفاً، وأخرجه أبو يعلى^(١) مطوّلاً مرفوعاً، وأخرج البيهقي^(٢) من طريق ابن عباس نحو حديث الباب وزاد: «وَأَوَّلَ مَنْ يُكْسَى مِنَ الْجَنَّةِ إِبْرَاهِيمُ، يُكْسَى حُلَّةً مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُؤْتَى بِكُرْسِيِّ فَيُطْرَحُ عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ، ثُمَّ يُؤْتَى بِفُكْسَى حُلَّةً مِنَ الْجَنَّةِ لَا يَقُومُ لَهَا الْبَشَرُ، ثُمَّ يُؤْتَى بِكُرْسِيِّ فَيُطْرَحُ عَلَى سَاقِ الْعَرْشِ، وَهُوَ عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ»، وفي مُرْسَلٍ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ عِنْدَ جَعْفَرِ الْفَرْيَابِيِّ^(٣): يُحْشَرُ النَّاسُ حُفَاةَ عُرَاةٍ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَلَا أَرَى خَلِيلِي عُرْيَانًا؟ فَيُكْسَى إِبْرَاهِيمُ ثَوْبًا أَبْيَضَ، فَهُوَ أَوَّلَ مَنْ يُكْسَى.

قِيلَ: الْحِكْمَةُ فِي كَوْنِ إِبْرَاهِيمَ أَوَّلَ مَنْ يُكْسَى أَنَّهُ جُرِّدَ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ أَوَّلَ مَنْ اسْتَنَّ السَّيْرَ بِالسَّرَاوِيلِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ أَخُوفَ اللَّهِ مِنْهُ، فَعُجِّلَتْ لَهُ الْكِسَاةُ أَمَانًا لَهُ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبُهُ. وَهَذَا اخْتِيَارُ الْحَلِيمِيِّ وَالْأَوَّلُ اخْتِيَارُ الْقُرْطُبِيِّ.

قلت: وقد أخرج ابن مندة^(٤) من حديث حيدة - بفتح المهملة وسكون التحتانية - رَفَعَهُ قَالَ: «أَوَّلَ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ، يَقُولُ اللَّهُ: اكْسُوا خَلِيلِي لِيَعْلَمَ النَّاسُ الْيَوْمَ فَضْلَهُ عَلَيْهِمْ»^(٥).

٣٨٥/١١ قلت: وقد تقدّم شيء من هذا في ترجمة إِبْرَاهِيمَ مِنْ / بَدَأِ الْخَلْقِ^(٦)، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَخْصِيصِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ أَوَّلَ مَنْ يُكْسَى أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُطْلَقًا.

(١) لم نقف عليه في «مسنده» المطبوع الذي برواية ابن حمدان، فالظاهر أنه في «مسنده الكبير» الذي برواية ابن المقرئ، لأنّ الهيثمي اقتصر في عزوه في «مجمع الزوائد» ٩/ ١٣٥-١٣٦ للطبراني في «الأوسط»، وقال: فيه عمران بن ميثم، وهو كذاب. قلنا: وهو في «المعجم الأوسط» برقم (٣٨٩١).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٣٩).

(٣) ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٣/ ٢٧٠، وهو من قول عبيد بن عمير وليس من مرسله.

(٤) في «معرفه الصحابة» ١/ ٤٥٠.

(٥) لفظة «عليهم» ليست في الرواية.

(٦) بل في أحاديث الأنبياء كما ذكره الحافظ على الصواب قريباً.

وقد ظَهَرَ لِي الْآنَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَبِيُّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا، وَالْحُلَّةُ الَّتِي يُكْسَاهَا حِينَئِذٍ مِنْ حُلَلِ الْجَنَّةِ خَلَعَهُ الْكَرَامَةُ، بِقَرِينَةِ إِجْلَاسِهِ عَلَى الْكُرْسِيِّ عِنْدَ سَاقِ الْعَرْشِ، فَتَكُونُ أَوَّلِيَّةُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْكِسْوَةِ بِالنِّسْبَةِ لِبَقِيَّةِ الْخَلْقِ.

وَأَجَابَ الْحَلِيمِيُّ بِأَنَّهُ يُكْسَى أَوَّلًا ثُمَّ يُكْسَى نَبِيُّنَا ﷺ عَلَى ظَاهِرِ الْخَبَرِ، لَكِنَّ حُلَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ أَعْلَى وَأَكْمَلُ فَتَجِبُ نَفَاسَتُهَا مَا فَاتَ مِنَ الْأَوَّلِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «وإنَّه سَيَجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ» أي: إلى جهة النار، ووقع ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة في آخر «باب صفة النار»^(١) من طريق عطاء بن يسار عنه ولفظه: «فإذا زُمِرَةٌ حَتَّى إِذَا عَرَفْتَهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، فَقَالَ: هَلُمَّ، فَقُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى النَّارِ» الحديث.

وبَيَّنَّ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ الْمَوْضِعَ (٦٥٨٢) ولفظه: «وَلَيَرِدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي الْحَوْضِ حَتَّى إِذَا عَرَفْتَهُمْ اخْتَلَجُوا دُونِي» الحديث.

وفي حديث سهل (٦٥٨٣): «وَلَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ».

وفي حديث أبي هريرة عند مسلم (٢٤٩): «لَيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، أَنَادِيهِمْ: أَلَا هَلُمَّ».

قوله: «فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أَصْحَابِي» في رواية أحمد (٢٢٨١): «فَلَأَقُولَنَّ»، وفي رواية أحاديث الأنبياء: «أَصْحَابِي» بالتصغير، وكذا هو في حديث أنس، وهو خبرٌ مُبْتَدَأٌ محذوفٌ تقديره: هؤلاء.

قوله: «فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بِعَدْلِكَ» في حديث أبي هريرة المذكور: «إِنَّهُمْ ارْتَدَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى»، وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أيضاً^(٢): «فَيَقُولُ:

(١) بل في «باب في الحوض» (٦٥٨٧).

(٢) في الباب المشار إليه سابقاً (٦٥٨٥).

إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحَدَثُوا بَعْدَكَ، فيقال: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فأقول: سُحْقاً سُحْقاً^(١) أي: بُعْداً بُعْداً، والتأكيد للمبالغة.

وفي حديث أبي سعيد في «باب صفة النار»^(٢) أيضاً: «فيقال: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدَثُوا بَعْدَكَ، فأقول: سُحْقاً سُحْقاً لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي»، وزاد في رواية عطاء بن يسار (٦٥٨٧): «فلا أَرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ».

ولأحمد (٢٠٤٩٤) والطبراني^(٣) من حديث أبي بكرَةَ رَفَعَهُ: «لَيَرَدَنَّ عَلَيَّ الْخَوْضُ رِجَالُ مَنْ صَحِبَنِي وَرَأَيْ» وسنده حسنٌ. وللطبراني^(٤) من حديث أبي الدرداء نحوه، وزاد: فقلت: يا رسول الله، ادعُ الله أن لا يجعلني منهم قال: «لستَ منهم» وسنده حسنٌ.

قوله: «فأقول كما قال العبدُ الصالحُ: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً﴾ إلى قوله: ﴿الْحَكِيمُ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وفي رواية غيره زيادة ﴿مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ والباقي سواءً.

قوله: «قال: فيقال: إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَغْقَابِهِمْ» وَقَعَ فِي رواية الكُشْمِينِيِّ: «لَنْ يَزَالُوا»، وَقَعَ فِي ترجمة مريمَ من أحاديث الأنبياء (٣٤٤٧): قال الفِرْبَرِيُّ: ذُكِرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيِّ عَنْ قَبِيصَةَ قَالَ: هُمُ الَّذِينَ ارْتَدَّوْا عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ فَقَاتَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ، يَعْنِي: حَتَّى قُتِلُوا وَمَاتُوا عَلَى الْكُفْرِ. وَقَدْ وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ قَبِيصَةَ.

وقال الخطَّابِيُّ: لَمْ يَرْتَدَّ مِنَ الصَّحَابَةِ أَحَدٌ، وَإِنَّمَا ارْتَدَّ قَوْمٌ مِنْ جُفَاةِ الْأَعْرَابِ مَنْ لَا نُصْرَةَ لَهُ فِي الدِّينِ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ قَدْحاً فِي الصَّحَابَةِ الْمَشْهُورِينَ، وَيَدُلُّ قَوْلُهُ:

(١) من قوله: فيقال: إِنَّهُمْ، إلى هنا ليس في حديث الباب، ولكنه في حديث عبد الرحمن الحُرْقِيِّ عن أبي هريرة عند مسلم (٢٤٩)، فلعلَّ الحافظ أراد أن يقول: وفي رواية عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي عن أبي هريرة: فيقال... فسقط من قلمه سهواً، والله أعلم.

(٢) بل في «باب في الخوض» كما تقدم التنبيه عليه (٦٥٨٤).

(٣) سقط مسند أبي بكرَةَ من مطبوع «المعجم الكبير»، والحديث عند الطبراني أيضاً في «مسند الشاميين» (٢٦٦٠)، لكن بلفظ: «ناس من أصحابي».

(٤) سقط مسند أبي الدرداء أيضاً من «المعجم الكبير» المطبوع، والحديث عند الطبراني أيضاً في «المعجم الأوسط» (٣٩٧).

«أَصِيحَابِي» بِالتَّصْغِيرِ عَلَى قِلَّةِ عَدَدِهِمْ.

وقال غيره: قيل: هو على ظاهره من الكفر، والمرادُ بِأُمَّتِي: أُمَّةُ الدَّعْوَةِ لَا أُمَّةُ الْإِجَابَةِ. وَرُجِّحَ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَأَقُولُ: بُعْدًا لَهُمْ وَسُخْقًا».

وَيُؤَيِّدُهُ كَوْنُهُمْ خَفِيَ عَلَيْهِمْ، وَلَوْ كَانُوا مِنْ أُمَّةِ الْإِجَابَةِ لَعَرَفَ حَالَهُمْ بِكَوْنِ أَعْمَالِهِمْ تُعَرِّضُ عَلَيْهِ^(١). وَهَذَا يَرُدُّهُ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: «حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ»، وَكَذَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وقال ابن التَّيْنِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا مُنَافِقِينَ أَوْ مِنْ مُرْتَكِبِي الْكِبَائِرِ. وَقِيلَ: هُمْ قَوْمٌ مِنْ جُفَاةِ الْأَعْرَابِ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ رَغْبَةً وَرَهْبَةً.

وقال الدَّأُوْدِيُّ: لَا يَمْتَنِعُ دُخُولُ أَصْحَابِ الْكِبَائِرِ وَالْبِدَعِ فِي ذَلِكَ.

وقال النَّوَوِيُّ: قِيلَ: هُمُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُرْتَدُّونَ، فَيَجُوزُ أَنْ يُحْشَرُوا بِالْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ لَكَوْنِهِمْ مِنْ جُمْلَةِ الْأُمَّةِ، فَيُنَادِيهِمْ مِنْ أَجْلِ السَّيِّئَاتِي عَلَيْهِمْ، فَيَقَالُ: إِنَّهُمْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ، / أَي: لَمْ يَمُوتُوا ٣٨٦/١١ عَلَى ظَاهِرٍ مَا فَارَقَتْهُمْ عَلَيْهِ.

قال عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ: وَعَلَى هَذَا فَيَذْهَبُ عَنْهُمْ الْغُرَّةُ وَالتَّحْجِيلُ وَيُطْفَأُ نُورُهُمْ.

وقيل: لَا يَلَزَمُ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِمُ السَّيِّئَاتِي، بَلْ يَنَادِيهِمْ لَمَّا كَانَ يَعْرِفُ مِنْ إِسْلَامِهِمْ، وَقِيلَ: هُمْ أَصْحَابُ الْكِبَائِرِ وَالْبِدَعِ الَّذِينَ مَاتُوا عَلَى الْإِسْلَامِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يُقْطَعُ بِدُخُولِ هَؤُلَاءِ النَّارَ، لِحَوَازِ أَنْ يُدَاوُوا عَنِ الْحَوْضِ أَوَّلًا عَقُوبَةً لَهُمْ ثُمَّ يُرْحَمُوا. وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ غُرَّةٌ وَتَحْجِيلٌ فَعَرَفَهُمْ بِالسَّيِّئَاتِي سِوَاءَ كَانُوا فِي زَمَنِهِ أَوْ بَعْدَهُ.

وَرَجَّحَ عِيَاضٌ وَالبَاجِي وَغَيْرُهُمَا مَا قَالَ قَبِيصَةُ رَاوِي الْخَبَرِ: إِنَّهُمْ مَنْ ارْتَدَّ بَعْدَهُ ﷺ، وَلَا

(١) يُشِيرُ إِلَى حَدِيثٍ: «حَيَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُحَدِّثُونَ وَيُحَدِّثُ لَكُمْ، فَإِذَا أَنَا مِتُّ كَانَتْ وَفَاتِي خَيْرًا لَكُمْ، تُعَرِّضُ عَلَيَّ أَعْمَالَكُمْ، فَإِذَا رَأَيْتُ خَيْرًا حَمِدْتُ اللَّهَ، وَإِنْ رَأَيْتُ شَرًّا اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ لَكُمْ»، وَأَحْسَنَ طَرِيقَهُ مَرْسَلُ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» ٢/ ١٩٤، وَالْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ فِي «فَضَائِلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ» (٢٥)، وَرَوَاهُ الْبَزَارُ (١٩٢٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.

يَلَزَمُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ لَهُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمُ السَّيِّئَاتُ، لِأَنَّهَا كَرَامَةٌ يُظْهَرُ بِهَا عَمَلُ الْمُسْلِمِ، وَالْمُرْتَدُّ قَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، فَقَدْ يَكُونُ عَرَفَهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ لَا بِصِفَتِهِمْ بِاعتبار ما كانوا عليه قبل ارتدادهم.

وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَدْخُلَ فِي ذَلِكَ أَيْضاً مَنْ كَانَ فِي زَمَنِهِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، وَسَيَأْتِي فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ (٦٥٧٣): «وَتَبَقِيَ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا»، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ يُحْشَرُونَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ فَيَعْرِفُ أَعْيَانَهُمْ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ تِلْكَ السَّيِّئَاتُ، فَمَنْ عَرَفَ صُورَتَهُ نَادَاهُ مُسْتَصْحِباً لِحَالِهِ الَّتِي فَارَقَهُ عَلَيْهَا فِي الدُّنْيَا، وَأَمَّا دُخُولُ أَصْحَابِ الْبِدْعِ فِي ذَلِكَ فَاسْتَبْعَدَ لَتَعْبِيرِهِ فِي الْخَيْرِ بِقَوْلِهِ: «أَصْحَابِي» وَأَصْحَابُ الْبِدْعِ إِنَّمَا حَدَّثُوا بَعْدَهُ.

وَأُجِيبَ بِحَمْلِ الصُّحْبَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَعْمَى، وَاسْتَبْعَدَ أَيْضاً أَنَّهُ لَا يَقَالُ لِلْمُسْلِمِ وَلَوْ كَانَ مُبْتَدِعاً: سُحْقاً، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَالُ ذَلِكَ لِمَنْ عُلِمَ أَنَّهُ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالتَّعْذِيبِ عَلَى مَعْصِيَةٍ، ثُمَّ يَنْجُو بِالشَّفَاعَةِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: سُحْقاً، تَسْلِيماً لِأَمْرِ اللَّهِ مَعَ بَقَاءِ الرَّجَاءِ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي أَصْحَابِ الْكِبَائِرِ.

وَقَالَ الْبَيْضاوِيُّ: لَيْسَ قَوْلُهُ: «مُرْتَدِّينَ» نَصّاً فِي كَوْنِهِمْ ارْتَدَّوْا عَنِ الْإِسْلَامِ، بَلْ يُحْتَمَلُ ذَلِكَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ أَنَّهُمْ عُصَاةٌ مُرْتَدُّونَ عَنِ الْإِسْقَامَةِ، يُدْلِلُونَ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ بِالسَّيِّئَةِ. انْتَهَى.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو يَعْلَى (١٢٣٨) بِسَنَدٍ حَسَنِ^(١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ حَدِيثاً، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَإِذَا جِئْتُمْ قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا فَلَانُ ابْنِ فَلَانٍ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا فَلَانُ ابْنِ فَلَانٍ، فَأَقُولُ: أَمَّا النَّسَبُ فَقَدْ عَرَفْتُهُ، وَلَعَلَّكُمْ أَحَدُتُمْ بَعْدِي وَارْتَدَدْتُمْ».

وَلِأَحْمَدَ (١٥١٢١) وَالْبَزَّارَ^(٢) نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَسَأَذْكَرُ فِي آخِرِ «بَابِ صِفَةِ

(١) وَهُوَ أَيْضاً فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (١١١٣٨)، وَلَكِنْ تَحْسِينُ إِسْنَادِهِ غَيْرُ حَسَنِ لِمَا بَيَّنَّا هُنَاكَ مُفَصَّلاً، وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ جَمِيعٍ مِنْ خُرْجِهِ بِلَفْظٍ: «لَكِنِّكُمْ»، وَلَيْسَ بِلَفْظٍ: «لَعَلَّكُمْ».

(٢) كَمَا فِي «كَشَفِ الْأَسْتَارِ عَنْ زَوَائِدِ الْبَزَّارِ» لِلْهَيْثَمِيِّ (٣٤٧٩).

النار»^(١) ما يحتاج إلى شرحه من ألفاظ الأحاديث التي أشرت إليها إن شاء الله تعالى.

٦٥٢٧ - حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُحْشَرُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا»، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ؟ فَقَالَ: «الْأَمْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يُهْمَّهُمْ ذَلِكَ».

الحديث الرابع: قوله: «حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ» هو القُشَيْرِيُّ، يُكْنَى أبا يونس، وأبوه بصادٍ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَغَيْنٍ مُعْجَمَةٍ مَكْسُورَةٍ، وَزَنْ كَبِيرَةٍ وَضِدُّهَا، وَاسْمُهُ مُسْلِمٌ.

قوله: «تُحْشَرُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ» كَذَا فِيهِ أَيْضًا لَيْسَ فِيهِ «مُشَاةٌ»، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٦٠٤٢)، وَالْحَاكِمِ (٤٣٧/٢ - ٤٣٨) بِلَفْظٍ: «يُحْشَرُ اللَّهُ الْعِبَادَ - وَأَوْمًا بِيَدِهِ نَحْوَ الشَّامِ»^(٢) - عُرَاةَ حُفَاةَ غُرْلًا بَهُمَا - بَضْمٌ الْمَوْحَدَةِ وَسَكُونُ الْهَاءِ - قُلْنَا: وَمَا بِهِمَا؟ قَالَ: «لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ».

وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٤٢٧٦) زِيَادَةً فِي أَوَّلِ حَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْ رَوَايَتِهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ - وَاسْمُهُ سَلِيحَانُ بْنُ حَيَّانٍ - عَنْ حَاتِمٍ بِسَنَدِهِ الْمَذْكُورِ عَنْ عَائِشَةَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «حُفَاةَ عُرَاةٍ».

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٢٨٥٩) بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَلَمْ يَسْقِ الْمَتْنَ.

قوله: «فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ؟» فِيهِ أَنَّ النِّسَاءَ يَدْخُلْنَ فِي الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ الْآتِي بِالْوَاوِ، وَكَأَنَّهُ بِالْغَلْبِ، كَمَا فِي قَوْلِهَا: بَعْضُهُمْ.

(١) بل في «باب في الخوض» (٦٥٧٥) وما بعده.

(٢) عبارة: «وَأَوْمًا بِيَدِهِ نَحْوَ الشَّامِ» لم ترد في رواية أحمد والحاكم، ولكنها وردت في رواية الطبراني (١٤٩١٤)، وابن

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْمَذْكُورَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «حُفَاةٌ عُرَاةٌ»: قُلْتُ: وَالنِّسَاءُ؟ قَالَ: «وَالنِّسَاءُ».

قَوْلُهُ: «قَالَ: الْأَمْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يُهَمَّهُمْ ذَلِكَ» بَضَمَ أَوَّلَهُ وَكَسَرَ الْهَاءَ مِنَ الرُّبَاعِيِّ، يُقَالُ: أَهَمَّهُ الْأَمْرُ، وَجَوَزَ ابْنُ التَّيْنِ فَتَحَ أَوَّلَهُ وَضَمَّ ثَانِيَهُ مِنْ هَمَّهُ الشَّيْءُ إِذَا آذَاهُ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَاتِمٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: قَالَ: «يَا عَائِشُ، الْأَمْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ».

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا نَسْتَحْيِي؟ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، الْأَمْرُ أَهَمُّ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ»، / وَلِلنَّسَائِيِّ (٢٠٨٣) وَالْحَاكِمِ (٥٦٥ / ٤) مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بِالْعَوْرَاتِ؟ قَالَ: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُنَّ يَوْمٌ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾.

وَلِلتِّرْمِذِيِّ^(١) وَالْحَاكِمِ (٥٦٥ / ٤) مِنْ طَرِيقِ عِثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرْطُبِيِّ: قَرَأَتْ عَائِشَةُ: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرْدَى كَمَا خَلَقْتَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤] فَقَالَتْ: وَاسْأَلْنَاهُ! الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يُحْشَرُونَ جَمِيعًا يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوَاءِ بَعْضٍ؟ فَقَالَ: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ...﴾ [الآيَةُ] [عَبَسَ: ٣٧]، وَزَادَ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجَالُ إِلَى النِّسَاءِ وَلَا النِّسَاءُ إِلَى الرَّجَالِ، شُغِلَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ».

وَلابن أبي الدنيا^(٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: سَأَلَتْ عَائِشَةَ النَّبِيَّ ﷺ، كَيْفَ يُحْشَرُ النِّسَاءُ^(٣)؟ قَالَ: «حُفَاةٌ عُرَاةٌ»، قَالَتْ: وَاسْأَلْنَاهُ، قَالَ: «قَدْ نَزَلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ لَا يَضُرُّكَ كَانَ عَلَيْكَ ثِيَابٌ أَوْ لَا: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ﴾ [الآيَةُ]».

(١) كَذَا عَزَاهُ الْحَافِظُ لِلتِّرْمِذِيِّ، وَهُوَ ذَهْوُلٌ مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَلَيْسَ الْحَدِيثُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ صَاحِبُ «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ»، وَذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَعَزَاهُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَالْحَاكِمِ. لَكِنْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِنَحْوِ اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ وَالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ فِيهِ: فَقَالَتْ امْرَأَةٌ، وَكَانَ الْحَافِظُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحَاكِمِ مِنْ طَرِيقِ عِثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ... فَسَقَطَ ذِكْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَلَمِهِ سَهْوًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فِي «الْأَهْوَالِ» (٢٣١).

(٣) تَحَرَّفَ فِي (س) إِلَى: النَّاسِ.

وفي حديث سَوْدَة عند البيهقي^(١) والطبراني^(٢٤/٩١) نحوه، أخرجه من طريق أبي أويس عن محمد بن أبي عيَّاش عن عطاء بن يسار عنها، وأخرجه ابن أبي الدنيا^(٢) والطبراني في «الأوسط» (٨٣٣) من رواية عبد الجبار^(٣) بن سليمان عن محمد بهذا الإسناد، فقال: عن أمِّ سلمة، بدل: سودة.

٦٥٢٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي قُبَّةٍ، فَقَالَ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا نَفْسٌ مُسَلِّمَةٌ، وَمَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشُّرْكِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَحْمَرِ».

[طرفه في: ٦٦٤٢]

الحديث الخامس: قوله: «حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ» هو محمد بن جعفر، وَقَعَ كذلك في رواية مسلم عن محمد بن المثني ومحمد بن بشار شيخ البخاري فيه، كلاهما عنه.

قوله: «عن أبي إسحاق» هو السَّيِّعِيُّ «عن عمرو بن ميمون» صَرَّحَ يوسف بن إسحاق ابن أبي إسحاق عن أبي إسحاق بسامعه من عمرو بن ميمون، وسيأتي في الأيمان والنذور (٦٦٤٢).

قوله: «عن عبد الله» هو ابن مسعود، وَقَعَ في رواية يوسف المذكورة: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ.

قوله: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ» زاد مسلم عن محمد بن المثني: نحواً من أربعين رجلاً، وفي رواية

(١) هو في «البعث والنشور» له، لكنه سقط من المطبوع منه بعض أحاديثه، كما بيَّناه غير مرة.

(٢) في «الأهوال» (٢٣٣)، وفي «القبور» (٧٠).

(٣) كذا وقع في الأصلين (و.س): وهو خطأ، صوابه: عبد الحميد، وهو أخو فليح بن سليمان.

يوسف المذكورة: بينما رسول الله ﷺ مُضِيفٌ ظَهَرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ يَمَانٍ، وَلَمْسَلِمِ (٣٧٨/٢٢١) مِنْ رَوَايَةِ مَالِكِ بْنِ مِغُولٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: حَاطَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَسْنَدَ ظَهَرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ، وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ رَوَايَةِ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: أَسْنَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظَهَرَهُ بَيْنِي إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ.

قوله: «أَتَرَضُونَ» فِي رَوَايَةِ يَوْسُفَ: إِذْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «أَلَا تَرَضُونَ»، وَفِي رَوَايَةِ إِسْرَائِيلَ: «أَلَيْسَ تَرَضُونَ»، وَفِي رَوَايَةِ مَالِكِ بْنِ مِغُولٍ: «أُحِبُّونَ».

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: ذَكَرَهُ بِلَفْظِ الِاسْتِفْهَامِ لِإِرَادَةِ تَقْرِيرِ الْبِشَارَةِ بِذَلِكَ، وَذَكَرَهُ بِالتَّدرِجِ لِيَكُونَ أَعْظَمَ لِسُرُورِهِمْ.

قوله: «قُلْنَا: نَعَمْ» فِي رَوَايَةِ يَوْسُفَ: قَالُوا: بَلَى، وَلَمْسَلِمِ (٣٧٦/٢٢١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: فَكَبَّرْنَا، فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْآتِي فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ، وَزَادَ: فَحَمِدْنَا، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَفَرِحُوا^(١). وَفِي ذَلِكَ كُلِّهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ اسْتَبَشَرُوا بِمَا بَشَّرَهُمْ بِهِ، فَحَمِدُوا اللَّهَ عَلَى نِعْمَتِهِ الْعُظْمَى، وَكَبَّرُوهُ اسْتِعْظَامًا لِنِعْمَتِهِ بَعْدَ اسْتِعْظَامِهِمْ لِنِعْمَتِهِ.

قوله: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» فِي رَوَايَةِ أَبِي الْأَحْوَصِ وَإِسْرَائِيلَ: فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ»، وَقَالَ: «نَصَفَ» بَدَلُ: «شَطْرَ»^(٢)، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «إِنِّي لَأَطْمَعُ» بَدَلُ: «لَأَرْجُو». وَوَقَعَ لِهَذَا الْحَدِيثِ سَبَبٌ يَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ عِنْدَ شَرْحِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» قِسْمَ مُسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ ١/٣٩٦، وَالْحَاكِمُ ٤/٥٦٨ مِنْ طَرِيقِ هَلَالِ ابْنِ خُبَّابٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(٢) لَيْسَ فِي رَوَايَةِ أَبِي الْأَحْوَصِ قَوْلُهُ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ». وَفِيهَا: «شَطْرَ» وَلَيْسَ «نَصَفَ»، فَلَعَلَّ الْحَافِظَ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: فِي رَوَايَةِ يَوْسُفَ وَإِسْرَائِيلَ، فَسَبَقَ قَلَمُهُ، فَقَالَ: فِي رَوَايَةِ أَبِي الْأَحْوَصِ وَإِسْرَائِيلَ لِأَنَّ رَوَايَةَ يَوْسُفَ كَمَا قَالَ. عَلَى أَنَّ هَذَا التَّنْبِيهُ غَرِيبٌ مِنَ الْحَافِظِ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِثَبُوتِ قَسَمِهِ ﷺ فِي رَوَايَةِ الْبَابِ.

ارتجاء وزاده، وهو نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].

قوله: «وذلك أنَّ الجنة» في رواية أبي الأحوص: «وسأخبركم عن ذلك»، وفي رواية إسرائيل: «وسأحدثكم بقلّة المسلمين في الكفار يوم القيامة»، وفي رواية مالك بن مغول: «ما أنتم فيما سواكم من الأمم».

قوله: «كالشّعة البيضاء في جلد الثور الأسود، أو كالشّعة السوداء في جلد الثور الأحمر» كذا للأكثر، وكذا لمسلم، وكذا في رواية إسرائيل، لكن قدّم السوداء على البيضاء. ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني عن الفريزي: «الأبيض» بدل «الأحمر».

وفي حديث أبي سعيد: «إنّ منكم في الأمم كمثّل الشّعة البيضاء في جلد الثور الأسود، أو كالرّقمة في ذراع الحمار».

قال ابن التّين: أطلق الشّعة وليس المراد حقيقة الوحدة، لأنّه لا يكون ثورٌ ليس في جلده غير شّعة واحدة من غير لونه. والرّقمة: قطعة بيضاء تكون في باطن عضو الحمار، والفرس، وتكون في قوائم الشاة.

وقال الدّاؤودي: الرّقمة: شيءٌ مُستديرٌ لا شعر فيه، سُمّيَت به لأنّه كالرّقم.

٦٥٢٩ - حدّثنا إسماعيل، حدّثني أخي، عن سليمان، عن ثور، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «أولّ من يدعى يوم القيامة آدم، فترأى ذرّيته، فيقال: هذا أبوكم آدم، فيقول: لبيك وسعديك، فيقول: أخرج بعث جهنّم من ذرّيتك، فيقول: يا ربّ، كم أخرج؟ فيقول: كلّ مئة تسعة وتسعين»، فقالوا: يا رسول الله، إذا أخذ منا من كلّ مئة تسعة وتسعون، فماذا يبقّى منا؟ قال: «إنّ أمتي في الأمم كالشّعة البيضاء في الثور الأسود».

الحديث السادس: قوله: «حدّثنا إسماعيل» هو ابن أبي أويس، وأخوه: هو أبو بكر عبد الحميد، وسليمان: هو ابن بلال، وثبت كذلك في رواية إسماعيل بن إسحاق عن إسماعيل بن أبي أويس عند البيهقي في «البعث». وثور: هو ابن زيد الدّيلي، وأبو الغيث:

هو سالم، والكلُّ مَدَيُّونَ، ورواية إسماعيل عن أخيه من رواية الأقران، وكذا سليمان عن ثور، ولكنَّ إسماعيلَ أصغرُ من أخيه، وسليمان أصغرُ من ثور، وسيأتي^(١).

قوله: «أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى يوم القيامة آدم...» إلى آخره، يأتي شرحه في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى.

٤٦ - باب ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]

﴿أَزَفَتِ الْأَرْزَقَةُ﴾ [النجم: ٥٧]: اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ.

٦٥٣٠ - حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، قَالَ: يَقُولُ: أَخْرِجْ بَعَثَ النَّارَ، قَالَ: وَمَا بَعَثَ النَّارَ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تَسَعُ مِئَةٌ وَتَسَعَةٌ وَتَسَعِينَ، فَذَاكَ حِينَ يَشِيبُ الصَّغِيرُ: ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى وَمَا هُمْ بِسُكَرَى وَلَئِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ٢]» فاشتدَّ ذلك عليهم، فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَيْنَا ذَلِكَ الرَّجُلَ؟ قَالَ: «أَبْشِرُوا، فَإِنَّ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا وَمِنْكُمْ رَجُلٌ» ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأُطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» قَالَ: فَحَمِدْنَا اللَّهَ وَكَبَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأُطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، إِنَّ مَثَلَكُمْ فِي الْأُمَمِ، كَمَثَلِ الشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالرَّقَمَةِ فِي ذِرَاعِ الْحِمَارِ».

قوله: «باب ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾» أشار بهذه الترجمة إلى ما وَقَعَ فِي بعض طرق الحديث الأول أَنَّهُ ﷺ تلا هذه الآية عند ذِكْرِ الحديث، والزَّلْزَلَةُ: الاضطراب، وأصله من الزَّلَلَ، وفي تَكَرُّرِ الزَّاي فيه تنبيه على ذلك.

/ والسَّاعَةُ فِي الْأَصْلِ: جُزْءٌ مِنَ الزَّمَانِ، وَاسْتُعِيرَتْ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي «بَابِ سَكَرَاتِ ٣٨٩/١١ الموت» (٦٥١١).

وَقَالَ الرَّجَّاجُ: مَعْنَى السَّاعَةِ: الْوَقْتُ الَّذِي تَقُومُ فِيهِ الْقِيَامَةُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ يَقَعُ

(١) يعني متن الحديث بعده.

فيها أمرٌ عظيمٌ، وقيل: سُمِّيَتْ ساعةً لوقوعِها بَغْتَةً، أو لِطُولِها، أو لِسُرْعَةِ الحِسَابِ فيها، أو لِأَنَّها عندَ الله خفيفةٌ مع طولِها على الناس.

قوله: «﴿أَزِفَتْ الْأَزِفَةُ﴾»: اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ» هو من الْأَزْفِ، بفتح الزَّاي: وهو القُرْبُ، يقال: أَزِفَ كَذَا، أي: قَرُبَ، وسُمِّيَتْ السَّاعَةُ أَزِفَةً لِقُرْبِها أو لِضَيْقِ وقتِها، وأتَّفَقَ المفسِّرونَ على أنَّ معنى أَزِفَتْ: اقْتَرَبَتْ أو دَنَتْ.

قوله: «جَرِير» هو ابن عبد الحميد.

قوله: «عن الأعمش، عن أبي صالح» في رواية أبي أسامة في بدء الخلق^(١) وحفص بن غياث في تفسير سورة الحج (٤٧٤١)، كلاهما عن الأعمش: حدَّثنا أبو صالح، وهو ذَكْوَانُ، وأبو سعيد: هو الحُدْرِيّ.

قوله: «يقول الله» كذا وَقَعَ للأكثرِ غيرِ مرفوع، وبه جَزَمَ أبو نُعَيْم في «المستخرج»، وفي رواية كَرِيْمَة بإثبات قوله: قال رسول الله ﷺ، وكذا وَقَعَ لمسلم (٢٢٢) عن عثمان بن أبي شيبة عن جَرِير بسند البخاريّ فيه، ونحوه في رواية أبي أسامة وحفص، وقد ظَهَرَ من حديث أبي هريرة الذي قبله أنَّ خطاب آدم بذلك أوَّل شيء يقع يوم القيامة، ولفظه: «أَوَّل مَنْ يُدْعَى يومَ القيامة آدمُ عليه السلام، فترأى ذُرِّيَّتُهُ» بمُثَنَّاة واحدة ومَدٌّ ثم همزة مفتوحة مُمَالَةً، وأصله: فترأى، فحُذِفَتْ إحدى التاءين، وترأى الشَّخْصَان: تَقَابَلَا بحيثُ صارَ كلٌّ منهما يَتِمَكَّنُ من رؤية الآخر.

وَوَقَعَ في رواية الإسماعيليّ من طريق الدَّرَاوَرْدِيّ عن ثور: «فترأى له ذُرِّيَّتُهُ» على الأصل، وفي حديث أبي هريرة: «فيقال: هذا أبوكم»، وفي رواية الدَّرَاوَرْدِيّ: «فيقولون: هذا أبوكم».

قوله: «فيقول: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ والخَيْرُ في يَدَيْكَ» في الاختصار على الخير نوعٌ تعطيف، ورعايةٌ للأدب، وإلا فالشَّرُّ أيضاً بتقدير الله كالخير.

(١) بل في أحاديث الأنبياء (٣٣٤٨).

قوله: «أُخْرِجْ بَعَثَ النَّارَ» في حديث أبي هريرة: «بَعَثَ جَهَنَّمَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ»، وفي رواية أحمد (٨٩١٣): «نَصِيبَ» بدل: «بَعَثَ».

وَالْبَعْثُ: بمعنى المبعوث، وأصله في السرايا التي يبعثها الأمير إلى جهة من الجهات للحرب وغيرها، ومعناه هنا: مَيِّزُ أَهْلِ النَّارِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَإِنَّا خَصَّ بِذَلِكَ آدَمَ لِكَوْنِهِ وَالِدَ الْجَمِيعِ، وَلِكَوْنِهِ كَانَ قَدْ عَرَفَ أَهْلَ السَّعَادَةِ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ، فَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ وَعَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ وَعَنْ شِمَالِهِ أَسْوَدَةٌ، الْحَدِيثُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ (٣٤٩).

وقد أخرج ابن أبي الدنيا من مُرْسَلِ الْحَسَنِ^(١) قال: يقول الله لأدم: يا آدم أنت اليوم عدلٌ بيني وبين ذُرِّيَّتِكَ، قُمْ فَانظُرْ مَا يُرْفَعُ إِلَيْكَ مِنْ أَعْمَالِهِمْ.

قوله: «قال: وما بعث النار؟» الواو عاطفة على شيء محذوف تقديره: سمعت وأطعت، وما بعث النار؟ أي: وما مقدار مبعوث النار؟ وفي حديث أبي هريرة: «فيقول: يا رب كم أخرج؟».

قوله: «من كل ألف تسع مئة وتسعة وتسعين» في حديث أبي هريرة: «من كل مئة تسعة وتسعين». قال الإسماعيلي: في حديث أبي سعيد: من كل ألف واحد، وكذا في حديث غيره، ويُسَبِّحُ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ ثَوْرٍ - يَعْنِي رَاوِيَهُ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَهَمًّا. قلت: لعله يريد بقوله: غيره، ما أخرجه الترمذي (٣١٦٨ و ٣١٦٩) من وجهين عن الحسن البصري عن عمران بن حصين نحوه، وفي أوله زيادة قال: كنّا مع النبي ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَفَعَ صَوْتَهُ بَهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ إلى: ﴿شَدِيدٌ﴾ [الحج: ١-٢] فَحَثَّ أَصْحَابُهُ الْمَطِيَّ فَقَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ ذَاكَ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «ذَاكَ يَوْمٌ يَنَادِي اللَّهُ آدَمَ» فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَصَحَّحَهُ، وَكَذَا

(١) هو من قول الحسن مقطوعاً، كما هو ظاهر من إيراد ابن كثير له في «النهاية في الفتن والملاحم» ٢/ ٣٤. والخبر أيضاً عند أبي بكر الدينوري في «المجالسة» (١٠٧٢) و (٢٧٩٠).

الحاكمُ (١/٢٨-٢٩ و ٤/٥٦٦ و ٥٦٧)، وهذا سِيَأْقُ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ مِنْ رِوَايَةِ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْهُ، وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ فَقَالَ: عَنْ أَنَسٍ، أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ أَيْضاً (٤/٥٦٦)، وَنَقَلَ عَنِ الدَّهْلِيِّ أَنَّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى هِيَ الْمَحْفُوظَةُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ^(١) وَالْحَاكِمُ أَيْضاً (٤/٥٦٨) مِنْ طَرِيقِ هَلَالِ بْنِ خَبَّابٍ - بِمُعْجَمَةٍ ٣٩٠/١١ وَمَوْحَدَتَيْنِ الْأُولَى ثَقِيلَةٌ - عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ / ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ» فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وَكَذَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٩٤٠) رَفَعَهُ: «يَخْرُجُ الدَّجَالُ - إِلَى أَنْ قَالَ - ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ، ثُمَّ يُقَالُ: أَخْرِجُوا بَعَثَ النَّارَ» وَفِيهِ: «فَيُقَالُ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعُ مِئَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ. فَذَاكَ يَوْمٌ يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا».

وَكَذَا رَأَيْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مُسْنَدِ أَبِي الدَّرْدَاءِ بِمِثْلِ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ رُؤَيْنَاهُ فِي «فَوَائِدِ طَلْحَةَ بْنِ الصَّقَرِ»^(٢)، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى نَحْوَهُ.

فَاتَّفَقَ هَؤُلَاءِ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ، وَلَمْ يَسْتَحْضِرِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مُتَابِعاً، وَقَدْ ظَفِرْتُ بِهِ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (٣٦٧٧) فَإِنَّهُ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَجَرِيِّ - وَفِيهِ مَقَالٌ - عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ نَحْوَهُ.

وَأَجَابَ الْكِرْمَانِيُّ بِأَنَّ مَفْهُومَ الْعَدَدِ لَا اعْتِبَارَ لَهُ، فَالْتَّخَصَّصَ بِعَدَدٍ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الزَّائِدِ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْعَدَدَيْنِ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَقْلِيلُ عَدَدِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَكْثِيرُ عَدَدِ الْكَافِرِينَ.

قُلْتُ: وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ الْأَوَّلِ تَقْدِيمُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى زِيَادَةٍ، فَإِنَّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَصِيبَ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ وَاحِدٌ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ يَدُلُّ عَلَى عَشْرَةٍ، فَالْحُكْمُ لِلزَّائِدِ، وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ الْآخِرِ أَنْ لَا يُنْظَرُ إِلَى الْعَدَدِ أَصْلًا، بَلِ الْقَدَرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَقْلِيلِ الْعَدَدِ.

(١) كَمَا فِي «كُشْفِ الْأَسْتَارِ» لِلْهَيْثَمِيِّ (٢٢٣٥) وَ(٣٤٩٧).

(٢) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ مَطْبُوعاً، وَفَاتَ الْحَافِظَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَخْرِجَهُ مِنْ «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (٢٧٤٨٩).

وقد فَتَحَ اللهُ تعالى في ذلك بأجوبة أُخَرَ: وهو حَمَلُ حديثِ أَبِي سَعِيدٍ وَمَنْ وافَقَهُ على جميع ذُرِّيَّةِ آدَمَ، فيكونُ من كُلِّ أَلْفٍ واحدٌ، وحَمَلُ حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمَنْ وافَقَهُ على مَنْ عدا يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، فيكونُ من كُلِّ أَلْفٍ عشرةً، ويُقَرَّبُ ذلكَ أَنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ذُكِرُوا في حديثِ أَبِي سَعِيدٍ دونَ حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. ويحتملُ أن يكونَ الأوَّلُ يَتَعَلَّقُ بالخلقِ أَجْمَعِينَ والثَّاني بِخُصُوصِ هذه الأُمَّةِ، ويُقَرَّبُهُ قوله في حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا أُخِذَ مِنَّا» لكن في حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ: «وإِنَّمَا أَمَّتِي جُزْءٌ من أَلْفٍ جُزْءٍ». ويحتملُ أن تقعَ القِسْمَةُ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً من جميعِ الأُمَمِ قبلَ هذه الأُمَّةِ فيكونُ من كُلِّ أَلْفٍ واحدٌ، ومَرَّةً من هذه الأُمَّةِ فقط فيكونُ من كُلِّ أَلْفٍ عشرةً. ويحتملُ أن يكونَ المرادُ بِيَعْثِ النارِ الكُفَّارَ وَمَنْ يَدْخُلُهَا من العُصاةِ، فيكونُ من كُلِّ أَلْفٍ تِسْعُ مِئَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ كَافِرًا، وَمَنْ كُلِّ مِئَةٍ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ عَاصِيًا، والعِلْمُ عِنْدَ اللهِ تعالى.

قوله: «فَذاكَ حِينَ يَشِيبُ الصَّغِيرُ ﴿وَتَضَعُ﴾، وساقَ إلى قوله: ﴿شَدِيدٌ﴾» ظاهره أنَّ ذلك يقعُ في الموقِفِ، وقد اسْتَشْكَلَ بأنَّ ذلكَ الوقتَ لا حَمَلٌ فيه ولا وَضْعٌ ولا شَيْبٌ، ومن ثَمَّ قال بعضُ المفسِّرينَ: إِنَّ ذلكَ قَبْلَ يومِ القيامةِ. لكنَّ الحديثَ يَرُدُّ عليه، وأجابَ الكِرْمَانِيُّ بأنَّ ذلكَ وَقَعَ على سبيلِ التَّمثِيلِ والتَّهْوِيلِ.

وسَبَقَ إلى ذلكَ التَّوَوُّيُّ فقال: فيه قولان للعلماءِ فذكرهما، وقال: التَّقْدِيرُ أَنَّ الحالَ يَنْتَهِي إلى أَنَّهُ لو كانتِ النِّسَاءُ حينئِذٍ حَوَامِلَ لَوَضَعَتْ، كما تقولُ العربُ: أَصَابَنَا أَمْرٌ يَشِيبُ منه الوليدُ.

وأقول: يحتملُ أن يُحْمَلَ على حَقِيقَتِهِ، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ يُبْعَثُ على ما ماتَ عليه، فُبِعِثَ الحاملُ حاملاً والمرِضِعُ مُرْضِعَةً وَالطِّفْلُ طِفْلاً، فإذا وَقَعَتْ زَلْزَلَةُ السَّاعَةِ وقيلَ ذلكَ لآدَمَ ورأى الناسُ آدَمَ وسمعوا ما قيلَ له، وَقَعَ بهم من الوَجَلِ ما يَسْقُطُ معه الحَمْلُ وَيَشِيبُ له الطِّفْلُ، وتَذْهَلُ به المرِضِعَةُ. ويحتملُ أن يكونَ ذلكَ بَعْدَ النَّفْخَةِ الأولى وقَبْلَ النَّفْخَةِ الثَّانِيَةِ، ويكونُ خاصًّا بالموجودينَ حينئِذٍ، وتكونُ الإشارةُ بقوله: «فَذاكَ» إلى يومِ القيامةِ، وهو

صريح في الآية، ولا يَمْنَعُ من هذا الحَمْلِ ما يُتَخَيَّلُ من طولِ المسافة بين قيام الساعة واستقرار الناس في الموقِفِ ونداءِ آدَمَ لتمييزِ أهل الموقِفِ، لأنَّه قد ثَبَتَ أَنَّ ذلك يقعُ مُتَقَارِباً كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٣ - ١٤] يعني: أرض الموقِفِ، وقال تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴿١٧﴾ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٧ - ١٨].

والحاصلُ أَنَّ يومَ القيامةِ يُطَلَّقُ على ما بعدَ نَفْخَةِ البَعْثِ من أهوالٍ وزَلْزَلَةٍ وغير ذلك، إلى آخر الاستقرار في الجنة أو النار، وقريب منه/ ما أخرجه مسلمٌ من حديث عبد الله بن عمرو في أشرط الساعة، إلى أن ذكر النَّفْخَ في الصُّور، إلى أن قال: «ثُمَّ نُفَخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ. ثُمَّ يَقَالُ: أَخْرِجُوا بَعَثَ النَّارَ» فذكره قال: «فَإِذَا يَوْمٌ يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا».

وَوَقَعَ في حديثِ الصُّورِ الطَّوِيلِ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ وَغَيْرِهِ ما يُؤَيِّدُ الاحْتِمَالَ الثَّانِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي «بَابِ النَّفْخِ فِي الصُّورِ» (٦٥١٧)، وَفِيهِ بَعْدُ قَوْلُهُ: «وَتَضَعُ الْحَوَامِلُ مَا فِي بُطُونِهَا وَتَشِيبُ الْوِلْدَانُ وَتَتَطَايَرُ الشَّيَاطِينُ»: «فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ تَصَدَّعَتِ الْأَرْضُ فَيَأْخُذُهُمْ لَذَلِكَ الْكَرْبُ وَالْهَوْلُ» ثُمَّ تَلَا الْآيَتَيْنِ مِنْ أَوَّلِ الْحَجِّ، الْحَدِيثِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكِيرَةِ»: هَذَا الْحَدِيثُ صَحَّحَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ، فَقَالَ: يَوْمَ الزَّلْزَلَةِ يَكُونُ عِنْدَ النَّفْخَةِ الْأُولَى، وَفِيهِ مَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الْأَهْوَالِ الْعَظِيمَةِ، وَمَنْ جُمِلَتْهَا مَا يَقَالُ لِآدَمَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ مُتَّصِلًا بِالنَّفْخَةِ الْأُولَى، بَلْ لَهُ مَحْمَلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونُ آخِرُ الْكَلَامِ مَنْوُطاً بِأَوَّلِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: يَقَالُ لِآدَمَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ الَّذِي يَشِيبُ فِيهِ الْوِلْدَانُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وِثَانِيَهُمَا: أَنَّ يَكُونُ شَيْبُ الْوِلْدَانِ عِنْدَ النَّفْخَةِ الْأُولَى حَقِيقَةً، وَالْقَوْلُ لِآدَمَ يَكُونُ وَصْفَهُ بِذَلِكَ إِخْبَاراً عَنْ شِدَّتِهِ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ عَيْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ حِينَ يَقَعُ لَا يُمْ كُلُّ أَحَدٍ إِلَّا نَفْسُهُ، حَتَّى إِنَّ الْحَامِلَ تُسْقِطُ مِنْ مِثْلِهِ، وَالْمَرْضِعَةَ... إِلَى آخِرِهِ.

وَنُقِلَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: الْمَعْنَى: أَنْ لَوْ كَانَ هُنَاكَ مُرْضِعَةٌ لَذَهَلَتْ.
وَذَكَرَ الْحَلِيمِيُّ وَاسْتَحْسَنَهُ الْقُرْطُبِيُّ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُحْيِيَ اللَّهُ حَيْثُ كُلِّ حَمَلٍ كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهُ
وَنُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ، فَتَذْهَلُ الْأُمُّ حَيْثُ عَنْهُ، لِأَنَّهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى إِرْضَاعِهِ، إِذْ لَا غِذَاءَ هُنَاكَ
وَلَا لَبَنَ، وَأَمَّا الْحَمْلُ الَّذِي لَمْ يُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ فَإِنَّهُ إِذَا سَقَطَ لَمْ يُحْيَ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَوْمُ الْإِعَادَةِ، فَمَنْ
لَمْ يَمُتْ فِي الدُّنْيَا لَمْ يُحْيَ فِي الْآخِرَةِ.

قوله: «فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ» فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْقَوْمِ وَوَقَعَتْ عَلَيْهِمُ
الْكَآبَةُ وَالْحَزَنُ. وَفِي حَدِيثِ عِمْرَانَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٣١٦٨) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ جُدْعَانَ عَنْ
الْحَسَنِ: فَأَنْشَأَ الْمُسْلِمُونَ يَبْكُونَ، وَمِنْ رِوَايَةِ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ (٣١٦٩): فَنَبَسَ الْقَوْمُ حَتَّى
مَا أَبَدُوا بِضَاحِكَةٍ، وَنَبَسَ بِضَمِّ النُّونِ وَكَسَرَ الْمُوَحَّدَةِ^(١) بَعْدَهَا مُهْمَلَةً، مَعْنَاهُ: تَكَلَّمَ فَأَسْرَعَ،
وَأَكْثَرَ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي النَّفْيِ، وَفِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ عَنْ قَتَادَةَ عِنْدَ ابْنِ مَرْدَوَيْهِ: أَبْلَسُوا، وَكَذَا لَهُ
نَحْوُهُ مِنْ رِوَايَةٍ ثَابِتٍ عَنِ الْحَسَنِ.

قوله: «وَأَيْنَا ذَلِكَ الرَّجُلُ؟» قَالَ الطَّبِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْاسْتِفْهَامُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَكَانَ
حَقَّ الْجَوَابِ أَنَّ ذَلِكَ الْوَاحِدَ فَلَانٌ أَوْ مَنْ يَتَّصِفُ بِالصِّفَةِ الْفُلَانِيَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
اسْتِعْظَامًا لِذَلِكَ الْأَمْرِ وَاسْتَشْعَارًا لِلْخَوْفِ مِنْهُ، فَلِذَلِكَ وَقَعَ الْجَوَابُ بِقَوْلِهِ: «أَبْشِرُوا»
وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا أُخِذَ مِنَّا مِنْ كُلِّ مِئَةِ تِسْعَةٍ وَتِسْعُونَ
فَمَاذَا يَبْقَى؟ وَفِي حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ: فَبَكَى أَصْحَابُهُ.

قوله: «فَقَالَ: أَبْشِرُوا» فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «اعْمَلُوا وَأَبْشِرُوا»، وَفِي حَدِيثِ عِمْرَانَ مِثْلَهُ،
وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُدْعَانَ: «قَارِبُوا وَسَدِّدُوا»، وَنَحْوُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ.

قوله: «فَإِنَّ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا وَمِنْكُمْ رَجُلٌ» ظَاهِرُهُ زِيَادَةُ وَاحِدٍ عَمَّا ذَكَرَ مِنْ
تَفْصِيلِ الْأَلْفِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَبْرِ الْكَسْرِ، وَالْمُرَادُ أَنَّ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ تِسْعَ

(١) كَذَا ضَبَطَهُ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَمْ نَجِدْ لَهُ فِي ذَلِكَ سَلْفًا، وَإِنَّمَا الَّذِي فِي كِتَابِ اللُّغَةِ أَنَّهَا بَفَتْحِ النُّونِ وَالْمُوَحَّدَةِ، عَلَى أَنَّ
الَّذِي فِي أَصُولِنَا الْخَطِيئَةُ مِنْ «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» فَيُس.

مئة وتسعة وتسعين أو ألفاً إلا واحداً، وأمّا قوله: «وَمِنْكُمْ رَجُلٌ» تقديره: والمُخْرَجُ منكم أو وَمِنْكُمْ رَجُلٌ مُخْرَجٌ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ أَنَّ لِبَعْضِ الرُّوَاةِ: «فَإِنَّ مِنْكُمْ رَجُلًا وَمَنْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ أَلْفًا»^(١) بِالنَّصْبِ فِيهِمَا عَلَى الْمَفْعُولِ، فَأَخْرَجَ الْمَذْكُورَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ، أَي: فَإِنَّهُ يُخْرِجُ كَذَا، وَرُوي بِالرَّفْعِ عَلَى خَبَرٍ إِنَّ وَاسْمَهَا مُضْمِرٌ قَبْلَ الْمَجْرُورِ، أَي: فَإِنَّ الْمُخْرَجَ مِنْكُمْ رَجُلٌ، قُلْتُ: وَالنَّصْبُ أَيْضًا عَلَى اسْمِ إِنَّ صَرِيحًا فِي الْأَوَّلِ وَبِتَقْدِيرِ فِي الثَّانِي، وَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الَّذِي قَالَ، فَإِنَّ فِيهِ تَكْلُفًا، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ بِالرَّفْعِ فِي أَلْفٍ وَحْدِهِ وَبِالنَّصْبِ فِي رَجُلًا، وَلَأَبَى ذَرًّا بِالْعَكْسِ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا.

٣٩٢/١١ قال النووي: هكذا في / جميع الروايات، والتقدير: فإنه، فَحَذَفَتِ الْهَاءُ، وَهِيَ ضَمِيرُ الشَّانِ، وَذَلِكَ مُسْتَعْمَلٌ كَثِيرًا، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «وَأَنَا أَمْتِي جُزْءٌ مِنْ أَلْفِ جُزْءٍ».

قال الطَّبِيبِيُّ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ دَاخِلُونَ فِي الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ وَالْوَعِيدِ، كَمَا يَدُلُّ قَوْلُهُ: «رُبْعُ أَهْلِ الْجَنَّةِ» عَلَى أَنَّ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَيْضًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

وقال القُرْطُبِيُّ: قَوْلُهُ: «مَنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفٌ» أَي: مِنْهُمْ وَمَنْ كَانَ عَلَى الشَّرْكِ مِثْلَهُمْ. وَقَوْلُهُ: «وَمِنْكُمْ رَجُلٌ» يَعْنِي مِنْ أَصْحَابِهِ وَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا مِثْلَهُمْ.

قُلْتُ: وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْإِشَارَةَ بِقَوْلِهِ: «مِنْكُمْ» إِلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ جَمِيعِ الْأُمَمِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ».

قَوْلُهُ: «ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَا أَطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟»، وَكَذَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى تَعَدُّ الْقِصَّةِ، فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْقِصَّةَ الَّتِي فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَقَعَتْ وَهُوَ ﷺ فِي قُبَّتِهِ بِمَنَى، وَالْقِصَّةُ الَّتِي فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَقَعَتْ وَهُوَ ﷺ سَائِرٌ عَلَى رَا حَلَّتِهِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ:

(١) هذه رواية أبي أسامة عن الأعمش السالفة برقم (٣٣٤٨) في أحاديث الأنبياء.

بَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرِهِ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمِصْطَلِقِ، وَمِثْلُهُ فِي مُرْسَلِ مُجَاهِدٍ عِنْدَ الْخَطِيبِ فِي «الْمُبَهَّمَاتِ» كَمَا سَيَأْتِي التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ فِي «بَابِ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ» (٦٥٤١).

ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةً وَأَنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ حَفِظَ فِيهِ مَا لَمْ يَحْفَظِ الْآخَرُ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: كَانَ ذَلِكَ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمِصْطَلِقِ وَاهٍ، وَالصَّحِيحُ مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِمِثْلِهِ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِهِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ وَهُوَ فِي قُبَّتِهِ، فَيُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عِمْرَانَ بِأَنَّ تِلَاوَتَهُ الْآيَةَ وَجَوَابَهُ عَنْهَا اتَّفَقَ أَنَّهُ كَانَ وَهُوَ سَائِرٌ، ثُمَّ قَوْلُهُ: «إِنِّي لَأَطْمَعُ...» إِلَى آخِرِهِ، وَقَعَ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ وَقَعَدَ بِالْقُبَّةِ، وَأَمَّا زِيَادَةُ الرَّبْعِ قَبْلَ الثَّلَاثِ فَحَفِظَهَا أَبُو سَعِيدٍ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَحْفَظِ الرَّبْعَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ سَائِرُ مَبَاحِثِهِ فِي الْحَدِيثِ الْخَامِسِ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ.

٤٧ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] قَالَ: الْوُصُلَاتُ فِي الدُّنْيَا.

٦٥٣١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين: ٦] قَالَ: «يَقُومُ أَحَدُهُمْ فِي رَشْحِهِ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ».

٦٥٣٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَعْرِقُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَذْهَبَ عَرْقُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا، وَيُلْجِمُهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ أَذَانَهُمْ».

قَوْلُهُ: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾» كَأَنَّهُ أَشَارَ بِهَذِهِ الْآيَةِ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ فِي «الزُّهْدِ» (٣٢٨) مِنْ

طريق عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن عمر^(١) قال: قال له رجل: إِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَيُوفُونَ الْكَيْلَ، فقال: وما يَمْنَعُهُمْ وقد قال الله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ إلى قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قال: إِنَّ الْعَرَقَ لَيَبْلُغُ أَنْصَافَ آذَانِهِمْ مِنْ هَوْلِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وهذا لما لم يكن على شرطه أشار إليه، وأوردَ حديث ابن عمر المرفوع في معناه، وأصلُ الْبَعْثُ: إثارةُ الشَّيْءِ عن جَفَاءٍ وتحريكه عن سكون، والمراد به هنا: إحياءُ الأموات وخروجهم من قُبُورهم ونحوها إلى حُكْمِ يومِ القيامة.

قوله: «قال ابن عباس: ﴿وَنَقَطَعْتَ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ قال: الوُصَلَاتُ في الدُّنْيَا» بضم الواو والصاد المهملة، وقال ابن التَّين: ضَبَطْنَاهُ بفتح الصَّاد وبضمِّها وبسكونها.
وقال أبو عُبَيْدة: ﴿الْأَسْبَابُ﴾: هي الوُصَلَاتُ التي كانوا يَتَوَاصَلُونَ بها في الدُّنْيَا، واحْدَثَهَا وَصْلَةٌ.

وهذا الأثر لم أظفر به عن ابن عباس بهذا اللَّفْظ، وقد وَصَلَهُ عبد بن حميد والطَّبْرِيُّ (٧٠ / ٢) وابن أبي حاتم (٢٧٨ / ١) بسندٍ ضعيفٍ عن ابن عباسٍ قال: المودَّة. وهو بالمعنى.
وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نَجِيع عن مجاهد.
ولِلطَّبْرِيِّ (٧١ / ٢) من طريق العَوْفِيِّ عن ابن عباسٍ قال: نَقَطَعْتَ بِهِمُ الْمَنَازِلَ. ومن طريق الرَّبِيعِ ابن أنسٍ مثله.

وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن الرَّبِيعِ عن أبي العَالِيَةِ قال: يعني أسباب النَّدَامَةِ.

ولِلطَّبْرِيِّ (٧١ / ٢) من طريق ابن جُرَيْجٍ عن ابن عباسٍ قال: الأسباب الأرحام. وهذا مُنْقَطِعٌ. ولابن أبي حاتم من طريق الضَّحَّاك قال: نَقَطَعْتَ بِهِمُ الْأَرْحَامَ وَتَفَرَّقَتْ بِهِمُ الْمَنَازِلُ فِي النَّارِ.

(١) تحرف في الأصلين و(س) إلى: عمرو. وقد جاء عند هنادٍ من طريق أخرى بنحوه (٣٢٩)، لكن ذكر فيها بين عبد الله بن الحارث وبين عبد الله بن عمر هلال بن طلق، فدلَّ على أنَّ الطريق المذكورة منقطعة.

ووردَ بلفظ التَّوَّاصِلِ والمواصلة، أخرجه الثلاثة المذكورون أيضاً من طريق عُبيد المُكْتَبِ عن مجاهدٍ قال: تَوَّاصِلُهُمْ في الدُّنْيَا. وللطَّبْرِيِّ من طريق جُرَيْجٍ عن مجاهدٍ قال: تَوَّاصِلٌ كان بينهم بالموءدة في الدُّنْيَا. وله من طريق سعيد ولعبدٍ من طريق شَيْبَانَ، كلاهما عن قَتَادَةَ قال: ﴿الْأَسْبَابُ﴾: المواصلة التي كانت بينهم في الدُّنْيَا يَتَوَّاصِلُونَ بها وَيَتَحَابُّونَ، فصارت عداوةً يوم القيامة. وللطَّبْرِيِّ من طريق مَعْمَرٍ عن قَتَادَةَ قال: هو الوصل الذي كان بينهم في الدُّنْيَا.

ولعبدٍ من طريق السُّدِّيِّ عن أبي صالحٍ قال: الأعمال. وهو عند الطَّبْرِيِّ عن السُّدِّيِّ من قوله.

قال الطَّبْرِيُّ: الأسباب، جمع سبب: وهو كلُّ ما يُتَسَبَّبُ به إلى طَلِبَةٍ وحاجة، فيقال للحبل: سببٌ، لأنَّه يُتَوَصَّلُ به إلى الحاجة التي يُتَعَلَّقُ به إليها، وللطَّرِيقِ سببٌ، للتَّسَبُّبِ بِرُكُوبِهِ إلى ما لا يُدْرِكُ إِلَّا بِقَطْعِهِ، وللمُصَاهَرَةِ سببٌ للحُرْمَةِ، وللوسيلة سببٌ للوصولِ بها إلى الحاجة.

وقال الرَّاغِبُ: السَّبَبُ: الحبل، وَسُمِّيَ كُلُّ ما يُتَوَصَّلُ به إلى شيءٍ سبباً، ومنه: ﴿لَعَلِّي أَتْلُعَ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) ﴿أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، أي: أَصِلُ إلى الأسبابِ الحادثة في السماء فَأَتَوَصَّلُ بها إلى مَعْرِفَةِ ما يَدَّعِيهِ موسى، وتُسَمَّى العِمَامَةُ والخِمار والثوب الطَّوِيلُ سبباً، تشبيهاً بالحبل، وكذا مَنَهْجُ الطَّرِيقِ لَشَبْهِهِ بالحبل، وبالثوبِ الممدودِ أيضاً.

وذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديثُ ابنِ عمر: عن النبي ﷺ ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال: «يقوم أحدهم في رَشْحِهِ إلى أنصافِ أَذُنَيْهِ» في رواية صالح بن كيسان عن نافع عند مسلم (٢٨٦٢): «حَتَّى يَغِيبَ أَحَدُهُمْ»، وكذا تقدَّم في تفسير ﴿وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ (٤٩٣٨) من طريق مالك عن نافع.

والرَّشْحُ، بفتح الرَّاء وسكون الشَّينِ المعجمة بعدها مُهْمَلَةٌ: هو العَرَقُ، شُبَّةٌ بِرَشْحِ الإِنَاءِ

لِكَوْنِهِ يَخْرُجُ مِنَ الْبَدَنِ شَيْئًا فَنَشِئًا، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْعَرَقَ يَحْصُلُ لِكُلِّ شَخْصٍ مِنْ نَفْسِهِ، وَفِيهِ تَعَقُّبٌ عَلَى مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَرَقِهِ فَقَطْ أَوْ مِنْ عَرَقِهِ وَعَرَقٍ غَيْرِهِ.

وَقَالَ عِيَّاضٌ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ عَرَقَ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ بِقَدْرِ خَوْفِهِ مِمَّا يُشَاهِدُهُ مِنَ الْأَهْوَالِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ عَرَقَهُ وَعَرَقَ غَيْرِهِ، فَيُشَدِّدُ عَلَى بَعْضٍ وَيُخَفِّفُ عَلَى بَعْضٍ، وَهَذَا كُلُّهُ بِتَرَاحُمِ النَّاسِ وَانْضِمَامِ بَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ، حَتَّى صَارَ الْعَرَقُ يَجْرِي سَائِحًا فِي وَجْهِ الْأَرْضِ، كَالْمَاءِ فِي الْوَادِي بَعْدَ أَنْ شَرِبَتْ مِنْهُ الْأَرْضُ وَغَاصَ فِيهَا سَبْعِينَ ذِرَاعًا.

قُلْتُ: وَاسْتَشْكِلَ بَأَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا وَقَفُوا فِي الْمَاءِ الَّذِي عَلَى أَرْضٍ مُعْتَدِلَةٍ كَانَتْ تَغْطِيهِ الْمَاءُ لَهُمْ عَلَى السَّوَاءِ، لَكِنَّهُمْ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطُّوْلِ وَالْقَصْرِ تَفَاوَتُوا، فَكَيْفَ يَكُونُ الْكُلُّ إِلَى ٣٩٤/١١ الْأُذُنِ؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْخَوَارِقِ الْوَاقِعَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ الْإِشَارَةُ/ بَمَنْ يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى أُذُنِهِ إِلَى غَايَةِ مَا يَصِلُ الْمَاءُ، وَلَا يَنْفِي أَنْ يَصِلَ الْمَاءُ لِبَعْضِهِمْ إِلَى دُونَ ذَلِكَ. فَقَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٥٧١/٤) مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَفَعَهُ: «تَدْنُو الشَّمْسُ مِنَ الْأَرْضِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَعْرِقُ النَّاسَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ عَرَقُهُ عَقِبَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ نَصْفَ سَاقِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ رُكْبَتَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ فَخْذَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ خَاصِرَتَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ مَنْكِبِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْلُغُ فَاهُ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ فَأَلْجَمَهَا فَاهُ - وَمِنْهُمْ مَنْ يُغْطِيهِ عَرَقُهُ» وَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى رَأْسِهِ.

وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٨٦٤) مِنْ حَدِيثِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَلَيْسَ بِتَمَامِهِ، وَفِيهِ: «تَدْنَى الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَلْقِ حَتَّى تَكُونَ مِنْهُمْ كَمِقْدَارِ مِيلٍ، فَيَكُونُ النَّاسُ عَلَى مِقْدَارِ أَعْمَالِهِمْ فِي الْعَرَقِ» الْحَدِيثُ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُمْ يَسْتَوُونَ فِي وَصُولِ الْعَرَقِ إِلَيْهِمْ، وَيَتَفَاوَتُونَ فِي حَصُولِهِ فِيهِمْ.

وَأَخْرَجَ أَبُو يَعْلَى (٦٠٢٥) وَصَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانٍ (٧٣٣٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ: «مِقْدَارُ نَصْفِ يَوْمٍ مِنْ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، فَيُهَوَّنُ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِ كَتَلِّي الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ».

وأخرجه أحمد (١١٧١٧) وابن حبان (٧٣٣٤) نحوه من حديث أبي سعيد. والبيهقي في «البعث» من طريق عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة: «يُحْشَرُ النَّاسُ قِيَاماً أَرْبَعِينَ سَنَةً شَاخِصَةً أَبْصَارُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ، فَيُلْجِمُهُمُ الْعَرَقُ مِنْ شِدَّةِ الْكَرْبِ».

الحديث الثاني: قوله: «حَدَّثَنِي سُلَيْمَانٌ» هو ابن بلال، وَالسَّنَدُ كُلُّهُ مَدْنِيٌّ.

قوله: «يَعْرِقُ النَّاسُ» بفتح الرَّاءِ، وهي مكسورة في الماضي.

قوله: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَذْهَبَ عَرَقُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعاً، وَيُلْجِمُهُمُ الْعَرَقُ»^(١) حَتَّى يَبْلُغَ آذَانَهُمْ» في رواية الإسماعيلي من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال: «سَبْعِينَ بَاعاً»، وفي رواية مسلم (٢٨٦٣) من طريق الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ ثَوْرٍ: «وَأَنَّهُ لَيَبْلُغُ إِلَى أَفْوَاهِ النَّاسِ - أَوْ إِلَى آذَانِهِمْ -» شَكَّ ثَوْرٌ.

وجاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أَنَّ الَّذِي يُلْجِمُهُ الْعَرَقُ الْكَافِرُ، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْبَعْثِ»^(٢) بِسَنَدٍ حَسَنِ عَنْهُ، قَالَ: يَشْتَدُّ كَرْبُ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتَّى يُلْجِمَ الْكَافِرَ الْعَرَقُ، قِيلَ لَهُ: فَأَيْنَ الْمُؤْمِنُونَ؟ قَالَ: عَلَى كِرَاسِيٍّ مِنْ ذَهَبٍ، وَيُظَلَّلُ عَلَيْهِمُ الْغَمَامُ. وَبِسَنَدٍ قَوِيٍّ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: الشَّمْسُ فَوْقَ رُؤُوسِ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَعْمَالُهُمْ تُظَلُّهُمْ.

وأخرج ابن المبارك في «الزُّهْدِ»^(٣) وابن أبي شَيْبَةَ في «الْمُصَنَّفِ» (٤٤٧/١١) وَاللَّفْظُ لَهُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: تُعْطَى الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَرَّ عَشْرِ سَنِينَ، ثُمَّ تُدْنَى مِنْ جَمَاجِمِ النَّاسِ حَتَّى تَكُونَ قَابَ قَوْسَيْنِ، فَيَعْرِقُونَ حَتَّى يَرَشَّحَ الْعَرَقُ فِي الْأَرْضِ قَامَةً، ثُمَّ يَرْتَفِعُ حَتَّى يُغْرِغَرَ الرَّجُلُ. زَادَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي رَوَايَتِهِ: وَلَا يَضُرُّ حَرُّهَا يَوْمَئِذٍ مُؤْمِناً وَلَا مُؤْمِنَةً.

قال القُرْطُبِيُّ: الْمُرَادُ مَنْ يَكُونُ كَامِلَ الْإِيمَانِ، لَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْمِقْدَادِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ

(١) لفظة «العرق» جاءت في (أ) و(ع) و(س)، وليست في الرواية.

(٢) وهو أيضاً عند ابن المبارك في «الزهد» (٦٤٣)، وعند ابن أبي شَيْبَةَ في «مصنفه» ١٢٥/١٣، وروي مرفوعاً عند ابن حبان (٧٤١٩)، والطبراني (١٤٤٤٥)، وإسناد الموقوف أصح. وجاء عندهم جميعاً بلفظ: كراسي من نور.

(٣) في رواية نعيم بن حماد (٣٤٧).

يَتَفَاوَتُونَ فِي ذَلِكَ بِحَسَبِ أَعْمَالِهِمْ.

وفي حديث ابن مسعود عند الطبراني (٨٧٧١) والبيهقي: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَفِيضُ عَرَقًا حَتَّى يَسِيحَ فِي الْأَرْضِ قَامَةً، ثُمَّ يَرْتَفِعُ حَتَّى يَبْلُغَ أَنْفَهُ، وفي رواية عنه^(١) عند أبي يعلى (٤٩٨٢) وَصَحَّحَهَا ابن حِبَّانَ (٧٣٣٥): «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُلْجِمُهُ الْعَرَقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَقُولَ: يَا رَبِّ ارْحَنِي وَلَوْ إِلَى النَّارِ»، وللحاكم (٥٧٧/٤) والبزار^(٢) من حديث جابر نحوه، وهو كالصريح في أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي الْمَوْقِفِ.

وقد وَرَدَ أَنَّ التَّفْصِيلَ الَّذِي فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ وَالْمِقْدَادِ يَقَعُ مِثْلُهُ لِمَن يَدْخُلُ النَّارَ، فَأُخْرِجَ مُسْلِمٌ أَيْضاً (٢٨٤٥) مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ رَفَعَهُ: «إِنَّ مِنْهُمْ مَن تَأْخُذُهُ النَّارُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَن تَأْخُذُهُ إِلَى حُجْزَتِهِ - وفي رواية: إِلَى حَقْوَيْهِ - وَمِنْهُمْ مَن تَأْخُذُهُ إِلَى عُنُقِهِ»، وهذا يَحْتَمِلُ أَنَّ تَكُونَ النَّارُ فِيهِ مَجَازاً عَنْ شِدَّةِ الْكَرْبِ النَّاشِئِ عَنِ الْعَرَقِ فَيَتَّحِدُ الْمَوْرِدَانِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَرَدٌ فِي حَقِّ مَن يَدْخُلُ النَّارَ مِنَ الْمُوحَّدِينَ، فَإِنَّ أَحْوَالَهُمْ فِي التَّعْذِيبِ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ أَعْمَالِهِمْ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ فَإِنَّهُمْ فِي الْعَمَرَاتِ.

قال الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بن أَبِي جَمْرَةَ: ظاهر الحديث تعميمُ الناسِ بذلك، ولكن دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ الْأُخْرَى عَلَى أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالْبَعْضِ وَهُمْ الْأَكْثَرُ، وَيُسْتَنَى الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ وَمَنْ شَاءَ اللَّهُ، فَأَشَدُّهُمْ فِي الْعَرَقِ الْكُفَّارُ ثُمَّ أَصْحَابُ الْكِبَائِرِ ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَالْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ / إِلَى الْكُفَّارِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فِي حَدِيثِ بَعْثِ النَّارِ (٦٥٣٠). قال: والظاهر أَنَّ الْمُرَادَ بِالذَّرْعِ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَعَارَفِ، وَقِيلَ: هُوَ الذَّرْعُ الْمَلَكِيُّ، وَمَنْ تَأَمَّلَ الْحَالَةَ الْمَذْكُورَةَ عَرَفَ عَظِيمَ الْهَوْلِ فِيهَا، وَذَلِكَ أَنَّ النَّارَ تَحْفُّ بِأَرْضِ الْمَوْقِفِ وَتُدْنَى الشَّمْسُ مِنَ الرُّؤُوسِ قَدَرِ مِيلٍ، فَكَيْفَ تَكُونُ حَرَارَةُ تِلْكَ الْأَرْضِ، وَمَاذَا يَرُويها مِنَ الْعَرَقِ حَتَّى يَبْلُغَ مِنْهَا سَبْعِينَ ذِرَاعاً مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَا يَجِدُ إِلَّا قَدَرَ مَوْضِعِ قَدَمِهِ؟ فَكَيْفَ تَكُونُ حَالَةُ هَؤُلَاءِ فِي

(١) جاءت عنه هذه الرواية مرفوعة، لكن إسنادها ضعيف.

(٢) كما في «كشف الأستار» (٣٤٢٣)، وإسناد هذه الرواية ضعيف جداً.

عَرَفَهُمْ مَعَ تَنَوُّعِهِمْ فِيهِ؟ إِنَّ هَذَا لِمِمَّا يَبْهَرُ الْعُقُولَ وَيَدُلُّ عَلَى عَظِيمِ الْقُدْرَةِ، وَيَقْتَضِي الْإِيمَانَ بِأُمُورِ الْآخِرَةِ، وَأَنْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ فِيهَا بَحَالٌ، وَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهَا بِعَقْلِ وَلَا قِيَاسٍ وَلَا عَادَةٍ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْقَبُولِ وَيَدْخُلُ تَحْتَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ، وَمَنْ تَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ دَلَّ عَلَى خُسْرَانِهِ وَحِرْمَانِهِ.

وفائدة الإخبار بذلك أَنْ يَتَنَبَّهَ السَّامِعُ فَيَأْخُذَ فِي الْأَسْبَابِ الَّتِي تُخَلِّصُهُ مِنْ تِلْكَ الْأَهْوَالِ، وَيُبَادِرُ إِلَى التَّوْبَةِ مِنَ التَّيَبَّاتِ، وَيَلْجَأُ إِلَى الْكَرِيمِ الْوَهَّابِ فِي عَوْنِهِ عَلَى أَسْبَابِ السَّلَامَةِ، وَيَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ فِي سَلَامَتِهِ مِنْ دَارِ الْهُوَانِ، وَإِدْخَالِهِ دَارَ الْكَرَامَةِ بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ.

٤٨ - بَابُ الْقِصَاصِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

وَهِيَ ﴿الْحَاقَّةُ﴾، لِأَنَّ فِيهَا الثَّوَابَ وَخَوَاقِ الْأُمُورِ. الْحَقَّةُ وَالْحَاقَّةُ وَاحِدٌ.

﴿الْفَارِغَةُ﴾ و﴿الْفَنَشِيَّةُ﴾ و﴿الصَّاعَةُ﴾ و﴿الْفَغَابِيْنَ﴾: غَبَنَ أَهْلُ الْجَنَّةِ أَهْلَ النَّارِ.

٦٥٣٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ بِالْذَّمَّاءِ».

[طرفه في: ٦٨٦٤]

٦٥٣٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ، فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤْخَذَ لِأَخِيهِ مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ أَخِيهِ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ».

٦٥٣٥ - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: «وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ» [الحجر: ٤٧]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُخْلَصُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَيُحْبَسُونَ عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيُقْضَى لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضِ مَظَالِمِ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا هُذِّبُوا وَنُقُوا أُدْنِ لَهُمْ فِي

دخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده، لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا.

قوله: «باب القصاص يوم القيامة» القصاص بكسر القاف وبمهملتين: مأخوذ من القص، وهو القطع، أو من اقتصاص الأثر، وهو تتبعه، لأن المقتص يتبع جناية الجاني ليأخذ مثلها، يقال: اقتص من غريمه، واقتص الحاكم لفلان من فلان.

قوله: «وهي الحاقة» الضمير للقيامة.

قوله: «لأن فيها الثواب، وحواق الأمور، الحقّة والحاقة واحد» هذا أخذه من كلام ٣٩٦/١١ الفراء، قال في «معاني القرآن»: «الحاقة»: القيامة، سُميت بذلك لأن فيها الثواب/ وحواق الأمور، ثم قال: والحقّة والحاقة كلاهما بمعنى واحد.

قال الطبري: سُميت الحاقة لأن الأمور تُحق فيها، وهو كقولهم: ليل قائم.

وقال غيره: سُميت الحاقة لأنها أحقت لقوم الجنة ولقوم النار. وقيل: لأنها تُحاق الكفار الذين خالفوا الأنبياء، يقال: حاقفته فحقفته، أي: خاصمته فخصمته. وقيل: لأنها حق لا شك فيه.

قوله: «و«الْفَكَارَةُ» هو معطوف على الحاقة، والمراد أنها من أسماء يوم القيامة، وسُميت بذلك لأنها تفرغ القلوب بأهوالها.

قوله: «و«الْفَنَشِيَّة» سُميت بذلك لأنها تغشى الناس بإفراغها، أي: تعمهم بذلك.

قوله: «و«الصَّاخَةُ» قال الطبري: أظنه من صَخ فلان فلاناً: إذا أصمّه، وسُميت بذلك لأن صيحة القيامة مُسمِعةٌ لأُمُورِ الآخرة ومُصمّةٌ عن أُمُورِ الدنيا، وتُطلق الصاخة أيضاً على الداهية.

قوله: ««الْغَائِبُ»: غِبْنُ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَهْلُ النَّارِ» غِبْنٌ بفتح المعجمة والموحدة بعدها نون، والسبب في ذلك أن أهل الجنة ينزلون منازل الأشقياء التي كانت أُعدت لهم لو كانوا سعداء،

فعلى هذا فالتعابُن من طَرَفٍ واحدٍ، ولكنه ذَكَرَ بهذه الصيغة للمبالغة.

وقد اقتصَرَ المصنّف من أسماء يوم القيامة على هذا القدر، وجمعها الغَزَائِي ثُمَّ الْقُرْطَبِيُّ فَبَلَغَتْ نحو الثمانين اسماً، فمنها: يومُ الجَمْع، ويومُ الفَزَعِ الأكبر، ويومُ التَّنَادِ، ويومُ الوعيد، ويومُ الحُسرة، ويومُ التَّلَاقِ، ويومُ المآبِ، ويومُ الفَصْلِ، ويومُ العَرَضِ على الله، ويومُ الخروج، ويومُ الخُلُودِ.

ومنها: يومٌ عَقِيمٌ، ويومٌ عَسِيرٌ، ويومٌ مشهودٌ، ويومٌ عَبُوسٌ قَمَطِيرٌ. ومنها: يومُ بُبْلَى السَّرَائِرِ، ومنها: يومٌ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً، ويومٌ يُدْعَوْنَ إلى نارِ جَهَنَّمَ، ويومٌ تَشْخَصُ فيه الأبصارُ، ويومٌ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ، ويومٌ لا يَنْطِقُونَ، ويومٌ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، ويومٌ لا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثاً، ويومٌ لا مَرَدَّ لَهُ من الله، ويومٌ لا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ، ويومٌ لا رَيْبَ فِيهِ.

فإذا ضُمَّت هذه إلى ما ذَكَرَ في الأصل كانت أكثر من ثلاثين اسماً مُعْظَمُهَا وَرَدَ في القرآن بلفظه، وسائر الأسماء المشار إليها أُخِذَتْ بطريق الاشتقاق بما وَرَدَ منصوصاً، كيوم الصَّدَرِ من قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتاً﴾ [الزلزلة: ٦]، ويوم الجِدَالِ من قوله: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ مُجْدِلَةٌ عَنْ نَفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١]، ولو تَتَبَعَ مِثْلُ هذا من القرآن زاد على ما ذَكَرَ، والله أعلم.

وذكر في البابِ ثلاثةَ أحاديث:

أحدها: حديث ابن مسعود والسَّند إليه كوفيون، وشَقِيقٌ: هو ابن سَلَمَةَ أبو وائلٍ، مشهورٌ بِكُنْيَتِهِ أَكْثَرَ من اسمِهِ.

قوله: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بين الناسِ بالدِّمَاءِ» في رواية الكُشْمِيهَنِيِّ: «في^(١) الدِّمَاءِ»، وسيأتي كالأَوَّلِ في الدِّيَاتِ (٦٨٦٤) من وجهٍ آخَرَ عن الأَعْمَشِ^(٢)، ولمسلم (١٦٧٨) والإسماعيليِّ من

(١) حرف «في» سقط من (س).

(٢) لفظه في الدِّيَاتِ كلفظ رواية الكُشْمِيهَنِيِّ هنا.

طريق أخرى عن الأعمش: «بين الناس يوم القيامة في الدماء» أي: التي وقعت بين الناس في الدنيا، والمعنى أوّل القضايا القضاء في الدماء، ويحتمل أن يكون التقدير: أوّل ما يُقضى فيه الأمر الكائن في الدماء.

ولا يعارض هذا حديث أبي هريرة رفعه: «إِنَّ أوّلَ ما يُحَاسَبُ به العَبْدُ يومَ القيامة صلاتُهُ» الحديث، أخرجه أصحاب «السُّنَنِ»^(١)، لأنّ الأوّل محمولٌ على ما يتعلّق بمعاملات الخلق، والثاني فيما يتعلّق بعبادة الخالق.

وقد جَمَعَ النَّسَائِيُّ (٣٩٩١) في روايته في حديث ابن مسعود بين الخبرين، ولفظه: «أوّل ما يُحَاسَبُ العَبْدُ عليه صلاته، وأوّل ما يُقضى بين الناس في الدماء».

وتقدّم في تفسير سورة الحجّ (٤٧٤٤) ذكرُ هذه الأوّلِيّة بأخصّ ممّا في حديث الباب، وهو عن عليّ قال: أنا أوّل مَنْ يَجْثُو للخصومة يومَ القيامة، يعني: هو ورفيقاه حمزة وعبيدة، وخصومهم عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة الذين تبارزوا يوم بدر، قال أبو ذرّ: فيهم نزلت: ﴿هَٰذَانِ خَصِمَانِ اٰخِضَمُوْا فِي رِيبِهِمْ﴾ الآية [الحج: ١٩]. وتقدّم شرحه هناك، وفي حديث الصُّور الطَّوِيل عن أبي هريرة رفعه: «أوّل ما يُقضى بين الناس في الدماء، ويأتي كلّ قتيل قد حمّل رأسه فيقول: يا ربّ سلّ هذا فيم قتلني؟» الحديث^(٢).

٣٩٧/١١ وفي حديث نافع بن جبّير عن ابن عباس رفعه: «يأتي المقتول مُعلّقاً رأسه بإحدى يديه، / مُلَبِّباً قَاتِلَهُ بيده الأخرى، تَشْخُبُ أوداجُه دماً حتّى يَقِفَا بين يَدَيِ الله» الحديث^(٣).

(١) أخرجه أبو داود (٨٦٤)، وابن ماجه (١٤٢٥)، والترمذي (٤١٣)، والنسائي (٤٦٥).

(٢) سلف تخريجه عند شرح الحديث رقم (٦٥١٧).

(٣) أخرجه من هذه الطريق ابن أبي الدنيا في «الأحوال» (١٨٨)، وابن أبي عاصم في «الديات» ص ٣٠، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٧٤٢)، وفي «الأوسط» (٤٢١٧).

وأخرجه أحمد (١٩٤١)، وابن ماجه (٢٦٢١)، والنسائي (٣٩٩٩) من طريق سالم بن أبي الجعد، عن ابن عباس، وأخرجه الترمذي (٣٠٢٩)، والنسائي (٤٠٠٥) من طريق عمرو بن دينار، عن ابن عباس.

ونحوه عند ابن المبارك عن عبد الله بن مسعودٍ موقوفاً^(١).

وأما كيفية القصاص فيما عدا ذلك فيعلم من الحديث الثاني.

وأخرج ابن ماجه (٤٢٩٠) عن ابن عباسٍ رفعه: «نحن آخر الأمم وأول من يحاسب يوم القيامة».

وفي الحديث عظم أمر الدّم، فإنّ البداءة إنّما تكون بالأهمّ، والذنب يعظم بحسب عظم المفسدة وتفويت المصلحة، وإعدام البنية الإنسانية غاية في ذلك. وقد ورد في التّغليظ في أمر القتل آيات كثيرة وآثار شهيرة يأتي بعضها في أول الديات (٦٨٦١).

الحديث الثاني: قوله: «مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري» في رواية ابن وهب^(٢) عن مالك: حدّثني سعيد بن أبي سعيد.

قوله: «من كانت عنده مظلمة لأخيه» في رواية الكشميهني: «من أخيه».

قوله: «ليس ثمّ دينار ولا درهم» في حديث ابن عمر رفعه: «من مات وعليه دينار أو درهم قضى من حسناته» أخرجه ابن ماجه (٢٤١٤)، وقد مضى شرحه في كتاب المظالم (٢٤٤٩)، والمراد بالحسنات: الثواب عليها، وبالسيئات: العقاب عليها.

وقد استشكل إعطاء الثواب وهو لا يتناهى في مقابلة العقاب وهو متناهٍ، وأجيب بأنّه محمول على أنّ الذي يعطاه صاحب الحق من أصل الثواب ما يوازي العقوبة عن السيئة، وأمّا ما زاد على ذلك بفضل الله فإنّه يبقى لصاحبه.

قال البيهقي: سيئات المؤمن على أصول أهل السنة متناهية الجزاء، وحسناته غير متناهية الجزاء، لأنّ من ثوابها الخلود في الجنّة، فوجه الحديث عندي - والله أعلم - أنّه يعطى خصماء المؤمن المسيء من أجر حسناته ما يوازي عقوبة سيئاته، فإنّ فنيت حسناته أخذ

(١) ذكره القرطبي في «التذكرة» ص ٦٦٥، وساق إسناده، فقال: قال ابن المبارك: حدّثنا حماد بن سلمة

وعاصم عن أبي وائل عن عبد الله موقوفاً. ولم يذكر في أي كتب ابن المبارك هو.

(٢) وأخرجه من طريقه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٨٩).

من خطايا خصومه فطُرِحَتْ عليه، ثُمَّ يُعَذَّبُ إِنْ لَمْ يُعْفَ عنه، فإذا انْتَهَتْ عُقُوبَةُ تِلْكَ الْخَطَايَا أُدْخِلَ الْجَنَّةَ بِمَا كُتِبَ لَهُ مِنَ الْخُلُودِ فِيهَا بِإِيمَانِهِ، وَلَا يُعْطَى خُصْمًاؤُهُ مَا زَادَ مِنْ أَجْرِ حَسَنَاتِهِ عَلَى مَا قَابَلَ عُقُوبَةَ سَيِّئَاتِهِ يَعْنِي مِنَ الْمَضَاعَفَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ يَخْتَصُّ بِهِ مَنْ وَاقَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُؤْمِنًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال الحميدي في كتاب «الموازنة»: الناس ثلاثة: مَنْ رَجَحَتْ حَسَنَاتُهُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ، أَوْ بالعكس، أَوْ مَنْ تَسَاوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ، فالأَوَّلُ فَائِزٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، والثَّانِي يُقْتَصُّ مِنْهُ بِمَا فَضَّلَ مِنْ مَعَاصِيهِ عَلَى حَسَنَاتِهِ مِنَ النَّفْخَةِ إِلَى آخِرِ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ بِمِقْدَارِ قِلَّةِ شَرِّهِ وَكَثْرَتِهِ، وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ. وَتَعَقَّبَهُ أَبُو طَالِبٍ عَقِيلُ بْنُ عَطِيَّةٍ فِي كِتَابِهِ الَّذِي رَدَّ عَلَيْهِ فِيهِ بِأَنَّ حَقَّ الْعِبَارَةِ فِيهِ أَنْ يُقَيَّدَ بِمَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُعَذَّبَهُ مِنْهُمْ، وَإِلَّا فَاَلْمُكَلَّفُ فِي الْمَشِيئَةِ، وَصُوبَ الثَّلَاثُ عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ فِي أَهْلِ الْأَعْرَافِ. قَالَ: وَهُوَ أَرْجَحُ الْأَقْوَالِ فِيهِمْ. قُلْتُ: قَدْ قَالَ الْحَمِيدِيُّ أَيْضًا: وَالْحَقُّ أَنَّ مَنْ رَجَحَتْ سَيِّئَاتُهُ عَلَى حَسَنَاتِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَنْ يُعَذَّبُ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ، وَمَنْ يُعْفَى عَنْهُ فَلَا يُعَذَّبُ أَصْلًا.

وعند أبي نُعَيْمٍ^(١) من حديث ابن مسعودٍ: يُؤْخَذُ بِيَدِ الْعَبْدِ فَيُنْصَبُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ وَيُنَادِي مُنَادٍ: هَذَا فُلَانُ ابْنِ فُلَانٍ فَمَنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فليأت، فيأتونَ فيقول الرَّبُّ: آتِ هَؤُلَاءِ حَقُّوْقَهُمْ، فيقول: يَا رَبِّ، فَنِيَّتِ الدُّنْيَا فَمَنْ أَيْنَ أَوْتِيَهُمْ؟ فيقول للملائكة: خُذُوا مِنْ أَعْمَالِهِ الصَّالِحَةِ فَأَعْطُوا كُلَّ إِنْسَانٍ بِقَدْرِ طَلِبَتِهِ، فَإِنْ كَانَ نَاجِيًا وَفَضَّلَ مِنْ حَسَنَاتِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ، ضَاعَفَهَا اللَّهُ حَتَّى يُدْخِلَهُ بِهَا الْجَنَّةَ.

وعند ابن أبي الدُّنْيَا عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: صَاحِبُ الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جِبْرِيلُ، يَرُدُّ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا ذَهَبَ يَوْمٌ وَلَا فِضَّةٌ، فَيُؤْخَذُ مِنْ حَسَنَاتِ الظَّالِمِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ الْمَظْلُومِ فُرِذَتْ عَلَى الظَّالِمِ.

وأخرج أحمد (١٦٠٤٢)، والحاكم (٤٣٧/٢-٤٣٨) من حديث جابر عن عبد الله بن أنيس

رَفَعَهُ: «لا ينبغي لأحدٍ من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولأحدٍ من أهل النار عنده مظلمةٌ حتى أَقْصَهُ منه، حتى اللَّطْمَةُ» قلنا: يا رسول الله، كيف وإنها نُحْشَرُ حُفَاةً عُرَاةً؟! قال: «بِالسَّيِّئَاتِ وَالْحَسَنَاتِ». وَعَلَّقَ الْبَخَارِيُّ طَرَفًا مِنْهُ فِي التَّوْحِيدِ كَمَا سَيَأْتِي^(١).

وفي حديث أبي أمامة^(٢) في نحو حديث أبي سعيد: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: لَا يُجَاوِزُنِي الْيَوْمَ ظَلْمٌ ظَالِمٌ». وفيه دلالة على موازنة الأعمال يوم القيامة.

وقد صَنَّفَ فِيهِ الْحَمِيدِيُّ صَاحِبَ «الْجَمْعِ» كِتَابًا لَطِيفًا^(٣)، وَتَعَقَّبَ أَبُو طَالِبٍ عَقِيلُ بْنُ عَطِيَّةٍ أَكْثَرَهُ فِي كِتَابِ سَمَاءَ: «تَحْرِيرُ الْمَقَالِ فِي مَوَازَنَةِ الْأَعْمَالِ».

وفي حديث الباب وما بعده دلالة على ضعف الحديث الذي أخرجه مسلم^(٤) (٢٧٦٧/٥١) من رواية غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ: «يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِذُنُوبٍ أَمْثَالِ الْجِبَالِ يَغْفِرُهَا اللَّهُ لَهُمْ، وَيَضَعُهَا عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى»، فَقَدْ ضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ شَدَّادُ أَبُو طَلْحَةَ، وَالْكَافِرُ لَا يُعَاقَبُ بِذَنْبٍ غَيْرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُزْرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وَقَدْ أَخْرَجَ أَصْلَ الْحَدِيثِ مُسْلِمٌ (٢٧٦٧/٤٩) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بِلَفْظٍ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، فَيَقُولُ: هَذَا فِدَاؤُكَ مِنَ النَّارِ». قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَمَعَ ذَلِكَ فَضَعَّفَهُ الْبَخَارِيُّ، وَقَالَ: الْحَدِيثُ فِي الشَّفَاعَةِ أَصَحُّ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْفِدَاءُ فِي قَوْمٍ كَانَتْ ذُنُوبُهُمْ كُفِّرَتْ عَنْهُمْ فِي حَيَاتِهِمْ، وَحَدِيثُ الشَّفَاعَةِ فِي قَوْمٍ لَمْ تُكْفَرْ ذُنُوبُهُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَوْلُ لَهُمْ فِي الْفِدَاءِ بَعْدَ خُرُوجِهِمْ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْفِدَاءُ حَاجَزًا عَمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِي فِي أَوَاخِرِ «بَابِ صِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ» قَرِيبًا (٦٥٦٩) بِلَفْظٍ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ إِلَّا أَرَى مَقْعَدَهُ

(١) بين يدي الحديث رقم (٧٤٨١).

(٢) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» ٣/ ٢٢١، ولم يسقه بتامه، وأروده الذهبي في «العلو» (٣١٠).

(٣) طبع مع كتاب «تحرير المقال في موازنة الأعمال» باسم «مراتب الجزاء يوم القيامة».

من النار لو أساء ليزداد شُكراً» الحديث، وفيه في مُقابِلِه: «ليكونَ عليه حَسْرَةً»، فيكون المرادُ بالفداء إنزالُ المؤمنِ في مَقْعَدِ الكافرِ من الجنة الذي كان أُعِدَّ له، وإنزالُ الكافرِ في مَقْعَدِ المؤمن الذي كان أُعِدَّ له، وقد يُلاحظُ في ذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الزخرف: ٧٢]. وبذلك أجاب النوويُّ تَبَعاً لغيره.

وأما رواية غيلان بن جرير فأولها النوويُّ أيضاً تَبَعاً لغيره بأنَّ الله يَغْفِرُ تلك الذُّنُوبَ للمسلمينَ، فإذا سَقَطَتْ عنهم وُضِعَتْ على اليهود والنصارى مثلها بكفرهم، فيُعاقَبُونَ بِذُنُوبِهِمْ لا بِذُنُوبِ المسلمينَ، ويكون قوله: «ويَضَعُها» أي: يَضَعُ مِثْلَها لأنَّه لَمَّا أَسْقَطَ عن المسلمينَ سَيِّئَاتِهِمْ وأَبْقَى على الكفارِ سَيِّئَاتِهِمْ، صاروا في معنى مَنْ حَمَلَ إثمَ الفريقينِ لكونهم انفردوا بِحَمْلِ الإثمِ الباقي، وهو إثمهم.

ويحتمل أن يكون المراد أثاماً كانت الكفارُ سبباً فيها بأن سَنُوها، فلَمَّا غُفِرَتْ سَيِّئَاتُ الْمُؤْمِنِينَ بَقِيَتْ سَيِّئَاتُ الَّذِي سَنَّ تِلْكَ السَّنَةَ السَّيِّئَةَ باقيةً لكونِ الكافرِ لا يُغْفَرُ له، فيكون الوضع كنايةً عن إبقاء الذنب الذي لَحِقَ الكافرُ بها سَنَّهُ من عمله السَّيِّئِ، ووضعِهِ عن المؤمن الذي فَعَلَهُ بما مَنَّ اللهُ به عليه من العفو والشفاعة، سواءً كان ذلك قبل دخول النار، أو بعد دخولها والخروج منها بالشفاعة، وهذا الثاني أقوى، والله أعلم.

الحديث الثالث: قوله: «حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ» بفتح الصَّادِ المهملة وسكون اللام بعدها تاءٌ مُثَنَّةٌ من فوق، وهو الخاركي بخاءٍ مُعْجَمَةٍ وكافٍ.

قوله: «حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ﴾ قال: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ» أي: قرأ يزيدُ هذه الآيةَ وفَسَّرَها بالحديث المذكور، وقد أخرجهُ الإسماعيليُّ من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زُرَيْعٍ بهذا السَّنَدِ إلى أبي سعيد الخُدْرِيِّ عن النبي ﷺ في هذه الآية: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ قال: «يَخْلُصُ الْمُؤْمِنُونَ» الحديث، وظاهره أنَّ تلاوة الآية مرفوعٌ، فإن كان محفوظاً احتَمَلَ أن يكون كُلُّ من رَوَاهُ تِلَا الآيةَ عندَ إيرادِ الحديث، فاختَصَرَ ذلك في رواية الصَّلْتُ تَمِّنُ فوقَ يزيد بن زُرَيْعٍ.

وقد أخرجه الطَّبْرِيُّ (٣٧/١٤) من رواية عَفَّان عن يزيد بن زُرَّيع حَدَّثَنَا سَعِيد بن أَبِي عَرُوبَةَ في هذه الآية فذكرها، قال: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، فذكره.

وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق شُعَيْب بن إسحاق عن سعيد، ورواه عبد الوهَّاب ابن عطاء ورُوح بن عُبَّادة عن سعيد، فلم يَذْكُر الآية، أخرجه ابن مَرْدَوِيه.

وأبو المتوكل الناجي، بالنَّوْنِ اسْمُهُ عَلِيٌّ بن داود، ورجالُ السَّنَدِ كُلُّهُمْ بَصَرِيُّونَ، وَصَرَّحَ/ قَتَادَةُ بِالتَّحْدِيثِ في هذا الحديث في رواية مَضَّتْ في المظالم^(١)، وكذا الرَّوَايةُ المعلقةُ ٣٩٩/١١ لِيُونُسَ بن مُحَمَّدٍ عن شَيْبَانَ عن قَتَادَةَ، وَوَصَّلَهَا ابن مَنَدَه^(٢)، وكذا أخرجها عَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ في «تفسيره»^(٣) عن يُونُسَ بن مُحَمَّدٍ، وكذا في رواية شُعَيْب بن إسحاق عن سعيد ورواية بشر بن خالد^(٤) وعَفَّان عن يزيد بن زُرَّيع.

قوله: «إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ»^(٥) من النار» أي: نَجَوْا من السُّقُوطِ فيها بعدما جازوا على الصُّرَّاطِ، وَوَقَعَ في رواية هشام عن قَتَادَةَ عند المصنَّفِ في المظالم: «إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ من جِسْرِ جَهَنَّمَ»^(٦). وسيأتي في حديث الشَّفَاعَةِ (٦٥٧٣) كَيْفِيَّةُ مُرُورِهِمْ على الصُّرَّاطِ. قال القُرْطُبِيُّ: هَؤُلَاءِ الْمُؤْمِنُونَ هم الذين علم الله أَنَّ الْقِصَاصَ لَا يَسْتَفِيدُ حَسَنَاتِهِمْ. قلت: ولعلَّ

(١) الرواية التي أشار إليها في المظالم والتي صرَّح فيها قتادة بالتحديث هي نفسها الرواية المعلقة التي يأثر الحديث (٢٤٤٠) عن يونس بن محمد عن شيبان عن قتادة، إذ لم يصرَّح قتادة في الحديث الموصول هناك بالتحديث يأثرها.

(٢) في «الإيمان» (٨٣٩).

(٣) وهي في «المنتخب» (٩٣٥)، وأخرجه أحمد أيضاً (١١٠٩٨) عن حسين بن محمد، عن شيبان.

(٤) كذا سماه الحافظ رحمه الله، وإنما هو بشر بن معاذ العَقْدِي، لأنَّ هذه الرواية أخرجها الطبري ٣٧/١٤، لكنه قال فيها: حدثنا بشر، هكذا مهملاً، والطبري يكثر من الرواية عن قتادة بهذا السند: حدثنا بشر حدثنا يزيد، وفي بعض ذلك يقيده بقوله: بشر بن معاذ، فلعلَّ قوله هنا: خالد، تحرفت عن معاذ، والله أعلم.

(٥) كذا قال الحافظ، وإنما الرواية هنا: «يُخْلَصُ الْمُؤْمِنُونَ» دون خلاف بين رواة البخاري حسب ما في اليونينية، وإن كان بعض من خرَّج الحديث ممن ذكر قبل قد رواه باللفظ الذي ذكره الحافظ.

(٦) بل لفظه: «إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ من النار».

أصحاب الأعراف منهم على القول المرجح آنفاً، وخَرَجَ من هذا صنفان من المؤمنين: مَنْ دَخَلَ الجنةَ بغير حسابٍ، ومَنْ أُوْبَقَّ عمله.

قوله: «فِيَحْبِسُونَ عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ» سيأتي أَنَّ الصَّراطَ جِسْرٌ موضوعٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ وراءَ ذَلِكَ، فَيَمُرُّ عَلَيْهِ النَّاسُ بِحَسَبِ أَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ النَّاجِي، وَهُوَ مَنْ زَادَتْ حَسَنَاتُهُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ، أَوْ اسْتَوَى أَوْ تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمِنْهُمْ السَّاقِطُ وَهُوَ مَنْ رَجَحَتْ سَيِّئَاتُهُ عَلَى حَسَنَاتِهِ إِلَّا مَنْ تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ، فَالسَّاقِطُ مِنَ الْمُؤَحِّدِينَ يُعَذَّبُ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يُخْرِجُ بِالشَّفَاعَةِ وَغَيْرِهَا، وَالنَّاجِي قَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ تَبِعَاتٌ وَلَهُ حَسَنَاتٌ تَوَازِيهَا أَوْ تَزِيدُ عَلَيْهَا، فَيُؤْخَذُ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا يَعْدِلُ تَبِعَاتِهِ فَيَخْلُصُ مِنْهَا.

وَاخْتَلَفَ فِي الْقَنْطَرَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَقِيلَ: هِيَ مِنْ تَبِئَةِ الصَّراطِ وَهِيَ طَرَفُهُ الَّذِي يَلِي الْجَنَّةَ، وَقِيلَ: إِنَّهَا صِرَاطَانِ، وَبِهَذَا الثَّانِي جَزَمَ الْقُرْطُبِيُّ، وَسَيَأْتِي صِفَةُ الصَّراطِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي فِي «بَابِ الصَّراطِ جِسْرِ جَهَنَّمَ» فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الرَّقَاقِ (٦٥٧٣).

قوله: «فَيُقْتَصَّ»^(١) لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ بِضَمِّ أَوَّلِهِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ لِلْأَكْثَرِ، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ فَتَكُونُ اللَّامُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ زَائِدَةً، أَوْ الْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ اللَّهُ أَوْ مَنْ أَقَامَهُ فِي ذَلِكَ، وَفِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ: «فَيُقْتَصَّ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ»^(٢).

قوله: «حَتَّى إِذَا هُذِّبُوا وَنُقُوا» بِضَمِّ الْهَاءِ وَبِضَمِّ النُّونِ، وَهُمَا بِمَعْنَى التَّمْيِيزِ وَالتَّخْلِيسِ مِنَ التَّبِعَاتِ.

قوله: «أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ» هَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ كُلُّهُ، وَكَذَا فِي سَائِرِ الرِّوَايَاتِ، إِلَّا رِوَايَةَ عَفَّانَ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ، فَإِنَّهُ جَعَلَ هَذَا مِنْ كَلَامِ قَتَادَةَ، فَقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ» قَالَ: وَقَالَ قَتَادَةُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِأَحَدِهِمْ أَهْدَى... إِلَى

(١) كَذَا وَقَعَ لِلْحَافِظِ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَيُقْتَصَّ، وَالَّذِي فِي الْيُونَنِيَّةِ دُونَ حِكَايَةِ خِلَافِ بَيْنِ رِوَاةِ الْبُخَارِيِّ: فَيُقْصَّ، بِحَذْفِ التَّاءِ!

(٢) كَذَا وَقَعَ لِلْحَافِظِ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَعْضُهُمْ، بِحَذْفِ اللَّامِ، وَالَّذِي فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «مُتَخَبِّ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ» (٩٣٥)، وَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ «الْإِبْرَانِ» لِابْنِ مِنْدَةَ (٨٣٩): لِبَعْضِهِمْ، بِزِيَادَةِ اللَّامِ!

آخره، وفي رواية شُعَيْب بن إسحاق بعد قوله: «في دخول الجنة» قال: فوالذي نفسي بيده... إلى آخره، فأبهَم القائل، فعلى رواية عَفَّان يكون هو قَتَادَة وعلى رواية غيره يكون هو النبي ﷺ.

وزاد مُحَمَّد بن المنهال عند الإسماعيلي: قال قَتَادَة: كان يقال: ما يُشَبَّه بهم إلا أهل الجمعة إذا انصَرَفوا من جُمُعَتِهِمْ. وهكذا عند عبد الوهَّاب وروح، وفي رواية بشر بن خالد وعَفَّان جميعاً عند الطَّبْرِيِّ قال: وقال بعضهم، فذكره، وكذا في رواية شُعَيْب بن إسحاق ويونس بن مُحَمَّد، والقائل: وقال بعضهم: هو قَتَادَة، ولم أَفْه على تسمية القائل.

قوله: «لأحدُهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا» قال الطَّبْيِيُّ: «أهدى» لا يَتَعَدَّى بالباء بل باللام أو إلى، فكأنَّه ضَمَّنَ معنى اللُّصُوقِ بمنزله هادياً إليه، ونحوه قوله تعالى: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾ الآية [يونس: ٩]، فَإِنَّ المعنى: يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ إلى طريق الجنة، فأقام ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ﴾ إلى آخرها بياناً وتفسيراً، لأنَّ التَّمَسُّكَ بسبب السَّعَادَةِ كالوصول إليها.

قلت: ولأصل الحديث شاهدٌ من مُرْسَل الحسن أخرج ابن أبي حاتم بسندٍ صحيح عنه قال: بَلَغَنِي أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «يُجَبَسُ أهل الجنة بعدما يجوزون الصَّراطَ حَتَّى يُؤْخَذَ لبعضهم من بعض ظُلُمَاتُهُمْ في الدنيا، ويدخلون الجنة وليس في قلوب بعضهم على بعض غِلٌّ».

قال القُرْطُبِيُّ: وَقَعَ في حديث عبد الله بن سَلام: أَنَّ الملائكة تَدْهُمُ على طريق الجنة يميناً وشمالاً. وهو محمول على مَنْ لم يُجَبَسَ بالقَنْطَرَةِ/ أو على الجميع، والمراد أَنَّ الملائكة ٤٠٠/١١ تقول ذلك لهم قَبْلَ دخول الجنة، فَمَنْ دَخَلَ كانت مَعْرِفَتُهُ بمنزله فيها كَمَعْرِفَتِهِ بمنزله في الدنيا.

قلت: ويحتمل أن يكون القول بعد الدُّخُولِ مُبَالَغَةً في التَّبْشِيرِ والتَّكْرِيمِ. وحديث

عبد الله بن سلام المذكور أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد»^(١)، وصححه الحاكم (٤/ ٥٦٨-٥٦٩).

٤٩- باب من نُوقِشَ الحسابُ عَذَّبَ

٦٥٣٦- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابُ عَذَّبَ» قَالَتْ: قُلْتُ: أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ قَالَ: «ذَلِكَ الْعَرَضُ».

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، مِثْلَهُ. تَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ وَأَيُّوبُ وَصَالِحُ بْنُ رُسْتَمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٥٣٧- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي عَائِشَةُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كِتَابَهُ، بِيَمِينِهِ﴾ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨]؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُنَاقَشُ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا عَذَّبَ».

٦٥٣٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «يُجَاءُ بِالْكَافِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقَالُ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مِْلُ الْأَرْضِ ذَهَبًا أَكُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقَالُ لَهُ: قَدْ كُنْتَ سَأَلْتَ مَا هُوَ أَيْسَرُ مِنْ ذَلِكَ».

٦٥٣٩ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَيْثِمَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ، ثُمَّ يَنْظُرُ فَلَا يَرَى شَيْئاً قُدَّامَهُ، ثُمَّ يَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَسْتَقْبِلُهُ النَّارُ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَّقِيَ النَّارَ، وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ».

٦٥٤٠ - قَالَ الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي عَمْرُو، عَنْ حَيْثِمَةَ، عَنْ عَدِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اتَّقُوا النَّارَ»، ثُمَّ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ»، ثُمَّ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ ثَلَاثًا، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِيكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

/ قوله: «بَابٌ مَن نُوَقِّشَ الْحِسَابَ عَذَبٌ» هو من النَّقْشِ، وهو استخراجُ الشُّوكَةِ، وتقدَّم بيَّانه ٤٠١/١١ في الجهاد (٢٨٨٧)، والمرادُ بالمناقشة: الاستقصاءُ في المحاسبة والمطالبة بالجليلِ والحقيرِ وتركِ المسامحة، يقال: انتَقَشْتُ منه حَقِّي، أي: استقصيته.

وذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول: قوله: «عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، عن عائشة» قال الدَّارَقُطْنِيُّ: رواه حاتم بن أبي صَغِيرَةَ عن عبد الله بن أبي مُلَيْكَةَ فقال: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ، وقوله أصَحُّ، لَأَنَّهُ زَادَ، وهو حافظٌ مُتَّقِنٌ. وَتَعَقَّبَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ وَسَمِعَهُ مِنَ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ، فَحَدَّثَ بِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ.

قلت: وهذا مُجَرَّدُ احْتِمَالٍ، وَقَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِسَمَاعِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ لَهُ عَنْ عَائِشَةَ فِي بَعْضِ طَرَقِهِ كَمَا فِي السَّنَدِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَانْتَفَى التَّعْلِيلُ بِإِسْقَاطِ رَجُلٍ مِنَ السَّنَدِ، وَتَعَيَّنَ الْحَمْلُ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ، ثُمَّ سَمِعَهُ مِنْ عَائِشَةَ بَغِيرِ وَاسِطَةٍ أَوْ بِالْعَكْسِ، وَالسَّرُّ فِيهِ أَنَّ فِي رِوَايَتِهِ بِالْوَاسِطَةِ مَا لَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ بَغِيرِ وَاسِطَةٍ، وَإِنْ كَانَ مُؤَدَّاهُمَا وَاحِدًا، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ بِحَمْدِ اللَّهِ.

قوله: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» فِي رِوَايَةِ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ^(١) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ^(٢) بْنِ مُوسَى شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

(١) وأخرجه عنه الترمذي (٣٣٣٧).

(٢) تحرّف في الأصلين و(س) إلى: عبد الله. مكبراً.

قوله: «قالت: قلت: أليس يقول الله تعالى ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ﴾؟» في رواية عبد: قلت: يا رسول الله، إن الله يقول: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْك كَتَبَهُ بِمِثْنِهِ﴾ إلى قوله: ﴿حِسَابًا يَسِيرًا﴾، ولأحمد (٢٤٢١٥) من وجه آخر عن عائشة: سمعت رسول الله ﷺ يقول في بعض صلاته: «اللهم حاسبني حساباً يسيراً»، فلما انصرف قلت: يا رسول الله، ما الحساب اليسير؟ قال: «أَنْ يَنْظُرَ فِي كِتَابِهِ فَيَتَجَاوَزَ لَهُ عَنْهُ، إِنَّ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَأْ عَائِشَةُ يَوْمَئِذٍ هَلْكَ».

قوله في السند الثاني: «مثله» تقدّم في تفسير سورة انشقت (٤٩٣٩) بهذا السند، ولم يسق لفظه أيضاً، وأوردّه الإسماعيلي من رواية أبي بكر بن خلّاد عن يحيى بن سعيد فقال: مثل حديث عبيد الله بن موسى سواء.

قوله: «تابعه ابن جريج ومحمد بن سليم وأيوب وصالح بن رستم، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة» قلت: متابعه ابن جريج ومحمد بن سليم وصلّهما أبو عوانة في «صحيحه»^(١) من طريق أبي عاصم عن ابن جريج وعثمان بن الأسود ومحمد بن سليم^(٢) كلّهم عن ابن أبي مليكة عن عائشة به.

تنبيهان:

أحدهما: اختلّف على ابن جريج في سند هذا الحديث، فأخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة مختصراً ولفظه: «مَنْ حُوسِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَّبَ»^(٣).

ثانيهما: محمد بن سليم هذا جزم أبو عليّ الجيّانيّ بأنّه أبو عثمان المكيّ وقال: استشهد به

(١) في كتاب البعث منه، كما في «إتحاف المهرة» (٢١٨٥٦)، وهو من جملة ما سقط من مطبوع كتاب أبي عوانة.

(٢) في بعض طرق أبي عاصم عند أبي عوانة زيادة ذكر صالح بن رستم، كما في «إتحاف المهرة».

(٣) هو من رواية نصر بن ثابت عن ابن جريج، قال الحافظ في «التعليق» ١٨٢/٥: نصر ضعيف. قلنا: وسلك في روايته هنا الجادة، لأنّ ابن جريج من أخصّ تلامذة عطاء، مكثّر من الرواية عنه.

البخاري في الرقاق، وفَرَّقَ بينه وبين مُحَمَّد بن سُلَيْم البصري، وهو أَبُو هلال الرَّاسِبِي، اسْتَشْهَدَ به البخاري في التَّعْبِير (٧٠١٧)، وَأَمَّا الْمِزِّي فلم يَذْكُرْ أَبَا عَثْمَانَ في «التَّهْذِيب» بل اقتصَرَ على ذِكْرِ أَبِي هلال^(١)، وَعَلَّمَ علامة التَّعْلِيق على اسمِهِ في ترجمة ابن أَبِي مُلَيْكَةَ وهو الذي هنا، وعلى مُحَمَّد بن سِيرِينَ وهو الذي في التَّعْبِير، والذي يظهر تصويبُ أَبِي عَلِيٍّ.

ومُحَمَّد بن سُلَيْم أَبُو عَثْمَانَ المذكور ذكره البخاري في «التاريخ» فقال: يروي عن ابن أَبِي مُلَيْكَةَ وروى عنه وكيعٌ، وقال ابن أَبِي حاتم: روى عنه أَبُو عاصم، وَنَقَلَ عن إِسْحَاق ابن منصور عن يَحْيَى بن مَعِينٍ قال: هو ثقةٌ، وقال أَبُو حاتم: صالحٌ، وَذَكَرَهُ ابن حِبَّان في الطَّبَقَة الثالثة من «الثقات».

وَأَمَّا مُتَابَعَةُ أَيُوبَ فوصلَها المؤلِّفُ في التَّفْسِير (٤٩٣٩) من رواية حَمَّاد بن زيد عن أَيُوب، ولم يَسُقْ لفظه، وأخرجه أَبُو عَوَانَةَ في «صحيحه» عن إِسْمَاعِيلَ القَاضِي عن سَلِيحَانَ شيخِ البخاريِّ فيه، ولفظه: «مَنْ حُوسِبَ عُذْبٌ» قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله، فأين قولُ الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۖ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾؟ قال: «ذلك العرض، ولكنَّه مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُذْبٌ». وأخرجه من طريق هَمَّام عن أَيُوب بلفظ: «مَنْ نُوقِشَ عُذْبٌ» فقالت كَأْتَهَا تُخَاصِمُهُ، فذكر نحوه، وزاد في آخره: قالها ثلاث مرَّات. وأخرجه ابن مَرْدُويه/ من وجهٍ آخر عن حَمَّادٍ بلفظ: «ذاكم العرض» بزيادة ميم ٤٠٢/١١ الجماعة.

وَأَمَّا مُتَابَعَةُ صَالِحِ بن رُسْتَمٍ - بضمِّ الرَّاءِ وسكون المهملة وضمِّ المثناة، وهو أَبُو عامر الحَزَّازُ، بمُعْجَمَاتٍ، مشهورٌ بِكُنْيَتِهِ أَكْثَرُ من اسمِهِ - فوصلَها إِسْحَاق بن راهويه في «مُسْنَدِهِ» (١٢٤٩)، عن النُّضَرِ بن شُمَيْلٍ عن أَبِي عامِرِ الحَزَّازِ، وَوَقَّعَتْ لَنَا بَعْلُوٌّ في «المَحَامِلِيَّاتِ»^(٢) وفي لفظه زيادةٌ: قال: عن عائشة قالت: قلت: إِنِّي لَأَعْلَمُ أَيَّ آيَةٍ في القرآن

(١) وسبقه إلى ذلك أَبُو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» ٦٨٢/٢.

(٢) فات الحافظ رحمه الله أن يخرج رواية أَبِي عامرِ الحَزَّازِ هذه من «سنن أَبِي داود» (٣٠٩٣)، وعنده الزيادة المذكورة.

أشدّ، فقال لي النبي ﷺ: «وما هي؟» قلت: «(مَنْ يَعْمَلْ سُوًّا يُجْزَ بِهِ)» [النساء: ١٢٣]، فقال: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يُجَازَى بِأَسْوَأَ عَمَلِهِ فِي الدُّنْيَا يُصِيبُهُ الْمَرَضُ حَتَّى النُّكْبَةُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يُعَذِّبُهُ»، قالت: قلت: أليس قال الله تعالى، فذكر مثل حديث إسماعيل بن إسحاق.

وأخرجه الطَّبْرِيُّ (٥/٢٩٥ و ١١٦/٣٠) وأبو عَوَانَةَ وابن مَرْدَوَيْهِ مِنْ عِدَّةِ طَرِيقٍ عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْخَزَّازِ نَحْوَهُ.

قوله: «حاتم بن أبي صَغِيرَةٍ» بفتح المَهْمَلَةِ وكسر الغَيْنِ المعجَمَةِ، وَكُنْيَةُ حَاتِمِ أَبِي يُونُسَ، واسم أبي صَغِيرَةٍ مُسْلِمٌ، وقد قيل: إِنَّهُ زَوْجُ أُمِّ أَبِي يُونُسَ، وقيل: جَدُّهُ لِأُمِّهِ.

قوله: «ليس أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ» ثُمَّ قَالَ أَخِيرًا: «وليس أَحَدٌ يُنَاقَشُ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا عُذِّبَ» وكلاهما يَرْجِعَانِ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمِحَاسَبَةِ تَحْرِيرُ الْحِسَابِ، فَيَسْتَلْزِمُ الْمُنَاقَشَةَ، وَمَنْ عُذِّبَ فَقَدْ هَلَكَ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمَفْهَمِ»: قوله: «حُوسِبَ» أَي: حِسَابٌ اسْتِقْصَاءٌ، وَقَوْلُهُ: «عُذِّبَ» أَي: فِي النَّارِ جَزَاءً عَلَى السَّيِّئَاتِ الَّتِي أَظْهَرَهَا حِسَابُهُ، وَقَوْلُهُ: «هَلَكَ» أَي: بِالْعَذَابِ فِي النَّارِ. قَالَ: وَتَمَسَّكَتْ عَائِشَةُ بِظَاهِرِ لَفْظِ الْحِسَابِ لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ.

قوله: «يُنَاقَشُ الْحِسَابَ» بِالنَّصْبِ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، وَالتَّقْدِيرُ: يُنَاقَشُ فِي الْحِسَابِ.

قوله: «أليس قد قال الله تعالى» تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ انْشَقَّتْ (٤٩٣٩) مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ أَبِي يُونُسَ بِلَفْظٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، أليس يقول الله تعالى.

قوله: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ» فِي رِوَايَةِ الْقَطَّانِ: قَالَ: «ذَاكَ الْعَرَضُ يُعَرَّضُونَ، وَمَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ هَلَكَ».

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ لِهَذَا الْحَدِيثِ شَاهِدًا (٣٣٣٨) مِنْ رِوَايَةِ هَمَّامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ

رَفَعَهُ: «مَنْ حُوسِبَ عَذَّبَ» وقال: غريب. قلت: والراوي له عن هَمَّامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ صَدُوقٌ رُبَّمَا أَخْطَأَ^(١).

قال القُرْطُبِيُّ: معنى قوله: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ»: أَنَّ الْحِسَابَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ أَنْ تُعَرَّضَ أَعْمَالُ الْمُؤْمِنِ عَلَيْهِ، حَتَّى يَعْرِفَ مِنْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي سِتْرِهَا عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، وَفِي عَفْوِهِ عَنْهَا فِي الْآخِرَةِ، كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ فِي النَّجْوَى^(٢).

قال عِيَّاضٌ: قوله: «عَذَّبَ» له مَعْنَيَانِ:

أحدهما: أَنَّ نَفْسَ مُنَاقَشَةِ الْحِسَابِ وَعَرَضِ الذُّنُوبِ وَالتَّوْقِيفِ عَلَى قَبِيحٍ مَا سَلَفَ وَالتَّوْبِيخِ تَعْذِيبٌ.

والثَّانِي: أَنَّهُ يُفْضَى إِلَى اسْتِحْقَاقِ الْعَذَابِ، إِذْ لَا حَسَنَةً لِلْعَبْدِ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِإِقْدَارِهِ عَلَيْهَا وَتَفْضُّلِهِ عَلَيْهِ بِهَا وَهِدَايَتِهِ لَهَا، وَلِأَنَّ الْخَالِصَ لَوَجْهِهِ قَلِيلٌ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الثَّانِي قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: «هَلَكَ».

وقال النَّوَوِيُّ: التَّأْوِيلُ الثَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ التَّقْصِيرَ غَالِبٌ عَلَى النَّاسِ، فَمَنْ اسْتَقْصَى عَلَيْهِ وَلَمْ يُسَامَحْ هَلَكَ.

وقال غيره: وجه المعارضة أَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ عَامٌّ فِي تَعْذِيبِ كُلِّ مَنْ حُوسِبَ، وَلَفْظُ الْآيَةِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ لَا يُعَذَّبُ، وَطَرِيقُ الْجَمْعِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحِسَابِ فِي الْآيَةِ الْعَرَضُ، وَهُوَ إِبرَازُ الْأَعْمَالِ وَإِظْهَارُهَا، فَيُعَرَّفُ صَاحِبُهَا بِذُنُوبِهِ ثُمَّ يَتَجَاوَزُ عَنْهُ.

ويؤيِّده مَا وَقَعَ عِنْدَ الْبَزَّارِ وَالطَّبْرِيِّ (٣٠ / ١١٥) مِنْ طَرِيقِ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحِسَابِ الْيَسِيرِ قَالَ: «الرَّجُلُ تُعَرَّضُ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ ثُمَّ يَتَجَاوَزُ لَهُ عَنْهَا». وَفِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٩٠): «يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ

(١) ذكر ابن عدي في ترجمته هذا الحديث، وقال: هذا الطريق كان أسهل على من أخطأ فيه، قلنا: يعني سَلَكَ الجادة، ثم قال: هذا الإسناد خطأ، ولا أدري الخطأ من علي بن أبي بكر أو أخطأ محمد بن عبيد الهمداني. قلنا: يعني الراوي عنه.

(٢) سيُخَرَّجُهُ الْحَافِظُ بَعْدَ قَلِيلٍ.

القيامة، فيقال: اعرضوا عليه صغار ذنوبه» الحديث. وفي حديث جابر عند ابن أبي حاتم والحاكم^(١): «مَنْ زَادَتْ حَسَنَاتُهُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَمَنْ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ فَذَلِكَ الَّذِي يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً ثُمَّ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ زَادَتْ سَيِّئَاتُهُ عَلَى حَسَنَاتِهِ فَهُوَ^(٢) الَّذِي أَوْتِيَ نَفْسَهُ، وَأَنَا الشَّفَاعَةُ فِي مِثْلِهِ.

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي النَّجْوَى، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِ الْمَظَالِمِ (٢٤٤١) ٤٠٣/١١ وفي تفسير سورة هود (٤٦٨٥)/ وفي التوحيد (٧٥١٤) وفيه: «وَيَدْنُو أَحَدَكُمْ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ كَفَّهُ عَلَيْهِ فَيَقُولُ: أَعْمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقْرَأُ. ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي سَتَرْتُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ».

وجاء في كَيْفِيَّةَ الْعَرَضِ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٢٥) مِنْ رَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «يُعَرِّضُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ: فَأَمَّا عَرَضَتَانِ فَيُجَادَلُ وَمَعَازِيرُ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَطِيرُ الصُّحُفُ فِي الْأَيْدِي، فَآخِذٌ بِيَمِينِهِ وَآخِذٌ بِشِمَالِهِ».

قال التِّرْمِذِيُّ: لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي مُوسَى. انتهى، وهو عند ابن ماجه (٤٢٧٧) وأحمد (١٩٧١٥) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَرْفُوعاً^(٣)، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْبَعْثِ» بِسَنَدٍ حَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفاً. قال التِّرْمِذِيُّ الْحَكِيمُ: الْجِدَالُ لِلْكَفَّارِ، يُجَادِلُونَ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ رَبَّهُمْ فَيُظَنُّونَ أَنَّهُمْ إِذَا جَادَلُوا نَجَوْا، وَالْمَعَازِيرُ: اعْتِذَارُ اللَّهِ لآدَمَ وَأَنْبِيَائِهِ بِإِقَامَتِهِ الْحُجَّةَ عَلَى أَعْدَائِهِ، وَالثَّلَاثَةُ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ الْعَرَضُ الْأَكْبَرُ.

(١) هذا الحديث المذكور حديث موقوف من قول جابر بن عبد الله يخاطب فيه محمد بن علي الباقر لما حدثه بقول النبي ﷺ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»، فقال له الباقر: ما هذا يا جابر؟ قال: نعم يا محمد، فذكره له. واقتصر الحاكم على المرفوع منه دون قول جابر ٣٨٢/٢. وسعيد ذكره الحافظ عند شرحه لحديث أبي هريرة (٦٥٤٢).

(٢) في (س): فذاك.

(٣) وهو منقطع أيضاً، لأنَّ الحسن لم يسمع من أبي موسى، وانظر تمام الكلام عليه في «مسند أحمد».

تنبيه: وَقَعَ في رواية لابنِ مَرْدُوِيهِ عن هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه عن عائشة مرفوعاً^(١): لا يُحَاسِبُ رجلٌ يومَ القيامةِ إلَّا دَخَلَ الجنةَ. وظاهرُه يعارضُ حديثَها المذكورَ في الباب، وطريق الجمع بينهما أنَّ الحديثينِ معاً في حَقِّ المؤمن، ولا مُنافاةَ بين التَّعْذِيبِ ودخول الجنة، لأنَّ الموحَّدَ وإن قُضِيَ عليه بالتَّعْذِيبِ فإنَّه لا بُدَّ أن يَخْرُجَ من النارِ بالشَّفاعةِ أو بعمومِ الرَّحمةِ.

الحديث الثاني: حديث أنس: «يُجَاءُ بالكافرِ» ذكره من رواية هشام الدَّسْتَوَائِيٍّ ومن رواية سعيدٍ وهو ابن أبي عَرُوبَةَ، كلاهما عن قَتَادَةَ، وساقَه بلفظ سعيد، وأمَّا لفظُ هشام فأخرجه مسلمٌ (٥٢/٢٨٠٥) والإسماعيليُّ من طريقٍ عن معاذ بن هشام عن أبيه بلفظ: «يقال للكافرِ»، والباقي مثله، وهو بضمِّ أوَّل «يُجَاءُ» و«يقال». وسيأتي بعد باب في «باب صِفَةِ الجنة والنار» (٦٥٥٧) من رواية أبي عمرانَ الجَوْنِيِّ عن أنس التَّصْرِيحُ بأنَّ اللهَ سبحانه هو الذي يقول له ذلك ولفظُه: «يقول الله عزَّ وجلَّ لأهولِ أهلِ النارِ عذاباً يومَ القيامة: لو أنَّ لك ما في الأرضِ من شيءٍ أَكُنْتَ تَفْتَدِي به؟ فيقول: نعم».

ورواه مسلم والنَّسَائِيُّ^(٢) من طريق ثابت عن أنسٍ، وظاهر سياقه أنَّ ذلك يقعُ للكافرِ بعد أن يَدْخُلَ النارَ، ولفظُه: «يُؤْتَى بالرجلِ من أهلِ النارِ فيقال: يا ابنَ آدمَ كيفَ وجدتَ مَضْجَعَكَ؟ فيقول: شَرٌّ مَضْجَعٍ، فيقال له: هل تَفْتَدِي بِقُرَابِ الأرضِ ذهباً؟ فيقول: نعم يا رَبِّ، فيقول: كَذَبْتَ» ويحتمل أن يُرادَ بالمضْجَعِ هنا مَضْجَعُهُ في القبرِ، فيلْتَمِسُ مع الرِّوَايَاتِ الأُخْرَى.

(١) كذا قال الحافظ، وهو وهمٌ منه رحمه الله: لأنَّ الخبرَ موقوفٌ على عائشة من قولها وليس هو مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فقد أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في «مصنفه» ٣٦١/١٣ موقوفاً عليها، وكذلك أخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٢٢١٤).

(٢) كذا قال الحافظ، وهو دُهوْلٌ منه رحمه الله، لأنَّ الحديثَ بذكر الرجلِ من أهلِ النارِ لم يخرجْه مسلم ولا النَّسَائِيُّ من طريق ثابت عن أنس. وإنما أخرجه أحمد (١٣١٦٢)، وابن حبان (٧٣٥٠)، والحاكم ٧٥/٢ وغيرهم، وهو عند أحمد والحاكم بذكر الرجلِ من أهلِ الجنة أيضاً، وهو الذي اقتصر على إخراجه النَّسَائِيُّ (٣١٦٠).

قوله: «فيقال له» زاد مسلم (٥٣/٢٨٠٥) في رواية سعيد: «كذبت».

قوله: «قد كنت سئلت ما هو أيسر من ذلك» في رواية أبي عمران: «فيقول: أردت منك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم: أن لا تُشرك بي شيئاً، فأبيت إلا أن تُشرك بي»، وفي رواية ثابت: «قد سألتك أقل من ذلك فلم تفعل، فيؤمر به إلى النار».

قال عياض: يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ^(١)﴾ الآية [الأعراف: ١٧٢] فهذا الميثاق الذي أُخذَ عليهم في صلب آدم، فمن وفى به بعد وجوده في الدنيا فهو مؤمن، ومن لم يوفَّ به فهو الكافر، فمراد الحديث: أردت منك حين أخذت الميثاق فأبيت إذ أخرجتك إلى الدنيا إلا الشرك.

ويحتمل أن يكون المراد بالإرادة هنا^(٢) الطلب، والمعنى: أمرتكم فلم تفعل، لأنه سبحانه وتعالى لا يكون في ملكه إلا ما يريد. واعتراض بعض المعتزلة بأنه كيف يصح أن يأمر بما لا يريد؟ والجواب أن ذلك ليس بممتنع ولا مستحيل.

وقال المازري: مذهب أهل السنة أن الله تعالى أراد إيمان المؤمن وكفر الكافر، ولو أراد من الكافر الإيمان لآمن، يعني لو قدره عليه لوقع.

وقال أهل الاعتزال: بل أراد من الجميع الإيمان فأجاب المؤمن وامتنع الكافر، فحملوا الغائب على الشاهد، لأنهم رأوا أن مريد الشر شرير والكفر شر، فلا يصح أن يريد الباري.

وأجاب أهل السنة عن ذلك بأن الشر شر في حق المخلوقين، وأما في حق الخالق فإنه يفعل/ ما يشاء، وإنما كانت إرادة الشر شرّاً لنهي الله عنه، والباري سبحانه ليس فوقه أحد يأمره فلا يصح أن تُقاس إرادته على إرادة المخلوقين، وأيضاً فالمريد لفعل ما إذا لم يحصل

(١) هذه قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب، وقرأ الباقر ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ بالإفراد. انظر

«تحرير التيسير» لابن الجزري ص ٣٨١.

(٢) يعني في حديث أبي عمران عن أنس.

ما أَرَادَهُ أَذَنَ ذَلِكَ بَعَجْزِهِ وَضَعْفِهِ، وَالْبَارِي تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِالْعَجْزِ وَالضَّعْفِ، فَلَوْ أَرَادَ الْإِيْمَانَ مِنَ الْكَافِرِ وَلَمْ يُؤْمِنْ لَأَذَنَ ذَلِكَ بَعَجْزٍ وَضَعْفٍ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْمُتَّفِقِ عَلَى صِحَّتِهِ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ، وَاحْتَجَّجُوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، وَأُجِيبُوا بِأَنَّهُ مِنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ بِمَنْ قَضَى اللَّهُ لَهُ الْإِيْمَانَ، فَعِبَادُهُ عَلَى هَذَا الْمَلَائِكَةِ وَمُؤْمِنُو الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَقَالَ آخَرُونَ: الْإِرَادَةُ غَيْرُ الرِّضَا، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَرْضَى﴾ أَي: لَا يَشْكُرُهُ لَهُمْ وَلَا يُثَبِّتُهُمْ عَلَيْهِ، فَعَلَى هَذَا فَهِيَ صِفَةٌ فَعْلٍ. وَقِيلَ: مَعْنَى الرِّضَا: أَنَّهُ لَا يَرْضَاهُ دِينًا مَشْرُوعًا لَهُمْ، وَقِيلَ: الرِّضَا صِفَةٌ وَرَاءَ الْإِرَادَةِ، وَقِيلَ: الْإِرَادَةُ تُطْلَقُ بِإِزَاءِ شَيْئَيْنِ: إِرَادَةُ تَقْدِيرٍ وَإِرَادَةُ رِضَاً، وَالثَّانِيَةُ أَخْصَصُ مِنَ الْأُولَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقِيلَ: الرِّضَا مِنَ اللَّهِ إِرَادَةُ الْخَيْرِ كَمَا أَنَّ السُّخْطَ إِرَادَةُ الشَّرِّ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: قَوْلُهُ: «فَيَقَالُ لَهُ: كَذَبْتَ» مَعْنَاهُ: لَوْ رَدَدْنَاكَ إِلَى الدُّنْيَا لَمَّا افْتَدَيْتَ لَأَنَّا سَأَلْتُ أَيْسَرَ مِنْ ذَلِكَ فَأَبَيْتَ، وَيَكُونُ مِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوا لِمَا نُهُوْا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨] وَبِهَذَا يَجْتَمِعُ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ﴾ [الرعد: ١٨].

قَالَ: وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ جَوَازُ قَوْلِ الْإِنْسَانِ: يَقُولُ اللَّهُ، خِلَافًا لِمَنْ كَرِهَ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّمَا يَجُوزُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ قَوْلٌ شَاذٌّ مُخَالِفٌ لِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَقَدْ تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ: قَوْلُهُ: «حَدَّثَنِي خَيْثَمَةُ» بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ بَعْدَهَا مُثَلَّثَةً: هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيِّ.

قَوْلُهُ: «عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ» هُوَ الطَّائِيُّ.

قَوْلُهُ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ» ظَاهِرُ الْخِطَابِ لِلصَّحَابَةِ، وَيَلْتَحِقُ بِهِمُ الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ سَابِقُهُمْ وَمُقَصِّرُهُمْ. أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ.

قوله: «إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ اللَّهُ» في رواية وكيع عن الأعمش عنه ابن ماجه (١٨٥): «سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ».

قوله: «ليس بينه وبينه تَرْجُمَانٌ» لم يذكر في هذه الرواية ما يقول له^(١)، وبينه في رواية مُحَلٍّ ابن خليفة عن عدي بن حاتم في الزكاة (١٤١٣) بلفظ: «ثُمَّ لَيَقْفَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيَّ اللَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تَرْجُمَانٌ يُتَرَجَّمُ لَهُ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ: أَلَمْ أُوتِكَ مَا لَا؟» فيقول: «بَلَى» الحديث، والتَّرجُمَانُ تقدَّم ضبطه في بدء الوحي في شرح قصَّة هِرَقْل (٧).

قوله: «ثُمَّ يَنْظُرُ فَلَا يَرَى شَيْئاً قُدَّامَهُ» بضم القاف وتشديد الدال، أي: أمامه، ووقع في رواية عيسى بن يونس عن الأعمش في التوحيد (٧٥١٢)، وعند مسلم (٦٦/١٠١٦) بلفظ: «فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ».

وأخرجه الترمذي (٢٤١٥) من رواية أبي معاوية بلفظ: «فَلَا يَرَى شَيْئاً إِلَّا شَيْئاً قُدَّامَهُ» وفي رواية مُحَلٍّ بن خليفة: «فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، وَيَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ» وهذه الرواية مختصرة، ورواية خِيْثَمَةُ مُفَسَّرَةٌ فِيهَا الْمُعْتَمَدَةُ فِي ذَلِكَ.

وقوله: أَيْمَنَ وَأَشْأَمَ، بِالنَّصْبِ فِيهِمَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَالْمَرَادُ بِهِمَا: الْيَمِينُ وَالشِّمَالُ، قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: نَظَرَ الْيَمِينَ وَالشِّمَالُ هُنَا كَالْمَثَلِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ شَأْنِهِ إِذَا ذَهَبَ أَمْرٌ أَنْ يَلْتَفِتَ يَمِيناً وَشِمَالاً يَطْلُبُ الْغَوْثَ.

قلت: ويحتمل أن يكون سبب الالتفات أنه يترجى أن يجد طريقاً يذهب فيها ليحصل له النجاة من النار، فلا يرى إلا ما يفضي به إلى النار، كما وقع في رواية مُحَلٍّ بن خليفة.

قوله: «ثُمَّ يَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَسْتَقْبِلُهُ النَّارُ» في رواية عيسى: «وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءَ وَجْهَهُ»، وفي رواية أبي معاوية: «يَنْظُرُ تَلْقَاءَ وَجْهَهُ فَتَسْتَقْبِلُهُ النَّارُ». قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّارَ تَكُونُ فِي مَمَرِهِ فَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَحِيدَ عَنْهَا إِذْ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْمُرُورِ عَلَى الصِّرَاطِ.

(١) لفظ «له» سقط من (س).

قوله: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَّقِيَ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ» / زاد وكيع في روايته: «فليفعل»، ٤٠٥/١١ وفي رواية أبي معاوية: «أَنْ يَتَّقِيَ وَجْهَهُ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ فليفعل»، وفي رواية عيسى: «فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ» أي: اجعلوا بينكم وبينها وقايةً من الصَّدَقَةِ وَعَمَلِ الْبِرِّ وَلَوْ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ.

قوله: «قال الأعمش» هو موصولٌ بالسَّنَدِ المذكور، وقد أخرجه مسلم (٦٨/١٠١٦) من رواية أبي^(١) معاوية عن الأعمش كذلك، وبيّن عيسى بن يونس في روايته أَنَّ الْقَدَرَ الذي زاده عمرو بن مَرْةً للأعمش في حديثه عن خَيْثَمَةَ قوله في آخره: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِي كَلِمَةٍ طَيِّبَةً». وقد مضى الحديث بآتم سيقاً من هذا في رواية مُحَلِّ بن خليفة في الزكاة.

قوله: «حدّثني عمرو» هو ابن مَرْة، وصَرَّحَ به في رواية عيسى بن يونس.

قوله: «اتَّقُوا النَّارَ، ثُمَّ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ» بِشَيْنٍ مُعْجَمَةٍ وَحَاءٍ مُهْمَلَةٍ، أي: أَظْهَرَ الْحَذَرَ منها.

وقال الخليل: أَشَاحَ بوجهه عن الشَّيْءِ: نَحَّاهُ عَنْهُ، وقال الفراء: المُشِيخُ: الْحَذَرُ وَالْجَادُّ فِي الْأَمْرِ وَالْمَقْبَلُ فِي خِطَابِهِ، فَيَصِحُّ أَحَدُ هَذِهِ الْمَعَانِي أَوْ كُلُّهَا، أي: حَذَرَ النَّارَ كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، أَوْ جَدَّ عَلَى الْوَصِيَّةِ بِاتَّقَائِهَا، أَوْ أَقْبَلَ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي خِطَابِهِ بَعْدَ أَنْ أَعْرَضَ عَنِ النَّارِ لَمَّا ذَكَرَهَا، وَحَكَى ابْنُ التَّيْنِ أَنَّ مَعْنَى أَشَاحَ: صَدَّ وَانْكَمَشَ، وَقِيلَ: صَرَفَ وَجْهَهُ كَالْخَائِفِ أَنْ تَنَالَهُ.

قلت: والْأَوَّلُ أَوْجَهُ، لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ مِنْ قَوْلِهِ: أَعْرَضَ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ فِي أَوَّلِهِ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّارَ فَأَعْرَضَ وَأَشَاحَ، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ».

قوله: «ثلاثاً» في رواية أبي معاوية: ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ»، وَأَعْرَضَ وَأَشَاحَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا. وكذا أخرجه الإسماعيليُّ من رواية جَرِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ.

قال ابنُ هُبَيْرَةَ وَابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: فِي الْحَدِيثِ أَنَّ اللَّهَ يُكَلِّمُ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ

(١) لفظة «أبي» سقطت من (س).

بغير واسطة، وفيه الحثُّ على الصَّدَقَةِ.

قال ابن أبي جَمْرَةَ: وفيه دليلٌ على قَبُولِ الصَّدَقَةِ ولو قُلَّتْ، وقد قُيِّدَتْ في الحديث بالكسْبِ الطَّيِّبِ^(١). وفيه إشارةٌ إلى تَرْكِ احتقار القليل من الصَّدَقَةِ وغيرها. وفيه حُجَّةٌ لأهل الزُّهْدِ حيث قالوا: المَلْتَفْتُ هَالِكٌ، يُؤْخَذُ من أَنَّ نَظَرَ المَذْكَورِ عن يمينه وعن شِماله فيه صورةُ الالتفات، فليذا لَمَّا نَظَرَ أَمَامَهُ اسْتَقْبَلَتْهُ النار. وفيه دليلٌ على قُرْبِ النار من أهلِ الموقِفِ، وقد أخرج البيهقيُّ في «الْبَعْثِ» من مُرْسَلِ عبد الله بن باباه بسندٍ رجاله ثقات رَفَعَهُ: «كَأَنِّي أَرَاكُمْ بِالْكَوْمِ جُثَى من دُونَ جَهَنَّمَ». وقوله: «جُثَى» بضم الجيم بعدها مُثْلَثَةٌ مقصوَرٌ: جمعُ جاثٍ، والكَوْمُ، بفتح الكاف والواو الساكنة: المكانُ العالي الذي تكونُ عليه أُمَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ كما ثَبَتَ في حديث كعب بن مالك عند مسلم^(٢): «أَنَّهُمْ يَكُونُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى تَلٍّ عَالٍ. وفيه أَنَّ احتجابَ الله عن عباده ليس بحائلٍ حِثِّي بل بأمرٍ مَعْنَوِيٍّ يَتَعَلَّقُ بِقُدْرَتِهِ، يُؤْخَذُ من قوله: «ثُمَّ يَنْظُرُ فَلَا يَرَى قُدَامَهُ شَيْئاً».

وقال ابن هُبَيْرَةَ: المراد بالكلمة الطَّيِّبَةُ هنا ما يدلُّ على هُدًى أو يردُّ عن رَدًى، أو يُصْلِحُ بين اثنين أو يَفْصِلُ بين مُتَنَازِعِينَ، أو يَحُلُّ مُشْكِلاً أو يَكْشِفُ غامضاً، أو يَدْفَعُ نائراً أو يُسَكِّنُ غَضَباً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٥٠ - باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب

٦٥٤١ - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ. قال أبو عبد الله: وَحَدَّثَنِي أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، قال: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَأَجِدُ النَّبِيَّ يَمُرُّ مَعَهُ الْأُمَمُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْعَشْرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ، هَؤُلَاءِ أُمَّتِي؟ قال: لا، وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا

(١) يشير إلى الحديث المتقدم برقم (١٤١٠) عن أبي هريرة.

(٢) بل عند أحمد (١٥٧٨٣)، وابن حبان (٦٤٧٩)، والحاكم ٣٦٣/٢.

سوادٌ كثيرٌ، قال: هؤلاء أمتك، وهؤلاء سبعون ألفاً قدامهم، لا حسابَ عليهم ولا عذابَ. قلتُ: ولم؟ قال: كانوا لا يكتون ولا يسترقون ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون» فقام إليه عكاشة بن محصن، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم. قال: «اللهم اجعله منهم». ثم قام إليه رجل آخر، قال: ادع الله أن يجعلني منهم، قال: «سبقك بها عكاشة».

/ قوله: «بابٌ يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب» فيه إشارة إلى أن وراء التقسيم الذي ٤٠٦/١١ تَضَمَّتْهُ الآيةُ المشارُ إليها في الباب الذي قبله أمراً آخر، وأن من المكلفين من لا يُحاسبُ أصلاً، ومنهم من يُحاسبُ حساباً يسيراً، ومنهم من يُناقشُ الحسابَ.

وذكر فيه خمسة أحاديث:

الحديث الأول: قوله: «حدثنا ابن فضيل» هو محمدٌ، وحُصَيْن: هو ابن عبد الرحمن الواسطي^(١).

قوله: «قال أبو عبد الله» هو البخاري.

قوله: «وحدثني أسيدٌ» بفتح الهمزة وكسر المهملة: هو ابنُ زيد الجُمَال - بالجيم - كوفيٌّ حدَّث ببغداد، قال أبو حاتم: كانوا يتكلمون فيه، وضَعَفَه جماعةٌ، وأفَحَشَ ابن مَعِينٍ فيه القول. وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع وقد قرَّنه فيه غيره، ولعله كان عنده ثقة. قاله أبو مسعود، ويحتمل أن لا يكون خَبَرَ أمره كما ينبغي وإنما سمعَ منه هذا الحديث الواحد.

وقد وافقه/ عليه جماعة منهم سُريج بن النُّعْمان عند أحمد (٢٤٤٨) وسعيد بن منصور ٤٠٧/١١ عند مسلم (٣٧٤/٢٢٠) وغيرهما، وإنما احتاجَ إليه فراراً من تكرير الإسناد بعينه، فإنَّه أخرج السَّنَدَ الأوَّلَ في الطَّبِّ في «باب من اکتوى» (٥٧٠٥) ثمَّ أعاده هنا فأضافَ إليه طريقَ هُشَيْمٍ، وتقدَّم له في الطَّبِّ أيضاً في «باب من لم يرق» (٥٧٥٢) من طريق حُصَيْن بن

(١) كذا نسبه الحافظُ واسطياً، والمشهور نسبته كوفياً، وقد دخل واسط وسمع منه هشيم بن بشير بها، كما أخبر هشيم بذلك، وترجم له بحشل في «تاريخ واسط» ترجمة حافلة.

نمير عن حُصَيْنِ بن عبد الرحمن، وتقدّم باختصار قريباً (٦٤٧٢) من طريق شُعْبَةَ عن حُصَيْنِ بن عبد الرحمن.

قوله: «كنت عند سعيد بن جُبَيْر، فقال: حَدَّثَنِي ابن عَبَّاسٍ» زاد ابن فُضَيْلٍ في روايته^(١) عن حُصَيْنِ عن عامر - وهو الشَّعْبِيُّ - عن عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ: «لا رُقِيَّةَ إِلَّا من عَيْنِ» الحديث، وقد بَيَّنَّ الاختلافَ في رفع حديثِ عِمْرَانَ هذا والاختلافَ في سنده أيضاً في كتابِ الطَّبِّ (٥٧٠٥)، وأنَّ في رواية هُشَيْمٍ زيادةَ قِصَّةٍ وَقَعَتْ لِحُصَيْنِ بن عبد الرحمن مع سعيد ابن جُبَيْرٍ فيما يَتَعَلَّقُ بالرُّقِيَّةِ، وذكرت حُكْمَ الرُّقِيَّةِ هناك.

قوله: «عُرِضَتْ» بضمَّ أوَّلِهِ على البناءِ للمجهول.

قوله: «عليّ» بالتَّشْدِيدِ «الْأُمَمُ» بِالرَّفْعِ، وقد بَيَّنَّ عَبَثَرُ بن القاسم - بموحدةٍ ثمَّ مُثَلَّثَةٍ وزنَ جعفرٍ - في روايته عن حُصَيْنِ بن عبد الرحمن عند التِّرْمِذِيِّ (٢٤٤٦) والنَّسَائِيِّ (ك٧٥٦٠) أنَّ ذلك كان ليلةَ الإسراءِ، ولفظه: لَمَّا أُسْرِيَ بالنَّبِيِّ ﷺ جَعَلَ يُمَرُّ بالنَّبِيِّ ومعه الواحد، الحديث، فإن كان ذلك محفوظاً كانت فيه قوَّةٌ لمن ذهب إلى تعدُّدِ الإسراءِ، وأنَّه وَقَعَ بالمدينة أيضاً غير الذي وَقَعَ بِمَكَّةَ، فقد وَقَعَ عندَ أَحْمَدَ (٣٨٠٦) والبَزَّارِ (١٤٤٠ و١٤٤١) بسندٍ صحيحٍ قال: أَكْرَيْنَا الحديثَ^(٢) عند رسول الله ﷺ ثُمَّ عُدْنَا إِلَيْهِ فقال: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ اللَّيْلَةَ بِأُمَمِهَا، فَجَعَلَ النَّبِيُّ يُمَرُّ ومعه الثلاثة، والنَّبِيُّ يُمَرُّ ومعه الْعِصَابَةُ» فذكر الحديث.

وفي حديث جابر عند البَزَّارِ^(٣): أَبْطَأَ رسول الله ﷺ عن صلاة العِشاءِ حَتَّى نَامَ بعض مَنْ كان في المسجد، الحديث.

والذي يَتَحَرَّرُ من هذه المسألة أَنَّ الإسراءَ الذي وَقَعَ بالمدينة ليس فيه ما وَقَعَ بِمَكَّةَ من

(١) تحَرَّفَ في (س) إلى: رواية.

(٢) أَكْرَيْنَا الحديث: يعني أَكْثَرْنَاهُ، وقائل ذلك عبد الله بن مسعود.

(٣) كما في «كشف الأستار» (٣٥٤٢).

استفتاح أبواب السموات باباً باباً، ولا من التقاء الأنبياء كل واحد في سماء، ولا المراجعة معهم، ولا المراجعة مع موسى فيما يتعلق بفرض الصلوات، ولا في طلب تخفيفها وسائر ما يتعلق بذلك، وإنما تكرررت قضايا كثيرة سوى ذلك رآها النبي ﷺ، فمنها بمكة البعض ومنها بالمدينة بعد الهجرة البعض، ومُعظمها في المنام، والله أعلم.

قوله: «فأجد» بكسر الجيم بلفظ المتكلم بالفعل المضارع، وفيه مبالغة لتحقيق صورة الحال، وفي رواية الكشميهني: «فأخذ» بفتح الحاء والذال المعجمتين بلفظ الفعل الماضي. قوله: «النبي» بالنصب، وفي رواية الكشميهني بالرفع على أنه الفاعل. قوله: «يمرُّ معه الأمة» أي: العدد الكثير.

قوله: «والنبي معه النفر» والنبي يمرُّ معه العشر» بفتح المهملة وسكون المعجمة، وفي رواية المستملي بكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم راء^(١)، ووقع في رواية ابن فضال: «فجعل النبي والنبیان يمرّون ومعهم الرّهط» زاد عبّر في روايته: «والنبي»^(٢)، وفي رواية حصين بن نمير نحوه، لكن بتقديم وتأخير، وفي رواية سعيد بن منصور التي أشرت إليها آيفاً: «فرايت النبي ومعهم الرّهط، والنبي ومعهم الرجل والرجلان، والنبي ليس معه أحد، والنبي معه الخمسة»، والرّهط تقدّم بيانه في شرح حديث أبي سفيان في قصة هرقل أول الكتاب^(٧)، وفي حديث ابن مسعود: «فجعل النبي يمرّ ومعهم الثلاثة، والنبي يمرّ ومعهم العصابة، والنبي يمرّ وليس معه أحد». والحاصل من هذه الروايات أن الأنبياء يتفاوتون في عدد أتباعهم.

قوله: «فنظرت فإذا سوادٌ كثيرٌ» في رواية حصين بن نمير: «فرايت سواداً كثيراً سداً الأفق» والسواد ضدّ البياض: هو الشخص الذي يرى من بعيد، ووصفه بالكثير إشارة

(١) يعني العشرة.

(٢) كذا في الأصلين، وفي (س): «والشيء» والظاهر أنها تحريف عن «والنبي»، والذي في الأصلين لم نقف على وجهه والمراد منه، إلا إن كان الحافظ أراد أن يقول: «والنبي والنبیان يمرّون ومعهم القوم»، فهذه هي الزيادة التي في رواية عبّر، فسقط بقية الكلام من قلم الحافظ سهواً، والله تعالى أعلم.

إلى أن المراد بلفظه الجنس لا الواحد، ووقع في رواية ابن فضيل: «ملأ الأفق» والأفق: الناحية، والمراد به هنا: ناحية السماء.

قوله: «قلت: يا جبريل هؤلاء أمّتي؟ قال: لا» في رواية حصين بن نمير: «فرجوت أن تكون أمّتي فقيل: هذا موسى في قومه»، وفي حديث ابن مسعود عند أحمد: «حتى مرّ عليّ موسى في كبكبة من بني إسرائيل فأعجبني، فقلت: من هؤلاء؟ فقيل: هذا أخوك موسى معه بنو إسرائيل». والكبكة بفتح الكاف، ويجوز ضمّها، بعدها موحدة: هي الجماعة من الناس إذا انضمّ بعضهم إلى بعض.

قوله: «ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سوادٌ كثيرٌ» في رواية سعيد بن منصور: «عظيم»، وزاد: «فقيل لي: انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سوادٌ عظيم، فقيل لي: انظر إلى الأفق الآخر» مثله، وفي رواية ابن فضيل: «إذا سوادٌ قد ملأ الأفق، فقيل لي: انظر هاهنا وهاهنا في آفاق السماء»، وفي حديث ابن مسعود: «إذا الأفق قد سدّ بوجوه الرجال»، وفي لفظ لأحمد (٤٣٣٩): «فرايت أمّتي قد ملؤوا السهل والجبل، فأعجبني كثرتهم وهيئتهم، فقيل: أرضيت يا محمّد؟ قلت: نعم، أي ربّ».

وقد استشكل الإسماعيليّ كونه ﷺ لم يعرف أمّته حتى ظنّ أنّهم أمّة موسى، وقد ثبت من حديث أبي هريرة كما تقدّم في الطهارة: كيف تعرّف من لم تر من أمّتك؟ فقال: «إنهم غرّ محجلون من أثر الوضوء»^(١)، وفي لفظ: «سبّا ليست لأحد غيرهم»^(٢). وأجاب بأنّ الأشخاص التي رآها في الأفق لا يدرك منها إلا الكثرة من غير تمييز لأعيانهم، وأمّا ما في حديث أبي هريرة فمحمول على ما إذا قربوا منه، وهذا كما يرى الشخص شخصاً على بُعد

(١) اللفظ الذي أورده هو لفظ رواية ابن مسعود عند أحمد (٣٨٢٠) وابن ماجه (٢٨٤) وغيرهما، وبنحوه رواية أبي هريرة عند مسلم (٢٤٩)، وابن ماجه (٤٣٠٦)، والنسائي (١٥٠). وأمّا الرواية التي تقدمت في الطهارة فهي من حديث أبي هريرة، لكن ليس فيها سؤال الصحابة النبي ﷺ كيف يعرف من لم ير من أمّته.

(٢) هو عند مسلم (٢٤٧).

فِيكَلِّمُهُ وَلَا يَعْرِفُ أَنَّهُ أَخُوهُ، فَإِذَا صَارَ بَحِيْثٌ يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ عَرَفَهُ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ عِنْدَ وُرُوْدِهِمْ عَلَيْهِ الْخَوْصَ.

قوله: «هَؤُلَاءِ أَمَّتُكَ، وهَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قَدَّامَهُمْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ» في رواية سعيد بن منصور: «ومعهم» بدل «قَدَّامَهُمْ»، وفي رواية حُصَيْنِ بْنِ نُمَيْرٍ: «ومع هَؤُلَاءِ»، وكذا في حديث ابن مسعود، والمراد بالمعِيَّة: المعنويَّة، فَإِنَّ السَّبْعِينَ أَلْفًا الْمَذْكُورِينَ مِنْ جُمْلَةِ أُمَّتِهِ، لَكِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي الَّذِينَ عُرِضُوا إِذْ ذَاكَ، فَأَرِيدَ الزِّيَادَةَ فِي تَكْثِيرِ أُمَّتِهِ بِإِضَافَةِ السَّبْعِينَ أَلْفًا إِلَيْهِمْ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضِيلٍ: «وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ»، وَفِي رِوَايَةِ عَبَّثَرِ بْنِ الْقَاسِمِ: «هَؤُلَاءِ أَمَّتُكَ، وَمَنْ هَؤُلَاءِ مِنْ أَمَّتِكَ سَبْعُونَ أَلْفًا»، وَالْإِشَارَةُ بِهِؤُلَاءِ إِلَى الْأُمَّةِ لَا إِلَى خُصُوصٍ مِّنْ عُرِضَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «مَعَ» بِمَعْنَى «مِنْ» فَتَأْتِلَفُ الرِّوَايَتَانِ.

قوله: «قلت: ولم؟» بكسر اللام وفتح الميم، وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا، يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنْ السَّبَبِ، وَقَعَ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ وَسُرَيْجٍ عَنْ هُشَيْمٍ: ثُمَّ نَهَضَ - أَيِ: النَّبِيِّ ﷺ - فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَخَاضَ النَّاسَ فِي أَوْلَئِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ فَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ».

وَفِي رِوَايَةِ عَبَّثَرٍ: فَدَخَلَ وَلَمْ يَسْأَلُوهُ وَلَمْ يُفَسِّرْ لَهُمْ، وَالْبَاقِي نَحْوَهُ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضِيلٍ: فَأَفَاضَ الْقَوْمَ فَقَالُوا: نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ، فَنَحْنُ هُمْ، أَوْ أَوْلَادُنَا الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ فَإِنَّا وُلِدْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَجَ فَقَالَ. وَفِي رِوَايَةِ حُصَيْنِ بْنِ نُمَيْرٍ: فَقَالُوا: أَمَّا نَحْنُ فَوُلِدْنَا فِي الشَّرْكِ وَلَكِنَّا آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، وَلَكِنَّ هَؤُلَاءِ هُمْ أَبْنَاؤُنَا. وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ: وَقَالَ بَعْضُنَا: هُمُ الشُّهَدَاءُ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ^(١): مَنْ رَقَى قَلْبُهُ لِلْإِسْلَامِ.

قوله: «كانوا لا يَكْتَوُونَ ولا يَسْتَرْقُونَ ولا يَتَطَيَّرُونَ، وعلى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» اتَّفَقَ على ذِكْر هذه الأربع مُعْظَمُ الرِّوَايَاتِ في حديث ابن عَبَّاسٍ، وإن كان عند البعض تقديم وتأخير، وكذا في حديث عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ عند مسلم (٢١٨)، وفي لَفْظٍ له (٣٧١ / ٢١٨) سَقَطَ: «ولا يَتَطَيَّرُونَ» هكذا في حديث ابن مسعود وفي حديث جابرِ اللَّذِينَ أَشْرَتْ إِلَيْهِمَا بِنَحْوِ الأربَعِ.

وَوَقَعَ في رواية سعيد بن منصور عند مسلم: «ولا يَرْقُونَ» بَدَلَ «ولا يَكْتَوُونَ»، وقد أَنْكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هذه الرِّوَايَةَ وَزَعَمَ أَنَّهَا غَلَطٌ من راويها، واعتَلَّ بأنَّ الرَّاقي يُحْسِنُ إلى الذي يَرْقِيهِ فكيف يكون ذلك مطلوبَ التَّركِ؟ وأيضاً فقد رَقَى جَبْرِيلُ النَّبِيِّ ﷺ^(١) وَرَقَى النَّبِيُّ أَصْحَابَهُ^(٢)، وأذِنَ لَهُم في الرُّقَى، وقال: «مَنْ / اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فليَفْعَلْ»^(٣)، والنَّفْعُ مطلوبٌ. قال: وأَمَّا الْمَسْتَرْقِي فَإِنَّهُ يَسْأَلُ غَيْرَهُ وَيَرْجُو نَفْعَهُ، وَتَمَامُ التَّوَكُّلِ يُنَافِي ذَلِكَ. قال: وإِنَّمَا الْمُرَادُ وَصْفَ السَّابِعِينَ بِتَمَامِ التَّوَكُّلِ فَلَا يَسْأَلُونَ غَيْرَهُمْ أَنْ يَرْقِيَهُمْ، وَلَا يَكُوِّمُهُمْ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ مِنْ شَيْءٍ.

وَأَجَابَ غَيْرُهُ بِأَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ، وسعيد بن منصور حافظٌ وقد اعْتَمَدَهُ البخاري ومسلم، واعْتَمَدَ مسلم على روايته هذه، وبأنَّ تَغْلِيظَ الرَّايِ مع إمكان تصحيح الزِّيَادَةَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ. والمعنى الذي حَمَلَهُ عَلَى التَّغْلِيظِ مَوْجُودٌ فِي الْمَسْتَرْقِي لِأَنَّهُ اعْتَلَّ بِأَنَّ الذي لَا يَطْلُبُ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَرْقِيَهُ تَامُّ التَّوَكُّلِ، فكذا يقال له: والذي يَفْعَلُ غَيْرُهُ بِهِ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُمَكِّنَهُ مِنْهُ لِأَجْلِ تَمَامِ التَّوَكُّلِ، وليس في وقوع ذلك من جَبْرِيلَ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَدْعَى، وَلَا فِي فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ أَيْضاً دَلَالَةٌ، لِأَنَّهُ فِي مَقَامِ التَّشْرِيعِ وَتَبْيِينِ الْأَحْكَامِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّمَا تَرَكَ الْمَذْكُورُونَ الرُّقَى وَالِاسْتِرْقَاءَ حَسْماً لِلْمَادَّةِ، لِأَنَّ فَاعِلَ ذَلِكَ لَا

(١) كما في حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم (٢١٨٦)، والترمذي (٩٧٢) وابن ماجه (٣٥٢٣)، وكما في حديث عائشة عند مسلم (٢١٨٥).

(٢) انظر كتاب الطب (٥٧٤٢-٥٧٤٦).

(٣) أخرجه مسلم (٢١٩٩)، والنسائي في «الكبرى» (٧٤٩٨) من حديث جابر بن عبد الله.

يَأْمَنُ أَنْ يَكِلَ نَفْسَهُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَالرُّقِيَّةُ فِي ذَاتِهَا لَيْسَتْ مَمْنُوعَةً، وَإِنَّمَا مُنِعَ مِنْهَا مَا كَانَ شِرْكَاً أَوْ احْتَمَلَهُ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ ﷺ: «اعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ، وَلَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ»^(١)، فففيه إشارة إلى عِلَّةِ النَّهْيِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ ذَلِكَ وَاضِحاً فِي كِتَابِ الطَّبِّ.

وَقَدْ نَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ غَيْرِهِ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الرُّقَى وَالْكَيِّ قَادِحٌ فِي التَّوَكُّلِ بِخِلَافِ سَائِرِ أَنْوَاعِ الطَّبِّ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْقَسَمَيْنِ بِأَنَّ الْبُرْءَ فِيهِمَا أَمْرٌ مَوْهُومٌ، وَمَا عَدَاهُمَا مُحَقَّقٌ عَادَةً كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فَلَا يَقْدَحُ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ أَكْثَرَ أَبْوَابِ الطَّبِّ مَوْهُومٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الرُّقَى بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى تَقْتَضِي التَّوَكُّلَ عَلَيْهِ، وَالِاتِّجَاءَ إِلَيْهِ، وَالرَّغْبَةَ فِيهَا عِنْدَهُ، وَالتَّبَرُّكَ بِأَسْمَائِهِ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ قَادِحاً فِي التَّوَكُّلِ لَقَدَحَ الدُّعَاءُ^(٢)، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ، وَقَدْ رَقَى النَّبِيُّ ﷺ وَرُقِيَ، وَفَعَلَ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ، فَلَوْ كَانَ مَانِعاً مِنَ اللَّحَاقِ بِالسَّبْعِينَ أَوْ قَادِحاً فِي التَّوَكُّلِ لَمْ يَقْعَ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ وَأَفْضَلُ مِمَّنْ عَدَاهُمْ.

وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ بَنَى كَلَامَهُ عَلَى أَنَّ السَّبْعِينَ الْمَذْكُورِينَ أَرْفَعُ رُتْبَةً مِنْ غَيْرِهِمْ مُطْلَقاً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا سَابِقُهُ، وَجَوَّزَ أَبُو طَالِبٍ بْنُ عَطِيَّةٍ فِي «مَوَازَنَةِ الْأَعْمَالِ» أَنَّ السَّبْعِينَ الْمَذْكُورِينَ هُمُ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۖ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ۖ﴾^(١١) فِي جَنَّةِ النَّعِيمِ [الواقعة: ١٠-١٢]، فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُمْ مِنْ جُمْلَةِ السَّابِقِينَ فمُسَلَّمٌ وَإِلَّا فَلَا، وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (١٦٢١٥) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ^(٣) وَابْنُ حِبَّانَ (٢١٢) مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ حَدِيثاً، وَفِيهِ: «وَعَدَنِي رَبِّي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مَنْ أَمَّتِي سَبْعِينَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٨٦) مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ.

(٢) يَعْنِي لِقْدَحَ الدُّعَاءِ فِي التَّوَكُّلِ أَيْضاً.

(٣) فِي «التَّوْحِيدِ» ١/ ٣١١-٣١٤.

ألفاً بغير حساب، وإني لأرجو أن لا يدخلوها حتى تبوءوا أنتم ومن صلح من أزواجكم وذرياتكم مساكن في الجنة». فهذا يدل على أن مزية السبعين بالدخول بغير حساب لا يستلزم أنهم أفضل من غيرهم، بل فيمن يحاسب في الجملة من يكون أفضل منهم، وفيمن يتأخر عن الدخول ممن تحققت نجاته وعُرف مقامه من الجنة ليشفع في غيره، من هو أفضل منهم، وسأذكر بعد قليل من حديث أم قيس بنت محصن أن السبعين ألفاً ممن يحشر من مقبرة البقيع بالمدينة، وهي خصوصية أخرى.

قوله: «ولا يتطيرون» تقدم بيان الطيرة في كتاب الطب (٥٧٥٣)، والمراد أنهم لا يتشاءمون كما كانوا يفعلون في الجاهلية.

قوله: «وعلى ربهم يتوكلون» يحتمل أن تكون هذه الجملة مفسرة لما تقدم من ترك الاسترقاء والاكِتواء والطيرة، ويحتمل أن تكون من العام بعد الخاص، لأن صفة كل واحدة منها صفة خاصة من التوكل، وهو أعم من ذلك، وقد مضى القول في التوكل في باب ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ قريباً (٦٤٧٢).

وقال القرطبي وغيره: قالت طائفة من الصوفية: لا يستحق اسم التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوف غير الله تعالى، حتى لو هجم عليه الأسد لا يتزعج، وحتى لا يسعى في طلب الرزق لكون الله ضمينه له، وأبى هذا الجمهور وقالوا: يحصل التوكل بأن يثق بوعده الله ويوقن بأن قضاءه واقع، ولا يترك اتباع السنة في ابتغاء الرزق مما لا بد له/ منه من مطعم ومشرب، وتحرز من عدو بإعداد السلاح وإغلاق الباب ونحو ذلك، ومع ذلك فلا يطمئن إلى الأسباب بقلبه، بل يعتقد أنها لا تجلب بذاتها نفعاً ولا تدفع ضرراً، بل السبب والمسبب فعل الله تعالى والكل بمشيئته، فإذا وقع من المرء ركون إلى السبب قدح في توكله.

وهم مع ذلك فيه على قسمين: واصل وسالك، فالأول: صفة الواصل، وهو الذي لا يلتفت إلى الأسباب ولو تعاطاها، وأمّا السالك: فيقع له الالتفات إلى السبب أحياناً، إلا أنه قد يدفع ذلك عن نفسه بالطرق العلمية والأذواق الحالية، إلى أن يرتقي إلى مقام الواصل.

وقال أبو القاسم القُشَيْرِيُّ: التَّوَكَّلْ مَحَلَّةَ الْقَلْبِ، وَأَمَّا الْحَرَكَةُ الظَّاهِرَةُ فَلَا تُنَافِيهِ إِذَا تَحَقَّقَ الْعَبْدُ أَنَّ الْكُلَّ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ، فَإِنْ تَيَسَّرَ شَيْءٌ فَبِتَيْسِيرِهِ وَإِنْ تَعَسَّرَ فَبِتَقْدِيرِهِ.

ومن الأدلة على مشروعية الاكتساب ما تقدّم في البيوع (٢٠٧٣) من حديث أبي هريرة رَفَعَهُ: «أَفْضَلُ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَكَانَ دَاوُدُ يَأْكُلُ مِنْ كَسْبِهِ»^(١)، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّنَاهُ صَنْعَةً لَبُوسٍ لَكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: كَيْفَ تَطْلُبُ مَا لَا تَعْرِفُ مَكَانَهُ؟ فَجَوَابُهُ أَنَّهُ يَفْعَلُ السَّبَبَ الْمَأْمُورَ بِهِ وَيَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ فِيمَا يَخْرُجُ عَنْ قُدْرَتِهِ، فَيَشُقُّ الْأَرْضَ مِثْلًا وَيُلْقِي الْحَبَّ وَيَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ فِي إِنْبَاتِهِ وَإِنْزَالِ الْغَيْثِ لَهُ، وَيُحْصِلُ السَّلْعَةَ مِثْلًا وَيَنْقُلُهَا، وَيَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ فِي إِقَاءِ الرَّغْبَةِ فِي قَلْبِ مَنْ يَطْلُبُهَا مِنْهُ، بَلْ رُبَّمَا كَانَ التَّكْسِبُ وَاجِبًا كَقَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ يَحْتَاجُ عِيَالَهُ لِلنَّفَقَةِ، فَمَتَى تَرَكَ ذَلِكَ كَانَ عَاصِيًا.

وَسَلَّكَ الْكِرْمَانِيُّ فِي الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ مَسَلَّكَ التَّأْوِيلِ، فَقَالَ: قَوْلُهُ: «لَا يَكْتَوُونَ» مَعْنَاهُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ الشُّفَاءَ مِنَ اللَّهِ لَا مِنْ مُجَرَّدِ الْكَيِّ، وَقَوْلُهُ: «وَلَا يَسْتَرْقُونَ» مَعْنَاهُ: بِالرُّقَى الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، كَرُقَى الْجَاهِلِيَّةِ وَمَا لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شِرْكٌ، وَقَوْلُهُ: «وَلَا يَتَطَيَّرُونَ» أَيِ: لَا يَتَشَاءَمُونَ بِشَيْءٍ، فَكَأَنَّ الْمُرَادَ أَتَمَّهُمُ الَّذِينَ يَتَرَكُونَ أَعْمَالَ الْجَاهِلِيَّةِ فِي عَقَائِدِهِمْ.

قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْمُتَصِفَ بِهَذَا أَكْثَرَ مِنَ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ، فَمَا وَجْهُ الْحَصْرِ فِيهِ؟ وَأَجَابَ بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ لَا خُصُوصَ الْعَدَدِ.

قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْعَدَدَ الْمَذْكُورَ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ثَانِي أَحَادِيثِ الْبَابِ وَصَفَهُمْ بِأَتَمِّهِمْ «تُضِيءُ وَجُوهُهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»، وَمَضَى فِي بَدْءِ الْخَلْقِ (٣٢٥٤)

(١) انظر حديث المقدم الذي قبله في البيوع (٢٠٧٢).

من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رَفَعَهُ: «أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صورة القمر، والذين على آثارهم كأحسن كَوَكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ إِضَاءَةً»، وأخرجه مسلم من طرق عن أبي هريرة: منها رواية أبي يونس (٢١٧) وهَمَّامٌ (٢٨٣٤) عن أبي هريرة: «على صورة القمر»، وله (١٩١) من حديث جابر: «فَتَنْجُو أَوَّلَ زُمْرَةٍ وَجُوهَهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ سَبْعُونَ أَلْفًا لَا يُحَاسِبُونَ».

وقد وَقَعَ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى أَنَّ مَعَ السَّبْعِينَ أَلْفًا زِيَادَةً عَلَيْهِمْ: ففي حديث أبي هريرة عند أحمد (٨٧٠٨) والبيهقي في «الْبَعْثِ» (٤١٦) من رواية سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَأَلْتُ رَبِّي فَوَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مَنْ أَمَّتَنِي» فذكر الحديث نحو سياق حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ثاني أحاديث الباب وزاد: «فَاسْتَزَدْتُ رَبِّي فَزَادَنِي مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعِينَ أَلْفًا»، وسنده جيد.

وفي الباب عن أبي أيوب عند الطبراني (٣٨٨٢)، وعن حُذَيْفَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٣٣٣٦)، وعن أنس عند البزار (٦٦٣٦)، وعن ثوبان عن ابن أبي عاصم^(١). فهذه طرق يُقَوِّي بعضها بعضاً.

وجاء في أحاديثٍ أُخْرَى أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ: فَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٣٧) وَحَسَنَهُ وَالتَّطَبَّرَانِي (٧٥٢٠ و ٧٦٦٥ و ٧٦٧٢) وَابْنَ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٢٤٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ رَفَعَهُ: «وَعَدَنِي رَبِّي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مَنْ أَمَّتَنِي سَبْعِينَ أَلْفًا، مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعِينَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ، وَثَلَاثَ حَتَايَاتٍ مِنْ حَتَايَاتِ رَبِّي».

وفي «صحيح ابن حبان» أيضاً (٧٢٤٧) والطبراني (٣١٢/١٧) بسند جيد من حديث عتبة بن عبد نحوه بلفظ: «ثُمَّ يَسْفَعُ كُلَّ أَلْفٍ فِي سَبْعِينَ أَلْفًا، ثُمَّ يَحْثِي رَبِّي ثَلَاثَ حَتَايَاتٍ ٤١١/١١ بِكَفِّهِ» وفيه: فَكَبَّرَ / عمر، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ السَّبْعِينَ أَلْفًا يُسْفَعُهُمُ اللَّهُ فِي آبَائِهِمْ وَأُمَّهَاتِهِمْ

(١) أخرجه في «الآحاد والمثاني» (٤٥٥)، وفات الحافظ رحمه الله أن يخرج من «مسند أحمد» (٢٢٤١٨).

وعشائريهم، وأرجو أن يكون أدنى أمتي الحثوث»^(١).

وأخرجه الحافظ الضياء، وقال: لا أعلم له علة. قلت: علته الاختلاف في سنده، فالطبراني أخرجه من رواية أبي سلام حدثني عامر بن زيد أنه سمع عتبة، ثم أخرجه من طريق أبي سلام أيضاً (٧٧١/٢٢) فقال: حدثني عبد الله بن عامر أن قيس بن الحارث حدثه أن أبا سعيد الأنباري حدثه، فذكره، وزاد: قال قيس: فقلت لأبي سعيد: سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قال: وقال رسول الله ﷺ: «وذلك يستوعب مهاجري أمتي ويوفي الله بقيتهم من أعرابنا»، وفي رواية لابن أبي عاصم^(٢): قال أبو سعيد: فحسبنا عند رسول الله ﷺ فبلغ أربعة آلاف ألف وتسع مئة ألف. يعني من عدا الحثيات.

وقد وقع عند أحمد (٢٣٥٠٥) والطبراني (٣٨٨٢) من حديث أبي أيوب نحو حديث عتبة بن عبد، وزاد: «والحبيثة - بمعجمة ثم موحدة وهمزة وزن عظيمة - عند ربي».

وورد من وجه آخر ما يزيد على العدد الذي حسبه أبو سعيد الأنباري، فعند أحمد (٢٢) وأبي يعلى (١١٢) من حديث أبي بكر الصديق نحوه بلفظ: «أعطاني مع كل واحد من السبعين ألفاً سبعين ألفاً»، وفي سنده راويان أحدهما ضعيف الحفظ، والآخر لم يسم.

وأخرج البيهقي في «البعث»^(٣) من حديث عمرو بن حزم مثله وفيه راوٍ ضعيف أيضاً، واختلف في سنده وفي سياق متنه.

وعند البزار (٦٦٣٦) من حديث أنس بسندٍ ضعيف نحوه، وعند الكلاباذي في «معاني

(١) كذا وقع هذا الكلام الأخير مرفوعاً عند ابن حبان وحده، وهو عند غيره ممن خرّج الحديث من كلام عمر ابن الخطاب، كذلك أخرجه الطبراني، وكذا هو عند أبي عبد الله الحسين بن الحسن الغضائري في «جزئه» (٣٣)، وعند البيهقي في «البعث والنشور» (٢٧٤)، على أن لفظ آخره عند ابن حبان: أرجو أن يجعل أمتي أدنى الحثوث الأواخر.

(٢) في «الآحاد والمثاني» (٢٨٢٥)، و«السنة» (٨١٤).

(٣) ونص البيهقي نفسه في «شعب الإيمان» (٢٦٨) على أنه ذكره في «البعث والنشور»، وهو في جملة ما سقط من مطبوعته.

الأخبار» بسندٍ واهٍ من حديث عائشة: فَقَدْتُ رسول الله ﷺ ذات يوم فَاتَّبَعْتُهُ فإذا هو في مَشْرُبة يُصَلِّي، فرأيت على رأسه ثلاثة أنوار، فلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قال: «رَأَيْتِ الْأَنْوَارَ؟» قلت: نعم. قال: «إِنَّ آتِيَا أَتَانِي مِنْ رَبِّي فَبَشَّرَنِي أَنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، ثُمَّ أَتَانِي فَبَشَّرَنِي أَنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ مِنْ أُمَّتِي مَكَانَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبْعِينَ أَلْفًا سَبْعِينَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، ثُمَّ أَتَانِي فَبَشَّرَنِي أَنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ مِنْ أُمَّتِي مَكَانَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبْعِينَ أَلْفًا الْمَضَاعِفَةَ سَبْعِينَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، فَقُلْتُ: يَا رَبَّ لَا يَبْلُغُ هَذَا أُمَّتِي، قال: أَكْمَلَهُمْ لَكَ مِنَ الْأَعْرَابِ مَنَّنْ لَا يَصُومُ وَلَا يُصَلِّي». قال الكلاباذي: المراد بِالْأُمَّةِ أَوَّلًا أُمَّةُ الْإِجَابَةِ، ويقولُه آخِرًا: «أُمَّتِي»: أُمَّةُ الْإِتِّبَاعِ، فَإِنَّ أُمَّةَ ﷺ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، أَحَدُهَا أَخَصُّ مِنَ الْآخَرِ: أُمَّةُ الْإِتِّبَاعِ، ثُمَّ أُمَّةُ الْإِجَابَةِ، ثُمَّ أُمَّةُ الدَّعْوَةِ، فَالْأَوَّلَى أَهْلُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالثَّانِيَةُ مُطْلَقُ الْمُسْلِمِينَ، وَالثَّلَاثَةُ مَنْ عَدَاهُمْ مَنَّنْ بُعِثَ إِلَيْهِمْ.

وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ الْقَدْرَ الزَّائِدَ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ هُوَ مِقْدَارُ الْحَثِيَّاتِ، فَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ أَحَدٍ (١٢٦٩٥) مِنْ رِوَايَةِ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ أَوْ غَيْرِهِ^(١) عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ: «إِنَّ اللَّهَ وَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعَ مِائَةِ أَلْفٍ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: زِدْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «هَكَذَا» وَجَمَعَ كَثْفَهُ، فَقَالَ: زِدْنَا. فَقَالَ: «وَهَكَذَا». فَقَالَ عُمَرُ: حَسْبُكَ أَنَّ اللَّهَ إِنْ شَاءَ أَدْخَلَ خَلْقَهُ الْجَنَّةَ بِكَفٍّ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ عُمَرُ»، وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ لَكِنْ اخْتَلَفَ عَلَى قَتَادَةَ فِي سَنَدِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا^(٢).

قوله: «فَقَامَ إِلَيْهِ عُكَّاشَةٌ» بِضَمِّ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْكَافِ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهَا، يُقَالُ: عَكَّشَ الشَّعْرَ وَتَعَكَّشَ^(٣): إِذَا التَّوَى، حَكَاهُ الْقُرْطُبِيُّ، وَحَكَى السُّهَيْلِيُّ أَنَّهُ مِنْ عَكَّشَ [عَلَى]^(٤) الْقَوْمَ: إِذَا حَمَلَ

(١) الشك الذي وقع في «المسند» هو في رواية قتادة هل رواه عن أنس مباشرة أو بواسطة النضر.

(٢) أبان عنه الحفاظ في «الإصابة» في ترجمة عمير غير منسوب ٧٢٩/٤، وفي ترجمة محمود بن عمير بن سعد ٤١/٦.

(٣) تصحفت في (أ) و(س) إلى: ويعكش.

(٤) لفظة «على» سقطت من الأصلين و(س)، ولا بدَّ منها، لأنَّ الفعل بالمعنى المذكور لم يرد في كتب اللغة إلَّا =

عليهم، وقيل: العُكَّاشَةُ بالتَّخْفِيف: العنكبوت، ويقال أيضاً لَيْتِ النَّمْل. وَمَحْصَن، بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الصاد المهمَلَتَيْنِ ثُمَّ نون آخره: هو ابن حُرْثَانَ - بضمَّ المهملة وسكون الرَّاء بعدها مُثْلثة - من بني أَسَد بن خُزَيْمَة، وَمَنْ حُلَفَاء بني أُمَيَّة.

كان عُكَّاشَة من السابقين إلى الإسلام وكان من أَجْمَل الرُّجَال، وَكُنِيته أَبُو مِحْصَن، وَهَاجَرَ وَشَهِدَ بَدْرًا وَقَاتَلَ فِيهَا، قَالَ ابْن إِسْحَاق: بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْر فَارِس فِي الْعَرَبِ عُكَّاشَة»، وَقَالَ أَيضاً: قَاتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ قِتَالًا شَدِيدًا حَتَّى انْقَطَعَ سَيْفُهُ فِي يَدِهِ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِذْلًا^(١) مِنْ حَطَبٍ، فَقَالَ: «قَاتِلْ بِهَذَا» فَقَاتَلَ بِهِ فَصَارَ فِي يَدِهِ سَيْفًا طَوِيلًا شَدِيدَ الْمَتْنِ أَبْيَضَ، فَقَاتَلَ بِهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ، فَكَانَ ذَلِكَ السَّيْفُ عِنْدَهُ حَتَّى اسْتَشْهَدَ فِي قِتَالِ ٤١٢/١١ الرِّدَّةِ مَعَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ.

قوله: «فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ»، قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُمْ مِنْهُمْ» فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ثَانِي أَحَادِيثِ الْبَابِ مِثْلُهُ، وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ زِيَادٍ عَنْهُ - وَسَاقَ مُسْلِمٌ سَنَدَهُ - قَالَ: فَدَعَا لَهُ^(٢). وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ حُصَيْنِ بْنِ نُمَيْرٍ وَمُحَمَّدَ بْنِ فُضَيْلٍ: قَالَ: أَمِنَهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَيُجْمَعُ بِأَنَّهُ سَأَلَ الدُّعَاءَ أَوَّلًا فَدَعَا لَهُ، ثُمَّ اسْتَفْهَمَ هَلْ أُجِيبَ^(٣).

قوله: «ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرٌ» وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ هَلْ قَالَ: ادْعُ لِي، أَوْ قَالَ: أَمِنَهُمْ أَنَا؟ كَمَا وَقَعَ فِي الَّذِي قَبْلَهُ. وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي بَعْدَهُ: رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَجَاءَ مِنْ طَرِيقٍ وَاهِيَةٍ أَنَّهُ سَعِدَ بْنُ عُبَادَةَ أَخْرَجَهُ الْخُطِيبُ فِي «الْمَبَاهِاتِ» (ص ١٠٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حُدَيْفَةَ إِسْحَاقَ بْنِ بَشَرٍ الْبَخَارِيِّ أَحَدَ الضُّعَفَاءِ مِنْ طَرِيقَيْنِ لَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا انْصَرَفَ مِنْ غَزَاةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَسَاقَ قَصَّةَ طَوِيلَةً، وَفِيهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

= متعدياً بعلى. وكذلك هو عند السهيلي في «الروض الأنف» ٦١/٣.

(١) تحرف في (س) إلى: جزلاً، بالزاي، وإنما هو الجذل، بالذال، وهو أصل الشيء الباقي من شجرة وغيرها بعد ذهاب الفرع.

(٢) لفظة «له» سقطت من (س).

(٣) تحرفت العبارة في (س) إلى: قيل: أجب.

قال: «أهل الجنة عشرون ومئة صف، ثمانون صفاً منها أمتي وأربعون صفاً سائر الأمم، ولي مع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب»، قيل: من هم؟ فذكر الحديث، وفيه: فقال: «اللهم اجعل عكاشة منهم»، قال: فاستشهد بعد ذلك. ثم قام سعد بن عبادة الأنصاري فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، الحديث.

وهذا مع ضعفه وإرساله يُستبعد من جهة جلاله سعد بن عبادة، فإن كان محفوظاً فلعله آخر باسم سيّد الخزرج واسم أبيه ونسبته، فإن في الصحابة كذلك آخر له في «مسند بقي بن مخلد» حديث^(١)، وفي الصحابة سعد بن حمارة الأنصاري، فلعل اسم أبيه تحرف.

قوله: «سبّك بها عكاشة» اتفق جمهور الرواة على ذلك إلا ما وقع عند ابن أبي شيبة والبرز وأبي يعلى^(٢) من حديث أبي سعيد فزاد: فقام رجل آخر فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، وقال في آخره: «سبّك بها عكاشة وصاحبه، أما لو قلتُم لقلتُ، ولو قلتُ لوجبتُ» وفي سنده عطية وهو ضعيف.

وقد اختلفت أجوبة العلماء في الحكمة في قوله: «سبّك بها عكاشة»، فأخرج ابن الجوزي في «كشف المشكل» من طريق أبي عمر الزاهد، أنه سأل أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب عن ذلك، فقال: كان منافقاً، وكذا نقله الدارقطني عن القاضي أبي العباس البرقي - بكسر الموحدة وسكون الراء بعدها مثناة - فقال: كان الثاني منافقاً، وكان ﷺ لا يُسأل في شيء إلا أعطاه، فأجابته بذلك.

ونقل ابن عبد البر عن بعض أهل العلم نحو قول ثعلب، وقال ابن ناصر: قول ثعلب أولى من رواية مجاهد لأن سندها وإ. واستبعد السهيلي قول ثعلب بها وقع في «مسند

(١) لكن جاء في «الإصابة» للحافظ نفسه ٦٥/٣ أنه سعد بن عباد، بإسقاط التاء المربوطة، فالله تعالى أعلم.

(٢) هو في «مسند ابن أبي شيبة» إذ أورده الحافظ عنه في «المطالب العالية» (٤٦٦٢)، وهو في «كشف الأستار عن زوائد البرز» للهيتمي (٣٥٥٠)، وهو كذلك في «مسند أبي يعلى الكبير» برواية ابن المقرئ، إذ لم نقف عليه في «مسنده» المطبوع الذي برواية ابن حمدان، والله أعلم.

البزار» (٩١١٢) من وجه آخر عن أبي هريرة: فقام رجل من خيار المهاجرين. وسنده ضعيف جداً مع كونه مخالفاً لرواية «الصحيح»: أنه من الأنصار.

وقال ابن بطال: معنى قوله: «سَبَقَكَ» أي: إلى إحراز هذه الصفات، وهي التَّوَكُّلُ وَعَدَمُ التَّطَيُّرِ وما ذُكِرَ معه، وَعَدَلَ عن قوله: لست منهم أو لست على أخلاقهم، تَلَطُّفاً بأصحابه ﷺ وحُسن أدبه معهم.

وقال ابن الجوزي: يظهر لي أنَّ الأوَّل سأل عن صِدْق قلبٍ فأجيب، وأمَّا الثاني فيحتمل أن يكون أريد به حَسَمُ المادَّة، فلو قال للثاني: نعم، لَأَوْشَكَ أن يقوم ثالث ورابع إلى ما لا نهاية له، وليس كلَّ الناس يصلح لذلك.

وقال القرطبي: لم يكن عند الثاني من تلك الأحوال ما كان عند عكاشة، فلذلك لم يُجِب، إذ لو أجابه لَجَازَ أن يطلُب ذلك كلَّ مَنْ كان حاضراً فيتسلسل، فسَدَّ الباب بقوله ذلك، وهذا أولى من قول مَنْ قال: كان مُتَنافِقاً لوجهين: أحدهما: أنَّ الأصل في الصحابة عَدَمُ النِّفاق فلا يَثْبُت ما يُخالف ذلك إلَّا بنقلٍ صحيح، والثاني: أنَّه قُلَّ أن يصدر مثل هذا السُّؤال إلَّا عن قصدٍ صحيح وبقين بتصديق الرِّسول، وكيف يصدر ذلك من مُتَنافِق؟ وإلى هذا جَنَحَ ابن تيمية.

وصَحَّح النووي أنَّ النبي ﷺ علِمَ بالوحي أنَّه يُجاب في عكاشة، ولم يقع ذلك في حق الآخر.

وقال السَّهيلي: الذي عندي في هذا أنَّها كانت/ ساعة إجابة علِمَها ﷺ، وَاتَّفَقَ أَنَّ ٤١٣/١١ الرجل قال بعدما انقَضَتْ، وَيُبَيِّنُهُ ما وَقَعَ في حديث أبي سعيد: ثُمَّ جَلَسُوا ساعة يَتَحَدَّثُونَ، وفي رواية ابن إسحاق بعد قوله: «سَبَقَكَ بها عكاشة»: «وَبَرَدَتْ الدَّعْوَةُ» أي: انقَضَى وقتها.

قلت: فتحصّلنا من كلام هؤلاء الأئمة على خمسة أجوبة والعلم عند الله تعالى. ثمَّ وجدت لقول ثعلب ومَنْ وافقه مُسْتَنَدًا، وهو ما أخرجه الطبراني (٤٤٥/٢٥) ومحمد بن

سَنَجَرُ فِي «مُسْنَدِهِ» وَعُمَرُ بْنُ شُبَّةَ فِي «أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ» (٩١ / ١) مِنْ طَرِيقِ نَافِعٍ مَوْلَى حَمْنَةَ عَنْ أُمِّ قَيْسِ بِنْتِ مَحْصَنٍ وَهِيَ أُخْتُ عُكَّاشَةَ: أَنَّهَا خَرَجَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْبَقِيعِ، فَقَالَ: «يُحْشَرُ مِنْ هَذِهِ الْمَقْبَرَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، كَأَنَّ وَجُوهَهُمُ الْقَمَرُ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَنَا؟ قَالَ: «وَأَنْتَ». فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: أَنَا؟ قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ» قَالَ: قُلْتُ لَهَا: لِمَ لَمْ يَقُلْ لِلْآخِرِ؟ فَقَالَتْ: أَرَاهُ كَانَ مُنَافِقًا. فَإِنْ كَانَ هَذَا أَصْلَ مَا جَزَمَ بِهِ مَنْ قَالَ: كَانَ مُنَافِقًا، فَلَا يَدْفَعُ تَأْوِيلَ غَيْرِهِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الظَّنُّ.

٦٥٤٢ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا، تُضِيءُ وَجُوهَهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مَحْصَنٍ الْأَسَدِيُّ يَرْفَعُ نَمْرَةً عَلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُمْ مِنْهُمْ» ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: «سَبَقَكَ عُكَّاشَةُ».

٦٥٤٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا - أَوْ سَبْعُ مِائَةِ أَلْفٍ، شَكٌّ فِي أَحَدِهِمَا - مُتَمَاسِكِينَ آخِذٌ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلُهُمْ وَآخِرُهُمُ الْجَنَّةَ، وَوُجُوهُهُمْ عَلَى ضَوْءِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ».

٦٥٤٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُومُ مُؤَدَّنٌ بَيْنَهُمْ: يَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ، خُلُودٌ».

[طرفه في: ٦٥٤٨]

٦٥٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

قال: قال النبي ﷺ: «يُقال لأهل الجنة: يا أهل الجنة، خُلُودٌ لا مَوْت، ولأهل النار: يا أهل النار، خُلُودٌ لا مَوْت».

الحديث الثاني: قوله: «عبد الله» هو ابن المبارك، ويونس: هو ابن يزيد الأيلي، وقد أخرجه مسلم (٢١٦/٣٦٩) من رواية عبد الله بن وهب عن يونس، لكنَّ معاذ بن أسد شيخ البخاري فيه معروف بالرواية عن ابن المبارك لا عن ابن وهب، وقد أخرجه مسلم (٢١٦ و ٢١٧) من وجهين آخرين عن أبي هريرة.

قوله: «يَدْخُلُ الجنة من أمتي زُمرَة» بضم الزاي وسكون الميم: هي الجماعة إذ كان بعضهم إثر بعض.

قوله: «سَبْعُونَ ألفاً» تقدّم شرحه مُستوفى في الذي قبله، وعُرف من مجموع الطرق التي ذكرتها أن أول من يَدْخُلُ الجنة من هذه الأمة هؤلاء السبعون الذين بالصفة المذكورة.

ومعنى المعية في قوله في الروايات الماضية: «مع كل ألف سبعون ألفاً» أو «مع كل واحد منهم سبعون ألفاً» يحتمل أن يَدْخُلُوا بدخولهم تَبَعاً لهم، وإن لم يكن لهم مثل أعمالهم، كما مضى في^(١) حديث: «المرء مع من أحب» (٦١٦٨)، ويحتمل أن يُراد بالمعية مُجرّد دخولهم الجنة بغير حساب، وإن دخلوها في الزمرة الثانية أو ما بعدها، وهذا أولى.

وقد أخرج الحاكم والبيهقي في «البعث» من طريق جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن جابر رفعه: مَنْ زادت حسناته على سيئاته فذاك الذي يَدْخُلُ الجنة بغير حساب، ومَنْ استوت حسناته وسيئاته فذاك الذي يُحاسب حساباً يسيراً، ومَنْ أوتى نفسه فهو الذي يُشَفَّع فيه بعد أن يُعَذَّب^(٢).

(١) لفظة «في» سقطت من (س).

(٢) قدّمنا عند شرح الحديث (٦٥٣٧) أن هذا موقف من قول جابر، وأنه ليس عند الحاكم، وهو في «البعث» للبيهقي، فقد خرّجه من طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤١٣/٢٧ لكنه في جملة ما سقط من المطبوع من كتاب «البعث».

وفي التقييد بقوله: «أمتي» إخراج غير الأمة المحمّدية من العدد المذكور، وليس فيه نفي دخول أحد من غير هذه الأمة على الصّفة المذكورة، من شبه القمر ومن الأوّلية وغير ذلك، كالأنبياء ومن شاء الله من الشّهداء والصّديقين والصالحين.

وإن ثبت حديث أمّ قيس ففيه تخصيص آخر بمن يُدفن في البقيع من هذه الأمة، وهي مزية عظيمة لأهل المدينة، والله أعلم.

قوله: «تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر» في رواية لمسلم (٢١٧): «على صورة القمر»، قال القرطبي: المراد بالصّورة الصّفة، يعني أنّهم في إشراق وجوههم على صفة القمر ليلة تمامه وهي ليلة أربعة عشر، ويؤخذ منه أن أنوار أهل الجنة تتفاوت بحسب درجاتهم. قلت: وكذا صفاتهم في الجمال ونحوه.

قوله: «يرفع نمرة عليه» بفتح النون وكسر الميم: هي كساء من صوف كالشملة مُحطّطة بسوادٍ وبياض يلبسها الأعراب.

الحديث الثالث: قوله: «أبو غسان» بغير مُعجمة ثمّ مُهملة ثقيلة، أبو حازم: هو سلّمة ابن دينار.

قوله: «لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مِنْ أَمْتِي سَبْعُونَ أَلْفًا - أَوْ سَبْعُ مِثَّةِ أَلْفٍ شَكٌّ فِي أَحَدِهِمَا -» في رواية مسلم (٢١٩) من طريق عبد العزيز بن محمّد^(١) عن أبي حازم: لا يدري أبو حازم أيّهما قال.

قوله: «مُتَمَّا سَكِينٌ» بالنّصب على الحال، وفي رواية مسلم: «مُتَمَّا سَكُونٌ» بالرفع على الصّفة، قال النووي: كذا في معظم النسخ وفي بعضها بالنّصب، وكلاهما صحيح.

قوله: «أَخِذْ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ» في رواية مسلم: «بَعْضُهُمْ بَعْضًا».

قوله: «حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلُهُمْ وَآخِرُهُمْ» هو غاية للتّماسك المذكور والأخذ بالأيدي، وفي/ ٤١٤/١١

(١) كذا قال الحافظ، والظاهر أنه سبق قلم منه رحمه الله، فقد وقع عند مسلم التصريح بأنه عبد العزيز بن أبي حازم، فليس هو عبد العزيز بن محمد الدّرّاوردي، وإن كان كلاهما يروي عن أبي حازم، على أن هذه الرواية ثابتة عند البخاري أيضاً (٦٥٥٤) وفاتت الحافظ رحمه الله.

رواية فضيل بن سليمان الماضية في بدء الخلق (٣٢٤٧): «لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم» وهذا ظاهره يستلزم الدور، وليس كذلك، بل المراد أنهم يدخلون صفًا واحدًا، فيدخل الجميع دفعة واحدة، ووصفهم بالأولية والآخرية باعتبار الصفة التي جازوا فيها على الصراط، وفي ذلك إشارة إلى سعة الباب الذي يدخلون منه الجنة، قال عياض: يحتمل أن يكون معنى كونهم متماسكين أنهم على صفة الوقار، فلا يسابق بعضهم بعضًا، بل يكون دخولهم جميعًا. وقال النووي: معناه أنهم يدخلون معترضين صفًا واحدًا بعضهم بجنب بعض.

تنبيه: هذه الأحاديث تخص عموم الحديث الذي أخرجه مسلم^(١) عن أبي بركة الأسلمي رفعه: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن جسده فيما أبلاه، وعن علمه فيما عمل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه»، وله شاهد عن ابن مسعود عند الترمذي (٢٤١٦)، وعن معاذ بن جبل عند الطبراني (١١١/٢٠). قال القرطبي: عموم الحديث واضح، لأنه نكرة في سياق النفي، لكنه مخصوص بمن يدخل الجنة بغير حساب، وبمن يدخل النار من أول وهلة على ما دل عليه قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ يَسْمِعُهُمُ﴾ الآية [الرحمن: ٤١].

قلت: وفي سياق حديث أبي بركة إشارة إلى الخصوص، وذلك أنه ليس كل أحد عنده علم يسأل عنه، وكذا المال، فهو مخصوص بمن له علم وبمن له مال، دون من لا مال له ومن لا علم له، وأما السؤال عن الجسد والعمر فعام، ويخص من المسؤولين من ذكر، والله أعلم.

الحديث الرابع: قوله: «يعقوب بن إبراهيم» أي: ابن سعد، وصالح: هو ابن كيسان.

قوله: «يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار» في رواية محمد بن زيد عن ابن عمر في

(١) بل الترمذي (٢٤١٧). وليس هو في مسلم.

الباب الذي بعده (٦٥٤٨): «إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ أُتِيَ^(١) بِالْمَوْتِ»، وَوَقَعَ مِثْلُهُ فِي طَرِيقِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَفْظُهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٢٥٥٧) مِنْ رِوَايَةِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَعْدَ ذِكْرِ الْجَوَازِ عَلَى الصَّرَاطِ: «فَإِذَا أَدْخَلَ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلَ النَّارِ النَّارَ، أُتِيَ بِالْمَوْتِ مُلَبَّيًّا» وَهُوَ بِمَوْحَدَتَيْنِ.

قوله: «ثُمَّ يَقُومُ مُؤَدَّنٌ بَيْنَهُمْ» فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ زَيْدٍ قَبْلَ هَذَا قِصَّةُ ذَبْحِ الْمَوْتِ، وَلَفْظُهُ: «ثُمَّ جِيَءَ بِالْمَوْتِ حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ثُمَّ يُذَبِّحُ. ثُمَّ يَنَادِي مُنَادٍ» لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذَا الْمُنَادِي.

قوله: «يَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ، خُلُودٌ» أَمَّا قَوْلُهُ: «لَا مَوْتَ» فَهُوَ بَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ فِيهَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ: «خُلُودٌ» فَهَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبَ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٥٠) عَنْ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ يَعْقُوبَ، بِتَقْدِيمِ نِدَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَلَمْ يَقُلْ: «لَا مَوْتَ»^(٢) فِيهَا، بَلْ قَالَ: «كُلُّ خَالِدٍ فِيهَا هُوَ فِيهِ»، وَكَذَا هُوَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ يَعْقُوبَ.

وَضَبَطَ «خُلُودٌ» فِي الْبُخَارِيِّ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ، أَيِ: هَذَا الْحَالُ مُسْتَمَرٌّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَمَعَ خَالِدٍ، أَيِ: أَنْتُمْ خُلُودٌ فِي الْجَنَّةِ.

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: «يُقَالُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ سَقَطَ لَغَيْرِ الْكُشْمِيهِنِيِّ قَوْلُهُ: «يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ»، وَثَبَتَ لِلْجَمِيعِ فِي مُقَابِلِهِ: «يَا أَهْلَ النَّارِ».

قوله: «لَا مَوْتَ» زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي رِوَايَتِهِ: «لَا مَوْتَ فِيهِ»، وَسَيَأْتِي فِي ثَالِثِ أَحَادِيثِ الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ أَنَّ ذَلِكَ يُقَالُ لِلْفَرِيقَيْنِ عِنْدَ ذَبْحِ الْمَوْتِ، وَثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٢٥٥٧) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(١) هَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (٢٨٥٠)، وَأَمَّا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ فَهُوَ: جِيَءَ، دُونَ خِلَافٍ.

(٢) بَلْ لَمْ يَقُلْ: «خُلُودٌ»، وَقَالَ: «لَا مَوْتَ».

تنبيه: مُناسَبة هذا الحديث والذي قبله لترجمة دخول الجنة بغير حساب الإشارة إلى أن كلَّ مَنْ يَدْخُلُ الجنةَ يَحُلُّ فيها، فيكون للسابق إلى الدُّخول مَزِيَّةٌ على غيره، والله أعلم.

٥١ - باب صفة الجنة والنار

وقال أبو سعيد: قال النبي ﷺ: «أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ زِيَادَةُ كَبِدِ حُوتٍ».

عَدَنُ: خُلْدٌ، عَدَنْتُ بِأَرْضٍ: أَقَمْتُ، وَمِنْهُ الْمَعْدَنُ، ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾: فِي مَنَبِتِ صِدْقٍ.

قوله: «باب صفة الجنة والنار» تقدّم هذا في بدء الخلق في ترجمتين (٣٢٤٠ و ٣٢٥٨). ٤١٩/١١
وَوَقَعَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا: «وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ»، وَأُورِدَ فِيهِمَا أَحَادِيثٌ فِي تَثْبِيتِ كَوْنِهَا مَوْجُودَتَيْنِ،
وَأَحَادِيثٌ فِي صِفَتِهِمَا، أَعَادَ بَعْضُهَا فِي هَذَا الْبَابِ، كَمَا سَأْنَبَهُ عَلَيْهِ.

قوله: «وقال أبو سعيد: قال النبي ﷺ: أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ زِيَادَةُ كَبِدِ حُوتٍ» فِي
رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: «كَبِدِ الْحُوتِ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ مُطَوَّلًا فِي «بَابِ يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٦٥٢٠).

وهو مذكور هنا بالمعنى، وتقدّم بلفظه في بدء الخلق^(١)، لكن من حديث أنس في سؤال
عبد الله بن سلام.

قوله: «عَدَنُ: خُلْدٌ، عَدَنْتُ بِأَرْضٍ: أَقَمْتُ» تقدّم هذا في تفسير براءة^(٢)، وأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ
أَبِي عُبَيْدَةَ.

وقال الرَّائِبِيُّ: معنى قوله: «جَنَّاتِ عَدْنٍ» أَي: الاستقرار، وَعَدَنَ بِمَكَانٍ كَذَا: إِذَا اسْتَقَرَّ بِهِ،
وَمِنْهُ الْمَعْدَنُ لِكَوْنِهِ مُسْتَقَرًّا الْجَوَاهِرِ.

قوله: «﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾: فِي مَنَبِتِ صِدْقٍ» كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ، وَلِغَيْرِهِ: «فِي مَعْدِنٍ» بَدَلُ
«مَقْعَدٍ»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَكَأَنَّ سَبَبَ الْوَهْمِ أَنَّهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ، وَأَنَّ مِنْ
أَوْصَافِهَا مَقْعَدُ صِدْقٍ كَمَا فِي آخِرِ سُورَةِ الْقَمَرِ ظَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ بِلَفْظٍ:

(١) بل في أحاديث الأنبياء (٣٣٢٩) وغيره.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٤٦٥٤).

«مَعْدِنٌ صِدْقٌ» وَأَنْشَدَ لِلْأَعَشَى قَوْلَهُ:

فَإِنْ يَسْتَضِيفُوا إِلَى جِلْمِهِ يُضَافُوا إِلَى رَاجِحٍ قَدْ عَدَنُ

أي: أَقَامَ وَاسْتَقَرَّ، نَعَمْ قَوْلُهُ: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ مَعْنَاهُ: مَكَانَ الْقُعُودِ، وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْمَعْدِنِ.

وَلَمَّحَ الْمُصَنِّفُ هُنَا بِأَسْمَاءِ الْجَنَّةِ، وَهِيَ عَشْرَةٌ أَوْ تَزِيدُ: الْفِرْدَوْسُ وَهُوَ أَعْلَاهَا، وَدَارُ السَّلَامِ، وَدَارُ الْخُلْدِ، وَدَارُ الْمُقَامَةِ، وَجَنَّةُ الْمَأْوَى، وَالنَّعِيمِ، وَالْمَقَامُ الْأَمِينُ، وَعَدَنُ، وَمَقْعَدُ صِدْقٍ، وَالْحُسْنَى، وَكُلَّهَا فِي الْقُرْآنِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْرِي أَلَدَارَ الْآخِرَةِ لِهِيَ الْخَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] فَعَدَّ بَعْضُهُمْ فِي أَسْمَاءِ الْجَنَّةِ دَارَ الْخَيَوَانِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَذَكَرَ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ حَدِيثًا:

٦٥٤٦ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَهِيْثَمٍ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَطْلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَأَطْلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ».

٦٥٤٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا سَلِيمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَكَانَ عَامَّةٌ مِّنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ، وَأَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْبُوسُونَ، غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ قَدْ أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ، فَإِذَا عَامَّةٌ مِّنْ دَخَلَهَا النِّسَاءُ».

٦٥٤٨ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ جِيءَ بِالْمَوْتِ، حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُدْبِعُ، ثُمَّ يَنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ، يَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ، فَيَزْدَادُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فَرَحًا إِلَى فَرَحِهِمْ، وَيَزْدَادُ أَهْلُ النَّارِ حَزَنًا إِلَى حَزَنِهِمْ».

٦٥٤٩- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلِ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى، وَقَدْ أُعْطِينَا مَا لَمْ نُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: أَنَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَبِّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أَحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا».

[طرفه في: ٧٥١٨]

٦٥٥٠- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ غُلَامٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَرَفْتُ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي، فَإِنْ يَكُ فِي الْجَنَّةِ أَصْبِرُ وَأَحْتَسِبُ، وَإِنْ تَكُنِ الْآخِرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: «وَيْحَاكَ! أَوْهَيْبَتِ! أَوْجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ؟ إِنَّمَا جَنَّاتٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ لَفِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ».

٦٥٥١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا الْفُضَيْلُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا بَيْنَ مَنْكِبَيْ الْكَافِرِ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلرَّاكِبِ الْمُسْرِعِ».

٦٥٥٢- وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجْرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا».

٦٥٥٣- قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ النُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجْرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ الْجَوَادُّ أَوْ الْمَضْمُرُّ السَّرِيعُ مِائَةَ عَامٍ مَا يَقْطَعُهَا».

٦٥٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قال: «لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مَنْ أَمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا، أَوْ سَبْعُ مِئَةِ أَلْفٍ - لَا يَذَرِي أَبُو حَازِمٍ أَيْبَهَا قَالَ - مُتَمَّا سَكُونُ أَخِذٌ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، لَا يَدْخُلُ أَوْلَهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ، وَجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ».

٦٥٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ الْغُرَفَ فِي الْجَنَّةِ، كَمَا تَتَرَاءَوْنَ الْكُوكَبَ فِي السَّمَاءِ».

٦٥٥٦- قَالَ أَبِي: فَحَدَّثْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ، فَقَالَ: أَشْهَدُ لَسَمْعَتُ أَبَا سَعِيدٍ يُحَدِّثُ، وَيَزِيدُ فِيهِ: «كَمَا تَرَاءَوْنَ الْكُوكَبَ الْغَارِبَ فِي الْأَفْقِ الْغَرْبِيِّ وَالشَّرْقِيِّ».

الحديث الأول: قوله: «عَنْ أَبِي رَجَاءٍ» هُوَ الْعُطَارِدِيُّ، وَعِمْرَانُ: هُوَ ابْنُ حُصَيْنٍ، وَالسَّنَدُ كُلُّهُ بِصَرِيحٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ بِهَذَا السَّنَدِ فِي آخِرِ «بَابِ كُفْرَانِ الْعَشِيرِ» فِي أَوَّلِ كِتَابِ النِّكَاحِ (٥١٩٨)، وَتَقَدَّمَ فِي «بَابِ فَضْلِ الْفَقْرِ» (٦٤٤٩) بَيَانُ الْاِخْتِلَافِ عَلَى أَيُّوبَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ فِي صَحَابِيَّهِ، وَتَقَدَّمَ بَحْثُ ابْنِ بَطَّالٍ فِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ فَضْلِ الْفَقْرِ.

وقوله: «اطَّلَعْتُ» بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ، أَي: أَشْرَفْتُ، وَفِي حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ الَّذِي بَعْدَهُ: «قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ».

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ رَأَى ذَلِكَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ أَوْ مَنَامًا، وَهُوَ غَيْرُ رُؤْيِيَةِ النَّارِ وَهُوَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ^(١)، وَوَهَمَ مَنْ وَحَدَّهْمَا، وَقَالَ الدَّائُوْدِيُّ: رَأَى ذَلِكَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ أَوْ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ. كَذَا قَالَ.

٤٢٠/١١ قوله: «فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ» فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ: «فَإِذَا عَامَّةٌ/ مَنِ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ»، وَكُلٌّ مِنْهَا يُطْلَقُ عَلَى الْآخَرِ.

وقوله: «فَإِذَا^(٢) أَكْثَرَ» فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ: «فَإِذَا عَامَّةٌ مَنِ دَخَلَهَا».

(١) سلف برقم (١٠٥٢).

(٢) كذا في الأصلين و(س)، خلافاً لليونينية، حيث جاء فيها: «فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ» دون حكاية خلاف بين رواة البخاري في ذلك.

قوله: «بَكْفُرِهِنَّ»^(١) أي: بسبب كفرهنّ، تقدّم شرحه مُستوفًى في «باب كفران العشير».

قال القرطبي: إنّما كان النساء أقلّ ساكني الجنّة لما يغلب عليهنّ من الهوى، والميل إلى عاجل زينة الدنيا، والإعراض عن الآخرة لنقص عقلمنّ وسُرعة انخداعهنّ.

الحديث الثاني: قوله: «إسماعيل» هو المعروف بابن عُلَيَّة، وأبو عثمان: هو النّهديّ، وأسامة: هو ابن زيد بن حارثة، الصحابيُّ ابن الصحابي.

قوله: «أصحاب الجدّ» بفتح الجيم، أي: الغنى.

قوله: «محبسون» أي: ممنوعون من دخول الجنّة مع الفقراء من أجل المحاسبة على المال، وكأنّ ذلك عند القنطرة التي يتقاصّون فيها بعد الجواز على الصّراط.

تنبيه: سقطَ هذا الحديث والذي قبله من كثير من النسخ، ومن «مُستخرَجِي» الإسماعيليّ وأبي نُعيم، ولا ذكر المزيّ في «الأطراف» طريق عثمان بن الهيثم ولا طريق مُسدّد في كتاب الرّقاق، وهما ثابتان في رواية أبي ذرّ عن شيوخه الثلاثة.

الحديث الثالث: قوله: «عبد الله» هو ابن المبارك، وعمر بن محمّد بن زيد، أي: ابن عبد الله بن عمر.

قوله: «إذا صار أهل الجنّة إلى الجنّة، وأهل النار إلى النار» في رواية ابن وهب عن عمر بن محمّد عند مسلم (٢٨٥٠/٤٣): «وصار أهل النار إلى النار».

قوله: «جيء بالموت» تقدّم في تفسير سورة مريم من حديث أبي سعيد (٤٧٣٠): «يُؤْتَى بالموت كهَيْئَةٍ كَبْشٍ أَمْلَحَ»، وذكر مُقاتل والكلّبيّ في «تفسيرهما» في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك: ٢] قال: خَلَقَ الموتَ في صورة كَبْشٍ لا يَمُرُّ على أحد

(١) لم يرد هذا الحرف في حديث الباب، لكنه ورد في حديث صلاة الكسوف الذي أشار إليه الحافظ قريباً. وهو من حديث ابن عباس.

إِلَّا مَاتَ، وَخَلَقَ الْحَيَاةَ عَلَى صُورَةِ فَرَسٍ لَا يَمُرُّ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا حَيَّيَ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْحِكْمَةُ فِي الْإِتْيَانِ بِالْمَوْتِ هَكَذَا الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُمْ حَصَلَ لَهُمُ الْفِدَاءُ بِهِ، كَمَا فُدِيَ وَلَدُ إِبْرَاهِيمَ بِالْكَبْشِ، وَفِي الْأَمْلَحِ إِشَارَةٌ إِلَى صِفَتَيْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، لِأَنَّ الْأَمْلَحَ مَا فِيهِ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ.

قوله: «حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ» وَقَعَ لِلتِّرْمِذِيِّ (٢٥٥٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فُيُوقَفُ عَلَى السُّورِ الَّذِي بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ».

قوله: «ثُمَّ يُذْبَحُ» لَمْ يُسَمَّ مَنْ يَذْبَحُهُ، وَنَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ بَعْضِ الصُّوفِيَّةِ أَنَّ الَّذِي يَذْبَحُهُ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، إِشَارَةً إِلَى دَوَامِ الْحَيَاةِ، وَعَنْ بَعْضِ التَّصَانِيفِ أَنَّهُ جِبْرِيلُ.

قلت: هُوَ فِي «تَفْسِيرِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي زِيَادِ الشَّامِيِّ» أَحَدُ الضُّعَفَاءِ فِي آخِرِ حَدِيثِ الصُّورِ الطَّوِيلِ، فَقَالَ فِيهِ: فَيُحْيِي اللَّهُ تَعَالَى مَلَكَ الْمَوْتِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، وَيُجْعَلُ الْمَوْتُ فِي صُورَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيَذْبَحُ جِبْرِيلُ الْكَبْشَ، وَهُوَ الْمَوْتُ.

قوله: «ثُمَّ يَنَادِي مُنَادٍ» لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَتِهِ، وَتَقَدَّمَ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ (٦٥٤٤) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ بَلْفُظٍ: «ثُمَّ يَقُومُ مُؤَدِّنٌ بَيْنَهُمْ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَمْلَحَ»: «فَيَنَادِي مُنَادٍ»، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الذَّبْحَ يَقَعُ بَعْدَ النَّدَاءِ، وَالَّذِي هُنَا يَقْتَضِي أَنَّ النَّدَاءَ بَعْدَ الذَّبْحِ، وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا فَإِنَّ النَّدَاءَ الَّذِي قَبْلَ الذَّبْحِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى رُؤْيَةِ الْكَبْشِ، وَالَّذِي بَعْدَ الذَّبْحِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى إِعْدَامِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَعُودُ.

قوله: «يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ» زَادَ فِي الْبَابِ الْمَاضِي: «خُلُودٌ»، وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ (٤٧٣٠): «فَيَنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَشْرِئِبُونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟» فَيَقُولُونَ: نَعَمْ [هَذَا الْمَوْتُ] ^(١)، وَكُلَّهُمْ قَدْ رَأَوْهُ وَعَرَفُوهُ» وَذَكَرَ فِي أَهْلِ النَّارِ مِثْلَهُ، قَالَ: «فَيُذْبَحُ ثُمَّ يَقُولُ - أَيُّ: الْمُنَادِي - يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ» الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ: ثُمَّ

(١) قوله: «هذا الموت» سقط من الأصلين (س)، وهو ثابت في الرواية دون خلاف.

قرأ: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾ إلى آخر الآية [مريم: ٣٩].

وعند الترمذي (٢٥٥٨) في آخر حديث أبي سعيد: «فلو أن أحداً ماتَ فَرَحاً ماتَ أهل الجنة، ولو أن أحداً ماتَ حزنًا ماتَ أهل النار».

وقوله: «فَيَسْرَتُونَ» بفتح أوله وسكون المعجمة وفتح الراء بعدها تحتانية مهموزة ثم موحدة ثقيلة، أي: يمدّون أعناقهم ويرفعون رؤوسهم للنظر.

ووقع عند ابن ماجه (٤٣٢٧) وفي «صحيح ابن جبان» (٧٤٥٠) من وجه آخر عن أبي هريرة: «فيوقف على الصراط، فيقال: يا أهل الجنة، فيطَّلعون خائفين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه، ثم يقال: يا أهل النار، فيطَّلعون فرحين مُستبشرين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه» وفي آخره: «ثم يقال للفرحين: كلاهما خلود فيما تجدون لا موت فيه أبداً».

وفي رواية الترمذي: «فيقال لأهل الجنة وأهل النار: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: قد عرفناه، هو الموت الذي وكَّل بنا، فيضجع فيذبح ذبْحاً على السور».

قال القاضي أبو بكر بن العربي: استشكل هذا الحديث لكونه يخالف صريح العقل، لأنَّ الموت عَرَض، والعَرَض لا يَنْقَلِبُ جِسْماً، فكيف يُذْبَح؟ فأنكرت طائفة صحَّح هذا الحديث ودفعته، وتأولته طائفة، فقالوا: هذا تمثيل ولا ذبح هناك حقيقة. وقالت طائفة: بل الذبح على حقيقته، والمذبح مُتَوَلِّي الموت، وكلهم يعرفه، لأنَّه الذي تَوَلَّى قبض أرواحهم.

قلت: وارتضى هذا بعض المتأخرين وحمل قوله: «هو الموت الذي وكَّل بنا» على أنَّ المراد به مَلَك الموت، لأنَّه هو الذي وكَّل بهم في الدنيا كما قال تعالى في سورة «المر السجدة»^(١) واستشهد له من حيث المعنى بأنَّ مَلَك الموت لو استمرَّ حياً لَنَغَصَّ عيش أهل الجنة. وأيده بقوله في حديث الباب: «يزداد أهل الجنة فرحاً إلى فرحهم، ويزداد أهل النار حزنًا إلى حزنهم».

(١) يعني قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتُوقَنكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾.

وَتُعَقَّبُ بَأَنَّ الْجَنَّةَ لَا حَزْنَ فِيهَا الْبَتَّةَ، وَمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ حِبَّانَ أَنَّهُمْ يَطْلَعُونَ خَائِفِينَ، إِنَّهَا هِيَ تَوْهُمٌ لَا يَسْتَقَرُّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ زِيَادَةِ الْفَرَحِ ثُبُوتُ الْحَزَنِ، بَلِ التَّعْبِيرُ بِالزِّيَادَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْفَرَحَ لَمْ يَزَلْ، كَمَا أَنَّ أَهْلَ النَّارِ يَزِيدُ حَزْنُهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ فَرَحٌ إِلَّا مُجَرَّدَ التَّوَهُمِ الَّذِي لَمْ يَسْتَقَرَّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «بَابِ نَفْخِ الصُّورِ» (٦٥١٧) عِنْدَ نَقْلِ الْخِلَافِ فِي الْمِرَادِ بِالْمُسْتَشْنَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨] قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ مِنْهُمْ.

وَوَقَعَ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ^(١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: «ثُمَّ يَأْتِي مَلَكُ الْمَوْتِ، فيقول: رَبِّ بَقِيَتْ أَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَبَقِيَتْ أَنَا، فيقول: أَنْتَ خَلَقْتَ مِنْ خَلْقِي، فَمُتْ ثُمَّ لَا تَحْيَا، فيموت».

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرْطُبِيِّ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ آخِرَ مَنْ يَمُوتُ مِنَ الْخَلَائِقِ مَلَكُ الْمَوْتِ، فيقال له: يَا مَلَكُ الْمَوْتِ مُتْ مُوتاً لَا تَحْيَا بَعْدَهُ أَبَداً. فِهَذَا لَوْ كَانَ ثَابِتاً لَكَانَ حُجَّةً فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ الَّذِي يُذْبَحُ، لَكُونِهِ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ مُوتاً لَا حَيَاةَ بَعْدَهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ.

وَقَالَ الْمَازَرِيُّ: الْمَوْتُ عِنْدَنَا عَرَضٌ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ لَيْسَ بِمَعْنَى، وَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ كَبْشاً وَلَا جِسْماً، وَإِنَّ الْمِرَادَ بِهَذَا التَّمْثِيلِ وَالتَّشْبِيهِ. ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْجِسْمَ ثُمَّ يُذْبَحُ ثُمَّ يُجْعَلُ مِثَالاً، لِأَنَّ الْمَوْتَ لَا يَطْرَأُ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكِيرَةِ»: الْمَوْتُ مَعْنَى، وَالْمَعْنَى لَا تَنْقَلِبُ جَوْهَرًا، وَإِنَّمَا يَخْلُقُ اللَّهُ أَشْخَاصاً مِنْ ثَوَابِ الْأَعْمَالِ، وَكَذَا الْمَوْتُ، يَخْلُقُ اللَّهُ كَبْشاً يُسَمِّيهِ الْمَوْتَ، وَيُلْقِي فِي قُلُوبِ الْفَرِيقَيْنِ أَنَّ هَذَا الْمَوْتَ يَكُونُ دَبْحَةً دَلِيلًا عَلَى الْخُلُودِ فِي الدَّارَيْنِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا مَانِعَ أَنْ يُنْشِئَ اللَّهُ مِنَ الْأَعْرَاضِ أَجْسَاداً يَجْعَلُهَا مَادَّةَ لَهَا، كَمَا ثَبَّتَ فِي

(١) فِي كِتَابِ «الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ»، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ غَيْرَ مَرَّةٍ.

«صحيح مسلم» (٨٠٤) في حديث: «إِنَّ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ يَحْيِيَانِ كَأَنَّهَا غَمَامَتَانِ»، ونحو ذلك من الأحاديث.

قال القرطبي: وفي هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية أمد، وإقامتهم فيها على الدوام بلا موت ولا حياة نافعة ولا راحة، كما قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفَ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [الحج: ٢٢]، قال: فمن زعم أنهم يخرجون منها وأنها تبقى خالية، أو أنها تفنى وتزول، فهو خارج عن مقتضى ما جاء به الرسول وأجمع عليه أهل السنة.

قلت: جمع بعض المتأخرين في هذه المسألة سبعة أقوال:

أحدها: هذا الذي نُقِلَ فيه الإجماع.

والثاني: يُعَذَّبُونَ فيها إلى أن تنقلب طبيعتهم فتصير نارية، حتى يتلذذوا بها لموافقة طبعهم، وهذا قول بعض من ينتسب إلى التصوف من الزنادقة^(١).

والثالث: يدخلها قوم ويخلفهم آخرون/ كما ثبت في «الصحيح»^(٢) عن اليهود، وقد ٤٢٢/١١ أَكْذَبَهُمَ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

والرابع: يخرجون منها وتستمر هي على حالها.

الخامس: تفنى لأنها حادثة وكل حادث يفنى، وهو قول الجهمية.

والسادس: تفنى حرركاتهم البتة، وهو قول أبي الهذيل العلاف من المعتزلة.

والسابع: يزول عذابها ويخرج أهلها منها، جاء ذلك عن بعض الصحابة أخرجه عبد ابن حميد في «تفسيره» من رواية الحسن عن عمر قوله، وهو منقطع، ولفظه: لو لَبِثَ أَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ عَدَدَ رَمَلٍ عَالِجٍ، لَكَانَ لَهُمْ يَوْمَ يَخْرُجُونَ فِيهِ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَيَأْتِيَنَّ عَلَيْهَا

(١) نسبه ابن القيم في «حادي الأرواح» ص ٣٥٢ إلى ابن عربي الطائفي.

(٢) سلف برقم (٣١٦٩).

زمان ليس فيها أحد. قال عُبَيْدُ اللَّهِ بن معاذ راويه: كان أصحابنا يقولون: يعني به الموحّدين.

قلت: وهذا الأثر عن عمر لو ثَبَتَ حُجِّلَ على الموحّدين، وقد مَالَ بعض المتأخّرين إلى هذا القول السابع وَنَصَرَهُ بَعْدَهُ أَوْجُهُ من جهة النَّظَر، وهو مذهبُ رَدِيٍّ مُردودٌ على قائله، وقد أَطْنَبَ السُّبُكِّي الكبير في بيان وهائه، فأجَادَ.

الحديث الرابع: قوله: «عبد الله» هو ابن المبارك.

قوله: «عن زيد بن أسلم» كذا في جميع الروايات عن مالكٍ بالعنعنة.

قوله: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ» في رواية الحُثَيْنِيِّ^(١) عن مالك عند الإسماعيلي: «يَطْلُعُ اللَّهُ على أَهْلِ الْجَنَّةِ فيقول».

قوله: «فيقولون» في رواية أَبِي ذَرٍّ عن المُسْتَمْلِي: «يقولون» بحذفِ الفاء.

قوله: «وَسَعْدِيكَ» زاد سعيد بن داود وعبد العزيز بن يحيى، كلاهما عن مالك عند الدَّارَقُطْنِيِّ في «الغرائب»: «والخير في يَدَيْكَ».

قوله: «فيقول: هل رضيتم؟» في حديث جابر عند البزار وَصَحَّحَهُ ابن جَبَّان (٧٤٣٩): «هل تَشْتَهُونَ شَيْئاً».

قوله: «وما لنا لا نَرْضَى وقد أُعْطِينَا» في حديث جابر: «وهل شيءٌ أَفْضَلُ ممَّا أُعْطِينَا؟».

قوله: «أَنَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ من ذلك» في رواية ابن وهب عن مالك كما سيأتي في التَّوْحِيد (٧٥١٨): «أَلَا أُعْطِيكُمْ».

قوله: «أُحِلُّ» بضمِّ أوْلِهِ وكسر المَهْمَلَةِ، أي: أُنْزِلَ.

قوله: «رِضْوَانِي» بكسر أوْلِهِ وضمِّه، وفي حديث جابر قال: «رِضْوَانِي أَكْبَرُ»، وفيه تلميح بقوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، لأنَّ رِضَاهُ سببُ كُلِّ فوز

(١) تصحّف في (س) إلى: الحبيبي، وإنما هو إسحاق بن إبراهيم الحثيني، وهو ضعيف الحديث.

وسعادة، وكلّ مَنْ علم أَنَّ سيِّده راضٍ عنه كان أَقَرَّ لَعَيْنِهِ وَأَطْيَبَ لِقَلْبِهِ مِنْ كُلِّ نَعِيمٍ، لما في ذلك من التَّعْظِيمِ والتَّكْرِيمِ.

وفي هذا الحديث أَنَّ النِّعَمَ الذي حَصَلَ لأهلِ الجَنَّةِ لا مزيدَ عليه.

تنبيهان:

الأوّل: حديث أبي سعيد هذا كأنَّه مُختَصَرٌ من الحديث الطَّويل الماضِي في تفسير سورة النِّساء (٤٥٨١) من طريق حفص بن ميسرة، والآتي في التَّوْحِيد (٧٤٣٩) من طريق سعيد ابن أبي هلال، كلاهما عن زيد بن أسلم بهذا السَّنَد، في صِفَةِ الجَوازِ على الصُّراطِ، وفيه قِصَّةُ الذين يَخْرُجُونَ من النار، وفي آخره أَنَّهُ يُقال لهم نحو هذا الكلام، لكن إذا ثَبَّتَ أَنَّ ذلك يُقال لهؤلاءِ لكونهم من أهلِ الجَنَّةِ، فهو للسَّابِقَيْنِ بطريق الأولى.

الثَّاني: هذا الخِطاب غير الخِطاب الذي لأهلِ الجَنَّةِ كلَّهم، وهو فيما أخرجه مسلم (١٨١) وأحمد (١٨٩٤١) من حديث ضُهِيبٍ رَفَعَهُ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ نَادَى مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ إِنَّ لَكُمْ مَوْعِدًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى يَرِيدُ أَنْ يُنْجِزَ كُفْمُوهُ» الحديث، وفيه: «فِيُكْشَفُ الْحِجَابُ فَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ» وفيه: «فوالله ما أعطاهم الله تعالى شيئاً أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ».

وله شاهد عند ابن المبارك في «الزُّهد»^(١) من حديث أبي موسى من قوله، وأخرجه ابن أبي حاتم من حديثه مرفوعاً باختصار.

الحديث الخامس: قوله: «عبد الله بن محمَّد» هو الجُعْفِيُّ، ومعاوية بن عَمْرٍو: هو الأزديُّ، يُعرَفُ بابنِ الكِرْمَانِيِّ، وهو من شيوخ البخاريِّ، وقد أخرج عنه بغير واسطة كما في كتاب الجمعة (٩٣٦)، وبواسطة كالذي هنا، وقد تقدَّم بسنِّده ومتِّنه في «باب فضل مَنْ شَهِدَ بَدْرًا» من كتاب المغازي (٣٩٨٢).

قوله: «أُصِيبَ حَارِثَةٌ» بِمُهمَلَةٍ ومُثَلَّثَةٍ: هو ابن سُرَّاقَةَ بن الحارث الأنصاريِّ، له ولأَبُوهِ

(١) رواية نعيم بن حماد (٤١٩).

صُحْبَةً، وأُمُّهُ هِيَ الرُّبَيْعُ - بِالشَّدِيدِ - بِنْتُ النَّضْرِ عَمَّةُ أَنَسٍ، وَقَدْ ذَكَرْتُ الْاِخْتِلَافَ فِي ٤٢٣/١١ اسْمَهَا فِي «بَابِ مَنْ أَتَاهُ سَهْمٌ غَرَبٌ» مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ (٢٨٠٩)، وَذَكَرْتُ شَرْحَ الْحَدِيثِ / فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ^(١).

وَقَوْلُهَا هُنَا: «وَإِنْ تَكُنِ الْأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ» كَذَا لِلْكُشْمِينِيِّ بِالْجَزْمِ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَلِغَيْرِهِ: تَرَى، بِالإِشْبَاعِ أَوْ بِحَذْفِ شَيْءٍ تَقْدِيرُهُ سَوْفَ، كَمَا فِي الرَّوَايَةِ الْآتِيَةِ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ (٦٥٦٧): «وَلَا سَوْفَ تَرَى، وَالْمَعْنَى: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْجَنَّةِ صَنَعْتَ شَيْئًا مِنْ صَنِيعِ أَهْلِ الْحَزَنِ مَشْهُورًا يَرَاهُ كُلُّ أَحَدٍ».

قَوْلُهُ: «وَأَنَّهُ لَفِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ» كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَحَذَفَ الْكُشْمِينِيُّ فِي رَوَايَتِهِ اللَّامَ، وَوَقَعَ فِي الرَّوَايَةِ الْآتِيَةِ: «الْفِرْدَوْسُ الْأَعْلَى».

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ: الْفِرْدَوْسُ مِنَ الْأَوْدِيَةِ مَا يُنْبِتُ ضُرُوبًا مِنَ النَّبَاتِ. وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَغَيْرُهُ: بُسْتَانٌ فِيهِ كُرُومٌ وَثَمَرَةٌ وَغَيْرُهَا وَيُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: هُوَ عَرَبِيٌّ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفَرْدَسَةِ وَهِيَ السَّعَّةُ، وَقِيلَ: رُومِيٌّ نَقَلَتْهُ الْعَرَبُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: سُريَانِيٌّ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: مَكَانٌ مِنَ الْجَنَّةِ هُوَ أَفْضَلُهَا.

الْحَدِيثُ السَّادِسُ: قَوْلُهُ: «الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى» هُوَ السَّيْنَانِيُّ، بِكسْرِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ وَنَوْنَيْنِ، الْمُرُوزِيُّ.

قَوْلُهُ: «أَخْبَرَنَا الْفَضِيلُ» بِالتَّصْغِيرِ، كَذَا لِلْأَكْثَرِ غَيْرُ مَنْسُوبٍ، وَنَسَبَهُ ابْنُ السَّكَنِ فِي رَوَايَتِهِ فَقَالَ: الْفَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَنَسَبَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْقَاسِمِيُّ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ أَبِي زَيْدٍ الْمُرُوزِيِّ فَقَالَ: الْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ، وَرَدَّهُ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ فَقَالَ: لَا رَوَايَةَ لِلْفَضِيلِ بْنِ عِيَاضٍ فِي الْبُخَارِيِّ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (٧٣٩٧ وَ ٧٤١٤)، وَلَا رَوَايَةَ لَهُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ رَاوِي هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا أَدْرَكَهُ. وَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ (٢٨٥٢) مِنْ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ عَنْ أَبِيهِ

(١) عِنْدَ شَرْحِ بَابِ «تَسْمِيَةِ مَنْ سُمِّيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرِ فِي الْجَامِعِ» بَعْدَ شَرْحِ الْحَدِيثِ (٤٠٢٧).

بسنده، ولكن لم يرفعه^(١)، وهو عند الإسماعيليّ من هذا الوجه، وقال: رَفَعَهُ، وهو يُؤَيَّدُ
مقالة أبي علي الجيّانيّ.

قوله: «مَنْكِبِي الْكَافِر» بكسر الكاف: تثنية مَنْكِب، وهو مُجْتَمَعُ الْعَصْدِ وَالْكَتِفِ.

قوله: «مَسِيرَة ثَلَاثَة أَيَّامَ لِلرَّائِبِ الْمَسْرِعِ» في رواية يوسف بن عيسى عن الفضل بن موسى
بسند البخاريّ فيه: «خَمْسَة أَيَّامَ» أخرجه الحسن بن سفيان في «مُسْنَدِهِ» عنه.

وفي حديث ابن عمر عند أحمد (٤٨٠٠) من رواية مجاهد عنه مرفوعاً: «يَعْظُمُ أَهْلُ النَّارِ فِي
النَّارِ، حَتَّى إِنْ بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنٍ أَحَدِهِمْ إِلَى عَاتِقِهِ مَسِيرَة سَبْعِ مِائَةِ عَامٍ».

ولليهيقي في «الْبَعْثِ» (٥٧٣) من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس: «مَسِيرَة سَبْعِينَ
خَرِيفاً»^(٢).

ولابن المبارك في «الزُّهْدِ»^(٣) عن أبي هريرة قال: ضَرَسَ الْكَافِرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مِنْ
أَحَدٍ، يَعْظُمُونَ لَتَمْتَلِئَ مِنْهُمْ وَلَيَذُوقُوا الْعَذَابَ. وسنّده صحيح، ولم يُصَرِّحْ برفعه، لكن له
حُكْمُ الرَّفْعِ لَأَنَّهُ لَا تَجَالُ لِلرَّائِي فِيهِ.

وقد أخرج أوّلُه مسلم (٢٨٥١) من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً وزاد: «وَعِلَظَ
جِلْدُهُ مَسِيرَة ثَلَاثَة أَيَّامٍ».

وأخرجه البزار (٨٧١٣) من وجه ثالث عن أبي هريرة بسند صحيح بلفظ: «عِلَظَ جِلْدُ
الْكَافِرِ وَكَثَافَةُ جِلْدِهِ»^(٤) اثنان وأربعون ذراعاً بِذِرَاعِ الْجَبَّارِ.

(١) كذا وقع للحافظ رحمه الله، ومن قبله وقع ذلك لليهيقي في «البعث والشور» (٥٦٤)، والمزي في «تحفة
الأشراف» (١٣٤٢٠)، حيث نصّاً على أنه عند مسلم من هذه الطريق موقوف، لكنّ الذي في مطبوع مسلم:
عن أبي هريرة يرفعه، وكذا في أصل خطي متقن منه عندنا، وكذلك وقع للحافظ ابن رجب في «التخويف من
النار» في باب ذكر عظم خلق أهل النار ص ١٦٦، فالله تعالى أعلم.

(٢) وهو أيضاً في «المسند» (٢٤٨٥٦).

(٣) رواية نعيم بن حماد (٣٠٣)

(٤) كذا وقع في الأصلين (و، س)، وكذا في «عمدة القاري» للعيني ٢٣/ ١٢١، بالجمع بين قوله: «عِلَظَ جِلْدُ =

وأخرجه البيهقي (٥٦٦) وقال: أراد بذلك التَّهْوِيل، يعني بلفظ «الجَبَّار»، قال: ويحتمل أن يريد جَبَّاراً من الجبابرة إشارة إلى عِظَم الذَّرَاع. وَجَزَمَ ابن حَبَّان لما أخرجه في «صحيحه» (٧٤٨٦) بأنَّ الجَبَّارَ مَلِكٌ كان باليمن.

وفي مُرْسَل عُبيد بن عُمَيْر عند ابن المبارك في «الزَّهْد»^(١) بسندٍ صحيح: «وَكثَافَةُ جِلْدِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعاً». وهذا يُؤَيِّد الاحتمال الأوَّل، لأنَّ السَّبعِينَ تُطْلَقُ لِلْمُبَالَغَةِ.

وللبيهقي^(٢) من طريق عطاء بن يَسَار عن أبي هريرة: «وَفَخِذُهُ مِثْلَ وَرْقَانٍ، وَمَقْعَدُهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَالرَّيْذَةِ»، وأخرجه التِّرْمِذِيُّ (٢٥٧٧) ولفظه: «بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ»، وورقان بفتح الواو وسكون الرَّاء بعدها قاف: جبل معروف بالحجاز، والرَّيْذَةُ تَقَدَّمُ ضَبْطُهَا قَرِيباً فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ (٦٤٤٣).

وكانَّ اختلاف هذه المقادير محمول على اختلاف تعذيب الكفَّار في النار، وقال القُرْطُبِيُّ في «المفهم»: إِنَّمَا عَظُمَ خَلْقُ الْكَافِرِ فِي النَّارِ لِعِظَمِ عَذَابِهِ وَيُضَاعَفُ أَلَمُهُ. ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِّ الْبَعْضِ بِدَلِيلِ الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «إِنَّ الْمُتَكَبِّرِينَ يُجْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْثَالَ الذَّرِّ فِي صُورِ الرِّجَالِ، يُسَاقُونَ إِلَى سِجْنٍ فِي جَهَنَّمَ يُقَالُ لَهُ: بُؤْسٌ». قَالَ: وَلَا شَكَّ ٤٢٤/١١ فِي أَنَّ الْكُفَّارَ مُتَّفَاوِتُونَ فِي الْعَذَابِ كَمَا عَلِمَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا تَأْتِي نَعْلَمُ عَلَى الْقَطْعِ أَنَّ عَذَابَ مَنْ قَتَلَ الْأَنْبِيَاءَ وَفَتَكَ فِي الْمُسْلِمِينَ وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ، لَيْسَ مُسَاوِياً لِعَذَابِ مَنْ كَفَرَ فَقَطْ وَأَحْسَنَ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ مِثْلًا.

= الكافر» وبين قوله: «وَكثَافَةُ جِلْدِهِ»، وقد روي الحديث عن أبي هريرة باللفظين كليهما، فكان الحافظ رحمه الله اعترافاً أن يذكر اللفظين ويخرجهما، فذهل عن تخريج اللفظ الأول وخرَّج اللفظ الثاني من البزار، فمن هاهنا حصل التشويش. وإسناده اللفظ الأول هو الصحيح. وقد أخرجه باللفظ الأول الترمذي (٢٥٧٧)، وابن حبان (٧٤٨٦)، وغيرهما، والله تعالى أعلم.

(١) رواية نعيم بن حماد (٣٠٥)، لكن بلفظ: «بُصِّرُ جِلْدَ الْكَافِرِ» يعني غلظ جلده.

(٢) في «البعث» (٥٦٨). لكن من طريق سعيد المقبري عند أبي هريرة، وقد أخرجه البيهقي في «البعث» من طريق عطاء بن يسار (٥٦٦)، لكن بلفظ: «وَفَخِذُهُ مِثْلُ الْبَيْضَاءِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ كَمَا بَيْنَ قُتَيْدٍ وَمَكَّةَ»، وفات الحافظ تخريجه من «مسند أحمد» (٨٣٤٥) و(٨٤١٠).

قلت: أمّا الحديث المذكور فأخرجه الترمذي (٢٤٩٢) والنسائي (١١٨٢٧) بسند جيد عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده. ولا حجة فيه لدعاه، لأن ذلك إنما هو في أول الأمر عند الحشر، وأمّا الأحاديث الأخرى فمحمولة على ما بعد الاستقرار في النار.

وأمّا ما أخرجه الترمذي (٢٥٨٠) من حديث ابن عمر رفعه: «إن الكافر ليسحب لسانه الفرسخ والفرسخين يتوطؤه الناس» فسنده ضعيف.

وأمّا تفاوت الكفار في العذاب فلا شك فيه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَفِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، وتقدم قريباً الحديث في أهون أهل النار عذاباً (٦٥٦١).

الحديث السابع: قوله: «وقال إسحاق بن إبراهيم» هو المعروف بابن راهويه، كذا في جميع النسخ، وأطلق المزيّ تباعاً لأبي مسعود أن البخاري ومسلماً أخرجاه جميعاً عن إسحاق بن راهويه، مع أن لفظ مسلم: حدّثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظليّ، وهو ابن راهويه، وليس من رأي المزيّ التسوية بين حدّثنا وقال، بل ولا قال لي، وقال لنا، بل يُعلّم على مثل ذلك كلّ علامة التعليق بخلاف «حدّثنا».

قوله: «أخبرنا المغيرة بن سلمة» في رواية مسلم (٢٨٢٧): أخبرنا المخزوميّ.

قلت: وهو المغيرة المذكور، وكُنْيته أبو هشام، وهو مشهور بكُنْيته، وقد أخرجه الإسماعيليّ من طريق محمد بن بشار، وقال: حدّثنا أبو هشام المغيرة بن سلمة المخزوميّ.

قوله: «عن أبي حازم» هو سلمة بن دينار، بخلاف المذكور في الحديث الذي قبله فهو سلمان الأشجعيّ، وهما مدنيّان تابعيان ثقتان لكنّ سلمة أصغر من سلمان.

قوله: «لا يقطعها» أي: لا ينتهي إلى آخر ما يميل من أغصانها.

قوله: «قال أبو حازم» هو موصول بالسند المذكور. والنعمان بن أبي عيَّاش، بتحتانية ثمّ مُعجّمة: هو الزُّرقيّ، ووقع منسوباً في رواية مسلم (٢٨٢٨)، وهو أيضاً مدنيّ تابعي ثقة يُكنى أبا سلمة، وهو أكبر من الراوي عنه.

قوله: «أخبرني أبو سعيد» في رواية مسلم: حدثني.

قوله: «الجواد» بفتح الجيم وتخفيف الواو: هو الفرس، يقال: جادَ الفرسُ: إذا صارَ فائقاً، والجمع: جِيادٌ وأجواد، وسيجيءُ في صِفَةِ المرور على الصُّراط (٧٤٣٩): «أجاويد الخيل» وهو جمع الجمع.

قوله: «أو المضمّر» بفتح الضاد المعجمة وتشديد الميم، تقدّم تفسيره في كتاب الجهاد (٢٨٦٩).

وقوله: «السريع» أي: في جزيه، وقَعَ في رواية ابن وهب^(١) من وجه آخر عند الإسماعيلي: «الجواد السريع» ولم يشك، وفي رواية مسلم: «الجواد المضمّر السريع» بحذف أو.

والجواد في روايتنا بالرفع وكذا ما بعده على أن الثلاثة صِفَةُ للرّاكِب، وضبطَ في «صحيح مسلم» بنصبِ الثلاثة على المفعوليّة، وقد تقدّم هذا المتن في بدء الخلق (٣٢٥١ و ٣٢٥٢) من حديث أبي هريرة ومَن حديث أنس بلفظ: «يسير الرّاكِب»، وزاد في آخر حديث أبي هريرة: «واقرؤوا إن شِئتم: ﴿وَلَيْلٌ مَمْدُودَةٌ﴾ [الواقعة: ٣٠]» والمراد بالظّل الرّاحة والنّعيم والجهة، يقال: عزّ ظليل، وأنا في ظلك، أي: كنّفك.

وقال الرّاغب: الظّل أعمّ من الفَيء، فإنّه يقال: ظلّ الليل وظلّ الجنّة، ولكلّ موضع لا تصل إليه الشمس، ولا يقال الفَيء إلّا لما زالت عنه الشمس، قال: ويُعبّر بالظّل عن العزّ والمنعة والرّفاهة والحراسة، ويقال عن غصارة العيش: ظلّ ظليل.

(١) كذا وقع في الأصلين (و(س): في رواية وهب، ولم يسبق للمحافظ أن ذكر رواية ابن وهب عن هي حتى يطلق القول هنا، ولم نقف عليها نحن أيضاً، لذلك فالذي يغلب على ظننا أن العبارة تحرفت عن: في رواية عن وهيب، وإن يكن كذلك فقد أخرجه ابن المقرئ في الثالث عشر من «فوائده» (١٦١)، وأبو بكر الدّينوريّ في «المجالسة» (٣٥٤٥) من طريق أبي أمية أيوب بن يونس الصفار، عن وهيب، به، فقال فيه: «الجواد السريع» ولم يشك، والله تعالى أعلم.

قلت: وَقَعَ التَّعْبِيرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِلَفْظِ: «الْفَيء»^(١) فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٢٥٤١) وَلَفْظُهَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَذَكَرَ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى: «يَسِيرُ الرَّاَكِبُ فِي ظِلِّ الْفَيءِ مِنْهَا مِئَةَ سَنَةٍ، أَوْ يَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا الرَّاَكِبُ مِئَةَ سَنَةٍ» وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ تَعْيِينُ الشَّجَرَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (١١٦٧٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧٤١٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَفَعَهُ: «شَجَرَةٌ طَوْبَى مِئَةَ سَنَةٍ».

وَفِي حَدِيثِ عُتْبَةَ^(٢) بِنِ عَبْدِ السَّلْمِيِّ فِي عِظَمِ أَصْلِ شَجَرَةِ طَوْبَى: «لَوْ ارْتَحَلْتَ جَذْعَهُ مَا أَحَاطْتَ بِأَصْلِهَا حَتَّى تَنْكَسِرَ تَرْقُوتُهَا هَرَمًا» أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٤١٤)، وَالتَّرْقُوتُ، بَفَتْحِ الْمِثَالِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا قَافٌ مَضْمُومَةٌ وَوَاوٌ مَفْتُوحَةٌ: هِيَ الْعِظَمُ الَّذِي ٤٢٥/١١ بَيْنَ ثَغْرَةِ النَّحْرِ وَالْعَاتِقِ، وَالْجَمْعُ تَرَاقٍ، وَلِكُلِّ شَخْصٍ تَرْقُوتَانِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَعْضُ هَذَا فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ مِنْ بَدْءِ الْخَلْقِ^(٣).

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ: قَوْلُهُ: «عَبْدُ الْعَزِيزِ» هُوَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ.

وَقَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي حَازِمٍ» هُوَ أَبُوهُ وَاسْمُهُ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ الْمَذْكُورُ قَبْلَ، وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وَتَقَدَّمَ شَرْحُ الْمَتْنِ مُسْتَوْفٍ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ.

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ: قَوْلُهُ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ» هُوَ الْقَعْنَبِيُّ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ: هُوَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ

(١) كَذَا وَقَعَ لِلْحَافِظِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالَّذِي فِي طَبْعَتِنَا الْمَحْقُوقَةِ مِنْ «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» (٢٧١٦): «الْفَن» وَاحِدَ الْأَفْنَانِ، وَهُوَ الْغَصَنُ، وَهُوَ الَّذِي وَقَعَ لَابِنِ الْأَثِيرِ فِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»، وَلِلْمُنْذَرِيِّ فِي «الْتَرغِيبِ وَالتَّرْهيبِ» ٥٢٠/٤، وَهُوَ الَّذِي عِنْدَ سَائِرِ مَنْ خَرَّجَ الْحَدِيثَ غَيْرِ التِّرْمِذِيِّ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا وَقَعَ لِلْحَافِظِ تَحْرِيفٌ عَنِ الْفَنِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لِأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَيْسَ لِبْنْتِ يَزِيدَ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) تَحَرَّفَ فِي (س) إِلَى: عَقَبَةٍ.

(٣) بَعْدَ شَرْحِ الْحَدِيثِ (٣٢٣٩).

المذكور قبل، وسهل: هو ابن سعيد.

قوله: «الغُرف» بضمّ المعجمة وفتح الرَّاء: جمع غُرْفَة، بضمّ أوْلَه وبفتحة^(١)، جاء في صِفَتِهَا من حديث أبي مالك الأشعرِي مرفوعاً: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرَفًا يُرَى ظَاهِرُهَا مِنْ بَاطِنِهَا» أخرجه التِّرْمِذِيُّ^(٢) وابن حِبَّانَ (٥٠٩).

وَلِلطَّبْرَانِيِّ (١٤٦٨٧) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٨٠ / ١) من حديث ابن عمرو^(٣) نحوه. وتقدّم في صِفَةِ الْجَنَّةِ من بَدْءِ الْخَلْقِ (٣٢٥٦) الإِشَارَةُ إِلَى مِثْلِهِ من حديث عليّ. وعند البيهقيّ (٢٥٣) نحوه من حديث جابر، وزاد: «من أصناف الجوهر كلّ». قوله: «الْكُوكَبُ» زاد في رواية الإِسْمَاعِيلِيّ: «الدَّرِّيّ».

قوله: «قال أبي» القائل: هو عبد العزيز.

قوله: «أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ» اللَّامُ جواب قَسَمٍ محذوف، وأبو سعيد: هو الحُذْرِيّ. قوله: «يُحَدِّثُ» في رواية الكُشْمِيهَنِيّ: «يُحَدِّثُهُ» أي: يُحَدِّثُ الْحَدِيثَ، يقال: حَدَّثْتُ كَذَا وَحَدَّثْتُ بِكَذَا.

قوله: «الغارب» في رواية الكُشْمِيهَنِيّ: «الغابر»، بتقديم الموحدة على الرَّاء، وَضَبَطَهُ بعضهم بتحتانيّة مهموزة قبل الرَّاء. قال الطَّبْيِيُّ: شَبَّهَ رُؤْيَا الرَّائِي فِي الْجَنَّةِ صَاحِبَ الْغُرْفَةِ بِرُؤْيَا الرَّائِي الْكُوكَبَ الْمُضِيءَ الْبَاقِي^(٤) فِي جَانِبِ الشَّرْقِ أَوِ الْغَرْبِ فِي الْإِسْتِضَاءِ مَعَ الْبُعْدِ، وَمَنْ رَوَاهُ الْغَائِرُ مِنَ الْغُورِ لَمْ يَصِحَّ، لِأَنَّ الْإِشْرَاقَ يَفُوتُ إِلَّا إِنْ قَدَّرَ الْمَشْرِفُ عَلَى

(١) كذا ضبط الحافظ الغرفة واحدة الغُرف بفتح الغين أيضاً، ولم نجد له في ذلك سلفاً، فالله أعلم.

(٢) هو عند الترمذي من حديث علي برقم (١٩٨٤) و(٢٥٢٧).

(٣) تحرف في الأصلين و(س) إلى: ابن عمر. ولم يخرج الطبراني في «الكبير» عن ابن عمر، وإن كان أخرجه في «الساميين» (١٢٤٧) من حديثه، لكن لم تجر عادة الحافظ بإطلاق ذكر الطبراني إلا إن أراد «معجمه الكبير» ويؤيد كونه أراد ابن عمرو بن العاص ذكر الحاكم، إذ لم يخرج الحاكم إلا من حديثه، وكذلك خرجه المنذري في «الترغيب والترهيب» من الطبراني والحاكم.

(٤) تحرف في (ع) و(س) إلى: النَّائِي.

الغور، والمعنى إذا كان طالعاً في الأفق من المشرق وغائراً في المغرب، وفائدة ذكر المشرق والمغرب بيان الرفعة وشدة البعد. وقد تقدّم حديث الباب بأنتم من هذا السياق في بدء الخلق (٣٢٥٦) من حديث أبي سعيد، وتقدّم شرحه هناك.

ووقع في رواية أيوب بن سويد عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد فيه شيء مدرج بيته هناك، وحكم الدارقطني عليه بالوهم، وأما ابن حبان فاغتر بثقة أيوب عنده، فأخرجه في «صحيحه» (٢٠٩)، وهو معلول بما ثبت عليه الدارقطني.

واستدل به على تغاوت درجات أهل الجنة. وقد قُسموا في سورة الواقعة إلى السابقين وأصحاب اليمين: فالقسم الأول هم من ذكر في قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ الآية [النساء: ٦٩]، ومن عداهم أصحاب اليمين، وكل من الصنفين متفانون في الدرجات، وفيه تعقب على من خصّ المقرّين بالأنبياء والشهداء لقوله في آخر الحديث (١): «رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين».

٦٥٥٧- حدّثني محمد بن بشار، حدّثنا غندر، حدّثنا شعبة، عن أبي عمران، قال: سمعت أنساً رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: «يقول الله تعالى لأهل النار عذاباً يوم القيامة: لو أن لك ما في الأرض من شيء أكنت تفتدي به؟ فيقول: نعم، فيقول: أردت منك أهون من هذا وأنت في صلب آدم أن لا تشرك بي شيئاً، فأبيت إلا أن تشرك بي».

٦٥٥٨- حدّثنا أبو النعمان، حدّثنا حماد، عن عمرو، عن جابر رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وآله، قال: «يخرج من النار بالشفاعة، كأنهم الشعير» قلت: وما الشعير؟ قال: الضغائيس.

وكان قد سقط فمه، فقلت لعمر بن دينار: أبا محمد، سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: «يخرج بالشفاعة من النار»؟ قال: نعم.

٦٥٥٩- حدّثنا هذبة بن خالد، حدّثنا همام، عن قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: «يخرج قوم من النار بعدما مسّهم منها سفح، فيدخلون الجنة، فيسميهم أهل الجنة الجهنميّين».

[طرفه في: ٧٤٥٠]

٦٥٦٠- حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِنْقَالٌ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيَخْرُجُونَ قَدْ امْتَحَشُوا وَعَادُوا حُمَاهُ، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حِمْلِ السَّيْلِ - أَوْ قَالَ: حِمْيَةِ السَّيْلِ -»، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَمْ تَرَوْا أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً».

٦٥٦١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ التُّعْمَانَ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَهْلَ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَرَجُلٌ تُوَضَّعُ فِي أُنْخَصٍ قَدَمَيْهِ جَمْرَةٌ، يَغْلِي مِنْهَا دِمَاغُهُ».

[طرفه في: ٦٥٦٢]

٦٥٦٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ التُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَهْلَ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ عَلَى أُنْخَصٍ قَدَمَيْهِ جَمْرَتَانِ، يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ، كَمَا يَغْلِي الْمَرْجُلُ بِالْقُمْقُمِ».

٦٥٦٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ النَّارَ، فَأَشَاحَ بَوَاجِهُهُ فَتَعَوَّذَ مِنْهَا، ثُمَّ ذَكَرَ النَّارَ فَأَشَاحَ بَوَاجِهُهُ فَتَعَوَّذَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِيكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

٦٥٦٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَمزة، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَذَكَرَ عِنْدَهُ عَمَّهُ أَبُو طَالِبٍ، فَقَالَ: «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُجْعَلُ فِي صَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ يَبْلُغُ كَعْبِيهِ، يَغْلِي مِنْهُ أُمُّ دِمَاغِهِ».

الحديث العاشر: حديث أنس: «يُقَالُ لِأَهْلِ النَّارِ» الحديث الماضي في «باب مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ»، وقد تقدّم مشروحاً (٦٥٣٨).

الحديث الحادي عشر: قوله: «أَبُو التُّعْمَانَ» هو مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، وَحَمَّادٌ: هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، وَعَمْرُو: هُوَ ابْنُ دِينَارٍ، وَجَابِرٌ: هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ.

قوله: «يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ» كذا للأكثر من رواية البخاري بحذفِ الفاعل، وثبت في رواية أبي ذرٍّ عن السَّرْحَسِيِّ عن الْفِرْبَرِيِّ: «يُخْرِجُ قَوْمًا».

وكذا للبيهقي في «الْبَعْثِ»^(١) من طريق يعقوب بن سفيان عن أبي النُّعْمَانِ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ.

وكذا لمسلم (٣١٨/١٩١) عن أبي الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيِّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَلَفْظُهُ: «إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ قَوْمًا مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ». وله (٣١٧/١٩١) من رواية سفيان بن عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو سَمِعَ جَابِرًا، مِثْلَهُ، لَكِنْ قَالَ: «نَاسًا»^(٢) مِنَ النَّارِ فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ.

وعند سعيد بن منصور وابن أبي عمر عن سفيان عن عَمْرٍو فِيهِ سَنَدٌ آخَرٌ، أَخْرَجَاهُ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرٍو عَنْ عُيَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ فَذَكَرَهُ مُرْسَلًا، وَزَادَ: فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ - يَعْنِي لَعَبِيدَ بْنَ عُمَيْرٍ، وَكَانَ الرَّجُلُ يُتَّهَمُ بِرَأْيِ الْخَوَارِجِ، وَيُقَالُ لَهُ: هَارُونُ أَبُو مُوسَى -: يَا أَبَا عَاصِمٍ، مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُ بِهِ؟ فَقَالَ: إِلَيْكَ/عَنِّي، لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ لَمْ ٤٢٦/١١ أُحَدِّثْ بِهِ.

قلت: وقد جاء بيان هذه القصة من وجه آخر أخرجه مسلم (٣٢٠/١٩١) من طريق يزيد الفقير - بقاء ثم قاف وزن عظيم، ولُقبَ بذلك لأنه كان يشكو فقار ظهره، لا أنه ضد الغنى - قال: خرجنا في عصابة نريد أن نحج ثم نخرج على الناس، فمررنا بالمدينة فإذا رجل يحدث وإذا هو قد ذكر الجهنميين. فقلت له: ما هذا الذي تحدثون به، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢] و﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠] قال: أتقرأ القرآن؟ قلت: نعم، قال: أسمعت بمقام محمد الذي يبعثه الله تعالى؟ قلت: نعم! قال: فإنه مقام محمد المحمود الذي يخرج الله به من يخرج من

(١) وهو أيضاً في «سننه الكبرى» ١٩١/١٠ لكن من طريق إسماعيل بن إسحاق عن محمد بن الفضل، ولم نقف عليه في المطبوع من كتابه «البعث»، إذ هو في جملة ما سقط من النسخة التي اعتمدها محققه، والله أعلم.

(٢) تحرف في (س) إلى: ناس.

النار بعد أن يكونوا فيها، ثم نعت وضع الصراط ومَرَّ الناس عليه، قال: فرَجَعنا وقلنا: أتروْنَ هذا الشَّيخ يكذب على رسول الله ﷺ؟ فوالله ما خَرَجَ مِنَّا غير رجل واحد.

وحاصله أن الخوارج الطائفة المشهورة من^(١) المبتدعة كانوا يُنكروْنَ الشَّفاعَةَ، وكان الصحابة يُنكروْنَ إنكارهم، ويُحدِّثون بما سمعوا من النبي ﷺ في ذلك، فأخرج البيهقي في «البعث»^(٢) من طريق شبيب بن أبي فضالة: ذكروا عند عمران بن حصين الشَّفاعَةَ، فقال رجل: إنكم لتُحدِّثونا بأحاديث لا نجدُ لها في القرآن أصلاً، فغَضِبَ وذكر له ما معناه: أن الحديث يُفسِّرُ القرآن.

وأخرج سعيد بن منصور^(٣) بسند صحيح عن أنسٍ قال: مَنْ كَذَبَ بالشَّفاعَةِ فلا نَصيبَ له فيها.

وأخرج البيهقي^(٤) في «البعث» (١٥٩) من طريق يوسف بن مهران عن ابن عباس: خَطَبَ عمر فقال: إِنَّهُ سَيَكُونُ في هذه الأُمَّة قوم يُكذِّبونَ بالرَّجَمِ، وَيُكذِّبونَ بالدَّجَالِ، وَيُكذِّبونَ بعذابِ القبرِ، وَيُكذِّبونَ بالشَّفاعَةِ، وَيُكذِّبونَ بقومٍ يُخْرَجُونَ مِنَ النارِ.

ومن طريق أبي هلال عن قتادة قال: قال أنس: يُخْرَجُ قومٌ مِنَ النارِ، ولا تُكذَّبُ بها كما يُكذَّبُ بها أهل حَرَّوراءَ. يعني الخوارج.

قال ابن بطال: أنكَرَتِ المَعْتَزِلَةُ والخوارج الشَّفاعَةَ في إخراجِ مَنْ أُدْخِلَ النارَ مِنَ المذنبينَ وتَمَسَّكوا بقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]. وغير ذلك من الآيات.

وأجاب أهلُ السُّنَّةِ بأنَّها في الكفَّارِ، وجاءتِ الأحاديثُ في إثباتِ الشَّفاعَةِ المحمَّديَّةِ

(١) لفظة «من» سقطت من (س).

(٢) وهو أيضاً في «دلائل النبوة» له ٢٥/١، وسقط من المطبوع «البعث».

(٣) وهو أيضاً في «الزهد» لهناد (١٨٩).

(٤) فات الحافظ أن يخرجَه من «مسند أحمد» (١٥٦).

مُتَوَاتِرَةً، وَدَلَّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٧٩].
وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّفَاعَةُ، وَبَالَغَ الْوَاحِدِيُّ فَنَقَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعَ، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا
جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَزَيْفَةٍ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ هُوَ الَّذِي يَقُومُهُ النَّبِيُّ ﷺ لِئُرِيحَهُمْ
مِنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ، ثُمَّ أَخْرَجَ عِدَّةَ أَحَادِيثَ فِي بَعْضِهَا التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ، وَفِي بَعْضِهَا مُطْلَقَ
الشَّفَاعَةِ (١٥/١٤٣-١٤٧).

فَمِنْهَا حَدِيثُ سَلْمَانَ قَالَ: فَيُشَفَّعُهُ اللَّهُ فِي أُمَّتِهِ، فَهُوَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ.
وَمِنْ طَرِيقِ رِشْدِينَ بْنِ كُرَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ: الشَّفَاعَةُ.
وَمِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ
رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ قَالَ: سُئِلَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «هِيَ الشَّفَاعَةُ».

وَمِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَفَعَهُ: «أَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي عَلَى تَلٍّ، فَيَكْسُونِي رَبِّي حُلَّةَ خَضِرَاءَ،
ثُمَّ يُؤَدِّنُ لِي فَأَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَقُولَ، فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ».

وَمِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ عَنْ قَتَادَةَ: ذَكَرَ لَنَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَ شَافِعٍ، وَكَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ
يَقُولُونَ: إِنَّهُ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ.

وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ رَفَعَهُ: «إِنِّي لَأَقُومُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ إِذَا جِيَءَ بِكُمْ
حُفَاءَ عُرَاءَ» وَفِيهِ: «ثُمَّ يَكْسُونِي رَبِّي حُلَّةَ فَالْبَسُهَا، فَأَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْعَرْشِ مَقَامًا لَا يَقُومُهُ
أَحَدٌ، يَغِطُّنِي بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ: الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ: الشَّفَاعَةُ.
وَمِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مِثْلَهُ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: وَقَالَ لَيْثٌ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَقَامًا مَحْمُودًا﴾: يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى عَرْشِهِ.
ثُمَّ أَسْتَدَّه وَقَالَ: الْأَوَّلُ أَوَّلَى، عَلَى أَنَّ الثَّانِيَّ لَيْسَ بِمَدْفُوعٍ لَا مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ وَلَا مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ.

وقال ابنُ عَطِيَّةَ: هو كذلك إذا حُمِلَ على ما يَلِيْقُ به.

وبالْغِ الواحدِيّ في / رَدِّ هذا القول. ٤٢٧/١١

وَأَمَّا النِّقَاشُ فنَقَلَ عن أبي داود صاحبِ «السُّنَنِ» أَنَّهُ قال: مَنْ أَنْكَرَ هذا فهو مُتَّهِمٌ.

وقد جاء عن ابنِ مسعودٍ عند الثَّعْلَبِيِّ، وعن ابنِ عَبَّاسٍ عند أبي الشَّيْخِ، وعن عبد الله ابنِ سَلَامٍ قال: إِنَّ مُحَمَّدًا يومَ الْقِيَامَةِ على كُرْسِيِّ الرَّبِّ بين يَدَيِ الرَّبِّ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ.

قلت: فيحتمل أن تكون الإضافة إضافةً تشريفٍ، وعلى ذلك يُحْمَلُ ما جاء عن مجاهد وغيره، والرَّاجِحُ أَنَّ المراد بالمقام المحمود: الشَّفَاعَةُ، لكنَّ الشَّفَاعَةَ التي وَرَدَتْ في الأحاديث المذكورة في المقام المحمود نوعان: الأوَّل: العامَّة في فصل القضاء، والثَّاني: الشَّفَاعَةُ في إخراج المذنبين من النار.

وحديث سلمان الذي ذكره الطَّبْرِيُّ أَخْرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ أيضاً.

وحديث أبي هريرة أَخْرَجَهُ أحمدُ (٩٦٨٤) والترمذِيُّ (٣١٣٧).

وحديث كعب أَخْرَجَهُ ابنُ جَبَّانٍ (٦٤٧٩) والحاكم (٣٦٣/٢) وأصله في مسلم.

وحديث ابنِ مسعود أَخْرَجَهُ أحمدُ (٣٧٨٧) والنسائيُّ (١١٢٩٦) والحاكم (٣٦٤/٢) - ٣٦٥ و٤/٤٩٦-٤٩٨ و٥٩٨-٦٠٠).

وجاء فيه أيضاً عن أنسٍ كما سيأتي في التَّوْحِيدِ (٧٤١٠) ^(١).

وعن ابنِ عمر كما مضى في الزَّكَاةِ (١٤٧٥).

وعن جابر عند الحاكم (٥٧٠-٥٧١) من رواية الزُّهْرِيِّ عن عليِّ بن الحسين عنه، واختلَفَ فيه عليُّ الزُّهْرِيُّ، فالمشهور عنه أَنَّهُ من مُرْسَلِ عليِّ بن الحسين، كذا أَخْرَجَهُ

(١) وسيأتي في هذا الباب أيضاً برقم (٦٥٦٥).

عبد الرزاق^(١) عن معمر، وقال إبراهيم بن سعد عن الزُّهري عن علي عن رجال من أهل العلم أخرجه ابن أبي حاتم^(٢).

وحديث جابر في ذلك عند مسلم (٣٢٠ / ١٩١) من وجه آخر عنه.

وفيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن مردويه^(٣).

وعنده أيضاً من حديث سعد بن أبي وقاصٍ ولفظه: سئل النبي ﷺ عن المقام المحمود فقال: «هو الشفاعة».

وعن أبي سعيد عند الترمذي (٣١٤٨) وابن ماجه (٤٣٠٨).

وقال الماوردي في «تفسيره»: اختلف في المقام المحمود على ثلاثة أقوال، فذكر القولين: الشفاعة، والإجلال، والثالث: إعطاؤه لواء الحمد يوم القيامة.

قال القرطبي: هذا لا يُغَيِّرُ القول الأول، وأثبت غيره رابعاً: وهو ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن سعيد بن أبي هلال أحد صغار التابعين: أنه بلغه أن المقام المحمود أن رسول الله ﷺ يكون يوم القيامة بين الجبار وبين جبريل، فيغبطه بمقامه ذلك أهل الجمع.

قلت: وخامساً: هو ما اقتضاه حديث حذيفة، وهو ثناؤه على ربه، وسيأتي سياقه في شرح الحديث السابع عشر، ولكنه لا يُغَيِّرُ الأول أيضاً.

وحكى القرطبي سادساً: وهو ما اقتضاه حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد والنسائي والحاكم قال: «يشفع نبيكم رابع أربعة: جبريل، ثم إبراهيم، ثم موسى أو عيسى، ثم نبيكم لا يشفع أحدٌ في أكثر مما يشفع فيه» الحديث، وهذا الحديث لم يُصرَّح

(١) في «تفسيره» ٣٨٧ / ١.

(٢) قال أبو نعيم في «الحلية» ٣ / ١٤٥ وأخرجه من هذه الطريق: علي بن الحسين هو أفضل وأتقى من أن يرويه عن رجل لا يعتمد فينسبه إلى العلم، ويطلق القول به.

(٣) وهو أيضاً عند الطبراني في «مسند الشاميين» (٩٥).

برفعه، وقد ضَعَفَهُ البخاري، وقال: المشهور قوله ﷺ: «أنا أَوَّلُ شافع»^(١).

قلت: وعلى تقدير ثبوته فليس في شيء من طرقه انتصريح بأنه المقام المحمود، مع أنه لا يُغَايِرُ حديث الشَّفاعة في المذنبين.

وَجَوَّزَ المَحِبُّ الطَّبْرِيُّ سابعاً: وهو ما اقتضاه حديث كعب بن مالك الماضي ذكره فقال بعد أن أوردَه: هذا يُشعرُ بأنَّ المقام المحمود غير الشَّفاعة، ثم قال: ويجوز أن تكون الإشارة بقوله: «فأقول» إلى المراجعة في الشَّفاعة.

قلت: وهذا هو الذي يتَّجه، ويُمكن ردُّ الأقوال كلها إلى الشَّفاعة العامة، فإن إعطاءه لواء الحمد، وثنائه على ربه، وكلامه بين يديه، وجُلوسه على كرسيه، وقيامه أقرب من جبريل، كل ذلك صفات للمقام المحمود الذي يَشْفَعُ فيه لِيَقْضَى بين الخلق، وأمَّا شفاعته في إخراج المذنبين من النار، فمن تَوابع ذلك.

واختلَفَ في فاعل الحمد من قوله: ﴿مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ فالأكثر على أن المراد به أهل الموقف، وقيل: النبي ﷺ، أي: إنه هو يَحْمَدُ عاقبة ذلك المقام بتهجده في الليل. والأوَّل أرجح لما ثبت من حديث ابن عمر الماضي في الزكاة بلفظ: «مقاماً محموداً يَحْمَدُهُ أهلُ الجمع كلَّهم»، ويجوز أن يُحمَلَ على أعمَّ من ذلك، أي: مقاماً يَحْمَدُهُ القائم فيه وكلَّ مَنْ عَرَفَهُ، وهو مُطلق في كلِّ ما يَجلبُ الحمدَ من أنواع الكرامات، واستحسنَ هذا أبو حيانَ وأَيْدَهُ بأنه نَكِرة، فدَلَّ على أنه ٤٢٨/١١ ليس المراد مقاماً مخصوصاً./

قال ابن بطال: سَلَّمَ بعض المعتزلة وقوع الشَّفاعة لكن خَصَّها بصاحبِ الكبيرة الذي تابَ منها، وبصاحبِ الصَّغيرة الذي ماتَ مُصِراً عليها، وتُعقَّبَ بأنَّ من قاعدتهم أنَّ التائب من الذَّنْب لا يُعَذَّب، وأنَّ اجتناب الكبائر يُكفِّر الصَّغائر، فيلزم قائله أن يُخالف أصله.

وأجيبَ بأنه لا مُغايرة بين القولين، إذ لا مانع من أن حصول ذلك للفریقین إنما حَصَلَ

(١) سيذكره الحافظ ويعزوه لمسلم، ولفظه «أول شفيع».

بالشفاعة، لكن يحتاج مَنْ قَصَرَهَا على ذلك إلى دليل التخصيص، وقد تقدّم في أوّل الدّعوات الإشارة إلى حديث: «شَفَاعَتِي لأهلِ الكبائر من أمّتي» (٦٣٠٤)، ولم يُخصَّ بذلك مَنْ تاب.

وقال عِيَاض: أثبتتِ المعتزلة الشفاعة العامة في الإراحة من كَرْب الموقف، وهي الخاصة بنبيّنا، والشفاعة في رفع الدّرجات، وأنكرت ما عداهما.

قلت: وفي تسليم المعتزلة الثانية نظراً.

قال النوويّ تبعاً لعياض: الشفاعة خمس: في الإراحة من هَوْل الموقف، وفي إدخال قوم الجنة بغير حساب، وفي إدخال قوم حُوسِبوا فاستحقّوا العذاب أن لا يُعذبوا، وفي إخراج مَنْ أُدْخِلَ النار من العصاة، وفي رفع الدّرجات.

ودليل الأولى: سياقي التنبيه عليه في شرح الحديث السابع عشر (٦٥٦٥).

ودليل الثانية: قوله تعالى في جواب قوله ﷺ: «أُمّتي أمّتي: أدخل الجنة من أمتك مَنْ لا حساب عليهم» كذا قيل، ويظهر لي أن دليله سؤاله ﷺ الزيادة على السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، فأجيب، وقد قدّمتُ بيانه في شرح الحديث المذكور في الباب الذي قبله.

ودليل الثالثة: قوله في حديث حُذيفة عند مسلم (١٩٥) «ونبيكم على الصّراط يقول: رَبِّ سَلِّمْ»، وله شواهد سأذكرها في شرح الحديث السابع عشر.

ودليل الرابعة: ذكرته فيه أيضاً مبسوطاً.

ودليل الخامسة: قوله في حديث أنسٍ عند مسلم (١٩٦): «أنا أوّل شفيع في الجنة»، كذا قاله بعض مَنْ لَقِينَاهُ، وقال: وجه الدّلالة منه أنه جعل الجنة ظُرفاً لشفاعته.

قلت: وفيه نظراً، لأنّي سأبيّن أنّها ظُرف في شفاعته الأولى المختصة به، والذي يُطلب هنا أن يشفع لمن لم يبلغ عمله درجة عالية أن يبلغها بشفاعته. وأشار النوويّ في «الروضة»

إلى أن هذه الشفاعة من خصائصه مع أنه لم يذكر مُستندَها.

وأشار عيَّاض إلى استدراك شفاعة سادسة: وهي التخفيف عن أبي طالب في العذاب، كما سيأتي بيانه في شرح الحديث الرابع عشر (٦٥٦٢).

وزاد بعضهم شفاعة سابعة: وهي الشفاعة لأهل المدينة، لحديث سعد رَفَعَه: «لا يَبُتُّ على لأوائها أحدٌ إلَّا كنت له شهيداً أو شفيعاً» أخرجه مسلم (١٣٦٣)، ولحديث أبي هريرة^(١) رَفَعَه: «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلْيَفْعَلْ، فَإِنِّي أَشْفَعُ لِمَنْ مَاتَ بِهَا» أخرجه الترمذي (٣٩١٧).

قلت: وهذه غير واردة، لأنَّ مُتعلِّقَها لا يَخْرُجُ عن واحدة من الخمس الأول، ولو عُدَّ مثْلُ ذلك لَعُدَّ حديث عبد الملك بن عباد: سمعت النبي ﷺ يقول: «أَوَّلُ مَنْ أَشْفَعَ لَهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ثُمَّ أَهْلُ مَكَّةَ ثُمَّ أَهْلُ الطَّائِفِ» أخرجه البزار^(٢) والطبراني^(٣)، وأخرج الطبراني (١٣٥٥٠) من حديث ابن عمر رَفَعَه: «أَوَّلُ مَنْ أَشْفَعَ لَهُ أَهْلُ بَيْتِي، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ، ثُمَّ سَائِرُ الْعَرَبِ، ثُمَّ الْأَعَاجِمِ»^(٤).

وذكر القزويني في «العروة الوثقى» شفاعة الجماعة من الصلحاء في التجاوز عن تقصيرهم، ولم يذكر مُستندَها، ويظهر لي أنَّها تَنَدَّرُجُ في الخامسة.

وزاد القرطبي أنَّه أوَّلُ شافعٍ في دخول أُمَّتِهِ الْجَنَّةَ قَبْلَ النَّاسِ، وهذه أَفْرَدَها النَّقَّاشُ بِالذِّكْرِ، وهي واردة ودليلها يأتي في حديث الشفاعة الطويل^(٥).

(١) كذا قال الحافظ، وهو وهم منه رحمه الله، لأنَّ الحديث الذي ذكره إنما هو لعبد الله بن عمر، وليس لأبي هريرة، وقد روى أبو هريرة في هذا الباب نحو حديث سعد بن أبي وقاص المتقدم في الصبر على لأواء المدينة، فلعلَّ الحافظ أراد ذكره فذهل، والله أعلم. وقد أخرج حديث أبي هريرة هذا مسلم (١٣٧٨).

(٢) كما في «كشف الأستار» (٣٤٧٠).

(٣) وهو أيضاً عنده في «الأوسط» (١٨٢٧).

(٤) في إسناده حفص بن أبي داود، وهو متروك الحديث.

(٥) تقدم من حديث أبي هريرة برقم (٤٧١٢)، وسيأتي من حديث أنس برقم (٧٤١٠).

وزاد النَّقَاشُ أيضاً: شَفَاعَتُهُ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَلَيْسَتْ وَارِدَةً، لِأَنَّهَا تَدْخُلُ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ.

وظَهَرَ لِي بِالتَّبَعِ شَفَاعَةُ أُخْرَى: وَهِيَ الشَّفَاعَةُ فِيمَنْ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ أَنْ يُدْخَلَ الْجَنَّةَ، وَمُسْتَنْدَاهَا مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (١١٤٥٤) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: السَّابِقُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بغيرِ حِسَابٍ، وَالْمُقْتَصِدُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ وَأَصْحَابُ الْأَعْرَافِ يَدْخُلُونَهَا بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيباً أَنَّ أَرْجَحَ الْأَقْوَالِ فِي أَصْحَابِ الْأَعْرَافِ أَنَّهُمْ قَوْمٌ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُمْ وَسَيِّئَاتُهُمْ.

وَشَفَاعَةُ أُخْرَى: وَهِيَ شَفَاعَتُهُ فِيمَنْ/ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، وَمُسْتَنْدَاهَا ٤٢٩/١١ رَوَاةُ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي شَرْحِ الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ عَدَّاهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ: «لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْكَ»^(١) لِأَنَّ النَّفْيَ يَتَعَلَّقُ بِمُبَاشَرَةِ الْإِخْرَاجِ، وَإِلَّا فَنَفْسُ الشَّفَاعَةِ مِنْهُ قَدْ صَدَرَتْ وَقَبُولُهَا قَدْ وَقَعَ وَتَرْتَّبَ عَلَيْهَا أَثَرُهَا.

فَالْوَارِدُ عَلَى الْخَمْسَةِ أَرْبَعَةٌ، وَمَا عَدَّاهَا لَا يَرِدُ، كَمَا لَا^(٢) تَرِدُ الشَّفَاعَةُ فِي التَّخْفِيفِ عَنْ صَاحِبِي الْقَبْرِينِ^(٣) وَغَيْرِ ذَلِكَ، لَكَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ أَحْوَالِ الدُّنْيَا.

قَوْلُهُ: «كَأَنَّهُمُ الثَّعَالِيرُ» بِمُثَلَّثَةٍ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ مُهْمَلَةٍ، وَاحِدُهَا تُعْرَوُّ كَعُصْفُورٍ.

قَوْلُهُ: «قُلْتُ: وَمَا الثَّعَالِيرُ؟» سَقَطَتِ الْوَاوُ لِغَيْرِ الْكُشْمِيهِنِيِّ.

قَوْلُهُ: «قَالَ: الضُّغَابِيسُ» بِمُعْجَمَتَيْنِ ثُمَّ مَوْحِدَةً بَعْدَهَا مُهْمَلَةٌ.

أَمَّا الثَّعَالِيرُ، فَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: هِيَ قِتَاءٌ صِغَارٌ. وَقَالَ أَبُو عُيَيْدٍ^(٤) مِثْلُهُ، وَزَادَ: وَيُقَالُ:

(١) جَاءَ هَذَا فِي رَوَايَةٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ لِحَدِيثِ أَنَسٍ (١٩٣) (٣٢٦).

(٢) حَرْفُ «لَا» سَقَطَ مِنْ (س).

(٣) يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَتَقَدِّمِ بِرَقْمِ (٢١٨).

(٤) تَحْرَفُ فِي (ع) وَ(س) إِلَى: أَبُو عُبَيْدَةَ، وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي «عَمْدَةُ الْقَارِي» ١٢٣/٢٣، وَجَاءَ عَلَى الصَّوَابِ فِي

(أ)، وَهُوَ أَبُو عُيَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، وَكَلَامُهُ هُنَا فِي «الْغَرِيبِ الْمَصْنُفِ» ص ٣٣٠ وَذَكَرَ الضُّغَابِيسَ لَا

الثَّعَالِيرَ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ الزِّيَادَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْحَافِظُ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ قَوْلِ أَبِي عُيَيْدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ قَالَهَا =

بالشَّينِ المعجَمة بدلَ المثلثة، وكأنَّ هذا هو السَّبَبُ في قول الراوي: وكانَ عَمَرُو ذهبَ فَمُه - أي: سَقَطَتْ أسنانه - فنَطَقَ بها ثاءً مُثَلَّثَةً، وهي شينٌ مُعجَمةٌ. وقيل: هو نَبْتُ في أصول الثَّام، كالقُطَنِ يَنْبُتُ في الرَّمْلِ يَنْبَسِطُ عليه ولا يَطُول.

وَوَقَعَ تشبيههم بالطَّرَائِثِ في حديث حُذَيْفَةَ^(١)، وهي بالمهملة ثمَّ المثلثة: هي الثَّام، بضمِّ المثلثة وتخفيف الميم، وقيل: الثَّغُرُور: الأَقِطُ الرُّطْب.

وأغْرَبَ القَاسِي فَقَالَ: هو الصَّدَفُ التي تُخْرُجُ من البحر فيها الجواهر. وكأنَّه أَخَذَهُ من قوله في الرِّوَاية الأخرى: «كَأَنَّهُمُ اللُّؤْلُؤُ»، ولا حُجَّة فيه لأنَّ ألفاظَ التَّشْبِيهِ تختلف، والمقصود الوصف بالبياض والدَّقَّة.

وَأَمَّا الصَّغَايِيسُ فَقَالَ الأصمعي: شَيْءٌ يَنْبُتُ في أصول الثَّام يُشْبِهُ الهَلْيُونَ، يُسَلَقُ ثُمَّ يُؤْكَلُ بِالزَّيْتِ وَالْحَلَلِ.

وقيل: يَنْبُتُ في أصول الشَّجَرِ وفي الإذخِر، يَخْرُجُ قَدَرٌ شَبِيرٌ في دِقَّةِ الأصابع، لا ورق له، وفيه حُمُوضَةٌ.

وفي «غريب الحديث» للحريّ: الصُّغْبُوس: شجرة على طول الإصبع، وشُبَّة به الرجل الضَّعيف.

وأغْرَبَ الدَّأُوْدِي فَقَالَ: هي طُيُورٌ صِغارٌ فوق الدُّبَاب. ولا مُسْتَدَدٌ له فيما قال.

تنبيه: هذا التَّشْبِيهِ لَصِفَتِهِمْ بعد أن يَنْبُتُوا، وَأَمَّا في أوَّل خروجهم من النار، فإنَّهم يَكُونُونَ كَالْفَحْمِ كما سيأتي في الحديث الذي بعده.

وَوَقَعَ في حديث يزيد الفقير عن جابر عند مسلم (١٩١/٢٣٠): «فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ عِيدَانُ السَّمَّاسِ، فَيَدْخُلُونَ نَهْرًا فَيَغْتَسِلُونَ، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمُ الْقَرَّاطِيسُ الْبَيْضُ». والمراد بعيدان

= في «الغريبين» ١١٢٩/٤ بعد نقله كلام أبي عبيد القاسم.

(١) ذكره السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» ٤٩/١، ونسبه لأبي الحسين ابن المُنَادِي أنه رواه في كتابه «الملاحم»، وذكر السيوطي بإثره أنَّ في إسناده متروكاً وآخر متهاً بالوضع.

السَّاسِم: مَا يَنْبُت فِيهِ السَّمْسِم، فَإِنَّهُ إِذَا جُمِعَ وَرُمِيَتِ الْعِيدَانِ تَصِيرُ سَوْدًا دِقَاقًا.
وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ اللَّفْظَةَ مُحَرَّفَةٌ، وَأَنَّ الصَّوَابَ السَّاسِمَ بِمِيمٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ خَشَبٌ
أَسْوَدٌ، وَالثَّابِتُ فِي جَمِيعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ بِإِثْبَاتِ الْمِيمِ، وَتَوَجُّيْهُهُ وَاضِحٌ.
قَوْلُهُ: «فَقُلْتُ لَعَمْرُؤُا الْقَائِلُ حَمَّادٌ».

قَوْلُهُ: «أَبَا مُحَمَّدٍ» بِحَذْفِ أَدَاةِ النَّدَاءِ، وَثَبَتَ بِلَفْظٍ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ» فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ،
وَعَمَرُو: هُوَ ابْنُ دِينَارٍ، وَأَرَادَ الْإِسْتِثْبَاتَ فِي سَمَاعِهِ لَهُ مِنْ جَابِرٍ وَسَمَاعٍ جَابِرٍ لَهُ، وَلَعَلَّ سَبَبَ
ذَلِكَ رِوَايَةَ عَمَرُو لَهُ عَنْ عُيَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ مُرْسَلًا، وَقَدْ حَدَّثَ سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِالطَّرِيقَيْنِ، كَمَا
نَبَّهَتْ عَلَيْهِ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ: قَوْلُهُ: «عَنْ أَنَسٍ» سِيَائِي فِي التَّوْحِيدِ نَحْوُ هَذَا فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي
الشَّفَاعَةِ بِلَفْظٍ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ^(١).

وَقَوْلُهُ: «سَفْعٌ» بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْفَاءِ ثُمَّ عَيْنِ مُهْمَلَةٍ، أَيُّ: سَوَادٌ فِيهِ زُرْقَةٌ أَوْ
صُفْرَةٌ، يُقَالُ: سَفَعَتِ النَّارُ: إِذَا لَفَحَتْهُ فَغَيَّرَتْ لَوْنَ بَشَرَتِهِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فِي
الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ بِلَفْظٍ: «قَدْ امْتَحَشُوا» وَيَأْتِي ضَبْطُهُ، وَفِي حَدِيثِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٨٥) أَنَّهُمْ
يَصِيرُونَ فَحْمًا، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ^(٢): حَمًّا. وَمَعَانِيهَا مُتَقَارِبَةٌ.

قَوْلُهُ: «فَيُسَمَّيْهِمْ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَهَنَّمِيِّينَ» سِيَائِي فِي الثَّامِنِ عَشَرَ مِنْ هَذَا الْبَابِ (٦٥٦٦)
مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ بِلَفْظٍ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ
وَيُسَمَّوْنَ الْجَهَنَّمِيِّينَ».

(١) لَمْ يَرِدْ فِي حَدِيثِ أَنَسِ الطَّوِيلِ فِي الشَّفَاعَةِ الْآتِي بِرَقْمِ (٧٤١٠) تَصْرِيحُ قَتَادَةَ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنْ أَنَسٍ، لَكِنْ
جَاءَ فِي التَّوْحِيدِ ذِكْرُ حَدِيثِ الْبَابِ بَعِيْنَهُ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ الدِّسْتَوَائِيِّ عَنْ قَتَادَةَ، ثُمَّ ذُكِّلَ الْبُخَارِيُّ بِذِكْرِ
رِوَايَةِ مُعَلَّقَةٍ عَنْ هَمَامٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ فِيهَا: حَدَّثَنَا أَنَسٌ. وَهِيَ رِوَايَةٌ غَيْرُ أَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيِّ هُنَا فِي حَدِيثِ
الْبَابِ.

(٢) عِنْدَ أَحْمَدَ (١٥١٩٨)، وَالتِّرْمِذِيَّ (٢٥٩٧).

وُثِّبَتْ هذه الزيادة في رواية مُجِيدٍ عن أنس عند المصنّف في التّوحيد (٧٥٠٩)^(١).

وزاد جابر في حديثه: «فِيُكْتَبُ فِي رِقَابِهِمْ: عِتْقَاءُ اللَّهِ، فَيُسَمَّوْنَ فِيهَا الْجَهَنَّمِيِّينَ» أخرجه ابن جِبَّان (١٨٣) والبيهقي، وأصله في مسلم (١٩١).

وللنّسائي^(٢) من رواية عمرو بن أبي عمرو عن أنس: «فيقول لهم أهل الجنة: هؤلاء الجَهَنَّمِيُّونَ، فيقول الله: هؤلاء عِتْقَاءُ / الله».

وأخرجه مسلم^(٣) من وجه آخر عن أبي سعيد، وزاد: «فَيَدْعُونَ اللَّهَ فَيُذْهِبُ عَنْهُمْ هَذَا الْاسْمَ».

وفي حديث حُذَيْفَةَ عند البيهقي في «البعث» من رواية حمّاد بن أبي سليمان عن ربعي عنه: «يقال لهم: الجَهَنَّمِيُّونَ»، فذكر لي^(٤) أنّهم استعفوا الله من ذلك الاسم فأعفاهم.

وَزَعَمَ بعض الشُّراح أنّ هذه التّسمية ليست تنقيصاً لهم بل للاستذكار لنعمة الله ليزدادوا

(١) لكن لم يقع فيها أنهم هم الذين يُسَمَّوْنَ الجَهَنَّمِيِّينَ.

(٢) أخرج النسائي في «الكبرى» طرفاً من حديث أنس هذا (٧٦٤٣) وهو حديث طويل، لكن لم يخرج منه القطعة التي نَبّه عليها الحافظ، وقد أخرجه بذكرها أحمد (١٢٤٦٩)، وانظر تمام تخريجه هناك.

(٣) أخرج مسلم حديث أبي سعيد المشار إليه (١٨٥)، لكنه لم يذكر في روايته تلك القطعة التي ذكرها الحافظ، وقد أخرج الحديث بذكرها عبد بن حميد (٨٦٣) عن يزيد بن هارون وابن خزيمة في «التوحيد» ٦٨٩/٢ من طريق سالم بن نوح، كلاهما عن سعيد الجريري، وأخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٢٠٥٨) من طريق عمرو بن رفاعة الربيعي، كلاهما (الجريري وعمرو بن رفاعة) عن أبي نضرة عن أبي سعيد، وأخرجه ابن جبان (٧٤٣٢) من طريق صالح بن أبي طريف عن أبي سعيد الخدري. فأما صالح ابن أبي طريف وعمرو بن رفاعة فمجهولان، وأما رواية سعيد الجريري فجاء في بعض طرقها ما يدل على أن ذكرها في الرواية إدراج، فقد أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» ٦٩٠/٢، من طريق عبد الوهاب الثقفي، وابن منده في «الإيمان» (٨٣٤) من طريق مهدي بن ميمون، كلاهما عن الجريري، به. قال: فبلغني في حديث آخر... فذكره، وقال مهدي في روايته: فنبئت أنهم... فذكره. ويؤيد الإدراج فيه أنّ أصحاب أبي نضرة لم يذكروا هذه الزيادة مطلقاً، منهم عوف الأعرابي عند ابن خزيمة ٦٨٧/٢، وسليمان التيمي عند اللالكائي (٢٠٥٧) وعثمان بن غياث عند الحاكم ٥٨٤/٤.

(٤) قائل ذلك حماد بن أبي سليمان، كما جاء موضحاً في «أمالى المحاملي» بتحقيق حمدي السلفي (٤٢٠).

بذلك شُكراً، كذا قال، وسؤالهم إذهاب ذلك الاسم عنهم يَحْدِثُ في ذلك^(١).

الحديث الثالث عشر: قوله: «حَدَّثَنَا مُوسَى» هو ابن إسماعيل، وَهُيَب: هو ابن خالد، وَعَمْرُو: هو ابن يحيى المازني، وأبوه يحيى: هو ابن عُمارة بن أبي حسن المازني.

قوله: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرَجُوهُ» هكذا روى يحيى بن عُمارة عن أبي سعيد الخُدْري آخر الحديث، ولم يذكر أوله.

ورواه عطاء بن يسار عن أبي سعيد مَطْوِلاً، وأوله الرُّؤية وكَشَفَ السَّاقَ والعَرَضَ، ونَصَبَ الصُّرَاطَ والمرور عليه، وسُقُوطُ مَنْ يَسْقُطُ، وَشَفَاعَةُ الْمُؤْمِنِينَ في إخوانهم، وقول الله: «أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ صُورَتَهُ»، وفيه: «مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ دِينَارٍ» وغير ذلك، وفيه: قول الله تعالى: «شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ وَالنَّبِيُّونَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ صَارُوا حُجَمَاءَ».

وقد ساقَ المصنِّفُ أكثره في تفسير سورة النساء (٤٥٨١)، وساقه بتمامه في كتاب التَّوْحِيدِ (٧٤٣٩)، وسأذكر فوائده في شرح حديث الباب الذي يلي هذا مع الإشارة إلى ما تَضَمَّنَتْ هذه الطَّرِيقُ إن شاء الله تعالى.

وتقدَّمتْ لهذه الرِّوَاية طريق أخرى في كتاب الإِيْمَانِ في «باب تَفَاوُلِ أَهْلِ الإِيْمَانِ فِي الْأَعْمَالِ» (٢٢)، وتقدَّم ما يَتَعَلَّقُ بذلك هناك.

واستَدَلَّ الغزاليُّ بقوله: «مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ» على نَجَاةٍ مَنْ أَيْقَنَ بذلك وحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النُّطْقِ بِهِ الموت، وقال في حَقِّ مَنْ قَدَّرَ على ذلك فَأَخَّرَ فَمَاتَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ امْتِنَاعُهُ عَنِ النُّطْقِ بِمَنْزِلَةِ امْتِنَاعِهِ عَنِ الصَّلَاةِ، فَيَكُونُ غَيْرَ مُحَلِّدٍ فِي النَّارِ، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَرَجَّحَ غَيْرُهُ الثَّانِي، فَيُحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: «فِي قَلْبِهِ»، فَيُقَدَّرُ فِيهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: مُنْضَمًّا إِلَى النُّطْقِ بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ.

(١) هذا إن ثبت، ولكن الظاهر عدم ثبوته كما بيناه، والله أعلم.

الحديث الرابع عشر: حديث النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ.

أوردَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَعْلَى مِنَ الْآخَرِ، لَكِنْ فِي الْعَالِي عَنَعَنَ أَبِي إِسْحَاقَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّبَّيْعِيِّ، وَفِي النَّازِلِ تَصْرِيحُهُ بِالسَّمَاعِ، فَانْجَبَرَ مَا فَاتَهُ مِنَ الْعُلُوِّ الْحَسِيِّ بِالْعُلُوِّ الْمَعْنَوِيِّ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ^(١).

وإسرائيل في الطريقتين: هو ابن يونس بن أبي إسحاق المذكور. والنُّعْمَانُ: هو ابن بشير ابن سعد الأنصاري، ووقع مُصَرَّحاً به في رواية مسلم (٣٦٣/٢١٣) عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ جَمِيعاً عَنْ عُذْرَةَ.

قوله: «أهون^(٢) أهل النار عذاباً» قال ابن التَّيْنِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ أَبُو طَالِبٍ.

قلت: وقد بَيَّنْتُ فِي قِصَّةِ أَبِي طَالِبٍ مِنَ الْمَبْعَثِ النَّبَوِيِّ (٣٨٨٣) أَنَّهُ وَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢١٢) التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ وَلَفْظُهُ: «أهون أهل النار عذاباً أبو طالب».

قوله: «أَحْمَصُ» بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ وَصَادٍ مُهْمَلَةٍ، وَزَنْ أَحْمَرٍ: مَا لَا يَصِلُ إِلَى الْأَرْضِ مِنْ بَاطِنِ الْقَدَمِ عِنْدَ الْمَشِيِّ.

قوله: «جَمْرَةٌ» فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «جَمْرَتَانِ»، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ إِسْرَائِيلَ: «عَلَى أَحْمَصِ قَدَمَيْهِ جَمْرَتَانِ».

قال ابن التَّيْنِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْجَمْرَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْآخَرَى لِعِلْمِ السَّامِعِ بِأَنَّ لِكُلِّ أَحَدٍ قَدَمَيْنِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٣٦٤/٢١٣) بِلَفْظٍ: «مَنْ لَهُ نَعْلَانِ

(١) أَخْرَجَهُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي «ذِكْرِ النَّارِ» (٩٣)، وَكَأَنَّ الْحَافِظَ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ مِنْ «مُسْتَخْرَجِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ» فَذَهَلَ، لِأَنَّ رِوَايَةَ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيِّ مِنْ طَرِيقِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(٢) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ وَ(س)، وَالَّذِي فِي الرِّوَايَةِ دُونَ خِلَافٍ: «إِنَّ أَهُونَ».

وشر اكان من نار يغلي منها دماغه»، وفي حديث أبي سعيد عنده (٢١١) نحوه وقال: «يغلي دماغه من حرارة نعله»^(١).

قوله: «منها دماغه» في رواية إسرائيل: «منها» بالثنية، وكذا في حديث ابن عباس. قوله: «كما يغلي المرحل بالقُمُقم» زاد في رواية الأعمش: «لا»^(٢) يرى أن أحداً أشدّ عذاباً منه، وإنه لأهونهم عذاباً.

والمرجل، بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم/ بعدها لامٌ: قدّر من نحاس، ويقال ٤٣١/١١ أيضاً لكل إناء يغلي فيه الماء من أي صنف كان.

والقُمُقم: معروف، من آنية العطار، ويقال: هو إناء ضيق الرأس، يُسخن فيه الماء، يكون من نحاس وغيره، فارسي، ويقال: رومي، وهو مُعَرَّب، وقد يؤنث فيقال: قُمُمة.

قال ابن التين: في هذا التركيب نظر، وقال عياض: الصواب: «كما يغلي المرحل والقُمُقم» بواو العطف لا بالباء، وجوّز غيره أن تكون الباء بمعنى مع، ووقع في رواية الإسماعيلي: «كما يغلي المرحل أو القُمُقم» بالشك، تقدّم شيء من هذا في قصة أبي طالب (٣٨٨٣ و ٣٨٨٥).

الحديث الخامس عشر: حديث عدي بن حاتم، تقدّم شرحه قريباً في آخر «باب من نُوقِش الحساب» (٦٥٣٩).

الحديث السادس عشر: حديث أبي سعيد في ذكر أبي طالب، تقدّم في قصة أبي طالب (٣٨٨٥) من طريق الليث حدثني ابن الهادي، وعطف عليه السند المذكور هنا، واختصر المتن، ويزيد المذكور هنا: هو ابن الهادي المذكور هناك، واسم كل من ابن أبي حازم والدرّازدي

(١) كذا في الأصلين و(س) بصيغة المفرد، والذي في مطبوع «صحيح مسلم»: نعليه، بصيغة الثنية، وهو الذي عند سائر من خرّج الحديث، فالله تعالى أعلم.

(٢) كذا في الأصلين و(س): لا، والذي في مطبوع «صحيح مسلم»: ما، وكذا هو في سائر مصادر التخرّيج.

عبد العزيز، وهما مَدَنِيَّان مشهوران، وكذا سائر رواة هذا السَّنَد.

قوله: «لَعَلَّهُ تَنْفَعَهُ شَفَاعَتِي» ظَهَرَ مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ وَقَوْعُ هَذَا التَّرْجِي «^(١)»، واستُشْكِلَ قوله ﷺ: «تَنْفَعَهُ شَفَاعَتِي» بقوله تعالى: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

وأجيبَ بأنه خُصَّ، ولذلك عَدَّوه فِي خِصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ، وقيل: معنى المنفعة في الآية يُخَالَفُ معنى المنفعة في الحديث، والمراد بها في الآية الإخراج من النار، وفي الحديث المنفعة بالتخفيف، وبهذا الجواب جَزَمَ القُرْطُبِيُّ.

وقال البيهقي في «البعث»: صَحَّحَ الرَّوَايةَ فِي شَأْنِ أَبِي طَالِبٍ فَلَا مَعْنَى لِلْإِنْكَارِ مِنْ حَيْثُ صِحَّةُ الرَّوَايةِ، وَوَجْهُهُ عِنْدِي أَنَّ الشَّفَاعَةَ فِي الْكُفَّارِ إِنَّمَا امْتَنَعَتْ لَوْجُودِ الْخَبَرِ الصَّادِقِ فِي أَنَّهُ لَا يُشْفَعُ فِيهِمْ أَحَدٌ، وَهُوَ عَامٌّ فِي حَقِّ كُلِّ كَافِرٍ، فَيَجُوزُ أَنْ يُخَصَّ مِنْهُ مَنْ ثَبَتَ الْخَبَرُ بِتَخْصِيصِهِ. قَالَ: وَحَمَلَهُ بَعْضُ أَهْلِ النَّظَرِ عَلَى أَنَّ جَزَاءَ الْكَافِرِ مِنَ الْعَذَابِ يَقَعُ عَلَى كُفْرِهِ وَعَلَى مَعَاصِيهِ، فَيَجُوزُ أَنَّ اللَّهَ يَضَعُ عَنْ بَعْضِ الْكُفَّارِ بَعْضَ جَزَاءِ مَعَاصِيهِ تَطْيِيباً لِقَلْبِ الشَّافِعِ لَا ثَوَاباً لِلْكَافِرِ، لِأَنَّ حَسَنَاتِهِ صَارَتْ بِمَوْتِهِ عَلَى الْكُفْرِ هَبَاءً.

وأخرج مسلم (٢٨٠٨) عن أنس: «وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُعْطَى حَسَنَاتِهِ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا أَفْضَى إِلَى الْآخِرَةِ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَةٌ».

وقال القُرْطُبِيُّ فِي «الْمَفْهَمِ»: اخْتَلَفَ فِي هَذِهِ الشَّفَاعَةِ هَلْ هِيَ بِلِسَانِ قَوْلِي أَوْ بِلِسَانِ حَالِي؟ وَالْأَوَّلُ يُشْكِلُ بِالْآيَةِ، وَجَوَابُهُ جَوَازُ التَّخْصِيصِ، وَالثَّانِي يَكُونُ مَعْنَاهُ: أَنَّ أَبَا طَالِبٍ لَمَّا بَالَعَ فِي إِكْرَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَالذَّبِّ عَنْهُ جُوزِي عَلَى ذَلِكَ بِالتَّخْفِيفِ، فَأُطْلِقَ عَلَى ذَلِكَ شَفَاعَةً لِكُونِهَا بِسَبَبِهِ. قَالَ: وَيُجَابُ عَنْهُ أَيْضاً أَنَّ الْمُخَفَّفَ عَنْهُ لَمَّا لَمْ يَجِدْ أَثَرَ التَّخْفِيفِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَنْتَفِعْ بِذَلِكَ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ لَيْسَ فِي النَّارِ أَشَدُّ عَذَاباً مِنْهُ ^(٢)، وَذَلِكَ أَنَّ

(١) يعني حديثه الذي ذكر البخاري طرفاً منه برقم (٦٥٧٢)، وذكره مسلم تاماً برقم (٢٠٩) بنحو حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) كما تقدم في شرح الحديث الرابع عشر في هذا الباب.

القليل من عذاب جهنم لا تُطيقه الجبال، فالمعذب لا اشتغاله بما هو فيه يصدق عليه أنه لم يحصل له انتفاع بالتخفيف.

قلت: وقد يساعد ما سبق ما تقدم في النكاح من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة: «أرضعتني وإياها ثوبية» (٥١٠٦)، قال عروة: إن أبا لب رئي في المنام فقال: لم أر بعدكم خيراً غير أني سُقيت في هذه بعثاتي ثوبية، وقد تقدم الكلام عليه هناك.

وجوز القرطبي في «التذكرة» أن الكافر إذا عُرِض على الميزان ورجحت كفة سيئاته بالكفر اضمحلت حسناته فدخل النار، لكنهم يتفاوتون في ذلك، فمن كانت له منهم حسنات من عتي ومواساة مسلم ليس كمن ليس له شيء من ذلك، فيحتمل أن يُجازى بتخفيف العذاب عنه بمقدار ما عمل، لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قلت: لكن هذا البحث النظري معارض بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦] وحديث أنس الذي أشرت إليه.

وأما ما أخرجه ابن مردويه والبيهقي^(١) من حديث ابن مسعود رفعه: «ما أحسن مُحْسِنٍ من/ مسلم ولا كافر إلا أثابه الله» قلنا: يا رسول الله ما إثابة الكافر؟ قال: «المال ٤٣٢/١١ والولد والصحة وأشباه ذلك» قلنا: وما إثابته في الآخرة؟ قال: «عذابٌ دون العذاب»، ثم قرأ: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. فالجواب عنه أن سنده ضعيف، وعلى تقدير ثبوته فيحتمل أن يكون التخفيف فيما يتعلق بعذاب معاصيه، بخلاف عذاب الكفر.

٦٥٦٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ مَلَائِكَتَهُ فَسَجَدُوا لَكَ،

(١) وأخرجه أيضاً الحاكم ٢/ ٢٥٣ وصححه، فتعقبه الذهبي بأن في إسناده عتبة بن يقظان، وأنه واهٍ.

فاشفع لنا عند ربنا، فيقول: لست هُناكم، ويذكرُ خطيئته، ائتوا نوحاً أوّل رسول بعثه الله، فيأتونه، فيقول: لست هُناكم، ويذكرُ خطيئته، ائتوا إبراهيم الذي اتّخذَه الله خليلاً، فيأتونه فيقول: لست هُناكم، ويذكرُ خطيئته، ائتوا موسى الذي كلّم الله، فيأتونه، فيقول: لست هُناكم، فيذكرُ خطيئته، ائتوا عيسى، فيأتونه، فيقول: لست هُناكم، ائتوا محمداً ﷺ، فقد غفرَ له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر، فيأتوني، فاستأذن على ربّي، فإذا رأيته وقعتُ له ساجداً، فيدعُني ما شاء، ثم يقول لي: ارفع رأسك، وسلّ تُغَطّة، وقُلْ يَسْمَع، واشفعْ تُشَفِّع، فأرفع رأسي فأحدُ ربّي بتحميدٍ يُعَلِّمُني، ثمّ أشفعُ، فيحدّ لي حدّاً، ثمّ أخرجهم من النار وأدخلهم الجنة، ثمّ أعودُ فأقعُ ساجداً مثله في الثالثة أو الرابعة، حتّى ما يبقى في النار إلّا من حبسه القرآن.

فكان قتادة يقول عند هذا: أي: وجب عليه الخلود.

الحديث السابع عشر: حديث أنس الطويل في الشفاعة.

أورده هنا من طريق أبي عوانة، ومضى في تفسير البقرة (٤٤٧٦) من رواية هشام الدّستوائي ومن رواية سعيد بن أبي عروبة، ويأتي في التّوحيد (٧٤٤٠) من طريق همام، أربعتهم عن قتادة، وأخرجه أيضاً أحمد من رواية شيبان عن قتادة^(١)، ويأتي في التّوحيد (٧٥١٠) من طريق مَعْبَد بن هلال عن أنس، وفيه زيادة للحسين عن أنس. ومن طريق حميد عن أنس باختصار (٧٥٠٩)، وأخرجه أحمد (١٢٨٢٤) من طريق النّضر بن أنس عن أنس، وأخرجه أيضاً من حديث ابن عباس (٢٥٤٦)، وأخرجه ابن خزيمة^(٢) من طريق معتمر عن حميد عن أنس.

وعند الحاكم (٥٩٨-٥٩٩/٤) من حديث ابن مسعود، والطبراني^(٣) من حديث عبادة ابن الصّامت، ولابن أبي شَيْبَةَ (٤٤٧/١١-٤٤٩) من حديث سلمان الفارسي،

(١) لم نقف عليه في «المستند»، وهو عند النسائي في «الكبرى» (١١٣٦٩).

(٢) في «التوحيد» ٧١٦/٢.

(٣) لم نقف عليه في مطبوع الطبراني، إذ ليس فيها عُثر عليه من مسند عبادة بن الصّامت، وهو عند الهيثم بن كليب في

«مسنده» (١١٩١)، والحاكم ٣٠/١.

وجاء من حديث أبي هريرة كما مضى في التفسير (٤٧١٢) من رواية أبي زرعة عنه، وأخرجه الترمذي (٢٥٥٧) من رواية العلاء بن يعقوب عنه^(١)، ومن حديث أبي سعيد كما سيأتي في التوحيد (٧٤٣٩)، وله طرق عن أبي سعيد مختصرة، وأخرجه مسلم (١٩٥) من حديث أبي هريرة وحذيفة معاً. وأبو عوانة (٤٤٣) من رواية حذيفة عن أبي بكر الصديق، ومضى في الزكاة (١٤٧٥) وفي تفسير سيجان (٤٧١٨) من حديث ابن عمر باختصار.

وعند كل منهم ما ليس عند الآخر، وسأذكر ما عند كل منهم من فائدة مستوعباً إن شاء الله تعالى.

قوله: «يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» في رواية المُسْتَمْلِي: «جَمَعَ». بصيغة الفعل الماضي، والأول المعتمد.

وَوَقَعَ في رواية مَعْبَد بن هلال: «إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جَاغَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ».

وأول حديث أبي هريرة: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، يُسْمِعُهُم الدَّاعِيَ وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصْرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ فَيُلْغِ النَّاسُ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ».

وزاد في رواية إسحاق بن راهويه (١٨٤) عن جرير عن عُمارة بن القعقاع عن أبي زرعه فيه: «وَتَدْنُو الشَّمْسُ مِنْ رُؤُوسِهِمْ، فَيَسْتَدُّ عَلَيْهِمْ حَرُّهَا وَيَسْقُ عَلَيْهِمْ دُئُوهَا، فَيَنْطَلِقُونَ مِنَ الضَّجَرِ وَالْجَرَجِ مِمَّا هُمْ فِيهِ»، وهذه الطريق عند مسلم (٣٢٨/١٩٤) عن أبي خيثمة عن جرير، لكن لم يسق لفظها.

وأول حديث أبي بكر: «عُرِضَ عَلَيَّ مَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، يَجْمَعُ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ

(١) رواية الترمذي المشار إليها إنما هي في بعض ما يحصل للناس في أرض المحشر، لكن ليس فيها من ذكر الشفاعة شيء. وقول الحافظ هنا: العلاء بن يعقوب، فإن أراد نسبته لجدّه فصحيح، وإلا فهو خطأ، لأن اسمه العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب.

والآخرين في صعيد واحد، فيُقطع الناس لذلك والعرق كاذ يُلجمهم» وفي رواية مُعتمر: «يلبثون ما شاء الله من الحبس»^(١).

وقد تقدّم في «الأيظن أولئك أنهم مبعوثون» [المطففين: ٤] (٦٥٣١ و ٦٥٣٢) ما أخرجه مسلم (٢٨٦٤) من حديث المقداد: «أن الشمس تدنو حتى تصير من الناس قدر ميل» وسائر ما ورد في ذلك وبيان تفاوتهم في العرق بقدر أعمالهم.

وفي حديث سلمان: «تُعطي الشمس يوم القيامة حرّ عشر سنين، ثم تدنو من مجامع الناس فيعرقون، حتى يرشح العرق في الأرض قامة، ثم يرتفع الرجل حتى يقول: غرق»^(٢).

وفي رواية النضر بن أنس: «لغم ما هم فيه والخلق ملجمون بالعرق، فأما المؤمن فهو عليه كالزكمة، وأما الكافر فيغشاه الموت».

وفي حديث عبادة بن الصامت رفعه: «إني لسيّد الناس يوم القيامة بغير فخر، وما من الناس إلا من هو تحت لوائي يتنظر الفرج، وإن معي لواء الحمد».

ووقع في رواية هشام وسعيد وهمام: «يجتمع المؤمنون فيقولون». وتبيّن من رواية النضر بن أنس أن التعبير بالناس أرجح، لكن الذي يطلب الشفاعة هم المؤمنون.

قوله: «فيقولون: لو استشفعنا» في رواية مسلم (٣٢٢/١٩٣): «فيلهمون ذلك»، وفي لفظ: «فيهتمون بذلك»، وفي رواية همام: «حتى يهملوا بذلك».

قوله: «على ربنا» في رواية هشام وسعيد: «إلى ربنا»، ويوجّه «على»^(٣) بأنه ضمّن معنى

(١) لفظه عند ابن خزيمة في «التوحيد»: «يلقى الناس يوم القيامة من الحبس ما شاء الله»، فلعل «يلبثون» تحريف عن «يلقون».

(٢) تحرف في (ع) إلى: عنى، وتصحف في (س) إلى: عرق. وقوله: غرق غرق هو حكاية صوت الغليان، وغرق الماء يغرق: إذا جرى فخرج من ضيق إلى سعة. قاله في «النهاية» في مادة (غرق).

(٣) تحرف «على» سقط من (ع) و(س).

استَعْنَا^(١)، لَأَنَّ الاستشفاعَ^(٢) / طلب الشَّفاعَةِ، وهي انضمام الأَدْنَى إلى الأعلى ليستعينَ به على ٤٣٣/١١ ما يَرُومُه.

وفي حديث حُدَيْفَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ معاً: «يجمع الله الناس يوم القيامة، فيقوم المؤمنون حتى تُزْلِفَ لهم الجنة فيأتونَ آدمَ»، و«حتَّى» غاية لقيامهم المذكور. ويُؤخذ منه أَنَّ طلبهم الشَّفاعَةَ يقع حين تُزْلَفُ لهم الجنة.

وَوَقَعَ في أوَّل حديث أَبِي نُضْرَةَ عن أَبِي سَعِيدٍ في مسلم^(٣) رَفَعَهُ: «أنا أوَّل مَنْ تَنَشَّقَ عنه الأرض» الحديث، وفيه: «فَيَفْرَعُ الناس ثلاث فَرَعاتٍ، فيأتونَ آدمَ» الحديث.

قال القُرْطُبِيُّ: كَانَ ذلك يقع إذا جِيَءَ بِجَهَنَّمَ، فإذا رَفَرَتْ فِرْعَ الناس حينئذٍ وَجَّثُوا على رُكَبِهِم.

قوله: «حتَّى يُرِيحَنَا» في رواية مسلم: «فِيرِيحُنَا»، وفي حديث ابن مسعود عند ابن حِبَّان (٧٣٣٥): «إِنَّ الرجلَ لَيُلْجِئُهُ العَرَقُ يومَ القيامةِ حتَّى يقول: يا رَبِّ، أَرِحْنِي ولو إلى النار»، وفي رواية ثابت عن أنس: «يطول يوم القيامة على الناس، فيقول بعضهم لبعض: انْطَلِقُوا بنا إلى آدمَ أَبِي البشر، فليشْفَعْ لنا إلى رَبِّنا فليَقْضِ بَيْنَنَا»^(٤). وفي حديث سلمان: «إذا رأوا ما هم فيه قال بعضهم لبعض: اتنوا أباكم آدمَ».

قوله: «حتَّى يُرِيحَنَا من مكاننا هذا»^(٥) في رواية ثابت: «فليَقْضِ بَيْنَنَا»، وفي رواية حُدَيْفَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ: «فيقولون: يا أَبانا اسْتَفْتِحْ لنا الجنة».

(١) تحَرَّفَ في (أ) إلى: اشفعنا، وفي (ع) إلى: شفعنا، وفي (س) إلى: استشفعنا، والتصويب من سياق كلام الحافظ في توجيه التضمين.

(٢) تحَرَّفَ في (س) إلى: الاستشفاء.

(٣) بل في الترمذي (٣١٤٨) وسيدكره الحافظ على الصواب عند ذكر عيسى عليه السلام.

(٤) أخرجه أحمد (٢٦٩٣) و(١٣٥٩٠).

(٥) لفظة «هذا» ليست في رواية أَبِي عَوَانَةَ هُنا، وهي في رواية هشام عن قتادة المتقدمة برقم (٤٤٧٦)، وكذا هي في رواية همام عن قتادة الآتية برقم (٧٤٤٠).

قوله: «فَيَأْتُونَ آدَمَ» في رواية شَيْبَانَ: «فَيَنْطَلِقُونَ حَتَّى يَأْتُوا آدَمَ، فيقولون: أَنْتَ الَّذِي»، في رواية مسلم (٣٢٧/١٩٤): «يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ»، وفي رواية هَمَّام وشَيْبَانَ: «أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ»^(١)، وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ نحو رواية مسلم، وفي حديث حُذَيْفَةَ: «فيقولون: يَا أَبَانَا».

قوله: «خَلَقَكَ اللَّهُ بِإِيْدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ» زاد في رواية هَمَّام: «وَأَسْكَنْكَ جَنَّتَهُ [وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ]^(٢) وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ»، وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ»، وفي حديث أَبِي بَكْرٍ: «أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ وَأَنْتَ اصْطَفَاكَ اللَّهُ».

قوله: «فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّنَا» في رواية مسلم (٣٢٢/١٩٣): «عِنْدَ رَبِّكَ»، وكذا في رواية شَيْبَانَ، وفي حديث^(٣) أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ: «اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ»، وزاد أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا بَلَّغْنَا؟».

قوله: «لَسْتُ هُنَاكُمْ» قال عِيَّاضٌ: قوله: «لَسْتُ هُنَاكُمْ» كِنَايَةٌ عَنْ أَنَّ مَنَزَلَتَهُ دُونَ الْمَنَزَلَةِ الْمَطْلُوبَةِ، قاله تَوَاضَعًا وَكِبَارًا لَمَّا يَسْأَلُونَهُ، قال: وقد يكون فيه إشارةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْمَقَامَ لَيْسَ لِي بَلْ لغيري.

قلت: وقد وَقَعَ فِي رواية مَعْبَدِ بْنِ هَلَالٍ: «فيقول: لَسْتُ لَهَا» وكذا فِي بَقِيَّةِ الْمَوَاضِعِ، وفي رواية حُذَيْفَةَ^(٤): «لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ» وهو يُؤَيِّدُ الْإِشَارَةَ الْمَذْكُورَةَ.

قوله: «وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ» زاد مسلم: «الَّتِي أَصَابَ»، والراجعُ إِلَى الْمَوْصُولِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَصَابَهَا، زاد هَمَّام فِي روايته: «أَكَلَهُ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَقَدْ نُهِى عَنْهَا» وهو بِنَصْبٍ «أَكَلَهُ» بَدَلٌ مِنْ قوله: «خَطِيئَتَهُ»، وفي رواية هِشَامٍ: «فَيَذْكُرُ ذَنْبَهُ فَيَسْتَحْيِي»، وفي حديث ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنِّي قَدْ

(١) رواية هَمَّام: «أَنْتَ أَبُو النَّاسِ».

(٢) ما بين معقوفين سقط من الأصلين (و) (س)، وهو ثابت فِي الرواية.

(٣) تحَرَّفَ فِي (أ) و(س) إِلَى: وكذا لشَيْبَانَ فِي حديث أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وجاء عَلَى الصَّوَابِ فِي (ع).

(٤) هَذَا لَفْظُ رواية أَبِي هُرَيْرَةَ وَحُذَيْفَةَ مَعًا، كما عِنْدَ مسلم (١٩٥) وَغَيْرِهِ.

أُخْرِجَتْ بِخَطِيئَتِي مِنَ الْجَنَّةِ»، وفي رواية أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «وَإِنِّي أَذْنَبْتُ ذَنْبًا فَأُهِيطُ بِهِ إِلَى الْأَرْضِ»، وفي رواية حُذَيْفَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ مَعًا: «هَلْ أَخْرَجَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا خَطِيئَةُ أَبِيكُمْ آدَمَ؟»، وفي رواية ثَابِتٍ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ: «إِنِّي أَخْطَأْتُ وَأَنَا فِي الْفِرْدَوْسِ فَإِنْ يُغْفَرَ لِي الْيَوْمَ حَسْبِي»، وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنَّ رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُ، نَفْسِي نَفْسِي، أَذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي».

قوله: «اتُّنُوا نُوحًا»^(١)، فَيَأْتُونَهُ في رواية مسلم (١٩٣/٣٢٢): «وَلَكِنْ اتُّنُوا نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ»^(٢)، فَيَأْتُونَ نُوحًا، وفي رواية هشام: «فَإِنَّهُ أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ»، وفي حديث أَبِي بَكْرٍ: «انْطَلِقُوا إِلَى أَبِيكُمْ بَعْدَ أَبِيكُمْ، إِلَى نُوحٍ، اتُّنُوا عَبْدًا شَاكِرًا»، وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَقَدْ سَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا»، وفي حديث أَبِي بَكْرٍ: «فَيَنْطَلِقُونَ إِلَى نُوحٍ فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكَ وَاسْتَجَابَ لَكَ فِي دَعَائِكَ، وَلَمْ يَدْعُ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا».

وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ آدَمَ سَبَقَ إِلَى وَصْفِهِ بِأَنَّهُ أَوَّلَ رَسُولٍ، فَخَاطَبَهُ أَهْلُ الْمَوْقِفِ ٤٣٤/١١ بذلك.

وقد اسْتَشْكَلَتْ هَذِهِ الْأَوَّلِيَّةُ بِأَنَّ آدَمَ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَكَذَا شِيثٌ وَإِدْرِيسٌ وَهُمْ قَبْلَ نُوحٍ.

وقد تقدّم الجواب عن ذلك في شرح حديث جابر: «أَعْطَيْتُ خَمْسًا» في كتاب التيمّم (٣٣٥)، وفيه: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً» الحديث.

(١) الذي في اليونانية: «اتُّنُوا نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ، فَيَأْتُونَهُ» دون حكاية خلاف بين رواة البخاري في ثبوت عبارة: «أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ» في الرواية.

(٢) ليس في رواية مسلم قوله: «إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ».

وَمُحْصَلُ الْأَجُوبَةِ عَنِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ مُقَيَّدَةٌ بِقَوْلِهِ: «أَهْلُ الْأَرْضِ»، لِأَنَّ آدَمَ وَمَنْ ذُكِرَ مَعَهُ لَمْ يُرْسَلُوا إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَيُسَكَّلُ عَلَيْهِ حَدِيثُ جَابِرٍ، وَيُجَابُ بِأَنَّ بَعْثَتَهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ بِاعْتِبَارِ الْوَاقِعِ لِصِدْقِ أَتَمِّ قَوْمِهِ، بِخِلَافِ عُمُومِ بَعْثَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ لِقَوْمِهِ وَلِغَيْرِ قَوْمِهِ، أَوِ الْأَوَّلِيَّةَ مُقَيَّدَةٌ بِكَوْنِهِ أَهْلَكَ قَوْمِهِ، أَوْ أَنَّ الثَّلَاثَةَ كَانُوا أَنْبِيَاءَ وَلَمْ يَكُونُوا رُسُلًا، وَإِلَى هَذَا جَنَحَ ابْنُ بَطَّالٍ فِي حَقِّ آدَمَ، وَتَعَقَّبَهُ عِيَاضُ بِمَا صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانٍ (٣٦١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ فَإِنَّهُ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ كَانَ مُرْسَلًا، وَفِيهِ التَّصْرِيحُ بِإِنْزَالِ الصُّحُفِ عَلَى شِيثٍ، وَهُوَ مِنْ عِلَامَاتِ الْإِرْسَالِ^(١)، وَأَمَّا إِدْرِيسُ فَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ وَهُوَ إِيْلَاسُ، وَقَدْ ذُكِرَ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ^(٢).

وَمِنَ الْأَجُوبَةِ أَنَّ رِسَالَةَ آدَمَ كَانَتْ إِلَى بَنِيهِ، وَهُمْ مُوَحَّدُونَ لِيُعَلِّمَهُمْ شَرِيعَتَهُ، وَنُوحَ كَانَتْ رِسَالَتُهُ إِلَى قَوْمٍ كَفَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى التَّوْحِيدِ.

قَوْلُهُ: «فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، فَيَسْتَحْيِي رَبَّهُ مِنْهَا»^(٣) فِي رَوَايَةِ هِشَامٍ: «وَيَذْكُرُ سَوَالَ رَبِّهِ»^(٤) مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، وَفِي رَوَايَةِ شَيْبَانَ: «سَوَالَ اللَّهِ»^(٥)، وَفِي رَوَايَةِ مَعْبَدِ بْنِ هَلَالٍ مِثْلَ جَوَابِ آدَمَ لَكِنْ قَالَ: «وَأَنَّهُ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُ بِهَا عَلَى قَوْمِي»، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فَيَقُولُ: لَيْسَ ذَاكُم عِنْدِي»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنِّي دَعَوْتُ بِدَعْوَةٍ أَغْرَقَتْ أَهْلَ الْأَرْضِ»^(٦).

(١) كَذَا أورد الحافظ تعقب عياض بهذا الحديث، ولم يتعقبه بأن في إسناده رجلاً متهمًا بالكذب!

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣٣٤٢).

(٣) قَوْلُهُ: «الَّتِي أَصَابَ فَيَسْتَحْيِي رَبَّهُ مِنْهَا» لَمْ يَرِدْ فِي الرِّوَايَةِ هُنَا، لَكِنَّهُ وَرَدَ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ، فَكَأَنَّ الْحَافِظَ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ كَذَا، عَلَى عَادَتِهِ، فَسَقَطَ مِنْ قَلَمِهِ سَهْوًا، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(٤) الَّذِي فِي الرِّوَايَةِ: سَوَالُهُ رَبَّهُ.

(٥) كَذَا جَاءَ فِي رَوَايَةِ شَيْبَانَ عِنْدَ ابْنِ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (٨٦٥).

(٦) حَصَلَ تَشْوِيشٌ هُنَا فِي نِسْبَةِ الرِّوَايَاتِ لِأَصْحَابِهَا، فَالرِّوَايَةُ الَّتِي نَسَبَهَا الْحَافِظُ لِمَعْبَدِ بْنِ هَلَالٍ هِيَ عَيْنُهَا رَوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّالِفَةِ بِرَقْمِ (٤٧١٢)، وَالرِّوَايَةُ الَّتِي نَسَبَهَا لِابْنِ عَبَّاسٍ هِيَ رَوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٥)، وَأَبِي عَوَانَةَ (٤٤٣)، وَالرِّوَايَةُ الَّتِي نَسَبَهَا لِأَبِي هُرَيْرَةَ هِيَ رَوَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٥٤٦)!

وَيُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ اعْتَدَرَ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَهَيَّ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ أَنْ يَسْأَلَ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، فَخَشِيَ أَنْ تَكُونَ شَفَاعَتُهُ لِأَهْلِ الْمَوْقِفِ مِنْ ذَلِكَ.

ثَانِيَهُمَا: أَنَّ لَهُ دَعْوَةً وَاحِدَةً مُحَقَّقَةً الْإِجَابَةِ، وَقَدْ اسْتَوْفَاهَا بِدَعَائِهِ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَخَشِيَ أَنْ يَطْلُبَ فَلَا يُجَابَ.

وَقَالَ بَعْضُ الشُّرَاحِ: كَانَ اللَّهُ وَعَدَ نُوحًا أَنْ يُنَجِّيَهُ وَأَهْلَهُ، فَلَمَّا غَرِقَ ابْنُهُ ذَكَرَ لِرَبِّهِ مَا وَعَدَهُ فَقِيلَ لَهُ: الْمُرَادُ مِنْ أَهْلِكَ مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا، فَخَرَجَ ابْنُكَ مِنْهُمْ، فَلَا تَسْأَلُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ.

تنبيهان:

الأول: سَقَطَ مِنْ حَدِيثِ حُدَيْفَةَ الْمَقْرُونِ بِأَبِي هُرَيْرَةَ ذِكْرُ نُوحٍ، فَقَالَ فِي قِصَّةِ آدَمَ: «اذْهَبُوا إِلَى ابْنِي إِبْرَاهِيمَ» وَكَذَا سَقَطَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ، وَالْعُمْدَةُ عَلَى مَنْ حَفِظَ.

الثاني: ذَكَرَ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ فِي «كَشَفِ عُلُومِ الْآخِرَةِ» أَنَّ بَيْنَ إِيْتَانِ أَهْلِ الْمَوْقِفِ آدَمَ وَإِيْتَانِهِمْ نُوحًا أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَذَا بَيْنَ كُلِّ نَبِيٍّ وَنَبِيِّهِ إِلَى نَبِيِّنَا ﷺ، وَلَمْ أَقِفْ لِذَلِكَ عَلَى أَصْلٍ، وَلَقَدْ أَكْثَرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ إِيرَادِ أَحَادِيثَ لَا أَصُولَ لَهَا، فَلَا يُغْتَرَّ بِشَيْءٍ مِنْهَا.

قَوْلُهُ: «اتُّوا إِبْرَاهِيمَ»^(١) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (٣٢٢ / ١٩٣): «وَلَكِنْ اتُّوا إِبْرَاهِيمَ الَّذِي اتَّخَذَهُ اللَّهُ خَلِيلًا»، وَفِي رِوَايَةِ مَعْبَدِ بْنِ هَلَالٍ: «وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ فَهُوَ خَلِيلُ اللَّهِ»^(٢).

قَوْلُهُ: «فَيَأْتُونَهُ» فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ»، زَادَ أَبُو هُرَيْرَةَ فِي حَدِيثِهِ: «فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمُ أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، قُمْ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ»، وَذَكَرَ مِثْلَ مَا لَأَدَمَ قَوْلًا وَجَوَابًا إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «قَدْ كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ وَذَكَرْهُنَّ».

(١) الَّذِي فِي الْيُونَنِيَّةِ: «اتُّوا إِبْرَاهِيمَ الَّذِي اتَّخَذَهُ اللَّهُ خَلِيلًا» دُونَ حِكَايَةِ خِلَافِ بَيْنِ رِوَاةِ الْبُخَارِيِّ فِي ثُبُوتِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْحَافِظُ، وَلِهَذَا نَبَّهَ عَلَى ثُبُوتِهَا لِمُسْلِمٍ!

(٢) هَذَا فِي رِوَايَةِ مَعْبَدِ بْنِ هَلَالٍ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٢٧٤)، وَابْنِ مِنْدَةَ فِي «الْإِيْمَانِ» (٨٧٣)، وَأَمَّا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٥١٠) فَبِلَفْظٍ: «عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ».

قوله: «فيقول: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ» زاد مسلم: «التي أصاب، فَيَسْتَحْيِي رَبَّهُ مِنْهَا»، وفي حديث أبي بكر: «ليس ذاكم عندي»، وفي رواية هَمَّام: «إِنِّي كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ»، زاد شَيْبَانُ فِي رَوَايَتِهِ: «قوله: إِنِّي سَقِيمٌ، وقوله: فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا، وقوله: لَا مَرَأَتَهُ أَخْبَرِيهِ أَنِّي أَخْوَكُ»، وفي رواية أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «فيقول: إِنِّي كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْهَا كَذِبَةٌ إِلَّا مَا حَلَّ بِهَا عَنْ دِينِ اللَّهِ». وَمَا حَلَّ، بِمُهِمَلَةٍ: بِمَعْنَى جَادَلَ وَزَنَّهُ وَمَعْنَاهُ.

وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ حُذَيْفَةَ الْمَقْرُونَةِ: «لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَاكَ، إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ» ٤٣٥/١١ وَضُبِّطَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَبُضْمِهَا، وَاخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ فِيهِمَا: قَالَ/ النَّوَوِيُّ: أَشْهَرُهُمَا الْفَتْحُ بِلَا تَنْوِينٍ، وَيَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الضَّمِّ، وَصَوَّبَهُ أَبُو الْبَقَاءِ وَالْكَنْدِيُّ، وَصَوَّبَ ابْنُ دِحْيَةَ الْفَتْحَ عَلَى أَنَّ الْكَلِمَةَ مُرَكَّبَةٌ مِثْلُ شَذَرٍ مَذَرٍ، وَإِنْ وَرَدَ مَنْصُوبًا مُتَوْنًا جَازًا.

ومعناه: لَمْ أَكُنْ فِي التَّقْرِيبِ وَالْإِدْلَالِ بِمَنْزِلَةِ الْحَبِيبِ. قَالَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ»: كَلِمَةٌ تُقَالُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَاضُّعِ، أَيْ: لَسْتُ فِي تِلْكَ الدَّرَجَةِ. قَالَ: وَقَدْ وَقَعَ لِي فِيهِ مَعْنَى مَلِيحٍ، وَهُوَ أَنَّ الْفَضْلَ الَّذِي أُعْطِيَتْهُ كَانَ بِسِفَارَةِ جِبْرِيلَ، وَلَكِنْ اتَّوَا مُوسَى الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَكَرَّرَ وَرَاءَ إِشَارَةً إِلَى نَبِيِّنَا ﷺ، لِأَنَّهُ حَصَلَتْ لَهُ الرُّؤْيَةُ وَالسَّمَاعُ بِلَا وَاسِطَةٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا مِنْ وَرَاءَ مُوسَى الَّذِي هُوَ مِنْ وَرَاءَ مُحَمَّدٍ.

قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ: الْحَقُّ أَنَّ الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثَ إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ مَعَارِيضِ الْكَلَامِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ صُورَتُهَا صُورَةُ الْكَذِبِ أَشْفَقَ مِنْهَا، اسْتَصْغَارًا لِنَفْسِهِ عَنِ الشَّفَاعَةِ مَعَ وَقُوعِهَا، لِأَنَّ مَنْ كَانَ أَعْرَفَ بِاللَّهِ وَأَقْرَبَ إِلَيْهِ مَنَزَلَةً، كَانَ أَعْظَمَ خَوْفًا.

قوله: «اتَّوَا مُوسَى الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ» فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ: «وَلَكِنْ اتَّوَا مُوسَى» وَزَادَ: «وَأَعْطَاهُ التَّوْرَةَ»، وَكَذَا فِي رَوَايَةِ هِشَامٍ وَغَيْرِهِ، وَفِي رَوَايَةِ مَعْبَدِ بْنِ هَلَالٍ: «وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى فَهُوَ كَلِيمُ اللَّهِ»، وَفِي رَوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: «عَبْدًا أَعْطَاهُ اللَّهُ التَّوْرَةَ وَكَلَّمَهُ تَكْلِيمًا»، زَادَ هَمَّامٌ فِي رَوَايَتِهِ: «وَقَرَّبَهُ نَجِيًّا»، وَفِي رَوَايَةِ حُذَيْفَةَ الْمَقْرُونَةِ: «اعْمِدُوا إِلَى مُوسَى».

قوله: «فَيَأْتُونَهُ» في رواية مسلم: «فَيَأْتُونَ مُوسَى فيقول»، وفي حديث أبي هريرة «فيقولون: يا موسى أنتَ رسول الله، فَضَلَّكَ اللهُ بِرِسالَتِهِ وكلامه على الناس، اشْفَعْ لَنَا»، فذكر مثل آدم قولاً وجواباً لكنه قال: «إِنِّي قَتَلْتُ نَفْساً لَمْ أُؤْمَرْ بِقَتْلِهَا».

قوله: «فيقول: لَسْتُ هُنَاكُمْ» زاد مسلم: «فَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، قَتَلَ النَّفْسَ»^(١)، وللإساعيلي: «فَيَسْتَحْيِي رَبَّهُ مِنْهَا»، وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور: «إِنِّي قَتَلْتُ نَفْساً بغير نفس، وَإِنْ يُغْفَرَ لِي الْيَوْمَ حَسْبِي»، وفي حديث أبي هريرة: «إِنِّي قَتَلْتُ نَفْساً لَمْ أُؤْمَرْ بِقَتْلِهَا» وذكر مثل ما في آدم.

قوله: «اٰتُوا عِيسَى» زاد مسلم: «روح الله وكَلِمَتُهُ»، وفي رواية هشام: «عبد الله ورسوله وكَلِمَتُهُ وروحه»، وفي حديث أبي بكر: «فَإِنَّهُ كَانَ يُرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَيُحْيِي الْمَوْتَى».

قوله: «فَيَأْتُونَهُ» في رواية مسلم: «فَيَأْتُونَ عِيسَى فيقول: لَسْتُ هُنَاكُمْ»، وفي حديث أبي هريرة: «فيقولون: يا عيسى أنتَ رسول الله، وكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَروح منه، وكَلِمَتِ الناس في المهد صبيّاً، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟» مثل آدم قولاً وجواباً لكن قال: «وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْباً»، لكن وَقَعَ في رواية التِّرْمِذِيِّ من حديث أبي نَضْرَةَ عن أبي سعيد: «إِنِّي عُذِّدْتُ مِنْ دُونِ اللهِ»، وفي رواية أحمد (٢٥٤٦) والنسائي^(٢) من حديث ابن عباس: «إِنِّي اتَّخَذْتُ إِلَهًا مِنْ دُونِ اللهِ»، وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور نحوه وزاد: «وَإِنْ يُغْفَرَ لِي الْيَوْمَ حَسْبِي».

قوله: «اٰتُوا مُحَمَّدًا ﷺ فَقَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ» في رواية مسلم: «عبداً

(١) قوله: «قتل النفس» لم يقع في رواية مسلم، لكنه وقع في رواية همام المعلقة الآتية عند البخاري برقم (٧٤٤٠)، فلعلَّ الحافظ أراد أن يقول: وزاد همام: «قتل النفس» فسقط من قلمه سهواً، والله أعلم.

(٢) كذا نسبه الحافظ رحمه الله للنسائي، ولم نقف عليه في كتابه، ولا ذكره صاحب «تحفة الأشراف»، بل ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد»، وهذا يعني عدم وجوده في النسائي، والله تعالى أعلم.

عُفِّرَ لَهُ...» إلى آخره، زاد ثابت: «من ذنبه»^(١)، وفي رواية هشام: «غَفَرَ اللهُ لَهُ»، وفي رواية مُعْتَمِر: «انْطَلَقُوا إِلَى مَنْ جَاءَ الْيَوْمَ مَغْفُوراً لَهُ لَيْسَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ»، وفي رواية ثابت أيضاً: «خَاتَمَ النَّبِيِّينَ قَدْ حَضَرَ الْيَوْمَ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ كَانَ مَتَاعٌ فِي وِعَاءٍ قَدْ خُتِمَ عَلَيْهِ، أَكَانَ يُقَدَّرُ^(٢) عَلَى مَا فِي الْوِعَاءِ حَتَّى يُفْضَ الْخَاتَمُ؟»، وعند سعيد بن منصور من هذا الوجه: «فَيَرْجِعُونَ إِلَى آدَمَ فَيَقُولُ أَرَأَيْتُمْ...» إلى آخره، وفي حديث أبي بكر: «وَلَكِنْ انْطَلَقُوا إِلَى سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَنَشَّقُ عَنْهُ الْأَرْضُ».

قال عِيَّاض: اِخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] فَقِيلَ: الْمَتَقَدَّمُ مَا قَبْلَ الثُّبُوتِ وَالْمَتَأَخَّرُ الْعِصْمَةُ، وَقِيلَ: مَا وَقَعَ عَنْ سَهْوٍ أَوْ تَأْوِيلٍ، وَقِيلَ: الْمَتَقَدَّمُ ذَنْبُ آدَمَ وَالْمَتَأَخَّرُ ذَنْبُ أُمَّتِهِ، وَقِيلَ: الْمَعْنَى أَنَّهُ مَغْفُورٌ لَهُ غَيْرُ مُؤَاخَذٍ لَوْ وَقَعَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قلت: واللائق بهذا المقام القول الرابع، وأمّا الثالث فلا يتأتى هنا.

٤٣٦/١١ وَيُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ عَيْسَى فِي حَقِّ نَبِيِّنَا هَذَا وَمِنْ قَوْلِ مُوسَى فِيهَا/ تَقَدَّمَ: «إِنِّي قَتَلْتُ نَفْساً بغير نفس وإن يُغْفَرَ لي اليومَ حَسْبِي» مع أَنَّ اللهَ قد غَفَرَ لَهُ بَنَصُّ الْقُرْآنِ، التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ شَيْءٌ وَمَنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ شَيْءٌ أَصْلاً، فَإِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مع وقوع المغفرة له لم يَرْتَفِعْ إِشْفَاقُهُ مِنَ الْمُؤَاخَذَةِ بِذَلِكَ، أَوْ رَأَى فِي نَفْسِهِ تَقْصِيراً عَنِ مَقَامِ الشَّفَاعَةِ مع وجود ما صَدَرَ مِنْهُ، بِخِلَافِ نَبِيِّنَا ﷺ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَمِنْ ثَمَّ احْتِجَّ عَيْسَى بِأَنَّهُ صَاحِبُ الشَّفَاعَةِ، لِأَنَّهُ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُؤَاخِذُهُ بِذَنْبٍ لَوْ وَقَعَ مِنْهُ، وَهَذَا مِنَ النَّفَائِسِ الَّتِي فَتَحَ اللَّهُ بِهَا فِي «فَتْحِ الْبَارِي» فَلَهُ الْحَمْدُ.

قوله: «فَيَأْتُونِي» فِي رِوَايَةِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنِي نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَقَائِمٌ أَنْتَظِرُ

(١) كَذَا قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَا نَدْرِي أَيْنَ مَوْضِعُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «مَا تَقَدَّمَ» فَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا دُونَ خِلَافٍ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَمَا تَأَخَّرَ» فَلَمْ تَقَفْ عَلَيْهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ مُطْلَقاً إِلَّا إِنْ كَانَتْ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ الَّتِي لَمْ تَقَفْ عَلَيْهَا فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «سُنَنِهِ».

(٢) تَحَرَّفَ فِي الْأَصْلَيْنِ إِلَى: يَقْدَمُ.

أَمَّتِي تَعْبُرُ الصُّرَاطَ، إِذْ جَاءَ عِيسَى فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذِهِ الْأَنْبِيَاءُ قَدْ جَاءَتْكَ يَسْأَلُونَ لَتَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُفَرِّقَ جَمِيعَ الْأُمَمِ إِلَى حَيْثُ يَشَاءُ لِيَعْمَ مَا هُمْ فِيهِ».

فَأَفَادَتْ هَذِهِ الرَّوَايَةَ تَعْيِينَ مَوْقِفِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَئِذٍ، وَأَنَّ هَذَا الَّذِي وُصِفَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْمَوْقِفِ كُلِّهِ يَقَعُ عِنْدَ نَصَبِ الصُّرَاطِ بَعْدَ تَسَاقُطِ الْكُفَّارِ فِي النَّارِ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ قَرِيباً، وَأَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الَّذِي يُخَاطَبُ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ جَمِيعاً يَسْأَلُونَهُ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ^(١) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ فِي نَزُولِ الْقُرْآنِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ وَفِيهِ: «وَأُخِّرَتِ الثَّلَاثَةُ لِيَوْمٍ يَرِغَبُ إِلَيْيَ فِيهِ الْخَلْقُ حَتَّى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ مَعْبَدِ بْنِ هَلَالٍ: «فَيَأْتُونِي فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا أَنَا لَهَا»^(٢).

زَادَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ عِنْدَ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ»^(٣): «فَيَأْذَنُ اللَّهُ لِي فَأَقُومُ، فَيُثَوِّرُ مِنْ مَجْلِسِي أَطْيَبَ رِيحٍ شَمَمَهَا أَحَدٌ».

وَفِي حَدِيثِ سَلْمَانَ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: «يَأْتُونَ مُحَمَّدًا فَيَقُولُونَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَنْتَ الَّذِي فَتَحَ اللَّهُ بِكَ وَخَتَمَ، وَغَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ [مِنْ ذَنْبِكَ]^(٤) وَمَا تَأَخَّرَ، وَجِئْتَ فِي هَذَا الْيَوْمِ آمِنًا، وَتَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ، فَقُمْ فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّنَا، فَيَقُولُ: أَنَا صَاحِبُكُمْ، فَيَحُوشُ النَّاسَ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ» وَفِي رَوَايَةِ مُعْتَمِرٍ: «فَيَقُولُ: أَنَا صَاحِبُهَا».

قَوْلُهُ: «فَأَسْتَأْذِنُ» فِي رَوَايَةِ هِشَامٍ: «فَأَنْطَلِقُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ».

قَوْلُهُ: «عَلَى رَبِّي» زَادَ هَمَّامٌ: «فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي»^(٥) قَالَ عِيَّاضٌ: أَيُّ: فِي الشَّفَاعَةِ.

(١) حَدِيثُ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٢٩٤٤) مُخْتَصَرٌ بِذِكْرِ إِنْزَالِ الْقُرْآنِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، لَكِنْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٨٢٠)، وَأَحْمَدُ (٢١١٧١) وَغَيْرُهُمَا حَدِيثَ أَبِي مَطْوَلٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَفِيهِ مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ.

(٢) لَمْ يَقَعْ فِي رَوَايَةِ مَعْبَدٍ فِي «الصَّحِيحِينَ» تَكَرُّرُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

(٣) فِي رَوَايَةِ نَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ (٣٧٤).

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلَيْنِ (وَس) وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الرِّوَايَةِ، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي «الْمَطَالِبِ» (٤٥٧٥).

(٥) وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ جَاءَتْ أَيْضاً فِي رَوَايَةِ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عِنْدَ ابْنِ خَزِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» ٦٠٥ / ٢.

وَتُعَبَّبُ بِأَنَّ ظَاهِرَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ اسْتِئْذَانَهُ الْأَوَّلَ وَالْإِذْنَ لَهُ إِنَّمَا هُوَ فِي دُخُولِ الدَّارِ، وَهِيَ الْجَنَّةُ، وَأُضِيفَتْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِضَافَةً تَشْرِيفٍ، وَمِنْهُ: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّلَامِ هُنَا الْأَسْمَ الْعَظِيمَ، وَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

قِيلَ: الْحِكْمَةُ فِي انْتِقَالِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَانِهِ إِلَى دَارِ السَّلَامِ أَنَّ أَرْضَ الْمَوْقِفِ لَمَّا كَانَتْ مَقَامَ عَرَضٍ وَحِسَابٍ كَانَتْ مَكَانَ تَخَافَةٍ وَإِشْفَاقٍ، وَمَقَامُ الشَّافِعِ يَنْسَبُ أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ إِكْرَامٍ، وَمَنْ ثَمَّ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُتَحَرَّى لِلدُّعَاءِ الْمَكَانَ الشَّرِيفَ، لِأَنَّ الدُّعَاءَ فِيهِ أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ.

قُلْتُ: وَتَقَدَّمَ فِي بَعْضِ طَرَقِهِ أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ سُؤَالِ أَهْلِ الْمَوْقِفِ اسْتِفْتَا حَ بَابِ الْجَنَّةِ. وَقَدْ ثَبَّتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٩٦): أَنَّهُ ^(١) أَوَّلُ مَنْ يَسْتَفْتِحُ بَابَ الْجَنَّةِ، وَفِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٣١٤٨): «فَأَخَذَ حَلَقَةَ بَابِ الْجَنَّةِ فَأَقْعَقِعُهَا، فَيَقَالُ: مَنْ هَذَا؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَفْتَحُونَ لِي وَيُرْحَبُونَ» ^(٢)، فَأَخِرُ سَاجِدًا ^(٣)، وَفِي رِوَايَةٍ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٩٧): «فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ أَنْ لَا أَفْتَحَ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ»، وَلَهُ (١٩٦/٣٣١) مِنْ رِوَايَةِ الْمُخْتَارِ بْنِ قُلْفُلٍ عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ»، وَفِي رِوَايَةِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ ^(٤): «آتَى بَابَ الْجَنَّةِ فَأَسْتَفْتِحُ، فَيَقَالُ: مَنْ هَذَا؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقَالُ: مَرْحَبًا بِمُحَمَّدٍ»، وَفِي حَدِيثِ سَلْمَانَ: «فَيَأْخُذُ بِحَلَقَةِ الْبَابِ وَهِيَ مِنْ ذَهَبٍ، فَيَقْرَعُ الْبَابَ فَيَقَالُ: مَنْ هَذَا؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيُفْتَحُ لَهُ حَتَّى يَقُومَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، فَيَسْتَأْذِنُ فِي السُّجُودِ فَيُؤْذَنُ لَهُ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ: «فَيَأْتِي جِبْرِيلُ رَبَّهُ فَيَقُولُ: ائْذَنْ لَهُ».

(١) يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

(٢) تَحْرَفُ فِي (أ) إِلَى: وَيَرْجِعُونَ.

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: «فَيَقَالُ: مَنْ هَذَا؟» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، لَيْسَ عَنْ أَنَسٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ سَفِيَانُ بْنُ عَيِينَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

(٤) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ، وَإِنَّمَا جَاءَ بِهَذَا اللَّفْظُ فِي حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ١/٣٠ وَغَيْرُهُ.

قوله: «فإذا رأيته وَقَعْتُ له ساجداً» في رواية أبي بكر^(١): «فأتى تحت العرش فأقع ساجداً لرَبِّي»، وفي رواية لابن حبان (٦٤٨٠) من طريق ثابت^(٢) عن أنس: «فَيَتَجَلَّى له الرَّبُّ ولا يَتَجَلَّى لشيءٍ قبله»، وفي حديث أبي بن كعب عند أبي يعلى^(٣) رَفَعَهُ: «يُعَرِّفُنِي الله نفسه، ٤٣٧/١١ فأسجد له سجدة يَرْضَى بها عَنِّي، ثُمَّ أَمْتَدَحُهُ بِمَدْحَةٍ يَرْضَى بها عَنِّي».

قوله: «فَيَدْعُنِي ما شاء الله» زاد مسلم: «أَنْ يَدْعُنِي» وكذا في رواية هشام (٧٤١٠)، وفي حديث عبادة بن الصّامت: «فإذا رأيت رَبِّي خَرَرْتُ له ساجداً شُكْراً له»، وفي رواية معبد ابن هلال: «فأقوم بين يديه فيلهمني محامداً لا أقدر عليها الآن، فأحمده بتلك المحامد، ثُمَّ أَخِرُّ له ساجداً»، وفي حديث أبي بكر الصّدّيق: «فَيَنْطَلِقُ إليه جِبْرِيلُ فيخِرُّ ساجداً قَدَرَ جمعة».

قوله: «ثُمَّ يَقُولُ^(٤) لي: ارفع رأسك» في رواية مسلم: «فيقال: يا محمّد» وكذا في أكثر الروايات، وفي رواية النّضر بن أنس: «فأوحى الله إلى جِبْرِيلَ أَنْ اذْهَبْ إلى محمّد فقلّ له: ارفع رأسك»، فعلى هذا فالمعنى: يقول لي على لسان جِبْرِيلَ.

قوله: «وَسَلْ تُعْطَهُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعَ» في رواية مسلم بغير واوٍ، وسَقَطَ من أكثر الروايات: «وَقُلْ يُسْمَعْ»، وَوَقَعَ في حديث أبي بكر: «فَيَرْفَعُ رأسه فإذا نظرَ إلى رَبِّه خَرَّ ساجداً قَدَرَ جمعة»، وفي حديث سلمان: «فينادي: يا محمّد ارفع رأسك، وسَلْ تُعْطَ، واشفَعْ تُشَفَّعَ، وادْعُ تُجَبَّ».

قوله: «فأرفع رأسي فأحمد رَبِّي بتخميمٍ يُعْلَمُنِي» وفي رواية هشام (٤٤٧٦): «يُعْلَمُنِي»، وفي

(١) كذا قال الحافظ، وهو سبق قلم منه رحمه الله، لأنّ هذا اللفظ لسلمان الفارسي، وليس لأبي بكر، وأما لفظ أبي بكر: «فينطلق به جبريل فيخِرُّ ساجداً قدر جمعة».

(٢) تحرف في (س) إلى: ثوبان.

(٣) هو في «مسنده الكبير» الذي برواية ابن المقرئ، ولهذا ذكره الحافظ في «المطالب» (٤٥٦٤).

(٤) كذا وقع للحافظ وتبعه العيني، والذي في اليونينية لغير أبي ذرّ الهروي: يقال، وفي هامشها للهروي: يقال لي. بزيادة «لي»، والفعل للجميع على البناء للمجهول دون خلاف، فالله تعالى أعلم.

رواية ثابت: «بِمَحَمَّدٍ لَمْ يَحْمَدْهَا أَحَدٌ قَبْلِي، وَلَا يَحْمَدُهَا أَحَدٌ بَعْدِي»، وفي حديث سلمان: «فَيَفْتَحُ اللَّهُ لَهُ مِنَ الثَّنَاءِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّمْجِيدِ مَا لَمْ يَفْتَحْ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلَائِقِ»، وكأنَّه ﷺ يُلْهِمُ التَّحْمِيدَ قَبْلَ سُجُودِهِ، وَبَعْدَهُ، وَفِيهِ، وَيَكُونُ فِي كُلِّ مَكَانٍ مَا يَلِيقُ بِهِ.

وقد وَرَدَ مَا لَعَلَّهُ يُفَسَّرُ بِهِ بَعْضُ ذَلِكَ لَا جَمِيعُهُ، فِيهِ النَّسَائِيُّ (ك ١١٢٣٠) و«مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ»^(١) و«مُعْجَمُ الطَّبْرَانِيِّ»^(٢) مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ رَفَعَهُ قَالَ: «يُجْمَعُ النَّاسُ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ، وَعَبْدُكَ بَيْنَ يَدَيْكَ، وَبِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، سُبْحَانَكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ»، زَادَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «سُبْحَانَكَ رَبَّ الْبَيْتِ» فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، قَالَ ابْنُ مَنْدَهْ فِي كِتَابِ «الْإِيمَانِ» (٩٣٠): هَذَا حَدِيثٌ مُجْمَعٌ عَلَى صِحَّةِ إِسْنَادِهِ وَثِقَةٍ رَوَاتِهِ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَشْفَعُ» فِي رِوَايَةِ مَعْبَدِ بْنِ هَلَالٍ: «فَأَقُولُ: رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ.

قَوْلُهُ: «فَيَحْدُثُ لِي حَدًّا» أَيُّ: يُبَيِّنُ لِي فِي كُلِّ طَوْرٍ مِنْ أَطْوَارِ الشَّفَاعَةِ حَدًّا أَقِفْ عِنْدَهُ، فَلَا أَتَعَدَّاهُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: شَفَعْتُكَ فَيَمْنُ أَخْلُ بِالْجَمَاعَةِ، ثُمَّ فَيَمْنُ أَخْلُ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ فَيَمْنُ شَرِبَ الْخَمْرَ، ثُمَّ فَيَمْنُ زَنَى، وَعَلَى هَذَا الْأُسْلُوبِ. كَذَا حَكَاهُ الطَّبْيِيُّ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ تَفْصِيلُ مَرَاتِبِ الْمَخْرَجِينَ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، كَمَا وَقَعَ عِنْدَ أَحَدِ (١٢١٥٣) عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعِيْنَهُ، وَسَأْنَبَهُ عَلَيْهِ فِي آخِرِهِ، وَكَمَا تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ (٤٤) بِلَفْظٍ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنَ شَعِيرَةٌ»، وَفِي رِوَايَةٍ ثَابِتٍ عِنْدَ أَحْمَدَ:

(١) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ»، وَهُوَ أَيْضًا فِي «تَفْسِيرِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» ٣٨٧/١.

(٢) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «مُعْجَمِ الطَّبْرَانِيِّ الْكَبِيرِ»، وَهُوَ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٠٥٨)، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْهَيْثُمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» ٣٧٧/١.

«فأقول: أي رَبِّ، أَمَّتِي أَمَّتِي، فيقول: أَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ» ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ، وَقَالَ: «مِثْقَالُ ذَرَّةٍ»، ثُمَّ قَالَ: «مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ»^(١)، وَلَمْ يَذْكُرْ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ.

وَوَقَعَ فِي طَرِيقِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: «فَشَفَعْتُ فِي أَمَّتِي أَنْ أُخْرِجَ مِنْ كُلِّ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ إِنْسَانًا وَاحِدًا، فَمَا زِلْتُ أُنْزِلُ عَلَى رَبِّي لَا أَقُومُ مِنْهُ مَقَامًا إِلَّا شَفَعْتُ»، وَفِي حَدِيثِ سَلْمَانَ: «فِيَشْفَعُ فِي كُلِّ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ حِنْطَةٍ، ثُمَّ شَعِيرَةٍ، ثُمَّ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ، فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ»، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الثَّالِثِ عَشَرَ، وَيَأْتِي مَبْسُوطًا فِي شَرْحِ حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَخْرِجْهُمْ مِنَ النَّارِ» قَالَ الدَّائُودِيُّ: كَأَنَّ رَاوِيَّ هَذَا الْحَدِيثِ رَكَّبَ شَيْئًا عَلَى غَيْرِ أَصْلِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ ذِكْرَ الشَّفَاعَةِ فِي الْإِرَاحَةِ مِنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ، وَفِي آخِرِهِ ذِكْرَ الشَّفَاعَةِ فِي الْإِخْرَاجِ مِنَ النَّارِ.

يَعْنِي: وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ التَّحَوُّلِ مِنَ الْمَوْقِفِ وَالْمُرُورِ عَلَى الصَّرَاطِ، وَسُقُوطِ مَنْ يَسْقُطُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ فِي النَّارِ، ثُمَّ يَقَعُ/ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّفَاعَةُ فِي الْإِخْرَاجِ. وَهُوَ إِشْكَالٌ قَوِيٌّ.

٤٣٨/١١

وَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ عِيَاضٌ وَتَبِعَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ: بِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ الْمَقْرُونِ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا فَيَقُومُ وَيُؤَذِّنُ لَهُ» أَيِ: فِي الشَّفَاعَةِ «وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ، فَتَقُومَانِ جَنْبَيِ الصَّرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَيَمُرُّ أَوْلُكُمْ كَالْبَرْقِ» الْحَدِيثِ.

قَالَ عِيَاضٌ: فَهَذَا يَتَّصِلُ الْكَلَامُ، لِأَنَّ الشَّفَاعَةَ الَّتِي لَجَأَ النَّاسُ إِلَيْهَا فِي الْإِرَاحَةِ مِنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ، ثُمَّ نَجَّى الشَّفَاعَةُ فِي الْإِخْرَاجِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - يَعْنِي الْآتِي فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ بَعْدَ ذِكْرِ الْجَمْعِ فِي الْمَوْقِفِ - الْأَمْرُ بِاتِّبَاعِ كُلِّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ،

(١) لَمْ يَقَعْ فِي رِوَايَةِ ثَابِتٍ عِنْدَ أَحْمَدَ ذَكَرَ مِثْقَالَ خَرْدَلٍ، بَلْ لَمْ يَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْ رِوَايَاتِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ، وَإِنَّمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ مَعْبُدِ بْنِ هَلَالٍ عَنْ أَنَسٍ الْآتِيَةِ بِرَقْمِ (٧٥١٠)، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ عَمْرِو مَوْلَى الْمَطْلَبِ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٢٤٦٩) وَغَيْرِهِ.

ثم تمييز المنافقين من المؤمنين، ثم حلول الشفاعة بعد وضع الصراط والمروء عليه، فكان الأمر باتباع كل أمة ما كانت تعبد هو أول فصل القضاء والإراحة من كرب الموقف، قال: وبهذا تجتمع متون الأحاديث وتترتب معانيها.

قلت: فكان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر، وسيأتي بقيته في شرح حديث الباب الذي يليه، وفيه: «حتى يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفاً، وفي جانب الصراط كلاليب مأمورة بأخذ من أمرت به، فمخدوش ناج ومكدوش في النار»^(١)، فظهر منه أنه ﷺ أول ما يشفع ليُقضى بين الخلق، وأن الشفاعة فيمن يخرج من النار ممن سقط تقع بعد ذلك، وقد وقع ذلك صريحاً في حديث ابن عمر اختصر في سياقه الحديث الذي ساقه أنس وأبو هريرة مطوّلاً، وقد تقدّم في كتاب الزكاة (١٤٧٥) من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظ: «إن الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فيناهم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد، فيشفع ليُقضى بين الخلق، فيمشي حتى يأخذ بحلقة الباب، فيومئذ يبعثه الله مقاماً محموداً، يحمداه أهل الجحيم كلهم»^(٢).

ووقع في حديث أبي بن كعب عند أبي يعلى: «ثم امتدحه بمدحة يرص بها عني، ثم يؤذن لي في الكلام، ثم تمر أمّتي على الصراط، وهو منصوب بين ظهراي جهنم فيمرون».

وفي حديث ابن عباس من رواية عبد الله بن الحارث عنه عند أحمد^(٣): «فيقول عز وجل: يا محمد ما تريد أن أصنع في أمّتك؟ فأقول: يا رب عجل حسابهم».

وفي رواية عن ابن عباس عند أحمد (٢٥٤٦) وأبي يعلى (٢٣٢٨): «أقول: أنا لها، حتى يأذن الله لمن يشاء ويرضى، فإذا أراد الله أن يقرغ من خلقه نادى مئاد: أين محمد وأمّته» الحديث.

(١) هذه رواية أبي هريرة وحذيفة معاً عند مسلم (١٩٥).

(٢) من قوله: «فيشفع» إلى هنا أورده البخاري معلقاً.

(٣) لم تقف عليه في «مسند أحمد»، ولا عزاه إليه صاحب «مجمع الزوائد»، وإنما اقتصر هو ٣٨٠/١٠، ومن قبله المنذري في «الترغيب والترهيب» ٤/٤٤٦ على عزوه للطبراني في «الكبير» (١٠٧٧١) وفي «الأوسط» (٢٩٣٧)، وزاد المنذري في عزوه للبيهقي في «البعث». قلنا: وهو أيضاً عند الحاكم ٦٥/١.

وسياتي بيان ما يقع في الموقف قبل نصب الصراط في شرح حديث الباب الذي يليه.
وتعرّض الطيّبي للجواب عن الإشكال بطريق آخر، فقال: يجوز أن يُراد بالنار الحبس والكرب والشدة التي كان أهل الموقف فيها، من دنوّ الشمس إلى رؤوسهم وكربهم بحرّها وسفّعها حتّى أجمهم العرق، وأن يُراد بالخروج منها خلاصهم من تلك الحالة التي كانوا فيها.

قلت: وهو احتمال بعيد، إلّا أن يقال: إنّه يقع إخراجان: وقَعَ ذكر أحدهما في حديث الباب على اختلاف طرقه والمراد به الخلاص من كرب الموقف، والثاني في حديث الباب الذي يليه، ويكون قوله فيه: «فيقول: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئاً فَلْيَتَّبِعْهُ» بعد تمام الخلاص من الموقف ونصب الصراط والإذن في المرور عليه، ويقع الإخراج الثاني لمن يسقط في النار حال المرور فيتّجداً، وقد أشرت إلى الاحتمال المذكور في شرح حديث العرق في «باب قوله تعالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ [المطففين: ٤]» (٦٥٣١) والعلم عند الله تعالى.

وأجاب القرطبي عن أصل الإشكال بأنّ في قوله آخر حديث أبي زُرعة عن أبي هريرة بعد قوله ﷺ: «فأقول يا ربّ، أمّتي أمّتي»: «فيقال: أدخل من أمّتك من الباب الأيمن من أبواب الجنة مَنْ لا حساب عليه ولا عذاب». قال: في هذا ما يدلّ على أنّ النبي ﷺ يُشَفِّع فيما طلب من تعجيل الحساب، فإنّه لما أُذِنَ له في إدخال مَنْ لا حساب عليه دَلَّ على تأخّر مَنْ عليه حساب ليُحَاسَب./

٤٣٩/١١

ووقع في حديث الصور الطويل عند أبي يعلى: «فأقول: يا ربّ وعدتني الشفاعة، فشفعني في أهل الجنة يدخلون الجنة، فيقول الله: قد شفّعتك فيهم وأذنت لهم في دخول الجنة»^(١).

قلت: وفيه إشعار بأنّ العرض والميزان وتطائر الصحف يقع في هذا الموطن، ثمّ ينادي

(١) تقدم تخريج الحافظ له عند شرح ترجمة الحديثين (٦٥١٧) و(٦٥١٨).

المنادي: لَتَتَّبِعْ كُلَّ أُمَّةٍ مَن كَانَتْ تَعْبُدُ، فَيَسْقُطَ الْكَفَّارُ فِي النَّارِ، ثُمَّ يُمَيِّزُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُنَافِقِينَ بِالامْتِحَانِ بِالسُّجُودِ عِنْدَ كَشْفِ السَّاقِ، ثُمَّ يُؤَدِّنُ فِي نَصَبِ الصُّرَاطِ وَالْمُرُورِ عَلَيْهِ، فَيُطْفَأُ نُورُ الْمُنَافِقِينَ فَيَسْقُطُونَ فِي النَّارِ أَيْضًا، وَيُمَرُّ الْمُؤْمِنُونَ عَلَيْهِ إِلَى الْجَنَّةِ، فَمِنَ الْعَصَاةِ مَن يَسْقُطُ، وَيُوقَفُ بَعْضُ مَن نَجَا عِنْدَ الْقَنْطَرَةِ لِلْمُقَاصَصَةِ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ وَاضِحًا فِي شَرْحِ حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ وَقَفْتُ فِي تَفْسِيرِ يَحْيَى بْنِ سَلَامٍ الْبَصْرِيِّ - نَزِيلِ مِصْرٍ ثُمَّ إِفْرِيقِيَّةٍ، وَهُوَ فِي طَبَقَةِ يَزِيدِ ابْنِ هَارُونَ، وَقَدْ ضَعَفَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: صَدُوقٌ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: رُبَّمَا وَهَمَ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ مَعَ ضَعْفِهِ - فَتَقَلَّ فِيهِ عَنِ الْكَلْبِيِّ قَالَ: إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، بَقِيَتْ زُمْرَةٌ مِنْ آخِرِ زُمْرِ الْجَنَّةِ إِذَا خَرَجَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ الصُّرَاطِ بِأَعْمَالِهِمْ، فَتَقُولُ آخِرُ زُمْرَةٍ مِنْ زُمْرِ النَّارِ لَهُمْ، وَقَدْ بَلَغَتْ النَّارُ مِنْهُمْ كُلَّ مَبْلَغٍ: أَمَّا نَحْنُ فَقَدْ أَخَذْنَا بِمَا فِي قُلُوبِنَا مِنَ الشَّكِّ وَالتَّكْذِيبِ، فَمَا نَفْعُكُمْ أَنْتُمْ تَوْحِيدُكُمْ؟ قَالَ: فَيَصْرُخُونَ عِنْدَ ذَلِكَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ، فَيَسْمَعُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي إِيْتَانِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ الْمَذْكُورِينَ قَبْلُ وَاحِدًا وَاحِدًا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيَنْطَلِقُ فَيَأْتِي رَبَّ، الْعِزَّةَ فَيَسْجُدُ لَهُ حَتَّى يَأْمُرَهُ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَسْأَلُهُ مَا يُرِيدُ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِ، فَيَقُولُ: رَبِّ أَنْاسَ مِنْ عِبَادِكَ أَصْحَابَ ذُنُوبٍ لَمْ يُشْرِكُوا بِكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِمْ، فَعَيَّرَهُمْ أَهْلُ الشَّرِّ بِعِبَادَتِهِمْ إِيَّاكَ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي لَا أُخْرِجُهُمْ فَيُخْرِجُهُمْ قَدْ احْتَرَقُوا، فَيَنْضَحُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَاءِ حَتَّى يَنْبُتُوا، ثُمَّ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، فَيُسَمَّوْنَ الْجَهَنَّمِيِّينَ، فَيُغِيْظُهُ عِنْدَ ذَلِكَ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

قلت: فهذا لو ثَبَتَ لَرَفَعَ الإشكالَ، لكنَّ الْكَلْبِيَّ ضَعِيفٌ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُسَيِّدْهُ، ثُمَّ هُوَ مُخَالَفٌ لِصَرِيحِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَنَّ سُؤَالَ الْمُؤْمِنِينَ الْأَنْبِيَاءَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْمَوْقِفِ قَبْلَ دُخُولِ الْمُؤْمِنِينَ الْجَنَّةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ بَعْضُ الْمُبْتَدِعَةِ مِنَ الْمَرْجِيَّةِ بِالْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ فِي دَعْوَاهُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُوَحِّدِينَ لَا

يَدْخُلُ النَّارَ أَصْلًا، وَأَمَّا الْمَرَادُ بِهَا جَاءَ مِنْ أَنَّ النَّارَ تَسْفَعُهُمْ أَوْ تَلْفَحُهُمْ، وَمَا جَاءَ فِي الْإِخْرَاجِ مِنَ النَّارِ جَمِيعُهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَقَعُ لَهُمْ مِنَ الْكَرْبِ فِي الْمَوْقِفِ، وَهُوَ تَمَسُّكٌ بَاطِلٌ، وَأَقْوَى مَا يُرَدُّ بِهِ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ فِي الزَّكَاةِ (١٤٠٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ مَانِعِ الزَّكَاةِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (٩٨٧): «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا مِنْهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقِرَ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَعَصُّهُ بِأَفْوَاهِهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ» الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ، وَفِيهِ ذِكْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى تَعْذِيبِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُصَاةِ بِالنَّارِ حَقِيقَةً زِيَادَةً عَلَى كَرْبِ الْمَوْقِفِ.

وَوَرَدَ فِي سَبَبِ إِخْرَاجِ بَقِيَّةِ الْمُوحِّدِينَ مِنَ النَّارِ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْكُفَّارَ يَقُولُونَ لَهُمْ: مَا أَغْنَى عَنْكُمْ قَوْل: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْتُمْ مَعَنَا؟! فَيَغْضَبُ اللَّهُ لَهُمْ فَيُخْرِجُهُمْ. وَهُوَ مِمَّا يُرَدُّ بِهِ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ الْمَذْكُورِينَ. وَسَأَذْكُرُهُ فِي شَرْحِ حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَعُودَ فَأَقَعَ سَاجِدًا مِثْلَهُ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ» فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ^(١): «فَأَحَدُهُمْ حَدًّا فَأَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجَعَ ثَانِيًا فَأَسْتَأْذِنَ» إِلَى أَنْ قَالَ: «ثُمَّ أَحَدُهُمْ حَدًّا ثَالِثًا فَأَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجَعَ» هَكَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ.

وَوَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٢١٥٣) مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ: «ثُمَّ أَعُودَ الرَّابِعَةَ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ مَا بَقِيَ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ»، وَلَمْ يَشُكْ/ بَلْ جَزَمَ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَقَعُ فِي ٤٤٠/١١ الرَّابِعَةِ^(٢).

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَعْبُدِ بْنِ هَلَالٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ الْحَسَنَ حَدَّثَ مَعْبُدًا بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «فَأَقُومُ

(١) هَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ هِشَامٍ عِنْدَ بَعْضٍ مِنْ خَرَجِ الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقَةِ كَعْبِدِ بْنِ حَمِيدَ (١١٨٦)، وَابْنُ مَنَدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (٨٦١)، وَغَيْرُهُمَا، يَعْنِي بِصِغَةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَأَمَّا رِوَايَةُ هِشَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِرَقْمٍ (٤٤٧٦) وَالْأَتِيَةِ بِرَقْمٍ (٧٤١٠) فَبِلَفْظٍ: «فَيَحْدُثُ لِي حَدًّا» بَعْدَ الضَّمِيرِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَقُلْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ: «ثَانِيًا» وَلَا «ثَالِثًا».

(٢) وَهُوَ أَيْضًا لَفْظُ رِوَايَةِ هِشَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِرَقْمٍ (٤٤٧٦).

الرَّابِعَةَ»، وفيه قول الله له: «ليس ذلك لك»، وأنَّ الله يُخْرِجُ من النار مَنْ قال: لا إله إلاَّ الله، وإن لم يعمل خيراً قطّ.

فعلى هذا فقوله: «حَبَسَهُ الْقُرْآنُ» يَتَنَاوَلُ الْكُفَّارَ وَبَعْضَ الْعُصَاةِ مَنْ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ فِي حَقِّهِ التَّخْلِيدُ، ثُمَّ يُخْرِجُ الْعُصَاةَ فِي الْقَبْضَةِ وَيَبْقَى الْكُفَّارُ، ويكون المراد بالتَّخْلِيدِ فِي حَقِّ الْعُصَاةِ المذكورينَ الْبَقَاءَ فِي النَّارِ بعد إخراج مَنْ تَقَدَّمَ هُمْ.

قوله: «حَتَّى مَا يَبْقَى» في رواية الْكُشْمِيهَنِيِّ: «مَا بَقِيَ»، وفي رواية هشام بعد الثالثة: «حَتَّى أَرْجِعَ فَأَقُولُ»^(١).

قوله: «إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ، فَكَانَ قِتَادُهُ يَقُولُ عِنْدَ هَذَا: أَي: وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ» في رواية هَمَّام: «إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ» أَي: وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ؛ كَذَا أَبُهِمَ قَائِلُ: «أَي: وَجَبَ» وَتَبَيَّنَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ أَنَّهُ قِتَادُهُ أَحَدُ رِوَاةٍ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ وَسَعِيدٍ: «فَأَقُولُ: مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ»، وَسَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٩٣/٣٢٣): «وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ»، وَعِنْدَهُ مِنْ رِوَايَةِ هِشَامٍ مِثْلُ مَا ذَكَرْتُ مِنْ رِوَايَةِ هَمَّامٍ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ قَوْلَهُ: «وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ» فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ مُدْرَجٌ فِي الْمَرْفُوعِ، لَمَّا تَبَيَّنَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ أَنَّهَا مِنْ قَوْلِ قِتَادَةَ، فَسَرَّ بِهِ قَوْلَهُ: «مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ» أَي: مَنْ أَخْبَرَ الْقُرْآنُ بِأَنَّهُ يَجْلُدُ فِي النَّارِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ هَمَّامٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَي: وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ»: وَهُوَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي وَعَدَهُ اللَّهُ، وَفِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ: «إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ» يَقُولُ: وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ، وَقَالَ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٧٩]، وَفِي رِوَايَةِ سَعِيدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ» قَالَ: فَحَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَيُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً» الْحَدِيثُ، وَهُوَ الَّذِي فَصَّلَهُ هِشَامٌ مِنَ الْحَدِيثِ، وَسَبَقَ سِيَاقُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مُفْرَدًا (٤٤).

(١) هذا لفظ هشام لغير البخاري كما قدّمنا.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَعْبَدَ بْنِ هَلَالٍ بَعْدَ رِوَايَتِهِ عَنْ أَنَسٍ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «ثُمَّ أَقُومُ الرَّابِعَةَ فَأَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، ائْذَنْ لِي فَيَمَنُّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَقَالُ لِي: لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ»^(١) فَذَكَرَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ فِي إِخْرَاجِهِمْ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهِ بَعْضُ الْمُبْتَدِعَةِ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ مَنْ دَخَلَ النَّارَ مِنَ الْعَصَاةِ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]، وَأَجَابَ أَهْلُ السُّنَّةِ بِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ، وَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهَا فِي أَعَمٍّ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ثَبَتَ تَخْصِصُ الْمُوَحِّدِينَ بِالْإِخْرَاجِ، وَلَعَلَّ التَّائِيدَ فِي حَقِّ مَنْ يَتَأَخَّرُ بَعْدَ شَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ حَتَّى يَخْرُجُوا بِقَبْضَةِ أَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي شَرْحِ حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ، فَيَكُونُ التَّائِيدُ مُؤَقَّتًا.

وَقَالَ عِيَاضُ: اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ جَوَّزَ الْخَطَايَا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، لِقَوْلِ^(٢) كُلِّ مَنْ ذُكِرَ فِيهِ مَا ذُكِرَ، وَأَجَابَ عَنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي عِصْمَتِهِمْ مِنَ الْكُفْرِ بَعْدَ الثَّبُوتِ وَكَذَا قَبْلُهَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْكَبِيرَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ، وَيُلْتَحَقُّ بِهَا مَا يُزِيرِي بِفَاعِلِهِ مِنَ الصَّغَائِرِ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي كُلِّ مَا يَقْدَحُ فِي الْإِبْلَاحِ مِنْ جِهَةِ الْقَوْلِ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْفِعْلِ: فَمَنَعَهُ بَعْضُهُمْ حَتَّى فِي النَّسْيَانِ، وَأَجَازَ الْجُمْهُورُ السَّهْوَ لَكِنْ لَا يَحْصُلُ التَّمَادِي، وَاخْتَلَفُوا فِيْمَا عَدَا ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الصَّغَائِرِ: فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ إِلَى عِصْمَتِهِمْ مِنْهَا مُطْلَقًا، وَأَوَّلُوا الْأَحَادِيثَ وَالْآيَاتِ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ بِضُرُوبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَمَنْ جُمِلَ ذَلِكَ أَنَّ الصَّادِرَ عَنْهُمْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِتَأْوِيلٍ مِنْ بَعْضِهِمْ أَوْ بِسَهْوٍ أَوْ بِإِذْنٍ، لَكِنْ خَشُوا أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ مُوَافِقًا لِمَقَامِهِمْ فَأَشْفَقُوا مِنَ الْمَوَاحِظَةِ أَوْ الْمَعَاتِبَةِ، قَالَ: وَهَذَا أَرْجَحُ الْمَقَالَاتِ، وَلَيْسَ هُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ وَإِنْ كَانُوا قَالُوا بِعِصْمَتِهِمْ مُطْلَقًا، لِأَنَّ مَنَزَعَهُمْ فِي ذَلِكَ التَّكْفِيرَ بِالذُّنُوبِ مُطْلَقًا وَلَا يَجُوزُ عَلَى النَّبِيِّ الْكُفْرَ، وَمَنَزَعُنَا أَنَّ أُمَّةَ النَّبِيِّ مَأْمُورَةٌ بِالْإِقْدَاءِ

(١) هَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ فَلَمْ يَقُلْ فِي رِوَايَتِهِ: «لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ».

(٢) تَحَرَّفَ فِي (س) إِلَى: كَقَوْلِ.

٤٤١/١١ به في أفعاله، فلو جازَ منه وقوع المعصية لَلَزِمَ الأمر بالشَّيء الواحد/ والنَّهي عنه في حالة واحدة، وهو باطل.

ثمَّ قال عِيَّاض: وجميع ما ذَكَرَ في حديث الباب لا يَخْرُجُ عَمَّا قلناه، لأنَّ أكل آدم من الشَّجَرَة كان عن سَهْوٍ، وطلب نوح نَجاة ولده كان عن تأويل، ومقالات إبراهيم كانت معارِضَ وأراد بها الخير، وقتيل موسى كان كافراً كما تقدَّم بسَطُ ذلك، والله أعلم.

وفيه جواز إطلاق الغضب على الله، والمراد به ما يُظهِرُ من انتقامه مَن عَصَاهُ، وما يُشاهده أهل الموقف من الأهوال التي لم يكن مثلها ولا يكون، كذا قرَّره النَّوَوِي. وقال غيره: المراد بالغضبِ لازِمُهُ، وهو إرادة إيصال السَّوء للبعض^(١).

وقول آدم ومَن بعده: «نفسي نفسي نفسي» أي: نفسي هي التي تَسْتَحِقُّ أن يُشْفَعَ لها، لأنَّ المَبْتَدَأ والخبر إذا كانا مُتَّحِدَيْنِ فالمراد به بعض اللّوازم، ويحتمل أن يكون أحدهما محذوفاً.

وفيه تفضيل محمَّد ﷺ على جميع الخلق، لأنَّ الرُّسُل والأنبياء والملائكة أفضل مَن سواهم، وقد ظَهَرَ فضله في هذا المقام عليهم، قال القرطبي: ولو لم يكن في ذلك إلَّا الفرق بين مَن يقول: نفسي نفسي، وبين مَن يقول: أمَّتي أمَّتي، لكان كافياً.

وفيه تفضيل الأنبياء المذكورين فيه على مَن لم يُذكر فيه، لتأهِّلهم لذلك المقام العظيم دون مَن سواهم، وقد قيل: إنَّما اختَصَّ المذكورون بذلك لمزايا أخرى لا تتعلَّق بالتَّفضيل، فأدم لكونه والد الجميع، ونوح لكونه الأب الثاني، وإبراهيم للأمر بِاتِّباعِ مِلَّتِهِ، وموسى لأنَّه أكثر الأنبياء تَبَعاً، وعيسى لأنَّه أولى الناس بنبيِّنا محمَّد ﷺ كما ثَبَتَ في الحديث

(١) الأصل في مثل هذه الصفات إثباتها لله تعالى من غير تكييف ولا تعطيل ولا تأويل، كما نبهنا عليه مراراً، وقال الطحاوي: والله يغضب ويرضى، لا كأحد في الورد، وقال ابن أبي العز: ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب والرضا والعداوة والولاية والحب والبغض ونحو ذلك من الصفات التي ورد بها الكتاب والسنة ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللاتقة بالله تعالى.

الصَّحِيح^(١). ويحتمل أن يكونوا اختصّوا بذلك لأنهم أصحاب شَرائعٍ عَمِلَ بها مَنْ بَيْنَ مَنْ ذَكَرَ أَوَّلًا وَمَنْ بَعْدَهُ.

وفي الحديث من الفوائد غير ما ذُكِرَ أَنَّ مَنْ طَلَبَ مِنْ كَبِيرٍ أَمْرًا مَهْمًا أَنْ يُقَدِّمَ بَيْنَ يَدَي سؤَالِهِ وَصَفَ الْمَسْئُولَ بِأَحْسَنِ صِفَاتِهِ وَأَشْرَفِ مَزَايَاهُ، لِيَكُونَ ذَلِكَ أَدْعَى لِإِجَابَتِهِ لِسؤَالِهِ.

وفيه أَنَّ الْمَسْئُولَ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَحْصِيلِ مَا سُئِلَ يَعْتَذِرُ بِمَا يَقْبَلُ مِنْهُ، وَيَدُلُّ عَلَى مَنْ يَظُنُّ أَنَّه يَكْمُلُ فِي الْقِيَامِ بِذَلِكَ فَالِدَالَّ عَلَى الْخَيْرِ كِفَاعِلِهِ، وَأَنَّهُ يُثْنِي عَلَى الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِأَوْصَافِهِ الْمُقْتَضِيَةِ لِأَهْلِيَّتِهِ، وَيَكُونُ أَدْعَى لِقَبُولِ عُذْرِهِ فِي الْامْتِنَاعِ.

وفيه استعمال ظَرْفِ الْمَكَانِ فِي الزَّمَانِ لِقَوْلِهِ: «لَسْتُ هُنَاكُمْ» لِأَنَّ هُنَا ظَرْفُ مَكَانٍ فَاسْتُعْمِلَتْ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى لَسْتُ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ. كَذَا قَالَ بَعْضُ الْأَثَمَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَإِنَّمَا هُوَ ظَرْفُ مَكَانٍ عَلَى بَابِهِ لَكِنَّهُ الْمَعْنَوِيُّ لَا الْحِسِّيَّ، مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى الْحِسِّيِّ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ ﷺ يُبَاشِرُ السُّؤَالَ بَعْدَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَعَلَى قَوْلِ مَنْ يُفَسِّرُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ بِالْقُعُودِ عَلَى الْعَرْشِ يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ أَيْضًا.

وفيه الْعَمَلُ بِالْعَامِّ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْمَخْصَصِ، أَخْذًا مِنْ قِصَّةِ نُوحٍ فِي طَلْبِهِ نَجَاةِ ابْنِهِ، وَقَدْ يَتِمَسَّكُ بِهِ مَنْ يَرَى بَعْكَسَهُ.

وفيه أَنَّ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَسْتَصْحِبُونَ حَالَهُمْ فِي الدُّنْيَا مِنَ التَّوَسُّلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي حَوَائِجِهِمْ بِأَنْبِيَائِهِمْ، وَالبَاعِثُ عَلَى ذَلِكَ الْإِلْهَامُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ.

وفيه أَنَّهُمْ يَسْتَشِيرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَيُجْمِعُونَ عَلَى الشَّيْءِ الْمَطْلُوبِ. وَأَنَّهُمْ يُعْطَى عَنْهُمْ بَعْضُ مَا عَلِمُوهُ فِي الدُّنْيَا، لِأَنَّ فِي السَّائِلِينَ مَنْ سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَسْتَحْضِرُ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّ ذَلِكَ الْمَقَامَ يَخْتَصُّ بِهِ نَبِيُّنَا ﷺ، إِذْ لَوْ اسْتَحْضَرُوا ذَلِكَ لَسَأَلُوهُ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ، وَلَمَّا احْتَاجُوا إِلَى التَّرُدُّدِ مِنْ نَبِيِّ إِلَى نَبِيٍّ، وَلَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْسَاهُمْ ذَلِكَ لِلْحِكْمَةِ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ إِظْهَارِ فَضْلِ نَبِيِّنَا ﷺ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ.

٦٥٦٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، حَدَّثَنِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُسَمَّوْنَ الْجَهَنَّمِيِّينَ».

٦٥٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُهِمِّدٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أُمَّ حَارِثَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ هَلَكَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَذْرِ، أَصَابَهُ سَهْمٌ غَرَبَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْتَ مَوْقِعَ حَارِثَةَ مِنْ قَلْبِي، فَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ لَمْ أَبْكِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا سَوْفَ تَرَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ لَهَا: «هَبْلَتِ؟! أَجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ؟ إِنَّهَا جَنَّاتٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ لَفِي الْفِرْدَوْسِ الْأَعْلَى».

٦٥٦٨- وَقَالَ: «عَذْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَقَابُ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ، أَوْ مَوْضِعُ قَدَمٍ مِنَ الْجَنَّةِ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَطْلَعَتْ إِلَى الْأَرْضِ لِأَضَاءَتِ مَا بَيْنَهُمَا، وَلَمَلَأَتْ مَا بَيْنَهُمَا رِيحًا، وَلَنَصِيفُهَا - يَعْنِي الْخِمَارَ - خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

٦٥٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ الْجَنَّةَ إِلَّا أَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ لَوْ أَسَاءَ، لِيَزْدَادَ شُكْرًا، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ إِلَّا أَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ لَوْ أَحْسَنَ، لِيَكُونَ عَلَيْهِ حَسْرَةٌ».

٦٥٧٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدَ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ، لَمَّا رَأَيْتُ مِنْ جِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدَ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالصًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ».

٦٥٧١- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ؓ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لِأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا، وَآخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا، رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ حَبْوًا، يَقُولُ اللَّهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَأْتِيهَا فَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا

مَلَأَى، فَيَرْجِعُ فيقول: يَا رَبِّ. وَجَدْتُهَا مَلَأَى، فيقول: اذهب فادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَأْتِيهَا فَيُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلَأَى، فَيَرْجِعُ فيقول: يَا رَبِّ، وَجَدْتُهَا مَلَأَى، فيقول: اذهب فادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهَا - أَوْ إِنَّ لَكَ مِثْلَ عَشْرَةِ أَمْثَالِ الدُّنْيَا - فيقول: تَسْحَرُ مِنِّي - أَوْ تَضْحَكُ مِنِّي - وَأَنْتَ الْمَلِكُ»، فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ. وَكَانَ يَقَالُ: ذَلِكَ أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً.

[طرفه في: ٧٥١١]

٦٥٧٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ نَوْفَلٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَلْ نَفَعْتُ أَبَا طَالِبٍ شَيْئًا؟
الحديث الثامن عشر: حديث عمران بن حصين.

قوله: «يحيى» هو ابن سعيد القَطَّان، والحسن بن ذَكْوَانَ: هو أَبُو سَلَمَةَ البَصْرِيُّ، تَكَلَّمَ فِيهِ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا، لَكِنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْهُ مَعَ تَعْنُّتِهِ فِي الرِّجَالِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مُتَابِعَةٌ، وَفِي طَبَقَتِهِ الْحُسَيْنُ بْنُ ذَكْوَانَ - وَهُوَ بَضْمُ الْحَاءِ وَفَتْحُ السَّيْنِ وَآخِرُهُ نُونٌ - بَصْرِيٌّ أَيْضًا يُعْرَفُ بِالْمَعْلَمِ وَبِالْمُكْتَبِ، وَهُوَ أَوْثَقُ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَتَقَدَّمَ شَرْحُ حَدِيثِ الْبَابِ فِي الْحَادِي عَشَرَ (٦٨٥٨).

الحديث التاسع/عشر: حديث أنس في قِصَّةِ أُمِّ حَارِثَةَ، تَقَدَّمَ فِي الْخَامِسِ (٦٥٥٠) مِنْ ٤٤٢/١١ وَجْهٌ آخَرٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْهُ.

وفيه: «وَلَقَابُ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ» تَقَدَّمَ شَرْحُهُ. وَفِيهِ: «وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَطْلَعَتْ إِلَى الْأَرْضِ».

قوله: «لَأَضَاءَتَ مَا بَيْنَهُمَا» وَقَعَ فِي حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ الْجُمَحِيِّ عِنْدَ الْبَزَارِ بِلَفْظٍ: «تُشْرِفُ عَلَى الْأَرْضِ لَذَهَبَ ضَوْءُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ»^(١).

(١) هذا لفظ حديث سعيد بن عامر عند أبي داود في «البعث» (٨٠)، والطبراني في «الكبير» (٥٥١٢)، وأما لفظ البزار فكما ذكره الهيثمي في «كشف الأستار» (٣٥٢٨): «لَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْحُورِ الْعَيْنِ أَطْلَعَتْ إِلَى أَهْلِ الدُّنْيَا لَغَلَبَ ضَوْوُهَا عَلَى ضَوْءِ الشَّمْسِ».

قوله: «وَلَمَلَّاتُ مَا بَيْنَهُمَا رِيحًا» أي: طَيِّبَةٌ، وفي حديث سعيد بن عامر المذكور: «لَمَلَّتِ الْأَرْضُ رِيحَ مِسْكٍ»، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد (١١٧١٥) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧٣٩٧): «وَأَنَّ أَدْنَى لُؤْلُؤَةٍ عَلَيْهَا لُتْضِيٌّ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

قوله: «وَلَنَصِيفُهَا» بفتح النون وكسر الصاد المهملة بعدها تحتانية ثم فاء، فُسِّرَ في الحديث بالخمار، بكسر المعجمة وتخفيف الميم، وهذا التفسير من قُتَيْبَةٍ، فقد أخرج الإسماعيلي من وجه آخر عن إسماعيل بن جعفر بدونه، وقال الأزهرّي: النَّصِيفُ: الخمار، ويقال أيضاً للخادم.

قلت: والمراد هنا الأول جَزْماً. وقد وَقَعَ في رواية الطبراني^(١): «وَلَتَأْجُهَا عَلَى رَأْسِهَا»، وحكى أبو عبيد الهروي أن النَّصِيفَ المِعْجَرُ - بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم - وهو ما تَلَوِيهِ الْمَرْأَةُ عَلَى رَأْسِهَا، وقال الأزهرّي: هو كَالْعِصَابَةِ تَلْفُهَا الْمَرْأَةُ عَلَى اسْتِدَارَةِ رَأْسِهَا، وَاعْتَجَرَ الرَّجُلُ بِعِمَامَتِهِ: لَقَّهَا عَلَى رَأْسِهِ وَرَدَّ طَرَفَهَا عَلَى وَجْهِهِ وَشَيْئاً مِنْهَا تَحْتَ ذَقْنِهِ، وَقِيلَ: الْمِعْجَرُ: ثَوْبٌ تَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ أَصْغَرَ مِنَ الرِّدَاءِ.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا: وَلَوْ أَخْرَجْتَ نَصِيفَهَا لَكَانَتِ الشَّمْسُ عِنْدَ حُسْنِهَا مِثْلَ الْقَتِيلَةِ مِنَ الشَّمْسِ لَا ضَوْءَ لَهَا، وَلَوْ أَطْلَعْتَ^(٣) وَجْهَهَا لِأَضَاءَ حُسْنِهَا مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَلَوْ أَخْرَجْتَ كَفَّهَا لافْتَتَنَ الْخَلَائِقُ بِحُسْنِهَا.

الحديث العشرون: حديث أبي هريرة من طريق الأعرج عنه.

قوله: «لَا يَدْخُلُ أَحَدُ الْجَنَّةِ إِلَّا أَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٤٢٦٨) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ فِي الْقَبْرِ، وَفِيهِ: «فَيُفْرَجُ لَهُ فُرْجَةٌ قَبْلَ النَّارِ فَيَنْظُرُ إِلَيْهَا، فَيَقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَا وَقَاكَ اللَّهُ»، وفي حديث أنس الماضي في أواخر

(١) قَيَّدَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» ١٠/ ٤١٨ بِالْأَوْسَطِ، قُلْنَا: وَهُوَ فِيهِ بِرَقْمِ (٣١٤٨).

(٢) هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي «الْتَرغِيبِ وَالتَّرْهيبِ» ٤/ ٥٣٥.

(٣) لَفْظُ الرِّوَايَةِ: وَلَوْ أَخْرَجْتَ.

الجنائز (١٣٣٨ و ١٣٧٤): «يقال له: انظر إلى مقعدك من النار»، زاد أبو داود (٤٧٥١) في روايته: «هذا بيتك كان في النار، ولكن الله عصمك ورحمك»، وفي حديث أبي سعيد: «كان هذا منزلك لو كفرت برّبك»^(١).

قوله: «لو أساء ليزداد شكراً» أي: لو كان عمل عملاً سيئاً وهو الكفر، فصار من أهل النار.

وقوله: «ليزداد شكراً» أي: فرحاً ورضاً، فعبر عنه بلازمه، لأن الرّاضي بالشيء يشكر من فعل له ذلك.

قوله: «ولا يدخل النار أحد» قدّم في رواية الكُشميهنيّ الفاعل على المفعول، وقوله: «إلا أري» بضمّ الهمزة وكسر الراء.

قوله: «لو أحسن» أي: لو عمل عملاً حسناً، وهو الإسلام.

قوله: «ليكون عليه حسرة» أي: للزيادة في تعذيبه، ووقع عند ابن ماجه أيضاً (٤٣٤١) وأحمد^(٢) بسند صحيح عن أبي هريرة بلفظ: «ما منكم من أحدٍ إلا وله منزلان: منزل في الجنة، ومنزل في النار. فإذا مات ودخل النار ورث أهل الجنة منزله» وذلك قوله تعالى: ﴿هُمْ الْوَارِثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠].

وقال جمهور المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ﴾ [الزمر: ٧٤] الآية: المراد أرض الجنة التي كانت لأهل النار لو دخلوا الجنة، وهو موافق لهذا الحديث، وقيل: المراد أرض الدنيا لأنها صارت خبزاً فأكلوها، كما تقدّم (٦٥٢٠). وقال القرطبي: يحتمل أن يُسمّى الحصول في الجنة وراثته من حيث اختصاصهم

(١) أخرجه أحمد (١١٠٠٠).

(٢) ليس الحديث في «مسند أحمد»، ولا ذكره الحافظ نفسه في «أطراف المسند»، ولا في «إتحاف المهرة»، ولم يعزه إليه السيوطي في «الدر المنثور» عند تفسير الآية المذكورة، حيث خرّجه من عدة مصادر ليس فيها أحمد.

بذلك دون غيرهم، فهو إرثٌ بطريق الاستعارة، والله أعلم.

الحديث الحادي والعشرون: قوله: «عن عمرو» هو ابن أبي عمرو مولى المطلّب بن عبد الله بن حنطب، وقد وَقَعَ لنا هذا الحديث في «نسخة إسماعيل بن جعفر»^(١) حَدَّثَنَا عمرو ابن أبي عمرو، وأخرجه أبو نُعَيْمٍ من طريق عليّ بن حجر عن إسماعيل، وكذا تقدّم في العلم (٩٩) من رواية سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو، وتقدّم أنّ اسمَ أبي عمرو والد عمرو: مَيْسرة. / ٤٤٣/١١

قوله: «مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ؟» لعلّ أبا هريرة سأل عن ذلك عند تحديته ﷺ بقوله: «وأريدُ أن أختبئَ دَعْوِي شَفَاعَةً لَأُمْتِي فِي الْآخِرَةِ»، وقد تقدّم سياقه وبيان ألفاظه في أوّل كتاب الدّعوات (٦٣٠٤)، ومن طُرُقِهِ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمْتِي»^(٢)، وتقدّم شرح حديث الباب في «باب الحرص على الحديث» من كتاب العلم.

وقوله: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصاً مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ» بكسر القاف وفتح الموحدة، أي: قال ذلك باختياره، ووَقعَ في رواية أحمد (١٠٧١٣) وصَحَّحَهُ ابن حِبَّانَ (٦٤٦٦) من طريق أخرى عن أبي هريرة نحو هذا الحديث، وفيه: «لَقَدْ ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَوَّلُ مَنْ يَسْأَلُنِي عَنْ ذَلِكَ مِنْ أُمْتِي، وَشَفَاعَتِي لِمَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصاً، يُصَدِّقُ قَلْبُهُ لِسَانَهُ وَلِسَانُهُ قَلْبَهُ».

والمراد بهذه الشّفاعَة المسؤول عنها هنا بعض أنواع الشّفاعَة، وهي التي يقول ﷺ: «أُمْتِي أُمْتِي، فيقال له: أَخْرِجْ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ وَزَنَ كُذّاً مِنَ الْإِيمَانِ»، فأَسْعَدَ النَّاسَ بهذه الشّفاعَة مَنْ يَكُونُ إِيمَانُهُ أَكْمَلَ مِمَّنْ دُونَهُ، وَأَمَّا الشّفاعَة الْعُظْمَى فِي الْإِرَاحَةِ مِنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ فَأَسْعَدَ النَّاسَ بِهَا مَنْ يَسْبِقُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَهُمْ الَّذِينَ يَدْخُلُونَهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ، ثُمَّ الَّذِينَ

(١) وهو في «حديث علي بن حُجْر السَّعْدِي عن إسماعيل بن جعفر» (٣٥٤)، وهو جزء من «فوائد علي بن حجر».

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥) من حديث أنس بن مالك، وابن ماجه (٤٣١٠)، والترمذي (٢٤٣٦) من حديث جابر بن عبد الله.

يَلُونَهُمْ وَهُوَ مَنْ يَدْخُلُهَا بغير عذاب بعد أن يُحَاسَبَ وَيَسْتَحَقَّ العذابَ، ثُمَّ مَنْ يُصِيبُهُ لَفْحٌ مِنَ النارِ وَلَا يَسْقُطُ.

والحاصل أن في قوله: «أسعد» إشارة إلى اختلاف مراتبهم في السُّبُقِ إلى الدُّخُولِ باختلاف مراتبهم في الإخلاص، ولذلك أَكَّده بقوله: «مِنْ قلبه» مع أَنَّ الإخلاصَ مَحَلُّهُ القلبُ، لكنَّ إسنَادَ الفعلِ إلى الجارحة أبلغُ في التأكيد، وبهذا التَّقرير يظهر مَوْقعُ قوله: «أسعد» وأنها على بابها من التَّفضيل، ولا حاجة إلى قول بعض الشُّراح: الأسعد هنا بمعنى السَّعيد لَكُونِ الكلِّ يَشْتَرِكُونَ في شَرْطِيَّةِ الإخلاص، لأنَّا نقول: يَشْتَرِكُونَ فيه لكنَّ مراتبهم فيه مُتَفَاوِتَةٌ.

وقال البَيْضاوي: يحتمل أن يكون المراد مَنْ ليس له عملٌ يَسْتَحَقُّ به الرَّحمةَ والخلاصَ، لأنَّ احتياجه إلى الشَّفاعةِ أَكْثَرُ، وانتفاعه بها أَوْفَرُ^(١)، والله أعلم.

الحديث الثاني والعشرون: قوله: «جَرِير» هو ابن عبد الحميد، ومنصور: هو ابن المعتمر، وإبراهيم: هو النَّخَعِيّ، وعبيدة، بفتح أوّله: هو ابن عَمْرٍو، وهذا السَّنَدُ كُلُّهُ كَوْفِيٌّ.

قوله: «إِنِّي لأَعْلَمُ آخرَ أهلِ النارِ خروجاَ منها، وآخرَ أهلِ الجنَّةِ دخولاَ فيها» قال عِيَّاض: جاء نحو هذا في آخر مَنْ يجوز على الصُّراط، يعني كما يأتي في آخر الباب الذي يليه، قال: فيحتمل أنَّها اثنان: إمَّا شَخْصان، وإمَّا نوعان أو جنسان، وعُبرَ فيه بالواحدِ عن الجماعة لاشتراكهم في الحُكْمِ الذي كان سببَ ذلك، ويحتمل أن يكون الخروج هنا بمعنى الوُرُود، وهو الجواز على الصُّراط، فيَتَّحِدُ المعنى إمَّا في شَخْص واحد أو أَكْثَر.

قلت: وَقَعَ عند مسلم (١٨٧) من رواية أنس عن ابن مسعود ما يُقَوِّي الاحتمالَ الثاني، ولفظه: «آخرَ مَنْ يَدْخُلُ الجنَّةَ رجل، فهو يَمْشِي مرَّةً، وَيَكْبُو مرَّةً، وَتَسْفَعُهُ النارُ مرَّةً، فإذا ما جاوزَها التَّفَتَّ إليها، فقال: تَبَارَكَ الَّذِي نَجَّاني منك»، وعند الحاكم (٣٧٦-٣٧٧/٢)

(١) تَحَرَّفَ في (س) إلى: أَوْفَى.

من طريق مسروق عن ابن مسعود ما يقتضي الجمع.

قوله: «حَبَوًّا» بِمُهْمَلَةٍ وَمَوْحَدَةٍ، أَي: زَحَفًا، وزنه ومعناه، وَوَقَعَ بِلَفْظٍ: «زَحَفًا» فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٨٦/٣٠٩).

قوله: «فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهَا أَوْ إِنَّ لَكَ مِثْلَ عَشْرَةِ أَمْثَالِ الدُّنْيَا» فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ: «فَيَقَالُ لَهُ: أَتَذْكُرُ الزَّمَانَ الَّذِي كُنْتَ فِيهِ - أَي: الدُّنْيَا - فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقَالُ لَهُ: تَمَنَّ، فَيَتَمَنَّى».

قوله: «أَتَسْخَرُ مِنِّي أَوْ تَضْحَكُ مِنِّي؟» فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ: «أَتَسْخَرُ بِي» وَلَمْ يَشْكُ، وَكَذَا لِمُسْلِمٍ (١٨٦/٣٠٨) مِنْ رِوَايَةِ مَنْصُورٍ^(١)، وَلَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ».

وَقَالَ الْمَازَرِيُّ: هَذَا مُشْكِلٌ، وَتَفْسِيرُ الضَّحِكِ بِالرُّضَا لَا يَتَأْتِي هُنَا، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتْ عَادَةُ الْمُسْتَهْزِئِ أَنْ يَضْحَكَ مِنَ الَّذِي اسْتَهْزَأَ بِهِ ذُكِرَ مَعَهُ. وَأَمَّا نِسْبَةُ السُّخْرِيَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَهِيَ عَلَى سَبِيلِ الْمَقَابَلَةِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْجَانِبِ الْآخِرِ لَفْظًا، لَكِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ عَاهَدَ مِرَارًا وَغَدَرَ حَلَّ فَعَلُهُ ٤٤٤/١١ مَحَلٌّ / الْمُسْتَهْزِئِ، وَظَنَّ أَنَّ فِي قَوْلِ اللَّهِ لَهُ: «ادْخُلِ الْجَنَّةَ، وَتَرَدَّدِهِ إِلَيْهَا، وَظَنَّهُ أَنَّهَا مَلَأَى نَوْعًا مِنَ السُّخْرِيَةِ بِهِ جَزَاءً عَلَى فَعْلِهِ، فَسَمَّى الْجَزَاءَ عَلَى السُّخْرِيَةِ سُخْرِيَةً.

وَنَقَلَ عِيَاضٌ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ أَلْفَ «أَتَسْخَرُ مِنِّي» أَلْفُ النَّفْيِ، كَهَيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾ [الأعراف: ١٥٥] عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ، قَالَ: وَهُوَ كَلَامٌ مُتَدَلِّلٌ عَلَى مَكَانِهِ مِنْ رَبِّهِ وَبَسْطُهُ لَهُ بِالْإِعْطَاءِ.

وَجَوَّزَ عِيَاضٌ أَنَّ الرَّجُلَ قَالَ ذَلِكَ وَهُوَ غَيْرُ ضَابِطٍ لَمَّا قَالَ، إِذْ وَلَّهَ عَقْلُهُ مِنَ الشَّرُورِ بِمَا لَمْ يَحْطُرْ بِبَالِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ لَمَّا خَلَصَ مِنَ النَّارِ: «لَقَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ شَيْئًا مَا أَعْطَاهُ أَحَدًا مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ»^(٢).

(١) رِوَايَةُ مَنْصُورٍ عَلَى الشُّكِّ أَيْضًا: «أَتَسْخَرُ بِي أَوْ أَتَضْحَكُ بِي».

(٢) هِيَ رِوَايَةُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ الَّتِي خَرَّجَهَا قَبْلَ قَلِيلٍ (١٨٧).

وقال القُرْطُبِيُّ في «المفهم»: أكثرُوا في تأويله، وأشبَهَ ما قيل فيه: أَنَّهُ اسْتَحَفَّهُ الْفَرَحُ وَأَدْهَشَهُ. فقال ذلك، وقيل: قال ذلك لَكُونَهُ خَافَ أَنْ يُجَازَى عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ فِي الدُّنْيَا مِنَ التَّسَاهُلِ فِي الطَّاعَاتِ وَارْتِكَابِ الْمَعَاصِي كَفَعَلَ السَّاحِرِينَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أُتْجَازِي عَلَى مَا كَانَ مِنِّي؟ فَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩] وقوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، أَي: يُنْزِلُ بِهِمْ جَزَاءَ سُخْرِيَّتِهِمْ وَاسْتَهْزَائِهِمْ. وسيأتي بيان الاختلاف في اسم هذا الرجل في آخِرِ شَرْحِ حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ.

قوله: «صَحَحَكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ» بنونٍ وَجِيمٍ وَذَالٍ مُعْجَمَةٍ، جَمْعُ نَاجِذٍ، تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ^(١)، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: فَضَحَكَ ابْنَ مَسْعُودٍ فَقَالُوا: مِمَّ تَضَحَكَ؟ فَقَالَ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ضَحِكِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حِينَ قَالَ الرَّجُلُ: «أَتَسْتَهْزِئُ مِنِّي؟» قَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ مِنْكَ وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ.

قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ: نِسْبَةُ الضَّحِكِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِحَاجِزٍ بِمَعْنَى الرِّضَا^(٢)، وَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَضَحِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى سَبِيلِ التَّأْسِي.

قوله: «وَكَانَ يُقَالُ: ذَلِكَ أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً» قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لَيْسَ هَذَا مِنْ تَيَمَّةِ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَلْ هُوَ مِنْ كَلَامِ الرَّاهِطِ نَقْلًا عَنِ الصَّحَابَةِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قُلْتُ: قَائِلُ: «وَكَانَ يُقَالُ» هُوَ الرَّاهِطُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ، وَأَمَّا قَائِلُ الْمَقَالَةِ الْمَذْكُورَةِ فَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ، ثَبَتَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٨٨) وَلَفْظُهُ: «أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً رَجُلٌ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ» وَسَاقَ الْقِصَّةَ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (١٨٩) مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ رَبَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَلِمُسْلِمٍ أَيْضًا (٣٠١/١٨٢) مِنْ طَرِيقِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَدْنَى مَقْعَدٍ أَحَدُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: تَمَنَّ، فَيَتَمَنَّى

(١) بَلْ فِي هَذَا الْكِتَابِ عِنْدَ شَرْحِ الْحَدِيثِ (٦٥٢٠). وَقَدْ تَعَرَّضَ لَذَلِكَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ فِي مَعْرِضِ بَيَانِ الرِّوَايَاتِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَضْبُطْهُ عِنْدَ شَرْحِ الْحَدِيثِ (١٩٣٦).

(٢) قَدَّمْنَا قَرِيبًا كَمَا قَدَّمْنَا غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّ الْأَصْلَ إِثْبَاتُ مِثْلِ هَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى حَقِيقَتِهَا دُونَ تَأْوِيلِ أَوْ تَمَثِيلِ.

وَيَتَمَنَّى، فيقول: إِنَّ لَكَ مَا تَمَنَيْتَ ومثله معه».

قوله: «عبد الملك» هو ابن عُمير، ونُوْفِلَ جَدَّ عبد الله بن الحارث: هو ابن الحارث بن عبد المطَّلِب، والعبَّاس: هو ابن عبد المطَّلِب، وهو عَمُّ جَدَّ عبد الله بن الحارث الراوي عنه، وللحارث بن نُوْفِلَ ولأبيه صُحْبَةٌ، ويقال: إِنَّ لَعَبْدَ اللَّهِ رُؤْيَةً، وهو الذي كان يُلقَّب بَبَّةَ، بموحَّدَيْنِ مفتوحَيْنِ الثَّانِيَةِ ثَقِيلَةً ثُمَّ هَاءٍ تَأْنِيثٍ.

قوله: «هل نَفَعْتُ أبا طالب بشيء؟» هكذا ثَبَتَ في جميع النُّسخ بحذف الجواب، وهو اختصارٌ من المصنَّف، وقد رواه مُسَدَّدٌ في «مُسْنَدِهِ» بتمامه، وقد تقدَّم في كتاب الأدب (٦٢٠٨) عن موسى بن إسماعيل عن أبي عَوَانَةَ بالسَّنَدِ المذكور هنا بلفظ: فَإِنَّهُ كَانَ يَحْوَطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ، قال: «نعم»، هو في ضَحْضَاحٍ من نارٍ، ولولا أنا لكان في الدَّرَكِ الأسفل من النار»، وَوَقَعَ في رواية المَقْدَمِيِّ عن أبي عَوَانَةَ عند الإِسْمَاعِيلِيِّ: «الدَّرَكَةُ» بزيادة هاء، وقد تقدَّم شرح ما يَتَعَلَّقُ بذلك في شرح الحديث الرَّابِعِ عَشَرَ (٦٥٦١)، ومضى أيضاً في قِصَّةِ أَبِي طَالِبٍ في المَبْعَثِ النَّبَوِيِّ (٣٨٨٣) مُسَدِّدٌ فِيهِ سَنَدٌ آخَرٌ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ الْمَذْكُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥٢- باب الصَّراطِ جَسْرُ جَهَنَّمَ

٦٥٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ وَعَطَاءٌ بْنُ يَزِيدَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ تَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ فيقول: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئاً فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ، وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فيقول: أَنَا رَبُّكُمْ، فيقولون: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا

مكأننا حتَّى يأتينا ربَّنَا، فإذا أنا ربَّنَا عَرَفْنَاهُ، فيأتيهم الله في الصَّوْرة التي يَعْرِفُونَ، فيقول: أنا ربُّكم، فيقولون: أنت ربَّنَا فيَتَّبِعُونَهُ، وَيُضْرَبُ جِسْرُ جَهَنَّمَ، قال رسول الله ﷺ: «فأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُجِيرُ، ودعاء الرُّسُلِ يومَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وبه كَلَالِبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، أما رأيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «فإنَّها مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غيرَ أنَّها لا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللهُ، فتَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، منهمُ الْمُؤَبَّقُ بِعَمَلِهِ، ومنهمُ الْمُخْرَدُلُ، ثُمَّ يَنْجُو.

حتَّى إذا قَرَعَ اللهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ النَّارِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَهُ مِمَّنْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوهُمْ، فَيَعْرِفُونَهُمْ بِعَلَامَةِ آثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ مِنْ ابْنِ آدَمَ أَثَرِ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَهُمْ قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ: مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَبْتُونَ نَبَاتَ الْحَيَةِ فِي حِمِلِ السَّيْلِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، فيقول: يَا رَبِّ، قَدْ قَسَبَنِي رِيحُهَا، وَأَحْرَقَنِي ذُكَاؤُهَا، فَاصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو اللَّهَ فيقول: لَعَلَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، فيقول: لَا، وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، فَيُصْرِفُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: يَا رَبِّ، قَرَّبَنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فيقول: أَلَيْسَ قَدْ رَعِمْتَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ؟ وَيَلَّكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ! فَلَا يَزَالُ يَدْعُو فيقول: لَعَلِّي إِنْ أَعْطَيْتَكَ ذَلِكَ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ؟ فيقول: لَا، وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، فَيُعْطِي اللَّهَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهُ، فَيَقْرُبُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فإذا رَأَى مَا فِيهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ قَالَ: رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَوَلَسْتُ قَدْ رَعِمْتَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ، وَيَلَّكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ! فيقول: يَا رَبِّ، لَا تَجْعَلْنِي أَشَقَى خَلْقِكَ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو حتَّى يَضْحَكَ، فإذا ضَحِكَ مِنْهُ أَذِنَ لَهُ بِالْدُّخُولِ فِيهَا، فإذا دَخَلَ فِيهَا قِيلَ لَهُ: تَمَنَّ مِنْ كَذَا، فَيَتَمَنَّى ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: تَمَنَّ مِنْ كَذَا، فَيَتَمَنَّى، حتَّى تَنْقَطِعَ بِهِ الْأُمَانِي فيقول: هَذَا لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولاً.

٦٥٧٤ - قال: وأبو سعيد جالسٌ مع أبي هريرة لا يُغَيِّرُ عَلَيْهِ شَيْئاً مِنْ حَدِيثِهِ، حتَّى انْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ: «هَذَا لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»، فقال أبو سعيد: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «هَذَا لَكَ وَعَشْرَةٌ

أمثاله» قال أبو هريرة: حَفِظْتُ: مثله معه.

٤٤٦/١١ قوله: «باب الصَّراطِ جِسْرُ جَهَنَّمَ» أي: الجسر المنسوب على جَهَنَّمَ لَعُبُورِ المسلمين عليه إلى الجنة، وهو بفتح الجيم ويجوز كسرُها، وقد وَقَعَ في حديث الباب لفظ الجسر، وفي رواية شُعَيْب الماضية في «باب فضل السُّجود» (٨٠٦) بلفظ: «ثُمَّ يُضْرَبُ^(١) الصَّراطُ» فكأنَّه أشار في الترجمة إلى ذلك.

قوله: «عن الزُّهريِّ قال: قال^(٢) سعيد وعطاء بن يزيد: إِنَّ أبا هريرة أخبرهما» في رواية شُعَيْب عن الزُّهريِّ^(٣): «أخبرني سعيد بن المسيَّب وعطاء بن يزيد اللَّيْثِيُّ».

قوله: «وحدَّثني محمود» هو ابن غِيْلان، وساقه هنا على لفظ مَعْمَر، وليس في سنده ذُكْر سعيد، وكذا يأتي في التَّوْحِيد (٧٤٣٧) من رواية إبراهيم بن سَعْدٍ عن الزُّهريِّ، ليس فيه ذُكْر سعيد، ووَاقَعَ في «تفسير عبد الرَّزَّاق»^(٤) عن مَعْمَر عن الزُّهريِّ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئَاتِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] عن عطاء بن يزيد، فذكر الحديث.

قوله «قال أناسٌ: يا رسول الله» في رواية شُعَيْب: «إِنَّ النَّاسَ قالوا»، ويأتي في التَّوْحِيد بلفظ: «قلنا».

قوله: «هل نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» في التَّقْيِيد بيومِ الْقِيَامَةِ إشارة إلى أَنَّ السُّؤال لم يقع عن الرُّؤية في الدُّنيا، وقد أخرج مسلم من حديث أبي أُمَامَةَ: «واعلَمُوا أَنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا رَبَّكُمْ حَتَّى تَمُوتُوا»^(٥).

(١) بل هو بلفظ: «ويُضْرَب».

(٢) كذا وقع للحافظ رحمه الله، والذي في اليونينية دون خلاف بين رواة البخاري: أخبرني سعيد وعطاء بن يزيد.

(٣) يعني المقدمة برقم (٨٠٦)، وهي الرواية التي يريد بها بقوله: في رواية شُعَيْب، في موضع الخلاف في ألفاظ هذا الحديث.

(٤) لم نقف عليه في المطبوع من «تفسير عبد الرزاق» الذي برواية الحسن بن يحيى الجرجاني، فلعله وقع في رواية محمد بن حماد الطَّهْراني، إذ هي التي وقعت للحافظ منه، والحديث في «مصنف عبد الرزاق» (٢٠٨٥٦).

(٥) ليس هو في مسلم، كما بيَّنا ذلك عند شرح الحديث (٦٥٠٧).

وسياقي الكلام على الرؤية في كتاب التوحيد (٧٤٣٤)، لأنه محل البحث فيه.

وقد وَقَعَ في رواية العلاء بن عبد الرحمن^(١) عند الترمذي (٢٥٥٧) أن هذا السؤال وَقَعَ على سبب. وذلك أنه ذكر الحشر والقول: «لِتَبْعَ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ» وقول المسلمين: «هذا مكاننا حتى نَرَى رَبَّنَا. قالوا: وهل نراه؟» فذكره، ومضى في الصلاة (٥٥٤) وغيرها ويأتي في التوحيد (٧٤٣٤) من رواية جرير قال: كنا عند رسول الله ﷺ فنَظَرَ إلى القمر ليلة البدر فقال: «إِنَّكُمْ سَتَعَرَّضُونَ عَلَى رَبِّكُمْ فَتَرَوْنَهُ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ» الحديث مختصر، ويحتمل أن يكون هذا الكلام وَقَعَ عند سؤالهم المذكور.

قوله: «هل تُضَارُونَ» بضم أوله وبالصّاد المعجمة وتشديد الراء، بصيغة المفاعلة من الضّرر، وأصله: تُضَارِرُونَ بكسر الراء وبفتحها، أي: لا تُضَرُّونَ أحداً ولا يَضُرُّكم بمُنَازَعَةٍ ولا مُجَادَلَةٍ ولا مُضَايَقَةٍ، وجاء بتخفيف الراء من الضير، وهو لُغَةٌ في الضّر، أي: لا يُخَالَفُ بعضٌ بعضاً فيُكَذِّبُهُ ويُنَازِعُهُ فيضيره بذلك، يقال: ضارَه يَضِيرُهُ، وقيل: المعنى لا تُضَايِقُونَ، أي: لا تَزَاهِمُونَ كما جاء في الرواية الأخرى: «لا تُضَامُونَ» بتشديد الميم مع فتح أوله، وقيل: المعنى: لا يَحْجُبُ بعضكم بعضاً عن الرؤية فيضُرُّ به، وحكى الجوهري أضَرَنِي^(٢) فلان: إذا دَنَا مِنِّي دُنُوًّا شَدِيدًا.

قال ابن الأثير: فالمراد المُضَارَّةُ بازْدِحَامٍ. وقال النووي: أوله مضموم مُثَقَّلًا ومُخَفَّفًا، قال: ورُوي «تَضَامُونَ» بالتشديد مع فتح أوله، وهو بحذف إحدى التاءين، وهو من الضَمِّ، وبالتخفيف مع ضَمِّ أوله من الضيم، والمراد: المشقة والتعب. قال: وقال عياض: قاله بعضهم في الذي بالراء وبالميم: بفتح أوله والتشديد، وأشار بذلك إلى أن الرواية بضم أوله مُخَفَّفًا ومُثَقَّلًا، وكلُّه صحيح ظاهر المعنى، ووقَعَ في رواية للبخاري: «لا تُضَامُونَ أو

(١) روايته عن أبيه عن أبي هريرة.

(٢) تحَرَّفَ في (أ) و(س) إلى: ضَرَنِي، ولم نقف على ما جاء في (ع) لفقدان الورقة التي فيها هذه اللفظة، والمثبت هو الصواب، لأن المعنى المذكور جاء في «صحيح الجوهري» وغيره من كتب اللغة للفعل أضَرَّ، ليس للفعل ضَرَّ، وجاء على الصواب في «عمدة القاري» ١٢٥/٢٥.

تُضَاهُونَ» بالشكِّ كما مضى في فضل صلاة الفجر (٥٧٣).

ومعنى الذي بالهاء لا يَشْتَبِهَ عليكم ولا ترتابون فيه فيعارض بعضكم بعضاً، ومعنى الضَّيْم: الغَلَبَة على الحق والاستبداد به، أي: لا يَظْلَم بعضكم بعضاً، وتقدّم في «باب فضل السُّجود» من رواية شُعَيْب: «هل تُمارون» بضمّ أوّله وتخفيف الرّاء، أي: تُجادلون في ذلك أو يدخلكم فيه شكٌّ، من المِرْيَة، وهو الشكُّ، وجاء بفتح أوّله وفتح الرّاء على حذف إحدى التّاءين، وفي رواية للبيهقي: «تَمَارُون» بإثباتهما^(١).

قوله: «تَرَوْنَه كذلك» المراد تشبيه الرُّؤية بالرُّؤية في الوُضوح وزوال الشكِّ، ورفع المشقّة والاختلاف.

وقال البيهقي: سمعت الشَّيْخ أبا الطَّيِّب الصُّغْلوكي يقول: «تُضَامُونَ» بضمّ أوّله وتشديد الميم، يريد لا تَجْمَعُونَ لرؤيته في جهة، ولا يَنْصُمُ بعضكم إلى بعضٍ، فإنّه لا يُرَى في جهة، ومعناه بفتح أوّله: لا تَتَضَامُونَ في رؤيته بالاجتماع في جهة، وهو بغير تشديد من الضَّيْم، معناه: لا تُظْلَمُونَ فيه برؤية بعضكم دون بعضٍ، فإنّكم تَرَوْنَه في جهاتكم كلّها، وهو مُتَعَالٍ عن الجهة، قال: والتَّشْبِيه برؤية القمر ليقين^(٢) الرُّؤية دون تشبيه المرئيّ سبحانه وتعالى.

وقال الزَّيْن بن المنير: إنّما خَصَّ الشَّمْس والقمر بالذكر مع أنّ رؤية السماء بغير سحاب أكبرُ آيةٍ وأعظمُ خلقاً من مجرّد الشمس والقمر، لما خُصَّصا به من عظيم النور والضياء بحيث صار التشبيه بهما فيمن يوصف بالجمال والكمال سائغاً شائعاً في الاستعمال.

وقال ابن الأثير: قد يَتَخَيَّل بعض الناس أنّ الكاف كاف التشبيه للمرئيّ، وهو غلطٌ،

(١) وكذلك جاء في رواية لابن ماجه (٤٣٣٦)، والترمذي (٢٥٤٩).

(٢) تحرف في (س) إلى: لتعيين، والمثبت على الصواب من (أ)، وهو الموافق لما نقله البيهقي في «الاعتقاد»

وإنما هي كاف التشبيه للرؤية وهو فعل الرائي، ومعناه: أنه رؤية مُزاح عنها الشك مثل رؤيتكم القمر.

وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جَمرة: في الابتداء بذكر القمر قبل الشمس مُتَابَعَةً للخليل، فكما أُمِرَ بِاتِّبَاعِهِ فِي الْمِلَّةِ اتَّبَعَهُ فِي الدَّلِيلِ، فَاسْتَدَلَّ بِهِ الْخَلِيلُ عَلَى إِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْحَبِيبُ عَلَى إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ، فَاسْتَدَلَّ كُلُّ مِنْهُمَا بِمُقْتَضَى حاله؛ لِأَنَّ الْخُلَّةَ تَصِحُّ بِمُجَرَّدِ الْوُجُودِ، وَالْمَحَبَّةُ لَا تَقَعُ غَالِبًا إِلَّا بِالرُّؤْيَةِ، وَفِي عَطْفِهِ الشَّمْسَ عَلَى الْقَمَرِ مَعَ أَنَّ تَحْصِيلَ الرُّؤْيَةِ بِذِكْرِهِ كَافٍ، لِأَنَّ الْقَمَرَ لَا يُدْرِكُ وَصْفَهُ الْأَعْمَى حِسًّا بَلْ تَقْلِيدًا، وَالشَّمْسَ يُدْرِكُهَا الْأَعْمَى حِسًّا بِوُجُودِ حَرِّهَا إِذَا قَابَلَهَا وَقْتُ الظَّهِيرَةِ مَثَلًا فَحَسَّنَ التَّأْكِيدَ بِهَا، قَالَ: وَالتَّمْثِيلُ وَاقِعٌ فِي تَحْقِيقِ الرُّؤْيَةِ لَا فِي الْكَيْفِيَّةِ، لِأَنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ مُتَحَيِّزَانِ وَالْحَقُّ سَبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ.

قلت: وليس في عطف الشمس على القمر إبطال لقول مَنْ قَالَ فِي شَرْحِ حَدِيثِ جَرِيرٍ^(١): الْحِكْمَةُ فِي التَّمْثِيلِ بِالْقَمَرِ أَنَّهُ تَتَيَسَّرُ رُؤْيَتُهُ لِلرَّائِي بِغَيْرِ تَكْلُفٍ وَلَا تَحْدِيقٍ يَضُرُّ بِالْبَصَرِ، بِخِلَافِ الشَّمْسِ، فَإِنَّهَا حِكْمَةُ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ وَرُودَ ذِكْرِ الشَّمْسِ بَعْدَهُ فِي وَقْتٍ آخَرَ، فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّ الْمَجْلِسَ وَاحِدًا خَدَشَ فِي ذَلِكَ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «لَا تَمَارُونَ^(٢) فِي رُؤْيَتِهِ تِلْكَ السَّاعَةَ ثُمَّ يَتَوَارَى».

قَالَ النَّوَوِيُّ: مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ رُؤْيَةَ الْمُؤْمِنِينَ رَبَّهُمْ مُمَكِّنَةٌ، وَنَفَقَتُهَا الْمُبْتَدِعَةُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَوَارِجِ، وَهُوَ جَهْلٌ مِنْهُمْ، فَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَدَلَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ عَلَى إِثْبَاتِهَا فِي الْآخِرَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَأَجَابَ الْأُتَمَّةُ عَنْ اعْتِرَاضَاتِ الْمُبْتَدِعَةِ بِأَجْوِبَةٍ مَشْهُورَةٍ،

(١) يعني حديثه المتقدم برقم (٥٥٤).

(٢) هذا لفظ رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند ابن خزيمة في «التوحيد» ٤٢٧/٢، وابن منده في «الإيمان» (٨١٥)، ولفظه عند أحمد (٨٨١٧)، والترمذي (٢٥٥٧): «تضارون».

ولا يُشْتَرَطُ فِي الرُّؤْيَا تَقَابُلُ الْأَشْعةِ وَلَا مُقَابَلَةُ الْمَرْتِي^(١) وَإِنْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ الْمَخْلُوقِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

واعتَرَضَ ابنُ العَرَبِيِّ عَلَى رِوَايَةِ الْعَلَاءِ، وَأَنْكَرَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، وَزَعَمَ أَنَّ الْمَرَاجِعَةَ الْوَاقِعَةَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ تَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ الْوَاسِطَةِ، لِأَنَّهُ لَا يُكَلِّمُ الْكُفَّارَ وَلَا يَرَوْنَهُ الْبَتَّةَ، وَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ فَلَا يَرَوْنَهُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْجَنَّةِ بِالْإِجْمَاعِ.

قوله: «يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ» فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ: «يَحْشُرُ» وَهُوَ بِمَعْنَى الْجَمْعِ، وَقَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ: «فِي مَكَانٍ»، زَادَ فِي رِوَايَةِ الْعَلَاءِ: «فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ»، وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفَظٍ: «يَجْمَعُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُسْمِعُهُم الدَّاعِيَ وَيَنْفِذُهُمُ الْبَصَرَ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ.

قال النَّوَوِيُّ: الصَّعِيدُ: الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ الْمُسَوَّيَّةُ، وَ«يَنْفِذُهُمُ» بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الثُّنُونِ وَضَمِّ الْفَاءِ بَعْدَهَا ذَالٌ مُعْجَمَةٌ، أَيْ: يَخْرِقُهُمْ بِمُعْجَمَةٍ وَقَافٍ حَتَّى يَجُوزَهُمْ. وَقِيلَ: بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ، أَيْ: يَسْتَوْعِبُهُمْ.

قال أَبُو عُبَيْدٍ^(٢): مَعْنَاهُ: يَنْفِذُهُمُ بَصَرُ الرَّحْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ، وَقَالَ غَيْرُهُ: الْمُرَادُ بَصَرُ النَّاظِرِينَ وَهُوَ أَوَّلَى.

وقال الْقُرْطُبِيُّ: الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يُجْمَعُونَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ بِحَيْثُ لَا يَخْفَى مِنْهُمْ أَحَدٌ، بِحَيْثُ لَوْ

(١) نفى المقابلة والجهة في قول من تقدم نقل الحافظ عنهم فرغ عن نفيهم علو الله تعالى على عرشه في السماء، ويقتضي قولهم هذا نفى الرؤية لا إثباتها، وإلا وقعوا في التناقض، لأنه يستحيل في العقل أن تكون رؤية بالأبصار كما دلت عليه النصوص المتظافرة عن غير مقابلة ولا جهة، فبقي أن إثبات الرؤية يقتضي إثبات المقابلة والجهة. انظر «رسالة السجزي إلى أهل زيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت» ص ١٧٣، و«شرح العقيدة الطحاوية» ٢١٩/١.

(٢) تحرف في (س) إلى: أبو عبيدة، وإنما هو أبو عبيد القاسم بن سلام، وكلامه هذا في «غريب الحديث» له ٥٢/٤.

دَعَاهُمْ دَاعٍ لَسَمِعُوهُ، وَلَوْ نَظَرَ إِلَيْهِمْ نَازِرٌ لَأَدْرَكَهُمْ. قَالَ: / وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالذَّاعِي ٤٤٨/١١ هُنَا مَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْعَرَضِ وَالْحِسَابِ لِقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ حَالِ الْمَوْقِفِ فِي «بَابِ الْحَشَرِ» (٦٥٢٢).

وَزَادَ الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي رَوَايَتِهِ: «فَيُطَّلَعُ عَلَيْهِمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ» قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُطَّلِعاً عَلَى خَلْقِهِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ إِعْلَامُهُ بِاطِّلَاعِهِ عَلَيْهِمْ حِينَئِذٍ.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي «الْبَعْثِ» وَأَصْلُهُ فِي النَّسَائِيِّ^(١): «إِذَا حُشِرَ النَّاسُ قَامُوا أَرْبَعِينَ عَاماً شَاخِصَةً أَبْصَارُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ، لَا يُكَلِّمُهُمْ، وَالشَّمْسُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ حَتَّى يُلْجِمَ الْعَرَقُ كُلَّ بَرٍّ مِنْهُمْ وَفَاجِرٍ».

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (١١٧١٧) أَنَّهُ: يُخَفَّفُ الْوُقُوفُ عَنِ الْمُؤْمِنِ حَتَّى يَكُونَ كَصَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ. وَسَنَدُهُ حَسَنٌ^(٢).

وَلَأَبِي يَعْلَى (٦٠٢٥) عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ: «كَتَدَلَّى الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ».

وَلِلطَّبْرَانِيِّ (١٤٤٤٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «يَكُونُ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَقْصَرَ عَلَى الْمُؤْمِنِ مِنْ سَاعَةٍ مِنْ نَهَارٍ».

قَوْلُهُ: «فَيَتَّبِعَ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرَ»^(٣) قَالَ ابْنُ أَبِي

(١) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي «الْبَعْثِ» فَلَعَلَّهُ فِيمَا سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الَّتِي اعْتَمَدْتُ فِي تَحْقِيقِهِ، وَكَذَا لَمْ نَقِفْ عَلَى أَصْلِهِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي كِتَابِيهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» (٤٥٣٩) مَعْرُوراً لِإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهِ وَذَكَرَ إِسْنَادَهُ وَصَحِّحَهُ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٢٧٩) وَ(٢٨١)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» ٢٩/٤٠ وَ ٩٣/٣٠، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «رُؤْيَا اللَّهِ» (١٦٤).

(٢) وَيَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ أَبِي هَرِيرَةَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٣٦٢).

(٣) كَذَا وَقَعَ لِلْحَافِظِ ذِكْرُ مَفْعُولٍ «يَتَّبِعُ» فِي الْمَعْبُودَاتِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَاتِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالطَّوَاغِيتِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ رِوَاةُ الْبَخَارِيِّ فِي تَرْكِ ذِكْرِهَا فِي رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْبَغْوِيَّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (٣٣٤٦) أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ الْبَخَارِيِّ عَنْ أَبِي الْيَمَانِ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَفَاعِيلَ «يَتَّبِعُ». عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ ذِكْرُهَا مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٢٠٨٥٦)، وَأَحْمَدَ (٧٧١٧)، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ فِيمَا سَيَأْتِي بِرَقْمِ (٧٤٣٧).

جَمْرَةً: فِي التَّنْصِصِ عَلَى ذِكْرِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ مَعَ دَخُولِهَا فِي مَنَ عُبْدَ دُونَ اللَّهِ التَّنْوِيهِ بِذِكْرِهَا لِعِظَمِ خَلْقِهَا.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «ثُمَّ يَنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَيُّهَا النَّاسُ أَلَيْسَ عَدْلًا مِنْ رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَصَوَّرَكُمْ وَرَزَقَكُمْ، ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ غَيْرَهُ أَنْ يُولِّيَ كُلَّ عَبْدٍ مِنْكُمْ مَا كَانَ تَوَلَّى؟ قَالَ: يَقُولُونَ: بَلَى. ثُمَّ يَقُولُ: لَتَنْطَلِقَ كُلُّ أُمَّةٍ إِلَى مَنْ كَانَتْ تَعْبُدُ».

وَفِي رِوَايَةِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَلَا لِيَتَّبِعَ كُلُّ إِنْسَانٍ مَا كَانَ يَعْبُدُ».

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «مُسْنَدِ الْحُمَيْدِيِّ» (١١٧٨) «وَصَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ»^(١) وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ (٢٩٦٨) بَعْدَ قَوْلِهِ: «إِلَّا كَمَا تُضَارَّوْنَ فِي رُؤْيَتِهِ»: «فِيَلْقَى الْعَبْدَ فَيَقُولُ: أَلَمْ أُكْرِمَكَ وَأُزَوِّجَكَ وَأُسَخِّرْ لَكَ؟ فَيَقُولُ: بَلَى فَيَقُولُ: أَظَنَنْتَ أَنَّكَ مُلَاقِيٌّ؟ فَيَقُولُ: لَا. فَيَقُولُ: إِنِّي أَنَسَاكَ كَمَا نَسَيْتَنِي» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «وَيَلْقَى الثَّالِثَ فَيَقُولُ: آمَنْتَ بِكَ وَبِكِتَابِكَ وَبِرِسُولِكَ وَصَلَّيْتُ وَصُمْتُ، فَيَقُولُ: أَلَا نَبَعْتُ عَلَيْكَ شَاهِدًا؟ فَيَخْتِمُ عَلَيْهِ وَتَنْطِقُ جَوَارِحُهُ، وَذَلِكَ الْمَنَاقِقُ، ثُمَّ يَنَادِي مُنَادٍ: أَلَا لِيَتَّبِعَ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ».

قَوْلُهُ: «وَمَنْ»^(٢) كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاعِيَةَ الطَّوَاعِيَةَ «جَمْعَ طَاغُوتٍ، وَهُوَ الشَّيْطَانُ وَالصَّنَمُ، وَيَكُونُ جَمْعًا وَمُفْرَدًا وَمُذَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النَّسَاءِ»^(٣).

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: الصَّوَابُ عِنْدِي أَنَّهُ كُلُّ طَاغٍ طَغَى عَلَى اللَّهِ، فَعُبِدَ مِنْ دُونِهِ، إِمَّا بِقَهْرٍ مِنْهُ لِمَنْ عَبَدَ، وَإِمَّا بِطَاعَةٍ مِمَّنْ عَبَدَ، إِنْسَانًا كَانَ أَوْ شَيْطَانًا أَوْ حَيَوَانًا أَوْ جَمَادًا، قَالَ: فَاتَّبَاعُهُمْ لَهُمْ

(١) هُوَ فِي كِتَابِ «التَّوْحِيدِ» لِابْنِ خُزَيْمَةَ ٣٦٩/١ وَ٣٧١، وَالْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ يُعَدُّ كِتَابَ «التَّوْحِيدِ» لِابْنِ خُزَيْمَةَ مِنْ جَمَلَةِ كِتَابِهِ «الصَّحِيحِ» كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي «الْمَعْجَمِ الْمُفَهَّرِ» (١٩)، وَكَمَا نَصَّ عَلَيْهِ عِنْدَ شَرْحِ الْحَدِيثِ (٢٨٠٩) وَغَيْرِهِ.

(٢) فِي الْيُونَنِيَّةِ دُونَ حِكَايَةِ خِلَافِ بَيْنِ رِوَاةِ الْبُخَارِيِّ: «وَيَتَّبِعُ مِنْ» بِإِعَادَةِ الْفِعْلِ.

(٣) بَيْنَ يَدَيِ الْحَدِيثِ (٤٥٨٣).

حيثُ يُدَّعى باستمرارهم على الاعتقاد فيهم، ويحتمل أن يتبعوهم بأن يُساقوا إلى النار قهراً.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْآتِي فِي التَّوْحِيدِ (٧٤٣٩): «فِيذْهَبُ أَصْحَابُ الصَّلَيبِ مَعَ صَلَيبِهِمْ، وَأَصْحَابُ كُلِّ الْأَوْثَانِ مَعَ أَوْثَانِهِمْ، وَأَصْحَابُ كُلِّ آلِهَةٍ مَعَ آلِهَتِهِمْ»، وفيه إشارة إلى أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّيْطَانَ وَنَحْوَهُ مَنَّمَنْ يَرْضَى بِذَلِكَ، أَوِ الْجَمَادِ وَالْحَيَوَانَ دَاخِلُونَ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مَنْ لَا يَرْضَى بِذَلِكَ كَالْمَلَائِكَةِ وَالْمَسِيحِ فَلَا، لَكِنْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «فَيَتَمَثَّلُ لَهُمْ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ فَيَنْطَلِقُونَ»، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن: «فَيَتَمَثَّلُ لِصَاحِبِ الصَّلَيبِ صَلَيبُهُ وَلِصَاحِبِ التَّصَاوِيرِ تَصَاوِيرُهُ» فَأَفَادَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ تَعْمِيمَ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ، إِلَّا مَنْ سَيُذَكَّرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَإِنَّهُ يُخَصَّصُ مِنْ عُمُومِ ذَلِكَ بِدَلِيلِهِ الْآتِي ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا التَّعْبِيرُ بِالتَّمَثُّلِ فَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّمَثُّلُ تَلْبِيساً عَلَيْهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّمَثُّلُ لِمَنْ لَا يَسْتَحِقُّ التَّعْذِيبَ، وَأَمَّا مَنْ سِوَاهُمْ فَيُحْضَرُونَ حَقِيقَةً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَنْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨].

قوله: «وَبَقِيَ هَذِهِ الْأُمَّةُ» قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْأُمَّةِ أُمَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَعَمٍّ مِنْ ذَلِكَ فَيَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ أَهْلِ التَّوْحِيدِ حَتَّى مِنَ الْجِنِّ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا فِي بَقِيَّةِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ.

قلت: وَيُؤْخَذُ أَيْضاً مِنْ/ قَوْلِهِ فِي بَقِيَّةِ الْحَدِيثِ: «فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ» فَإِنَّ فِيهِ إِشَارَةً ٤٤٩/١١ إِلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ بَعْدَهُ يُجِيزُونَ أَتَمَّهُمْ.

قوله: «فِيهَا مُنَافِقُوهَا» كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَفِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: «فِيهَا شَافِعُوهَا أَوْ مُنَافِقُوهَا، شَكَّ إِبْرَاهِيمُ» وَالْأَوَّلُ الْمَعْتَمَدُ.

وَزَادَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَغُفَرَاتُ أَهْلِ الْكِتَابِ» بَضْمُ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدُ الْمَوْحَدَةِ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (١٨٣): «وَعُفَرٌ»، وَكِلَاهُمَا

جمع غابر، أو العُبرَات جمع عُبر^(١)، وعُبر جمع غابر، ويُجمع أيضاً على أغبار، وعُبر الشَّيء: بقيته، وجاء بسكونِ الموحَّدة، والمراد هنا مَنْ كان يوحد الله منهم. وصَحَّفه بعضهم في مسلم بالتحْتانيَّة بلفظ التي للاستثناء، وجَزَمَ عِيَاض وغيره بأنَّه وهم.

قال ابن أبي جَمرة: لم يَذْكُر في الخبر مآل المذكورين، لكن لما كان من المعلوم أنَّ استقرار الطَّواغيت في النار عُلِمَ بذلك أنَّهم معهم في النار، كما قال تعالى: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨].

قلت: وقد وَقَعَ في رواية سُهَيْل التي أشرت إليها قريباً: «فَتَبَعَ الشَّيَاطِينَ وَالصَّلِيبَ أَوْلِيَاؤُهُمْ إِلَى جَهَنَّمَ».

وَوَقَعَ في حديث أبي سعيد من الزيادة: «ثُمَّ يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ كَأَنَّهَا سَرَابٌ - بِمُهِمَلَةٍ ثُمَّ مَوْحَدَةٌ - فيقال لليهود: ما كنتم تَعْبُدُونَ» الحديث، وفيه ذِكْر النَّصَارَى، وفيه: «فَيَتَسَاقَطُونَ فِي جَهَنَّمَ حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ».

وفي رواية هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن خزيمة^(٢) وابن منده^(٣) (٨١٦) وأصله في مسلم (٣٠٣/١٨٣) «فلا يبقى أحد كان يعبد صنماً ولا وثناً ولا صورة إلا ذهبوا حَتَّى يَتَسَاقَطُوا فِي النَّارِ».

وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن: «فَيُطْرَحُ مِنْهُمْ فِيهَا فَوْجٌ، فيُقال: هل امتَلَأَتْ؟ فتقول: هل من مزيد» الحديث.

فكأنَّ اليهود وكذا النَّصَارَى مَنْ كَانَ لَا يَعْبُدُ الصُّلْبَانَ لَمَّا كَانُوا يَدْعُونَ أَنَّهُمْ يَعْبُدُونَ اللَّهَ تعالى تأخروا مع المسلمين، فلَمَّا حُوقِقُوا^(٣) على عبادة مَنْ ذُكِرَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْحَقُّوَا بِأَصْحَابِ الْأَوْثَانِ. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ

(١) يعني جمع الجمع.

(٢) في «التوحيد» ٤٢٣/٢، ولم يسقه بتمامه، لكنه أشار إلى هذه الزيادة في رواية هشام بعد ذلك ٤٢٨/٢.

(٣) تحرف في (س) إلى: حققوا. وحوققوا، أي: خوصموا لإظهار الحق.

فِيهَا ﴿[البينة: ٦] الْآيَةَ، فَأَمَّا مَنْ كَانَ مُتَمَسِّكاً بِدِينِهِ الْأَصْلِيِّ فَخَرَجَ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

وعلى ما ذُكِرَ من حديث أبي سعيد يبقى أيضاً مَنْ كَانَ يُظْهِرُ الْإِيمَانَ مِنْ مُخْلِصٍ وَمُنَافِقٍ. قوله^(١): «فَيَدَّعِي الْيَهُودَ» قَدَّمُوا بِسَبَبٍ تَقَدَّمَ مِلَّتِهِمْ عَلَى مِلَّةِ النَّصَارَى.

قوله: «فَيَقَالُ لَهُمْ» لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَةِ قَائِلِ ذَلِكَ لَهُمْ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمَلِكُ الْمُوَكَّلُ بِذَلِكَ. قوله: «كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْراً ابْنَ اللَّهِ» هَذَا فِيهِ إِشْكَالٌ، لِأَنَّ الْمُتَّصِفَ بِذَلِكَ بَعْضُ الْيَهُودِ وَأَكْثَرُهُمْ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ خُصُوصَ هَذَا الْخِطَابِ لِمَنْ كَانَ مُتَّصِفاً بِذَلِكَ، وَمَنْ عَدَاهُمْ يَكُونُ جَوَابُهُمْ ذِكْرُ مَنْ كَفَرُوا بِهِ كَمَا وَقَعَ فِي النَّصَارَى، فَإِنَّ مَنْ أَجَابَ مِنْهُمْ بِالْمَسِيحِ ابْنِ اللَّهِ، مَعَ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ كَانَ بَزَعِمِهِ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ، وَهُمْ الْإِتِّحَادِيَّةُ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ.

قوله: «فَيَقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ» قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ لَا يَرْجِعَانِ إِلَى الْحُكْمِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ، فَإِذَا قِيلَ: جَاءَ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بِكَذَا، فَمَنْ كَذَّبَهُ أَنْكَرَ حُجَّتَهُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ، لَا أَنَّهُ أَنْكَرَ أَنَّهُ^(٢) ابْنُ عَمْرٍو، وَهُنَا لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ عَبَدُوا، وَإِنَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ أَنَّ الْمَسِيحَ ابْنُ اللَّهِ. قَالَ: وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنَّ فِيهِ نَفْيَ اللَّازِمِ، وَهُوَ كَوْنُهُ ابْنُ اللَّهِ، لِيَلْزَمَ نَفْيُ الْمَلْزُومِ وَهُوَ عِبَادَةُ ابْنِ اللَّهِ.

قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَتَحْصُلُ قَرِينَةٌ بِحَسَبِ الْمَقَامِ تَقْتَضِي الرُّجُوعَ إِلَيْهِمَا جَمِيعاً أَوْ إِلَى الْمَشَارِ إِلَيْهِ فَقَطْ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ يَتَأَخَّرُونَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ رَجَاءً أَنْ يَنْفَعَهُمْ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَا كَانُوا يُظْهِرُونَهُ فِي الدُّنْيَا، فَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ يَسْتَمِرُّ لَهُمْ، فَمَيَّزَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ بِالْغُرَّةِ

(١) الشرح من هنا وحتى قوله: «فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ» عَلَى أَلْفَاظِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ الْمُتَقَدِّمِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِرَقْمِ (٤٥٨١).

(٢) عبارة «أَنْكَرَ أَنَّهُ» سَقَطَتْ مِنْ (س).

والتَّحْجِيلِ إِذْ لَا غُرَّةَ لِلْمُنَافِقِ وَلَا تَحْجِيلَ.

قلت: قد بَتَّ أَنَّ الغُرَّةَ والتَّحْجِيلَ خاصَّ بالأُمَّةِ المحمَّديَّة^(١)، فالتَّحْقِيقُ أَنَّهُمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ يَتَمَيِّزُونَ بَعْدَ السُّجُودِ وَيُطْفِئُونَ نَوْرَهُمْ بَعْدَ أَنْ حَصَلَ لَهُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْصُلَ لَهُمُ الْغُرَّةُ وَالتَّحْجِيلُ ثُمَّ يُسَلِّبَانِ عِنْدَ إِطْفَاءِ النُّورِ.

٤٥٠/١١ وقال القرطبي: ظَنَّ الْمُنَافِقُونَ أَنَّ تَسَرُّهُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ يَنْفَعُهُمْ^(٢) / فِي الْآخِرَةِ كَمَا كَانَ يَنْفَعُهُمْ فِي الدُّنْيَا جَهْلًا مِنْهُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا حُشِرُوا مَعَهُمْ لَمَّا كَانُوا يَظْهَرُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَاسْتَمَرَّ ذَلِكَ حَتَّى مَيَّزَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمْ. قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا: «لِتَبْعِ كُلَّ أُمَّةٍ مَنْ كَانَتْ تَعْبُدُ» وَالْمُنَافِقُ لَمْ يَكُنْ يَعْْبُدُ شَيْئًا بَقِيَ حَائِرًا حَتَّى مُيِّزَ.

قلت: هَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَخْصِيفَ ذَلِكَ بِمُنَافِقٍ كَانَ لَا يَعْْبُدُ شَيْئًا، وَأَكْثَرُ الْمُنَافِقِينَ كَانُوا يَعْْبُدُونَ غَيْرَ اللَّهِ مِنْ وَثْنٍ وَغَيْرِهِ.

قوله: «فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ» فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْآتِي فِي التَّوْحِيدِ (٧٤٣٩): «فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ»، وَفِي رَوَايَةِ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ: «ثُمَّ يَتَبَدَّى لَنَا اللَّهُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَيْنَاهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ».

وَيَأْتِي فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِنَ الزِّيَادَةِ: «فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا يَحْسِبُكُمْ وَقَدْ ذَهَبَ النَّاسُ؟» فَيَقُولُونَ: «فَارَقْنَاهُمْ وَنَحْنُ أَحْوَجُ مِنْهُ إِلَى الْيَوْمِ، وَإِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يَنَادِي: لِيَلْحَقْ كُلُّ قَوْمٍ مَا كَانُوا يَعْْبُدُونَ، وَإِنَّا نَنْتَظِرُ رَبَّنَا»، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ هُنَا^(٣): «فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرًا مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبَهُمْ».

وَرَجَّحَ عِيَّاضُ رَوَايَةَ الْبُخَارِيِّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: الضَّمِيرُ لِلَّهِ، وَالْمَعْنَى: فَارَقْنَا النَّاسَ فِي

(١) يُشِيرُ إِلَى الْحَدِيثِ الْمَتَقَدِّمِ بِرَقْمِ (١٣٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحْجَلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ...» الْحَدِيثُ.

(٢) فِي (أ) يَمْنَعُهُمْ، فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ع) وَ(س) هُوَ الْمَوَافِقُ لَمَّا فِي مَطْبُوعِ «الْمَفْهَمِ» لِلْقُرْطُبِيِّ.

(٣) فَاتِ الْحَافِظِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَيْضًا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَتَقَدِّمِ بِرَقْمِ (٤٥٨١).

مَعْبُودَاتِهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبِهِمْ، وَنَحْنُ الْيَوْمَ أَحْوَجُ لِرَبَّنَا، أَي: إِنَّا مُحْتَاجُونَ إِلَيْهِ.

وَقَالَ عِيَّاضٌ: بَلِ «أَحْوَج» عَلَى بَابِهَا، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُحْتَاجِينَ إِلَيْهِ فِي الدُّنْيَا فَهُمْ فِي الْآخِرَةِ أَحْوَجُ إِلَيْهِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنكَارُهُ لِرَوَايَةِ مُسْلِمٍ مُعْتَرِضٍ، بَلِ مَعْنَاهُ: التَّضَرُّعُ إِلَى اللَّهِ فِي كَشْفِ الشَّدَّةِ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ لَزِمُوا طَاعَتَهُ، وَفَارَقُوا فِي الدُّنْيَا مَن زَاغَ عَنْ طَاعَتِهِ مِنْ أَقَارِبِهِمْ، مَعَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِمْ فِي مَعَايِشِهِمْ وَمَصَالِحِ دُنْيَاهُمْ، كَمَا جَرَى لِمُؤْمِنِي الصَّحَابَةِ حِينَ قَاطَعُوا مِنْ أَقَارِبِهِمْ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مَعَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِمْ وَالْإِرْتِفَاقَ بِهِمْ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ لَا شَكَّ فِي حُسْنِهِ.

وَأَمَّا نِسْبَةُ الْإِتْيَانِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَقِيلَ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ رُؤْيَتِهِمْ إِيَّاهُ، لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ كُلَّ مَنْ غَابَ عَنْ غَيْرِهِ لَا يُمَكِّنُ رُؤْيَتَهُ إِلَّا بِالْمَجِيءِ إِلَيْهِ، فَغَبَّرَ عَنِ الرُّؤْيَةِ بِالْإِتْيَانِ تَجَازُأً، وَقِيلَ: الْإِتْيَانُ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى يَحِبُّ الْإِيمَانَ بِهِ مَعَ تَنْزِيهِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ سِمَةِ الْحُدُوثِ. وَقِيلَ: فِيهِ حَذْفٌ تَقْدِيرُهُ: يَأْتِيهِمْ بَعْضُ مَلَائِكَةِ اللَّهِ^(١).

وَرَجَّحَهُ عِيَّاضٌ، قَالَ: وَلَعَلَّ هَذَا الْمَلَكُ جَاءَهُمْ فِي صُورَةِ أَنْكَرِهَا لَمَّا رَأَوْا فِيهَا مِنْ سِمَةِ الْحَدَثِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الْمَلَكِ لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ. قَالَ: وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا رَابِعًا وَهُوَ أَنَّ الْمَعْنَى يَأْتِيهِمْ اللَّهُ بِصُورَةٍ - أَي: بِصِفَةٍ - تَظْهَرُ لَهُمْ مِنَ الصُّورِ الْمَخْلُوقَةِ الَّتِي لَا تُشَبِّهُ صِفَةَ الْإِلَهِ لِيُخْتَبَرَهُمْ بِذَلِكَ، فَإِذَا قَالَ لَهُمْ هَذَا الْمَلَكُ: أَنَا رَبِّكُمْ، وَرَأَوْا عَلَيْهِ مِنْ عَلَامَةِ الْمَخْلُوقِينَ مَا يَعْلَمُونَ بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ رَبَّهُمْ، اسْتَعَاذُوا مِنْهُ لِذَلِكَ. انْتَهَى.

وَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا: «فَيَطَّلَعُ عَلَيْهِمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ»، وَهُوَ يَقْوَى الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ.

(١) إِتْيَانُ اللَّهِ تَعَالَى وَمَجِيئُهُ مِنْ صِفَاتِهِ الَّتِي يَنْبَغِي الْإِيمَانُ بِهَا وَإِمْرَارُهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَمَثِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ، كَذَلِكَ هُوَ مِنْهُجُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ. انْظُرْ «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبِ الْخَنْبَلِيِّ عِنْدَ شَرْحِ الْحَدِيثِ (٨٠٦) ٧/ ٢٣٥-٢٣٦.

قال: وأما قوله بعد ذلك: «فيأتيهم الله في صورته التي يعرفونها» فالمراد بذلك الصفة، والمعنى: فيتجلى الله لهم بالصفة التي يعلمونها بها، وإنما عرفوه بالصفة وإن لم تكن تقدمت لهم رؤيته لأنهم يرون حيث لا يشبه المخلوقين، وقد علموا أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته فيعلمون أنه ربهم فيقولون: أنت ربنا، وعبر عن الصفة بالصورة لمجانسة الكلام لتقدم ذكر الصورة.

قال: وأما قوله: «نعوذ بالله منك» فقال الخطابي: يحتمل أن يكون هذا الكلام صدر من المنافقين، قال القاضي عياض: وهذا لا يصح ولا يستقيم الكلام به. وقال النووي: الذي قاله القاضي صحيح، ولفظ الحديث موضح به أو ظاهر فيه، انتهى.

ورجح القرطبي في «التذكرة» وقال: إنه في الامتحان الثاني يتحقق ذلك، فقد جاء في حديث أبي سعيد: «حتى إن بعضهم ليكاد ينقلب».

وقال ابن العربي: إنما استعاذوا منه أولاً لأنهم اعتقدوا أن ذلك الكلام استدراج، لأن الله لا يأمر بالفحشاء، ومن الفحشاء اتباع الباطل وأهله، ولهذا وقع في «الصحيح»: «فيأتيهم الله ٥١/١١ في صورة - أي: بصورة - لا يعرفونها» وهي الأمر باتباع أهل الباطل، فلذلك يقولون: «إذا جاء ربنا عرفناه» أي: إذا جاءنا بما عهدناه منه من قول الحق.

وقال ابن الجوزي: معنى الخبر: يأتيهم الله بأحوال يوم القيامة ومن صور الملائكة بما لم يعهدوا مثله في الدنيا، فيستعيذون من تلك الحال، ويقولون: إذا جاء ربنا عرفناه، أي: إذا أتانا بما نعرفه من لطفه، وهي الصورة التي عبر عنها بقوله: «يكشف عن ساق» أي: عن شدة.

وقال القرطبي: هو مقام هائل يمتحن الله به عباده ليميز الخبيث من الطيب، وذلك أنه لما بقي المنافقون محتلطين بالمؤمنين، زاعمين أنهم منهم، ظانين أن ذلك يجوز في ذلك الوقت كما جاز في الدنيا، امتحنهم الله بأن أتاهم بصورة هائلة، قالت للجميع: أنا ربكم،

فأجابه المؤمنون بإنكار ذلك لِمَا سَبَقَ لَهُمْ مِنْ مَعْرِفَتِهِ سُبْحَانَهُ وَأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ هَذِهِ الصُّورَةِ، فَلِهَذَا قَالُوا: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ لَيَكَادُ يَنْقَلِبُ، أَيْ: يَزِلُّ فَيُوافِقُ الْمُنَافِقِينَ. قَالَ: وَهَؤُلَاءِ طَائِفَةٌ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ رُسُوخٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ اعْتَقَدُوا الْحَقَّ وَحَوَّموا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ بَصِيرَةٍ. قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْمُؤْمِنِينَ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ عِلَامَةٌ؟

قلت: وهذه الزيادة أيضاً في حديث أبي سعيد ولفظه: «آيَةٌ تَعْرِفُونَهَا، يَقُولُونَ: السَّاقِ، فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدُ فَيَصِيرُ ظَهْرُهُ طَبَقاً وَاحِداً» أَيْ: يَسْتَوِي فَقَارُ ظَهْرِهِ فَلَا يَتَشَنَّى لِلْسُّجُودِ.

وفي لفظٍ لمسلم (٣٠٢ / ١٨٣): «فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ مِنْ تَلَقُّاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ لَهُ^(١) فِي السُّجُودِ - أَيْ: سَهَّلَ لَهُ وَهُوَّنَ عَلَيْهِ - وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءً وَرِيَاءً إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ظَهْرَهُ طَبَقاً وَاحِداً، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ لِقَفَاهُ».

وفي حديث ابن مسعود نحوه لكن قال: «يَقُولُونَ: إِنْ اعْتَرَفَ لَنَا عَرَفْنَاهُ، قَالَ: فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ فَيَقْعُونَ سُجُوداً، وَتَبْقَى أَصْلَابُ الْمُنَافِقِينَ كَأَنَّهَا صِيَاصِي الْبَقْرِ».

وفي رواية أبي الزَّعْرَاءِ عَنْهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ (٤٩٦-٤٩٧): «وَتَبْقَى ظُهُورُ الْمُنَافِقِينَ طَبَقاً وَاحِداً كَأَنَّهَا فِيهَا السَّافِيدُ»، وَهِيَ بِمُهْمَلَةٍ وَفَاءَيْنِ، جَمْعُ سَفُودٍ بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ: وَهُوَ الَّذِي يُدْخَلُ فِي الشَّاةِ إِذَا أُريدَ أَنْ تُشَوَّى.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ ابْنِ مَنَدَةَ (٨١١): «فَيُوضَعُ الصُّرَاطُ وَيَتَمَثَّلُ لَهُمْ رَبِّهِمْ» فَذَكَرَ نَحْوَهُ مَا تَقَدَّمَ، وَفِيهِ: «إِذَا تَعَرَّفَ لَنَا عَرَفْنَاهُ»، وَفِي رِوَايَةِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «ثُمَّ يَطْلُعُ عَزٌّ وَجَلٌّ عَلَيْهِمْ فَيُعَرِّفُهُمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا رَبِّكُمْ فَاتَّبِعُونِي، فَيَتَّبِعُهُ الْمُسْلِمُونَ».

(١) لَفْظُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَكَذَا عِنْدَ جَمِيعٍ مِنْ خَرَّجِهَا: «مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ مِنْ تَلَقُّاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ»، يُظَاهَرُ لَفْظُ الْجَلَالَةِ فِي الْمَوْضِعِينَ.

وقوله في هذه الرواية: «فَيُعَرِّفُهُمْ نَفْسَهُ» أي: يُلقِي في قلوبهم علماً قطعياً يَعْرِفُونَ به أَنَّهُ رَبُّهُمْ سبحانه وتعالى.

وقال الكلّاباذي في «معاني الأخبار»: عَرَفُوهُ بِأَن أُحْدِثَ فِيهِمْ لَطَائِفَ عَرَفَهُمْ بِهَا نَفْسَهُ، ومعنى كَشَفَ السَّاق: زَوَالَ الْخَوْفِ وَاهْوَالَ الَّذِي غَيَّرَهُمْ حَتَّى غَابُوا عَنْ رُؤْيَا عَوْرَاتِهِمْ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ: «ثُمَّ تَرَفَّعَ رُؤُوسُنَا وَقَدْ عَادَ لَنَا فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَيْنَاهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فنقول: نعم، أَنْتَ رَبُّنَا». وهذا فيه إِشْعَارُ بِأَنَّهُمْ رَأَوْهُ فِي أَوَّلِ مَا حُشِرُوا وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ.

وقال الخطّابي: هذه الرُّؤْيَا غَيْرُ الَّتِي تَقَعُ فِي الْجَنَّةِ إِكْرَاماً لَهُمْ، فَإِنَّ هَذِهِ لِلْامْتِحَانِ وَتِلْكَ لَزِيَادَةِ الْإِكْرَامِ، كَمَا فُسِّرَتْ بِهِ ﴿الْحُسْنَى وَزِيَادَةُ﴾ [يونس: ٢٦]. قال: وَلَا إِشْكَالَ فِي حَصُولِ الْامْتِحَانِ فِي الْمَوْقِفِ، لِأَنَّ آثَارَ التَّكْلِيفِ لَا تَنْقَطِعُ إِلَّا بَعْدَ الْاسْتِقْرَارِ فِي الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ.

قال: وَبُشْبِهِ أَنْ يَقَالَ: إِنَّمَا حَجَبَ عَنْهُمْ تَحَقُّقَ رُؤْيَيْهِ أَوَّلًا لِمَا كَانَ مَعَهُمْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَ رُؤْيَيْهِ، فَلَمَّا تَمَيَّزُوا رَفَعَ الْحِجَابَ، فَقَالَ الْمُؤْمِنُونَ حَيْثُذِ: أَنْتَ رَبُّنَا.

قلت: وَإِذَا لَوَحِظَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا تَعَرَّفَ لَنَا عَرَفْنَاهُ» وَمَا ذَكَرْتَ مِنْ تَأْوِيلِهِ ارْتَفَعَ الْإِشْكَالُ.

وقال الطَّبَّيُّ: لَا يَلْزَمُ مِنْ أَنَّ الدُّنْيَا دَارُ بَلَاءٍ وَالْآخِرَةُ دَارُ جَزَاءٍ أَنْ لَا يَقَعَ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَا يَخْصُ بِالْآخَرَى، فَإِنَّ الْقَبْرَ أَوَّلَ مَنَازِلِ الْآخِرَةِ، وَفِيهِ الْإِبْتِلَاءُ وَالْفِتْنَةُ بِالسُّؤَالِ وَغَيْرِهِ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ التَّكْلِيفَ خَاصٌّ بِالدُّنْيَا، وَمَا يَقَعُ فِي الْقَبْرِ فِي الْمَوْقِفِ هِيَ آثَارُ ذَلِكَ.

٤٥٢/١١ وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنَ الزِّيَادَةِ: «ثُمَّ يَقَالُ لِلْمُسْلِمِينَ: ارْفَعُوا رُؤُوسَكُمْ إِلَى نُورِكُمْ بِقَدْرِ أَعْمَالِكُمْ»، وَفِي لَفْظٍ^(١): «فَيُعْطَوْنَ نُورَهُمْ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطَى

(١) عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحَدٍ فِي «السَّنَةِ» (١٢٠٣)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «صِفَةِ الْجَنَّةِ» (٣١)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٢٧٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٩٧٦٣)، وَغَيْرِهِمْ.

نُورَهُ مِثْلَ الْجَبَلِ وَدُونَ ذَلِكَ، وَمِثْلَ النَّخْلَةِ وَدُونَ ذَلِكَ، حَتَّى يَكُونَ آخِرُهُمْ مَنْ يُعْطَى نُورَهُ عَلَى إِبْهَامِ قَدَمِهِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (٣١٦/١٩١) عَنْ جَابِرٍ: «وَيُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ نُورًا - إِلَى أَنْ قَالَ - ثُمَّ يُطْفَأُ نُورُ الْمُنَافِقِينَ».

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ ابْنِ مَرْدَوَيْهِ^(١): «فَيُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ نُورًا، ثُمَّ يُوجَّهُونَ إِلَى الصِّرَاطِ، فَمَا كَانَ مِنْ مُنَافِقٍ طُفِيَ نُورُهُ»، وَفِي لَفْظِ^(٢): «إِذَا اسْتَوَوْا عَلَى الصِّرَاطِ سَلَبَ اللَّهُ نُورَ الْمُنَافِقِينَ، فَقَالُوا لِلْمُؤْمِنِينَ: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْتَسِمَ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الْحَدِيد: ١٣]».

وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ^(٣): «ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي مَوَاطِنَ حَتَّى يَغْشَى النَّاسَ أَمْرٌ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، فَيَبْيَضُّ وَجْهُهُ وَتَسْوَدُّ وَجْهُهُ، ثُمَّ تَنْتَقِلُونَ إِلَى مَنْزِلٍ آخَرَ، فَتَغْشَى النَّاسَ الظُّلْمَةُ، فَيُقَسِّمُ النُّورَ، فَيَخْتَصُّ بِذَلِكَ الْمُؤْمِنَ، وَلَا يُعْطَى الْكَافِرُ وَلَا الْمُنَافِقُ مِنْهُ شَيْئًا، فَيَقُولُ الْمُنَافِقُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْتَسِمَ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الْآيَةُ]، فَيَرْجِعُونَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي قُسِمَ فِيهِ النُّورُ فَلَا يَجِدُونَ شَيْئًا، فَيُضْرَبُ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ».

قَوْلُهُ: «فَيَتَّبِعُونَهُ» قَالَ عِيَّاضٌ، أَي: فَيَتَّبِعُونَ أَمْرَهُ أَوْ مَلَائِكَتَهُ الَّذِينَ وَكَّلُوا بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «وَيُضْرَبُ جِسْرُ جَهَنَّمَ» فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَنْتَ رَبَّنَا»: «فَيَدْعُوهُمْ فَيُضْرَبُ جِسْرُ جَهَنَّمَ»^(٤).

تَنْبِيهِ: حُذِفَ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ فِي ذِكْرِ الشَّفَاعَةِ لِفَضْلِ الْقَضَاءِ (٦٥٦٥)، كَمَا حُذِفَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَا ثَبَتَ هُنَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَقَعُ فِي الْمَوْقِفِ، فَيَنْتَظِمُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّهُمْ إِذَا حُشِرُوا وَقَعَ مَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنْ تَسَاقُطِ الْكُفَّارِ فِي النَّارِ، وَيَبْقَى

(١) وَهُوَ أَيْضًا عِنْدَ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ فِي «مَوْضِعِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» ١/ ١٣٤.

(٢) عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْكَبِيرِ» (١١٢٤٢).

(٣) فِي «تَفْسِيرِهِ» ١٠/ ٣٣٣٧.

(٤) بَلْ لَفْظُ رِوَايَةِ شُعَيْبٍ: «فَيَدْعُوهُمْ، فَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَابِ تَنْبِيهُ الْحَافِظِ عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ شُعَيْبٍ: «يُضْرَبُ الصِّرَاطُ»، فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا حَصَلَ لِلْحَافِظِ هُنَا سَبْقُ قَلَمٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

مَنْ عَدَاهُمْ فِي كَرْبِ الْمَوْقِفِ فَيَسْتَشْفِعُونَ، فَيَقَعُ الْإِذْنُ بِنَصَبِ الصُّرَاطِ، فَيَقَعُ الْامْتِحَانُ بِالسُّجُودِ لِيَتَمَيَّزَ الْمَنَافِقُ مِنَ الْمُؤْمِنِ، ثُمَّ يُجُوزُونَ عَلَى الصُّرَاطِ.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ هُنَا^(١): «ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ».

قوله: «قال رسول الله ﷺ: فأكون أنا وأمتي^(٢) أَوَّلَ مَنْ يُجَبِّزُ» في رواية شُعَيْبٍ: «يجوز بأُمَّتِهِ»، وفي رواية إبراهيم بن سعد: «يُجَبِّزُهَا» وَالضَّمِيرُ لْجَهَنَّمَ.

قال الأصمعي: جازَ الوادي: مَشَى فِيهِ، وَأَجَازَهُ: قَطَعَهُ. وقال غيره: جازَ وَأَجَازَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وقال النُّووي: المعنى: أكون أنا وأمتي أَوَّلَ مَنْ يَمْضِي عَلَى الصُّرَاطِ وَيَقْطَعُهُ، يُقَالُ: جازَ الْوَادِيَّ وَأَجَازَهُ إِذَا قَطَعَهُ وَخَلَّفَهُ.

وقال القرطبي: يحتمل أن تكون الهمزة هنا للتعدية، لَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ هُوَ وَأُمَّتُهُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ عَلَى الصُّرَاطِ لَزِمَ تَأْخِيرُ غَيْرِهِمْ عَنْهُمْ حَتَّى يَجُوزَ، فَإِذَا جازَ هُوَ وَأُمَّتُهُ، فَكَأَنَّهُ أَجَازَ بَقِيَّةَ النَّاسِ، انْتَهَى.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ (٤/ ٥٦٨-٥٦٩): «ثُمَّ يَنَادِي مُنَادٍ أَيْنَ مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ؟ فَيَقُومُ فَتَتَّبِعُهُ أُمَّتُهُ بِرُّهَا وَفَاجِرُهَا، فَيَأْخُذُونَ الْجِسْرَ فَيَطْمِسُ اللَّهُ أَبْصَارَ أَعْدَائِهِ فَيَتَهَفَّتُونَ مِنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ، وَيَنْجُو النَّبِيُّ وَالصَّالِحُونَ». وفي حديث ابن عَبَّاسٍ يَرْفَعُهُ: «نَحْنُ آخِرُ الْأُمَمِ وَأَوَّلُ مَنْ يُحَاسَبُ»، وفيه: «فَتُفْرَجُ لَنَا الْأُمَمُ عَنْ طَرِيقِنَا فَنَمُرُّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الطُّهُورِ»، فَتَقُولُ الْأُمَمُ: «كَادَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءً»^(٣).

(١) في رواية مسلم (١٨٣).

(٢) هذه رواية إبراهيم بن سعد عن الزهري الآتية برقم (٧٤٣٧)، وأما رواية معمر عن الزهري التي ساق البخاري لفظها هنا فليس فيها: «أنا وأمتي».

(٣) أخرجه أحمد (٢٥٤٦) و(٢٦٩٢)، وأخرجه أحمد أيضاً (٢٦٩٣) من حديث أنس بن مالك.

قوله: «ودعاء الرُّسُل يومئذ: اللهم سَلِّمْ سَلِّمْ» في رواية شُعَيْب: «ولا يتكَلَّم يومئذ أحد إِلَّا الرُّسُل»، وفي رواية إبراهيم بن سعد: «ولا يُكَلِّمُهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاء، وَدَعَا الرُّسُل يومئذ: اللهم سَلِّمْ سَلِّمْ»، وَوَقَعَ فِي رواية العلاء: «وقولهم: اللهم سَلِّمْ سَلِّمْ»^(١).

وللترمذِي (٢٤٣٢) من حديث المغيرة: «شعار المؤمنين على الصُّراط: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ» والضَّمير في الأوَّل للرُّسُل، ولا يَلَزَم من كَوْن هذا الكلام شعار المؤمنين أَن يَنْطَقُوا بِهِ، بَل تَنْطِقُ بِهِ الرُّسُل يَدْعُونَ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالسَّلَامَةِ فَسُمِّيَ ذَلِكَ شِعَاراً لَهُمْ، فَبِهَذَا تَجْتَمِعُ الْأَخْبَارُ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي رواية سُهَيْل: «فَعِنْدَ ذَلِكَ حَلَّتِ الشَّفَاعَةُ لِلَّهِمْ سَلِّمْ سَلِّمْ».

وفي حديث أَبِي سَعِيدٍ (٧٤٣٩) من الزِّيَادَةِ: «فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُ كَطَرْفِ الْعَيْنِ وَكَالْبَرْقِ وَكَالرَّيْحِ وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرَّكَّابِ».

وفي حديث حُذَيْفَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ مَعاً: «فَيَمُرُّ أَوْهُمْ كَمَرِّ الْبَرْقِ، ثُمَّ كَمَرِّ الرِّيحِ، ثُمَّ كَمَرِّ الطَّيْرِ وَشَدِّ الرِّجَالِ، تَجْرِي/ بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ»^(٢). وفي رواية العلاء بن عبد الرَّحْمَنِ: «وَيُوضَعُ الصُّرَاطُ ٤٥٣/١١ فَيَمُرُّونَ عَلَيْهِ مِثْلَ جِيَادِ الْخَيْلِ وَالرَّكَّابِ».

وفي حديث ابن مسعود^(٣): «ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ: انْجُوا عَلَى قَدَرِ نُورِكُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَطَرْفِ الْعَيْنِ، ثُمَّ كَالْبَرْقِ، ثُمَّ كَالسَّحَابِ، ثُمَّ كَانْقِضَاضِ الْكُوكَبِ، ثُمَّ كَالرِّيحِ، ثُمَّ كَشَدِّ الْفَرَسِ، ثُمَّ كَشَدِّ الرَّجُلِ، حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ الَّذِي أُعْطِيَ نُورَهُ عَلَى إِبْهَامِ قَدَمِهِ يَجْبُو عَلَى وَجْهِهِ وَيَذِيهِ وَرِجْلَيْهِ، يَخْرُ بِيَدٍ وَتَعْلُقُ يَدٌ وَيَخْرُ بِرِجْلٍ وَتَعْلُقُ رِجْلٌ، وَتَضْرِبُ جَوَانِبَهُ النَّارُ حَتَّى يَخْلُصَ».

(١) لفظ رواية العلاء عند جميع من خَرَجَ الحديث من طريقه: «وقولهم عليه: سَلِّمْ سَلِّمْ».

(٢) أخرجه مسلم (١٩٥).

(٣) عند ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٣١)، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في «السنّة» (١٢٠٣)، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدرة الصلاة» (٢٧٨)، والطبراني في «الكبير» (٩٧٦٣)، والدارقطني في «رؤية الله» (١٦٢)، والحاكم ٣٧٦/٢ وغيرهم.

وعند ابن أبي حاتم في «التفسير» من طريق أبي الزُّعراء^(١) عن ابن مسعود: «كَمَرَّ الْبَرْقُ ثَمَّ الرِّيحَ ثَمَّ الطَّيْرَ ثَمَّ أَجُودَ الْخَيْلِ ثَمَّ أَجُودَ الْإِبِلِ ثَمَّ كَعَدُوِ الرَّجُلِ، حَتَّى إِنَّ آخِرَهُمْ رَجُلٌ نوره على موضع إبهامي قَدَمِيه، ثَمَّ يَتَكَفَّأُ بِهِ الصَّرَاطُ».

وعند هَنَادِ بْنِ السَّرِيِّ (٣٢٢) عن ابن مسعود بعد الرِّيح: «ثَمَّ كَأَسْرَعَ الْبَهَائِمِ، حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ سَعِيًّا، ثَمَّ مَشِيًّا، ثَمَّ آخِرَهُمْ يَتَلَبَّطُ عَلَى بَطْنِهِ، فيقول: يَا رَبِّ لَمْ أَبْطَأْتُ بِي؟ فيقول: أَبْطَأَ بِكَ عَمَلُكَ».

ولابن المبارك^(٢) من مُرْسَلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ: «فِي جَوْزِ الرَّجُلِ كَالطَّرْفِ، وَكَالسَّهْمِ، وَكَالطَّائِرِ السَّرِيعِ، وَكَالْفَرَسِ الْجَوَادِ الْمُضْمَرِّ، وَيَجُوزُ الرَّجُلُ يَعْدُو عَدْوًا، وَيَمْشِي مَشْيًا حَتَّى يَكُونَ آخِرَ مَنْ يَنْجُو يَجُوبُ».

قوله: «وَبِهِ كَلَالِيْبُ» الضَّمِيرُ لِلصَّرَاطِ، وَفِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ: «وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيْبُ»، وَفِي رِوَايَةِ حُذَيْفَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ مَعًا: «وَفِي حَافَتِي الصَّرَاطِ كَلَالِيْبُ مُعَلَّقَةٌ مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ مَنْ أَمَرَتْ بِهِ»، وَفِي رِوَايَةِ سُهَيْلٍ: «وَعَلَيْهِ كَلَالِيْبُ [مِنْ] النَّارِ». وَكَلَالِيْبُ جَمْعُ كَلُوبٍ بِالتَّشْدِيدِ، وَتَقْدَمُ ضَبْطُهُ وَيَبَانُهُ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ^(٤).

قال القاضي أبو بكر بن العربي: هذه الكلاليب هي الشَّهَوَاتُ المشار إليها في الحديث الماضي: «حُقَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ»^(٥). قال: فالشَّهَوَاتُ موضوعة على جَوَانِبِهَا فَمَنْ اقْتَحَمَ

(١) كَذَا قَالَ الْحَافِظُ، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمُ مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِأَنَّ الرِّوَايَةَ الْمَذْكُورَةَ لِمُرَّةَ بْنِ شَرَّاحِيلِ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، كَمَا قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَنْكُرُ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، وَنَسَبَهُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَمِنْشَأُ وَهُمْ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ أَبَا الزُّعْرَاءِ قَدْ رَوَى نَحْوَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عِنْدَ هَنَادِ ابْنِ السَّرِيِّ فِي «الزَّهْدِ» وَغَيْرِهِ، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الَّتِي سَيَذْكُرُهَا بَعْدَ هَذِهِ.

(٢) فِي «الزَّهْدِ» رِوَايَةُ نَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ (٤٠٨).

(٣) لَفْظَةُ «مِنْ» سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلَيْنِ (وَس)، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الرِّوَايَةِ.

(٤) تَقْدَمُ ذِكْرُ الْكَلُوبِ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ فِي رُؤْيَا رَأَاهَا النَّبِيُّ ﷺ (١٣٨٦)، لَكِنْ الْحَافِظُ لَمْ يَضْبُطْهُ وَلَمْ يَبَيِّنْهُ.

(٥) هَذِهِ سَلَفُ بَرْقَمٍ (٦٤٨٧).

الشَّهْوَةُ سَقَطَ فِي النَّارِ، لِأَنَّهَا خَطَاطِيفُهَا.

وفي حديث حُذَيْفَةَ: «وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ، فَتَقُومَانِ جَنْبَيْ الصَّرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالًا» أَي: يَقِفَانِ فِي نَاحِيَتَيْ الصَّرَاطِ، وَهِيَ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالتَّوْنِ بَعْدَهَا مَوْحَدَةً، وَيَجُوزُ سَكُونُ النَّوْنِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْأَمَانَةَ وَالرَّحِمَ لِعِظَمِ شَأْنَيْهِمَا وَفَخَامَةِ مَا يَلْزَمُ الْعِبَادَ مِنْ رِعَايَةِ حَقِّهِمَا، يُوقَفَانِ هُنَاكَ لِلْأَمِينِ وَالْخَائِنِ وَلِلْوَاصِلِ^(١) وَالْقَاطِعِ، فَيُحَاجَّجَانِ عَنِ الْمُحَقِّقِ وَيَشْهَدَانِ عَلَى الْمُبْطِلِ.

قَالَ الطَّبِيُّ: وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْأَمَانَةِ مَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الاحزاب: ٧٢] الْآيَةُ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ مَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] فَيَدْخُلُ فِيهِ مَعْنَى التَّعْظِيمِ لِأَمْرِ اللَّهِ وَالشَّفَقَةِ عَلَى خَلْقِ اللَّهِ، فَكَأَنَّهُمَا اكْتَنَفَتَا جَنْبَيْ الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ الصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ وَفِطْرَتِي الْإِيمَانَ وَالذِّينَ الْقَوِيمَ.

قَوْلُهُ: «مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ» بِالسَّيْنِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ بِلَفْظِ التَّثْنِيَةِ، وَالسَّعْدَانِ جَمْعُ سَعْدَانَةٍ: وَهُوَ نَبَاتٌ ذُو شَوْكٍ، يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي طَيْبِ مَرْعَاهُ، قَالُوا: مَرَعَى وَلَا كَالسَّعْدَانِ.

قَوْلُهُ: «أَمَّا رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ» هُوَ اسْتِفْهَامٌ تَقْرِيرٌ لِاسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ.

قَوْلُهُ: «غَيْرَ أَنَّهَا لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ» أَي: الشُّوْكَةُ، وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: «غَيْرَ أَنَّهُ»، وَقَعَ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ (١٨٢/٢٩٩): «لَا يَعْلَمُ مَا قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ» قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: قَدَّرْنَاهُ - أَي: لَفْظَ «قَدَّرَ» - عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِنَا بِضَمِّ الرَّاءِ عَلَى أَنْ تَكُونَ «مَا» اسْتِفْهَامًا وَ«قَدَّرَ» مُبْتَدَأً، وَبِنَصْبِهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ «مَا» زَائِدَةً وَ«قَدَّرَ» مَفْعُولٌ يَبْعَلَمُ.

قَوْلُهُ: «فَتُخْطَفُ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ» بِكَسْرِ الطَّاءِ وَبِفَتْحِهَا، قَالَ ثَعْلَبٌ فِي «الْفَصِيحِ»: خُطِفَ

(١) تَحَرَّفَ فِي (س) إِلَى: وَالْمَوَاصِلِ.

بالكسر في الماضي وبالفتح في المضارع. وحكى القَزَّازُ^(١) عكسه، والكسر في المضارع أَفْصَحُ^(٢). قال الزَّيْن بن المنير: تشبيه الكلاب بِشَوْكِ السَّعدانِ خاصَّ بِسرعة اختطافها وكثرة الانتساب فيها مع التَّحَرُّزِ والتَّصَوُّنِ تمثيلاً لهم بما عَرَفُوهُ في الدُّنيا وأَلْفُوهُ بالمباشرة، ثُمَّ اسْتَشْنَى إشارة إلى أَنَّ التَّشْبِيهَ لم يقع في مقدارهما.

وفي رواية السُّدِّي^(٣): «وبحافتيه ملائكة معهم كلاب من نار يَحْتَطِفُونَ بها الناس». ٤٥٤/١١ وَوَقَعَ في حديث أبي سعيد: قلنا: وما الجسر؟ قال: «مَدْحَضَةٌ مَزَلَّةٌ» أي: زَلَقٌ/ تَزَلَقٌ فيه الأقدام، ويأتي ضبط ذلك في كتاب التَّوْحِيدِ (٧٤٤٠).

وَوَقَعَ عند مسلم: قال أبو سعيد: بَلَّغَنِي أَنَّ الصُّرَّاطَ أَحَدُ من السَّيْفِ وأَدَقُّ من الشَّعْرَةِ، وَوَقَعَ في رواية ابن مَنَدَةَ (٨١٧) من هذا الوجه: قال سعيد بن أبي هلال: بَلَّغَنِي، وَوَصَّلَهُ البيهقي^(٤) عن أنس عن النبي ﷺ مجزوماً به، وفي سنده لينٌ.

ولابن المبارك^(٥) من مُرْسَلِ عُبيد بن عُمير: «إِنَّ الصُّرَّاطَ مِثْلُ السَّيْفِ وَيَجْنَبِيهِ كَلَالِبُ، إِنَّهُ لَيُؤْخَذُ بِالْكَلُوبِ الواحد أكثر من رِيعةٍ ومُضَرٍّ»، وأخرجه ابن أبي الدنيا من هذا الوجه وفيه: «والملائكة على جنبتيه يقولون: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ».

(١) كذا في (أ) و(س)، وفي (ع): الفراء، وكذلك جاء في «عمدة القاري» ٢٣/ ١٣٤، ولم نقف على كلام أيٍّ منها، فالله تعالى أعلم.

(٢) كذا قال الحافظ وتبعه العيني، وهو وهمٌ، لأنَّ الصَّواب أَنَّ اللغة الفصيحة هي الفتح في المضارع، كما نصَّ عليه غير واحدٍ من أئمة العربية، وعلماء القرآن، وهي قراءة العشرة في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرُّ يُخْطَفُ أَبْصَرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]. انظر قول الزمخشري عند تفسير الآية، وكذا قول ابن عطية وقول مكِّي بن أبي طالب في «الهداية» وغيرهم. وقد يكون الحافظ أراد أن يقول: والكسر في الماضي أفصح، فسبق قلمه فقال: في المضارع، والله أعلم.

(٣) هذه الرواية يروها السُّدِّي عن مُرَّة الهَمْداني عن ابن مسعود، وهي التي أخطأ الحافظ رحمه الله قريباً إذ جعلها لأبي الزعراء عن ابن مسعود كما نبَّهنا عليه هناك.

(٤) في «شعب الإيمان» (٣٦٧).

(٥) في «الزهد» رواية نعيم بن حماد (٤٠٣)، وهو من قوله، وليس مرسلًا.

وجاء عن الفضيل بن عياض قال: بَلَّغْنَا أَنَّ الصُّرَاطَ مَسِيرَةُ خَمْسَةِ عَشَرَ أَلْفَ سَنَةٍ، خَمْسَةَ أَلْفِ صُعودٍ، وخَمْسَةَ أَلْفِ هُبوبٍ، وخَمْسَةَ أَلْفِ مُستَوًى، أدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ، على مَتْنِ جَهَنَّمَ، لا يَجُوزُ عَلَيْهِ إِلَّا ضَامِرٌ مَهْزُولٌ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي تَرْجُمَتِهِ^(١)، وَهَذَا مُعْضَلٌ لَا يَثْبُتُ.

وعن سعيد بن أبي هلال قال: بَلَّغْنَا أَنَّ الصُّرَاطَ أدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ على بَعْضِ النَّاسِ، ولبَعْضِ النَّاسِ مِثْلُ الوَادِي الوَاسِعِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ المَبَارَكِ^(٢) وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا^(٣)، وَهُوَ مُرْسَلٌ أَوْ مُعْضَلٌ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ غُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ^(٤) أَحَدَ التَّابِعِينَ قَالَ: تُمَثَّلُ^(٥) النَّارُ لِلنَّاسِ، ثُمَّ يَنَادِيهَا مُنَادٍ: أَمْسِكِي أَصْحَابَكَ وَدَعِي أَصْحَابِي، فَتَخْسِفُ بِكُلِّ وَلِيٍّ لَهَا، فَهِيَ أَعْلَمُ بِهِمْ مِنَ الرَّجُلِ بَوْلَدِهِ، وَيَخْرُجُ الْمُؤْمِنُونَ نَدِيَّةً ثِيَابُهُمْ. وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ مَعَ كَوْنِهِ مَقْطُوعاً.

قوله: «مِنْهُمْ الْمُؤْتَقُ بِعَمَلِهِ» فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ: «مَنْ يُؤْتَقُ»، وَهُمَا بِالْمُوحَّدَةِ بِمَعْنَى الْهَلَاكِ، وَلبَعْضِ رِوَاةٍ مُسْلِمٍ: «الْمُؤْتَقُ» بِالمَثَلَةِ مِنَ الْوَثَاقِ، وَوَقَعَ عِنْدَ أَبِي ذَرٍّ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ الْآتِيَةِ فِي التَّوْحِيدِ (٧٤٣٧) بِالشَّكِّ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ: «وَمِنْهُمْ الْمُؤْمِنُ - بِكُسْرِ المِيمِ بَعْدَهَا نُونٌ - يَقِي بِعَمَلِهِ» بِفَتْحِ^(٦) التَّحْتَانِيَّةِ وَكُسْرِ الْقَافِ مِنَ الْوِقَايَةِ، أَيِ: يَسْتُرُهُ عَمَلُهُ، وَفِي لَفْظِ بَعْضِ رِوَاةٍ مُسْلِمٍ (٢٩٩/١٨٢): «يَعْنِي» بَعَيْنِ مُهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ ثُمَّ نُونٌ مَكْسُورَةٌ، بِدَلٍّ: «يَقِي» وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

قوله: «وَمِنْهُمْ الْمُخْرَدَلُ» بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ: «وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرَدَلُ»، وَوَقَعَ فِي

(١) فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» ٤٨/٣٩٥، وَهُوَ أَيْضاً عِنْدَ الدِّيَنُورِيِّ فِي «الْمَجَالِسَةِ» (٣٥٧٥).

(٢) فِي «الزَّهْدِ» رِوَايَةُ نُعَيْمٍ (٤٠٦).

(٣) فِي «الْأَوَّلِيَاءِ» (٢٣).

(٤) كَذَا قَالَ الْحَافِظُ، وَالَّذِي فِي مَطْبُوعِ الطَّبْرِيِّ أَنَّ غُنَيْمًا يَرْوِيهِ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ١٦٩/١٣ أَنَّ بَيْنَهَا أَبَا الْعَوَّامِ مُؤَذِّنَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي «الزَّهْدِ» لِابْنِ الْمُبَارَكِ بِرِوَايَةِ نُعَيْمٍ عَنْهُ (٤٠٥)، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٣٧٢): هُوَ مَعْرُوفٌ بِكَعْبِ الْأَحْبَارِ.

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ وَ(س)، وَفِي مَطْبُوعِ «تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ» ١٠٩/١٦: تُمَسَّكُ النَّارُ لِلنَّاسِ.

(٦) لَفْظَةُ «بِفَتْحٍ» سَقَطَتْ مِنْ (ع) وَ(س).

رواية الأصيليّ هنا بالجيم، وكذا لأبي أحمد الجرجانيّ في رواية شُعَيْب، ووهاه عِيَاض، والدّالّ مُهْمَلَةٌ للجميع، وحكى أبو عُبيد فيه إعجام الدّالّ، وَرَجَّحَ ابن قُرْقُول الخاء المعجّمة والدّالّ المهملة، وقال الهَرَوِيُّ: المعنى: أَنَّ كَلَالِيب النار تُقَطِّعُه فيهوي في النار، قال كعب بن زُهَيْر في «بانت سعاد» قصيدته المشهورة:

يَغْدُو فَيَلْحَمْ ضِرْغَامَيْنِ عَيْشُهُمَا لَحْمٌ مِنَ الْقَوْمِ مَعْفُورٌ خَرَادِيلُ

فقوله: «مَعْفُور» بالعين المهملة والفاء، أي: واقع في الثُّراب، و«خَرَادِيل»، أي: هو قِطْع، ويحتمل أن يكون من الخَرْدَل، أي: جُعِلَتْ أَعْضَاؤُهُ كَالخَرْدَل، وقيل: معناه أَنَّهَا تَقَطَّعُهُم عن لُحُوقِهِمْ بِمَنْ نَجَا، وقيل: المُخَرْدَل: المصروع، وَرَجَّحَهُ ابن التَّيْن، فقال: هو أَنْسَبُ لسياق الخبر.

وَوَقَعَ في رواية إبراهيم بن سعد عند أبي ذرٍّ: «فمنهم المَخْرَدَل أو المجازي أو نحوه» ولمسلم (٢٩٩/١٨٢) عنه: «المجازي» بغير شَكٍّ، وهو بضم الميم وتخفيف الجيم من الجزاء.

قوله: «ثُمَّ يَنْجُو» في رواية إبراهيم بن سعد: «ثُمَّ يَنْجَلِي» بالجيم، أي: يَتَبَيَّن، ويحتمل أن يكون بالخاء المعجّمة، أي: يُجَلَّى عنه، فَيَرْجِع إلى معنى يَنْجُو، وفي حديث أبي سعيد: «فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ ومخدوش ومكدوس في جَهَنَّمَ، حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ فَيُسْحَبَ سَحْبًا».

قال ابن أبي جَمْرَةَ: يُؤْخَذُ منه أَنَّ المَازِينَ على الصُّرَاطِ ثلاثة أصناف: نَاجٍ بلا خُدُوش، وهَالِكٌ من أَوَّلٍ وَهَلَّة، ومُتَوَسِّطٌ بينهما يُصَابُ ثُمَّ يَنْجُو. وكلُّ قِسمٍ منها يَنْقَسِمُ أَقْسَامًا تُعْرَفُ بقوله: «بَقَدْرِ أَعْمَالِهِمْ».

واخْتَلَفَ في ضبط مَكْدُوسٍ فَوَقَعَ في رواية مسلم (٣٠٢/١٨٣) بالمهملة، ورواه بعضهم بالمعجّمة، ومعناه: السُّوقُ الشَّدِيد، ومعنى الذي بالمهملة: الرَّاكِبُ بعضه على بعض، وقيل: مُكْرَدَسٌ، والكُرْدُوس^(١): فَقَارُ الظَّهْرِ، وَكُرْدَسَ الرجلُ خَيْلَهُ: جعلها كَرَادِيسَ،

(١) تحرف في (ع) و(س) إلى: المكدوس، وجاء على الصواب في (أ)، لكن الكردوس مفرد الكراديس، فكان

٤٥٥/١١

أي: فَرَّقَهَا، والمراد: أَنَّهُ/ يُلْقَى فِي قَعْرِهَا.

وعند ابن ماجَّة (٤٢٨٠) من وجه آخر عن أبي سعيد رَفَعَهُ: «يُوضَع الصَّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ عَلَى حَسَكٍ كَحَسَكِ السَّعْدَانِ، ثُمَّ يَسْتَجِيزُ النَّاسُ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَحْدُوشٌ بِهِ، ثُمَّ نَاجٍ، وَمُحْتَبَسٌ بِهِ، وَمَنْكُوسٌ فِيهَا».

قوله: «حَتَّى إِذَا قَرَعَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ» كَذَا لِمَعْمَرٍ هُنَا، وَوَقَعَ لغيره: «بَعْدَ هَذَا»، وقال في رواية شُعَيْبٍ: «حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مِّنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ».

قال الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: الْفَرَاغُ إِذَا أَضِيفَ إِلَى اللَّهِ مَعْنَاهُ الْقَضَاءُ وَحُلُولُهُ بِالْمَقْضِيِّ عَلَيْهِ، وَالْمُرَادُ إِخْرَاجُ الْمُؤَحَّدِينَ وَإِدْخَالُهُمُ الْجَنَّةَ وَاسْتِقْرَارُ أَهْلِ النَّارِ فِي النَّارِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْمَعْنَى يَفْرُغُ اللَّهُ، أَي: مِنَ الْقَضَاءِ بَعْدَ أَنْ يَفْرُغَ عَذَابُهُ وَمَنْ لَا يَفْرُغُ، فَيَكُونُ إِطْلَاقُ الْفَرَاغِ بِطَرِيقِ الْمَقَابَلَةِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَهَا.

وقال ابن أبي جَمْرَةَ: مَعْنَاهُ وَصَلَ الْوَقْتُ الَّذِي سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَرْحَمُهُمْ.

وقد سَبَقَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْمَاضِي فِي أَوَاخِرِ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ الْإِخْرَاجَ يَقَعُ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وعند أَبِي عَوَانَةَ (٤٤١) وَابْنِ بَيْهَقٍ وَابْنِ حِبَّانٍ (٧٣٧٨) فِي حَدِيثِ حُدَيْفَةَ: «يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: يَا رَبِّاهُ، حَرَقْتَ بَنِيَّ، فَيَقُولُ: أَخْرِجُوا»، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ آدَمَ^(١)، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «فَمَا أَنْتُمْ بِأَشَدَّ مُنَاشِدَةً فِي الْحَقِّ، قَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ

حَقُّ الْعِبَارَةِ أَنْ تَكُونَ: الْكَرْدُوسُ: فَقَارَةُ الظَّهْرِ، أَوْ: الْكَرَادِيسُ: فَقَارُ الظَّهْرِ.

(١) كَذَا عِزُّ الْحَافِظُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ لِلْحَاكِمِ، وَهُوَ وَهْمٌ مِنْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَمْ نَقِفْ عَلَى الْحَدِيثِ عِنْدَ الْحَاكِمِ، وَلَا عِزَاهُ لَهُ الْحَافِظُ نَفْسَهُ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (٧١٨٦)، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى عِزْوِهِ لِابْنِ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ»، وَهُوَ فِي «التَّوْحِيدِ» ٢/ ٧٤٧، وَفِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» لِلطَّبْرَانِيِّ (١٤٩٧٩)، وَفِيهِ عِنْدَهُمَا أَنَّ قَائِلَ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ هُوَ إِبْرَاهِيمُ، وَلَيْسَ آدَمُ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ، لَكِنْ وَقَعَ لِلْهَيْثَمِيِّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» ١٠/ ٣٨١ أَنَّ رِوَايَةَ الطَّبْرَانِيِّ بِذِكْرِ آدَمَ، كَمَا وَقَعَ لِلْحَافِظِ، حَتَّى بَوَّبَ عَلَيْهِ الْهَيْثَمِيُّ بِقَوْلِهِ: بَابُ شَفَاعَةِ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَئِذٍ لِلْجَبَّارِ إِذَا رَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ نَجَوْا فِي إِخْوَانِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُونَ: رَبَّنَا، إِخْوَانُنَا كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا» الحديث. هكذا في رواية اللَّيْثِ الْآتِيَةِ فِي التَّوْحِيدِ (٧٤٣٩)، وَوَقَعَ فِيهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٣٠٢/١٨٣) مِنْ رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ اخْتِلَافٍ فِي سِيَاقِهِ سَأَيَّبُهُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الْجَمِيعَ شَفَعُوا، وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَهُمْ فِي ذَلِكَ.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ (١٤٣١٥) بِسَنَدٍ حَسَنِ رَفَعَهُ: «يَدْخُلُ مِنَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ النَّارَ مَنْ لَا يُحْيِي عَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ، بِمَا عَصَوْا اللَّهَ وَاجْتَرَوْا عَلَى مَعْصِيَتِهِ وَخَالَفُوا طَاعَتَهُ، فَيُؤَذَّنُ لِي فِي الشَّفَاعَةِ، فَأُثْنِي عَلَى اللَّهِ سَاجِدًا كَمَا أُثْنِي عَلَيْهِ قَائِمًا، فَيَقَالُ لِي: ارْفَعْ رَأْسَكَ» الحديث، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «يَشْفَعُ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ».

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ^(١) ذِكْرُ سَبَبِ آخِرِ الْإِخْرَاجِ الْمُوَحَّدِينَ مِنَ النَّارِ، وَلَفْظُهُ: «وَفَرَّغَ مِنْ حِسَابِ النَّاسِ، وَأَدْخَلَ مَنْ بَقِيَ مِنْ أُمَّتِي النَّارَ مَعَ أَهْلِ النَّارِ، فَيَقُولُ أَهْلُ النَّارِ: مَا أَغْنَى عَنْكُمْ أَنْتُمْ تَعْبُدُونَ اللَّهَ لَا تُشْرِكُونَ بِهِ شَيْئًا، فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: فَبِعِزَّتِي لَا أُعْتَقَنَّهُمْ مِنَ النَّارِ، فَيُرْسَلُ إِلَيْهِمْ، فَيُخْرَجُونَ».

وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى عِنْدَ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ^(٢) وَالْبَزَارِ^(٣) رَفَعَهُ: «وَإِذَا اجْتَمَعَ أَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ وَمَعَهُمْ مَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، يَقُولُ لَهُمُ الْكَفَّارُ: أَلَمْ تَكُونُوا مُسْلِمِينَ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالُوا: فَمَا أَغْنَى عَنْكُمْ إِسْلَامُكُمْ وَقَدْ صِرْتُمْ مَعَنَا فِي النَّارِ؟! فَقَالُوا: كَانَتْ لَنَا ذُنُوبٌ فَأَخَذْنَا بِهَا، فَيَأْمُرُ اللَّهُ

(١) أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» حَدِيثَ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَنَسٍ بِرَقْمٍ (٧٦٤٣) لَكِنْ رِوَايَتُهُ مُخْتَصَرَةٌ،

اِقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى أَوَّلِ الْحَدِيثِ، وَالْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (١٢٤٦٩)، وَانْظُرْ غَمَامَ تَحْرِيجِهِ فِيهِ.

(٢) فِي «السَّنَةِ» (٨٤٤).

(٣) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِي مَطْبُوعِ «مُسْنَدِ الْبَزَارِ»، وَلَا عِزَاهُ إِلَيْهِ الْهَيْثُمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» ٧/٤٥، وَلَا السَّيُوطِيُّ فِي

«الدَّرُ الْمَشْهُورِ» عَلَى تَوْسِعِهِ فِي تَحْرِيجِهِ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾

مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، فَأُخْرِجُوا، فَقَالَ الْكَفَّارُ: يَا لَيْتَنَا كُنَّا مُسْلِمِينَ».

وفي الباب عن جابر، وقد تقدّم في الباب الذي قبله^(١)، وعن أبي سعيد الخدريّ عند ابن مردويه^(٢)، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ^(٣): «ثُمَّ يُقَالُ: ادْعُوا الْأَنْبِيَاءَ فَيُشْفَعُونَ، ثُمَّ يُقَالُ: ادْعُوا الصِّدِّيقِينَ فَيُشْفَعُونَ، ثُمَّ يُقَالُ: ادْعُوا الشُّهَدَاءَ فَيُشْفَعُونَ».

وفي حديث أبي بكرٍ عند ابن أبي عاصم (٨٣٧) والبيهقي^(٤) مرفوعاً: «يُحْمَلُ النَّاسُ عَلَى الصِّرَاطِ فَيُنْجِي اللَّهُ مَنْ شَاءَ بِرَحْمَتِهِ، ثُمَّ يُؤَدَّنُ فِي الشَّفَاعَةِ لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصِّدِّيقِينَ، فَيُشْفَعُونَ وَيُخْرِجُونَ».

قوله: «مَنْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» قال القرطبي: لم يذكر الرسالة إمّا لأنّها لمّا تلازما في النطق غالباً وشرطاً اكتفى بذكر الأولى، أو لأنّ الكلام في حقّ جميع المؤمنين هذه الأئمة وغيرها، ولو ذكّرت الرسالة لكثرت تعداد الرُّسل.

قلت: الأوّل أولى، ويُعكّر على الثاني أنّه يُكتفى بلفظ جامع كأن يقول مثلاً: ويؤمن^(٥) برُّسُلِهِ.

وقد تَمَسَّكَ بظاهره بعضُ المبتدعة مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ، وَلَوْ لَمْ يُؤْمِنْ بِغَيْرِ مَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلٌ بَاطِلٌ، فَإِنَّ مَنْ جَعَلَ الرَّسَالَهَ كَذِبًا/ اللَّهُ، ٤٥٦/١١ وَمَنْ كَذَّبَ اللَّهَ لَمْ يُوَحِّدْهُ.

(١) تقدم عند شرح الحديث (٦٥٦٥) لكن من قول الكلبي في «تفسير يحيى بن سلام»، ولم يذكر حديث جابر، بل أحال إلى أنه سيذكر ما يتعلق بهذا البحث عند شرح حديث الباب هنا، وحديث جابر هذا أخرجه النسائي في «الكرى» (١١٢٠٧).

(٢) وهو أيضاً عند ابن حبان (٧٤٣٢)، والطبراني في «الأوسط» (٨١١٠).

(٣) عند أحمد (١٥) وغيره، لكن قدّم فيه ذكر الصديقين على الأنبياء!

(٤) تقدم غير مرة أنّ مثل هذه الأحاديث يخرجها البيهقي في «البعث والنشور»، وهو مطبوع، لكن سقط من النسخة التي اعتمدها محقق الكتاب بعض الأحاديث، وقد فات الحافظ رحمه الله أن يخرج هذا الحديث من «مسند أحمد» (٢٠٤٤٠).

(٥) تصحّف في (س) إلى: ونؤمن.

قوله: «أَمَرَ الْمَلَائِكَةُ أَنْ يُخْرِجُوهُمْ» في حديث أبي سعيد: «اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ فَأَخْرِجُوهُ».

وتقدّم في حديث أنس في الشّفاة في الباب قبله (٦٥٦٥): «فِيَحْدِلِي حَدًّا فَأَخْرِجَهُمْ». وَيُجْمَعُ بَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمَرُونَ عَلَى أَلْسِنَةِ الرُّسُلِ بِذَلِكَ، فَالَّذِينَ يُبَاشِرُونَ الْإِخْرَاجَ هُمُ الْمَلَائِكَةُ. وَوَقَعَ فِي الْحَدِيثِ الثَّالِثَ عَشَرَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ (٦٥٦٠).

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَيْضًا^(١) بَعْدَ قَوْلِهِ ذَرَّةٌ: «فِيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا» وفيه: «فَيَقُولُ اللَّهُ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبَقْ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطًّا».

وَفِي حَدِيثِ مَعْبَدٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ: «فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ^(٢)، وَلَكِنْ وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيَايَ وَعَظَمَتِي وَجَبْرِيَايَ^(٣)، لَا أُخْرِجَنَّ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَسَيَأْتِي بَطْوِلُهُ فِي التَّوْحِيدِ (٧٥١٠).

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ^(٤): «ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: أَنَا أَخْرِجُ بِعِلْمِي وَبِرَحْمَتِي». وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ: «أَنَا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، أَدْخِلُوا جَنَّتِي مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا». قَالَ الطَّبِيُّ: هَذَا يُؤْذِنُ بَأَنَّ كُلَّ مَا قُدِّرَ قَبْلَ ذَلِكَ بِمِقْدَارِ شَعِيرَةٍ ثُمَّ حَبَّةٍ ثُمَّ خَرْدَلَةٍ ثُمَّ ذَرَّةٍ، غَيْرُ الْإِيمَانِ الَّذِي يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ التَّصَدِيقِ وَالْإِقْرَارِ، بَلْ هُوَ مَا يُوجَدُ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ ثَمَرَةِ الْإِيمَانِ، وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَزْدِيَادُ الْيَقِينِ وَطُمَأْنِينَةُ النَّفْسِ، لِأَنَّ تَظَافُرَ الْأَدْلَةِ أَقْوَى لِلْمَدْلُولِ عَلَيْهِ وَأَبْتُ لَعَدَمِهِ، وَالثَّانِي: أَنْ يُرَادَ الْعَمَلُ وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ بِالْعَمَلِ. وَيَنْصُرُ هَذَا الْوَجْهَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطًّا».

(١) في رواية مسلم (١٨٣) (٣٠٢).

(٢) عبارة «ليس ذلك لك» لم ترد في رواية البخاري المشار إليها، وإنما هي في رواية مسلم.

(٣) لفظة «وجبريائي» جاءت في رواية مسلم بدل قوله في رواية البخاري: «وجلاي»، فجمعها الحافظ هنا كما ترى!

(٤) بل عند أحمد (١٤٤٩١)، وابن حبان (١٨٣)، وأصله في مسلم (١٩١).

قال البَيْضاويّ: وقوله: «ليس ذلك لك» أي: أنا أفعل ذلك تعظيماً لاسمي وإجلالاً لتوحيدي، وهو مُحْصَصٌ لِعُمومِ حديث أبي هريرة الآتي: «أسعد الناس بشفاعتي مَنْ قال: لا إله إلا الله مُخْلِصاً». قال: ويحتمل أن يُجرى على عُمومه ويُحمَل على حالٍ ومقامٍ آخر.

قال الطَّيْبِيُّ: إذا فَسَّرنا ما يَخْتَصُّ بالله بالتَّصديق المجرَّد عن الثَّمرة وما يَخْتَصُّ برسوله هو الإيمان مع الثَّمرة من ازدياد اليقين أو العمل الصالح، حَصَلَ الجُمع.

قلت: ويَحْتَمِل وجهاً آخر، وهو أنَّ المراد بقوله: «ليس ذلك لك» مُباشرة الإخراج لا أصل الشَّفاعة، وتكون هذه الشَّفاعة الأخيرة وَقَعَتْ في إخراج المذكورين، فأُجِيبَ إلى أصل الإخراج ومُنِعَ من مُباشَرته، فُنِسِبَتْ إلى شَفاعته في حديث «أسعد الناس» لكَونه ابتداءً بطلب ذلك، والعلم عند الله تعالى.

وقد مضى شرح حديث «أسعد الناس بشفاعتي» في أواخر الباب الذي قبله مُستَوْفًى.

قوله: «فَيَعْرِفُونَهُمْ بِعَلَامَةِ آثَارِ السُّجُودِ» في رواية إبراهيم بن سعد: «فَيَعْرِفُونَهُمْ في النار بِأَثَرِ السُّجُودِ».

قال الزَّيْن بن المُنِير: تُعَرَفُ صِفَةُ هذا الأثر مِمَّا وَرَدَ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩] لَأَنَّ وُجُوهُهُمْ لا تُؤَثِّرُ فِيهَا النَّارُ فَتَبْقَى صِفَتُهَا بَاقِيَةً.

وقال غيره: بل يَعْرِفُونَهُمْ بِالغُرَّةِ، وفيه نظرٌ، لِأَنَّهَا مُحْتَصَةٌ بِهذه الأمة والذين يُخْرِجُونَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ.

قوله: «وَحَرَّمَ اللهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ مِنْ ابْنِ آدَمَ أَثَرَ السُّجُودِ» هو جوابٌ عن سؤال مُقَدَّرٍ تقديره: كيف يَعْرِفُونَ أَثَرَ السُّجُودِ مع قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم (١٨٥): «فَأَمَاتَهُمُ اللهُ إِمَاتَةً، حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحِمًا أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ»، فإذا صاروا فَحِمًا كيف يَتَمَيَّزُ مَحَلُّ السُّجُودِ مِنْ غَيْرِهِ حَتَّى يُعَرَفَ أَثَرُهُ.

وحاصل الجواب تخصيص أعضاء السُّجود من عُموم الأعضاء التي دَلَّ عليها هذا الخبر، وأنَّ الله مَنَعَ النار أن تُحْرِق أثر السُّجود من المؤمن.

وهل المراد بأثر السُّجود نفس العضو الذي يَسْجُد أو المراد مَنْ سَجَدَ؟ فيه نظر، والثاني أظهر.

قال القاضي عياض: فيه دليل على أنَّ عذاب المؤمنين المذنبين مخالف لعذاب الكفار، وأنها لا تأتي على جميع أعضائهم، إمَّا إكراماً لموضع السُّجود وعِظَم مكانهم من الخضوع لله تعالى، أو لكرامة تلك الصورة التي خُلِقَ آدم والبشر عليها، وفُضِّلوا بها على سائر الخلق.

٤٥٧/١١ / قلت: الأوَّل منصوص والثاني مُحْتَمَل، لكن يُشْكِل عليه أنَّ الصورة لا تَخْتَصُّ بالمؤمنين، فلو كان الإكرام لأجلها لَشَارَكَهم الكفار، وليس كذلك.

قال النووي: وظاهر الحديث أنَّ النار لا تَأْكُل جميع أعضاء السُّجود السَّبعة، وهي الجبهة واليَدان والرُّكبتان والقَدَمان، وبهذا جَزَم بعض العلماء.

وقال عياض: ذُكِرَ الصورة ودارات الوجوه يدلُّ على أنَّ المراد بأثر السُّجود الوجهُ خاصَّةً، خِلَافاً لمن قال: يَشْمَل الأعضاء السَّبعة، ويُوَيِّد اختصاص الوجه أنَّ في بقية الحديث: «أنَّ منهم مَنْ غَابَ في النار إلى نصف ساقيه»، وفي رواية سَمُرَة عند مسلم (٣٣/٢٨٤٥): «وإلى رُكْبَتَيْهِ»، وفي رواية هشام بن سعد في حديث أبي سعيد: «وإلى حَقْوِهِ».

قال النووي: وما أنكَرَهُ هو المختار، ولا يَمْنَع من ذلك قوله في الحديث الآخر في مسلم (٣١٩/١٩١): «إِنَّ قَوْمًا يُخْرَجُونَ من النار يَحْتَرِقُونَ فيها، إِلَّا دَارَاتِ وجوههم»، فإنَّه يُحْمَل على أنَّ هؤلاء قومٌ مخصوصون من جملة الخارجين من النار، فيكون الحديث خاصاً بهم، وغيره عامّاً، فيُحْمَل على عُمومه إِلَّا ما خَصَّ منه.

قلت: إن أراد أنَّ هؤلاء يُحْصَوْنَ بأنَّ النار لا تَأْكُل وجوههم كُلَّها، وأنَّ غيرهم لا تَأْكُل منهم مَحَلَّ السُّجود خاصَّةً، وهو الجبهة، سَلِمَ من الاعتراض، وإلَّا يَلْزَمه تسليم ما قال

القاضي في حق الجميع إلا هؤلاء، وإن كانت علامتهم العُرّة، كما تقدّم النقل عمّن قاله.
وما تعقّبها بأنها خاصّة بهذه الأمة، فيُضاف إليها التحجيل، وهو في اليدين والقَدَمين ممّا
يصل إليه الوضوء، فيكون أشمل ممّا قاله النووي من جهة دخول جميع اليدين والرجلين لا
تخصيص الكفين والقَدَمين، ولكن ينقص منه الرُكبتان.

وما استدلّ به القاضي من بقيّة الحديث لا يَمنع سلامة هذه الأعضاء مع الانغمار،
لأنّ تلك الأحوال الأخرويّة خارجة على قياس أحوال الدنيا، ودلّ التّنصيص على دارات
الوجوه أنّ الوجه كلّ لا تؤثر فيه النار، إكراماً لمحلّ السُّجود، ويحمّل الاقتصار عليها على
التنويه بها لشرفها.

وقد استنبط ابن أبي جَمرة من هذا أنّ مَنْ كان مسلماً، ولكنّه كان لا يُصلي، لا يُخرَج، إذ
لا علامة له، لكن يُحمّل على أنّه يُخرَج في القَبْضة لعموم قوله: «لم يعملوا خيراً قطّ» وهو
مذكور في حديث أبي سعيد الآتي في التّوحيد^(١).

وهل المراد بمنّ يَسلم من الإحراق من كان يَسجد أو أعَمّ من أن يكون بالفعل أو
القوّة؟ الثاني أظهر ليدخل فيه مَنْ أسلم مثلاً وأخلص فبَغَتَه الموت قبل أن يَسجد.
ووجدت بخطّ أبي رَحِمه الله تعالى ولم أسمع منه من نظمه ما يوافق مُختارَ النووي، وهو
قوله:

يَا رَبِّ أَعْضَاءَ السُّجُودِ عَتَقْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ الْجَانِي وَأَنْتَ الْوَاقِي
وَالْعِتْقُ يَسْرِي بِالْغِنَى يَا ذَا الْغِنَى فَاْمُنْ عَلَى الْفَانِي بَعْتِ الْبَاقِي

قوله: «فَيُخْرِجُونَهُمْ قَدْ امْتَحَشُوا» هكذا وَقَعَ هنا، وكذا وَقَعَ في حديث أبي سعيد في
التّوحيد عن يحيى بن بُكير عن اللَّيْث بسنّده، ووَاقَعَ عند أبي نُعَيْم من رواية أحمد بن
إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بُكير: «فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا»، ليس فيه: «قد امْتَحَشُوا»

(١) هذا ذهولٌ من الحافظ رحمه الله، لأنّ هذه الجملة جاءت في رواية مسلم لحديث أبي سعيد الخدري
(١٨٣) (٣٠٢)، وليست في رواية البخاري الآتية في التّوحيد برقم (٧٤٣٩).

وإنما ذكرها بعد قوله: فيقبض قبضة، وكذا أخرجه البيهقي وابن مَنَدَةَ (٨١٧) من رواية رُوح بن الفَرَج ويحيى بن أيوب العَلَّاف، كلاهما عن يحيى بن بُكير به.

قال عِيَّاض: ولا يبعد أن الامتَحاش يَحْتَصُّ بأهل القَبْضة، والتَّحريم على النار أن تأكل صورة الخارجين أولاً قبلهم مَن عَمِلَ الخير على التَّفصيل السابق والعلم عند الله تعالى.

وتقدَّم ضبط «امتَحَشُوا» وأنه بفتح المثناة والمهملة وضَمَّ المعجمة^(١)، أي: احترقوا وزنه ومعناه، والمَحَشُ: احتراق الجلد وظهور العظم.

قال عِيَّاض: ضَبَطَنَاهُ عن مُتَقِنِي شيوخنا، وهو وجه الكلام، وعند بعضهم بضمَّ المثناة وكسر الحاء، ولا يُعرف في اللغة امتَحَشَه متعدياً، وإنما سُمِعَ لازماً مُطَاوَعً مَحَشَتُهُ، يقال: مَحَشَتُهُ وأَمَحَشَتُهُ، وأنكَرَ يعقوب بن السَّكِّيت الثَّلَاثِيَّ، وقال غيره: أَمَحَشَتُهُ فامْتَحَشَ، وأَمَحَشَه ٤٥٨/١١ الحُرُّ: أحرَقَه، والنَّارُ: أحرَقَتَه، وامتَحَشَ هو/ غَضِبَاً، وقال أبو نصر الفارابي: والامتَحاش: الاحتراق.

قوله: «فِيصَبَّ عليهم ماءٌ يقال له: ماء الحياة» في حديث أبي سعيد: «فِيُلْقَوْنَ في نهر بأفواه الجنة يقال له: ماء الحياة»، والأفواه جمع فُوهة على غير قياس، والمراد بها الأوائِل، وتقدَّم في الإيمان (٢٢) من طريق يحيى بن عُمارة عن أبي سعيد: «في نهر الحياة، أو الحياة» بالشك، وفي رواية أبي نُضرة عند مسلم: «على نهر يقال له: الحيوان أو الحياة»^(٢) وفي أخرى له (٣٠٢/١٨٣): «فِيُلْقِيهِمْ في نهر في أفواه الجنة يقال له: نهر الحياة»، وفي تسمية ذلك النَّهر به

(١) كذا ضبطه الحافظ هنا، مع أنه ضبطه في المقدمة بضم المثناة وكسر المهمل، على ما لم يُسمِّ فاعله، وهو الذي ضَبَطَتْ به الكلمة في اليونانية، وقال صاحب «المطالع» فيما نقله عنه القسطلاني ٣٣٣/٩-٣٣٤: هذه لأكثرهم، وعند أبي ذرٍّ والأصلي: «امتَحَشُوا» بفتحهما.

(٢) رواية أبي نُضرة عن أبي سعيد الخدري عند مسلم (١٨٥)، لكن ليس فيها هذه الجملة المذكورة، وقد جاءت في روايته عند أحمد (١١٠١٦)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (٨٦٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» ٦٧٩/٢ و٦٨٠، وابن منده في «الإيمان» (٨٢٤) و(٨٢٥) و(٨٢٦).

وتسمية النهر بالحيوان جاء أيضاً في رواية لحديث ابن مسعود عند أحمد (٤٣٣٧)، وابن حبان (٧٤٣٣).

إشارة إلى أنَّهم لا يحْصُل لهم الفَناء بعد ذلك.

قوله: «فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحَبَّةِ» بكسر المهملة وتشديد الموحدة، تقدَّم في كتاب الإيمان أنَّها بُزور الصَّحراء، والجمع حَبَب، بكسر المهملة وفتح الموحدة بعدها مثْلُها، وأمَّا الحَبَّة، بفتح أوَّلها، وهو ما يَزْرَعه الناس، فجمعها حُبوب بضمَّتَيْن. ووَقعَ في حديث أبي سعيد: «فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ».

وفي رواية لمسلم (٣٠٥/١٨٤): «كَمَا تَنْبُتُ الْغُثَاءُ» بضمِّ الغين المعجمة بعدها مُثْلُثَةٌ مفتوحة وبعد الألف همزة ثمَّ هاء تأنيث: هو في الأصل كلُّ ما حَمَلَهُ السَّيْلُ من عِيدَانٍ وورِقٍ وبُزور وغيرها، والمراد به هنا ما حَمَلَهُ من البُزور خاصَّةً.

قوله: «في تحمِل السَّيْلُ» بالحاء المهملة المفتوحة والميم المكسورة، أي: ما يَحْمِلُهُ السَّيْلُ، وفي رواية يحيى بن عُمارة المشار إليها: «إلى جانب السَّيْلُ» والمراد: أنَّ الغُثَاءَ الذي يَحْيِي به السَّيْلُ يكون فيه الحَبَّة فتقع في جانب الوادي فتُصْبِح من يومها نَابِتَةً.

ووَقعَ في رواية لمسلم (٣٠٥/١٨٤): «في حَمَّةِ السَّيْلُ» بعد الميم همزة ثمَّ هاء، وقد تُشْبِعُ الميم فتصير بوزنٍ عظيمة، وهو ما تَغَيَّرَ لونه من الطَّين، وَخُصَّ بالذكرِ لأنَّه يقع فيه النَّبْتُ غالباً.

قال ابن أبي جَمْرَةَ: فيه إشارة إلى سُرْعَةِ نَبَاتِهِمْ، لأنَّ الحَبَّةَ أَسْرَعُ في النَّبَاتِ من غيرها، وفي السَّيْلُ أَسْرَعُ لما يجتمع فيه من الطَّينِ الرَّخْوِ الحادث مع الماء مع ما خالَطَهُ من حَرَارَةِ الزَّبَلِ المجذوب معه. قال: وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ عَارِفاً بِجَمِيعِ أُمُورِ الدُّنْيَا بتعليمِ اللَّهِ تعالى له، وإن لم يُبَاشِرْ ذلك^(١).

وقال القُرْطُبِيُّ: اقْتَصَرَ الْمَازَرِيُّ عَلَى أَنَّ مَوْقِعَ التَّشْبِيهِ السَّرْعَةُ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ نَوْعٌ آخَرُ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي الطَّرِيقِ الْآخَرِ^(٢): «أَلَّا تَرَوْهَا تَكُونُ إِلَى الْحَجَرِ مَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الشَّمْسِ

(١) لَكِنْ يُعَكِّرُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ وَعَائِشَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٣٦٣) وَغَيْرِهِ، فِي قِصَّةِ تَلْقِيحِ النَّخْلِ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ».

(٢) فِي رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ الْآتِيَةِ فِي التَّوْحِيدِ (٧٤٣٩)، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ (١٨٣) (٣٠٢).

أَصْفَرُ وَأَخْضَرُ، وما يكون منها إلى الظِّلِّ يكون أبيض»، وفيه تنبيه على أن ما يكون إلى الجهة التي تلي الجنة يَسْبِقُ إليه البياض المستحسن، وما يكون منهم إلى جهة النار يتأخر النُصُوع عنه، فيبقى أَصْفَرُ وَأَخْضَرُ، إلى أن يتلاحق البياض وَيَسْتَوِي الحُسْنُ والنُّورُ ونِصَارَةُ النُّعْمَةِ عليهم. قال: ويحتمل أن يشير بذلك إلى أن الذي يُبَاشِر الماء، يعني: الذي يُرَشُّ عليهم، يُسْرِعُ نصوعه، وأنَّ غيره يتأخَّر عنه النُصُوع لكنَّه يُسْرِع إليه، والله أعلم.

قوله: «وَيَبْقَى رجل - زاد في رواية الكُشْمِينِي: منهم - مُقْبِلٌ بوجهه على النار هو آخر أهل النار دخولاَ الجنة» تقدّم القول في آخر أهل النار خروجاً منها في شرح الحديث الثاني والعشرين من الباب الذي قبله (٦٥٧١)، ووَفَّقَ في وصف هذا الرجل أنه كان نَبَاشاً، وذلك في حديث حُذَيْفَةَ كما تقدّم في أخبار بني إسرائيل (٣٤٥٢): أن رجلاً كان يُسِيء الظَّنَّ بِعَمَلِهِ، فقال لأهله: أحرِقُوني، الحديث، وفي آخره: «كان نَبَاشاً».

ووَفَّقَ في حديث حُذَيْفَةَ عن أبي بكر الصَّدِّيق عند أحمد (١٥) وأبي عَوَانَةَ (٤٤٣) وغيرهما، وفيه: «ثم يقول الله: انظروا هل بقي في النار أحد عمل خيراً قط؟ فيجدون رجلاً فيقال له: هل عملت خيراً قط؟ فيقول: لا، غير أنني كنت أسامح الناس في البيع»، الحديث. وفيه: «ثم يُخْرِجُونَ من النار رجلاً آخر فيقال له: هل عملت خيراً قط؟ فيقول: لا، غير أنني أمرت ولدي: إذا متُّ فأحرِقُوني»، الحديث.

وجاء من وجه آخر أنه: «كان يسأل الله أن يُجِيرَهُ من النار، ولا يقول: أدخلني الجنة» أخرجه الحسين المروزي في زيادات «الزُّهد» لابن المبارك (١٢٦٥) من حديث عَوْفٍ الأَشْجَعِيِّ رَفَعَهُ: «قد علمتُ آخر أهل الجنة دخولاَ الجنة: رجل كان يسأل الله أن يُجِيرَهُ من النار، ولا رَفَعَهُ: أدخلني الجنة،/ فإذا دَخَلَ أهل الجنة الجنة وأهل النار النار بقي بين ذلك، فيقول: يا رَبِّ، قَرَّبْنِي من باب الجنة أنظرُ إليها وأجدُ من ريحها، فيُقَرِّبُهُ، فيَرَى شجرة» الحديث، وهو عند ابن أبي شَيْبَةَ أيضاً (١١٦/١٣-١١٧).

وهذا يُقَوِّي التعدُّد، لكنَّ الإسناد ضعيف.

وقد ذكرتُ عن عِيَّاضٍ في شرح الحديث السابع عشر^(١) أنَّ آخرَ مَنْ يَخْرُجُ من النار، هل هو آخرَ مَنْ يَبْقَى على الصُّراط أو هو غيره، وإن اشْتَرَكَ كُلُّ مَنْهَا في أنَّه آخرَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟

وَوَقَعَ في «نَوَادِرِ الْأُصُول» لِلتِّرْمِذِيِّ الْحَكِيمِ، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ أَطُولَ أَهْلِ النَّارِ فِيهَا مُكْتَأً مَنْ يَمُكُثُ سَبْعَةَ آلَافِ سَنَةٍ» وسند هذا الحديث واهٍ، والله أعلم.

وأشارَ ابنُ أَبِي جَمْرَةَ إلى المغايرة بين آخرَ مَنْ يَخْرُجُ من النار، وهو المذكور في الباب الماضي، وأنَّه يَخْرُجُ منها بعد أن يَدْخُلَهَا حَقِيقَةً، وبين آخرَ مَنْ يَخْرُجُ مِمَّنْ يَبْقَى مَرَّةً على الصُّراط، فيكون التَّعبيرُ بأنَّه خَرَجَ من النار بطريق المجاز، لأنَّه أصابه من حرِّها وكَرْبِها ما يُشَارِكُ به بعضُ مَنْ دَخَلَهَا.

وقد وَقَعَ في «غرائب مالك» لِلدَّارَقُطْنِيِّ من طريق عبد الملك بن الحَكَم - وهو واهٍ - عن مالك عن نافع عن ابن عمر رَفَعَهُ: «إِنَّ آخرَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ من جُهَنِّةٍ، يقال له: جُهَنِّةٍ، فيقول أهلُ الْجَنَّةِ: عند جُهَنِّةٍ الخبرُ اليقين».

وحكى السُّهَيْلِيُّ أنَّه جاء أنَّ اسمه هَنَاد، وجَوَّزَ غيره أن يكون أحدَ الاسْمَيْنِ لأحدِ المذكورَيْنِ، والآخر للآخر.

قوله: «فيقول: يا رَبِّ» في رواية إبراهيم بن سعد في التَّوْحِيدِ: «أَيَّ رَبِّ».

قوله: «قد قَشَبَنِي رِيحُهَا» بِقَافٍ وشِبْرٍ مُعْجَمَةٍ مَفْتُوحَتَيْنِ مُخَفَّفًا - وحُكِيَ التَّشْدِيدُ - ثُمَّ مَوْحَدَةً. قال الخطَّابِيُّ: قَشَبَهُ الدُّخَانُ: إِذَا مَلَأَ خَيَاشِيمَهُ وَأَخَذَ بِكَظْمِهِ^(٢)، وأصل القَشْبِ خَلَطَ السَّمِّ بالطَّعام، يقال: قَشَبَهُ: إِذَا سَمَّهُ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِيهَا إِذَا بَلَغَ الدُّخَانُ وَالرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ مِنْهُ غَايَتَهُ.

(١) هو الحديث (٦٥٦٥) من الباب الذي قبل هذا.

(٢) الْكَظْمُ، مُحَرَّكَةٌ: الْخَلْقُ أَوْ الْقَمُّ أَوْ مَحْرُجُ النَّفْسِ.

وقال النَّووي: معنى قَشْبِنِي: سَمَّنِي وآذَانِي وَأَهْلَكْنِي. هكذا قاله جَماهير أهل اللُّغة.

وقال الدَّأُوْدِي: معناه: غَيَّرَ جِلْدِي وصُورَتِي.

قلت: ولا يخفى حُسن قول الخطَّابي، وأمَّا الدَّأُوْدِي فكثر ما يُفسَّر الألفاظ الغريبة بلوازِمها، ولا يُحافظ على أصول معانيها.

وقال ابن أبي جَمْرَةَ: إذا فَسَّرنا القَشْبَ بالنَّشْبِ والمُسْتَقْدَر، كانت فيه إشارة إلى طيب ريح الجنَّة، وهو من أعظم نعيمها، وعكسها النار في جميع ذلك.

وقال ابن القطَّاع: قَشَبَ الشَّيْءُ: خَلَطَهُ بما يُفْسِدُهُ من سَمٍّ أو غيره، وقَشَبَ الإنسانَ: لَطَخَهُ بسوءٍ. كإغتابه وعآبه، وأصله السَّم، فاستعمل بمعنى أصابه بالمكروه: إذا أهْلَكَه، أو أفسدَه، أو غيَّره، أو أزال عقله، أو تقدَّرَه هو، والله أعلم^(١).

قوله: «وأخرقني ذكاؤها» كذا للأصيليِّ وكرِّمة هنا بالمدِّ، وكذا في رواية إبراهيم بن سعد، وفي رواية أبي ذرٍّ وغيره: «ذكاها» بالقصر، وهو الأشهر في اللُّغة.

وقال ابن القطَّاع: يقال: ذَكَتِ النَّارُ تَذْكُو ذَكًا بالقصر، وذُكُوًا بالضمِّ وتشديد الواو، أي: كَثُرَ لَهْبُها واشتدَّ اشتعالها وَهَجُّها، وأمَّا ذَكَ الغلامُ ذَكَاءً بالمدِّ، فمعناه: أَسْرَعَتْ فِطْنَتُهُ.

قال النَّووي: المدُّ والقصر لُغَتان ذكره جماعةٌ فيها. وتَعَقَّبَهُ مُغلطاي بأنَّه لم يُوجد عن أحد من المصنِّفين في اللُّغة ولا في الشَّارحين لدواوين العرب حكاية المدِّ إلَّا عن أبي حنيفة الدِّينوريِّ في «كتاب النَّبات» في مواضع، منها: صَرَبَ العربُ المثلَّ بجَمْرِ الغَضَا لذكائه. قال: وتَعَقَّبَهُ عليُّ بن حمزة الأصْبَهاني، فقال: ذَكَ النَّارِ مقصور، ويُكتَب بالالف، لأنَّه واويٌّ يقال: ذَكَتِ النَّارُ تَذْكُو ذُكُوًا، وذَكَ النَّارِ وذُكُو النَّارِ بمعنى، وهو التَّهابها، والمصدر ذَكَ ذُكُوً وذُكُوً، بالتَّخفيفِ والتَّثْقيلِ، فأما الذَّكَاء بالمدِّ فلم يأتِ

(١) انتهى كلام ابن القطَّاع عند قوله: «بسوء»، وباقي الكلام الظاهر أنه من قول الحافظ لخص فيه معاني هذا الفعل في لغة العرب، والله أعلم.

عنهم في النار، وإنَّما جاء في الفهم.

وقال ابن قُزُوقُل في «المطالع»، وعليه يَعْتَمِدُ الشَّيْخ: وَقَعَ في مسلم (١٨٢): «فقد أَحْرَقَنِي ذَكَوْهَا» بالمدِّ، والمعروف في شِدَّةِ حَرِّ النار القَصْرُ، إِلَّا أَنَّ الدِّينَوْرِيَّ ذَكَرَ فِيهِ المَدَّ، وَخَطَّاهُ عَلِيُّ بْنُ هَمْزَةَ، فَقَالَ: ذَكَتِ النَّارُ ذَكَاً وَذُكُوءاً، وَمِنْهُ طِيبٌ ذَكِيٌّ: مُنْتَشِرُ الرِّيحِ، وَأَمَّا الذَّكَاءُ بِالْمَدِّ، فَمَعْنَاهُ: تَمَامُ الشَّيْءِ، وَمِنْهُ ذَكَاءُ الْقَلْبِ.

وقال صاحب «الأفعال»: ذَكَ الغَلامُ والعَقْلُ: أَسْرَعَ في الْفِطْنَةِ، وَذَكَا/ الرَّجُلُ ذَكَاءً، مِنْ ٦٠/١١ حِدَّةِ فِكْرِهِ، وَذَكَتِ النَّارُ ذَكَاً، بِالْقَصْرِ: تَوَقَّدَتْ.

قوله: «فَاضْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ» قَدْ اسْتَشْكَلَ كَوْنُ وَجْهِهِ إِلَى جِهَةِ النَّارِ، وَالْحَالُ أَنَّهُ مَمَّنٌ يَمُرُّ عَلَى الصَّرَاطِ طَالِباً الْجَنَّةَ، فَوَجْهُهُ إِلَى الْجَنَّةِ، لَكِنْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ الْمَشَارِ إِلَى اللَّهِ قَبْلُ^(١) أَنَّهُ يَنْقَلِبُ عَلَى الصَّرَاطِ ظَهْراً لِبَطْنِ، فَكَأَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ انْتَهَى إِلَى آخِرِهِ، فَصَادَفَ أَنَّ وَجْهَهُ كَانَ مِنْ قِبَلِ النَّارِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى صَرْفِهِ عَنْهَا بِاخْتِيَارِهِ، فَسَأَلَ رَبَّهُ فِي ذَلِكَ^(٢).

قوله: «لَعَلِّي إِنْ أُعْطِيتُكَ ذَلِكَ» فِي رِوَايَةِ التَّوْحِيدِ: «فَهَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعَلَ بِكَ^(٣) ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ»، أَمَّا «عَسَيْتَ» فَفِي سَيِّئِهَا الْوُجْهَانِ: الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، وَجُمْلَةُ «أَنْ تَسْأَلَنِي» هِيَ خَبَرٌ عَسَى، وَالْمَعْنَى: هَلْ يُتَوَقَّعُ مِنْكَ سُؤَالُ شَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ تَقْرِيرٌ، لِأَنَّ ذَلِكَ عَادَةُ بَنِي آدَمَ، وَالتَّرَجُّيُّ رَاجِعٌ إِلَى الْمُخَاطَبِ لَا إِلَى الرَّبِّ، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِرْخَاءِ الْعِنَانِ إِلَى الْحَصْمِ لِيَبْعَثَهُ ذَلِكَ عَلَى التَّفَكُّرِ فِي أَمْرِهِ وَالْإِنْصَافِ مِنْ نَفْسِهِ.

(١) هُوَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْكَبِيرِ» (٧٦٦٩).

(٢) وَالْأَحْسَنُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مِنْ قِبَلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، أَيْ: ثَبَّتْ صَرْفَ وَجْهِهِ عَنِ النَّارِ، لِأَنَّهُ لَمَّا تَوَجَّهَ إِلَى الْجَنَّةِ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُدِيمَ عَلَيْهِ صَرْفَ وَجْهِهِ عَنِ النَّارِ، لِمَا كَانَ يُقَاسِي مِنْهَا. قَالَهُ الْعَيْنِيُّ، وَتَبِعَهُ الْقُسْطَلَانِيُّ.

(٣) هَذَا اللَّفْظُ أَقْرَبُ لِلْفَظِّ أَحْمَدَ (٧٩٢٧)، وَأَمَّا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ لِأَبِي ذَرٍّ الْمُرَوِّي: «هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتُكَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ»، وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: «إِنْ أُعْطِيتَ» بَدَلُ: أُعْطِيتُكَ.

قوله: «فيقول: لا وعِزَّتِكَ لا أسألك غيرَه، فيُعْطِي الله ما شاء»^(١) من عَهْدٍ وميثاقٍ» يحتمل أن يكون فاعل «شاء» الرجل المذكور أو الله.

قال ابن أبي جَمْرَةَ: إِنَّمَا بَادَرَ لِلْحَلْفِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَافٍ لِمَا وَقَعَ لَهُ مِنْ قُوَّةِ الْفَرْحِ بِقَضَاءِ حَاجَتِهِ، فَوُطِّنَ نَفْسَهُ عَلَى أَنْ لَا يَطْلُبُ مَزِيداً وَأَكَّدَهُ بِالْحَلْفِ.

قوله: «فِيصْرِفُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ» بضمَّ أَوَّلِهِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَفِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ: «فِيصْرِفُ اللَّهُ»، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٨٧)، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (١١٢١٦) وَالْبَزَّازِ نَحْوَهُ أَنَّهُ: «تُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ فَيَقُولُ: رَبِّ أَدْنِنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا سَتَظِلُّ بِظِلِّهَا وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، فَيَقُولُ اللَّهُ: لَعَلِّي إِنْ أُعْطِيتُكَ تَسْأَلُنِي غَيْرَهَا، فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، وَيُعَاهِدُهُ أَنْ لَا يَسْأَلَ غَيْرَهَا وَرَبَّهُ يَعْذُرُهُ، لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ»، وَفِيهِ: أَنَّهُ يَدْنُو مِنْهَا، وَأَنَّهُ تُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ أُخْرَى أَحْسَنَ مِنَ الْأُولَى عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ، وَيَقُولُ فِي الثَّلَاثَةِ: ائْذَنْ لِي فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ.

وَكَذَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ الْآتِي فِي التَّوْحِيدِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ رَفَعَهُ: «آخِرُ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ تُرْفَعُ لَهُ شَجَرَةٌ»^(٢).

وَنَحْوَهُ لِمُسْلِمٍ (١٨٨) مِنْ طَرِيقِ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بَلَفْظًا: «إِنْ أَدْنَى أَهْلَ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةَ رَجُلٍ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ قَبْلَ الْجَنَّةِ، وَمُثِّلَتْ لَهُ شَجَرَةٌ».

وَيُجْمَعُ بِأَنَّهُ سَقَطَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هُنَا ذِكْرُ الشَّجَرَاتِ، كَمَا سَقَطَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَا ثَبَّتَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنْ طَلَبِ الْقُرْبِ مِنْ بَابِ الْجَنَّةِ.

قوله: «ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: يَا رَبِّ، قَرَّبْنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ» فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ: «قَالَ: يَا رَبِّ، قَدَّمْنِي».

(١) قوله: «ما شاء» لم يرد في رواية معمر دون خلاف بين رواة البخاري حسب ما في اليونينية، وقد جاء في رواية شعيب المتقدمة برقم (٨٠٦) لكن بلفظ: «فيُعْطِي رَبَّهُ ما شاء».

(٢) هو في «التوحيد» لابن خزيمة ٧٥٦/٢، وفي «الإيمان» لابن مندة (٨٧٥)، وليس هو عند البخاري كما قال الحافظ رحمه الله.

قوله: «فيقول: أليس قد زَعَمْتَ» في رواية شُعَيْب: «فيقول الله: أليس قد أعطيت العهد والميثاق».

قوله: «فإذا رأى ما فيها سَكَتَ» في رواية شُعَيْب: «فإذا بَلَغَ بابها ورأى زَهْرَتَهَا وما فيها من النَّضْرَةِ»، وفي رواية إبراهيم بن سعد: «من الحَبْرَةِ» بفتح المهملة وسكون الموحدة، ولمسلم: «الخير» بمُعْجَمَةٍ وتحتانيَّةٍ بلا هاء.

والمراد أنه يرى ما فيها من خارجها، إمّا لأنَّ جِدَارَهَا شَفَّافٌ فَيَرَى بَاطِنَهَا من ظاهرها كما جاء في وصف الغُرف^(١)، وإمّا أن المراد بالرُّؤية العلم الذي يَحْصُلُ له من سُطُوعِ رَائِحَتِهَا الطَّيِّبَةِ وأنوارها المضيئة، كما كان يَحْصُلُ له أَدَى لَفْحِ النار وهو خارجها.

قوله: «ثُمَّ قَالَ» في رواية إبراهيم بن سعد: «ثُمَّ يَقُول».

قوله: «وَيْلَكَ» في رواية شُعَيْب: «وَيَحْك».

قوله: «يَا رَبِّ، لَا تَجْعَلْنِي أَشْقَى خَلْقِكَ» المراد بالخلق هنا: مَنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ، فهو لفظٌ عامٌّ أريدَ به خاصٌّ، ومُراده أنه يصير إذا استمرَّ خارجاً عن الجنة أشقاهم، وكونه أشقاهم ظاهرٌ لو استمرَّ خارجَ الجنة وهم من داخلها.

قال الطَّبِيُّ: معناه: يَا رَبِّ قَدْ أُعْطِيتُ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ، وَلَكِنْ تَفَكَّرْتُ فِي كَرَمِكَ وَرَحْمَتِكَ نَسَأَلْتُ.

وَوَقَعَ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ: «لَا أَكُونُ أَشْقَى خَلْقِكَ»، وَلِلْقَابِسِيِّ: «لَأَكُونَنَّ».

قال ابن التَّيْنِ: المعنى: لَئِنْ أَبْقَيْتَنِي عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، وَلَمْ تُدْخِلْنِي الْجَنَّةَ، لَأَكُونَنَّ، وَالْأَلْفُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى زَائِدَةٌ.

(١) يشير إلى حديث: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرَفًا يُرَى ظَاهَرُهَا مِنْ بَاطِنِهَا وَبَاطِنُهَا مِنْ ظَاهَرِهَا، وَقَدْ رَوَى مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ، وَهِيَ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٦١٥) وَ(٢٢٩٠٥)، وَانْظُرْ تَمَامَ تَخْرِيجِهَا هُنَاكَ.

٤٦١/١١ وقال الكِرْمَانِيُّ: معناه: لا أكون كافراً. قلت: هذا أقرب ممّا/ قال ابن التّين، ولو استَحْصَرَ هذه الرّواية التي هنا ما احتاج إلى التّكلّف الذي أبداه، فإنّ قوله: «لا أكون» لفظه لفظ الخير ومعناه الطّلب، ودلّ عليه قوله: «لا تجعلني»، ووجه كونه أشقى أنّ الذي يُشاهد ما يُشاهده، ولا يَصِلُ إليه يصيرُ أشدَّ حَسْرَةً ممّن لا يُشاهد.

وقوله: «خلقك» مخصوص بمن ليس من أهل النار.

قوله: «فإذا ضحك منه» تقدّم معنى الضّحك في شرح الحديث الماضي قريباً (٦٥٧١).

قوله: «ثمّ يقال له: تَمَنَّ من كذا، فيَتَمَنَّى» في رواية أبي سعيد^(١) عند أحمد (١١٦٦٧ و١١٧٠٨): «فيسأل ويَتَمَنَّى مقدارَ ثلاثة أيام من أيام الدّنيا»، وفي رواية التّوحيد (٧٤٣٧): «حتّى إنّ الله ليذكره من كذا»، وفي حديث أبي سعيد: «ويُلَقِّنُه الله ما لا عِلْمَ له به».

قوله: «قال أبو هريرة» هو موصولٌ بالسّنَدِ المذكور.

قوله: «وذلك الرجل آخر أهل الجنّة دخولاً» سَقَطَ هذا من رواية شُعَيْب، وثبت في رواية إبراهيم بن سعد هنا، ووقع ذلك في رواية مسلم مرّتين إحداها هنا، والأخرى في أوّلها عند قوله: «وبقي رجل مُقْبِلٌ بوجهه على النار».

قوله: «قال: وأبو سعيد» أي: الخُدْرِيّ، والقائل هو عطاء بن يزيد، بيّنه إبراهيم بن سعد في روايته عن الزُّهْرِيِّ، قال: قال عطاء بن يزيد: وأبو سعيد الخُدْرِيّ.

قوله: «لا يُغَيِّرُ عليه شيئاً» في رواية إبراهيم بن سعد: لا يَرُدُّ عليه.

قوله: «هذا لك ومثله معه، فقال أبو سعيد: سمعت رسول الله ﷺ ووقع في رواية إبراهيم بن سعد: قال أبو سعيد: «عشرة أمثاله» يا أبا هريرة! فقال، فذكره، وفيه: قال أبو سعيد الخُدْرِيّ: أشهد أنّي حَفِظْتُهُ من رسول الله ﷺ.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١): «أَيُرْضِيكَ أَنْ أُعْطِيَكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا».

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ: «انْظُرْ إِلَى مُلْكٍ أَعْظَمَ مُلْكٍ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَهُ وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهِ، فَيَقُولُ: أَتَسْخَرُ بِي وَأَنْتَ الْمَلِكُ».

وَوَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ (١١٦٦٧ و ١١٧٠٨) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ جَمِيعاً فِي هَذَا الْحَدِيثِ: فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «وَمِثْلُهُ مَعَهُ» فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهِ» فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: حَدَّثَ بِنَا سَمِعْتُ وَأُحَدِّثُ بِنَا سَمِعْتُ. وَهَذَا مَقْلُوبٌ، فَإِنَّ الَّذِي فِي «الصَّحِيحِ» هُوَ الْمُعْتَمَدُ^(٢). وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ الْبَزَّارِ (٧٨٤٩) مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنْهُ أَحْمَدُ عَلَى وَفْقِ مَا فِي «الصَّحِيحِ».

نَعَمْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الطَّوِيلِ الْمَذْكُورِ فِي التَّوْحِيدِ (٧٤٣٩) مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْهُ بَعْدَ ذِكْرِ مَنْ يَخْرُجُ مِنْ عَصَاةِ الْمُوحِّدِينَ، فَقَالَ فِي آخِرِهِ: «فَيَقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلُهُ مَعَهُ». فَهَذَا مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْمِثْلِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْمَعَ بِأَنْ يَكُونَ عَشْرَةُ الْأَمْثَالِ إِنَّمَا سَمِعَهُ أَبُو سَعِيدٍ فِي حَقِّ آخِرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ دَخُولاً، وَالْمَذْكُورُ هُنَا فِي حَقِّ جَمِيعِ مَنْ يَخْرُجُ بِالْقَبْضَةِ.

وَجَمَعَ عِيَاضُ بَيْنَ حَدِيثَيْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَبُو هُرَيْرَةَ سَمِعَ أَوَّلاً قَوْلَهُ: «وَمِثْلُهُ مَعَهُ» فَحَدَّثَ بِهِ، ثُمَّ حَدَّثَ النَّبِيَّ ﷺ بِالزِّيَادَةِ فَسَمِعَهُ أَبُو سَعِيدٍ، وَعَلَى هَذَا يُقَالُ: سَمِعَهُ أَبُو سَعِيدٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ مَعاً أَوَّلاً ثُمَّ سَمِعَ أَبُو سَعِيدٍ الزِّيَادَةَ بَعْدُ، وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ نَبَّهْتُ عَلَى أَكْثَرِهَا فِيمَا تَقَدَّمَ قَرِيباً.

وظاهر قوله: «هذا لك وعشرة أمثاله» أن العشرة زائدة على الأصل.

(١) روايته عند مسلم (١٨٧).

(٢) فإن في إسناد أحمد علي بن زيد بن جُدعان، وهو ضعيفٌ باتفاق.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَكَ الَّذِي تَمَنَيْتَ وَعَشْرَةُ أَضْعَافِ الدُّنْيَا»^(١)، وَحُجِّلَ عَلَى أَنَّهُ تَمَنَّى أَن يَكُونَ لَهُ مِثْلُ الدُّنْيَا فَيُطَابِقَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (٣٠٨/١٨٦) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَكَ مِثْلُ الدُّنْيَا وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهَا»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ الْكَلَابَاذِيُّ: إِمْسَاكُهُ أَوَّلًا عَنِ السُّؤَالِ حَيَاءً مِنْ رَبِّهِ وَاللَّهُ يُحِبُّ أَنْ يُسْأَلَ، لِأَنَّهُ يُحِبُّ صَوْتَ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ فَيُبَاسِطُهُ بِقَوْلِهِ أَوَّلًا: «لَعَلَّكَ إِن أُعْطِيتَ هَذَا تَسْأَلُ غَيْرَهُ»، وَهَذِهِ حَالَةُ الْمُقْصَرِّ، فَكَيْفَ حَالَةُ الْمُطِيعِ؟ وَلَيْسَ نَقْضُ هَذَا الْعَبْدِ عَهْدَهُ، وَتَرْكُهُ مَا أَقْسَمَ عَلَيْهِ جَهْلًا مِنْهُ وَلَا قِلَّةَ مُبَالَاةٍ، بَلْ عَلِمًا مِنْهُ بِأَنَّهُ نَقْضُ هَذَا الْعَهْدِ أَوَّلَى مِنَ الْوَفَاءِ بِهِ، لِأَنَّ سَوْأَ رَبِّهِ أَوَّلَى مِنْ تَرْكِ السُّؤَالِ مُرَاعَاةً لِلْقَسَمِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكْفِرْ»^(٢) عَنْ يَمِينِهِ وَلِيَأْتِ الَّذِي هُوَ/ خَيْرٌ^(٣)، فَعَمِلَ هَذَا الْعَبْدُ عَلَى وَفْقِ هَذَا الْخَبَرِ، وَالتَّكْفِيرُ قَدْ ارْتَفَعَ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ.

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ جَوَازُ مُحَاطَبَةِ الشَّخْصِ بِمَا لَا تُدْرِكُ حَقِيقَتُهُ، وَجَوَازُ التَّعْبِيرِ عَنْ ذَلِكَ بِمَا يَفْهَمُهُ، وَأَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي فِي الْآخِرَةِ لَا تُشَبَّهُ بِمَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَصْلِ، مَعَ الْمُبَالَغَةِ فِي تَفَاوُتِ الصِّفَةِ، وَالِاسْتِدْلَالِ عَلَى الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِالظَّرْيِ، وَأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ مُحْتَمِلًا لِأَمْرَيْنِ يَأْتِي الْمُتَكَلِّمُ بِشَيْءٍ يَتَخَصَّصُ بِهِ مُرَادُهُ عِنْدَ السَّامِعِ، وَأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَنْقَطِعُ إِلَّا بِالِاسْتِقْرَارِ فِي الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ، وَأَنَّ امْتِثَالَ الْأَمْرِ فِي الْمَوْقِفِ يَقَعُ بِالِاضْطِرَارِ.

وَفِيهِ فَضِيلَةُ الْإِيمَانِ، لِأَنَّهُ لَمَّا تَلَبَّسَ بِهِ الْمُنَافِقُ ظَاهِرًا بَقِيَّتْ عَلَيْهِ حُرْمَتُهُ إِلَى أَنْ وَقَعَ التَّمْيِيزُ بِإِطْفَاءِ النَّورِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَأَنَّ الصَّرَاطَ مَعَ دِقَّتِهِ وَحِدَّتِهِ يَسَعُ جَمِيعَ الْمَخْلُوقِينَ مِنْذُ آدَمَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

(١) عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٨٦) (٣٠٩).

(٢) سَيَاقِي بِرَقْمِ (٦٦٢٢).

وفيه أَنَّ النارَ مع عِظَمِهَا وشِدَّتِهَا لَا تَتَجَاوَزُ الحَدَّ الَّذِي أُمِرَتْ بِإِحْرَاقِهِ، وَالْأَدَمِيَّ مع حَقَارَةِ جَرَمِهِ يُقَدِّمُ عَلَى المَخَافَةِ، ففِيهِ مَعْنَى شَدِيدٌ مِنَ التَّوْبِيخِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي وَصْفِ المَلَائِكَةِ: ﴿غَلَظَ شِدَادُ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التَّحْرِيم: ٦]، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَوْبِيخِ الطُّغَاةِ وَالْعُصَاةِ. وَفِيهِ فَضْلُ الدُّعَاءِ، وَقُوَّةُ الرَّجَاءِ فِي إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الدَّاعِي أَهْلًا لَدَلَّكَ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ، لَكِنَّ فَضْلَ الْكَرِيمِ وَاسِعٌ.

وَفِي قَوْلِهِ فِي آخِرِهِ فِي بَعْضِ طَرَقِهِ: «مَا أَغْدَرَكَ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الشَّخْصَ لَا يُوصَفُ بِالْفِعْلِ الذَّمِّمِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ.

وَفِيهِ إِطْلَاقُ الْيَوْمِ عَلَى جُزْءٍ مِنْهُ، لِأَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الْأَصْلِ يَوْمٌ وَاحِدٌ، وَقَدْ أُطْلِقَ اسْمُ الْيَوْمِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَجْزَائِهِ.

وَفِيهِ جَوَازُ سُؤَالِ الشَّفَاعَةِ، خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ مُحْتَجًّا بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِمُذْنِبٍ. قَالَ عِيَّاضٌ: وَفَاتَ هَذَا الْقَائِلُ أَنَّهَا قَدْ تَقَعُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، مَعَ أَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ مُعْتَرِفٌ بِالتَّقْصِيرِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى طَلَبِ الْعَفْوِ عَنْ تَقْصِيرِهِ، وَكَذَا كُلُّ عَامِلٍ يَحْشَى أَنْ لَا يُقْبَلَ عَمَلُهُ فَيَحْتَاجُ إِلَى الشَّفَاعَةِ فِي قَبُولِهِ. قَالَ: وَيَلْزَمُ هَذَا الْقَائِلُ أَنْ لَا يَدْعُو بِالمَغْفِرَةِ وَلَا بِالرَّحْمَةِ، وَهُوَ خِلَافٌ مَا دَرَجَ عَلَيْهِ السَّلَفُ فِي أَدْعِيَّتِهِمْ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ، لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ يُؤْمَرُونَ بِالسُّجُودِ وَقَدْ مُنِعُوا مِنْهُ. كَذَا قِيلَ! وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْأَمْرَ حِينَئِذٍ لِلتَّعْجِيزِ وَالتَّبَكُّيْتِ.

وَفِيهِ إِثْبَاتُ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ. قَالَ الطَّبَّيْئِيُّ: وَقَوْلُ مَنْ أَثْبَتَ الرُّؤْيَا وَكُلَّ عِلْمٍ حَقِيقَتِهَا إِلَى اللَّهِ فَهُوَ الْحَقُّ، وَكَذَا قَوْلُ مَنْ فَسَّرَ الْإِتْيَانَ بِالتَّجَلِّيِّ هُوَ الْحَقُّ، لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ»، وَزَيْدٌ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ وَتَأْكِيدِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَدْفَعُ الْمَجَازَ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ السَّالِمِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ عَلَى أَنَّ الْمُنَافِقِينَ وَبَعْضَ أَهْلِ الْكِتَابِ يَرَوْنَ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ غَلَطٌ، لِأَنَّ فِي سِيَاقِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَهُ سُبْحَانَهُ

وتعالى بعد رفع رؤوسهم من السُّجود، وحينئذٍ يقولون: أَنْتَ رَبَّنَا، ولا يقع ذلك للمُنَافِقِينَ وَمَنْ ذُكِرَ معهم، وَأَمَّا الرُّؤْيَا التي اشْتَرَكَ فيها الجميع قَبْلُ، فقد تقدّم أَنَّهُ صورة الملك وغيره.

قلت: ولا مدخل أيضاً لبعض أهل الكتاب في ذلك، لأنَّ في بَقِيَّةِ الحديث أَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ من المؤمنين وَمَنْ معهم مَن يُظْهِرُ الإيمان، ويقال لهم: ما كنتم تَعْبُدُونَ؟ وَأَنَّهُمْ يَتَسَاقَطُونَ في النار، وكل ذلك قبل الأمر بالسُّجود.

وفيه أَنَّ جماعةً من مُذَنَّبِي هذه الأُمَّة يُعَذَّبُونَ بالنار، ثُمَّ يَخْرُجُونَ بِالشَّفَاعَةِ والرَّحْمَةِ، خِلَافاً لِمَنْ نَفَى ذلك عن هذه الأُمَّة، وتأوَّل ما وَرَدَ بِضُرُوبٍ مُتَكَلِّفَةٍ، والنُّصوص الصَّرِيحَةُ متظافرةٌ مُتظاهرةٌ بِثبُوتِ ذلك. وَأَنَّ تعذيب الموحِّدين بِخِلَافِ تعذيب الكفَّار، لاختلاف مراتبهم، مِنْ أَخْذِ النار بعضهم إلى ساقه، وَأَنَّهُ لَا تَأْكُلُ أَثَرُ السُّجُود، وَأَنَّهُمْ يَمُوتُونَ فيكون عذابهم إحراقهم وحسبهم عن دخول الجنة سريعاَ كالمسجونين، بِخِلَافِ الكفَّار الذين لَا يَمُوتُونَ أَصْلًا لِيَذُوقُوا العذاب، وَلَا يَحْيَوْنَ حَيَاةً يَسْتَرْجِحُونَ بها.

٤٦٣/١١ على أَنَّ بعض أهل العلم أَوَّلَ ما وَقَعَ في حديث أبي سعيد من قوله: «يَمُوتُونَ/ فيها إماتة» بَأَنَّهُ ليس المراد أَنَّهُ يَحْصُلُ لهم الموت حقيقةً، وَإِنَّمَا هو كِنَايَةٌ عن غَيْبَةِ إحساسهم، وذلك للرفقِ بهم، أَوْ كُنِيَ عن النَّومِ بالموتِ، وقد سَمَّى الله النَّومَ وفاةً^(١)، وَقَعَ في حديث أبي هريرة أَنَّهُمْ إِذَا دَخَلُوا النار ماتوا، فإذا أَرَادَ الله إِخْرَاجَهُمْ أَمْسَهُم أَلَمَ العذاب تلك الساعة.

قال: وفيه ما طُبِعَ عليه الآدمي من قوَّةِ الطَّمَعِ وجودة الحيلة في تحصيل المطلوب، فطلبَ أَوَّلًا أَنْ يُبْعَدَ من النار لِيَحْصُلَ له نِسْبَةُ لَطِيفَةٍ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ طلبَ الدُّنُوَّ منهم، وقد وَقَعَ في بعض طرقه طلبُ الدُّنُوَّ من شجرة بعد شجرة إلى أَنْ طلبَ الدُّخُولَ.

ويؤخذ منه أَنَّ صفات الآدمي التي شُرِّفَ بها على الحيوان تعود له كُلُّهَا بعد بَعَثِهِ كالفكرِ

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢].

والعقل وغيرهما. انتهى مُلَخَّصاً مع زيادات في غُضُونِ كلامه، والله المستعان.

٥٣- باب في الحوض

وقول الله تعالى: ﴿إِنَّا آَعَطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾.

وقال عبدُ الله بنُ زيدٍ، قال النبي ﷺ: «اضْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ».

٦٥٧٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَلِيمَانَ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ».

[طرفه في: ٦٥٧٦، ٧٠٤٩]

٦٥٧٦- حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْمَغِيرَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، وَلِكَيْزَعَنَّ مَعِيَ رَجَالٌ مِنْكُمْ، ثُمَّ لِيُخْتَلَجَنَّ دُونِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أَصْحَابِي، فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدَنْتُوا بَعْدَكَ».

تَابَعَهُ عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

وقال حُصَيْنٌ: عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٥٧٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَمَامَكُمْ حَوْضٌ كَمَا بَيْنَ جَرْبَاءَ وَأَذْرَحَ».

٦٥٧٨- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، قَالَ: الْكَوْثَرُ: الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ.

قال أبو بَشِيرٍ: فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: إِنَّ نَاساً يَزْعُمُونَ أَنَّهُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: النَّهْرُ الَّذِي فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ.

٦٥٧٩- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ،

وَكَيْزَانُهُ كَتُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا».

٦٥٨٠- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ قَدْرَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةٍ وَصَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ، وَإِنَّ فِيهِ مِنَ الْآبَارِقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ».

٦٥٨١- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدَّثَنَا هُذْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنِي هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا أَسِيرُ فِي الْجَنَّةِ إِذَا أَنَا بَنَهْرٍ حَافَتَاهُ قِيَابُ الدَّرِّ الْمَجُوفِ، قُلْتُ: مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِي أَعْطَاكَ رَبُّكَ، فَإِذَا طِينُهُ أَوْ طِيْبُهُ - مِنْكَ أَذْفَرُ» شَكَ هُذْبَةُ.

٦٥٨٢- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَرَدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي الْحَوْضِ، حَتَّى إِذَا عَرَفْتَهُمْ اخْتَلَجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَصْحَابِي! فَيَقُولُ: لَا تَذَرِي مَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ».

٦٥٨٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ يَشْرَبُ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، لَرَدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ».

[طرفه في: ٧٠٥٠]

٦٥٨٤- قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَسَمِعَنِي التُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ مِنْ سَهْلٍ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ لَسِمَعْتُهُ وَهُوَ يَزِيدُ فِيهَا: «فَأَقُولُ إِنَّهُمْ مِنِّي! فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُخْقًا سُخْقًا لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي».

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «سُخْقًا»: بُعْدًا، يَقَالُ: سَحِيقٌ: بَعِيدٌ، سَحَقَهُ وَأَسَحَقَهُ: أَبْعَدَهُ.

[طرفه في: ٧٠٥١]

٦٥٨٥- وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بِنِ سَعِيدِ الْحَبْطِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،

عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، أنّه كان يُحدّث أنّ رسول الله ﷺ قال: «يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي، فَيُجْلَوْنَ عَنِ الْحَوْضِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أَصْحَابِي! فيقول: إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ، إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا عَلَى أَعْقَابِهِمُ الْقَهْقَرَى».

وقال شعيب، عن الزُّهري: كان أبو هريرة يُحدّث، عن النبي ﷺ: «فَيُجْلَوْنَ». وقال عُقيل: فَيُحْلَوْنَ.

وقال الزُّبيدي: عن الزُّهري، عن محمد بن عليّ، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. ٦٥٨٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضُ رَجَالٌ مِنْ أَصْحَابِي، فَيُجْلَوْنَ عَنْهُ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أَصْحَابِي، فيقول: إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ، إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى».

٦٥٨٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذَا زُمْرَةٌ، حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، فَقَالَ: هَلُمَّ، فَقُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ، قُلْتُ: وَمَا شَأْنُهُمْ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى، ثُمَّ إِذَا زُمْرَةٌ، حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، فَقَالَ: هَلُمَّ، قُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ، قُلْتُ: مَا شَأْنُهُمْ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى، فَلَا أَرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلٍ النَّعَم».

٦٥٨٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي».

٦٥٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ».

٦٥٩٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ يَوْمًا، فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَحَدِ صَلَاتِهِ عَلَى الْمَيْتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ عَلَى الْمِنْرِ، فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ. وَاللَّهِ إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ، وَإِنِّي أُعْطِيتُ مِفْتَاحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ - أَوْ مِفْتَاحَ الْأَرْضِ - وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا».

٦٥٩١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، وَذَكَرَ الْحَوْضَ، فَقَالَ: «كَمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَصَنْعَاءَ».

٦٥٩٢- وَزَادَ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ حَارِثَةَ، سَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «حَوْضُهُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالْمَدِينَةِ»، فَقَالَ لَهُ الْمُسْتَوْدُ: أَلَمْ تَسْمَعْهُ قَالَ: «الْأَوَانِي»؟ قَالَ: لَا، قَالَ الْمُسْتَوْدُ: «تَرَى فِيهِ الْآيَةَ مِثْلَ الْكَوَاكِبِ».

٦٥٩٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنِّي عَلَى الْحَوْضِ حَتَّى أَنْظُرَ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ مِنْكُمْ، وَسَيُؤْخَذُ نَاسٌ دُونِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مَتَى وَمِنْ أُمَّتِي! فَيَقَالُ: هَلْ شَعَرْتَ مَا عَمِلُوا بِعَدْلِكَ؟ وَاللَّهِ مَا يَرْحَوْنَ يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ».

فَكَانَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجَعَ عَلَى أَعْقَابِنَا، أَوْ نُفْتَنَ عَنْ دِينِنَا.

[طرفه في: ٧٠٤٨]

﴿عَلَى أَعْقَابِكُمْ نَكِصُونَ﴾: تَرْجِعُونَ عَلَى الْعَقَبِ.

٤٦٦/١١ / قوله: «باب في الحَوْضِ» أي: في حَوْضِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَجَمَعَ الْحَوْضُ حِيَاضَ وَأَحْوَاضَ، وَهُوَ تَجْمَعُ الْمَاءِ، وَإِيرَادُ الْبُخَارِيِّ لِأَحَادِيثِ الْحَوْضِ بَعْدَ أَحَادِيثِ الشِّفَاعَةِ، وَبَعْدَ نَصَبِ الصُّرَاطِ، إِشَارَةً مِنْهُ إِلَى أَنَّ الْوُرُودَ عَلَى الْحَوْضِ يَكُونُ بَعْدَ نَصَبِ الصُّرَاطِ وَالْمُرُورِ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (١٢٨٢٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٣٣) مِنْ حَدِيثِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ:

سألت رسول الله ﷺ أن يَشْفَعَ لي، فقال: «أنا فاعل» فقلت: أين أطلبك؟ قال: «أطلبني أوَّل ما تطلبني على الصَّراط»، قلت: فإن لم ألقَكَ؟ قال: «أنا عند الميزان»، قلت: فإن لم ألقَكَ؟ قال: «أنا عند الحوض».

وقد استشكل كون الحوض بعد الصَّراط بما سيأتي في بعض أحاديث هذا الباب أنَّ جماعة يُدْفَعُونَ عن الحوض بعد أن يكادوا يَرِدُونَ ويذهب بهم إلى النار، ووجه الإشكال أنَّ الذي يَمُرُّ على الصَّراط إلى أن يَصِلَ إلى الحوض يكون قد نجا من النار، فكيف يُرَدُّ إليها؟ ويُمكن أن يُحمَل على أنَّهم يُقَرَّبُونَ من الحوض بحيث يَرَوْنَهُ وَيَرَوْنَ النار، فيُدْفَعُونَ في النار قبل أن يَحْلُصُوا من بقيَّة الصَّراط.

وقال أبو عبد الله القرطبي في «التَّذَكُّرَة»: ذهب صاحب «القوت» وغيره إلى أنَّ الحوض يكون بعد الصَّراط، وذهب آخرون إلى العكس، والصَّحيح أنَّ للنبي ﷺ حَوْضَيْنِ أحدهما في الموقف قبل الصَّراط، والآخر داخل الجنة، وكلُّ منهما يُسَمَّى كَوَثَرًا.

قلت: وفيه نظرٌ، لأنَّ الكَوَثَرَ نَهْرٌ داخل الجنة كما تقدَّم ويأتي، وماؤُهُ يَصُبُّ في الحوض، ويُطَلَق على الحوض كَوَثَرٌ لكونه يُمدَّد منه. فغاية ما يُؤْخَذ من كلام القرطبي أنَّ الحوض يكون قبل الصَّراط، فإنَّ الناس يَرِدُونَ الموقف عطاشى فيَرِدُ المؤمنونَ الحَوْضَ وَيَتَسَاقَطُ الكُفَّار في النار بعد أن يقولوا: رَبَّنَا عَطِشْنَا، فترفع لهم جَهَنَّمُ كأنَّها سَرَابٌ فيقال: أَلَا تَرِدُونَ؟ فيَطْنُونَهَا ماءً فيَتَسَاقَطُونَ فيها.

وقد أخرج مسلم (٢٣٠٠) من حديث أبي ذرٍّ أنَّ الحوض يَشْخَب فيه مِيزَابان من الجنة، وله شاهد من حديث ثوبان^(١)، وهو حُجَّة على القرطبي لا له، لأنَّه قد تقدَّم^(٢) أنَّ الصَّراط جِسْر جَهَنَّم، وأنَّه بين الموقف والجنة، وأنَّ المؤمنين يَمُرُّونَ عليه لدخول الجنة، فلو كان الحوض دونه لحالَّت النار بينه وبين الماء الذي يَصُبُّ من الكَوَثَر في الحوض، وظاهر الحديث

(١) عند مسلم أيضاً (٢٣٠١).

(٢) في الباب قبله.

أَنَّ الحَوْضَ بِجَانِبِ الْجَنَّةِ لِيَنْصَبَ فِيهِ الْمَاءُ مِنَ النَّهْرِ الَّذِي دَاخِلُهَا، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٧٨٧): «وَيُفْتَحُ نَهْرُ الْكَوْثَرِ إِلَى الْحَوْضِ».

وقد قال القاضي عياض: ظاهر قوله ﷺ في حديث الحوض: «مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا» يدلُّ على أَنَّ الشُّرْبَ مِنْهُ يَقَعُ بَعْدَ الْحِسَابِ وَالنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ، لِأَنَّ ظَاهِرَ حَالِ مَنْ لَا يَظْمَأُ أَنْ لَا يُعَذَّبَ بِالنَّارِ، وَلَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنَّ مَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ التَّعَذُّبُ مِنْهُمْ أَنْ لَا يُعَذَّبَ فِيهَا بِالظَّمِّ بَلْ بغيره.

قلت: ويدفعُ هذا الاحتمالُ أَنَّهُ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ عِنْدَ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ (٧١٧) فِي ذِكْرِ الْحَوْضِ: «وَمَنْ لَمْ يَشْرَبْ مِنْهُ لَمْ يَزَوْ أَبَدًا»، وَعِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ فِي زِيَادَاتِ «الْمُسْنَدِ» ٤٦٧/١١ (١٦٢٠٦) فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ عَنْ لَقِيطِ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّهُ وَقَدَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / هُوَ وَنَهْيُكَ ابْنِ عَاصِمٍ، قَالَ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ عِنْدَ انْسِلَاخِ رَجَبٍ، فَلَقِينَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ وَالْبَعَثِ وَفِيهِ: «تُعْرَضُونَ عَلَيْهِ بَادِيَةً لَهُ صَفْحَاتُكُمْ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ مِنْكُمْ خَافِيَةٌ، فَيَأْخُذُ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَيَنْضَحُ بِهَا قِبْلَكُمْ، فَلَعَمْرُ إِلَهُكُمَا مَا يُحْطَى وَجْهَ أَحَدِكُمْ قَطْرَةً، فَأَمَّا الْمُسْلِمُ فَتَدَعُ وَجْهَهُ مِثْلَ الرِّبْطَةِ الْبَيْضَاءِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَتَخْطِمُهُ مِثْلَ الْخِطَامِ الْأَسْوَدِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ نَبِيَكُمْ وَيَنْصَرِفُ عَلَى أَثَرِهِ الصَّالِحُونَ، فَيَسْلُكُونَ جِسْرًا مِنَ النَّارِ، يَطَأُ أَحَدُكُمْ الْجُمْرَةَ يَقُولُ: حَسَّ، يَقُولُ رَبُّكَ: أَوْ إِنَّهُ^(١)، أَلَا فَتَطْلُمُونَ عَلَى حَوْضِ الرَّسُولِ عَلَى أَظْمَأٍ - وَاللَّهِ - نَاهِلَةٍ رَأَيْتَهَا أَبَدًا، مَا يَسْطُرُ أَحَدُكُمْ يَدَهُ إِلَّا وَقَعَ عَلَى قَدَحٍ» الْحَدِيثِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (٦٣٦) وَالتَّبْرَانِيُّ (٤٧٧ / ١٩) وَالْحَاكِمُ (٤ / ٥٦٠-٥٦٤)، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْحَوْضَ قَبْلَ الصُّرَاطِ.

قوله: «وقول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾» أشار إلى أَنَّ المراد بالكوثر: النَّهْرُ الَّذِي يَصُبُّ فِي الْحَوْضِ، فَهُوَ مَادَّةُ الْحَوْضِ كَمَا جَاءَ صَرِيحًا فِي سَابِعِ أَحَادِيثِ الْبَابِ، وَمَضَى

(١) قال ابن الأثير في «منال الطالب في شرح طوال الغرائب» ص ٢٤٠: هكذا، يروى مقطوعاً عما بعده، وفيه قولان: أحدهما: أَنَّ «إِنَّ» بمعنى: نعم، والهاء فيها للسكت، وقيل: إِنَّ «إِنَّ» هي التي للتأكيد والتحقيق، والهاء اسمها، وخبرها محذوف، تقديره: وإنه كذلك، أو إنه كما تقول.

في تفسير سورة الكوثر (٤٩٦٥) من حديث عائشة نحوه، مع زيادة بيان فيه، وتقدم الكلام على حديث ابن عباس أَنَّ الكوثر هو الخير الكثير (٤٩٦٦)، وجاء إطلاق الكوثر على الحوض في حديث المختار بن قلفل عن أنس في ذكر الكوثر: «هو حوض تَرَدُّ عليه أمتي»^(١).

وقد اشتهر اختصاص نبيِّنا ﷺ بالحوض، لكن أخرج الترمذي (٢٤٤٣) من حديث سَمُرَةَ رَفَعَهُ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا»، وأشار إلى أَنَّهُ اخْتَلَفَ في وصله وإرساله، وَأَنَّ المرسل أصَحُّ. قلت: والمرسل أخرجه ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، وهو قائم على حوضه بيده عصا يدعو مَنْ عَرَفَ مِنْ أُمَّتِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ تَبَعًا، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَبَعًا».

وأخرجه الطبراني (٦٨٨١) من وجه آخر عن سَمُرَةَ موصولاً مرفوعاً مثله، وفي سنده لين.

وأخرج ابن أبي الدنيا أيضاً من حديث أبي سعيد رَفَعَهُ: «وَكُلُّ نَبِيٍّ يَدْعُو أُمَّتَهُ، وَلِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيهِ الْفِثَامُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيهِ الْعُصْبَةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيهِ الْوَاحِدُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِيهِ الْإِثْنَانُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَأْتِيهِ أَحَدٌ، وَإِنِّي لَأَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وفي إسناده لين.

وإن ثبتَ فالمختص بنبيِّنا ﷺ الكوثر الذي يَصُبُّ من مائه في حوضه، فإنه لم يُنْقَلْ نظيره لغيره، ووقع الامتنان عليه به في السورة المذكورة.

قال القرطبي في «المفهم» تبعاً للقاضي عياض في غالبه: مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أَنَّ الله سبحانه وتعالى قد خَصَّ نبيِّه محمداً ﷺ بالحوض المصروح باسمه وصفته وشرابه في الأحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل بمجموعها العلم القطعي، إذ روى ذلك عن النبي ﷺ من الصحابة نيف على الثلاثين، منهم في

(١) أخرجه مسلم (٤٠٠) (٥٣).

«الصحيحين» ما يُنْفُ على العشرين، وفي غيرهما بقيّة ذلك ممّا صَحَّ نقله واشتهرت روايته.

ثمّ رواه عن الصحابة المذكورين من التابعين أمثالهم ومَن بعدهم أضعافُ أضعافهم وهَلَمَّ جَرّاً، وأجمَعَ على إثباته السَّلفُ وأهل السُّنّة من الخَلَف، وأنكرت ذلك طائفة من المبتدعة، وأحالوه عن ظاهره، وغلّوا في تأويله من غير استحالةٍ عقليةٍ ولا عاديةٍ تلزم من حمّله على ظاهره وحقيقته، ولا حاجة تدعو إلى تأويله، فخرقَ مَن حرّفه إجماع السَّلفِ وفارقَ مذهب أئمة الخَلَف.

قلت: أنكره الخوارج وبعض المعتزلة، ومَن كان يُنكره عُبيد الله بن زياد أحدُ أمراء العراق لمعاويةَ وولده، فعند أبي داود (٤٧٤٩) من طريق عبد السلام بن أبي حازم قال: شهدت أبا بَرزّة الأسلميَّ دَخَلَ على عُبيد الله بن زياد فحدّثني فلان وكان في السَّباط، فذكر قصّة فيها أن ابن زياد ذكر الحوض، فقال: هل سمعتَ رسولَ الله ﷺ يذكُر فيه شيئاً؟ فقال أبو بَرزّة: نعم لا مرّة ولا مرّتين ولا ثلاثاً ولا أربعاً ولا خمساً، فمَن كذّب به فلا سَقاهُ اللهُ منه.

٤٦٨/١١ وأخرج البيهقيُّ في «البعث» (١٥٤) من / طريق أبي جَمرة عن أبي بَرزّة نحوه، ومن طريق يزيد بن حَيّان التيميّ (١٥٣): شهدت زيد بن أرقمَ وبعثَ إليه ابن زياد، فقال: ما أحاديثُ تَبْلُغني أنكَ تزعمُ أن لرسولِ الله ﷺ حَوْضاً في الجنة؟ قال: حدّثنا بذلك رسولُ الله ﷺ.

وعند أحمد (٦٥١٤) من طريق عبد الله بن بُريدة عن أبي سَبْرَةَ - بفتح المهملة وسكون الموحدة - الهذليّ، قال: قال عُبيد الله بن زياد: ما أُصدّقُ بالحوض، وذلك بعد أن حدّثه أبو بَرزّة والبراء وعائذ بن عمرو، فقال له أبو سَبْرَةَ: بعثني أبوك في مالٍ إلى معاوية، فلقيني عبد الله بن عمرو فحدّثني وكتبته بيدي من فيه: أنّه سمعَ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَوْعِدُكم حَوْضِي» الحديث، فقال ابن زياد حينئذٍ: أشهدُ أن الحَوْضَ حقٌّ.

وعند أبي يعلى (٣٣٥٥) من طريق سليمان بن المغيرة^(١) عن ثابت عن أنس: دَخَلْتُ عَلَى ابن زياد، وهم يَذْكُرُونَ الْحَوْضَ، فقال: هذا أنس، فقلت: لقد كانت عَجَائِزُ بِالْمَدِينَةِ كَثِيرًا مَا يَسْأَلَنَّ رَبَّهُنَّ أَنْ يَسْقِيَهُنَّ مِنْ حَوْضِ نَبِيِّهِنَّ. وسنده صحيح.

ورؤينا في «فوائد العيسوي» وهو في «البعث» (١٥٨) للبيهقي من طريقه بسند صحيح عن حميد عن أنس نحوه، وفيه: مَا حَسِبْتُ أَنْ أَعِيشَ حَتَّى أَرَى مِثْلَكُمْ يُنْكِرُ الْحَوْضَ.

وأخرج البيهقي أيضاً من طريق يزيد الرقاشي عن أنس في صفة الحوض: «وسيايته قوم ذابِلَةٌ شَفَاهُم لَا يُطْعَمُونَ مِنْهُ قَطْرَةً، مَنْ كَذَّبَ بِهِ الْيَوْمَ لَمْ يُصَبِّ الشُّرْبُ مِنْهُ يَوْمَئِذٍ»، ويزيد ضعيف، لكن يقويه ما مضى، ويُشبهه أن يكون الكلام الأخير من قول أنس.

قال عياض: أخرج مسلم (٢٢٨٩-٢٣٠٥) أحاديث الحوض عن ابن عمر وأبي سعيد وسهل بن سعد وجندب وعبد الله بن عمرو وعائشة وأم سلمة وعقبة بن عامر وابن مسعود وحذيفة وحارثة بن وهب والمستورد وأبي ذر وثوبان وأنس وجابر بن سمرة. قال: ورواه غير مسلم عن أبي بكر الصديق وزيد بن أرقم وأبي أمامة وأسما بنت أبي بكر وخولة بنت قيس وعبد الله بن زيد وسويد بن جبلة وعبد الله الصنابحي والبراء بن عازب.

وقال النووي بعد حكاية كلامه مُسْتَدْرِكَاً عليه: رواه البخاري (٦٥٨٥) ومسلم (٢٣٠٢) من رواية أبي هريرة، ورواه غيرهما من رواية عمر وعائذ بن عمرو وآخرين، وجمع ذلك كله البيهقي في «البعث» بأسانيده وطرقه المتكاثرة.

قلت: أخرجه البخاري في هذا الباب عن الصحابة الذين نَسَبَ عِيَاضٌ لِمُسْلِمٍ تَخْرِيجَهُ عَنْهُمْ، إِلَّا أُمَّ سَلَمَةَ وَثُوبَانَ وَجَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ وَأَبَا ذَرٍّ.

(١) الذي عند أبي يعلى في «مسنده» المطبوع الذي برواية ابن حمدان (٣٣٥٥) أن الحديث من طريق حماد بن سلمة عن ثابت، وليس عن سليمان بن المغيرة عن ثابت، وقد أخرجه البيهقي في «البعث» (١٥٧) من طريق سليمان بن المغيرة، فلعله كذلك في «مسند أبي يعلى» الذي برواية ابن المقرئ، ولم يقع لنا مطبوعاً، والله تعالى أعلم.

وأخرجه أيضاً عن عبد الله بن زيد وأسماء بنت أبي بكر، وأخرجه مسلم عنهما أيضاً وأغفلهما عياض^(١).

وأخرجه أيضاً عن أسيد بن حضير^(٢).

وأغفل عياض أيضاً نسبة الأحاديث، وحديث أبي بكر عند أحمد (١٥) وأبي عوانة (٤٤٣) وغيرهما.

وحديث زيد بن أرقم عند البيهقي (١٥٣) وغيره.

وحديث خولة بنت قيس عند الطبراني (٥٨٩ / ٢٤).

وحديث أبي أمامة عند ابن حبان (٦٤٥٧) وغيره^(٣).

وأما حديث سويد بن جبلة، فأخرجه أبو زرعة الدمشقي في «مسند الشاميين» وكذا ذكره ابن مندة في «الصحابة» وجزم ابن أبي حاتم بأن حديثه مرسل^(٤).

وأما حديث عبد الله الصنابحي، فغلط عياض في اسمه، وإنما هو الصنابح بن الأعسر، وحديثه عند أحمد (١٩٠٦٩) وابن ماجه (٣٩٤٤) بسند صحيح ولفظه: «إني فرطكم على الحوض، وإني مكاثركم» الحديث، فإن كان كما ظننت، وكان ضبط اسم الصحابي، وأنه عبد الله، فتزيد العدة واحداً، لكن ما عرفت من خرجه من حديث عبد الله الصنابحي،

(١) رواية عبد الله بن زيد سلفت برقم (٤٣٣٠)، وعلقها البخاري في مطلع هذا الباب، وهي عند مسلم

(١٠٦١)، أما رواية أساء فهي مخرجة في هذا الباب (٦٥٩٣)، وهي عند مسلم أيضاً (٢٢٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٩٢)، ومسلم (١٨٤٥).

(٣) فات الحافظ رحمه الله أن يخرج حديث خولة وحديث أبي أمامة من «مسند أحمد» وهما فيه (٢٧٣١٦) و(٢٢١٥٦).

(٤) جزم الحافظ في ترجمته في «الإصابة» ٣ / ٣٤ أن حديثه مرسل، لأن ابن حبان والطبراني قد روايا هذا الحديث من غير الطريق التي في «مسند الشاميين»، فجعله عن سويد بن جبلة عن العرياض بن سارية. قلنا: هو عند ابن حبان (٧٢٣٩)، والطبراني في «الكبير» ١٨ / (٦٣٢)، وقد اختلف في إسناده عن الزهري كما بينه ابن عبد البر في «التمهيد» ٢ / ٢٩٧-٢٩٨.

وهو صحابيٌّ آخرُ غير عبد الرحمن بن عُسَيْلَةَ الصَّنَابِيحِيِّ التابعيِّ المشهور^(١).

وقول النَّوَوِيِّ: إِنَّ الْبِيهَقِيَّ اسْتَوَعَبَ طَرَقَهُ، يُوهِمُ أَنَّهُ أَخْرَجَ زِيَادَةَ عَلَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي ذَكَرَهَا، حَيْثُ قَالَ: وَآخَرِينَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَمْ يُخْرِجْ حَدِيثَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ وَلَا سُوَيْدٍ وَلَا الصَّنَابِيحِيَّ وَلَا خَوْلَةَ وَلَا الْبَرَاءَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَمْرٍو وَعَنْ أَبِي بَرْزَةَ وَلَمْ أَرْ عِنْدَهُ زِيَادَةَ إِلَّا مِنْ مُرْسَلٍ يَزِيدُ بْنُ رُومَانَ فِي نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾.

وقد جاء فيه عَمَّنْ لَمْ يَذْكُرُوهُ جَمِيعاً مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْكَوْثَرِ^(٢).

وَمِنْ حَدِيثِ كَعْبٍ / بَنِ عَجْرَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٦١٤ وَ ٢٢٥٩) وَالنَّسَائِيِّ (٤٢٠٧)، وَصَحَّحَهُ ٤٦٩/١١ الْحَاكِمُ (١/ ٧٨-٧٩).

وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٥١٢٠) وَالْبَزَّازِ (٢٩٧٥) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. وَعَنْ بُرَيْدَةَ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى^(٣).

وَمِنْ حَدِيثِ أَخِي زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ - وَيُقَالُ: إِنَّ اسْمَهُ ثَابِتٌ - عِنْدَ أَحْمَدَ (١٩٣٤٠). وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ عِنْدَ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (٧٣٧ وَ ٧٦٧) وَعِنْدَ الْبِيهَقِيِّ فِي «الدَّلَائِلِ» (٤٠٣/٦).

(١) كَذَا جَزَمَ الْحَافِظُ هُنَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ الصَّنَابِيحِيَّ غَيْرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُسَيْلَةَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَابِيحِيَّ، وَفِي «الْإِصَابَةِ» ٢٧١/٤، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ نَفْسُهُ، وَأَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ، كَمَا بَسَطْنَا الْقَوْلَ بِذَلِكَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» قَبْلَ الْحَدِيثِ (١٩٠٦٣)، وَقَوَّى ذَلِكَ مِنْ قَبْلُنَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى ابْنِ الْقَطَّانِ» ص ٣٠ وَ ٣١.

(٢) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ (٤٩٦٦) لَكِنْ بِذِكْرِ الْكَوْثَرِ وَلَيْسَ الْحَوْضُ، وَسَيَأْتِي أَيْضاً فِي هَذَا الْبَابِ بِرَقْمِ (٦٥٧٨)، وَقَدْ بَيَّنَّ الْحَافِظُ أَوَّلَ هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ أَطْلَقَ الْكَوْثَرَ عَلَى الْحَوْضِ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ.

(٣) لَعَلَّهُ فِي «مُسْنَدِهِ الْكَبِيرِ» الَّذِي بِرِوَايَةِ ابْنِ الْمُقَرَّرِ، فَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِي «مُسْنَدِهِ» الْمَطْبُوعِ الَّذِي بِرِوَايَةِ ابْنِ حَمْدَانَ، وَهُوَ أَيْضاً عِنْدَ الْبَزَّازِ (٤٣٨١).

ومن حديث أبي بن كعب وأُسامة بن زيد وحُذيفة بن أسيد وحمزة بن عبد المطلب ولقيط بن عامر وزيد بن ثابت والحسن بن علي - وحديثه عند أبي يعلى أيضاً (٦٧٧١) - وأبي بكره وخولة بنت حكيم كلها عند ابن أبي عاصم^(١).

ومن حديث العرياض بن سارية عند ابن جبان في «صحيحه» (٧٢٣٩).

وعن أبي مسعود البدرى وسلمان الفارسيّ وسُمرة بن جندب وعُتبة بن عبدٍ وزيد بن أبي أوفى وكلّهما في الطبراني^(٢)، ومن حديث خباب بن الأرت عند الحاكم (٧٨/١).

ومن حديث الثّوّاس بن سَمعان عند ابن أبي الدنيا.

ومن حديث ميمونة أم المؤمنين في «الأوسط» (٢٢٩٧) للطبراني ولفظه: «تَرِدُ^(٣) عليّ الحوضَ أطولُكُنَّ يداً» الحديث.

ومن حديث سعد بن أبي وقاصٍ عند أحمد بن مَنِيع في «مُسْنَدِهِ».

وذكره ابنُ مَنَدَه في «مُسْتَخَرَجِهِ» عن عبد الرحمن بن عَوْفٍ.

وذكره ابن كثير في «نَهايَتِهِ» عن عثمان بن مَظْعُون^(٤).

(١) رواية أبي بن كعب عنده برقم (٧١٧)، ورواية حذيفة بن أسيد (٧٦٠) ورواية لقيط بن عامر (٦٣٦)، ورواية زيد بن ثابت (١٥٤٨)، ورواية الحسن بن علي (٧٧٦) ورواية أبي بكره (٧٦٥) و(٧٦٦)، ورواية خولة بنت حكيم (٧٠٤)، ولم نجد رواية أسامة بن زيد، وقد أخرجها الطبري في «تفسيره» ٣٠/٣٢٥، والطبراني (٢٩٦٠)، وكذا لم نجد رواية حمزة بن عبد المطلب وهي نفسها رواية أسامة بن زيد، لأنّه حكى فيها قصة حمزة وإخباره لامرأته هذا الحديث.

(٢) رواية أبي مسعود عنده برقم (١٧/٥٣٨)، ورواية سلمان الفارسي (٦١٧٤)، ورواية سمرة (٦٨٨١)، ورواية عتبة ١٧ (٣١٢)، ورواية زيد بن أبي أوفى (٥١٤٦).

(٣) لفظ رواية الطبراني: «أَوَّلُكُنَّ تَرِدُ عليّ الحوض...».

(٤) نسبه ابن كثير في «النهاية» ١/٣٩٩ للحكيم الترمذي في «نوادير الأصول»، وهو أيضاً عند ابن خُذّان في «الفوائد والأخبار» (١٢).

وذكره ابن القيم في «الحادي»^(١) عن معاذ بن جبل^(٢) ولقيط بن صبرة، وأظنه عن لقيط ابن عامر الذي تقدم ذكره.

فجميع من ذكرهم عياض خمسة وعشرون نفساً، وزاد عليه النووي ثلاثة، وزدت عليهم أجمعين قدر ما ذكره سواء، فزادت العدة على الخمسين. ولكن من هؤلاء الصحابة في ذلك زيادة على الحديث الواحد كأبي هريرة وأنس وابن عباس وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو، وأحاديثهم بعضها في مطلق ذكر الحوض، وفي صفته بعضها، وفيمن يرد عليه بعضها، وفيمن يدفع عنه بعضها، وكذلك في الأحاديث التي أوردتها المصنف في هذا الباب، وجملة طرقها تسعة عشر طريقاً، وبلغني أن بعض المتأخرين وصلها إلى رواية ثمانين صحابياً^(٣).

الأول: قوله: «وقال عبد الله بن زيد» هو ابن عاصم المازني.

قوله: «اضربوا حتى تلقوني على الحوض» هو طرف من حديث طويل وصله المؤلف في غزوة حنين (٤٣٣٠)، وفيه كلام الأنصار لما قُسمت غنائم حنين في غيرهم، وفيه: «إنكم سترون بعدي أثره، فاصبروا» الحديث، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك.

قوله: «عن سليمان» هو الأعمش، وشقيق: هو أبو وائل المذكور في الطريق الثانية، ووقع صريحاً عند الإسماعيليّ فيهما، وعند مسلم (٢٢٩٧) في الأول. وعبد الله: هو ابن مسعود، والمغيرة في الطريق الثانية: هو ابن مقسم الضبي الكوفي.

قوله: «وليرفعن» بضم أوله وفتح الفاء والعين، أي: يُظهرهم الله لي حتى أراهم.

قوله: «ثم ليختلجن» بفتح اللام وضمّ التّحتانيّة وسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة واللام وضمّ الجيم بعدها نونٌ ثقيلة، أي: يُزعون أو يُجذبون مني، يقال: اختلج منه: إذا

(١) تحرّف في (ع) و(س) إلى: الحاوي. وإنما هو كتابه المشهور «حادي الأرواح».

(٢) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» ٦٤/٣، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤٥٩/١٠.

(٣) منها غير ما ذكر سابقاً حديث جبير بن مطعم عند ابن أبي عاصم في «السنة» أيضاً (٧٤٠).

نَزَعَهُ مِنْهُ أَوْ جَذَبَهُ بِغَيْرِ إِرَادَتِهِ، وَسَيَأْتِي زِيَادَةُ فِي إِيضَاحِهِ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ التَّاسِعِ (٦٥٨٢) وَمَا بَعْدَهُ، وَالتَّاسِعُ عَشَرَ (٦٥٩٣).

قوله: «تَابَعَهُ عَاصِمٌ» هُوَ ابْنُ أَبِي النَّجُودِ قَارِئُ الْكُوفَةِ، وَالضَّمِيرُ لِلْأَعْمَشِ، أَي: إِنَّ عَاصِمًا رَوَاهُ كَمَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَقَدْ وَصَّلَهَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «مُسْنَدِهِ»^(١) مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَاصِمٍ.

قوله: «وَقَالَ حُصَيْنٌ» أَي: ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْوَاسِطِيِّ^(٢).

قوله: «عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ» أَي: أَنَّهُ خَالَفَ الْأَعْمَشَ وَعَاصِمًا، فَقَالَ: عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ.

وَهَذِهِ الْمَتَابَعَةُ وَصَّلَهَا مُسْلِمٌ (٢٢٩٧) مِنْ طَرِيقِ حُصَيْنٍ^(٣)، وَصَنِيْعُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ عِنْدَ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَنْ حُذَيْفَةَ مَعًا، وَصَنِيْعُ الْبُخَارِيِّ يَقْتَضِي تَرْجِيْحَ قَوْلِ مَنْ قَالَ: عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، لَكُونَهُ سَاقَهَا مَوْصُولَةً وَعَلَّقَ الْأُخْرَى.

الحديث الرابع: قوله: «يَحْيَى» هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ: هُوَ ابْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ.

قوله: «أَمَامَكُمْ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، أَي: قُدَّامَكُمْ.

«حَوْضٌ» فِي رِوَايَةِ السَّرْحُسِيِّ: «حَوْضِي» بِزِيَادَةِ يَاءِ الْإِضَافَةِ^(٤)، وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي عِنْدَ ٤٧٠/١١ كُلِّ مَنْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ كَمُسْلِمٍ (٢٢٩٩).

(١) فَاتِ الْحَافِظِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَخْرُجُهُ مِنْ «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»، وَهُوَ فِيهِ بِالْأَرْقَامِ (٣٨١٢) وَ(٣٨٥٠) وَ(٤٣٣٢) مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ.

(٢) كُلٌّ مِنْ تَرْجَمِ لِحْصِينَ هَذَا نَسَبَهُ كُوفِيًّا، مَعَ أَنَّهُ يَنْسَبُ إِلَى وَاسِطٍ أَيْضًا، كَمَا فَعَلَ الْحَافِظُ هُنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ شَرْحِهِ هَذَا، وَهُوَ صَحِيْحٌ، فَقَدْ تَرْجَمَ لَهُ بِحِشْلِ فِي «تَارِيخِ وَاسِطٍ» تَرْجَمَةً حَافِلَةً، وَنَصَّ عَلَى سَبَاحِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مِنْهُ فِيهَا.

(٣) يَعْنِي وَصَّلَهَا مُسْلِمٌ بِإِثْرِ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ وَالْمَغِيرَةِ بْنِ مِقْسَمٍ، فَاقْتَصَرَ ذَلِكَ ثُبُوتَ الطَّرِيقَيْنِ عِنْدَهُ.

(٤) كَذَا قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَتَبِعَهُ الْعَيْنِيُّ، وَالَّذِي فِي الْيُونَانِيَّةِ وَ«إِرْشَادِ السَّارِيِّ» ٣٣٧/٩ عَكْسَ مَا قَالَهُ الْحَافِظُ هُنَا، يَعْنِي أَنَّ زِيَادَةَ الْيَاءِ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْكَشْمِيْنِيِّ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ السَّرْحُسِيِّ.

قوله: «كما بين جَرْبَاء وأذْرُح» أمَّا جَرْبَاء، فهي بفتح الجيم وسكون الرَّاء بعدها موَحَّدة، بلفظ تأنيث أجْرَب، قال عِيَاض: جاءت في البخاريّ ممدودة، وقال النَّوويّ في «شرح مسلم»: الصَّواب أنَّها مقصورة، وكذا ذكرها الحازميّ والجمهور، قال: والمدُّ خطأ، وأثبتَ صاحب «التَّحْريِر» المدَّ وجَوَزَ القصر، ويؤيِّدُ المدَّ قولُ أبي عبيد البَكْرِيّ هي تأنيث أجْرَب.

وأما أذْرُح، فبفتح الهمزة وسكون المعجمة وضمَّ الرَّاء بعدها مُهملة، قال عِيَاض: كذا للجمهور، ووقعَ في رواية العُدْرِيّ في مسلم بالجيم، وهو وهم.

قلت: وسأذكر الخِلاف في تعيين مكائِي هَذَيْنِ الموضعين في آخر الكلام على الحديث السادس إن شاء الله تعالى.

الحديث الخامس: حديث ابن عَبَّاس، تقدَّم شرحه في تفسير سورة الكَوثر (٤٩٦٦).

وقوله هنا: «هُشِيمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشَرٍ» هو جعفر بن أَبِي وَحْشِيَّة، بفتح الواو وسكون المهملة بعدها مُعْجَمَةٌ مكسورة ثُمَّ تَحْتَانِيَّةٌ ثَقِيلَةٌ ثُمَّ هَاءُ تَأْنِيثٍ، واسم أبي وَحْشِيَّةٍ إِيَّاسٌ.

قوله: «وعطاء بن السائب» هو المحدث المشهور، كوفيٌّ من صِغار التابعين، صدُّوق اختلطَ في آخر عُمُرِه، وسماع هُشِيمٌ منه بعد اختلاطه، ولذلك أخرج له البخاريّ مقروناً بأبي بشر، وما له عنده إلا هذا الموضع، وقد مضى في تفسير الكَوثر من جهة هُشِيمٍ عن أبي بشر وحده.

ولعطاء بن السائب في ذِكْرِ الكَوثر سندٌ آخرٌ عن شيخٍ آخر، أخرجه التِّرْمِذِيّ وصَحَّحَه (٣٣٦١) وابن ماجه (٤٣٣٤) بسندٍ صحيح من طريق مُحَمَّد بن فَضِيلٍ عن عطاء بن السائب عن مُحَارِب بن دِثَار عن ابن عمر فذكر الحديث المشار إليه في تفسير الكَوثر.

وأخرجه أبو داود الطَّيَالِسِيُّ في «مُسْنَدَه» (٢٠٤٥) عن أبي عَوَانة عن عطاء قال: قال لي مُحَارِب بن دِثَار: ما كان سعيد بن جُبَيْر يقول في الكَوثر؟ قلت: كان يُحَدِّث عن ابن عَبَّاس قال: هو الخير الكثير، فقال مُحَارِب: حدَّثنا ابن عمر، فذكر الحديث.

وأخرجه البيهقي^(١) في «البعث» (١٢٨) من طريق حماد بن زيد عن عطاء بن السائب، وزاد: فقال محارب: سبحان الله ما أقل ما يسقط لابن عباس! فذكر حديث ابن عباس، ثم قال: هذا والله هو الخير الكثير.

الحديث السادس: قوله «نافع» هو ابن عمر الجُمَحِيُّ المَكِّيّ.

قوله: «قال عبد الله بن عمرو» في رواية مسلم (٢٢٩٢) من وجه آخر عن نافع بن عمر بسنده عن عبد الله بن عمرو، وقد خالف نافع بن عمر في صحابيه عبد الله بن عثمان بن خثيم، فقال: عن ابن أبي مليكة عن عائشة، أخرجه أحمد والطبراني، ونافع بن عمر أحفظ من ابن خثيم^(٢).

قوله: «خَوْضِي مَسِيرَةَ شَهْرٍ» زاد مسلم والإسماعيلي وابن حبان (٦٤٥٢) في روايتهم من هذا الوجه: «وَزَوَايَاهُ سِوَاهُ»، وهذه الزيادة تدفع تأويل من جمع بين مختلف الأحاديث في تقدير مسافة الخوض على اختلاف العرض والطول، وقد اختلف في ذلك اختلافاً كثيراً، فوقع في حديث أنس الذي بعده: «كما بين أيلة وصنعاء من اليمن»، وأيلة: مدينة كانت عامرة، وهي بطرف بحر القلزم من طرف الشام، وهي الآن خراب يمر بها الحاج من مصر فتكون شماليهم، ويمر بها الحاج من غزة وغيرها فتكون أمامهم، ويحلبون إليها الميرة من الكرك والشوبك وغيرها يتلقون بها الحاج ذهاباً وإياباً، وإليها تنسب العقبة المشهورة عند المصريين، وبينها وبين المدينة النبوية نحو الشهر بسير الأثقال إن اقتصروا كل

(١) فات الحافظ رحمه الله أن يخرج من «مسند أحمد»، وهو فيه برقم (٥٩١٣).

(٢) جمع نافع بن عمر في روايته بين حديث عبد الله بن عمرو بن العاص الذي عند البخاري هنا، وبين حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق الآتي في آخر هذا الباب، وإنما فرقهما البخاري رحمه الله مع أنها عنده بإسناد واحد، ومخالفة ابن خثيم لنافع إنما هي في حديث أسماء إذ جعله من مسند عائشة، وليس في حديث عبد الله بن عمرو، بل لم يرو ابن خثيم حديث عبد الله بن عمرو أصلاً، وعليه فلا يستقيم كلام الحافظ هنا في ترجيح رواية نافع بن عمر على رواية ابن خثيم، ويصلح أن يكون لحديث أسماء الآتي، والله أعلم. ولم نقف على حديث عائشة عند أحمد والطبراني، وإنما هو عند مسلم بعد حديث أسماء، لكن ذهل عنه الحافظ رحمه الله.

يومٍ على مَرَحَلَةٍ وَإِلَّا فَدُونَ ذَلِكَ، وهي من مِصر على أكثر من النِّصْف من ذلك، ولم يُصَبَّ مَنْ قال من المتقدمين: إِنَّهَا على النِّصْف مِمَّا بَيْنَ مِصر وَمَكَّةَ، بل هي دُونَ الثُّلُث، فَإِنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى مِصر.

وَنَقَلَ عِيَاضُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ أَيْلَةَ شُعْبٍ مِنْ جَبَلِ رَضْوَى الَّذِي فِي يَنْبُعٍ. وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ اسْمٌ وَافَقَ اسْمًا، والمراد بأَيْلَةَ في الخبر هي المدينة الموصوفة آنفًا، وقد ثَبَتَ ذِكْرُهَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٣٩٢ ص ١٧٨٥) فِي قِصَّةِ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَفِيهِ: أَنَّ صَاحِبَ أَيْلَةَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / وَصَالَحَهُ^(١) وَتَقَدَّمَ لَهَا ذِكْرٌ أَيْضًا فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ ٤٧١/١١ (٨٩٣).

وَأَمَّا صَنْعَاءُ فَإِنَّهَا قُيِّدَتْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ^(٢) بِالْيَمَنِ احْتِرَازًا مِنْ صَنْعَاءِ الَّتِي بِالشَّامِ، وَالْأَصْلُ فِيهَا صَنْعَاءُ الْيَمَنِ لَمَّا هَاجَرَ أَهْلُ الْيَمَنِ فِي زَمَنِ عُمَرَ عِنْدَ فَتُوحِ الشَّامِ نَزَلَ أَهْلُ صَنْعَاءِ فِي مَكَانٍ مِنْ دِمَشْقَ فُسِّمِيَ بِاسْمِ بِلَدِهِمْ، فَعَلِيَ هَذَا فَمِنْ فِي قَوْلِهِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مِنَ الْيَمَنِ: إِنْ كَانَتْ ابْتِدَائِيَّةً فَيَكُونُ هَذَا اللَّفْظُ مَرْفُوعًا، وَإِنْ كَانَتْ بَيَانِيَّةً فَيَكُونُ مُدْرَجًا مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الزُّهْرِيُّ.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ^(٣) أَيْضًا: «كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَأَيْلَةَ».

وَفِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ مِثْلُهُ^(٤)، لَكِنْ قَالَ: «عَدَنَ» بَدَلًا: «صَنْعَاءَ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَبْعَدَ مِنْ أَيْلَةَ إِلَى عَدَنَ»^(٥). وَعَدَنَ بَفَتْحَتَيْنِ: بِلَدٍ مَشْهُورٍ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ فِي

(١) وَقَدْ سَلَفَ أَيْضًا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِرَقْمِ (١٤٨١)، لَكِنْ الَّذِي فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ أَنَّ الَّذِي جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَسُولُهُ لَا هُوَ.

(٢) بَلْ قُيِّدَتْ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ الَّذِي بَعْدَهُ.

(٣) عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٣٠٥).

(٤) عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٤٨).

(٥) عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٤٧).

أواخر سواحل اليمن وأوائل سواحل الهند، وهي تُسَمِّتُ صَنْعَاءَ، وصَنْعَاءُ في جهة الجبال.

وفي حديث أبي ذرٍّ: «ما بين عُمان إلى أَيْلَةَ». وعُمان، بضمّ المهملة وتخفيف الميم بلد على ساحل البحر من جهة البحرين.

وفي حديث أبي بَرْزَةَ عند ابن حِبَّان (٦٤٥٨): «ما بين ناحِيَتَي حَوْضِي كما بين أَيْلَةَ وصَنْعَاءَ مَسِيرَةَ شهرٍ». وهذه الروايات مُتَقَارِبَةٌ، لِأَنَّهَا كُلُّهَا نحو شهر أو تزيد أو تَنْقُصُ.

وَوَقَعَ في روايات أُخْرَى التَّحْدِيدَ بِهَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ:

فَوَقَعَ في حديث عُقْبَةَ بن عامر عند أحمد^(١): «كما بين أَيْلَةَ إلى الجُحْفَةِ».

وفي حديث جابر^(٢): «كما بين صَنْعَاءَ إلى المدينة».

وفي حديث ثوبان: «ما بين عَدَنَ وَعَمَانَ الْبَلْقَاءُ»^(٣)، ونحوه لابن حِبَّان (٦٤٥٧) عن أبي أَمَامَةَ. وَعَمَانَ هَذِهِ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ لِلْأَكْثَرِ وَحُكِّيَ تَخْفِيفُهَا، وَتُنَسَّبُ إِلَى الْبَلْقَاءِ لِقُرْبِهَا مِنْهَا، وَالْبَلْقَاءُ، بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا قَافٌ وَبِالْمَدِّ: بَلَدَةٌ مَعْرُوفَةٌ مِنْ فِلَسْطِينَ.

وعند عبد الرَّزَّاقِ (٢٠٨٥٣) في حديث ثوبان: «ما بين بُصْرَى إِلَى صَنْعَاءَ أَوْ مَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى مَكَّةَ». وَبُصْرَى، بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ: بَلَدٌ مَعْرُوفٌ بِطَرَفِ الشَّامِ مِنْ جِهَةِ الْحِجَازِ، تَقْدَّمَ ضَبْطُهَا فِي بَدْءِ الْوَحْيِ (٧).

(١) بل عند مسلم (٢٢٩٦) (٣١)، وأما رواية أحمد (١٧٣٤٤) و(١٧٣٩٧) و(١٧٤٠٢) فليس فيها ذكر المسافة، وهو عند البخاري في غير ما موضع مثل رواية «المسند»، انظر ما سلف برقم (١٣٤٤).

(٢) أخرج حديث جابر بن عبد الله أحمد (١٥١٢٠)، وابن حبان (٦٤٤٩)، وغيرهما، لكن بلفظ: «ما بين أَيْلَةَ إِلَى مَكَّةَ»، وليس باللفظ الذي ذكره الحافظ، وقد روي باللفظ الذي ذكره الحافظ من حديث أنس ابن مالك عند مسلم (٢٣٠٣) وغيره.

(٣) هو بهذا اللفظ عند أحمد (٢٢٣٦٧) والترمذي (٢٤٤٤).

وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد: «أبعد ما بين مكة وأيلة»^(١)، وفي لفظ: «ما بين مكة وعمان»^(٢).

وفي حديث حذيفة بن أسيد^(٣): «ما بين صنعاء إلى بصرى» ومثله لابن حبان (٦٤٥٠) في حديث عتبة بن عبد.

وفي رواية الحسن عن أنس عند أحمد (١٣٤٠٥): «كما بين مكة إلى أيلة أو بين صنعاء ومكة». وفي حديث أبي سعيد عند ابن أبي شيبة (٤٥٣/١١) وابن ماجه (٤٣٠١): «ما بين الكعبة إلى بيت المقدس».

وفي حديث عتبة بن عبد عند الطبراني (٣١٢/١٧): «كما بين البيضاء إلى بصرى». والبيضاء بالقرب من الرَبَذة البلد المعروف بين مكة والمدينة.

وهذه المسافات مُتقاربة وكلها ترجع إلى نحو نصف شهر أو تزيد على ذلك قليلاً أو تنقص، وأقل ما ورد في ذلك ما وقع في رواية لمسلم في حديث ابن عمر من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر بسنده كما تقدم، وزاد: قال عبيد الله: فسألته، قال: قريتان بالشام بينهما مسيرة ثلاثة أيام، ونحوه له في رواية عبد الله بن ثُمير عن عبيد الله بن عمر لكن قال: ثلاث ليالٍ.

وقد جمع العلماء بين هذا الاختلاف، فقال عياض: هذا من اختلاف التقدير، لأن ذلك لم يقع في حديث واحد فيعد اضطراباً من الرواة، وإنما جاء في أحاديث مختلفة عن غير واحد من الصحابة سمعوه في مواطن مختلفة، وكان النبي ﷺ يضرب في كل منهما مثلاً لبعده أقطار الحوض وسعته، بما ينسج له من العبارة ويُقرب ذلك للعلم ببعده ما بين البلاد النائية بعضها من

(١) هذا لفظ رواية عبد الله بن عمرو عند الحسين المروزي في زياداته على «الزهد» لابن المبارك (١٦١٠)، والخرائطي في «مساوي الأخلاق» (٢٧٤)، والآجري في «الشرعة» (٨٢٥)، والحاكم ٧٥/١ وغيرهم، وأما عند أحمد فلفظه: «كما بين أيلة ومكة».

(٢) الرواية الثانية لعبد الله بن عمرو في «المسند» (٦٨٧٢) بلفظ: «كما بين أيلة إلى مكة - أو قال: صنعاء إلى المدينة - ولم نجد الرواية التي أوردتها الحافظ، لكن جاء في حديث أنس في «مسند أحمد» (١٢٣٦٢) وغيره، بلفظ: «مثل ما بين المدينة وصنعاء، أو مثل ما بين المدينة وعمان».

(٣) عند ابن السكك في «جزء حنبل بن إسحاق» (٥٥)، والطبراني في (٣٠٥٢) وغيرهما.

بعض، لا على إرادة المسافة المحققة، قال: فهذا يُجمَع بين الألفاظ المختلفة من جهة المعنى. انتهى مُلَخَّصاً.

وفيه نظرٌ من جهة أنَّ ضرب المثل والتقدير إنَّما يكون فيما يَتَقَارَب، وأمَّا هذا الاختلاف المتباعد الذي يزيد تارة على ثلاثين يوماً وَيَنْقُص إلى ثلاثة أيام فلا.

قال القُرْطُبِيُّ: ظنَّ بعض القاصرين أنَّ الاختلاف في قَدْرِ الحوض اضطراب، وليس كذلك، ثمَّ نَقَلَ كلام عِيَّاض، وزاد: وليس اختلافاً، بل كُلُّها تُفِيد أنَّه كبير مُتَّسِع مُتَّبَاعِد الجوانب. ثمَّ قال: ولعلَّ ذِكْرَه للجِهات المختلفة بِحَسَبِ مَنْ حَضَرَه مِمَّن يَعْرِف تلك الجهة ٤٧٢/١١ فَيُخَاطَب كُلُّ قَوْمٍ بِالْجِهَةِ الَّتِي / يَعْرِفُونَهَا.

وأجاب النوويُّ بأنَّه ليس في ذِكْرِ المسافة القليلة ما يَدْفَع المسافة الكثيرة، فالأكثر ثابت بالحديث الصَّحيح، فلا مُعَارَضَةَ.

وحاصله: أنَّه يشير إلى أنَّه أخبر أولاً بالمسافة اليسيرة، ثمَّ أَعْلَمَ بالمسافة الطويلة فأخبر بها، كأنَّ الله تَفَضَّلَ عليه بِاتِّسَاعِهِ شيئاً بعد شيء، فيكون الاعتماد على ما يدلُّ على أطولها مَسَافَةً.

وتقدَّم قول مَنْ جَمَعَ الاختلاف بِتَفَاوُتِ الطُّول والعَرْض، ورَدُّه بما في حديث عبد الله ابن عمرو: «زَوَايَاهُ سَوَاءٌ»، وَوَقَعَ أَيْضاً في حديث النَّوَّاسِ بن سَمْعَانَ وجابر وأبي بَرَزَةَ وأبي ذرٍّ: «طَوْلُهُ وَعَرْضُهُ سَوَاءٌ»^(١).

وَجَمَعَ غَيْرُهُ بَيْنَ الْاِخْتِلَافَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِاِخْتِلَافِ السَّيْرِ الْبَطْيِيِّ، وَهُوَ سَيْرُ الْأَثْقَالِ، وَالسَّيْرِ السَّرِيعِ وَهُوَ سَيْرُ الرَّاكِبِ الْمَخْفِ، وَبِحَمْلٍ رَوَايَةِ أَقْلَاهَا، وَهُوَ الثَّلَاثُ، عَلَى سَيْرِ الْبَرِيدِ، فَقَدْ عَهِدَ مِنْهُمْ مَنْ قَطَعَ مَسَافَةَ الشَّهْرِ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلَوْ كَانَ نَادِراً جَدّاً.

(١) رواية النّوَّاسِ بن سمعان عند عمر بن محمد بن بُجَيْرِ الحافظ كما في «النهاية» لابن كثير ٤٠٠/١، ومن طريقه أخرجه الضياء في «المستقى من مسموعات مرو» (٩٣)، ورواية جابر عند أحمد (١٥١٢١)، ورواية أبي بَرَزَةَ عند ابن حبان (٦٤٥٨)، ورواية أبي ذر عند مسلم (٢٣٠٠).

وفي هذا الجواب عن المسافة الأخيرة نظرٌ، وهو فيما قبله مُسلَّم، وهو أولى ما يُجمَع به، وأما مسافة الثلاث فإنَّ الحافظ ضياء الدين المقدسيَّ ذكر في الجزء الذي جمعه في الحوض أنَّ في سياق لفظها غلطاً، وذلك الاختصار وَقَعَ في سياقه من بعض رواته، ثمَّ ساقه من حديث أبي هريرة، وأخرجه من «فوائد عبد الكريم بن الهيثم الدَّير عاقولي» بسندٍ حسنٍ إلى أبي هريرة مرفوعاً في ذِكْرِ الحوض، فقال فيه: «عَرَضَهُ مِثْلَ ما بينكم وبين جَرَبَاءَ وأذْرَحَ»، قال الضَّياء: فَظَهَرَ بهذا أَنَّهُ وَقَعَ في حديث ابن عمر حذف تقديره: كما بين مقامي وبين جَرَبَاءَ وأذْرَحَ، فَسَقَطَ «مقامي» و«بين».

وقال الحافظ صلاح الدين العلائيُّ بعد أن حكى قول ابن الأثير في «النهاية»: هما قريتان بالشَّام بينهما مسيرة ثلاثة أيام، ثمَّ غَلَطَهُ في ذلك، وقال: ليس كما قال، بل بينهما غَلْوَة سَهْمٌ، وهما معروفتان بين القُدس والكرك. قال: وقد ثَبَتَ القَدْرُ المحذوف عند الدَّارَقُطَنِيِّ^(١) وغيره بلفظ: «ما بين المدينة وجَرَبَاءَ وأذْرَحَ».

قلت: وهذا يوافق رواية أبي سعيد عند ابن ماجة: «كما بين الكعبة وبيت المقدس». وقد وَقَعَ ذِكْرُ جَرَبَاءَ وأذْرَحَ في حديث آخر عند مسلم، وفيه: ووافي أهل جَرَبَاءَ وأذْرَحَ بِجَزِيَّتِهِمْ إلى رسول الله ﷺ. ذكره في غزوة تَبُوك^(٢)، وهو يُؤَيِّد قول العلائيَّ أنَّهما مُتَقَارِبَتَانِ. وإذا تَقَرَّرَ ذلك رَجَعَ جميع المختلِف إلى أَنَّهُ لاختلاف السَّير البَطِيء والسَّير السَّريع، وسأحكي كلام ابن التَّين في تقدير المسافة بين جَرَبَاءَ وأذْرَحَ في شرح الحديث السادس عشر^(٣)، والله أعلم.

(١) لم نقف عليه عند الدارقطني في شيء من كتبه المطبوعة.

(٢) بل هو في «سيرة ابن إسحاق» كما في «سيرة ابن هشام» ٥٢٥/٢ عن ابن إسحاق مرسلًا، ومن طريقه أخرجه البيهقي ١٨٥/٩، وأما رواية مسلم فهي من حديث أبي حميد الساعدي، وفيها: أنَّ رسول ابن العلماء صاحب أيلة جاء رسول الله ﷺ بكتاب وأهدى له بغلة بيضاء فكتب إليه رسولُ الله ﷺ، وأهدى له بُرداً.

(٣) بل الحديث السابع عشر.

قوله: «ماؤه أبيض من اللبن» قال المازريُّ: مُقْتَضَى كلام النُّحاة أن يقال: أشدُّ بياضاً، ولا يقال: أبيض من كذا، ومنهم مَنْ أجازَه في الشعر، ومنهم مَنْ أجازَه بِقِلَّةٍ، وَيَشْهَدُ له هذا الحديث وغيره.

قلت: ويحتمل أن يكون ذلك من تَصَرُّفِ الرُّوَاةِ، فقد وَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ عند مسلم (٢٣٠٠) بلفظ: «أشدُّ بياضاً من اللبن»، وكذا لابن مسعود عند أحمد (٣٧٨٧)، وكذا لأبي أمامة عند ابن أبي عاصم (٧٢٩) ^(١).

قوله: «وربَّه أطيبُ من المسك» في حديث ابن عمر عند الترمذي ^(٢): «أطيبُ ريحاً من المسك»، ومثله في حديث أبي أمامة عند ابن حبان (٦٤٥٧) لكن قال: رائحة»، وزاد ابن أبي عاصم وابن أبي الدنيا في حديث بُرَيْدة: «وَأَلْيَنُ من الزُّبد»، وزاد مسلم من حديث أبي ذرٍّ وثوبان: «وأحلى من العسل»، ومثله لأحمد عن أبي بن كعب ^(٣)، وله (٢٢١٥٦) عن أبي أمامة: «وأحلى مذاقاً من العسل»، وزاد أحمد في حديث ابن عُمر (٥٩١٣)، ومن حديث ابن مسعود ^(٤): «وأبرد من الثلج»، وكذا في حديث أبي بَرْزة (١٩٨٠٤)، وعند البزار (٧٥٢٦) من رواية عدي بن ثابت عن أنس، ولأبي يعلى ^(٥) من وجه آخر عن أنس، وعند الترمذي ^(٦) في حديث ابن عمر: «وماؤه أشدُّ بَرْداً من الثلج».

(١) وكذا في حديث ثوبان عند مسلم (٢٣٠١)، وفي حديث حذيفة عند ابن ماجه (٤٣٠٢)، وفي حديث أنس عند الترمذي (٢٥٤٢)، والنسائي في «الكبرى» (١١٦٣٩).

(٢) بل هذا لفظ الحديث عند أحمد (٦١٦٢)، وأما عند الترمذي (٣٣٦١): «تربُّه أطيب من المسك».

(٣) بل عند ابن أبي عاصم (٧١٧).

(٤) بل من حديث حذيفة (٢٣٣١٧).

(٥) لعله في «مسنده الكبير» الذي برواية ابن المقرئ، فلم نقف عليه في «مسنده» المطبوع الذي برواية ابن حمدان، والله أعلم.

(٦) بل هو لفظ ابن عمر عند الدارمي (٢٨٣٧)، وابن ماجه (٤٣٣٤)، وغيرهما، لكن لفظ روايتهم: «أشدُّ بياضاً»، وليس «أشدُّ برداً»، بل لم نقف عليه عند أحدٍ باللفظ المذكور، ولفظه عند الترمذي (٣٣٦١): «وَأَبْيَضُ من الثلج»، فلعلَّ قوله: «برداً» سبق قلم، والله أعلم.

قوله: «وَكَيْزَانَهُ كَنْجُومِ السَّمَاءِ» في حديث أنس الذي بعده: «وفيه من الأباريق كَعِدَّةِ نُجُومِ السَّمَاءِ»، ولأحمد (١٣٤٠٥) من رواية الحسن عن أنس: «أكثر من عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ»، وفي حديث المستورد في أواخر الباب: «فيه الآنية مثل الكواكب»، ولمسلم من طريق موسى بن عُبَبة عن نافع عن ابن/عمر: «فيه أباريق كَنُجُومِ السَّمَاءِ»^(١).

٤٧٣/١١

قوله: «مَنْ شَرِبَ مِنْهَا» أي: من الكيزان، وفي رواية الكُشْمِيهَنِيِّ: «مَنْ شَرِبَ مِنْهُ» أي: من الحوض.

قوله: «فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا» في حديث سهل بن سعد الآتي قريباً: «مَنْ مَرَّ عَلَى شَرِبٍ وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا»، وفي رواية موسى بن عُبَبة: «مَنْ وَرَدَهُ فَشَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا»^(٢)، وهذا يُفسَّرُ المراد بقوله: «مَنْ مَرَّ بِهِ شَرِبَ»، أي: مَنْ مَرَّ بِهِ فمُكِّنَ مِنْ شُرْبِهِ فَشَرِبَ لَا يَظْمَأُ، أَوْ مَنْ مُكِّنَ مِنَ الْمُرُورِ بِهِ شَرِبَ، وفي حديث أبي أمامة: «وَلَمْ يَسْوَدَّ وَجْهُهُ أَبَدًا»، وزاد ابن أبي عاصم في حديث أبي بن كعب: «مَنْ صُرِفَ عَنْهُ لَمْ يَرَوْا أَبَدًا»^(٣)، وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا: «أَوَّلَ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَنْ يَسْقِي كُلَّ عَطْشَانٍ».

الحديث السابع: قوله: «يونس» هو ابن يزيد.

قوله: «حَدَّثَنِي أَنَسٌ» هَذَا يَدْفَعُ تَعْلِيلَ مَنْ أَعْلَلَهُ بِأَنَّ ابْنَ شِهَابٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَنَسٍ، لِأَنَّ أَبَا أُوَيْسَ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَنَسٍ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ^(٤)، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥٤٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ ابْنَ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

(١) بل من رواية عمر بن محمد عن نافع عنده برقم (٢٢٩٩) (٣٥)، وأما رواية موسى بن عُبَبة عن نافع فهي السابقة لرواية عمر بن محمد، ولم يسق لفظها، فلعلَّه انتقال نظر، والله أعلم.

(٢) هي رواية عمر بن محمد عن نافع كما قدّمنا قريباً، وليست رواية موسى بن عُبَبة عن نافع.

(٣) لفظ رواية ابن أبي عاصم في «السنّة» (٧١٧): «وَلَا يَصْرِفُ عَنْهُ إِنْسَانٌ فَيَرَوْا أَبَدًا».

(٤) لم نقف عليه في كتاب «السنّة» لابن أبي عاصم، وفات الحافظ رحمه الله أنه في «مسند أحمد» (١٣٤٨٠)

و(١٣٤٨٤). وهو في ذكر نهر الكوثر ووصف مائه.

والذي يظهر أنَّه كان عند ابن شهاب عن أخيه عن أنس ثمَّ سمعه من أنس، فإنَّ بين السَّيَاقَيْنِ اختلافًا، وقد ذكر ابن أبي عاصم أسماء مَنْ رواه عن ابن شهاب عن أنس بلا واسطة، فزادوا على عشرة.

الحديث الثامن: حديث أنس من رواية قَتَادَةَ عنه.

قوله: «بَيْنَا أَنَا أَسِيرُ فِي الْجَنَّةِ» تقدَّم تفسير سورة الكوثر (٤٩٦٤) أنَّ ذلك كان ليلة أُسْرِيَ به، وفي أواخر الكلام على حديث الإسراء في أوائل التَّرجمة النبويَّة (٣٨٨٧).

وظنَّ الدَّأُوْدِيُّ أنَّ المراد أنَّ ذلك يكون يوم القيامة، فقال: إن كان هذا محفوظاً دَلَّ على أنَّ الحوض الذي يُدْفَعُ عنه أقوامٌ غيرُ النَّهْرِ الذي في الجنَّة، أو يكون يراهم وهو داخل الجنَّة وهم من خارجها، فيناديهم فَيُصْرَفُونَ عنه.

وهو تكلَّفٌ عَجِيبٌ يُغْنِي عنه أنَّ الحوض الذي هو خارج الجنَّة يُمَدُّ من النَّهْرِ الذي هو داخل الجنَّة، فلا إشكال أصلاً.

وقوله في آخره: «طِيبُهُ أَوْ طِينُهُ» شَكَّ هُدْبَةُ هل هو بموحَّدة من الطَّيِّب أو بنونٍ من الطَّيْنِ، وأراد بذلك أنَّ أبا الوليد لم يَشْكُ في روايته أنَّه بالنون، وهو المعتمد، وتقدَّم في تفسير سورة الكوثر^(١) من طريق شَيْبَانَ عن قَتَادَةَ: «فَأَهْوَى الْمَلِكُ بِيَدِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْ طِينِهِ مِسْكَاً أَذْفَرَ».

وأخرج البيهقيُّ في «الْبَعْثِ» (١٢٢) من طريق عبد الله بن مسلم عن أنس بلفظ: «تَرَابُهُ مِسْكٌ».

الحديث التاسع: حديث أنسٍ أيضاً من رواية عبد العزيز، وهو ابنُ صُهَيْبٍ عنه.

قوله: «أَصْيْحَابِي» بالتَّصْغِيرِ، وفي رواية الكُشْمِيهْنِيِّ: «أَصْحَابِي» بغير تصغيرٍ.

قوله: «فَيَقُولُ» في رواية الكُشْمِيهْنِيِّ: «فَيَقَالُ»، وقد ذَكَرَ شرح ما تَضَمَّنَتْهُ في شرح حديث ابن عَبَّاسٍ^(٢).

(١) عند شرح الحديث (٤٩٦٤).

(٢) الذي سلف شرحه في باب كيف الحشر برقم (٦٥٢٦).

الحديث العاشر، الحادي عشر: حديث سهل بن سعد وأبي سعيد الخدري من رواية أبي حازم عن سهل وعن النعمان بن أبي عيَّاش عن أبي سعيد.

قوله: «فأقول: سُحْقًا سُحْقًا» بسكونِ الحاء المهملة فيهما، ويجوز ضَمُّها، ومعناه: بُعداً بُعداً، ونُصِبَ بتقدير: ألزَمَهُم الله ذلك.

قوله: «وقال ابن عباس: سُحْقًا بُعْدًا» وَصَلَهُ ابن أبي حاتم من رواية علي بن أبي طلحة عنه بلفظه.

قوله: «يقال: سَحِيقٌ بعيدٌ» هو كلام أبي عُبَيْدة في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١] السَّحِيقُ: البعيدُ، والنَّخْلَةُ السَّحُوقُ: الطَّوِيلَةُ.

قوله: «أَسَحَقَهُ: أَبَعَدَهُ» ثَبَّتَ هذا في رواية الكُشْمِينِي، وهو من كلام أبي عُبَيْدة أيضاً، قال: يقال: سَحَقَهُ الله وأَسَحَقَهُ، أي: أَبَعَدَهُ، ويقال: بَعُدَ وَسَحَقَ، إذا دَعَا عليه، وَسَحَقَتَهُ الرِّيحُ، أي: طَرَدَتَهُ. وقال الإسماعيلي: يقال: سَحَقَهُ: إذا اعْتَمَدَ عليه بشيء ففَتَّتَهُ، وأَسَحَقَهُ: أَبَعَدَهُ، وقد تقدَّم شرح حديث ابن عباس في هذا في «باب^(١) كيف الحشر».

الحديث الثاني عشر: قوله: «وقال أحمد بن شبيب» إلى آخره، وَصَلَهُ أبو عَوَّانَةَ^(٢) عن أبي زَرَّة الرَّاظِي وأبي الحسن الميموني قالوا: حَدَّثَنَا أحمد بن شبيب به.

ويونس: هو ابن يزيد نَسَبَهُ أبو عَوَّانَةَ في روايته هذه. وكذا أخرجه/الإسماعيلي ٤٧٤/١١ وأبو نُعَيْم في «مُسْتَخَرَجَيْهِمَا» من طريق عن أحمد بن شبيب.

قوله: «فَيُجْلَوْنَ» بضم أوله وسكون الجيم وفتح اللام، أي: يُصْرَفُونَ، وفي رواية الكُشْمِينِي بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام بعدها همزة مضمومة قبل الواو، وكذا للأكثر، ومعناه: يُطْرَدُونَ، وحكى ابن التَّيْن أنَّ بعضَهم ذكره بغير همز، قال: وهو في

(١) عند شرح الحديث (٦٥٢٦).

(٢) لم نقف عليه فيما طبع من «صحيح أبي عوانة».

الأصل مهموزٌ، فكأنه سَهَّلَ الهمزة.

قوله: «إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا» هذا يوافقُ تفسيرَ قبيصة الماضي في «باب كيف الحشر».

قوله: «على أعقابهم»^(١) في رواية الإسماعيلي: «على أدبارهم».

قوله: «وقال شعيب» هو ابن أبي حمزة «عن الزُّهري» يعني: بسنده، وصله الذُّهلي في «الزُّهريات»، وهو بسكون الجيم أيضاً، وقيل: بالخاء المعجمة المفتوحة بعدها لام ثقيلة وواو ساكنة، وهو تصحيفٌ.

قوله: «وقال عُقيل» هو ابن خالد، يعني: عن ابن شهاب بسنده «يُحْلَوْنَ» يعني: بالخاء المهملة والهمزة.

قوله: «وقال الزُّبيدي» هو محمد بن الوليد، ومحمد بن عليٍّ شيخ الزُّهري فيه: هو أبو جعفر الباقر، وشيخه عُبَيْدُ اللَّهِ: هو ابن أبي رافع مولى النبي ﷺ، وذكر الجياني أنه وقع في رواية القاسبي والأصيلي عن المروزي: عبد الله بن أبي رافع، بسكون الموحدة، وهو خطأ، وفي السند ثلاثة من التابعين مديون في نَسَقٍ، فالزُّهري والباقر قَرِينَانِ، وعُبَيْدُ اللَّهِ أكبرُ منهما.

وطريق الزُّبيدي المشار إليها وصلها الدارقطني في «الأفراد» من رواية عبد الله بن سالم، عنه كذلك^(٢).

ثم ساق المصنف الحديث من طريق ابن وَهْب عن يونس، مثل رواية شَيْب عن يونس، لكن لم يُسَمَّ أبا هريرة، بل قال: عن أصحابِ النبي ﷺ. وحاصل الاختلاف أن ابن وَهْب وشَيْب بن سعيد اتَّفَقَا في روايتهما عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد

(١) كذا وقعت الرواية للحافظ، وكذلك وقعت من قبله لابن كثير في «النهاية» ٧٩/٢، والذي في اليونانية دون حكاية خلاف: «على أدبارهم»، فلعلَّ ما وقع لابن كثير والحافظ من بعض نسخ الصحيح، والله أعلم.

(٢) وهي أيضاً عند الطبراني في «مستند الشاميين» (١٧٠٨).

ابن المسيّب، ثم اختلفا، فقال ابن سعيد: عن أبي هريرة، وقال ابن وهب: عن أصحاب النبي ﷺ، وهذا لا يضرّ، لأن في رواية ابن وهب زيادةً على ما تقتضيه رواية ابن سعيد.

وأما رواية عَقِيل وشُعَيْب، فإنما تخالفتا في بعض اللَّفْظ، وخالف الجميع الزُّيَيْدِي في السند، فيحمل على أنه كان عند الزَّهْرِي بسندين، فإنه حافظٌ وصاحب حديث، ودلَّت رواية الزُّيَيْدِي على أن شَيْبَ بْنَ سَعِيدٍ حَفِظَ فِيهِ أَبَا هُرَيْرَةَ.

وقد أعرَضَ مسلم عن هذه الطُّرُق كُلِّهَا، وأخرج (٢٣٠٠) من طريق محمد بن زياد، عن أبي هريرة، رفعه: «إني لأذودُ عن حَوْضِي رجالاً كما تُذاذُ الغريبةُ من الإبل»، وأخرجه (٢٤٧ و ٢٤٩) من وجه آخر عن أبي هريرة في أثناء حديث.

وهذا المعنى لم يُخرِجه البخاريُّ مع كثرة ما أخرجَ من الأحاديث في ذكر الحوض. والحكمةُ في الذُّودِ المذكور أنه ﷺ يريد أن يُرشدَ كُلَّ أَحَدٍ إِلَى حَوْضِ نَبِيِّهِ على ما تقدم أن لكلِّ نبيٍّ حَوْضاً، وأنهم يتباهون بكثرة من يتبعهم، فيكون ذلك من جُملةِ إنصافه، ورعاية إخوانه من النبيين، لا أنه يطرُدُهم بُخلاً عليهم بالماء، ويحتمل أنه يطرُدُ من لا يَسْتَحِقُّ الشُّرْبَ من الحوض، والعلمُ عند الله تعالى.

الحديث الثالث عشر: حديث أبي هريرة أيضاً.

أخرجه من رواية فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ هَلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْهُ، وَرِجَالُ سَنَدِهِ كُلُّهُمْ مَدَنِيُونَ، وَقَدْ ضَاقَ نَحْرُجُهُ عَلَى الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَأَبِي نُعَيْمٍ وَسَائِرٍ مِنْ اسْتَخْرَجَ عَلَى «الصَّحِيحِ»، فَأَخْرَجُوهُ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنِ الْبُخَارِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُلَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ.

قوله: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ» كَذَا بِاللَّوْنِ لِلْأَكْثَرِ، وَلِلْكَشْمِيهِنِيِّ: «قَائِمٌ» بِالْقَافِ، وَهُوَ أَوْجَهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ قِيَامُهُ عَلَى الْحَوْضِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَتَوَجَّهَ الْأَوَّلَى بِأَنَّهُ رَأَى فِي الْمَنَامِ فِي الدُّنْيَا مَا سَيَقَعُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ.

قوله: «ثُمَّ إِذَا زُفِرَتْ، حَتَّى إِذَا عَرَفْتَهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَقَالَ: هَلُمَّ» المراد بالرجل: الملك الموكل بذلك، ولم أقف على اسمه.

قوله: «إِنَّهُمْ ارْتَدَّوْا الْقَهْقَرَى»^(١) أي: رجعوا إلى خلف، ومعنى قولهم: رَجَعَ الْقَهْقَرَى: رَجَعَ الرُّجُوعَ الْمَسْمَى بِهَذَا الْاسْمِ، وهو رُجُوعٌ خُصُوصٌ، وقيل: معناه الْعَدُوُّ الشَّدِيدُ.

قوله: «فَلَا أَرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَم» يعني: من هؤلاء الذين دَنَوْا مِنَ الْحَوْضِ، وكادوا/ يَرِدُونَهُ، فَصُدُّوا عَنْهُ، وَاهْمَلُ، بِفَتْحَتَيْنِ: الْإِبِلُ بِلَا رَافِعٍ. ٤٧٥/١١

وقال الخطابي: اِهْمَلُ مَا لَا يُرْعَى وَلَا يُسْتَعْمَلُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الضَّوَالِّ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَرِدُهُ مِنْهُمْ إِلَّا الْقَلِيلُ، لِأَنَّ اِهْمَلُ فِي الْإِبِلِ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لغيره.

الحديث الرابع عشر: حديث أبي هريرة: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي» وفيه: «وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي» تقدّم شرحه في آخر الحجّ (١٨٨٨)، والمراد بتسمية ذلك الموضع رَوْضَةً أَنَّ تِلْكَ الْبُقْعَةُ تُنْقَلُ إِلَى الْجَنَّةِ، فَتَكُونُ رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِهَا، أَوْ أَنَّ عَلَى الْمَجَازِ لَكُونِ الْعِبَادَةِ فِيهِ تَوَلُّوهُ بِالْعَابِدِ إِلَى الْجَنَّةِ^(٢)، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَا اخْتِصَاصَ لَذَلِكَ بِتِلْكَ الْبُقْعَةِ، وَالْخَبَرُ مَسْقُوقٌ لِمَزِيدِ شَرَفِ تِلْكَ الْبُقْعَةِ عَلَى غَيْرِهَا. وقيل: فيه تشبيهٌ محذوفُ الأداة، أي: هو كَرَوْضَةٍ، لِأَنَّ مَنْ يَقْعُدُ فِيهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَمُؤْمِنِي الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُكْثِرُونَ الذِّكْرَ وَسَائِرَ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ.

وقال الخطابي: المراد من هذا الحديث التَّرْغِيبُ فِي سُكْنَى الْمَدِينَةِ، وَأَنَّ مَنْ لَزِمَ ذِكْرَ اللَّهِ فِي مَسْجِدِهَا آلَ بِهِ إِلَى رَوْضَةِ الْجَنَّةِ، وَسُقِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْحَوْضِ.

(١) كذا وقع للحافظ، والذي في اليونينية دون حكاية خلاف بين رواة البخاري: «إِنَّهُمْ ارْتَدَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى»!

(٢) في (س): تَوَلُّوهُ إِلَى دُخُولِ الْعَابِدِ رَوْضَةَ الْجَنَّةِ، وَفِي (أ) بَيَاضٌ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ع)، وَهُوَ أَصَحُّ فِي التَّعْبِيرِ.

الحديث الخامس عشر: حديث جُنْدُب.

وعبد الملك راويه عنه: هو ابن عُمَيْر الكوفي، والفرط، بفتح الفاء والراء: السابق.

الحديث السادس عشر: قوله: «يزيد» هو ابن أبي حبيب، وأبو الخير: هو مَرْتَد بن عبد الله اليزَني، وعُقْبَة بن عامر: هو الجُهَنِّي، وقد مرَّ شرحه في كتاب الجنائز (١٣٤٤)، فيما يَتَعَلَّقُ بالصلاة على الشُّهداء، وفي علامات النبوة (٣٥٩٦) فيما يَتَعَلَّقُ بذلك، وقد تقدّم الكلام على المنافسة في شرح حديث أبي سعيد في أوائل كتاب الرِّقاق هذا^(١).

قوله: «والله إني^(٢) لَأَنْظُرُ إلى حَوْضِي الآن» يحتمل أن يكون كُشِفَ له عنه لَمَّا خَطَبَ، وهذا هو الظاهر، ويحتمل أن يريد رؤية القلب.

وقال ابن التَّين: النُّكْتَة في ذِكره عَقِبَ التَّحْذِير الذي قبله أَنَّهُ يَشِير إلى تَحْذِيرهم من فعل ما يقتضي إِبْعَادهم عن الحوض. وفي الحديث عِدَّةُ أَعْلَامٍ من أَعْلَامِ النُّبُوَّة كما سَبَقَ.

الحديث السابع عشر: قوله: «مَعْبَد بن خالد» هو الجَدَلِيّ، بفتح الجيم والمهملة، من ثقات الكوفيّين، ولهم مَعْبَد ابن خالد اثنان غيره، أحدهما أكبرُ منه، وهو صحابيُّ جُهَنِّيّ، والآخر أصغرُ منه، وهو أنصاريٌّ مجهولٌ.

قوله: «حارثة بن وَهْب» هو الحُزَاعِيّ، صحابيٌّ نَزَلَ الكوفة له أحاديث، وكان أخا عُبَيْد الله - بالتَّصْغِير - ابن عمر بن الخطَّاب لأُمِّه.

قوله: «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قال: حَوْضُهُ» كذا لهم، وفيه التَّفَاتُ، وَوَقَعَ في رواية مسلم: «حَوْضِي»^(٣).

(١) بل في شرح حديث عمرو بن عَوْف (٦٤٢٥)، وَعَقِبَهُ حديث عُقْبَة هذا، أما حديث أبي سعيد فيليهما، وهو حديث آخر، لا ذكر للمنافسة فيه، فلعله انتقال نظر، والله أعلم.

(٢) كذا وقعت الرواية للحافظ بتقديم القسم على «إني». والذي في اليونينية دون حكاية خلاف: «وإني والله» بتأخير القسم! وما وقع للحافظ جاء مثله في رواية حماد بن إسحاق في «تركة النبي ﷺ» ص ٥٤، وفي «السنة» لابن أبي عاصم (٧٣٥).

(٣) الذي في مطبوع «صحيح مسلم»: «حوضه»، كالذي في رواية الباب، وقد جاء بلفظ «حوضي» عند ابن أبي عاصم في «السنة» (٧٣٠)، والطبراني (٣٢٦٢).

قوله: «كما بين المدينة وصنعاء» قال ابن التّين: يريد صنعاء الشام.

قلت: ولا بُعد في حمله على المتبادر، وهو صنعاء اليمن لما تقدّم توجيهه، وقد تقدّم في الحديث الخامس^(١) التّقييد بصنعاء اليمن، فليُحمَل المطلق عليه.

ثمّ قال: يحتمل أن يكون ما بين المدينة وصنعاء الشام قدر ما بينها وصنعاء اليمن، وقدر ما بينها وبين أيلة وقدر ما بين جرباء وأذرح. انتهى. وهو احتمال مردود، فإنّها مُتفاوتةٌ إلّا ما بين المدينة وصنعاء وبينها وصنعاء الأخرى، والله أعلم.

الحديث الثامن عشر: قوله: «وزاد ابن أبي عديّ» هو محمّد بن إبراهيم، وأبو عديّ جدّه لا يُعرف اسمه، ويقال: بل هي كُنية أبيه إبراهيم، وهو بصريّ ثقةٌ كثيرُ الحديث، وقد وصّله مسلم (٢٢٩٨) والإسماعيليّ من طريقه.

قوله: «فقال له المستورد» بضمّ الميم وسكون المهملة وفتح المثناة بعدها واو ساكنة ثمّ راء مكسورة ثمّ مهملة: هو ابن شدّاد بن عمرو بن حِسل، بكسر أوّله وسكون ثانيه وإهمالهما ثمّ لام، القرشيّ الفهريّ، صحابيٌّ ابنُ صحابيٍّ، شهد فتح مصر وسكن الكوفة، ويقال: مات سنة خمس وأربعين، وليس له في البخاريّ إلّا هذا الموضع، وحديثه مرفوع وإن لم يُصرّح به، وقد تقدّم البحث فيما زاده من ذكر الأواني في شرح الحديث السادس^(٢).

الحديث التاسع عشر: قوله: «عن أسماء بنت أبي بكر» جمع مسلم (٢٢٩٢ و ٢٢٩٣) بين حديث ابن أبي مليكة عن عبد الله بن عمرو، وحديثه عن أسماء، فقدّم ذكر حديث عبد الله ابن عمرو في صفة الحوض ثمّ قال بعد قوله: «لم يظمأ بعدها أبداً» قال: وقالت أسماء بنت ٤٧٦/١١ أبي بكر، فذكره.

قوله: «وسيوخذ ناسٌ دوني» هو مبينٌ لقوله في حديث ابن مسعود في أوائل الباب: «ثمّ ليُختلجنّ دوني»، وأنّ المراد طائفة منهم.

(١) بل في الحديث السابع.

(٢) وقع في (س): الحديث السادس عشر، بإقحام لفظة «عشر».

قوله: «فأقول: يا رَبِّ، مِنِّي وَمِنْ أُمَّتِي» فيه دفعٌ لقولٍ مَنْ حَمَلَهُمْ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ.
قوله: «هَلْ شَعَرْتَ مَا عَمِلُوا بِعَدِّكَ» فيه إشارةٌ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ أَشْخَاصَهُمْ بِأَعْيَانِهَا، وَإِنْ
كَانَ قَدْ عَرَفَ أَنَّهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْعَلَامَةِ.

قوله: «مَا بَرِحُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ» أَي: يَرْتَدُّونَ كَمَا فِي حَدِيثِ الْآخِرِينَ.
قوله: «قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ»^(١) هُوَ مَوْصُولٌ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظٍ: قَالَ
فَكَانَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ.

قوله: «أَنْ نَرْجِعَ عَلَى أَعْقَابِنَا أَوْ نُفْتَنَ عَنْ دِينِنَا» أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الرُّجُوعَ عَلَى الْعَقَبِ
كِنَايَةٌ عَنْ مُخَالَفَةِ الْأَمْرِ الَّذِي تَكُونُ الْفِتْنَةُ سَبَبَهُ، فَاسْتَعَاذَ مِنْهَا جَمِيعًا.
قوله: «﴿عَلَى أَعْقَابِكُمْ نَنكِصُونَ﴾ تَرْجِعُونَ عَلَى الْعَقَبِ» هُوَ تَفْسِيرٌ أَبِي عُبَيْدَةَ لِلآيَةِ، وَزَادَ:
نَكَّصَ: رَجَعَ عَلَى عَقِيْبِهِ.

تنبيه: أَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَقَبَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَهُوَ
الْخَامِسُ، وَكَأَنَّ الْبَخَارِيَّ أَخَّرَ حَدِيثَ أَسْمَاءَ إِلَى آخِرِ الْبَابِ، لِمَا فِي آخِرِهِ مِنَ الْإِشَارَةِ الْآخِرَةِ
الدَّالَّةِ عَلَى الْفَرَاغِ، كَمَا جَرَى بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ عَادَتِهِ، أَنَّهُ يَخْتِمُ كُلَّ كِتَابٍ بِالْحَدِيثِ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ
الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ، بِأَيِّ لَفْظٍ اتَّفَقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خاتمة: اشْتَمَلَ كِتَابُ الرَّقَاقِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ عَلَى مِئَةٍ وَثَلَاثَةٍ وَتِسْعِينَ حَدِيثًا، الْمَعْلُوقُ
مِنْهَا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا، وَالْبَقِيَّةُ مَوْصُولَةٌ، الْمَكْرَرُ مِنْهَا فِيهِ وَفِيهَا مِئَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَثَلَاثُونَ،
وَالْخَالِصُ تِسْعَةٌ وَخَمْسُونَ.

وَأَفَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى تَخْرِيجِهَا سِوَى حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ»، وَحَدِيثِ ابْنِ
مَسْعُودٍ فِي الْخَطِّ، وَكَذَا حَدِيثُ أَنَسٍ فِيهِ، وَحَدِيثُ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ فِي نَزُولِ «أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ»
[التكاثر: ١]، وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَيُّكُمْ مَالٌ وَارَثَهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ؟» وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:
«أَعَدَّ اللَّهُ إِلَى أَمْرِي»، وَحَدِيثُهُ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ»، وَحَدِيثُهُ: «مَا لِعَبْدِي الْمُؤْمِنِ إِذَا

(١) كَذَا وَقَعَتِ الرَّوَايَةُ لِلْحَافِظِ رَحِمَهُ اللَّهُ، مَعَ أَنَّ الَّذِي فِي الْيُونَنِيَّةِ دُونَ خِلَافِ كِرَوَايَةِ مُسْلِمٍ!

قَبَضْتُ صَفِيَّةَ»، وحديث عبد الله بن الزُّبَيْر: «لو كان لابنِ آدَمَ وادٍ من ذهب»، وحديث سهل ابن سعد: «من يَضْمَنُ لي» وحديث أنس: «إنكم لتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا»، وحديث أبي هريرة: «من عادى لي وليًّا»، وحديثه: «بُعِثْتُ أنا والساعة كهاتين»، وحديثه في بَعْثِ النار، وحديث عمران في الجَهَنَّمِيِّينَ، وحديث أبي هريرة: «لا يدخلُ أحدُ الجنةِ إلَّا أُرِيَ مَقْعَدَهُ»، وحديث عطاء بن يسار، عن أبي هريرة فيمن يُدْفَعُ عن الحوض، فإنَّ فيه زياداتٍ ليست عند مسلم.

وفيه من الآثار عن الصحابة فَمَنْ بعدهم سبعة عشر أثرًا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

تم بحمد الله وتوفيقه الجزء العشرون من «فتح الباري»

ويليه الجزء الحادي والعشرون وأوله:

كتاب القدر

فهرس الموضوعات

كتاب الرقاق

١٣- باب المكثرون هو المقلّون ٦٧

١٤- باب قول النبي ﷺ: «ما يسرني أن

عندي مثل أحدٍ ذهباً» ٧٣

١٥- باب الغنى غنى النفس ٨٩

١٦- باب فضل الفقر ٩٣

١٧- باب كيف كان عيش النبي ﷺ

وأصحابه وتخليهم من الدنيا ١١١

١٨- باب القصد والمداومة على العمل ١٣٨

١٩- باب الرجاء مع الخوف ١٥٢

٢٠- باب الصبر عن محارم الله ١٥٧

٢١- باب ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ

حَسْبُهُ﴾ ١٦٣

٢٢- باب ما يكره من قيل وقال ١٦٤

٢٣- باب حفظ اللسان ١٦٨

٢٤- باب البكاء من خشية الله ١٧٦

٢٥- باب الخوف من الله ١٧٧

٢٦- باب الانتهاء عن المعاصي ١٨٥

٢٧- باب قول النبي ﷺ: «لو تعلمون ما

أعلم لضحكتم قليلاً...» ١٩٢

١- الصحة والفراغ، ولا عيش إلا عيش

الآخرة ٥

٢- باب مثل الدنيا في الآخرة ١٠

٣- باب قول النبي ﷺ: «كن في الدنيا

كأنك غريب» ١٣

٤- باب في الأمل وطوله ١٨

٥- باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله

إليه في العمر ٢٣

٦- باب العمل الذي يتغنى به وجه الله ٢٩

٧- باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس

فيها ٣٣

٨- باب قول الله: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ

حَقٌّ﴾ ٤٥

٩- باب ذهاب الصالحين ٤٩

١٠- باب ما يتقى من فتنة المال ٥٢

١١- باب قول النبي ﷺ: «هذا المال

خضرة حلوة» ٦٢

١٢- باب ما قدّم من ماله فهو له ٦٦

- ٢٨- باب حجبت النار بالشهوات ١٩٣
- ٢٩- باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك نعله، والنار مثل ذلك ١٩٦
- ٣٠- باب لينظر إلى من هو أسفل منه، ولا ينظر إلى من هو فوقه ١٩٨
- ٣١- باب من هم بحسنة أو سيئة ٢٠٠
- ٣٢- باب ما يتقى من محقرات الذنوب .. ٢١٣
- ٣٣- باب الأعمال بالخواتيم، وما يخاف منها ٢١٤
- ٣٤- باب العزلة راحة من خلّاط السوء ٢١٥
- ٣٥- باب رفع الأمانة ٢٢٠
- ٣٦- باب الرياء والسمعة ٢٢٦
- ٣٧- باب من جاهد نفسه في طاعة الله... ٢٢٩
- ٣٨- باب التواضع ٢٣٦
- ٣٩- باب قول النبي ﷺ: «بعثت أنا والساعة كهاتين» ٢٥١
- ٤٠- باب ٢٦٣
- ٤١- باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ٢٧٤
- ٤٢- باب سكرات الموت ٢٨٣
- ٤٣- باب نفخ الصور ٢٩٤
- ٤٤- باب يقبض الله الأرض ٣٠٦
- ٤٥- باب كيف الحشر ٣١٨
- ٤٦- باب قوله عز وجل: ﴿إِنك رَآلَزَلَة﴾ ٣٤٥
- ٤٧- باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَبْعُوثُونَ﴾ ﴿١﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ٣٥٣
- ٤٨- باب القصاص يوم القيامة ٣٥٩
- ٤٩- باب من نوقش الحساب عذب ٣٧٠
- ٥٠- باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ٣٨٢
- ٥١- باب صفة الجنة والنار ٤٠٣
- ٥٢- باب الصراط جسر جهنم ٤٧٢
- ٥٣- باب في الحوض ٥١٧